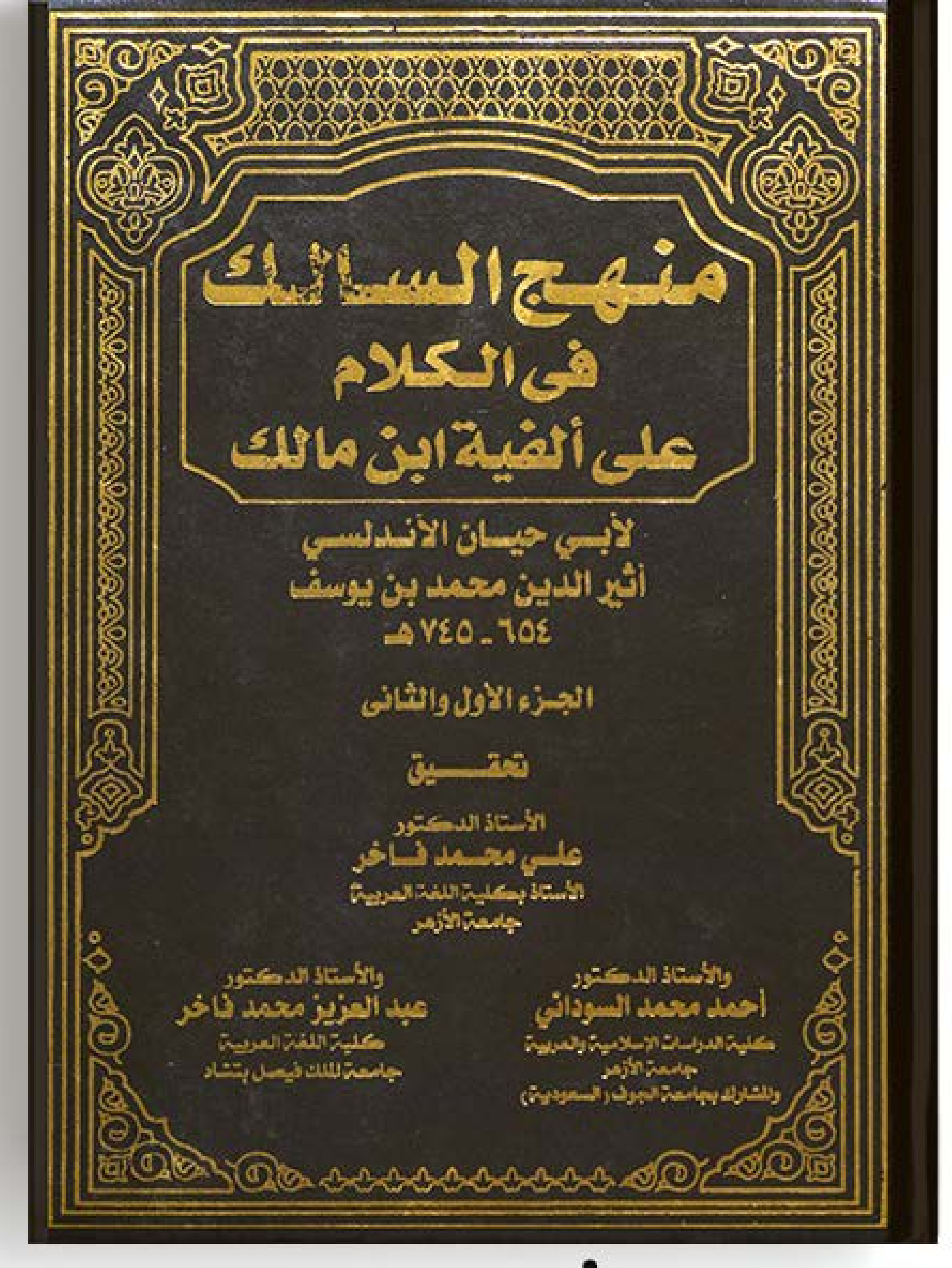

منهج السالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك
لأبي حيان الأندلسي
أثير الدين محمد بن يوسف
٦٥٤ - ٧٤٥ هـ
الجزء الأول والثاني
تحقيق
الأستاذ الدكتور
علي محمد فاخر
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر
والأستاذ الدكتور
أحمد محمد السوداني
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر
والمشارك بجامعة الجوف (السعودية)
والأستاذ الدكتور
عبد العزيز محمد فاخر
كلية اللغة العربية
جامعة الملك فيصل بتشاد

1-2. CİLT

منهج السالك

في الكلام

على ألفية ابن مالك

منهـــج الســـــالك

في الكـــــلام

على ألفيــة ابن مـــالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

﴿الجزء الأول﴾

تحقيـــق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخــر

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السوداني

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية

جامعة الملك فيصل بتشـــاد

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٢٩٦٩ / ٢٠١٣
الترقيم الدولى
٩٧٨-٩٧٧-٩٠-١٢٢٠-٩

دار الطباعة المحمدية
٣ درب الأتراك ـ الأزهر
ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

﴿ الْمُقَدِّمَـــــةُ ﴾



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلـــق وإمام المرسلين ، سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين ، صلاة وسلاماً نافعين بـــاقيين إلى يوم الدين ، عليه وعلى آلـــه وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا كتاب عظيم وسفر كبير نقدمه لطلاب العربية ، ومُحِبِّي علـــم النحـــو لعالِم فاضل ، وشيخ جليل ، أما الكتاب فهو منهج السالك فِي الكلام على ألفية ابن مالك ، وأما العالِم فَهُوَ أبو حيان النَّحَوِيّ صاحب التذييل والتكميل فِي شرح التسهيل الذي لَمْ يؤلف مثله فِي حجمه وطوله ، وكثرة نصوصه ونقوله ، وهو صاحب السفر الآخر ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، وصاحب البحر المحيط فِي التفسير ، ذلك الكتاب الذي له نصيب كبير من اسمه فهو بحر مليء بكنوز اللغة ، وذخائر العربيـــة ، ولآلئ النحو والإعراب.

وترجع معرفتنا بكتـــاب منهج السالك وهو شرح ألفيـــة ابن مالك لأبِـــي حيان ، بقراءتنا عنه ونقل نصوص منه ، ونحن نحقق كتباً أخرى مثل تمهيـــد القواعـــد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش ، أو نقرأ كتباً تأخذ منه ، وتشير إليه مثل التـــذييل والتكميل لأبِي حيان ، ثم بحثنا عن الكتاب المذكور مطبوعاً ، فلم نهتد إليه ، وســـألنا عنه كثيراً فلم نقف عليه ، فقلنا فِي أنفسنا هذا كتاب لاشك عظيم ، وسفر من أسفار النحو قديم ، كيف لم يطبع ولم ير النور حتى الآن ؟ وكيف لم ينتفع به الباحثون طوال سبعة قرون من الزمان ؟ فيمَّمنا شطر المطبوعات والمخطوطـــات ، وجبنـــا البحـــار

والمحيطات لنقف على نسخة منه أو عدة نسخ لنبدأ فِي تحقيقه ونسرع فِـي إخراجـه للناس والباحثين ، فوجدنا بعد جهد جهيد ثلاث نسخ كل واحدة منها فِـي بلـد ، كانت هذه النسخ حافزاً على العمل ودافعاً للأمر الجلل ، وهو تحقيق الكتاب وإخراجه للناس علماً ينتفع به.

كانت النسخة الأولى (الأمريكية) مطبوعة قديماً منذ أكثر من ستين عامـاً بحروف صغيرة غير واضحة ، وكان العثور عليها من الصعوبة بمكان لندرة وجودهـا ولا تعدو هذه النسخة أن تكون إحدى نسخ مخطوطات الكتاب ، لأن مخرجهـا لَـمْ يفعل شيئاً غير نقلها من المخطوط وطبعها.

ثم كانت النسخة الثانية وهي نسخة الرباط بالمغرب ، وقد وجدنا لها أصـلاً بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وكانت النـسخة الثالثة بدار الكتب المصرية ، فاجتمعت النسخ الثلاث ، ومع ذلك لَمْ يكتمل الكتاب ، وإنما وقفت بنا النسخ عند آخر باب (أفعل التفضيل) وهو نصف أبيات الألفية ، ولَمْ نيأس من البحث والوقوف على نسخة كاملة فيها شرح الألفية كلـها إلى أن أعيانـا البحث فِي مكتبات كثيرة من مكتبات العالم فلم نجد أكثر مما وجدناه ، ولقد وجـدنا إجماعاً من النسخ ثم اعترافاً من أبِي حيان أنه لَمْ يكمل شرح الألفية.

بعد أن جمعنا النسخ وهدأت النفس واطمأن القلب ، عقدنا العـزم والعمـل والسهر والكفاح بلا ملل ، على إخراج الكتـاب ، وتقديمه للطـلاب ، والعلمـاء الأجلاء ، والباحثين الأذكياء ، وكنا ثلاثة أنا وشقيقاي د/ أحمد السودانِي ، ود/ عبد العزيز فاخر ، فعملنا ليلاً ونهاراً وصيفاً وشتاءً ، لَمْ نأل جهداً ولَمْ ندخر وسعاً طـوال ثلاثة أعوام كاملة ، تبلغ عشرة لو أن أحدنا ناء بهذا الحمل وحده ، اشتركنا واتفقنـا وقسمنا العمل ، فهذا يصحح النص والآخر يوثق الرأي ، والثالث يراجع ويحقق ويقرأ ويدقق ، وطوال هذه الأعوام ونحن ننقل الصخور ونحرك الجبال ونفك الألغاز ونحـل الرموز ، ونكشف المجهول ونفتح المقفول.

قرأنا الكتاب قراءة بعد قراءة وراجعناه مرة بعد أخرى ، وواصلنا الليل بالنهار عملاً وشغلاً وجهداً وبذلاً ، فهذا نص حققناه وذاك رأي وثقناه ، وهذا بيت خرجناه وذاك عالم ترجمناه ، وهذا خطأ صححناه ، وذاك غامض أوضحناه ، ثم مشكل ضبطناه ، وملبس بيناه ، ومغلق فتحناه ، ومظلم أتينا له بالسراج فأنار وأضاء.

كان الكتاب صعباً ، والعمل فيه ثقيلاً ، لكننا بالصبر الجميل تغلبنا على صعابه وسرنا في الطريق إلى أن وصلنا بسلامة الله :

فألقت عصاها واستقر بها النوى ... كما قر عينا بالإياب المسافر

اشتمل الكتاب على أكثر من ألف شاهد ، وعلى عدد كبير من النقول ، وعلى كثير من الأعلام فعلقنا عليه ، وحققناه تحقيقاً علمياً صحيحاً ، فرجعنا بالشواهد إلى قائليها وأصحابها وبالنقول إلى مصادرها وكتبها ، وبالأعلام إلى ترجمتها والتعريف بها ، كما أشرنا كثيراً إلى أن هذه المسألة جاءت في التذييل والتكميل أو في ارتشاف الضرب من كتب أبي حيان . ثم صنعنا فهارس كثيرة متميزة تنفع الباحث ، وتفيد القارئ فيقف على حاجته في أقل وقت ويصل إلى غايته من أقرب طريق.

ولما انتهينا من قسم التحقيق الطويل بدأنا في قسم الدراسة الذي جعلناه في ثمانية فصول كان الأول والثاني منها التعريف بابن مالك صاحب الألفية وأبي حيان صاحب الشرح ، وقد نقلنا التعريفين بالنص من كتاب نفح الطيب للمقري وهو أحسن ما ترجم للرجلين بعد أن وقفنا على كتب كثيرة في ذلك.

وكان الفصل الثالث بعنوان : موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً وكانت شواهد ذلك من كتابنا أو من غيره ، وكان الفصل الرابع بعنوان : كتب أبي حيان المشهورة ، شرح الألفية – التذييل والتكميل – ارتشاف الضرب ، متى ألفها والعلاقة بينها ؟ وقد أثبت البحث أن شرح الألفية كان أول مؤلف ، ثم وليه التذييل ، وكان آخرها الارتشاف ، وكان ذلك الحكم بدلائل صحيحة وبراهين واضحة وحجج قوية.

ثم كان الفصل الخامس بعنوان : شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره ، وقد وقفنا على هذا الحكم باعتراف أبِي حيان ثم بإجماع النسخ التي اطلعنا عليها حيث توقف أبو حيان بالشرح إلى آخر باب التفضيل وأول التوابع ، وهو ما يعادل نصف أبيات الألفية.

ثم كان الفصل السادس بعنوان : القيمة العلمية لكتاب منهج السالك والذي أثبتنا فيه أن الكتاب يشتمل على نصوص ونقول كثيرة ، ومذاهب وآراء غزيرة ذهب أصحابها وضاعت كتبها ، ولم يوقف لأصحابها على أثر فكان هذا الكتاب وعاء لما فقد ، وصوناً لما ضاع.

ثم كان الفصل السابع بعنوان : من أصول النحو عند أبِي حيان وفيه أتينا بعشرة أصول كانت أمثلتها وشواهدها من الكتاب المحقق.

ثم كان الفصل الثامن والأخير بعنوان : مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها ليتبين للقارئ مدى الجهد والصبر فِي قراءة النصوص والنقول ، ثم ذيلنا هذه الدراسة بخاتمة وهي نص نقلناه من كتاب أبِو حيان النحوي للدكتورة / خديجة الحديثي وفيه حديث نافع عن الكتاب المحقق ليكون هذا النص دليلاً آخر على صدقنا وشاهداً لنا من غيرنا.

ولما كان الكتاب كبيراً فقد قسمناه أربعة أجزاء :

الجزء الأول : وفيه الدراسة ثم شرح أبواب الكتاب الأولى وهي الكلمة والكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر وكان وأخواتها وكاد وأخواتها ولا النافية للجنس ، ثم ختم الجزء بباب ظن وأخواتها وأعلم وأرى ، وقد استغرق هذا الجزء من النسخة الأمريكية التي جعلناها أصلاً مائة صفحة كبيرة.

الجزء الثانِي : ويبدأ بشرح باب الفاعل ونائبه ثم يليه باب الاشتغال ، فباب تعدى الفعل ولزومه ، فباب التنازع ثم أبواب المفاعيل بأنواعها ، ثم يختم بأبواب الاستثناء والحال والتمييز ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وثلاثين صفحة من النسخة الأمريكية.

الجزء الثالث : ويبدأ بشرح باب حروف الجر ثم باب الإضافة فباب إعمال اسم الفاعل ثم أبنية المصادر ، ويختم بأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ثم باب الصفة المشبهة ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وأربعين صفحة من النسخة المذكورة.

ثم كان الجزء الرابع والأخير ويشتمل على ثلاثة أبواب كبيرة هي التعجب ونعم وبئس وما جرى مجراهما وأفعل التفضيل ، وهو آخر ما شرحه أبو حيان ، وقد استغرق هذا الجزء خمسين صفحة من النسخة الأمريكية المطبوعة ، وقد ختم هذا الجزء بمفاتيح الكتاب وهي الفهارس المختلفة للأجزاء الأربعة التي كان أهمها فهرس القرآن والشعر وهما طويلان والأعلام المترجم لها والكتب التي نص عليها أبو حيان.

والكتاب كله محقق وسيخرج تباعاً جزءاً بعد آخر ، وقد نتفق على إخراجه دفعة واحدة ومرة واحدة.

هذا وبالله التوفيق ، وندعو الله أن يكلل عملنا بالنجاح ، وأن يثيبنا عليه ويجزينا ويأجرنا به فِي الآخرة بعد الممات ، يوم تنقطع الصلات من الأعمال الصالحات إلا من العلم الذي ينتفع به إنه سميعٌ قريب.

طنطا – مساء الاثنين

الثالث عشر من شوال سنة ١٤٢٩هـ

الثالث عشر من أكتوبر سنة ٢٠٠٨م

المحققون

د / علي محمد فاخر

د / أحمد السودانِي

د / عبد العزيز فاخر

أولاً :

الدراســــة

الفصل الأول

التعريف بابن مالك صاحب الألفية[1]

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس جـ ٢ - ص ٢٢٢ إلى ص ٢٣٤ ، والنقل بالنص إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ كثيراً.

وقد تعرض المؤلف لنسب ابن مالك ومولده ومكان الولادة ومكانته العلمية في علوم اللغة عامة والنحو والصرف خاصة وكثرة شواهده في هذين العلمين ، ثم مؤلفاته وبعض شعره ، ثم ثناء الشعراء عليه مدحاً وهو حي ورثاء بعد موته ، ثم ذكر ما قاله أبو حيان في حقه من اللوم والتقريع والهجوم عليه ، ثم دفاع العلماء عنه وإنصافهم له ، ثم ما قاله الناس في حق الألفية ، ثم دفاع ابن الوردي عن هذا المؤلف المختصر المفيد ، ثم ختام ذلك ترجمة قصيرة لابنه بدر الدين.

يقول المقري :

" ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق أبو عبد الله بن مالك . صاحب التسهيل والألفية ، وهو : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحد الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل إلى المشرق ، النحوي نزيل دمشق ".

ولد سنة ستمائة أو في التي بعدها ، وسمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صبّاح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد ،

---

(١) انظر ترجمة ابن مالك في الكتب الآتية :

نفح الطيب للمقري : جـ ٢ ، ص ٢٢٢ ، الوافي بالوفيات للصفدي : جـ ٣ ، ص ٣٥٩ ، بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٣٠ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥/ ٣٣٩.

فممن أخذ عنه بجَيَّان أبو المظفر ، وقيل : أبو الحسن ثابت بن خيار ، عُرِف بابن الطيلسان ، وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لَبْلَة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نَوَّار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني ، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمْرُون وغيره بحلب ، وتصدَّر بها لإقراء العربية ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات ، وعالماً بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها.

قال الصفدي : أخبرني أبو الثناء محمود قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة ، قال الصفدي : وهذا أمر مُعْجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين ، وأخبرني عنه أنه كان إذا صلّى في العادلية – لأنه كان إمام مدرسة – يُشيّعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان إلى بيته تعظيماً له.

وقد روى عنه الألفية شهابُ الدين محمود المذكور ، ورواها الصفدي خليل عن شهاب الدين محمود قراءة ، ورواها إجازةً عن ناصر الدين شافع بن عبد الظاهر وعن شهاب الدين بن غانم بالإجازة عنهما عنه.

وأما النحو والتصريف[1] فكان فيهما ابن مالك بحراً لا يُشَق لُجُّه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يُستَشْهد بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره ، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية ، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَلَ إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب ، هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحُسن السَمْت ، وكمال العقل ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل بالجامع وبالتربة العادلية ، وتخرج به جماعة ، وكان نظم الشعر عليه سهلاً

---

(١) النقل عن الصفدي أيضاً.

رَجَزُه وطَويله وبَسيطه ، وصنف كتاب " تسهيل الفوائـد " ، قـال الـصفدي[1] : ومدحه سعد الدين محمد بن عربي بأبيات مليحة إلى الغاية وهي :

إنَّ الإِمَامَ جَمَالَ الدِّين جَمَّلـه ... ربُّ العُلا ولنَشْر العلم أهلَـهُ

أَمْلَى كِتَاباً لَهُ يُسْمَى "الفوائد" لم ... يزل مفيداً لذي لـبّ تأملـهُ

وَكُلّ مسألة فِي النَّحْوِ يَجْمَعُهَا ... إن الفوائد جمع لا نظـير لـهُ

ومن تصانيف ابن مالك " الموصل فِي نظم المفصل " وقد حل هذا النظم فسماه " سبك المنظوم وفك المختوم " ومن قال " إن اسمه فك المنظوم وسبك المختـوم" فقـد خالف النقل والعقل ، ومن كتب ابن مالك كتاب " الكافية الشافية " ثلاثة آلاف بيت ، وشَرْحُهَا ، و " الخلاصة " وهي مختصر الشافية ، و " إكمال الإعلام بمثلث الكـلام " وهو مجلد كبير الفوائد يدل على اطلاع عظيم ، و "لامية الأفعال" وشرحها، و " فَعَـلَ وأفعل " ، و " المقدمة الأسدية " وضعها باسم ولده الأسد ، و " عُدَّة اللافظ وعمـدة الحافظ " ، و " النظم الأوجز فيما يهمز " ، و " الاعتضاد فِي الظاء والضاد " مجلد ، و " إعراب مشكل البخاري " ، و " تحفة المودود فِي المقصور والممدود " ، وغـير ذلـك كشرح التسهيل ، وروى عنه ولده بدر الدين محمد ، وشمس الدين بن جعوان ، وشمس الدين بن أبي الفتح ، وابن العطار ، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعـة ، وشـهاب الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع ، وخلق كثير سواهم.

وكان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه من صاحب المفـصل ، وصاحب المفصل نحوه صُغَيْرات ، وناهيك بمن يقول هذا فِي حق الزمخشري.

وكان الشيخ ركن الدين بن القَوْبع يقول : إن ابن مالك ما خَلَّى للنحو حرمة.

وتوفي ابن مالك بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

---

(١) الوافي : ٣٦٠.

وقال بعضهم : من أحسن شعر ابن مالك قوله :

إِذَا رَمِدَتْ عيني تَدَاوَيْتُ منكمُ ... بنظرة حسن أو بسَمْعِ كـلام
فإن لم أجد ماءً تَيَمَّمْتُ باسمكم ... وصلَّيْتُ فرضي والديارُ أمامي
وأخلصت تكبيري عن الغير مُعرضاً ... وقابلت أعلام السوى بسلام
ولم أر إلاَّ نور ذاتـك لائحـاً ... فهل تَدَعُ الشمسُ امتدادَ ظلام

وقدم – رحمه الله تعالى – القاهرة ، ثم رحل إلى دمشق ، وبها مات كما عُلم.

وقال الشرف الحصني يرثيه :[1]

يا شَتَاتَ الأسْـمَاءِ والأفعـالِ ... بَعْدَ موتِ ابن مالكِ المفـضالِ
وانحرافَ الحروفِ من بعدِ ضَبْطٍ ... منه في الانْفِـصَالِ والاتِّـصَالِ
مَصْدَراً كان للعلوم بإذن الـ ... ـله من غَيْـرِ شُـبْهَةٍ ومحـالِ
عدم النعت والتعطـف والتـو ... كيدُ مُـسْتَبْدلاً مـن الأبـدالِ
أَلَـمَّ اعتــراه أسْـكَنَ منـه ... حركاتٍ كانت بغـيرِ اعـتلالِ
يا لهـا سـكتةً لهمـز قـضاءٍ ... أوْرَثَتْ طول مـدة الانفـصالِ
رَفَعُوهُ فِـي نَعْـشِه فانتـصبنا ... نصبَ تمييز ، كيفَ سَيْرُ الجبالِ
فَخَمُوه عنـد الـصلاة بـدلٍّ ... فأُميلـت أسـرارُهُ للـدلالِ
صَرَفوهُ يا عُظْـمَ مـا فَعَلـوه ... وَهُوَ عَدْلٌ معـرّف بالجمـالِ
أدْغَموهُ في التربِ من غير مثلٍ ... سَـالماً مـن تغيّـرِ الإنتقـالِ
وَقَفُوا عند قبره ساعةَ الدفـ ... ـنِ وُقوفاً ضـرورةَ الإمتثـالِ
ومددنا الأكفَّ نطلبُ قَـصْراً ... مسكناً للتزيل من ذي الجـلالِ
آخر الآي من سبا الحظ منـه ... حظـه جـاء أول الأنفـالِ
يا بيان الإعراب يا جامعَ الإغـ ... ـرابِ يا مُفْهِماً لكـلّ مقـالِ

(١) وردت في الفوات والوافي وبغية الوعاة.

يا فريد الزمان فِي النظم والنثـــر وفِي نقل مُسْنَدات العوالي
كم علومٍ بَثَثْتَهـــا فِـــي أنـــاس علموا ما بثثت عنـــد الـــزوالِ

انتهت ملخصة.

قال الصفدي : وما رأيت مَرْثية فِي نحوي أحسن منها على طولها ، انتهى.

ودفن ابن مالك بسفح قاسيون ، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقـــال العجيسي : بتربة ابن جعوان ، ورثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله :

قل لابن مالك إن جَرَتْ بك أدمعي حُمْراً يُحاكيها النّجيــعُ القـــانِي
فلقد جرحت القلب حين نُعِيت لي وتـــدفقت بدمائـــه أجفـــانِي
لكن يهوّن ما أُجِنُّ مـــن الأســـى علمـــي بنُقْلَتِـــه إلى رضـــوانِ
فسقى ضريحاً ضمّه صَوْبُ الحيـــا يَهْمي بـــه بـــالرَّوْحِ والرَّيْحَـــانِ

وابن النحاس المذكور أحد تلامذة ابن مالك ، وله نظم كثير مـــشهور بـــين الناس ، وهو : بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نـــصر ، الحلـــبي الأصل ، المعروف بابن النحاس ، وهو شيخ أبِي حيان ، ولم يأخذ أبو حيان عن ابـــن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة.

وقال بعض من عرَّف بابن مالك : إنه تصدر بحلب مدة ، وأَمَّ بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قَصَبَ السبق ، وصار يُضرب به المثـــل فِي دقائق النحو ، وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفـــظ والذكاء والورع والديانة وحسن السَّمْت والصيانة والتحري لما ينقله والتحرير فيـــه ، وكان ذا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذباً ، ذا رَزَانة وحياء ووقـــار ، وانتـــصاب للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة ، تخرج به أئمة ذلك الزمان كابن المنجي وغيره ، وسارت بتصانيفه الرُّكبان ، وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصاً على العلـــم ، حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد.

وحكى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة.

وقيل ، كما تقدم : إن مولده سنة ستمائة أو بعدها بجَيّان الحرير مدينة من مدن الأندلس جبر الله كسرها – وهي مفتوحة الجيم وياؤها مشددة تحتانية – وتصدَّر ابن مالك بحمَاة مدة ، وانتقد بعضهم على ابن خلكان إسقاطه من تاريخه مع كونه كان يعظمه إلى الغاية ، وقدَّم ، رحمه الله تعالى ، لصاحب دمشق قصة يقول فيها عن نفسه : إنه أعلم الناس بالعربية والحديث ، ويكفيه شرفاً أن من تلامذته الشيخ النووي[1] ، والعَلَم الفارقي ، والشمس البعلي ، والزين المِزّي ، وغيرهم ممن لا يحصى.

وكان ، رحمه الله تعالى ، كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات ، ولا يُرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف أو يقرأ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جِدُّه في التصنيف والإقراء.

وحكي أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غَفَلوا عنه بسويعة ، فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكباً على أوراق.

وأغرب من هذا في اعتنائه بالعلم ما مر أنه حفظ يوم موته عدة أبيات حَدَّها بعضهم بثمانية ، لقنه ابنه إياها ، وهذا مما يصدق ما قيل : بقدر ما تتعنى ، تنال ما تتمنى ، فجزاه الله خيراً عن هذه الهمة العلية.

وذكر أبو حيان في الجوازم من تذييله وتكميله ، أنه لم يصحب مَنْ له البراعة في علم اللسان ، ولذا تَضْعُفُ استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة ، والمباحثة والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من

---

(١) ق ج ودوزي : النوري.

الصحف بفهمه ، ولقد طال فَحْصي وتنقيري عمّن قرأ عليه ، واستند فِي العلم إليه ، فلم أجد مَنْ يذكر لي شيئاً من ذلك ، ولقد جرى يوماً مع صاحبنا تلميذه علم الدين سليمان بن أبِي حرب الفارقي الحنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار من أهل بلده ، جيّان ، وأنه جلس فِي حلقة الأستاذ أبي علي الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، وثابت بن خيار ليس من أهل الجلالة والشهرة فِي هذا الشأن ، وإنما جلالته وشهرته فِي إقراء القرآن هذا حاصل ما ذكره أبو حيان.

قال بعض المحققين ، وهو العلامة يحيى العَجيسي : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، فنفيه المسندَ عنه والمتبعَ ، شهادةُ نفي فلا تنفع ولا تُسمع ، ويكفي ما سطر فِي حقه قوله فِي أثنائه : نظم فِي هذا العلم كثيراً ونثر ، وجمع باعتكاف على الاشتغال به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائبَ ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد ، وقوله فِي موضع آخر من تذييله " لا يكون تحت السماء أنحى ممّن عَرَفَ ما فِي تسهيله " وقرنه فِي " بحره " بمصنف سيبويه فما ينبغي له أن يغمصه ، ولا أن يخط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع فيه ، فإنه ممّا يُجَرّئ على أمثاله الغبي والنبيه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف من الخلف ، والدُّرر من الصدف ، والجيِّد من الحشف ، أوَما ينظر إلى شيخه أبي عبد الله بن النحاس ، فإنه لا يذكره إلاّ بأحسن ذكر كما هو أدب خيار الناس ، ومن كلامه فِي نقله عنه : وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبي البقاء المصري حيث يقول فيه :

هُوَ الأوحدُ الفردُ الذي تَمَّ عِلْمُه ... وسَار مسيرَ الشمسِ فِي الشرقِ والغربِ

ومن غايةِ الإحسانِ مبدأ فضلِه ... فلا غروَ أن يسمو على العُجم والعُربِ

ومن غاية الإحسان ، فِي هذا الشأن ، التصانيف التي سارت بها الرُّكْبان ، فِي جميع الأوطان ، واعترف بحسنها الحاضر والبادي ، والداني والقاصي ، والصديق والعدو ، فتلقّاها بالقبول والإذعان ، فسامح الله تعالى أبا حيَّان ، فإن كلامه يحقق قول

القائل : كما تدين تدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك ، فلقد أحيا من العلم رسوماً دارسة ، وبَيَّنَ معالم طامسة ، وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن تبين منه ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت بن الخيار ، فإنه كان من الثقات الأخيار ، وهو أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكُلاعي – بضم الكاف على ما كان يضبط بيده فيما حكاه ابن الخطيب في الإحاطة – وأصله من لَبْلَة ، ويُعد في أهل جَيّان ، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ.

وكان أبو حيان يغض من هذا الكتاب (ألفية ابن مالك) ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مَهْيَع الصواب والسداد ، وكثيراً ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى " منهج السالك " ومن غَضّه منه بالنظم في ملإ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس والأقسراني يجاريه مقتفياً له ومتأسياً في تسويد القرطاس:

ألفيةُ ابن مالكِ … مطموسةُ المسالكِ
وكم بها مشتغل … أوقع في المهالكِ

ولا تغتر أنت بهذا الغرور (الخداع) ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا كل عود أورق ثمر ، وقيل معارضة للقوم ، وتنبيهاً لهم مما هم فيه من النوم :

ألفيةُ ابن مالكِ … مُشرقةُ الْمسالكِ
وكَمْ بِهَا مشتغلٌ … عَلا على الأرائكِ

وما أحسن قول ابن الوردي في هذا المعنى :

يا عائباً ألفيَّةَ ابن مالك … وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تَرَاها قَدْ حَوَتْ فضائلاً … كثيرة فلا تَجُرْ في ظلمها
وازْجُرْ لِمَنْ جَادَل مَنْ يَحْفَظها … برابع وخامس مِنِ اسمها

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت. انتهى ملخصاً.

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت. انتهى ملخصاً.

وقال أيضاً (وهو ما ذكره من اسم العلامة يحيى العجيسي) عند ذكره مصنفات ابن مالك : وهي كما قيل غزيرة المسائل ، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه. انتهى.

وقال بعض المغاربة في الألفية :

لقد مَزَّقَتْ قَلْبِي سِهَامُ جُفُونِهَا	كما مَزَّقَ اللخميُّ مذهبَ مالكِ
وَصَالَ على الأوصالِ بالقدِّ قدُّها	فأضحَتْ بأبياتٍ بتقطيع مالكِ
وقلدت إذ ذاك الهوى لمرادها	كتقليد أعلام النحاة ابنَ مالكِ
ومَلَّكْتُها رِقِّي لرقة لفظها	وإن كنت لا أرضاه ملكاً لمالكِ
ونادَيْتُها يا مُنْيَتي بَذْلُ مهجتي	ومالي قليلٌ في بديع جمالكِ

ويعني بقوله " بتقطيع مالك " مالك بن المرحَّل السَّبْتِي ، رحمه الله تعالى.

[تعريف بابنه بدر الدين]

وقد عرف الحافظ الذهبي بابن مالك في تاريخ الإسلام ، وذكر فيه ترجمة لولده بدر الدين محمد ، وأنه كان حاد الذهن ، ذكياً ، إماماً في النحو وعلم المعاني والمنطق ، جيد المشاركة في الفقه والتدريس ، وأنه تصدَّر بعد والده للتدريس ، ومات شاباً قبل الكهولة سنة ٦٨٦ ، ومن أجلّ تصانيفه شرحُه على ألفية والده ، وهو كتاب في غاية الإغلاق ، ويقال : إنه نظير الرضي في شرح الكافية ، وللناس عليه حواشٍ كثيرة . رحمهم الله تعالى أجمعين.

الفصل الثاني
التعريف بأبي حيان شارح الألفية[1]

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب أيضاً للشيخ محمد بن أحمد المقري التلمساني جـ٢ ص ٥٣٥ ، وهو نقل بالنص أيضاً إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ وقد قرأت عدة كتب في ترجمة هذين العلمين الكبيرين فلم أجد أحسن من ترجمة صاحب كتاب نفح الطيب ، وقد آثرت النقل من كتب التراث في هذا الأمر ليستفيد القارئ كثيراً.

كما نقلت قصيدة لأبي حيان في مدح النحو والنحاة من كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ، وهي قصيدة طويلة بلغت مائة بيت لم أجدها إلا في هذا الكتاب.

وقد تعرض صاحب نفح الطيب في ترجمة أبي حيان لنسبه ومكانته ونقل ترجمة طويلة للصفدي تلميذ أبي حيان رفع فيها من شأن الرجل ، كما ذكر قصيدة له في رثاء أبي حيان ، كما ذكر الصفدي مراسلات ومساجلات كانت بينه وبين أبي حيان نثرية وشعرية ، كما ذكر بعض الشعر في مدح أبي حيان للمحبين له والمعجبين به ، وفي الترجمة أيضاً رسالة للصفدي بعث بها إلى أبي حيان يطلب منه إجازته وروايته لكتبه وعلمه ، ثم رد أبي حيان المتواضع على هذه الرسالة كما بين في السرد مؤلفاته الكثيرة ، ومما ذكره شرحه لألفية ابن مالك ، وقد اعترف بأنه لم يكمل هذا الشرح وهو ما وقفنا عليه حتى آخر باب التفضيل وأول التوابع.

---

(١) انظر ترجمة أبي حيان في الكتب الآتية :

١- نفح الطيب : ٢/ ٥٣٥.
٢- الإحاطة في أخبار غرناطة : ٣/ ٤٣.
٣- شذرات الذهب : ٦/ ١٤٥.
٤- الوافي بالوفيات للصفدي : ٥/ ٢٨١.
٥- نكت الهميان : ٢٨٠.
٦- بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ٢٨٠.
٧- الدرر الكامنة : ٤/ ٣٠٤.

كما نقل صاحب نفح الطيب ترجمة أخرى لأبي حيان وهي لأبي عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي تشتمل على فوائد كثيرة لم يذكرها الصفدي ، ومما ذكره الرعيني أشعار انتقاها من شعر أبي حيان كلها في الحكم وتجاربه مع الناس ، ومما ذكره أيضاً وصية جميلة أوصى بها أهله وهي مفيدة لكل من يقرؤها ، والترجمة طويلة لكننا اختصرنا منها الكثير.

يقول صاحب نفح الطيب جـ٢ ص ٥٣٥ إلى ص ٥٨٤ :

٢١٦- " ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق إمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، النَّفْزي ، الأثري ، الغرناطي. قال ابن مرزوق الخطيب في حقّه : هو شيخ النحاة بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية ، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة والحديث ، سمعت عليه وقرأت ، وأنشدني الكثير ، وشكوت إليه يوماً ما يلقاه الغريب من أذاة العُداة ، فأنشدني لنفسه :

عُدَاتي لَهم فَضْلٌ عَلَــيَّ ومِنَّــةٌ ... فلاَ أذهَبَ الرحمن عني الأعاديا

هَمُ بحَثُوا عَنْ زَلَّتِــي فاجْتَنَبْتُهَــا ... وهم نافسُوني فاكتسَبْتُ الْمعاليا

وأنشدني أيضاً من مُداعباته ، وله في ذلك النظم الكثير مع طهارته وفضله :

عُلّقتُه سَبَجيَّ اللَّــونِ قادحَــهُ ... ما ابيضَّ منه سوى ثغرٍ حكى الــدُّررا

قد صاغَهُ من سوادِ العين خالقُهُ ... فكلُّ عينٍ إلَيْــهِ تُــدْمِنُ النَّظَــرا

وأنشدني في جاهل لبس صوفاً وزها فيه :

أيا كاسياً من جَيِّدِ الصوف نَفْسَهُ ... ويا عارياً من كل فَضْلٍ ومن كَيْسِ

أتزهى بصوفٍ وهو بالأمس مصبحٌ ... على نعجةٍ واليوم أمسى على تَيْسِ

انتهى ما اختصرته من كلام الخطيب ابن مرزوق.

وأنشد الرحالة ابن جابر الوادي آشي لأبي حيان قوله :

وَقَصّر آمالي مَآلِي إلَى الـــردى ... وأنّي وإنْ طَالَ الْمَدَى سوف أهْلكُ
فَصُنْتُ بِمَاءِ الوجهِ نفـــساً أبيَّـــةً ... وجادت يميني بالذي كنت أملـــكُ

ووقفت على " أعيان العصر وأعوان النصر " للصفدي ، فوجدت فيه ترجمـــة أبي حيان واسعة فرأيت أن أذكرها بطولها لما فيها من الفوائد ، وهي :

الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الفريد ، الكامل ، حجة العرب ، مالـــك أزمّة الأدب ، أثير الدين ، أبو حيان الأندلسي الجيّاني – بالجيم ، والياء آخر الحروف مشددة ، وبعد الألف نون – وكان أمير المؤمنين في النحو ، والشمس السافرة فـــي شتاء في يوم الصَّحْو ، والمتصرف في هذا العلم فإليه الإثبات والمحو ، لو عاصر أئمـــة البصرة لبصّرهم ، أو أهل الكوفة لكف عنهم اتباعهم السواد وحذرهم ، نـــزل منـــه كتاب سيبويه في وطنه بعد أن كان طريداً ، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيـــداً ، وجعل سَرْحَه شرحه وجَنَةً راقت النواظر توريداً ، ملأ الزمان تصانيف ، وأمال عُنُـــقَ الأيّام بالتواليف ، تخرَّج به أئمّة في هذا الفنّ ، وروّق لهم في عصره منه سُلافة الدَّن ، فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضاً مُجيـــب ، أو عيسى بن عمـــر لأصـــبح مـــن تقصيره وهو محذّر ، أو الخليل لكان بعينه قَذَاه ، أو سِيبَوَيْه لما تـــردى مـــن مـــسألته الزنبورية برِداه ، أو الكسائي لأعراه حلّة جاهه عند الرشيد وأنساه ، أو الفرّاء لفرَّ منه ولم يقتسم ولدا المأمون تقديم مَداسه ، أو اليزيدي لما ظهر نقصه مـــن مكامنـــه ، أو الأخفش لأخفى جملةً من محاسنه ، أو أبو عبيدة لما تركه لشعب الـــشعوبية ، أو أبـــو عَمْرٍو لشغله بتحقيق اسمه دون التعلّق بعربية ، أو السكريّ لما راق كلامه في المعـــاني ولا حلا ، أو المازنيّ لما زانه قولهُ " إنّ مُصَابكم رجلا " ، أو قطرب لما دبَّ في العربية ولا دَرَج ، أو ثعلب لاستكن بمكره في وَكره ولما خرج ، أو المبرّد لأصبحت قـــواه مقترة ، أو الزجّاج لأمست قواريره مكسرة ، أو ابن الوازن لعدم نقده ، أو الثمـــانيني

لما تجاوز حدّه ، أو ابن باب لعلم أن قياسه ما اطّرد ، أو ابن دُرَيد لما بلـــع ريقـــه ولا ازْدَرَد ، أو ابن قتيبة لأضاع رَحْله ، أو ابن السراج لمشاه إذا رأى وَحلـــه ، أو ابـــن الخشاب لأضرم فيه ناراً ، و لم يجد معه نوراً ، أو ابن الخباز لما سَجر له تنوراً ، أو ابن القوّاس لما أغرق فِي نَزْعه ، أو ابن يعيش لأوقعه فِي نزعه ، أو ابن خروف لما وجد له مرعًى ، أو ابن إياز لما وجد لأوزاره وقعاً ، أو ابن الطراوة لم يكن نحوه طريّاً ، أو ابن الدباج لكان من حُلّته الرائقة عريّاً ، وعلى الجملة فكان إمام النحاة فِي عصره شـــرقاً وغرباً ، وفريد هذا الفن الفذ بُعداً وقرباً ، وفيه قلت :

سلطانُ علم النحوِ أستاذُنا الـــ ... شيخُ أثيرُ الدين حَبْـــرُ الأنـــامْ

فلا تقلْ زيـــدٌ وعمـــرٌو ، فمـــا ... فِي النحو مَعْهُ لـــسواهُ كـــلامْ

خدم هذا العلم مدّة تقارب الثمانين ، وسلك من غَرَائبه وغوامـــضه طرقـــاً متشعّبة الأفانين ، ولَمْ يزل على حاله إِلَى أن دخل فِي خبر كان ، وتبدّلت حركاتـــه بالإسكان ، وتوفّى رحمه الله تعالى بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة فِي يوم الـــسبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ودفن مـــن الغـــد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ، وصُلى عليه فِي الجامع الأموي بدمـــشق صـــلاة الغائب فِي شهر ربيع الآخر ، ومولده بمدينة مَطَخْشارَشَ فِي أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة.

وقلت أنا أرثيه رحمه الله تعالى :

ماتَ أثيرُ الدين شـــيخُ الـــورى ... فاســـتعر البـــارقُ واســـتعبرا

ورقّ من حزنٍ نـــسيمُ الـــصَّبا ... واعتلّ فِي الأسحارِ لَمَّا ســـرى

وصادحاتُ الأيكِ فِي نوحهـــا ... رثته فِي السجع على حرف را

يا عينُ جودي بالـــدّموع الـــتي ... يَرْوَى بها ما ضَمَّهُ مـــن ثـــرى

واجري دماً فالخطبُ فِي شـــأنه ... قد اقْتَضَى أكثرَ مِمَّـــا جـــرى

مات إمامٌ كان في فنِّه ... يُرى إماماً والورى من ورا
أمسى منادى للبلى مفرداً ... فضمّهُ القبرُ على ما ترى
يا أسفا كان هُدًى ظاهراً ... فعادَ في تربتِه مُضْمرا
وكان جَمْعُ الْفضلِ في عصْرِه ... صحَّ فلمَّا أن قضى كُسِّرا
وعُرِّف الفضلُ به بُرهةً ... والآن لَمَّا أن مَضى نُكِّرا
وكان ممنوعاً من الصرفِ لا ... يطرقُ من وافاهُ خطبٌ عَرَا
لا أفعلُ التفضيلِ ما بينهُ ... وبَينَ أعرفه في الورى
لا بَدَلٌ عن نعتهِ بالتُّقى ... ففعلُه كانَ لَهُ مصدرا
لَمْ يُدَّغَمْ في اللّحد إلا وقد ... فكَّ من الصبر وثيقَ العُرى
بكى لهُ زيدٌ وعمرٌو فمن ... أمثلة النحو ومِمَّن قرا
ما أعقدَ التسهيلَ من بعده ... فكم لَهُ من عسرةٍ يَسَّرا
وجَسَّرَ الناسَ على خوْضه ... إذ كان في النحوِ قد استبحرا
من بعده قد حال تمييزُهُ ... وحظُّهُ قد رَجَع القهقرى
شاركَ مَنْ قد سادَ في فنّه ... وكم لهُ فنٌّ به استأثرا
دأبُ بني الآدابِ أن يغسلوا ... بدمعهم فيه بَقايا الكَرى
والنحوُ قد سار الردى نحوه ... والصرفُ للتصريفِ قد غيّرا
واللّغةُ الفصحى غَدَتْ بعده ... يلغى الذي في ضبطها قررا
تفسيره البحرُ المحيطُ الذي ... يهدي إلَى وُرَّاده الجوهرا
فوائدٌ من فضله جَمّةٌ ... عليه فيها نعقدُ الْخِنْصَرَا
وكان ثَبْتاً نَقْلُهُ حُجَّةً ... مثلَ ضياءِ الصبح إن أسفرا
ورحلهُ في سُنَّةِ الْمُصْطفَى ... أصدقُ من يسمعُ إن أخبرا
له الأسانيدُ التي قد علَتْ ... فاستفلَتْ عنها سوامي الذُّرى
ساوى بها الأحفادُ أجدادَهم ... فاعجبْ لماضٍ فاته مَنْ طَرَا

وشـــاعراً فِـــي نظمـــه مفلقـــاً كم حَرَّرَ اللفظَ وكـــم حَبّـــرا

لهـــا معـــانٍ كلّمـــا خطّهـــا تسترُ ما يـــرقمُ فِـــي تُـــسْترا

أفديه من ماضٍ لأمـــر الـــردى مستقبَلاً مـــن ربّـــه بـــالقِرَى

ما باتَ فِـــي أبـــيضِ أكفانـــه إلاّ رأضحى سُنْدُســـاً أخـــضرا

تُـــصَافِحُ الْحـــورُ لـــه راحـــةً كم تعبتْ فِي كلِّ مـــا سـطّرا

إن مات فالـــذكرُ لـــه خالـــدٌ يحيا به مـــن قبـــل أن يُـــشرا

جاد ثَـــرًى وافـــاه غيـــثٌ إذا مَـــسَّاهُ بالـــسّقْي لَـــهُ بَكّـــرا

وَخَـــصَّهُ مـــن ربِّـــه رحمـــةً توردُهُ فِـــي حـــشره الكـــوثرا

وكان قد قرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبـــد الله نحواً من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً ، وسمع الكثير على الجم الغفير بجزيـــرة الأنـــدلس وبلاد إفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز ، وحَصَّل الإجـــازات مـــن الـــشام والعراق وغير ذلك ، واجتهد فِي طلب التحصيل والتقييد والكتابـــة ، ولَـــمْ أرَ فِـــي أشياخي أكثر اشتغالاً منه ، لأنّي لَمْ أره قط إلاّ يسمع أو يشتغل أو يكتب ، ولـــم اره على غير ذلك ، وله إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم له ، ونظم ونثر ، ولـــه الموشحات البديعة ، وهو ثَبْت فيما ينقله ، محرّر لما يقوله ، عارف باللّغـــة ، ضـــابط لألفاظها ، وأما النحو والتصريف فهو إمام الناس كلّهم فيهما ، لَمْ يُذكر معـــه فِـــي أقطار الأرض غيره فِي حياته ، وله اليد الطّولى فِي التفـــسير والحـــديث والـــشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم ، خصوصاً المغاربة ، وتقييد أسمائهم على ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم ، وسأله شيخنا الذهبيّ أسئلـــة فيما يتعلـــق بذلك ، وأجابه عنها.

وله التصانيف التي سارت وطارت ، وانتشرت وما انتثرت ، وقرئت ودريت ونسخت وما فسخت ، أخملَتْ كتب الأقدمين ، وألهت المقيمين بمصر والقـــادمين ، وقرأ الناس عليه ، وصاروا أئمة وأشياخاً فِي حياته ، وهو الذي جَسّر النـــاس علـــى

مصنّفات ابن مالك رحمه الله تعالى ، ورغّبهم فيها وفي قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقفلها ، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب : هذه نحو الفقهاء ، وكان التزم أن لا يُقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه ، ولما قدم من بلاده لازم الشيخ بهاء الدين رحمه الله تعالى كثيراً ، وأخذ عنه كتب الأدب ، وكان شيخاً حسن العمة ، مليح الوجه ، ظاهر اللون ، مُشْرَباً حمرة ، منور الشيبة ، كبير اللحية ، مسترسل الشعر فيها لم تكن كَثة ، عبارته فصيحة بلغة الأندلس يعقد حرف القاف قريباً من الكاف ، على أنّه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة ، وسمعته يقول : ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف.

وكانت له خصوصية بالأمير سيف الدين أرغون كافل الممالك ، ينبسط معه ، ويبيت عنده في قلعة الجبل ، ولما توفيت ابنته نُضار طلع إلى السلطان الملك الناصر محمد ، وسأله أن يدفنها في بيته داخل القاهرة في البرقية ، فأذن له في ذلك ، وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ، ثمّ إنّه تمذهب للشافعي رضي الله تعالى عنه ؛ بحث على الشيخ علم الدين العراقي " المحرّر " للرافعي ، و " مختصر المنهاج " للنووي ، وحفظ " المنهاج " إلاّ يسيراً ، وقرأ أصول الفقه على أستاذه أبي جعفر بن الزبير ، بحث عليه من " الإشارة " للباجي ، ومن " المستصفى " للغزالي ، ولكنه برع في النحو ، وانتهت إليه الرئاسة والمشيخة فيه ، وكان خالياً من الفلسفة والاعتزال والتجْسيم.

وكان فيه – رحمه الله تعالى – خشوع ، يبكي إذا سمع القرآن ، ويجري دمعه عند سماع الأشعار الغزلية ، وقال كمال الدين المذكور : قال لي : إذا قرأتُ أشعار العشق أميل إليها ، وكذلك أشعار الشجاعة تستعليني ، وغيرهما ، إلا أشعار الكرم ما تؤثر فيّ ، انتهى.

قلت : كان يفتخر بالبخل ، كما يفتخر بالكرم ، وكان يقول لي : أوصيك احفظ دراهمك ويقال عنك بخيل ، ولا تحتج إلى السفل.

وأنشدني من لفظه لنفسه :

رجاؤك فلسا قد غدا في حَبَائلي قنيصاً رجاءً للنّتائج من العُقم

أأتعبُ فِـي تحـصيله وأضـيعه إذن كنتُ معتاضاً من البرء بالسُّقم

قلت : والذي أراه فيه أنّه طال عمره ، وتغرَّب ، وورد البلاد ولا شيء معه ، وتعب حتى حصَّل المناصب تعباً كثيراً ، وكان قد جرب الناس ، وحلب أشْطُرَ الدهر ومرت به حوادث ، فاستعمل الحزم ، وكان يعيب على مشتري الكتب يقـول : الله يرزقك عَقْلاً تعيش به ، أنا أيّ كتاب أردته استعرته من خزائن الأوقاف ، وإذا أردت من أحد أن يعيرني دراهم ما أجد ذلك ، وأنشدني له بإجازة :

إنَّ الدراهمَ والنـساء كلاهمـا لا تـأمَنَنَّ عليهمـا إنـسانا

ينزعن ذا اللبِّ المتينِ عن التُّقـى فترى إسـاءةَ فعلِـهِ إحـسانا

وأنشدني له من أبيات :

أتى بشفيع لـيس يمكـن رَدُّهُ دراهمُ بيضٌ للجروح مَـراهمُ

تُصَيِّر صعبَ الأمرِ أهون ما يُرى وتقضي لباناتِ الفتى وهو نائمُ

ومن حزمه قوله :

عُداتِي لهم فضل – البيتين

وقد مدحه كثير من الشعراء ، والكبراء الفضـلاء ، فمنهم القاضـي محيـي الدين بن عبد الظاهر بقوله :

قد قلتُ لَمَّا أنْ سمعتُ مَباحثـاً فِي الذات قرَّرَها أجـلُّ مفيـدِ

هذا أبو حيَّان قلـتُ صـدقتمُ وبررتمُ هذا هـو التوحيـدي

وكان قد جاء يوماً إلى بيت الشيخ صدر الدين بن الوكيل فلم يجده ، فكتب بالجص على مصراع الباب ، فلما رأى ابن الوكيل ذلك قال :

قالوا أبو حيَّانَ غيرَ مُدافعٍ ... ملكُ النحاة فقلتُ بالإجماعِ
اسم الملوك على النقودِ وإنني ... شاهدتُ كنيته على المصراعِ

ومدحه شرف الدين بن الوحيد بقصيدة مطولة أولها :

إلَيْكَ أبَا حَيَّان أعْمَلْتُ أيْنُقي ... وملتُ إلى حيثُ الركائبُ تلتقي
دعاني إليك الفضلُ فانقَدْتُ طائعاً ... ولبَّيتُ أحدوها بلفظي المصدقِ

ومدحه نجم الدين إسحق بن ألمي التركي ، وسأله تكملة شرح التسهيل بقصيدة ، وأرسلها إليه من دمشق ، وأولها :

تبدّى فقلنا وجْهُه فَلَقُ الصُّبْحِ ... وكمَّله باليُمْنِ فيه وبالنُّجْحِ
وسهَّلتَ تَسْهيلَ الفوائدِ مُحْسِناً ... فكنْ شارحاً صدري بتكملة الشرْحِ

ومدحه مجير الدين عمر بن الملطي بقصيدة أولها :

يا شيخَ أهلِ الأدبِ الباهرِ ... من ناظمٍ يُلْفى ومن ناثرِ

ومدحه نجم الدين يحيى الإسكندري بقصيدة أولها :

ضَيْفٌ ألَمَّ بنا من أبْرَعِ النَّاسِ ... لا ناقضٌ عَهْدَ أيَّامي ولا ناسي
عارٍ من الكِبْرِ والأدناسِ ذو شرفٍ ... لكنَّه من سَرابيلِ العُلا كاسي

ومدحه بهاء الدين محمد بن شهاب الدين الخيمي بقصيدة أولها :

فَضَضْتَ عن العذبِ النَّميرِ ختامَها ... وفَتَحْت عن زَهرِ الرياضِ كِمامَها

ومدحه جماعة آخرون يطول ذكرهم ، وكتبت أنا إليه من الرحبة سنة ٧٢٩:

لو كنتُ أملكُ من دهري جَناحَيْنِ ... لطرتُ لكنّه فيكم حنى حَـيْني
يا سادةً نلتُ في مصرٍ بهم شَرَفاً ... أرقى به شرفاً ينأى عن العَـيْنِ
ولَيْسَ غَيْرُ أثـيرِ الـدين أثّلَـهُ ... فشاد ما شاد لي حقًّا بلا مَـينِ
حبرٌ ولو قُلْت إنّ الباء رتْبتـها ... من قبلُ صدَّقكَ الأقوام في ذين[1]
أحيا علوماً أماتَ الدَّهْرُ أكْثرها ... مذ جُلّدت خُلّدت ما بين دفَّينِ
يا واحدَ العصرِ ما قولي بمُـتّهَمٍ ... ولا أُحاشي امرءاً بينَ الفـريقينِ
هذي العلومُ بَدَتْ من سيبويهِ كما ... قالوا وفيكَ انتهتْ يا ثانيَ اثنينِ
فَدُمْ لها وبودّي لو أكونُ فِـدًى ... لما يَنالُكَ في الأيّامِ مـن شَـينِ
يا سيبويه الورى في الدهرِ لا عَجَبٌ ... إذا الخليلُ غدا يفديكَ بـالعَينِ

وكتبت إليه استدعاء[2] ، وهو : المسؤول من إحسان سيدنا الإمـام العـالم العلاّمة ، لسان العرب ، ترجمان الأدب جامع الفضائل ، عمدة وسائل السائل ، حجّة المقلّدين ، زين المقلّدين ، قطب المؤملين ، أفضل الآخرين ، وارث علـوم الأولـين ، صاحب اليد الطولى في كل مكان ضيق ، والتصانيف التي تأخذ بمجامع القلب فكـل ذي لبٍّ إليها شيّق ، والمباحث التي أثارت الأدلة الراجحة مـن مكـامن أماكنـها ، وقنصت أوابدها الجامحة من مواطئ مواطنها ، كشّاف معضلات الأوائـل ، سَـبّاق غايات قصّر عن شأوها سحبان وائل ، فادِعٌ هَضَبات البلاغة في اجتلاء اجتلاها وهي في مرقى مرقدها ، سالب تيجان الفصاحة في اقتضاء اقتضاها من فوق فرْقَدها ، حتى أبرز كلامه جَنَانٌ فكلُّ جَنّانٍ من بعده عن الدخول إليها جَبان ، وأتى ببراهين وجـوه حورها لم يَطْمِثهن إنس قبله ولا جانّ ، وأبدع حمائل نظم ونثر لا تـصل إلى أفنـان

---

(١) يقصد بتقديم الباء في حبر كلمة بحر.

(٢) الكلام للصفدي خليل بن أيبك وهي رسالة يطلب فيها إجازة أبي حيان له أن يـروى عنـه مؤلفاته وكتبه.

فنونها يدُ جانٍ ، أثير الدين أبِي حيان ، لا زال ميت العلم يُحْييه ، وهل عجيب ذلك من أبِي حيان :

حتى ينال بنو العُلومِ مَرامَهم ويحلّهم دارَ المنى بأمان

إجازةُ[1] كاتب هذه الأحرف ما رواه — فسح الله في مدته — من المسانيد والمصنفات والسنن والمجاميع الحديثية ، والتصانيف الأدبية ، نظماً ونثراً ، إلى غير ذلك من أصناف العلوم على اختلاف أوضاعها ، وتباين أجناسها وأنواعها ، ممّا تَلقاه ببلاد الأندلس وإفريقية والإسكندرية والديار المصرية والبلاد الحجازية وغيرها من البلدان ، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة خاصة أو عامة ، كيفما تأدى ذلك إليه ، وإجازة ما له — أدام الله إفادته — من التصانيف فِي تفسير القرآن العظيم والعلوم الحديثية والأدبية وغيرها ، وما له من نظم ونثر إجازة خاصة ، وأن يثبت بخطه تصانيفه إلى حين هذا التاريخ ، وأن يجيزه إجازة عامة لما يتجدّد له من بعد ذلك على رأي من يراه ويجوّزه ، منعماً متفضلاً إن شاء الله تعالى.

فكتب الجواب رحمه الله تعالى[2] : أعزك الله ، ظننتَ بإنسان جميلاً فغاليت ، وأبديت من الإحسان جزيلاً وما باليت ، وصَفْتَ من هو القَتام يظنه الناس سماء ، والسراب يحسبه الظمآن ماء ، يا ابن الكرام وأنت أبصر من يشيم ، أمع الروض النضير يُرعى الهشيم ، أما أغنتك فضائلك ، وفواضلك ، ومعارفك ، وعوارفك ، عن نُغبة من دأماء ، وتربة من يَهْماء ، لقد تبلجتِ المهارقُ من نور صفحاتك ، وتأرجت الأكوان من أريج نفحاتك ، ولأنت أعرف مَنْ يُقْصد للدراية ، وأنقد من يعتمد عليه فِي الرواية ، لكنك أردت أن تكسو من مطارفك ، وتتفضل من تالدك وطارفك ، وتجلو الخامل فِي منصة النباهة ، وتنقذه من لكن الفَهاهة ، فتشيد له ذكراً ، وتعلي له

---

(١) هذه الكلمة خبر عن مبتدأ بعيد وهو حوله : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام

(٢) هذا الجواب والرد لأبي حيان وهو جواب طويل ختمه أبو حيان باسمه قائلاً : قاله وكتبه أبو حيان.

قدراً ، و لم يمكنه إلاّ إسعافك فيما طلبت ، وإجابتك فيما إليه ندبت ، فإن المالك لا يُغْصى ، والمتفضل المحسن لا يقصى ، وقد أجزت لك – أيدك الله تعالى – جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك ، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة بمشافهة وكتابة ووجازة ، وجميعَ ما أجيز لي أن أرويه بالشام والعراق وغير ذلك ، وجميعَ ما صنفته واختصرته وجمعته وأنشأته نظماً ونثراً ، وجميعَ ما سألت في هذا الاستدعاء : فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة على جماعة من أعلاهم الشيخ المسند المعمَّر فخر الدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري بن المليحي ، آخر من روى القرآن بالتلاوة على أبي الجود ، والكتب الستة والموطأ ومسند عَبْدِ بن حُمَيْد ومسند الدراميّ ومسند الشافعي ومسند الطيالسي والمعجم الكبير للطَّبراني والمعجم الصغير له وسنن الدارقطني وغير ذلك.

وأما الأجزاء فكثيرة جداً ، ومن كتب النحو والآداب فأروي بالقراءة كتاب سيبويه ، والإيضاح ، والتكملة ، والمفصل ، وجمل الزجاجي ، وغير ذلك ، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتنبي والمعري ، وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير ، وأذكر الآن منهم جماعة : فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي ، والمقرئ أبو جعفر أحمد بن سعيد بن أحمد بن بشير الأنصاري ، وإسحاق بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الملك بن دِرْباس وممن كتبت عنه من مشاهير الأدباء أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج المالقي بن المرحل ، وأبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجني.

وممن أخذت عنه النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأُبَّدي ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي بن الضائع ، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن

يوسف بن علي بن يوسف الفِهْري اللّبلي ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي بن النحاس.

وجملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين ، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جدًّا من أهل غَرْناطة ومالَقَة وسَبْتَة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام ، وأما ما صنفته فمن ذلك " البحر المحيط " فِي تفسير القرآن العظيم ، " إتحاف الأريب بما فِي القرآن من الغريب " ، كتاب " الأسفار الملخص من كتاب الصَّفّار " شرحاً لكتاب سيبويه ، كتاب " التجريد لأحكام سيبويه " ، كتاب "التذييل والتكميل فِي شرح التسهيل" ، كتاب "التنخيل الملخص من شرح التسهيل" ، كتاب " التذكرة " ، كتاب " المبدع " فِي التصريف ، كتاب " الموفور " ، كتاب "التقريب" ، كتاب " التدريب " ، كتاب " غاية الإحسان " ، كتاب "النكت الحسان" ، كتاب " الشذا فِي مسألة كذا " ، كتاب " الفضل فِي أحكام الفصل " ، كتاب " اللمحة " ، كتاب " الشذرة " ، كتاب " الارتضاء فِي الفرق بين الضاد والظاء " ، كتاب " عقد اللآلي " ، كتاب " نكت الأمالِي " ، كتاب " النافع فِي قراءة نافع " ، " الأثير فِي قراءة ابن كثير " ، " الْمَوْرِد الغَمْر فِي قراءة أبِي عمرو " ، "الروض الباسم فِي قراءة عاصم " ، " المزن الهامر فِي قراءة ابن عامر " ، " الرمزة فِي قراءة حمزة " ، " تقريب النائي فِي قراءة الكسائي " ، " غاية المطلوب فِي قراءة يعقوب " ، قصيدة " النير الجلي فِي قراءة زيد بن علي " ، " الوهاج فِي اختصار المنهاج " ، " الأنور الأجلى فِي اختصار المحلى " ، " الحلل الحالية فِي أسانيد القرآن العالية " ، كتاب " الإعلام بأركان الإسلام " ، " نثر الزهر ونظم الزهر " ، " قَطْر الحَبِيّ فِي جواب أسئلة الذهبي " ، " فهرست مسموعاتي " ، " نوافث السحر فِي دمائث الشعر " ، "تحفة النَّدُس فِي نحاة الأندلس" ، "الأبيات الوافية فِي علم القافية" ، "جزء فِي الحديث " ، " مشيخة ابن أبِي المنصور " ، كتاب " نفحة المسك فِي سيرة الترك " ، كتاب " الأفعال فِي لسان الترك " ، " منطق الخرس فِي لسان الفرس " ،

ومما لم يكمل تصنيفه : كتاب " مسلك الرشد فِي تجريد مسائل نهاية ابن رشد " ، كتاب " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، " نهاية الإغراب فِي علمي التصريف والإعراب " ، رجز " مجاني الهصر فِي آداب وتواريخ لأهل العصر " ، "خلاصة التبيان فِي علمي البديع والبيان " ، رجز " نور الغَبَش فِي لسان الحبش " ، "المخبور فِي لسان اليخمور " ، قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان.

وأنشدني من لَفْظِه القصيدة الدالية الَّتِي نظمها فِي مدح النحو والخليل وسيبويه ، ثم خرج منها إلى مديح صاحب غَرْناطة وغيره من أشياخه ، وأولها :

هُوَ العلم لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغية وأنجح قاصده

وهي قصيدة جيدة تزيد على مائة بيت.

وحكي لي أن الشيخ أثير الدين رحمه الله تعالى ضعف فتوجه إليه جماعة يعودونه ، وفيهم شمس الدين بن دانيال ، فأنشدهم الشيخ رحمه الله تعالى القصيدة المذكورة ، فلما فرغ قال ابن دانيال : يا جماعة أُخبركم أن الشيخ قد عوفي ، وما بقي عليه بأس ، لأنه لم يبق عنده فضلة ، قوموا باسم الله.

وأنشدني من لفظه لنفسه رحمه الله تعالى قصيدته السينية التي أولها :

أهاجَكَ ربعٌ حائِلُ الرسمِ دارسُهْ كَوَحْي كتابٍ أضعفَ الخطَّ دارسُهْ

انتهى نص الصفدي . وما ذكره رحمه الله تعالى فِي موضع ولادة أبِي حيان غير مخالف لما ذكره فِي الوافِي أنه ولد بغَرْناطَة ، إلا أن قوله " بمدينة مَطَخْشارَش " فيه نظر ، لأنه يقتضى أنها مدينة ، وليس كذلك ، وإنما هي موضع بغرناطة ، ولذا قال الرعيني : إن مولد أبي حيان بمَطَخْشارَش من غرناطة ، ونحوه لابن جماعة . انتهى ،

وهو صريح فِي المراد ، وصاحب البيت أدرى على أنه يمكن أن يرد كلام الصفدي لذاك ، والله تعالى أعلم.

وذكر فِي الوافي أنه تولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية ، والإقراء بالجامع الأقمر ، قال الصفدي : وقال لي : لم أرَ بعدَ ابنِ دقيق العيد أفصحَ من قراءتك ، وكان ذلك حين قرأت عليه المقامات الحريرية بمصر جماعة ، انتهى.

وما وقع فِي كلام كثير من أهل المغرب أن أبا حيان توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة غير ظاهر ، لأن أهل المشرق أعرف بذلك ، إذ توفي عندهم ، وقد تقدم أنه توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، فعلى كلام أهل المشرق فِي هذا المعوَّل ، والله أعلم.

وكانت نُضار بنت أبي حيان حجت ، وسمعت بقراءة العَلَم البرزالي على بعض الشيوخ ، وحدث بشيء من مروياها ، وحضرت على الدمياطي ، وسمعت على جماعة ، وهي بضم النون وتخفيف الضاد ، وأجازها من المغرب أبو جعفر بن الزبير ، وحفظت مقدمة فِي النحو ، ولمّا توفيت عمل والدها فيها كتاباً سمّاه " النُّضار في المَسلاة عن نُضار " ، وكان والدها يثني عليها كثيراً ، وكانت تكتب وتقرأ ، قال الصفدي : قال لِي والدها : إنها خَرَّجَتْ جزءاً لنفسها وإنها تعرب جيداً ، وأظنه قال لِي : إنها تنظم الشعر ، وكان يقول دائماً : ليت أخاها حيان كان مثلها ، وتوفيت رحمها الله تعالى فِي جمادي الآخر سنة ٧٣٠ هـ ، فِي حياة والدها ، فوجد عليها وجداً عظيماً ولَمْ يثبت وانقطع عند قبرها بالبرقية ، ولازمه سنة ، ومولدها فِي جمادي الآخر سنة ٧٠٢ ، قال الصفدي : وكنت بالرحبة لما توفيت ، فكتبت لوالدها بقصيدة أولها :

بكينا باللُّجين على نُضارِ … فسَيْلُ الدمع فِي الخدين جاري
فيا لله جاريةٌ تَوَلّتْ … فنبكيها بأدمعنا الجواري

وقال الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي في برنامجه، عند ذكره شيخه أبا حيان زيادةً على ما قدمناه ، ما ملخصه : إن أبا حيان قال : سمعت بغرناطة ومالقة وبلش والمرية وبجاية وتونس والإسكندرية ومصر والقاهرة ودمياط والمحلة وطهرمس والجيزة ومنية بني خصيب ودشنا وقنا وقوص وبلبيس وبعيذاب من بلاد السودان وبينبع ومكة شرَّفها الله تعالى وجدة وأيلة ، ثم فَصَّل من لقيه في كل بلد إلى أن قال : وبمكة أبا اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن ابن عبد الله بن عساكر ، إلى أن قال : فهذه نبذة من شيوخي ، وجملة من سمعت منه خمسمائة ، والمجيزون أكثر من ألف ، وعدَّ من كتب القراءات التي أخذ تسعة عشر كتاباً ، وقال في حق ابن المليحي : إنه أعلى شيوخي في القراءات وإن آخر من روى عنه السبع أبو الجود غياث بن فارس المنذري اللّخمي وإجازته منه سنة ٦٠٤ هـ ، قال : وقرأت البخاري على جماعة أقدمهم إسناداً فيه أبو العز الحراني قرأته عليه بلفظي إلا بعض كتاب التفسير من قوله تعالى : {ويسألونك عن المحيض} إلى قوله سبحانه : {ولولا فضل الله عليكم ورحمته} في سورة النور ، فسمعته بقراءة غيري ، وقرأت جميع كتاب سيبويه على البهاء بن النحاس المشهور بالنحو في مصر والشام ، بقراءته على علم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق ، بقراءته على التاج أبي اليمن الكندي ، أنبأنا أبو محمد بن علي بن أحمد البغدادي مؤلف كتاب " المبهج " ، أنبأنا أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب عُرف بابن الدبّاس ، أنبأنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي ، أنبأنا أبو القاسم علي عبيد الله الرقيقي ، أنبأنا علي بن عيسى بن عبد الله الرماني ، أنبأنا أبو بكر بن السراج ، أنبأنا أبو العباس المبرد ، أنبأنا أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني ، قالا : أنبأنا أبو الحسن الأخفش ، أنبأنا سيبويه ، قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم راوياً له بمصر والشام والعراق واليمن والمشرق غيري ، ورويته عن الأساتيذ أبوي علي ابن الضائع وابن أبي الأحوص وأبي جعفر اللبلي عن أبي علي الشلوبين ، وسنده المشهور بالمغرب ، ثم أورد الرعيني جملة من نظم الإمام أبي حيان ، منها قوله :

أُريدُ من الـدّنيا ثلاثـاً وإنمـا | لغايَةٍ مطلوبٍ لمن هـو طالـبُ
تلاوةُ قرآنٍ ، ونفـسٌ عفيفـةٌ | وإكثارُ أعمالٍ عليها أُواظـبُ

وقولـه :

أَرَحْتُ روحي مـن الإينـاسِ بالنّـاسِ | لمّا غَنيتُ عن الأكياسِ باليـاسِ
وصرتُ في البيت وحدي لا أرى أحداً | بناتُ فكري وكتبي هُنَّ جلاّسي

وقولـه :

وَزَهَّدني في جمعيَ المـالَ أنّـه | إذا ما انتهى عند الفتى فارقَ العُمرا
فلا روحَهُ يوماً أراحَ من العنَـا | ولم يَكْتَسبْ حَمداً ولم يدَّخر أجـراً

وقولـه :

يظنُّ الغَمْرُ أنَّ الكُتْبَ تُجـدي | أخـا ذِهْـنٍ لإدراكِ العُلـومِ
وما يدري الجَهولُ بـأنَّ فيهـا | غوامضَ حيرتْ عَقْـلَ الفهـيمِ
إذا رمْتَ العلـوم بغـير شـيخٍ | ضللتَ عن الصراط المـستقيمِ
وتَلْتَبسُ الأمورُ عليـكَ حتَّـى | تصيرَ أضلَّ من تومـا الحكـيمِ

ثم قال الرعيني : وهو شيخ فاضل ، ما رأيت مثله ، كثير الضحك والانبساط ، بعيد عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فـصيح الكـلام ، طلق اللسان ، ذو لمة وافرة ، وهمة فاخرة ، له وجه مستدير ، وقامته معتدلة التقدير ، ليس بالطويل ولا بالقصير ، انتهى ما لخصته من كلام الرعيني.

ولما قدم الأستاذ أبو حيان إلى مصر أوصى أهله بقوله : ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق ، وفي الباطن معاملة العدو فـي الـتحفظ منـه والتحرز ، وليكن في التحرز من صديقه أشد من التحرز من عدوه ، وأن يعتقـد أن إحسان شخص إلى آخر وتودده إنما هو لغرض قام له فيه يتعلق به يبعثه على ذلـك لا

بذات ذات الشخص ، وينبغي أن يترك الإنسان الكلام في ستة أشياء : في ذات الله تعالى ، وما يتعلق بصفاته ، وما يتعلق بأحوال أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، وفي التعرّض لأئمة المذاهب ، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ، وفي الطعن على صالحي الأمة نفع الله بهم وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه ، وأن لا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلاّ على حسب الدفع عن نفسه ، وأن يعذر الناس في مباحثهم وإدراكاتهم ، فإن ذلك على حسب عقولهم ، وأن يضبط نفسه عن المراء والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه ، وأن لا يبحث إلا مع من اجتمعت فيه شرائط الديانة والفهم والمزاولة لما يبحث ، وأن لا يغضب على مَنْ لا يفهم مراده ومن لم يدرك ما يدركه ، وأن يلتمس مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفساد ، وأن لا يقدم على تخطئة أحد ببادي الرأي ، وأن يترك الخوض في علوم الأوائل ، وأن يجعل اشتغاله بعلوم الشريعة ، وأن لا ينكر على الفقراء ، وليسلم لهم أحوالهم ، وينبغي للعاقل أن يُلْزِم نفسه التواضع لعبيد الله سبحانه وتعالى ، وأن يجعل نُصْبَ عينيه أنه عاجز مفتقر ، وأن لا يتكبر على أحد ، وأن يُقلّ من الضحك والمزاح والخوض فيما لا يعنيه ، وأن يتظاهر لكلٍّ بما يوافقه فيما لا معصية لله تعالى فيه ولا خَرْمَ مروءة ، وأن يأخذ نفسه باجتناب ما هو قبيح عند الجمهور ، وأن لا يظهر الشكوى لأحد من خلق الله تعالى ، وأن لا يعرض بذكر أهله ، ولا يجري ذكر حرمه بحضرة جليسه ، وأن لا يطلع أحداً على عمل خير يعمله لوجه الله تعالى ، وأن يأخذ نفسه بحسن المعاملة من حسن اللفظ وجميل التقاضي ، وأن لا يركن إلى أحد إلا إلى الله تعالى ، وأن يكثر من مطالعة التواريخ فإنها تلقح عقلاً جديداً ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهت وصية أبي حيان الجامعة النافعة ، وقد نقلتها من خط الشيخ العلامة أبي الطيب ابن علوان التونسي المالكي الشهير بالمصري ، وهو ممن أخذ عن تلامذة الشيخ أبي حيان ، رحمه الله تعالى.

وقد أورد ابن جماعة له من قطعة قوله فِي أهل عصره :

حلبتُ الدهرَ أشـطُرَهُ زمانـاً ... وأغناني العِيانُ عـن السؤالِ

فما أبـصرتُ مـن خـلٍّ وفيٍّ ... ولا ألفيتُ مـشكورَ الخـلالِ

ذئابٌ فِي ثيـابٍ قـد تَبـدَّتْ ... لراثيهـا بأشـكالِ الرجـالِ

ومن يكُ يدَّعي منهم صـلاحاً ... فزنديقٌ تغلغلَ فِـي الـضلالِ

وقد أورد قاضي القضاة ابن جماعة للشيخ أبي حيان من النظم غير ما قـدمنا ذكره قوله :

أما إنـه لـولا ثـلاثٌ أحبّهـا ... تمَنيتُ أني لا أُعَدُّ مـن الأحْيـا

فمنها رجائي أن أفـوزَ بتوبـةٍ ... تُكَفِّرُ لي ذنباً وتُنجحُ لِي سـعيا

ومنهنَّ صَوْني النفس عن كل جاهلٍ ... لئيمٍ فلا أمشي إلى بابه مـشيا

ومنهنَّ أخذي بالحديث إذا الورى ... نسوا سنّةَ المختارِ واتّبعوا الرأيا

أتترك نَصًّا للرسـولِ وتقتـدي ... بشخصٍ لقد بُدِّلت بالرُّشدِ الغيّا

وله رحمه الله تعالى قصيدة سماها بـ " المورد العذب فِي معارضـة قـصيدة كعب " وقصيدة فِي مدح الإمام الشافعي مطلعها :

غذيتُ بعلمِ النحوِ إذ دَرَّ لِي ثَدْيـا

وله رحمه الله تعالى من قصيدة فِي مدح أم ولده حَيَّان :

جُننتُ بها سَوْدَاءَ لـونٍ ونـاظرٍ ... ويا طالما كان الجنونُ بـسوداء

وجدتُ بها بَرْدَ النعيمِ وإن يكن ... فؤاديَ منها فِي جحـيمٍ ولأْواء

وشاهدتُ معنى الحسنِ فيها مجسَّداً ... فأعجبْ لِمعنًى صار جوهرَ أشياء

وقال يهنئ ، قال ابن جماعة : خاطبني به ارتجالاً عند ولادة ابني عمـــر بعـــد بنتين :

حُبيــــتَ بريحـــانَتَيْ روضـــة	وبعـــدهما جـــاء نجـــلٌ أغَـــرّ
وسمّيْتـــه اســـمَ إمـــامٍ إذا	رآهُ أبـــو مُـــرَّةٍ منـــه فـــرّ
ولا عجبٌ منكَ عَبْـدَ العزيـــز	إذا كان نجلك يُـسمى عمـــر
تَفَرَّعتمـــا مـــن إمـــامِ الهـــدى	وبدرِ الدجى ورئـــيسِ البـــشر
فلا زال يوضِحُ سُـبْلَ الهـــدى	ولا زلتمـــا تَقْفُـــوانِ الأثـــر

وقـــال :

لقد زادني بالناس علماً تجـــاربي	ومن جَرَّبَ الأيّامَ مثلي تعلّمـــا
وإني وتطلابي من الناس راحـــةً	لكالمبتغي وسْطَ الجَحيمِ تنعُّمـــا
سأزهَدُ حتى لا أرى ليَ صـــاحباً	وأُنجدُ حتى لا أُلاقـــيَ مُتْهِمـــا

وقال يخاطب شيخه ابن النحاس وقد أغب زيارته :

أعَينَ حيـــاتي والـــذي ببقائـــه	بقائي أصبحتُ نحـــوك شَـــيِّقا
أقمتَ بقَلْـــبي غـــير أنَّ لمقلـــتي	برؤيتك الحظَّ الذي يُذهِبُ الشقا
وما كان ظني أنكَ الدهرَ تاركي	ولو أنني أصبحتُ بين الورى لقا
لطائفُ معنًى في العِيان ولم تكنْ	لتُـــدرَك إلاّ بـــالتزاور واللّقـــا

وقال يخاطب قاضي القضاة شمس الدين السروجي الحنفي ، وقـــد أُعيـــد إلى منصب القضاء ، وكان يتطلّع إليه رجل يدعى نجم الدين :

ذَوو العلم في الدنيا نجومٌ زواهرٌ	وإنك فيها الشمسُ حقًّا بلا لَبسِ
إذا لُحتَ أخفى نورُكم كلَّ نـــيرٍ	ألم ترَ أن النجمَ يَخفى مع الشمسِ

وقـــال :

تذكُّري للبلى في قعرِ مُظلمــة ... أصارني زاهداً في المالِ والرتبِ
أنّى أُسَرُّ بحالٍ ســوفَ أُسْـلبها ... عمّا قريبٍ وأبقى رِمّةَ التربِ ؟

وقال رحمه الله تعالى :

أعاذلُ ذَرْني وانفرادي عن الورى ... فلستُ أرى فيهم صديقاً مصافيا
نداماي كُتْبٌ أستفيدُ عُلومَهـا ... أحبّايَ تغني عن لقائي الأعاديـا
وآنسُها القرآنُ فهو الذي بـه ... نجاتيَ إذا فكرتُ أو كنتُ تاليـا
لقد جُلْتُ في غربِ البلاد وشرقها ... أنقّبُ عمّـنْ كـان لله داعيـا
فلـم أرَ إلاّ طالبـاً لرياسَـة ... وجَمّاعَ أموالٍ وشيخاً مرائيـا
قبضتُ يدي عنهم وآثرتُ عُزْلَةً ... عن الناسِ واستغنيتُ باللهِ كافيا

وقال رحمه الله تعالى أيضاً :

خُلـقَ الإنـسان فـي كَبَـدِ ... بوجـودِ الأهـلِ والولـدِ
من يمُتْ منـهم يُذِقْـهُ أسًـى ... أو يعـشْ ألقـاه فـي نكـدِ
عاشَ في أمـنٍ فـتىً عَـزَبٌ ... مـستريحُ الفكـرِ والجـسدِ

وقـــال :

طالعْ تواريخ مَنْ في الدهرِ قـد وُجِـدوا ... تجدْ خطوباً تسلّي عنكَ ما تجـدُ
تجدْ أكابرهم قد جُرِّعوا غُصَصاً ... من الرزايا بها كم فُتِّتَتْ كبـدُ
عزلٌ ونهبٌ وضربٌ بالسياطِ وحبـ ... ـسٌ ثمّ قتلٌ وتشريدٌ لمن ولدوا

وقال رحمه الله تعالى يمدح البخاري وكتابه الصحيح :

أسامعَ أخبارِ الرسولِ لكَ البـشرى ... لقد سُدتَ في الدنيا وقد فزت في الأخرى
تشنِّفُ آذانـاً بعقـدِ جـواهرٍ ... تَوَدُّ الغواني لو تُقَلَّـده النحـرا
جواهرُ كم حَلَتْ نفوساً نفيسَةً ... فحلَتْ بها صَدْراً وحَلَتْ بها قدرا
هَلِ الدينُ إلاّ ما روتـه أكـابرٌ ... لنا نَقَلوا الأخْبار عن طَيِّبٍ خبرا
وأدَّوْا أحاديثَ الرسولِ مصونةً ... عن الزَّيف والتصحيف فاستوجبوا الشكرا
وإنَّ البخاريَّ الإمـامَ لجـامعٌ ... بجامعه منها اليواقيـتَ والـدرّا
على حَفْرِقِ الإسلام تاجٌ مُرَصَّعٌ ... أضاء به شمساً ونـارَ بـه بـدرا
وبحرُ علومٍ يلفظُ الدرَّ لا الحَصا ... فأنْفِسْ بها درًّا وأعظِمْ بـه بحـرا
تصانيفُهُ نُـورٌ ونَـورٌ لنـاظر ... فقد أشرقتْ زُهْراً وقد أينعتْ زَهْـرا
نحا سُنَّةَ المختـارِ يـنْظِمُ شَـتَّها ... يلخِّصها جمعاً ويُخلِّـصُهَا تـبرا
وكم بَذَلَ النفسَ المصونةَ جاهداً ... فجاز لها بحراً وجابَ لهـا بـرًّا
فطوراً عراقيـاً وطـوراً يمانيـاً ... وطوراً حجازياً وطوراً أتى مصرا
إلى أن حوى منها الصحيحَ صحيفةً ... فوافى كتاباً قد غدا الآيَةَ الكبرى
كتابٌ له من شَرْعِ أحمدَ شِـرْعَةٌ ... مُطَهَّرةٌ تعلو السماكين والنـسرا

وقال لسان الدين في الإحاطة : كان أثير الدين أبو حيان نسيجَ وَحْدِه في ثقوب الذهن ، وصحة الإدراك ، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريق الرواية ، إمام النحاة في زمانه غيرَ مُدافع ، نشأ في بلدة غَرْناطة مشاراً إليه في التبريز بميدان الإدراك ، وتغيير السوابق في مضمار التحصيل ، ونالته نَبْوَة لحق بسببها بالمشرق ، واستقر بمصر ، فنال بها ما شاء من عز وشهرة وتأثلٍ وافر وحُظوة ، وأضحى لمن حل بساحته من المغاربة ملجأ وعُدَّة ، وكان شديد البسط مهيباً جهوريًّا ، مع الدُّعابة والغزل وطرح التَّسَمُّتِ ، شاعراً ، مكثراً ، مليح الحديث ، لا يمل وإن أطال ، وأسنَّ جدًّا فانتفع به.

ثمّ قال ابن الخطيب : إن أبا حيان حملته حِدَّة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر الطباع ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير الوحشة ، فنال منه ، وتصدَّى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته ، فرفع أمره للسلطان ، فامتعض له ، ونفذ الأمر بتنكيله ، فاختفى ، ثُمَّ أجاز البحر مختفياً ، ولحق بالمشرق لا يلتفت خلفه.

ثُمَّ قال : وشعره كثير يتصف بالإجادة وضدها ، فمن مطوّلاته قوله :

لا تَعذلاهُ فما ذو الحبّ معذولُ ... العقلُ مختبلٌ والقَلْبُ مَتْبولُ
هزَّتْ له أسمراً من خُوطِ قامتها ... فما انثنى الصبُّ إلا وهو مقتولُ
جميلة فُصِّلَ الحسنُ البديعُ لها ... فكَمْ لها جُمَلٌ منه وتفصيلُ
فالنحرُ مرمةٌ ، والنشرُ عنبرةٌ ، ... والثغرُ جوهرةٌ ، والريقُ معسولُ
والطرف ذو غَنَج ، والعَرف ذو أرجٍ ، ... والخصرُ مختطَفٌ ، والمتنُ مجدولُ
هيفاءُ ينطقُ في الخصرِ الوشاحُ لها ... درماءُ تخرسُ في الساقِ الخلاخيلُ
من اللواتي غذاهُنَّ النعيمُ فما ... يشقين ، آباؤها الصِّيدُ البهاليلُ[1]

إلى أن قال : وقوله :

نُورٌ بخدّكَ أم توقُّدُ نارِ ... وضَنًى بجفنكَ أم فُتورُ عُقارِ
وشَذاً بريقك أم تأرُّجُ مسكةٍ ... وسَناً بثغرك أم شعاع دراري
جُمعتْ معاني الحسن فيك فقد غدتْ ... قَيْدَ القُلوبِ وفتنةَ الأبصارِ

ومن نظم أبي حيان قوله :

إنّ علماً تعبتُ فيه زماني ... باذلاً فيه طارفي وتلادي
لجَديرٌ بأن يكون عزيزاً ... ومَصوناً إلاّ على الأجوادِ

(١) انظر القصيدة كلها فهي طويلة قاربت الثمانين بيتاً في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، في الإحاطة في أخبار غرناطة ، جـ ٣ ، ص ٤٧.

وقولـــه :

وما لك والإتعابَ نفساً شــريفةً	**وتكليفها في الدهرِ ما ليس يَعْذُبُ**
أرِحْها فعن قربٍ تلاقي حِمامها	**فتنعَمُ في دارِ البَقــا أو تُعَــذَّبُ**

واستشكل هذان البيتان بأن ظاهرهما خلاف الشرع ، وأجيب بأن مراده أمر الرزق ، لا أمر التكليف.

وأفاد غيرُ واحد أن سبب رحلة الشيخ أبي حيان عن الأندلس أنه نشأ شر بينه وبين شيخه أحمد بن علي الطباع فألف أبو حيان كتاباً سماه " الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع " فرفع ابن الطباع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفقيه ، وكـــان أبـــو حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه ، فنشأ شر عن ذلك ، وذكر أبو حيان أنه لم يُقِمْ بفاس إلا ثلاثة أيام ، وأدرك فيها أبا القاسم المزياتي ، وخرج أبو حيـــان مـــن الأندلس سنة تسع وسبعين وستمائة.[1] ومن شعر أبي حيان هذه القصيدة الطويلة التي جاوبت في مدح النحو والنحويين ومدح شيوخه الذين منهم أبو جعفر بن الزبيد وقد أشرنا إلى هذه القصيدة في الترجمة :

هو العِلْم لا كالعلْم شيءٌ تُرَاوِدُه	**لقد فاز باغيه وأنجــح قاصـــده**
وما فضل الإنــسان إلاّ بعِلْمـــه	**وما امتاز إلاّ ثاقِبُ الذِّهن واقِدُه**
وقد قَصُرت أعمارُنا وعلومنـــا	**يطول علينا حَصْرُها ونُكابِـــده**
وفي كلِّها خيرٌ ولكـــنَّ أصـــلها	**هو النَّحو فاحذر من جَهُول يُعَانده**
به يُعرف القرآن والسُّنَّة التي هما	**أصلُ دين الله ذو أنت عابـــده**
وناهيك من علمِ علـــيٌّ مُـــشيد	**مبانيه أَعْزِزْ بالذي هو شـــايِده**

---

(١) آخر ما ذكر في ترجمة أبي حيان في كتاب نفح الطيب للشيخ أحمد بن محمد المقري ، جـ٢ ، ص ٥٨٤.

لقد حاز في الدنيا فخاراً وسودَداً ... أبو الأسود الديلي[1] فللجرِّ سانده

هو استنبط العلم الذي جلَّ قدرُه ... وطار به للْعُرْب ذكرٌ نعــاوده

وساد عطا نجله وابن هرمــز[2] ... ويحيى ونصر ثم ميمون ماهــده

وعنْبَسة قد كان أبرعَ صَـحبه ... فقد قلَّدت جيدَ المعالي قلايــدُه

ومازال هذا العلم تُنْميه ســادةٌ ... جهابذةٌ تَبْلــى بــه وتعاضــده

إلى أن أتيَ الدَّهر العقيم بواحــد ... من الأَزْد تُنميه إليــه فرايــده

إمامُ الورى ذاك الخَليل بن أحمد ... أقرَّ له بالسبق في العلم حاسدُه

وبالبَصرة الغرَّا قد لاح فجــرهُ ... فنارت أدانيه وضاءَت أباعِــدُهُ

يا ذكيَّ الورى ذهْناً وأصدق لهجة ... إذا ظنَّ أمراً قلتُ ما هو شاهده

وما أنْ يَرْوِي بل جميع علومــه ... بدايةٌ أعيَت كلَّ حَبْرٍ تُجادلــه

هو الواضعُ الثاني الذي فاق أولا ... ولا ثالثُ في الناس تصمى قواصده

فقد كان ربَّــانيٌّ أهــل زمانــه ... صُوَّمٌ قُوَّمٌ راكِعُ الليل ســاجده

يقيم منه دهــرهُ فــي مَثوبــة ... وثوقاً بأنَّ الله حقــاً مُواعــده

فعامٌ إلى حــجّ وعــامٌ لغَــزْوة ... فيعرفه البيْتُ العتيــق ووافِــدُهُ

ولم يُثْنه يوماً عن العلم والتُّقــى ... كواعِبُ حُسْنٍ تَنْثَني ونواهِــدُهُ

وأكثرُ سكناه بقَفْــر بحيــث لا ... تُنَاغيــه إلاَّ عَفْــرُهُ وأوابــدُه

وما قوتُــه إلاَّ شَــعير يُــسيغُه ... بماءٍ قَراح ليس تَغْشِي مــوارده

عزوباً عن الدنيا وعن زَهْراتهــا ... وشوْقاً إلى المولى وما هو واعِدُه

ولما رأى مــن ســيبويه نجابــة ... وأيقن أنَّ الحِين أدنــاه باعِــدُه

تخـيره إذ كــان وارثَ عِلْمــه ... ولاطَفَهُ حتَّى كأنَّ هــو والــده

---

(١) الإشارة هنا إلى أبي الأسود الذي يعتبر أول واضع للنحو ، المتوفي سنة ٦٩هـ.

(٢) وردت في الزيتونة كالآتي : (وتبادر غيظاً نجله وابن حيدر).

وعَلّمَه شـيْناً فَـشَيْناً عُلومـه ... إلى أن بَدَتْ سيماه واشتدَّ ساعده

فإذْ ذاك وافاهُ مـن الله وعْـدُهُ ... وراح وحيدَ العصر إذ جاءَ واحدُه

أتى سـيبويه ناشـراً لعُلُومـه ... فلولاه أضحى للنحو عُطْلاً شواهده

وأبدى كتاباً كان فخراً وجوده ... لقحطان إذ كعب بن عمرو مُحاتده

وجمع فيه ما تفرَّق في الـورى ... فطارِفُه يُعْـزَى إليـه وتالـدُه

بعمرو بن عثمان بن قُنْبر الرِّضا ... أطاعت عَواصيه وتابتْ شَوارِدُه

عليك قرآن النحو نحو ابن قنبر ... فآيتـه مـشهودةٌ وشـواهده

كتاب أَبي بِشْر[1] فلا تكُ قارياً ... سواه فكلٌّ ذاهبُ الحُسن فاقدُه

هم خُلُجٌ بالعِلْم مدَّت فعنـدما ... تناءَت غَدَت تُزْهى وليست تُشاهده

ولاَ تُعد عما حازه إنـه الفـرا ... وفي جَوْفه كلُّ الذي أنت صائده

إذا كنت يوماً مُحكماً في كتابه ... فإنَّك فينا نابه القَـدْر ماجِـدَهُ

ولست تبالي إن فكَكْت رمـوزه ... أعضَّك دهرٌ أم عَرَتْك ثَرايـده

هو العَضْبُ إنْ تَلق الهياج شَهرتَه ... وإن لا تُصب حرباً فإنَّك غامده

تلَقَّاهُ كلٌّ بـالقَبُول وبالرِّضـى ... فذُو الفهم من تَبْدُو إليه مقاصده

ولم يعترض فيه سوى ابن طراوة ... وكان طرياً لم تقـادم معاهـده

وجسَّره طعـنُ المُبـرِّد قبلـه ... إن الثُّمالي باردُ الذِّهن خامـده

هُما ما هُما صارا مدى الدهر ضِحْكة ... يُزيِّف ما قالا وتبدو مفاسـدُه

تكون صحيحَ العقل حتى إذا ترى ... تُباري أبا بشرٍ ، إذا أنت فاسدُه

يقول امرؤٌ قد خامر الكِبْر رأسه ... وقد ظنَّ أن النحو سهلٌ مقاصده

ولم يشتغل إلاَّ بنَزْرِ مسايِلِ مـن ... الفقه وفِي أوراقه هو راصـده

وقد نال بين الناس جاهاً ورُتْبـة ... وألهاك عن نيل المعالي ولابِـده

وما ذاق لـلآداب طعمـاً ولم ... يَبِت يُغنَى بِمَنْظُومٍ ونَثْرٍ يجاوِدُه

---

(١) أبو بشر ، هو كنية سيبويه ، فهو أبو بشر عمرو بن عثمان.

فينكَحُ أبكار المعاني ويَبْتَغِي لهـــا الكَفْو من لفظ بِها هو عاقِــدُه
رأى سيبويه فيه بعــض نَكــادة وعُجْمة لفظٍ لا تَحِلُّ معاقِــدَه
فقلت أتيت ما أنت أهلٌ لفهمه وما أنت إلاَّ غايضُ الفِكر راكدُه
لعَمْرُك ما ذو لحيــة وتَــسَمُّتٍ وإطراق رأس والجهات تساعده
فيمشي على الأرض الْهُوَيْنا كأنما إلى الملإِ الأعلى تناهَتْ مراصدُه
وإيهامُك الجُهَّال أنَّــك عــالِمٌ وأنَّك فردٌ فِي الوجود وزَاهِدُه
بأجلب للنحو الذي أنت هاجرٌ من الدَّرس بالليل الذي أنت هاجِدُه
أصاحِ تجَنَّب من غَوِيٍّ مُخَــذل وخذ فِي طريق النَّحو أنَّك راشده
لك الخَيْرُ فاذأَب ساهراً في علومه [فلــم تُشِمْ]إلاَّ ساهر الطَّرف ساهدُه
ولا تَرْجُ فِي الدنيا ثوابــاً فإنمــا لدى الله حقاً أنت لا شك واجدُه
ذوو النحو في الدنيا قليلٌ حظوظهم وذو الجهل فيها وافرُ الحظِّ زايده
لهم أُسْوةٌ فيها على لغْدِ مــضى ولم يَلْقَ في الدنيا صديقاً يساعده
مضى بعده عنها الخليــل فلــم ينل كفافاً ولم يَعدم حسودا يناكده
ولاقــى أبــا بــشرٍ ســفيهَها غداة تمالت فِي ضلال يُمــادده
أتى نحو هارون[1] يناظر شــيخه فنفحة حتَّى تبــدت مناكــده
فأطرق شيئاً ثم أبــدى جوابــه بحق ولاكن أنكر الحق, جاحــده
وكاد عليٌّ عمراً إذا صار حاكماً وقَدْ ما عليّ كان عمرو يكايده
سقاه بكأس لم يفق من خِمارهــا وأورده الأمر الذي هــو وارده
ولابن زياد شــركة في مــراده ولابن رُشَيْد بسرك للقلب رابده
هما جرَّعــا إلى علــيٍّ وقُنْــبر أفاويق سُمٍّ لم تنجــد أســاوده
أَبْكِي على عمرو ولا عَمْر مثله إذا مُشْكلٌ أعيا وأعْوَزَ ناقــده

---

(١) هو هارون بن موسى ، وكان يهودياً من أهل البصرة ، اعتنق الإســلام واشــتغل بــالأدب واشتهر بضبط النحو والبراعة فيه.

قضى نَحْبه شَرْخ الشَّبيبة لم يُرَع ... بشَيْب ولَمْ تَعْلُق بذامٍّ معاقده

لقد كان للناس اعتناءٌ بعلمه ... بشرقٍ وغربٍ تُسْتَنار فوايده

والآن فلا شخص على الأرض قارئٌ ... كتابَ أبي بشرٍ ولا هو رايده

سوى معشرٍ بالغَرْب فيهم تَلَفُّتٌ ... إليه وشوقٌ ليس يَخْبُو مواقدُه

ومازال منَّا أَهْلُ أَنْدَلسٍ له ... جهابذُ تُبدي فضله وتُناجده

وإني في مصر على ضعف ناصري ... لناصرُه ما دمت حيًّا وعاضده

أثار أثيرُ الغَرْب للنَّحو كامناً ... وعالجه حتَّى تبدَّت قواعده

وأحيا أبو حيَّان مَيْت علومه ... فأصبح علْمُ النَّحو ينفق كاسده

إذا مَغْرِبي حَطَّ بالثغر رَحْلَه ... تَيَقَّن أَن النَّحْوَ أخفاه لاحدُه

مُنينا بقوم صُدِّروا في مجالس ... لإقراء علم ضلَّ عنهم مراشدُه

لقد أخَّر التصدير عن مُستحقِّه ... وقُدِّم غَمْرٌ خَامدُ الذهن جامدُه

وسوف يلاقي مَنْ سَعَى في جلوسهم ... عُقبَى ما أكنَّت عقايدُه

علا عقلَه فيهم هواهُ فما درى ... بأنَّ هوى الإنسان للنَّار قايدُه

أقمنا بمصر عشرين حجة يُشاهدنا ... ذو أمرهم ونُشاهده

فلمَّا نَنَلْ منهم مدى الدهر طايلا ... ولَمَّا نجد فيهم صديقاً نُوادده

لنا سلوةٌ فيمن سَرَدْنا حديثهم ... وقد يُتَسَلَّى بالذي قال سارده

أخي إنْ تَصل يوماً وبُلِّغْت سالماً ... لغرناطة فانفذ لما أنا عاهده

وقَبِّل ثَرَى أرض بها حلَّ مَلكنا ... وسُلطاننا الشَّهْمُ الجميلُ عوايده

مُبيد العدا قتلاً وقد عَمَّ شرُّهم ... ومُحْيي النَّدا فضلاً وقد رَمَّ هامده

أفاض علَى الإسلامِ جوداً ونجدةً ... فعزَّ مواليه وذُلَّ مُعانده

وعمَّ بها إخواتنا بتحيَّة ... وخُصَّ بها الأستاذ لا عاش كايده

جزى الله عنا شيخنا وإمامنا ... وأُستاذنا الْحَبْرَ الذي عَمَّ فايده[1]

---

(١) يشير هنا إلى أستاذه أيام دراسته بغرناطة العلامة المحدث المقري اللغوي أبي جعفر بن الزبير المتوفى سنة ٧٠٨هـ ؛ وأصله من مدينة جيان ، وقد ترجم له ابن الخطيب في المجلد الأول من الإحاطة (الطبعة الثانية ص ١٨٨ - ١٩٣).

لقد أطْلَعَت جيَّان أوحد عصره ... فللغرب فخرٌ أعجز الشرق خالده

مؤرخةٌ نحويةٌ وإمامـــةٌ مُحَدِّثــةٌ ... جَلَّـــت وصـــحَّت مـــسانده

جاةٌ عظيمٌ من ثقيفٍ وإنمــا بـــه ... استوثقت منه العُرى ومساعده

وما أَنْسَ لا أنسَى سُهادي ببابه ... بسبقٍ وغيري نايم الليل راقـــده

فيجْلُو بنور العلم ظُلمة جَهْلنــا ... ويفتح عِلماً مُغْلَقاتٍ رصـــايده

وإنّي وإن شطَّت بنا غُرْبة النَّوى ... لشاكرُهُ في كل وقت وحامـــده

بغرناطة رُوحي وفي مصر جُــثَّتي ... تُرى هل يُثَنِّي الفَرْدَ من هو فارده

أبا جعفر خُذْها قوافي من فـــتىً ... تَتيه على غُرِّ القوافي قـــصايده

يسيرُ بلا إِذْن إلى الأُذْن حسنُها ... فيرتاح سَّماعٌ لهـــا ومناشـــده

غريبةُ شكلٍ كم حَوَت من غرايب ... مجيدةُ أصل أَنْتَجتـــها أماجـــده

فلولاك يا مولاي ما فاه مقْـــولي ... بمصر ولا حبِّرتُ ما أنا قاصده

لهذَّبتني حتَّـــى أحـــوك مُفَوَّقـــاً ... من النظم لا يَبْلى مدى الدهر آبده

وأذكيتَ فكري بعد ما كان خامداً ... وقُيِّد شعري بعد ما نَدَّ شـــاردُه

جعلتُ ختاماً فيه ذكـــرك إنـــه ... هو المسك بل أغْلى وإن عزَّ ناشده

تمت ترجمة أبي حيان والحمد لله.

الفصل الثالث

{ موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً }

كانت حياة ابن مالك في القرن السابع الهجري (٦٠٠ – ٦٧٢) ، وحياة أبي حيان في القرن السابع والثامن (٦٥٤ – ٧٤٥) وجاء أبو حيان فوجد ابن مالك يملأ الدنيا ويشغل الناس ، يملأ الدنيا بمؤلفاته ومصنفاته ويشغل الناس بفهمه وعلمه.

وانبهر أبو حيان بابن مالك وأعجب به ووقف على كتبه وقرأها بل أمر تلاميذه ألا يأخذوا النحو إلا من كتاب سيبويه ومن كتب ابن مالك وكان يحمل معه دائماً كتاب التسهيل لابن مالك ويستفتيه في المشكلات العلمية والمسائل الغامضة النحوية.

ثم اشتهر أبو حيان وذاع صيته بمؤلفاته وكتبه المختلفة في التفسير واللغة والنحو والقراءات فعظمه الناس وقدروه فانقلب على ابن مالك ينقده ويهجوه ويحتقره وحملت لنا كتب التراجم والنحو هذين الموقفين المتناقضين.

ونحن في هذا الفصل نوضح هذين الأمرين من شرحه الذي نحققه أو من غيره مؤثرين الاختصار في التقدير والاحتقار.

أولاً : تقدير أبي حيان لابن مالك :

- جاء في تذكرة النحاة لأبي حيان قوله وقد ذكر مسألة منسوبة للفراء يقول : " ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول." [1]

---

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان ، ص ٣٤٥ ، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن.

- وجاء في ترجمة الصفدي لأبي حيان : " وكان التزم ألا يقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه ".[1]

- وجاء في موضع من التذييل عن ابن مالك : لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله كما قرن التسهيل في كتاب البحر المحيط بمصنف سيبويه.[2]

- وقال في مقدمة التذييل : " وبعد : فإن كتاب تسهيل الفوائد في النحو لبلدينا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني مقيم دمشق رحمه الله أبدع كتاب في فنه ألف ، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف ، فهو كما قال مصنفه فيه : جدير بأن يلبي دعوته الألباء ويجتنب منابذته النجباء ".[3]

- وقال في مقدمة منهج السالك عن ابن مالك : " إنه إمام تضوع برياه المجالس ويفخر برؤياه المُجَالس ".

ثانياً : تحقير أبي حيان لابن مالك :

ومع هذا التقدير الذي ذكرناه من أبي حيان لابن مالك إلا أنه كان ينتهز أي فرصة للانقضاض عليه وقد عرف ذلك عنه واشتهر عند الباحثين إلا أن الله قيض لابن مالك من يدافع عنه في كل ما قاله أبو حيان كناظر الجيش والمرادي وغيرهما.

- جاء في نفح الطيب : " وكان أبو حيان يغض من هذا الكتاب وهو ألفية ابن مالك ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع الصواب والسداد وكثيراً ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى بمنهج السالك ، ومن غضه منه بالنظم في ملأ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس :

---

(١) نفح الطيب : ١/ ٥٤١.

(٢) نفح الطيب : ٢/ ٢٣٠.

(٣) التذييل والتكميل : ١/ ٦.

أَلْفِيَّــــةُ ابْـــــنِ مَالِــــكِ مَطْمُوسَــــــةُ الْمَـــــسَالِكِ
وَكَـــــمْ بِهَــــا مُـــــشْتَغِلٍ أُوقِـــــعَ فِـــي الْمَهَالِـــكِ[1]

- ومما قاله أبو حيان في مقدمة شرحه للألفية وعلة ذلك الشرح ولا يخلو ما ذكره من غمز ولمز وجهه لابن مالك يقول :

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدينا أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله ، في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبيين مقيد أطلقه وواضح أغلقه ومخصص عممــه ومعــين أبهمــه ، ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع فيرسل ذلك هملاً ويبدله بحليه عطلاً ، فيكتسي محيا جماله غمما ويثير الناظم فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج لــه لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفــظ الرســول فيــصح الاحتجاج به في المنقول.

ثم ذكر المقصد الثالث ، ولم يفته أنه ينقد ابن مالك ويلومه حيث يقول في آخــره :
وما حداني يعلم الله على الكلام في هذه الأرجــوزة إلا النــصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين فإنه قد ينقل الإنــسان حكمــاً

---

(١) نفح الطيب للمقري : جـــ ٢ ، ص ٢٣١.

فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحا يظن أنه ذو ترجيح فيبني عليه فهمـــا في كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والســبيل السوية ، ثم يقول: وما هذه الأرجوزة إلا كنغبة من دأماء وتربـــة في يهماء ومغرور من يقول بتفضيلها ويصول بتحصيلها فإنا في زما بغاثه يستنسر وحمؤه يستحجر.

- وشرح أبو حيان ألفية ابن مالك وهي بالنظم والنظم له حكم في الضرائر غير النثر ومع ذلك فإن أبا حيان نقد ابن مالك في هذا الشرح كثيراً وكان ينتهز أي فرصة ليهاجمه ففي أول بيت في باب الفاعل وهو قول ابن مالك :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُــوعَيْ أَتَــي زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْــمَ الْفَتَــى

يقول أبو حيان في شرحه : لم يذكر حد الفاعل وإنما أتى بمثل ثلاثة :

أولها : فعل متصرف وهو أتى زيد.

الثاني : اسم فاعل وهو منيراً وجهه.

الثالث : فعل جامد وهو نعم الفتى.

وكذا أكثر عادة هذا الناظم لا يحد شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكلية في قوانين بل يبرز ذلك في مثل.

وهذا باب واحد آخر وهو باب المصادر فيه عدة نقود ، يقول ابن مالــك في مصادر الخماسي والسداسي مما افتتح بهمزة وصل : [1]

وَمَا يَلِي الآخِـرَ مُــدَّ وَافْتَحَــا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَــا

بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَــا يَرْبَعُ فِي أَمْثَــالِ قَــدْ تَلَمْلَمَــا

---

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٧. من النسخة الأمريكية.

يقول أبو حيان وهو يشرح البيتين : وفي البيت الأول عيب في الشعر وهو التضمين وهو تعلق البيت الثاني بالأول تعلقاً اقتضائياً فإن قوله (بهمز وصل) متعلق بقوله : (مما افتتح).

وفي الباب نفسه يقول في بيتين آخرين : [1]

وَفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَداً ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاَ ... أَوْ فَعَلاَناً فَادْرِ أو فُعَالاَ

وشرحهما أبو حيان فكان مما قال : لما ذكر مصدر الثلاثي المتعدي ذكر مصدر ما لا يتعدى مما هو على وزن فَعَلَ ومثل بمثالين : أحدهما قعد والآخر غدا ، ولو لم يُمَثِّل بالثاني لَمْ تكن ضرورة إلى ذكره لكنه تمم به البيت مع بعض فائدة وهو أنه جعل المعتل الآخر حكمه حكم صحيحه في أن مصدرهما يكون فعول مطرداً نحو قعود وغدو.

ومما قاله أيضاً ناقداً وجاء في البيت الثاني قوله : فَادْرِ حشواً.

وفي باب نعم وبئس وتحويل الأفعال إلى وزن فعل بالضم لتفيد المدح والذم مثل ابن مالك بعَلُمَ الرجل بالضم لإفادة المدح ، قال أبو حيان : وقد وهم الناظم في بعض تصانيفه فمثل بقوله : عَلُم الرجلُ زَيْدٌ فيما حُوِّل من فَعَل إلى فَعُل ، و لم يعلم النقل في ذلك ، وأن العرب استعملت عَلِم استعمال نعم على وضعه الأصلي من غير تحويل. [2]

وفي باب أفعل التفضيل وتجويز ابن مالك تقديم من ومجرورها على أفعل في مثل قوله :

وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرُ أَنَّ قُطُوفَهَا ... سَرِيعٌ وَأَلاَّ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

---

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٢ — ٣٤٣.

(٢) منهج السالك : ص ٤٠١ (الأمريكية)

قال أبو حيان ردًّا عليه ذلك : " قال الفراء وأصحابه في : إن عبد الله لمنك أفضل مستقبح لأن أفضل لا يقوى على من كقوة الفعل على الحال ، كما ذكر أن من ومجرورها كالتمييز والتمييز لا يتقدم ".[1]

ويمتلئ شرح أبي حيان للألفية بمثل هذه النقود وتلك الاتهامات.

وحين شرح أبو حيان التسهيل أكثر من هذه النقود وزاد في تلك الاتهامات ورمى ابن مالك بالجهل وعابه بقلة المعرفة :

- رماه بأنه ليس له شيخ ، يقول أبو حيان : ولم يكن ممن لازم في هذا الفن إماماً مستبحراً ولا يعلم له فيه شيخٌ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن.

- رماه بأنه يجهل كتاب سيبويه يقول : إن المصنف يستدل بالآثار متعقباً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن والاستبحار والإمامة ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه.

ولقد قيض الله من يدافع عن ابن مالك ويثأر ممن يهاجمه ويعيبه ، قيض الله من ينصف المظلوم ويقتص من الظالم وهو مما نختم به هذا الفصل.

جاء ناظر الجيش وشرح التسهيل كما شرحه أبو حيان ورأى تجني أبي حيان على ابن مالك فدافع عنه دفاعاً قوياً ، قال في موقف بين الرجلين : كان الشيخ (أبو حيان) يلمز ابن مالك بأنه لا يعرف له شيخ أخذ عنه هذا الفن فن العربية وهو عجب فإنه يدل على علو رتبته وسمو همته وعلى قدرة الله تعالى له ، وإعانة ربانية كما قال هو في خطبة كتابه وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ، ولقد صدق فإنه أبرز للناس

(١) منهج السالك لأبي حيان : ٤١٣ (الأمريكية).

تصانيف في هذا العلم لا عهد لهم بمثلها وجَلاَ لهم كتاب التسهيل وما اشتمل عليه من الجمع والتنقيح والتحبير مع الإيجاز الذي يشهد له بالتبريز ، وقد كان الشيخ (أبو حيان) مكباً عليه بعد أن كتبه بخطه وشحن هوامشه بالأمثلة والشواهد ، وكان عمدته ، وغالب أوقاته ينظر فيه وطالما شاهدته وهو يخرجه من كمه حين يسأل عن مسألة فينظر فيه وكان يقول : من عرف هذا الكتاب حق المعرفة لا يكون تحت أديم السماء أحداً أعلم منه بهذا الفن.(١)

ومما قاله أيضاً ناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : وأما قوله : إنه تضعف استنباطاته من كلام سيبويه وينسب إليه مذاهب ، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب سيبويه إليها ولا أرادها فهذا عجب من الشيخ كيف يصدر عنه هذا في حق هذا الإمام الكبير المشهود له بالتبريز الذي قال هو في حقه : إنه نظم في هذا الفن كثيراً ونثر ، وإنه جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشغل به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية حتى جمع من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ولا شك أن هذه وظيفة المجتهد فكيف يقول : إنه ضعيف الاستنباط من كلا م سيبويه وإنه يفهم غير المراد.(٢)

ومما أنشده ناظر الجيش في معرض الدفاع عن ابن مالك هذه الأبيات :

لاَ تَضَعْ مِنْ عَظِيمِ قَدْرٍ وَإِنْ كُنْـ ـــــ ـتَ مُشَاراً إِلَيْهِ بِالتَّعْظِيمِ

فَالشَّرِيفُ الْكَرِيمُ يَنْقُصُ قَدْراً بِالتَّحَرِّي عَنِ الشَّرِيفِ الْكَرِيمِ

وَلَعُ الْخَمْرِ بِالْعُقُولِ رَمَى الْخَمْـ ـــــ ـرَ بِتَنْجِيسِهَا وَبِالتَّحْرِيمِ(٣)

---

(١) انظر أربع صفحات في تمهيد القواعد لناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : جـ ٩ ص ٤١٠ وما بعدها (طبعة دار السلام).

(٢) المرجع السابق (الجزء والصفحة).

(٣) انظر تمهيد القواعد لناظر الجيش : جـ ١ ، ص ٥٣٦.

الفصل الرابع

{كتب أبي حيان المشهورة : شرح الألفية – التذييل – الارتشاف}

متى ألفها والعلاقة بينها

ألف أبو حيان عدة كتب في النحو منها المختصر كالنكت الحسان في شرح غاية الإحسان (تحقيق عبد الحسين القتلي) ، ومنها تقريب المقرب في النحو (تحقيق محمد جاسم الديلمي) (عفيف عبد الرحمن) ومنها التدريب في تمثيل التقريب (تحقيق نهاد حسن) ومنها اللمحة البدرية وغير ذلك.

ومنها أيضاً المطول وأشهرها ثلاثة كتب وهي شرح الألفية المسمى بمنهج السالك على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي نحققه ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل وهو ثمانية رسائل دكتوراه في جامعة الأزهر وقد حقق الدكتور حسن هنداوي سبعة أجزاء منه بلغت إلى نهاية المفاعيل أو أقل قليلاً ، وأما الكتاب الثالث فهو ارتشاف الضرب من لسان العرب وهو عدة أجزاء (ثلاثة بتحقيق د/ مصطفى خليل النماس وخمسة بتحقيق د / رجب عثمان محمد).

أما الكتب المختصرة والمتون فلا حديث لنا فيها ، وأما حديثنا ففي الكتب الثلاثة المطولة وهي عنوان الفصل وسنذكر نتيجة البحث في هذا الأمر مقدمة على أن نتبعها بالأدلة العلمية والنصوص المنقولة من الكتب الثلاثة فنقول :

ألف أبو حيان – أول ما ألف – كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا والسفر الكبير الذي حققناه ، وهو الذي نتحدث عنه ، وسنذكر الدليل على ذلك وهو أن أبا حيان كان يحيل عليه في كثير من الأحيان وهو يشرح التسهيل في كتابه المسمى التذييل والتكميل وسنذكر هذه النصوص بعد.

ثم ألف أبو حيان بعد شرحه للألفية كتاب التذييل والتكميل وختم مؤلفاته بكتابه المشهور ارتشاف الضرب من لسان العرب واشتهر عند الباحثين أن ارتشاف الضرب ملخص من التذييل والتكميل وهذه المقولة أو الشهرة لا بأس بها والكتاب وإن لم يكن ملخصاً بمعنى الكلمة إلا أن أبا حيان ألفه عامة بعد التذييل ، والدليل على ذلك أنه أحال نصوصاً في الارتشاف وعللا ومباحث أحالها إلى ما ذكره في التذييل وسنذكر ذلك مفصلاً.

{ الأدلة العلمية على أن شرح الألفية كان قبل شرح التسهيل}

قال أبو حيان في التذييل والتكميل في باب ظن وأخواتها وهو يذكر أدوات التعليق في هذا الباب مثل ما النافية ولام الابتداء قال[1] : وكنت قد ذكرت في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من المعلقات لعل ومنه : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً}(الأحزاب : ٦٣) ، {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} (عبس : ٣) ، {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ} (الأنبياء : ١٠٩) ، ورأيت مصب الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي فهي في موضع نصب بالفعل المعلق إلى أن وقفت لأبي على الفارسي على شيء من هذا ، ثم نقل نصاً طويلاً عن أبي على مضمونه جواز التعليق بلعل لأن الترجي بمنزلة الاستفهام في أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه.

وهذا الكلام الذي قاله وأشار إليه جاء نصه وأكثر منه في منهج السالك وهو شرح الألفية.[2]

---

(١) انظر التذييل والتكميل : جـ ٦ ص ٨٤ تحقيق هنداوي.

(٢) انظر باب ظن وأخواتها في منهج السالك : ص ٨٤ (النسخة الأمريكية).

- وفي آخر باب التميز وفي موضوع تقديم التمييز على عامله المتصرف في مثل : طاب زيد نفساً وهو أن تقول : نفساً طاب زيد ، حيث أجازه المبرد والمازني من البصريين والكسائي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح مثل :

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى   وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَاراً

ومنع سيبويه ذلك وتبعه الزجاج وأبو علي الفارسي وابن عصفور بحجة عدم كفاية الأدلة السماعية كما أن التمييز فاعل في الأصل والفاعل لا يتقدم على الفعل ولأن تأخيره أوقع في النفس لأن النفس تتشوق إلى معرفة ما أبهم عليها وخرجوا الأدلة السماعية على الضرورة وغيرها.

وجاء أبو حيان وحكى المذهبين في كتبه وسرد حجة كل مذهب ، ورأى أن كل حجة أقوى من أختها وأن كل علة لأحد الفريقين تضرب أختها ثم اختار المذهب الأول وهو الجواز يقول أبو حيان في التذييل والتكميل :[1]

" وحجة من منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه وقد بيَّنَّا كثرة ذلك ، وأقيسته مدخولة منقوضة كلها معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب ، فلا التفات إليها ، وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك فلا نطول بها هنا إذ لا فائدة في ذكرها ، والأقيسة إنما ينبغي أن يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا ينبني عليها وحدها دون السماع حكم نحوي.

قال : وقد أطلنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر باب التمييز فيطالع هناك ".

---

(١) التذييل والتكميل : جـ ٤ ص ١٢٧ ، رسالة دكتوراه تحقيق د / الشربيني أبو طالب.

وعدت إلى كتاب منهج السالك في هذا الموضوع فوجدت أبا حيان يسرد أربع صفحات طويلة ذاكراً الرأيين وأعلام كل رأي وحجة أو حجج كل فريق وقد اختار أيضاً المذهب الأول وهو مذهب المبرد والمازني والكسائي وابن مالك ، وعلى الفريق الثاني ثم رد حججه العقلية بما توفر لديه من السماع وما جاء إليه من الشواهد التي تدل على جواز تقديم التمييز يقول في نقل طويل نختصر ذكره في شرح الألفية وأحال عليه في شرح التسهيل يقول[1] : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرير السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه ، ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حث قريحة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ　　　أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيِّ

وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال لم يقال للعين الطرف ولليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً ... إلخ.

ثم ختم ذلك الموضع الطويل بقوله : والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض في ذلك ، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنفه

---

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ٢٢٩ (الأمريكية) وباب التمييز في كتابنا (آخر الجزء الثاني)

متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب ، فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيْءٌ من العلم ، ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنفت فيها كتباً في لغاقما ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب ، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع ، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة ، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ، و لم أر أحداً من المتقدمين أقدم على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وزرى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك ، وقد امتعض من طعنه على النحاة وإزرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ورد على ابن مضاء في كتاب سماه : كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو وهو كتاب لطيف ، وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته وهو كان من آخر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله.[1]

فأنت ترى من خلال هذا النقل الطويل الذي ورد في شرح الألفية وأشار إليه أبو حيان في شرح التسهيل أسبقية تأليف شرح الألفية ثم وليه شرح التسهيل ثم ارتشاف الضرب.

{الأدلة العلمية على أن ارتشاف الضرب كان بعد التذييل والتكميل}

وكما ذكرنا أن أبا حيان ألف ارتشاف الضرب بعد التذييل والتكميل وقد ذكر ذلك أبو حيان صراحة في مقدمة الارتشاف فقال :

ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفرع بما حفزه تآليف الأصحاب ، رأيت أن أجرد

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص٢٣١ (آخر باب التمييز).

أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل ، إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال ، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل ، ونفضت عليه بقية كتبي لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بزوائد ، وقربت ما كان منه قاصياً ، وذللت ما كان عاصياً ، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر ولا تحتاج إلى إعمال فكر وإكداد نظر ، وحصرته في جملتين : الأولى : في أحكام الكلم قبل التركيب ، والثانية : في أحكامها حالة التركيب ، وربما انجر بعض من أحكام هذه أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف وقصدت بذلك - يعلم الله - تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب ، ولما كمل هذا الكتاب وخلت مبانيه من التشبيج (الاضطراب) والتعقيد وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ومن الله أستمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصوب المقال والإبانة.

وهذا اعتراف من أبي حيان بسبق تأليف التذييل والتكميل والاعتراف سيد الأدلة ، وهناك أدلة أخرى وهي أن أبا حيان وهو يؤلف ارتشاف الضرب كان يحيل على التذييل والتكميل في بعض المسائل[1] لكننا سنكتفي بالإشارة إلى مواضع ثلاثة أو أربعة في هذا الأمر :

- يقول في كتابه ارتشاف الضرب في باب المبتدأ والخبر : ٢/ ٥٣ ما نصه : وكلام ابن مالك في حكم الضمير العائد رابطا على المبتدأ منقود من تسعة أوجه يوقف عليها في الشرح ، يقصد التذييل والتكميل.

---

(١) انظر ارتشاف الضرب : جـ ١ ص٤٥٩ ، ٥٢٥ ، جـ ٢ ص ٥٣ - ٣٨٢ - ٤٣٢ - ٤٦٨ - ٤٩٨ - ٥٣٦ - ٥٨٤ - ٦٥٦ (تحقيق النماس).

ورجعت إلى الكتاب المذكور فوجدت الوجوه التسعة التي ذكرها وكان التاسع منها قوله[1] : نقله عن البصريين جواز : زيد ضربت في الكلام وأن الكوفيين يخصونه بالشعر والنقل عن الكوفيين مختلف ، أما هشام فنقل عنه أنه يجوز في الاختيار وأما الكسائي والفراء فمنعا ذلك في الشعر ، وأما البصريون فجوزوه في الشعر وهذا اضطراب كثير في هذه المسألة للمصنف رحمه الله.

- وفي باب التمييز يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٨٢ : ولابن مالك في هذا الباب من كتاب التسهيل والشرح الذي مزجه هو تخليط كثير تكلمنا عليه في شرحنا لكتابه.

وفي باب حروف الجر يقول[2]: وذكر ابن مالك أن الباء تزاد عوضاً وأنشد :

وَلاَ يُوَاسِيكَ فِيمَا نَابَ مَنْ حَدَثٍ ... إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

قال : أراد من تثق به فزاد الباء قبل من عوضاً انتهى وقد تأولناه في الشرح على غير الزيادة.

وقد رجعت إلى التذييل في هذا الموضع فوجدته يقول[3]: ولا يتعين هذا التأويل الذي ذكره لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله فانظر أي فانظر لنفسك ولما تقدم أنه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة فقال بمن تثق أي لا أحد يوثق به فالباء في بمن متعلقة بتثق.

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٤٨ (هنداوي)

(٢) ارتشاف الضرب : ٢/ ٤٣٢ (النماس)

(٣) التذييل : ٤/ ١١٢٥ (رسالة)

وفي باب الإضافة يقول في قولك : هؤلاء ضَارِبيَّ[1] : " وزعم أبو عمرو بن الحاجب وتبعه ابن مالك أن هذا الجمع حالة الرفع إعرابه بالحرف المقدر ، وكما أن الحركة تقدر كذلك الحرف يقدر وقد بينا في الشرح للتسهيل أن هذا لا تحقيق فيه ".

وقال في باب القسم[2] : " وزعم ابن مالك في الفصل الأول من باب عوامل الجزم أن جواب القسم محذوف إذا تقدم القسم على لو أو على لولا يغني عنه جواب لو ولولا ، وقد أطلنا الكلام في ذلك في كتابنا شرح التسهيل ".

وفي باب إعمال المصدر وفي مسألة اشتراط أن مع الفعل الذي يحل محله المصدر في العمل ، وأن ابن مالك ذكر أن ذلك غالب لا لازم جاء هذا النص في ارتشاف الضرب يقول أبو حيان[3] :

" وزعم ابن مالك أن التقدير بالحرف ليس شرطاً في العمل قال : لكن الغالب أن يكون كذلك وقد رددنا عليه في الشرح ".

وعدت إلى شرح التسهيل فوجدت ثلاث صفحات في ذلك الرد.[4]

وهكذا تبين لنا أن ارتشاف الضرب كان آخر ما ألف أبو حيان من كتب النحو المطولة.

بقي هنا أن نقول : إن كتاب منهج السالك لم يكن أسبق الكتب النحوية التي ألفها أبو حيان فحسب بل كان أسبق كتبه عامة وأقصد تفسير البحر المحيط والنهر الماد فقد أشار أبو حيان إلى منهج السالك في الكتابين المذكورين في بعض المواضع :

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢/ ٥٣٦ (النماس).

(٢) ارتشاف الضرب : ٢/ ٤٨٩.

(٣) انظر ارتشاف الضرب : ٣/ ١٧٣ (النماس).

(٤) التذييل والتكميل : ٤/ ٩٢٨ (رسالة)

ففي تفسير قوله تعالى : {ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِّنَ الْخَاسِرِينَ} (البقرة : ٦٤) ، ذكر آراء النحاة في حكم الاسم بعد لولا وأن رأي البصريين أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، يقول[١] : " ويجيء بعد لولا اسم مرفوع بها عند الفراء وبفعل محذوف عند الكسائي وبالابتداء عند البصريين والخبر محذوف عند جمهورهم وعند بعضهم فيه تفصيل ذكرناه في منهج السالك من تأليفنا ".

وفي إعراب حنيفا من قوله تعالى : {وَقَالُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا}(البقرة : ١٣٥) ، وأنه منصوب على الحال من المضاف إليه قبله قال أبو حيان[٢] : أما الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه سواء كان جزءا مما أضيف إليه أو كالجزء أو غير ذلك قال : وقد أمعنا الكلام على ذلك في كتاب منهج السالك من تأليفنا انتهى ثم خرجه على أنه حال من المضاف وهو الملة على تأويلها بالدين.

وفي تفسير قوله تعالى : {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ}(البقرة : ٢١١) وجواز زيادة من في الآية يقول[٣] : وفي زيادة (مِنْ) بُعْدٌ ؛ لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني فلو قلت كم من درهم أعطيته من رجل على زيادة من في قولك : من رجل لكان فيه نظر ، ثم قال : وقد أمعنا الكلام على زيادة من في منهج السالك من تأليفنا.[٤]

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٢٤٠.

(٢) البحر المحيط : ١/ ٤٠٦.

(٣) البحر المحيط : ٢/ ١٢٧ ، ١٢٨.

(٤) البحر المحيط : ١/ ٢٧٧.

وفي إعراب ويل من قوله تعالى : {فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ}(البقرة : ٧٩) ، وأنه مبتدأ وإن كان نكرة يقول : وهو نكرة فيها معنى الدعاء فلذلك جاز الابتداء بها إذ الدعاء أحد المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة وهي تقارب ثلاثين مسوغاً وذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا.[1]

ويتصل بهذا الفصل وهو كتب أبي حيان والعلاقة بينها وتأثير شرح الألفية في كتب أبي حيان التي ألفها بعد ذلك أو تأثير هذا الشرح في كتب النحو التي جاءت بعده ، وقد ذكرنا أن شرح الألفية كان له تأثير واضح في التذييل وفي ارتشاف الضرب وفي البحر المحيط والنهر الماد من البحر حيث أحال عليه أبو حيان كثيراً من المسائل وترك بعض البحوث في كتبه اتكالاً على أنه عرضها وتحدث عنها في كتابه الذي ألفه أولاً وهو منهج السالك.

أما تأثير منهج السالك في كتب النحو التي جاءت بعده فقد كان ضئيلاً وذلك بسبب قلة نسخ هذا الكتاب في أيدي العلماء وطغيان التذييل والتكميل على كتب أبي حيان الأخرى حيث اكتفى العلماء به ونهلوا منه كثيراً فوجد أثره في كتب النحو بعده وفي شروح التسهيل الأخرى وشروح الألفية ، فهذا أبو الحسن المرادي في شرحه للتسهيل يكاد يكون قد نقل شرح أبي حيان للتسهيل واختصره في كتابه.

أما منهج السالك فقد بحثت عن أثره في كتب النحو التي جاءت بعده فلم أجد ، تصفحت كتب البغدادي المطولة كخزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب وشرح التحفة الوردية وحاشيته على شرح بانت سعاد وكلها كتب مطولة نقل البغدادي نصوصها من كتب النحو وغيرها ومع ذلك فلم أجد نصاً واحداً من منهج السالك في هذه الكتب وقد وجدت نصوصاً كثيرة فيها من التذييل والتكميل ، وهذا

---

(١) انظر مواضع أخرى فيها ذكر منهج السالك في البحر المحيط : جـ١/ ٢٩٠ ، جـ٢ : ٤٥ ، ٢٩٣ ، جـ٤ ص٢٢٩ ، والنهر الماد جـ٤ ص٦.

يفسر لنا طغيان شرح التسهيل لأبي حيان واكتفاء العلماء واستغناؤهم به عن شرح الألفية.

وكما لم أجد أثراً لمنهج السالك في كتب البغدادي لم أجد له أثراً في كتب أخرى وعلماء آخرين كالسيوطي في كتاب همع الهوامع وشرح أبيات مغني اللبيب وغير ذلك.

لقد خلت شروح التسهيل وشروح الألفية وكثير من كتب النحو من نقول أو تأثر بمنهج السالك لأبي حيان إلا ما وجدته من النقول القليلة في تمهيد القواعد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش أثناء تحقيقنا له ودفاع هذا الأخير عن ابن مالك لهجوم أبي حيان بنصوص ونقول من كتب أبي حيان نفسه.

كما وجدت نقلاً آخر للمرادي في شرحه على الألفية المسمى بتوضيح المقاصد والمسالك من منهج السالك عند منع حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ[1] عند حصول اللبس في قوله تعالى : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾(النساء : ١٢٧) كما وجدت هذا النقل نفسه أيضاً في كتاب التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري في الموضع نفسه.[2]

(١) انظر جـ٢ ص٥٤ – ٥٥ من الكتاب المذكور تحقيق د / عبد الرحمن سليمان.

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح : جـ٢ ص٤٠٨ تحقيق د / عبد الفتاح بحيري.

الفصل الخامس

{شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره}

الناظر فِي مؤلفات أبي حيان يجده قد أكمل بعضها وأن بعضها الآخر لم يكمله ، وقد اعترف هو بذلك ولا عجب فيه فربما نوى الإنسان عمل شيء وحال الأجل دونه وهذا هو السبب الأصلي فِي عدم إكمال العلماء تأليف بعض الكتب وبخاصة الطويلة منها كالتفاسير وغيرها وهو انقضاء الأجل ، وقد تكون هناك أسباب أخرى لكن ذلك هو الأصل.

وكتاب شرح الألفية لأبي حيان – مع قيمته وفائدته العلمية – لم يكمله أبو حيان بل شرح ما يعادل نصف الألفية وهو خمسمائة بيت منها إلى آخر باب أفعل التفضيل وأول باب التوابع.

شرح باب الكلمة والكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر والنواسخ والفاعل ونائبه وباب الاشتغال والتنازع وتعدي الفعل ولزومه والمفاعيل الخمسة وباب الاستثناء والحال والتمييز وحروف الجر والإضافة وعمل المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وأبنية المصادر والتعجب ونعم وبئس وأفعل التفضيل وترك بقية الأبواب مثل التوابع والنداء والممنوع من الصرف وإعراب الفعل والعدد كما ترك أبواب الصرف كلها.

وعندما نوينا تحقيق الكتاب بحثنا عن نسخه فِي مكتبات العالم فأزعجنا عدم اكتمال الكتاب فِي أي نسخة فيها ، أما النسخة المغربية (الخزانة العامة بالرباط) فكان آخرها باب التمييز وأول باب حروف الجر ، وأما النسخة المصرية (دار الكتب – نحو تيمور : ٥٦١) فكان آخرها باب أبنية المصادر وأول باب الصفة المشبهة ، وأما النسخة الأمريكية المطبوعة (بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ١٩٤٧م) فكان آخرها

باب أفعل التفضيل وأول التوابع ، وبحثنا عن نسخ أخرى غير ذلك فلم نجد ، فعرفنا أن هذا هو الموجود فقط ، ولما وقفنا على ترجمة أبي حيان من كتب التراجم القديمة كنفح الطيب وغيره وجدنا اعترافاً منه بأنه لم يكمل الكتاب وهو شرح الألفية أما كتبه الأخرى فقد أكملها على ما سنذكره.

اعتراف من أبي حيان بعدم تكملة شرح الألفية

جاء في نفح الطيب أن أبا حيان كتب رداً على رسالة بعث بها إليه خليل بن أيبك الصفدي فكان مما جاء فيها[1] : فأما ما صنفته فمن ذلك البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم ، وكتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل وكتاب التنخيل الملخص من شرح التسهيل (ارتشاف الضرب) وكتاب التذكرة وكتاب التدريب والتقريب والنكت الحسان وفي آخر سرْد تلك المؤلفات قال : ومما لم يكمل تصنيفه كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ونهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب ، ثم ختم رده بقوله : قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف ، وعلى ذلك فاعتراف أبي حيان وإجماع نسخ الكتاب على نقصه يدل على أن أبا حيان لم يكمل شرحه للألفية كما أكمل بقية كتبه.

أبو حيان ألف شرح التسهيل كاملاً

كتب ابن مالك متوناً كثيرة في اللغة والنحو منها المنظوم ومنها المنثور ، فمن المنظوم الألفية والكافية الشافية وغيرهما و لم يشرح الألفية ولكن شرحها ابنه بدر الدين بعده كما شرحها كثيرون غيره ، ومن المنثور وكان على رأسها التسهيل المسمى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

---

(١) نفح الطيب : ٢/ ٥٥٢.

ولقد شرح ابن مالك التسهيل ولكن الله لم يمد فِي أجله حتى يكمله شرحاً وإنما شرح منه الكثير حتى آخر باب المصادر ثم توفي.

ولما توفي ابن مالك لم يجد الناس أفضل من أبي حيان فِي إكمال الشرح فطلبوا منه ذلك فأجابهم وأكمله حتى آخره وسمى ما شرحه بالتكميل ثم طلبوا منه أن يشرح الكتاب كله وهو المقدار الذي تركه أولاً فأجابهم وسمي ذلك المقدار بالتذييل ثم ضم الكتاب كله وسماه التذييل والتكميل يحكي ذلك كله أبو حيان فِي مقدمة الكتاب فيقول متحدثاً عن ابن مالك وكتابه التسهيل[1] :

" وكان رحمه الله كثيراً ما يعني بتحريره ويولع بتهذيبه وتغييره ، فيزيد وينقص وينقح ويلخص إلى أن عرض له رحمه الله أن يشرحه ، ويفسره ويوضحه ، فغير أكثر ما شرحه ، ونظر إليه بعين العناية وتصفحه ، وانتهى فِي شرحه إلى باب مصادر غير الثلاثي ، وذلك أشف (أزيد) من نصفه وعافه عن إكماله محتوم حتفه ".

ثم يذكر أنه شرح الجزء الباقي من شرح ابن مالك فيقول : فاستخرجت فَصّ هذا الكتاب مما أودعه فِي الشرح إلى حيث انتهى وجمعت على باقي الكتاب نسخاً إليها فِي الصحة المنتهى لأنها طرزت بخطه وحررت بين يديه بضبطه وأخذت فِي إقرار هذا الكتاب أفتح مقفله وأوضح مشكله ، وأحيى منه ما كان مواتاً وأجدد ما عاد رفاتاً.

ثم يقول : وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شرح جميعه وتكميله ، واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله ما كان قد تقسم الخاطر من الاشتغال بالاكتساب المزري بذوي المعارف والأحساب وأنى يكتمل انتحال لمن توالى عليه

(١) التذييل والتكميل : ١/ ٦ (هنداوي)

أمحال أو يتحصل إقبال لمن تقسم منه البال ومع ذلك فطالما سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله وانتقاده وتذييله ... ألخ

ثم ذكر قصيدة جاءته من دمشق يطلب صاحبها منه تكميل الشرح وجاء في آخرها :

إِلَيْكَ أَبَا حَيَّانَ مِنِّي تَحِيَّةً ... يَفُوقُ شَذَاهَا مِسْكَ دَارِين فِي النَّفْحِ
بَدَأْتَ بِأَمْرٍ تَمَّمَ اللهُ قَصْدَهُ ... وَكَمَّلَهُ بِالْيُمْنِ مِنْهُ وَبِالنَّجحِ
وَسَهَّلْتَ تَسْهِيلَ الْفَوَائِدِ مُحْسِناً ... فَكُنْ شَارِحاً صَدْرِي بِتَكْمِلَةِ الشَّرْحِ

ثم يذكر أنه أجاب الناس وأكمل الكتاب كله يقول[1] :

" فحين كثر تسآلهم وتعلقت بالإجابة آمالهم ، أسعفتهم فيما طلبوا وانتدبت لما إليه رغبوا ، وأخذت في ابتداء الشرح من أول الكتاب وانتدبت إليه أحق الانتداب إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت وعوائق الاكتساب قد ارتفعت ... إلخ.

فدونك أيها السائل من هذا الشرح كتاباً غريب المنال قريب المنال هبت عليه النفحات اليمانية واجتمعت فيه المعاني الثمانية وهي التي يصنف فيها العلماء ويتطلبها من التأليف الفهماء : معدوم قد اخترع ، ومفترق قد جمع ، وناقص قد كمل ، ومجمل قد فصل ، ومسبب قد هذب ، ومخلط قد رتب ، ومبهم قد عين ، وخطأ قد بين ، ولما علقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص ، وكملت بحسن الصنعة ما كان قد نقص ، وذيلت على فص التسهيل وشرحه ما قد قلص (نقص) سميته بالتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ومن الله استمد التأييد والعون وأسأله العصمة فيما أرومه والصون لا رب غيره ولا مرجو إلا خيره ".[2]

---

(١) التذييل والتكميل : ١/ ٨.

(٢) التذييل والتكميل ١/ ١٢.

وأما كتابه الثالث وهو ارتشاف الضرب فقد ذكر أبو حيان في مقدمته أنه ألفه كاملاً يقول[1] وهو مما ذكرنا قبل :

" ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وفرع بما حواه تأليف الأصحاب رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتسآل ثم ختم كلامه قائلاً : وقصدت بذلك – يعلم الله – تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب وتحصيل ما أرجوه من الأجر في ذلك والثواب ، ولما كمل هذا الكتاب وحلت مبانيه من التشبيج (الاضطراب) والتعقيد ، وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب ومن الله استمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة ". انتهى كلامه.

ولكن هنا أمر لابد من تنبيه القارئ عليه قبل انتهاء هذا الفصل وهو أن أبا حيان كان ينوي تكملة الكتاب كله وشرح الألفية كلها والدليل على ذلك ما جاء في باب الإضافة وهو يتحدث عن كلا وكلتا قائلاً[2] : " والكلام على كلا وكلتا مستوفي يأتي إن شاء الله في باب التوكيد لأن المصنف لم يتعرض هنا إلا إلى الإضافة فتكلمنا على ذلك فقط ".

ومما جاء في باب الإضافة أيضاً قوله وقد ذكر أنواع أي وأن منها ما يكون وصلة للنداء مثل يا أيها الرجل ثم ذكره رأي الأخفش بأنها في النداء تكون موصولة بمعنى مَنْ جاء قوله : " وسيأتي قول الأخفش فيها أنها في هذه الحالة موصولة وأن التقدير يا من هو الرجل ، قال : وهو قول فاسد لما سنبينه في باب النداء إن شاء الله".

---

(١) ارتشاف الضرب : ١/ ٣ (النحاس)

(٢) منهج السالك : ص ٢٩٠ (النسخة الأمريكية)

ولكن أبا حيان لم يصل فِي الشرح إلى باب التوكيد ولا إلى باب النداء.

وأبو حيان كان إذا وعد فِي مثل هذه المسائل أوفي واستوفى ففي باب الابتداء ذكر مواضع حذف الخبر وأن منها إذا سدت الحال مسده فِي مثل قولك : ضربي زيداً قائماً يقول[1] : ولهذه الحال أحكام كثيرة سنذكر طرفاً منها فِي باب الحال إن شـــاء الله تعالى ، ولقد صدق فِي ذلك حيث ذكر فِي هذه الحال ثلاث صفحات فِي الباب المذكور.[2]

(١) منهج السالك : ص ٥١ (الأمريكية) (انظر آخر باب الابتداء من الكتاب الذي بين يديك)

(٢) منهج السالك : ص٢٠٧ – ٢١٠ (الأمريكية) (انظر باب الحال في الجزء الثاني من الكتـــاب الذي بين يديك)

الفصل السادس

{القيمة العلمية لشرح الألفية لأبي حيان}

ألف أبو حيان شرحه للألفية على غير مثال سابق فلم يسبقه من شراحها إلا ابن الناظم وكان شرحه مختصراً أما شرح أبي حيان فكان أول كتاب مبسوط له حشاه بكل معلوماته فِي النحو وأودعه كل ما يعرف عن هذا العلم ، فجاء مطولاً مفصلاً مع أنه كان يعلن كثيراً أنه شرح مختصر والأمر هو أن المختصر عند أبي حيان مطول عند غيره ، يقول فِي مسوغات الابتداء بالنكرة وقد ذكر لذلك عشرين موضعاً يقول[1] : " ولولا الغرض فِي هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الموضعين اللذين هما التخصيص والتعميم ".

كان أبو حيان عاشقاً للغة ومتخصصاً فِي النحو وعالماً فيه جد عالم وتفسيره البحر المحيط مليء بالنحو وبالإعراب وبالتخريجات والتوجيهات للآيات والقراءات ، شغل حياته كلها بهذا العلم وذاك التخصص ، كما قال الصفدي[2] : لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر فِي كتاب ، وكان ثبتاً قيماً عارفاً باللغة ، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد فِي أقطار الأرض فيهما غيره.

حينما اعتكف أبو حيان يشرح الألفية وضع أمامه كثيراً من كتب المتقدمين المشارقة والمغاربة وأخذ منها وملأ بها كتابه فجاء شرحاً كبيراً ضخماً على غير المعهود من شروح سبقته كابن الناظم أو لحقته كشرح ابن عقيل أو شرح ابن هشام ، كان يشرح البيت أو البيتين من الألفية فِي صفحتين كبيرتين أو ثلاثة يذكر فِي المسألة

---

(١) منهج السالك : ص٤٥ (النسخة الأمريكية)

(٢) بغية الوعاة : ١/ ٢٨١.

الواحدة الرأي أو الرأيين أو الآراء ويذكر شواهد كل رأي ويعلل له وهكذا امتلأ الكتاب بالمادة العلمية وكبر حجمه وغزرت معلوماته وصعب فهمه على كثير من الناس فانصرفوا عن الكتاب وعن شرح الألفية لأبي حيان إلى شرح أسهل وأخصر وأوجز ولكنهم لو صبروا عليه وصرفوا همتهم إليه لوجدوا فيه علماً غزيراً ونحواً كثيراً.

لقد مر على الكتاب الآن أكثر من سبعة قرون والناس لا تعرفه والباحثون لا يقفون عليه فهو مخطوط ومخطوطاته نادرة جداً في مكتبات العالم وحين طبع مرة من ستين عاماً كانت الطباعة غامضة لم يفعل محققه شيئاً إلا نقله من المخطوط بخط صغير غير واضح مع قلة النسخ المطبوعة من هذا الشرح في ذلك الوقت حتى إنك لا تجده إلا عند قليل من مشايخنا الكبار.[1]

ومن خلال مقدمة الكتاب التي كتبها أبو حيان يظهر لك أن أبا حيان أخذ على عاتقه حملاً ثقيلاً وحمل على كتفه هماً كبيراً جليلاً يقول في المقدمة المذكورة وهي طويلة أود أن تقرأها بشيء من الصبر وتقف عليها ببعض من الفكر ، يقول : وبعد فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدينا أبو عبد الله محمد ابن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة ، رحمه الله في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبيين مقيد أطلقه وواضح أغلقه ومخصص تممه ومعين أبهمه ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة والأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ، ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بحليه عطلاً ، فيكتسي محيا جماله غمما ، ويثير الناظم

---

(١) توجد نسختان من هذا الكتاب في دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ - ٧٤٤٤ هـ نحو) . كما حقق الكتاب بجزأيه في رسالة علمية بجامعة الأزهر (كلية اللغة العربية بالقاهرة)

فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترت ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول ، شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث : حل ما يهجس في أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، و لم أقصد التكثير من الكلام ، ولا التمثيل لما وضح للأفهام.

وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسماع ، وفرائد تشرف المهارق والرقاع ، ولعلة ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض ، حتى قام بجوهرها العرض إلا لضيق مجال الشعر وامتيازه بالكلفة دون النثر ، فربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد ، وإلا فما احتوت عليه من السهو واشتملت عليه من الحشو يأبى أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماماً تضوع برياه المجالس ، ويفخر برؤياه المجالس.

وما حداني يعلم الله في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين ، وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الإنسان فيها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح فيبنى عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية ، فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها بمقاصد النحو وفية.

هذا هو الهدف من تأليف أبي حيان شرحه على الألفية وليس هدفاً واحداً وإنما عدة أهداف ألزمته أن يشرح ويفصل ويكثر ويطول ويمثل ويعلل ، فجاء الشرح كبيراً منغلقاً على المبتدئين مطولاً عند المتخصصين ، فيه الشرح والمقال والشاهد والمثال والعلة والاستدلال.

اشتملت الأبواب التي شرحها أبو حيان من الألفية وهي نصفها على ألف بيت من الشعر وخمسين بعد الألف وهو عدد كبير لو قسناه بشواهد شروح أخرى كشرح ابن الناظم وابن هشام الذي اشتمل الواحد منها على نصف العدد السابق في جميع أبواب النحو والصرف من الألفية ، ويشتد العجب إذا علمنا أنه كان في بعض الأحيان يستشهد على المسألة الواحدة بسبعة أبيات من الشعر كما فعل في مسألة وقوع سوى متأثرة بالعوامل في باب الاستثناء ، وفي الفصل بالمفعولين بين المصدر والفاعل وفي تقديم من ومجرورها على أفعل التفضيل في باب اسم التفضيل وغير ذلك.

لقد احتوى ما وجد من شرح الألفية لأبي حيان على أعلام كثيرين مشهورين وغير مشهورين يزيدون على المائة منهم من هو بغدادي ومنهم من هو أندلسي ومنهم من هو مصري ومنهم من هو شامي ، أما المشهورون فهو أمر يشترك فيه جميع شراح الألفية وأما غير المشهورين فهو أمر ينفرد به أبو حيان ، وجدت في هذا الشرح أعلاماً لم أسمع بهم إلا في هذا الكتاب وفي التذييل والتكميل وقد كشفت عن كثير منهم وترجمت لهم وبقى بعضهم لم أكشف عنه و لم أترجم له من مثل أحمد بن قادم وأحمد ابن يوسف الأشوني وغيرهما ، وأما الذين كشفت عنهم فهم كثير منهم الهجري (بفتح الجيم) وأبو غانم المظفر بن أحمد وأبو بكر خطاب الماردي وأبو طالب العبدي وأبو عبد الله النميري وأبو جعفر بن الزبير ، وانظر فهرس الأعلام المترجم لها في الحاشية تجد الكثيرين من ذلك.

وتظهر قيمة هذا الشرح في الكتب التي نقل منها أبو حيان ، دعك من الكتب المطبوعة والموجودة فهذا أمر يسير ولكن أبا حيان نقل لنا في شرحه من كتب ضاعت له ولغيره و لم يبق لها أثر :

- نقل من كتب للأخفش و لم نرها مثل الأوسط في النحو – الكبير في النحو – الأصول – رؤوس المسائل.

- نقل من كتب لأبي علي الفارسي و لم نرها أيضاً مثل التذكرة – الهيتيات[1] – الكافي في الإفصاح.

- نقل من كتب في النوادر بعضها مفقود ، كالنوادر ليونس بن حبيب والهجري واللحياني.

- نقل من كتب لابن اصبغ لم نعرفها مثل تقييد رؤوس المسائل ، ومسائل الخلاف.

- نقل من هذه الكتب و لم نعرف إلا أصحابها مثل الإفصاح لابن هشام الخضراوي – المشرق في النحو لابن مضاء – الترشيح لخطاب الماردي – التعاليق لابن الباذش – اللمع للمهابادي – الموجز للرماني – البغال للجاحظ.

- نقل من كتب لأبي حيان نفسه لم نرها ، اسمعه وهو يقول في مسوغات الابتداء بالنكرة[2] : وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بنهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين فقلت :

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ   يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ

والأرجوزة المذكورة لم تصلنا و لم نقف عليها.

وفي موضع آخر وهو باب الصفة المشبهة والأوجه الجائزة وغير الجائزة في معمولها يقول[3] :

وقد نظمت هذا المعنى في أرجوزتي الطويلة المسماة بنهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب فقلت مشيراً إلى الصفة والمعمول.

---

(١) بكسر الهاء وهي المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات.

(٢) منهج السالك : ص٤٥. (الأمريكية)

(٣) المرجع السابق : ص٣٦١.

عَرِّفْهُمَا أَوْ نَكِّـرنْ أَوْ عَـرِّفَنَّ الْوَصْفَ أَوْ مَعْمُولَـهُ وَلْتَعْـرِفَنْ
مَعْمُولَـــهُ بِـــضَمَّةٍ وكَـــسْرَةْ وَفَتْحَةَ تَبْلُـــغُ ثَمَـــانَ عَـــشْرَةْ
يَقْبُحُ مَا حَذَفْت مِنْه الْمُـــضْمَرَا أَوْ كَانَ فِيـــه مُـــضْمَرٌ تَكَـــرَّرَا
وَنَحْو دَاجي شِـــعْرِه قَـــدْ وَرَدَا فِي الشِّعْرِ فَاقْبَلْ وَدَعِ الْمُبَـــرِّدَا
وَنَصْبُ شَـــعْرِهِ دَلِيـــلُ الْجَـــرِّ وَالنَّصْبُ فِي النَّثْرِ أَتَى والـــشِّعْرِ
وَيُمْنَعُ اثْنَانِ كَهِـــمْ بِالْحَـــسَنِ عِـــذَارُهُ لاَ بَـــالْقَبِيحِ ذَقَـــنِ

والأرجوزة المذكورة لم نرها ، وقد ذكر هو أنه لم يتمها.

قرأت في الكتب الثلاثة الطويلة التي ألفها أبو حيـــان كـــثيراً : التـــذييل – الارتشاف – منهج السالك ، فوجدت الأول مبسوطاً جداً وفيه نقول كثيرة جـــداً لا يفهمه إلا متخصص كبير في النحو ، وقد راودتني نفسي أن ألخصه وآخذ أحسن مـــا فيه ، وأقدم للناس أفضل وأسهل ما فيه بلسان أبي حيان أو بالتصرف القليل وذلـــك بسبب طوله الذي ينسى آخره أوله ويجعل القارئ يسير في يهمـــاء واســـعة وبيـــداء شاسعة قد يضل فيها ولا يعود ويتوه فيها ولا يؤوب ، وكما قلت حققه ثمانية أعلام من رجالات الأزهر في ثماني رسائل دكتوراه وسيخرج إن انتـــهى محققـــه الآخـــر (د/هنداوي) منه في خمسة وعشرين جزءاً على الأقل ومن ذا الذي يستطيع نقل الجبال أو حمل الصخور ؟.

وأما ارتشاف الضرب الذي ذكر أبو حيان أنه لخصه منه فالأسلوب الـــذي كتب به الكتاب بعيد كل البعد عن التلخيص ، وإنما هو كتاب أنشأه صاحبه إنشاء ، وكتبه مؤلفه على غير مثال ، حشاه بالآراء وملأه بالأقوال فجاء غامـــضاً مبـــهماً إن أردت قراءته والسير فيه فاقرأه وسر فيه على حذر فإن لم تأخذ حذرك و لم تتحـــسس طريقك وقعت في حفره وتعثرت في وحله . وقد حقق مرتين الأولى في ثلاثة أجزاء كبيرة والثانية في خمسة.

وأما منهج السالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا وهو الكتاب الذي ألفه أبو حيان قبل الكتابين الأولين فقد كتبه على خوف وألفه على حذر قبل أن يشتهر أمره ويذاع ذكره في مشارق الأرض ومغاربها فجاءت كتابته واضحة خالية من الالتواء والتعقيد وجاء تأليفه مفهوماً خالياً من الإبهام والغموض وجاء الكتاب بين التطويل والإيجاز ، والبسط والاختصار ، وإن اعتقد صاحبه أنه مختصر وذلك بالنسبة لكتابيه التذييل والارتشاف ثم كانت أبيات الألفية التي يشرحها مانعاً له من التطويل ، فهو يشرح البيت واقفاً بالكلام عند كلام ابن مالك وملتزماً بالقول الذي قاله ابن مالك مما جعله لا يطلق العنان لنفسه ويأتي بالنقول الكثيرة أو المسائل الطويلة كما فعل في كتابيه الآخرين.

ومع ذلك فالقارئ لمنهج السالك لابد أن يكون مهتماً به ومستعداً له حاملاً معه أدوات العلم ومتطلبات الفهم من العقل اليقظ والصبر الجميل حتى إذا طلع عليه الصباح حمد السرى وبلغ المدى وجنى من العلم الكثير ومن النحو الغزير.

وقد يظن ظان أن أبا حيان وقد ألف منهج السالك أولاً والتذييل ثانياً - أن ما جاء به من علم وما ورد منه من نحو هو في التذييل والتكميل وهذا الظن فيه شيء من الصحة لكن هذا لا يمنع أن أبا حيان جاء بمعلومات كثيرة في شرح الألفية لم يأت بها في شرح التسهيل مما يجعل لشرح الألفية قيمة أخرى فوق التنظيم والترتيب اللذين اتسم بهما في الكتابة والتصنيف والخوف والحذر في الشرح والتأليف وسأذكر مسألة في هذا الأمر جاءت في باب حروف الجر وهي توارد الهمزة والباء في التعدية في مثل قوله تعالى[1] : {أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ} ، وقوله[2] : {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} ، وأنه لا يجمع

---

(١) الأحقاف : من الآية ٢٠.

(٢) البقرة : من الآية ١٧.

بينهما ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر ، ثم ذكر أبو حيان مسألة تتعلق بهذا الموضع فـي شرح الألفية و لم يذكرها في التذييل وهي قوله :[١]

زعم المبرد والسهيلي من أصحابنا أنهما (الهمزة والباء) يفترقان في المعنى فإذا قلت أقمت زيداً كنت قد جعلته يقوم ، و لم يدل ذلك على أنك قمت ، وإذا قلت : قمت بزيد كنت قد جعلته يقوم وقمت أنت ، فما بعد الباء يشرك الفاعل في الحكم.

قال أبو حيان : ومذهبه فاسد لأنه التبست عليه باء الحال بباء التعدية ، فـإذا أردت في قولك : قمت بزيد أن الفاعل مشارك لما بعد الباء في الحكم كانت إذ ذاك الباء للحال ، وإذا أردت أنك غير مشارك كانت الباء للتعدية ، وقال أيضاً : والدليل على بطلان مذهبه أن الباء قد استعملت حيث لا تمكن المشاركة ، قـال تعـالى[٢] : {ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ} أي أذهب الله نورهم ، والله تعالى لا يوصف بالذهاب ، ثم أنشد بيتاً من الشعر في ذلك أيضاً.

وهذه المسألة لا توجد في التذييل والتكميل ، ومنهج السالك مليء بمثلها مما انفرد به.

كما يتميز شرح الألفية لأبي حيان عن شرحه للتسهيل بالاختصار ما أمكـن حيث أطلق أبو حيان العنان لنفسه في شرح التسهيل فحشاه بالنقول الطويلة وجمع فيه الآراء الكثيرة والأعلام الوفيرة وذلك كله قد خلا منه شرحه للألفية.

(١) منهج السالك : ص٢٤٧ (الأمريكية).

(٢) البقرة : من الآية ١٧.

الفصل السابع

﴿من أصول النحو عند أبي حيان﴾

اختط أبو حيان لنفسه منهجاً صحيحاً في أصول علم النحو لم يحد عنه وهو يؤلف كتبه سواء منها كتابه منهج السالك أو التذييل والتكميل أو ارتشاف الضرب أو غير ذلك ، فهو يعني بالسماع عناية كبيرة على اختلاف أنواعه من قرآن وحديث وشعر ، والقاعدة عنده هي الشواهد ، فإذا لم تعضد القاعدة بالشواهد فهي جوفاء لا قيمة لها.

والإجماع أيضاً من أصول النحو عند أبي حيان فهو يسرد المذهب ويسرد القائلين به ، وهو يذكر الرأي ويذكر عدداً كبيراً من الذين نادوا به وذهبوا إليه.

وأما القياس عند أبي حيان فيأتي آخراً فإن صادف سماعاً فلا مانع من الأخذ به ، وهو مردود إذا كان غير ذلك.

ومن خلال قراءتنا لكتاب منهج السالك وقفنا على عدة أصول نحوية لأبي حيان نذكرها ونستشهد لها من كتابه من ذلك :

(١) المسموع عن العرب مقدم على كل دليل ومذهب.

يقول أبو حيان في مواضع مختلفة من كتابه :

- في باب كان يقول : ورفع الاسمين بعد كان مسموع عن العرب وبه قال الجمهور.[١]
- وفي باب إن يقول : وحكى الأخفش والكسائي عن العرب إنما زيداً قائم بإعمال إن مع إلحاق ما.[٢]
- وفي باب الفاعل يقول : وما ذكره الكوفيون من جواز تقديم العامل على اسم الاستفهام في الاستثبات لا يعرفه البصريون ، وقد سمع من لسان العرب كان ماذا بتقديم العامل على اسم الاستفهام.[٣]
- وفي باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة وهي أرى وأخواتها يقول :

والدليل على أن هذه الأفعال متعدية إلى ثلاثة السماع ، ولولا السماع لما أثبتنا ذلك ؛ لأنه من باب التضمين والتضمين لا يقال بقياس.

ثم أنشد الأبيات التي جاءت فيها هذه الأفعال ناصبة للثلاثة ، وهو السماع الذي نقصده.[٤]

- وقال في تقديم التمييز على الفعل المتصرف (نفساً طاب زيد) وجواز ذلك لورود السماع الكثير منه ، وأن رأي القائلين بمنعه بحجة أنه فاعل في الأصل وأنه لم يرد كثيراً غير صحيح يقول : إن ابن عصفور زعم أن ذلك لم يجئ إلا في بيت واحد من الشعر وهذا لا حجة فيه لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام ،

---

(١) منهج السالك : ص٥٩ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٨٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص١٠٦ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص١٠١ (الأمريكية).

قال : وذلك منه عدم الاطلاع على أشعار العرب وتقليد لبعض من تقدم بل قد جاء من ذلك جملة تبنى على مثلها القواعد ، ثم ذكر عدة شواهد في ذلك.[1]

وقال في المسألة نفسها وتعليل من منع ذلك : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه.[2]

- وفي باب إعمال المصدر عمل الفعل ثم إعماله مقترناً بأل أنشد في ذلك عشرة أبيات ليثبت سماع ذلك عن العرب[3] ، وأيضاً إعماله وهو على وزن مفعل وهو المصدر الميمى أنشد في ذلك أكثر من عشرة أبيات ليثبت وروده وسماعه عن العرب.[4]

(٢) الاستقراء عن العرب أساس المذهب الصحيح

قال في نصب ميلاً وفرسخاً على الظرف كما يرى النحويون ، وأن السهيلي ينصبهما على المصدر قال : إن الميل والفرسخ ليس عبارة عن هذه الأعداد بل هي عبارة عن هذه المسافة التي تقع فيها الخطى المذكورة هكذا فهم المستقرءون اللغة عن العرب وهكذا أورده المتقدمون في كتبهم.[5]

---

(١) منهج السالك : ص٢٢٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٢٢١ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص٣١٣ – ٣١٤ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص٣١٦ (الأمريكية).

(٥) منهج السالك : ص١٥٠ (الأمريكية).

(٣) فساد القياس إذا لم يعضده سماع

ذكر ذلك أبو حيان وهو يتحدث عن أنواع (أي) حيث ذكر رأي الأخفش فِي جواز مجيء (أي) نكرة موصوفة قياساً على (مَنْ) و (ما) ، ثم بين فساد ذلك الرأي يقول / وأما ما ذهب إليه الأخفش من أن (أيا) تكون نكرة موصوفة كما كانت (مَنْ) فِي نحو : مررت بمن معجب لك فأجاز أن تقول : مررت بأي معجب لك فقيل إنما أجاز ذلك بالقياس على من وما وليس مسموعاً عن العرب ، ويكفي من الرد عليه أنه إحداث تركيب لم ينقل عن العرب.(١)

(٤) التخريج إنما يكون على الكثير

قال ذلك أبو حيان فِي قول العرب : آب قرة عينه ، وأن أبا علي الفارسي ينصب قرة على الحال والمعنى آب قرير العين مسرورها ، أي أنه من الحال التي لا تتعرف بالإضافة مثل غيرك وحسبك.

ثم ذكر أن الصحيح أنه منصوب على نزع الخافض وأن أصله رجع إلى قرة عينه فحذف الحرف وانتصب الاسم ، قال أبو حيان مرجحاً هذا الرأي : إنه لم يثبت تنكير قرة عينه فِي لسانهم فيحمل هذا عليه وإسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى نصب الاسم فِي لسانهم كثير ومنه مقيس ومنه غير مقيس فتأويله على ما كثر وإن لم يقس أولى من إثبات ما لم يوجد فِي كلامهم.(٢)

---

(١) منهج السالك : ص٢٩٣ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٢٧٢ (الأمريكية).

(٥) تأويل الشيء الكثير ليس بالصحيح

قال أبو حيان ذلك في مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً دون قد كما في قوله : كما انتفض العصفور بلله القطر.

قال : والصحيح جواز ذلك بكثرة ما ورد منه بغير قد وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.[١]

(٦) العلل النحوية لا قيمة لها بجانب الوضعيات

يقول في مسألة جواز تقديم التمييز على عامله أو امتناع ذلك : كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما ، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ، ولاحث قريحة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ   أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيّ

قال : وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل ، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال : لم يقال للعين الطرف ولليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً.[٢]

ويقول في المسألة ذاتها وهو ما ذكرناه قريباً : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع.[٣]

---

(١) منهج السالك : ص٢١٤ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٢٣٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص٢٢٩ (الأمريكية).

(٧) يجوز فِي الثوانِي ما لا يجوز فِي الأوائل

ذكر ذلك فِي باب الإضافة وهو يتحدث عن (لدن) وجواز نصب (غـــدوة) بعدها خاصة حيث أشبهت نونها التنوين ، وأنه حين يعطف على غدوة المنصوب يجوز فِي المعطوف الجر والنصب ، قال : أما الجر قيل فلأن غدوة وإن لم يجر لفظاً فهو فِي موضع جر ، وأما النصب فلأنه معطوف على منصوب.

قال ابن مالك : والنصب فِي المعطوف بعيد عن القياس.

قال أبو حيان : والذي أختاره أنه لا يجوز فِي المعطوف إلا النصب ولا يجوز الجر لأن غدوة عند من نصبه ليس فِي موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصب صحيح ، فإذا عطف عطف عليه ولاسيما على مذهب من جعل غـــدوة منصوباً بكان مضمرة فلا يتخيل فيه إذ ذاك جر البتة.

فإن قلت : يلزم من ذلك أن يكون لدن قد انتصب بعدها ظرف غير غـــدوة و لم يحفظ نصب بعدها إلا فِي غدوة.

فالجواب : أنه يجوز فِي الثواني ما لا يجوز فِي الأوائل ألا ترى أنك تقول رب رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتها ، ونعم فتى الهيجاء أنت وجارها ، ولا يجـــوز أن تقول : رب أخيه ، ولا كل سخلتها ، ولا نعم جارها ، فكذلك هذه المـــسألة لـــو باشرت المعطوف لدن لم يكن فيه إلا الجر فلما كان معطوفاً جاز فيه النـــصب لأنـــه معطوف على معرب صحيح الإعراب ولا موضع له أعني غدوة.[1]

---

(١) منهج السالك : ص٢٩٤ – ٢٩٥ (الأمريكية).

(٨) الحمل على الأصل أولى

ذكر ذلك في باب الاستثناء وهو يعرب كلمة غير من قوله تعالى : {لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ}(النساء : ٩٥) وهو أن تكون في قراءة الرفع صفة للقاعدون ، وفي قراءة الجر صفة للمؤمنين ولا يجوز كونها بدلاً ؛ لأن الغالب وقوعها صفة يقول : ولا يجوز في غير إذا رفعت أن تكون بدلاً من القاعدون ولا إذا جرت أن تكون بدلاً من المؤمنين وإن كان الكلام غير موجب ، والأصح في غير الموجب البدل لأجل المشاكلة ، لأن البدل على نية تكرار العامل فلم يحسن أن يؤتى به إلا بعد كلام مستقل ، ولا يستوي القاعدون ليس كلام مستقل ؛ لأن يستوي من الأفعال التي لا تكتفي بمرفوع واحد وإنما تستقل بذكر المعطوف على القاعدون ولأن غيراً أصلها الصفة فكان حمله على ما هو الأصل فيها أولى ، ومعنى الصفة وإن كان يخالف معنى الاستثناء فليس ذلك غالباً بل أكثر ما يستعمل الوصف على معنى الاستثناء.[١]

(٩) قد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام

قال ذلك في باب الإضافة وهو يتحدث عن قبل وبعد وما يشبههما ، وأن هذه الظروف تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوى معنى المضاف إليه كما في القراءة المشهورة : {للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}(الروم : ٤) كما ذكر أن هذه الكلمات إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنىً فإنها تنتصب كما في قوله :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

ثم ذكر أن عَلاً وإن أشبه فوقاً إلا أنه لا يجوز نصبه إذا نكر يقول : إن علاً وإن كان معناه فوق فلم يعده النحويون في الظروف بل لقد عدوا الظروف التي تبنى

---

(١) منهج السالك : ص١٨٢ (الأمريكية).

على الضم قالوا : وعل فيحتاج إذا نكر انتصابه إلى سماع عن العرب كما قلنا ، وقد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام وذلك كثير في كلام العرب.[1]

(١٠) الإعراب فرع المعنى

ذكر ذلك أبو حيان عند إعراب قولهم : نعم الرجلُ زيدٌ وأن في المخصوص وهو زيد عدة أعاريب منها أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير زيد الممدوح يقول أبو حيان : وردَّ بعضُ أصحابنا على من جوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أن التقدير زيد الممدوح بأن الذي يقول نعم الرجل زيد ليس في نفسه نعم الرجل زيد الممدوح ، ولا يمكن أن يحذف خبر المبتدأ إلا وهو مراد في النفس فيحذف للعلم به اختصاراً ، وإنما حمل على هذا القائل به تجويز الإعراب من غير التفات للمعنى وذلك ليس بشيء بل لا ينبغي أن يوجه إعراب حتى يصح معناه.[2]

(١١) الجنس البعيد يجعل الحدود ناقصة

قال ذلك في تعريف ابن مالك للكلام بأنه اللفظ المفيد وأن اللفظ جنس بعيد ولو قال بأنه القول المفيد لكان أولى يقول : الكلام تركبه إنما هو من القول لأن الألفاظ مطلقاً فالقول جنس قريب واللفظ جنس بعيد ومتى أخذ في الحد الجنس البعيد مع الفصل كان الحد ناقصاً لأن فيه إخلالاً ببعض الذاتيات فصار نظير قولك : الإنسان جسم ناطق.[3]

هذه وغيرها بعض الأصول التي وجدت في كتاب منهج السالك والتي سار عليها أبو حيان وهو يؤلف كتابه المذكور.

---

(١) منهج السالك : ص٢٩٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٣٩٨ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص٢ (الأمريكية).

الفصل الثامن

{مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها}

اعتمدنا في تحقيق كتاب منهج السالك وهو شرح الألفية لأبي حيان على ثلاث نسخ جعلناها كلها أصولاً ، حيث انتفعنا بها جميعاً فما كان من نقص في واحدة أكملناه من الثانية ، وما كان من خطأ في واحدة صوبناه من الأخرى ، وعلى كل فقد كانت النسخ كالآتي :

• **الأولى : النسخة الأمريكية** ، وهي المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ، وهذه النسخة اعتمدنا عليها واستفدنا منها كثيراً ؛ لأنها كانت الوحيدة الكاملة حيث كان فيها كل ما شرحه أبو حيان من الألفية وذلك من أول باب الكلمة والكلام إلى نهاية أفعل التفضيل وأول التوابع ، ومن المؤكد أن المستشرق المذكور وقف على مخطوطات للكتاب في بلاد الشرق والغرب فيها كل ما طبعه وأخرجه من ستين عاماً.(١)

وقد حصلنا على نسخة من هذا المطبوع وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- خلت النسخة من أي تعليق أو هامش للمستشرق أو لغيره حيث كان هَمّ المحقق إخراج الكتاب وتحقيق نصه لينتفع به الباحثون بصرف النظر عن تعليقات له أو هوامش إلا ما كان يفعله من تخريج الآيات بذكر رقم السورة ورقم الآية عقب ذكرها وكان ذلك في أصل الكتاب.

٢- ذيَّل المستشرق الكتاب بفهارس مختلفة فهذا فهرس لآيات القرآن الكريم وآخر للأعلام وثالث لأسماء الكتب ورابع للقبائل وخامس للأشعار والأرجاز ، وقد

---

(١) انظر النص الذي نقلناه من كتاب د / خديجة الحديثي (أبو حيان النحوي) بعد صور المخطوطات تحت عنوان : خاتمة وفيه المخطوطات التي اطلع عليها المحقق.

عرض فهرس الأشعار والأرجاز بترتيب غير معهود حيث أورد الأبيات معتمداً على الحرف الأول منها بصرف النظر عن القافية وحرف الروي فمثلا :

أبا خراشة أما أن ذا نفر ... وضعه في الهمزة ، وقوله :

ضروب بنصل السيف ... وضعه في الضاد ثم أورد الكلمة الأخيرة في البيت ثم سرد رقم الصفحة وقائل البيت إن وجد.

٣- وضع خطوطاً فوق أبيات الألفية ليميزها عن غيرها من الأرجاز والأشعار ، أو ليشير إلى موضوع جديد في الشرح ، كما وضع خطاً بارزاً فوق ما ظنه كلاماً جديداً وحديثاً لا علاقة له بما قبله والأمر الأول سهل يسير ، أما الثاني فكان مما يحمد له.

٤- لم يلتزم المحقق بوضع الباب الجديد أول الصفحة أو ذكر الموضوع الجديد أول السطر ، وإنما كان جل همه إيراد الشرح وذكر النص دون اعتبار لما سوى ذلك.

٥- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وخمس عشرة صفحة ، وقد طبعت هذه النسخة على ورق كبير ، ولذلك وجد في الصفحة الواحدة أربعة وثلاثون سطراً في كل سطر خمس عشرة كلمة.

٦- وقع في هذه النسخة كثير من الأخطاء المطبعية التي كانت تقابلنا أثناء التحقيق ، وقد اكتشفنا هذه الأخطاء بخبرتنا في التحقيق ثم بمقابلة النصوص بعضها ببعض مع ثقافتنا النحوية الطويلة في هذا التخصص.

٧- من عجيب الصدف أن النسخة التي وقعت في أيدينا كثر فيها سقوط بعض الأوراق والصفحات وتكرير صفحة مكان أخرى ، وقد عدنا إلى نسخة أخرى مطبوعة محفوظة في دار الكتب المصرية (هـ - ٧٤٤٣ نحو) لنسترشد بها ونصور منها ما هو ناقص عندنا كما كان للنسخ المخطوطة التي وقفنا عليها فضل كبير في تلافي هذا الأمر وإيراد النص صحيحاً والكتاب كاملاً غير منقوص.

٨- تتميز النسخة المطبوعة بجودة خطها وإن كان صغيراً وقد تغلبنا على صغره بالصبر الجميل في القراءة ونقل النص في أوراق أخرى بخط بارز واضح.

وأهم ما تتميز به هذه النسخة أن فيها جميع ما شرحه أبو حيان من الألفية وهو ما يبدأ من أولها حتى نهاية أفعل التفضيل وأول التوابع ، حيث وقف المستشرق على نسخة فيها المقدار كله وإذا كان لابد من نسخة أصلية لعملنا فهذه النسخة هي الأصل.

الثانية : النسخة المغربية : وهي نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط (المغرب - وزارة الأوقاف) وتوجد منها صورة (ميكروفيلم) بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (٦٢٥٥ ف) وهي التي صورنا منها النسخة التي انتفعنا بها في التحقيق وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- كتبت النسخة بخط جيد كبير من نوع النسخ ولذلك سهلت قراءتها وسهل الانتفاع بها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة ثلاثمائة وأربعين صفحة.

٣- امتلأت الصفحة أيضاً بالكتابة وحشيت بالكلمات فوجد في الصفحة الواحدة خمسة وعشرون سطراً في كل سطر ثلاث عشرة كلمة.

٤- برزت فيها أبيات الألفية بخط أكبر وأوضح وأحياناً كانت تصدر بكلمة قوله.

٥- تداخلت الأبواب في وسط الصفحات كما هو شأن المخطوطات ، كما ورد الباب كله مسروداً متتالياً دون البدء بأول السطر أو غير ذلك.

٦- وجد في مواضع كثيرة تقدم بعض الصفحات والأوراق على بعض وكثر ذلك في الأبواب الأخيرة منها إلا أن صبرنا في ذلك وحفظنا لأبيات الألفية حال دون وقوع الأخطاء.

٧- اشتملت النسخة المذكورة على جزء واحد (جزآن بتحقيقنا) وهو الأول الـذي يبدأ بباب الكلمة والكلام وينتهي آخر باب التمييز وأول حروف الجـر دون أن يكون له جزء ثان أو غير ذلك.

٨- وجد في هذه النسخة كثير من الأخطاء التي وقع فيها الناسخ من كتابة الكلمـة بزيادة في حروفها أو نقصان منها إلا أن هذا كله تداركناه وعرفناه.

ومع ذلك فإن النسخة المذكورة تتميز بالخط الجيد الكبير الذي كـان فيـه الصواب عن النسخة السابقة.

ثالثاً : نسخة دار الكتب المصرية : وهي محفوظة تحت رقم وفن (نحو تيمور ٥٦١) وقد صورناها وانتفعنا بها وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- كتبت النسخة بخط رديء تصعب قراءته ويـصعب الوقـوف علـى حروفـه ومصطلحاته ، ولولا النسختان الأمريكية والمغربية ما كنا نظرنا إلى هذا الكتـاب وذلك لصعوبة السير في النسخة المذكورة والوقوف على كلماتها ومعانيها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وأربعاً وثمانين صفحة في كل صفحة خمسة وعشرون سطراً في كل سطر خمس عشرة كلمة.

٣- تميزت أبيات الألفية وأبيات الشواهد وبداية الأبواب ببروز الخط وكبر حجمـه ، أما ما عدا ذلك فقد حُشي السطر بكلمات كثيرة كنا ندور حولها حـتى نقـف عليها.

٤- تميزت النسخة المذكورة بوجود كثير من أبواب الألفية التي شرحها أبـو حيـان حيث كانت أبوابها تقارب النسخة المطبوعة ولا تنقص منها إلا أربعة أبواب هي الصفة المشبهة والتعجب ونعم وبئس والتفضيل.

٥- صدرت النسخة المذكورة بدعاء للإمام الشافعي رضي الله عنه سنذكره قريباً.

وعلى كل حال فقد اتفقت النسخ الثلاث على الآتي :

١- عنوان الكتاب وهو (**منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**) ، حيث أخذ هذا العنوان من كلام الشارح في مقدمة الكتاب.

٢- نسب الكتاب المذكور إلى أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الجياني الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ هـ.

٣- عند مقارنة النسخ الثلاث في كلماتها وشرح أبيات الألفية وإيراد الأبواب لم نجد بينها خلافاً يذكر إلا ما نبهنا عليه بين الحين والآخر أثناء التحقيق ، وقد كان أمراً يسيراً ، هذا وبالله التوفيق ، وسنعرض عليك أخي القارئ عشرين صفحة مختلفة من النسخ الثلاث لتقف على خطوطها وعنوان الكتاب ومؤلفه وغير ذلك.

بقي لنا هذا الدعاء الذي نسب إلى الإمام الشافعي – رضي الله عنه – والذي وجد بصفحة العنوان بنسخة دار الكتب المصرية وهو قوله :

" اللهم إنّي أعوذ بنور قربك وعظمة طهارتك وبركة جلالك من كل دابة وهامة وطارق من الجن والإنس إلا طارقاً يطرق بخير.

اللهم أنت غياثي وإليك التجائي وبك أعوذ يا من ذلت له رقاب الجبابرة وخضعت له أعناق الفراعنة ، أعوذ بجلالك وكرمك من خزيك وكشف سترك ونسيان ذكرك والانصراف عن شكرك أنا في كنفك ليلي ونهاري وظعني وأسفاري ، ذكرك شعاري وثناؤك دثاري.

لا إله إلا أنت تنزيهاً لاسمك وتكريماً لنور وجهك ، أجرني من خزيك ومن شر عبادك ونجني بكرمك ، وأفض عليّ سراج حفظك وأدخلني في كنف عنايتك برحمتك يا أرحم الراحمين ".

كتـــــــاب

منهج السالك
في
الكلام على الفية ابن مالك

لأبى حيان النحوي الاندلسى

عنوان النسخة الأمريكية المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق سيدني جليزر

MANHAJ AS-SALIK:
ABU HAYYAN'S COMMENTARY
on the
ALFIYYA OF IBN MALIK

منهج السالك لأبي حيان
على ألفية ابن مالك

Edited with an Introduction
by
SIDNEY GLAZER

تحقيق سيدني جليزر

AMERICAN ORIENTAL SOCIETY
New Haven, Connecticut
1947

أمريكان – نيوهافن

١٩٤٧

العنوان مرة أخرى باللغة الإنجليزية للنسخة الأمريكية المطبوعة بتحقيق المستشرق

سيدني جليزر ١٩٤٧م.

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم صلّى[1] الله على نبيّنا[2] محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم قال الشيخ الامام
الاستاذ الاوحد العالم العلّامة شيخ النحاة والادباء نسيج وحده وفريد عصره اثير الدين ابو
حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن حيّان النّفزي الاندلسي الجيّاني محتدا الغرناطي منشأ ومولدا
مقيم القاهرة المعزّية رضي الله عنه[3] حمد الله من اوجب ما افتتح به الانسان واعذب ما نطق
به اللسان وصلاته وسلامه على محمّد رسوله وصفيّه وحبيبه ونبيّه اولى ما توسّل به اليه واحرى
ما اعتمد في الزلفى لديه فللّه الحمد ملء[4] الارض والسماء والصلاة والسلام على محمّد خاتم
الانبياء وبعد فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الالفية التي نظمها شيخنا ابو عبد الله
محمّد بن مالك الجيّاني المولد الدمشقي الوفاة رحمه الله في مقاصد [illegible] المقصد الاول
تبيين مقيّد اطلقه وواضح اغلقه ومخصّص عمّه ومعيّن ابهمه ومفصّل اجماله و[illegible] تأوّله المقصد
الثاني التنبيه على الخلاف الواقع في الاحكام ونسبته ان امكن الى من [illegible] الائمة
الاعلام فانه يذكر حكما وقع الاتفاق عليه والاجماع ويردفه باخر وجد فيه الاختلاف والنزاع
فيرسل ذلك هملا ويبدله بحليه عطلا فيكتسي حكما جماله غمما ويشير الناظم فيه فهما وربما
اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور فالقائل [illegible]
ذلك مقالة كوفي ضعيف الاقوال او بصري لم ينسج له لنشوده على منوال [illegible]
نادر في المنقول شاذ في القياس خارج عن الاصول واثر لم يصح انه من لفظ الرسول [illegible]
الاحتجاج به في النقول[5] المقصد الثالث حلّ ما يعرض في الفاظ النظم من مشكلات [illegible]
ما يلبس من مقفلاتها ولم اقصد التكثير من الكلام ولا التمثيل الا ما وضح للافهام [illegible]
مع هذه المقاصد فوائد تشنّف بحسنها الاسماع وفرائد تشرّف [illegible] والرقاع ولعمري ما [illegible]
في هذه الارجوزة ما عرض حتى قام بجوهرها العرض الا لضيق مجال الشعر واختياره [illegible]
دون النثر فربّما يضطرّ[6] الناظم القافية والوزن حتى تخرج السهل [illegible] الحزن ويعبر عن
المعنى القريب بالدال البعيد وعن [illegible] الحقيقة الساطعة بمجاز التعقيد وان لا[7] [illegible]
عليه من السهو واشتملت به من الحشو يأبى ان يكون صادرا عن [illegible]
تضوّع بريّاه المجالس ويتباهى برؤياه المجالس وما هذا [illegible] الكلام [illegible]

الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة وفيها مقدمة الشارح

وهي الابحارية والدليل على استعمال هذه الافعال متعدية الى ثلاثة السماع ولولا السماع لما اثبتنا ذلك لانه من باب التضمين والتضمين لا يقال بقياس قال النابغة في نبّأ

نُبِّئتُ زُرعةَ والسفاهةُ كاسمها ... يُهدي اليّ غرائبَ الأشعارِ ∴

وقال اخر في أُخبر.

وما عليكِ اذا أُخبرتني دَنِفاً ... وغاب بعلُكِ يوما أن تعوديني ∴

وقال اخر في حدّث

لو منعتم ما تُسألون فمَن ... حُدِّثتموه له علينا الولاء ∴

وقال اخر في انبأ

وأُنبئتُ قيسا ولم أبلُهُ ... كما زعموا خيرَ اهلِ اليمن ∴

وقال اخر في خبّر

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميمِ[272] مريضةً ... فاقبلتُ من اهلي بمصرَ اعودُها ∴

XVI الفاعلُ (68a)

226 الفاعلُ الذي كمرفوعَيْ أتى ... زيدٌ منيرًا وجهُهُ نِعمَ الفتى

لم يذكر حدّ الفاعل وانما اتى بمثل ثلاثة اولها فعل متصرّف وهو اتى زيد الثاني اسم فاعل وهو منيرا وجهه الثالث فعل جامد وهو[273] نعم الفتى وكذا اكثر عادة هذا الناظم لا يحدّ شيئا ولا ياتي بالاحكام الكلية في قوانين بل يبرز ذلك في مُثُل

227 وبعد فعلٍ فاعلٌ فإنْ ظهرْ ... فهوَ وإلاّ فضميرٌ استترْ

اما كون الفاعل يكون بعد الفعل ولا يجوز ان يتقدم عليه ففي ذلك خلاف اجاز الكوفيون تقديمه على الفعل ومنع ذلك البصريون وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع فيجيز الكوفيون الزيدان قام والزيدون قام ويمنعه البصريون وقوله وبعد فعل فاعل ليس على اطلاقه لانه اذا استعمل الفعل زائدا[274] فلا يكون بعده فاعل لا ظاهر ولا مضمر خلافا لمن قال اذا زيدت كان ففاعلها مضمر اي كان الكون وكذلك اذا استعمل الفعل في معنى الحرف نحو قلّما يكون كذا اي ما يكون كذا وكذلك اذا جيء بالفعل توكيدا للفعل نحو قام قام زيد فزيد مرفوع بالفعل الاول وقام الثاني توكيد لا فاعل له وقد ذهب بعض الناس الى ان زيدا مرفوعا بالثاني وفاعل الاول مضمر ويكون من باب الاعمال والوجه الاول احسن وقوله فان ظهر فهو اي فان ظهر الفاعل فهو اي الفاعل فافاد الجزاء ما افاد الشرط ولا بدّ فيهما من المغايرة وقوله والا فضمير استتر فيه تعقّبان احدهما قوله والا فضمير ولا يلزم اذا لم يكن الفاعل ظاهرا ان يشتغل الفعل بضمير اذ ثم حالة اخرى وهي الحذف وقد قال بذلك بعض الكوفيين فاجاز ان يُحذف الفاعل اذا دلّ على حذفه المعنى وقال البصريون ايضا بجواز حذفه واقامة الشيء مقامه وذلك في باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله على قاعدتهم في انه محوّل من باب الفاعل وليس صيغة مستقلة وقال الكسائي ايضا بجواز حذفه مع المصدر نحو عجبت من ركوب

صفحة رقم ١٠١ من النسخة المطبوعة وفيها يظهر أول باب الفاعل وآخر باب أعلم وأرى

من الائمة وانما ينقل من ذلك ما قاله اهل ذلك اللسان ولم ار احدا من المتقدمين اقدم على اطّراح[814] هذه التعاليل الا قاضي الجماعة الامام ابا جعفر احمد بن مضاء صاحب الكتابين المشرق في النحو فانه طعن على المعلّلين بالعلل السخيفة وزرى عليهم ما تحتجوا به كتبهم من ذلك وقد استقصى من طعنه على النحاة وازرائه عليهم الامام ابو الحسن بن خروف وردّ على ابن مضاء في كتاب سمّاه كتاب التنزيه في الردّ على من نسب السهو الى ائمة النحو وهو كتاب لطيف وكان ابن مضاء من مقرئ كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته وهو كان من امر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملّة رحمه الله نجز السفر الاول من كتاب

منهج[815] السالك في الكلام

على الفية ابن مالك في

ثامن عشر ذي الحجّة

سبع وثلاثين وسبعمائة

سائرا[816]

بسم الله الرحمن الرحيم[817]

XXVIII حروف الجرّ[818]

365 هاكَ حروفَ الجرِّ وهْيَ منْ الى حتّى خلا حاشى عَدَا في عَنْ عَلَا[819]

366 مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللامُ كَيْ واوٌ وتا والكافُ والبا ولَعَلّ[820] ومَتَى[820] (155b)

الكلام على هذه الكلمات من وجوه احدها في حقيقتها الثاني في عددها الثالث في ...
حالها الرابع فيما تدخل عليه الخامس في معانيها فالاول ذكر الناظم انها حروف وهي على قسمين قسم منها مجمع على حرفيته وقسم مختلف فيه فالمختلف فيه على وحاشا ومنذ والكاف وحاشى وعدا وخلا[821] وربّ وعن اما على اذا لم تدخل عليها من فذهب ابو الحسين بن الطراوة وابن الحجاج بن معزور وابو علي الرندي والاستاذ ابو علي الشلوبين في احد قوليه الى انها تكون حرفا اصلا وهو ظاهر مذهب سيبويه وقد اشبع في الكلام على ذلك ابن معزور في كتاب ليه الزمخشري وفي جزء صنّفه على عليّ في نحو من عشرين ورقة وقال ابن الطراوة في كتاب الشارد الذي يفهم من كلام سيبويه انها لا تكون الا اسما ولا تكون حرفا البتّة ودليله سيبويه واما الحروف التي تكون ظروفا فنحو خلف وأمام وقدّام ثم قال لانك تقول من عليه تقول من فوقه ثم قال وهي ايضا ظرف بمنزلة ذات اليمين وقد كان ذكرها في الحروف فلو كانت على عنده حرفا لفعل بها ما فعل بعن والدليل على ذلك انها مشتقة من علِيَ يعلُو حكاها

صفحة من النسخة المطبوعة وفيها يظهر آخر باب التمييز وأول باب حروف الجر

ويقول الفرزدق ∴ بيتا دعائمه اعزّ واطول ∴ ويقول الاخر ∴ فتلك سبيل لستُ عنها بأوحد ∴
قال صاحب الواضح وروى النحويون عن ابى عبيدة هذا القول ولم يسندوا له (283a) هذا
الاختيار وقالوا لا يخلو افعل من التفضيل وعارضوا حججه بالابطال وتأولوا ما استدلّ به

503 وإنْ تَكُنْ بتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِما   فَلَهُما كُنْ أَبَداً مُقَدِّما

504 كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ولَدَى   إِخْبارٍ التَّقْديمُ نَزْراً وُجِدا

يقول اذا دخلت من التى تتعلّق بافعل التفضيل على اسم استفهام لزم تقديمها مع الاسم
وقد مثّل الناظم ذلك بقوله ممن انت خير وكذلك من اىّ الناس زيد افضل ومم قوامك اعدل
وفى عبارته قصور اذ لا تدلّ الا على انه يتقدّم اذا كنت مستفهما بالاسم الذى يتلو من ويتقدّمه
ان يكون ذلك التلو ليس اسم استفهام لكنه مضاف الى اسم الاستفهام فان حكمه فى ذلك حكم
الاستفهام تقول من وجه من وجهك اجمل وذكر الناظم انه يقلّ التقديم اذا كان ذلك عند الاخبار
لا الاستفهام وذلك نحو قوله

ولا عيبَ فيها غيرَ ان قطوفَها   سريعٌ ولى لا شئَ منهنَّ اكسلُ ∴

وقوله

فقالت لنا اهلا وسهلا وزوّدتْ   جَنَى النحلِ او[447] ما زوّدت منه اطيبُ ∴

وقوله

اذا سايرتْ اسماء يوما ظعينةً   فاسماءُ من تلك الظعينة املحُ ∴

وقوله

ولولا الشهى انبأتُك اليومَ أنني   من الطاين[448] الطبّ المجرّب اعلمُ ∴

وقوله

فقلتُ لها لا تجزعى وتصبّرى   فقالت بحقّ إنني منك اصبرُ ∴
فقلت لها والله ما قلت باطلاً   وانى بما قد قلت لى منك ابصرُ ∴

ومن علم الكوفيين قال الفرّاء واصحابه فى ان عبد الله لمنك افضلُ مستقبح لان افضل لا يقولوا
على من كثرة الفعل المحالّ ومن مع[449] افعل موضع المفسّر الذى موضعه اخر الكلام فقبح فلا
لاتباعه ان عبد الله لوجهاً حسنٌ وهذا خلف من القول لتقديم المفسّر الذى موضعه التأخير
واصله الخفض وان يقال فيه ان عبد الله لحسنُ الوجه فلما اشبهت من ما ياتى مفسّرا من
النكرات ضعف مذهب تقديمها وازداد الكلام اختلالا بدخول اللام على ما يشبه حرفا اصله التأخير
والمجئ بعد الخبر وقال الفرّاء ان عبد الله لمنك افضل اقلّ قبحا من الاول لان اللام لمّا
دخلت على الخبر حصلت فى موضعها واشبهت فى تقديمها فى قيلهم ان (283b) عبد الله منك لها
ربّ واستقبح إنّ منك لافضل عبد الله فان جوّزت على ما فيها من القبح شبهت بإنّ بالجاريا
لكلولا عبد الله وقال الفرّاء إنّ منك عبدَ الله لافضل احسن من التى قبلها لحصول اللام فى
مكانها المعروف لها

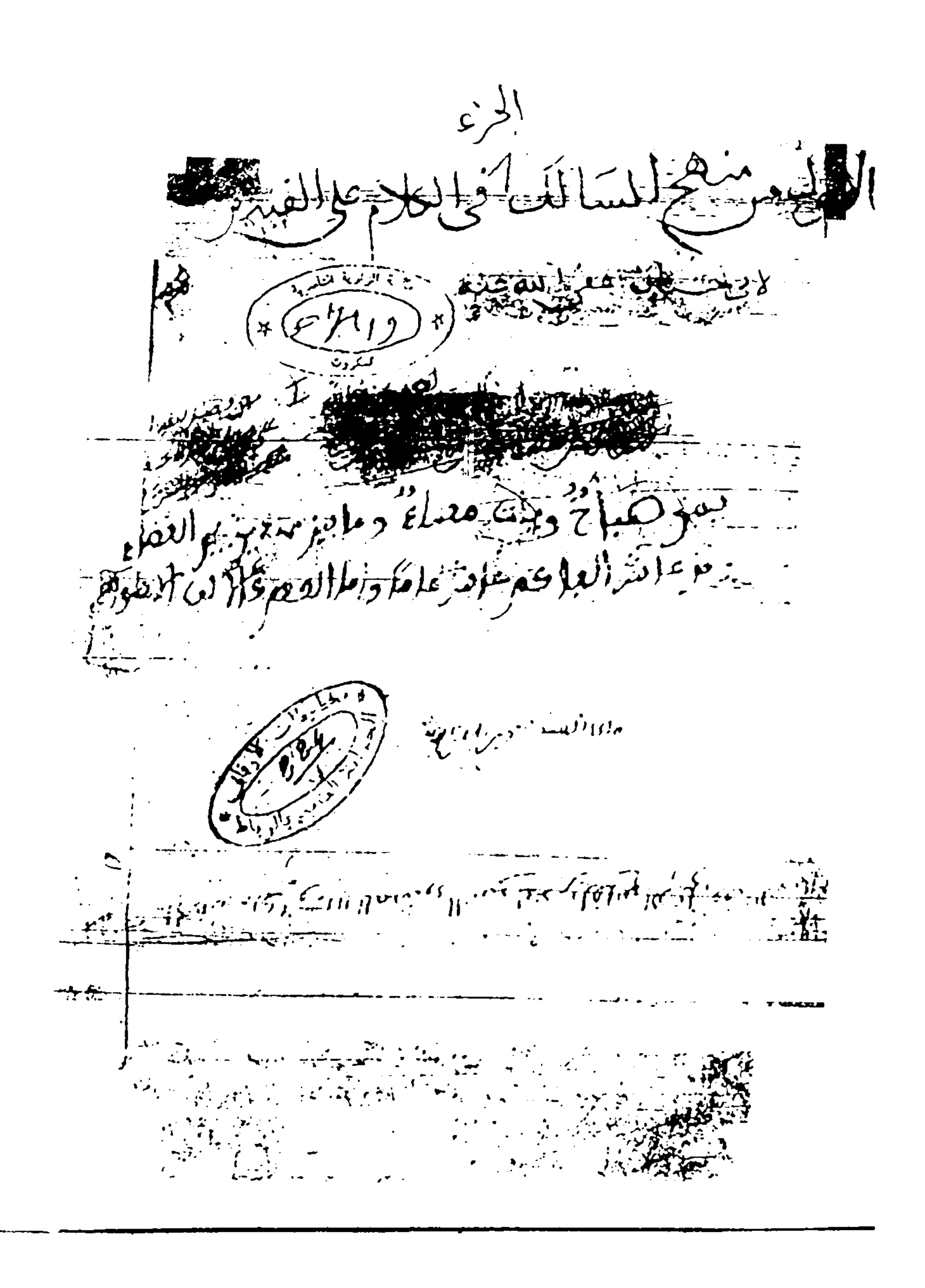
الصفحة قبل الأخيرة من النسخة المطبوعة (ص ٤١٣)

وفيها حديث عن أفعل التفضيل

Other Occurrence	Page in SIC	AUTHOR	Page in Text	Last Word	VERSE	First Word
			326	تحطب		ايها
			309	شائله		
			330	الاول		قالت
		AN-NĀBIGHA* النابغة الذبياني	245	لاقوام		
			317	كانا		قالوا
		JARĪR* جرير	214	ازار		قتلت
			337	القتوم		قتلنا
			91	أحد		قد
		HASSĀN B. THĀBIT	396	الاسد		
			202	رضا		
I 110		AN-NUʿMĀN B. AL-MUNDHIR	59	قيلا		
		TAMĪM B. ABĪ MUQBIL	99	ملمات		
I 61		ZIYĀD AL-ʿANBARĪ* زياد العنبري	321	والتهانا		
			127	[illegible]		
			307	بدار		[illegible]
			251	حبال		[illegible]
I 2[illegible]1		AL-FARAZDAQ الفرزدق	307	قعدد		فربما
		ZUHAIR* زهير	279	والسكر		اذا
I 46		ABŪ DHUʾAIB AL-HUDHALĪ	393	[illegible]		[illegible]
		ASH-SHARĪF AR-RAḌĪ* الشريف الرضي	206	[illegible]		[illegible]
I 408		ABŪ 'N-NAJM	253	[illegible]		[illegible]
		A CONTEMPORARY OF ABŪ ḤAYYĀN	364	[illegible]		
I 393		DHŪ 'R-RUMMA	170 [illegible]	بخاتمها		[illegible]
		AL-FARAZDAQ الفرزدق	56	عوذا		[illegible]
			178	وكل		كأنى
		MUHAMMAD B. MANĀDHIR	70	وبرود		عادت
			307	الحديد		كأن
		AL-ḤASAN HĀNIʾ AL-ḤAKAMĪ* الحكمي الحسن بن هانئ	412	اللهب		

صفحة من فهرس الشعر الذي أعده المستشرق المحقق

وفيه اعتمد على الحرف الأول من البيت مفتاحاً للبيت والمعهود حرف الروي.


الجزء

الأول من منهج السالك في الكلام على الفية

الصفحة الأولى من نسخة الخزانة العامة بالرباط

وفيها يظهر عنوان الكتاب واسم المؤلف ، وبيتان من الشعر غير واضحين.

الصفحة الأولى بعد العنوان من نسخة الخزانة العامة بالرباط

وفيها تظهر مقدمة الكتاب المحقق، وفيها طمس في الأسفل وعلى اليسار

[illegible]

... كلامنا لفظ مفيد كاستقم كلامنا اي الكلام المصطلح عليه عند النحاة لفظ مفيد.
فلفظ جنس يشمل الكلام والكلم ... على كل احد من هذين القيدين ...
... القيد الاول وهو اللفظ فانه جمع لفظة وهو اسم جنس وان اقل الجمع ثلاثة على المذهب
... وجدنا الكلام قد يتم ما بين اللفظتين فقط واذا كان كذلك فليس بجامع لانه
... ما تركبت منها لا يقال ان اللفظ هاهنا مصدر والمصدر يدل على القليل والكثير
... فيه ما تركب من كلمتين لان المصدر هو فعل الشخص وفعل الشخص ليس الكلام
... الكلام متعلقه زيد قائم مثلا هو الكلام ولفظك اذا عينت به المصدر ...
... الجملة لا يقال ان المتكلم اذا قال مثلا زيد قائم ... الجملة هو فعله وهو المصدر
... على هذا الذي ... لان الشيء لم يحقق في نفسه واذا كان له
... معرض عليه الوجود والعدم فلما قال زيد قائم فقد اوجد هذه
... هو اللفظ بها واللفظ بها غيرها واذا كان غيرها امتنع ان يكون

[illegible]

الصفحة الثانية من نسخة الخزانة العامة بالرباط ، وفيها يظهر عنوان الكتاب في المقدمة ، كما يظهر شرح أول بيت من الألفية ، وفيها بعض الطمس

والمفعول يجوز تقديمه فكذلك ينبغي ان يجوز تقديم هذا وبانه قد لا يكون منقولا
من فاعل ولا مفعول نحو داري خلف دارك فرسخا وقال الفارسي ايضا
المانع له من التقديم كونه مفسرا ومرتبة المفسر ان ياتي بعد المفسر وعورض
بالحال فانه يجوز تقديمها على العامل وان كانت مفسرة لما انبهم من الهيئات
كما كان التمييز مفسرا لما انبهم من الذوات وقال العبدي المانع من
التقديم شبهه بالمنتصب بالصفة المشبهة باسم الفاعل من جهة انه منقول
كما ان ذلك منقول وعورض بانه قد يجيء في غير منقول نحو امتلا الاناء ماء
فانه لا يقال فيه امتلا ماء الاناء وقال [illegible] سيبويه المانع له من التقديم
حمله على الصفة ولم يعلل بالنقل وقال العبدي ايضا واختاره الاستاذ
ابو علي المانع من التقديم كون الغالب عليه ان يكون في الاعداد وفيما ليس بفعل
وهذا لا يتقدم التمييز فيه فعومل ما عمل فيه الفعل معاملته ولا كذلك الحال
لان اكثر ما يعمل فيها الفعل وعورض بانه لو كان كذلك لجاز ان يتقدم الحال
على العامل فيها اذا كان معنى فعل حملا على الفعل مراعاة لحمل الاول على
الاكثر وقال ابو بكر ابن طاهر المانع من تقديمه كون عامله غير متصرف
اعني انه لا يعمل في معموله معرفة ونكرة كسائر العوامل فضعف لذلك وعورض
بالحال فانها لم يتصرف فيها بالتنكير والتعريف بل التزموا فيها التنكير فانت
ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع والتعليل
انما ينبغي ان يسلك بعد تقرر السماع ولا ينبغي ان يعول منه الا على ما كان
لسان العرب واستعمالاتها يشهد له ويومي اليه ولقد كان بعض شيوخنا
من اهل المغرب يقول اياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرهما [illegible]
سخمت الكتب بالاقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن [illegible]
من له ادنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك الى [illegible]
الناقد بصيرة ولا حث قريحة ولذلكن قال [illegible] بعض [illegible]
كلام ترنو ابطرف فاتن [illegible] من [illegible] نحو [illegible]
وعلم العربية انما هو من باب الوضعيات العربية [illegible]

صفحة في آخر باب التمييز من نسخة الخزانة العامة بالرباط

في تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك
زيد قائم هكذا كما لا يقال لم يقال للعين الطرف ولليل الليل ولا يقال
لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ونبدي
لذلك عللا كما قالوا كان الاصل ان تكون حروف المضارعة من حروف
العلة لان اكثر ما يزاد حروف العلة فكان القياس ان تكون حروف
المضارعة الالف والواو والياء فلم يمكن ان تكون الالف لسكونها ولا يبتدأ
بساكن فابدلوها همزة وجعلوها حرف مضارعة وابدلوا الواو تاء فقالوا
تضرب واصله وضرب كما قالوا تراث وتخمة الاصل وراث ووخمة
وانما لم يزيدوا الواو لا لعلة سنذكرها في التصريف إن شاء الله والياء
سلمت من مانع الالف والواو فزيدت هي نفسها والنون زيدت لانها
ضارعت حروف المد واللين لان فيها غنة كما فيهن مد ولانها تكون اعرابا
فمن هذا كله يتخذ العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلا عن مستنبطه
بل هذا كله لامن الوضعيات والوضعيات لا تعلل وكما جعلت العرب
حروف المضارعة في هذا الفعل جعلت الترك راء ساكنة تليها علامة المتكلم
والمخاطب ولا علامة للغائب فيقولون كلدي بمعنى جاء فاذا اردت معنى نجي
قلت كلوز ومعنى اجي قلت كلرمن ومعنى تجي كلورسن ومعنى يجي قلت [illegible]
وجعلت الفرس علامة لذلك سيما مكسورة ممالة فيقولون خورد بمعنى
أكل فاذا اردت معنى يأكل قلت ميخورد ومعنى آكل ميخورم ومعنى تأكل
[illegible] ومعنى نأكل ميخوريم وجعلت [illegible] علامة لذلك فيقولون أخولبو
فاذا اردت معنى يخرج قلت اخولبوا ومعنى اخرج اخولبوا ومعنى
نخرج ومعنى تخرج الخولبوا ووافقت الحبشة العرب في حروف
[illegible] الغائب مطلقا غير المؤنثة فيقول نحط بمعنى ضرب فاذا اردت
[illegible] نحط والتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة فيقول انا نحط اي انت

صفحة أخرى بعد الصفحة السابقة من نسخة الخزانة العامة بالرباط وفيها مقارنة اللغة العربية بلغات أخرى كالحبشية وغيرها كالفارسية والتركية أحال عليها أبو حيان في التذييل والتكميل

يوافق هذا اللسان الحبشي للسان العربي في حروف المضارعة الا
في ان اللسان الحبشي مكسورة كما مثلنا واذا انقرر الخلاف في تلك الالسن
حروف المضارعة وفي غيرها ايضا فكيف يمكن ان تظهر علته في [illegible]
كل لسان بمجرد الحرف الذي وضع للمضارعة فيه وهل ذلك الا [illegible]
من القول الذي لا يحتاج اليه وتخرص على اللغات لا يعول عليه النحو[illegible]
يقولون [illegible] التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل احكا[illegible]
[illegible] فللسماع الصحيح لكان اجدى وانفع وكثيرا ما تطا[illegible]
في تعليل [illegible] واحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على
في ذلك [illegible] على زعمهم في الحدود خصوصا ما صنفه متاخ[illegible]
المغاربة على [illegible] مة ابن الحاجب فلسام من ذلك ولا حصل [illegible]
في [illegible] لقد اطلعت على جملة من الالسن كلسان ال[illegible]
ولسان [illegible] ولسان الحبش وغيرهم وصنعت فيها كتبا [illegible]
[illegible] استفدت منها غرائب وعلمت باستقرا[illegible]
الاحكام التي [illegible] الاحتياج الى تعليل مثلا وان كل تركيب
يحتاج فيه [illegible] من السماع وانها لا يدخلها شيء من الاقيسة [illegible]
[illegible] ذلك كما قاله اهل ذلك اللسان ولم ار احدا من ال[illegible]
[illegible] على اطراح هذه التعاليل الا ما في الجماعة الامام ابا جعف[illegible]
مضا في كتاب سماه كتاب المشرق [illegible] فانه طعن على المعللين
السخيفة وزري عليهم ما تحنوا به كتبهم من ذلك وقد اعترض
على النحاة وازرى به عليهم الامام ابو الحسن بن خروف و[illegible]
مضا في كتاب سماه كتاب [illegible] في الرد على من نسب ال[illegible]
النحو وهو كتاب لطيف وكان ابن مضا من مغرب [illegible]
والمتفنن بطريقته وهذا آخر من ختمت به [illegible]
من علماء هذه الملة رحمه الله
[illegible] الاول [illegible] كتاب [illegible]
في الكلام على الفية ابن مالك

الصفحة الأخيرة من نسخة الخزانة العامة بالرباط وهي نهاية الجزء الأول الذي ينتهي

باب التمييز يليه بعد ذلك باب حروف الجر

رقم الميكروفيلم	عنوان المخطوط: شرح التسهيل
الرقم والفن: نحو تيمور ٥٦١	المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني الأندلسي أثير الدين أبو حيان (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) الأجزاء: ١ المجلدات: ١ أوله: تاريخ النسخ: ١١٦٧ هـ اسم الناسخ: / عدد الأوراق: ٤٨٤ ورقة المقاس: ١٨ × ٢٥,٥ ملاحظات:

عنوان نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور - ٥٦١)

وفيها يظهر عدد صفحاتها وتاريخ نسخها



رقم الميكروفيلم | عنوان المخطوط : [illegible]

المؤلف : [illegible] (٥٠١ - ٥٧٤ هـ)

الأجزاء : / المجلدات : ١

أوله : [illegible]

الرقم والفن : ٥٦١

تاريخ النسخ : ٦٦٧ هـ اسم الناسخ :

عدد الأوراق : ٤٨ المقاس : ١٨ × [illegible]

ملاحظات :

نسخة دار الكتب المصرية السابقة وفيها يظهر العنوان مرة أخرى

على اليسار دعاء طويل للإمام الشافعي.

اللقطة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)

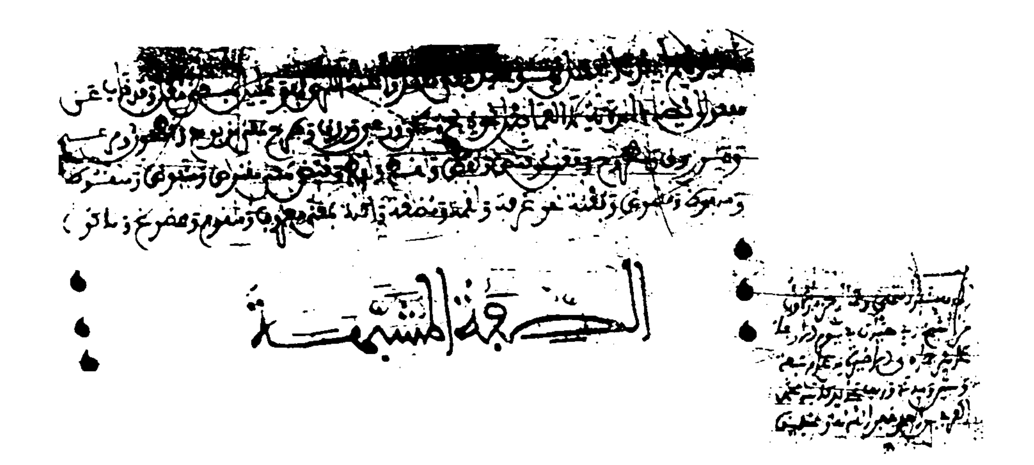
وفيها يظهر اسم المؤلف ومقدمة الكتاب المحقق.

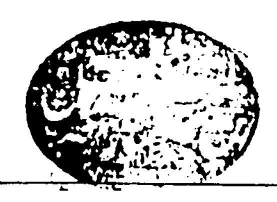
لقطة من صفحتين من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)

وفيها يظهر آخر باب أعلم وأرى وأول باب الفاعل

الصفحة قبل الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور — ٥٦١)

وفيها حديث عن اسم المفعول وما ينوب عنه في المعنى.





الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور – ٥٦١)

وتنتهي بالحديث عند أول الصفة المشبهة

خاتمــــــة

بعد هذه الدراسة التي كانت في ثمانية فصول طويلة أدعو القارئ إلى قــراءة هذه الخاتمة التي هي لا شك مفيدة وتخدم الكتاب الذي نحققه والعلم الذي نتحــدث عنه وقد نقلناها من كتاب " أبو حيان النحوي " تأليف الدكتورة / خديجة الحــديثي والكتاب مطبوع بالعراق (مكتبة النهضة – بغداد ١٩٦٦م – أولى) وهــو رســالة نالت بها المؤلفة درجة الدكتوراه من كلية الآداب – جامعة القاهرة.

وفي هذا النص حديث عن كتابنا منهج السالك ذكرت فيه الباحثــة الطبعــة الأمريكية للكتاب والنسخ التي اعتمد عليها محققه وهو الأستاذ سدني جليزر ، كمــا بينت أن هذه الطبعة بها أخطاء كثيرة نبهت على بعض صفحاتها ، وذكرت أن هــذا الشرح لم يكمله أبو حيان ، كما ذكرت بعض الفروق بين شرح أبي حيان للألفيــة وشرحه للتسهيل ، وأهم هذه الفروق أن شرح الألفية مختصر موجز ، وأمــا شــرح التسهيل فمطول مفصل ، كما بينت موقف أبي حيان من ابن مالك وسردت الكتــب التي اعتمد عليها أبو حيان في تأليفه منهج السالك ، والنص عامة مفيد آثرنا أن يقف عليه القارئ ويقرؤه بنفسه تقول الباحثة :[1]

نظم ابن مالك النحو والصرف في ألفيته ، ورتبه ترتيباً لطيفاً فابتدأ بــالكلام وما يتألف منه ، ومضى يسرد موضوعات النحو الأخرى المعروفة ، وحظيت الألفيــة بعناية كبيرة وشرحها الكثيرون منهم ولده بدر الدين وابن عقيل تلميذ أبي حيان وابن هشام والأشموني وغيرهم ، وقد شرح معظمها أبو حيان بكتــاب سمــاه : " منــهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، وهو من كتبه غير الكاملة التي ذكرها في إجازته للصفدي ، وقد عثر الأستاذ سدني جليزر على مخطوطات من الكتاب فنــشره في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧م وكتب له مقدمة بالإنكليزية عن نُسَخِه وعن حياة

(١) أبو حيان النحوي : ص١٢٣ وما بعدها.

أبي حيان وآثاره ، ولكن المحقق الفاضل لم يستطع أن يخرج الكتاب إخراجاً علمياً دقيقاً ففاته كثير من المسائل وترك بعضها على أخطائها كما في المخطوطة.[1]

اعتمد جليزر في تحقيق الكتاب على نسختين ، الأولى محفوظة في المكتبة الجزائرية ، والثانية في جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذ من المخطوطة الجزائرية أساساً لعمله لأنها أكثر دقة وقد كتبها عبد الرحمن بن أبي بكر النفزي البربري الأصل عن نسخة بخط أبي حيان كتبت سنة ٧٣٨ هـ وقارنها مع الأصل بكل عناية ، أما مخطوطة ييل فقد استعان المحقق بها في المقابلة وهي قريبة من الأولى لكنها غير مؤرخة وقد كتبت أبيات الألفية فيها بالأحمر ، و لم يكن الناسخ لها حريصاً كحرص ناسخ المخطوطة الأولى ، و لم يكن أنيقاً دقيقاً في الكتابة والضبط ، وختم المحقق الكتاب بفهارس كثيرة للأعلام والآيات وأسماء الكتب والقبائل والألفاظ اللغوية والشواهد الشعرية . وقد بذل جهداً كبيراً في تحقيق الشعراء ونسبة الشواهد إليهم واستعان بالدواوين الشعرية ونوادر أبي زيد وخزانة الأدب والمفصل للزمخشري وشرح الألفية لابن عقيل وغيرها من المصادر المهمة.

و لم يشر المحقق إلى نسخة أخرى من الكتاب محفوظة في مكتبة جستربيتي بدبلن في أرلندة ، ولا إلى الجزء الأول منه المحفوظ بالمكتبة العباسية في البصرة وهي نسخة كتبت سنة ٧٤٧هـ في ٢٦٦ صفحة ، وتنتهي بباب " المفعول فيه " . وليس في عدم الإشارة إلى هاتين النسختين ما يقلل من عمل الأستاذ فقد أحيا كتاب "منهج السالك" وأخرجه إخراجاً حسناً بعد أن كان في خزانات الكتب حبيساً.

قسم أبو حيان كتابه منهج السالك إلى جزءين ، يبدأ الأول من بحث : "الكلام وما يتألف منه" وينتهي بانتهاء : " التمييز " ، وقد جاء في وسطه : "نجز

(١) تنظر هذه الأخطاء في منهج السالك (الأمريكية) ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠٥ ، ٢٣١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٨ ، ٣٠٦ وغيرها.

السفر الأول من كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك في ثامن عشر ذي الحجة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة "[1] . ويبدأ السفر الثاني من الكتاب بحروف الجر وينتهي بباب " أفعل التفضيل " في البيت :

ورفعه الظاهر نزرٌ ومتى ... عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

ولا ندري هل وقف أبو حيان عند هذا الكلام أو استمر فيه ووقف بالكلام عند كلام آخر فليس في الكتاب إشارة إلى ذلك ، ويظهر أن أبا حيان توقف عن إكمال شرح ألفية ابن مالك لينصرف إلى إتمام كتبه الأخرى فقد ذكر "منهج السالك" في كتبه الكاملة كالتذييل والتكميل ، والبحر المحيط ، والارتشاف ، والتدريب في شرح التقريب[2] . وكان يأمل أن يعود إلى الكتاب ليكمله ولكن منيته عاجلته ، وقد ذكر الصفدي أن منهج السالك لم يكن كاملاً حتى سنة ٧٢٨هـ ، ويقول : "ومما لم يكمل تصنيفه إلى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة حسب ما كتب به خطه لي "مسلك الرشيد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد" ، "كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك "[3] . ويظهر أن الكتاب بقي غير تام حتى سنة ٧٣٨هـ وهي السنة التي تمت فيها كتابة النسخة الموجودة منه ، يقول كاتبه عبد الرحمن لطف الله : " إلى هنا انتهى وكمل نسخ هذا الكتاب في ليلة يسفر صباحها عن يوم الأحد سابع شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة "[4].

---

(١) منهج السالك : ص٢٣١.

(٢) ينظر التذييل والتكميل : جـ١ ص٣٠٠ مخطوطة رقم ٦٠١٦ ، والبحر المحيط : جـ١ ص٢٤٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٤٠٦ ، جـ٢ ص ٤٥ ، ١٢٨ ، ٢٩٣ ، وجـ٤ ص ٢٢٩ ، والنهر الماد : جـ٤ ص ٦ ، والارتشاف : ص ٢٩٥ – أ ، والتدريب في تمثيل التقريب : ص ١٢ ب.

(٣) نكت الهميان : ص ٢٨ ، وأعيان العصر جـ٧ ، ونفح الطيب جـ٣ ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٤) منهج السالك : ص ٤٢٧.

وطريقة أبي حيان في هذا الكتاب تشبه طريقته في كتاب : " التذييل والتكميل " إلا أنه في التذييل يذكر كلام ابن مالك في تسهيله ثم شرحه عليه ويبدأ بعد ذلك بالشرح والتعليق والنقد . وأبو حيان كثير الإسهاب في شرح التذييل فهو يذكر الآراء المختلفة ويناقشها ويذكر رأي ابن مالك فيؤيده أو يرفضه ويناقشه ، أما في منهج السالك فقد كان أكثر اختصاراً وأقل عرضاً للآراء المختلفة ، وأكثر بعداً في التعرض للمناقشة والجدل والردود الكثيرة ، وقد لا يرد على ابن مالك أو غيره ويكتفي بعرض الآراء عرضاً ، مثال ذلك قوله في شرح قول ابن مالك :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدْ

يقول : " قد يتصل بالفعل علامة التثنية والجمع وإن كان الفاعل بعده ظاهراً نحو : " قاما أخواك وقاموا إخوتك " ، وفي عبارته تقصير لأنه مثل بالمثنى وجمع المذكر السالم ، ونقصه أن يمثل بجمع المؤنث السالم فيقول : " وسعِدْن " نحو : "سعدن الهندات" ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : " أكلوني البراغيث " ، وهي قليلة في لسان العرب ، وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : هذا ، وهو أن هذه الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، والاسم الظاهر بعدها فاعل كما كانت التاء في "قامت هند" علامة على تأنيث الفاعل.

والمذهب الثاني : أن هذه الألف والواو والنون أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم بعدهن بدل منهن وهو مما تأخر فيه المفسِّر عن المفسَّر فهو إضمار قبل الذكر.

والمذهب الثالث : أنهن أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم الظاهر بعدهن مبتدأ ، والجملة المتقدمة من الفعل والفاعل في موضع خبر المبتدأ . والمذهب الأول هو الصحيح "(١).

ويلاحظ أن أبا حيان لم ينسب كل رأي من هذه الآراء الثلاثة إلى أصحابها ، و لم يُطِل ذِكْرَ ما رد به كل فريق على الآخر ، أو يذكر عللهم التي يعللون بها آراءهم. وقد ينسب كل رأي إلى صاحبه ويذكر العلل والأدلة من غير إطالة أو تعقيد . ومن ذلك قوله في شرح بيتي ابن مالك :

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَـا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

يقول : " الكلام على هذه الكلمات من وجوه :

أحدها : في حقيقتها . **الثاني** : في عددها . **الثالث** : في سبب عملها . **الرابع** : فيما تدخل عليه . **الخامس** : في معانيها " ، ثم مضى يشرح ذلك ويذكر خلاف العلماء فيه.

وقد يردّ على ابن مالك أشياء لفظية في الأرجوزة بأن يفضل كلمة على كلمة وردت في البيت ، أو يردّ ترتيبه البيت وما فيه من تقديم وتأخير يخل بالقاعدة النحوية وبوضوحها وإفهام المراد منها ، وقد يردّ عليه عدم حده للأبواب والموضوعات التي يتحدث عنها.(٢)

ولا يقتصر أبو حيان على ذكر رأيه وآراء النحاة السابقين والمعاصرين في المسألة الواحدة وإنما ينبه إلى رأي ابن مالك في المسألة الواحدة في كتبه المختلفة

---

(١) منهج السالك : ص ١٠٢. (الأمريكية)

(٢) ينظر منهج السالك : ص ٦٨ ، ٧٢ ، ١٠١ ، وغيرها. (الأمريكية)

كالتسهيل والكافية الشافية وغيرها ، ويشير إلى ذلك بقوله : " وذهب في غير هـذه الأرجوزة " ، أو " في غير هذه الأرجوزة من كتبه ، أو " ورأيه في التسهيل " أو "وقال في شرح كتاب التسهيل".

وأبو حيان لا يعيد الكلام على معاني الأداة في كل موضع تقع فيه وإنما يتكلم على معناها في الموضع الذي يتكلم فيه ويحيل على معناها الآخر في الموضع المتقدم أو الموضع القادم.

وقد اتبع هذه الطريقة الموجزة في الشرح والتعليل والتنبيه على المخالفات والأخطاء والإشارة إلى نقص في بيت من أبيات الألفية من غير أن يفصل ويطول ويشرح ويعلل لأنه جعل كتابه : " منهج السالك " كتاباً موجزاً ، وقد نص على ذلك في عدة أماكن منه ، فقال عند الكلام على اسم الموصول : " فما كان مفرداً مذكراً دائماً أو في حال فتارة تحمل على لفظه وتارة تحمل على معناه وذلك في تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق بهذا المختصر ".[1]

وقال عند الكلام على عطف جملة على جملة : " وفي العطف في هذا الباب تفصيل لا يليق ذكره بهذا المختصر "[2] . وقال عند كلامه على إعمال القول إعمال الظن : " وقد حكى عن العرب أيضاً مذاهب في إعمال القول إعمالَ الظن غير ما تقدم من لغة سليم ، ومن لغة عامة العرب الذين اشترطوا في إعماله الشروط السابقة لا يليق ذكرها بهذا المختصر ".[3]

فأبو حيان كما ذكرنا لا يفصل الحديث في الموضوعات النحوية ولا ينقل اللغات واللهجات المختلفة فيها ، لأن " منهج السالك " كتاب وضع لإيجاز النحو

(١) منهج السالك : ص ٢٩. (الأمريكية)

(٢) منهج السالك : ص ٦٣. (الأمريكية)

(٣) منهج السالك : ص ٩٩. (الأمريكية)

واختصاره لا للتفصيل والإسهاب ، ولذلك لا يذكر الاستدلال على المذاهب والاحتجاج لها وترجيح بعضها على البعض الآخر.

يقول في بحث بناء المضارع مع نون النسوة : "والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها"[1]. ويقول في الكلام على " كلا " و " كلتا " : " ولكل من كلتا وكلا أحكام كثيرة ليس هذا موضعها "[2] . وأبو حيان يكرر هذه العبارات وأمثالها في مواضع مختلفة من كتابه كأن يقول : " والاحتجاج لهذه المذاهب وعليها يستدعي طولاً " ، أو يقول : " والاستدلال لهذين المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه في غير هذا الكتاب " ، أو يقول : " والاستدلال لهذه المذاهب وتصحيح ما ينبغي أن يصح منه مذكور في غير هذا ".[3]

ومع أن كتاب " منهج السالك " كان مختصراً موجزاً ، فإن مؤلفه ينقل عن كتب مختلفة ويعتمد على آراء نحاة كثيرين ، ومن الكتب التي اعتمد عليها : كتب ابن مالك ، وكتاب سيبويه ، والبغداديات ، والتذكرة ، والشيرازيات ، والحلبيات ، والإيضاح ، وشرح الأبيات لأبي علي الفارسي ، والمنصف ، وسر الصناعة لابن جني ، والإفصاح لابن هشام الخضراوي ، والكامل ، والمدخل ، والمقتضب للمبرد ، والمقرب ، وشرح الجمل الصغير لأبي الحسن بن عصفور ، وشرح المعلقات السبع لأبي جعفر النحاس ، والإنصاف لابن الأنباري ، والأوسط ، والمسائل الكبيرة للأخفش ، والمغرب للمطرزي ، والنكت على الإيضاح للجلولي ، وأغاليط الزمخشري ، ومقدمة ابن الحاجب ، وشجر الدر لأبي الطيب اللغوي ، والنوادر لأبي علي القالي ، وشرح الموجز للرماني وغيرها.

---

(١) منهج السالك : ص ٧.

(٢) منهج السالك : ص ١٠.

(٣) منهج السالك : ص ٢٥٥ ، ١١ ، ١٢٣ ، ٣٨٦ على التوالي.

وينقل آراء النحاة على اختلاف اتجاهاتهم كالبصريين والكوفيين والمغاربة والأندلسيين كأبي الحسن بن الأخضر ، وأبي عبد الله بن أبي العافية ، ومصعب بن أبي بكر الخشني ، وينقل عن شيوخه كأبي عبد الله بن النحاس الحلبي وأبي الحسن بن الباذش وأبي الحسن بن الضائع.

و لم يقف أبو حيان عند نقل هذه الآراء والمذاهب النحوية المختلفة وإنما رد على بعضهم وفند آراءهم ، وقد يقسو أحياناً في الرد والمناقشة كما فعل مع ابن عصفور والزجاج والفارسي وغيرهم.[1]

انتهى ما أردنا نقله من كتاب(أبو حيان النحوي)للدكتورة خديجة الحديثي من ص ١٢٣ إلى ص ١٣٣ والآن إلى القسم الثاني من الكتاب وهو قسم التحقيق.

---

(١) ينظر منهج السالك : ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ وغيرها.

ثانياً : التحقيق

مقدمـــة الشـــارح

خطبة الشـــــــــارح

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحد العالم العلامة /١ شـــيخ النحـــاة والأدباء نسيج وحده ، وفريد عصره ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ابن علي بن حيان النَفْزي الأندلسي الجياني محتِداً[1]، الغرناطي منشأ ومولداً ، مقيم القاهرة المعزية ، رضي الله عنه.

حمد الله من أوجب ما افتتح به الإنسان ، وأعذب ما نطق به اللسان ، وصلاته وسلامه على محمد رسوله ، وصفيه وحبيبه وخليله ، أولى ما توسل به إليه وأعلى ما اعتمد في الزلفى لديه ، فلله الحمد ملء الأرض والسماء والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء وبعد :

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بالديار أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله في مقاصد ثلاثة .

المقصد الأول : تبيين مقيد أطلقه وواضح أغلقه ومخـــصص عممـــه ومعين أبهمه[2] ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً . مع الاتفـــاق

---

[1] المحتد : بكسر التاء الأصل يقال : فلان من محتد صدمه ومحتد صدمه ، ومحتد بالمكان أقام به.

[2] في المخطوطات : ومعين أبهمه والصحيح ما أثبتناه.

عليه والإجماع ، ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنــزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بحليه عطلاً [1]، فيكتسى محياً جماله غمماً ، ويثير الناظم فيــه غُمما[2] ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمــل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضــعيف الأقــوال ، أو بصري لَمْ ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول ، شــاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لَمْ يصح أنه من لفظ الرســول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث . حل ما يهجس في أنفس النشأة من مــشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكثير من الكلام ، ولا التمثيل لمــا وضح للأفهام ، وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسمــاع ، وفرائد تشرف المهارق والرقاع[3] ، ولعلة ما عرض في هذه الأرجوزة مــا عرض ، حتى قام بجوهرها العرض ، إلا لضيق مجال الشعر وامتيازه بالكلفــة دون النثر ، فربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك الــسهل ويــسلك الحزن[4] ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقــة السلــسة

---

(١) الهمل بالتحريك : الإبل ترعى بلا راع وهو الماء الذي لا مانع له وتركتها هملاً أي سدى . والعطل بالتحريك أيضاً مصدر عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهي عاطل.

(٢) الغمم : بالفتح : أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا ، ورجل أغم وجبهته غمــاء ، والغمم بالضم جمع غمة.

(٣) تشنف بحسنها الأسماع أي تنظر يقال شنفت إلى الشيء (بالفتح) نظرت إليه في اعتراض ، قال جرير يصف خيلاً : يشنفن للنظر البعيد (الصحاح – شنف) ، والفرائد : جمع فريد وهو الدر إذا نظم وفصل بغيره ، وتشرف أي تعلو ، والمهارق جمع مهرق بفتح الراء وهو الــصحيفة فارسي معرب . والرقاع جمع رقعة وهو ما يكتب فيها.

(٤) الحزن ما غلظ من الأرض (بفتح الحاء وسكون الزاى).

بمجاز التعقيد ، وإن لا فما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو يأبى أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماما تضوع برياه المجالس ويبأى برؤياه المجالس[1] ، وما حداني - يعلم الله - على الكلام في هذه /٢ الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الإنسان منها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ، ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح فيبنى عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها بمقاصد النحو وفية ، قد أخذ تعظيمها عن من يزهى بحل شيء من مشكلها ويبجح بالتصدي إلى تبيين معضلها[2] ويوهم الأغمار إنه معاني معانيها وباني مبانيها[3] ، وما هذه الأرجوزة إن هي إلا كنغبة من دأماء وتربة في يهماء[4] ومعذور من يقوم بتفضيلها ويصول بتحصيلها ، فإنا في زمان بغاثه يستنسر وحمؤه يستحجر[5] ، اللهم غفرا ، وإذا بلغنا من الكلام ما أردنا ، ووصلنا

---

(١) المجالس : بفتح الميم جمع مجلس (الأولى) وبضم الميم اسم فاعل من جالس (الثانية) ، وتضوع رياه أى تنتشر رائحته الطيبة ، ومثله يبأى.

(٢) المحجة البيضاء : الطريق الصحيح ، الروع : العقل والقلب ، يزهى : بالبناء للمجهول من زهى المبني للمجهول أيضاً ومعناه تكبر وفيه لغة بالبناء للمعلوم بوزن سما يسمو . يبجح : والبجح : الفرح يقال بجح بالشيء دون فهم وتبجح .

(٣) الأغمار : جمع غمر بضم الغين وسكون الميم ، يقال رجل غمر لم يجرب الأمور والأنثى غمرة. ومعاني معانيها : من عاناه الأمر وتعناه أي قاساه واشتد عليه ، وباني مبانيها : من البناء وهو إقامة الشيء.

(٤) النغبة بالضم : الجرعة وقد تفتح والجمع نغب ، والدأماء : البحر ، واليهماء : الصحراء لا يهتدى فيها والمذكر أيهم وهو السيل أو الجمل الهائج أو الحريق (الأيهمان) (الصحاح - يهم).

(٥) البغاث : صغار الطير ، ويستنسر : يصير نسراً وهو الطائر المعروف القوي ، والحمأ والحمأة : الأول بفتحتين والثاني بسكون الميم : الطين الأسود ، ويستحجر : يصير حجراً والمعنى أن الزمان مقلوب

إلى ما له قصدنا فلنبرر ما وعدنا به درراً تتحلى بها الأجياد ، وغرراً تتجلى بها التهائم والنجاد[1] ، يزهى بمحاسنها الفطن وإن كان حاسداً ، ويعترف بفضلها من كان لفضل مستخرجها جاحداً ، ولما فتحت بهذا الكتاب من مقفل هذه الألفية مرتجاً[2] وأوضحت به لسالك هذا الفن منهجاً سميته **"بمنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك"** ، ومن الله نسأل العون على ذلك والتأييد ونرجو منه الحسنى والمزيد ، لا رب غيْرُهُ ولا مرجُوَّ إلا خيْرُهُ.

---

(١) الدرر : جمع الدر وهو المعدن النفيس ، والأجياد : جمع جيد وهو العنق ، والغرر : جمع غرة وهو بياض في جبهة الفرس ، والنجاد : جمع نجد بالضم وهو ما ارتفع من الأرض وتجمع أيضاً على نجود ، والتهائم : جمع تهامة وهو بلد والنسبة إليه تهامي وأتهم الرجل إذا صار إلى تهامة وتتجلى بالجيم أي تظهر وبالحاء من الحلية وبينهما جناس ناقص ، وكذا بين الدرر والغرر.

(٢) المرتج : المغلق يقال أرتجت الباب أغلقته ، وأرتج على القارئ لَمْ يقدر على القراءة ولا يقال ارتج عليه بالتشديد (الصحاح - رتج).

الشـــــــــرح

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الْكَلاَمُ وَمَا يَتَأَلَّف مِنْهُ ﴾

قَالَ ابْنُ مَالك :

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ	وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمْ	وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ

قال أبو حيان قوله : " كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ": أَيْ الْكَلاَمُ المصْطَلَحُ عَلَيْهِ عِنْدَ النُّحَاة ، " لَفْظٌ مُفِيدُ "[(١)] فَلَفظٌ جِنْسٌ يشمل الْكَلاَمَ وَالْكَلِمَ ، و " مُفِيدٌ " فصل ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ مُنَاقَشَات :

أما القيد الأول : وهو " اللَّفْظُ " فإنه جمع لفظة ، وهو اسم جنس ، وأقل الجمع ثلاثة على المذهب الصحيح ، ووجدنا الكلام قد تتم ماهيته بلفظتين فقط.[(٢)]

وإذا كان كذلك فليس بجامع ؛ لأنه يخرج ما تركب منهما ، ولا يقال : إن اللفظ هاهنا مصدر ، والمصدر يدل على القليل والكثير فيندرج فيه ما تركب من كلمتين ؛ لأن المصدر هو فعل للشخص ، وفعل الشخص ليس الْكَلاَمَ بل الكلام متعلقه.

---

(١) كذا عرفه ابن عصفور وغيره يقول في المقرب : الْكَلاَمُ في الاصطلاح هو اللفظ المركب وجوداً أو تقريراً المقيد بالوضع ، وعرفه صاحب المفصل فقال : هُوَ المرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهماَ إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين أو اسم وفعل . انظر إلى ذلك وانظر مناقشات وتحامل أبي حيان على التعريف.

(٢) انظر إلى كلامه هنا وانظر إلى قوله في التذييل والتكميل : ١ / ١٧ يقول : لا نسلم أن اللفظ جمع لفظة ، ولا أن الضرب جمع ضربة ، فيلزم أن يكون أقله ثلاثة ؛ بل الضرب واللفظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنهما أسماء أجناس.

فزَيْدٌ قَائِمٌ مثلاً هو الْكَلاَمُ ، وَلَفظُكَ إِذَا عَنَيْتَ به المصدر يَتَعَلَّقُ بهذه الجملة لا يُقَال : إنَّ المتكلم إذا قال مثلاً : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَهَذِه الجُمْلَةُ هى فعلُه ، وهى المصدر ولا شيء زائد عَلَى هَذَا الذى صَدَرَ عَنْهُ ؛ لأن الشيء له تحقق في نفسه ، وإذا كان له تحقق في نفسه فيعتور عليه الوجود والعدم.

وإذا قال : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَقَدْ أوجدَ هذه الجملة وإيجادها هو اللفظ بها ، وَاللَّفْظُ بها غيرها ، وإذا كَانَ غيرها امتنع أن يكون إياها وهذا في فهمه غموض ، ومما يزيد هذا وضوحاً أنك تقول [قلت زَيْدٌ قَائِمٌ قولاً] ، فزيد قائم جملة مفعول به ، وقولاً مصدر وحقيقة المفعول به مباينة لحقيقة المصدر فقد صار القول حل بهذه الجملة وصارت الجملة مقولة كما صار زيد في : ضَرَبْتُ زَيْدا ضَرْباً مضْرُوباً حل به الضرب ، وكذلك : قَرَأْتُ الحمدُ لله رَبُّ الْعَالمين قِرَاءَةً فالآية مقروءة حلت بها قراءتك ، والْمَقْرُوءُ غير القراءة ؛ كما أن المقولَ غير القول.

واللَّفْظُ الَّذي هو المصدر غيرُ اللَّفْظِ الَّذى يراد به الملفوظ ، ونقول أيضاً - إن[1] اللَّفْظ أعم من القول ؛ لأن اللَّفْظ ينطلق عَلَى ما كان مُهْمَلاً وَعَلَى مَا كَانَ موضوعاً لمَعْنَى.

والقولُ : ينطلق عَلَى غير المُهْمَلِ ، فالقولُ أخصُ واللَّفْظُ أعَمُّ ، والعام لا يَدُلُّ عَلَى الخاص ، والْكَلاَمُ تركيبهُ إنما هو من القولِ لا مِنَ الألْفَاظ مطلقاً ، فالقولُ جنسٌ قريبٌ ، وَاللَّفْظُ جنسٌ بعيدٌ ، ومتى أخذ فى الحد الجنس البَعِيد مع الفصل كَانَ الحدُّ ناقصاً ؛ لأنَّ فيه إخلالاً ببعض الذاتيات فَصَارَ نظير قَوْلِكَ : الإِنْسَانُ /٣ جِسْمٌ ناطق.[2]

---

(١) في نسخة الرباط : اللفظ أعم دون كلمة : " إن "

(٢) فيه تحامل أيضاً لأن وصف اللفظ بالمقيد يخرج هذا كله وقد عرف ابن مالك الكلام في التسهيل فقال : ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته وهو معنى ما قاله فى الألفية.

وأما **القَيْدُ الثَّاني** : وهو : " المفيد " فإنَّهُ ينطلق عَلَى مَا يفيدُ إفادةً إسْنَادِيَّةً ، وَعَلَى ما يفيد إفادة تَقْيِيدِيَّةً ، وإفادة الإسناد هِيَ الَّتِي يحسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا ، وإفادةُ التقييدِ نحو ما يفهم من قولنا : [غلام بن زيد ، وهي نسبة الغلام لابن زيد وما يفهم من قولنا :][1] زَيْدُ الْقَائِمُ فِي الدَّارِ الَّذِي هو مقتطع من قوله : زَيْد الْقَائِمُ فِي الدَّارِ أَخُونَا.

وإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَارَ المفيدُ قَدْراً مشتركاً بين هذين المَعْنَيَيْنِ ، فلا دلالةَ فِيهِ عَلَى أَحَدِ المَعْنَيَيْنِ بخصوصِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلاَ يكون فصلاً في الحَدِّ ، وأما ما يرد على مجموع الحد فالنقص بما مثلنا من الكلم التي تفيد الإفادة التقييدية ، فَإِنَّهَا يصدقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا لفظٌ مفيد ، ولا تُسَمَّى كَلاَماً فِي اصطلاح النحاة.[2]

قولـــه : **واسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَـلِمْ**

قسَّمَ الْكَلِمَ إِلَى غيرِ أقسامِهَا ؛ لأنَّ الاسمَ والفعلَ والحرفَ إِنَّمَا هِيَ أَقْسَامُ الكلمة لا أقسامُ الكلم[3] ، وأقسام الكلم : أسماءٌ ، وأفعالٌ ، وحروفٌ[4] ، وإدخال : ثُمَّ فِي قوله : " ثُمَّ حَرْفٌ " ليس بجَيِّدٍ ؛ لأَنَّ : " ثُمَّ " للتراخي.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط في نسخة الرباط وتمته من النسخة الأمريكية.

(٢) لم يقل أحد أن النسبة التقييدية تسمى كلاماً في مثل قولك : إن قام زيد أو قولك : غلام زيد لأن الإفادة منها ناقصة ومثل هذا يسمى كلماً ، وأما الكلام فهو المفيد بالإسناد المكون من المبتدأ والخبر والفعل المسند قصداً للفاعل.

(٣) لم يفرق النحاة بين الكلمة والكلام والكلم في هذا التقسيم ، فالزمخشري في المفصل قسّم الكلمة فقال : وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف وكذلك فعل ابن مالك في التسهيل ، وأبو القاسم الزجاجي وتبعه ابن عصفور قسم الكلام إلى الثلاثة (شرح الجمل ٨٥ – ٨٨) وابن مالك هنا قسم الكلم وهكذا.

(٤) أجاب عنه ابن عصفور فقال : نظيره ذلك في قول العرب : رجل خير من امرأة نريد هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ولم ترد رجلاً واحداً بعينه بل كأنك قلت هذا الجنس خير من هذا الجنس (شرح الجمل ١ / ٨٨).

وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة فلا تراخي يُعْقَلُ فِي شيءٍ من الأقسام ، فلا يحسن [أن نقول] العدد فَرْدٌ ثم زَوْجٌ ولا الإنْسانُ رجلٌ ثم امرأةٌ.(١)

قوله : وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمّ [أى واحد]

الكلم ، الّذى يفهم منه الجمع عَلَى أربعة أقسام : اسمُ جمعٍ ، واسمُ جنسٍ ، وجمع سلامة ، وجمع تكسيرٍ ، فاسم الجمع هو الذى لا واحدَ له من لفظه و لم يكن على بنيته المطردة(٢) ، واسم الجنس : هو الّذى بَيْنَهُ وبين مفردِه تاءُ التأنيثِ ، وَقَدْ [يأتى بالعكس] نحو : كَمْأة للجمع وكَمْءٌ للمفرد(٣) ، واسم الجنس للعرب فيه مذهبان :

أحدهما : التذكير كما قال الله تعالى ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾(٤)، و :(٥) ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ ، وكذلك قال المصنف : واحده كلمة.

---

(١) ابن مالك لا يقصد التراخى بذكر ثُمَّ وإنما هو ينظم ويسرد القاعدة ، وللسرد أحكامه كما أن حروف العطف ينوب بعضها عن بعض.

(٢) اسم الجمع : ما دل على الجمع و لم يكن من أوزان الجموع المطردة وهو نوعان ما ليس له واحد من لفظه مثل : قوم ورهط ونفر ، وماله واحد : ويكون على وزن فعل مثل : صحب فواحده صاحب ، وعلى وزن فعل مثل خدم وفعلة بالسكون كرجلة جمع راجل ، وفعلة بالفتح مثل : سراة جمع سرى ، وفاعل مثل باقر وجاعل (ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠)

(٣) اسم جنس ما دل على الجمع ويفرق بينه وبين واحده بالتاء مثل شجر وشجرة ، وعنب وعنبة ، وكلم وكلمة ، أو بياء النسب مثل : ترك وتركي ، وعرب وعربي ، وقد يكون الجمع بالتاء والمفرد مجرد منها كما مثل الشارح . واسم الجنس على نوعين : اسم جنس جمعي وهو ما ذكرناه ؛ واسم جنس إفرادى وهو ما دل على الكثير والقليل بلفظ واحد مثل : ماء وعسل.

(٤) من الآية : (١٠) من سورة فاطر.

(٥) من الآية : (٢٠) من سورة القمر.

والمذهب الثانى : التأنيث ، قَالَ تَعَالَى :[١] ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ قال تَعَالَى :[٢] ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ ﴾ ، وإذا أُنِّثَ فتارةً يؤنث تأنيثَ المفردة وتارة يؤنث تأنيثَ الجمع ؛ كما جاء فى الآيتين [وقد جاء التذكير فقط فى بعض اسم الجنس والتأنيث فِي بعضه وبوقف على ذلك فِي المكان الذى يتكلم فيه على ذلك][٣]

" والقول عم " أي : يعم الْكَلاَمَ [والكلم][٤] والكلمَةَ ، وهو مأخوذ من قول ابن معط[٥] فِي الفصول : والقولُ يَعُمُّ الجميعَ[٦].

قوله : وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ

هَذَا الحشو بالنسبة إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ وَإِنَّمَا هَذَا من عِلْمِ اللُّغَة ، أي : قَدْ تُنْطَلَقُ الكلمةُ عَلَى الْكَلاَمِ فِي اللُّغَة ؛ كَمَا قِيلَ : أَصدَقُ كلمة قالَهَا شاعرٌ : كَلِمَةُ لَبِيدٌ :

أَلاَ كَلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ[٧]

---

(١) من الآية : (٧) من سورة الحاقة.

(٢) من الآية : (١٠) من سورة ق.

(٣) قال ابن عصفور فيه : العرب تخبر عن اسم الجنس إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسر الشجر وانكسرت الشجر ، ويقول في موضع آخر : اسم الجنس يعود الضمير عليه مفرداً مثل قولك : الشجر قطعتها والتين أكلتها (شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٥)

(٤) مابين المعقوفين سقط في النسخة الأمريكية . ص : ٣.

(٥) هو يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى المغربي الحنفي صاحب الفصول والألفية وغيرهما ، توفى : ٦٢٨ هـ ينظر أنباه الرواة : ٤ / ٣٨ ، وشذرات الذهب : ٥ / ١٢٩ ، ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٤٣ ، ونشأة النحو للطنطاوى : ١٦٨ ، وتاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ٥ / ٣٠٥.

(٦) قال ابن معطي : " والقول يعم الجميع والأصل استعماله فى المفرد " . الفصول الخمسون : ١٤٩ تحقيق الطناحي ط. الحلبي.

(٧) قائله هو لبيد بن ربيعة مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأسلم وحسن إسلامه . مات بالكوفة في إمارة الوليد بن عقبة عَلَيْهَا في إمارة عثمان - رضى الله تعالى عنه - وتمام البيت المذكور هو قوله :

.... وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ =

وإذ قَدْ بَيّنَ أنّ : " الكلمة " قَدْ تنطلق عَلَى الْكَلاَم فكَان ينبغي أنْ يُبَيِّنَ أنّ الْكَلاَمَ قَدْ ينطلقُ – أيضاً – عَلَى الخَطّ وَعَلَى الإشَارَة وعَلَى ما يُفْهَمُ من حال الشّيْء[1] وكَانَ ينبغي أنْ يذكرَ للكلمةِ حَدّاً بدلَ هَذَا الّذي ذكرَهُ مما لا يَحْتَاج إليه في عِلْم النحو.[2]

= وهو من قصيدة لامية أولها من قوله :

أَلاَ تَسْأَلان الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فيقْضَى أمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِل

وهي من الطويل ، انظر البيت في شرح الألفية لابن النّاظم ص (٤٠) ، طبعة دار السرور بيروت ، تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦ ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ط هجر أولى ١٩٩٠م ، والشاهد الأول من شواهد العيني وشرح المفصل : ٢ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٥٥.

اللغة :

قوله : " خلا " كلمة يستثنى بها وتنصب ما بعدها وتجر ، فتنصب بها إذا جعلتها فعلا من خلا يخلو خلوا ، ويضمر فيها الفاعل ، وإذا قلت خلا زَيْد بالجر فهي حرف جر بمنزلة : حاشا ، وأما : ما خلا بزيادة ما فلا يكون بعدها إلا النصب ، وقوله : " ما خلا الله باطل " من هذا القبيل لا يجوز فيه إلا النصب ، قوله : " باطل " من بطل الشيء يبطل بطلاناً وبطولاً وبَطْلاً ، ومَعْنَاه : ذهب ضياعاً وخسراناً ، وقوله : " لا محالة " أي : لا حيلة ، ويجوز أن تكون من الحول وهو القوة والحركة ، وهي مفعلة أو بمعنى : لابد ، والميم زائدة.

(١) مثال إطلاق الكلام على الخط : تسمية المكتوب بين دفتي المصحف كلام الله تعالى.

ومثال إطلاق الكلام على الإشارة قوله :

إذا كلمتني بالعيون الغوائر ... رددت عليها بالدموع البوادر

ومثال إطلاق الكلام على ما يفهم من حال الشيء قوله :

يا ليتني أوتيت علم الحكل ... علم سليمان كلام النمل

ومثال إطلاق الكلم على المعاني التي في النفس قوله :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل الفؤاد على اللسان دليلا

(شرح المقرب : المرفوعات ص ٣٣ - ٣٤)

(٢) عرفها بعضهم فقال : هي القول الموضوع لمعنى مفرد ، وقال صاحب المفصل هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهو جنس تحته ثلاثة أنواع " الاسم والفعل والحرف " (المفصل ص ٣٣ دار الكتب العلمية).

قولـــــه :

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّــدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَــصَلْ

لم يذكُرْ للاسمِ حَدًّا [١] ، وذكر له هذه الخواص وهي خمسةٌ :

فقوله " بالجر" يشملُ الحرفَ والإضافةَ والتبعيَّةَ، /٤ وقوله : "والتنوين " هَذَا لَيْسَ بجيد ؛ لأَنَّ التنوينَ عَلَى سبعة أَقسام : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنـــوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترنم ، وتنوين الاضطرار[٢] ، والتنـــوين الغـــالي ، وأَنْكَرَ هَذَا التنوين الزجَّاجُ[٣] .

والذي ينفرد به الاسمُ ويكون خاصة له إِنَّمَا هُوَ غيرُ تنوين الترنُّمِ ، والتنـــوين الغالي ، وأما تنوين الترنم ، والتنوين الغالي ، فيكونان في الأسماء والأفعال والحُرُوف من حيث إِنَّهُمَا يختصَّانِ بالقوافِي[٤].

---

(١) حده صاحب المفصل فقال : ما دل على معنى فِي نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (المفـــصل ص٣٤) وحده صاحب المقرب فقال : لفظ يدل على معنى فِي نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من معناه (المقرب ص ٤٥).

(٢) ينظر تسهيل الفوائد : ٢١٧

(٣) أبو إسحاق الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري له : مختصر فِي النحو وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح كتاب سيبويه ، وكتاب فعلت وأفعلت ، وغيرها ، تـــوفي ســـنة (٣١٠هـــ) نشأة النحو : ١٣٧ ، ١٣٦.

(٤) ذكر سبعه أنواع للتنوين منها خمسة خاصة بالاسم واثنان مشتركان أما الخمـــسة الخاصـــة بالاسم هي كالآتِي .

تنوين التمكين كتنوين محمد ورجل ، وتنوين التنكير كتنوين مه وصه ، وتنوين المقابلة كتنوين مسلمات وأذرعات ، وتنوين العوض كتنوين جوار وحينئذ ، وتنوين الاضطرار كتنوين عنترة من قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنَيزة

وأما المشتركان فهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافِي المطلقة ، والتنوين الغالي وهو اللاحـــق للقوافِي المقيدة ، واشتراكه أن يدخل فِي الاسم والفعل والحرف وأمثلة ذلك كله مشهورة.

وقوله : " وألْ " لَيسَ بجَيِّدٍ لأنها قُسِّمَتْ إلى عهدية فى شخصٍ أو جنسٍ ، وإلى حضور وللغَلَبَةِ وللمحِ الصفة ، وإلى موصولةٍ وزائدةٍ.

وجميع أقسامهَا لا يدخل إلا على الاسم إلا الموصولة ، فمذهبُ صاحبُ هذه الأرجوزة أنَّها تدخلُ عَلَى المضارع اختياراً ، ومذهب الجمهور اضطراراً[1] ، فقوله : إنَّ الاسمَ يتميَّزُ بألْ إطلاقٌ فِي مكَانِ التَّقْيِيدِ.

وقوله : " ومسند " مسند مُفعَل من أسند ، ويكون اسم مفعول به ، ومصدر وظرفٌ ، وظرفُ زمانٍ ، وظرفُ مكَانٍ ، لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ هنا ظرفُ زمانٍ ، ولا ظَرفُ مكانٍ ؛ لأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وأمَّا كونُهُ مصْدَراً فَيُمْكِنُ ، أي : ويتميزُ الاسمُ بالإسناد أي بالإسناد إليه أو بإسناده إلى غيره ؛ لأنَّ الناس اختلفوا فِي المُسْنَد والمُسنَدِ إليه ، وذَلِكَ في نحو : قام زيدٌ وزيدٌ قائم ، فمنهم من يقولُ : الأول مسند والثَّانى مسند إليه ، ومنهم من عكس ، ومنهم مَنْ جَعَلَ المحكومَ عَلَيْهِ هُوَ المسندُ إليه والمحكوم به هو المسند.

وهَذَا الَّذي نختاره ، فيكون زيْد فِي : قَامَ زَيْد ، وزَيْد فِي : زَيْد قَائم هو المُسْنَدُ إليه ، ويكون قَامَ وقَائم هو المُسْنَدُ.

وكون مُسْنَدٍ اسم مفعول به هنا أولى عَلَى الاصطِلاحِ الأخير ، أي : يتميز الاسم بمسند أي بمحكوم به يُسْنَدُ إليه ، فالاسْمُ مسند إليه ، والمحكومُ به مسندٌ.

وأطلقَ الإسنادَ وهو إسنادٌ لفظيٌّ ، وإسنادٌ معْنويٌّ ، فاللَّفْظِي : يوجد في الاسم والفعل والحرف نحو : زَيْد ثلاثي ، وضرب فعل ماض ، ومن حرف جر ، والمَعْنوِيُّ هو الإسناد إلَى مدلُولِ الكلمة نحو : قام زَيْد ، فالمتَّصِفُ بالقيامِ لَيْسَ اللَّفظُ

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، والإنصاف : ١ / ١٥٢ ، والحكم على ذلك بالضرورة ، وانظر أيضاً مغني اللبيب بحاشية الأمير : ١ / ٤٨.

إنّما اتصف به مدلُوله وهوَ الشخصُ ، وهَذَا هُوَ الَّذى يكون خاصَّةٌ من خواصِّ الاسمِ لا اللّفْظِي[١].

قولـــــه :

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَـا افْعَلِـي وَنُونِ أَقْـبِلَنَّ فِعْـلٌ يَنْجَلِـي

يريد بتا : فعلت وتا أتتْ ، تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة وجعلهما وياء : "افعلي" وهى ضمير المؤنث ونونَ التوكيد من خواص الفعل ، أما الياءُ فمتفق عَلَيْه.

وأما تاءُ الضمير وتاءُ التأنيث الساكنة فلم يجعلْهُمَا من خواص الفعل بعضُ النحـويين ؛ ألا ترى أنّ لَيْس تلحقها تاء الضمير ، وتاء التأنيث نحو : لسْتَ ، ولَيْسَتْ ، وقد قـال بحرفيتـها أبو بكر بن شقير[٢] وأبو على الفارسي[٣] فِي أحد قَوْلَيْه ، و لم يحفلا باتصال التّاءين بِها[٤].

---

(١) تحامل من أبي حيان فالإسناد إذا أطلق انصرف إلى المعني وهو المقصود.

(٢) ابن شقير : هو أبو بكر أحمد بن الحسين البغدادي ، له كتاب مختصر فِي النحو ، توفي سـنة (٣١٧هـ) . نشأة النحو / ١٤٠.

(٣) الفارسي : هو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، له : الإغفال والإيضاح والتكملـة والتذكرة والمسائل الحلبية والفارسية وغيرها ، توفي سنة (٣٧٧هـ) . نشأة النحو : ١٥٧ ، ١٥٦ ، والمدارس النحوية : ٢٥٥وما بعدها.

(٤) تحدث أبو على الفارسي فِي الحلبيات على إثبات حرفية ليس ما يزيد على خمس صـفحات ذاكراً أن اتصال الضمير بها لا يدل على فعليتها ، كما أنهم حذفوا منها كما يحـذفون مـن الحروف ، كما أنهم قالوا فِي الشعر ليس بلا نون ولا يحذف هذه النون فِي الأفعال ثم خـتم كلامه بقوله : وما يدل على أنه ليس بفعل ككان وأخواتها لأن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي أو الحاضر أو الآتي ، فلما خلت ليس من أن تكون دالة على قسم مـن هـذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها ، وإذا لم تكن فعلها كانـت دلالتها على نفى الحال كدلالة ما التي لا إشكال فِي أنها حرف (الحلبيات ص ٢٢٢ تحقيـق هنداوي) (دور العلم – دمشق)

هذا قوله والجمهور على أنها فعل لاتصال الضمائر بها وتاء التأنيث كما يكون ذلك في الأفعال. وينظر في رأي أبي علي أيضاً المسائل المنثورة ص ١٦٠ ، وإيضاح الشعر منها والبصريات ٢/ ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب ٧٢/٢.

وأما نون التوكيد فإنها قد دخلت على الاسم في الشعر ، قـــال :

أَرَيْتَ إن جَاءتْ بِــه أُمْلُــوَّداً ... مَـــرُجَّلاً وَيَلْـــبِسُ الْبُـــرُودَا

أَقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشَّهُودَا ؟[١]

وقد أهمل الناظم حد الاسم والفعل والحرف[٢].

قولـــــه :[٣]

وَمَاضِي الأفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أمْرٌ فُهِمْ

---

(١) قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس . ينظر ١٣٧ من ملحق الديوان المسمى مجموع أشعار العرب ، يراجع التصحيح ١ / ٤١ ، والدرر ٢ / ٩٩ ، والخصائص ١ / ١٣٦ والشاهد الحادى عـــشر من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أريت " أصله : أرأيت حذفت الهمزة منه للتخفيف ، وكذلك قالوا في : أريتك بـــلا همزة ، ومعني " أرأيت " أخبرني ، قوله : " أملودا " بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام وهو النـــاعم، قوله : " مرجلا " بالجيم أي : مزينا وأصله من رجلت شعره إذا سرحته ، وضبطه بعضهم بالحاء المهملة وهو برد يصور عَلَيْه الرجال ، وقوله : " البرود " جمع برد وهو نوع من الثياب معروف.

الاستشهاد فيه : حيث أدخل الشاعر فيه نون التأكيد على الاسم ، وهي مختصة بفعل الأمر المـــستقبل طلباً أو شرطاً بعد إما ؛ كقوله : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ) - من الآية ٢٦ من سورة مريم - ، و : (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ) - من الآية : ٥٧ من سورة الأنفال - وقد تلحق الماضى ندوراً كما في قوله - عليه الـــسلام - " فإمـــا أدركن واحد منكم الدجال " وأندر من ذلك دخولها في اسم فاعل ، كما في البيت المذكور ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم فاعل وفيه نظر ؛ لأن دخولها على اسم فاعل لا يلتفت إليه لندوره وقلته لاسيما الشاعر فإنه مضطر ، ويرتكب أموراً متعسفة فلا يبني عليه حكم.

(٢) أما حد الاسم فقد ذكرناه وأما حد الفعل فقد قيل فيه : ما دل على اقتران حـــدث بزمـــان (المفصل ص ٣١١ دار الكتب العلمية)

كما قيل في تعريفه : لفظ يدل على معني في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان (المقرب ص ٤٥)

وأما الحرف فقد قيل فيه : ما دل على معني في غيره أو هو لفظ يدل على معني في غيره لا في نفسه.

(٣) أهمل الشارح قول الناظم :

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... فعل مضارع يلي لَم كيشم

يُمَيِّزُ الماضى التَّاء وتقَدَّم تاء الضمير وتاء التأنيث وكلاهما يميزه ، وَقَدْ أفــرد التَّاء فلا يدري أيَّ التَّاءين أراد ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بالتَّاء مجموعهما ؛ لأَنَّهُ يكون من إطلاق المفرد عَلَى المثنى وهو غيرُ مطرد.

وقولُهُ : " وَسِمْ بِالنُّون فِعْلَ الأَمْرِ " أي : العلامة في فعل الأمر التى تُمَيِّزُهُ من الماضي /٥ والمضارع هي النُّونُ ، فيلزم مِنْ حيثُ هي علامة لفعل الأمرِ أَنْ لا تُوجَدُ إلا فيه.

وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لأَنَّها تُوجَدُ فِي غيرهِ ، نحو فعل النَّهْيِ والمُضَارِعِ المُثْبَــتِ فِــي القَسَمِ بشرطِه ، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عَنْهُ ، فظهر بِهَذَا أَنَّهــا لاَ تَكُــونُ علامَةً لِفعْلِ الأمر ؛ إذ قَدْ شركه غيرُه فيها.[1]

وقوله : " إن أَمْرٌ فُهِمْ " قيدٌ مُخلٌّ بالمقصود ؛ لأنَّ هذه النُّونَ إذا دخلتْ عَلَى فعْلِ الأَمْرِ فلا يُشْتَرَطُ أَنْ يُقْصَدَ به الأمرُ ، بلْ تدخلُ على صيغةَ الأمر ســواء أكــان المَعْنَى عَلَى الأمر أو لم يكن؟ ، فَتَدْخُلُ هذه النُّونُ عَلَى مَا لفظُه أمرٌ وَمَعْنَاه خبرٌ نحو : أَفْعِلْ فِي التعجب عَلَى الأصَحِّ نحو : أحْسِنَنْ بزَيْد !.

قولــــه :

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلْ   فِيهِ هَوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهِ وَحَيَّهَلْ

(١) فيه تحامل من أبي حيان على الناظم ، والأمر هو كما قال ابنه بدر الدين : وعلامة فعل الأمر أن تدل الكلمة على الأمر ويحسن فيه نون التوكيد نحو : قم فإنه يدل على الأمر كما تــري ويحسن فيه نون التوكيد نحو قومن (شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧).
وقد ردد ابن هشام في كتبه أن فعل الأمر يعرف بعلامتين مجتمعتين هما : دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو : قومي فإنه دال على الطلب وقبل ياء المخاطبــة ، والأمــر مستقبل دائماً لأنه مطلوب منه ما لم يحصل أو دوام ما حصل . ينظر الفعل والــزمن : ٩٢ د.عصام نور الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط. أولى : ١٩٨٤م ، وشرح شذور الذهب : ٢٢ ، وشرح قطر الندى : ٣١.

الَّذي يُفْهَمُ منه الأمرُ قسمان : فعلٌ نحو : اضرب ، واسمٌ وهوَ قسمان : مصدرٌ نحو : ضربا زَيْدا في معني : اضرب زيْدا ، واسمُ فِعْلٍ نحوُ : صَه ، وَمَه[1] ، وإذَا لَمْ تصلحْ فِي ما يُفْهَمُ منه الأمرُ نون التوكيد فهو اسم ، وإنْ صَلُحَ فهو أمرٌ.

وَهَذَا الَّذى ذَكَرَهُ مِنْ أنَّ الأمْرَ [إذا][2] لَمْ يصلُح لنونِ التوكيدِ فهو اسم لَيْسَ بشيء ؛ لأنَّه إما أن يقول بقول الكوفيين فلا يصح ؛ لأنَّها عِنْدَهم أفعالٌ ، فلا يُقَال أنَّهَا أسماء ، وإما أنْ يقول بقول البصريِّينَ فاسم الفعلِ لَيْسَ بأمرٍ ؛ لأنَّ مدلولَه لفظ هو الأمْرُ.

وَقَدْ ذكرنا أنَّ الاسمَ[3] مصدرٌ ، واسمُ فعلٍ[4] ، واختلف النحاة فِي الَّذي نُسَمِّيه اسمَ فعل[5] ؛ فمذهب الكوفيين أنها أفعال ؛ لأنها داخلة فِي حدود الأفعال وحقائقها من الدلالة على الحدث والزمان المختص بالاستقبال والمضي.

وقال بعض البصريين أنَّهَا أفعالٌ استعملت استعمال الأسماء ، أي : جعلت عَلَى أبنية الأسماء واتصلتْ ضمائرُهَا بها اتصالَها بالأسماء ، وهَذَا فِي الحقيقة هو قولُ الكوفيين.

---

(١) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٣ / ٨٤.

(٢) زيادة لإصلاح اللفظ.

(٣) يقصد به اسم الفعل.

(٤) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٣ / ٨٤.

(٥) اختلف النحويون فِي تسمية اسم الفعل أو فعليته على أربعة مذاهب أولها : مذهب البصريين وهو أنه اسم حقيقي ، والثاني : مذهب الكوفيين وهو أنه فعل حقيقي ، الثالث : مذهب بعض البصريين وهو أنه فعل استعمل استعمال الأسماء ، الرابع : وهو مذهب أبي جعفر بن صابر أن اسم الفعل ليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً بل هو أمر آخر زائد على هذه الأنواع الثلاثة ويسمى هذا الأمر خالفة ، وبهذا تكون أنواع الكلمة عنده : أربعة : اسم وفعل وحرف وخالفة . وينظر همع الهوامع للسيوطي : ٢ / ١١٥ والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٢ ، ٣٣ وابن يعيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٩٥ واسم الفعل فِي كلام العرب والقرآن الكريم : ٣٦ تأليف د / سيد درويش طبعة أولى سنة ١٩٨٦م.

وقال جمهور البصريين هي أسماء فنزال اسم (لانزل) ، وانزل هو الأمر ، ودلَّتْ هذه الأسماءُ على الأفعالِ ، فمدلولاتُها ألفاظُ أفعالٍ لا أحداث ولا زمان ، بلْ تدلُّ عَلَى ما يدل عَلَى الحدَثِ والزمانِ بخلاف من يقول بفعليَّتِهَا فمدلولها عِنْدَهُ حدَثٌ وزمانٌ لا ألفاظٌ.

واحتج البصريون عَلَى اسميَّتِهَا بكونها لا تلزم الاشتقاق ، وأنَّها تجري عَلَى أمثلة [منخرمة] وأنَّ فيها التعريفَ والتنكيرَ والثُّنائي والمُرَكَّبَ والمثَّنى والمجموعَ وإعرابَ ما سُمِّيَ مِنْهَا بنحو : نزال عِنْدَ بنى تميم بخلاف التسمية بالفعل المستتر فيه ضمير ، فهم وغيرهم من العرب يحكُونَهُ[١].

وكَان أبو القاسم من شيوخ الأَنْدَلسيِّينَ[٢] يقول بقول الكوفيين فِي : نَزَالِ ، ودَرَاكِ ، وبَلْهَ ، ومَه ، وصَه ، وجميع هَذَا الصنف الَّذي لَيْسَ أصله ظرفاً ولا مصدراً.

وأما ما أصله ظرف نحو : دُونك زَيْدا أو مصدره نحو : حذرك وفَرْطَكَ ، فكان يقول : إنَّهَا منصوبةٌ بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ؛ لأَنَّ تلك المصادر والظروف عوضٌ مِنْهَا ، وخالفَ فِي ذَلكَ جميعُ البصريين ولا يعرف ذَلكَ لبصري إلا ما رواه السيرافي[٣] عَنْ المَازِنِيِّ[٤] فِي الظروف خاصة[٥].

---

(١) ينظر : ابن يعيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٥.

(٢) ينقل عنه أبو حيان كثيراً في شرحه على الألفية وشرحه على التسهيل ؛ وقد اختلف في اسمه فقيل : أبو القاسم بن القاسم الخضراوي وقيل : هو أبو محمد القاسم بن القاسم ، وقد ورد هذا الاسم في بغية الوعاة على أنه القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي توفي سنة ٦٢٠ هـ ، وصنف شرح اللمع وشرح التصريف الملوكي (بغية الوعاة : ٢ / ١٦٠ - رسالة دكتور الشربيني لتحقيق التذييل والتكميل : ص ١١٢٧)

(٣) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بسيراف سنة (٢٨٠ هـ) وله من المصنفات شرح كتاب سيبويه وأخبار النحويين البصريين وغيرها ، وتوفي سنة (٢٨٠ هـ) المدارس النحوية : ١٤٦ ، ١٤٥.

(٤) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس ، ألف علل النحو وكتاب التصريف ، توفي سنة (٢٤٩ هـ) ، نشأة النحو ٨٨ ، ٨٧.

(٥) قال المرادي : " ذهب كثر منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان ، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغني مرفوعها عن الخبر كما أغني في : أقائم الزيدان ؟ ". توضيح المقاصد للمرادي : ٤ / ٧٥.

﴿ الْمُعْــرَبُ وَالْمَبْــنِيُّ ﴾

قَــــوله :

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْــرَبٌ وَمَبْنِــيٌّ ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُــرُوفِ مُــدْنِيّ

لَمْ يُبَيِّنِ الإعرابَ وَلاَ البناءَ[١]، وذكرَ أَنَّ الاسم عَلَى قِسْمَيْنِ : معربٌ ومبنيٌّ ، وذكر أَنَّ البناءَ لشبَهِ الحرْفِ فَقَطْ.

ثم نَوَّعَ وجوه الشبه إِلَى[٢] : شبه وضعي ، وَمَعْنَوِيّ ، ونيابة عَنْ فعل بلا تأثر ؛ وافتقار متأصل ، وَعَنَى بالوضعي : أن يكون الاسمُ عَلَى حرفٍ واحدٍ أو عَلَى حرفين كالتَّاء ونا فِي : جئتنا ؛ وكَأَنَّهُ /٦ يقول : أصلُ الحرفِ أَنْ يكون عَلَى حرفٍ واحــدٍ أو حرفَين.

قيل : وَإِنَّمَا جيء بالحُرُوفِ ؛ لأَنَّهَا اختصر فِيها الأفعال ، فإذا قلت : ما قام زَيْد ، فمَعْنَاهُ : نَفَيْتَ القيامَ عَنْ زَيْد ، فإذا كَانُوا قَدْ عدلوا عَنْ الفعل إِلَى الحرف فــلا يناسبُ أَنْ يكون المعدولُ إليه أَكْثَرَ حُرُوفاً من المعدول عَنْهُ ، وإلا فما يكون للعــدول عَنْهُ فائدةٌ ؛ ألا تَرَى أَنَّهُمْ يَعْدِلُونَ عَنْ لفظتين إِلَى لفظة واحدة ، وَعَنْ لَفْظٍ واحد زائد فِي الحُرُوف إِلَى لفظٍ آخرٍ ناقصٍ عَنْهُ فِي الحُرُوفِ.

---

(١) عرفهما فِي التسهيل فقال : الإعراب : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وعرفه غيره فقال : الإعراب تغير فِي آخر الكلمة لعامل داخل عليها فِي الكلام الذى هى فيه . وأما البناء فقال في التسهيل : ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل مــن شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين (التسهيل ص ١٠٠٧)

(٢) لم يذكر بيتي الألفية فِي نص المخطوط وهما :

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَــا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَــى وَفِــي هُنَــا

وَكَنِيَابَــةٍ عَــنِ الْفِعْــلِ بِــلاَ ... تَــأَثُّرٍ وَكَافْتِقَــارٍ أُصِّــلاَ

وإذا تقرَّرَ هَذَا فأصْلُ وضعِ الحرفِ أنْ يكونَ أخصرَ من الفعل ، وأَقَلُّ حُرُوف الفعلِ ثلاثةٌ ، وأخصرُ مِنْهُ ما يكُون عَلَى حرف واحدٍ أو حرفَيْنِ ، فإذا وجـدنا اسمـاً وُضِعَ عَلَى حرفٍ واحدٍ أوْ عَلَى حَرْفَينِ كَانَ مَبْنِيًّا لشبهه بالحرف فِي الوضع.

ولَمْ أقفْ عَلَى مراعاةِ هَذَا الشَّبَهِ الوضعيِّ إلا لِهَذَا الرجل[١] ، بلْ المنقولُ فـي كتب أصحابنا أنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ من اقتصر عَلَى شبه الحرف[٢] ، أو تضمن معناه وهو الفارسي ، وَفَسَّرَ شبه الحرف بالشبه فِي الافتقار كالموصـولات وأسمـاء الإشـارة والضمائر[٣].

---

(١) المقصود به ابن مالك.

(٢) قال الزجاجي : " عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت وتلك العلة مـشابهة الحرف ". الإيضاح فى علل النحو : ٧٧ لأبي القاسم الزجاجي تحقيق : مازن المبارك ط. دار النفائس خامسة : ١٩٨٦م ، وينظر قضية الشبه في النحو العربي : ٣٦٤ فؤاد أحمد السـيد الحطاب ط. أولى : ١٩٨٨م ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٠ ، ٥١.

(٣) ينظر المسائل العسكرية : ٢٣٠ - ٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ والتذييل والتكميل : ١ / ١٣٣ (هنداوى) ، وهو ما ذكره ابن مالك نفـسه في التـسهيل ص ٧ وشرحه : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، ورد أبو حيان على الفارسي قوله فقال : " وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف كثير التكلف وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضـافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، وكل ما اعتذر عنه فإنه بني فيه على المحل على الغالب وسامح نفسه في ذلك ، وكان يتحمل ما قال لو أدى ما فر منه إلى شيء مستحيل ولا يبعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يحكم لها بحكم ما حلت محله " . التذييل : ١٣٤ - ١٣٥

وَأَكْثَرُ أصحابنا ذهَبُوا إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَى هَاتَيْنِ العِلَّتَيْنِ ، فزعموا أَنَّ البناءَ لـشبه الحرف ، أو لتضمنه مَعْنَاه ، أو لوُقُوعِهِ موقع المبني أو لمضارَعَتِهِ هَذَا ، أو لإضـافته إلى مبني أو لخُرُوجِهِ عَنْ النَّظِيرِ[١].

وزعم المبرد[٢] أَنَّ موجباتِ البناء كثرةُ العلل الموجبة لمنع الـصرف ، وَقَـدْ تَعَرضْنَا لكثيرٍ مِنْ تَبْيينِ هذه العلل ، وَمَا هُوَ مِنْهَا موجب ، وَمَا هُوَ بجوز ، والشروطِ فِي ذَلِكَ فِي كتابنا المسمى بالنكت الحسان فِي غاية الإحسان[٣].

---

(١) مثال المبني لشبه الحرف : المضمرات واسم الإشارة والموصول ووجه الشبه أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

ومثال المبني لتضمن معنى الحرف : أسماء الشرط والاستفهام.

ومثال المبني لوقوعه موقع المبني : أسماء الأفعال والمنادى المبني.

ومثال المبني لمضارعته ما وقع موقع المبني : مثل حذام وقطام فإنه ضارع نزال ونزال وقع موقع انزل.

ومثال المبني لخروجه عن النظير : أي الموصولة في حالة بنائها.

ومثال المبني لإضافته إلى مبني : مثل حين في قوله : على حين عاتبت المشيب على الصبا ..ألخ ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وابن يعيش : ٣ / ٧٩ - ٨٢ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ - ٢ / ٣١٨ ، ٣٣٠ ، وحاشية الصبان : ١ / ٥١ ، وشرح الكافية الشافية : ص ٢١٦.

(٢) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد من بني ثمالة ، أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم ، وله من المؤلفات في العربية : المقتضب ، وشرح شواهد سيبويه والرد عَلَيْه ، والكامل وغيرهـا ، توفي سنة (٢٨٥ هـ) نشأة النحو : ٩٠ ، ٨٩ ، وطبقـات النحـويين : ١٠١ - ١١٠ ، والمدارس النحوية : ١٢٣ - ١٣٥ ، والمبرد ودراسة كتابه الكامل لأبي الحسن الخطيب : ٦٧ - ٩٦ ، والمبرد حياته وأثاره لأحمد القرني وعبد الحفيظ فرغلي : ٤٠ ، ٣٩.

(٣) هو ما ذكرناه في الهامش قبل السابق وينظر : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان : ١٥٨ - ١٥٩ تحقيق : عبد الحسين الفتلي ط. مؤسسة الرسالة ثانية : ١٩٨٨م.

وقــوله : " والمعْنوِيّ فِي متى وفِي هنا " أما : " مَتَى " إذا كَانتْ اســتفهاماً فتضَمَّنَتْ معْنَى الْهَمْزة ، وإذا كَانَتْ شرطاً فتضمنت معْنَى إنْ الشرطية.

وأما : " هُنَا " فإِنَّمَا بُنِيَتْ عِنْدَ أصحابنَا لشَبَهِهَا بالحَرْف فِي الافتقــار إِلَــى مُشَارٍ كسائرِ أسماءِ الإشارة ، وأما عَلَى ما ذهب إليه هذَا النَّاظِم فَيُتَخَيَّلَ لَهُ أَنَّ : "هَذَا" اسم إشارة و لم تضعْ العرَبُ للإشارة حرفاً فتضمن اسم الإشارة مَعْنَاه ؛ لكنــه كَــان ينبغي أن يوضعَ له حرف ؛ كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفــي والــتمني والتشبيه وغير ذَلِكَ ، فضمن اسم الإشارة معنى ذَلِكَ الحرف الَّذِي كَــانَ ينبغــي أنْ يوضَعَ لِمَعْنَى الإشارةِ[١].

وقولــــه : " وكنيابة عن الفعل بلا تأثر " النائب عن الفعل مــن الأسمــاء قسمان :

قِسْمٌ يتأثر للعامل وهو معرب وذلك المصدر الذي هو بدل عن اللفظ بالفعل نحو : ضربا زيداً وغيره ، ألا ترى أنه يتأثر للعامل ويصير معمولاً له ، وقسم لا يتــأثر وذَلِكَ نحو : نزال ومن النحويين من زعم أنه مثل نزال فِي موضع النصب.

وقولــــه : " وكافتقار أصلاً " يريد بِذَلِكَ الموصولات نحو : الَّذِي والَّتِي ، فإنما تفتقر إِلَى صلاتهما افتقار تأصُّلٍ بمعنى أنَّ معْنَاهَا متوقفٌ عَلَى صِلاَتِهَا ، واحترز من افتقار غير متأصِّلٍ نَحْو : افتقار المضاف للمضاف إليه.

قولـــه :[٢]

وَفِعْــلُ أَمْــرٍ وَمُــضِي بُنِيــاَ   وَأَعْرَبُوا مُــضَارِعاً إِنْ عَرِيــاَ

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِــنْ   نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعَنْ مَــنْ فُــتِنْ

---

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٢ - ٥٣

(٢) لم يذكر الشارح هنا بيت ابن مالك الآتي :

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِماَ   مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُماَ

ذَكَرَ أنَّ فِعْلَ الأمرِ وَالَمَاضي يُبْنَيَانِ ، و لم يُبَيِّنْ عَلَى ما ينيان عَلَيْهِ ، أمَّا بنـــاء الماضي فصحيح ، /٧ وأما فِعْلُ الأمْرِ فعَلَى قسمين :

معرب بإجماع وهو ما دَخَلَتْ عَلَيْه لام الأمر نحـــو : لِـيقم زَيْــدٌ ، ومــبني باختلاف.وهو الأمرُ العاري من اللام ، فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مبني ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ معرب ، وكَان الأخفش[١] يستجيد قول الكوفِيين وهو اختيار ابن أبي الأحوص[٢] من شيوخنا[٣].

وقد أطلق هَذَا النَّاظِم فعل الأمر فِي موضع التقييد ؟ ، وَذَكَــرَ أَنَّ الُمــضَارعَ يعرب إذا عري من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن نون إناث ، ومفهوم الشرط أنه إذا لم يعر منهما لم يعرب ، أما نون التوكيد فإنها إذا اتصلت بالمضارع المعرب ؛ احتــراز عـــن اتصالها بالمضارع الَّذي لحقته نون الإناثِ يبنَى معها مطلقاً فِي مذهب الأخفش سواء أكَان المضارع مما رفع بالنُّون أم لم يكن ، وهو ظاهر قول[٤] أبي موسى[٥].

---

(١) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم أخـــذ عـــن ســـيبويه وصنف: معاني القرآن والمسائل الكبيرة وغيرهما . توفي سنة (٢١٥ هـــ) أخبـــار النحـــويين البصريين : ٦٦ وما بعدها وطبقات النحويين للزبيدي : ٧٢ وما بعدها.

(٢) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الإمام أبو على بن أبي الأحوص القرشـــي يعرف بابن الناظم وله شرح المستصفى وشرح الجمل وتوفي سنة (٦٧٩ هــ) ينظر : بغيـــة الوعاة : ١ / ٥٣٥

(٣) " قال الأشموني : وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب بجزوم بلام الأمر مقـــدرة وهـــو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل : قم ، لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعهـــا حـــرف المضارعة ". شرح الأشموني : ١/ ٥٨ ، ٥٩ ، وينظر معه حاشية الصبان ففيه نسبة للأخفش وضعف ذلك بأن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار.

(٤) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى البربري المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي له المقدمة وشرح أصول ابن السراج وغيرهما ، توفي سنة (٦٠٧ هـــ) . البغية : ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٥) ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٢٦٤ - ٢٦٥ وهو مذهب المصنف في التسهيل.

وفصل غير الأخفش فقال : إما أن تُبَاشِرَ النُّونُ المضارعَ أوْ لاَ تباشره فإن باشرته بنى نحو : هل تقومن ، لا تضربن ؛ وإن لم تباشره وَذَلِكَ فِيمَا رُفِعَ بالنُّون ، وهو الأمثلة الخمسة لم ين وذَلِكَ نَحْو : إنَّ الزَّيْدين ليقومن ، أصله ليقومون ، ثم أدخلت نون التوكيد فلم تباشر المضارع بل جاءت بعد الضمير وبعد نون الرفع فقلت : ليقومونَنّ ، فاجتمعت الأمثال فحذفت النُّون الَّتي هي علامة الرفع فصارت ليقومونّ ، فالتقى ساكنان الواو الَّتي هي ضمير ، والنُّون الأولى الساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار : ليقومن ، وكَذَلِكَ الخفيفة غير أَنَّهُ لا يجتمع أمثال إنَّمَا يجتمع مثلان ، وهَذَا المذهب الثاني هو ظاهر كلام هَذَا النَّاظِم[١].

وأما نون الإناث فإنَّها إذا اتصلت بالمضارعِ ، فَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ أَنَّهُ يُبْنَى معها وذَلِكَ نَحْو : يخرجن حملا عَلَى الماضي ، وبعض المتأخرين ذهب إِلَى أَنَّهُ باقٍ عَلَى إعرابِهِ لوجودِ موجب الإعراب فيه[٢] ، والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها.

---

(١) المضارع متى اتصلت به نون التوكيد بني وفيه عندئذ ثلاثة مذاهب : الأول : البناء مطلقاً وهو مذهب الأخفش . ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٤ / ٣٣ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، وقد نسبه أبو حيان في الارتشاف إلى الزجاج وأبي علي وهو في الإيضاح العضدي : ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والمقتصد : ١١٣٦ وهو مذهب المبرد في المقتضب : ٣ / ١٩ - ٢٢ ، والثاني : الإعراب مطلقاً ، وقد ذكر ابن الخباز في النهاية : ٢٣٠ أنه قول ابن الدهان في كتابه الغرة ، والثالث : التفصيل بين أن تتصل بالفعل فيكون مبنياً أو لا تتصل مباشرة فيكون معرباً وهذا المذهب هو المشهور والمنصور. ينظر الكتاب لسيبويه :١ /٢٠ ، ٣ /٥١٨ - ٥٢٠ وشرح الكافية الشافية : ١٧٤،١٧٥، ١٤١٣ - ١٤١٧ وشرح عمدة الحافظ : ٣٢٥ - ٣٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦.

(٢) المسألة خلافية فقد ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب ونسب قوله إلى الأخفش في رصف المباني : ٣٣٣ تحقيق الخراط ط . بمجمع اللغة العربية بدمشق وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين . ينظر التذييل والتكميل ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ - ٢٦٤ ، وقد ذهب أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني . ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٢٩.

قولـــــه :[١]

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَـــا ذُكِـــرْ ... يَنُوبُ نَحْوُ : جَا أَخُو بَنِـــي نَمِـــرْ

يقول : يُرْفَعُ بالضمة ويُنْصب بالفتحة ويُجَر بالكسرة ويُجْـــزَم بالتـــسكين ، وغير هذا ينوب عنه ما يذكره بعد ذلك ، وهَذَا منه بناء عَلَى أَنَّ الإعـــراب يكـــون بالحركات وبغيرها من الحُرُوفِ الَّتي سيذكرها بعد ذَلِكَ.

ومذهب المحققين أنَّه لا إعراب إلا بحركة أو بحذفها أو بـــالنُّون أو بحـــذفها وسنورد الخلافَ عِنْدَ ذكر ما نابَ عَنْ الحركات شيْئاً فشيْئاً – إن شاء الله –.

---

(١) ترك الشارح بعد هذا خمسة أبيات لم يتعرض لها من الألفية وهي :

وكـــل حـــرف مـــستحق للبنـــا ... والأصل فِـــي المـــبني أن يـــسكنا

ومنه ذو فتح وذو كـــسر وضـــم ... كأين أمس حيث والساكن كـــم

والرفع والنصب اجعلـــن إعرابـــا ... لاسم وفعل نحـــو : لـــن أهابـــا

والاسم قد خصص بـــالجر كمـــا ... قد خصص الفعل بـــأن ينجزمـــا

فارفع بضم وانصبن فتحـــا وجـــر ... كسرا كـــذكر الله عبـــده يـــسر

الأسمـــاء الستـــــة

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِـــالألِف   وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

ظاهرُ كلامِهِ يقتضي أنَّ الإعرابَ فِي هذه الأسماء الستة بشرطها إنَّمـا هـو بالحُرُوف وبه قال هشام[1] من الكوفيين[2] ، وقطرب[3] والزيادي[4] من البصريين[5] .

وذهَبَ المَازِنِيُّ إِلَى أَنَّهَا معربةٌ بالحركاتِ الَّتِي قبلَ الحُـرُوفِ ، والْحُـرُوفُ إشباعٌ وهو اختيارُ الزجاجِ[6] .

---

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي له مقالـة فِي النحو تنسب إليه وصنف مختصر فِي النحو والحدود والقياس وتوفي سنة (٢٠٩ هـ) ينظر بغية الوعاة : ٢ / ٣٢٨.

(٢) هو ما قاله الزجاجي فِي مجالس العلماء ص : ٣٢٩ ، وقال أبو حيان فِي التذييل : وهشام من الكوفيين فِي أحد قوليه . ينظر : ١ / ١٧٦.

(٣) قطرب : هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب لازم سيبويه وأخـذ عـن عيسى بن عمر له من التصانيف : المثلث والنوادر والصفات والأصوات والعلل فِـي النحـو وغيرها ، توفي سنة (٢٠٠ هـ) بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣.

(٤) إبراهيم بن سيفان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي صنف : النقط والشكل والأمثال وشرح نكت سيبويه وغيرها ، توفي سنة (٢٤٠هـ) ينظـر بغية الوعاة : ١ / ٤١٤.

(٥) ينظر المسائل البصريات : ٨٩٦ وابن يعيش ١ / ٥٢ والجمـل : ٣ - ٥ وشـرح المقدمـة الجزولية : ١٤٣ والتذييل والتكميل : ١ / ١٧٦.

(٦) ينظر الإنصاف : ١٧ وابن يعيش : ١ / ٥٢ والإيضاح فِي شرح المفصل : ١ / ١١٧ وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٤ وشرح ألفية ابن معط : ٢٥٢ - ٢٥٣ ونسبه الزجاجي فِي مجـالس العلماء إلى البصريين : ٣٢٩.

وذهب أبو الحسن الربعي[١] إِلَى أَنَّهَا معربة بالحركات الَّتِي قبلَ الحُرُوفِ وهى منقولة من الحُرُوف[٢].

وذهب الكسائي[٣] والفراء[٤] إِلَى أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ بالحركاتِ والحُرُوفِ مَعاً[٥].

وذهب الجرمي[٦] إِلَى أَنَّهَا معربة بالتغير والانقلاب فِي حالة النصب والجر وبعدم ذَلِكَ فِي حالة الرفع[٧] ، وَهَذَا شبيه بما نقل صاحب الإعراب عَنْ هشام أَنَّ الإعراب فِيهَا معْنَوِيٌّ لاَ لَفْظِيٌّ ، فلا إعراب فِيها لا ظاهر ولا مقدر.

---

(١) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن الزهري ، عاصر الفارسي و لم يذكر السيوطي وفاته . البغية : ٢ / ١٨١ ، ١٨٢.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٦ - ١١٧ ، والإنصاف : ١٧ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٧٧.

(٣) الكسائي : هو علي بن حمزة ، من أصل فارسي ، ولد بالكوفة ويعد زعيم المدرسة الكوفية ، توفى سنة (١٨٩هـ). المدارس النحوية : ١٧٢ - ١٧٥.

(٤) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد ، ولد بالكوفة وتلقى عن الكسائي ، له من التصانيف : كتاب الحدود ومعاني القرآن وغيرهما ، توفى سنة (٢٠٧هـ). نشأة النحو : ٩٤ ، ٩٣ ، وطبقات النحويين : ١٣١ - ١٣٣ ، وطبقات القراء : ٢ / ٣٧١ ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٢٥ - ٢٣٠.

(٥) نسب إلى الكوفيين في المقتضب : ٢ / ١٥٥ ، والإنصاف : ١٧ ، وأسرار العربية : ٥٩ ، وابن يعيش : ١ / ١١٧ ، ونسب إلى الفراء في ابن الشجري : ٢ / ٢٤٣. تحقيق الطناحي والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧.

(٦) الجرمي : هو أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحاق البجلي ، مولده ونشأته بصري ، أخذ عن الأخفش وله في النحو والصرف مؤلفات مختلفة من أهمها : كتاب المختصر في النحو وكتاب الأبنية وله كتاب في العروض وعني بكتاب سيبويه فألف في غريبه كتاباً وفي شواهده الشعرية كتاباً آخر ، توفى سنة (٢٢٥ هـ). المدارس النحوية : ١١١ وطبقات النحويين ٧٥ ، ٧٤.

(٧) ينظر المقتضب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ ، وشرح ألفية ابن معط : ٢٥٣ ، والتذييل ١م ١٧٧.

وذهب السهيلي[١] وتبعه تلميذه أبو علي الرُّنْدِي[٢] إِلَى التفصيل فيها فقال : فوك وذو مال معربان بحركات مُقَدَّرَة فِي الحُرُوف وباقيهـا معربـة بـالحُرُوف[٣] ، وذهب سيبويه[٤] والفارسي إِلَى أَنَّهَا كلّهَا معربةٌ بالحركات المُقَدَّرَة فِي الحُرُوفِ وهو الصحيح[٥]. /٨

قولـــه :

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَـا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْـهُ بَانَـا

مِنْ ذَاكَ أي : مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر باليَـاء : " ذو " بمعـنى صاحب ، واحترز بِذَلِكَ من : " ذو " الموصولة فِي لُغَة طَيِّءٍ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ هَكَذَا مَبْنِيَّةً نحو : جاء ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، هَذَا الأعرَفُ فِي لغة طيء ،

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، تلميذ ابن الطراوة ، ألف نتائج الفكر والروض الآنف وغيرهما ، توفي سنة (٥٨١هـ). ينظر : المدارس النحوية : ٢٩٩.

(٢) هو عمر بن عبد المجيد الرندي بضم الراء وسكون النون أبو علي الأستاذ النحوي ، هذا مـا ذكره عنه السيوطي فِي البغية : ٢ / ٢٢٠ ، وقال محقق الكتاب فِي الحاشية : هو من تلاميذ السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي وهو من مقرئي كتاب سيبويه.

(٣) نتائج الفكر : ٨٠ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ط. دار الكتب العلمية أولى : ٩٩٢ ، وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية : ٣٥٩ - ٣٦٠ والتذييل : ١ / ١٧٨.

(٤) سيبويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ، اشتهر بلقبه سيبويه ، له من المصنفات : الكتاب ، توفي سنة (١٨٠هـ). المدارس النحوية : ٥٧ - ٥٩ ، وطبقات النحويين : ٦٦ - ٧٢ ، وسيبويه جامع النحو العربي د. فوزي مسعود : ٣٠ ، وما بعدها ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : ٦٥ وما بعدها ، ومعجم الأدباء : ١٦ / ١١٥.

(٥) لم أقف لسيبويه على نص صريح في هذه المسألة وهو في التعليقة : ١ / ٢٨ - ٣١ ، والمسائل العضديات : ٨٩٦ ، والمسائل البغداديات : ٥٣٩ - ٥٤٢ ، والتكملـة : ٤٩ ، وشـرح المقدمة الجزولية : ١٤٧ والتبيين للعكبري : ١٤٩ ، والتذييل : ١ / ١٧٥ - ١٧٦.

وبعضهم يجعلُها كذي بمعْنَى صاحب ، فيقول : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام ، فَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ لا يكون ذَلكَ احترازاً ويكون الشرط لا مفهوم له.

واخْتُلِفَ فِي وزن : " ذو " بمعْنَى صاحب ، فمذهب الخليل[١] أن وزنه "فَعْلٌ" كفروٍ بسكون العين[٢] ، ومذهب سيبويه والأخفش : " فَعَل" مفتــوح العــين[٣] ، والأظهر أن لام ذي ياء ، وأن أصل تركيبها إنما هو من : ذويٌ فتكون من باب طوي وهو ما عينه واو ولامه ياء ، وهو أكثَرُ من باب قُوَّة وهو ما عينه واو ولامه واو[٤].

وَمِنْ أحْكَامِ : " ذِي " بِمَعْنَى صاحب أَنَّهَا يلزَمُ إضافتها إِلَى اسمِ جنسٍ ظاهرٍ غيرَ صِفَةٍ فلا يَجُوزُ : ذُو هَذَا ، ولا : ذُو غَنِيّ ، ولا : ذُو زَيْدٍ ، وإذا سُمِعَ ذُو زَيْــد فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الإضافة إِلَى اللَّفْظِ لا إِلَى مَدلُولِه.

ولا يجوز : ذُوهُ ، ولا ذُوكَ[٥] ؛ خلافاً لبَعْضِهِمْ فِي إجازَته إضَــافَتِهَا إِلَــى المضمر[٦] ، وزعمَ بعضُهُمْ أَنَّهَا أشرفُ فِي الوصف من صاحب ، ولِذَلِكَ جَاءَتْ فِــي صفات الله تَعَالَى : ذي الجلال ، ذي العرش ، ولَمْ يَجِئْ فِي صِفَاته صاحب كــذا ، وَأَبْدَى فَرْقاً بَيْنَ قولــه تَعَــالَى[٧] : ﴿ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ ﴾ ، وقولــه تعالى[٨]: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا ﴾.

---

(١) الخليل : هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، واضع معجم العين في أصول اللغة وواضع علم العروض ، توفى سنة (١٧٥هــ). المدارس النحوية ٣٠ وما بعدها ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي : ٥٤ - ٥٦.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٦٣ ، والتذييل : ١ / ١٦٣.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦١.

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٦٣.

(٥) هو مذهب سيبويه وهو المنع ، ينظر في الكتاب : ٣ / ٤١٢.

(٦) هو مذهب المبرد في المقتضب : ٣ / ١٢٠ ، وقد نسب القواس في شرحه لألفيــة ابن معط ص : ٢٥٤ إلى المبرد إجازة ذلك.

(٧) من الآية : ٤٨ من سورة القلم.

(٨) من الآية : ٨٧ من سورة الأنبياء.

وقولُـــهُ : " وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا " يقول : إذا ذهبت الميم من الفـم قلت : هَذَا فُو زَيْد ، ورأَيْتُ فَا زَيْد ، ونظرت إِلَى فِي زَيْد ، وهَذَا يقتـضي أَنَّـهُ إِذَا ذهب الميم منه أُعْرِبَ بالحُرُوف وكَانَ الأجودُ أن يقولَ : إِذَا لَمْ تُعَـوَّضْ مِـنْ عَـيْنِ الكلمةِ وهِيَ الواو ميماً لا أنه كَانَتْ فيه الميمُ فذَهَبَت.

وأصلُ هذه الكَلِمَة مُرَكَّبٌ من : " فوه " ففاؤُهَا فاءٌ وعَيْنُهَـا وَاواً ولاَمُهَـا هَاءٌ[1] ، ووَزْنُهَا : " فعْل " بسكون العين[2].

وإذَا عُوِّضَ مِنْ وَاوِهَا ميمٌ فَفيهَا لغات : أَنْ تَكُونَ الفاءُ مفْتُوحَةً رفْعاً ونـصْباً وجَراً ، وهي الأفصحُ ، ومَضْمُومَةً في الأحوالِ الثَّلاَثَة ، ومكْسُورَةً فـي الأحْـوَالِ الثَّلاَثَةِ ، وتابعا حركتها لحركة الإعراب وهي أضعف اللغات[3].

وَقَدْ جَاء تشديد الميم مع الفتح ، أَنْشَدَ صَاحِبُ التَّرْقِيصِ[4] مِنْ أُرْجُوزَة.

أَلَذُّ مَا ضَمَمْتُ عِنْدِي ضَـمُّهُ   كَطَعْمِ شَهْدٍ رِيقُـهُ وَفَمُّـهُ[5]

---

(١) خالف أبو حيان ما ذكره في التذييل والتكميل : ١ / ١٧١ حيث يقول : " واتـضح بهـذه النقول أنه له مواد أربع : (ف و هـ) وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل ، ويدل عليهـا التصغير والتكسير والاشتقاق نحو : فُوَيْه ، وأفْوَاه ، وما فَاهَ بكذا ، وفلانٌ أفْوَهُ ومُفوّه ونحوها. (ف م ي) - (ف م و) ويدل عليه : هذا الفما ، والتثنية : فميان وفمـوان ، (ف م م) يدل عليه أفمام ".

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضى : ٣ / ٢١٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مـالك : ١ / ٤٧ - ٤٨ ، والمذكـر والمؤنث لابن الأنبـاري : ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٦٦ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦٨ ، ١٦٩.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن المعلَى الأسدي النحوي اللغوي ، روى عن الفضل بن سـهل وأبي كثير الأعرابي وابن دريد ، من مصنفاته : الترقيص ، وشرح ديوان تميم بن أُبيّ بن مقبـل . ينظر معجم الأدباء : ١٩ / ٥٥ ، وبغيـة الوعـاة : ١ / ٢٤٧ ، والخزانـة : ٩ / ٢٢٦ ، وكشف الظنون : ٤٠١.

(٥) البيتان من الرجز المشطور وردا في التذييل والتكميل : ١ / ١٧٠

اللغة : ضممت : عانقت ، والشهد : الطعم الحلو ويراد به العسل ، والريق هو تردد الماء في الحلق فهو من راق الماء يريق ريقاً أي انصب.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " وفمه " حيث جاء مفتوح الفاء مضعف الميم وهى لغة من لغات كثيرة في الفم.

وحكى كُرَاعُ[1] أَنَّهُ يُقَال : " فُمّ " بالضَّمِّ والتَّشْدِيد[2] ، وحكى صاحب اليواقيت[3] : الفتح والضم والكسر مع التشديد ، قَالَ : والأَوَّلُ أفصَحُ يعْني الفتح[4].

وقال ابن جني[5] : الوجه أَنَّ تَشْدِيدَ المِيمِ لَيْسَ بلغة[6] ، وحكَى صَاحِبُ الْمُوعَب[7] عَنْ ثعلب[8] أنه يجمع بالواو والنُّون إذا نقص منه اللام فَيُقَال : فُونَ وفِينَ وهَذَا فَي غاية الغرابة[9] ، وحكى بعضُهم القصرَ فِيه فَيَقُول : هَذَا فماك ، ورأيت فماك ، ونظرت إِلَى فماك.

---

(١) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل النحوي اللغوي ، صنف المجرد ومختصره ، والمجهد ومختصره وغيرها ، توفى سنة (٣٠٧هـ). ينظر بغية الوعاة : ٢ / ١٥٨.

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٧١.

(٣) هو محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد اللغوي المعروف بغلام ثعلب ، المتوفى سنة (٣٤٥هـ) ، من مصنفاته : اليواقيت ، وشرح الفصيح وفائت الفصيح . ينظر إنباه الرواه : ٣ / ١٧١ - ١٧٧ ، وبغية الوعاة : ١ / ١٦٤ - ١٦٦

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٧١.

(٥) ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، ولد سنة (٣٢٠هـ) . وله مصنفات شتى منها في اللغة والنحو : الخصائص والمصنف وسر صناعة الإعراب ، ومنها في القراءَات : المحتسب وغيره. توفى سنة (٣٩٢هـ). ينظر المدارس النحوية : ٣٦٥ وما بعدها.

(٦) سر صناعة الإعراب : ٤١٥ - ٤١٧ ، وينظر شرح الكافية للرضي: ١ / ٢٩٧ ط. دار الكتب العلمية.

(٧) هو تمام بن غالب المعروف باب التياني أو بابن التيان أبو غالب الأندلسي المرسي اللغوي ، توفى سنة (٤٣٣هـ). صنف تلقيح العين في اللغة وهو المسمى الموعب. ينظر إيضاح المكنون: ٢ / ٦٠٧ ، وكشف الظنون : ٣ / ٤٨١ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ومعجم الأدباء : ٧ / ١٣٥ - ١٣٨.

(٨) ثعلب : هو أحمد بن يحي بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب ، صنف : المصون في النحو واختلاف النحويين والتصغير والوقف والابتداء وغيرها ، توفى سنة (٢٩١هـ). بغية الوعاة للسيوطي : ١ ٣٩٦ ، ٣٩٧.

(٩) يعلل أبو حيان لغرابة هذه الرواية بقوله : " وكأن هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام الكلمة ، وأما العين فإنما ذهبت لأجل واو الجمع ويائه". التذييل والتكميل : ١ / ٣٢٩.

قولـــــه :

أَبٌ أَخٌ حَـــمٌ كَـــذَاكَ وَهَـــنُ   وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِـــي أبٍ وَتَالِيَيْـــهِ يَنْـــدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْـــهَرُ

وَزْنُ : " أخٌ ، وأبٌ ، وحمٌ ، وَهَنُ " فعَل بفتح العين ، أمَّا : " هن " فالنقص فِيه أعرف ، وَقَدْ رُوِيَ فيه تشديدُ نونه ؛ كما رُوِىَ - أيْضاً - تشديد خاء أخَ وبـــاء أبّ ، وَقَدْ رُوِىَ قصرُهُمَا ونقصُهُمَا ، ورُوِيَ نقصُ : " حمٍ " وقـــصرُه[1] ، وبنـــاؤه عَلَى: "فعْل" كدَلْوٌ وكَخَبْءٌ ، فيقال : حمْوٌ وحمْؤٌ[2].

وظهُورُ الوَاوِ فِي : حَمَوٌ دليل عَلَى أَنَّ أصْلَ لامِهَا الوَاوُ ، إذا قلت : حمـــوك[3] ؛ خلافاً لمن ذهب إِلَى أَنَّ أصلَهَا اليَّاءُ مشتقة من الحماية ؛ لأَنَّ أحماء المرأة يحمونها.

---

(١) أما أمثلة هذه اللغات في الأسماء الأربعة (أب - أخ - حم - هن) فهى كالآتى :

فمثال نقص أب قوله : بأبه اقتدى عدي في الكرم.

ومثال قصره في قوله : إن أباها وأبا أباها.

ومثال تشديد الباء : ما حكاه الأزهري في التهذيب من قوله : استأبيت فلاناً ، ببـــاءين أي اتخذته أباً.

ومثال نقص أخ ما حكاه أبو زيد من قولهم : جاءني أخك.

ومثال قصره قوله : أخاك الذى إن تدعه لملمة يجبك.

ومثال تشديد الخاء ما رواه الأزهري في التهذيب من ذلك.

ومثال نقص حم ما حكاه الفراء من قولهم : هذا حمك.

ومثال قصره ما روي من قولهم : قام حماك نص عليه الأندلسيون.

ومثال نقص هن قوله : وقد بدا هنك من المئزر.

ومثال تشديد نونه قوله : وهنى جاذ بين لهزمتي هن.

(٢) هو مذهب الفراء ذكره أبو حيان في : التذييل : ١ / ١٥٩ ، وأما مذهب البصريين فقالوا : وزنه : " فَعَل ". ينظر أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٣٤ ، وابن يعـــيش : ١ / ٥٢ - ٥٣ ، والتوطئة : ١٢٣ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٧٨.

(٣) في اللسان مادة " حما " : " الجوهري : وأصل حم حمو بالتحريك لأن جمعه أحماء مثل آباء ".

/٩ وتعرُّضُ النَّاظمِ للغاتِ هذهِ الأسْمَاءِ لَيْسَ من عِلْم النَّحْوِ فكَانَ يليقُ حذفها من هذه الأرجوزة المختصرة والعدول إِلَى الأحكام النحوية بدل هذه اللغات لكن من غلب عَلَيْهِ فَنٌّ أُولع بذكره.

قولـــــه :

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْـتِلاَ

ذكرَ أنَّ شرْطَ إعراب هذه الأسماء بالواو رفعاً وبالأَلف نَصْباً وباليَاءِ جَـراً أَنْ تَكُونَ مضافة لغير ياء المتكلم ، فإذا أضيفت للياء لم تثبت هذه الحُرُوف.

وأخذ الناظم هَذَا الشرط عَلَى إطلاقه ولَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ مِنْهَا ما لا ينفَـكُّ عَنْ الإضافة ولا يضافُ للياء ولا لغيرِهِ من الضمائرِ إلا عَلَى خلاف فيه وهو : " ذو " ولَهَا - أيضاً - شرطان غيرَ هَذَا الشرط الَّذِي ذَكَرَهُ :

أحدهما :

أَنْ تَكُونَ هذه الأسماءُ مكبَّرَةً فإذا كَانَتْ مصغَّرَةً أُعْرِبَتْ بالحركات ، فتقولُ : هَذَا أُخَيُّ زَيْدٍ ، ورأيت أُخَيَّ زَيْدٍ ، ومَرَرْتَ بأُخَيِّ زَيْدٍ ، وقياس تصغير : "ذى مال" ، أن تقول : " ذُوَيّ مال ".

الثاني :

أَنْ تَكُونَ مفردةً ، أيْ لَيْسَت مثناةً ولا مجموعةً ، فإِنَّهَا إِنْ كَانَـتْ مثنـاةً أو مجموعةً لَمْ تكنْ بالواوِ ولا بالأَلف ولا باليَاء[١] ، وَقَدْ جَمَعَتْ الْعَرَبُ : " أباً وأخـاً " جمع سلامة ، قَالُوا : أَبُونَ ، وأَخُونَ رفعاً ، وأَبِينَ وأخِينَ نصباً وجراً ، وَزَعَمَ بعضهُمْ

---

(١) التمس أبو حيان العذر لابن مالك في هذين الشرطين فقال : والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه علق الحكم بعين لفظ أب وأخواته ، فإذا صغر أو ثني أو جمع فليس نفـس اللفظ المعلق عليه الحكم . التذييل والتكميل : ١ / ١٥٧.

أَنَّ اللامَ فِي : " أبيك " قَدْ ثبتت فِي حال الإضافــة إِلَى ياء المتكلم ، فتقول : أَبِيِّ ، قال الشاعر :

فَلاَ وَأَبِــيِّ لاَ أَنْــسَاكِ حَتَّــى   يُنَسَّى الوَالِهُ الصَّبُّ الْحَنِيناَ[١]

وهَذَا مخصوص بالشعر عِنْدَ البصريِّينَ ، ويجوز فِي الــشِّعْرِ والْكَــلاَمِ عِنْــدَ الكوفِيِّين ، ولا دليل فِي البيت لاحْتِمَالِ أَنْ يكونَ جَمَعَ : " أباً " جَمْعَ سَلاَمَة ؛ كمَــا تقول : قام زَيْدِيّ.

***

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو فى الغزل ؛ لم نعثر على مراجع له.

اللغة : الواله : العاشق المتيم ومثله الصب ، وهو يحلف لصاحبته أنه لا ينساها أبداً.

الشاهد فيه : قوله : فلا وأبي بتشديد الياء فواحدة للمتكلم وأخرى أصلها الواو وهــى لام الكلمة ثبتت عند الإضافة.

﴿ بَابُ الْمُثَـنَّى ﴾

قولـــــه :[١]

بِالأَلِف ارْفَعِ الْمُثَنَّـى وكِـلاَ   إِذَا بِمُضْمَرٍ مُـضَافاً وُصِـلاَ

أما المثنى فذهب الزجاجُ فيما نقل عَنْه إِلَى أَنَّهُ مبنيٌّ ، وذهب الجمهور إِلَى أَنَّهُ معرب[٢] ، واختلفوا فِي إعرابه فذهب الجرمي إِلَى أَنَّهَا معربة بالتغيير والانقلاب فــي حالة النصب والجر ، وبعدم ذَلِكَ فِي حالة الرفــع[٣]، وَقَدْ نُسبَ هَذَا إِلَى سيبويه[٤]، قـــال : أبو الفتح : هو قول أبي إسحاق وابن كيسان[٥] وابن السراج[٦] ، وهو قول سيبويه[٧].

---

(١) لم يذكر الشارح بيت الألفية الذي يلي هذا البيت وهو :

كلتا كذلك اثنان واثنتان   كابنين وابنتين يجريـــــان

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب لسيبويه : ١ / ١٧ - ١٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي : ١٣٠ - ١٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧١٧ ، وأسرار العربية : ٦٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٢٢ - ١٢٤ ، والارتشاف : ١ / ٢٦٤ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٨٧ ، والإنصاف ص ٣٣ المسألة الثالثة.

(٣) ينظر علل التثنية لابن جني : ٥٠ ، وفيه يقول : " وقال أبو عمر الجرمي : الألــف حــرف إعراب كما قال سيبويه إلا أنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب ". والمقتضب : ١ / ١٥١ وفيه رد المبرد على الجرمي ، وأسرار العربية : ٢٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠.

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ١٣.

(٥) ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان من المدرسة البغدادية ، له : المهــذب والمختار في علل النحو وغيرهما ، توفى سنة (٢٩٩هـ). المدارس النحوية : ٢٤٨ ، وينظــر شذرات الذهب : ٢ / ٢٣٢ ، ونشأة النحو : ١٣٩.

(٦) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري ، له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب مجمــل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج القراء والأصول ، توفى سنة (٣١٦هـ) . المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١.

(٧) ينظر سر صناعة الإعراب : ٦٩٥ وزاد فيه أنه نسبه إلى أبي علي . ونسبه أبو حيان في التذييل إلى أبي الحسن بن عصفور وسيبويه ، وقال نسبه السهيلي إلى المازني . ينظر في ذلك : التذييل =

وذهب الكوفيون إِلَى أَنَّ الحُرُوفَ هي الإعرابُ نفسُهُ ، وبه قال قطرب من البصريين وَنُسِبَ إِلَى الزجاج والزجاجي[1] وطائفة من المتأخرين[2].

وذهب الأخفش والمازني والزيادي والمبرد إِلَى أَنَّ هذه الحُرُوف دلائل إعراب ولَيْسَت بإعراب[3] ، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إِلَى أَنَّ هذه الحُرُوفَ حُرُوفُ إعراب كالدال من زيْدٍ[4] ، قال الأَعْلَمُ[5] : والحركات مقَدَّرَةٌ فِي الحُرُوف[6] ،

= والتكميل : ١ / ٢٨٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والمقرب : ١ / ٤٨ ، ٤٩ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٧٤ ، أما كلام الفارسي في التعليقة : ١ / ٢٦ فهو : " والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل ".

(١) الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق من نهاوند ، له : الجمل والكافي والأمالي الصغرى والوسطى والكبرى . توفي سنة (٣٣٧هـ) . نشأة النحو : ١٣٨ ، والمدارس النحوية : ٢٥٢ ، ووفيات الأعيان : ٢ / ٣١٧ ، وشذرات الذهب : ٢ / ٣٥٧.

(٢) قال ابن جني : " وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي : الألف هي الإعراب وكذلك الياء " . سر الصناعة : ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، وعلل التثنية لابن جني : ٥٠ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وأسرار العربية : ٢٣ ، والإنصاف : ٣١ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠.

(٣) الذي في علل التثنية ٤٩-٥٠ : "وقال أبو الحسن : إن حرف التثنية ليس بحرف إعراب ولا هو بإعراب ولكنه دليل الإعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع ، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب وإليه ذهب أبو العباس ". وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/٧٣ - ٧٥.

(٤) قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ". الكتاب لسيبويه : ١/ ١٧ ، وانظره في التعليقة : ١/ ٢٤-٣٤ وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧٦٠.

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم توفي سنة (٤٧٦هـ). بغية الوعاة : ٢ / ٣٥٦.

(٦) النكت في كتاب سيبويه : ١١٨ - ١٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧.

وذهب آخرون إِلَى أَنَّها معربة بحركات مَقَّدرة فِي الحُرُوفِ الَّتي قبل هــذه الحُــرُوفِ ونسبَ هَذَا إِلَى الأخفش[١].

وذهب بعض أصحابنا المغاربة إِلَى أَنَّ هذه الحُرُوف لها جهتا اعتبار ، فمـــن حيث الحرف حرف علة هو حرف إعراب ومن حيث كونه ألفاً أو ياءً أو واواً هـــو دليل عَلَى الإعراب ، أو هو الإعراب نفسه[٢].

وأما : " كلا وكلتا " ففيهما ثلاث لغات :

مشهُورُهَا : ما أشار إليه هَذَا النَّاظِمُ من التفرقَةِ بين أَنْ يضافَا إِلَى ظـــاهر أو إِلَى مضمر ، فإِنْ أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَا مقصورين ، فتقول : قـــام كـــلا أخويـــك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، وإِنْ أضيفا إِلَى مضمر انْقَلَبَتْ ألفهمـــا ياء نصباً وجراً ، فتقول قام الزَّيْدان كلاهما ، ورأيت الزَّيْـــدَيْنِ كليهمـــا ، ومـــررت بالزَّيْدين كليهما.

اللُّغَةُ الثانِيَة : أن يكونا مقصورين فِي الأحوال الثلاثة أضيفا إِلَـــى ظـــاهر أو مضمر.

اللُّغَةُ الثالثةُ : لغة بني كَنَانَةٍ وهي ثبات الألِف رفعاً وقلبها ياء نـــصباً وجـــراً سواء أضيفا إِلَى ظاهر أم إِلَى مضمر[٣].

---

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش : ١٤ ، وفيه يقول : " وجعل رفع الإثنين بـــالألف ". وينظـــر المقتضب : ٢ / ١٥٤ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٩٤.

(٢) التذييل والكميل : ١ / ٧٠٧ ، وابن يعيش : ٤ / ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) انظر ذلك فِي التذييل والتكميل : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وشرح اللمحة البدرية : ١ / ٢٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ ، قال أبو حيان يذكر اللغات فِي كلا وكلتا : فيهما ثلاث لغات : لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون بالألف أو إلى مضمر فتنقلب ألفه يـــاء في حالـــة النصب والخفض . وإلحاقها بالمثنى مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم إلى مضمر.
وإلحاقها بالمقصور مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر.

وقوله : " وكلا وكلتا " عطف عَلَى قوله : /١٠ " بالألف ارفع المثنى " فيدل عَلَى أنَّ : " كِلاَ وكِلْتَا " لَيْسَا بمثنيين من حيث الصناعة وهَذَا عَلَى مذهب أهل البصرة فإنَّهُمَا عِنْدَهُم مفردانِ لفظاً مُثَنَّيَانِ معْنًى ، فيجوز أنْ تراعي اللَّفْظ فتقول : كلاكمـــا قام ويجوز أنْ تراعي المعْنَى فتقول : كلاكُماَ قَامَا[١] ، وأمَّا غيرُهُمْ فإنَّهُمَا عِنْدَهُمْ مثنيان لفظاً ومَعْنًى[٢] ، ولكِلْتَا وكِلاَ أحكامٌ كثيرةٌ لَيْسَ هَذَا موضعها[٣].

قال ابن مالك :

وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهاَ الأَلِف   جَرًّا وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِــفْ

لغة بني الحارث بن كعب وبني العَنْبر وبني الهجيم إثبات الألف في المثنى ومــا جرى مجراه رفعاً ونصباً وجراً ، ويجعلونه كالاسم المقصور في ذَلِكَ فيكون الحركاتُ فيه مقَدَّرَةٌ[٤] ، وعَلَى هَذِه اللُّغَة يتخرج قوله تَعَالَى[٥] : ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ علــى أحسن الوجوه[٦].

---

(١) انظر الإنصاف : ٤٣٩ - ٤٥٠ ، وشرح جمل الزجــاجي : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٩ ، وشــرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ - ٢٠٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ ، والمسائل للبصريات : ٨٩٤ ، والإنــصاف : ٤٣٩ - ٤٥٠ المسألة : ٦٢ ، وأسرار العربية : ٢٥٦ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤ ، وشرح جمــل الزجاجي الكبير : ١ / ٢٧٥ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٥٦ وهو قول الكوفيين.

(٣) راجع التذييل والتكميل : ١ / ٢٥٧-٢٦١ ، والمقصور والممدود لابن ولاد : ١٤٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣٢ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٦٣-٣٦٤ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب : ١٤٨ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤-٥٥ ، والممتع في التصريف : ٣٨٥.

(٤) انظر اللغات في مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٢ / ٢١ ، وإعراب القرآن للنحــاس : ٣ / ٤٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢م ١٨٣-١٨٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٦١-٣٦٤ ، والحجة : ٥ / ٢٢٩-٢٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٦٢-٦٣.

(٥) من الآية : ٦٣ من سورة طه.

(٦) التذييل والتكميل : ١ / ٢٤٨ ، وردت في هذه الآية عدة قراءات هي كالآتي : -

وقوله : " بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ " حشو ' وإذا سميت بالمثنى فحكمه فِي الإعراب حكم المثنى فتقول فِي رجل سميته : زَيْدانِ ، قام زَيْدَانِ ، ورأيت زَيْـدَين ، ومـررت بزَيْدين.

ويجوز فِيه وجه آخر وهو أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فتثبت الأَلِف فتقـول : قام زَيْدَانُ ، ورأيت زَيْدَانَ ، ومررت بزَيْدَانَ ، وإذا أعربته إعراب ما لا ينصرف فـلا يجوز تَثْنِيَتَهُ إذا كَانَ عَلَى سِتَّةِ أحرفٍ فما زادَ نحو : خليلانِ ، فلا تقول : قام خليلانان ولا رأيت خليلانين ، ولا مررت بخليلانين ، وهذا أصل كبير من أصول الأخفش[1].

١- قراءة حفص عن عاصم : إن هذان بتخفيف النون ورفع هذان فهي المخففة من التقيلـة واسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها.

٢- قراءة أبي عمرو : إن هذين بالتشديد والياء في هذين وهذه لا إشكال فيها.

٣- قراءة الباقين : نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : إن هذان بتشديد النون ورفع هـذان وهي موضع الشاهد وخرجت على أن اسم إن ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها وقيـل إن بمعنى نعم وقد اغتفر دخول اللام في هذين التوجيهين . وأحسن التوجيهات في ذلك لزوم المثنى الألف على لغة كنانة وبني الحرث بن كعب وهو اسم إن وما بعدها خبرها ، ومما جاء على هذه اللغة قولهم : ضربته بين أذناه ، وقولهم من يشتري من الخفان . (التوجيهـات والآثـار النحوية للقراءات الثلاثة بعد السبعة جـ ١ ص ٣٤٥-٣٤٦ د. على فاخر).

(١) ينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ١ / ٧٩.

﴿ جَمْعُ المذَكَّرِ وَالمؤَنَّثِ ﴾

قَــــوله :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ عَــامِرٍ وَمُــذْنِبِ

تَقَدَّمَ الخلافُ فِيما أُعْرِبَ به ما جمع [بالواو] والنُّون[١] ، وأشـار بـــ : "عامر" إِلَى الاسمِ ، وبـــ : " مذنب " إِلَى الصِّفَةِ ، ولا يفهم من هذين المثالين شرْطُ جَمْعِ كُلٍّ وَاحِدٍ منهما.

وشروطُ الاسم خَمْسَةٌ : الذكورية والعَلَمِيَّةُ فِي المكبر والعقل وخلوُّه من تـاء التأنيث وعدَمِ التَّركيب.

فهند ورجل وواشق [اسم كلب] وطلحة ومعدي كرب لا يُجْمَعُ شــيءٌ مِنْهَا بالواو والنُّون ؛ لأَنَّ كُلاًّ مِنْهَا قَدْ فَقَدَ شرطاً ، فهند فَقَدَ الذكورية ، ورجل فَقَـدَ العلَمِيَّة ، وواشق فَقَد العقل ، وطلحة فَقَد الخلو من تاء التأنيث ، ومعدي كرب فَقَـد الإفراد.

وفِي الشرط الرابع خلافٌ ، فالكوفيون لا يَعْتَبِرُونَهُ[٢] ، فمثل طلحة يجيــزون فيه : طَلْحُونَ بسكون اللام ، وابنُ كيسان يجيزُ ذَلِكَ ويحرِّكُ اللامَ[٣].

---

(١) تقدم قريباً وذلك فِي أول حديثه عن المثنى وما يعرب به لأن ما قيل فِي علامات إعراب المثنى يقال فِي المجموع على حده وهو جمع المذكر.

(٢) هذه مسألة خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، فِي الإنــصاف : ٤٠-٤٤ المــسألة الرابعة وانظر التبيين للعكبري : ٢١٩-٢٣٣ ، والمسائل العسكرية : ٢٣٨-٢٤٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ١/ ١٤٧-١٤٨ ، وشرح الكافية للرضــي ٢/ ١٨٠ ، واســتدلوا علــى مذاهبهم بالقياس والسماع ، ورد البصريون سماعهم بالشذوذ وبأن قياسهم ليس صحيح.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ١/ ٣١٢-٣١٣ ، والإنصاف : ٤٠-٤١ ، والتبيين : ٢١٩-٢٢٠.

وفي الشرط الخامس تفصيل : وهو أنَّ المركبَ إما أن يكون مختوماً بويه أو لا ، إن لم يكن فيجوز جمعه بالواو والنُّون سواء أكان تركيب جملة نحو : تأبط شراً ؟، أو تركيب مزج نحو : معدي كرب ؟ ، وإن كان مختوماً بويه فَقَدْ أجاز بعض النحويين جمعه بالواو والنُّون فتقول : سيبويهون ، وعمرويهون ، والصحيح أنَّهُ لا يجوز[1].

وشروطُ الصفةِ : الذُّكُوريَّةُ ، والعقلُ والخُلُوُّ من تاء التأنيثِ ، وأن لا يمتنع مؤنثُهُ من الجمع بالألف والتَّاء[2] ، فطالق وسابق صفة فرس ، وربعة وأحمر لا يجمع شيء منهاَ بالواو والنُّونِ ؛ لأنَّ كلا منْهَا فَقَدَ شَرطاً ، فطالق فقد الذكورية ، وسابق فقَد العقل ، وربعة فَقَدَ الخلو من تاء التأنيث ، وأحمر فقد أن مؤنثه يجمع بالألف والتَّاء ، وفي الشرط الرابع خلاف للكوفيين[3].

ولا ينحصر ما يرفع بالواو والنُّون من الجموع في عامر ومذنب ، بل ثم قسم آخر وهو اسم الجنس إذا كَانَ لمذكرٍ عاقلٍ وصغر نحو : رجيل تصغير رجل ، فإنه يجوز جمعه بالواو والنُّون فتقول : رجيلون ، ورجيلين ، ولَيْسَ داخلا في : عامر ومذنب ، ولا فيما بعدهما وقَدْ أهمله النَّاظِم.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٨٠ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٣٠٦ – ٣٠٧ ، وعلل أبو حيان جوازه بقوله : " للشبه الذي بينه وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب ولأنه لم يرد بذلك سماع ".

(٢) أفضل منه لو قال : وألا تكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى ، وقال ابن مالك فيه : أن تكون الصفة قابلة لتاء التأنيث.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ١/ ٣١٤ – ٣١٦ ، وفيه أجاز الكوفيون جمع عانس وأحمر وهما من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث واحتجوا بأشعار مشهورة :

منا الذي هو ما إن طر شاربه ... والعانسون ..... ألخ

وقوله : حلائل أسودين وأحمرينا

/١١ قولــــه [١]:

وَبَابُهُ وَمِثْلُ حِـينٍ قَـدْ يَـرِدْ ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

بابُ سنة هو كلُّ منقوص الآخر مما لم يكسر والمحفوظ من ذَلِكَ : سِـنون ، وعضون ، وأهلون ، وبنون ، وظبون ، ومئون ، ورئون ، وعزون ، وقلون ، وبرون ، فسنة وعضة يحتمل لامهما أَنْ تَكُونَ هاءً ، وأَنْ تكونَ واواً ، ومائة ورئة لامهما ياء ، وباقيها لامها واو.

وقوله : " وَمِثْلُ حِينٍ " يعني أَنَّ هَذَا المحذوفَ اللام قَدْ تلزم فِيه الياء ، وَيُجْعَلُ الإعرابُ فِي نونه فتقول : مرَّتْ عَلَيْهِ سنينُ كثيرةٌ، وصحبته سنيناً كثيرة ، وصحبته مذ سنين كثيرة[٢] ، قال الجرمي : وربما جمعوا بالواو والنون من المؤنث بالهاء الذي ليس بمنقوصٍ ، أنشد خلف الأحمر[٣] في مجلس يونس بن حبيب[٤] :

---

(١) أهمل الشارح قبل هذا البيت بيتين آخرين :

وشبه ذيـن وبـه عـشرونا وبابـه ألحـق والأهلونـا

أولـو وعـالمون عليونـا وأرضـون شـذ والسـنونا

(٢) هي لغة بعض بني تميم وقال الفراء : " وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر ". انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٢ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٣٣٠ - ٣٣١ ، وفيه أنشد عدة شواهد علـى ذلك منها : دعاني من نجد فإن سنينه .... ألخ.

(٣) خلف الأحمر البصري هو أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة ، صنف : جبال العرب وما قيل فيها من الشعر ، وله ديوان شعر ، توفى سنة (١٨٠هـ) على الصحيح ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٥٥٤.

(٤) يونس : هو يونس بن حبيب البصري أبو عبد الله الضبي ، له قياس فِي النحو ، وروى عنـه سيبويه ، وله مذاهب انفرد بها ، وسمع منه الكسائي والفراء ، توفي سنة (١٨٢هـ) ، معجم الأدباء : ٢/ ٦٨ ، وطبقات النحويين : ٥١-٥٣ ، وأخبار النحويين البصريين : ٥١-٥٤.

فَإِنَّكِ لَوْ رَأَيْــتِ وَلَــنْ تَرَيْــهِ   أَكُفَّ الْقَوْمِ تُخْرَقُ بِالْقَنِينَــا[1]

فقوله : " بالقنينا " هو جمع قناة ومما سمع فِيه هذا الجمع : أوزون ، وآحرون، والحرون ، والوابلون ، والعانسون ، وقَالُوا : لقيت منه الــبرحين والفتكــرين علــى خلاف فِي الفتكرين ، وقَالُوا : قَدْ رويت الأدهيدهينا.

وإذا سميت بشيء مما جمع بالواو والنُّونِ فيجوزُ أَنْ يبقَى عَلَى إعرابه قَبْــلَ أَنْ يُسَمَّى به ، فتقول فِي رجل يسمى بـــ : زَيْدين ، قام زَيْدونَ ، ورأيــت زَيْــدِين ، ومررت بزَيْدين.

ويجوز قلب الواو ياء ، وجعل الإعراب فِي النُّون فتقول : جَــاء زَيْــدينٌ ، ورأيت زَيْدينا ، ومررت بزيدينٍ.

ويجوز إقرار الواو فِي كل حال وجعل الإعراب فِي النُّون فتقول : قام زَيْدُونٌ ورأيت زَيْدوناً ، ومررت بزَيْدونٍ ، ويجوز جعله فِي كل حال بالواو والنُّون المفتوحــة فتقول : قام زَيْدونَ ، ورأيت زَيْدونَ ، ومررت بزَيْدونَ ، ولم يذكر ســيبويه غــير الوجهين الأولين.

***

---

(١) البيت من بحر الكامل لعامر بن شقيق الضبي ، في الحماسة : ١/ ٢٩٥ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٣٢٨.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " بالقنينا " حيث جمع قناة مؤنثة بالتاء جمع المذكر السالم بالياء والنون وكذا كسروها على قُنِيّ.

﴿جمع المؤنث السالم (الجمع بالألف والتَّاء)﴾

قولــــه :

وَمَا بِتَا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعاً

يَرِدُ عَلَى قولِهِ : " وَمَا بِتَا وَأَلِف قَدْ جُمِعاً " قولهم : أبياتٌ جمع بيتٍ ، وقضاةٌ جمعُ قَاضٍ ، فإنَّهُ يصْدُقُ عَلَيْهِ أنَّهُ جمع بألف وتاء ومع ذَلِكَ فإعْرَابُه بالفتحة فِي النصب فتقول : رأيت أبياتاً وقضاة ، فلابُدَّ أنْ يُزادَ فِي ذَلِكَ : وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ مزِيْدتين فإنَّ التَّاءَ فِي أبيات أصلية ، والأَلِف فِي قضاة منقلبة عَنْ أصل[١].

وقوله : " يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ " أما فِي الجر فالحركة حركة إعراب وأما فِي حالة النصب فمذهب الجمهور أنَّهَا حركة إعراب وأنَّهُ حمل منصوبُ هــذا الجمع عَلَى مجروره ، كما حمل منصوب ما جمع بالواو والنُّون على مجروره ، فكمــا قَالُوا : رأيت الزيدين حملا على مررت بالزيدين كذلك قالوا : رأيت الهندات حمــلا عَلَى مررت بالهندات[٢].

وذهب الأخفش إِلَى أَنَّهَا حركة بناء[٣] ، وأَنَّهُ فِي حالة النصب | مبني |[٤] ، وتابعه عَلَى ذَلِكَ المبرد وشبَّهَاهُ بأمس فِي أَنَّهُ يعرب فِي حال وَيُبْنَــى فِــي حــال ، والاستدلال لهذين المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه فِي غير هذا[٥].

---

(١) ليست الألف والتاء في أبيات وقضاة سبباً في الجمع حتى يفيد بالزيادة وإنما السبب وزن أفعال وفعلة بخلافهما في هندات فهما سبب في الجمع ولهما مدخل فيه.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٩٢.

(٣) رده الأشموني واتهمه بالفساد وقال : " إذ لا موجب لبنائه ". ١ / ٩٢.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في نسخة الرباط.

(٥) قال أبو حيان في التذييل : ١/ ١٤٥ " وذهب الأخفش والمبرد إلى أنهمــا حركتــا بنــاء .. وكذلك الجمع يعرب في حال الرفع والجر ويبنى في حال النصب ، وهذا قول مرغوب عنــه لأنه لا يبنى إلا لسبب ". وانظر ابن يعيش : ١/ ٥٨ ، وشرح الكافيــة : ١/ ٣٨ ، وســر الصناعة : ٤٧٣ ، وهو فيه منسوب إلى المبرد ، والمبرد قد صرح بغير هذا في المقتضب : ١/ ٦ ، ٧ ، ١٤٤ ، ٣/ ٣٣١ ، فقد نص في هذه الصفحات أن الجمع معرب في أحواله كلها.

وقوله : " **وفي النصب** " لَيسَ هَذَا مجمعاً عَلَيْهِ بل فيه خلاف ، فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ النصب كالجر ولا يعرفون غيره ولا يجيزونَ الأَصْلَ[١] ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وحكوا من ذَلِكَ سمعت لُغَاتَهُمْ ، وقال الرياشي[٢] : سمعت بعض العرب يقول : أخذتُ إراتَهُم[٣].

قال ابن مالك :

كَذَا أُولاَتُ وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ   كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا – أيْضاً – قُبِلْ

" أولاتُ " اسمُ جَمْعٍ لا مفرد له مِنْ لفْظِه ؛ كما أَنَّ : " أولُو " كذَلِكَ ، ومفرد " أولات " من حيث المعنى ذات ؛ كما أَنَّ مفرد : " أولو " ذو وأولات بمعنى صواحب ، قال تَعَالَى[٤] : ﴿ **وَأُوْلَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ** ﴾ ، وقال تَعَالَى[٥] : ﴿ **وَإِن كُنَّ أُوْلَـٰتِ حَمْلٍ** ﴾ /١٢ وقد جاء إعرابه كإعراب : هندات.

---

(١) أي وهو النصب بالفتحة إجراء لجمع المؤنث مجرى جمع المذكر في إلحاق النصب بالجر.

(٢) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي ، صنف كتاب الخليل وكتاب الإبل وغير ذلك ، توفي سنة (٢٥٧هـ). بغية الوعاة : ٢/ ٢٧.

(٣) إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء نحو : سنة وسنوات وسنهات ، وأخت وأخوات ، وإما ألا ترد نحو لغة ولغات وبنت وبنات ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور فقد حكى أحمد بن يحيى (ثعلب) أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة نحو : سمعت لغاهم ، ونحو : رأيت بناتك ، ووافقه على ذلك الكسائي وابن سيده ورووا على هذه اللغة قول أبي ذويب :

فلما جلاها بالأيام تحيزت   ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتئابها

شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٨٠ ، والأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٩٢ – ٩٣ ، ومصباح السالك على أوضح المسالك : ١/ ٧٨ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٨٦ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٥١ ، والخصائص : ٣/ ٣٠٤ ، وابن يعيش : ٥/ ٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٩٣ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب : ١٩٥ – ١٩٧.

(٤) من الآية : ٤ من سورة الطلاق.

(٥) من الآية : ٦ من سورة الطلاق.

وقوله : " **والَّذي اسْماً قَدْ جُعِلْ** " كأذرعات قيل فيه هذا - أيضاً - ، أي الَّذي جعل اسماً علماً لمؤنث مما جمع بالأِلف والتَّاء جَاء فِيه هَذَا الإعراب ، وأذرعات موضع بالشام.

وإذا سميت مما جمع بالأِلف والتَّاء نحو : هندات فيجوز فيه ما ذكره المصنف من حكاية إعراب الجمع فِيه فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ.

ويجوز فِيه منع الصرف فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ضم التَّاء رفعاً وكسرها نصباً وجراً من غير تنوين فِي الأحوال الثلاثة ، فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ ، ووقع هَذَا القول منسوباً للمبرد فِي بعض تصانِيف أصحابنا وَلَيْسَ مُخْتَصًّا به بل هو مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ[١].

وَمَذْهَبُ الْكَوفِيِّينَ ضَمُّهَا رَفْعاً وفتحها نصباً وجراً من غيرِ تنوين كما تفعل بفاطمة فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتَ ، ومررت بهنداتَ[٢].

*****

(١) أوضح المسالك : ١/ ٨٨ ، والمقتضب للمبرد : ٣/ ٣٣١ - ٣٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٩٦ - ٤٩٧ ، والكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٣٢ ، وابن يعيش : ١/ ٤٦.

(٢) فتلخص من هذا أن في المسمى به من جمع المؤنث السالم ثلاث لغات :

- الجيدة إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (مع تنوينه).
- إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (دون تنوين).
- إعرابه إعراب الممنوع من الصرف.

انظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل : ١/ ٥٢ - ١٥٧.

﴿ إِعْرَابُ مَا لاَ يَنْصَرِف ﴾

قولـــــه :

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْـصَرِفْ   مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

اختلفوا فِي حركة ما لا ينصرف فِي حالة الجر ، فَذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَــا حركةُ إِعْرَابٍ ، وَأَنَّهُ حُمِــلَ فيه المَجْـرُورُ عَلَى المَنْصَوبِ لعِلَّــةٍ ذَكَرُوهَــا فِي بَابِ ما لا ينصرف[١] ، وذَهَبَ الأَخْفَشُ والمُبَرِّدُ[٢] إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي حَالَةِ الجَرِّ ، كما تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِهما فِي مَا جُمِعَ بالأَلِف والتَّاء فِي حالةِ النَّصْبِ[٣].

---

(١) قيل لما حذف منه التنوين لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل تبعه الجر لأن التنــوين خاصــة بالاسم والجر خاصة له أيضاً فتبع الخاصة الخاصة . ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير ولو جر الاسم الذي لا ينصرف مــع حــذف تنوينه فقيل : مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبنيات نحو أمس وجير . ابن يعــيش : ١/ ٥٨ ، الكتاب : ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٣/ ٣٢١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١ - ٣.

(٢) قال المبرد في المقتضب يجر الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً عن الكسرة ما لم يــضف أو تدخل عليه أل ، وذلك بحمل الخفض هنا على نظيره الجر في باب ما يجمع بالألف وتاء فقال: " إن للأشياء أصولاً ، ثم يحذف منها ما يخرجها عن أصولها فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله فإن كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك ؛ لأن الأصل الرفع وهو الذي لا يتم الكلام إلا به كالابتداء والخبر والفعل والفاعل ، وإنما المنصوب والمخفوض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع ، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع نحو : مسلمَيْن ، ومسلمِينَ ، ومسلمات ، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح وحمل على ما هو نظير الخفض نحو : مررت بعثمان ، وأحمر يا فتي ". المقتضب : ١/ ٢٨٤.

(٣) ابن يعيش : ٥٨/١ ، وشرح الكافية في النحو : ١٣٨/١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢ ، والممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي د. إميل بديع يعقوب : ٤٨ ، ٤٩ ، وعلل أبو حيان لرد هذا المذهب بقوله :" وهذا المذهب مرغوب عنه لأنه لا يبني إلا لسبب ". وقال أيضاً : " وذهب الأخفش والمبرد إلى أنهما حركتا بناء وزعما أن هذين الصنفين مــن الأسماء يعربان في حالتين ويبنيان في حال فما لا ينصرف يعرب في حال الرفع والنصب ويبنى في حال الجر ". التذييل والتكميل : ١/ ١٤٥.

وقوله : مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ تبع بعد أل نحو : مررت بأحمدكم ، وبالأحمد ، أل هي أداةُ التَّعْرِيفِ فِي مَشْهُورِ اللغات ، وَلُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ يَقُولُونَ أَمْ فِي معْنَى أَلْ ، قيل : وهي لغة حِمْيَرِيَّةٌ(١) ، وبعضُ العربِ يصرفُ كلَّ اسمٍ ، فعَلَى لُغَةِ هَؤلاء لا يكُونُ لَنَا جَرٌّ بفَتْحَة أصْلاً.

وقوله : " مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ تبع بعد أل " استثنى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ من أحوال ما لا ينصرف وفهم منه أنه فِي حالة الإضافة ودخول ألْ عَلَيْهِ أَنَّهُ غيْرُ مُنْصَرِف.

وبين النحويين خلافٌ ، هل يسمى والحالة هذه منصرفاً أو غير منصرف ، وهو خلاف مبني عَلَى خلافهم فِي الصرف ما هو ؟. وفيه ثلاثة أقوال سنذكرها فِي بابها - إنْ شاء الله(٢) - وينبغي أن نُنَبِّهَ - أيضاً - عَلَى أَنَّهُ فِي الضَّرُورَةِ لاَ يُجَرُّ بالفَتْحَةِ بَلْ بِالكَسْرَةِ وَيَعُودُ تَنْوِينُ الصَّرْفِ ؛ كما قال :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ(٣)

فجر وصرف.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥٧ وفيه يقول : جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميماً لأن الميم لا تدغم إلا في الميم . والمعجم الكامل في لهجات الفصحى : ٢٧ - ٣٠.

(٢) قيل سمي منصرفاً لأن في آخره صريفاً وهو الصوت فإذا أضيف أو اقترن بأل فقد زال الصرف وهو الصوت وسمي منجراً.
وقيل سمي منصرفاً لأنه بإضافته أو اقترانه بأل انصرف عن شبه الفعل فيسمى منصرفاً.
ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص فكأن الاسم المنصرف قد تخلص من شبه الفعل والحرف . شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٠٥ ، وابن يعيش : ١/ ٥٨ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٤٨ ، ١٤٩ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٢٠٩.

(٣) صدر بيت من بحر الطويل نسب لأكثر من شاعر وكان لكل شاعر عجز مختلف فعجز امرئ القيس قوله : سوالك نقبا بين حزمي شعبعب.
وعجز زهير بن أبي سلمى قوله : تحملن بالعلياء من فوق جرثم.
وللفرزدق عجز آخر وللنابغة الجعدي وهكذا.
والبيت في الأشموني : ٣/ ٢٧٤ ، والهمع : ١/ ٣٧ ، والدرر : ١/ ١١.
وشاهده قوله : من ظعائن وفيه صرف الممنوع من الصرف للضرورة.

﴿ إعراب الأفعال الخمسة ﴾

قولـــــه :

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَـلَانِ النُّونـا رَفْعًـا وَتَـدْعِينَ وَتَـسْأَلُونَا

هذه الأمثلةُ الخَمْسَةُ هِيَ : يَفعلانِ ، وتفعـلانِ ، ويَفْعَلُـونَ ، وتَفْعَلُـونَ ، وتَفْعَلِينَ.

مذهبُ الجمهورِ أَنَّهَا رُفِعَتْ بالنُّونِ وجُزِمَتْ ونُصِبَتْ بِحَذْفِهَا ، وأَنَّ النُّـونَ تَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الضَّمَّة ، وأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يكُنْ إعْرَابُهَا بِالحَرَكَاتِ فِي الحُرُوفِ الَّتِي هِيَ فِي آخر الفعل لاشتغالها بحركات مناسبة للضمائر بعدها أعربت بحرفٍ وكَانَ ذَلِـكَ الحـرفُ النُّونَ لمناسبة ذكروها[1] ، وأَنَّهَا جُعِلَتْ بعد الضمائر لشدة اتصال الضمائر بالفعـل وأَنَّهَا جُعِلَتْ ساكنة ، وإِنَّمَا حركت لالتقاء الساكنين ، وأَنَّ حركتها كَانتْ فتحةً مع الواو واليَاء وكسرةً مع الألف تشبيها بنون التثنية والجمع ، فكما قَالُوا : الزَّيْدان ، قَالُوا : يقومان ، وكما قَالُوا : الزَّيْدون ، قَالُوا : يقومون ، وكما قَالُوا : الزَّيْدين ، قَالُوا : تقومين[2].

ونقل لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور وهو صاحب كتاب رصـف المباني فِي حُرُوف المعاني[3] عَنْ أبي زَيْد السهيلي أَنَّهُ كَانَ يذهب إِلَى أَنَّ الإعراب فِي هذه الأمثلة إِنَّمَا هو بالحركات الَّتي استدعتها الضمائر وذَلِكَ فِي حالة الرفع والنصب ،

---

(١) قالوا : إن يفعلان مثل الزيدان ، ويفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدين ، في مطلق الحركات والسكنات ، وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ، ولا يمكنهم ذلك في يفعلـون لأنـه يؤدي إلى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لأنها شبيهة بالواو من حيـث الغنـة ثم حذفوها لأجل الجازم ثم حملوا النصب عليه ، التصريح على التوضيح ٢/ ٨٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٥٠ ، ٥١ ، والتـذييل والتكميـل : ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ ، ورصف المباني : ٣٣٨ ، ٣٣٩.

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد ابن راشد أبو جعفر المالقي ، صنف شرح الجزولية ورصـف المباني وغيرها ، توفى سنة (٧٠٢هـ). ينظر بغية الوعاة : ١/ ٣٣١ ، ٣٣٢.

وتحذف تلك الحركات المُقَدَّرَةُ فِي حالة الجزم وكَانَ يُشَبِّهُ هذه الأمثلة بالمضاف إِلَى ياء المتكَلّم نحو : غُلاَمِي.

ويقول : كما أمكن ادعاءه أنَّ هَذَا معرب بحركات مقَدَّرَةٍ فِي آخره منع من ظهورها اشتغال /١٣ العامل بالحركة الَّتِي هي لأجل الياء فكَذَلِكَ هَذَا ، وأبدى علة لحذف هذه النُّون نصباً وجزماً وإثباهَا رفعاً ، وأنَّ حذفَهَا لَيْسَ بالناصب ولا بالجازم[1].

وحرف الإعراب عِنْدَنَا هو لام الفعل بمعنى أَنَّهُ كان ينبغي أنْ يكون علامة الإعراب فِيه كما كَانَ قبلَ أَنْ تتصل به هذه الضمائر.

وزعمَ الفارِسِيُّ أَنَّ هذه الأفعالَ معربةٌ ولا حرفَ إعراب فِيها ، قال : لأنه لا يكون حرف الإعراب فِيها النُّون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا يكون الضمير ؛ لأنه الفاعل ولأنه لَيْسَ فِي آخر الكلمة ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ولَمْ يبق إلا أَنْ تَكُون معربة ، ولا إعراب فِيها ، وَقَوْلُ الْفَارِسِيِّ هَذَا شبيه بقولِ الأخفشِ فِيها إِنَّهَا دليلُ الإعرابِ[2].

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ   كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

ذكر أَنَّهَا تحذف للجزم نحو : " لَمْ تَكُونِي " ، وللنصب نحو : " لِتَرُومِي " وهي تحذف - أيضاً - لنون التوكيد ، وقَدْ بينا شيئاً من ذَلِكَ عِنْدَ قَوْله فِي أوائل هَذَا الباب:

....   وأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

---

(١) انظر نصه في رصف المباني ص ٤٠٣ تحقيق الخراط ، وفيه نسب ذلك إلى السهيلي وقال : فإنه يرى الإعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ونظر لذلك بغلامي ، وقد نقل عن الأخفش أيضاً أن هذه النون ليست إعراباً وإنما هي دليل.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ١/ ١٩١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ١/ ٣٧ ، وأسرار العربية: ٢٨٥.

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِـــــرٍ ... ألخ

وتحذف - أيضاً - لنون الوقاية نحو قراءة من قرأ[١] : ﴿أَتُحَاجُّونِي فِي اللهِ﴾ بتخفيف النون[٢].

وقد تحذف [النون في حالة الرفع][٣] لغير ما ذكر في الشعر نحو قوله[٤] :

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَـدلكِي ... وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِيِّ

يريد : تبيتين وتدلكين.

---

(١) من الآية : ٨٠ من سورة الأنعام.

(٢) قرأ نافع وابن زكوان عن ابن عامر من السبعة ؛ أبو جعفر من الثلاثة أتحاجوني بتخفيف النـون وقـرأ حفص والباقون بتشديدها ، والوجهان جائزان لأن نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية فلك فيهمـا ثلاثة أوجه (١) الفك (٢) الإدغام (٣) التخفيف بحذف إحدى النونين ، ورجح أن تكـون الرفـع ، الحجة لأبي علي : ٣/ ٣٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٩ ، القرطبي : ٧/ ٢٩ ، النشر : ٢/ ٢٥٩ ، الإقناع : ٢/ ٦٤٠ (ابن الباذش).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة الرباط.

(٤) البيتان من بحر الرجز المشطور لم ينسبا لأحد وهما في الخصائص : ١/ ٣٨٨ ، وضرائر الشعر : ١١٠ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢/ ٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٥٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ١٧٣ ، والخزانة : ٨/ ٣٣٩ - ٣٤١.

اللغة : الذكي : الشديد الرائحة الطيبة.

مواطن الشاهد فيه : في قوله : " وتبيتي تدلكي " فقد حذف النون في حالة الرفع من الفعل وذلك نادر لضرورة الشعر.

﴿ إعراب المعتل الآخر ﴾

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْـــمَاءِ مَـــا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا

لَمْ يُبَيِّنْ المقصورَ ولا المنقوصَ فإنْ كَانَ عَنَى مَا آخره ألفٌ أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها فيردّ عَلَيْه مثلُ : هَذَا ، والَّذِي ، وإنْ عَنَى ما آخره ألف أو ياء مكسور ما قبلها بزيادة قيود فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ تلك القيودَ ، وقَدْ حررنا حد المقصور والمنقـــوص ، فقلنا :

المقصور : هو الاسمُ [الذي][1] حرفُ إعْرَابِه ألفٌ لازمةٌ ، فالاسم : جنس يشمل المعرب والمبني ، وقولي : " الَّذي حرفُ إعرابه " تحرز من المبني نحـــو : هــــذَا ، فَلَيْسَتْ الأَلِف حرف إعراب فِيه ، وقَوْلي : " ألف لازمة " تحرز من ألف الزَّيْدَين رفْعاً فإنَّهَا حرف إعراب عَلَى أصح الأقوال ، ولَكِنَّهَا لَيْسَتْ بلازمة بدليل انقلابها نـــصْباً وجرًّا ياءً.

والمنقوص : هو الاسمُ الَّذي حرفُ إعرابِه ياءً مكسوراً ما قبلها لازمةً فقولنا: هو الاسم يشمل المعرب والمبني ، وقولي : " الَّذي حرف إعرابه " تحرز من المبني نحو : الَّذي والَّتي ، وقولي : " ياء مكسور ما قبلها " تحرز من مثل : ظَبْـــيٌ ، وقـــولي : "لازمة" تحرز من مثل : " الزَّيْدَيْنِ " ، فإنَّ اليَاء لا يلزم ؛ ألا تَرَى أَنَّهُ فِي حالةِ الرَّفْـــعِ كيْفَ يكُونُ وَاواً.

قَالَ ابْنُ مَالك :[2]

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَـــرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا-أَيْضاً- يُجَرّْ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة الرباط.

(٢) ترك الشارح بيتاً من الألفية قبل هذا البيت ألا وهو :

فالأول الإعراب فيه قُدِّرا جميعه وهو الَّذِي قَدْ قصرا

يقول : إنَّ المنقوصَ يظهرُ نصبُه ، قَالَ تَعَـالَى :[1] ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ أما ظهورُ نصبِه فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِه ؛ لأَنَّ لنا منقوصاً لاَ يَظْهَرُ نَصْبُهُ وتقَدَّرُ الفتحة فيه ، وذَلِكَ ما أعرِبَ إعرابَ مُتَضَايِفين مِنْ مركبٍ تركيبَ مزجٍ وآخرُ أَوَّلِهِمَا ياء وذَلِـكَ نَحو : مَعْدِيْ كَرِبٍ ، فتقول : رأيت مَعْدِيْ كَرِبٍ بتسكين اليَاءِ ؛ كما فِي حالة الرفع والجر.

وأما غيرُ هَذَا النوع من المنقوص فَإِنَّهُ لا تقَدَّرُ فيه /**١٤** الحركةُ نصباً إلا فـي الشعر نحو : رأَيْتُ القَاضِيَ ، وقاضِيَك[2] ؛ كما أَنَّهُ لا تظهر الضمة فِيـه رفعـاً ولا الكسرة جراً إلا فِي الشعر نحو : قام القاضِي ، ومررت بالقاضِي[3] ، وقدْ زعَمَ بعضُهم أنَّ مثلَ : رأيت جواريك فِي السعة قليلا[4].

قولـــه :[5]

---

(١) من الآية : ٣١ من سورة الأحقاف.

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ١/ ٢١٢ ، وقال في ص ٢١٤ من هذا الجزء : " وتقدير الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويين ، وزعم أبو حاتم أن ذلـك لغـة فصيحة " ، ومن أمثلة ذلك قوله :

ولو أن واش باليمامـــة داره　　　وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

(٣) من أمثلة ظهور الضمة قوله :

وعرق الفرزدق شـر العـــروق　　　خبيـثُ الثـرى كـابِيُ الأزْنُـدِ

ومن أمثلة ظهور الكسرة قوله :

ويوماً يوافين الهوى غـير ماضـي　　　ويوماً ترى منـهم غـولاً تغـول

(٤) التذييل والتكميل : ١/ ٢١٢ - ٢١٥ ومن أمثلته قراءة أبي جعفر الصادق : من أوسط مـا تطعمون أهاليكم بسكون الياء ، المائدة : ٧٩٠ ، والمحتسب : ٢/ ٢١٧.

(٥) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتين آخرين لكنه قد شرحهما في شرحه والبيتان هما :

فالألف انـو فيـه غـير الجـزم　　　وأبد نصب مـا كيـدعو يرمـي

والرفع فيهما انو واحذف جازمـا　　　ثلاثهـن تقـض حكمـاً لازمـا

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِـرٌ مِنْـهُ أَلِـفْ   أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُـرِفْ

يريد بقَوْلِهِ : " وأَيُّ فِعْلٍ " أي : وَأَيُّ مُضَارِعٍ أخرُهُ ألِفٌ نحو : يخشى ، أو واو نحو : يغزو ، أو ياء نحو : يرمي فهو معتل ، وحكمُهُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهـا ثلاثتُهَـا : الضمة إلا فِي الواو واليَاءِ فتظهر فِي شعر نحو : يدعو ويرمي ، وتحذف ثلاثتها للجزم إلا فِي شعر فثبتَ الواو واليَاء ، قيل والألِف أو فِي نادر كلام[1].

وأما النصب فإنَّ الفتحةَ تَظهرُ فِي اليَاء والواو نحو : لن يدعوَ ، لن يرمـيَ ، وَقَدْ تقَدَّرُ فِي شعر الفتحة فِيهما[2] ، وأما فِي الألِف نحو : لن يخشى فتقَدَّرُ كالضمة فِيها.

وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاظِمُ فِي أنَّ ما آخرُه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ يحذف فِي الجزم ولَـيْسَ كَذَلِكَ ، وذَلِكَ أنَّ المضارع الَّذي فِي آخِره ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ؛ كما ذكرنا لا يخلـو أنْ يكون مما رُفِعَ بالنُّون ، وقَدْ مضى حكمُه أو لم يرفع بها وهو على **قسمين** :

القسم الأول : أنْ يَكُونَ حرفُ الْعِلَّة بَدَلاً من هَمْزَةٍ ، والآخر لَيْسَ كذَلِكَ ، فالأول لم يتعرض له النَّاظِم ، وذَلِكَ نحو يقرا فِي يقرأ ، ويقري فِي يقرئ ، ويوضوْ فِي يوضؤ ، وهَذَا للعرب فِيه مذهبان فِي الجزم :

---

(١) مثال ظهور الضمة في المعتل بالياء قوله :

فعوضني عنـها غنـاي ولم تكـن   تساوي وعندي غير خمس دراهـم

ومثال ظهورها في المعتل بالواو قوله :

إذا قلت على القلب يسلُو قيضت   هواجس لا تنفك تغريه بالوجـد

ومثال إثبات الألف مع الجازم قوله :

إذا العجـوز غـضبت فطلّـق   ولا ترضـاها ولا تملـقِ

ومثال إثبات الياء قوله :

ألم يأتيـك والأنبـاء تنمـي   بما لاقـت لبـون بـني زيـاد

(٢) مثال تقدير الفتحة في المعتل بالياء قوله : " أرجو وأمل أن تدنو مودتها "

ومثال تقديرها في المعتدل بالواو قوله : " إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها ".

أحدهما : حذف حرف العلة للجازم فتقول : لم يقرَ ، ولم يقرِ ، ولم يوض ، إجراء له مجرى لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز ، واعتباراً لما آل إليه لما أبدلت همزته حرفاً يناسب حركة ما قبلها[1].

والثاني : إبقاء حرف الْعِلَّة فتقول : لم يقرا ، ولم يقري ، ولم يوضو إجراء لها مجرى الْهَمْزَة الَّتِي هذه الحُرُوف بدل مِنْهَا ، فكما لا يجوز حذف الْهَمْزَة فِي : لم يقرأ ، ولم يقرئ ، ولم يوضؤ ، كَذَلِكَ لاَ يجوز حذف ما كَان بَدَلاً مِنْهَا.

والقسم الثاني : وهو ما لا يكون حرف الْعِلَّة بدلا من همزة وهو الَّذِي تعرض له فَقَطْ هَذَا النَّاظم ، وذَلِكَ نحو : يغزو ، ويخشى ، ويرمي ، فتحذف ثلاثتها كما تَقَدَّمَ ، وحذفها هو عِنْدَ الجازم ؛ لا به[2].

ومعْنَى هَذَا الكَلاَم أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لَمْ يحذفْهَا الجازمُ كما حذَفَ النُّون من الأمثلة الخمسة ، وذَلِكَ أَنَّ علامةَ الإعرابِ إِنَّمَا هو شيءٌ زائدٌ عَلَى مَاهيَةِ الْمُعْرِبِ ، والواو فِي : يدعو ، والياء فِي : يرمي ، والألف فِي : يخشى ، هي لامات للفعل فلا يمكن أن يُقَال : إِنَّهَا هِيَ علامةُ الإعراب - وأيضاً - فإِنَّ الجازم إِنَّمَا يُحذفُ ما كَانَ ثبوتُه علامة للرفع نحو الضمة فِي : يضربُ ، فإِنَّكَ تقول : لم يضرب ، ونحو النُّون فِي الأمثلة الخمسة فإِنَّ الجازم يحذفها.[3]

وعلامةُ الرَّفْعِ فِي هذه الأفعال المعْتَلَّةِ إِنَّمَا هِيَ ضمَّةٌ مقَدَّرَةٌ فِي الحرف ، والحُرُوف حُرُوف إعراب لا علامات رفع ، فقياس جزم هَذَا أن يكونَ بحذف تلك

---

(١) ومن أمثلته قول زهير :

جرئ متى يظلم يعاقب بظلمه ... سريعاً وإلا يبد بالظلم يظلم

(٢) انظره في المقرب لابن عصفور : ١/ ٥٠ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢/ ١٨٩.

(٣) راجع كلامه فِي التذييل والتكميل : ٢٠٣ - ٢٠٦ ، والمقرب : ١/ ٥٠ ، والخصائص : ٣/ ١٤٩-١٥٤ ، والحجة : ٢/ ١٣.

وجعلهما عَلَى هيئَةٍ وَاحِدَةٍ فلا يظهرُ فرق بين المرفوع والمجزوم وكانت هذه الحـــروف تعاقب الحركات حذفت حتى يظهر بينهما فرقٌ بحذفِها عِنْدَ دخول الجازم.

وما يوجد فِي كتب الناس منْ أنَّ علامة الجزم فِيها حذف هذه الحُرُوفِ لَيْسَ بمحقق ، والتحقيق هَذَا الَّذي ذكرناه ، وفِي كتاب سيبويه تلويح بهَـــذَا[1] ، وقولـــه : "تقض[2] حكماً لازماً" حشو.

*****

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣ ، ٣/ ٩٥، ٩٦ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣.

(٢) فِي الأصل : " نقض "

﴿ النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ﴾

قـــوله : /١٥

نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ أَلْ مُـــؤَثِّراً ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَــدْ ذُكِــرَا

قولُهُ : " **مُؤَثِّراً** ".أطلق التأثيرَ ويُريدُ بِهِ مؤثراً فيه التعريفُ ، واحترَزَ بِذَلِكَ عَنْ مَا دَخَلَتْ عَلَيْه : " **أَلْ** " من الأعلام عَلَى طريقِ الزِّيَادَةِ نحو قولِ امرئِ القيس فأدخلها عَلَى العَلَمِ فِي قَوْلِهِ :

عُوَيْرٌ وَمَنْ مثل الْعُوَيْرِ وَرَهْطِهِ ... وَأَسْعَدَ فِي لَيْلِ البَلاَبِلِ صَفْوَانُ[1]

وَيَرِدُ عَلَى إطلاقه : " **أَلْ** " الَّتِي للمح الصفة فإِنَّهَا تدخلُ عَلَى العَلَمِ وَتُؤَثِّرُ فيه لمح الصفة نحو : **حَارِثٌ وَالحَارِثُ** ، **وعباسٌ وَالعَبَّاسُ** ، وقَوْلُهُ : " **أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَـا قَدْ ذُكِرَا** " ليندرِجَ فِيه نحو : " **ذِي** " فإِنَّ : " **ذَا** " نكرة ولا تقبل : " **أَلْ** " لَكِنَّهُ يقع موقعَ صاحبٍ ، وصاحبُ يقبل الألِف واللام.

وحصل من كلامه أَنَّ النَّكِرَةَ إِمَّا أَنْ تَقْبَلَ : " **أَلْ** " أَوْ تَقَعَ موقع ما يقبلـــها ، ونحن نبدي نكرة لا تقبل : " **أل**" ولا تقع موقع ما يقبل : " **أل** " وذَلِكَ نحو : " **من وما** " إِذَا كَانَتَا استفهاميتين أو شرطيتين فإِنَّهُمَا نكرتان ، وَلاَ يسوغ فيهما قبـــول : "**أل**" ولا لهما اسم يكون بِمَعْنَاهُمَا يقبل : " **أل** "[2] ، وإِذَا ثبت ذَلِكَ فَهَذَا التنويـــع الَّذِي ذكر فِي هَذَا الحد غير جامع ؛ لأَنَّهُ خَرج بعض النكراتِ مِنْهُ.

---

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة لامرئ القيس عدها ستة أبيات لمدح عوير بن شجعة الذي حمى أخت الشاعر بعد مقتل أبيها ، الديوان ص ١٦٩ ، طبعة دار صادر.

اللغة : عوير وصفوان : رجلان من سادة العرب ، أسعد : أعان ، البلابل : الأحزان والهمـــوم ، وشاهده واضح.

(٢) بل لهما اسم بمعناهما ، فإذا استعملا في الشرط فمعناهما كل إنسان وكل شيء ، وإذا استعملا في الاستفهام فمعناهما أي إنسان وأي شيء ، فإنسان وشيء يقبلان أل ، وكذلك إذا كانت =

قولــــه :

وَغَيْـــرُهُ مَعْرِفَـــةٌ كَهُـــمْ وَذِي   وَهِنْدَ وابْنِي والْغُلاَمِ وَالَّـــذِي

أيْ : وغيرُ النَّكِرَةِ معرفةٌ ، وذَكَرَ فِي هَذَا البَيْتِ مِنَ المَعَارِفِ ســـتَّةً وهِـــيَ : المضمرُ والعَلَمُ واسمُ الإشارة والمُعَرَّفُ بِألْ والمضافُ والموصولُ ، وزادَ فِي غيرِ هـــذه الأرجوزة : المُنَادَى فصَارَتْ سَبْعَةً[١].

وذهب ابن كيسان إِلَى أَنَّ : " مَنْ ومَا " الاســـتفهاميتين معرفتـــان فتـــصير ثمانية.[٢]

والصحيح من مذاهب النحاة أَنَّهَا خمسة ، وأنها الخمسة الأول وَأَنَّ ترتيبَهَا فِي التعريف كسردِها وأنَّ ما أضِيفَ إِلَى واحد مِنْهَا فهو فِي رُتْبَةِ ما أضـــيف إليـــه مـــن

- من وما نكرتين موصوفتين فمعنى من إنسان ومعنى ما شيء وهكذا ، ومثل ذلـــك أيـــن وكيف فهما بمعنى في أي مكان وفي أي حال ، ومكان وحال يقبلان أل ، التصريح : ١ / ٩٢ ، وقد نقل عن ابن كيسان أن عن وما الاستفهاميتين معرفتان.

[١] قال ابن مالك : " وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة فيغفلون المعرف بالنداء ويعبرون بالمبهم عـــن الإشارة والموصول ، ثم يقولون : والمبهم على ضربين : اسم إشارة وموصول فيقول في ذلـــك إلى أن أقسامه ستة ، واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء فقال قوم : تعريفـــه بحـــرف حذف لفظاً وبقي معنى ؛ كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى : (وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ) – من الآية ٣٩ من سورة الفرقان . وقال قوم بل تعريفه بالمواجهة والإشـــارة وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه ، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفـــة لاســـم الإشارة ، فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى وهذا أظهر وأبعد عن التكلـــف." – شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٦وينظر همع الهوامع : ١/ ٥٥ ، ٥٦ ، والكافية الشافية لابن مالك وشرحها : ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٩٤ ، ٩٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٦ ، ١٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ٨٩ – ٩٠.

[٢] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١١٨ ، ١١٩ وقد ضعفه ابن مالك بما ذكرناه مـــن أن ومن وما بمعنى أي إنسان وأي شيء.

التعريف إلا ما أضيف إِلَى المضمر فإِنَّهُ فِي رتبةِ العَلَمِ ، وقيل : أعرفها العَلَم ، وقيل : يلي المضمر اسم إشارة ثم العَلَم بعده ، وقَدْ قيل فِي كُلِّ واحدٍ مِنَ الأَرْبَعَة : أنه أعرف من باقيها[١] ، وسيأتِي القَوْلُ فِي تَعْرِيفِ المَوْصُولِ عِنْدَ ذِكْـرِهِ – إِنْ شَـاءَ اللهُ [٢]– وَكَذَلِكَ القولُ فِي تعْرِيفِ المُنَادَى عِنْدَ ذِكْرِهِ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

فَمَا لِذِي غَيْبَـةٍ أَوْ حُـضُورِ　　　كَأَنْتَ وَهْوَ سَـمِّ بِالـضَّمِيرِ

قَولُهُ : " **لِذِي غَيْبَةٍ** " يَرِدُ عَلَيْهِ الاسمُ الظَّاهِرُ فإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذُو غَيْبَةٍ واسم غائب ، ولِذَلِكَ يعودُ عَلَيْهِ ضميرُ الغائبِ ، فتقول : **زَيْدٌ يقومُ** ؛ كما تقول : **هو يقوم** ومع ذَلِكَ لاَ يُسَمَّى الاسم مضمراً[٣].

---

(١) قال الأنباري : " وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر ؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف ولهذا لا يفتقر لأن يوصف كغيره من المعارف ، ثم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب ، ثم عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه. " الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١١٦ ، ١١٧ ، واختار الكوفيون والصميري ، وأبو حيان كون المبهم أعرف من العلم لكون اسم الإشارة ملازماً للتعريف وتعريفه من طريق حسي وعقلي.

(٢) ذكره هناك فقال : ذهب الأخفش إلى أن الموصولات تعرفت بالألف واللام ، وما ليس فيه الألف واللام فهو على بنية ما فيه الألف واللام نحو من وما ، ثم قال : وذهب الفارسي إلى أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة و لم تتعرف بالألف واللام (أول الحديث عن الموصول)

(٣) أورد أبو حيان على هذا البيت ثلاثة أشياء فأورد على ذي الغيبة الاسم الظاهر وعلى ذي الحضور اسم الإشارة والمقترن بألْ التي للحضور مثل يا أيها الرجل ؛ فابن مالك مثل لذي الغيبة بهو وللحضور بأنت والتعريف بالمثال من بيان الماهية فلا إيراد ، قال الأشموني فيه : تنبيه : رفع إيهام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل (حاشية الصبان : ١/ ١٠٩)

وقوله : " **أو حضور** " يَرِدُ عَلَيْهِ اسم الإشارة نحو : هَذَا فإنَّهُ للحضور ومع ذَلِكَ فلا يُسَمَّى اسم الإشارة مضمراً ، ويَرِدُ عَلَيْهِ – أيضاً – " **أَلْ** " الَّتي للحُضُورِ ؛ لأَنَّ مِنْ أقسامِ : " **أَلْ** " أَنْ تكون للحضورِ ، وذَلِكَ فِي أربَعَةِ مَوَاضِعِ :

بَعْدَ أسماء الإشارة نحو : **مررت بِهَذَا الرَّجُلِ** ، وبَعْدَ إِذَا الفُجَائِيَّةِ نحو : **خرجت فإذا الأسدُ** ، وبَعْدَ أَيِّ فِي النِّدَاءِ : **يا أيها الرجل** ، وفِي الظروفِ الَّتي للحال نحو : **قمتُ الساعةَ والحِينَ**.

ولا تكون فِي غير هذه الأربعة إلا قليلاً ، فتَبَيَّنَ أَنَّ : " **أَلْ** " تَكُونُ للحضور ولا يدَّعِي أحدٌ أَنَّهَا مضمرٌ ، وأراد بقوله : " **أو حضور** " ضمير المتكلم والمخاطب./**١٦**

قولـــه :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَـدَا ... وَلاَ يلـي إلاَّ اخْتيَـاراً أبـداً

قوله : " **مَا لاَ يُبْتَدَا** " عبارةٌ موهمةٌ ، ويعْنِي بها ما لا يكونُ مُنْفَكًّا عَنْ عامله نحو التَّاء من : قمت ، والكاف من : أكرمك ، أو يكون متصلاً بما لا ينفك عَنْ عامله نحو الهاء فِي : سليه ، أو متصلٌ بما يُنَزَّلُ منزِلَةَ العاملِ كالياءِ من : ابني فإنَّهُ متصل بابن ، وابن لَيْسَ عاملاً ولا متصلاً بما ينفكُّ عَنْ العاملِ لكنَّهُ ينزل منزلةَ العامِلِ فِي كونِهِ مُتَّصِلاً به لا يجوز الفصل بينهما.

وقوله : " **وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً** " أي المتصل هو الَّذي لا يلي : " إلاَّ " فِي الاختيار بل يَلِيهِ فِي الاضطرار ، وأشار بِهَذَا إِلَى البيت الَّذي ينشده النحاة :[١]

---

(١) هذا البيت أنشده الفراء و لم ينسبه إلى أحد ، وهو من البسيط ، ينظر الخزانة : ٢/ ٢٧٨ والخصائص : ٣٠٧/١ والدرر : ١/ ١٧٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٤ ، وابن يعيش ٣/ ١٠١ والمغني : ٤٤١ وشرح أبيات للبغدادي : ٦/ ٣٣٣ ، ابن الناظم : ٥٧ "دار الجيل " ، توضيح المقاصد : ١/ ١٢٨ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٩٠ والشاهد رقم : ٤٧ من شواهد العيني. =

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا   أَن لاَ يُجَاوِرَنَـــا إِلاَّكِ دَيَّـــارُ

وقوله : " اختياراً " قَدْ وجدنا من المتصل ما لا يلي : " إلاَّ " لا فِي الاختيارِ وَلاَ فِي غَيْرِ الاختيَارِ ، وذَلِكَ الضمائرُ المرفوعةُ فلا يوجَدُ فِي كلامِهِمْ : ما قَامَ إلاتُ ، أي : إلا أَنَا ، ولا : ما قام إلاتَ ، أي : إلاَّ أنت ، ولا : ما قام إلانا ، أي : إلا نحن لا فِي الاختيار ولا فِي الاضْطِرَارِ.

وَكَذَلِكَ – أَيْضاً – الضمائرُ المجرورةُ لا يدخلُ عَلَيْهَا : " إلا " لا فِي الاختيار ولا فِي الاضطرار.[١]

وأما الضمائرُ المنصوبة نحو : ألا يجاورنا إلاك ديار ، فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ مثل هَذَا لا يجوز إلا فِي الشعر[٢] ، وظاهر كلام غيرهم أَنَّهُ لا يختص بالـــشعـــر ، قـــال صاحب الواضـــح[٣] مستدلاً لقـــول الفـــراء أَنَّ : " إلا " مركبـــة من : " إِنَّ " ، و

= اللغة : قوله : " وما نبالي " أي وما نكترث من بالي يبالي مبالاة ، قوله : " إلاك " أي إلا إياك ، وقوله : " ديار " أي أحد وهو فيعال ، وأصله : ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

الاستشهاد فيه : في قوله : " إلاك " فإنه أتى بالضمير المتصل بعد : " إلا " وكان القياس أن يقال: إلا إياك بالضمير المنفصل وهذا شاذ لضرورة الشعر . وسيأتي تخريجه على عـــدة أوجـــه في الهامش قريباً.

(١) لا يلزم من وقوع المتصل بعد إلا في الاضطرار أن تقع بعدها كل الضمائر بل يكفي مـــا ورد من ذلك وهو الضمائر المنصوبة.

(٢) ابن يعيش ٣/ ١٠١ والمغني : ٤٤١ ، وابن الناظم : ٥٧ " دار الجيل " ، توضيح المقاصـــد : ١/ ١٢٨ ، وأوضح المسالك : ١/ ١٠٠ ط " دار المعرفة " ومعه مصباح السالك.

(٣) قال الدكتور : حسن هنداوي : في تحقيقه للتذييل والتكميل ٢: ٢٣٣ لا أستطيع الجزم بمـــن يقصده أبو حيان ، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـــ) كتاباً سماه بهـــذا الاسم ، وهذا النص ليس فيه ، وقد ألف أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـــ) أيضاً كتاباً يحمـــل العنوان نفسه ولا أعرف له وجوداً ، وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير الفهرســـت ص ١٢٠ ، وانظر معجم الأدباء : ١٨/ ٣١٢ ، ٣١٣.

" لاَ "[١] فخففت : "إنّ " وأدغمت النون في : " لا " الّتي للعطف ، فإذا جَاء بعدها منصوب فالنصب لإنّ أو غير منصوب ، فعَلَى العطف بلا.

قال : والدليلُ عَلَى أنّ الأَصْلُ لإنّ وَأنّهَا تعملُ عمَلَ الفعل هَاهُنَا قول العرب : قام القومُ إلاك ، وصَلُوا الكَافَ بإلا [تغليباً][٢] لعمل إنّ في الأَصْلِ.

وقال بعضهم : قام القوم إلا أَنْتَ فعطف بإلا وأبطل إنّ ؛ فَانْظُرْ لقول صاحب الواضح قول العرب : قام القوم إلاك ، فَلَوْ كَانَ هَذَا لاَ يَجوزُ إلاَّ فِي الشعر لما استدل به ولا أطلق أنّه قولُ العرب.[٣]

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَـا يَجِـبْ   وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ

قوله : " كَلَفْظِ مَا نُصِبْ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لأَنَّ الَّذي نُصِبَ منه منفصل ومنه متصل ، ولفظ المجرورِ لَيْسَ كلفظِ المنصوبِ مطلقاً بل كلفظ المنصوبِ المتّصلِ.

قولـــه :

لِلرَّفْعِ والنصب وَجَرّ نَا صَلَحْ   [كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ][٤]

---

(١) قال الفراء في معانيه ٢/ ٣٧٧ : " إلا مركبة من إن ولا النافيتين ". وينظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٣٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٧٦ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٣٠٠ ونسبه للبغداديين نقلاً عن أبي العباس وفيه ردود عليهم ، والإنصاف : ٢٦١ المسألة : ٣٤ ، وشرح الكافية : ٢/ ٢٤٧.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في نسخة الرباط.

(٣) التذييل والتكميل : ٢/ ٢٣٣ ، ٢٣٤. وقد خرجوا إلاك ديار على عدة أوجه غير الضرورة :
- القياس إلا إياك فاضطر لحذف إيا وأبقى الكاف.
- أوقع المتصل موقع المنفصل (إلا إياك)
- أن إلا محمولة على غير ما يفعل الضمير بها كما يتصل بغير.
- أن إلا ناصبة للمستثنى فاتصل الضمير بعامله.
- الأصل في الضمير للمنصوب أن يتصل بعامله إنك ولعلك.

(٤) لم يذكر الشارح سوى الشطر الأولى من هذا البيت.

يقول : نا يصلح للرَّفْعِ نحو : نِلْنَا ، وللنصب نحو : إِنَّنَا ، وللجر نحو : بِنَـا ، ولا اختصاص لِنَا بِهَذَا الحكمِ بل يشاركها فِي ذَلِكَ الْيَاء ، فمثالُ كونهَـا للرَّفْـعِ : اضربِي ، وتضربِينَ ، وللنَّصْبِ : ضَرَبَنِي ، وإِنِّي ، وللجرِّ : غُلامِي.[١]

قولــــه :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ والنُّــون لِمَـا   غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَـا وَاعْلَمَـا

قولُهُ : " لِمَا غَابَ " لا يُحْمَلُ عَلَى إطلاقِهِ بَلْ لابُدَّ من تقييدِهِ بِالْمَرْفُوعِ ؛ لأنَّهُ لا يكون شيءٌ من الألِفِ والواوِ والنُّونِ لغائبٍ منصوبٍ ولا مجرورٍ ، وقولُهُ : "وغَيْرُهُ" غيرُ الغَائِبِ قِسْمَانِ : مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاظِمُ فقَالَ : وغَيْرُهُ ، أيْ : وغَيْرُ الغَائِبِ ، وقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ تَحْتَهُ قِسْمَيْنِ./١٧

والألِفُ وَالواوَ والنُّونُ لا يكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا لِمُتَكَلِّمٍ بَلْ إنَّ مَا يَكُونُ للغائِبِ ، وغَيْرِهِ مِنْ الْمُخَاطَبِ المأمُورِ لا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ، مِثَالُ ذَلِكَ للغائبِ : قامَـا ، وقَـامُوا ، وقُمْنَ ، ومِثَالُ ذَلِكَ للمُخَاطَبِ المأمُورِ : قُومَا ، وقُومُوا ، وقُمْنَ ، إذَا كَانَ أمْراً.

فَإنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ غيرَ مأمُورٍ لَمْ يكُنْ شَيْءٌ مِنْهُنَّ لَهُ بل تقــول : قمــتَ ، قمت قمتُما ، قُمتُمْ قُمتُنَّ ، وإذا كَانَ غَيْرُ الغَائِبِ مُتَكَلِّماً لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ منهن لَهُ بَـلْ تقولُ : قمتُ ، قمْنَا.[٢]

قولــــه :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْـتَتِرُ   كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

---

(١) تتفق (نا) التي ذكرها في المعنى فهي للمتكلم المشارك أو المعظم لنفسه . وأما اليـاء الـتي اعترض بها أبو حيان فليست بمعنى واحد ، فهي في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضـرب ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإني.

(٢) الأمر أيسر مما يعترض به أبو حيان فالناظم مثل للغائب وللمخاطب بقوله قاما واعلما واكتفى بالألف ويقاس عليه الواو والنون وتمثيله يفيد المقصود ويبين المراد.

ضميرُ الرَّفْعِ قِسْمَانِ : منفصِلٌ ومُتَّصِلٌ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا لِمُتَكَلِّمٍ ومُخَاطَبٍ وغَائِبٍ ، والمتَّصِلُ قِسْمَانِ : بارزٌ ومستكن.

والمستكن قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَقْبَلُ العامِلُ غيرَه ، وقِسْمٌ لا يَقْبَلُ إلاَّ إيَّاه ، ولا يَنْحَصِرُ المستَتِرُ فِي هذه الأربعةِ الَّتِي ذكرَهَا وهي الأمْرُ للمُخَاطَبِ الْمُذَكَّرِ نحو : افعلْ ، والمضارعُ للمتكلم وحدَهُ أو مَعَ غَيْرِهِ نحو : أوافقُ ، ونغتبطُ ، والْمُضَارِعُ للمخاطب الْمُذَكَّرِ نحو : تَشْكُرُ.

بل يوجدُ مستتراً فِي غيرها نحو استتارِه فِي أسماءِ الأفعالِ نحو : نزَالِ ، وفِي الظَّرْفِ والمجرُورِ إِذَا وَقَعَا صِفَتَيْنِ أو صِلَتَيْنِ أو خَبَرَيْنِ أو حَالَيْنِ ، أو فِي موضعِ ثانِي ظننتُ أو ثالث أعلمْتُ ، أو موضع الفعلِ فِي بابِ الإغراءِ وغيرِ ذَلِكَ.[1]

قولــــه :

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُــوْ وَأَنْــتَ وَالْفُــرُوعُ لاَ تَــشْتَبِهُ

تسميته ذا ارتفاع لَيْسَ بجَيِّد لأنَّ الضمائرَ مبنيَّةٌ لكنَّهُ يحكم عَلَى موضعِهَا بالإعراب ، ومَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أنَّ الْهَمْزَةَ والنُّونَ هِيَ الضميرُ ، والألفُ زائدةٌ[2].

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ١١٢ – ١١٣ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٣٠ ، وقد كفانا الرد على أبي حيان ما وجد في هامش المخطوطة من نسخة الرباط حيث جاء قولـه : وفيما ذكره نظر إذ لا يجب الاستتار في شيء مما زاده على ما قال الناظم إلا في أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر أو المضارع . وقوله : أو موضع الفعل في باب الإغراء كأنه يعني عليك زيدا وهذا داخل في أسماء الأفعال.

وأما استتاره في الصفة فجائز لأنه يرفع الظاهر فيقول زيد قائم أبوه وكذلك الظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك أبوه أو في الدار أبوه.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ١٦٤ ، والمنصف : ١/ ٩٠١٠ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨.

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ كله الضمير[١] ، وَفِي أَنَا لغات :

أفصحها بإثبات الألف وقفاً ، وحذفها وصلاً ، ويجوز هنا بإبدال الْهَمْزَة هاء وأَنَهْ بإبدال الألِف هاء فِي الوقف.[٢]

والثانية : بإثباها وقفاً ووصلاً وَلَيْسَ مختصاً بالضرورة ؛ كما زعم بعضهم بل ذَلكَ لُغَةٌ.[٣]

والثالثة : آن بإدخال ألفٍ بين الْهَمْزَةِ والنُّونِ.[٤]

والرابعة : أنْ مِنْ غيرِ ألِفٍ وبسكونِ النُّونِ.[٥]

وَأَمَّا هُوَ فمَذْهَبُ أهل البَصْرَة أَنَّهُ اسمٌ بجملته.[٦]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٤١ ، وشرح الكافية : ٢/ ٩ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٩٤.

(٢) هي لغة الحجازيين كما نص عليها الفراء . التذييل والتكميل : ٢/ ١٩٥.

(٣) هي لغة تميم كما ذكرها ابن مالك ونقل الفراء أن من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة ومنه قول أبي النجم :

أنا أبو النجم إذا قل العذر

انظر شرح الكافية : ٢/ ٩ ، وذكر الفراء هذه اللغة غير منسوبة في معاني القرآن : ٢/ ١٩٥.

(٤) هي لغة قضاعة . انظر شرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨ ، وابن يعيش : ٣/ ٩٤ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٩٦.

(٥) هي لغة حكاها قطرب . انظرها في التذييل والتكميل : ٢/ ١٩٦.

(٦) انظر الإنصاف : ٦٧٧ – ٦٨٦ ، مسألة : ٩٦ ، وابن يعيش : ٣/ ٩٦ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ٢٢ – ٢٣ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٩٨.

ومذهَبُ أهْلِ الكُوفِيَّةِ أنَّ الهاءَ الاسمُ والواوَ زائـدةٌ[١] ، وأمَّـا : " أنْـتَ " فالمضمرُ : " أَنْ " والتَّاء حرفُ خطابٍ فهو مركب من اسمٍ وحـرفٍ[٢] ، ولِـذَلِكَ سُمِّيَ به حكي فتقول : قام أنْتَ ، ورأيت أنْتَ ، ومررت بأَنْتَ.

وقوله : " والفروع لا تشتبه " فرعُ أنا نَحْنُ ، وفرع هُوَ هِيَ ، وحذف الواو والياء منهما ضرورة[٣] ، وتشديدهما لغة[٤] ، وإسكانهما لغة _ أيضاً _[٥].

---

(١) نسبه أبو حيان إلى ابن كيسان والزجاج والكوفيين في التذييل والتكميـل : ٢/ ١٩٩ ، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ١٥٧ ، كلامه يدل على أنه يرى أن الضمير : " هي وهو بجملتهما لا الهاء وحدها " ، وانظر : الإنصاف : ٦٧٧ ، ٦٨٦ ، المسألة : ٩٦ وفيه حجج الكوفيين ، وابن يعيش : ٣/ ٩٦ ، ٩٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ٢٢ ، ٢٣.

(٢) ما ذكره أبو حيان هو ما ذهب إليه البصريون وقد نص عليه ابن يعيش في قوله : " (أنت) إذا خاطبت واحداً فالاسم منه الألف والنون عندنا ، وهي التي كانت للمتكلم زيدت عليها التاء للخطاب وهي حرف مجرد من معنى الاسمية " ، وذهب الفراء والكوفيون أن التاء مـن نفس الكلمة ، والكلمة بكمالها اسم – أي ضمير – عملاً بالظاهر ، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء في : " أنت " وهي التي تلحق الفعل الماضي في آخره نحو : فعلت ، وحين فصل الضمير كثر بأن . ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلـسي : ١/ ٣٠٩ ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي : ١/ ٦٠ ، وشـرح التـسهيل للمـرادي : ١/ ١٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٤١ ، وشرح الكافية : ٢/ ٩ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٩٤ ، وابن يعيش : ٣/ ٩٥ ، وسر الصناعة ص ١٧٠ ، وحاشية الصبان : ١/ ١١٤.

(٣) التذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٢ ، وشاهد قوله : دار لسعدي إذْهِ مِنْ هواكا.

(٤) هي لغة أهل الحجاز والتخفيف أكثر في كلام العرب . شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٤٢ – ١٤٣، ١٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٤ وشاهد التشديد قوله : وهو على من صبه الله علقم.

(٥) هي لغة أهل نجد . شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٤٢ – ١٤٣ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢٠١ ، وشاهد التسكين قوله :

أدعوته بالله ثم قتلتــــه ... لا هو دعاك بذمة لم يعذر

وهُمَا وهُمْ وهُنَّ ، وهذهِ الثَّلاثَةُ – أيضاً – يشاركُ الرَّفْعُ فِيهَا النَّصْبَ والجرَّ ، وفرع : أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُمْ أَنْتُنَّ.

قولُـــــهُ :

وَذَا انْتِصَابِ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُـــشْكِلاَ

قوله : " ذا انتصاب " فيه تَجوُّزٌ ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وإِنَّمَا مَعْنَاه أَنَّهُ يحكمُ عَلَيه بأَنَّـــهُ فِي موضعِ نصبٍ بمعنَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مكَانَه اسمٌ معربٌ لكَانَ مَنْصُوباً.

وقَوْلُهُ : " جُعِلَ إِيَّايَ " ظاهِرُهُ القولُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِنْ أَنَّهُ بِجُمْلَته الضميرُ.[(١)]

وقيل : الضَّميرُ : " إِيَّا " وحدَهُ ، وَمَا بعدَهُ حُرُوفٌ تدل عَلَى الخطاب وغيره وهو مذهب سيبويه.[(٢)]

وقِيلَ : الضمير " هو " ما بعد " إِيَّا " ، وإيا عمدة الاتصال ما بعدها بهـــا ، ونسب إِلَى الفراء.[(٣)]

وقيل : إِيَّا اسمٌ ظاهرٌ وما بعده ضمائر أضيفَ إليها إِيَّا ، وموضِعُ مَا بَعْدَ إِيَّـــا خفضٌ ، قال أصحابُنَا : وهَذَا مذهبُ الخليلِ.[(٤)]

---

(١) نسب في الإنصاف لبعض الكوفيين مسألة : ٨٩ ص : ٦٩٥ وسر صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٤٩ ، وشرح الكافية : ٢/ ١٣ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٥.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٥٦ – ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، وشرح الكافية : ٢/ ١٢ وسر صناعة الإعراب : ٣١٣ واختاره الفارسي نص على ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٥ ، وإلى الأخفـــش في ســـر صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ونسبه الأنباري إلى البصرين : ٦٩٥ (مسألة ٩٨) ونسب إلى الخليـــل في شرح الكافية : ٢/ ١٢.

(٣) نسب إلى الكوفيين وابن كيسان . شرح الكافية للرضي : ٢/ ١٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٣١٣.

(٤) التذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ٢٢ وهو ما قـــصده أبو حيان بقوله : "أصحابنا".

وقال صاحبُ هذه الأرجُوزَة : إنَّ مَذْهَبَ الخليلِ والأخفشِ والمازِنيِّ أنَّ : /١٨ "إيَّا" في النصبِ نظيرُ : " أنَا " في الرفعِ ، ويليه أسماءٌ تدلُّ عَلَى متكلِّم أو غيره مضافٌ إليها[١] ، وتُفتَحُ همزتُها فَيُقَالُ : أَيَّاكَ[٢] ، وتُخَفَّفُ اليَاءُ مع كَسْرِ الْهَمْزَة ومع فَتْحِهَا[٣].

وقولُهُ : " والتفريع لَيْسَ مُشْكِلاً " تقولُ للمتكلم : إيَّايَ ، وإيَّانَا ، وللمخاطب : إيَّاكَ ، وإيَّاكِ ، إيَّاكُمَا [إيَّاكُمْ][٤] إيَّاكُنَّ ، وللغائب : إيَّاهُ ، إيَّاهَا ، إيَّاهُمَا ، إيَّاهُمْ ، إيَّاهُنَّ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ... إذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

يقول : إذا أمكن أَنْ يَكُونَ الضميرُ متصِلاً لَمْ يُؤْتَ به مُنْفَصِلاً هَذَا فِي الاختيارِ ، وأمَّا الضَّرُورَةُ فَقَدْ تُبيحُ ذَلِكَ ، نَحْوُ مَا أَنْشَدُوا :[٥]

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا ... .

---

(١) انظر شرح التسهيل : ١/ ١٤٤ – ١٤٧ ، وقد نسب هذا الرأي للأئمة الثلاثة وصححه وجعل في هذا القول السلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل وانظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٤ – ٢١٣.

(٢) شرح التسهيل : ١/ ١٤٧ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢١٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٧٣ ، وشواذ القرآن : ١ ، والمحتسب : ١/ ٤٠ ، والبحر المحيط: ١/ ١٤٠ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢١٤.

(٤) ما بين المعقوفين لم يذكره الشارح.

(٥) بيت من الرجز المشطور لحميد الأرقط وقبله قوله

أتتك عنس تقطع الأراكا ... .

انظره في الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٢ ، والأصول لابن السراج : ٢/ ١٢٠ ، وضرائر الشعر : ٢٦١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ١٩ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢١٧.

والمعنى : سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إياك " حيث وضع موضع الكاف للضرورة.

أي بلغتْكَ ، وظاهرُ كلامهُ أنَّهُ إذا تأتَّى المتصلُ لَمْ تأت بالمنفصل فِي اختيـار الْكَلاَم ، ثُمَّ قَدْ بَيَّنَ بعد ذَلِكَ أنَّ الضميرَ يَجيءُ مُنْفَصلاً وَإنْ كَانَ يَتأتَّى مَجيئهُ مُتَّصلاً. ومن ذَلِكَ : زَيْدٌ عجبتُ مِنْ ضربِكَ إيَّاهُ ، ومن : ضربكَهُ ، والدرهَمُ أعطيتُكَ إيَّـاهُ ، وأعطيتُكَهُ.

قولُـهُ :

وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

يعْنِي بِهَا : " سَلْنِيه " ما كَانَ مَفْعُولاً ثانياً وَلَيْسَ أصلُهُ خَبَرَ مبتدأ ، والأحسَنُ فِي هَذَا النوعِ الاتصالُ فأعطيتُكَهُ أحسنُ مِنْ : أعطيتك إياه.[1]

وقوله : " فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى " يعْنِي أنَّ الْخُلْفَ فِي الضميرِ الَّذي وَقَـعَ خَبَراً لكَانَ أو ثانياً لكنتُ ، ويعْنِي بالْخُلْفِ ، أي : عَنْ العرَبِ فِي اتصاله وانفصاله ، أو يعْنِي : عَنْ النَّحْوِيِّينَ فِي اخْتِيَارِ الاتِّصَالِ أو الانفصَالِ ، ولذَلِكَ قَالَ فِـي البَيْـتِ الثَّانِي:

..............واتـصالا ... أختار غيري اختار الانفـصالا

واتبع فِي ذَلِكَ الرماني[2] وابن الطراوة[3] ، ومختارهم غيرُ مختار[4] ؛ إذْ نَقَـلَ سِيبَوَيْه عَنْ العربِ أنَّ انْفصَالَهُ هُوَ الأفْصَحُ ، قال سيبويه : وقَدْ ذكرَ مسألةَ : عجبْـتُ

---

(١) هو مذهب ابن مالك في الخلاصة والتسهيل . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٥٣.

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني ، صنف : شرح أصول ابن السراج وشرح سيبويه وغيرهما ، توفى سنة ٣٨٤هـ ، بغية الوعاة : ٢/ ١٨٠ ، ١٨١.

(٣) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبتي المالقي ، ألف الترشيح في النحـو وهـو مختصر والمقدمات على كتاب سيبويه ، توفى سنة ٥٢٨هـ ، ينظر بغية الوعاة : ١/ ٦٠٢ ، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ١٩.

(٤) انظر في رأي الرماني وابن الطراوة ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢٣٩ ، وهذا المذهب يقول : إن الاتصال فيهما أفصح من الانفصال.

مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ، وأَنَّ العَرَبَ قَدْ تَتَكَلَّم بِهِ مُتَّصِلاً ، قالَ : " وَمِثْل ذَلِكَ كَانَ إِيَّاهُ ؛ لأَنَّ كَانَهُ قَلِيلَةٌ ، وَلَمْ تستحكمْ هذهِ الْحُرُوف هنا لا : كَـانَنِي ، ولا : لَيْـسَنِي ، ولا : كَانَكَ فصَارَتْ هَاهُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي : ضَرْبِي إِيَّاكَ "[١] ، ثُمَّ قَالَ سِيبَوَيْهُ بعـد ذَلِـكَ : "وَبَلَغَنِي عَنْ العَرَبِ الْمَوْثُوقِ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُون : لَيْسَنِي ، وكذَلِكَ : كَانَنِي "[٢].

وقال سِيبَوَيْه – أيضاً – : " وتقولُ : حسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وحَـسِبْتَنِي إِيَّـاهُ ؛ لأَنَّ حَسِبْتَنِيهِ ، وحَسِبْتُكَهُ قَلِيلٌ فِي كَلاَمِهِم "[٣] ، ثُمَّ شَرَعَ يُعَلِّلُ كَثْرَةَ انفصالِ الضَّمِيرِ وقِلَّةِ اتصاله.

فانظر إِلَى هَذِهِ النصوص الَّتِي ذهبت عَلَى هَذَا النَّاظم ، وما إخاله وقف عَلَى كلام سيبويه فِي هَذَا الْمَكَانِ [٤]، وقَدْ استدل هو فِي غير هذه الأرجـوزة لاختيـاره بأشياء ضعيفة جداً.[٥]

قولُـــهُ :

وَقَدِّم الأَخَصَّ فِـي اتِّـصَالِ   وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِـصَالِ

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٥٧ – ٣٥٨ ، وانظر المقتضب : ٣/ ٩٨ ، والأصـول : ١/ ٩١ ، وابن يعيش : ٣/ ١٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٠٦ ، وشرح الكافيـة للرضي : ٢/ ١٩ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٥٩.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٥.

(٤) ينظر ردود أبو حيان على ابن مالك في التذييل والتكميل : ٢/ ٢٤١ – ٢٤٦.

(٥) قال ابن مالك يبين أن كانني وكانه وليسني وليسه كثير : قال : ودليلنا على ذلك من وجهين.
احدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه فأشبه مفعولاً لم يحجزه إلا الفاعل فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول.
الوجه الثاني : أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال ومن الوارد في ذلك : إياك أن تكونيها يا حميراء   إن يكنه فلن تسلط عليه (حديثان شـريفان) (شرح التسهيل : ١/١٥٤).

المتكلم أخَصُّ مِنَ المخاطَبِ ، والمخاطَبُ أخَصُّ من الغَائِبِ ، فـإذَا اجْتَمَـعَ ضميرَان مُتَّصلاَن قَدَّمْتَ الأخصَّ فتقول : أعطَانيكَ ، وأعْطَاكَهُ ، وإذا انفَصَلَ أحَدُهُمَا فإنْ شئْتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الأخَصِّ فقلتَ : أعطاهُ إيَّايَ ، وكذا : أعطاكَ إيَّاهُ ، وإنْ شئْتَ: أعْطَاهُ إيَّاكَ.

وجمَاعُ القَوْلِ فِي الاتِّصَالِ أنَّهُ إذَا اجتَمَعَ ضميرَانِ ، وأحَدُهُمَا مَرْفُوعٌ وَالآخَرُ مَنْصُوبٌ اتَّصَلا /١٩ ، وبدأت بالمرفوع نحو : ضربتُكَ ، ولا يجُوزُ : ضرَبْتُ إيَّاكَ إلاَّ فِي الضَّرُورَةِ ، فَإنْ كَانَا فِي الأصْلِ مبتدأً وخبراً جازَ الاتِّصَالُ والانْفصَالُ أحسَنُ.

فَإنْ انْخَفَضَ أحَدُهُمَا بإضَافَةٍ فإنْ كَانَ مَا بَعْدَ المخفوض ضميرَ رَفْعٍ فُصِلَ عَلَى كُلِّ حَـالٍ نَحْو : زيد عجبت من ضربه أنت ، أو ضميرَ نَصْبٍ أقرَبُ منه فالفَـصْلُ نحو : عمرو عجبتُ مِنْ ضَرْبِهِ إيَّاكَ ، أو مثلَهُ قُرْباً وَبُعْداً فالانفصَالُ نحو : زَيْدٌ هِنْـدٌ عَجبْتُ مِنْ ضَرْبِهَا إيَّاهُ ، ولا يجوز من ضربهاه إلا ضرورة أو في نادر كلام.

وإنْ كَانَا مَنْصُوبَيْنِ وأصلُهُمَا المبتدأ والخبرُ نَحْو باب ظَنَنْتُ ، أو ليسا أصـلَه نحو باب : أعطَيْته فَيَتَّصِلُ مَا يَلِي العامل ، والآخر إنْ كَانَ أبْعَدَ من الأول جاز اتصالُهُ وانْفصالُهُ ، والانفصالُ فِي باب ظننتُ أحسنُ ، والاتصالُ فِي باب أعطيتُ أحـسنُ ، وإنْ كَانَ أقربَ مِنْهُ فأربعةُ مذَاهِبِ :

مَذْهَبُ سيبويه : أنَّهُ لا يجوز إلا الانفصال.[1]

ومَذْهَبُ المبرد : جواز الاتصال قياساً والانفصال عِنْدَهُ أحسن.[2]

ومَذْهَبُ الفراء : أنَّهُ لا يجوزُ إلا الانفصال إلا أنْ يكونَ الأولَ ضمير مثنى أو ضمير جماعة مذكرين فَيُجيزُ الاتصال والانفصال ، والانفصال أحسن.[3]

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٥.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٣١ ، وشرح الجزولية للأبذي : ٤٣٩.

(٣) شرح الجزولية للأبذي : ٤٣٩ ، انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٣١.

ومَذْهَبُ الكسَائيِّ كمذهب الفراء إلا أنَّ الكسائي يجيز الاتصال إذا كَان الأول ضمير جماعة المؤنثات.(١)

وإنْ تَسَاوَيَا فِي القُرْبِ أوْ البُعْدِ فالاخْتِيَارُ الانْفِصَالُ ، وَيَجُوزُ الاتِّصَالُ وَهُوَ ضَعِيفٌ نحو : الدِّرْهَمُ زَيْداً أعْطَيْتُهُ إيَّاهُ ، وَيَجُوزُ : أعْطَيْتُهُوهُ ، وتقول : أعْطَيْتُكُمَا إيَّاكُمَا ، ويجوز : أعْطَيْتُكُمَاكُمَا إلا أن يكونا ضميري متكلم فالانفصال نحو : منحتَنِي إيايَ ، ويقبُحُ : منحتَنِينِي.(٢)

وفِي كتاب بعض الكوفيين : أجاز الكسائي أعْطَيْتُهُن هُنْ وأعطيتكن كن(٣) ، وأبَى ذَلكَ الفرَّاءُ ، وأعطيته إياه هو الاختيار ، وَيَجُوزُ فِي القِيَاسِ : أعطَيْتُهُوهُ ، وزعم الفراءُ أنَّهُ غير مسموع فِي كلام العرب.(٤)

قَوْلُـــهُ :

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَـصْلاَ ... وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فيه وَصْـلاَ

يقولُ : إذَا اتَّحَدَتْ الرُّتْبَةُ كَأنْ يَكُونَا مُتَكَلِّمَيْنِ أو مُخَاطَبَيْنِ أو غائبينِ وجَبَ الفصلُ نحو : منحتَنِي إيَّايَ ، وأعطيتُكَ إيَّاكَ ، وأعطيتُهُ إيَّاهُ.

وقولُهُ : " وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ " أيْ إذَا اتَّحَدَتْ رُتْبَةُ الضَّمِيرَيْنِ فِي الغَيْبَةِ فإنَّهُمَا قَدْ يَتَّصِلاَن وهَذَا قِسْمَان كما مَثَّلْنَا :

---

(١) شرح الجزولية للأبذي : ٤٣٩ ، انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٣١.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٢٨ – ٢٢٩ ، وفيه تفصيل بين مذهب البصريين وبين مذهب الكسائي والفراء في حالة ما إذا كانا ضميري غائب واتحدا رتبة.

(٣) قال أبو حيان في التذييل : " وإن كانا ضميري مخاطب فالاختيار الانفصال ويجوز الاتصال على ضعف فتقول : أعطيتكما إياكما ، وأعطيتكن إياكن ، ويجوز الاتصال فتقول : أعطيتكما كما ، وأعطيتكنكن . هذا مذهب أصحابنا والكسائي ومنع الاتصال الفراء " . انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٢٩.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٢٩.

أحدهما : أنْ يَكونَا مع اتِّحَادهمَا فِي الغيبة مُتَّفقين إفْرَاداً أوْ تَثْنِيَةً أو جَمْعاً ، وتذكيراً أو تأنيثاً ، أو مختلفين ، فإنْ كَانا متفقين نحو : زَيْد الدرهم أعطيتهوه ، فَقَدْ تَقَدَّمَ إجَازَةُ الكسَائِيُّ مثل هَذَا ، وزعم الفراء أنَّه لَيْسَ مسمُوعاً.

وإن كَانا مختلفين ففي كتاب سيبويه إجازته ، قال سيبويه فِي نحو : أعطاهوها ، وأعطاهاهُ جاز ، وهو عربي ولَيْسَ بالكَثِير ، ثُمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّ الفصْلَ هو الكثيرُ فِي كلاَمِهِمْ.[1]

قَوْلُـــهُ :

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَـدْ نُظِـمْ

ذكرَ أنَّ نُونَ الوقاية تلزم فِي الفعْلِ قبلَ ياء المتكَلِّم نحو : ضربني ، ويضرِبُني ، واضربْني ، وهَذَا فيه تفصيلٌ ، وذَلكَ أنَّ الفعْلَ إمَّا أنْ يكونَ مِمَّا رُفِعَ بالنُّون أوْ لاَ ، إنَ كَانَ مِمَّا رُفِعَ بالنُّونِ جَازَ فِيه ثَلاَثَةُ أوجُه :

أحدها : الجمع بين النُّونِ الَّتِي هي علامةُ الرفعِ وبينَ نونِ الوقاية نحو : يضربانني.

الثاني : الإدغامُ نحو : يضربَانِّي.

الثالث : حذفُ نونِ الوقايةِ نحو : يضربانِي.

وقَدْ تَبَيَّنَ فِي هَذَا النوعِ أَنَّهَا لاَ تلتزم وإنَّمَا قلنا إنَّ المحذوفَ إِنَّمَا هُوَ نون الوقاية دُونَ نونِ الإعراب ؛ لأن المعْنَى الَّذِي جيء بنون الوقاية لأجله وهو أنْ تَقِي الفِعْلَ مِنَ الكسرِ مفقود هنا ؛ لأَنَّ نُونَ الإعراب يحصلُ فيها هَذَا الْمَعْنَى مَعَ الدلالة

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٥ والنص فيه وقد نقله مختصراً.

عَلَى الإعراب ، عَلَى أَنَّ بعضَ أصحابِنَا زَعَمَ أَنَّ / ٢٠ المحذوفَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا هُـــوَ نون الإعراب لا نون الوقاية[1] ، وأما قوله :[2]

.... يَسُوءُ الفَالِيَــاتِ إِذَا فَلَيْنِـــي

فضرورةٌ ، والمحذوفُ نونُ الوِقَايَةِ لا نونُ الإناثِ.

وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ فإما أَنْ يكون أفعل فِي التعجب أو غـــيره ، إِنْ كَانَ غيرُهُ لَزِمَتْ.

وإِنْ كَانَ أفعَل نحو : ما أحسنني ! ففِيه خلاف ، ذهب الكوفيـــون وبعـــض أصحابِنَا إِلَى أَنَّهُ يجوزُ حذفُ نون الوقايةِ ، فتقولُ : ما أحسني ! ، ومـــا أجملـــي ! ،

---

(١) هو سيبويه والأخفش وتبعهما ابن مالك وعلل ذلك بأوجه كثيرة منها : أن نون الرفع قـــد تحذف دون سبب كما أنها نائبة عن الضمة والضمة قد تحذف ، كما أن نون الرفع تحـــذف للنصب والجزم ، شرح التسهيل : ١/ ٥٢.

(٢) قائله هو عمرو بن معدي كرب ، والبيت المذكور من الوافر ، وصدره :

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً ....

اللغة : قوله : " كالثغام " بالثاء المثلثة والغين المعجمة جمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب بها ، قوله : " يعل " من العلل ، وهو الشراب الثاني ، قوله : " يسوء الفاليات " أي يحزنهن ، والفاليات بالفاء جمع فالية من فلي الشعر وهو أخذ القمل منه.

الاستشهاد فيه : في قوله : " إذا فليني " حيث حذفت منه نون الوقاية ، وأصله : فلينني بنـــونين ، إحداهما : نون الجمع المؤنث ، والأخرى نون الوقاية للمتكلم ، فحذف إحدى النونين وهي نون الوقاية والباقية هي نون الجمع ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف ، وعند سيبويه المحذوفة هي نـــون الإناث ، والباقية نون الوقاية . واختاره ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/ ١٤٠ ، وانظر البيت في شواهد العيني : ٧٩ ، وتوضيح المقاصد للمـــرادي : ١/ ١٥٤ ، وشـــرح المفـــصل : ٣/ ٩١ ، والكتاب : ٣/ ٥٢٠.

ونقل الكوفيون ذَلِكَ عَنْ العرب سَمَاعاً فوجب قبولُهُ ، وَإِنَّمَا جاز ذَلِكَ فِي أفعل فِــي التعجب لشبهه بالاسم[١] ، وقوله : " وَلَيْسَي قَدْ نظم " يشير إِلَى قول الراجز.[٢]

.... **إذ ذهب القوم الكرام لَيْــسِي**

فظاهر كلامه أَنَّهُ لاَ يَنْقَاسُ حذفُهَا فِي لَيْسَ ، وقَدْ نَصَّ بعضُ أصحابِنَا عَلَى أَنَّ حذفَهَا مِنْ لَيْسَ يجوز فِي الْكَلاَمِ ، وإِنَّمَا كَان ذَلِكَ لأَنَّهَا لاَ تتصرف فأشبهت الحُرُوف الَّتِي يجوز فِيها إثباتها وحذفها نحو : " إِنَّ "[٣]

---

(١) قال أبو حيان : وما أجازه الكوفيون من ذلك هو سماع عن العرب صرحوا بذلك فوجــب قبوله ، وقد استعمله بعض مشايخنا النحاة الأدباء في شعره فقال :

يا حسنا مــا لــك لم تحــسن	**إلى نفوس في الهــوى متعبــة**
طرزت بــالورد وبالــسوسن	**صفحة خد بالــسنا مذهبــة**
يا حسنه إذا قال ما أحــسني !	**ويا لذاك اللفظ مــا أعذبــه !**
فقلت له : كلك عندي ســني	**وكــل ألفاظــك مــستعذبة**

ومذهب البصريين في هذه المسألة أن حكم أفعل في التعجب حكم سائر الأفعال في لزوم نون الوقاية . انظر التذييل والتكميل : ٢/ ١٧٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٢.

(٢) من الرجز لرؤبة بن العجاج ديوانه : ١٧٥ ، وقبله :

عددت قومي كعديد الطيس ....

اللغة : عددت : من العد والإحصاء ، الطيس : الرمل الكثير ، الكرام : جمع كريم.

موطن الشاهد : " لَيْسِي " حيث حذفت نون الوقاية مع اتصال الفعل بياء المتكلم وذكرها واجب وحذفها هنا ضرورة.

ينظر ابن الناظم : ٢٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٥٩ ، وشرح الأشموني بحاشــية الصبان : ١/ ٥٥ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٦٤ ، وابن يعيش : ٣/ ١٠٨ ، والخزانــة رقم : ٣٩٢ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ١٥٢ ، والعيني : ١/ ٣٤٤ ، ٣٤٥.

(٣) لم أجد فيه نصاً صريحاً في الجواز بل جاء في التصريح قوله : وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه ، التصريح : ١/ ١١٠ ، وجاء في الهمع : وأجازه قوم في ليس ، الهمع : ١/ ٦٤.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

يقول : حذفُها في : " لَيْتَ " نادرٌ ، ونصَّ أصحابُنَا عَلَى أَنَّه ضرورةٌ[١] نحـو قول مهلهل :[٢]

زَعَمُوا أَنني ذهِلْتُ وَلَيْتِي ... أَسْتَطِيعُ الْغَدَاةَ عَنْكَ ذُهُولاً

وقوله : " وَمَعَ لَعَلَّ اعكِسْ " لَيْسَ بِجَيِّد ؛ لأَنَّ إثباتَ النُّون في لعلَّ لَيْسَ بنادر بل هو فصيح[٣] لكنه أقل من حذفها في : إنَّ ، وأنَّ ، ولكِنَّ ، وكَأَنَّ ، لأن اجتماع المثلين أثقل من اجتماع المتقاربين.

قَوْلُـــهُ :

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا ... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يعْني بالباقياتِ أخوات : " لَيْت ولعل " وهي " إنَّ وأنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ " فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تُلحقَهَا نون الوقاية وأنْ لا تلحقها ، فتقول : إِنَّني ، وإِنِّي ، وكـذَلكَ باقيها.

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٩ – ٣٧٠ ، والتذيل والتكميل : ٢/ ١٨٦ – ١٨٧.

(٢) البيت من بحر الخفيف منسوب للمهلهل في سر صناعة الإعراب : ٥٥٠ ، والتذيل والتكميل: ٢/ ١٨٦ ، وهو بغير نسبة في رصف المباني للمالقي : ٢٩٩.

الشاهد فيه : قوله : " وليتي " حيث حذفت منه نون الوقاية للضرورة الشعرية ، وقال ابن هشام في أوضح المسالك : وقال الفراء يجوز ليتني وليتي.

(٣) مثاله قول الشاعر : **فقلت أعيراني القدوم لعلني ... أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا**

أما : " مِنْ وعَنْ " فذكَرَ أَنَّ حذفَهَا منهما ضرورةٌ[١] ، وهو كما ذكَـرَ وإِنْ : كَانَ ظاهِرُ كلامِ أَبِي موسى الجزولِيّ يقتضِي أَنَّ حذفَهَا منهما لغة ، وإِنْ لَمْ تكن فِي شهرة الإثبات.[٢]

وَفي لَدُنّي لَدُني قَـلَّ وَفِـي قَدْني وَقَطْني الْحَذْفُ – أَيْضاً – قَدْ يَفِي

يقول : حذفها فِي : " لدنْ " قليلٌ لكنَّهُ فصيح وقَدْ قُرِئَ فِي السبعةِ[٣] : { **قَدْ بَلَغتَ مِنْ لَدُني عُذْراً** } بتَشْديدِ النُّون وبالتخفيف عَلَى حذفها[٤] ، عَلَى أَنَّهُ محتمل أَنْ يكونَ نُونُ وقاية فِي : " لَدُني " المخففة ؛ لأَنَّ لَنَا لغة فِي : " لدن " حـذف نونهـا فنقول : من لَدُ ، فمن قال : من لدني فيحتمل أَنْ يكون ذَلِكَ عَلَى هذه اللُّغَة فَتَكُـونُ هذه نون الوقاية ، وإذا احتمل ذَلِكَ لَمْ يكن فِي : " لدنى " دليل عَلَى حـذف نـون الوقاية من : " لدن ".[٥]

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٣ ، ١١٤ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٨٧ ، ومثاله قوله :

أيهـا السـائل عنـهم وعـني لست من قيس ولا قـيس مـني

(٢) المقدمة الجزولية : ٦٢ – ٦٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٤٥ – ٦٤٧.

(٣) من الآية : ٧٦ من سورة الكهف.

(٤) القراءة بالتشديد قراءة الجماعة ، وقرأ نافع وأبو بكر : " مِنْ لَدُنِي " بتخفيف النُّون . ينظـر إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٤٦٧ ، والإقناع فِي القراءات السبع : ٦٩١.

(٥) قال النحاس بعد أن ذكر قراءة التخفيف والتشديد : " والقراءة الأولى – أي التشديد " أولى فِي اللغة العربية وأقيس ؛ لأنَّ الأصل : " لَدُنْ " بإسكَان النُّون ثم تزيد عَلَيْهَا لتضيفها إِلَـى نفسك نوناً لَيَسْلَم سكون نون لدن ؛ كما نقول : عنِّي ومنِّي ، فكما لا تقول عَني يجب ألا تقول لَدُني ، والحجة فِي جوازه عَلَى مَا حكي عَنْ محمد بن يزيد أن النون حذفت كما قـرأ أهل المدينة : " فبم تبشرونِ بكسر النُّون ، وأحسن من هَذَا القول ما ذهب إليه أبو إسـحاق قال : " لدنْ " اسم وعَنْ حرف ، والحذف فِي الأسماء جائز " . إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٤٦٧.

وفي قوله :

.... وَفِـــي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ – أيْضاً – قَدْ يَفِي

أبهم الحذف وقَدْ تقدم له حذف فصيح كثيراً ، وحذف نـــادر ، وحـــذف اضطرار وحذف قليل ، والَّذي نصَّ عَلَيْهِ أنَّ الحذف فِي : " قطني ، وقَدْنِي " ضَرُورَةٌ وظاهرُ كلامِ أبِي موسى يقتضي أنَّهُ لُغَةٌ.[١]

[١] المقدمة الجزولية : ٦٢ – ٩٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٤٥ – ٦٤٧.

﴿ الْعَـــلَمُ ﴾

قَوْلُـــهُ :[١] ٢١/

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُـسَمَّى مُطْلَقـاَ ... عَلَمُـــهُ كَجَعْفَـــرٍ وَخِرْنَقـاَ

أطلق التعيين وهو عَلَى قسمين :

أحدهما : تعيين الأجناس بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ كماء وزيت وذهب ونحو ذَلِكَ.[٢]

والثانِي : تعيين غير الأجناس كزَيْدٍ فكَانَ ينبَغي أَنْ يقيد التعيين لغير الأجناس، وقَوْلُهُ : " مطلقاً " يريد بالنسبة إِلَى جميع أحواله مِنْ تكلُّمٍ وخطابٍ وغيْبَةٍ ، فتقــول : أَنَا زَيْدٌ ، وأَنْتَ زَيْدٌ ، وهُوَ زَيْدٌ ، فيعينه فِي جميع أحواله.

ويشتَرِكُ معه فِي هَذَا المعرف بالأَلف واللام التي للعهد فإِنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مطلقاً – أيضاً – فتقول : أَنَا القاضي ، وأَنْتَ القاضي ، وهُوَ القاضي.[٣]

قَوْلُــــهُ :

وَاسْماً أَتَـــى وَكُنْيَـــةً وَلَقَبـاَ ... وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِباَ

يريد : وأَخِّرِ اللقب إِنْ صحبَ الاسم أو الكنية ، فتقول : جَاء سعيدُ كرزٌ ، وجَاء أبو بكر كرزٌ ، وجَاءت أم عمرو بطةٌ ، وإعرابُ هَذَا اللقب يتبين فِي البيت بعد هَذَا.

---

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو

وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقٍ ... وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقٍ

(٢) مثل هذا لا يسمى تعييناً وإنما الشيء منه شائع فِي أمته لا يختص به واحد دون آخـــر فهـــو كالنكرة من حيث المعنى.

(٣) المعرف بالألف واللام يعين مسماه مادامت فيه أل ، فإذا فارقته فارقه التعيين وكذا الموصول وغيره ، أما العلم فيعين مسماه بلا قيد.

قَوْلُـــــهُ :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْـرَدَيْنِ فَأَضِـفْ   حَتْماً وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّـذِي رَدِفْ

يقول : إذا كَانَ اللقبُ وغيرُه مفردين فأضِفْ غير اللّقَبِ إِلَى اللّقَبِ ولا يجوز غيرُه ، وذَلِكَ نحو : هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررتُ بِسَعِيد كُرْزٍ ، وإِنْ لَمْ يكونَا مفردَيْنِ فأتبِعْ الَّذي رَدِفَ ، أَيْ تَأَخَّرَ ، وهو اللقب أي : أتبعه ما قبله فـي الإعراب وذَلِكَ نحو : جَاءني أبو بكر كرز ، ورأيت أبا بكر كرزاً ، ومررت بـأبي بكر كرز ، ولم يبين فِي إعرابِهِ غير أَنَّهُ تَابعٌ وهذه التبعِيَّةُ يجوز فِيهَـا وَجْهَـانِ مِـنَ الإعرابِ :

أحدهما : أَنْ يكونَ عَلَى جهة البدلية.

الثاني : أَنْ يكونَ عَلَى جهة عطف البيان وهو أولى ؛ لأَنَّ اللقبَ أشهرُ مـن الاسم ، وقولُهُ : " وَإِنْ يَكُونَا " عائد عَلَى اللقب وعَلَى الَّذي يصحبه ، والَّذي يصحبُهُ أَعَمّ مِنْ أَنْ يكون اسماً أو كُنْيَةً.

أما الاسمُ فيتصورُ أَنْ يكون مفرداً وغيرَ مفردٍ نحو : زَيْدٌ وعبـد الله ، وأمـا الكنيةُ فلا تَكُون مفردةً ، والإفْرَادُ يطلق فِي اصطلاح النحاة عَلَى أشياء مِنْهَا :

الإفْرَادُ بإزاء التثنية والجمع وذَلِكَ فِي باب الإعراب فِيها.

ومِنْهَا الإفْرَادُ بإزاء المضاف والمشبه بالمضاف وذَلِكَ فِي باب النداء وفِي باب لا.[1]

ومِنْهَا الإفْرَادُ بإزاء الجملة وذَلِكَ فِي باب المبتدأ والخبر وغيره.

ومِنْهَا الإفْرَادُ بإزاء المركب الَّذي هُوَ جملة أو مضاف ومضاف إليه أو اسمـان جعلا اسماً واحداً وذَلِكَ فِي هَذَا الباب.

---

(١) أي لا النافية للجنس.

ويرد عَلَى قوله : " وَإِنْ يكُونَا مُفْرَدَيْنِ " العَلَمُ الَّذِي فِيه : " أل " للمح الصفة نحو : الحارث ، والعباس ، فإنَّه ما دامت فِيه لا يضاف إِلَى اللقب أصلاً مَعَ أَنَّهُ مفردٌ ، فتقولُ : هَذَا الحارثُ كرزٌ ، ورأيت الحارث كرزاً ، ومررت بالحارث كرز.[١]

وقوله : " فأضف حتما " هَذَا مشهور مَذْهَب الْبَصْرِيِّينَ[٢] ، وذهب الكوفِيون وبعض البصريين إِلَى جوازِ الإتباع ، فتقولُ : هَذَا يحيى عينان[٣] ، ورأيت يحيى عينين ، ومررت بيحيى عينين فِي رجل اسمه : " يحيى " ولقبه : " عينان ".

ويجوز – أيضاً – أن لا تتبع وأن لا تضيف بل تقطع فتقول : رأيت سعيداً كرزٌ ، ومررت بسعيد كرزٌ ، والقطع إما إِلَى الرفع كهَذَا الَّذِي مثلنا ، وإما إِلَى النصب ، وقوله : " وإلا أتبع الَّذِي ردف " تقدم تمثيل ذَلِكَ ولا يلزم الإتباع بل يجوز معه وجه آخر وهو القطع.[٤] /٢٢

قوْلُــهُ :

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

قَسَّمَ العَلَمَ إِلَى قسمين : منقول ومرتجل ، فالمنقول : ما سبق له وضع فِي النكرات نحو ما مثل به من فضل فإنه منقول من فضل المصدر ، وأسد فإِنَّه منقول من اسم حيوان.

---

(١) أجازوا إضافته وتنزع منه أل تقول يا أعشى تغلب ، فِي الأعشى قال الناظم :

وحذف أل ذي إن تناد أو تضف ... أوجب وفِي غيرهما قد تنحذف

(٢) انظر فِي ذلك شرح الكافية للرضي : ٢/ ١٣٩ ، وابن الناظم : ٧٣ ، الكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٧٣ – ١٧٤.

(٣) قد يجاب عليه بأنه يحتمل أن يكون قد جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢٥٠ ، وابن الناظم : ٧٣ ، ونسب إِلَى الفراء والزجاج فِي شرح الكافية للرضي : ٢/ ١٣٩ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٣١٧ – ٣١٨.

والنقل يكون من اسم شخص نحو : أسد[١] ، ومن صفة نحو : قاسم ، ومالك ، ومن مصدر نحو : فضل ، ومن فعل ماض نحو : كَعْسَبَ[٢] ، ومضارع نحو : يشكر ، وأمر نحو : أطرقا ، ومن جملة : كتأبط شرا ، ومن اسم صوت نحو : ببّهْ عَلَى خلاف فيه ، ومن غير ذَلِكَ.

والمرتجل : ما لم يسبق له وضع فِي النكرات نحو ما مثل به من : سعاد وأدد أما سعاد فمشتق من السعد ولا يعلم كونه لاسم نكرة وهو علم لمؤنث ، وأما : "أدد" فاسم رجل وفِي همزته خلاف ، منهم من قال : إِنَّهُ مُشتق من الإِدّ وهو العظيم ، قاله شيخنا أبو الحسن الأُبّذيّ[٣] ، وقال سيبويه إِنَّهُ مشتق من الوُدّ فتَكُون همزتُه مبدلة من واو ولزم فيها البدل ، قال سيبويه فِي باب تحقيرِ الأسماءِ الَّتِي تثبت الأَبْدَالُ فِيهَا وتَلْزَمُهَا : " وإِنَّمَا أُدَدٌ مِنَ الوُدّ ، وإِنَّمَا هو اسم يُقَال : مَعَدُّ بْنُ عَدْنَانَ بْنُ أُدَدٍ ".[٤]

واخْتَلَفَ النحاةُ هلْ ثَمَّ عَلَمٌ مرتجلٌ أو كلُّ عَلَمٍ منقولٌ ؟ ، وظاهر كلام سيبويه أنّ كُلَّ عَلَم منقول وأنَّ جميعَ ما أوْرَدُوهُ من مُثل المرتجل إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ فِي الأَصْلِ لكنا جهلنا من أي نكرة نقلت ؟.[٥]

قَوْلُـهُ :[٦]

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

---

(١) يقصد به الاسم الجامد الدال على ذات كأسد فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس ومثله ثور للفحل من البقر.

(٢) فِي اللسان : كعسب فلان ذاهباً إذا مشي مشية السكران ، وكعسب : اسم.

(٣) على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي أبو الحسن ، توفى سنة (٦٨٠هـ) ، ينظر البغية : ٢/ ١٩٩.

(٤) الكتاب لسيبويه : ٣/ ٤٦٢ – ٤٦٤.

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٦) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخراً وهو :

وشاع فِي الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبي قحافة

يريدُ : ومِنَ العَلَمِ الجملةُ نحو : تَأَبَّطَ شَراً ، وهو أحد فتاك العــرب ، وذَرَّى حَبّاً ، وبَرَقَ نَحرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ، وغيرُ ذَلِكَ وَهَذَا داخل تحت قولــه : " ومنــه منقول " وَلَمْ يُبَيِّنْ حكمه وحكمه الحكاية ، فتقول : قام تَأَبَّطَ شَراً ، ورأيت تَأَبَّطَ شَراً ، ومررت بتَأَبَّطَ شَراً.

ثُمَّ ذكر أَنَّ المركبَ تركيبَ مَزجٍ يُعْرَبُ إِنْ كَملَ لفظُهُ بِغَيْرِ : " ويــه " نحو : بَعْلَبَكُّ ، ومَعْدِي كَرِبُ ، ورَامَ هُرْمُزِ ، ومَارِ جِرْجِس ، وحضر مــوت ، ولإعرابــه طريقان :

أحدهما : أَنْ يُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لا ينصرف فتقولُ : هذه حضرَ مَوْتُ ، ورأيت حضرَ مَوْتَ ، ومررت بِحَضْرَ مَوْتَ.

والثاني : أَنْ يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَقُولُ : هــذه حــضرُ مَوْتٍ ، ورَأَيْت حضرَ مَوْتٍ ، ومررت بِحَضْرِ مَوْتٍ ، ولَمْ يُبَيِّن النَّاظِمُ كيف إعرابه ، وظاهرُ كلامِهِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ فيه البناء وفيه خلاف ، والصحيح جوازه ، فتقول : هــذه حضرَ مَوْتَ ، ورأيت حضرَ مَوْتَ ، ومررت بِحَضْرَ مَوْتَ.[١]

وَلَمْ يتعرض النَّاظِمُ لحكْمِ المُركبِ تركيبَ مزجٍ إِذَا كَمُلَ بويه نحو : سيبويه ، ونفطويه ، ونزرويه ، وابن درستويه ، وابن خالويه ، وابن شاهويه ، وكلهم نحاة ولا نحفظ لهم سابعاً.

وهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الكسر تقول : جَاءَ سِيبَوَيْهِ ، ورأيت سِــيبَوَيْهِ ، ومــررت بسِيبَوَيْهِ ، وإِنَّمَا لَمْ يعربْ لاختلاط الاسم الأول بالصوت وصيرورتهمَا اسْماً واحداً ، فعُومِلَ مُعَامَلَةَ الصوت كغاقٍ فبُنِيَ ونُوِّنَ إِنْ نُكِّر كما ينون غاق إِنْ نُكِّر ، و لم يــذكر سيبويه فِي هَذَا النحو إلا البناء.[٢]

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٢٢ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٣١٥.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٣/ ٣٠١ – ٣٠٢.

وذَكَرَ الْجَرْمِيُّ فِيه جوازَ إعرابِه إعرابَ ما لا ينصرف فتقول : قام سـيبَوَيْهُ ، ورأيت سيبَوَيْهَ ، ومررت بسيبَوَيْهَ ، فإنْ كَانَ ما ذكر مسموعاً قُبِلَ ، وإنْ كَانَ مقيساً عَلَى : " بعلبك " لَمْ يُقْبَلْ.(١)

قَولُــــهُ :(٢)

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفظاً وَهْوَ عَمّْ

علم الجنس : هو الاسمُ المُعَامَلُ مُعَامَلَةَ العلَمِ لَفْظاً وَمُعَامَلَةَ النكرة معنىً ، فمنَ الجِهَةِ الأولى لا يقبلُ أداةَ التَّعْرِيفِ ، ويمتنعُ منَ الصَّرْفِ إن انضاف إلَى العَلَميَّة سَـبَبٌ آخرٌ يمنع معه نحو : /**٢٣** أسامَةُ ، وابْنُ آوَى ، وبَنَاتُ أَوْبَرَ ، وتجيء الحالُ منْـهُ فـي صحيحِ الْكَلاَمِ وإنْ لَمْ تتقدم عَلَيْهِ فتقولُ : هذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً ، ويضعف : هَذَا أَسَـدٌ مُقْبِلاً.

وَمِنَ الجِهَةِ الثَّانيَة ينطلقُ عَلَى كُلِّ واحد واحدٌ مِنْ جنسه كالاسم الَّذي هـو نكرة لفظاً ومعنىً ، فَكُلُّ أَسَدٍ ينطلقُ علَيْه أُسَامَةُ ، وكُلُّ ثَعْلَبٍ ينطَلِقُ عَلَيْـه ثُعَالَـةُ ، فأسامة وأسد مترادفان ؛ لكن أعطى أسامة حكم الأعلام كما قَدَّمْنَا ، وأسد نكـرة لفظاً ومعنىً ، فأحكامه أحكام النكرة.

وقَدْ تَكُونُ لبعضِ المترادفين أحكامٌ لا تَكُونُ للآخَـر ، ألا تَـرَى أنَّ : "ذَا" مُرَادِفٌ لِصَاحِبٍ ، وَقَدْ انْفَرَدَ بأحكام لا تُوجَدُ فِي صاحِبٍ.

ولمَا ذَكَرْنا منْ أنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى النكرة ، قال سيبويه حين بَوَّبَ عَلَيْه : " هَـذَا بَابٌ مِنَ المعرفَةِ يكُونُ فِيه الاسْمُ الخاصّ شَائِعاً فِي الأمة لَيْسَ واحِدٌ منْهَا أولَى به مِـنَ

---

(١) راجع التذييل والتكميل : ٢/ ٣١٥ – ٣١٦.

(٢) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخرا وهو :

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ   وَهَكَذَا ثعالَـةُ للثعلبِ

الآخر ".[٢] فإنَّمَا يعْني : يكُونُ الاسمُ الَّذي حكْمُهُ حكم العَلَمِ ، وإلا فَيستَحيلُ أَنْ يكونَ خَاصاً شَائعاً لأَنَّ الاسْمَ الواحدَ لاَ يكونُ كُلّياً جزئياً.

وَقَدْ رَامَ بعضُ المتنطِّعين من المتأخرين التفرقة بين أسامة وأسد من جهة المعْنَى ورام إبقاء اسم عَلَى العَلَمِيَّة لفظاً ومعْنىً فزعم أَنَّ أسداً موضوع لواحد لا بعينه كسائر النكرات وزعم أن أسامة موضوع للمعنَى الذهني ، والَّذي قام بالذهن إنَّمَا هو معْنى معقُولٌ مفردٌ لا يتكثر ولا يوجد خارج الذهن ، ثم صار يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذَلكَ الْمَعْنَى المفرد كلي فِي الأشخاص وأسد وضع لواحد من تلك الأشخاص لا بعينه ، وأسامة وُضِعَ للصورةِ الذهنية ، وإنْ تَعدَّدَتْ الأشخاصُ فِي الخارجِ.[١]

وما أظن أَنَّ العربَ قصدتْ شيئاً من هَذَا الَّذي ذكرَهُ هَذَا المتأخر فِي عَلَمِ الجنس ، - وأيضاً - فإِنَّهُ ما من نكرة إلا معْنَاهَا الذهني لا يتكثر فلا اختصاص لأسامة بذَلكَ.

قَوْلُـــهُ :

وَمِثْلُـــهُ بَـــرَّةُ لِلْمَبَـــرَّةْ كَذَا فَجَـارِ عَلَـمٌ لِلْفَجْـرَةْ

يقول : عَلَمُ الجنس لا يختَصُّ بالمشخصاتِ نحو : أسامة ، وذؤالة ، وغيرهما ، بَلْ قَدْ يكون فِي المعاني ، وأشار النَّاظمِ إِلَى قَوْل النابغة الذبياني :[٢]

---

(٢) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٩٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٨٢.

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ١٠٨ – ١٠٩ ، ٣٠٦ ، ٣٢٧.

(٢) البيت من بحر الكامل للنابغة الذبياني ، وهو من قصيدة يهجو بها زُرْعة بن عمرو بن خويلد.
اللغة : قوله : " إنا اقتسمنا خطتينا " هَذَا مثل ، أي : كَانتْ لِي ولك خطتان فأخذت أنا البرة وأخذتَ أنت الفاجرة ، و " الخطة " القصة والخصلة ، وإنَّمَا قال ذَلكَ ؛ لأن زرعة دعاه إِلَى الغدر ببني أسد ونقض حلفهم ، فأَبى ذَلكَ ولزم الوفاء والبر ، ونسب زرعة إِلَى الغدر والفجور ، و" بَرّة " اسم علم وضع من البر و لم يصرفه لأنه معرفة مؤنث ؛ لأنه اسم للخطة ، و" فَجَارِ " اسم معدول عَنْ الفجور معرفة فبناه كما بنيت حَذَامِ وقَطَامِ ، فإن قلت : لم قال =

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فَبَرَّةُ عَلَمٌ للمَبَرَّةِ فامتنع الصرف للْعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيثِ ، وفجار عَلَمٌ للْفَجْرَة معدول عَنْ مصدر معرفة ، فكَأَنَّهُ قَال : واحتملت فجرة ، وفجار مبني عَلَى الكسر وجعل سيبويه والنحويون بعده فَجَارِ من المصادر المعدولة.[١]

واختار أبو سعيد السيرافِي أن يكون صفة غالبة ، قال : لأنه جعلها نقيضة برَّة ، وبرّة صفة ، يقول : رجل برّ ، وامرأة بَرَّة ، فبرّة وفجار صفتان لمصدر ؛ كَأَنَّه قال : فحملت الخصلة البرة ، واحتملت الخصلة الفاجرة ؛ كما تقول : الخصلة الحسنة ، والخصلة القبيحة ، وهما صفتان ، وجعل برة معرفة عرف بها ما كان جميلاً مستحسناً.

= فِي الإخبار عَنْ نفسه فحملت وفِي الإخبار عن نفر زرعة احتملت ؟ ، فما الفرق بينهما ؟ قلت : العرب إذا استعملت فعل وافتعل بزيادة التّاء وبغير الزيادة كأن الَّذِي لا زيادة فيه يصلح للقليل والكثير ، والَّذِي فِيه الزيادة للكثير خاصة نحو : كسب واكتسب ، ونهب وانتهب ، وأراد النابغةُ أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثاره الفجور ، فذكر اللَّفْظة الَّتِي يراد بها التكثير خاصة ليكون أبلغ فِي الهجو ، ولو قال : وحملت فجار ؛ لاحتمل ألا يكون غدر إلا مرة واحدة.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " برة " ، وقوله : " فجار " فإنهما من أعلام الجنس المعْنوي فإن برة علم للبر ، وفجار علم للفجور . ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ٤/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، ابن يعيش : ١/ ٣٨ ، ٤/ ٥٣ ، ٦٤ ، الكتاب : ٣/ ٢٧٤ ، والخصائص : ٢/ ٢٩٨ ، ٣/ ٢٦١ – ٢٦٥ ، والأشموني : ١/ ١٣٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٢٩ ، وديوان النابغة ص ٨٦ (دار الكتب العلمية).

(١) الكتاب لسيبويه : ٣– ٢٧٤ ، وفيه : " ومما جاء اسما للمصدر قول الشاعر النابغة :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا   فحملت برة واحتملت فجار

ففجار معدول عن الفجرة ".

﴿ اسم الإشـــــارة ﴾

قَوْلُـــــهُ :[١] /٢٤

بِـــذَا لِمُفْــرَدٍ مــذكر أَشِــرْ   بِذِي وذِهْ تِي تَا : عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

" ذا " لمفردٍ مذكَّرٍ قَرِيبٍ ، وألفُهُ عِنْدَ الكوفيين زائدة ووافقهم الـسهيلي[٢] ، وأصلٌ عِنْدَ البصريين[٣] ، واختلفوا من أي شيء هذه الألِف منقلبة ؟ ، فقيل : من ياء والعين واللام ياءان[٤] ، وقيل : من واو وهو من باب طويت[٥] ، ويُقَال فِي ذا : ذاء ، وذائه ، ويُقَال فِي تأنيث ذا ذاتُ وذِهْ وتِهْ أو بإشباع كسرة الهاء أو باختلاسها وصلاً.

قَوْلُـــــهُ :

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْــعٍ مُطْلَقــاً   والْمدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انطِقَــا

بِالْكَافِ حَرْفاً دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ   واللاَّمُ إِنْ قَدمتَ - هَا - مُمْتَنِعَهْ

قوله : " بالكاف حرفا " أي حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب ، ولا يتخيل فِيها الإضافة فهي كالكاف فِي قولهم : النَجَاءكَ وفِي أَبْصِرْكَ زَيْداً [٦]، وذكــر أنك مخير فِي الحالة القصوى بين أَنْ تقول : ذاك أو ذَلِكَ وكذَلِكَ فِي باقي الأسماء.

---

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وذان تان للمثنى المرتفع   وفِي سواه ذين تين اذكر تُطِعْ

(٢) اللامات للزجاجي : ١٣١ – ١٣٢ ، وفيه الخلاف بين البصريين والكوفيين وحجــج كـل منهم ، وانظر معه : التذييل والتكميل : ٣/ ١٨١ ، ١٨٢ ، ونتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧.

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٧٨ ، والإنصاف : ٦٦٩ – ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ٣/ ١٢٦ – ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٠ – ٣١.

(٤) هو قول الأخفش ومن تابعه من البصريين : الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٠ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ١٨٣.

(٥) الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٠ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ١٨٣.

(٦) النجاءك : اسم فعل أمر بمعنى أسرع ، وأبصرك فعل أمر من أبصر وزيداً مفعولــه والكــاف حرف خطاب.

والَّذي ذكر الناس أنَّ اللامَ للبعد ، وأنَّ مَراتِبَ الإشارة ثلاثةٌ : الدُّنْيَا والوُسْطَى والقُصْوَى ، والَّذِي يفهم من كلام النَّاظِم أن للمشار حالتين : الدنيا والقصوى.

وقوله : " دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ " مثاله ذَلِكَ ، وتِيلك ، وأولالك ، وذكر أن اللام تمتنع إذا قدمت عَلَى اسم الإشارة ها ، وها هنا للتنبيه ، فيجوز أَنْ تقول : ها ذاك ، ولا تقول : هَذَا لك ، قيل : لأَنَّ ها للنبيه واللام للتنبيه فلا يجتمعان ، قال السهيلي : والأظهر فِي اللام أَنَّهَا تدلُّ عَلَى تراخٍ وبُعْدٍ فِي المشار إليه ، وأَكْثَرُ ما يُقَال فِي الغائب وما لَيْسَ بحضرة المخاطب ، وها تنبيه للمخاطب لينظُرَ ، وإِنَّمَا ينظر إِلَى ما بحضرته لا إِلَى ما غاب عَنْ بصره ، فلذَلِكَ لَمْ يجتمعا.[1]

ولنحصر أسماء الإشارة بالنظر إِلَى مراتبها الثلاثة ، وبالنسبة إِلَى تذكيرها وتأنيثها ، وبالنظر إِلَى إفرادها وتثنيتها وجمعها فنقول : لمذكر قريب مفرد : ذا ، وذاء ، وذائه ، ويجوز دخول هاء التنبيه فتقول : هَذَا وهَذَاء ، وهذائـه ، ولوسط ذاك ، ويجوز إدخال ها فتقول : هَذَاك ، ولبعيد ذَلِكَ.

ولمذكرين قريبين ذان رفعاً ، وذين نصباً وجراً ، ويجوز إدخال ها فتقول : هذان ، وهذين ، ومن قال : الزيدان رفعاً ونصباً وجراً قال بالألف فِي الأحوال الثلاثة ، ولوسطين : ذانك ، ويجوز هَذَانك ، ولبعيدين : ذانك رفعاً ، وذيِنَّكَ نصباً وجراً ، وذانيك ، وذيْنيك.

ولجمع مذكر قريب أولى بالقصر ، وبالمد ، وتدخل ها فتقول : هاؤلا ، وهاؤُلاء ، وهؤلاء بحذف ألف ها وبواو ساكنة ، وفِي الوسط أولاك ، وهؤلاك ، وفِي البعيد : أولائك ، وأولالك ، وألاَّك.

---

(١) انظر نتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧ – ١٧٩.

ولمؤنث قريب مفرد " ذات وذي وتي وذه وتهِ وتا ، ويجوز إدخال ها عَلَى كُلٍّ مِنْهَا ووسط : تِيْك ، وتَيْك ، وذِيك ، ويجوز إدخال ها ، وبعيد : تِلْك ، وتَلْك ، وتَالِك ، وتَيْلِك.

ولمؤنثين قريبتين : تان رفعاً ، وتين نصباً وجراً ، ولوسطيَّتَيْن : تانك ، وتَيْنك ولبعيدتين : تانك ، وتَيْنك ، وإنْ شئت : تانيك.

ولا يجوز التشديد فِي تينّك ولا فِي : ذينّك عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ[١] ، وأما جمع المؤنث فكجمع المذكر فِي رُتْبَةِ الثلاثَةِ وفِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ. /٢٥

قَوْلُهُ :[٢]

وَبِهُنَا أَوْ هَاهُنَا أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

ذكرَ أنَّ الكافَ إنْ شئتَ وصلتها بهذا فقلت : هذاك ، وإنْ شِئْتَ وصلتها بهاهنا فقلت : ها هناك من كلام العرب فَإِنْ كَان وَرَدَ قلناه وإلا فالمنع ، ولا يصح قياسه عَلَى هَذَاك ، وإنْ اشتركا فِي كونهما اسمي إشارة ؛ لأن هاهنا مختص بالمكان ومقصورٌ عَلَيْهِ.

وهَذَا يقع عَلَى كل مشار إليه عَلَى ما تَقَدَّمَ فيمكن أن يتصرف فِيه ما لا يتصرف فِي غيره ، وقَدْ تعرض النَّاظِمُ فِي البيت بعد هَذَا لزيادة اللام للبعد فِي هناك ، وذَلِكَ جائز ، قَالَ تَعَالَى :[٣] { **هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ** }.

---

(١) مذهب الكوفيين جواز تشديد نون ذان وتان فِي الرفع والنصب والجر ، ومذهب البصريين جواز التشديد فِي حالة الرفع فقط. التذييل والتكميل ٣/ ١٨٦.

(٢) لم يذكر الشارح البيت الَّذي بعد هَذَا البيت وأن ما ذكر منه جمل فِي الشرح ، ونصه :

فِي البعد أو بثَمَّ فُهْ أو هَنَّا ... أَوْ بِهُنَالِكَ انطقن أَوْ هِنَّا

(٣) من الآية : ١١ من سورة الأحزاب.

وقوله : " وَبِه الْكَافَ صِلاَ فِي البعد " هَذَا عَلَى ما اختاره من أنَّ المشار لـــه رتبتان : قريبة وبعيدة ، والَّذِي يكون للبعيد عَلَى رأينا إنما هو باللام نحو : هنالك.

وقوله : " أشر إِلَى داني المكَان " أي إِلَى قريب المكَان ، وذكر بعضهم أنها قَدْ تأتِي للزمان ، وفِي كلا الحالين هنا يلزم الظرفِية أو شبه الظرفِية كجرها بمن ، تقول : أقبلت الخيلُ من هنا ومن هناك.

وذكر فِي البيت بعد هَذَا : " ثَمّ " وأنَّهَا ظرف للمشار البَعِيدِ مــن الأمكنــة وهي كهنالك فِي التزامها الظرفِية أو شبهها ، ومن أعرب : " ثَمَّ " من قَوْلِهِ تَعَالَى :[1] { وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ} مفعــولاً به فَقَدْ أخطأ ؛ لأَنَّهُ أخرجها عَنْ بَابِها إِلَى المفعول به.

*****

[1] من الآية : ٢٠ من سورة الإنسان.

﴿ الْمَوْصُـــــول ﴾

تَقَدَّمَ لنا الوَعْدُ فِي ذكرِ تعريفِ الموصولِ فِي أوَّلِ التعريف والتنكير ، فنقولُ : اختلفَ الناسُ فِي تعريف الموصولات ، فذَهَبَ الأخفشُ إِلَى أَنَّهَا تَعَرَّفَتْ بِالألفِ واللامِ[1] ، قَالُوا : وَمَا لَيْسَ فيه ألفٌ ولامٌ ، فهُو عَلَى نِيَّة مَا فيه الألفُ واللامُ نحو : " مَنْ ، ومَا " ، قَالُوا : وما كَانَ مُضافاً فإنَّهُ تعرَّفَ بالإضَافةِ ، ومذهب الأخفش هو المختار.

وذهب الفارسيُ إِلَى أَنَّهَا تعرَّفَتْ بالعهد الَّذي فِي الصِّلَة وَلَمْ تتعرف بالألف واللام[2] فعَلَى هَذَا يكونُ الموصولُ قسماً سادساً للمعارف ، ويظهرُ هَذَا المذهبُ من كلامِ صاحبِ هذه الأرجوزةِ وقَدْ صرَّحَ به فِي غيرها.[3]

قَوْلُــــهُ :[4]

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذي الأُنْثَى الَّتِي　　　وَاليَا إِذَا مَـا ثُنِّيَـا لاَ تُثْبِـتِ

لا يَحْتَاج الموصول إِلَى حَدّ لأنَّهُ ألفاظٌ محصورةٌ قليلة تُضْبَطُ بالعدِّ[5] ، وإِنَّمَا قال : " مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ " لأنَّ لَنَا حُرُوفاً موصولةً نحو : أَنْ وأَنَّ.

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢/ ١٣٥.

(٢) انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٤٣٦ ، ٤٥١ — ٤٥٥ ، والحجة للفارسي : ١/ ١٥٢ ، والمسائل العضديات : ١٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١١١.

(٣) قال ابن مالك وهو يبين المعارف وأسبابها : ثم الموصول وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها ، شرح التسهيل : ١/ ١١٦.

(٤) لم يذكر الشارح البيت الذي بعد هذا البيت وأن ما ذكر منه جملا ضمن الشرح ونصه :

بل ما تليه أوله العلامة　　　والنُّون إنْ تشدد فلا ملامة

(٥) بل حده ابن مالك في التسهيل فقال : هو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.

وقَدْ زَعَمَ الفرَّاءُ أَنَّ الَّذي يكونُ حرفاً موصولاً فينسبكُ منه مع ما بعده مصدرٌ ؛ كما يَنْسَبكُ مع أنْ والفعل فأجاز : أعجبني الَّذي قمتَ ، أيْ : قِيَامُكَ[١] ، وفَرَّعَ عَلَى مَذهَبِه الكوفيون[٢] ، وقَدْ استحْسَنَهُ الفَارسيُّ فِي بغداداياته.[٣]

وقوله : " الأُنْثَى الَّتِي " يُشْعِرُ أَنَّ : " الَّذي " لمذكر وأَكْثَرُ ما يكون لِمُفْرَد ، وقَدْ يأتي لِجَمْع فتقول : هم الَّذي خرجوا ، تريد الَّذينَ ، وقوله : " وَاليَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِت " أيْ تقول : اللذان واللتان ، ولا تقول : اللذيان واللتيان ؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَانَ آخرُهما ياء نحو : الشجيّ والعميّ خاف أنْ يتوهم أنَّ تثنيتهما كتثنية العمي والشجي فذكر أنَّكَ فِي تثنيتهمَا لا تثبت الياء بل تحذفها وجوباً.

ومفهومُ الشرط هنا ملغيٌّ لأنَّهُ لا يختص حذف اليَاء بالتثنية بَلْ يجوز حذفها فِي الإفراد ، فتقول : الَّذِ قام زَيْدٌ ، واللتِ قامت هندٌ ، /٢٦ وإذا حذفت اليَاء فإِنْ شئت أبقيت الذال والتَّاء على كسرهما ، وإنْ شئت أسكنت فتقول : اللذْ واللتْ.

وَقَدْ زعم بعضُهُمْ أَنَّ هَذَا الحذفَ فِيهما حالة الإفراد من الضرائر لا لغة[٤] ، ويجوز تشديد اليَاء فِي : الَّذِي والَّتِي ، فتقدر مبنية عَلَى الكسرِ دائماً[٥] ، أو مجراة

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : إن الذي على ثلاثة أقسام منها مصدر به محكوم بحرفيتها وهذا المذهب أيضاً هو مذهب الفراء رحمه الله وهو الصحيح ، وبه أقول ثم سرد أبياتاً تقصد ذلك وتؤول الذي بمصدر ، شرح التسهيل : ١/ ٢٢٠ -٢٢١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٥ ، ٢٦٦.

(٢) التذييل والتكميل : ٣/ ١٩.

(٣) انظر المسائل الشيرازيات : ٤٢٢ ، والمسائل العضديات : ١٦٩ – ١٧٠ ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٣٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١١٩ ، وقد جاء فيه : قال أبو علي : ويجيء قوله تعالى {كالذي خاضوا} (التوبة : ٦٩) على قياس فيكون التقدير وخض كخوضهم فلا يعود إلى الذي شيء لأنها في مثل هذا حرف.

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ ٢٥ ، وانظر الزجاج : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ – ١١١.

(٥) هذا هو ظاهر قول ابن مالك في تسهيل الفوائد : " وقد تشدد ياءاهما مكسورتين " وهذا جائز في الذي والتي وهما مبنيان على الكسر ، وأبو حيان لم يستظهر البناء على الكسر في ذلك من قول المصنف بل قال : " أما البناء على الكسر فليس يظهر في الرواية التي أنشدها –

بوجوه الإعراب فتقول : قام الَّذيُّ فِي الدار ، ورأيت الَّذيَّ فِي الدار ، ومررت بالَّذيِّ فِي الدار.[1]

وعِنْدَنَا أنَّ الَّذي أصوله اللام والذال والياء ، فهو مركبٌ عِنْدَنَا من أصل ثلاثي[2] ، وذهب الكوفيون إِلَى أنَّ اللام والياءَ زائدتان ، وأنَّ الأَصْل فِيه الذال وحدها[3] ، كما زعموا فِي اسم الإشارة فِي : " ذا " أَنَّ الاسم هو الذالُ وحدها وتقَدَّم ذَلِكَ.

قَوْلُــهُ :

وَالنُّون مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

تقَدَّمَ لَنَا عِنْدَ ذِكْرِ أسماء الإشارة تشديد النُونِ ، وقَدْ أطلق النَّاظِمُ التشديدُ فِي قوله :

والنُّون مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا

= المصنف وهي قوله (إلا للذي) لأنه يجوز أن تكون الحركة حركة إعراب أحدثتها لام الجر" ..انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢١ – ٢٢.

(١) هذا القول نسبه أبو حيان فِي التذييل والتكميل لأبي موسى الجزولي : ٣/ ٢٢ وفيه يقول : " وقد زعم أبو موسى أن الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة وإن صح هذا عن العرب فلا يكون في إنشاد المصنف دليل على أنها تبنى على الكسر إذ يحتمل أن تكون الكسرة كسرة إعراب ، وذكر بعض أصحابنا أن في الذي إذا شددت البناء على الكسر والجري بوجوه الإعراب " . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٠.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ١٩.

(٣) انظر الإنصاف : ٦٦٩ – ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ٣/ ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٢/ ٣٩ ، ٤٠.

ولَيْسَ مجمعاً عَلَى إطلاقه ، أما فِي الرفع فصحيح تقول : اللذان ، واللتـــان ، وهَذَان ، وهاتان ، وأما فِي النصب والجر فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز التـــشديد ؛ لأَنَّهُ جمع بين ساكنين عَلَى غيرِ شرطهما ، ومَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يجوز التشديد فتقول: الَّذينّ ، واللتينّ وساتينّ وهذينّ.(١)

قوله : " وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا " أي : قصد بالتشديد التعويض ممـــا ذهـــب بالحذف من الاسم المفرد فِي التثنية ؛ لأَنَّ القياسَ كَانَ يقتضي أَنْ لاَ يحذف منه شيء ، فكَان يُقَال اللذيان ؛ كما قَالُوا : الشجيان ، وهذيان ؛ كما قالوا : رحيان ، ولكنهم حذفوا اليَاء والأَلِف فِي التثنية فناسب أَنْ يعوضـــوا من ذَلِكَ المحذوف التشديد فِـــي النُّون ، ويَحْتَاج فِي دعوى هَذَا إِلَى دليل.(٢)

ويمكن أَنْ يدّعي أَنَّ هَذِهِ الزيادةَ فِي النُّونِ إِنَّمَا هِيَ للفرق بين تثنية المبني وتثنية المعرب لا للتعويض من المحذوف ؛ كما فرقوا بالحركة بين المعرب والمبني فِي : " قبـــلُ وبعدُ " فجعلوا الحركة فِيهما إذا كَانَا مبنيين ضَمَّةً ، وكل واحد من القولين دعوى.(٣)

---

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٣/ ٢٥ ، ٢٦ : " وقوله بجوزاً تشديد نونها أي نـــون التثنية ، وتخفيف النون لغة الحجاز وبني أسد ، وتشديدها لغة قيس وتميم ، وظـــاهر كـــلام المصنف التشديد مع الألف والياء " وفي البسيط : وفيه وجهان : تشديد النون لغـــة قـــريش وتخفيفها ، فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون وقد قرئ في السبعة (والـــذانّ يأتيانها منكم) النساء : ١٦ ، وأما مع الياء ففيه خلاف مذهب البصرين أنه لا يجوز التشديد مع الياء ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وبه قرأ بعضهم في قوله (ربنا أرنا الذين أضلانا) فصلت : ٢٩ ، وانظر الأزهية للهروي : ٢٩١ – ٣٠٧ ، تحقيق عبد المعـــين الملـــوحي ط. ١٩٩٣م ، وابن الشجري : ٣/ ٥٥ تحقيق الطناحي.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٩١ ، والحجة لأبي علي الفارسي : ٣/ ١٤١ – ١٤٤ والأزهية : ٣٠٧ ، وابن يعيش : ٣/ ١٤٢.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري : ٣/ ٥٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٦.

وسألني بعض من لقيناه من أَهْلِ النَّحْوِ بديَارِ مِصْرَ عَنْ قَوْلِهِمْ : " هَذَانِّ " ما النُّون المزيدة ؟ ، قلت الأولى ، قال : قال الفارسيُّ فِي التذكرة هي الثانية لئلا يُفْصَلُ بين ألفِ التَّثْنِيَةِ ونُونِهَا ولا يُفصَلُ بينهما.

قلت له : يكثر العمل فِي ذَلِكَ لأَنا نكون قَدْ زدنا نونا متحركة ثم أسكنا الأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ثم أسكنا الأولى وحركنا الساكنة بالكسر عَلَى أصلِ التقاء الساكنين ثم أدغمنا ، وعَلَى ما ذكرته يكون زدنا نوناً ساكنة وأدغمنا فَقَطْ ، فَهَذَا أولى لقلة العمل.

قَوْلُـــهُ :

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَاً	**وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا**
بِاللاتِ واللاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا	**وَاللاءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا**

ذكر فِي البَيْتَيْنِ أَنَّ : " الَّذِي " له جمعان : الأُلَى والَّذِينَ ، وعَنَى بقولِهِ : " مُطْلَقَاً " أيْ : رَفْعاً ونَصْباً وجَراً ، وبعضُ العَرَبِ يقُولُ : " الَّذُونَ " فِي الرفع.(١)

وذكر فِي البيت الثاني أَنَّ الَّتِي لَهَا جمعان : اللات ، واللاء ، وذكر فيه أن اللاء – أيضاً – يقع لمعَنَى الَّذين ؛ أي يكون جمعاً للَّذي فلم يستوف جموع الَّذِي ولا الَّتِي.

وأوهم اختصاص كل واحد منهما بما ذكر أَنَّهُ جمعه ؛ لأَنَّهُ فِي معرض البيان والتفصيل ، والأمر لَيْسَ كَذَلِكَ ، أما الَّذِي فيجمع – أيضاً – الأولاء ، ويجمع

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٩١ ، ونسبه فيه إلى هذيل ، وانظر أيضاً ابن الناظم : ٨٣ ، وابن الشجري : ٣/ ٥٦ ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

وبنو نويجية اللذون كأنهم   معط مخدمة من الخزان

– أيضاً – بحذف نون الجمع فتقول : الَّذي كحاله إذا كَان مفرداً ، ويقال – أيضاً – فِي جمعه اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجراً.[١]

ويجوزُ حذفُ النُّون /٢٧ فتَقُولُ : اللاؤ واللائي[٢] ، وأما الَّتي فمن جمعها الأُلَى فتكُونُ جَمْعاً للَّذي كَمَا تَقدَّمَ ، وجَمْعاً للَّتي لا اختصاص بواحد منهما نصَّ الناسُ عَلَى ذَلكَ ، وقال زهير يصف بَقْرَةً وَحْشِيَّةً وكِلاَباً :[٣]

تَبُذُّ الأُلَى يأتينَهَا مِنْ وَرَائِهَا وإنْ تتقَدَّمْهَا الطَّوَارِدُ تَصْطَدِ

واللاتي واللائي واللواتي وبلا ياءات واللوا واللواء ، واللاي واللا واللاءة مبنياً عَلَى الكسر مطلقاً أو معرباً إعراب الهندات فتقول : جَاء اللآتُ خرجن ، ورأيت اللآتِ خرجن ، ومررت باللآتِ خرجن.[٤]

---

(١) اللاؤون – أيضاً – لغة لبعض هذيل يقولون : اللاؤون فِي الرفع واللائين فِي الجر والنصب ، وأنشدوا قول الشاعر :

هم اللاؤون فكوا الغل عني بمرو الشاهجان وهم جناحي

انظر الأزهية فِي علم الحروف : ٣١٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٣/ ٥٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٢ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٦.

(٢) انظر الأزهية للهروي : ٣١٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٣/ ٥٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٤١ ، والكشاف للزمخشري : ١/ ٣٦٣ ، والبحر المحيط : ٢/ ١٩١.

(٣) البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى وهو فِي ديوانه : ١٨٤ ، وانظر التذيل والتكميل : ٣/ ٤٠.

اللغة : تبذ : تسبق ، وتصطد : تصيب بقرنيها ما تقدمها من الكلاب.

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " الألى " حيث جاء جمعاً لمذكر عاقل بمعنى الذين.

(٤) إنما ذكر ابن مالك فِي نظمه المشهور من جمع الذي والتي وما استدركه أبو حيان من ألفاظ أخرى إنما هي لغات ضعيفة جاء منها الشاهد والشاهدان بخلاف ما ذكره ابن مالك مر جموع فهو الكثير والفصيح المستعمل.

ويجوز – أيضاً – استعمالُ : " الَّتي " فِي الموضع الَّذي يستعمل جمعها فتقول : قام الهنود الَّتي فِي الدار ؛ كما تقول : اللَّوَاتي فِي الدار ، وذَلِكَ من حَيْثُ معاملة الجمع معاملة الواحدةِ المفردةِ كما تقول : الهنود قامت وقمن.

وقَدْ زعمَ بعضُهم أنَّ اللواتي جمع اللَّاتي لا الَّتي ، وتسمية هذه الأسماء المذكورة جمعاً للَّتي والَّذي إِنَّمَا هو بالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى لا بالنظر إِلَى ما اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ من جمع السلامة وجمع التكسير.

وقَدْ كَانَ قِياس الَّذي والَّتي أن لاَ تثَنَّى ولا تجمع ؛ لأَنَّهُمَا مبنيان والمبني لا يثنى ولا يجمع ؛ لأَنَّ ذَلِكَ تصرف فِيه وما منع لفظه أَنْ يتصرَّفَ فِيه بإعراب منع مدلوله أَنْ يتصرَّفَ فِيه بتثنية أو جمع أو تأنيثٍ ليطابق الدليل المدلول فِي منع التصرف ، وكذَلِكَ كَانَ قياس أسماء الإشارة.

والتحقيق فِي هَذَا كله أَنَّ ذَلِكَ صيغ تثنية وصيغ جمع لا تثنية ولا جمع صحيحان ؛ لأَنَّ الاسم لا يثنى حَتَّى يذكَّر ولا يكون ذَلِكَ فِي اسم الإشارة ولا الموصول.[١]

قولُـــهُ :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

أَمَّا : " مَنْ " فمُجْمَعٌ عَلَى اسميتها ، وَأَمَّا : " مَا " فيكونُ اسْماً ويكونُ حَرْفاً، وإِنْ كَانَتْ موصولة فمذهبُنَا أَنَّهُ اسمٌ إذا كَانَتْ بمَعْنَى الَّذي وفروعه ، وأَنَّهَا حرف إذا كَانَتْ مصدرية نحو : أعجبني ما قمت أي قيامك ، وبهذا قال الكوفِيون ، وخالف الأخفش فِي المصدرية فزعم أَنَّهَا اسم.

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٢/ ٣١ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٨ ، ٢/ ١١١ – ١١٢ ، وعلل التثنية لابن جني : ٧٢ – ٨٠.

وأما : " أل " الَّتِي بِمَعْنَى الَّذي والَّتِي نحو : الضارب والضاربة ، تريد : الَّذي ضرب والَّتِي ضربت ، ففيها خلافٌ :

ذَهَبَ الأخفَشُ إِلَى أَنَّهَا حرفُ تعريف كأَلْ الَّتِي فِي : الرجل ولَيْسَتْ بموصُولَة[١] ، وزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا حَرْفٌ موصولٌ[٢] ، وذهب ابن السراج والفارسي وأَكْثَرُ النحويين إِلَى أَنَّهَا اسمٌ ، هَذَا نقْلُ بعْضُ أصْحَابِنَا.[٣]

ونقل صاحب كتاب الإفصاح وهو عبد الله بن هشام الخضراوي ما ملخصه : الأَلف واللام الموصولة مذهب ابن الباذش أَنَّهَا اسْم ، ونسبه إِلَى أَبِي علي ؛ لأَنَّهُ قَدْ صرَّح بِذَلِكَ فِي التذكرة ، وقال أبو عثمان وأبو بكر هي اسم موصول انتهى . فقَدْ اختلف النقل عَن المازني[٤] والفارسي ويمكن أَنْ يكون ذَلِكَ قولين لكل واحد منهما ، ونقل كل من أصحابنا ما اطلع عَلَيْه.[٥]

---

(١) انظر اللباب للعكبري : ٢/ ١٢٧ ، والمتبع فِي شرح اللمع : ٦٣٩ ، وذكر الفارسي فِي البغداديات : ٥٥٣ أن هذا المذهب حكي عن المازني وظاهر قول الأخفش فِي معاني القرآن : ٨٤ أنها اسم بمنزلة الذي.

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان : ٥٨٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٦١.

(٣) انظر الأصول لابن السراج : ٢/ ٢٢٣ ، ٢٧٠ ، والإيضاح للعضدي : ٥٤ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨٨ ، والمتبع فِي شرح اللمع : ٦٣٩ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٦٠.

(٤) قال ابن مالك فِي شرح التسهيل : ١/ ٢٠٠ " وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة " . وضعف ابن مالك قول المازني ، انظر شرح التسهيل : ١/ ٢٠٠ ، وحكى أبو حيان عن المازني أن أل موصول حرفي ، ثم قال : "والجمع بين الحكايتين أن أل معرفة فِي مذهب الأخفش ومذهب المازني إلا أن المازني هي عنده موصول حرفي وعند الأخفش هي معرفة وليست موصولة فقد اشترك المذهبان فِي التعريف واختص مذهب المازني بالوصل " . التذييل والتكميل : ٣/ ٦٤.

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٥٩ — ٦٤.

وقوله : " تساوي ما ذكر " أي الَّذي والَّتي وفُرُوعَهُمَا ، ويكون بلفظ واحد لمذكر ولمؤنث لمفرد ولمثنى ولمجموع ، وقوله : " وهَكَذَا ذو عِنْدَ طيء " هَذَا فيه تعقب ؛ لأَنَّ الأَصَحَّ فِي : ذو أَنْ لا تنطلق عَلَى المؤنث إلا إِنْ عَنَي بقوله : " وهكَذَا " مطلق الموصولية فلا تعقب.

قَوْلُـــهُ :

وكَالَّتِي – أَيْضاً – لَدَيْهم ذَاتُ وَمَوْضِعُ اللَّاتِـي أَتَـى ذَوَاتُ

أفهم كلامه أَنَّ : " ذَاتَ " يجمع ، وأَنَّ : " ذو " لا تجمع ، ولَيْسَ كذَلِكَ بل قَدْ حُكِيَ جمع : " ذو " وإعرابه كجمع ذي بِمَعْنَى صاحب وإعرابه ، وحكى – أيضاً – إعراب ذو كإعراب ذي بِمَعْنَى صاحب.[1]

وقَدْ أشرنا إِلَى ذَلِكَ /٢٨ عِنْدَ ذكر ذي بِمَعْنَى صاحب ، وحكى – أيضاً – إعراب : " ذات " كإعراب : " ذات " بِمَعْنَى صاحبة ، وإِنْ كَانَ الأفصَحُ فِي : " ذو " أَنْ يكونَ بالواو ، وفِي : " ذات " أَنْ تَكُونَ مبنية عَلَى الضم فِي الأحوال الثلاثة فيهما ، أعنِي الرفع والنصب والجر ، وقَدْ حُكِيَ – أَيْضاً – تَثْنِيَةُ ذو وذات كما يثنيان مراداً بهما مَعْنَى صاحب وصاحبة.[2]

---

(١) شاهده قوله :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

يروى بالإعراب والبناء

(٢) حكى الهروي تثنيتها وجمعها عن بعض الطائيين ، وأطلق ابن عصفور جواز التثنية والجمع ، ونقل أبو حيان أن ابن عصفور نقل ذلك عن العرب وهذا ما حكاه الهروي وابن السراج ، إلا أن ابن مالك رد على ابن عصفور فِي ذلك وقال : " فأضربت عنه " . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٩٩ ، والمقرب : ١/ ٥٦ – ٥٧ ، والأزهية : ٣٠٥ ، والأصول : ٢/ ٢٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٥٤ ، ٥٥.

وأما جمع : " ذات فذوات " بالضم فِي الأحوال الثلاثة ، ونقل لنا شيخنا أبو عبد الله بن النحاس الحلبي – رحمه الله – وهو كَان نَحْوِيَّ الديار المصرية أَنَّهُ حُكَــىَ إعْرَاب ذَوَاتُ هذه إعراب : مسلمات ، قال : وهَذَا غَرِيبٌ ، والْمَعْرُوفُ البِنَاء عَلَــى الضم مطلقاً.(١)

والأفصح فِي : " ذو وذات " أَنْ لا يثنَّيا ولا يجمعا بـــل تَكُــونُ ذو هكَــذَا للمذكر المفرد ومثناه ومجموعه ، وذات للمؤنث المفردة ومثناها ومجموعها ، وأن يكونا مبنيين رفعاً ونصباً وجراً.(٢)

قَوْلُـــهُ :

وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْــتِفْهَامِ ⁂ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَــلاَمِ

ذكر أن : " ذا " بعد : " ما " الاستفهامية أو بعد : " من " يكون موصــولاً مثل ما كَانَتْ ما موصولة ، فتقول : ماذا صنعته ؟ ، ومن ذا ضربته ؟ ، تريــد : مــا الَّذِي صنعته ؟ ، ومن الَّذِي ، وهَذَا البيت فِيه خَلَلٌ من جهات :

الأولى : أَنَّهُ قيد : " مَا " بالاستفهام ، وقال : " أو من " وأطلق وينبغــي أنْ يقيد : " من " كما قيد : " ما " ؛ لأَنَّ ذا لا تَكُونُ موصولة بعد مَنْ إلا إذا كَانَتْ من استفهاماً ، وهذه المسألة فِيها خلاف ، فمن النحويين من لا يجيز جعل ذا موصولة إلا بعدما لا بعد من(٣) ، وأجاز ذَلِكَ أَكْثَرُ أصحابِنَا.(٤)

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٤١ ، وذكر الرضي في شرح الكافية : ٢/ ٤٢ ، أن ابن الدهان حكى ذلك.

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٣/ ٥١.

(٣) انظر إيضاح الشعر للفارسي : ٤٢٤ – ٤٢٥ ، وشرح الجزولية للشلوبين : ٥٩٧.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٤٢ ، ٤٣. وحجتهم أن ما أكثر إبهاماً فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد.

وشاهدهم قوله : **ألا أن قلبي لدى الظاعنين ⁂ حزين فمن ذا يعزي الحزينا**

الثانيةُ : أَنَّهُ شرط فِي استعمالها موصولة أَنْ لا تلغى ولا تحتاج لِهَذَا الشرط ؛ لأَنَّ ذا اسم والأسماء لا تلغى.[١]

الثالثة : أنه تحرز عَلَى زعمه بقوله : " إذا لم تلغ " مِنْهَا إذا ركبت مع ما و لم يتحرز من استعمالها باقية عَلَى أصلها من الإشارة فإِنَّهَا لا تَكُون موصولة ما دامت اسم إشارة بل يستقل الْكَلَام بها مع ما أو من ، فتقول : ماذا ، أو من ذا ؛ كأَنَّك قلت : أي شيء هَذَا ؟ ، ولتعْلَم أَنَّ : " ما ذا " لها استعمالات :

أحدها : أن يبقى كل على حده منهما على أصلها فتبقى ما عَلَى استفهاميتها وذا عَلَى إشارتها كما مثلنا.

والثانِي : أن تكون ما استفهاماً ، وذا موصولة مفردة هكذا لمذكر ولمؤنث ولفروعهما.[٢]

والثالث : أن تركب ذا مع ما ويصيرا اسماً واحداً ، ويظهر الفرق بين هَذَا الاستعمال والَّذِي قبله أَنَّك إذا قلت : ما ذا صنعت ؟ ، فإِنْ كَانَتْ موصولة لَمْ يتسلط : صنعت عَلَى ما قبله ؛ لأَنَّه صلة ويكون الضمير محذوفاً وهو معمول صنعت ،

---

(١) تلغى ذا إذا ركبت مع ما كقولهم : ماذا صنعت ؟ والمعنى أي شيء صنعت ؟.

(٢) قال سيبويه : هذا باب إجرائهم ذا وحده بمترلة الذي ، وليس يكون الذي إلا مع ما ومن فِي الاستفهام وإجرائهم إياه مع ما بمترلة اسم واحد ، أما إجراؤهم ذا بمترلة الذي فهو قولك : ما ذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال الشاعر لبيد بن ربيعة :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وأما إجراؤهم إياه مع ما بمترلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول خيراً ، وقال جلَّ ثناؤه " ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً " — النحل ٣٠ ، فلو كان ذا لغواً لما قالت العرب : عمَّاذا تسأل ؟ ولقالوا : عم ذا تسأل . ولكنهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً .. ولو كان ذا بمترلة الذي فِي ذا الموضع البتة لكان الوجه فيه : ماذا رأيتَ ؟ إذا أجاب أن يقول : خيراً . ينظر الكتاب : ٢/ ٤١٦ — ٤١٨.

وما : مبتدأ ، وذا : خبره ؛ كأنك قلت : أي شيء الذي صنعت ، ويكون جوابه في الأفصح بالرفع فتقول : خير.

وإنْ كَانَتْ : " ذا " مركبة مع : " ما " كَان ماذا بجملته مفعولاً بصنعت ولا محذوف في صنعت ، ويكون جوابه في الأصح بالنصب فتقول : خيراً ، وكذلكَ يظهر الفرق بينهما بالبدل فعَلَى استعمال الثاني تقول : ماذا صنعت ؟ ، أخيرٌ أم شرٌّ ؟ بالرفع وعَلَى الاستعمال الثالث تنصب فتقول : أخيراً أم شراً ؟.

الرابع : أن تستعمل : " ماذا " كلها اسماً موصولاً ، وهو قليل نحو : أعجبني ماذا عِنْدَك ، ورأيت ماذا عِنْدَك ، أي : الّذي عِنْدَك ، وقَدْ أَنْشَدَ سيبويه :[1]

---

(١) البيت من بحر الوافر قائله سحيم بن وثيل الرياحي وقيل المثقب العبدي ، وهو من قصيدة طويلة أولها :

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يَقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي

وانظره في الخزانة ٢/ ٥٥٤ ، والمغني ص ٣٠١ ، وشرح شواهد المغني ص ١٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ٤٩٧ ، والشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٣١ ، والكتاب ٢/ ٤١٨ والهمع : ١/ ٨٤.

اللُّغَة : قوله " دعي " أي اتركي ، و : " مَاذَا عَلِمْت " بكسر التَّاء قال النحاس رواية أبي الحسن بكسر التَّاء ، ورواية أبي إسحاق " عَلِمْتُ " بضم التَّاء ، قوله : " نَبِّئِينِي " أي أخبريني من النبأ وهو الخبر.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ماذا عَلِمْت " فإن ذا هاهنا إما موصولة أو نكرة موصوفة أي دعى الّذي علمته أو شيئاً عَلِمْت ، وفيه يقول ابن هشام مغني اللبيب ص ٣٠٩ (صبيح) : الرابع : أن يكون ماذا كله اسم جنس بِمَعْنَى شيء ، أو موصول بلا مَعْنَى الّذي عَلَى خلاف في تخريج قول الشاعر : "البيت" فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف ، فقال السيرافي وابن خروف : ما موصول بِمَعْنَى الّذي ، وقال الفارسي : نكرة بِمَعْنَى شيء ، قال لأن التَّركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات ، وقال ابن عصفور : لا تَكُون ماذا مفعولاً لدعي لأن الاستفهام له الصدر ولا لعَلِمْت لأنه لم يرد أن يستفهم عَنْ معلومها ما هو ؟ ، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه : لأن عَلِمْت حينئذ لا محل لها بل ما اسم استفهام مبتدأ وذا موصول خبر وعَلِمْت صله ، وعلق دعي عَنْ العمل بالاستفهام انتهى ، ونقول : إذا قدرت "ماذا" بِمَعْنَى الّذي أو بِمَعْنَى شيء لَم يمتنع كونها مفعول دعي ، وقوله : " لَمْ يرد أن يستفهم عَنْ معلومها" لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبر ، ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها لَيْسَتْ من أفعال القلوب.

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ ... وَلَكِن بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

يريد : دعي الَّذِي عَلِمْت.[١]

وقَدْ أجاز الفارسي فِي هذا البيت أَنْ تَكُون نكرة موصوفة ، أي : دعي شيئاً عَلمت[٢] ، فَعَلَى هَذَا يكون لماذا استعمال خامس ، وأَنْكَرَ أَنْ تَكُون مَاذَا فِي هذا البيت بِمَعْنَى الَّذي ، قال لأنَّا لَمْ نجد فِي الموصولات ما هو مركب ووجدنا فِي الأجناس ما هو مركب ، وقال : جاز لذا أن يتنكر ؛ لأنَّه لما ركب مع ما حدث بالتَّرْكِيب معنى لم يكن.[٣]

ولا يجوز عِنْدَ البصريين /٢٩ أن يستعمل ما كَان اسم إشارة موصولاً إلا : "ذا" إما بانْفِرادها كما ذكرنا فِي الوجه الثانِي ، وإمَا مع ما فِي الوجه الرابع.[٤]

وزعم الكوفيون أنَّ أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات[٥] ، وكَذَلِكَ - أيْضاً - زعموا أن الاسم النكرة إذا أضيف إِلَى معرفة كان موصولاً نحو :

---

(١) يراجع سيبويه ٢/ ٤١٦ -٤١٨ ، وفيه يقول : " لو كان ذا بمنزلة الَّذي فِي ذا الموضع البتة لكان الوجه فِي : ماذا رأيت ، إذا أجاب أن يقول : خير ، وقال الشاعر : وسمعنا بعض العرب بقوله :

دعي ماذا عَلِمْت سأتقيه ... ولكن بالْمُغيَّبِ نَبِّئِينِي

فالَّذي لا يجوز فِي هَذَا الموضع ، ومالا يحسن أن تلغيها "

(٢) انظر الحجة : ٢/ ٣١٧ ، والمسائل المنثورة : ٢١٩ ، والمسائل البغداديات : ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٣) النص بلفظه فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٤٨.

(٤) انظر الإنصاف : ٧١٧ مسألة : ١٠٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٥٩٨ ، ونسب إلى سيبويه فِي أمالي ابن الشجري : ٢/ ٤٤٣ ، والكتاب لسيبويه : ٢/ ٤١٦.

(٥) إيضاح الشعر : ٤٢٣ - ٤٢٤ ، والإنصاف : ٧١٧ - ٧٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٦٨ - ١٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ١٣٨ - ١٣٩ ، ٢/ ١٧٧ ، واحتجوا بمثل قوله تعَالَى : " وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى " (طه : ١٧) أي ما التي ، ورده البصريون وقالوا معناه هذه وبيمينك حال وليست صلة.

هَذَا غلام زَيْد بمكة إذا كَان له غلام بمكة وغلام بغيرها[١] ، وأنَّ الاسم الجامد المعرف بأل يجوز أنْ يُستَعْمَلَ مَوْصُولاً نحو : أَنْتَ الرجُلُ تَـأْمُرُ بـالْحَقِّ ، أي الَّـذي تَـأْمُرُ بالْحَقِّ[٢]، وأنَّ النكرة توصل نحو : هَذَا رجل رأيته ، فرأيته عِنْدَهُمْ صلة لرجل ، وأنَّ النكرة إذا أضيفتْ إلَى نكرة جاز أنْ تصل الأولى وأن تصل الثانية نحو : هَـذَا غـلام امرأة أكرمته إنْ وصلت غلاماً ، وهذا غلام امرأة أكرمتها ، إن وصلت امرأة ، وجميع هَذَا عِنْدَ البصريين لا يجوز عَلَى الصلة.[٣]

قَوْلُـــهُ :

وَكُلُّهَا يَلْـزَمُ بَعْـدَهُ صِـلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِـقٍ مُـشْتَمِلَهْ

هَذَا كما ذكر لابد للموصول من صلة وعائد ، وسيذكر حكم الصلة وحكم العائد ، وقوله : " عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ " أي لائقٍ بالموصول مناسبٍ له فِي الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ.

وهذه الموصولات عَلَى ثلاثة أقسام : مِنْهَا ما يكون لفظُهُ مفرداً مذكراً دائماً ، ومِنْهَا مَا يَكُونُ لفظُهُ مُفْرَداً ويُثَنَّى ويُجْمَعُ ويذكر ويؤنث ، ومِنْهَا ما استعمل مـرة مفرداً مذكراً ومرة مفرداً ومثنى ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً.

فالقسم الأول نحو : من وما ، والقِسْمُ الثاني نحو : الَّذي والَّتـي ، والقِـسْمُ الثَّالث نحو : " أي ".

---

(١) مجالس ثعلب : ٤٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٦٩ – ٧٠.

(٢) انظر الإنصاف : ٧٢٢ – ٧٢٦ م : ١٠٤ ، واحتجوا بقوله : لعمري لأنت البيت أكرم أهله ، ورده البصريون بأن جملة أكرم خبر ثان أو صفة للبيت.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٧٠.

فما كَان مفرداً مذكراً دائماً أو فِي حال فتارة يحمل عَلَى لفظِهِ وتارة يحمل عَلَى معناه ، وذَلِكَ فِي تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق ذكره بهَذَا المختصر.[١]

وما استعمل مفرداً ويثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فإنَّ الضمير فِي الصِّلَة يطابق الموصول فِي ذَلِكَ فَيَقُولُ : جَاءَنِي اللذان قاما ، ولا يجوز : الذي قام ، وجَاءتْنِي اللواتي خَرَجْنَ ، ولا يَجُوزُ : خَرَجَ.

وقوله : " إنَّ الصِّلَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِير " هَذَا هو الأكْثَرُ وإلا فَقَدْ جَاء اشتمالها عَلَى ظاهر هو الموصول فِي المعْنَى لكنه قليل ؛ كما قَالُوا : الحَجَّاجُ الَّذِي رأَيْتُ ابنَ يُوسُف ، وأبو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الخُدْرِيّ ، يريد : رأيته ورويت عنه.[٢]

قَوْلُهُ :

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ　　　بِهِ كَمَنْ عِنْدَي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

أطلق الجملةَ ولها ثلاثةُ شرائط سِوَى اشْتِرَاط الرَّابِطِ :

---

(١) التفصيل الذي قصده أبو حيان هنا فِي كتابه : التذييل والتكميل : ٣/ ١٠٧ – ١٣٩ ، وملخصه هو ما ذكره ابن مالك فِي قوله : ومن وما في اللفظ مفردان مذكران فإن عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته أو يلزم بمراعاة اللفظ لبس أو قبح فتجب مراعاة المعنى مطلقاً .... ألخ

فمثال مراعاة اللفظ : " أفمن اتبع رضوان الله كما باء بسخط من الله " (آل عمران : ١٦٢)

ومثال مراعاة المعنى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ " (يونس : ٤٢)

ومثال مراعاة اللفظ ثم المعنى : " وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً "(الأحزاب : ٣١)

وقد جاء في القرآن كثير من مراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ مرة أخرى.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ١٨١ والتذييل والتكميل : ٣/ ٦ ، ومن الشعر قوله:

فيارب ليلي أنت في كل موطن　　　وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأول : كونُهَا خبريةً فلا يجوز : جَاءني الَّذي أضربُهُ ، فَإنْ ورَدَ ما ظَـاهِرُهُ غير خبر تُؤُوِّل ، وَقَد حكى إجازة وصلها بجملة الأمْرِ والنهي عَنْ الكسائي[١] ، وأجاز المازِنيُّ الوصلَ بالجملة الطَّلَبِيَّة إذا كَانَتْ بلفظ الخبر[٢] ، وأمَّا ليت ولعل وعسى فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أنَّه لاَ يوصل بها[٣] ، وأجاز ذَلِكَ هشامُ.[٤]

الشرط الثاني : كونُها عاريةً من معنَى التعجب ، فلا يجوز : جَاءني الَّذي ما أحسنه ! ، وهَذَا عَلَى رَأْيِ أصحَابِنَا فِي أنَّ التَّعَجُّبَ خبر ، وبعضُ الناسِ يزعم أنَّـهُ إنْشاءٌ فلا يحتمل الصدق والكذب ، فعَلَى هَذَا لا يَحْتَاجُ هَذَا الشرطَ ؛ لأنَّ إدراجه تحت الشرط الأول.

الثالث : كونها لا تطلب تقَدّم كلام قبلها فلا يجوز : جَاءني الَّذي حَتَّى وجهه وحسن ، ولا يجوز : جَاءني الَّذي لكنْ أَبوه قَائِمٌ ، وزعم قوم من القُدَماء أَنَّهُ لا يجوز أنْ يوصل بالقسم وجوابه إذا كَانَتْ جملةُ القسَمِ عاريَةً من ضمير يعود عَلَى الموصولِ[٥] ، ولا بالشرطِ وجزائِهِ إذا عريت إحدَى الجملَتَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ فلا يَجُوزُ

---

(١) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ١٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٧ ، وقد مثل له أبو حيان بقوله : الذي اضربه أو لا تضربه زيد.

(٢) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٧ ، ومثل أبو حيان للدعاء بقوله : الذي يرحمه الله زيد ، ثم قال : " ويقتضي مذهب الكسائي موافقة المازني بل هو أحرى بذلك لأنه أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأحرى ".

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٨٧.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٩ ، ومثل له أبو حيان بقوله :

وإني لرام نظرة قبل التي ... لعلي وإن شطت نواها أزورها

(٥) المانع هو الفراء فِي معانيه : ١/ ٢٧٦ ، والزجاج فِي معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٧٥ – ٧٦ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣/ ١١ ، وأما ابن السراج فقد أجازه فِي الأصول : ٢/ ٣٤٠ ، ودليل المجيز قوله تعالى : " وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ " (النساء : ٧٢) واحتج له ابن الضائع بأن القسم والشرط يقعان خبراً ولا فرق بين الموصول والخبر.

عِنْدَهُم : جَاءَنِي الَّذي أحلف بالله لقَدْ خرج ، ولا : جَاءنِي الَّذي إنْ قام عمرو قــام أبوه أو إنْ قَام أبوه قام عمرو.[١]

وقوله : " أو شبهها " فسر ذلك بالظرف ولا حاجة لِهَذَا /٣٠ لأَنَّ الظرفَ أو المجرور إذا وقَعَ بعد الموصولِ فلَيْسَ هو الصلةُ ، بلْ الصِّلَةُ الفعْــلُ الْمَحْذُوفُ ، فإذَا قلتَ : قام الَّذي فِي الدارِ أو عِنْدَك ، فالتَّقْدير : استقر فِي الدارِ أو عِنْدَك ، فقَــدْ آلَ الْمَعْنَى إِلَى الجملة ، غايةُ ما فِي هَذَا أنَّ الْجُمْلَةَ تَارَةً تَكُونُ مثبتَــةً وتَـــارَةً تَكُــونُ مَحْذُوفَةً ، وذَلِكَ مع الظرف أو المجرور بشرط أَنْ يكونَ كُل واحد منهما تاماً ، فـــإن كَانَ الظرف أو المجرور ناقصاً لَمْ يحذف العاملُ فيه نحو : قام الَّذِي اليوم ، أو قام الَّذِي عِنْدَك.

وقَوْلُهُ : " وصل به " لفظ مطلق يدخل تحتَهُ جميعُ الموصولاتِ عَلَــى ســبيل البدلية فتدخل تحته أل ، وأل لا توصل بشبه الجملة من الظرفِ أو المجرورِ ، ولا بكــل جملة يوصل بها غيرها بل بما سيذكره بعد هَذَا فِي البيت.

وأجاز الكوفيون أنْ يتبع باسم معرفــة بعده ويستغْنَى بــذَلِكَ عَــنْ الــصلة فيجيزون : مررت بالَّذي أخيك ، وضربت الَّذِي أخاك ، عَلَى أَنَّ أخاك نعت للــذي سد مسد الصلة وكفي مِنْهَا إلا أَنْ يكونَ الاسم المعرفة مضمراً فلا يتبع ما قبلــه ولا يستغنى به عَنْ الصلة.[٢]

وفِي الصلة – أيضاً – بـــ : " مِثْلِ " خلاف : مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا لا تَكُونُ صِلةً ، وأجاز ذَلِكَ الكوفيون نحو : جَاءنِي الَّذِي مثلَك بالنصب ، وهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَــى

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ١٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفرَّاء : ١/ ٣٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/ ١٠٨ ، وابن يعيش : ٣/ ١٥٣ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٧.

الخلاف فِي مثلك ، هل يجوز أنْ يكونَ محلاً أم لا يجوز ؟ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّيـــنَ جـــواز ذَلِكَ ، ومَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ المنع.[1]

قَوْلُــــهُ :

وَصِـــفَةٌ صَـــرِيحَةٌ صِـــلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَـــلّ

الصريحُ الخالَصُ وهَذَا اللَّفْظ ملبس لأَنَّه لَمْ يتقَدَّمْ فيه اصطلاح من النحاة أَنَّـــه يعْنِي به كذا ، فإِنْ عَنَى بالصريح المشتق وتحرز بذلك من المحكوم له بحكم الاشـــتقاق نحو : جَاءَ زَيْدٌ الأسد ، فيردّ عَلَيْهِ : زَيْد الأفضل قَائِمٌ ، فإِنَّ " أَلْ " لَيْسَتْ فِيهِ موصولة وأفْضَل مشتق.

وإِنْ عَنَى بالصريح غيرَ الجملة والظرف والمجرور فإِنَّهُنَّ يَقَعْنَ صفات ويوصل بِهَا غير أَلْ عَلَى زعمه فِي الظرف والمجرور فيرد عَلَيْهِ مثل : جَاءَ زَيْد الأسد وعمـــرو الأفضل.

وإِنْ عَنَى اسم فاعل واسم مفعول فيَحْتَاج إِلَى تبيين فلفظة صريح لَمْ يوضـــع فِي الاصطلاح لا لاسم فاعل ولا لاسم مفعول ولا لغيرهما.[2]

---

(١) ذكر أبو حيان مذهب الكوفيين وإجازتهم وقوع مثل صلة الموصول ، وذكر أنهـــم اســـتدلوا ببيتين من الشعر بناء على أن مثل عندهم تستعمل ظرفاً ومن ذلك قوله :

إن الزبيري الذي مثل الجلم سرى بأسلابك فِي أهل العلم

ثم ذكر أن قول الكوفيين مردود باحتمال أن تكون الصلة محذوفة والتقدير صار مثل الجلـــم فحذف الجملة وأبقى معمولها ؛ كما استدل على أن الصلة يجوز حذفها كلها فجواز حذف بعضها أحرى وأولى . انظر التذييل والتكميل : ٣/ ١٦- ١٧.

(٢) إنما وصف الصفة بالصريحـــة ليخرج بِها الصفات الّتِي غلبت عليها الاسميـــة مثـــل : راكب (للإبل) وصاحب (للملك) وأبطح (للأرض المتسعة) ، فمثل ذلك لا تجري صفات على الموصوف ولا تقع صلات لأل ولا تتحمل ضميراً . التصريح : ١/ ١٤٢.

وَقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلَّ " نحو : قام اليضرب زَيْداً ، أيْ الضارب زَيْداً ، نَصَّ الناس أَنَّ هَذَا مَخْصُوصٌ بِالضَّرُورَةِ[1] ، ونصَّ هو فِي غير هذه الأرجوزة أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ اخْتِيَاراً [2] ولا يحفظ مثل : جَاء اليضرب زَيْداً فِي النثر إِنَّمَا جَاء فِي الشعر فِي أبيات فلا ينبغي أَنْ يجعل ذَلِكَ قاعدة نبني عَلَيْهَا.

وقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ " لا يصح عَلَى الإطلاق ؛ لأَنَّ مُعْرَبَ الأفعال عَلَى قسمين :

أحدهما : ما دخلَ عَلَيْهِ حرف كلام الأمر وما للنَّفْيِّ فإِنَّهُ يصْدُقُ عَلَيْهِ معرب الأفعال ولا تُوصَلُ بِهِ لا أَلْ ولا غيرها.[3]

الثاني : المضارعُ الَّذِي لَمْ يدخلْ عَلَيْهِ حَرْفٌ ، وهو الَّذِي يُوصَل به أَلْ فَكَانَ ينبغي أَنْ يقيِّدَهُ.

قَوْلُـــــهُ :

أَيُّ كَمَا وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

---

[1] الضرائر لابن عصفور : ١/ ٢٠٢ ، وشرح الجمل الكبير له : ١/ ١١٢ ، ١٧٩ ، والإنصاف : ص ٥٢٣

ومن أمثلته قول الفرزدق : ما أنت بالحكم الترضى حكومته

وقول هذا الجاهلي :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدّعُ

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٠٢.

(٣) يرد عليه أن المضارع المعرب إذا أطلق انصرف إلى الذي لم يدخل عليه حرف.

يقول : أيّ كما فِي مثل كونها موصولة ، وهَذَا مَذْهَبُ الجمهورِ ، أَعْنِي أَنَّهَا تجيء موصولةً ، وقال أحمد بن يحيى لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء[1] ، ولَهَا أحكـــامٌ تخالف بِهَا مَا ، وكَانَ ينبغِي أَنْ يَذْكُرَهَا مع الموصولات أولاً قبل ذكر الصلة.

وذكر أَنَّ أَيًّا تُعْرَبُ بِشَرْطَيْنِ :

أحدهما : أَنْ لاَ تُضَاف.

الثانِي : أَنْ لا يحذف صدر صلتها ، مثال ذَلِكَ : اضرب أَيًّا هو قَائِم ، وامرر بأي هو قَائِم.

وقولـــُهُ : " وصَدْرُ وصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ " جملة معطوفة عَلَى صلة ما فـــي قوله : "مَا لَمْ تُضَفْ" فكَأَنه قال : " تعرب أي " ما انتفت إضافتها وحذف صـــدر صلتها ، وذَلِكَ كما مثلنا.

وقَدْ أطلق فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ تُضَفْ " وأي هذه لا تنفك عَنْ الإضافة إما لفظاً أو معْنىً فَكَانَ ينبغِي أَنْ يقولَ : مَا لَمْ تُضَفْ لَفْظاً ، فإِنْ أضيفتْ /٣١ وحُذفَ صدر صلتها فمذهب سيبويه والجمهور البناء عَلَى الضَّمِّ [2]، وقال بعض البصريين والكوفِيين هِيَ معربة عَلَى كل حال.[3]

---

(١) التذيل والتكميل : ٣/ ٥٥ ، وقد نقل فيه أن ثعلبا محجوج بأربعة أبيات وآية كريمة جـــاءت موصولة ، أما الآية فهي قوله تعالى : {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} (مريم : ٦٩) أي الذي هو أشد ، وأما الأبيات فمنها قوله : فسلم على أيهم أفضل ، أي الذي.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٤٠٠ ، ٤٠١.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٩٩ – ٤٠١ ، وانظر الإنصاف : ٧١١ ، والبحر المحيط : ٦/ ١٩٦ ، وقد قرئ فِي الشواذ {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ} (مريم : ٦٩) بنـــصب أي ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/ ٣٣٩.

وإنْ لَمْ يحذف صدر صلتها وأضيفت لفظاً أعربت اتفاقاً نحو : يعجبني أَيُّهُم هو قَائم ، واضرب أَيَّهُمْ هو قَائم ، فإنْ حذف صدر صلتها و لم تضف لفظاً ، فالجمهور عَلَى الإعراب وهو كلام العرب نحو : اضرب أيا قَائِمٌ ، وامرر بأيٍّ قَائِم[١] وقَدْ أجاز بعضهم البناء قياساً.

قَوْلُـــهُ :

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِـي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِـي

يحتمل أَنْ يريدَ : وبعضُ النحويِّينَ أعرب مطلقاً ، وَهَذَا مَـذْهَبُ الخليل[٢] ويونس[٣] ، والكوفيين لا يرون أَنَّهَا تُبْنَى بحال من الأحوال[٤] ، ويحتمل أَنْ يُرِيدَ وبعض العرب فإنَّ مِنَ النحويين مَنْ أجاز البناءَ والإعرابَ ، وجعلَ ما ورد منها بالنظر إِلَى لغتين فلا يحمل مذهب سيبويه عَلَى اللُّزُومِ ولا مذهب المخالف.

وَقَوْلُهُ : " مطلقاً " يعْنِي سواء أضيف لفظاً أو لَمْ يُضَفْ ، وسواء حذف صدر صلتها أم لَمْ يحذف ، وقولُهُ " وفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي ".

ذكر أن غير أيٍّ مِنَ الموصولات كالَّذي والَّتي وغيرهما تجري مجرى : " أي " فِي حذف الضمير المصَدَّر بِهِ الصلة مرفوعاً ؛ لكِنْ بشَرْطِ الطُّول ، وحذفه من غير طول للشذوذ أو ضرورة ، وهَذَا الشرْطُ لَمْ يشْتَرِطْهُ الكُوفِيُّونَ.[٥]

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٤٠١ ، وعلى ذلك فهي تعرب فِي ثلاثة أحوال وتبنى فِي واحدة وهي قوله تعالى : أيهم أشد ، وهي عند إضافتها وحذف صدر الصلة.

(٢) زعم الخليل أن الضم رفع على الحكاية أو على التعليق ورد سيبويه عليه فِي كلا القولين . انظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٤٠٠.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٤٠٠.

(٤) الإنصاف : المسألة : ١٠٣ ص : ٧٠٩ – ٧١٦ ، والتعليقة : ٢/ ١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٤٨.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٦ – ٨٧ ، وقد احتج الكوفيون لحذف صدر الصلة دون طول بقراءة (تماما على الذي أحسن) بالرفع وقول الشاعر : من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه .. ألخ.

وقوله : " وإن لَمْ يستطل فالحذْفُ نذر "[١] أي قليل لَمْ يوافق البصريين في كون ذَلِكَ شَاذاً ولا الكوفيين فِي كونه عِنْدَهُم فَصِيحاً[٢] ، وذكر أَنَّهُ لاَ يحذف هَذَا الضمير إذا صلح ما بعده للصلة وهَذَا مَعْنَى قوله : " وأبوا أن يختزلْ "

وهَذَا لَيْسَ مختصاً بغير أيٍّ من الموصولات بل هَذَا الشرطُ فِي : " أي " وفي غيرها ، وظاهرُ كلامِهِ اختصاص ذَلِكَ بغير : " أيٍّ " وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وترك شرطاً آخراً وهو مشترط فِي : " أيٍّ " وفي غيرها ، وهو أَنْ لا يكونَ الضَّمِيرُ المرفوع المصدر به الصلة معطوفاً عَلَيْهِ غيرُهُ نحو : يعجبني أَيُّهُمْ هو وبكر يصطحبان ، ويعجبني الَّذي هو وبكر قَائمان.

وخالف فِي هَذَا الفراءُ فأجاز حذفَ هَذَا الضمير نحو : جَاءَنِي الَّذي وزَيْدٌ قَائمان ، أي : هُوَ وَزَيْدٌ قَائمان.[٣]

وتلخيصُ القَوْلِ فِي الضَّمِيرِ المرفوعِ العائد عَلَى الموصول مِنْ صِلَتِهِ أَنَّهُ لاَ يجوز حذفه إلا بشروط :

أحدها : أنْ يكون مبتدأ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مبتدأ نحو : كونه فاعلاً نحو : جَاءَنِي اللذان قَامَا ، أَوْ مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْو : جَاءَنِي اللذان ضُرِبَا ، أو اسم كَانَ وأخواها نحو : جَاءَنِي اللذان كَانَا فَاضلين لم يجز حذفه.

---

(١) لَم يسرد أبو حيان أبيات الألفية فِي هذا الموضع وهي كالآتي :

إن يستطل وصل وإن لَمْ يستطَلْ ... فالحذف نزر وأبوا أن يختزَلْ

إن صلح الباقي لوصل مكمِلِ ... والحذف عندهم كثير منجلي

فِي عائد متصل ... ألخ

(٢) قال ابن مالك فِي شرح التسهيل : " فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف و لم يمتنع ... " . انظر شرح التسهيل : ١/ ٢٠٧.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٨٧ – ٨٨ ، ورده أبو حيان قائلاً : لم يسمع من كلامهم ولئلا يؤدي إلى وقوع حذف العطف صدراً.

الثاني : أن لا يصلح ما بقي بعد الحذف أَنْ يكون صلة فإِنْ كَانَ يصلح لَـمْ يجز نحو : قام الَّذي هُوَ وجهه حسن ، ونحو : قام الَّذي هو عِنْدَك.

الثالث : أَنْ لا يكون محصوراً فإِنْ كَانَ محصوراً لم يجز حذفه نحو : جَاءَ الَّذي مَا قَائِمٌ إِلاَّ هُوَ ، وجَاءَنِي الَّذي إِنَّمَا فِي الدَّارِ هُوَ.

الرابع : أَنْ لا يكون قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حرف نَفْي فَإِنْ كَانَ لَمْ يَجُزْ حذفه نحو : جَاءَنِي الَّذِي مَا هُوَ قَائِم.

الخامس : أَنْ لا يكون معطوفاً عَلَى غَيْرِهِ ، فإِنْ كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى غَيْرِهِ لَـمْ يجز نحو : جَاءَنِي الَّذِي زَيْدٌ وَهُوَ فاضلان.

السادس : أَنْ لا يكون فِي مَعْنَى مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حرف النَّفْي فإِنْ كَـانَ فِـي مَعْنَاهُ لَمْ يجزْ حذفه نحو : جَاءَنِي الَّذي إِنَّمَا هُوَ فاضل.

السابع : أَنْ لا يكون معطوفاً عَلَيْهِ غيره ، فإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يجزْ حَذْفُـهُ نحو : جَاءَنِي الَّذي هُوَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ خِلاَفاً للفراء فِي هَذَا وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الثامن : أَنْ يكون فِي الصِّلَةِ طول إِنْ كَانَ الموصول غير : " أَيًا " وقَدْ تَقَـدَّمَ خلافُ الكوفيِّينَ فِي هَذَا ، وأَنَّهُم لا يشترطونَ الطـول ، وأَنَّ أيـا وغـير أي مـن الموصولات فِي ذَلِكَ سواء. /٣٢

قَوْلُـــهُ :

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَـصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

ذكرَ أَنَّ الْحَذفَ كثيرٌ ظاهرٌ فِي الضميرِ المنصوبِ العائد عَلَى الموصولِ وشرط فِي ذَلِكَ شرطين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُتَّصلاً فإِنْ كَانَ مُنْفَصلاً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ نَحْـو : جَاءَنِي الَّذي إِيَّاهُ أَضْرِبُ ، أو جَاءَنِي الَّذِي مَا أَضْرِبُ إِلاَّ إِيَّاهُ.

الثاني : أَنْ يكون مَنْصُوباً بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ ، فإِنْ كَانَ مَنْصُوباً بغيرِ ذَلِكَ لَــمْ يجزْ حذْفُهُ نحو : جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائم ، وترك شرطين آخرين :

أحدهما : أَنْ لاَ يكونَ الفعل من باب كَانَ وأخواتِهَا ، فإِنْ كَانَ مِنْهَا فلا يجوز نحو : جَاءَنِي الَّذِي لَيْسَ زَيْدٌ ، تريد : لَيْسَه.

الشرط الثاني : أَنْ لاَ يكون ثَمَّ ضمير غيره يصلح للربط ، فإِنْ كَانَ ثَمَّ لَــمْ يجز حذفه نحو : جَاءَنِي الَّذِي ضربتُهُ فِي دَارِه[1] ، هَذَا المنقولُ والمشهورُ ، وفِيهِ خلاف غريب نقله إبراهيم ابن أصبغ فِي مسائلِ الخلاف من تأليفه.[2]

وقَوْلُهُ : " أو وَصْفٍ " سوَّى النَّاظِمُ بَيْنَ مَا ينتصبُ بفعل وبينَ مــا ينتــصب بوصف فِي أَنَّ الحذف فِي الضمير كثيرٌ مُنْجَلٍ.

أما الفعلُ فصحيح نحو قوله تَعَالَى :[3]{أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً }، أي بعثه.

وأما الوصف فإما أَنْ يكون فِيه أَلْ أَوْ لاَ إِنْ كَانَتْ فِيه أل نحو : الضاربها زَيْد هند ، فلا يجوز حذفه عِنْدَ الجمهور ، وأجازه بعضهم[4] ، وقَدْ اختلف عَنْ الكــسائي فِي ذَلِكَ.[5]

---

(١) أقول : لا حاجة إلى الشرطين اللذين زادهما أبو حيان : أما الأول فإن خبر كان وأخوتهــا لا يحذف مطلقاً عائداً على موصول أو غير عائد لأنه ركن ، وأما الشرط الثانِي فــإن الــضمير المجرور صار رابطاً وهو كاف فِي ذلك ذكر المنصوب أو لم يذكر.

(٢) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ القربية ، وواحد زمانه بافريقية أملى عشرين كراسة على قول سيبويه هذا باب علم ما الكلم من العربية ، توفى سنة (٦٢٧هـــ).

(٣) من الآية : ٤١ من سورة الفرقان.

(٤) انظر الأصول : ٢/ ٢٧١ وفيه أن المازني ذكر أنه قد جاء فِي الشعر ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٣ .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

وهَذَا عَلَى خلاف فِي هذا الضمير ، فمذهب الأخفش أَنَّـــهُ منـــصوبٌ[١] ، ومذهب المازني وأبي عمر أَنَّهُ مجرور[٢] ، ومذهب الفراء أَنَّهُ يجوز أَنْ يكون منصوباً أو مجروراً.[٣]

ومذهب سيبويه اعتبار هَذَا الضمير بالظاهر فحيْثُ جازَ فِي الظاهر النـــصب والخفض جاز فِي الضمير مثل ذَلِكَ نحو : جَاء الضاربا زيْدا ، ويجوز الضاربا زَيْـــد ، فإذا قلت : الضاربا هما غلاماك الزيْدان جاز أَنْ يكُونَ هما فِي موضع نـــصب وفِـــي موضع جر ، وحيث وجب فِي الظاهر النصب وجب فِي الضمير نحو : جَاء الضارب زَيْدا ، فإذا قلت : الضاربُهُ زَيْد غلامك فالضمير فِي موضع نصب.[٤]

قَوْلُـــهُ :

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قولُهُ : " مَا بِوَصْفٍ " احتراز به عَنْ ما خفض باسم غير وصف نحو : جَـــاءَ الَّذِي قام غلامُه ، فإِنَّهُ لا يجوزُ حذف هَذَا الضمير ، وأجاز الكسائي حذف الـــضمير مع الاسم المضاف إليه إذا كَانَ مَفْعُولاً لَمْ يسم فاعله فأجاز : اركب سَـــفِينَةَ الَّـــذِي تُعْمَلُ ، أي تعمل سفينته[٥] ، وخَالَفَهُ الجمهورُ فِي ذَلِكَ.

---

(١) انظر هامش الكتاب : ١/ ١٨٨ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعـــيش : ٢/ ١٢٤ ، والتـــذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

(٢) انظر هامش الكتاب : ١/ ١٨٨ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٨٥ – ٣٨٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١/ ١٨١ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعيش : ٢/ ١٢٤ ، وشرح الكافيـــة للرضي : ١/ ٢٨٣ – ٢٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

(٥) التذييل والتكميل : ٣/ ٧٦ ، قال أبو حيان واستدل بقول الشاعر :

أعـــوذ بالله وآياتـــــه ... من باب من يغلق من خارج

تقدير من باب من يغلق بابه من خارج

وأطلق النَّاظِم فِي الوصف ويحتاج إِلَى تَقْيِيد ؛ لأَنَّ الوصفَ الخافضَ للضمير إمَّا أَنْ يَكُونَ اسم فاعل أو اسم مفعول ، إِنْ كَانَ اسم مفعول لَمْ يَجُزْ حذف الضمير نحو : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ مضروبه ، فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي أَنتَ مضروب.

وإِنْ كَانَ اسم فاعل فإما أَنْ يكون لمعْنَى الحال أو الاستقبال أولا ، إِنْ كَانَ كَذَلِكَ جاز حذفه كما ذكر إجراء له مجرى الضمير المنصوب[١] ، وإِنْ لَمْ يكن كَذَلِكَ لَمْ يجز حذفه نحو : جَاءَ الَّذِي أَنْتَ مُكْرِمُهُ أمس ، إجراء له مجرى : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ غُلامُهُ ، وهَذَا التفصيل فِي اسم الفاعل على مذهب غَيْرِ الكسائيُّ عَلَى ما سنذكر فِي باب اسم الفاعل – إن شاء الله–.[٢]

قَوْلُـــهُ :

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جُر   كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْــوَ بَــرْ

شرَطَ فِي جواز حذف الضمير المجرور شرطاً واحداً وهو أَنْ يَكُونَ الضميرُ مجروراً بما جر الموصول /٣٣ وله جملة شروط :

أَحَدُهَا : أَنْ يكونَ الجار للموصولِ ولضميره حرفاً ، فإِنْ كَانَ غيرَ حَرْفٍ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الضمير ، مثالُهُ : جَاءَ غُلامُ الَّذِي أَنْتَ غُلامُه.

الثاني : أَنْ لاَ يَكُونَ فِي موضع رفع ، فإِنْ كَانَ فِي موضع رَفْعٍ لَمْ يَجُزْ حذفه نحو : مَرَرْتُ بالَّذِي مُرَّ بِهِ.

الثالث : أَنْ لاَ يَكُونَ ثَمَّ ضمير يصلح للربط غيره ، فإِنْ كَانَ ثَمَّ لَــمْ يَجُــزْ حذفه نحو : مررت بالَّذِي مررت به فِي داره.

---

(١) مثال قوله تعالى : " فاقض ما أنت قاض " (طه : ٧٢) وهو كـثير في الـشعر ، ومثـال المنصوب الذي قاس عليه الحذف قولك : جاء الضارب زيدٌ أي الضاربه.

(٢) مذهب الكسائي أنه يعمل اسم الفاعل ولو كان دالا على المضي ، وعلى ذلك يجوز جاء الذي أنت مكرم أمس ، أي مكرمه.

الرابع : أنْ يكون العاملُ متحداً لفظاً ومعْنًى فإنْ اختلف لفظاً ومعنًى نحو : مررت بالّذي فرحت به ، أو لفظاً فَقَطْ نحو : اشتقت إِلَى الّذي حننت إليه ، أو معنًى فَقَطْ [.........][1] لَمْ يجز حذفه.

الخامس : أنْ يكون الحرف الجار للموصول متحد الْمَعْنَى ، فإنْ لَمْ يَكُنْ متحد المعْنَى لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ نحو : مَرَرْتَ بالّذي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْد ، إذا جعلت الباء في به سببية أو باء الحال.

السادس : أنْ لا يكون الضمير محصوراً ولا فِي معْنَى المحصور ، فإنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ حذفُهُ نحو : مررت بالّذِي ما مررت إلا به ، ونحو : مررت بالّذِي إِنَّمَا مررت به.

والمضاف للموصول ينــزل فِي هَذَا كلِّه مترلة الموصول نحو : مررت بغلام الّذي مررت به ، فيجوز حذف هَذَا الضمير مع الحرف كما جاز حذف ذَلِكَ من نحو : مررت بالّذي مررت به ، انْتَهَى حكم الضمير العائد عَلَى الموصول وهو أحد جزأي الصلة أو معمول الصلة.

فإنْ كَانَ بعضَ معمول للصلة حذفْتَ المعمولَ ، فانحذف بحذفه الضمير نحو أنْ يقُولَ قائل : فلان فاضل ، فتقول : أين الرجل الّذي ذكرت ؟ تريد : ذكرت أَنَّهُ فاضل ، ومنه قولُهُ – جَلَّ ثَنَاؤُهُ –[2] {أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ} أي تزعمون أَنَّهُمْ شركائي.

*****

(١) ما بين المعقوفين بياض فِي الأصل وفِي النسخة الأمريكية.

(٢) من الآية : ٧٤ من سورة القصص.

﴿ الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ﴾

قَوْلُـــهُ :

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللاَّمُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ الـنَّمَطْ

ظاهرُ كَلاَمه يقتضي أَنَّ أَلْ أو اللام حرف تعريف ، أي : أحدهما ، فَيَجُــوزُ أَنْ يَكُونَ أَلْ وأَنْ يَكُونَ اللام ولَيْسَ كَذَلِكَ بل هما قولان للنحويين :

أحدهما : اللام وحدها وهو مذهب سيبويه.[1]

الثاني : أَنَّهَا أل وأَنَّهَا موضوعة عَلَى حرفين بمنزلة قَدْ وهَلْ[2] ، والاســتدلال لهذين القولين وعَلَيْهِمَا يذكر فِي غير هَذَا ، وإِنَّمَا أَتَى بالْهَمْزَةِ عَلَى مــذهب ســيبويه توصلاً إِلَى النطق بالساكن.

---

(١) الذي فِي الكتاب لسيبويه : أن الألف واللام معاً للتعريف وهو ما قال به فِي قوله : " ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناء بني عليه الاسم لا يفارقه ولكنهما جميعاً بمنزلــة هل وقد وسوف يدخلان للتعريف ويخرجان ". انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ٣٢٥ وفي : ٤/ ١٤٧ نــص على أن اللام مع الألف ثم قال : " والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي فِي قولك : القوم والرجل والناس وإنما هما بمنزلة قولك قد وسوف " ثم أورد بيتاً لــذي الرمــة غيلان يدل على أن الألف عبارة عن همزة وصل فقال : وقال غيلان :

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل   بالشحم إنا قد مللنــاه بجل .

الكتاب لسيبويه : ٤/ ١٤٧ وهو نفس البيت الذي أورده فِي ٣/ ٣٢٥.

(٢) هذا القول ما أورده سيبويه عن الخليل فِي الكتاب : ٣/ ٣٢٤ – ٣٢٥ ، وهو ما صححه ابن مالك فِي شرح التسهيل وعلل قوله بوجوه عدة . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥٣ – ٢٥٤ ، وقد أورد أبو حيان فِي شرحه للتسهيل أن ابن مالك ذكر فِي أداة التعريف ثلاثة مــذاهب : **الأول** : أن اللام وحدها هي أداة التعريف وهو منسوب للمتأخرين ، **الثاني** : قول الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي والهمزة فيه قطع كهمزة أم ، **الثالث** : أنه ثنائي الوضع وهمزته همــزة وصل كهمزة استمع فيكون أحادياً ، ثم ذكر أبو حيان أن النحويين أجمعوا على أن المذاهب –

قَوْلُـــهُ :

وَقَدْ تُــزَادُ لاَزِمــاً كَــالْلاَتِ　　　　وَالآن وَالَّــذِينَ ثُــمَّ اللاَّتِــي

" اللات " صنم كان بمكة وهذا الاسم عَلَمٌ له فأل فيهِ زائدة ، وَقَدْ لزمتــه ، وأَمَّا " الآن " فقالت العرب : من الآنَ أُؤَمِّل قصدك ، ففتحوا نون الآنَ عَلَى كلِّ حالٍ وهو مَبْنِيٌّ ، وأل فِيهِ للحضور عِنْدَنَا[١] لا زائدة بخلاف ما رَأَى النَّاظِم ، وللفراء فِي : الآن قولان :[٢]

أحدهما : أن أصله : آن كذا وكذا ، فسمى الوقت بالفعل ، ودخلت أل على المحكي كما دخلت على أمس ، وهو مبني في جميع الحالات ، وكما دخلت علــى : الحاد باد ، وعلى أولى وهما مبنيان.

والثاني : من قولي الفراء : أَنَّ أصلَهُ : " الأوان " فاستقطعوا الألف الزائدة منه كما فعلوا ذَلِكَ فِي الزمان ، قَالُوا : الزمن ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار الآنَ وهو عَلَى هَذَا القول الثاني معرب ، يُقَالُ فِيهِ الآنُ ، والآنِ ، لأَنَّهُ بِمَعْنَــي الأوان ، والأوان معرب بلا خلاف.

ويحتمل – أيضاً – إذا قلنا أَنَّ أصله الأوان أَنْ تقول : إِنَّ الواو لَمَّا تحركــت وانْفَتَحَ ما قبلها فصارت ألفاً سقطت لسكونها وسكون الألِف الثانية فالباقيــة هِــيَ الزائدة /**٣٤** والمسقطة هِيَ الأَصْلِيَّةُ.

مذهبان فقط : **الأول** : هو مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو اللام وحدها ، **والثاني** : أنه كلمة ثنائية الوضع مثل قد وهل والهمزة همزة قطع ، ثم فصل أبو حيان في ذلك تفــصيلاً واسعاً . انظر ذلك فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٢١٧ – ٢٣٠.

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١١.

(٢) انظر القولين باختصار فِي شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ١٠٣.

وأما : " الَّذين واللاتِي " فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أوَّلِ الْمَوْصُولاَت أنَّ الـصحيح مـن المذهبين أنَّ الألف واللام فِي الَّذي ونحوِهِ هِيَ المعرفة فَلَيْسَت بزائدة فإنْ قلت : الدليلُ عَلَى زيادهَا أنَّه ربما حذفت ، فقيل : لَذي ، ولَذين.

قلت : هَذَا نحو ما روي من حذفها فِي قوله : سلامُ عليكم ، بغير تنـوين ، يريد : السلام عليكم ، وجعْلُ النَّاظِمِ : " أل " فِي : " الَّذين واللاتِي " مما يزاد لازماً لَيْسَ بشيء ؛ لأنَّهُ قَدْ حذفت كما قلنا إلا إنْ أراد لازما بالنظر إلَى غالب الْكَـلاَمِ ، وأما أنَّهَا زائدة ففيها الخلاف كما أشرنا إليه.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَـاتِ الأَوْبَـرِ ... كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

بنات أوبر علم للجنس ، وامتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وأنشدوا :[١]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

---

(١) أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله ، وهو من الكامل ، والبيت فـي الخـصائص : ٣/ ٥٨ ، والمغني : ٥٢ ، وشرح شواهد المغني : ١٦٦ ، واللسان مادة " وبر " ، والشاهد : ١٤٠ من شواهد العيني ، وابن الناظم : ٣٩ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٦٣ ، وأوضح المـسالك : ١/ ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٨١.

اللُّغَةُ : قوله : " ولَقَدْ جنيتك " أي : جنيت لك ، قوله : " أكمؤا " بفتح الْهَمْزَة وسكون الكاف وضم الميم وفِي آخره همزة وهو من جمع كَمْؤ على وزن فَعْل بسكون العين كأفلس جمع فلس وهو واحد كمأة على وزن فعلة على العكس من باب تمر وتمرة ، وقوله : " وعساقلا " جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهو نوع من الكمأة وأصل عساقلا عـساقيل فحذفت المدة للضرورة ، وقوله : " بنات الأوبر " وهي كمأة صغار مزغبة على لون التراب.

الاستشهاد فيه : عَلَى زيادة اللام فِي قَوْلِهِ : " الأوبر " والأصْلُ بنات أوبر بدُون الـلام ، وإنمـا زيدت لأجل الضرورة ، وقال سيبويه : هو علم جنس ممنوع من الصرف للعلْميـة والْـوَزْن كابن آوى فالألف واللام فِيهِ زائدة.

وإِلَى هَذَا البيت يشير بقوله : " كبنات الأوبر " والألف واللام زائدتان للضرورة ، ومذهب المبرد أنه نكرة وأنَّ الألف واللام للتعريف.[١]

وقوله : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " أي الأَلِف واللام فِي النفس وإِنَّمَا كَانَتْ زائدة لأَنَّه تمييز والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وهَذَا عَلَى مذهب جمهور البصريين[٢] ، وزعم الكوفِيُّون وبعض البصريين أَنَّه يجوز تعريف التمييز فعَلَى هَذَا المذهب لا تَكُون الألِف واللام زائدة.[٣]

ويشير بقَوْلِه : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " إِلَى قول الشاعر :[٤]

---

(١) قال المبرد بعد أن ذكر البيت : " فإن دخول الألف واللام على وجهين : أحدهما أن يكون دخولهما كدخولهما فِي : الفضل والعباس عَلَى ما وصفت لك لأن أوبر نعت نكرة فِي الأصل والآخر على قولك : هذا ابن عرس آخر تجعله نكرة كما تقول : هذا زيد من الزيدين أي هذا واحد ممن له هذا الاسم فأنت وإن كنت لم تذكر قبله شيئاً تقول بعده آخر فإنما أردت ضرباً مما يقع له هذا الاسم ". المقتضب : ٤/ ٤٨ – ٤٩ ، وانظر شرح الأشموني : ١/ ١٨٢.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ١٨٢.

(٣) هو قول يونس والكوفيين والبغداديين . انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٨.

(٤) قيل إِنَّ هَذَا البيت مصنوع فحينئذ لا يحتج به ، وقال العيني : هَذَا لَيْسَ بِصَحِيح فإِنَّ قَائِلَهُ هو : رشيد بن شهاب اليشكري ، وهو من قصيدة من الطويل وأولها هو قوله :

من مبلغ فِتيَان يَشْكُرَ أَنَّنِي   أَرَى حِقْبَةً تُبْدِي أَمَاكِن للصَّبْرِ

وينظر مراجع الشاهد فِي رقم : ١٤٢ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١/ ١٥١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٨٠ ، وشرح الأشموني : ١/ ١٨٢ ، وابن النَّاظم : ٣٩ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٦٤ ، وأوضح المسالك : ١٢٩ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٨٢.

اللُّغَةُ : قوله : " رأيتك " خطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المراد من قوله : يا قيس عن عمرو ، قوله : " وجوهنا " أراد بالوجوه الأنفس والذوات من قبيل إطلاق اسم جزء الشيء على كله ، ويجوز أن يكون المراد من الوجوه الأعيان منهم يقال : هؤلاء وجوه القوم أي أعينهم وسادهم ، قوله : " صددت " أي أعرضت ، قوله : " وطبت النفس يا قيس عَنْ عمرو " أي : طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه ، وكان عمرو حميم قيس. =

رَأَيْتُــكَ لَمَّــا عَرَفْــتَ وُجُوهَنَــا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو

قَوْلُـــهُ :

وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْــهِ دَخَــلاَ ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْــهُ نُقِــلاَ

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَــانِ ... فَــذِكْرُ ذَا وَحَذْفُــهُ سِــيَّانِ

الفضل منقول من : فضل المصدر وهو مما يوصف به ، أي أن المسمى بالفضل لمح فيه معنى الفضل إذا جئت فيه بأل ، والحارث منقول من الصفة لحظ فيه أنه يعيش فيحرث ، ومن ذلك قولهم إنما سميت هانئا لتهنأ ، وقول الشاعر : [١]

كَأَنَّ أَبَاهُ حِــينَ سَــمَّاهُ صَــاعِداً ... رَأَى كَيْفَ يَرْقَى فِي الْمَعَالِي وَيَصْعَدُ

وأَمَّا النعمانُ الَّذي ذكره هَذَا النَّاظِمُ فَلَيْسَتْ أل فِيه للمح الصفة ؛ لأنه لَــيْسَ بصفَة فِي الأصلِ وَلاَ مِمَّا يُوصَف به كالفضل فأل فِيه زائدة مثلها فِي : " الــلات " وكَأَنَّهُ إِنَّمَا غره فِي ذَلِكَ إِثْبَاتِها تارة وحذفها أخرى.

وقوله فِي البيت قبله : " للمح ما قد كان عَنْه نقلا " عبارة غير جيدة لأَنَّ أَلْ لا تكون للمح الاسم الَّذِي نقل عَنْه العَلَم مطلقاً ، إِنَّمَا تَكُونُ لِلَمْحِ الصفة كما قلنا.

وقوله : " فذكْرُ ذَا وحذفه سيان " يعْنِي أَنَّ حذفَ أَلْ الَّتِي للمح الصفة وعدم حذفها سواء وَلَيْسَ كَمَا ذَكَر وغره فِي ذَلِكَ مَا يُوجَد فِي كتب النحــويين أن أل لا تلزم بل تقول : الحارث وحارث.

وذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهَذِه الأَسْمَاء الَّتِي هِيَ صِفَات فِي الأَصْــلِ أو يجــوز الوصف بِهَا إِمَّا أَنْ تُرِيدَ بِهَا أَنْ تَكُون أَسْمَاء يُعْلَمُ بِهَا الْمُسَمُّون منْ غير أَنْ تلحظ فيها مَعْنَى صفة أو تلحظ فِي ذَلِكَ مَعْنَى الصفة فَيَكُون قَدْ سَمَّيْتَ حَارِثاً تفــاؤلاً بِــالْعَيْشِ

= الاستشهاد فيه : فِي قوله : " وطبت النفس " حيث ذكر التمييز معرفاً بالألف واللام وكــان حكمه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

(١) لم نجد تخريجاً لهذا البيت.

حَتَّى يحرث أي يكسب ، وَكَذَلِكَ : عَباس ومَالك تَفَاؤلاً بِأَنْ يعيش حَتَّى يملك أو يعبس لعداه.

فإِنْ لَمْ تَلْحَظْ مَعْنَى الصفة لَمْ تدخلها وإِنْ لحظتها أدخلتها فاتضح بِهَذَا أَنَّ الحذف والإثبات لَيْسَا بسواء[1] بل هما مَعْنَيَّانِ مقصودان.

وذكر المصنف من أقسام : " أل " أن تكون معرفة وزائدة وللمح الصفة وللغلبة ، وقد قدمنا من تقسيمنا للألف واللام عند قوله : ٣٥/

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ....

أول الأرجوزة ما أغني عَنْ إعادته هنا.[2]

وقَدْ ذَهَب بعض النحويين إِلَى أَنَّ : " أل " العهدية يعرض فيها الغلبة ولمح الصفة.[3]

وأَنَّ أَلْ الجنسية يعرض فِيها الحضور وبعضهم عَدَّ الَّتِي للغلبة والَّتِي للمح الصفة والَّتِي للحضور قسميَّات للعهدية والجنسية لا أقساماً راجعة إليهما ، وتحقيق هَذَا كله يذكر فِي غير هَذَا من المطولات.[4]

وأشكل ما فِيها الألِف واللام الجنسية فَيَنْبَغِي أَنْ يفحص عَنْ الفرق بين : اشتر اللحم واشتر لحماً ، وبين اسقني الماء واسقني ماءً ، وما أشبه هَذَا عِنْدِي بتعريف عَلَم الجنس.

---

(١) هما سواء فِي العلمية الَّتِي تفيد التصريف وأما زيادة فللمح الأصل.

(٢) قسم هناك عدة أقسام : عهدية فِي شخص أو جنس ، وإِلَى موصولة وزائدة ، وهناك الَّتِي تفيد الحضور والغلبة ولمح الصفة.

(٣) انظر المقدمة الجزولية : ٦٦ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٥٦ ، والتوطئة : ١٩١ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٢.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٢ – ٢٣٤.

فأل الَّتي لتعريف الجنس كالعَلَمية الَّتي فِي أسامة بِمَعْنَى أن صورته صورة المعرفة ومَعْنَاهُ النكرة ، واسم الجنس إِنَّمَا هو معلق عَلَى الحقيقة ولِذَلِكَ يَقع عَلَى مَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ نحو : لَبَن ؛ ألا ترى أَنَّهُ يقع عَلَى جميع اللبن ، ويَقَعُ عَلَى الْقِطْعَةِ مِنْهُ ؛ لأَنَّ الحقيقة كما هِيَ موجودة فِي الْجَمِيع هِيَ موجودة فِي القطعة.

فإذا دخلت الأَلِف واللام دخلت لتعريف الحقيقة فإِنْ كَانَ أُرِيدَ باسم الجنس جميع آحاد الحقيقة فَيَكُون الأَلِف واللام فِيهِ للعموم وصح الاستثناء منه ووصفه بما يوصف به الجمع نحو قوله تَعَالَى :[1] {وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟} عَلَى أحد القولين ، وقولهم : أهلكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصفرُ والدِّرْهَمُ البيضُ ، فوصفها بما يوصفُ بها الجموع.

فمن حيث الوضع يكون الأَلِف واللام لتعريف الحقيقة الَّتي لا يقتضي موضعها تقليلاً ولا تكثيراً ، ومن حيث الاستعمال يجوز أَنْ يُرَاد به الكثرة ، ويجوز أَنْ يراد بِهَا أقل ما ينطلق عَلَيْهِ الحقيقة.

ولأجل هَذَا وقع الخلاف بين الناس فِي أَنَّ المفرد الْمُحَلَّى بالأَلِف واللام الَّتي لَيْسَتْ للعهد ، هَلْ يَجُوز أَنْ تكون فِيهِ للعموم أم لا يجوز ؟ فمن نظر إِلَى أَنَّ ذَلِكَ تعريف للحقيقة من حيث هي هى يجوز أن تكون للعموم إذ الحقيقة من حيث هي هى لا دلالة لَهَا عَلَى الكثرة ولا عَلَى القلة ، ومن نظر إِلَى الاستعمال وأَنَّهُ قَدْ يراد بالاسم الَّذي فِيه أَلْ ما يحتمله من الكثرة لا من حيث الوضع جوز ذَلِكَ وَقَدْ أطلنا فِي هذا ؛ لأنا لَمْ نجد لأحد من أصحابنا كلاماً منقحاً فِي الأَلِف واللام الجنسية.

وأعرف الأسماء الَّتي فِيهَا أَلْ الاسم الَّتي هِيَ فِيه للحضور ثم الاسم الَّتي هِيَ فِيه للعهد ثم الَّتي هِيَ فِيه للجنس.

---

(١) الآيات من : ١ — ٣ من سورة العصر.

قَوْلُـــــهُ :[١]

وَقَــدْ يَــصِيرُ عَلَمــاً بِالْغَلَبَــهْ   مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

يقول : إِنَّهُ قَدْ يصير الاسم عَلَماً بالغلبة فيلزمه أحد الأمرين : إما الإضـــافة ، وإما أل ، وذَلِكَ نحو : ابن عمر ، والثُّرَيَّا ، ألاَ تَرَى أَنَّ ابنَ عُمَرَ كَانَ يجب أَنْ يَقَـــع عَلَى كل ابن لعمر يكون بينك وبين مخاطبك عهد فيه ثم غلب عَلَى عبد الله وحـــده ، وكَذَلِكَ الثُّرَيَّا نجوم مجتمعة ؛ لأَنَّهَا مشتقة من الثروة ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يقع الثريا عَلَـــى أَنْجُمٍ كَثِيرَةٍ بين المخاطبين فِيها عهد ، وَقَدْ غَلَبَتْ عَلَى هَذِهِ النجوم بعينها هَذَا مَعْنَـــى كلامه.

والصحيح أَنَّ هَذِهِ الأسماء الغالبة جارِية مجرى الأعلام ولَيْسَت بأعلام ألا ترى أَنَّ تعريفها لَيْسَ بوضع اللَّفْظ عَلَى المسمى بل بأل أو بالإضافة ، ولذَلِكَ تلزم الألـــف واللام فِي الثُّرَيَّا ونحوه ، والدليل عَلَى أَنَّ ابن عمر لَيْسَ بعَلَمٍ أَنَّ العَلَم الواقع عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ عبد الله ، وَإِنَّمَا غلب عَلَيْهِ ابن عمر بعد تسميته عبد الله.[٢]

*****

---

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وحذف أل ذي أن تناد أو تضف   أوجب وفِي غيرهما قد تنحذف

(٢) ابن مالك أشار إِلَى هَذَا المعنَى حين قال : " قد يصير " فتعبيره بيصير يوحي بأَنَّ ابن عمر كان نكرة وكذا الثريا فإنه فِي الأصل يتناول كل نجم ثم صار الأول علماً بالغلبة على عبد الله بن عمر ، وكذا الثريا غلبت على كواكب خاصة ، والبيت غلب على بيت معين ، والكتـــاب غلب على كتاب معين ، والمدينة على مدينة معينة .. وهكذا.

﴿ الابْتِـــــدَاءُ ﴾

قَوْلُـــــهُ : / ٣٦

مُبْتَدأٌ زَيْــدٌ وعَـــاذِرٌ خبـــرْ   إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعتَــذَرْ

لَمْ يذكر حداً للابتداء وإِنَّمَا أَتى بِهِ مثلاً ، والْمُثُلُ لا يتوصل مِنْهَا إِلَى تعــرف حقائق الأشياءِ وجرى فِي ذَلِكَ عَلَى أَكْثَر عَادَته فِي الأبواب.[1]

قَوْلُـــــهُ :

وَأَوَّلٌ مُبْتَـــــدَأٌ وَالثَّـــــانِي   فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَـارٍ ذَان ؟

" سار " اسم فاعل من سرى ، و " ذان " تثنية ذا ، وَيُشِيرُ بِهَــذَا إِلَــى أَنَّ الوصفَ الَّذِي يسبقُهُ أداة الاستفهام و لم يطابق ما بعده فِي كونه مُثَنَّــى أَوْ مَجْمُوعــاً نَحْو : أَ قَائِم الزَّيْدَان ؟ ، أَ قَائِم الزَّيْدُون ؟ ، فَإِنَّ ذَلِكَ الوصفَ يُعْرَبُ مُبْتَدأً وَمَا بَعْدَهُ فاعلٌ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

وسواء فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ رَافِعاً لاسم ظاهر أم يكــونَ رَافِعــاً لِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ نحو : أَ قَائِم أَنْتُمَا ؟ ، وأَ قائم أَنْتُم ؟ ، وأَ قَائِم أَنْتُنَّ ؟ ، وقال الكسائي والفراء : أَ قَائِمَانِ أَنْتُمَا ؟ ، (الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ)[2] ، ولا يجيزان غير ذَلِكَ وَيَقُولاَن :

لا يخلو الفعل من الضمير ؛ ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قلت : قمتَ أو تقومُ ، فالضمير متصل بالفعل ، فإذا رددته إِلَى الدائم فالضمير عَلَى حاله.[3]

---

[1] أدخل المناطقة الحد بالمثال من الحدود والتعاريف.

[2] ما بين القوسين من التذييل : ٣/ ٢٥٤ ، وهي زيادة لازمة للوضوح.

[3] هذا ما ذهب إليه الزمخشري فِي إعراب قوله تَعَالَى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْــرَاهِيم – مريم : ٤٦) انظر الكشاف : ٢/ ٥١١ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٥٤ ، وفيه نــسبه إلى الكوفيين عامة وأورد حجج الكوفيين بأن هذا الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير فإذا انفصل كان مبتدأ لا فاعلاً ، ثم صحح ما قاله البصريون قياساً وسماعاً.

وَإِنَّمَا يَحْتَاج إِلَى مرافع ؛ لأَنَّهُ اسم والاسم لا يقوم بنفسه حَتَّى يرافعه آخر ، والفعلُ قَدْ يكتفي بالضمير ، تقول قُمْتُ وقُمْنَا ، ولا تقول : قَائِم وتسكت حَتَّى تقول : قَائِمٌ أَنْتَ ، وقَائِمَان أَنْتُمَا ، وقَائِمُون أَنْتُمْ . انتهى.

وهَذَا الوصف لا خبر له بل المرفوع بعده أغنَى عَنْ الْخَبَرِ وذَلِكَ لانطواء هَذَا الْكَلاَمِ عَلَى مسند ومسند إِلَيْهِ وكَأَنَّهُ أَخَذَ شَبَهاً مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَمِنْ بَابِ الْمُبتَدَأ ، فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ فيه فَاعلاً مسكوتاً عَلَيْه يتم الْكَلاَم به أشبه باب الفاعل ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ فيه اسْماً مَرْفُوعاً لَمْ يَتَقَدَّمَهُ رَافِعٌ لَفْظِيٌّ أَشْبَهَ بَاب المبتدأ.

وَلَمَّا قَوِيَ شبه هَذَا الوصف بِالفعْلِ لَمْ يجزْ تصغيرُه فلا تقول : أ ضُوَيْرِبٌ الزَّيْدَان ؟ ، ولا وصفه فلا تقول : أ ضاربٌ عاقل الزَّيْدَان ؟ ، ولا تعريفه فلا تقول : القَائم أخواك ، ولا يثنى ولا يجمع فِي الأَكْثَرَ فلا يُقَال : أ قَائِمَانِ أخواك ؟ عَلَى أَنْ يَكُونَ أخواك فاعلاً بقوله : أ قَائِمَان ؟ .

وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ : فأما عَلَى لغة : أَكَلُونِي البَرَاغِيثَ[١] ، فيجوز ذَلِكَ ، وَقَدْ كَانَ القاضي أبو محمد بن حوط الله[٢] يقول : من زعم أَنَّ هَذَا لاَ يُثَنَّى ولا يُجْمَع فَقَدْ غَلَط ، والدليل عَلَى صحة تثنيته وجمعه مَا جاء فِي الحديث من قوله :[٣] " أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ ؟" . انتهى.[٤]

---

(١) جملة : " أكلوني البراغيث " جملة قالها أحد الأعراب وهي مما مثل به سيبويه في كتابه انظر : ١/ ١٩ ، ٢٠، ٧٨ ، ٢/ ٤١ ، ٣/ ٢٠٩ ، وهي في أكثر كتب النحويين . انظر سر صناعة الإعراب : ٦٨٢ ، وكتاب الشعر الفارقي : ٤٧٣ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٧١.

(٢) هو محمد عبد الله بن سليمان بن داوود الأنصاري المالقي ، توفي سنة (٦١٢ هـ) . انظر بغية الوعاة : ٢/ ٤٤.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ١/ ٤.

(٤) أورد أبو حيان هذا القول في تذييله ونصه : " وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله : هذا غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله – صلى الله عليه وسلم – أو مخرجي هم ؟ قال ابن هشام الخضراوي : قلت لأبي محمد يكون كيتعاقبون فيكم ملائكة فسكت ، قال ابن هشام إن لم يكثر فهذا وجهه ، وإن كثر فعلي التقديم والتأخير يعني على أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً " . انظر : التذييل : ٣/ ٢٧١ – ٢٧٢.

وهَذَا إنْ كَثُرَ كَانَ عَلَى التَقْديم والتأخير فيكــونُ : " هــمْ " مبتــدأ ، و : "مخرجي" خبره ، وإنْ كَانَ جَاء قليلاً فَيُحْمَلُ عَلَى لُغَةِ أَكَلُوني الْبَرَاغيثُ.

فإنْ عطفت عَلَى هَذَا الوصف بأم فالقياس الإفراد نَحو : أَ قَــائم أخــواك أم قاعدٌ ؟[١] وقَدْ حكى أبو عثمان المازني المطابقة للفاعل لا الموافقة للوصف فتقــول : أَقَائم الزَّيْدَان أمْ قَاعدَان ؟[٢] وعَلَى هَذَا جَاءَ قوله :[٣]

أَنَاسِيَةٌ مَا كَانَ بَيْنِــي وَبَيْنَهَــا وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَــاءِ ظَلُــومُ

قَوْلُـــهُ :

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْي وَقَــدْ يَجُوزُ نَحْو : فَائزٌ أُولُو الرَّشَدْ

---

(١) قال ابن جني : " ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامه ". وبهذا النص يخالف أبو حيان قول العرب حيث أفرد المعطوف . ثم قال ابن جني : " قال أبــو عثمــان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعد هما ؟ إلا أن العرب لا تقولــه إلا قاعــدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى ". انظر الخصائص : ١/ ١٠١.

(٢) ما نسبه أبو حيان إلى المازني : قد ورد في الخصائص : ١/ ١٠١ وقال محقق الخصائص معللا للتثنية بقوله : " لأنه معطوف على الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر ، وإنما يكون مرفوعــه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بــل استغنى بالمستتر على خلاف القياس ، وكأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في غيرها ، ويــرى غيره أن أم هنا منقطعة والتقدير : أم هما قاعدان ". انظر حاشية الصبان : ١/ ١٩٢ – ١٩٣.

(٣) البيت من بحر الطويل أول ثلاثة أبيات من مقطوعة للعباس بن الأحنف في ديوانــه ص ٢٥٠ (دار الكتاب العربي) وهو في الديوان هكذا :

أناسية ما كــان بيني وبينهــا وقاطعة حبل الصفاء ظلوم

وبعده قوله :

تعالوا نجدد دارس الوصل بيننا كلانا على طول الجفاء ملوم

وهو في التذييل والتكميل : ٣/ ٢٥٥ ، قال أبو حيان معلقاً : فأيهما أعمل في ظلوم مــن اسمي الفاعل لزم الإضمار مؤخراً منفصلاً لكن البيت جاء على ما حكاه أبو عثمان.

يقول : يقاس ذَلِكَ فِي الاستفهام ، والنفيِ كالاستفهام نحو : ما قَائم زَيْـــدٌ ، وما قَائم الزَّيْدَان ، وما قَائم الزَّيْدُونَ.

وأطلق قوله : " النفي " لِينْدَرِجَ فيه النَّفْي بِالْحَرْفِ نَحو ما مَثَّلْنَا ، وبالاســـم نحو :/ ٣٧ غيرُ قَائم الزَّيْدُونَ ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا قَائم الزَّيْدُونَ ، فإعرابُ : " غير " مبتدأ ، والزَّيْدُونَ فاعل بقَائم أغْنَى عَنْ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى : ما قَائم الزَّيْدُونَ ، ونحوه قَوْلُ الشَّاعِرِ :(١)

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فَـ : " غَيْرُ " مبتدأ ، و : " عَلَى زَمَنٍ " جار ومجرور فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِقَوْلِهِ : " مَأْسُوفٍ " وَقَدْ أَغْنَى عَنْ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى مَا مَأْسُوفٌ عَلَى زَمَنٍ ، نحو : ما مضروب الزَّيْدَان.

---

(١) قائله : هو أبو نواس الحكمي ، واسمه الحسن بن هانئ الشاعر المشهور ، وبعد البيت المذكور بيت آخر وهو قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتًى ... عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

ولم أعثر على البيت فِي ديوان أبِي نواس وهو الشاهد : ١٤٩ من شواهد العيني ، وهو فِي الخزانة : ١/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، والأمالي الشجرية : ١/ ٤٧ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٧٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٩٠ . وإنَّما ذكر الشراح البيت المذكور تمثيلاً لا استشهاداً به ؛ لأن أبا نواس وأمثاله لا يحتج بِهم ، وقصد بالبيت المذكور ذم الزمان الَّذي هذه حاله ، فكأنه قال: زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه.

الشاهد فيه : أن " غير " رفع بالابتداء ، ولما أضيف إِلَى اسم المفعول وهو مسند إِلَى الجار والمجرور استغنى المبتدأ عن الخبر ، كما استغنى قَائم ومضروب فِي قوله : أ قَائم أخواك ؟ وما مضروب غلامك ، عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بِهما مسد الخبر.

وهَذَا البيت سأل أَبَا الْفَتْح بن جني[١] عَنْ إِعْرَابِه ابنُهُ عَالِي ابنُ أَبِـي الْفَـتْحِ فَارْتَبَكَ فِي إِعْرَابِهِ ، وَكَذَلِكَ لأَبِي عمرو بن الحاجب[٢] فيه كَلاَمٌ طَوِيلٌ[٣] ، وخرجه ابن جني وتبعه ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَى حذف المبتدأ وإقامة صفته مقامه وإيقـاع الظـاهر موقع المضمر لحذف ظاهر المبتدأ ، والتَّقْدِيرُ : زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عَلَيْه.[٤]

وقوله : " فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ " مَعْنَاهُ : وَقَدْ يبتدأ بالوصف العاري من الاستفهام والنفي وقد يجوز ويرفع ما بعده عَلَى أَنَّه معمول له أَغْنَى عَنْ الْخَبَـرِ نحـو : قَـائِم الزَّيْدُونَ، ولا يجوز هَذَا الَّذِي قال : إِنَّهُ يَجوز عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْبَصْرِيين إلا الأخفش فإِنَّهُ أجاز ذَلِكَ[٥] ، واتبعه النَّاظِمُ مُسْتَدِلاً عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بقول الشاعر :[٦]

---

(١) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ولد سنة (٣٢٠ هـ) وله مصنفات شتى منها في النحو والصرف : الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب . ومنها في القـراءات المحتسب وغيره ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٢٦٥ وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بـن الحاجب الكردي المقرئ النحوي له في النحو : الكافية وشرحها ونظمها والوافية وشرحها ، وفي التصريف : الشافية وشرحها ، وقد شرح المفصل شرحاً سماه : الإيضاح ، وله الأمـالي في النحو وغيرها ، توفي سنة (٦٤٦ هـ) . بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ١٣٤ ، ١٣٥.

(٣) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب : ٣/ ١٢١ – ١٢٣ أملية : ١١٧.

(٤) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٣/ ٢٧٧ – ٢٧٨.

(٥) هو مذهب الأخفش كما ورد في البغداديات : ٤١٦ ، وابن يعيش : ٦/ ٧٩ ، وتـسهيل الفوائد : ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٢ – ٢٧٣ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٤٣ ، ٣/ ٢٧٢ ، وهذا القول منسوب إِلَى الفراء في الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ١٤١ وشرح الكافية للرضي : ١/ ٨٧ ، وأسرار العربية : ٨١ ، وشرح الأشمـوني : ٢/ ٢٩٤ – ٢٩٦.

(٦) قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه ، وهو من الطويل ، انظر الشاهد رقم : ١٥١ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١/ ١٥٧ ، والدرر : ٢/ ٧ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٥٧ وشرح قطر الندى : ٢٧٢ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٩٤ ، وابن الناظم : ٤١ ، وأوضح المسالك : ١/ ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٩٥. =

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً ... مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فـ : " خَبِيرٌ " مبتدأ وَلَمْ يَتَقَدَّمْه استفهَامٌ ولاَ نَفْيٌ ، و : " بَنُو لِهْبٍ " فاعِلٌ أغْنَى عَنْ الْخَبَرِ ، ولا يجوز عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ : " خَبِيرٌ " خَبَراً مُقَدَّماً ، و : " بَنُو لِهْبٍ " مبتدأ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ لاَبد من مطابقتِه للمُبْتَدأ.

وظن هَذَا أَنَّهُ دليل قاطع عَلَى صحة مذهب الأخفش[١] ، ولَيْسَ فِيهِ عِنْدِي دَلِيلٌ لأَنَّ " خَبِيراً " فعيل يصح أَنْ يُخبر به عَنْ المفرد والمثنى والمجموع[٢] ، ولاسيما ورد ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ ؛ كما أخبروا بِعَدُوٌّ وصَدِيقٍ ، قال الله تَعَالَى :[٣] { **هُمُ الْعَدُوُّ** } ، وقال بَعْضُ الْعَرَبِ : هُنَّ صَدِيقٌ ، وإذا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ.

قَوْلُــهُ :

وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

يَقُولُ : إِنْ كَانَ الوصفُ مُطَابِقاً للاسم الَّذِي بعْدَهُ فِي سِوَى الإِفْرَادِ ، وَسِوَى الإِفْرَاد هو التثنيةُ والجمْعُ نحو : أَ قَائِمَانِ الزَّيدَانِ ؟ وأَ قَائِمُونَ الزَّيْدَونَ ؟ وأَ قَائِمَاتٌ الْهِنْدَاتُ ؟ ، فالوصفُ خبرٌ مُقَدَّم والاسم الَّذي طابَقَهُ الوصْفُ مُبْتَدأٌ ، وَلَمْ يذكرْ هَذَا النَّاظِمُ حكمَ هَذَا الوصْفِ إِذَا لَمْ يطابِقْ فِي الْجَمْعِ نحو : أَ قَائِمٌ الزَّيْدُونَ ؟ وأَ قَائِمٌ الرِّجَالُ ؟.

= **والمعنى :** أن بني لهب عالمون بالزجر والقيافة فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر وقاف وحين تمر عليه الطير.

الاستشهاد فيه : قوله : " خبير بنو لهب " حيث سد الفاعل مسد الخبر من غير اعتماد الوصف على استفهام أو نفي وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفيين والأخفش ، وزعم بعضهم أن سيبويه وافقهم في هذا والصحيح عند سيبويه خلاف ذلك.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) من ذلك هذا الشاهد المشهور وهو قوله تعالى :{**والملائكة بعد ذلك ظهير**} (التحريم : آية : ٤)

(٣) من الآية : ٤ من سورة المنافقون.

وإنما ذكر حكمه إذا لم يطابق في التثنية نحو : أسار هذان ؟ ، وحكم الجمع حكم التثنية ، و لم يذكر – أيضاً – حكمه إذا طابق ما بعده في الإفراد نحو : أ قائم زيد ؟ ، وهذا يجوز فيه إعرابان :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الوصفُ مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أَغْنَى عَنْ الْخَبَرِ كحاله إذا لم يطابق ما بَعْدَهُ فِي التثنية والجمع.

والوجه الثاني : أنْ يكونَ الوصفُ خَبَراً مُقَدَّماً ومَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأ كحاله إِذَا طَابَق مَا بَعْدَه فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى مشهور لغات العرب ، وإلا فَيجوز فيه أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَة : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيث ، أعْنِي : فِي حال التثنية والجمع.

وأما هَذَا الوصف إذا رفع ما بعده بالنسبة إِلَى التذكير والتَّأْنيث فإِنَّهُ فِي ذَلِكَ كالْفِعْلِ فتقول : أ قَائم زَيْد ؟ وأ قَائمة هند ؟ ، ولا يجوز : أ قَائم هند ؟ ، كما لا يجوز : أ قَامَ هند ؟ ، وَعَلَيْه البيت الَّذي أنشدناه قَبْلُ :

أَنَاسِيَةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَاءِ ظَلُومُ

/ ٣٨ قَوْلُهُ :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأ بِالابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

هَذَا الَّذي اختارَ فِي رَفْعِ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ هُوَ الْمَنْسُوبُ لسيبويه[1] ، فَأَمَّا الْمُبْتَدأُ فَقيلَ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وهو كَوْنُ الاسْمِ أَوَّلاً مُقْتَضِياً ثَانِياً ، وبه قال الجمهورُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ.[2]

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٥٧.

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، انظر الإنصاف : ٤٤ – ٥١ ، المسألة الخامسة وابن يعيش : ١/ ٨٣ – ٨٥ ، وعلى قول سيبويه والبصريين ردود ثلاثة . انظرها في التذييل والتكميل : ٣/ ٢٥٧.

وقيل : ارتفع لشبهه بالفاعل ، ويروى عَنْ المبرد والزجاج.[١]

وقيل : ارْتَفَعَ بالْتَّجْرِيدِ من الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ويروى ذَلِكَ عَنْ الْمُبَرِّدِ[٢] ، وبه قال الجرمي[٣] والسيرافي[٤] وكثير من البصريين[٥] ، وذكر الفراءُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْخَلِيل وأصحاب الْخَلِيل لا يَعْرِفُونَ هَذَا.[٦]

وقيل : إِنَّهُ ارتفع بالْخَبَرِ ويروى ذَلِكَ عَنْ الكوفيِّينَ[٧] ، وفي الموضح[٨] أَنَّ الكُوفيِّينَ ذهبوا في مثل : زَيْدٌ قَائِمٌ إِلَى أَنَّ زَيْداً مرفوع بلفظ قَائِم ، وقَائِم مرفوع بزَيْد ، والضمير رفع بقَائِم ، وقَائِم ينوب مناب اسم وفعل جميعاً لا ينفصل الاسم من الفعل ولا الفعل من الاسم.[٩]

وقيلَ : يرتفع بالعائد من الذكر وهو – أيضاً – مروي عَنْ الْكُوفيِّينَ.[١٠]

---

(١) ذكره ابن عصفور في شرحه للجمل دون نسبة : ١/ ٣٥٥.

(٢) قال المبرد : "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام" ، المقتضب : ٤/ ١٢٦.

(٣) انظر الإنصاف : ٤٩.

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ ٢٦١.

(٥) انظر ابن يعيش : ١/ ٨٣ – ٨٥ ، واللباب للعكبري : ١/ ١٢٦ – ١٢٩ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٦١.

(٦) التذييل والتكميل : ٣/ ٢٦١ – ٢٦٣.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء : ٣/ ١٨٥ ، والإنصاف : ٤٤ ، واللباب للعكبري : ١/ ١٢٦ – ١٢٩ ، والمتبع في شرح اللمع : ٢٢٩.

(٨) قال محقق التذييل والتكميل : لعله الموضح في النحو لأبي الحسن على بن إبراهيم الحوفي المتوفي (٤٣٠هـ) وهو كتاب كبير حسن . انظر معجم الأدباء : ١٢/ ٢٢١ – ٢٢٢ ، وهدية العارفين : ٥/ ٦٨٧.

(٩) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٦٥.

(١٠) انظر المرجع السابق نفسه.

وأَمَّا الْخَبَرُ فقيل : ارتفع بالمبتدأ وهو ظاهِرُ مذهب سيبويه[1] ، ومذهب الفارسي وأصحابه.

وقيلَ : هُوَ مَرْفُوعٌ بالابْتِدَاءِ ، وهُوَ قَوْلُ ابنِ السَّرَّاجِ.[2]

وقيلَ : ارتفع بالابتداء والمبتدأ جميعاً ، ويروى هَذَا عَنْ المبرد وهو قول أبِي إسحاق وأصحابه ، وعَلَيْهِ الأَكْثَرُ.[3]

وقيلَ : ارتفع بالتعرِّي من العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، ويُرْوَى عَنْ الْمُبَرِّدِ ، وحكم المرفوع أنْ يكونَ فِي الرتبة قبل المنصوب والْمجرور ، لا نعْلَم فِي ذَلِكَ اخْتِلافاً.[4]

واخْتَلَفُوا فِي الْمُبْتَدَأِ والفاعل فقيل : رتبة الفاعل أن يكون قبل المبتدأ ، وقيل : العكس ، الأول هو الظاهر من قول أبِي القاسم الزجاجي ، والثاني هو الظاهر من مذهب ابن السراج واضطرب فِي ذَلِكَ كلام المبرد.[5]

قَوْلُهُ :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةْ   كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَةْ

---

(١) هو مذهب المبرد فِي المقتضب : ٤/ ١٢ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٦١.

(٢) فِي الأصول لابن السراج يقول : " فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما ". انظر الأصول : ١/ ٥٨ وقد نسبه العكبري إليه فِي التبيين : ٢٩ واللباب : ١/ ١٢٨.

(٣) انظر المقتضب : ٢/ ٤٩ ، ٤/ ١٢ ن ١٢٦ ، والأصول : ١/ ١٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٧.

(٤) هو مذهب المبرد وسيبويه . انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٧٨ ، والمقتضب : ٤/ ١٢٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧.

(٥) قدم الزمخشري فِي المفصل باب الفاعل لأن رفعه يظهر فرقاً بين الفاعل والمفعول ، أما الرفع فِي المبتدأ والخبر فلأمر استحساني حيث لا لبس ، وقدم ابن مالك الحديث عن المبتدأ فِي كتبه تابعاً فِي ذلك سيبويه.

حَدَّ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ الْجُزء المتم الفائدة ، وهَذَا لَيْسَ بشيء ؛ لأَنَّ هَذَا أمرٌ يشترِكُ فيه الْخَبَرُ وغَيْرُه ؛ ألا ترى أنَّ هَذَا الْحَدَّ يَصْدُقُ عَلَى الفَاعِلِ ويَصْدُقُ عَلَى المبتدأ نَفْسِه ؛ لأنَّ كلا منهما الجزء الْمُتمُّ الفائدة ؛ إذ الفائدة كما تتوقف عَلَى الْخَبَرِ كَذَلِكَ تتوقف عَلَى الْمُبْتَدَأ وعَلَى الفاعل وعَلَى الفعلِ – أيضاً – وعَلَى الْحَرْفِ – أيضاً – وعَلَى كل ما يكونُ جُزْءاً مُتِمًّا لِلفَائِدَةِ فهَذَا أمْرٌ عَامٌ لا يختص بخبر المبتدأ دُونَ غَيْرِه.

قَوْلُهُ :(١)

وَمُفْرَداً يَأتِي وَيَأتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

خبرُ المبتدأ كَمَا ذكرنا مفردٌ وجملةٌ ، وسنذكر قولَ مَنْ أثْبتَ خَبَراً لاَ مُفْرَداً ولا جملةً عِنْدَ قَوْلِه : " وأخبروا بظرف أو بحرف جر " ، وقَدْ أطلق النَّاظِمُ القولَ في الْمُفْرَد فقال : ومفرداً يأتي ، ونقولُ : الْمُفْرَدُ تَارةً يكونُ بِلَفْظِ الْمُبْتَدَأ نحو : زَيْدٌ زَيْدٌ وقولُ أبي النجم :(٢)

أنَا أبُو النَّجْم وَشعري شعري ....

وظاهِرُ مثل هَذَا عدم الفائدة لأنَّه إذَا استفيد من الخبر ما استفيد من المبتدأ لَمْ يَكُنْ لِرَبْطِ أحدهما بالآخر فائدة ؛ لكن العرب قالتْ مثل هَذَا عَلَى أن ضمنت الاسم الثاني معْنَى لَمْ يَتَضَمَّنْهُ الأول فتحصل بِذَلِكَ التضمين فائدة وهو أنَّهُم يقولون ذَلِكَ فِي مَعْنَى زَيْد المعروف والمشهور.

---

(١) ترك الشارح بعد هَذَا البيت بيتاً آخر وإن كان الشرح قد تضمنه وهو :

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كنطقي الله حسبي وكفى

(٢) البيت من بحر الرجز لأبي النجم وبعده :

.... لله دري ما يجن صدري

وهو في شرح شواهد المغني : ٩٤٨ ، وابن يعيش : ١/ ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٠٤ ، والدرر : ١/ ٣٥ ، وإيضاح الشعر : ٣٥٣.

والمعنى : أنا أبو النجم وشعري ما ثبت في النفوس من جزالته والتوصل به من المراد لغايته.

موطن الشاهد فيه : قوله : " وشعري شعري " حيث جاء الخبر المفرد بلفظ المبتدأ.

وكَذَلكَ شِعْرِي شِعْرِي ، أي شِعْرِي هو المعروف السائرُ المـشهورُ ، فلمَّـا ضمن هَذَا الْمَعْنَى صح التَّرْكيب ، وتارةً يكونُ الْخَبَرُ مغايراً للفظ الْمُبْتَدَأ ، وإذَا كَان كَذَلكَ فتارةً يكون مساوياً من حيْثُ الْمَعْنَى / ٣٩ حقيقَةً وتارة يكون مساوياً مجازاً ، وتارة يكون من باب إجراء العام عَلَى الخاص.

فالأول : الإنْسَانُ حيوانٌ ناطق ، فحيوانٌ ناطقٌ مساوٍ للإنسانِ حقيقَةً.

والثاني : زَيْدٌ زُهَيْر ، فَهَذَا مُسَاوِيهِ مَجَازاً لاَ حَقِيقَةً ضـرورةَ أَنَّ حَقِيقَتَهُمَـا مُتَبَايِنَةٌ.

والثالث : زَيْدُ قَائم ، فَقَائم عام ، وزَيْد خاص ؛ ألا ترى أَنَّ قَائمـاً يـصح الإخبارُ بِه عَنْ زَيْدٍ وغَيْرِه.

وذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الواقعة خبراً تَحْوِي مَعْنَى المبتدأ إلا إِذَا كَانَتْ إِيَّـاهُ فَيكتفِي بِهَا ، وَهَذَا كلامٌ مبهم فلا يدري ما معْنَى تَحْوِى مَعْنَى المبتدأ.

وَلَمْ يُفَصِّلْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ يُوَضِّحْهُ ، ولا ذَكَرَ هَلْ كل جُمْلَة يَصِحُّ الإخبارُ بِهَا عَنْ المبتدأ أم يُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوط ؟ ، ونَقُولُ : الْجُمْلَة الواقعة خبراً إما أَنْ تَكُـون طلبية أو لا ، إِنْ كَانَتْ طلبية نحو : زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، زَيْدٌ لاَ تضْرِبْهُ ، جاز أَنْ تَقَعَ خَبَراً ، وقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ.[1]

وإِذَا قُلْنَا بالجوَازِ ، فهل ثَمَّ إضمارُ قوْلٍ وَأَنَّ التقْديرَ : زَيْدٌ أقول لك اضربه ؟ ، وزَيْد أقول لك لا تضربه ؟ ، الصحِيحُ أَنَّهُ لاَ يَحْتَاج إِلَى تَقْدِيرِ قَوْلٍ ، وَخَـالَفَ فِـي ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ.[2]

---

(١) منع ابن الأنباري وبعض النحويين الكوفيين أن تقع جملة الخبر طلبية ، انظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٩١.

(٢) ما ذكره ابن السراج في أصوله ١/ ٦٢ هو قوله : " وبالخبر يقع التصديق والتكـذيب ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليها جالساً " ونسبة القول لابن السراج لم أجده في بابه في الأصول وإنما نسبه إليه من النحويين ابن عصفور القائل في =

وإنْ لَمْ تكن طلبية فإما أنْ تَكُون قَسَمِيَّةً أَوْ لاَ ، إنْ كَانَتْ قَسَمِيَّةً نحو : زَيْدٌ أُقْسِمُ باللهِ لأضْرِبَنَّهُ جَازَ ، وخالف في ذَلِكَ أحمد بن يحيى[١] ، وإنْ لَمْ تكن قَسَمِيَّةً ، فَإِمَّا أَنْ تَكُون مصدرة بإنَّ وما عملت فيه أَوْ لاَ ، إنْ كَانَتْ مصدرة بها نحو : زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ ، زَيْدٌ إنَّ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، جاز ذَلِكَ خلافاً للكوفيين.[٢]

وإنْ لَمْ تكن مصدرةً بـإنَّ فإما أنْ تَكُونَ مستقبلة بالسين وسوف أو غير ذَلِكَ ، إنْ كَانَ نحو : زَيْد سيقومُ ، وزَيْد سوف يقوم ، جاز ذَلِكَ خلافاً لبعض المتأخرين ، واتفقوا عَلَى جواز زَيْد يقوم غداً[٣] ، هَذَا حكم الجملة.

وأَمَّا مِنْ جهَةِ الرابط فنقول : إما أنْ تَكُونَ الْجُمْلَة نفس المبتدأ فِي الْمَعْنَى أَوْ لاَ ، إنْ كَانَتْ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ نحو : قولي لا إله إلا الله ، وقولي : الله أكبر ، فهاتان الجملتان لا عائدَ فِيهما يعود عَلَى الْمُبْتَدَأ.

وإنْ لَمْ تكن نفس المبتدأ فِي الْمَعْنَى فَلاَبُدَّ مِنْ رابط والرابط المتفق عَلَيْه أحد خمسة أشياء : إما ضميرٌ نحو : زَيْد قام أبوه ، وزَيْد أبوه قَائم ، وإما إشارة إليه نحو قوله تَعَالَى :[٤]{وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ }، وزَيْد ذاك رجل صالح ، وإما إعادته بلفظه ، وأَكْثَرُ مَا يكون فِي أماكن التفخيم نحو قوله تَعَالَى :[٥]{الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ}،

= شرحه لجمل الزجاجي : " وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيد اضربه وزيد لا تضربه حمله على إضمار القول تقديره : زيد أقول لك اضربه ، أو أقول لك لا تضربه ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج ". انظر شرح الجمل : ١/ ٣٤٦.

(١) قال الرضي : " وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون قسمية نحو : ما زيد والله لأضربنه والأولى الجواز إذا لا منع". شرح الكافية للرضي : ١/ ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣١٠ وضعف قوله ابن مالك لعدم الدليل ولورود الاستعمال.

(٢) التذييل والتكميل : ٤/ ٢٦.

(٣) هذا القول ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤/ ٢٦.

(٤) من الآية : ٢٦ من سورة الأعراف.

(٥) الآيتان : ١ ، ٢ من سورة الحاقة.

وقوله تَعَالَى :[1]{الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ} ، وَقَـدْ يكون فِي غَيْرِ ذَلِكَ نحو : زَيْدٌ قـام زَيْدٌ ، وإِمَّا عمومٌ نَحْو : أَمَّا الصَّبْرُ فَلاَ صبْرَ لِي عَنْكَ.

وأمَّا العطفُ بجملة فِيهَا ضَمِير المبتدأ عَلَى جملَة عَارِيَة نحو : هندٌ جَاءَ عَمْـرو فَضَرَبَهَا ، فجَاء عمرو ، لا ضميرَ فِيهَا يعودُ عَلَى هِنْد ، لأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ عَلَيْهَـا الَّتِي هِيَ : " فَضَرَبَهَا " فِيها ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى هِنْدٍ ، فحصل به الربط ، فإِنْ وقع مَكَان الفَاء الواو الجامعة يجوز : هندٌ جَاء زَيْدٌ وَضَرَبَهَا ، فَقَدْ أَجَازَ الربط بِذَلِكَ هشام ومنعه الكوفيون.[2]

وَأَجَازَ الأخفش أَنْ يَكُونَ الرابط إعادة المبتدأ بِمَعْنَاهُ نحو : زَيْد قام أبو عمرو إِذَا كَانَ أَبُو عمرو كُنْيَةَ زَيْدٍ[3] ، ويندرج مذهب الأخفش تحت قول النَّاظم :

.... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَـهْ

ولاَ يجوز أَنْ يربط بالْمَعْنَى إلاَّ بشيء من الروابط الَّتِي قَدَّمْنَا أَنَّهَا متفق عَلَيْهَـا خلافاً لمن زعم أَنَّهُ يصح الربط بالْمَعْنَى غير ذَلِكَ نَحْوَ قوله تَعَـالَى :[4]{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ} ، فقال : يتربصن فِي موضع الْخَبَر ، وقَدْ ربط بالْمَعْنَى ؛ لأَنَّ التَقْدير : يتربص أزواجهم ، فبعض الجملة قام مقام مضاف إِلَى العائد فحـصل الربط[5] ، وهَذَا عِنْدَنَا مُتَأَوَّلٌ.[6]

---

(١) الآيتان : ١ ، ٢ من سورة القارعة.

(٢) ما ذكره أبو حيان فِي التذييل هو أن الجواز مذهب هشام ، وأما الجمهور فعلى المنع واشترط الجمهور أن يكون العطف بالفاء . انظر: ٤/ ٣٥.

(٣) هذا هو الرابط الخامس الذي أشار إليه ، وقد خرج على مذهب الأخفش قول الله تعـالى : {وَالَّذينَ يُمَسكُون بالْكتَاب وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إنَّا لاَ نُضيع أجر الْمُـصْلحين} (الأعـراف : ١٧٠) ، وقولَه : {وَالَّذينَ آمَنُوا وَعَملُوا الصَّالحَات إنَّا لاَ نُضيع أجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَـلاً} (الكهف : ٣٠)

(٤) من الآية : ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش : ١٧٦ – ١٧٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٣٥ – ٣٦.

(٦) أوله بعضهم على تقدير مضاف إلى المبتدأ وأصل الكلام : ونساء الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو كثير ، وقيل : الرابط ضمير =

وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا ذَكَرَتْ أَسْمَاء وَذَكَرَتْ أَسْماءً مُضَافَةً إِلَيْهَا فِيهَا مَعْنَى الْجَزَاء أَنَّهَا تَتْرك الاسم الأول ويكون الخبر عَنْ الْمُضَافِ وجعل من ذَلِكَ الآية المذكورة ، وأَنْشَدَ أَبْيَاتاً تَأَوَّلَهَا أصحَابُنَا[1] ؛ لأَنَّ مَا ذَهَبَ إليه / ٤٠ يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ المبتدأ لغواً لاَ خَبَرَ لَهُ وَلاَ مَا يغني عَنْ الْخَبَرِ.

ولَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاظِمُ لِحُكْمِ الضَّمِيرِ الَّذي يربط به حذفاً وإثباتاً ، وكَانَ من تمام هذه المسألة فلنذكرْ فيه ما يحضرنا فنقول : الضمير العائد عَلَى المبتدأ إنْ كَانَ مَرْفُوعاً لَمْ يجز حذفه سواء كَانَ مبتدأ أو غيره نحو : زَيْد هو قَائم ، والزَّيْدَان قَامَا ، فلا يجوز حذف هو ولا حذف الألِف الَّتي هِيَ ضمير ، وفِي حذفه إذا كَانَ مبتدأ خلافٌ والصحيح المنع.[2]

وإنْ كَانَ مَنْصُوباً فيخص حذفه بالشعر إنْ لَمْ يكن ضمير غيره يعود عَلَى المبتدأ نحو : زَيْد ضربت[3] ، وإنْ كَانَ منفصلاً نحو : زَيْد لَمْ أضرب إلا إياه ، أَوْ ثَمَّ ضمير غيره يعود عَلَى المبتدأ نحو : زَيْد ضربته فِي دَارِه ، فَلاَ يَجُوز حذفه ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

وزَعَمَ الفَرَّاءُ ومن أخذ بمذهبه من الكوفيين أَنَّ حذفه إِذَا كَانَ مُتَّصِلاً جائز فِي الْكَلاَمِ إِذَا كَانَ الْمبتدأ اسم استفهام ، أو كُلاًّ ، أَوْ كِلاَ ، فأجاز أَنْ تقول : أيهم

= محذوف وأصله يتربصن بعدهم . وقيل الخبر محذوف وأصله مما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم ثم ابتدأ يتربصن لتفسير المتلو.

(١) انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ١٥٠ – ١٥١ ، ومن ذلك الأبيات قوله :

بني أسد إن ابن قيس وقتله   بغير دم دار المذلة خلت

قال : فألقى ابن قيس وأخبر عن قتله بأنه ذل.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٠.

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٥٠ – ٣٥١.

ضربت ؟ وكلهم ضربت ، تريد : ضربته ، وكلا الرجلين ضربت ، هَذَا نقل بعض أصحابنا.[١]

ونقَلَ أبو بكر بن الأنبارِي أَنَّ الكسائِيَّ كَان يجيز : أبوك ما أحسن! ، قال لما لَمْ أصل إِلَى نصب الأب أضمرت له هاء تعود عَلَيْهِ فرفعته بها والتَّقْدِير : أبوك ما أحسنه!.[٢]

وَقَالَ الفراء : لا أجيز رفع الأب ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هنا دليل يدل عَلَى الْهَاء ولا أضمر الْهَاء إِلاَّ مَعَ ستة أشياء : " كل وما ومن وأي ونعم وبئس " نحو ما مثل قبل ، ونحو : نعم الرجل لقيت ، وبئس الرجل ضربت ، وهَذَا عَلَى مذهبه فِي أَنَّ نعم وبئس يرتفعان عَلَى الابتداء.[٣]

وذكر صاحب هذه الأرجوزة فِي غيرها من تصانِيفه ما نصه : وقَدْ يحذف يعْنِي الضمير بإجماع إِنْ كَانَ مَفْعُولاً بِه والمبتدأ كل أو شبهه فِي العموم والافتقار.[٤]

---

(١) ومما جاء على مذهب الفراء قول الشاعر فِي كل :

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... على ذنبا كله لَم أصنع

وقوله فِي كلا :

أرجزا تطلب أم قريضا ... كلاهما أجد مستريضا

وقيل يجوز ذلك فِي غير الضرورة ونسب هذا القول للكسائي والفراء . انظر المحتسب : ١/ ٢١١ ، والخزانة : ١/ ١٧٣.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٤٢.

(٣) انظر المسألة بالتفصيل فِي الإنصاف : ٩٧ – ١٢٦ المسألة رقم : ١٤ ، القول فِي نعم وبئس أفعلان أم اسمان ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦٨ ، ٢/ ١٤١ ، ١٤٢ ، والتبيين للعكبري : ٢٧٤ – ٢٨١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٤٤.

(٤) هذا نص تسهيل الفوائد : ٤٨ ، وقد مثلنا له قريباً بقول الشاعر : **على ذنبا كله لم أصنع**

وَلَيْسَ كَمَا ذَكَر ؛ ألا ترى أنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إجْمَاعاً ؛ إذْ مَذْهَب الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز إلاَّ فِي الشِّعْر[1] ، والأرجح فِي كل ما ذهب إليه الفراء القراءة المتواترة فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :[2] {وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى} أي وعده[3] فحذف.

ولَمَّا رَأَى هَذِهِ الْقِرَاءة بعض شيوخنا[4] قال : إنَّ حَذْفَهُ جَاء فِي الشعر وفي قليل من الْكَلاَمِ ، قال قرأ ابن عامر : {وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى}[5] ، وفِي محفوظي قَدِيماً أنَّ هِشَاماً أجَازَ : زَيْد ضربت فِي سعة الْكَلاَمِ لاَ مُخْتَصًّا بالشِّعْرِ.[6]

وإنْ كَانَ مَخْفُوضاً فَإمَّا بإضافة فلا يجوز ، هَذَا نقل أصحابنا وإطلاقهم وسواء أكَانَ أَصْلُهُ النصب نحو : زَيْد أنَا ضاربه أو لَمْ يَكُنْ نحو : زَيْدٌ قَامَ أَبُوه ، وفِي كلام بعضهم أنَّهُ إذَا كَانَ مَخْفُوضاً بإضافة اسم فاعل فَقَدْ يُحذف[7] ، وإنْ كَانَ مَخْفُوضاً بحَرْف فإما أنْ يؤدي حذفه إلَى تَهْيِئَة العامل للعمل وقطعه عَنْه نحو : زَيْد مررت به ، أوْ لاَ يؤدي نحو : السمن منه بدرهم ، فإنْ أدَّى لَمْ يجز حذفه ، وإنْ لَمْ يؤدّ جاز فتقول : السمن منوان بدرهم.[8]

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ١٢ ، ٨٥ – ٨٨ ، وقد نص أبو جعفر النحاس فِي إعرابه للقرآن أن المبرد لا يجيز هذا فِي منثور ولا منظوم ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٤٢.

(٢) من الآية : ١٠ من سورة الحديد.

(٣) قرأ ابن عامر برفع لام : " وكل " وكذا هو فِي المصاحف الشامية وقرأ الباقون بالنصب . ينظر النشر في القراءات العشر : ٢/ ٣٨٤.

(٤) هو أبو الحسن بن أبي الربيع . انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٤٣.

(٥) التذييل والتكميل : ٤/ ٤٣.

(٦) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٤٣.

(٧) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

سبل المعالي بنو الأعلين سالكةٌ ... والإرث أجدر من يحظى به الولد

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٠ – ٣٥١.

قَوْلُـــــهُ :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَـــارِغٌ وَإِنْ   يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

قوله : " فارغٌ " لا يدري من ماذا ؟ وإِنَّمَا يَعْنِي فارغاً من الـــضمير ، أيْ لاَ يتحمل الضمير نحو : هَذَا حَجَر ، وذهب الكسائي[1] والرمَّاني وجماعة إِلَى أن الجامد يتحمل الضمير[2] ، وعِنْدَنَا أنَّ الجامد إذا أول بالمشتق تحمل الضمير فقوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ " لَيْسَ عَلَى إطلاقه ، ومثال تحمل الجامد المؤول بالمشتق الضمير : زَيْـــد حجر ، أي صلب ، أضمرت فِي : حجر ضمير زَيْدٍ .

وقوله : " وإنْ يشتق " ظاهره أنَّ الفاعل الَّذي هو منوي فِي يشتق ضمير يعود عَلَى قوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامدُ " ولا يصح حمله عَلَى المفرد بقيد الجمود بل هو عائـــد عَلَى المفرد لا بقيد الجمود.[3]

وقوله : " فهو ذو ضمير مستكن " لَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ، بل لا يكون فِيه ضَمِير وإِنْ كَانَ مُشْتَقاً وَذَلِكَ إِذَا رفع الظاهر / ٤١ نحو : زَيْدٌ قَائم أخوه.

---

(١) هو ما نسبه إليه ابن مالك فِي شرح التسهيل : ١/ ٣٠٧ ، وقال فيه أبو حيان فِي التـــذييل والتكميل : ٤/ ١٤ "وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إِلَى الكسائي دون تقييد فعنـــدي استبعاد لإطلاقه إذ هو مجرد عن دليل".

(٢) هو ما نسبه الأنباري فِي الإنصاف إلى الرماني والكوفيين لا للكسائي ، انظـــر الإنـــصاف : ٣٨٢ – ٣٩٣ ، وانظر التبيين للعكبري : ٢٣٦ – ٢٣٨ ، وقال أبو حيان ومن الأقوال مـــا هو ضعيف جداً كهذا القول وكم للكوفيين من قول ضعيف ودعا ولا يقوم على شيء منها دليل . انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٤ ، ١٥.

(٣) وما المانع من عوده على المفرد الجامد ويكون المعنى أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويكون من باب أوَّل أن المشتق يتحمل الضمير وعلى كل فالتقسيمات ثلاثة :

١- جامد لا يتحمل الضمير : هذا آخي.

٢- جامد مؤول بالمشتق يتحمل : هذا حجر.

٣- مشتق يتحمل : هذا ناجح.

وإطْلاَقُ الْقَوْلِ بأنَّ الْمُشْتَقَّ يَتحَمَّلُ ضَمِيراً لَيسَ بجَيِّد ؛ لأَنَّ الْمُشْتَقَّ إمَّا أنْ يَكُونَ جَرَى مَجْرَى الْفعْلِ أوْ لاَ ، إنْ جَرَى مَجْرَى الْفعْلِ تَحَمَّلَ الضَّمِيرَ ، وإنْ لَمْ يَجرِ مَجْرَى الْفعْلِ كَأَسْمَاءِ الآلاَتِ نَحْو : مِكْسَر ، وأَسْمَاءِ الأَمَاكِنِ والأَزْمِنَة نَحْو : مَرْمَى إذَا أَرَدْتَ بِهِ مَكَانَ الرَّمْيِ أوْ زَمَانَهُ فَلاَ يَتحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وإنْ كَانَ مِكْسَرُ مُشْتَقًّا مِنَ الْكَسْرِ ومَرْمَى مُشْتَقًّا مِنَ الرَّمْيِ.

قَوْلُـــهُ :

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقــاً حَيْــثُ تَــلاَ   مَا لَيْسَ مَعْنَاه لَــهُ مُحَــصَّلاَ

مَعْنَى هَذَا البيت : أنَّ الْخَبَرَ إذَا كَانَ اسماً مشتقاً وَكَانَ جارياً عَلَى غَيْرِ من هو له فإنَّكَ تُبْرِزُ الضَّمير نحو : زَيْد الفرس راكبه هو ، فَزَيْد مبتدأ والفرس مبتدأ ثان ، وراكبه خبر عَنْ الفرس وَلَيْسَ جَارياً عَلَيْهِ ، أي : لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ صِفَة له بَلْ هُوَ من صفات زَيْدٍ ؛ لأنَّ الفرس مركوب لا راكب ، وهو فاعل براكب ، أي ركب هو أي زَيْد.

وقوله : " وأبرزنه مطلقاً " أي سواء ألبس أو لَمْ يلبس ، فمثال إلباسه : زَيْدٌ عمرو ضاربه هو ؛ لأنا لو حذفنا هو احتمل أنْ يكون الضمير فِي ضاربه أعْنِي : الضمير المجرور عائداً عَلَى زَيْد فيكون عمرو هو الضارب أي ضارب زَيْد ويكون الصفة جرت عَلَى من هي له ، واحتمل أنْ يكون عائداً عَلَى عمرو فيكون عمرو المضروب ، فلَمَّا أَتَيْنا بهو زال الإلْبَاسُ وتَعَيَّنَ هَذَا الْمَعْنَى الثانِي ، أي : زَيْد عمرو ضربه ، أي : ضرب عمراً هو أي زَيْد.

ومثال عدم إلباسه المثال الْمُقَدَّم من قولنا : زَيْد الفرس راكبه هو واتبع هَذَا النَّاظِمِ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ ، أَعْنِي فِي إبْرَازِ الضَّمِيرِ ألبس أو لم يلبس.[1]

---

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ – ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٠٧.

وفَصَّلَ الكوفيون فَقَالُوا : الصفة إذا جرت عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَـلاَ يَلْـزَم انفصال الضمير إلاَّ إِذَا خيف لَبْس أو لم تكرر الصفة ، فإِنْ تَكَرَّرَتْ أَوْ أُمِنَ اللبس لَمْ يلزم انْفصَال الضمير فَيُجيزُونَ فِي : زَيْد حسنة أمه عاقلة هي ، وفِي : زَيْد هند ضاربها هو ، أَنْ لاَ يَأْتِي بِالضَّمير مُنْفَصلاً فَتَقُول : زَيْد حسنة أمه عاقلة ، وزَيْدٌ هندُ ضَارِبُهَا ؛ لأَنَّ الصفةَ تكررت فِي المثال الأول واللبسُ قَدْ أُمِنَ فِي المثال الثاني ، هَذَا كُلُّه إِذَا كَانَ الْخَبَرُ اسْماً.[1]

فَإِن كَانَ فِعْلاً فلا تَأْتِي بالضمير عَلَى أَنَّهُ فَاعِل بالفعل بل يجوز أَنْ تَأْتِي بِهِ عَلَى طريق التأكيد للضمير المستكن فِي الفعل مثال ذَلِكَ : زَيْد هند يـضربها ، ويجـوز أَنْ تقول : يضربها هو ، فيكون هُوَ تَأْكِيداً للضمير المستكن فِي : يضربها العائد عَلَى زَيْد هَكَذا أطلق النحويون.

ويعرض اللبس فِي الفعل كما عرض فِي اسم الفاعـل ، وذَلِـكَ إِذَا كَـانَ التساوي من كل جهة نحو : زَيْد عَمْرُو يضربه ، وهند دعد تغلبها ، والزَّيْدَان البكران ضرباهما ؛ ألا ترى أَنَّ الفعل فِي كُلِّ هَذَا احتمل أَنْ يكون للأول واحتمل أَنْ يكـون للثانِي ، وَلَمْ يتعرض النَّاظِم لِهَذِهِ الْمَسْأَلة.

وأفهم قوله فِي البيت : أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَجْرِ الصفة عَلَى غير مَنْ هي له وجَرَتْ عَلَى مَنْ هي له أن الضمير لا يبرز وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يجوز فِي الصفة إِذَا جَرَتْ عَلَى من هي له إبراز الضمير وعدم إبرازه ، فإذا لَمْ تبرز فظاهرٌ نحو : زَيْدٌ هِنْدٌ ضاربته ، وإذا أبرزته فَعَلَى وجهين :

أحدهما : أَنْ يكون تَأْكِيداً للضمير المستكن فِي الصفة.

---

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ – ٥٨ وشرح التسهيل لابن مالـك : ١/ ٣٠٧ ، والمقتضب : ٣/ ٩٣ – ٩٤ ، وأمالي ابن الـشجري : ٢/ ٥٢ -٥٦ ، والتبـيين : ٣٥٩- ٣٦٢ ، واللباب : ١/ ١٣٧ – ١٣٨ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٩ – ٢٠.

والثاني : أنْ يكون فَاعِلاً بالصفة عَلَى حَد مَا كَانَ حين كَانَتْ الصفة جارية عَلَى غير من هي له ، وقَدْ أجَازَ سيبويه فِي نحو : مَرَرْتُ برجل مكرمك هو ، أنْ تجعل هو تأكيداً للضمير المستكن فِي : مكرمك ، وأنْ يكون فَاعِلاً بالصفة.(١)

/ ٤٢ قَوْلُـــهُ :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ　　　نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْـتَقَرْ

مثال ذَلِكَ : زَيْد أمامك ، وزَيْد فِي الدار ، واختلفوا فِي الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً للمبتدأ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَال :

أحدها : أَنَّهُمَا من قبيل المفرد ، والعامل فِيهما كائن أو مستقر ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَى سيبويه(٢) ، وهو مذهب الأخفش.(٣)

والثاني : أَنَّهُمَا مِنْ قبيل الجمل والعامل فِيهما كان أو استقر أو يستقر عَلَــى مَا يُرَادُ مِنَ الْمَعْنَى وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إِلَى سيبويه ، وبه قال جمهور البصريين.(٤)

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٥٣ ، وانظر شرح التسهيـل لابـن مالـك : ١ ٣٠٧ ، والتـذييل والتكميل : ٤/ ١٦.

(٢) هذا القول في مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين فِي الإنصاف : ٢٤٥ – ٢٤٧ ، وفـي التبيين : ٢٩٤ – ٢٥١ ، ٣٧٦ – ٣٧٨ ، ونسبه عبد القاهر لسيبويه فِي المقتصد : ٢٧٧ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٨٧.

(٣) نسبه ابن مالك فِي شرح الكافية الشافية : للأخفش : ٣٤٩ – ٣٥٠ وهو على قول أبي علي فِي الإيضاح العضدي : ٤٣ – ٤٧ – ٤٨ ، وقال به الزمخشري فِي المفصل : ٢٤ ، وابـن يعيش : ١/ ٨٨ – ٩١ ، ونسب فِي الإنصاف : ٢٤٥ للبصريين ، وفِي اللباب : ١/ ١٣٩ ، ١٤٠ لجمهور البصريين.

(٤) هذا القول قال به الفارسي والزمخشري وابن الحاجب ، هكذا قال به السيوطي فِي الهمع : ١/ ٩٨ وابن هشام فِي المغني : ٤٩٩ ، وذكره ابن عصفور دون نسبة فِي شرحه للجمل : ١/ ٣٤٤ وابن يعيش دون نسبة فِي شرحه للمفصل : ١/ ٩٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٩٣.

والثالث : أَنَّهُ يَجوز تَقْدير الوجهين فيكون من قبيل المفرد ويجوز أَنْ يكــون من قبيل الجمل وهو ظاهرُ قَوْلِ هَذَا النَّاظِمِ لأَنَّهُ قَالَ : " نَاوِينَ مَعْنَى كَائِن أو استقر " فَقَدَّرَهُ بالمفرد وبالجملة.[١]

والرابع : أَنَّهُ قسم برأسه لَيْسَ من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملــة ، وهــو مذهبُ ابن السراج[٢] حكاه عَنْهُ الفَارِسِيّ فِي الشيرازيات[٣] هَــذَا الْمَنْقُــولُ عَــن البصريين وهو عِنْدَهُم يتحمل ضميراً عائداً عَلَى المبتدأ سواء أَكَانَ متقدِّماً عَلَى المبتــدأ أو متأخراً نحو : خلفك زَيْدٌ ، وزَيْدٌ خلفك.

وأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فالكسائيُّ والفرَّاءُ وهشامُ وشيُوخُ الكوفِيينَ مجمعون عَلَــى أَنَّ المحل ينتصب ؛ لأَنَّه خلاف الاسم الَّذي المحل حديثه لا فعل ينصبه ولا يقَدَّر معه مــن قبله ولا من بعده ومبناهم عَلَى ضعف المحل ، وأَنَّ الَّذي يــضعف لا يُحْمَــل مــن الحركات إلا الفتح والفائدة فِي : زَيْد خلفك أَنَّ المخاطب دل عَلَى موضع زَيْد وَلَــمْ يقصد لفعله فِي استقرار ولا قيام ولا قعود.[٤]

وخالف أحمد بن يحيى أصحابه فقال : المحل منصوب بفعل محــذوف لَــيْسَ بِمضمر أولاً ولا آخراً ، والمحل ثابت عَنْه يضمر فيه من ذكر الاسم ما يــضمر فِــي الفعل[٥] ، ومذهب الفراء أَنَّ المحل إذا تأخر فقلت : زَيْد عِنْدَك : أَنَّهُ يتحمل ضــمير

---

(١) هذا القول ذكره ابن عصفور فِي شرحه للجمل دون نسبة : ١/ ٣٤٤.

(٢) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتــاب مجمــل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج الفراء والأصول ، وتــوفى سنة (٣١٦ هـــ) ، المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١.

(٣) هذا المذهب مذكور فِي المسائل العسكريات : ١٠٥ وقد ذكره ابن عصفور فِي شرح الجمل : ١/ ٣٤٤ وأبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦ ، وبحثت عنه في الشيرازيات فلم أجده.

(٤) انظر ابن يعيش : ١/ ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣١٣ ، والإنصاف : ٢٥٤ – ٢٤٧ ، والتبيين : ٣٧٦ – ٣٧٨ ، ٢٤٩ – ٢٥١.

(٥) الإنصاف : ٢٤٥ ، والتبيين : ٣٧٧.

زَيْد وإِذَا تَقَدَّمَ لا يتحمل ضميراً فيقول : عِنْدَكَ زَيْد ؛ لأَنَّهُ يرفع الظاهر ، فَزَيْد مرفوع بالمحل تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ ؛ إلا أَنَّهُ إِذَا تأخر رفع الظاهر ورفع ضميره[١] ، وقال الكسائي رافع زَيْدٍ عائدُ الاسمِ المضمرِ فِي الصفةِ يعْنِي الظرف.

وزعم ابن أَبِي العافية[٢] وابنُ خروف وغيرُهما أن مذهب سيبويه أَنَّكَ إِذَا قلت : زَيْدٌ أمامك ، وزَيْدٌ خلفك ، فالظرف منصوب بالمبتدأ نفسه ، وهو خبرٌ عَنْهُ وعمل فيه المبتدأ النصب لا الرفع لأَنَّهُ لَيْسَ الأول فِي الْمَعْنَى ، فإذا كَانَ الخبر هو الأول رفع ، وإِذَا كَانَ غير الأول نصب.[٣]

قال ابن خروف : العاملُ عِنْدَ سيبويه فِي الظرف المبتدأ وهو الَّذي نص عَلَيْهِ فِي أبواب الصفة عمل فِيه نصباً كَمَا عمل فِي المفرد رفعاً لكونه إياه ، ولما لَمْ يكن المبتدأ الظرف عمل فِيه نصباً وهو مذهب متقدمي أهل البصرة . انْتَهَى[٤]

وفِي نصب الظرف خبراً للمبتدأ وفِي رفعه تقسيم نومئ إِلَى شيء منه وإِنْ كَانَ لَمْ يتعرض له الناظم إلا فِي قَوْلِهِ : " ناوين معْنَى كائن أو استقر " فإِنَّهُ يلزم منه النصب لأَنَّهُ يكون معمولاً لِذَلِكَ المحذوف ، فنقول : الظرف إذا تَقَدَّمَهُ مبتدأ فإما أَنْ يكون مَكَاناً أو زَمَاناً :

إِنْ كَانَ مَكَاناً فَإِمَّا أَنْ يقع خبراً لأسماء الناس أو مضافاً ، إِنْ كَانَ مضافاً فإما أَنْ يَكُونَ مضافاً إِلَى مَعْرِفَةٍ أو إِلَى نَكِرَةٍ ، إِنْ أُضِيفَ إِلَى معرفة نحو : زَيْدٌ خلفك ،

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٥٥.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي ، توفي سنة (٥٨٣ هـ) ، ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٥٤ ، ١٥٥.

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣١٤.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٥٠.

فَمَذْهَبُ الْبصْرِيِّينَ جَوَاز رفعه ونصبه ، فيقولون : زَيْدٌ خَلْفُكَ وخَلْفَكَ[١] ، وَمَــذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز إلا النصب.[٢]

وإِنْ أضيف إِلَى نَكِرَةٍ اتفق الفريقان عَلَى جوَاز رَفْعِه وَنَصْبِه فَتَقُــولُ : زَيْــدٌ خَلْفُ حَائِط وخَلْفَ حَائِط[٣] ، وإِنْ لَمْ يَكُن مُضافاً فإما أَنْ يَكُون مصحباً من أو غير مصحب من ، إِنْ كَانَ مصحبها جَوَّزُوا كُلُّهُمْ رَفْعَهُ وَنَصْبَهُ نحو : زَيْدٌ قَرِيباً مِنْــكَ ، وقَرِيبٌ مِنْكَ.[٤] / ٤٣

وإِنْ لَمْ يَكُن مصحباً بمن فإما أَنْ يَكُونَ بالألف واللام أو بغيرها ، إِنْ كَــانَ بالألف واللام أجاز الكُوفِيُّونَ والْبَصْرِيُّونَ الرَّفْعَ عَلَى اختلاف التَّأْويلاَت الَّتِي لهم[٥] ، وأما النصب فلا يجوز عِنْدَ الكوفِيِّين ويجوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّين نحو : زَيْدٌ الأَمَــامَ ، وَزَيْــدٌ الْيَمِينَ.[٦]

وإِنْ لَمْ تكن فِيهِ الألف واللام فإما أَنْ يعطفَ عَلَيْهِ منكور مثله أو لا يعطف ، إِنْ عطف فالاختيارُ عِنْدَ الكوفيين الرفع ، ويجيزون النــصب عَلَــى غَيْــرِ اختيــار ، والْبَصْرِيُّون يُسَوُّونَ بين الرفع والنصب فَيَقُولون : القوم يمين وشِمال ويميناً وشِمالاً.[٧]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٢.

(٢) أجاز الكوفيون النصب مطلقاً وخصوا الرفع بالشعر . انظر شرح التسهيل لابن مالــك : ١/ ٣٢٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٩٥.

(٣) التذييل والتكميل : ٤/ ٦٧.

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٩ ، والتذييل والتكميل: ٤/ ٦٧ ، ومن أمثلته قوله تعــالي : ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾(الأنفال من الآية ٤٢) بالنصب والرفع فِي أسفل.

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨.

(٦) انظر هذا كله بالنص فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨.

(٧) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨.

وإِنْ لَمْ يعطفْ عَلَيْهِ مثله رفعَهُ الكوفيون لا غير ، وجوز البصريون رفعه ونصبه فقالوا : زَيْد خلف وخلفاً.[١]

فإن كان الظرف مختصاً لم يرفع و لم ينصب نحو : زَيْدٌ دَارَك ، أو دارُك ؛ لا يجوز برفع ولا بنصب إلا فيما سمع نحو قولهم : زَيْدٌ جنبك ، ولاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ : زَيْدٌ رُكْنَ الدار لا برفع ولا بنصب[٢] ، أو إِلاَّ أَنْ يقصد المقدار ، وقام عَلَى ذَلِكَ دليل نحو : زَيْد منِّي المسجد الجامع بمعْنَى : قَدْرُهُ مِنِّي فِي البعد كقرب المسجد الجامع ، ولا يكون فِيه إذ ذلك إلا الرفع.

وحكى الكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ : زَيْدٌ مِنِّي الكوفة عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، ولا وَجْهَ لنصب الكوفة ، وأَجَازَ الفَرَّاءُ : هو مِنِّي مَكَانَ الحائط منك النصب عَلَى المحل والرفع بتأويل : قَدْرُهُ مني كَقَدْر مكَانَ الحائط منك.

ويجري مجرى الظرف فِي ذَلِكَ المصدر ، قَالُوا : هو مني فوت اليد ، وهو مِنِّي دَعْوَة رجل ، وعِدوة فرس ، بالرفع والنصب ، فإذا رفعوا أضمروا القَدْر ، وإذا نصبوا بنوا عَلَى المحل ، وإذا قَالُوا : هو مِنِّي فَرْسَخَان ، جَازَ الرفع والنصب عَلَى هذين المعنيين.

وإِذَا وقع الظرف المكَانِي خَبَراً للمواضع نصب ورفع نحو : مكَانِي خَلْفَك وخَلْفَك ، وقالت العرب : منزله شرقي الدار ، رفعوا عَلَى أَنَّ المنزل هو الشرقي ونصبوا عَلَى مذهب الناحية ، فإِنْ قلت : موعدُك ركنُ الدار فالرفع عَلَى أَنَّهُ موضع الوعد ولا وجه لنصبه.

---

(١) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨. ومن أمثلته قول الشاعر :

شهدنا فما نلقى لنا من كتيبة يد الدهر إلا جبرائيل أمامها

(٢) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨.

وكَذَلِكَ : موعدُك البزازون والمسجد والمقصورة لا ينصب شيء من هَـــذَا ، وموعدك باب البُرْدان برفع باب عَلَى أَنَّ الموعد هو الباب ونصبه عَلَى معْنَى موعـــدُك ناحية باب البُرْدَانِ ، وكَذَلِكَ باب الطاق.

والمستعمل بالنصب من المختصات لا يقاس غيره عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يكثر استعماله ، ولِذَلِكَ مَنْ قَالَ : موعدُك بيت الْمَقْدِس ومدينةُ أَبِي جعفر وطاقُ الحراني لا ينـــصب شيئاً منه وهو يقصد الناحية ؛ لأَنَّهُ لَمْ يكثر به استعمال ، وإن وقع الظـــرف المكَـــاني خَبَراً لِلْمَصَادِرِ نحو : القتال خلفك والضرب قَدَّامَك فالنصب ، والنصّ عَلَـــى أَنَّـــهُ لاَ يَجُوز : خروجك وراؤنا بالرفع.

وهَذَا الَّذي ذكرناه مما يجوز فيه الرفع والنصب هو من الظروف المتــصرفة ، فإِنْ كَانَ الظرف قَدْ لزم النصب نحو : عِنْدَك أو تصرف فِيه بِمن خاصة فلا تجيء فِيه هذه التقاسيم الَّتي ذكرنا.

ولتعْلَم أَنَّ اصطلاح النحاة مختلف فِي الظرف فالبصريون يسمونه ظرفاً والفرَّاءُ يُسَمِّيه محلاً ، والكِسَائِيُّ يُسميه صفة ولا مشاحة فِي الاصطلاح ، ولكل من التــسمية وجه.

وإِنْ كَانَ الظرفُ الواقعُ خَبَراً للمبتدأ زماناً ويُسَمَّى عِنْدَ الكوفيين وقتاً ، فإما أَنْ يقع خَبَراً لِزَمَانٍ أو لِمَصْدَرٍ أو لجثة ، إِنْ وَقَعَ خَبَراً لِزَمَان فالرفع نحو : الأحدُ اليومُ وكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الأيام جميعاً إلا الجمعة والسبت فإِنَّهُ يَجوز رفعهما ونـــصبهما هَـــذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وهكَذَا تقتضي قواعدهم فِي غير الأيام نحو : أسماء الشهور وغيرها ، فتقول : الوقت الطيب المحرم ، وأول السنة المحرم ، واليوم يومك وغير ذَلِكَ.[1]

---

(١) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٢ ، ٦٣ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٨.

وقَالَ الفَرَّاءُ[١] وهشام : اليوم يرفع وينصب مع الأيام كلها إذا رفـع جعـل الَّذي بعده بعينه ، وإذا نصب بني عَلَى الآن ، وكذَلِكَ : اليـومُ النـوروز ، واليـومُ المهرجان والفطر والأضحى لا يمتنع من رفع اليوم ونصبه ، واليومُ يومُك ؛ عَلَى مَعْنَى هَذَا الوقت وقتك ، واليوم يومُك بتأويل : الآنَ ميعادُك.

وإنْ وَقَعَ خَبَراً لمصدر فاتفق الكُوفيُّون والبصريون عَلَى أَنَّهُ يرفع وينصب فـي حال تعريفه ، فتقول : / ٤٤ قيامُك يوم الخميس.[٢]

وأمَّا إذَا كَانَ نكرة فذهب هشام إِلَى أَنَّهُ كالمنكور من المحال عِنْدَه يلتزم فيـه الرفع فتقول : ميعادُك يوم ويومان وثلاثة أيام ؛ كما تقول : زَيْد خلف وأمام وقَدَّام ، والناسُ يمين وشمال ، وذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِهم فِي هَذَا ، وذهب الفراء إِلَى أَنَّ المنكور مـن المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة وهو مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الحـدث مستغرقاً للزمان.[٣]

فإنْ كَانَ مستغرقاً فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوز الرفع والنـصب ، وَمَـذْهَبُ الكُوفيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز إلا الرفع ، فإذا قيل : قيامُك يوم ، والقيام آخذٌ لجملة اليـوم ، فإنْ كَانَ الْقَائِمُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ فهو منصوب مع النعت أو الصلة فتقول : قيامك يوماً مباركاً من الدهر ، فإنْ قِيلَ : قيامك شهر ، فالرفع والنصب عَلَى الْمَعْنَيَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ

---

(١) هذا ما نسبه أبو حيان والذي في معاني القرآن : ١/ ١١٩ أنه لا يقال إلا بالرفع وفي التذييل والتكميل : ٤/ ٩٣ ، " وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة وهو مذهب البصريين . هذا نقل أبي بكر بن الأنباري ". وروى أبو حيان عن السيرافي أنه يجـوز الرفع والنصب باتفاق معرفة كان أو نكرة ، وحكى النحاس عن الكوفيين رفعه نكرة ونصبه معرفة ، وحكى أبو حيان عن غيرهما التفصيل عن الكوفيين . انظر التذييل والتكميل ٤/ ٦٣.

(٢) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٤/ ٦٢.

(٣) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٤/ ٦٣ ، ٦٤ ، وقد استشهد عليه بقولـه تعـالى : {غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ} (سبأ من الآية ١٢).

والمضاف للمصدر كالمصدر نحو : أفضل قيامك يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ونصبه.[١]

والمصادر كُلُّهَا تنصب عَلَى الأوقات فتقول : قيامي صياحَ الديك ، وخروجَ الأمير وخروجكم خروجنا ، ويجوزُ الرفع عَلَى قبح عَلَى أنَّ القيام وقت الخروج ، ولَمْ يشترط الكُوفِيون فِي نصب المصدر ميقاتاً شيئاً[٢] ، ولا نقل أحفظه عن البصريين فِي أنَّ ذَلِكَ مُنْقَاسٌ ، أوْ أنَّ فِيهِ شَرْطاً إلا ما حكاه [٣] أبو جعفر النحاس فِي شرح المعلقات السبع أنه سمع أبا إسحاق لا يجيز مثل هَذَا إلاَّ فِيمَا يعرف نحو : قدومَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، ولو قلت : لا أكلمك قيام زَيْد ، تريد وقت قيام زَيْد ، لمْ يجز لأنَّهُ لاَ يعرف . انتهي.[٤]

ولا يكون المصدرُ وقتاً إلا أنْ يكون مصرحاً ، فمن قال : يعجبني أن تقوم وما تقوم لا يقول : خروجنا أنْ يصيح الديك ، ولا ما يصيح الديك.[٥]

وهَذَا الَّذي ذكرناه من الرفع والنصب لظرف الزمان إِنَّمَا يكون لما تصرف ، وأما ما لزم الظرفِية نحو : سحر إذا أردته من يوم بعينه فلا يرفع.

وإن وقع بعد جثة فيأتي حكمه فِي البيت الَّذِي يَلِي هَذَا وهو .

قَوْلُـــهُ :

---

(١) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٤.

(٢) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٤.

(٣) النحاس : هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري ، تلقى عن الأخفش الصغير والزجاج ونفطويه وابن الأنباري وغيرهم وله من التصانيف : إعراب القرآن ، والمقنع فِي اختلاف البصريين والكوفيين ، والتفاحة ، والكافي وغيرها. توفي سنة (٣٣٨ هـ) . نشأة النحو : ١٤٣ ، ١٤٤ ، وطبقات النحويين : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ووفيات الأعيان : ١/ ٣١ – ٣٣.

(٤) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٤.

(٥) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٥.

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَـان خَبَـراً   عَنْ جُثَّةٍ وَإنْ يُفِـدْ فَـأَخْبِراً

قوله : " وإنْ يُفدْ فَأَخْبِراً " نحو مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهم : الهلالُ الليلةَ ، والرطبُ شهري ربيع ، والطَّيَالِسَةُ ثلاثةُ أشهر ، والصيد شهري ربيع ، وزَيْدٌ حين بقل وجهه ، وزَيْدٌ حين طرَّ شاربُه ، واليوم خمرٌ وغداً أمْرٌ ، والجبابُ شهرين ، والبلحُ شهرينِ ، والحجاج زمان ابن مروان.

واختلفوا فِي ذَلِكَ فمنع الجمهور أنْ تقع ظروف الأزمنة موقع أخبار الأشخاص من غير تفصيل سواء أجئت بالظرف منصوباً أم جررته بفِي ؟ ، وتَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مضاف[1] ، وأجاز ذَلِكَ قَوْمٌ بِشَرْطِ أنْ يكونَ فِيه مَعْنَى للشرْطِ نحو : الرطب إِذَا جَاءَ الْحَرّ.[2]

وقَالَ بعض المتأخرين لا يمتنع إذا أفادت وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى الشرط ، وظاهر كلام النَّاظِم أَنَّهُ إِذَا أفاد ذَلِكَ جاز ، وإذا وصفت الظرف ثم جررته بفي جاز وقوعه خبراً للجثث نحو : نحن فِي يوم طَيِّبٍ ، ونحن فِي يوم صائف.[3]

وقال أبو الحسين بن عبد الوارث وهو ابن أخت الفارسي : الهلالُ الليلة هو عَلَى ظاهره لا عَلَى حذف مضاف ؛ لأن الهلال يكون ظاهراً ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت به الأحوال أجري مجرى الأحداث الَّتِي تقع مرة وتزول أخرى فجاز جعل الزمان خبراً عَنْهُ. انتهى.[4]

---

(١) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٥٩ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ١٣٦ ، والمقتضب للمبرد : ٣/ ٢٧٤ ، ٤/ ١٣٢ ، ١٧٢ / ٣٢٩ / ٣٥١ ، وإيضاح الشعر : ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٨ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٩٤.

(٢) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٥٩.

(٣) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٥٩.

(٤) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٥٩ ، والمقتصد فِي شرح الإيضاح : ٢٩٠.

﴿ مَوَاضِعُ الابْتِـــدَاءِ بِالنَّكِـــرَةِ ﴾

قَوْلُـــهُ :

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِــدَا بِــالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تَفِدْ كَعِنْدَ زَيْــدٍ نَمِــرَهْ

وَهَلْ فَتى فِيكُم فَمَا خِلٌّ لَنَــا ... وَرَجُلٌ مِــنَ الْكِــرَامِ عِنْــدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَــلْ ... بِرٍ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَــمْ يقُــلْ

جعل المسوغ لجواز الابتداء بالنكرة هو الإفادةُ ويَردُ عليه مثل : رجــل فــي الدار ،/ ٤٥ فإنَّ فائدته وفائدة : فِي الدار رجل سواء ، وقَدْ أجمعت العرب والنحــاة عَلَى منعِ : رجل فِي الدَّارِ ، وعَلَى جَوَازِ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وذكر من المسوغات ستة : تَقَدُّمُ الظرف والاستفهام والنفْي والوصف والعمل والإضافة وأبرزها فِي مُثُلِهَا.

وقَدْ تتبع بعض المتأخرين هذه المسوغات فَأَنْهَاهَا إِلَى نَيِّفٍ وثلاثين[1] ، فَمِنْهَا السِتَّةُ الْمَذْكُورَةُ ، ومِنْهَا :

أنْ تكون شرطاً نحو : من يقم أقم معه ، وأن تكون جواباً ، يُقَال : من فــي الدار ، فتقول : رجل ، وأنْ تكون منوعة نحو :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الــرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُــرُّ[2]

---

(١) انظر هذا النص في شرح ابن عقيل على الألفية ، كما أن ابن عقيل نفسه ذكر منها أربعــة وعشرين موضعاً ، وأكثر المواضع التي ذكرها أبو حيان هي فِي شرح ابن عقيــل بقاعــدمّا وأمثلتها.

(٢) قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وهو من قصيدة رائية ، وهي طويلة من المتقــارب ، ينظر ديوانه : ٧٠ طبعة دار الكتب العلمية وروايته فيه :

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرْ

والشاهد : ١٦٧ من شواهد العيني ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٢١٩

اللغة : قوله : " وثوب أجر " وإنما جر الثوب لئلا يرى أثر قدميه فيعرف لأن القايف يتبين ذلك ، ويقال : فعل ذلك من الخوف ، قوله : " تسديتها " أي علوتها وركبتها ، يقال : تسدى فلان

وأن تكون عامة نحو : كل يموت ، وأن تكون دعـــاء نحـــو : ويـــل لـــه ، و[1]{سَلاَمٌ عَلَى إلْ يَاسِينَ } ، أو تكون قَارَبَت المعرفة نحو : أَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ عِنْـــدَنَا ، أو يكون فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ نحو : مَا أحسن زيداً ! ، وعَجَبٌ لِزَيْدٍ.

أو تكون خَلفاً مِنْ مَوْصُوفٍ نحو : مؤمن خير من كافر ، أو تكون مـــصغرة نحو : رُجَيْلٌ عِنْدَنَا ، أو تكون كم الخبرية نحو : كَمْ رَجُلٍ جَاءَنِي ، أو تكون محصورة بأداة الحصر نحو : مَا فِي الدَّارِ إلاَّ رجل ، إِنَّمَا فِي الدَّارِ رجل ، أو تكون صدر جملـــة حالية نحو : جَاءَنِي زَيْد وعمامة عَلَى رأسه.[2]

أو تكون معطوفة عَلَى معرفة نحو : زَيْد ورجل قَائِمَان ، أو تكون معطوفـــة على وصف نحو : تَمِيمِيٌّ ورجل فِي الدَّارِ ، أو يكون عطف عَلَيْهَا موصوف نحـــو : رجل وامرأة طويلة فِي الدَّارِ ، أو تكون مبهمة نحو : قول امرئ القيس :[3]

فلاناً إذا أخذه من فوقه . ينظر الخزانة : ١/ ١٨٠ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ١/ ٢٢٠ ، ونتائج الفكر : ٣٣٨.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " فثوب " حيث وقع مبتدأ وهو نكرة لكون القصد بها إِلَى التنويع وهو من جملة المسوغات المعدودة.

(١) الآية ١٣٠ من سورة الصافات.

(٢) ومن أمثلته قول الشاعر :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا　　　محياك أخفى ضوؤه كل شارق

(٣) البيت من بحر المتقارب من قصيدة يائية لامرئ القيس أولها :

أَيَا هِنْـــدُ لاَ تَنْكِحِي بُوهَةً　　　عَلَيْهِ عَقِيقَتُـــهُ أَحْسَبَـــا

والبيت في ديوان امرئ القيس بن حجر : ١٢٨ ، ينظر شرح ابن عقيل : ١/ ٢٢٢ ، وأشعار الستة الجاهليين : ١/ ١٠١ ، والشاهد : ١٦٩ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " مرسغة " قال الأعلم : المرسغة مثل المعاذة كان الرجل من جهلة العـــرب يعقـــد معاذة مخافة أن يموت أو يصيبه البلاء ، وقال غيره : المرسغة التميمة يجعلها فِي رسغه ، قوله : "عسم" بفتح العين والسين المهملتين وهو يبس فِي الرسغ ، وزيغ يقال يد عسماء ، وقال =

مُرَسَّغَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

أو تكون بعد لولا تقول : حضرنا للقتال فلولا رجلٌ لهزمنا ، أو لولا سيفٌ لقتلت ، أو تكون بعد فاء الجزاء : إنْ تزرْنا فبرٌّ عندنا.

وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بـ " نهاية الإغراب في علم التصريف والإعراب " ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين فقلت :

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ ... يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ

ولولا أن الغرض في هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الوصفين اللذين هما التخصيص والتعميم.

= الأعلم : العسم اعوجاج في الرسغ ويبس ، وقوله : " يبتغي " أي يطلب ، و : "الأرنب" حيوان مشهور من خصائصه أنه يحيض من بين سائر الحيوانات وألفه زائدة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " مرسغة " فإنها نكرة وقعت مبتدأ لأن النكرة إذا لم يرد بها معين ساغ الابتداء بها لأنه لا يريد مرسغة دون مرسغة بخلاف رجل قائم . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٩٣.

﴿ أحوال الخبـــر "تقديماً وتأخيراً" ﴾

قَوْلُـــــهُ :

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُا التَّقْـــدِيمَ إِذْ لاَ ضَــــرَرَاً

الأَصْلُ – كما ذكرنا – تأخيرُ الْخَبَرِ وتَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأ ، ثم يعرض له وجـــوب هَذَا الأَصْلِ وامتناعه فصار المبتدأ والخبر بالنسبة إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عَلَى ثلاثة أقسام :

قسم يجب فِيه تَقْدِيم المبتدأ وتأخير الخبر ، وقسم عكسه ، وقسم يجوز ذَلِـــكَ فيه ، وأخذ النَّاظِم يحصر ما يجب فِيه تَقْدِيمُ المبتدأ وما يجب فيه تقديم الخبر ، فإذا فرغ مِنْ ذَلِكَ بقي سوى ذينك عَلَى الجواز ، ونَحْنُ نُبْدِي أنه لَمْ يَحْصُرْ ذينك القـــسمين حَصْراً تَاماً.

وقوله : " وجوزوا التَّقْدِيمَ " هَذَا الْقِسْم فِيه خِلاف ، وهو القسم الَّذِي هـــو غير الواجب فِيه تَقْدِيم المبتدأ وغير الواجب فِيه تقديم الخبر ، فَمَذْهَبُ الْبَـــصْرِيِّينَ أَنَّـــهُ يجوز تَقْدِيمُ الْخَبَر رافعاً ضمير المبتدأ أو سببه أو ناصباً ضميره أو سببه نحو : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وضربته زَيْد ، وقَائِم أبوه زَيْدٌ ، وضرب أخاه زَيْد عمرو ، وقام أبوه زَيْدٌ.[١]

وخَالَفَ فِي هَذَا كُلِّه الكوفيون ومنعوه[٢] ، ونقل بعض أصحابنا أَنَّ الكسائي والفراء يقولون : إذا تَقَدَّم المكني المرفوع عَلَى الظاهر مع حرف لا ينوى به التأخير فلا يجوز ذَلِكَ ، ويجيزون تقديم الضمير عَلَى ما يفسره إذا لَمْ يكن مرفوعاً فَعَلَى هَذَا يجوز

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٩٦ – ٢٩٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢.

(٢) انظر فِي ذلك التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، والإنـــصاف : ٦٥ – ٧٠ ، والتبيين : ٢٤٥ – ٢٤٨ ، ونسب الرضي المنع لبعض البصريين فِي شرح الكافية : ١/ ٩٤.

عَلَى قولهما : ضربته زَيْدٌ ؛ لأَنَّ هَذَا الضميرَ لَيْسَ بمرفوع[١] ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ حكايتنا عَنْ الكوفِيين منعه ، وقَدْ نسب منع تقْدِيم الخبر عَلَى المبتدأ إِلَى الخليل.[٢]

وذهبَ ابنُ الطراوة إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجوز : قَائِمٌ زَيْدٌ ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَلاَم مركباً من واجبين أو ممتنعين أو من جائزين فلا يجوز[٣] ، وإِذَا كَان مُرَكَّباً من واجب وجائز صحَّ ، وقَائِم زَيَدٌ ، صار بتأخير زَيْد مركباً مِنْ وَاجِبَيْنِ ؛ لأَنَّ الْجَائِزَ يصير بتأخيره واجباً ، وقَائِمٌ واجب فَقَدْ تَرَكَّبَ قَائِمٌ زَيْد من واجبين فلا يجوز.

وأما نَحو : فِي داره زَيْدٌ ، فجائز إجماعاً من الكوفِيين والبصريين[٤] ووقع فِي بعض التصانيف أَنَّ الكوفِيين يمنعون تَقْدِيم الخبر وأَنَّ البصريين يجيزونه[٥] ، وَلَيْسَ ذَلكَ عَلَى الإطلاق لموافقة أهل الكوفة البصريين نحو : فِي دَارِهِ

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢.

(٢) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، وقد مثل للواجبين برجل قائم والممتنعين بلا قائم ولا رجل ، وللجائزين بزيد أخوك . وقد رد مذهب ابن الطراوة.

(٤) أما جوازه عند الكوفيين فإنهم لم يعتمدوا الضمير لأن المقصود في الدار زيد فخلت الجملة من الضمير ، وأما عند البصريين فيجوز عندهم مطلقاً تقديم الخبر.

(٥) " الأمر إنه إذا عُلِم ما يجب فِيه تقديم الخبر وما يجب فيه تأخيره عُلِم أَنَّ ما عدا هذا يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعاً ضمير المبتدأ أو سببيه أو ناصباً ضميره أو سببه . هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ نحو : قَائِم زَيْد ، وقَائِم أبوه زَيْد ، وقَام أبوه زَيْد ، وضرب أخاها زَيْد هند ، وذهب الكوفِيون إِلَى منع تَقْدِيم الخبر فِي هذه المسائل كلها ، ونقل بعضهم عن الكسائي والفراء أَنَّهُمَا يُجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعاً نحو : ضربته زَيْد ، والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو جملة ، وفرقوا بين : قائم زيد ، وضربته زيد ، فمنعوا ، وبين : فِي داره زيد ، فأجازوا ؛ بأن هذا الضمير غير معتمد عليه ، ألا ترى أن المقصود : فِي الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعرض . والصحيح مذهب البصريين لورود السماع به حكى سيبويه عن العرب : مشنوء من يشنوك ، وتميمي أنا " . التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢ – ٣٥٣.

زَيْدٌ ، فإِنْ كَانَ قَدْ اتَّصَل بالخبر ضمير يعود عَلَى ما اتصل بالمبتدأ مثل : فِي داره قيام جعفر ، وفِي بيتها ثوب زينب أجاز ذَلِكَ الأخفش[١] ، ومنعه غيره.

ونظير : فِي داره زَيْدٌ[٢] فِي باب الفاعل وفِي باب المفعول الَّذي لَمْ يُسَمَّ فاعله : فِي بيته قام زَيْدٌ ، وقولهم : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ "[٣] ، ونظير فِي بيته قيام زَيْد : لَبِسَ ثَوْبَهَا عَبْدُ زينب ، ولا خلاف أَعْلَمُهُ فِي جواز مثل : لَبِسَ ثوبها عَبْدُ زينب ، وهي من فروع : ضرب غلامَه زَيْدٌ.[٤]

قَوْلُـــهُ :

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُـزْآن ... عُرْفاً وَنُكْـراً عَـادِمِيْ بَيَـان

يقول : إِذَا كَانَ المبتدأ والْخَبَرُ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي التعريف أو فِي التذكير وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يبين المبتدأ من الخبر فامنعْ تقديمَ الخبر مثال ذَلِكَ فِي التعريف : زَيْد أخوك ، ومثال ذَلِكَ فِي التنكير : أفضل منك أفضل من عمرو ، ولا يَغْنِي بالتساوي فِي التعريف أَنَّ هَذَا يكون عَلَماً وهَذَا عَلَماً ، ولا أَنَّ هَذَا مضاف إِلَى ضمير وهَذَا مضاف إِلَى ضمير ،

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/ ٩٤ ، وقال أبو حيان : " وما ذكره المصنف من أن الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين وذكره جواز ذلك منسوباً إلى الأخفش يوهم أن غيره من البصريين يخالفه وليس كذلك ". التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٥ ، وارتشاف العرب : ٢/ ٤٥ ، والإنصاف : ٦٥.

(٢) علل أبو حيان جواز ذلك بقوله : " إنما جاز ذلك لأنه منوي به التأخير وفيه ضمير يفسره ما بعده لفظاً والنية به التقديم فهو شبيه بقولهم : ضرب غلامه زيد ". التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٤.

(٣) مجمع الأمثال للميداني : ٢/ ٧٢ برقم : ٢٧٤٢ وهو مثل يضرب بين المتخاصمين ورد عَلَى أَلْسِنَة البهائم ، وانظره فِي الإنصاف : ٦٦ ، والتبيين : ٢٤٨ ، وابن يعيش : ١/ ٩٢ ، وشرح الكافية : ١/ ٩٤.

(٤) قال أبو حيان : " ومنع الكوفيون المسألتين فلا يجيزون : فِي داره قيام زيد ، ولا على بابها عبد هند ، وكذلك أيضاً لا يجيزون : كفاعله الدال على الخير ، ويجيزه البصريون وإنما أجاز البصريون ذلك لأنهم يرفعون زيداً والدال بالابتداء ". التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٥ – ٣٤٦.

وإِنَّمَا يَعْنِي أنَّ هَذَا يكون معرفةً وهَذَا يكون معرفةً بَأيٍّ جِهَةٍ تعرفـا مـن جهـات التعريف.

وكذلك – أيضاً – فِي التنكير لا يشترط التساوي ، فَيَكُونُ مسوغ جـواز الابتداء بالنكرة عين مسوغ الآخر ، بَلْ الْمُرَادُ أَنْ يكونَ لِهَذَا مسوغٌ ولِهَذَا مـسوغٌ وذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْد أخوك ، يقتضى معرفة زَيْدٍ ، وأنك قَدَّرْتَ المخاطـب يجهـل نسبة أخوته إليه فقلت : زَيْد أخوك ، فلو عكست فقلت : أخوك زَيْد اقتضى معرفـة المخاطب أَنَّ لَهُ أخاً وَأَنَّهُ يجهل كونه زَيْداً ولما كَانَتْ النسبة تنعكس إذا عكست لَـمْ يجز تقديمه إلا إِنْ كَانَ ثَمَّ مَا يبين المبتدأ من الخبر.

وهذه المسألة فِيها خلاف فمنهم من أجاز ذَلِكَ ولَمْ يلتفت إِلَى هَذَا الانعكاس ويقول : الفائدة تحصل للمخاطب سواء أَقَدَّمْتَ الْخبر أَمْ أخرته ؟ ومنهم من منع لِهَذَا الَّذي ذَكَرْنَاهُ.

وهذه المسألة جرى الْكَلاَم فِيها بَيْن رجلين كبيرين من عُلَمَـاء بلادنا وهُمـا أبو محمد بن السيد[1] وأبو بكر بن الصائغ[2] ، وأصل ذلك اختلاف النحـاة بمدينـة سرقسطة في قول الشاعر :[3]

---

(١) عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي صنف : شرح أدب الكاتب وشرح الموطـأ وشرح سقط الزند ، وإصلاح الخلل الواقع فِي الجمل والحلل فِي شرح أبيات الجمل ، وغيرها ، توفي سنة (٥٢١ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ٥٥ ، ٥٦.

(٢) هو أبو بكر محمد بن يحيى بن باجة الأندلسي السرقسطي المعروف بابن الصائغ ، كان شاعراً مجيداً ، مؤلفاته فِي الفلسفة والطب ، توفي بفاس سنة (٥٧٣ هـ) ، البغيـة: ١/ ٤٧٥ ، الأعلام : ٧/ ١٣٧.

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لكثير عزة فِي ديوانه : ٣٦٩ ، وانظر ابـن يعـيش : ٦/ ٣٧ ، واللسان مادة : "قصر" و : "بحتر" ، والبيت الأول فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٩٨ والثانِي فيه : ٣/ ٣٢٤ ، وهما معاً فيه : ٣/ ٣٣٩.

اللغة : البحاتر : القصار ، والقصائر : بعض معيبات النساء. =

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ ... إِلَيَّ وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَاكَ الْقَصَائِرُ
عَنِيتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ ... قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ البَحَاتِرُ

/ ٤٦ فقال بعضهم : " شَرُّ النِّسَاء " خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، والبحاتر مبتدأ ولا يجوز غيره ؛ لأَنَّ الشاعر أراد أَنْ يحكم عَلَى البحاتر أَنَّهُنَّ شَرُّ النساء[1] ، وقال بعضهم : لا يجوز ذَلِكَ لئلا ينقلب المبتدأ خبراً ، والخبر مبتدأ[2] ، فدارت بين الرجلين فِي ذَلِكَ مكالمة ونزاع وتعصب حَتَّى أملى فِي ذَلِكَ أبو محمد بن المنذر ، وأجاز أَنْ يكون خبراً مُقَدَّماً وأجاز أن يكون مبتدأ ، ويوقف عَلَى ترجيح ذَلِكَ من كلامه.[3]

وقال فِي إصلاح الخلل : إِذَا كَانَ خَبَراً لِمُبْتَدَأ معرفة كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أخوك ، لَمْ يجز تقديمه عند جماعة من النحويين ، فلا يقال : أَخُوك زَيْد ، عَلَى أَنْ يكون خَبَراً مُقَدَّماً لئلا يلتبس الخبر بالمخبر عَنْهُ ولكن أيهما تَقَدَّم كَانَ هُوَ المبتدأ وما بعده الخبر . انتهى.[4]

قَوْلُـــــهُ :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

= موطن الشاهد فيه فِي قوله : " شر النساء البحاتر وقد وقعت خلافات بين ابن الصائغ وابن السيد استسلم فيه ابن السيد لابن الصائغ القائل بأن البحاتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخبر ، وتسليم ابن السيد بذلك لأنه الأصل والأعم."

(١) هذا قول ابن الصائغ : انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٢٤ ، ٣٣٩.

(٢) هذا قول ابن السيد انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٢٤ ، ٣٣٩.

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٣٩.

(٤) انظر نصه فِي إصلاح الخلل : ص ١٢٦ تحقيق النشرتي (دار المريخ) ، وانظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٢٤ ، ٣٣٩ ، وهو قول أبي علي الفارسي . انظر الإيضاح العضدي : ٩٩ ، والمقتصد : ٤٠٣ ، ٤٠٥.

أطلق فِي قوله : " كَانَ الْخَبَرَا " وينبغي أن يقيد فيقول : كَان خبرا رافعاً لضمير المبتدأ متصلاً ، فقولهم رافعاً تحرز من أن يكون الفعل ناصباً الضمير نحو : زَيْد ضربته ، وزَيْد مررت به.

وقولهم : " لضمير " تحرز من أنْ يرفع الفعل مسنداً نحو : زَيْدٌ قام أخوه ، وقولهم : " متصلاً " تحرز من أنْ يكون الضمير منفصلاً نحو : زَيْد ما قام إلا هو ، فَفِي هاتين المسألتين يجوز تقديم الخبر عَلَى المبتدأ فتقول : قام أخوه زَيْد ، وما قام إلا هو زَيْدٌ.

وَقَدْ وقع الفعل فِيهما خبراً للمبتدأ ، وإِنَّمَا الممتنع مثل : زَيْدٌ قَام ؛ لأن الفعل قَدْ رفع ضمير المبتدأ متصلاً فلو قَدَّمْتَهُ فقلت : قام زَيْدٌ لالتبس بالجملة الفعلية[1] ، فلو أَمِنَ اللبس نحو : الزَّيْدَان قاما ، والزَّيْدُونَ قاموا ، والهندات قمن ، ففيه خلاف :

منهم من منع ذَلِكَ إجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد ؛ لأَنَّهُمَا فرعه فيجري الباب مجرى واحداً ، ويقول إذا ورد مثل : قاما أخواك فله تأويلان :

أحدهما : أَنْ تَكُون الأَلِف علامة لتثنية الفاعل ؛ كما كَانَتْ التَّاء فِي : قامت زينب لتأنيث الفاعل.

والثانِي : أَنْ تَكُونَ الأَلِف ضَمِيراً فَاعِلاً بالفعل وأخواك بدل منه.[2]

ومنهم من أجاز تقْدِيم خبر المبتدأ إذا أَمِنَ اللبس ، فتقول قاما الزيْدان ، وقاموا الزَّيْدُونَ ، وقمن الهندات ؛ لأَنَّ هَذَا موضع قَدْ أَمِنَ فِيهِ اللبس الَّذِي كَانَ يعرض فِي فعل الواحد لو قُدِّمَ.[3]

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٣.

(٢) هو مذهب جميع البصريين إلا الأخفش والمبرد . نظر الارتشاف : ٢/ ٤١ ، تحقيق : (النماس)

(٣) هو مذهب الأخفش والمبرد : انظر الارتشاف : ٢/ ٤١ ، تحقيق النماس ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٩٨ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٣٩ – ٣٤٠.

وهَذَا كُلُّه إنَّمَا هو تفريع عَلَى القول بجواز تَقْدِيم الخبر ، وأَمَّا من منع ذَلِكَ فَقَدْ استغنى عَنْ الكلام فِي هذه المسائل وعَنْ التفصيل فِي ذَلِكَ.

قَوْلُـــهُ :

أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لاَمِ ابْتِدَا   أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

يقول : إِذَا كَانَ الْخَبَر مسنداً لمبتدأ دخلتْ عَلَيْهِ لام الابتداء نحو : لزَيْدٌ قَائم ، فلا يجوز تقْدِيمُه عَلَيْهِ فتقول : قَائم لزَيْدٌ ، أَوْ مسنداً إِلَى لازم الصدر نحو : أيهم فِي الدار فلا يجوز – أيضاً – تقديمه عليه فتقول : فِي الدار أَيُّهُم ، وتلخص أن المواضع الَّتِي يمتنع فِيها تقديم الخبر عَلَى المبتدأ عَلَى ما ذكر هَذَا النَّاظِم ستة :

أحدها : أنْ يَسْتَوِي المبتدأ والخبر تعريفاً أو يستويا تنكيراً ، أو يكون الخبر فعلاً أو يكون محصوراً ، أو يكون دخل عَلَى المبتدأ لام الصدر ، أو يكون المبتدأ اسم شرط نحو : أيهم يَقُمْ أقم إليه ، أو استفهام نحو : أيهم يقوم ؟ أو مضافاً إِلَى واحد منهما نحو : غلام أيهم يقم أقم إليه ، وغلام أيهم يقوم ؟ أَوْ تَكُون كم الخبرية فِي اللُّغَة الفصيحة نحو : كم غلام لِي ، أي كثير من الغلمان لِي ، أم ما التعجبية نحو : ما أحسن زيْداً !.

ونقص من مواضع منع تَقْدِيمِ / ٤٨ الخبرِ ما نذكره فمن ذَلِكَ : أن يكون الخبر مشبهاً بالمبتدأ نحو : زَيْد حاتم جوداً ، وقال بعض أصحابنا فِي هَـذَا إِذَا فهم الْمَعْنَى جاز تَقْدِيمُ الخبر عَلَى المبتدأ ، أو يكون قَدْ سدت الحال مسده فيجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر نحو : ضَرَبِي زيداً قائماً ، فلا يجوز أَنْ تقدم ما سد مسد الخبر فلا تقول : قائماً ضربي زَيْداً ؛ إلا عَلَى قول الزجاج فَإِنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ.[١]

أو يكون المبتدأ فِيه مَعْنَى الدعاء معرفة كان نحو : الخيبة لِزَيْد ، أو نكرة نحو : ويح لِزَيْد ، أو يكون جملة لا تقتضي الصدق ولا الكذب نحو : زَيْدٌ اضربْهُ ، وزَيْدٌ

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٠٩.

هَلاَّ تضربه ، قال بعض أصحابنا : وكذلك ما زيد بقَائم يجب فيه تقديم زَيْـد عَلَـى اللغتين فلا يجوز : ما بقَائم زَيْد ، ويعَني باللغتين لغة تميم ولغة الحجازيين[١] ، وسيأتي الخلاف في هَذَا.

أو يكون خبراً عَنْ ضميرِ الشأن نحو : هو زَيْدٌ قَائم ، لا يقال ضمير الـشأن لازم الصدر لجواز دخول النواسخ عَلَيْهِ ، أو يكون الخبر في مثل نحو : " الكلاب عَلَى البقر ".[٢]

أو يكون مقروناً بالفاء نحو : الَّذي يأتيني فله درهم ، وكل رجل يأتيني فلـه درهم ، أو يكون خبراً عَنْ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرُ عَنْهُ بالَّذي أو الَّتي أو أحـد فروعهما ، أو بنكرة أو معرفة بالألف واللام وَقَدْ عَادَ الضمير مطابقاً للمبتـدأ فـي التكلم أو الخطاب نحو : أنْتَ الَّذي تَضرب زَيْداً ، أنْتَ رجل تضرب زَيْـداً ، أنـت الرجل تضرب زَيْداً ، فلا يجوز تَقْديم الخبر في شـيء مـن هـذه المـسائل خلافـاً للكسائي[٣] فإنَّهُ يُجيز ذَلِكَ في المسألة الأخيرة فيجيز : الَّذي تضرب زَيْـداً أنْـتَ ، وَكَذَلِكَ في الأمثلة بعدها.[٤]

قَوْلُـــهُ :[٥]

كَذَا إذَا عَادَ عَلَيْـهِ مُـضْمَرُ ... مِمَّا بِـهِ عَنْـهُ مبينـاً يُخْبَـرُ

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٥٩٥ – ٥٩٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٣.

(٢) هو المثل : ٣٠٣٦ من أمثال الميداني : ٢/ ١٤٢ ، وهو مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلهم ، وهذا المثل يروى بنصب : " الكلاب " على معنى : أرسل الكلاب . انظره في التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٢.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٢ – ٣٤٣.

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٢ – ٣٤٤.

(٥) ترك الشارح بيتاً قبل هذا البيت وهو :

عندِي درهم ولي وطر ... مُلْتزم فِيه تقدم الخبر

يشير بهذا البيت إِلَى مسألة مشهورة عبر عنها النحاة فِي كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرَك ، وذَلِكَ أَنْ يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود عَلَى شَيْءٍ فِي الخبر نحو : فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا ، وعَلَى التمرة مثلها زبدا ، ونحو ذَلِكَ.

وعبَّرَ هَذَا النَّاظِم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة ، أما تثبيجها فغير خاف لكثرة الضمائر الَّتي فِي عَلَيْهِ وفِي بِهِ وفِي عَنْه وللحشو – أيضاً – فلا يظهر معْنًى لقوله مبيناً.

وأما فسادها فواضح ؛ لأَنَّ الضمير فِي قوله : " عَلَيْه " إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَائداً عَلَى المبتدأ ، ويصيرُ الْمَعْنَى كذا يجب تَقْدِيمُ الْخَبَر إذا عاد عَلَى المبتدأ ضمير من الشيء الَّذي يخبر به عَنْ المبتدأ.

ولا يوجد هَذَا الحكم أبداً فِي صورة من الصور لا هذه الَّتي نَحْنُ بِصَدَدِهَا ولا غيرها ؛ لأَنَّ الضمير الَّذي فِي قولهم : فِي الدار ساكنها يستحيل أن يكون عائداً عَلَى المبتدأ الَّذي هو الساكن وإِنَّمَا هو ضمير الدار قطعاً ، وإِمَّا أَنْ يكون عائداً عَلَى الخبر ، ويصير المعْنَى : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه أي على الخبر مضمر من المبتدأ الَّذي يخبر عنه به أي بالخبر ولَيْسَ الضمير عَلَى هَذَا التقْدير عَائداً عَلَى الخبر ؛ لأَنَّ الْخَبَر لَيْسَ الدَّار ولا التمرة إِنَّمَا الخبر جار والمجرور والخبر فِي الحقيقة إِنَّمَا هو العامل فِيه.

وكَانَ هَذَا النَّاظِم قَدْ تَلَقَّفَ هَذِهِ العبارة عَنْ أَبِي الحسن بن عصفور[1] فإِنَّهُ وقع له فِي شرح الجمل : أو يكون المبتدأ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يعودُ عَلَى الْخَبَرِ[2] فاتَّبَعَهُ

---

(١) ابن عصفور : هو أبو الحسن على بن مؤمن الإشبيلي أخذ عن الدباج والشلوبين وحمل راية النحو بالأندلس وله من التصانيف : المقرب وشرحه ومختصر المحتسب لبن جني وشرح جمل الزجاجي وغيرها ، توفي سنة (٦٦٩هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٠٦ ، ونشأة النحو : ٢٠٢.

(٢) انظر النص فِي شرح الجمل لابن عصفور تحقيق : صاحب أبو جناح ، جـ١ ص ٣٥٣.

فِي ذَلِكَ وهو كلام فاسد ، وقَدْ أصلحه فِي كتابه المقرب[١] ، فقول النحويين يعــود عَلَى شيء فِي الخبر لا ينبغي أَنْ يعدل لوضوحه وصحته ، وقَدْ ذَكَر هَذَا النَّــاظِم أن الخبر يلتزم تقديمه فِي أربعة مواضع :

الأول : أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً وعنى بذلك أن يكون كــل منــهما مسوغاً لجوازِ الابتداء بالنكرةِ[٢] ، وشرطُ هَذَا الظرف /٤٩ والمجرورِ – أيــضاً – أَنْ لاَ يَكُون واحدٌ منهما نكرةً شديدةَ الإبهامِ ، فلا يَجوز : فِي داره رجل ، ولا خلفــا امرأة.

الثانِي : هَذِهِ الْمَسْأَلَة الَّتِي فَرَّعْنَا مِنْهَا وهي أَنْ يكون فِي المبتدأ ضميرٌ يعــود عَلَى شيء فِي الخبرِ نحو : فِي الدار ساكِنُهَا.

الثالث : أَنْ يكونَ الْخَبَرُ لازمَ الصَّدْرِ.

الرابع : أَنْ يكونَ مَحصُوراً ، وقَدْ ذكرَهُمَا فِي البيتين بعدُ ومثَّلَهُمَا ، واندرج فِي قوله :[٣]

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّــصْدِيرَا ....

وأَنْ يكون الخبر كم الخبرية نحو : كم درهمٍ مالُك ، أيّ كثير من الــدراهم مالك ، أو يكون مضافاً إليها نحو : صاحب كم غلامٍ أَنْتَ ، أو مضافاً لاسم استفهام نحو : غلام أيّ رجل زَيْد.

---

(١) المقرب لابن عصفور : ١/ ٨٥ ، وشرحه : ١/ ٧١٨ ، ونصه : أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيء فِي الخبر.

(٢) تعبير ابن عصفور أدق منه حين قال في هذا الموضع : أن يكون المبتــدأ نكــرة ولا مــسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدمين عليها . شرح الجمل : ١/ ٣٥٣.

(٣) تمام هذا البيت والبيت الذي يليه هو :

.... كأين من علمته نصيرا

وخبر المحصور قدم أبدا كما لنا إلا اتباع أحمدا

ونقص من مواضع لزوم تقديم الْخَبَر : أَنْ يَكُون قَدْ استعمل متقَدَماً فِي مثل نحو : " فِي كُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْد "[١] ، أو تَكُون الفاء دخلت عَلَى المبتدأ فِي نحو : أما فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ ، أو يكون المبتدأ أن ومعموليها نحو : صحيحٌ أَنَّكَ قَائِمٌ ، وعِنْدِي أَنَّكَ منطلقٌ ، فلا يجوز : أَنَّكَ قَائِمٌ صحيح ، ولا أَنَّكَ منطلقٌ عِنْدِي.

هَذَا مذهب سيبويه والجمهور أَعْنِي أَنَا الابتداء بأن لفظاً غير جائز ، وأجاز ذَلِكَ الأخفش والفراء وأبو حاتم وهَذَا مَا لَمْ يتَقَدم عَلَى أَنْ ، أما فإِنْ تَقَدَّمَتْ أما فلا خلاف فِي الجواز نحو : أَمَّا أَنَّ زَيْداً منطلق فصحيح.[٢]

قَوْلُهُ :

وَحَذْفُ مَا يُعْلم جَائِزٌ كَمَا　　　تَقُولُ زَيْد بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

ذكر أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَمَّ مَا يدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ من المبتدأ أو الخبر جازَ ذَلِكَ ، ومثل بالمثالين فِي هذا البيت وفِي البيت الَّذِي بعده ، ثُم تعرّض إِلَى الأماكن الَّتِي يجبُ فِيها حذفُ الْخَبَرِ ، ولَمْ يتعرض إِلَى الأماكن الَّتِي يجب فِيها حذف المبتدأ ، وذكر فِي البيت بعد هَذَا قوله :

وَفِي جَوَاب كَيْف زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ　　　فَزَيْد اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

وهو جواب لقوله : كيف زَيْدٌ ؟ فجعل زَيْداً مَحذوفاً وكَأَنَّهُ قَال : زَيْد دنفٌ وجرت عادة النحويين فِي مِثل هَذَا أَنْ لا يقَدِّرُوا الْمَحذوف مظهراً إِنَّمَا يقَدِّرُونَهُ مضمراً ، أي دَنِفْ.

---

(١) هذا المثل في مجمع الأمثال : ٢/ ٨٣ برقم : ٢٧٩٧ وروايته فيه : " فِي كل أرض سعد بن زيد " وقاله الأضبط بن قريع حينما رأى من أهله وقومه أموراً كرهها ففارقهم فرأى من غيرهم مثل ما رأى منهم فقال : فِي كل أرض سعد بن زيد.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٠ ، وهناك فيه مواضع أخرى زادها أبو حيان نقلاً عن النحويين ، وانظر : ٣/ ٣٥٠ – ٣٥٢.

فإذا قيل : كيف محمد ؟ ، فيقال : منطلق قَدَّرُوه : هو منطلق ؛ لأَنَّهُ لاَ حَاجَةَ إِلَى الإِظْهَارِ ، فإنما يُقَدِّرُونَهُ مُضْمَراً ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مظهراً فِي كلام السائل ، فتقديره بالمظهر يشعر بالمغايرة ، وتقديرهُ بالمضمر يعين أنه الأول لا محالَةَ ، فَلِذَلِكَ قَدَّرَهُ النُّحَاةُ بالمضمَرِ لا بالمظْهَرِ.

﴿ مَوَاضِعُ حَذْفِ الْخَبَرِ وُجُوباً ﴾

قَوْلُـــهُ :

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَـرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

يُشيرُ بِقَوْلِهِ : " غَالِباً " إِلَى أَنَّهُ رُبَّمَا أُثْبِتَ خَبَرُ الْمبتدأ بعد : " لولا " ، والَّذِي عَلَيْهِ مشاهيرُ النحاة أَنَّ الْخَبَرَ يَجْبُ حَذْفُهُ بعد : " لولا "[١] وَهَذَا تفريعٌ عَلَى أَنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد : " لولا " مرفوع بالابتداء.

وأما إذا قلنا إنه مرفوع بنفس : " لَوْلاَ " كما ذهب إليه الفراء[٢] وابن كيسان من الْمُتَقَدِّمين ، وأبو منصور الجواليقي من المتأخرين أو مرفوع بفعل مـضمر كمـا ذهب إليه الكسائي[٣]، فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك ، فتَقْديره : لولا حضر زَيْـدٌ لأكرمتك هَكَذَا النقل المحرر عَنْ الكوفيين[٤] ، وذكر صاحبُ الإنصاف أَنَّ الكُـوفيين ذهبوا إِلَى أَنَّ : " لولا " يرتَفِعُ الاسم بعدها بها ، وأَنَّ البصرِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ مرفـوعٌ بالابتداء[٥] ، وإذا قلنا بشيء من مذهب الفراء أو الكسائي فيطيح هذا كله[٦] أعنـي

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور يقول : قسم يلتزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعـد لولا نحو : لولا زيد لأكرمتك ، التقدير لولا زيد حاضر ، إلا أنه لا يجوز ذكـر الخـبر لأن الكلام قد طال فالتزم فيه الحذف تخفيفاً ، شرح الجمل ١/ ٣٥١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٦ – ٢٧٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٨١ – ٢٨٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٠٤ ، وأمالي الشجري : ٢/ ٥١ ، وشرح التسهيل لابـن مالك : ١/ ٢٨٣ ، وشرح الكافية : ١/ ١٠٤ ، ونسب في الإنصاف للكوفيين : ص : ٧٠ – ٧٨.

(٣) نسب للكسائي في التذييل والتكميل : ٣/ ٣٠٠ ، ونسب للكوفيين في التبيين : ٢٣٩.

(٤) ورد ابن مالك قول الفراء والكسائي دون ذكر اسمهما فقال : " والقولان مردودان لأنهمـا مستلزمان ما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب ولا حرف التـزم بعـده إضمار فعل رافع ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظـير ..... " ، شـرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٨٣.

(٥) الإنصاف : ص : ٧٠.

(٦) قوله فيطيح جواب إما في قوله : وأما إذا قلنا.

الْكَلَام فِي وجوب ذكر الخبر بعد لولا وجوازه إذ لا خبر إذ لا مبتدأ ، ولكن التفريع عَلَى ما ذهب إليه البصريون وكَذَلِكَ إِذَا قُلنا أَنَّ الْخبر هو : لأكرمتك ؛ كما ذهب إليه ابن الطراوة فلا خَبَرَ مَحْذُوفٌ.

وقَدْ فَصَّلَ بعضُ النحويين فِي ذَلِكَ فقال : الخبر بعد لولا إما أَنْ يكونَ كَوْناً مُطْلَقاً / ٥٠ أَوْ كَوْناً مُقَيَّداً ، إنْ كَانَ كَوْناً مُطْلَقاً وجب حذفه نحو : لولا زَيْد لأكرمتك ، أي : لولا زَيْد موجود ؛ وإِنْ كَانَ كَوْناً مُقَيَّداً ، فإِمَّا أَنْ يَكُون عَلَى حذْفه دليل أو لا يكون ، إنْ لَمْ يكن فلا يجوز حذفه نحو : لولا زَيْد فِي حانوته لكان كذا ، فلو حذفت هَذَا الْخبَر لَمْ يكن فِي الْكَلَام ما يدل عَلَى حذفه.

وإِنْ كَان عَلَى حذفه دليل فَيَجُوز حذفه نحو أن يُقَال : لَقَدْ أحسن إليك فلانٌ فيقول : لولا زَيْد لَمتَ ، أي لولا زَيْد محسن ؛ لأَنَّ الموتَ لا يمتنع لأجل الكون المطلق إِنَّمَا يمتنع لوجود الكون المقيّد وهو الإحسان.[1]

وقوله : " وفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا استَقَرّ " ؛ أَيّ : هَذَا الْحذف الَّذي هو متحتم استقر فِي نص اليمين مثال ذَلِكَ : يمين الله لأخرجن ، أمانة الله لأخرجن ، أيمن الله لأخرجن ، لعمرك لأخرجن ، تقْديرُهُ : يَمِينُ الله قسمي وكَذَلِكَ باقيها.

وهَذَا الَّذي ذَكَر لَيْسَ مُتَّفَقاً عَلَيْهِ بَلْ أجازوا فِي مثل هَذَا أَنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر كَمَا قَرَّر هَذَا النَّاظِم وأجازوا أَنْ يَكُون خبراً محذوف المبتدأ ، التقدير : قَسَمِي يَمين الله ، ومِمَّن أجاز الوجهين ابنُ عصفور ولِذَلِكَ لَمْ يذكرْ هَذَا الموضع فِيما يجب حذفه.[2]

---

(١) القائلون بالتفصيل هم الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٦ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧ ، والتصريح : ١/ ١٧٩ ، والأشموني : ١/ ٢١٦.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٥١ ، والمقرب : ١/ ٨٤ – ٨٥.

قَوْلُـــــهُ :

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَــعْ   كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَــنَعْ

هَذَا فِيه قولان ذكرهما الأخفش فِي الأوسط :

أحدهما : أنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيره : مقرونان أو ما فِي مَعْنَاهُ.

والقول الآخر : أَنَّهُ لا يَحْتَاج إِلَى تَقْدِير حذف خبر بَلْ هَذَا كـــلام تـــام لا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : كل رجل مع صنعته ، وهَذَا كلام لا يَحْتَاجُ إِلَـــى حذف ، وكذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاه.[١]

وهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شبيهَةٌ بقولهم : حسبُكَ يَنَمِ النَّاسُ ، فذهب جماعة إِلَى أَنَّهُ مبتدأ لا خبر له ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ : اكفف ، وهو اختيار أَبِي بكر بن طاهر.[٢]

وقيل : الخبر محذوف تَقْدِيرُه : حسبك السكوت ينم الناس ، وهَذَا عَلَى قول من قال فِي : " حسبك " أَنَّ الحركة حركة إعراب ، وهو قول الجمهور.[٣]

وحكى أبو زرعة[٤] وهو أحد أصحاب المازِني أَنَّ أبا عمرو بن العلاء[٥] قال : حسبك ينم الناس ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ ؛ لأَنَّها اسم سمي به الفعل مثل : رويد ، وأضيف

---

(١) ذكر أبو حيان فِي التذييل والتكميل أنه مذهب ابن خروف : ٣/ ٢٨٣ ، وشرح التـــسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٧.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٨٦.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٢٨٦.

(٤) قال السيوطي عنه : " أبو زرعة الفزاري ذكره الزبيدي والشيخ مجد الدين فقالا لغوي لَـــمْ نقف عَلَى اسمه ". انظر بغية الوعاة : ١٢٥ ، وطبقات اللغويين والنحويين : ١٢٥.

(٥) هو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة ، توفي سنة (١٥٨هـــ) ، انظر البغية : ٢/ ٢٣١ – ٢٣٢.

إِلَى الكاف كما أضيفت عليك[١] ، نقل ذلك عن الفارسي أبو الطيب محمد بن طوسي القصري.[٢]

قَوْلُـــهُ :

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُـونُ خَبَـرَا   عَنْ الَّذِي خَبَرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا

ذكر أَنَّه يجب حذف الخبر فِي أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا غالباً.

الثانِي : فِي نص يمين.

الثالث : بعد واو مع.

الرابع : إذا سدت الحال مسد الخبر وهذه عبارة النحويين ، وَقَدْ عَبَّـرَ هَـذَا النَّاظِم عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : " وقبل حال .... البيت "

ومَعْنَاه : أَنَّهُ يحذف الخبر قبل حال لا يكون تلك الحال خبراً عَن المبتدأ الَّذي قَدْ أضمر خبره فيوقف حذف الخبر عَلَى أَنْ يَكُون قبل حال لا تَكُون خبراً عَنْ مبتـدأ حذف خبره ، قال : آل الْمَعْنَى إِلَى أَنَّ الخبر لا يحذف إِلاَّ عَنْ مبتدأ محذوف الخـبر ، وهَذَا فِي غاية الفساد ، وهو شيء دقيق لا يدرك بأول نظر ، فينبغي أَنْ يَعُمَّ النظر فِي ذَلِكَ.

وهَذَا كله تفريع على مذهب من يقول : إن ضربي مبتدأ وأَنَّ الخبر محذوف ، وأنه إِذَا كَانَ المصدر المبتدأ به ماضياً قَدَّرَ الْخبر إذ كان ، وإِن كَانَ مستقبلاً قـدر إِذَا كَانَ ، وهَذَا مذهب مشاهير البصريين.

---

(١) فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٢٨٦.

(٢) هو محمد بن طوسي القصري أبو الطيب من النحويين المعتزلة أحد تلاميذ أَبِي علي الفارسي أملى عليه المسائل البصريات ولَمْ يذكر السيوطي وفاته . البغية : ١/ ١٢٢ ، وانظر معجـم الأدباء : ١٨/ ٢٠٦ – ٢٠٧.

وذهب الأخفش إِلَى أنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرْبِي زَيْداً ضَرْبُهُ قَائِماً[١] ، فجعل الخبر المحذوف لَيْسَ الظرف إِنَّمَا هو : ضربه.

فأما من زعم أنَّ ضربي فاعل بفعل محذوف ؛ أي : ثبت ضربي زيداً قائماً[٢]، أو من ذهب /٥١ إِلَى أَنَّهُ مبتدأ لا خبر له لوقوعه موقع الفعل فكَأَنَّكَ قلت : ضربت زَيْداً قَائِماً[٣] ، أو من ذهب عَلَى أنَّ قَائِماً هو نفس الخبر وهو مذهب الكسائي ، وهشام والفراء وابن كيسان فِي المشهور عَنْهم لا عَلَى ما نقل ابن السيد عَنْهُم أنَّ الْخبر محذوف بعد قَائِم ، تَقْدِيره : ثابت أو موجود فيطيح هَذَا التفريع كله.[٤]

ولِهَذِهِ الْحَال أَحْكَامٌ كثيرة سنذكر طرفاً مِنْهَا فِي بَابِ الْحَال إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى حيث يشير إِلَى ذَلِكَ المصنف.[٥]

ولا تسد هذه الحال مسد الخبر إلا إِذَا كَانَ المبتدأ مصدراً ، والمضاف إِلَى هَذَا المصدر نحو : أَكْثَرُ شربي السويق ملتوتاً ، يجري مجرى هَذَا المصدر ، فتكون هذه الحال تسد مسد خبره ، ولِذَلِكَ مثل فِي البيت الثاني بقوله :

.... وأَتَمّْ　　　تبيني الحق مَنُوطاً بِالْحِكَمْ

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٨٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ١٠٥ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٩٠.

(٢) ذكر أبو حيان هذا المذهب فِي التذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٢٨٧.

(٣) هو مذهب ابن درستويه كما ذكره الرضي فِي شرح الكافية : ١/ ١٠٥ ، والتذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٢٨٨.

(٤) التذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٢٩٩ – ٣٠٣ .

(٥) لَمْ يذكر طرفاً كما قال وإنَّما ذكر هناك عدة صفحات صدرها بقوله : ونحن الآن نتكلم على هذه المسألة لئلا يخلو هذا الكتاب عنها فنقول : أجمع النحويون ... ألخ.

فأتم مضاف إِلَى المصدر الَّذي هو تبيين ، ومنوطاً حال سدت مسد خبره ، وقَدْ ذَكَرَ بعض النحويين[١] أنَّ الأسْماء الَّتي لا حقيقة لَهَا فِي الوجود نحو : الطَّيْف والْخَيَال تجري مجرى هَذَا المصدر فِي كونه يجوز أن يكون مبتدأ وتسد الحال مسده فأجاز : خيال هند هاجرة ، أي : إِذْ كَانَتْ أو إِذَا كَانَتْ على ما تَقَدَّم من التقديرين ، وجعل من ذَلِكَ قَوْل الشاعر :[٢]

خَيَالٌ لأُمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهَا مَسِيرَةُ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذَبْذَبِ

ولا يتعين ذَلِكَ فِي هَذَا البيت إِذْ يحتمل أَنْ يكون خيال خبر مبتدأ مرفوع عَلَى تَقْديره هَذَا خيال لا عَلَى ما ظنه القائل من أنَّ قوله : " خيال " مرفوع عَلَى الابتداء والخبر محذوف سدت الحال الَّتي هِيَ قوله : " ودُونَها مسيرة شهر " مسد الخبر ، وإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْحال واوها فهل تسد مسد الخبر ؟ ، فِي ذَلِكَ خلاف . منهم من أجاز ذلك[٣] ، ومنهم من منعه[٤] ، وذلك نحو : ضَربي زَيْداً وهو قَائِم ، وسيأتي.

قَوْلُـــهُ :

---

(١) نسبه أبو حيان فِي التذييل والتكميل إلى ابن عصفور : ٣/ ٣٠٤ – ٣٠٥.

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للبعيث بن حريث فِي الحماسة : ١/ ٢١٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣٧٦ ، وللأعلم : ٦٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٠٥.

اللغة :المذبذب : الذي لا يستقر.

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " خيال " فقد زعم أبو الحسن بن عصفور أن الاسم الذي لا حقيقة له فِي الوجود يجري مجرى المصدر فِي هذا المعنى لا مجرى الجثث فتسد الحال مسد خبره واستدل بهذا البيت.

(٣) الجواز هو مذهب الكسائي والفراء . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٣٠٦.

(٤) المنع هو مذهب سيبويه والأخفش . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٣٠٦ ، واستشهد أبو حيان لقول سيبويه بورود السماع وأورد شاهدين لذلك منهما قوله :

خير اقترابي من المولى حليف رضا وشر بعـدي عنه وهو غضبـان.

وَأَخْبَرُوا بِـــاثْنَيْنِ أَوْ بِـــأَكْثَرَا   عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُـــعَرَا

فِي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف : منهم من أجازه مطلقاً ســـواء أكَانَ الخبران فصاعدا من قسم المفرد أم من قسم الجمـــل أم مركباً منهما ؟ نحـــو : زَيْدٌ قَائِمٌ منطلقٌ ، وزَيْدٌ وجهه حسن أبوه قَائِم ، وزيد قائم أبوه منطلق ، ونحو ذَلِكَ ، وهَذَا ظَاهر كلام هَذَا النَّاظِم.[١]

ومنهم من قال : لا يُقَضَّى إلا خبراً واحداً فإِنْ قضَّيْتَه أكثر فلابد من حـــرف التشريك نحو : زَيْدٌ قَائِم ، ومنطلق نحو : زَيْدٌ قَامَ أبوه وأخوه مسافر ، إلا أَنْ تريـــد اتصافه بِذَلِكَ فِي حين واحد فَيجوز نحو : هَذَا حلو حامض ، أي مز ، فإِذَا لَمْ ترِدْ أَنْ

---

(١) قال ابن مالك : " تعدد الخبر على ثلاثة أضرب . **أحدها** : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعـــدد المخبر عنه ؛ كقوله تعالى : ﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَعَّالٌ لِمَا يُرِيـــدُ**﴾ ، وكقول الراجز :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَـــتِّي

وعلامة هذا النوع : صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .. **والثاني** : أن يتعدد لفظاً ومعنىً لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ومنه قول الشاعر :

يداك يدٌ خيرها يرتجى   وأخرى لأعدائها غائظة

والثالث : أن يتعدد لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ ؛ كقولك : هذا حامض حلو بمعنى : مز ، وكقولك : هو أعسر أيسر ، بمعنى : أضبط . أي : عامل بكلتا يديه فمـــا كان النوع الأول صح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب عدده ، وما كان من النوع الثـــاني والثالث فلا يعبر عنه الوحدة إلا مجازاً ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعـــض المجموع .. ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني فلا يستعمل دون عطف ، وأما الثالث : فلا يستعمل فيه العطف ؛ لأن بمجموعه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطـــف لكان كعطف بعض كلمة على بعض ".شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٧.

يتصف بِذَلِكَ فِي حين واحد وكَأَنَّ ذَلِكَ فِي وقتين فلا يجوز نحو : زَيْدٌ ضاحك راكب ، وهَذَا هو اختيار من عاصرناه من الشيوخ.[١]

وإِذَا كَان للمبتدأ خبران فِي حين واحد وكَانَا بغير تشريك وهما مشتقان نحو: هَذَا حلوٌ حامضٌ ، فهل فِيهما ضميران أم الأول خال من الضمير والثانِي متحمل ضمير المبتدأ ؟ فِيه نظر.

نُقِلَ لَنَا أَنَّهُ لَيْسَ إِلاَّ ضميرٌ واحدٌ يحمله الْخَبَر الثاني ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ تَنَزَّلَ مِنَ الثَّانِي منزلةَ الْجُزْءِ مِنْهُ وصَارَ الْخبرُ إِنَّمَا هُوَ بِتَمَامِهِمَا ، وعَلَى هَذَا ينبغِي أَنْ يَكُون الضمير مُقَدَّراً بعدهما لا فِي الْخَبر الثانِي ؛ لأَنَّ الثَّانِي – أيضاً – قَدْ تَنَزَّل منزلة الجزء من الأولِ والخبر إِنَّمَا هُوَ مَجْمُوعُهُمَا.[٢]

والَّذِي أَخْتَارُهُ أَنَّ كُلاًّ مِنْهُما تَحَمَّلَ ضميراً من المبتدأ وأَنَّ كونهما خبرين فِي وقت واحد لا يخرجهما عَنْ مَا اسْتَقَرَّ فِي الْخَبَرِ الْمُشْتَقِّ مِنْ تَحَمُّلِه للضمير ، وثَمَرَةُ

---

(١) وقال ابن عصفور : " واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف نحو قولك : زيد راكب وضاحك ، إلا أن تريد أن الخبر بمجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده ، فيكون معنَى قولك : زيد ضاحك راكب . جامع للضحك والركوب فِي حين واحد فلا تحتاج لعطف ؛ لأنهما خبران فِي اللفظ وبالنظر للمعنى خبر واحد . فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه إِلَى حرف العطف وما عدا ذلك فلابد من حرف العطف ". شرح جمل الزجاجي "الكبير" لابن عصفور : ١/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وينظر المقرب لابن عصفور : ١/ ٨٦ ، وارتشاف الضرب لأبِي حيان : ٢/ ٦٥ ، وينظر : شرح المقرب "المرفوعات" ١/ ٧٣٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ١١٢٠ ، وبين ابن عصفور وابن هشام "ماجستير" بالأزهر : ١٤٥.

(٢) انظر المسائل المنثورة : ٣٢ – ٣٣ ، وقد قال فيه : " ليس الذكر فِي واحد منهما وذلك أنهما تنزلا بمنزلة شيء واحد فقاما مقامه ، وذلك أنك أردت : هذا مز فجعلت حلواً حامضاً يدلان على محذوف وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا فرجع على هذا ذكر شيء محذوف قام هذا مقامه ". وانظر الحجة : ١/ ٢٠٠ – ٢٠٢ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٩٠.

هَذَا الْخِلاَف تَظْهَرُ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا اسمٌ ظَاهِرٌ نحو : هَذَا الْبُسْتَانُ حُلْوٌ حَامِضٌ رُمَّانُهُ ، فإذا قلنا : الأَوَّلُ لا ضَمِيرَ يَتَحَمَّلُ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الرُّمَّانُ مَرْفُوعاً بالثاني ، وإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، وَلاَ التفَاتَ لِمن شَـرَطَ فـي بـاب الإعمال أَنَّ العاملينِ لاَ يتنازَعَانِ سَبَبِياً مَرْفُوعاً[1] ، وَسَيَأْتِي هَذَا فِي بَابِه – إِنْ شَاءَ الله.

*****

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٦٤ – ١٦٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٩٠.

﴿ كَانَ وَأَخَوَاتُهَـــــا ﴾

قَوْلُـــــهُ : / ٥٢

تَرْفَع كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَر   تَنْصِبهُ كَكَـــانَ سَـــيِّداً عُمَـــرْ

ذكر أن كان وأخواهّا ترفع المبتدأ اسماً وَتَنْصب الْخَبَر ، وهَذَا إِنْ كَانَ عــنى بذَلِكَ بعض المبتدآت وبَعْضَ الأخبار ، فكان يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ الْبَعْض ويخصصه من سائر المبتدآت والأخبار ، وإِنْ عَنَى بِذَلِكَ كل مبتدأ وخبر فهو خطأ محض ؛ لأن كثيراً من المبتدآت وكثيراً من الأخبار لا تدخل عليها كان ولا أخواهّا كالمبتدأ إِذَا كان اسم شرط ، والْخَبَر إِذَا كان جملة غير خبرية.[١]

قَوْلُـــــهُ :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا   أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَـــا

ذكر فِي هذه الأفعال : " لَيْسَ " وَلَهَا حالة لا تعمل فِيها عِنْدَ بَعْض الْعَرَب ، وهو إِذَا شبهت بـــ : " مَا " فكما أن : " ما " إِذَا شبهت بـــ : " لَــيْسَ " أعملــت بالشروط الَّتِي ستذكر فِي بَابِهَا ؛ كَذَلِكَ : " لَيْسَ " إِذَا شبهت بـــ : " مَـــا " غَيْـــر العاملة لا تعمل ، وذَلِكَ إِذَا أوجب خبرُها بإلا نَحْـــو : لَيْسَ زَيْد إلا أخوك ، كأنــــه قـــال : ما زيد إلا أخوك ، فكما أن : " ما " إِذَا أوجب خبرهـــا لا تعمل فكَذَلِكَ : " لَيْسَ " ، ورُوِيَ عن الْعَرَب : لَيْسَ الطِّيبُ إِلاَّ الْمِـــسْكُ ، أي : مَـــا الطِّيـــبُ إِلاَّ الْمِسْكُ.[٢]

---

(١) أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية كل هذه الأشياء لها الـــصدارة فـــلا يعمل فيها ما قبلها وعليه فلا تكون اسماً لكان وأخواهّا ، فلا تستثنى ، وأما الجملة الطلبية فلم يقع معناها فلا تكون خبراً ، وأخبار هذه الأفعال واقعة في المضي أو الاستقبال.

(٢) فِي الكتاب لسيبويه : ١/ ١٤٧ : " وقَدْ زَعَمَ بَعْضهم أَنَّ لَيْسَ تُجْعَل كَمَا وذَلِكَ قليل لا يكَادُ يعرف وهَذَا يَجُوز أن يكُون منه : لَيْسَ خلق الله أشعر منه ، ولَيْسَ قالها زيد ... هَذَا كلـــه سُمِع من الْعَرَبِ والوجه والحد أن تحمله عَلَى أَنَّ فِي لَيْسَ إِضْمَاراً وهَذَا مبتدأ كقوله : إنه أمة =

وقدر الفَارِسِيّ تأويل ذَلِك وإبقاء : " لَيْسَ " عَلَى بَابِهَا من الْعَمَل[١] ، وَلَيْسَ بشيء لثبوت ذَلِكَ لغة لِبَنِي تميم.[٢]

وهَذِهِ الْمَسْأَلة جرت بَيْنَ عيسى بن عمر الثقفي وبَيْنَ أبي عمرو بن الْعَـلاَء ، كان عيسى ينكر الرفع وأبو عمرو يجيزه فاجتمعا ، فقال له عيسى فِي ذَلِكَ ، فقال له أبو عمرو : نمت يَا أَبَا عُمَرَ ، وأدلج الناسُ لَيْسَ فِي الأرض حجازيّ إلاّ وهو ينـصبُ ولا تميمي إلاّ وهو يرفع ، ثم وجَّه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي إِلَى بَعْض الحجازيين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبراً بِذَلِكَ عِيسَى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من إصبعه ورمى به إِلَى أبِي عمرو ، وقال : هو لك بِهَـذَا والله فقت الناس.

قَوْلُـهُ :

فَتِئَ وانْفَكَّ وَهَـذِي الأَرْبَعَـهْ　　　لِشِبْهِ نَفِـي أَوْ لِنَفْـيٍ مُتْبَعَـهْ

أما فتئ فِيقال فِيها : فَتَأَ عَلَى وزن فَعَل ، وافْتَأَ عَلَى وزن : افْعَل ، وقولـه : "وهذي الأربعة" يعني : زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك.

وقوله : " لشبه نفي " شبه النفي يريد به النهي والدعاء نَحْوُ : لاَ تَزَلْ مُحْسِناً لِزَيْد ، ولاَ زَالَ اللهُ مُحْسِناً إِلَيْكَ ، وقوله : " أو لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ " يعني : أن تكون منفيـة بِحَرْف نَحْوُ : ما زال زَيْدٌ قَائِماً ، أو : لن يزالَ زَيْدٌ قَائماً ، أو : لَمْ يَزَلْ زَيْـدٌ ، أو :

= الله ذاهبة ؛ إِلاَّ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بعضهم قال : لَيْسَ الطيب إلا المسك ، وما كان الطيب إلا المسك ".

(١) قال الفارسي : " فأما الوجه الآخـر : فهو نادر على قيـاس نظائره وقليـل فِي الاستعمال -أيضاً- على ما حكاه أبو عمر وقلة هذا فِي الاستعمال كقلة استعمال : ليس الطيـب إلا المسك على التشبيه بما " . كتاب الشعر الفارسي : ١١ ، وينظر الأصول : ٢/ ٥٩ ، وأمالِي ابن الشجري : ١/ ٣٠٢ تحقيق : الطناحي ، والمسائل البغداديات : ٣٨٣ ، ٣٨٤.

(٢) هو ما قاله أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١١٨ تحقيق : هنداوي.

لا يزال ، أو : زَيْدٌ غَيْر زَائِلٍ قَائماً ، أو : قَلَّمَا يَزَالُ زَيْدٌ قَائماً ، أو : لَسْتُ زَائِلاً قَائِماً، فَسَوَاء فِي ذَلِكَ أكان النفي بالْحَرف أو بالاسْم أو بالفعل.

وذكر النَّاظِم فِي هَذَا البيت مع البيت قبله ، والبيت بَعْدَه ثلاثة عشر فعلاً ترفع الاسم وتنصب الخبر.

وكلها أفعال بلا خلاف إلا : " لَيْسَ " فقد تقدم الخلاف فِيها فِي أول هَذَا الكتاب.[١]

ومن قال بفعليتها فوزنها عنده : فَعِلَ بكسر العين وخففت[٢] ، ولزمت التخفيف لثقل الكسرة فِي الياء ، ولا يجوز أن يكُون وزنها (فَعَلَ) لأنه لو كان

---

(١) اختلف العلماء فِي فعلية ليس فذهب الجمهور إِلَى أنها فعل ، قال سيبويه فِي ذلك : " كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر . تقول كان عبد الله أخاك ". الكتاب ١/ ٤٥ ، وقال ابن السَّرَّاج : " فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست ؛ كما تقول : ضربت ، ولستما كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن كضربن ، ولستن كضربتن ، وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة ؛ كقولك : ضربت أمة الله زيداً ". الأصول فِي النَّحْوُ لابن السَّرَّاج : ١/ ٨٢ ، ٨٣ ، وقد خالف الفارسي فِي فعلية " لَيْسَ " وقال بحرفيتها ، قال أبو علي : " وأما (لَيْسَ) فَقَدْ اخْتَلَف أصحابنا فقال قوم إنها فعل بدلالة أن الضَّمير يتعلق بها ويتصل بِها وذَلِكَ قولك : لَيْسَا ... وهَذَا لا يلزم وذَلِكَ أن (ها) وهي حرف يتصل بالضَّمِير ، وذَلِكَ قولك / هاءموا ، فلما اتصل (ها) بها و لم يكن ضميراً فكَذَلِكَ يتصل بِلَيْسَ ولا يكُون ضميراً ، ومما يدل على أَنَّهَا لَيْسَت بفعل أنها تدل عَلَى النَّفي ولا تدل عَلَى حدث ولا زمان ". انظر المسائل المنثورة للفارسي : مسألة رقم ٢٤٧ ، والحلبيات : ٢٢٢ – ٢٢٣ ، وإيضاح الشعر : ١٠ ، والمسائل البصريات : ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٧٢ ، وشرح الرضي عَلَى الكافية : ٤/ ١٩٩ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان : ٤/ ١٧ تحقيق : هنداوي.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٧ ، ٤٠٠ ، ٤/ ١٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٤٣ ، ٣/ ٦٢ ، والمقتضب : ٤/ ٨٧.

كَذَلِكَ لكان مما تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتنقلب الياء فتصير : لاس مثل : باع ، ولا يَجُوز أَنْ تَكُون – أيضاً – فَعُل ؛ لأنه / ٥٣ لو كان : (فَعُل) لَلَزِمَ أَنْ يكُون إِذَا اتصلت بِها تاء الضَّمير فاؤها مضمومة نَحْو : طُلْتُ فِي : طال ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُـمِعَ فِيها : لُسْتَ بضم اللام ، فدلّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مما بنيت مرةً عَلَى فَعِل ، وهو الأكثـر ومرة عَلَى : فَعُل وهو الأقل.

فإِنْ قُلْت : لو كان عَلَى فَعِل لَلَزِمَ كَسْرُ فَائِهَا إِذَا اتصلت بِهَـا تاء الـضَّمير نَحْو : نِلْتُ فِي : نَال ، وإِذَا كَانُوا يكسرونها فِي : (فَعَل) بفتح العين فيقولون فِي : باع : بِعْتُ فلأن يَكْسِرُونَها فِي (فَعِل) أَوْلَى ، فكان يَنْبَغِي أَنْ يُقَال : لِسْتُ بكـسر اللام ؟.

فالجواب أن هَذَا – أيضاً – لازم لو قلنا : إن أصلها (فَعَل) بفتح العـين ؛ لَكِنهُ يلزَم عَلَى هَذَا شذوذان :

أحدها : تخفيف عينها بلا موجب تصحيحه.

والثاني : عدم كسر فائها إِذَا اتصل بها تاء الضَّمير وعَلَى دعوى أنها (فَعِل) يلزم الشذوذ الثاني فَقَطْ لاَ الأول ، لأن تخفيف (فَعِل) إِلَى : فَعْل قياس مطرد نَحْو : شَهْد ، وعَلْم فِي : شَهِدَ ، وعَلِمَ ، فلِذَلِكَ كَان ادعاء أن وزنها (فَعِلَ) بكسر العـين أولى.

[الأفعال التي وردت بمعنى : صار][1]

وهَذِهِ الأفعال أكثر مما ذكر هَذَا النَّاظِم ، فمن ذَلِك مما أجمع عليه أنه من هَذَا الباب وأنه يرفع الاسْم وينصب الْخَبَر جاء فِي قولهم : ما جاءَتْ حَاجَتَكَ[2]، بِمَعْنَى :

---

(١) عنوان ليس فِي المخطوط.

(٢) مثل من أمثال العرب ، أول من قاله الخوارج قالوه لعبد الله بن عباس حين أرسله إليهم على ابن أبي طالب كرم الله وجهه ، وانظر المثل والحديث عنه معنى ونحوا فِي الكتاب لسيبويه : =

مَا صَارَت حَاجَتَكَ ، فـ : " ما " مرفوعة بالابتداء وهي استفهامية ، والْمَعْنَى : أي شيء ، وجاءت فِي مَوْضِع الْخَبَر ، واسم جاءت ضمير يعود عَلَى : " ما " عَلَى الْمَعْنَى لاَ عَلَى اللَّفْظ من الإفراد ، وحاجتك منصوب على أنه خبر جاءت.

وقد روي : ما جاءت حاجتُك ، برفع الحاجة عَلَى أن يَكُون اسم جاءت ، وما فِي مَوْضِع نصب خبر جاءت ، والمعنى : أي شيء صارت حاجتك.

وكذَلِكَ – أيْضاً – مِنْ هَذَا الْباب : " قعد " فِي قولهم : " شحذ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ "[1] ، أي : حتى صارت ، ففِي : " قعدت " ضَمير يعود عَلَى الشفرة ، وهو اسم قعدت ، و : " كأنها حربة " جملة فِي مَوْضِع خبر : قعدت.

ولا يُتَعَدَّى بـ : " جاء وقعد " غَيْر مَوْضِع السماع ، وهُمَا الْمَكَانَان الْمَذْكُورَان ، ومن قاس : " قعد " بِمَعْنَى : " صار " فعدًا ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ هَذَا الموضع فَقَدْ أخطأ نَحْو قول : من جعل ملوماً من قوله تعالى :[2]{ **فَتَقْعُدَ مَلُوماً** } خبر تقعد.[3]

= ١/ ٥٠ ، ٥١ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ٢/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ (الهيئة العامة للكتاب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٩٠ ، ٩١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦٣.

(١) رواية هذا المثل فِي ابن يعيش : ٧/ ٩١ ، أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩٠.

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء.

(٣) الذي جعل ذلك قياساً الفراء والكسائي والزمخشري . انظر معاني القرآن للفراء : ٢/ ٢٧٤ ، والكشاف : ٢/ ٣٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٨ ، وقال ابن مالك بعد أن ذكر قول الفراء والكسائي : ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر :

ما يقسم الله أقبل غير مبتئس   منه وأقعد كريماً ناعم البال

وكذَلكَ – أيضاً – فلان قعد يتهكم بعرض فلان ، جعل بَعْضكم يتهكم خَبَر " قعد " وَلَيْسَ بِشَيء.[١]

وزاد الأعلم وغَيْره فِي هَذِهِ الأفعال : " عَادَ " بِمَعْنَى صار نَحْوُ : عاد الطين خزفاً ، أي صار[٢] ، وزاد بَعْض البغداديين : ما وَنَى ، وبَعْض النَحْوِيِّين : ما رَام.[٣]

والمشهور إلحاق : غدا ، وراح بها[٤] لا آضَ ، وآلَ ، ورَجَعَ ، وتَحَوَّلَ ، واسْتَحَالَ ، وارْتَدَّ ، وحَارَ ، وأَسْحَرَ ، وأَفْجَرَ ، وأَظْهَرَ.[٥]

وأما سَيبَوَيْه فذكر منها أفعالاً قليلة ثم قال : وما كان نَحْوُهن مما لا يستغني عن الْخَبَر[٦] ، فأعطى هَذَا القانون الكلي ، ولَمْ يَذْهَب إِلَى التعداد.

---

(١) قيل:إن قعد هنا زائدة والمعنى فلان يتهكم بعرض فلان ، والقول بزيادة قعد هنا منسوب لابن جني ، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٨٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦٥.

(٢) قال ابن مالك : " وترد الخمسة الأوائل بمعني : صار ، ويلحقها ما رادفها من آض ، وعاد وآل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد ". تسهيل الفوائد بشرحه لابن مالك : ١/ ٣٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦٢.

(٣) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " وَقَيَّدَ ونَي ورام الملحقات بهن بمرادفتها احترازاً من ونَى بمعنَى فتر ومن رام بِمَعْنَى : حاول وبِمَعْنَى تحول ومضارع الَّتِي بِمَعْنَى حَاول يروم ومضارع الَّتِي بِمَعْنَى تحول يريم ، وهكذا مضارع المرادفة زال وهي وونَى بِمَعْنَى زال غريبتان ولا يَكَاد النَّحْوِيُّون يعرفوهما إلا من عنى باستقراء الغريب ... ". شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٤.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٩٠.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣٨٨ – ٣٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٩٠ ، ويقول الرضي فِي شرحه للكافية : " وقد زيد على عدد الأفعال الَّتِي ذكرها المصنف ونقص منه ، فالذي زيد من مرادفات صار : آل ورجع وحال وارتد : كان كلها فِي الأصل بمعنى رجع تاماً وكذا : استحال وتحول ، فإنهما كانا فِي الأصل بمعنى : انتقل وكذا كان أصل : صار ". شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٩٠ ، ٢٩١.

(٦) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٥.

وحاصلُ هَذَا كُلِّه أن كلَّ فعل رفع اسماً مفتقراً إِلَى ثانٍ منصوب افتقار المبتدأ لخبره وجاء تعريف ذَلِكَ المنصوب وتنكيره فذَلِكَ الفعل من هَذَا الباب ، وما لا يَكُون كَذَلِكَ فَلَيْسَ من هَذَا الباب.

والمرفوع من هذا الباب مشبه بالفاعل إجماعاً ، وأما المنصوب فإنه عندنا مشبه بِالْمَفْعُول ، وعن الْفَرَّاء مشبه بالحال[1] ، وفِي كتاب اللباب لأبِي البقاء العكبري : الْخَبَر منصوب بكان عِنْدَ البصريين ، وقال الكُوفِيُّونَ ينتصب عَلَى الْقَطْعِ يَعْنُون الحال . انتهى.[2]

(١) ذهب البصريون إِلَى أن كان وأخواتها أشبهت الفعل المتعدي فِي احتياجه إِلَى شيئين مرفوع ومنصوب فرفعت المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول والدليل على أنها عملت فِي الاسمين اتصالهما بها عندما يكونان ضميرين والضمير لا يتصل إلا بفاعله ، ووقوع الخبر ضميراً لا يكون حالاً ، وأيضاً زال التجرد عن المبتدأ بدخول هذه العوامل . وأما الكوفيون فقد ذهبوا إِلَى أن هذه الأفعال لما دخلت على المبتدأ والخبر نصبت الخبر وبقي المبتدأ مرفوعاً وجاء نصب الخبر تشبيهاً له بالحال لأن هذه الأفعال لازمة لا تنصب المفعول به فإذا قلت كان زيد قائماً معناه كان زيد فِي حال قيام ، ووافق الفراء البصريين فِي عمل كان فِي الاسم وخالفهم فِي نصب الْخبر حيث ذكر أنه منصوب تشبيهاً له بالحال . وانظر فِي ذلك : الكتاب : ١/ ٤٥ ، المقتضب : ٣/ ٩٧ ، ٤/ ٨٦ ، الأصول : ٧/ ٨٢ ، الإنصاف : ٢/ ٨٢١ (المسألة : ١١٩) ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١٩ (أبو جناح) ، وهناك إشارة إِلَى رأي الفراء فِي الْمعاني له : ١/ ٢٨١ ، وانظر أيضاً التذييل والتكميل : ٤/ ١١٦.

(٢) اللباب فِي علل البناء والإعراب للعكبري : ١/ ١٦٧ تحقيق : غازي مختار طليمات ط. دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ودار الفكر ، سوريا . أولى : ١٩٩٥م.

ويَجُوز عندنا تعداد الْخَبَر فتقول : كان زيد فقيهاً شاعراً[١] ، وخالف فِي ذَلِك ابن دستوريه فمنع من تعداد الْخَبَر.[٢]

وقد ألحق الْكُوفيُّونَ بِهَذَا الْبَاب أشياء فِي احتياجها إِلَى اسم مرفوع وإِلَى خَبَر منصوب من ذَلِكَ : " هَذَا ، وهَذه " إِذَا كَان الاسْم بَعْدَهما لا ثاني له فِي الوجود نحو : هَذِهِ الشَّمْسُ طَالِعَةً ، وهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِماً ، أو كان معبراً به عن جنسه لا عن واحد بعينه نَحْو { .... }.[٣]

أو كان يفتقر إِلَى أَنْ يُشَار إِلَيْه نَحْوُ : هَا أَنَا ذَا قَائِماً ، فتقدم اسم التقريب هنا عندهم ، فيعربون فِي كل هَذَا اسم الإشارة تقريباً ، والمرفوع معه اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب ، ومن ذَلِكَ / ٥٤ عندهم : مررت إِذَا لَمْ تَكُنْ لانتقال الخطأ نَحْو : مررت بِهَذَا الأمْر صَحِيحاً ، فصَحِيحاً عندهم خبر مررت ، وكذَلِكَ الفعل المكرر نَحْوُ : لَئِنْ ضَرَبْته لَتَضْرِبَنَّهُ الْكَرِيمَ ، فَالْكَرِيمُ عِنْدَهم خبر : لتضربنه.[٤]

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ٧٤ ، وينظر : همع الهوامع للسيوطي : ١/ ١١٤ ، والكتاب : ١/ ٤٥ ، الأشباه والنظائر فِي النحو للسيوطي : ٢/ ١٩٦ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان : ٤/ ١٣١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش الجزء : ٣/ ١٠٨٢.

(٢) قال المرادي : " ويجوز تعدده خلافاً لابن درستويه وشبهته أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إِلَى واحد فلا يزاد على ذَلِك ، قال ابن أبي الربيع : ويظهر هذا فِي كلام سيبويه وهذا القول عندي أقوى . انتهى ، والصحيح الجواز ؛ لأنه خبر مبتدأ فِي الأصل ؛ إذ جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فجوازه مع الأقوى أولَى ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٤٣ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٨ ، وإصلاح الخلل : ١٤٩ ، والبسيط فِي شرح الجمل : ٦٨٩ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٣١ ، ١٣٢.

(٣) ما بين المعقوفين بياض فِي النسخة المغربية والنسخة الأمريكية ص : ٥٣ ، وتكملته من التذييل والتكميل : ٤/ ١٦٧ هكذا : كقولك : ما كان من السباع مخوفاً فهذا الأسد مخوفاً لأنك لَمْ تقصد إِلَى شخص بعينه.

(٤) قال السيوطي : " وذهب الكوفيون إِلَى أَنَّ (هَذَا وهَذِهِ) إذا أريد بهما التقريب كان من أخوات كان فِي احتياجهما إِلَى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً ؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ؟ ، (وجعلوا منه قوله تعالى : =

وهَذَا كله عندنا منصوب عَلَى الحال إلا فِي الفعل المكرر ، فإن الكريم عندنا بدل من الضَّمير فِي : لتضربنه.[١]

قَوْلُـــــهُ :

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَــسْبُوقاً بِمَـــا   كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَما

يعنِي مثل : " كان " فِي دخولها عَلَى الْمبتدأ والْخَبَر ، وقوله : "مسبوقاً بِمَا" يَنْبَغِي أن يقيد ، فيقول : مسبوقاً بـــ : " ما " المصدرية الظرفية نَحْو ما مُثِّلَ بِهِ.

وشرط : " دام " هَذِهِ أن تكون ماضية اللَّفْظ مثبتةً ، وإِنَّمَا سميتْ مَا مَصْدَرِيَّةً لأنه ينسبك منها مع الفعل بعدها مصدر ، وإِنَّمَا سُمِّيَتْ ظَرْفِيَّــة لأن المــصدر قــد

= وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً) ، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له فِي الوجود نحو : هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون هذا تقريباً والمرفوع اســم التقريــب والمنصوب خبر التقريب ؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الــشمس بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ؛ ألا ترى أنك لَمْ تشر إليهمــا وهمــا حاضران ، و – أيضاً – فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إِلَى تبينهما بالإشارة إليهمــا وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب ؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لَمْ يختــل المعنى ؛ كما لو أسقطت كان من كان زيد قائماً ، وقال بعض النحويين : يدخل فِي هــذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه نحو : قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدثاً ، فإن جعلته تاماً نصبت على الحال " . همع الهوامع للسيوطي : ١/ ١١٣ ، وانظر معانِي القرآن للفراء : ١/ ١٢ ، ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٦ ، ٣٧٧.

(١) قال أبو حيان : " وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح إلا أن الإعراب على غير ما ذكروه بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر والمنصوب حال والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب ...... ". التذييل والتكميل : ٤/ ١٦٧ ، ١٦٨.

يستعمل ظرفاً نَحْو : جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، أي : وقت خفوق النجم[١] ، وقد سبق الكلام فِي وقوع المصدر موقع الظرف فِي باب المبتدأ.[٢]

قَوْلُـــهُ :

وَغَيْر مَاضٍ مِثْلهُ قَـدْ عَمِـلاَ إنْ كَانَ غَيْر الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

غَيْر الْمَاضِي : هُوَ الْمُضَارِع والأمر واسم الفاعل والمصدر نَحْو : يَكُون زَيْدٌ قَائِماً ، وكنْ قَائماً ، وزَيْدٌ كَائِنٌ صَدِيقَـكَ ، وعَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زيـدٍ صَـدِيقَك ، وقوله : "مثله" أي مثل الْمَاضِي قَدْ عَمِلَ عَمَلَ الْمَاضِي فِي رَفْعِهِ الاسْم ونصبه الْخَبَر.

وقوله : " إنْ كَانَ غَيْر الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ " احتراز مما لَزِمَ طريقةً واحـدةً نَحْو : " لَيْسَ ، ودَامَ " فإنهما لم يستعملا إلا ماضيين[٣] ، ومما لم يستعمل منه أمر ولا مصدر ، وهو ما كان النفي أو شبهه شرطاً في رفعه الاسم ونصبه الخبر ، وأما ما بقي فيستعمل منه المضارع والأمر واسم الفاعل بلا خلاف.[٤]

---

(١) ينظر المفصل وابن يعيش : ٧/ ١١١ ، والمقتصد فِي شرح الإيضاح : ٤٠٠.

(٢) ذكر هناك وهو يتحدث عن الخبر شبه الجملة وهو الظرف المكاني يرفع على الخبر وينـصب على الظرف قال : ويجري مجرى الظرف فِي ذلك المصدر ، قالوا : هو مني فوت اليد ، وهو مني دعوة رجل وعدوة فرس بالرفع والنصب ، فإذا رفعوا أضمروا القدر وإذا نصبوا بنوا على المحل.

(٣) قال الصبان : " قوله : ودام على الصحيح يقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعاً وهو : يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ذكره في التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ؛ لأنها من تصرفات دام التامة ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك : لا أكلمك ما دمـت عاصـياً ، وقولك : لا أكلمك ما تدوم عاصياً ، بل الصحيح عندي أن لها مصدراً – أيضاً – بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر ، وأن هذا المصدر مصدرها ". حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١/ ٢٣٠.

(٤) الحق أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : الأول : ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفـاق ودام على الصحيح . الثاني : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها مما يتقدم عليه أداة نفي =

وأما المصدر منها ففي رفعه الاسم ونصبه الْخَبَر خلاف فمنهم من أجاز ذَلِكَ وهو الصحيح[١] ، ومنهم من منع ذَلِكَ وجعل المرفوع بَعْدَ الْمَصْدَر فاعلاً والمنصوب حالاً ، وجعل المصدر المسموع من ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ من كَانَ وأَخَوَاتِهَا التَّامَّة لا النَّاقِصَة ؛ لأن كان الناقِصَة لا مصدر لَهَا[٢] ، وأما سِيبَوَيْه فقد استعمل مصدر كان الناقِصَة فِي كتابه فِي غَيْر ما مَوْضِع ، يقول : وكينونته كذا.

ونَحْنُ نذكر مصادر هَذِهِ الأفعال ، أما أضحى ، وأمسى ، وأصبح فمصادرها : الإِضْحَاء ، والإِمْسَاء ، والإِصْبَاح ، وأما كان فمصدرها : الكَوْن والْكَيْنُونَة[٣] ، وأما صار فمصدرها : الصَّيْرُورَة ، والصيُّور[٤] ، وأما بات فمصدرها :

= مما هو شرطه ذلك فإنه لا يستعمل منه الأمر ولا المصدر . الثالث : ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي هذه الأفعال والأمثلة على ذلك في كتب النحاة . ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٠.

ومثال المضارع من كان قوله تعالى : { وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا }

ومثال الأمر قوله تعالى : {قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا}

ومثال اسم الفاعل قوله :

وما كل من يبدي البشاشة كائنا ... أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

ومثال المصدر قوله :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونك إياه عليك يسير

ومثال اسم الفاعل من زال قوله :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا ... أحبك حتى يغمض العين مغمض

(١) هو قول ابن مالك : ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٨٧.

(٢) الذي جعل المرفوع بعد المصدر فاعلاً والمنصوب حالاً هو أبو البقاء العكبري وقد رد عليه بأن هذا المنصوب قد يكون ضميراً (الصديق كنته) والضمير لا يكون حالاً . التصريح : ١/ ١٨٧.

(٣) قال صاحب الصحاح (كون) وكينونة مثل حيدودة وطيروزة من ذوات الياء و لم يجيء من الواو على هذا إلا أحرف وعد منها ديمومة وكينونة.

(٤) في الصحاح (صير) صار الشيء كذا يصير صيرا وصيرورة وصيور الأمر آخره ووزنه فيعول.

(١٨٦)

البيَات ، والبَيْتُوتَة ، وأما ظَلَّ فقيل : إنه لَمْ يسمع لها مصدر ، ورأيت لِبَعْض أهل العلم استعمال مصدرها الظُّلُول[١] ، وهكذا نص عليه أبو جعفر الطوسي[٢] فِي تفسيره.

---

(١) هو قول لكذة كما ذكره فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٥٨ وذكره فِي : ٤/ ١٣٥ دون نسبة لأحد ، وفِي الصحاح (ظلل) ظللت أعمل كذا بالكسر ظلولاً إذا عملته بالنهار دون الليل.

(٢) لم أعثر على ترجمة له.

﴿ حكم توسط خبر كان ﴾

قَوْلُــــهُ :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّــطَ الْخَبَــرِ أَجِزْ وَكُلٌّ سَــبْقَهُ دَامَ حَظَــرْ

ذكر أنه يَجُوز فِي جميعها توسط الْخَبَر ، وَلَيْسَ كما ذكر بل الْخَبَر فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلاَثَة أَقْسَام :

١ - قسم يجب فِيهِ ذَلِك.

٢- وقسم يمتنع فِيه.

٣- وقسم يَجُوز.

مثال ما يجب فِيه ذَلِك : كان فِي الدَّار سَاكِنُهَا ، ومثال ما يمتنع فِيه : كـــان موسى عيسى ، ومثال ما يَجُوز فيه : كَانَ قائماً زَيْد[1] ، خلافاً للكوفيين فِي مـــنعهم توسيط الْخَبَر عَلَى أَنْ يَكُون : " قائماً " فِيه ضمير عائد عَلَى : " زَيْد " ، وزيد اســـم كان مرفوع بها خاصة ؛ بل أَجَازُوا ذَلِك عَلَى تقـــدير آخـــر هـــو مـــذكور فِـــي المبسوطات.[2]

---

(١) قَالَ ابْنُ مَالِك : " تَقْدِيم الْخَبَر فِي هَذَا الْبَاب شبيه بِتَقْدِيم الْمَفْعُول فليحكم بِجوازه مَا لَمْ يمنع مِنْ ذَلِكَ مانع ... ". شرح الكافية الشافية : ٣٩٦.

(٢) هذا التقدير فِي قولك : كان قائماً زيد ، أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بقائم واسم كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر ، وانظر فِي ذلك شرح الجمـــل لابـــن عصفور : ١/ ٣٩٤ ، وشرح الكتاب للسيرافِي : ٢/ ٢١٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦٩ ، ١٧٠ ، وفيه كلام مطول.

ووقع لابن معط[(١)] وهم فمنع توسيط / ٥٥ خبر : " دام "[(٢)] وهو مخـــالف للنص والإجماع والقياس.[(٣)]

وأما تَقْدِيم خَبَر لَيْسَ عَلَى اسمها فجائز نَحْوُ : لَيْسَ قَائماً زَيْد ، قال الفارسِيّ : لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي جواز تَقْدِيم خَبَرها عَلَى اسمها[(٤)] ، وحكى صاحب الإرشاد[(٥)] أن مـــن النَّحْوِيين من منع تَقْدِيم خبرها عَلَى اسمها ، فهؤلاء شبهوها بِمَا ، فكما لا يَجُـــوز :

---

(١) هو يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي تـــوفي سنة (٦٢٨ هـــ) . بغية الوعاة : ٢/ ٣٤٤.

(٢) ينظر الفصول الخمسون لابن معط : ١٨١ ، وقد قال فيها : " وأما دام فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها ولا تنفصل عنها ما بخلاف أخواتها ". وقال فِي الألفية ص : ٣٥ :

وَلاَ يَجُـــوز أَنْ تقـــدم الْخَبَـــر عَلَى اسْم مَا دَام وجَاز فِي الأخر

انظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٢٩٩.

(٣) مما ورد فِي جواز ذلك من الشعر قول الشاعر :

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاتـــــه بادكار الموت والهرم

وقوله :

ما دام حافظ سرى من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً أبدا

ينظر شرح قطر الندى : ١٣١ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ١٨٨ ، وشـــرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٢.

(٤) الإيضاح العضدي : ١٠١ ، والمقتصد فِي شرح الإيضاح : ٤٠٧ ، والمسائل الحلبيـــات : ٢٨٠ ، ومن شواهد تقدم خبر لَيْسَ قوله تعالى : {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ} ، وقول الشاعر :

سلي إن جهلت الناس عنّا وعنهم فليس سواء عالـــم وجهـــول

(٥) يقصد ابن درستويه.

مَا قَائماً زَيْدٌ ، فلا يَجُوز : لَيْسَ قَائِماً زيد[1] ، وهذا المذهب يرد عليه السماع ، قال الشاعر :[2]

سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءً عَـالِمٌ وَجَهُـولُ

وقوله : " وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ " أي : وكل من الْعَرَب أو من النُّحَاة منع أن يتقدم خبر دام عَلَى دام ، ولَيْسَ كَمَا ذكر لأن ذَلِكَ مسألتان :

إحداهما : تقدم الْخَبَر عَلَى ما دَامَ نَحْوُ : لاَ أصحبك طالعة ما دامت الشمس ، فَهَذِهِ لاَ تَجوز.

الثانية : تَقْدِيم الْخَبَر عَلَى دام وحدها دون ما نَحْوُ : لا أصحبك ما طالعة دامت الشمس ، وفِي جَوَاز ذَلِكَ نظر ؛ لأَنَّهُ يَجُوز : عَجِبْتُ مِمَّا زَيْداً ضَرَبْتَ ، تريد: مما ضربت زيداً.

---

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٢/ ٨٦ ، وقد ذكر ابن مالك في شرحه التسهيل : ١/ ٣٤٩ أن خبر لَيْسَ جائز توسيطه بالإجماع ، وهو ما نقله أبو حيان عن ابن الدهان وابن عصفور في التذييل والتكميل : ٤/ ١٧١.

(٢) أقول : قائله هو السموأل بن عادياء الغساني اليهودي ، ويقال قائله هو الجلاح الحارثي ، والأول أشهر وهو من قصيدة لامية ، من الطويل.

اللغة : قوله : " سلي إن جهلت الناس إلى آخره " كان السموأل هذا قد خطب امرأة وخطبها غيره أيضاً ، وكانت قد أنكرت عليه فخاطبها بهذه الأبيات إلى أن قال : أيتها المرأة : إن جهلت حالنا فسلي الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمي حالنا وحالهم فليس العالم بالشيء والجاهل سواء.

الاستشهاد فيه : حيث تقدم خبر ليس على اسمه ، وهو جائز خلافاً لابن درستويه فإنه يمنع ذلك ، والبيت حجة عليه ، وانظر البيت في ابن الناظم : ٥٢ ، وشرح المرادي : ١/ ٢٩٨ ، والأشموني : ١/ ١١٢ ، ومغني اللبيب : ٢٠٠ ، وتخليص الشواهد لابن هشام : ٢٣٧ ، وابن عقيل وقطر الندى ... ألخ.

ويمكن أن يقال لا يَجُوز ذَلِكَ لأنَّ دَام النَّاقِصَة لا تتصرف ولا تستعمل إلاَّ ماضية اللَّفْظ كَمَا سَبَق ، ومَا لاَ يتصرف فِي نفسه لا يتصرف فِي معموله نَحْوُ : فعل التعجب ، ويمكن أن يقال يَجُوز ذَلِكَ لأنَّ منع التصرف فِي دَامَ لَيْسَ بخُصُوصيَة دام بَلْ كُل فعل وقع صلة لِما الظرفية لا يكون إلاَّ ماضي اللَّفْظ نَحْو : لاَ أَصْحَبُكَ مَا لاَحَ للهِ بَارِقٌ ، فعدم التصرف فيها إنما كَانَ لِكَوْنها وقعت صلة لِمَا التوقيتية فصار ذَلِكَ فِيها لاَ لِكَوْنهَا وُضِعَتْ عَلَى منع التصرف بل لأجل ما.(١)

قَوْلُـهُ :

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرُ مَـا النَّافِيَـهْ   فَجِيءْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لاَ تَالِيَـهْ

يقول : لا يَجوز أن يسبق الْخَبَر ما النافِية ، وهذا تحته قسمان :

أحدهما : ما النفي أو شبهه شرط فِي إعماله فِي الْمُبْتَدَأ والْخَبَر وهو : ما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح.

والآخر : ما صلح أن ينفى بما من كان وأخواها نَحْو : ما كان زيد قائماً.

فالقسم الأوَّل أجَازَ تَقْدِيم الْخَبَر عليه ابن كَيْسَان والنحاس ، وحكى مثله عن الكِسَائِيّ فَأَجَازَ : مُنْطَلِقاً ما زال زيد.(٢)

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٧١ ، ١٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٩.

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين فِي أن (ما) لها صدر الكلام ؛ لأنه نظر إلَى أن : ما زال زيد فاضلاً ، بمترلة : كان زيد فاضلاً ، فِي المعنى فاستويا فِي جواز تقديم الخبر ... وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه ابن كيسان ؛ لأن (ما) عندهم ليس لها تصدير مستحق حكى ذلك ابن كيسان ". شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٥١ ، وينظر ابن كيسان النحوي : ١٨٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١/ ٣٩٨ ، ويقول الرضي : "وأما غير (ما دام) مما فِي أوله (ما) من هذه الأفعال فأجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها .. قالوا : لأن (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كجزئها بخلاف نحو : ما فارق وما انفصل . فإلها لَم تلزمها ، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولَم يجز ذلك فِي هذه الأفعال ولَم يجوز ذلك غيرهم =

ومفهوم قول النَّاظم : أن النفي إِذَا كَان بغَيْر ما يَجُوز تَقْدِيم الْخَبَر عليه نَحْوُ : قَائماً لَمْ يَزَلْ زَيْد ، خلاَفاً للفراء إِذْ مَنَعَ مِنْ تَقْدِيم الْخَبَر مطلقاً ، وخلاَفاً لغَيْره من الْكُوفِيِّينَ إِذْ أَجَازَ ذَلِكَ مُطلقاً كَمَا نقلناه عن ابن كَيْسَان ومن قال بقوله.

ويفهم أيضاً من قوله : إن المنع إِنَّما هو من تَقْدِيم الْخَبَر عَلَى (ما) ، فإن تأخر عن (ما) وتقدم عَلَى الفعل فالمفهوم جوازه نَحْو : ما مُنْطَلِقاً زال زيد ، وَهَذِه فِيهَا – أَيْضاً – خِلاَف أكثر النَّحْوِيِّين عَلَى جواز ذَلِكَ ، وبَعْضهم منعه.[١]

وأما القسم الثاني وهو : ما كان زيد قائماً ، فالنصوص متضافرة عَلَى منع التَّقْدِيم ، فَلاَ يَجُوز : مُنْطَلِقاً مَا كَانَ زَيْد[٢] ، ويمكن أن يكون فيه خلاف لمن يجيز : زيداً ما ضربت ، فيجيز تقديم معمول الفعل المنفي بما عليه.[٣]

وقوله : " فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ " تأكيد لمعنى نصف البيت ولَيْسَ لتأسيس معنى ؛ لأَنَّهُ قَدْ فهم من قوله : " كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَهْ " أن ما تكون مَتْلُوَّةً بما بَعْدَها من اسم وخبر لا تالية.

قَوْلُـــهُ :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِي ۝ وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْـعٍ يكْتَفِـي

= نظراً إِلَى لفظ (ما) ولو لَم يكن فيها معنى للنفي لَم يصر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام ". شرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٩٧.

(١) المنع هو مذهب بدر الدين بن مالك وابن هشام الخضراوي : ينظر الارتشاف : ٢/ ٨٧ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٣٤ ط. دار الجيل ، وعلله الرضي فقال : " لأن ما لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائماً زال زيد كما جاز : ما قائماً كان زيد اتفاقاً ". شرح الكافية : ٢/ ٣٩٧.

(٢) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٣٤.

(٣) وأما إيلاء الْخبر ما النافية فجائز اتفاقاً تقول : ما قائماً كان زيدٌ.

يقول : اختير منع تَقْدِيم الْخَبَر عَلَى : " لَيْسَ " فلا يَجُوز : قَائماً لَيْسَ زَيْد ، وفِي ذَلِكَ خلاَف : الْمَنْع مَذْهَب الْكُوفِيِّين[١] والمبرد[٢] وابن السراج[٣] والزجاج وأكثر الْمُتَأَخِّرِينَ[٤] ، واخْتَارَ ذَلِكَ[٥] أبو الحسين بن عبد الوارث الْفَارِسِيّ ، وقال ابن جني : انفرد الْمُبَرِّد بأنه لا يَجَوِّز تَقْدِيم خبر لَيْسَ عَلَيْهَا / **٥٦** ، وخالفه فِي ذَلِكَ الْجُمْهُور . انتهى.[٦]

---

(١) المسائل الحلبيات : ٢٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨ ، والإنصاف : ١٦٠ ، وابن يعيش : ٧/ ١١٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٧٨.

(٢) نص فِي المقتضب على جوازه : ٤/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ ، والمنع منسوب إليه فِي غالب كتب النحاة . انظر : المسائل الحلبيات : ٢٨٠ ، والبغداديات : ٢٥٧ ، والخصائص : ١/ ١٨٨ ، والإنصاف : ١٦٠ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٧٧٣ – ٧٧٤ ، وابن يعيش : ٧/ ١١٤ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٧٨.

(٣) الأصول : ١/ ٨٩ – ٩٠ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٧٨.

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٤ ، وعلة المنع عندهم : هي ضعفها بعدم تصرفها وشبهها بما النافية . وينظر المقتصد فِي شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٢/ ٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٥١ – ٣٥٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٧٨.

(٥) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت أبِي علي الفارسي ، توفي سنة (٤٢١ هـ) . ينظر البغية : ١/ ٩٤.

(٦) عبارة ابن جني : " وذلك كإنكار أبِي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبِي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً معنا فإن كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه وتستوحش منه ولا تستأنس بأول خاطر يبدو لك ...". الخصائص : ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ٨٧ ، ٨٨.

وقد اختلف عَلى سِيَبَوْيه فِي هَذِهِ الْمَسْأَلة فنسب بَعْضهم إِلَيْه الْجَوَاز وبَعْضهم الْمَنْع[١] ولَيْسَ فِي كتاب سِيَبَوْيه ما يشهد بالجواز إلا ما فِي أبواب الاشتغال من قوله : إن زيداً لست مثله ، كأنه قال : أخالفت زيداً لست مثله ؟[٢] ، ولا يَجُوز أن يفسّر إِلاَّ مَا يَجُوز أن يعمل.

وتلخص من ما ذكر فِي جواز تَقْدِيم خبر هَذِهِ الأَفْعَال عليها ، ومنعه أن : "دام" لا يتقدم الْخَبَر عليه ، ولا يتقدم الْخَبَر — أيضاً — عَلَى ما نفي بلفظ : " ما " بلا خلاف ذكره ، ولا عَلَى : " لَيْسَ " فِي الْمختار.

واقتضى مفهومُ ذَلِكَ أن ما سِوَى ذَلِكَ يَجُوز تَقْدِيم خَبَره عليه ؛ لأنه خَصَّ الْمَنْعَ بِهَذِهِ الثلاثة مواضع ، فما سوى ذَلِكَ يَجُوز فِيه التَّقْدِيم وَلَيْسَ كذَلِكَ بل تَقْدِيم الْخَبَر عَلَى هذه الأفعال عَلَى ثلاثة أقسام :

قسم يَجب فِيه تَقْدِيم الْخَبَر.

---

(١) قال ابن الناظم : " وأما ليس فمذهب سيبويه وأبي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم — هود : ٨} ولتفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه بملابس ضميره كقولهم : أزيد لست مثله ؟ حكاه سيبويه ، وذهب السيرافي والمبرد وابن السراج إِلَى منع ذلك قاسوها على : "عسى" ونعم وبئس وفعل التعجب ، قال السيرافي : بين ليس وفعل العجب ونعم وبئس فرق ... لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ولا يكون فاعله إلا ضميراً فكانت ليس أقوى منها ...". ابن الناظم : ١٣٥ ، ١٣٦.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ١٠٣ ، ورواية المثال فيه : أزيداً لست مثله ؟ وفي هذا النص يقول سيبويه : " أما الانتصاب ثم ها هنا فمن وجه واحد ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ومثله : أزيداً لست مثله ؟ لأنه فعل فصار بمنزلة قولك : أزيداً لقيت أخاه ؟ وهو قول الخليل ".

وقسم يمتنع فِيه تَقْدِيم الْخَبَر.

وقسم مختلف فِيه فمن النَّحْوِيِّين من يقول : لا يَجُوز ، ومنهم يقول : يَجُوز.

أَمَّا الْقِسم الأوَّل فَنَحْوُ : أين كان زيد ؟ وغلامَ أَيِّكُم كان زيد ؟ ونَحْوُ ذَلِكَ.

والقسم الثاني نَحْوُ : خَبَر : " ما دام وقعد " فِي المثل.

والقسم الثالث نَحْوُ : ما ذكرناه من خَبَر : " ما زال " وأخواها ، وخَبَر : " لَيْسَ " ، وخَبَر : " كَانَ " – أيضاً – فإِنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوز : قائماً كان زيد ، عَلَى أَنْ يَكُون : قائماً خبر كان ، وفِيه ضَمِير عائد عَلَى زيد ، بل عَلَى وجه آخر ذكره النُّحَاة فِي المبسوطات.

وتحت كل قسم من هَذِهِ الأقسام مسائل تذكر فِي المبسوطات

وقوله : " وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي " يعني أن هذه الأفعال على قسمين : قسم لا يستعمل إلا ناقصاً وذكر فِي البيت الثَّانِي أَنَّهُ : " فَتِئَ ، ولَيْسَ ، وزَالَ "[١].

وقسم يستعمل تاماً وناقصاً وهو : ما بقي ، فما اكتفى بمرفوع ولَمْ يحتج إِلَى منصوب كان تاماً ، وما احتاج إِلَى منصوب كان ناقصاً ، هذا أحد التفسيرين فِي كَوْنِهَا سُمِّيَت نَاقِصَة ، وهو أن فائدها لا تتم بذكر المرفوع فقط بل تفتقر إِلَى الْمَنْصُوبِ ، لأَنَّ الْكَلاَم منعقد مما أصله الْمُبْتَدَأ والْخَبَر ولا يفِيد ذكر المبتدأ دون ذكر الْخَبَر.

والتفسير الثاني : هو أنه سميت نَاقِصَة ؛ لأنه لا دلالة لها عَلَى الحدث ، وهَذَا فيه خلاف :

---

(١) يقول ابن مالك فِي البيت الذي أشار إليه أبو حيان :

وَمَا سواه نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِي ... فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

ذَهَب الْمُبَرِّد[١] والفَارِسي[٢] وابن السَّرَّاج[٣] إِلَى أنها مجردة من الحدث ، وأنها جُعِلَتْ للدلالة عَلَى الزمان فَقَطْ[٤] ، وإِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَها حدث ولا اشتقت منه كـان يَذهَب أبو علي الشلوبَيْنَ[٥] ، والمشهور والمنصور أنها تدل عَلَى الحدث والزمان ، وأن الحدث مسند إِلَى الجملة كما كانت : ظننت مسندة إِلَى الجملة.[٦]

والذين قالوا : إِنَّهَا تَدُل عَلَى الْحدث فهل تَنْصِبه ، فتقول : كان زيد قائمـاً كوناً ، أَجَازَه بَعْضهم[٧] ، والجمهور على المنع ، وأنهم عوضوا عن النطـق بمـصدره الخبر إذ هو المسند فِي الحقيقة لا اسمها.[٨]

---

(١) المقتضب . ٣/ ٣٣ ، ٩٧ ، ٤/ ٨٦ – ٨٩ ، وانظر : ١/ ١٨٩.

(٢) المسائل العسكرية : ٩٦ ، والبصريات : ٢٣٢ ، والبغداديات : ١١٣ – ١١٦.

(٣) الأصول : ١/ ٨٢ – ٨٣.

(٤) قال الجرجاني : " وهذه الأفعال تكون عَلَى ضربين : أَحَدَهُمَا : أن لا تسكت فِيهَـا عَلَـى الَمرفوع وتأتِي بِالْخَبَر المنصوب كقولك كان زيد أخاك ، وذَلِكَ إِذَا جعلتها دالة عَلَى الزمان فَقَطْ وتسمى نَاقِصَة.والضرب الثاني أن تجري مجرى سائر الأفعال فيقال كان زيد وتـسكت (بمعنى وجد)". المقتصد : ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وينظر الأصول لابن السراج : ١/ ٩١ ، وقد ذكر فيه الناقصة و لم يذكر ما أشار إليه الشارح ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ١٩٠.

(٥) قال الشلوبَيْنَ : " وأَرَى أَنَّ لَيْسَ و : " عَسَى " وما أشبههما أشبه بالحرف منها بالفعل مـن جهة أن مرادها فِي غَيْرِها بِهَذَا ينفصل عن اعتراض من اعترض هَذَا الحد بكان النَّاقِصَة مجردة عن الدلالة عَلَى الحدث للدلالة عَلَى الزمان من حَيْثُ كانت تشبه الحرف إِذْ كان معناها فِي الْخَبَر ، هَذَا إِنْ كان مذهبه أنها مُجردة من الحدث وهو الذي عليه أكثـر النَّحْويين وهـو الأولَى ". شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١/ ٢١٧ ، وانظر التوطئة : ٢٢٤.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٨ – ٣٤٠ ، وقد ذكر ابن مالك عـشرة أوجـه يستدل بها على أن هذه الأفعال دالة على الحدث والزمان معاً.

(٧) قال به السيرافِي كما نسبه إِلَى أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤ ، وانظـر شـرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٠.

(٨) التذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٠ ، ٣٤١.

ولما ذَهَبَ الْفَارِسِيّ إِلَى أَنَّهَا خُلِعَتْ الدلالة عَلَى الْحدث ، قال لا تعمل فِي حال ولا ظرف مكان ولا فِي مصدر ولا يتعلق بها حرف جر ، وفِي عملها فِي ظرف الزمان نظر انتهى[(١)] ، ومن قال بأنها تدل عَلَى الحدث أَجَازَ لَهَا العمل فِي ذَلِكَ كُلِّه[(٢)] وَلِذَلِكَ علق بَعْضُهُم المجرور فِي قوله[(٣)] : { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً } بكان.

وأما ما ذكره النَّاظِم من أن : " فَتِئَ ، وَزَالَ ، وَلَيْسَ " فيهن النقص ففِي ذَلِكَ نظر ، وقد ذكر هو وغَيْرُه أن : " فَتَأَ " تستعمل تَامَّة[(٤)] ، وذكر غَيْرُه - أيضاً - أن : " زَالَ " تَكُون تَامَّة ، ومضارع التَّامَّة يَزُولُ ، ومضارع النَّاقِصَة : يزال[(٥)] ، وسُمِعَ فِيه - أيضاً - يَزِيلُ.

وأما لَيْسَ فَقَدْ زَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا يعطف بها فِي المفردات فَعَلَى هَذَا تكتفِي باسم واحد فتقول : قام القوم لَيْسَ زيد[(٦)] ، ولا يَجُوز ذَلِكَ عِنْدَ

---

(١) التذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤، والمسائل المنثورة لأبي علي ص : ٢١٩ ، ٢٢٠ تحقيق : د/ شريف النجار.

(٢) الحجة للفارسي ٦/ ٤٦٢ ، وانظر الحلبيات : ٢٥٥ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤.

(٣) من الآية : ٢ من سورة يونس.

(٤) قال الصبان : " قوله (فتئ) لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجيء تاماً بِمَعْنَى كسر وأطفأ ، يقال : فتأته عن الأمر كسرته والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف فِي شرح التسهيل عن الْفَرَّاء ، فذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فِي كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء : وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فِي تغليطه ". حاشية الصبان : ١/ ٢٣٥ ، ٢٣٦.

(٥) قال أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٢٢ : " زال ماضي يزال احتراز من الَّتِي مضارعها يزول بِمَعْنَى تحول فإنها تامة ، قال المصنف : ومن زال الشيء بِمَعْنَى عزله فمضارعه يزيل . انتهى ، قلت : وحكى الكسائي أيضاً فِي مضارع زال الناقصة يزيل عَلَى وزن يبيع ، وحكى أحمد بن يحيى عن الفراء : لا أزيل أقول ذلك فتكون زال الناقصة مما جاءت على فعِل يفعَل ، وفعَل يفعِل ".

(٦) مما احتجوا به فِي ذلك قول لبيد :

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه   إنما يجزى الفتى ليس الجمل

الْبَصْرِيِّين[١] ، وفِي شرح اللمع للمهابذي[٢] أن هَذه الأفعال تجيء تَامَّة كما تجيء : " كان " إلا : " ظل " فإنها لا تستعمل تَامَّة ولا تستعمل إلاَّ فِي فعل النهار ، ولَـيْسَ لاَ تكون إلا نَاقصَة ، واستثناؤه ظل وذكره / **٥٧** أنها لا تستعمل تَامَّة لَيْسَ بِجَيِّد ؛ لأن أئمة اللغة والنَّحْوُ حكوا أنها تكون تَامَّة[٣] ، وأما قوله : ولا تستعمل إلا فِي فعل النهار فَقَدْ سبقه إِلَى مثل ذَلِكَ لُكْذة الأصبهانِي[٤] وعاب عَلَى الأعشى قوله :[٥]

يَظَلُّ رَجِيماً لِرَيْـبِ الْمَنُـونِ   وَالْهَمِّ فِي أَهْلِهَـا وَالْحَـزَنْ

---

(١) قال المرادي فِي حديث عن ليس : " أن تكون حرفاً عاطفاً عَلَى مَذْهَب الْكُوفِيِّينَ ... ولَـم يثبت كونها عاطفة عِنْدَ الْبَصْرِيِّين ... وممن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عِنْدَ الْكُـوفِيِّينَ ابـن بابشاذ والنحاس وابن مالك وحكاه ابن عصفور عن البغداديين ، قيل : وفِي الحقيقة لَيْـسَت عندهم حرف عطف ؛ لأنهم أضمروا الْخَبَر فِي قولهم : قام زيد لَيْسَ عمرو ، وفِي النـصب والجر جعلوا الاسم ضَمِير الْمَجْهُول وأضمروا الفعل بَعْدَهَا ، وذَلِكَ الفعل المضمر فِي مَوْضِع خَبَر لَيْسَ هَذَا تحرير مَذْهَبهُم وهو المفهوم من كلام هشام وابن كَيْسَان ، وهما أعرف بتقرير مَذْهَب الْكُوفِيِّينَ ". الجني الداني : ٤٩٨ ، ٤٩٩.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهابذي الضرير ، توفي فِي حدود سنة (٥٠٠ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ١/ ٣٢٠ ، ومعجم الأدباء : ٣/ ٢١٩.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٧٧.

(٤) هو الحسن بن عبد الله أبو علي أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي و لم يذكر السيوطي وفاته انظر بغية الوعاة : ١/ ٥٠٩ ، ومعجم الأدباء : ٨/ ١٣٩ – ١٤٥ ، توفي سنة (٣٦٠ هـ).

(٥) البيت من بحر المتقارب فِي ديوان الأعشى ميمون من قصيدة بعنوان : " طول الحياة عناء " : ٣٠٣ شرح : يوسف شكري فرحات ، ط. دار الجيل أولى : ١٩٩٢م.

اللغة : الرجيم : اللعين.

موطن الشاهد فيه قوله : " يظل " قال فيه أبو حيان : زعم لكذة أن يظل خطأ قـال : لأن الظلول لا يكون إلا نهاراً ، وقال : أ فتراه يظل نهاره رجيماً لريب المنون ، فإذا كان الليل أمن ؛ وينظر الشرح.

فزَعَمَ أن يظل خطأ قال : لأن الظلول لا يكون إلا نهاراً ، وقال : أ فتراه يظل نهاره رحيماً لريب المنون ، فإذَا كَانَ الليل أمن ، وقال لا يقال : ظل فلان شهرَه سائراً إلاَّ أنْ يَكُون إنَّمَا كان سيره نهارا خاصة ، وهَذَا الَّذي ذَهَبَ إلَيْهِ لُكذة والمهابذي خطأ بل نقل الناس أن ظل تكون بمعنى صار.[١]

وقد رد أبو حنيفة الدينوري[٢] عَلَى لُكذة قوله ، وأتى بآي من القرآن وأبيات عن الْعَرَب تدل عَلَى أنَّ : " ظَلَّ " قد يستعمل فِي غير النهار[٣] ، وقد أهمل النَّـــاظِم الكلام فِي معانِي هَذِهِ الأفعال وكأنه رأى أن ذَلِكَ من عِلْمِ اللغة وإن كان كثير مـــن النَّحْوِيين تعرضوا لذكر ذَلِك.

---

(١) نسبه أبو حيان أيضاً فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٥٨ – ١٥٩ إلَى السيرافِي وأبِي بكر وهشام.

(٢) هو أحمد بن داوود وكنيته أبو حنيفة الدينوري ، توفي سنة (٢٩٠ هـــ) ، من مؤلفاته تفسير القرآن ، ما تلحن فيه العامة ، ينظر بغية الوعاة : ١/ ٣٠٦ ، والبلغه ص ٧٣.

(٣) منها قوله تعالى مخاطباً السامري : {وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً} (طه : ٩٧) ، ومنها قول ذي الرمة :

ظللت تخفق أحشائي على كبدي   كأنني من ضراء البين مورود

﴿ حكم تقديم معمول خبر كان وأخواهّا على الاسم ﴾

قَوْلُـــــهُ :[١]

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ   إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

العامل هو : " كان وأخواهّا " أو مما يعمل عملها مما يلاقيها فِي الاشتقاق ، ومعمول الْخَبَر أعم من أن يكُون مَفْعُولاً بِهِ أو له أو حالاً أو ظرفاً ، ثم استثنى الظرف وحده خاصة.

وليس هذا الحكم مختصاً بـــ : " كان وأخواهّا " بل لا يلي عاملاً من العوامل ما رفعه غيره أو نصبه تقول : جاء زيد ضارباً عمراً ، ولو قُلْت : جَاءَ عمــراً زيــد ضارباً لم يجز ، لما يلوح فِي ذَلِكَ من الفصل بين الفعل وما عمل فيه بما لَمْ يعمل فِيه.

ومعمول الْخَبَر له أحوال :

إحداها : أن يتأخر عن الْخَبَر الْمتأخر عن الاسْم نَحْوُ : كان زيــد آكــلاً طعامك ، فَيَجُوز ذَلِكَ وهو وجه الكلام.[٢]

الثانية : أن يتقدم عليه وحده نَحْوُ : كان زيد طعامك آكلاً ، فَيَجُوز ما لَــمْ يَمْنَع مانع فِي الْخَبَر من تَقْدِيم معموله عليه مثل كون الْخَبَر فِي صلة موصول ، فــلا يَجُوز التَّقْدِيم عَلَيْه نَحْوُ : كان زيد الآكلَ طعامَك.

---

(١) ترك الشارح بيتاً للناظم ها هنا ونصه :

وما سواه ناقــص والنقــص فِي   فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دائمــاً قفي

(٢) هذا هو قول البصريين . انظر شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٩٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع : ٧٠٥ – ٧٠٦ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٧٠ – ٧١ ، والمقتضب : ٤/ ٩٨ – ٩٩ ، ١٥٦ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٨٦ ، ٨٨ ، ٢/ ٢٣٧ ، والمقتصد : ٤٢٥ – ٤٢٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٨.

الثالثة : أن يتوسط وحده بَيْنَ كان واسمها ، ولا يخلو إذ ذاك أن يَكُون ظرفاً أو مجروراً أو غَيْر ذَلك ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جازت المسألة باتفاق نَحْوُ : كَـان اليوم زيد مسافراً ، أو كان لله زيد مُطيعاً.

وإن كان غَيْر ذَلكَ نَحْوُ : كان طَعَامَكَ زيد آكلاً ، منع ذَلكَ الْبَصْرِيُّون[1] ، والمشهور فِي النقل عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ ذَلكَ جَائز.[2]

وذكر أبو بكر بن الأنباري[3] ما يدل عَلَى أَنَّ ذَلكَ لاَ يَجُوز عَلَـى مَـذْهَب الْكُوفِيِّينَ فِي مُحَاوَرَة جَرَتْ بَيْنَ أحمد بن يحيى ، ومحمد بن يزيد بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر ، وأن ابْنَ يحيَى أَلْزَمَ محمدَ بنَ يزيدَ جَوَاز : طعامَك جاءَني آكـلٌ ، وحقَّكَ لقيتُ آخذاً ، فقال : أجيزُ الْمسألتين ، فقال له أحمد لَمْ يُجزْ هَذَا أحـد لأن الصلة لا تتقدم إلا عِنْدَ تصرف الموصول يعني بالصلة هنا معمول اسم الفاعل ، ويعني بالموصول : اسم الفاعل ، ويعني أنه اسم لا يتصرف أيْ لَيْسَ كالفعل الذي يتـصرف فِي نَفْسه فكَذَلِكَ يتصرف فِي معموله.

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ١٣٨ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٧٠ – ٧١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٩.

(٢) شرح الألفية لابن النَّاظِم : ١٣٨ ، وتَمَسَّكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى ذَلكَ بقول الشاعر :

قنافذ هداجون حول بيوتِهـم   بِما كان إياهم عطيـــة عودا

وقول الآخر :

فأصبحوا والنوى عالِي معرسهم   ولَيْسَ كل النوى تلقي المساكين

ومحمله عند البصريين على إسناد الفعل إِلَى ضمير الشأن والجملة بعده خبر كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين ، انظر شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٩٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٦٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٠ – ٢٤١.

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان أبو بكر بن الأنبـاري النحـوي اللغوي ، توفي ببغداد سنة (٣٢٨ هـ) ، من مؤلفاته كتاب الزاهر فِي اللغة والوقف والابتداء وغريب الحديث ، ينظر بغية الوعاة : ١/ ٢١٢ – ٢١٤.

وتَبَيَّنَ مِمَّا حكيناه عن أحمد بن يحيَى أَنَّ الْخَبَر إِذَا كَان اسْماً لا يحلُّ مَحلَّـهُ الفعلُ وله معمولٌ فَلاَ يتقدم عَلَى عامله لا فِي هَذِهِ المسألة ولا فِي ما أشبهها.

فإن كان فعلاً أو اسماً يحل مَحلَّه الفعلُ فإِنَّهُ يَجُوز ذَلكَ أو يتوسط مع الْخَبَـر بَيْنَ كان واسمها متقدماً المعمول عَلَى الْخَبَر العامل فِيه نَحْوُ : كان طعامك آكلاً زيدٌ ، فَفيه خلاف بَيْنَ الْبَصْرِيِّين : مَذْهَب سِيبَوَيْه الْمَنْع[١] ، وذَهَبَ ابن السَّرَّاج[٢] والفَارِسِيّ إِلَى الْجَوَاز[٣] ، واختاره أبو بكر بن طلحة.[٤]

أو متأخراً عنه نَحْوُ : كان آكلاً طعامك زيد ، فَيَجُوز عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ / ٥٨ ، ويَمْتَنِع عِنْدَ الْكُوفِيِّين لَمَّا تقدم من أنهم لا يجيزون توسيط الْخَبَر ولا تَقْدِيمه عَلَى الْفِعْل إِذَا كان فِيه ضَمير يعود عَلَى اسْم كَانَ ، هَذَا كله مَا لَمْ تقدمه عَلَى الفعـل ، فـإن قَدَّمْت معمول الْخَبَر على الفعل فإما أن تقدمه مع الْخَبَر أو وحده ، فإن قَدَّمْتَه وحده لَمْ يجزْ سواء أكان ظرفاً أو مجروراً أو غَيْر ذَلك ، لا يقال : طعامك كان زيد آكلاً ، ولا يوم الجمعة كان عمرو سائراً ، ولا فِي الدَّارِ كان زيد مقيماً ، هَذَا نقـل بَعْـض أصحابنا.[٥]

---

(١) لَمْ يذكر سيبويه تقديم المعمول وتوسطه مع الْخَبَر بين الفعل واسمه وإِنَّمَا الَّذي ذكره بنصـه هو : " وإن شئت قُلْت : كان أخاك عبد الله فَقَدَّمْت وأخرت كما فعلت ذَلكَ فِي : ضرب لأنه فعل مثله وحال التَّقْدِيم والتَّأْخير فيه كحاله فِي : ضرب إلا أن اسم الفاعل والْمَفْعُول فيه لشيء واحد ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٥ ، ويمكن أن يكُون قَدْ فهم النحاة أنه باقتصاره عن الحديث على المعمول هو عدم موافقة على تقديم المعمول مع الْخَبَر وتوسطهما بين الفعل واسمه.

(٢) انظر الأصول : ١/ ٨٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٠.

(٣) الإيضاح العضدي : ١٠٦ – ١٠٧ ، وانظر البصريات : ٤٣٤ – ٤٣٥ ، والتعليقة علـى كتـاب سيبويه : ١/ ١٠٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٠.

(٤) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة ، توفي سنة (٦١٨ هـ) ، ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٢١ ، ١٢٢.

(٥) ينظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٠٤.

وقال ابن السَّرَّاج : جميعُ ما جاز فِي الْمُبْتَدَأ والْخَبَر من التَّقْدِيم والتَّأخير فهو جائز فِي كان إلا أن تفصل بَيْنَها وبَيْنَ ما عملت فيه بِمَا لَمْ تعمل فِيه ، قال : وأصحابنا يجيزون غلامه كان زيد يضرب فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه ؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تَقْدِيم معموله.[١]

وإِنْ قَدَّمْته مع الْخَبَرِ فَلَهُ صُورَتَان :

إحداهما : تَقْدِيمُه عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : طعامَك آكلاً كَانَ زيد.

والثانية : تَقْدِيم الْخَبَر عَلَيْه نَحْوُ : آكلاً طَعَامك كان زيد ، فإِنَّ ذَلِكَ يَجُوز حَيْثُ يَجُوز تَقْدِيم الْخَبَر ويجيء فِي ذَلِكَ الْمَنْع عَلَى رأي الْكُوفِيِّينَ.[٢]

قَوْلُــــهُ :

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّــهُ امْتَنَــعْ

يقول : إذاَ ولي العامل معمول الْخَبَر وَلَيْسَ بظرف ولا مَجْرور نَحْوُ : كان طعامك زيد آكلاً ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُتَأَوَّلٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى أَنَّ فِي كَانَ اسْمَها وهو ضَمير الشأن.[٣]

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج : ١/ ٨٦ ، ومن شواهده قوله تعالى : **{وأَنْفُسهم كَانُوا يَظْلِمُون}** (الأعراف : ١٧٧)

(٢) فِي الصبان : ١/ ٢٣٧ : اعلم أن نحو : كان زيد آكلا طعامك ، يتحصل فيه أربع وعشرون صورة ... وكلها جائزة عند البصريين إلا : كان طعامك زيد آكلا ، وكان طعامك آكلا زيد ، وآكلا كان طعامك زيد.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢ ، والمنع مذهب الكسائي من الكوفيين : انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢.

وهَذَا التَّأْوِيلُ لا يتمُّ إلا حَيْثُ كَانَ الْخَبَر لا يظهرُ فِيه الإعرابُ فيجعل ذَلِكَ الضمير هو الاسْم ويجعل الْخَبَر الجملة الَّتِي بَعْدَهَا من المبتدأ والْخَبَر ، وتقدم معمول ذَلِكَ الْخَبَر ، وذَلِكَ نَحْوُ : كان طعامك زيد أكل أو يأكل ، فإنه يمكن أن ينعقد من ذَلِكَ مبتدأ وخبره ، فإِذَا أَتَيْتَ به ظَاهراً فيه الإعراب لَمْ يحتمل أن يكون مبتدأ وخبراً نَحْوُ : كَانَ طَعَامك زَيْدٌ آكلاً ، لأنه لا ينعقد من قوله : زَيْدٌ آكلاً مبتدأ وخبرٌ ، وإِنَّمَا يتم ذَلِكَ فِي نَحْو قول الشاعر :[1]

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق يهجو به جريراً وقومه ويصفهم بالفجور والخيانة.

اللغة : و " القنافذ " جمع قنفذ والأنثى قنفذة ، قوله : " هداجون " من هدج الظليم إذا مشى في ارتعاش فهو هداج ، قوله : " عطية " اسم رجل وهو أبو جرير.

الاستشهاد فيه : قوله : " بما كان إياهم عطية عودا " وأصل المسألة أن الفصل بين كان واسمها إذا كان بظرف أو بحرف جر يجوز اتفاقاً كما في قولك : كان عندنا زيد قائماً ، وكان في الدار بشر متكلماً ؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما بما ليس لغيرهما ، أما الفصل بين كان واسمها بغير الظرف وحرف الجر نحو : كان الماء زيد يشرب ومثل البيت المذكور فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء كان متصلاً بالخبر أو منفصلاً ، وأجازه الكوفيون مطلقاً مستدلين بالبيت المذكور فإنه فصل بين كان واسمها بقولهم إياهم وليس هو بظرف ولا مجرور وأجاب البصريون عن البيت المذكور بأربعة أوجه :

الأول : أن اسم كان ضمير الشأن ، والجملة خبر كان ، فلم يفصل بين كان واسمها ؛ لأن اسمها مستتر فيها ، **والثاني** : أن كان زائدة بين الموصول وصلته فحينئذ لا اسم ولا خبر ، **الثالث** : أن ما موصولة واسم كان ضمير مستتر يرجع إلى (ما) و : " عطية " مبتدأ ، و "عود" خبره ، و : "إياهم" مفعول مقدم ، والعائد محذوف والتقدير : بالذي كان عطية عودهموه فحذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بفعل على ما هو المقرر في باب الموصول ، **الرابع** : أن هذا ضرورة فلا اعتبار به . وانظر التأويلات المذكورة في الشرح.

ففِي كان ضَمير الأمر : " و إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا " ينعقد منه مبتدأ وخبر فلا يبقى للكوفيين حجة فِي جواز ذَلِكَ إِذْ قَدْ نقل جواز ذَلِكَ عنهم[1] ، أعني : أن يلي كان معمول خبرها المتأخر بَعْدَ اسْمها عَلَى الإطلاق ، وقد تَقَدَّمَتْ حكاية ثعلب والْمُبَرِّد ، والظاهر – والله أعلم – أَنَّ مَذْهَب الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز ذَلِكَ إِلاَّ إِذَا كَانَ الْخَبَر فعلاً.[2]

وهَذَا البيت الذي استدل به الْكُوفِيُّونَ تأوله أصحابنا عَلَى أَنَّ فِي : " كَانَ " ضَمِير الأمر والشأن ، و : " إياهم " مَفْعُول مقدم ، و : " عطية " مبتدأ ، و : "عود" فِي موضع خبر المبتدأ ، والجملة فِي مَوْضِع خَبَر كان[3] ، وهَذَا لا يَجُوز عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ؛ لأن الْخَبَر لا يَجُوز تَقْدِيمه إِذَا كان فِيه ضَمِير مرفوع ، فلا يَجُوز تَقْدِيم معموله.[4]

وتأوله أصحابنا – أيضاً – تأويلاً آخر غَيْر التأويل الَّذِي أشار إليه النَّاظِم وهو أن يكُون : " كان " زائدة ، ومن أصحابنا من لَمْ يتأوله وجعل تَقْدِيم الْمعمول فِيه ضرورة.[5]

---

(١) الإجازة مذهب هشام ، انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩٣ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢ ، ٣/ ٣٥٥ – ٣٥٧.

(٢) علق عليه أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢ ، ٣/ ٣٥٥ – ٣٥٧ ، وقال والإجازة مذهب هشام يجيزه مع الماضي والمستقبل والدائم.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢.

(٤) ينظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٠٤ ، ٣٠٥.

(٥) توضيح المقاصد : ١/ ٣٠٥ ، وشرح الأشموني : ١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩.

﴿ ما تختص به كان دون أخواها ﴾

قَوْلُـــــهُ :

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَــنْ تَقَــدَّمَا

" كَانَ " لَهَا مَحامل :

أحدها : أَنْ تكون نَاقصَة فَتَرْفَع الاسْم وتَنْصب الْخَبَر ، وتدل عَلَــى تقيّــد خبرها بالزمان الذي دلت عليه إِنْ كَانَ ماضياً فماضٍ ، وإِنْ كان مستقبلاً فمستقبلٌ ، وإِنْ كان حالاً فحالٌ ، وقد تستعمل فِي حال نقصها بمعنى : " صار "[(١)]

وإِذَا أضمر فِيها ضَمير الشأن فهي النَّاقصَة ، والجملة الواقعة بَعْدَها فِي مَوْضِع خبرها[(٢)] ، ولَيْسَت غَيْر النَّاقِصَة خِلافاً لأَبِي القاسم خلف بن فرتون[(٣)] ، ومَنْ قَــالَ بِمَقَالَتِه / **٥٩** ، فإِنَّهُ زَعَم أَنَّهَا قسم غَيْر النَّاقِصَة.[(٤)]

وقد ذَهَب الكِسَائِي إِلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الاسْمان بَعْدَهَا مَرْفُوعَيْنِ كَانَتْ مُلْغَاة لا عمل لها[(٥)] ، وإِلَى نَحْوٍ مِنْهُ كَانَ يَذْهَب ابن الطَّرَاوَة فإنه كان يقول فِي نَحْوِ : كـــان

---

(١) ومن شواهد ذلك قوله تعالى :{**وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا * وَكُنْتُمْ أَزْوَاجــاً ثَلاثَةً**} (الواقعة : ٥-٧)

(٢) توضيح المقاصد : ١/ ٣٠٥.

(٣) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النحوي ، توفي سنة (٥٣٢ هــ) . انظر البغية : ١/ ٥٥٧.

(٤) قال أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥١ مسألة : كان إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة والجملة الواقعة بعدها فِي موضع خبرها وليست غير الناقصة فتكون قسماً برأسها هذا مذهب الجمهور ، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الشنتريني عرف بابن الأبرش إلى أنهــا قسم غير الناقصة.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٠ ، والجزء الثاني : ٢٨٢ – ٢٨٣.

زيد قائم : إنها غَيْر عاملة ولا أضمر فيها أمْرٌ ولا شأنٌ[١] ، ورفع الاسْمين بَعْدَ كَــانَ مسْموع عن الْعَرَبِ[٢] وبه قَالَ الْجُمْهُور[٣] وأنكر الْفَرَّاء سماعه.[٤]

والثانِي : أن تكون تامة وهي على قسمين :

أحدهما : أن تكون لازمة نَحْوُ : قد كان لبن ، أي : حضر لبن.[٥]

والثاني : أن تكون متعدية بمعنى : كفل ، نَحْوُ : كنتُ الصبيَّ ، أي : كفلته أو بمعنى غزل نَحْوُ : كنتُ الصوفَ ، أي : غزلته ذكر ذَلِكَ صاحب الحلل ، وأنه من غرائب اللغات.

الثالث : أن تكون زائدة وهِيَ الَّتي أشار إليها النَّاظم.

وتنقاس زيادهَا بَيْن : " ما وفعل التعجب " فتدل عَلَى الانقطاع نَحْوُ : مــا كان أحسن زيداً ! ، ورُوِيَ من كلام الْعَرَب : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُب الكَمَلَةَ[٦]

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٠ ، قال فيه أبو حيان : " نقله عن السهيلي وغيره يقصد ابن أبي الربيع ". ينظر شرح الجمل لابن أبي الربيع : ٧٤٠ ، وانظر مناقشة أبي حيان لمذهب ابن الطراوة هذا في الجزء الثاني من التذييل : ٢٧١ – ٢٧٣.

(٢) من ذلك قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنفَان : شَامِت ... وَآخر مُثْنٍ بِالَّذي كُنتُ أَصْنَع

وقول الآخر :

هِيَ الشِّفَاء لِدَائِي لَوْ ظَفِـرْتُ بِهَــا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاء مَبْذُول

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١١.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٠.

(٥) من الشواهد المشهورة في ذلك قوله تعالى :{وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ}(البقرة :) ، وقول الشاعر :

إِذَا كَــانَ الشِّتَـــاء فَأَدْفِئُــونِي ... فَإِنَّ الشَّيْــخ يَهْدِمه الشِّتَـــاء

(٦) في الأصل : الكلمة.

مِنْ بَنِي عَبْسٍ فَلَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنهُمْ ، فزاد : " كان " ، ولا تزاد كان أولاً ولا آخراً ولا بِلَفظ غَيْر الْمَاضِي ، وشذ زيادتها بِلَفْظ الْمُضَارِع نَحْو قَوْله :[1]

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

وذكر بعض أصحابنا أنها تزاد بَيْنَ المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول.[2]

وإِذَا زيدت فَمَذْهَب السيرَافِي أنها زيدت وفِيها ضَمِير المصدر[3] ، ومَذْهَب الفَارِسِيّ أنها زيدت وحدها ولا إضمار فِيها[4] وهو أولى ؛ لأن زيادة المفرد أقرب من زيادة الجملة.

---

(١) بيتان من الرجز المشطور قالتهما أم عَقِيل بن أبِي طالب وهي ترقصه ، وانظر الشاهد فِي ابن الناظم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٠٦ ، أوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٥٥ وشرح ابن عَقِيل على الألفية : ١/ ٢٩٢.

اللغة : قوله : " ماجد " أي كريم ، وكذَلِك الْمجيد من مَجُد بالضم ، و" النبيل " من النبالة وهي الفضل ، قوله : " إذا تهب " بضم الهاء وجوباً ، وهو شاذ قياساً ؛ لأن قياس مضارع فعل المضعف القاصر يفعل بالكسر نحو : حنَّ يَحنُّ وأنَّ يئِنُّ وهبت الريح هبوباً وهبيباً إذا هاجت ، قوله : " شمأل " بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة وفِي آخره لام وهي الريح المعروفة ، وهي تهب ناحية القطب ، قوله : " بليل " بفتح الباء الموحدة وكسر اللام وسكون الياء آخر الحروف فعيل بِمعنًى مفعولة أي المبلولة بالماء.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " تكون " فإنها زائدة ، والثابت زيادة " كان " بلفظ الماضي بخلاف المضارع فإنه معرب لشبه الأسماء فلا يزاد ، وهذا شاذ على خلاف الأصل.

(٢) انظر نصه فِي شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٨.

(٣) شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٦٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٦١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١/ ٢٣٩ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٩ ، ٥٨٥ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢١٣.

وأجَازَ أهل الكوفة زيادة : " أمسى ، وأصبح " وحكوا : ما أصبح أبردها ! ، وما أمسى أدفأها ![1] ، وأجَازَ بَعْض الناس زيادة : " أضحى " وسائر أفعال هَـذَا الباب إذَا لَمْ ينقص المعنى.[2]

قَوْلُـــهُ :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُــونَ الْخَبَــر   وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْــتَهَرْ

يريد يحذفونها واسمُها مستترٌ فيها ولا يحذفونَها واسمُها ظاهرٌ ، ومن الحذف لها ولَيْسَتْ بَعْدَ : " إن " ، ولا : " لو " قوله تَعَالَى[3] : { انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ } عَلَى تأويل الْكِسَائِيّ ، أي : انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم[4] ، وحـــذفُهَا بَعْـــدَ : " إنْ " كـــثيرٌ ومشهورٌ ؛ كما أنشدوا :[5]

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٦٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٤١ ونسبه إِلَى أبي علي الفارسي واستشهد على ذلك ببيتين من الشعر ، وشرح الجمل الكـبير لابـن عصفور : ١/ ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤١٤.

(٢) توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٠٧ ، وشرح الجمل الكـبير لابـن عـصفور : ١/ ٤١٥ وصاحب هذا القول هو ابن جني ذكر عنه فِـي الخزانـة : ٥/ ١٣٠ – ١٣١ ، والتـذيل والتكميل : ٤/ ٢١٦.

(٣) من الآية : ١٧١ من سورة النساء.

(٤) البحر المحيط : ٣/ ٤٠٠.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة من قصيدة يخاطب بها يزيد بن سنان المري ، وأولها هو قوله :

اجمعْ جُمُوعَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنَّنِي   أَعْدَدْتُ يَرْبُوعاً لَكُمْ وتَمِيماً

الشاهد فِي الديوان : ٩٥ (عباس عبد الساتر) ابن الناظم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٢٦٠.

اللغة : قوله : " حدِبت " بفتح الحاء وكسر الدال المهملتين وفتح الباء الموحدة من حدب إذا عطف ومن عليه . قوله : " بطون ضَبَّة " أراد بالبطون القبائل ، وضبة بفتح الضاد المعجمـة وتشديد الباء الموحدة وهو ضبة بن أد بن طابخة بن اليأس بن مضر بن نزار. =

حَدبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا ... إِنْ ظَالِماً فِيهِمُ وَإِنْ مَظْلُومــاَ

وقال النعمان بن المنذر :[١]

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقاً وَإِنْ كَذِباً ... فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ

وقال غيره :[٢]

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْه الشُّهُو ... د إِنْ عَاذِراً لِــي وَإِنْ تَارِكــاَ

هكذا أطلقوا أنها تحذف بَعْدَ إِنْ ، وإِذَا تتبعت الموارد الَّتي جاءت فِيهَا ذَلِــك وجدنا فِي أماكن التنويع ؛ كما فِي قوله : " إِنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومــاَ " و : " إِنْ حَقاً وإِنْ كذباً " ، و : " إِنْ عَاذِراً لِي وَإِنْ تَارِكاً " كما روي : إِنْ خَيْراً فَخَيْر ، وَإِنْ شَراً فَشَر ، وإِنْ خِنْجَراً فَخِنْجَرٌ ، وإِنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ.

= **الاستشهاد فيه** : فِي قوله : " إِنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُوماً " عَلَى حَذْف كان واسمها بَعْدَ إِنْ الشرطية والتقدير كما قلنا إِن كنت ظالماً وإِن كنت مظلوماً.

(١) أقول : البيت من بحر البسيط وقائله هو النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، وهو من قــصيدة لامية من البسيط وأولها هو قوله :

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ وَلاَ ... تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الأَقَاوِيلاَ

إِلَى آخره انظر الشاهد فِي شرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٢٩٤.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " صدقاً وكذباً " حَيْثُ حذف فِيهما كَانَ كما ذكرنــا وهــو حذف شائع ذائع سائغ.

(٢) البيت من بحر المتقارب ، وهو فِي طلب العفو والصفح نسب فِي مراجعه لعبد الله بن همــام السلولي وانظره فِي كتاب سيبويه : ١/ ٢٦٢ ، وشرح ابــن الــسيرافي : ٢١٤ واللــسان (رهس).

موطن الشاهد : فِي قوله : " إن عاذراً لِي وإن تاركاً " حيث استشهد به على حذف كان بعد : " إن " وهو كثير مشهور.

ولا يحفظ حذفها بعد : " إن " دون تنويع ولا تكرير ، فلا يحفظ : اضرب زيداً إن قائماً ، ولا : سأضرب عمراً إن خارجاً ، تريد : إن كان قائماً ، وإن كان خارجاً ولا سأمر ببكر إنْ ضَاحِكاً ، تريد : إن كان ضَاحِكاً مع أن الأبيات الثلاثة المتقدمة لَيْسَت نصاً فِي حذف : " كان " بل يحتمل أن يكُون المنصوب بَعْدَ إن حالاً ، ولَيْسَت إن الشرطية بل محذوفة من : إما ؛ كما قال الشاعر :[1]

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِـــنْ صَـــيْفٍ   وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَـــنْ يُعْـــدَمَا

/ ٦٠ يريد : إما من صيف وإما من خريف ، وكأنه قال : إما ظالماً وإما مظلوماً ، أي : حدبت علي فِي هَذِهِ الْحَال وفِي هَذِهِ الحال[2] ، وذَلِكَ تأويل البيتين الآخرين.

وأما حذفها بَعْدَ : " لو " فمشهور نَحْوُ ما مثل به سِيبَوَيْه : أَلاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً أي : ولو كان تمراً ، ويَجُوز رفعُ تَمرٍ ، أي ولو يَكُون عندنا تَمْرٌ[3] ، وما بَعْدَ : " لو " إذَا حذفت كان يكُون مندرجاً فِي ما قبلها ولا يكُون أَعْلَى ولا أعم نَحْوُ : ائْتِنِي بِدَابَّة وَلَوْ حِمَاراً ، فالحمارُ مندرجٌ فِي مدلول الدابة ، ولَيْسَ أَعْلَى ولاَ أَعَمّ ، فلو قُلْتَ : أَلاَ حشف ولو تَمْراً ، كان قبيحاً ، إِنَّمَا وجه الكلام : أَلاَ تَمْرٌ ولو حشفاً.

---

(١) البيت من بحر المتقارب للنمر بن تولب فِي الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٧ ، ٣/ ١٤١ ، والخزانة : ٤/ ٤٣٤ ، والخصائص : ٢/ ٤٤٢ ، وشرح ابن الناظم : ٣٨١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣/ ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٢.

اللغة : الرواعد : جمع راعدة وهي السحابة ذات الرعد ، والصيف : المطر الدي يجيء فِي الصيف ، ويقول – أيضاً – إنه لا يعدم ماء الخريف فهو ري دائم.

موطن الشاهد : فِي قوله : من صيف وإن من خريف ، فأصله : إما من صيف وإما من خريف فحذف، ما من إما الأولى وتبعتها إن ثم حذف ما من الثانية وأبقى إنْ.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٢٦٦ – ٢٦٨.

(٣) ينظرالكتاب بتصرف : ١/ ٢٦٩.

ولو قُلْت : ألا شرابٌ ولو عسلاً لَمْ يجز إلا فِي مَوْضِع تضطر فيه إِلَى العسل ، ولَوْ قُلْت : ألا خبزٌ ولو ماء ، فَيَجُوز عَلَى قبحه بالنصب وبالرفع ، وإِنَّمَا قبح ؛ لأن الماء لا يندرج فِي الْخبز.

قَوْلُــهُ :

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ　　　كَمِثْلِ : أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

المثال فِي ذَلِكَ : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك ، التقدير : أن كنتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك ، أي لأن كنت مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك ، ثم حذفت كان وحدها فانفصل الضَّمِير ؛ لأنه إِذَا حذف العامل انفصل الضَّمِير الذي كان مع إثباته متصلاً نَحْوُ قوله :[1]

وإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمل عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَها　　　فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

التقدير : وإن لم يحمل ، فحذف : " لم يحمل " فانفصل الضَّمِير الَّذِي كَانَ مُتَّصِلاً فِي يحمل ، ولَمَّا حذف كان عوّض منها : " ما " ، والدليل عَلَى أَنَّها عوض من : " كَانَ " أنهما لا يجتمعان ، فلا يقال : أن ما كنت مُنْطَلِقاً ، وأن هَذِهِ مفتوحة

---

[1] البيت من بحر الطويل من قصيدة مشهورة للسموأل بن عادياء اليهودي مطلعها قوله :

إِذَا الْمَرْءِ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عرضه　　　فَكُلّ رِدَاءِ يَرْتَدِيهِ جَمِيل

وبيت الشاهد ثاني أبياتها

اللغة : لَمْ يحمل على النفس ضيمها : أي يحملها على الصبر والمكاره ، وأصل الضيم العدول عن الحق يقال ضامه ضيماً وهو مضيم.

الشاهد فِي قوله : وإن هو لَمْ يحمل فإن إن الشرطية لا بد من دخولها على جملة فعلية وأصله وإن لَمْ يحمل فحذف الفعل فانفصل الضمير وعلى ذلك فهذا الضمير فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، وانظر البيت فِي الدرر : ١/ ٣٩ ، ٢/ ٧٥ ، والهمع : ١/ ٦٣ ، ٢/ ٥٩ ، وانظره مع شاهد مشهور سبق أول الباب فِي هذه القصيدة فِي كثير من كتب الأدب . (المقاصد الكبرى للعيني : ٢١٣ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ص ٥٥٢ "دار الجيل").

وهي فِي مَوْضِعِ نصب بَعْدَ إسقاط حرف الجر مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِه ، أو فِي مَوْضِعِ جَرّ عَلَى الخلاف الذي بَيْنَ الْخَلِيل وسِيبَوَيْه.[١]

ولما كانت : " ما " عوضاً من : " كان " المحذوفة لم يجز حذفها فلا يقال : أن أنت مُنْطَلِقاً.[٢]

وزَعَم الْمُبَرِّد أَنَّهُ يَجُوز إظهار الفعل مع الْمَفْتُوحَة وجعل : " ما " زائدة فتقول : أما كنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك[٣]، والصحيح أَنَّهُ لاَ يَجُوز ذَلِكَ ؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال وما يجري مجراها تُحْكَى كما سُمِعَتْ ولا يطرد فِيها قياس ولِذَلِك نَقُول : إن الاسْم متى كان ظاهراً نَحْوُ : إِنْ كَانَ زَيْد مُنْطَلِقاً انطلقت معه فلا يَجُوز ها هنا التعويض ، فلا تقول : إن ما زيد مُنْطَلِقاً.[٤]

وأما إن كان مضمراً لغائب أو لِمُتكلم فَفِي جَواز ذَلِكَ نظر نَحْوُ : زيد إن كان مُنْطَلِقاً انطلقت معه ، ونَحْوُ : أن كنتُ مُنْطَلِقاً انطلقت معي ، فهل يَجُوز هنا التعويض فتقول : زيد أما هو مُنْطَلِقاً ؟ ، ونَحْوُ : أما أنا مُنْطَلِقاً ؟ فِي ذَلِكَ نظر ،

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٦ – ١٢٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٢ – ٢٣٣.

(٢) قال ابن جني في معناه وهو يتحدث عن حذف الفعل : " وربما جاء بَعْدَه المرفوع والمنصوب جميعاً نَحْوُ قولهم : أما أنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك ، تقديره : أن كنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك فحذف الفعل فصار تقديره : لأن أنت مُنْطَلِقاً وكرهت مباشرة أن الاسْم فزيدت ما فصارت عوضاً من الفعل ومصلحة للَفْظ لتزول مباشرة أن الاسْم ..." . الخصائص : ٢/ ٣٨٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٧٥ ، والانتصار لابن ولاد : ٩٨ – ٩٩ ، والبغداديات : ٣٠٥ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٥٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٤.

(٤) هو ما قال به المرادي فِي شرحه للتسهيل : ١/ ٣٧٥ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٩٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٤.

والّذي نختاره أن ذَلِك مقصور عَلَى مورد السماع ، والسماع إِنَّمَا جَـاء والـضمير للخطاب قال الشاعر :[١]

أَبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الـضَّبُعُ

وقال آخر :[٢]

---

(١) أقول : قائله هو الْعَبَّاس بن مرداس ، قِيلَ : إِنَّهُ قدم إلى دمشق وابْتَنَى بِهَـا دَاراً ، يخاطب العَبَّاس بِهَذَا خفاف بن ندبه منسوب لأمه وكنيته أبو خراشة وهو من الصحابة شهد فتح مكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد الشاهد قوله :

السلم تأخذ منها ما رضيت به والحرب يكفيك من أنفاسها جُرَعُ .

وهما من البسيط . ديوانه : ١٢٨ ، والأشباه والنظـائر : ٢/ ١١٣ ، والخزانـة : ٤/ ١٣ ، والدرر : ٢/ ٩١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٤٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ١١٦ ، ونسب لجرير وهو فِي ديوانه : ١/ ٣٤٩ ، والخصائص : ٢/ ٣٨ ، ابن يعـيش : ٢/ ٩٩ ، الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٩٣ ، والمغني : ١/ ٣٥ ، والمنصف : ٣/ ١١٦ ، ابن الناظم : ٥٦ ، أوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٦٥ ، شرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٢٩٧.

اللغة : قوله : "ذا نفر" أي : ذا قوم وجماعات ، والنفر فِي الأصل اسم لمـا دون العـشرة ، "الضبع" بفتح الضاد الْمُعجمة وضم الباء الموحدة ، وأراد به السنة المجدبة.

والمعنى : يا أبا خراشة إن كنت كثير القوم عزيزاً فإن قومي موفورون لَمْ تأكلهم السنة الجدبة من القلة والضعف.

الاستشهاد فِيه : فِي قوله : " أما أنت " فإنه حذف فِيه كان بعد أن الناصبة للفعل ، فقوله :
" أما أنت " بفتح همزة أما ، وليست هي أما التي فِي قولك : أما بعد ، بل هما كلمتان باتفاق والثانية منهما عوض من كان محذوفة ، وأصله : لأن كنت فحُذِفَتْ اللام من " لأن " تَنَاسِياً فبقي أن كنت ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ، ثم جيء بالضَّمير المنفصل خلفـاً عـن المتصل ، ثم عوضت عن كان ما الزائدة قبل الضمير . والتزم حذفها لـئلا يجتمـع العـوض والمعوض منه ، ثم أدغم نون أن فِي ما فصار : أما أنت.

(٢) البيت من بحر البسيط ، ولَمْ أعثر على قائله وهو فِي الارتشاف : ٢/ ١٠٠ ، وابن يعـيش : ٢/ ٩٨ ، والخزانة : ٢/ ٨٢ ، والمغني : ٣٦ . وشاهده كالذي قبله وأصله لأن كنت مقيماً ولأن كنت مرتحلاً.

أَمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُــرْتَحِلاً فاللهُ يكْلأُ مَا تَأْتي وَمَــا تَــذَرُ

وإِنَّمَا اخترنا الاقتصار عَلَى مورد السماع ؛ لأن ذَلِك خارج عن القياس ؛ ألا ترى أن ذَلِك لا يجوز فِي غَيْر كان من أفعال هَذَا الباب وهو كلام جرى مجرى المثل ، وَقَدْ وقع فِي كتاب سيبويه فِي هذه المسألــة : أما زيد ذاهباً ذهبت معه[1] ، والْمَعْنَى إِنْ كَانَ زَيْد ذاهباً ذهبت معه ، فَأَتَى بالاسم الظاهِر مرفوعاً عَلَى إضمار كان معوضاً منها ما لكن هذا من تمثيله ولَمْ ينقله من كلام العرب فينبغي ألا يقاس عليه إلا إن ثبت مِنْ لِسَانِ الْعَرَب.

وقد حذفت – أيضاً – كان بَعْدَ إن الشرطية / **٦١** وعُوِّضَ منها ما ولزمت فِي قولهم : " إِمَّا لاَ " ألزمت ما عوضاً من الفعل كأنه قال : افعل كذا إن كنــت لا تفعــل غَيْره ، فَمَوْضِع : إما لا ، مَوْضِع : إن كنت لا تفعل غَيْره ، وذَلِك كله شاذ خارج عن الأقيسة ، وأنشدوا :[2]

لَوْ أَنَّ نُوقاً لَــكَ أَوْ جِمَــالاً أَوْ ثُلَّــةً مِــنْ غَــنَمٍ إِمَّــا لاَ

أي : أن كنت لا تَجد غَيْرها[3] ، ولا يُحذف الفعلُ مع المكسورة إلا فِي هَذَا ، فإن قُلْت : إِما كنتَ مُنْطَلِقاً انطلقت معك لَمْ يحذفْ كان ، فلا تقول : إما أَنْــتَ مُنْطَلِقاً ؛ كما لا يَجُوز إظهار الفعل مع الْمَفْتُوحَة.

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٢٩٣ ، ٣/ ٧ ، ١٤٩.

(٢) البيتان من بحر الرجز مجهولا القائل في هامش المقتضب : ٢/ ١٥١ ، وشــواهد التوضــيح : ١٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٧٥.

اللغة : الثلة : جماعة الغنم أو الكثيرة منها أو من الضأن خاصة.

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " إما لا " حيث حذفت كان مع معموليها (اسمها وخبرها).

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٩٤ – ٢٩٥.

قَوْلُـــهُ :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَــانَ مُنْجَــزِمْ   تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

تقول : لم يكن زيد قائماً ، ولم يك زيد قائمـاً ، بحـذف النـون لكثـرة الاستعمال ، وعلامة الجزم فِي : " لم يك " حذف الضمة التي كانتْ عَلَى النون الـتي حذفت لكثرة الاستعمال.

وأطلق النَّاظِم جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم ، وفيه تفصـيل ، وهو أنها إما أن تلتقي ساكناً أو لا ، إن لقيت ساكناً نَحْوُ : لَمْ يَكُنِ ابنك قائماً ، ولَمْ يكن الرجل مُنْطَلِقاً ، فَفِي حذفها خلاف ، أجَازَ ذَلِكَ يونس[١] ومنعه سِيبَوَيْه.[٢]

وإن لَمْ تلق ساكناً جاز حذفها نحو : لَمْ يك زيد قائماً ، وكـان ينبغـي أن يقول : منجزم بحذف الضمة احتراز من أن يكون منجزماً بحذف النون فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف ، واحترز بقوله (منجزم) من أن يكون مبنياً ، وقد دخل عليـه الجـازم كحاله إِذَا دَخَلَ عَلَيْه وهو مبني عَلَى نون التوكيد أو نون الإناث ، وظاهر كلام النَّاظِم أن ذَلِكَ يَجُوز فِي مضارع كان الْمُنْجَزِم سواء أكان من كان النَّاقِصَة أو التامة ويكثر مجيئه فِي الناقصة وجاء فِي التَّامَّة ، ومنه : " **وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا** " على قراءة من رفع حسنة.[٣]

---

(١) قال سِيبَوَيْه : " وزَعَمَ يونس أنها لغة كثيرة فِي الْعَرَب جيدة ". الكتاب لسِيبَوَيْه : ٢/ ٢٠٥.

(٢) راجع الكتاب لسيبويه : ٤/ ١٨٤ ، وفيه يقول : " كما قالوا : لَمْ يك شبهت النون باليـاء حَيْثُ سكنت ولا يقولون : لَمْ يكُ الرجل ؛ لأنها فِي مَوْضِع تحرك فلم يشبه بلا أدر ".

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة النساء ، هي قراءة نافع وابن كثير من السبعة وأبي جعفر من العشرة ، وقرأ الباقون بالنصب (فالرفع على التمام والنصب على النقصان) (النـشر : ٢/ ٢٤٩ – ارشاد المبتدي ص : ٢٨٣)



﴿ فَصْل فِي مَا وَلاَ وَإِن الْمُشبهات بِلَيْسَ ﴾

قَوْلُـــــهُ :

إِعمالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ "مَـا" دَون "إِنْ"   مَعَ بَقَا النَّفي وَتَرْتِيبِ زُكِـنْ

" ما " حرف لا يختص ، قياسه أن لا يعمل ، ولذلك بنو تميم يجيئون بعـدها بالمبتدأ والخبر ، فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ[١] ، وأما أهل الحجاز فإنهم يجيئـون بَعْـدَهَا بالاسْمِ مرفوعاً وبالْخَبَرِ مُجْرُوراً بالْبَاءِ كثيراً نَحْوُ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وقَدْ لا يأتون بالباء فينصبون فَيَقُولُون : مَا زَيْدٌ قَائِماً.[٢]

وقد جاء هَذَا فِي القرآن ، قوله تَعَالَى :[٣]{مَا هَذَا بَشَراً} ، و :[٤]{مَا هُـنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} ، ولَمْ يحفظ ذَلِكَ فِي كلامهم إلا فِي بيت من الشعر قال :[٥]

---

(١) نقل سيبويه أن إهمالها لغة تميم وجعله القياس لأنها ليست بفعل . الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٧.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٧ ، وحكى الكسائي أن النصب بها لغة تهامة ، ينظر شـرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٧٩ ، والمقتضب : ٤/ ١٨٨ ، والأصول : ١/ ٩٢ ، والإنصاف : ١٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٩١.

(٣) من الآية : ٣١ من سورة يوسف.

(٤) من الآية : ٢ من سورة المجادلة.

(٥) البيت من بحر الكامل غير منسوب في مراجعه وقبله بيت آخر وهو قوله :

وَأَنَا النذير بِحَرَّةٍ مسودة   تصل الجيوش إليكم أقوادها.

وبيت الشاهد فِي الأشباه والنظائر : ٢/ ٧٥ (ط. دار الكتب العلمية) ، والمعجم المفـصل : ١٩١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣٠٢ ، والشاهد : ٢٣٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " النذير " من الإنذار وهو الإعلام ، والنذير هو المعلم الذي يخوف القوم بمـا يكون دهمهم من عدو أو غيره وهو المخوف أيضاً ، وكذلك المنـذر ، الحـرة : أرض ذات حجارة سود والمراد هنا الكتيبة ، أقوادها جمع قود وهي جماعة الخيل ، قوله : " أبناؤها " أي أبناء الكتيبة وأراد رجالها ، وأراد بآبائهم رؤَساءهم ، قوله : " متكنفون " يريد قد صـاروا حوله عَلَى أكتافه يعني : قد أَحْدَقُوا برأس الكتيبة فجعلوه بمنزلة الأب إذ كان يقوم بأمورهم =

أَبْنَاؤُهَـــا مُتَكَنِّفُـــونَ آبَـــاهُمُ   حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا

كذا ذكر بَعْض النَّحْوِيين ، ولا نبالي بكونه لم ينقل إلا قليلا ؛ إذ قـد ثبـت ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى ، وقد يكُون سبب عدم كثرة النقل اشتهار ذَلِكَ فِي لُغَتِهِمْ.

وإذ قد ثبت أَنَّ نصْبَ الْخَبَر موجودٌ فِي لُغَة الحجازيين فنقـول : اخْتَلَـف النَّحْوِيُون فِي ذَلِكَ ، فَمَذْهَب الْكُوفِيِّينَ أن : " ما " لا تعمل شيئاً ، وأن المرفوع بَعْدَها مُبْتَدأ ، وأن المنصوب إِنَّمَا انتصب بإسقاط الخافض وهو خبر المبتـدأ[١] ، وَمَـذْهَب الْبَصْرِيِّينَ : أَنَّهَا شبهت بـ : " لَيْسَ " فرفعت المبتدأ ونصبت الْخَبَر.[٢]

ونحن نفرع عَلَى مَذْهَبهم / **٦٢** فنقول : اشترط أكثرهم فِي جواز إعمالهـا ثلاثة شروط وهي التِي أشار إليها فِي البيت :

الشرط الأَوَّل : أن لا تزاد بَعْدَها : " إن " ، فإن زيدت بطل الإعمال ، قال فروة بن مُسيك الحجازي :[٣]

= ويأمر فِيهم وينهي ، قوله : " حنقو الصدور " أصله : حنقون جمع حَنِق بفتح الحاء وكسر النون وهو صفة مشبهة من الْحَنَق بفتحتين وهو الغيظُ ، قوله : " وما هم أولادها " أي لَيْسُوا بأولاد الكتيبة عَلَى الحقيقة يعنى لَمْ تلدهم الكتيبة وإِنَّمَا هم أبناؤهم عَلَى مَجَاز قول الْعَرَب : "بنو فلان بنو الحرب".

الاستشهاد فيه : حَيْثُ نُصِبَ خبر " ما " الَّتِي بِمَعْنَى لَيْسَ على لغة أهل الحجاز لشبهها بهـا فِي أنها لنفي الحال.

(١) هو قول الفراء فِي معانيه : ٢/ ٤٢ ، ٣/ ١٣٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٠٣ ، وشرح التسهيل للمـرادي : ١/ ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، والكتـاب لسيبويه : ١/ ٥٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٢٣.

(٣) البيت من بحر الوافر وقد نسبه الشارح وهو فِي الكتاب لـسيبويه : ٣/ ١٥٣ ، ٤/ ٢٢١ ، والمقتضب للمبرد : ١/ ٥١ ، ٢/ ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، والمحتسب : ١/ ٩٢ ، والخـصائص : ٣/ ١٠٨ ، والمغني : ٢٥ وشرح شواهده : ١/ ٨١. =

فَمَا إِنْ طِبُّنَـــا جُـــبْنٌ وَلَكِـــنْ   مَنَايَانَـــا وَدَوْلَـــةُ آخَرِينَـــا

ولا يَجُــوز إعمالها وقد زيد بَعْدَها إنْ عِنْدَ البــصريينَ[1]، وأجَــازَ ذَلِــكَ الْكُوفِيُّونَ[2]، وحكى ذلك يعقوب.[3]

الثاني من الشروط : بقاء النفي ، فإن انتقض النفي لَمْ تعمل نَحْوُ : مَا زَيْــدٌ إلاَّ قَائِمٌ ، وأجاز يونس إعمالها ، فتقول : مَا زَيْدٌ إلاَّ قَائِماً ، وهكذا نقل الخلاف عنه مطلقاً.[4]

وفصَّل الْكُوفِيُّونَ فأجَازُوا النَّصْب فِيما كان الثاني مُنَزَّلاً منزلة الأَوَّل نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إلاَّ زُهَيْراً ، وما عمرٌو إلاَّ حَاتِماً ، ومنعوه إذَا كان اسماً هو الأَوَّل نَحْوُ : ما زيــد

= **اللغة** : " فما إن طبنا " : أي عادتنا ، والدولة بالفتح : الغلبة فِي الحرب ، وبالضم تكون فِي المال ، والمعنى : لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية ، وانتقال الحال عنا والدولة.

موطن الشاهد قوله : "ما إن طبنا جبن" حيث زيدت إن بعد ما توكيداً فكفتها عن العمل.

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٣ ، ٤/ ٢٢١ ، والمقتضب : ١/ ٥١ ، ٢/ ٣٦٣ – ٣٦٤ ، والأصول : ١/ ٢٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٨.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٠ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٢٣ ، والتصريح : ١/ ١٩٧ ، ومن شواهد الكوفيين فِي ذلك :

بني غدانة ما إن أنتم ذهبا   ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

(٣) هو ابن السكيت يعقوب بن إسحاق المتوفي سنة (٢٤٤ هـــ).

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٤٨ ، وحكى ذلك أيضاً عن سيبويه وابن مالك فِي شرحه التسهيل جعل النسبة ليونس من غير طريق سيبويه ينظر : ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ومن شواهد ذلك قوله :

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله   وما صاحب الحاجات إلا معذبا

إلا أخاك ، فإن كان وصفاً أجَازَ الْفَرَّاء فيه النصب نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إلاَّ قَائماً ، ومنعه البصريون[١] ، وقد تقدم الخلاف عن يونس من البصريين.

الشرط الثالث : ألا يتقدم خبرها عَلَى اسمها ، فإن تقدم بطل الإعمال ، فتقول : ما قَائِمٌ زَيْدٌ ، هَذَا مَذْهَب عامة النَّحْوِيِّين[٢] ، وأجاز الْفَرَّاء وغَيْره نصبه مقدماً نَحْو : ما قائماً زيد[٣]، وروى أبو عمر أن ناساً قد رووا ذَلكَ عن العرب[٤]، وفي كتاب سِيبَوَيْه إشارة إِلَى ذَلك[٥] ، فإن قَدَّمْت الْخَبَر مَنْصُوباً وأدخلت إلاَّ عَلَى الاسم نَحْوُ : مَا قَائماً إلاَّ زَيْدٌ ، أَجَازَ ذَلكَ الأخفش ، ومنعها البصريون.[٦]

---

(١) التذييل والتكميل : ٤/ ٢٦٩ — ٢٧٠ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٢٣.

(٢) قال الشلوبين : " ولا يقولون : ما قائماً زيد إلا شاذاً في زعم سيبويه ". شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٨٩٧.

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢/ ٤٣ ، وقد حكم بقبحه ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٢٣٧ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦٧.

(٤) هو أبو عمر الجرمي حكى عن العرب : ما مسيئا من أعتب على الإعمال وقال إنه لغة . التصريح : ١/ ١٩٨.

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه : ٥٧ — ٥٩ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٢ ، ٣٧٣.

(٦) قَالَ ابْنُ مالِك : " وأجَازَ الأَخْفَش في نَحْو : ما أحد قائماً إلا زيد ، أن يقال : ما قائماً إلاَّ زَيْدٌ بحَذْف اسْم مَا والاستغناء عَنْهُ بِبَدَلِه الْمُوجب بإلاَّ ، ومثل هذا لو سمع من الْعَرَب لكان جَديراً بالرد لأَنَّ الْمُرَاد فيه مَجهول لاحتمال أَنْ يكُون أصله : مَا أحد قائماً إلا زيد ، وأَنْ يكُون أصله : مَا كَانَ قَائماً إلاَّ زَيْد ، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولَى من الحكم بجوازه ؛ لأن شرط جواز الحذف أَنْ يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً ولِذَلكَ لاَ يَجُوز لِمَنْ قَالَ : تمرون الديار ، أن يقول رغبت زيداً ؛ لأن المراد مجهول لاحتمال أن يكُون أراد : رغبت في زيد ، وأن يكون أراد : رغبت عن زيد ". شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٣ ، وينظر شرح التسهيل للمرادي . ١/ ٣٨٣.

والذين مَنَعوا من تَقْديم خبر : " ما " إِذَا كان غَيْــر ظَــرف ولا مَجْــرور ، اختَلَفُوا فِي تَقْديمه إِذَا كَانَ ظَرْفاً أو مَجْرُوراً ، فمنهم مَنْ منع[1] ، ومنهم مَــنْ أجــاز نَحْو : ما فِي الدَّارْ زَيْدٌ ، وما خلفك بكرٌ.[2]

ومِمَّا لَمْ يذكره النَّاظِم من الشروط :

ألاَّ تزاد : " مَا " بَعْدَ : " مَا " فإن زيدت لَمْ تعمل نَحْو : مَا مَا زَيْدٌ قَــائمٌ ، هَذَا مَذْهَب عامة النَّحْوِيِّين[3] ، وحكي عن بعض الكُوفِيِّينَ ذَلِكَ نَحْوُ : مَا مَــا زَيْــدٌ قَائماً.[4]

قَوْلُــــهُ :

وَسَبْقُ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا　　　بِي أَنْتَ مَعْنِياً أَجَــازَ العُلَمَــا

إِذَا وَسَّطْتَ معمولَ الْخَبَر بَيْنَ : " ما واسمها " فلا يخلو أن يكُــون ظَرْفــاً أو مَجْرُوراً أَوْ غَيْرهُمَا ، إِنْ كَانَ ظَرْفاً أو مَجْرُوراً جاز ذَلِكَ نَحْوُ : مَا اليومَ زَيْدٌ قَائماً ، وما بِي زَيْدٌ مَعْنِياً.[5]

---

(١) أشار فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٦ إِلَى أنه مذهب الكوفيين ، وانظر الإنصاف : ١٦٥ – ١٦٦.

(٢) أشار فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٦ إِلَى أنه مذهب البصريين ، وانظر كتاب الشعر للفارسي : ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، وانظر أيضاً شرح الجمل لابن عــصفور : ١/ ٥٩٥ ، وشــرح المقــرب (المرفوعات ص ١٠٦١).

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٦٠.

(٤) حكى ابن مالك فِي شرحه عَلَى أن تكرار ما لا يبطل العمل فقال لا يتغير عملها : " إِذَا قِيلَ مَا مَا زَيْدٌ قَائماً ؛ كما قال الراجز :

لا ينسك الأسى تأسيا فما　　　ما من حمام أحدٌ معتصما

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها ". شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧١ ، وينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨١ وفيه قال : والصواب عدم اشتراط هذا الشرط.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٠.

وإن كَان غَيْر ذَلكَ لَمْ يَجز نصب الْخَبَر نَحْو : مَا طعامَك زَيْدٌ آكلٌ ، فـلا يَجُوز فِي : آكل إلاَّ الرَّفْع[١] ، وحكي عن المازني منعه ، ويمكن أن يكُون فِي جـواز التَّقْدِيم مع نصب الْخَبَر خلاف ، فإن من يُجيز تَقْدِيم الْخَبَر المنصوب علـى الاسـم فيقول : مَا قَائماً زَيْدٌ ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجيزَ تَقْدِيم معموله نَحْو الْمثال المتقدم لَكِنِّـي لا أنقل فِيه خِلاَفاً.

فإنْ قَدَّمْت معمول الْخَبَر عَلَى : " ما " لَم تجز المسألةُ عِنْدَ البصريين ، سـواء أرفعت الْخَبَر أم نصبت ؟ ، فلا يَجُوز : طعامَك ما زيد آكل ، لا برفـع آكـل ولا بنصبه ، وسواء أكان المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غَيْر ذَلك ، وأَجَازَ ذَلكَ الْكُوفِيُّـونَ سواء أرفعت الْخَبَر أم نصبت ؟ قياساً لـ : " ما " عَلَى : " لَمْ ولَنْ ولاَ " هكذا ذكر أصحابنا أنهم قالوا ذَلِكَ قِيَاساً.[٢]

وقد سمع تقديم معمول الفعل المنفي بـ : " ما " على : " ما " ، وأنشدوا :[٣]

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِراً مُشْمَعِلَةً نَخِيبَ الْفُؤَاد رَأْسَهَا مَا تُقَنِّـعُ

---

(١) ينظر توضيح المقاصد للمـرادي : ١/ ٣١٤ ، ٣١٥ ، والتـذييل والتكميـل : ٤/ ٢٦٠ ، والأصول : ١/ ٩٣ – ٩٤.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٩ ، ٢٦٠.

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للأعرج المعني (شاعر مخضرم) قاله من أبيات يرد بها على امرأتـه وقد لامته على عنايته بفرسه..

اللغة : الحاسر : هو فِي الأصل الذي لا مغفر له ولا درع والمعنَى هنا مكـشوف للـرأس ، المشمعلة : فِي الأصل الناقة السريعة والمعنَى سريعة فزعة ، رأسها ما تقنـع : أي لا تغطـي رأسها بالقناع ، نخيب الفؤاد : ضعيفه.

وشاهده : تقدم معمول الفعل المنفي بما على ما وأول على تقدير فعل محذوف . والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥١ ، وانظره مع أبيات أخرى في شرح ديوان الحماسـة للمرزوقي جـ ١ ص ٣٤٩.

فرأسَهَا منصوب بـ : " تقنع " المنفي بـ : " ما " ، وتأول هَذَا البيت أصحابنا ، فإن قَدَّمْت معمول الْخَبَر عَلَى الْخَبَرِ وحدَه جاز النصبُ نَحْو : ما زيدٌ طعامَك آكلاً ، فإن كان موجباً بـ : " إلا " لَمْ يجزْ النصبُ عِنْدَ البصريين نَحْو : ما زيد طَعَامَكَ إلاَّ آكِلاً ، وأجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيّ والْفَرَّاء.

/ ٦٣ قوله :

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ　　　مِنْ بَعْدَ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ

مثال ذَلك : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، ورفعُهُ فيهما عَلَى إضمار مبتدأ تقديره : بَلْ هُوَ قَاعِدٌ ، ولَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ ، وقوله : " وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ " لَيْسَ بِجَيد ؛ لأنه لا يسمِّي ما بَعْدَهُمَا مَعْطُوفاً إذ لَيْسَا والحالة هَذِهِ حَرْفَي عطف ، بل هما حرفا ابتداء ؛ لأنهما جاءت بعدهما الجملة ؛ ألا ترى أن التقديرَ : بَلْ هُوَ قَاعِدٌ ، ولَكِن هُوَ قَاعِدٌ ، هكذا نصوا عَلَى أَنَّهُمَا لا يعطفان إلا المفرد[1] ، وهَذَا عَلَى خلاف – أيضاً – فِي (لَكِن) سنذكره فِي باب العطف – إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وإِنَّمَا لَمْ يَجز : مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً ، بالنصب عطفاً عَلَى : " قَائِم " ؛ لأنه موجبٌ بَعْدَ : " بَلْ " ، و : " مَا " لا تعمل فِي الموجب[2] ، ومن النَّحْوِيِّين من جعل بَلْ بَعْدَ النَّفْيِ عَلَى وجهين :

---

(١) بل حرف عطف إن تلاها مفرد فإن تقدمها أمر أو إيجاب جعلت ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضدها لما بعدها. المغني بحاشية الأمير : ١/ ١٠٣ ، وينظر حكم لكن كحرف عطف في المغني بحاشية الأمير : ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٤ ، وفيه أن قياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن.

أحدهما . ما ذكرته من أنَّ : " بل " توجب لِمَا بَعْدَهَا ما نُفِيَ عَنْ ما قبلها ، فلا يكُون ما بَعْدَهَا منصوباً.

الثاني : أَنْ تكون : "بَلْ" بَعْدَ النَّفْيِ عَلَى حَالها بَعْدَ الواجب لزوال العطف ، فَهَذه ينتصب الْخَبَر بَعْدَها ؛ لأن التقدير : بل ما زيد مُنْطَلقاً[١]، وقال بَعْضُ شيوخنا : الذي يظهر أنك متى أردت هَذَا الْمَعْنَى جئت بالثاني بدلاً انتهى.[٢] يعني : أن ذكر الْخَبَر أولاً كان عَلَى جهة الغلط ، فأتيت بالثاني لتستدرك الغلط ، وتبين أن قصدك أوَّلاً إِنَّمَا كَان للاسم الثاني فيصير نظير : مررت بِرَجُلٍ بَلْ امرأةٍ ، قصدت أن تقول : مررت بامرأةٍ ، فسبق لسانك غلطاً إِلَى قولك : برجلٍ فأضربت عن ذَلِكَ وقُلْت : بل امرأة.

ورفع الاسْم بَعْدَ : " بل " فِي قولهم : ما زَيْدٌ قائماً بل قاعدٌ ، أوردَهُ سماعاً عن الْعَرَب سِيبَوَيْه ، وعلل رفعه بنقض النفي[٣] ، وقال الفَارِسِيّ : قياس لكن أن تكون مثل بل ، انتهى[٤] . وقد جاء ذَلِكَ نَصاً فِي لَيْسَ ، قال الشاعر :[٥]

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨٦ ونسب هذا للمبرد ، انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٥ ، والمغني : ١٢٠.

(٢) ذكر هذا نصاً فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٥.

(٣) راجع الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠.

(٤) الإيضاح العضدي ، ١١٠ – ١١١.

(٥) البيت من بحر الوافر منسوب لهدبة بن خشرم العذري أو قيس بن زهير العبسي ، انظره فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٧٢ ، والإيضاح العضدي : ١١٠ – ١١١.

اللغة : قوله : " السفساف " الدنيء ، وقوله : " المدره " الذاب عن القوم ، وقوله . "العوان" أي : من الحرب التي قوتل فيها مرة بعد مرة.

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " ولست ...... ولكن " حيث جاءت فيه لكن مرادا بها الإثبات واقعة بعد ليس المراد بها النفي.

وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السِّفْسَافَ فِيهِمْ ... وَلَكِنَّ مِدْرَهُ الْحَرْبِ الْعَوَانِ

وقياس : " مَا " على : " لَيْسَ " يقتضي جواز : مَا زَيْدٌ قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ ، ومفهوم بيت النَّاظِم أَنَّكَ إِذَا عطفت بِغَيْر : " بَلْ ولَكِنْ " لا يلزم الرفع فِي الْمعطوف من بَعْد منصوب ، بل يَجُوز فِيه الرَّفْعُ وغَيْره.[١]

وهَذَا عَلَى قسمين : منه ما يَجُوز فيه النصبُ ، ويكون أولَى ، ويَجُوز فِيه الرفع عَلَى ضعف نَحْو : مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلاَ قَاعِداً ، النصب أولى عندنا فيكون من عطف المفردات ، ويَجُوز الرفع عَلَى إضمار هو ، أي : ولا هو قاعد فَيَكُون من عطف الجمل.[٢]

وقَدْ منع القوم النصب فِي : " ليس " ، فلم يُجيزُوا : لَيْسَ زَيْدٌ قائماً ولا قاعداً ، بالنصب ، وقالوا : يَجِبُ الرَّفْع فتقول : ولا قاعد عَلَى إضمار هو ، أي : ولا هو قاعد ، وعللوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لاَ يَجُوز : ولاَ لَيْسَ قَاعِداً ، وإِذَا مَنَعُوا ذَلِكَ فِي : لَيْسَ فلأن يَمنعوه فِي : " مَا " أحرَى وأولَى ، وحكى سِيبَوَيْه الخفض عَلَى توهم الباء نَحْو : مَا زَيْدٌ قَائماً ولا قاعدٍ[٣] ، وجعل الْفَرَّاء ذَلِكَ مقيساً.

فإن وقع بَعْد هَذَا الْوَصْف اسم سببِي نَحْو : مَا زَيْدٌ قائماً ولاَ قاعداً أخوه ، فإن جعلت الاسْم مرفوعاً بقاعد جاز فِي : قاعد وجهان :

أَحَدُهُمَا : النصبُ عطفاً عَلَى : قائماً ، ويكُون ذَلِكَ مِنْ عطفِ المفردات.

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٩٦ ، ٥٩٧.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٩٦ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٥ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨٦.

(٣) انظر حكاية سيبويه ذلك فِي ليس ، الكتاب : ١/ ٣٠٦ ، ٣/ ٢٩ ، وقد نسب ذلك لسيبويه ابن عصفور فِي شرح الجمل : ١/ ٥٩٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٦.

والثاني : رفعُهُ بالابتداءِ ، ومسوغه : أنه اعتمدَ عَلَى أداة نَفْيٍ ، " وأخـــوه " فاعل به أغْنَى عن الْخَبَرِ ويكُون من عطفِ الجملِ ، وإنْ لَمْ تجعلْــه مَرْفُوعــاً بـــــ : "قاعد" كان : " أخوه " مرفوعاً بالابتداء ، ووجب رفع : " قائم " عَلَى أَنَّهُ خَبَر مقدم.(١)

القسم الثاني : ما وجب فِيه الرفع وهو إِذَا كان الوصف قد جـــاء بَعْـــدَه أجنبي ، وذَلِكَ نَحْو : مَا زَيْدٌ قَائِماً ولا قَاعِدٌ عَمْرُو ، وفِي العطف فِي هَـــذَا البـــاب تفصيل لا يليق ذكره بِهَذَا الْمُخْتَصَر.(٢) / ٦٤

قَوْلُــــهُ :

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرُّ البَا الْخَبَر   وَبَعْدَ "لاَ" وَنَفْيِ "كَانَ" قَدْ يُجَرّ

جَرُّ الْبَاء الْخَبَر بَعْدَ : " مَا ولَيْسَ " مقيسٌ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى :(٣){ **أَلَيْسَ ذَلِــكَ بِقَادِرٍ** } ، ونَحْوُ مَا قُدِّمَ أَوَّل الْبَاب أَنَّ الْحجازيين يَجُرُّونَ خَبَرَ : " مَا " كَثِيراً حَتَّى إِنَّ

---

(١) انظر التذيل والتكميل : ٤/ ٣١٩ – ٣٢٠ ، ٣١٥ – ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٩٦ ، ٥٩٧.

(٢) قال سيبويه : " وتقول : مَا زَيْدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه ، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم ؛ لأنــه ملتبس به إذا قلت : أبوه تجريه عليه كما أجريت عليه الكريم ؛ لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً ، وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ؛ لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً عمرو لَمْ يكن كلاماً ؛ لأنه لَيْسَ مِن سببه فترفعه على الابتداء والقطع من الأَوَّل كأنك قلت : وما عاقل عمرو ، ولو جعلته من سببه لكان فِيه له إضمار كالهاء فِي الأب ونَحْوها ، ولَمْ يجز نصبه عَلَى ما ؛ لأنك لو ذكرت ما ثم قَدَّمْت الْخَبَر لَمْ يكن إلا رفعــاً وإن شـــئت قُلْت : ما زَيْدٌ ذَاهِباً ولا كريم أخوه ؛ إن ابتدأته ولَم تجعله على ما كما فعلت ذَلِــكَ حـــين بدأت بالاسم ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٦١ ، وانظر التذيل والتكميل : ٤/ ٣٢٠.

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة القيامة ، ومثال ما قوله : {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} الآية : ٤٠ من سورة فصلت.

السَّمَاع قليلٌ بالنصب[١] ، فإِذَا انْجر بَعْدَ : " مَا " الحجازية كان فِي مَوْضِع نصب خَبَراً لَهَا أَوْ بَعْدَ : " مَا " التميمية كان فِي مَوْضِع رَفْع خَبَراً لِلْمُبْتَدأ.

ويصدق القسمان تحت قوله : " جَرُّ الْبَا الْخَبَر " فإِنَّ الْخَبَر أعم من أن يكُون خبر : " مَا " أو خبر المبتدأ ، أما دخول الباء فِي خبر ما الحجازية فجائز بإجماع.[٢]

وأَمَّا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ : " مَا " التَّمِيمِيَّة ففِي ذَلِكَ خلاف ، وقَدْ اضْطَرَبَ فِيهَا الْفَارِسِّي فتارة قال : لا تدخل إلا فِي خَبَر : " مَا " الْحجازية ، وتارة قال : تدخل فِي خبر كل منفِيّ وهو الصحيح[٣] ، وقد نقل سِيبَوَيْه والْفَرَّاء أَنَّهَا تدخل فِي الْخَبَر فِي لُغَة بَنِي تَمِيم[٤] ، وقَدْ دخلت – أيضاً – فِي الْخَبَرِ بَعْدَ : " مَا " الْمزيد بَعْدها : " إِن " نَحْو : مَا إِن زَيْد بِقَائِم.[٥]

وقوله : وَبَعْدَ " لاَ " نَحْو : لا رجلٌ بِقَائِمٍ ، زَعَمَ بَعْض أصحابنا أنه لَمْ يَسْمَع زيادة الباء فِي خَبَر : " لاَ " ، ولا يقاس عَلَى زيادها فِي خَبَرِ : " مَا " ؛ لأن الزيادة مجاز[٦] ، وقَدْ زَعَمَ بَعْضهم أن ذَلِكَ مَسْمُوع[٧] ، وأنشد لسواد بن قارب :

---

(١) هذا ما جعل الفراء يقول : " لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء " معانِي القرآن للفراء : ٢/ ٤٢ ، ٣/ ١٣٩.

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٦.

(٣) راجع المسائل البغداديات : ٢٨٣ – ٢٨٤ ، والشيرازيات : ٥٦٥.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٦٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٦.

(٥) استشهدوا لذلك بقول الشاعر المتنخل من الشعراء الهذليين :

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

(٦) منهم ابن مالك كما ذكر فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٣٠٨.

(٧) البيت من بحر الطويل قائله هو سواد بن قارب الأسدي الدوسي الصحابي – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ – وهو فِي ابْنِ النَّاظِمِ : ٥٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٦ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٩٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٦ ، وشرح ابيات المغني : ٦/ ٢٧١. =

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

فعنده أن : " لاَ " هنا أعملت عمل لَيْسَ ، فـ : " ذو شفاعة " اسم : "لا" ، و : "بمغن " فِي موضع نصب عَلَى خبَرِ : " لاَ ".[١]

ولَيْسَ هَذَا بنَص ؛ إذ يحتمل أن يكون : " ذُو شَفَاعَة " مبتدأ ، ولَمْ تعمل "لاَ" شيئاً ، و : " بمغن " فِي مَوْضِعٍ رفع عَلَى أَنَّهُ خَبَر المبتدأ ، ودخلت الباء لما فيه من معنى النفْي لاَ لأجل أنه فِي خَبَر : " مَا " ؛ ألا تراهم أدخلوا الباء فِي خَبَرِ الْمبتدأ بَعْدَ : " مَا " التميمية وهي لا تعمل ، وأدخلوها – أيضاً – فِي الْخَبَرِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأ الَّذِي تقدمه أداة الاستفهام الذي يراد به النفي ، قال الشاعر :[٢]

= **اللغة** : قوله : " وَكُنْ لِي شَفِيعاً " يخاطب به رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – ويقول له : كُنْ لِي يَا رَسُولَ الله شَفِيعاً يوم لا يغني صاحب الشفاعة فتيلاً عن سواد بن قارب ، و"الفتيل" الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون فِي النواة ، قوله : " عن سواد بن قارب " أصله : عني ، ولَكِنَّهُ أَقَام المظهر مقام المضمر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " بِمُغن " حَيْثُ دخلت فِيه الباء الزائدة فِي خبر لا العاملة عمل لَيْسَ كما تدخل فِي خَبَرِ لَيْسَ.

(١) قال فِي المغني : تزاد الباء فِي خَبَر المنفي بلَيْسَ وما أختها كثيراً كقول الله تعالى : **{أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}** ، وقوله تعالى : **{وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ}** ، وتزاد بقلة فِي خَبَر " لا " النافية العاملة عمل لَيْسَ كبيت الشاهد . ينظر المغني : ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٨٢ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣١٦.

(٢) البيت من بحر الطويل ، قائله هو الفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة يهجو بها جريراً ويرمي قومه بإتيان الإبل ، مصدر الشاهد قوله :

يقول إِذَا اقلولي عليها وأقردت   ....

– ينظر تخليص الشواهد : ٦٨٦ ، والخزانة : ٤/ ١٤٢ ، والدرر : ٢/ ١٢٦ ، وشرح شواهد المغني : ٧٧٢ ، والصحاح للجوهري مادة : (قرد) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٨٢.

الاستشهاد فيه : زيادة الباء فِي خبر المبتدأ الذي دخلت عليه هل لشبهها بالنفي.

.... أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وقوله : وَنَفْيِ " كَانَ " نَحْوُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وقوله : " قَدْ يُجَرّ " يشير إِلَى أَنَّ زيادة الباء بَعْدَ : " لاَ " وبَعْدَ نَفْيِ : " كَانَ " قليلة ، وقال الشنفرى :[١]

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

يريد : لَم أكن أعْجَلَهُم.

قَوْلُـــهُ :

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ

إعمال : " لا " إعمال : " لَيْسَ " في رفع الاسْم ونصب الْخَبَر قليل جـداً ، حتى إن بَعْض النَّحْوِيِّين زَعَم أَنَّ : " لاَ " أجريت مَجرى : " لَيْسَ " في رفع الاسْم خاصة : " لا " في نصب الخبر ، وزعم بعضهم أنه لَم يسمع النصب في خبر : " لاَ " ملفوظاً به ولَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ سُمِعَ ذَلِكَ لَكِنَّهُ في غاية الندور والقلة ، قال الشاعر :[٢]

---

(١) قائله هو الشنفرى الأزدي ، وهو من قصيدة لامية ، وهي قصيدة مشهورة طويلة من الطويل ، وأولها هو قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيكُمْ فَإِنِّي عَلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ

انظر ديوان الشنفرى : ٥٨ وما بعدها (شرح : إميل بديع يعقوب) الخزانة : ٣/ ٣٤٠ ، والدرر : ٢/ ١٢٤ ، وشرح شواهد المغني : ٨٩٩ ، وبلا نسبة في الجنى الداني : ٥٤ ، والمغني : ٥٦٠ ، والهمع : ١/ ١٢٧ ، والمعجم المفصل : ٦٨٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٨٢ ، ابن الناظم : ٥٧ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣١٠.

اللغة : قوله : " بأعجلهم " يعني بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذي هو للتفضيل ، " الجشع " : هو الحرص على الأكل ، وقال الجوهري : الجشع أشد الحرص تقول منه جشع بالكسر.

والمعنى : إذا مد القوم أيديهم إلى الزاد لَم أكن أنا عجلاً في ذلك حين يكون أجشعهم أعجلهم.

الاستشهاد فيه : في قوله : " لَم أكن بأعجلهم " حيث دخلت الباء في خبر كان المنفية.

(٢) أقول هذا البيت من الطويل مجهول القائل ولَم ينسبه العيني وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد : ٢٩٤ ، والدرر : ٢/ ١١١ ، والمغني : ١/ ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٦ ،=

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيـاً

وهَذَا كله يدل عَلَى أَنَّ إِعْمَال : " لاَ " إعمال لَيْسَ ضعيف جداً ، ولو ذَهَبَ ذاهب إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوز أن تعمل : " لاَ " هَذَا الْعَمَل لذَهَب مَذهَباً حَسناً ؛ إذ لا يُحفظ ذَلِكَ فِي نَثْرٍ أصلاً ولا فِي نَظْم إلا فِي بيت نادر ، ويَنْبَغِي أَنْ لا تبنى عليه القواعـد ، ولَيْسَ فِي كتاب سِيبَوَيْه ما يدل عَلَى أن إعمالها إعمال لَيْسَ مقيس مطرد ، بَلْ قَال : وزَعَمُوا أَنَّ بَعْضهم قَرَأَ :[1] {وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ} ، وَهِيَ قَلِيلَة ؛ كَمَا قَالَ بَعْضهم فِي قول سعد بن مالك :[2] / ٦٥

= وابن النَّاظم : ٥٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٨ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٨٦ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣١٣.

اللغة : قوله : " تعز " أمر من تعزى يتعزى من العزاء وهو الصبر والتسلي ، قوله : " ولا وزر " بفتح الواو والزاي المعجمة وفي آخره راء وهو الملجأ ، وأصل الوزر الجبل ، قوله : " واقياً " من وقى يقي وقاية إذا حفظ.

والمعنى : اصبر وتسلَّ على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجـه الأرض ، ولا ملجأ يقي الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين.

الاستشهاد فيه : في قوله : " فلا شيء باقياً ولا وزر واقياً " فإن لا في الموضعين بمعنى لَيْسَ وعملت عملها.

(١) من الآية : ٣ من سورة ص.

(٢) قائله هو سعد بن مالك بن ضبيعة جد طرفة ، وهو من قصيدة حائية وأولها هو قوله :

يَـاَ بُـؤْسَ لِلْحَـرْبِ الَّتِي وضَعَـتْ أَرَاهِطَ فَاسْـتَرَاحُوا

وهي من الكامل المجزوء وفيه الإضمار والترفيل ، وانظر الشاهد في ابن الناظم : ٥٨ ، وشرح المفصل : ١/ ١٠ ، والكتاب : ١/ ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٨.

اللغة : قوله : " أراهط " جمع الجمع كأنهم قالوا : رهط وأراهط ، ثم قالوا : أراهط ، قوله : " من صد " أي من أعرض " عن نيرانها " أي عن نيران الحرب ، قوله : " فأنا ابن قـيس لا براح " أي لا براح لي أي : ليس لي براح. =

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نيرَانِهَـــا فَأَمَّا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لاَ بَـــرَاحُ

فجعلها بمنزلة لَيْسَ[١] ، فظاهر كلام سِيبَوَيْهِ أن مثل هَذَا البيت لا يبنى عليه ؛ ألا تَرَى أَنَّهُ شبه رفع الحين بَعْدَ : "لات" برفع براح بَعْدَ : "لا" ، ولا تَرْفَـع : "لات" غَيْر الْحين ، فكذَلكَ لاَ تَرْفَع : " لا " غَيْرَ براح فِي هَذَا البيت.

ومن وقفنا عَلَى كلامه ممن ذكر أن : " لا " تعمل عمل : " لَيْسَ " لَم يـنص عَلَى أَنَّ ذَلكَ بالنسبة إِلَى لُغَة مَخْصُوصَة إلا ما فِي كتاب المغرب لأَبِي الْفَتْح ناصر بن أبي الْمَكَارِم المطرزي الْخَوَارِزْمي[٢] ، فَإِنَّهُ ذَكَر فيه مَا نَصَّهُ : " مَا ولاَ " بمَعْنَـى : "لَيْسَ" تَرْفَعَانِ الاسْم وتَنْصبَانِ الْخَبَر نَحْو : مَا زَيْدٌ مُنْطَلقاً ، ولاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ منْـكَ ، وعِنْدَ بَنِي تميم لا تعملان .[٣] انتهى.

فنص عَلَى أن : " لا " لا تعمل عِنْدَ بَنِي تَمِيم ، وأَنها تعمل عِنْدَ غَيْرهم وقرنها بـ : " ما " ، وما يعملها أَهْل الحجاز ، فالظاهر من كلامه أَنها عندهم مثل : " ما " ثم تفرع عَلَى مَا قَاله الناس من أن لا يَجُوز أن تعمل عمل : " لَيْسَ " ، وإن كنـا لا نَخْتَار ذَلِكَ فنقول : شرطوا لِذَلك ثَلاَثَة شروط :

= والْمعنَى : إن أعرض عن نيران الحرب أولاد يشكر وأولاد بني حنيفة فأنا ابن قيس لا براح لِي عن موقفي فِي الحرب.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " لا براح " حيث استعمل الشاعر لا بمعنى لَيْسَ فقال : لا براح فِي تقدير : ليس براح ، وإن كان ذَلِكَ قَليلاً.

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٨.

(٢) المتوفي فِي سنة (٦١٠ هـ) ، من مؤلفاته مختصر المصباح فِي النحو ، والمغرب فِـي شـرح المعرب ، والإقناع فِي اللغة ، ينظر بغية الوعاة : ٢/ ٣١١.

(٣) انظر النص فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٨٤ ، وقد وقف عليه المحقق فِي المغـرب : ٥٣٦ ، بيروت.

أحدها : أَنْ يَكُون اسمها وخبرها نكرتين نَحْو : لا رجل قائماً ، ولَمْ يجيزوا : لا زيد أخاك ، ولِذَلِكَ قَالَ : " فِي النكرات " وذكر هبة الله بن الشجري : أَنَّهَا عملت فِي معرفة[1] ، وأنشد للنابغة الجعدي :[2]

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيا سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وتأولوا هَذَا البيت وكان يَنْبَغِي أن يبنوا عليه كما بنوا عَلَى مثل قوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

أي : لَيْسَ بَرَاحٌ لِي ، أو يتأولوا هَذَا كما تأولوا ذَلِكَ ، ولا يبنى إلا عَلَى الْكَثِير المعروف من كلام الْعَرَب لا النادر الشاذ الذي لَمْ يَأْت إلاَّ فِي شعر ، ولَمْ يَذْكُرُ النَّاظِم فِي : " لاَ " سِوَى هَذَا الشَّرْط الواحد وهو التنكير.

---

(١) اشترط النحويون لعمل " لا " عمل " ليس " شروطاً ، قال ابن هشام فِي حديثه عن " لا " : أنها لا تعمل إلا فِي النكرات خلافاً لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة ثم ذكر البيت . المغني : ٢٤٠ ، وقال ابن مالك : وشذ إعمالها فِي معرفة وذكر البيت ، شرح التسهيل : ١/ ٣٧٧ ، وينظر أمالي ابن الشجري : ١/ ٤٣٠ وما بعدها تحقيق : محمود الطناحي.

(٢) قائله هو النابغة الجعدي الصحابي – رضي الله تعالى عنه – وهو من قصيدة يائية من الطويل وقبله :

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَأَبْقَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

اللغة : قوله : بدت : أظهرت ، حلت : نزلت.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " لا أنا باغيا " حَيْثُ عمل لا بمعنى لَيْسَ فِي المعرفة وهو شاذ ، وقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبو الْفَتْح فِي كِتَابِ التمام وابن الشجري أيضاً ، وقد أجيب عن هَذَا مِنْ وجهين : **أحَدَهُمَا** : أن تجعل أنا مرفوعاً بفعل مضمر وباغياً نصب عَلَى الحال تقديره : لا أرى باغياً فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، **والثاني** : أن يُجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بَعْدَهُ خَبَراً ناصباً " باغياً " عَلَى الْحَالِ ، وكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة كالْحَال السادة مسد الْخَبَر . وانظر البيت فِي الخزانة : ٣/ ٣٣٧ ، والمغني : ٢٤٠ ، والأمالي لابن الشجري : ١/ ٤٣٠ ، والتصريح : ١/ ٢٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٥ ، والمقاصد : ١/ ٣١٩ ، وابن عقيل : ١/ ٣١٥.

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها عَلَى اسمها ، فَإِذَا تقدم الْخَبَر ارتفع بالابتداء نَحْوُ : لاَ قَائِم رجل.

الشرط الثالث : أن لا ينتقض النَّفْي ، فإن انتقض بطل عملها نَحْو : لاَ رَجُل إلا أفضل منك.

وقوله : " وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ " ، أما : " لات " فَذَهَبَ بَعْضهم إِلَى أَنَّهَا لا تعمل لا عمل : " لَيْسَ " ولا عمل : " إِنَّ " ، وأَنَّ الرَّفْع بَعْدَهَا بالابتداء ، وأن النصب عَلَى الظرف.[١]

وذَهَبَ بَعْضهم إِلَى أَنَّ التَّاءَ فِي : " لات " بدل من السين ، وأن أصلها : "لَيْسَ" ، فأبدل من السين التاء ؛ كما فعل ذَلِكَ فِي : ست ؛ إذ الأصل : سِدْسٌ ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لأنه كان الأصل فِي لَيْسَ : لاَسَ ؛ لأَنَّهَا فعل وكَأَنَّهُم كرهوا أن يقولوا : لَيْتَ فيصير لَفْظها لَفْظ التَّمَنِّي[٢] ، ويجب عَلَى هَذَا أن يوقف عليها بالتاء ، وهكذا وقف عليها جميع القراء إلا الكسائي ، فروي عنه الوقف بالهاء وبالتاء[٣] ، والصحيح أَنها لا زيدت عليها التاء ولَيْسَت ببدل من السين ولا مزيدة فِي حين خِلاَفاً لِمن ذَهَب إِلَى ذَلِك.

---

(١) هما مذهبان باختصار : مذهب سيبويه إعمال لات إعمال ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين أو ما يرادفه ، وأن يذكر أحدهما ويحذف الآخر وشاهده القراءتان فِي الآية ، ومذهب الأخفش أنها تعمل عمل إن فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي لهم وجوز إهمالها وحين ظرف خبر لمبتدأ محذوف أي ولات الحين حين مناص بل ذهب إِلَى أن الظرف منصوب بفعل محذوف : ولات أرى حين مناص . انظر الكتاب : ١/ ٥٧ ، ٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٤٥٣ ، والتذييل والتكميل حـ ٤ : ٢٨٩ — ٢٩٥.

(٢) قال المرادي : " وذهب ابن أبي الربيع إِلَى أَنها ليس أبدلت من السين التاء ثم أبدل من الياء الألف كراهة أن يلتبس بحرف التمني ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٩٠ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٨٩.

(٣) ينظر الوقف بين النحويين والقراء : ٩٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٤٣ ، والبحر المحيط لأبي حيان : ٧/ ٣٨٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩٩٦.

وأما : " إنْ " فكان يَنْبَغي للناظم أن يقيد فيقول : وإن النافية ليحترز بـــذلك من إن المخففة ، وإعمال : " إن " هَذه فيه خلاف ، أجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ والْمُبَرِّد[1] وابن السراج[2]، وأباه أكثر البصريين[3] والفراء[4]، والذي ورد من ذلك قول الشاعر:[5]

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَــى أَحَــدِ إلاَّ عَلَى أَضْــعَفِ الْمَجَــانِينِ

---

(١) ينظر المقتضب : ١/ ٥٠.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج : ١/ ٩٥ ، والارتشاف : ٢/ ١٠٩ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨٦.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٢ ، ٤/ ٢٢١ ، والارتشاف : ٢/ ١٠٩.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢/ ١٤٤.

(٥) هذا البيت أنشده الكسائي ولَم يعزه إلَى أحد ، وهو بلا نسبة في الأزهية : ٤٦ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٦ ، والجنى الداني : ٢٠٩ ، والخزانة : ٤/ ١٦٦ ، والدرر : ٢/ ١٠٨ ، ورصف المباني : ١٠٨ ، والتصريح : ١/ ٢٠١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢١٦ ، والمقرب : ١/ ٢٠٥ ، والمعجم المفصل : ١٠٤٨ ، وابن الناظم : ٥٨ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٢١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٩١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣١٧.
وهو من المنسرح ، وفيه العصب بالصاد المهملة والمعنى ظاهر.
الاستشهاد فيه : في قوله : " إن هو " فإن إن هاهنا نافية بمعنى ليس ، وعملت عملها وهو نادر ، وذكر أنه لغة أهل العالية ، وفيه شاهد على مسألة أخرى وهي أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل.

فمنهم مَنْ خص ذَلكَ بالضرورة[١] ، ومنهم من قاس عليه وجعله قاعدة يبني عليه كما فعل هَذَا النَّاظم[٢]، وليس بشيء ، ولا حجة فِي قراءة[٣] سعيد بن جبير :[٤] { إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ }[٥] بتخفيف : " إن " ، ونصب : "عباداً أمثالكم" فخرج على أن : " إنْ " نافية ، و : "الذين" اسمها : / ٦٦ و : "عباداً" خبرها و : "أمثالكم" صفة لـ : "عباد" لشذوذ هذه القراءة ، ولاحتمالها غَيْر هَذَا الْمَعْنى ، وهي أن تكون المخففة من الثقيلة ، وانتصب خبرها عَلَى حد انتصاب خبر : "إن" المشددة فِي قول الشاعر :[٦]

إِذَا اسْوَدَّ جُنحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسدا[٧]

---

(١) مما ورد من ذلك أيضاً قول الشاعر :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ... ولكنْ بأن يبغى عليه فيخذلا

ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨٧ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢١٧ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٧.

(٢) ذهب أكثر البصريين والفراء إِلَى أن : " إنْ " النافية لا تعمل عمل لَيْسَ ومذهب الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا تعمل بنفس شروط (لا) النافية فإن اختل شرط أهملت وإن انتقض النفي بَعْد الْخَبَر تظل (إنْ) عاملة لوجود إلا بَعْدَ الْخَبَر . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والمغني : ٢٣ ، ٢٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ٧٥.

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم أبو محمد الكوفي التابعي قتله الحجاج فِي سنة (٩٥ هـ) . ينظر طبقات القراء : ١/ ٣٠٥ ، ٣٠٦.

(٤) من الآية : ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٥) المحتسب لابن جني : ١/ ٢٧٠ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٤٨.

(٦) البيت من بحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة وليس فِي ديوانه ويوجد فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٨ ، وشرح أبيات المغني : ١/ ١٨٣ – ١٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٤ ، والدرر اللوامع : ١/ ١١١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٨٠٠ ، والشواهد النحوية في شعر عمر بن أبي ربيعة : ٣١ (د/ عبد العزيز فاخر).

(٧) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٨ – ٢٧٩ ، والعجيب أن أبا حيان خرج من ضعيف إِلَى ضعيف بل من ضعيف إِلَى أضعف ، وكون إن فِي الآية نافية عاملة عمل ليس أفضل من كونها مؤكدة ناصبة للاسمين.

ومن قاس عَلَى ذَلكَ لَمْ يخصص ذَلك بالنكرات ، بل أجَازَ أنْ يعمل فيها وفي المعارف ، نَحْوُ : إن زَيْدٌ القائمَ ، وإن رَجُلٌ قَائماً ، ولَمْ يتعرَّضُوا للشروط الَّتي لا تعمل إلا إذَا كانت موجودة وكأنَّهُم اكتفوا بقولهم : " تعمل عمل ما ".

قولــــه :

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَــلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّ

إذَا جاز إعمال : " لات " خُصَّ إعمالُها بالحين ، فمنهم من خص ذَلكَ بلَفْظِه كما يقتضيه كلام هَذَا النَّاظِم[١] ، ومنهم من أجَازَ ذَلكَ فِي الْحِين ، وما رادفه[٢] ، وسواء أكان معرفة أو نكرة ، وجعل الفارسي من إعمالها فيما رادف الحين قول الشاعر :[٣]

حَنَّتْ نَوَار وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذي كَانَتْ نَوَار أجَنَّتِ

فأما ما ورد من رفع غير الحين بعدها فمؤول نحو قوله :[٤]

---

(١) هو أيضاً قول سيبويه في الكتاب : ١/ ٥٨.

(٢) وهو قول ابن عصفور في المقرب : ١/ ١٠٥ ، ومن عجائب لات حذف لا وبقاء التاء ، قال ابن مالك : وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء ثم أنشد قول الشاعر وهو أبو وجزة السعدي :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعمون زَمَــان أيْنَ الْمطعــمُ ؟

ينظر الجني الداني : ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٨ ، والتاء مدخولاتما واستعمالاتما في الدراسات النحوية : ١١١ د. أحمد السوداني ط. أولى : ٢٠٠٤م.

(٣) هو بيت من الكامل لحجل بن نضلة ، وهو في الغزل لصاحبته نوار

اللغة : بدا : أي ظهر ، وأجنت : سترت.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ولات هنا " حيث دخلت لات على اسم الزمان ، وهو هنا والمعنى ليس هذا أوان حنين . ينظر اللسان مادة : " هنا " والعيني على هامش الخزانة : ١/ ٤١٨ ، والمسائل البصريات : ٧٥٦ ، والشيرازيات : ٥٣٩ – ٥٤٣ ، ومعاهد التنصيص : ١/ ٧٣.

(٤) قائله هو شمردل الليثي ، وهو من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد وهذا أولها ، وهو من الكامل . انظر الشاهد في التصريح : ١/ ٢٠٠ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٩٢٧ ، والدرر :=

لَهْفِي عَلَيْكَ للهفةِ مِنْ خَائِفٍ   يَبْغِي جِوَارَكَ حينَ لاَتَ مُجيرُ[١]

وأما ما زَعَم الْفَرَّاء من أن : "لات" قد تخفض بِها أسماء الزمان نَحْو قوله :[٢]

طَلَبُـــوا صُـــلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ   فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِـــينَ بَقَـــاءِ

= ٢/ ٦٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٩٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٦/ ٨٢ ، والمغني : ٦٣١ ، وشرح الأشموني : ١/ ٢٥٦ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٨٧.

اللغة : قوله : " لهفي عليك " أي : تحسري عليك ، قوله : " يبغي " أي : يطلب ، قولـــه : "جوارك " بكسر الجيم بمعنى الأمان ، و " مجير " اسم فاعل من أجار.

الاستشهاد فيه : في قوله : " حين لات مجير " حيث أهملت لات لعدم دخولها على الزمان.

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٢ ، وأما تأويله فأول على أن مجير مبتدأ والخبر محـــذوف أو مجير فاعل بفعل محذوف (له مجير أو يحصل مجير).

(٢) قائله هو أبو زبيد الطائي ، والبيت المذكور من قصيدة من بحر الخفيف المخبون ، وأولها قوله :

خَبَّرَتْنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ   وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمُكَّـــاءِ

ينظر : ديوانه : ٣٠ ، والإنصاف : ١٠٩ ، وتخليص الشواهد : ٢٩٥ ، وتذكرة النحـــاة : ٧٣٤ ، والخزانة : ٤/ ١٨٣ ، والدرر : ٢/ ١١٩ ، وشرح شواهد المغني : ٦٤٠ ، وبـــلا نسبة في الخصائص : ٢/ ٣٧٠ ، ورصف المباني : ١٦٩ ، وسر الصناعة : ٥٠٩ ، وابـــن يعيش : ٩/ ٣٢ ، والمغني : ٢٥٥ ، وابن الناظم : ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٩٧.

مناسبة القصيدة : قال أبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي : نزل رجل شيباني برجل طـــائي فأضافه وسقاه فلما سكر وثب إليه بالسيف فقتله ، وخرج هارباً وافتخر بنو شيبان بذلك ، فقال أبو زبيد هذه القصيدة في تلك الحادثة.

اللغة : قوله : " الركبان " بضم الراء جمع ركب والركب أصحاب الإبل فـــي الـــسفر دون الدواب وهم العشرة فما فوقها ، قوله : " بضربة المكاء " بضم الميم وتشديد الكاف وهو اسم الرجل الشيباني الذي قتل الطائي ، قوله : " طلبوا صلحنا " أي طلب هؤلاء القوم صـــلحنا ولكن ليس هذا وقت الصلح.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولات أوان " حيث جرت لات ما بعدها من اسم الزمان كما ذهب الفراء.

وقول الآخر :[١]

فَلْتَعْرِفَنَّ شَمَائِلاً مَحْمُودَةً   وَلْتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ

فلا يعرف ذَلِكَ الْبَصْرِيُّون فِي الكلام[٢] ، وتأولوا ما ورد من ذَلِكَ فِي الشعر عَلَى حذف حين وكأنه قال : ولات حين أوان ، ولات حين ساعة مندم ؛ كما جاء حذف الحين — أيضاً — فِي قول الأفوه الأودي :[٣]

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ   وَتَوَلَّوْا لاَتَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ

أي : لات حين لَمْ يُغْنِ الْفرار.

وقوله : " وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْس قَلّ " يقول : اشتهر عن الْعَرَب أن : " لات " يحذف المرفوع بَعْدَها ، وينصب الْحين ، وعكْس هَذَا قَلِيل ، ولِذَلِكَ قَرَأَ أَكْثَرُ الْقُرَّاء : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالنصب ، وقرأه بَعْضهم بالرفع ، وحين مرفوع للات عَلَى أنه اسمها ، والْخَبَر محذوف.[٤]

وَلاَ نَحْفَظ مِنْ لِسَان الْعَرَب مجيء الاسْم بَعْدَها مرفوعاً والْخَبَر منصوباً مثبتين معاً ، بل إن أُثْبِتَ الاسْم حُذِفَ الْخَبَر ، وإن أُثْبِتَ الخَبَرُ حذف الاسْم ، وَقَدْ ذَهَب بَعْض النَّحْوِيين فِي قِرَاءَة من قرأ : ﴿وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالنصب ، إِلَى أن حين اسم :

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو لقائل مجهول ، وشاهده الجر للات وأول على حذف الحين . وانظر البيت فِي معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٩٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٥ ، وخزانة الأدب : ٤/ ١٦٨ وما بعدها.

(٢) التذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٥.

(٣) البيت من بحر الرمل ويوجد في تمهيد القواعد لناظر الجيش : ١٢٣٠ ، ومعجم الشواهد : ١٧٠. والشاعر يفتخر أن الناس سلموا له ولقومه أنفسهم وظهورهم واستسلموا وبعضهم أراد الفرار و لم يستطع.

(٤) حكي الرفع عن عيسى بن عمر . انظر شواذ ابن خالويه : ١٣٠ ، والبحر المحيط : ٧/ ٣٨٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢/ ٢٤٧ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٥٨.

"لات" عَلَى أَنَّهَا تعمل عمل : " إن " كحالها إِذَا لَمْ يزد عليها التاء ، والتقــدير : ولا حِينَ مَنَاصٍ لَهُم ، وخبرها محذوف ، وهَذَا كله محتمل.

والأولى عندي : أن : "لات" لا تعمل شيئاً ، وإن كان معناها معنى : "لا" ؛ لأنها كما ذكرنا لا يحفظ لها الإتيان باسمها وخبرها مثبتين فنقول فِي قوله تعــالى : **{وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}** فِي قِرَاءَة من قرأ بالنصب وأعملها إعمال لَيْسَ وادَّعَى أَنَّ اسمها لَمْ يلفظ به ، وأن : " حِينَ مَنَاصٍ " انتصب خبراً لَها : لا يخلو هَذَا الاسْم المدعى أنه مرفوع بِها ولَم يلفظ بِهِ مِنْ أَمْرَيْنِ :

إما أن يكُون مضمراً ، أو محذوفاً لا جائز أن يكُون مضمراً فــي : "لات" ؛ لأن الْحُرُوف لا يضمر فِيها ، ولا جائز أن يكُون محذوفاً ؛ لأنها أجريت مجرى لَــيْسَ فِي الْعَمَل / ٦٧ ، ولَيْسَ هِيَ الأصل ، واسم لَيْسَ لا يَجُوز حذفه ، فكذلك اسم : " لات " لا يَجُوز حذفه ؛ إِذْ لَوْ جاز حذف اسم : " لات " لكانوا قد تــصرفوا فِــي الفرع ما لَمْ يتصرفوا فِي الأصل ، و : " لات " عَلَى زَعْمِ من أعملها مقصورة فِــي إعمالها عَلَى الْحِين حتى إِنَّهَا لا تعمل فِي غَيْرِه عنده أصلاً بخلاف : " لَيْسَ " فإِنَّهَــا تعمل فِي الْمَعارف والنكرات.

وإِنَّمَا لَمْ يجز حذف اسم : " لَيْسَ " لأنها مشبهة فِي عملها بالفعل المتعــدي إِلَى واحد فِي رفع أحدِ الاسمين ونصب الآخر ؛ كما أن الفعــل المتعــدي كَــذَلِكَ فمرفوعها مشبه بالفاعل ، ومنصوبها مشبه بِالْمَفْعُولِ ، فكما أن الفاعــل لا يحــذف فكَذَلك اسمها لا يحذف ، وهَذَا الذي اخترناه من أن : " لات " لا تعملُ شــيئاً هــو مَذْهَب الأخفش.[1]

والَّذي ذَهَب إليه سيبويه فِي : " لات " أنها عملت عمل لَيْسَ ، قــال وقــد تَكَلَّمَ فِي عملِ : " مَا " عمل : " لَيْسَ " ما نصه : كما شبهوا بلَيْسَ لات فِي بَعْــض

---

(١) هذا النص بكامله فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٣ ، ٢٩٤.

المواضع وذَلكَ من الحين خاصةً لا تَكُون لات إلا مع الحين تُضْمَرُ فيها مرفوعاً وتَنْصِب الحِينَ لأنه مَفْعُولٌ بِهِ ولَمْ تُمَكَّن تمكُّنهَا ولَمْ تستعمل إلا مضمراً فيها[١]. انتهى.

فقول سِيبَوَيْه : " كما شَبَّهُوا بـ : لَيْسَ لات فِي بَعْض المواضع " ظاهر في أنها لا يلزمها الإعمال دائماً بل إعمالها إِنَّمَا جاء فِي بعض المواضع ، وكَأَنَّهُ يُشيرُ إِلَى مَا رُوِيَ مِنْ نَحْو قَوْل الشاعر :[٢]

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وقوله : " وذَلِكَ مع الحين خاصة لا تكون لاتَ إلا مع الحين " نَصٌّ عَلَى أَنَّهَا لا تعملُ عَمَلَ لَيْسَ فِي غَيْرِ الْحِينِ ، وظاهر فِي اختصاصها بِلَفْظِه ، وقوله : تضمر فيها مَرْفُوعاً ، لا يُرِيدُ الإضمار حقيقةً ؛ لأن الحرفَ لا يُضْمَرُ فِيه بَلْ يُرِيدُ : يحذف المرفوع معها ، وسماه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كلّ واحد منهما لا يَكُون ملفوظاً به ، وتَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِالإِضْمَارِ الْحَذْف ، وقوله بعد ذلك : " وَلَيْسَتْ لات كلَيْسَ فِي المخاطبة والإخبار عن غائب " ، تقول : لَسْتَ ، ولَيْسُوا ، وعَبْدُ الله لَيْسَ

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٧.

(٢) قائله هو محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي ، ويقال : ابن مالك الكَنَّانِي ، وهو من الكامل وفيه الإضمار والقطع ، والبيت فِي الخزانة : ٤/ ١٧٥ ، وفي تخليص الشواهد : ٢٩٤ ، والدرر : ٢/ ١١٧ ، وينظر المعجم المفصل : ٨٨٣ ، وانظر ابن النَّاظم ، ٥٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٧.

اللغة : قوله : " البغاة " جمع باغ كالقضاة جمع قاض ، وقوله : " ولات ساعة مندم " أي وليست الساعة ساعة ندامة ، والمندم مصدر ميمي ، قوله : " مرتع " بالتاء المثناة من فوق ورتع إذا رعى ، قوله : " مبتغيه " من ابتغى إذا طلب ، قوله : " وخيم " أي ثقيل من الوخامة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولات ساعة مندم " حيث عملت لات عمل ليس وعملها في أسماء الأحيان نحو : حين وساعة وأوان ، والحاصل أن المراد بكون اسمها حيناً أن يكون اسم زمان لا لفظ حين بدليل البيت المذكور.

ذَاهباً ، فتبنى عَلَى المبتدأ وتضمر فيه ولا يكون هَذَا في : " لات " ، لا تقول : عَبْدُ اللهِ لات مُنْطَلِقاً ، ولا : قَومُكَ لاتُوا مُنْطَلقِينَ ، فَهَذا كُلُّهُ نُصٌّ عَلَى أَنَّهُ لا يريدُ بالإضمارِ إلا الحذف.

وقوله : "وتَنْصِب الحين لأنه مَفْعُول به" ، أي : مشبَّه بِمَا شبه بالْمَفْعُول به ؛ لأن لات شبهت بلَيْسَ ، ولَيْسَ شبهتْ بضرب ، ومنصوب ضَرَبَ هو الْمَفْعُول بـه حقيقة[١] ، وقوله : "وَلَمْ تُمَكَّنْ تَمَكُّنَهَا" أي ولَمْ تَتَمَكَّنْ تَمَكُّن لَيْسَ ، وقوله : " ولَمْ تستعمل إلا مضمراً فِيها " أي إلا محذوفاً معها اسمها.[٢]

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٠.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٧.

﴿ أَفْعَـــالُ الْمُقَـــارَبَـــةِ ﴾

أطلق النَّاظِم عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَفْعَالاً وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْن :

قِسْمٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِعْلٌ وَهُوَ ما عَدَا : " عَسَى ".

وقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وهو : " عَسَى " ، فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا فعلٌ ، وذَهَب بَعْض النَّحْوِيين إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ ، ويُنْسَبُ إِلَى أَبِي بكر بن السَّرَّاج ، وهو قَــوْلُ أَبِــي الْعَبَّاس أَحْمَد بن يحيى نَصًّا نقله عنه غُلاَمُه[١] أَبو عَمْرُو الزَّاهِدُ.[٢]

وسُمِّيَتْ أفعالُ المقاربةِ ؛ لأَنَّ فِيهَا ما هو للمقاربة لا أنها كُلَّهَا للمقاربة ، بل هِيَ عَلَى ثَلاَثَة أَقْسَام :

قِسْمٌ مِنْهَا للشروع فِي الفعلِ ، فما كان قد شَرَعَ فِيه / ٦٨ وأخذ فِي التلبس به لا يُسَمَّى ذَلِك مقاربةً.

وقِسْمٌ مِنْهَا لِلتَّرَاخِي ، وما كان كَذَلِك لا يُسَمَّى مقاربة – أيضاً –.

وقِسْمٌ مِنْهَا للمقاربةِ نَحْو : كَادَ ، فإطلاق أنها أفعالُ المقاربةِ مجــازٌ لِتَــسْمِيَة الْمَجْمُوع بِبَعْض أَفْرَاده.

قَوْلُـــهُ :

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِن نَــدَرْ   غَيْر مُــضَارِعٍ لِهَــذَيْنِ خَبَــرْ

---

(١) هو عثمان بن حلال أبو عمرو الزاهد العابد شيخ لأبي على بن بليمة ، ولَم يذكر وفاته ابن الجزري في طبقاته ، ينظر : طبقات القراء : ١/ ٥٠١.

(٢) قال المرادي : " عسى " : "ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف ونقله بعضهم عن ابن السراج وحكاه أبو عمرو الزاهد عن ثعلب ، وذهب الجمهور إلى أنه فعل وهو الصحيح ، والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو : عسيت ، وعسيتم ، ولحاق تاء التأنيث له نحو : عست هند أن تقوم ". الجنى الداني للمرادي : ٤٦١ ، ٤٦٢ ، وينظر الكتاب : ٣/ ١١ ، ١٢ ، ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢١٤ وفيه نسبه للزجاج ، وابن يعيش : ٧/ ١١٦.

كان عَلَى قِسْمَيْنِ : نَاقِصَة وتَامَّة ، قَاصِرَة ومُتَعَدِّيَة وزَائِدَة ، فكان ينبغـي إذا شبه بها : " عَسَى وكَادَ " أن يبين بأي أقسامها شبههما إذ لا يصح أنهما مثلها فيما ذكرنا ؛ لأن " عَسَى وكَادَ " لا يزادان ولا تكون كاد تامة قاصرة ، لا يُقَالُ : كَـادَ الأمر ، ولا كَادَ قِيَام زَيْد ، إِنَّمَا تأتي مُتَعَدِّيَة نَحْو : كَادَ زَيْد عمراً ، لكن مُضَارِعَهُما يأتي عَلَى يفعل نَحْو يَكِيدُ ، ومضارع هذه المذكورة في هذا الباب يكـاد ، وأمـا "عَسَى" فَقَدْ ادَّعَى بعض النحويين أنها تكون متعدية إِلَى مَفْعُول به فِي بَعْضِ الأَحْوَال عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانه إِنْ شَاءَ الله تعالَى ، وقَدْ ذَكَرُوا – أيضاً – أَنَّهَا تَأتِي تامة وسنبين ذاك ، فَهَذَا التشبيه الَّذي ذَكَرَهُ النَّاظِمُ كان ينبغي أن يعينه ، وإنما يعني أنها مثلها فـي رَفْع الاسم ونصب الْخَبَر فقط بدليل قوله آخر البيت : " لكن ندر " ، غير مـضارع هذين خَبَر ، أي أن خبر كان يكون اسماً مفرداً ويكون جملة اسميـة وفعليـة وظرفـاً ومجروراً ، وخبر هذين يكون مضارعاً وندر كونه غير مضارع ، أما فِي " عَسَى "ففي قَوْل الْعَرَب : عَسَى الْغُوَيْر أَبْؤسَا ، وقَوْلُ الشَّاعِرُ :[1]

---

(١) بيتان من الرجز المشطور قالهما رؤبة بن العجاج (ملحق ديوانه ص ١٨٥) ، قال العـيني : قال أبو حبان : هذا البيت مجهول لَم ينسبه الشراح إِلَى أحد فسقط الاحتجاج به ، قلت : لو كان الأمر على ما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلها وخمسين بيتاً مجهولة القائل ، وانظر الشاهد فِي الخصائص : ١/ ٨٣ ، وابن الناظم : ٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٢٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣٢٤ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٤٠٩ ، ٣٤٣ ، والخزانة : ٨/ ٣٧٤ ، وابن يعيش : ٧/ ١٤.

اللغة : قوله : " أكثرت " من الإكثار ، " والعذل " بالذال المعجمة الملامة ، وقـد عذلتـه فاعتذل والاسم العذل بالتحريك ، قوله : " ملحاً " من ألح يلح إلحاحاً فهـو ملـح ، قولـه : "عسيت" بفتح العين وكسر السين يقال : عسيت أفعل ذلك ، وعسيت أيضاً بفتح الـسين وقرئ : {فَهَلْ عَسَيْتُمْ} – من الآية : ٢٢ من سورة محمد – وعسيتم بالفتح والكسر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " عسيت صائماً " وذلك لأن الأصل أن يكون خبر : " عسى " فعلاً مضارعاً وقد جاء هاهنا مفرداً وهو نادر ، وقد قيل فِي هذا المقام خلاف ذلـك ؛ لأن "عسى " هاهنا فعل تام خبري لا فعل ناقص إنشائي بدليل وقوعه خبراً لإن ، ولا يجوز =

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذلِ مُلِحًّا دَائِماً لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَــائِماً

وأما : " كَادَ " فَفِي قَوْل تأبط شراً :[١]

فأبت إلى فهم وما كدت أيبـــاً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وقول الْعَرَب : " عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤَساً " للنحاة فيه ثلاثة مذاهب :

فمَذَهَب سِيبَوَيْه وجميع البصريين أن : " أَبْؤساً " خَبَرُ : " عَسَى " وهو عَلَــى حَذْف مضاف ، والتقدير : ذا أبؤس.[٢]

بالاتفاق : إن زيداً هل قام ؟ ، بدليل قبول هذا الكلام التصديق والتكذيب ، فعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائماً فصائماً خبر لكان والفعل مفعول لـــ " عسى " . ينظر : المغني : ١٥٢ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والشاهد : ٢٤٢ من شواهد العيني.

(١) قائله هو تأبط شراً ، وهو من قصيدة رائية ، وأولها هو قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يحتلْ وقَدْ جَدَّ جِدُّه أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدْبِرُ

وهي من الطويل . ينظر الأغاني : ٢١/ ١٥٩ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٩ ، والخصائص : ١/ ٣٩١ ، والدرر : ٢/ ١٥٠ ، والتصريح : ١/ ٢٠٣ ، وبلا نسبة في الإنــصاف : ٥٤٤ ، ورصف المباني : ١٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ : ٨٢٢ ، وابن يعــيش : ٧/ ١٣ ، وشــرح شواهد المغني : ٩٧٥ ، وابن الناظم : ٥٩ / وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٢٥ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٣٠٢ ، وشرح ابن عقيل : على الألفية : ١/ ٣٢٥.

اللغة : قوله : " وقد جد جده " أي ازداد جده جداً ، قوله : " أضاع " أي ضيع أو وجده ضائعاً ، قوله : "وقاسى أمره" أي شقى به وهو مؤول ، قوله : "فأبت" من آب يــؤوب إذا رجع أوباً وإياباً ، قوله : "إلى فهم" وهي قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غــيلان ، قوله : "وما كدت آيباً" أي راجعاً وهو فاعل من آب يؤوب ، قوله "وكم مثلها" أي وكــم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلت ، قوله : "وهي تصفر" من صفير الطائر .

الاستشهاد فيه : في قوله : "وما كدت آيباً" وهو أنه استعمل خبر كاد اسماً مفرداً وإنما قياسه الفعل ، ويروى : وما كنت آيباً فإن صح فلا استشهاد فيه.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٨ ، ١٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، والمقتضب : ٣/ ٧٠ ، ٧٢ ، والأصول : ٢/ ٢٠٧ ، والحلبيات : ٢٥٠.

وقال الكِسَائِيُّ : انتصب عَلَى أَنَّهُ خَبَر يكُون مضمرةً ، أي : " عَسَى " الغوير أن يَكُون أَبْؤُساً ، أي أهل أبؤس.[١]

وقال أبو عبيد : التقديرُ أَنْ يَأتِيَ بَأَبْؤُس.[٢]

وقال ابنُ كَيْسَان : أبؤساً مصدر والتقدير : أن يَبْأَس[٣] ، وقَوْلُ سِيبَوَيْه أرجحُ مِنْ هَذِهِ الأَقَاوِيلِ.[٤]

وقال أبو عمرو الزاهد : قال أبو العَبَّاس يَحْيَى أَحْمَد بن يحيى كلام الْعَـــرَب كله : "عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ" ، فتجعل : زيداً مبتدأ ، وقائماً خبره ، قال : ومن الْعَرَب من يَجْعَلَها فِي معنى : كان ، فيقول : " عَسَى زَيْدٌ قَائماً " ، ولِهَذِهِ اللُّغَة جَاءَ الْخَبَر عــن عمرَ بنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قال للرجلِ الذي وجدَهُ مَنْبُــوذاً : (عَـــسَى الْغُــوَيْرُ أَبْؤُســاً) انتهى.[٥]

فظاهر هَذَا النقل عن أحمد بن يَحْيَى أَنَّهُ يَجوز : عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ ، وأنه كلامُ الْعَرَب ، ولا يكُون لــ : " عَسَى " عَمَلٌ ألبتةَ ، وهَذَا شيء لا يعرفــه البــصريون ، وظاهر كلامه – أيضاً – أنه يَجُوز : عَسَى زَيْدٌ قَائماً ، ولذَلك أثبتها لغةً لِلْعَــرَب لا ضرورةً ولا نادراً ، وهَذَا – أَيْضاً – مخالف لرأي البصريين.[٦]

---

(١) ذكر هذا التقدير المبرد فِي المقتضب : ٣/ ٧٠ ، وثعلب فِي مجالسه : ٣٠٧.

(٢) التذييل والتكميل : ٤/ ٣٤٣ ، وقال محققه : " قال فِي غريب الحديث : ٣/ ٣٢١ – ٣٢٢ ومعناه كأنه أراد عسى الغوير أن يحدث أبؤساً أو أن يأتي بأبؤس فهذا طريق النصب "

(٣) ذكره أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٣٤٣٤ وعلق بقوله : " قال مصعب بن أبِي بكر الخشني وهذا حسن ".

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٨.

(٥) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٢١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٣٤٤ ، والخبر في صحيح البخــاري كتاب الشهادات باب إذا زكى رجل رجلا كفاه . ٣/ ١٥٨.

(٦) ارتشاف الضرب : ٢/ ١٢٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٣٤٤.

وكان يَنْبَغِي للنَّاظِم أن يقول : لَكِن ندرَ مجيءُ خَبَرِهما اسماً ولا يقول : غَيْـر مضارع ؛ لأن غَيْر مضارع يصدق عَلَى الاسم وعَلَى غَيْرِهِ مِن ظرف أو مجرور أو جملة اسمية أو فعلية لَمْ تصدّر بِمُضَارع ، ففي قوله : " غَيْر مُضَارِعٍ " إِبْهَام ، وكان يَنْبَغِـي أنْ يُعَيِّنَ ودلّ كلامُ النَّاظِم أنَّ خَبَرَهَا يكُون مُضَارِعاً بالْمَفْهُومِ لا بالْمَنْطُوقِ. / ٦٩

قَالَ ابْن مالك :

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ : "عَسَى" نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيـهِ عُكِـسَا

الضَّمير فِي قَوْلِهِ : " وَكَوْنُهُ " عائدٌ إِلَى المضارعِ ، أي : وكونُ المضارع الذي يقعُ خَبَراً لَهُمَا قليلٌ بدون : " أن " بَعْدَ : " عَسَى " ، يعني أن : عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ قَليلٌ جائزٌ فِي الكلام ، هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْه[1]، وأما جمهورُ البصْرِيِّينَ فَبَابُهُ عِنْدَهُمْ الشِّعْر[2]، ومفهومُه أنَّ : "عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ" ، كثيرٌ فِي لسانِ الْعَرَب.

ويدلُّ قوله عَلَى أن المضارع خَبَرٌ لـ : " عَسَى " سواء اقترنَ بِأنْ أَمْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا ، أما إذَا لَمْ يَقْتَرِنْ المضارعُ بِأنْ فهو فِي مَوْضِع خَبَر : " عَسَى " ، وهو فِي مَوْضِع نَصب عِنْدَ الْبَصْرِيِّين.

وأما عَلَى مَا حكيناهُ عَنْ أحمد بن يَحْيَى فيحتَمَل أنْ يَكُون فِي موضع رفـع خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ ، ولَمْ تعْمَل : " عَسَى " شَيْئاً ، ويُحتَمَل أن يكون فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَمَا يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا ، وإذَا لَمْ يُقْتَرَنْ بِـ : " أَنْ " فمن العرب من يأتِي بالـسِّين فَيَقُـول : عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٨.

(٢) توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٢٧ ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٠ . ومن شواهده قول الشاعر :

عَسَى فَرَجٌ يَأتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأمَّا إِذَا قُرِنَ الْمُضَارِعُ بـ : " أَنْ " فَفِيه خِلاف : الْجُمْهُور عَلَى أَنَّـهُ فِـي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبَرِ[1] ، وزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ[2]، وهُوَ ظَـاهِر كلام الزجاجيّ فتكون إذ ذاك لَيْسَتْ داخلة عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَر.[3]

وقد نص ابن الطَّرَاوَة عَلَى أَنَّ : " عَسَى " فِي قَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُـومَ ، لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَر ، وحكى صَاحِبُ اللُّبَابِ عن الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِمَّا قَبْلَهُ.[4]

وقوله : " وكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ : عَسَى نَزْرٌ " قِيلَ حُـذِفَتْ مِنْـهُ : " أَنْ " تَشْبِيهاً بـ : " كَادَ " ، وقِيلَ : حُذِفَتْ مِنْهُ تَشْبِيهاً بـ :" لَعَلَّ" وحَمْلاً عَلَيْهَـا كَمَـا حُمِلَتْ : " لَعَلَّ " عَلَى : " عَسَى " فِي زيادة : " أَنْ " فِي خَبَرِهَا فِي نَحْوِ قول متمم ابن نويرة :[5]

لَعَلَّكَ يَوْمـاً أَنْ تُلِـمَّ مُلِمَّـةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٧٨ ، وجاء خبر عسى كله في القرآن مقترناً بأن.

(٢) قال المبرد : "واسمها فاعلها وخبرها مفعولها ". المقتضب للمبرد : ٣/ ٧٠ ، وانظر : ٣/ ٦٨ ، وتعليق الشيخ عضيمة في : ٦٩ ، وما ذكره أبو حيان في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٧٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٧٨ ، ونصه في الجمل : ص٢٠٠ ، قـال الزجـاجي : وتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال : قارب زيد القيام.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ١٩٢ ، وقال العكبري : " بعد أن ذكر الأوجه كلها : ولا يصح جعله بدلاً لثلاثة أوجه : أحدها أن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره ، والثاني : أنه في معنى المفعول والخبر الذي دلت عليه عسى وليس هذا حكم البدل ، والثالث : أنه قد جاء الفعل الذي دلت عليه عسى وإبدال الفعل من الاسم لا يصح ".

(٥) البيت من بحر الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه " مالكاً " الذي قتلـه خالد بن الوليد ، وهو في المقتضب : ٣/ ٧٤ ، واللسان مادة : " علل " ، وابن يعيش : ٨/ ٨٦ ، والمغني : ٢٨٨ ، وشرح شواهده : ٥٦٧ ، وشرح التسهيل للمـرادي : ١/ ٤٠٨ ، وشاهده اقتران خبر لعل بأن وهو قليل بابه الشعر.

يُرِيدُ : " تُلِمّ ".[١]

وقوله : " وكَادَ الأَمْرُ فيه عكسا " يَعْنِي أَنَّ مَجِيءَ الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا مَقْرُونـاً بِأَنْ قَلِيلٌ ، ودُونهَا كَثِيرٌ وهَذَا لاَ تَحْرِير فيه ؛ لأَنَّ دُخُول : " أَنْ " عَلَى الْمُضَارِعِ خَبَر : " كَادَ " بَابُهُ الشِّعْرُ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِهِ ، هَكَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا.[٢]

وَيَزْعَم هَذَا النَّاظِم أَنَّ ذَلِكَ يَجُوز فِي الكلام عَلَى قِلَّة وَيُسْتَدَلُّ بِأَثَرٍ عَنْ عُمَـر – رضي الله عنه – وهو[٣] : " مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّـى كَـادَت الـشَّمْسُ أَنْ

---

(١) فائدة : إذا قلت : عساني أن أفعل أو عساك أن تفعل ، فما الحكم ؟. قال المرادي : " فـي ذلك ثلاثة مذاهب : الأول : مذهب سيبويه أن الياء وأخواها في موضع نصب بعسى اسماً لها وأن الفعل في موضع رفع خبراً لها ، وأن عسى حملت على لعل في العمل كما حملت لعـل عليها في دخول أن في خبرها كالبيت ، والثاني : مذهب المبرد والفارسي : أن الياء وأخواها في موضع نصب خبرا لعسى تقدم على اسمها ، وأن الفعل في موضع رفع اسماً لها ، فعسى باقية على عملها ولكن انعكس الإسناد ؛ إذ جعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبر عنه ، والثالث : مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر وضمير النصب أعـني اليـاء وأخواها وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه ، فالياء وأخواها في موضع رفع وهو اسم عسى وأن الفعل في موضع نصب وهو خبرها ، قال المصنف : وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع لـه ... " . شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٠٩ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ١٢٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٩١ ، وشواهد التصحيح والتوضـيح : ٩٨ ، ٩٩ . ومن أمثلته قول الشاعر :

كادت النفس أن تفيظ عليه .... ألخ

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب قول الرجل ما صلينا ، وهو فـي شـواهد التوضيح لابن مالك : ٩٨.

تَغْرُبَ"[١] ، وأما فِي : " عَسَى " فاستعمالُه بِغَيْر : " أَنْ " لا يَخْتَصُّ بِالشِّعْرِ بَلْ هُــوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْكَلاَمِ خِلاَفاً لِمَنْ خَص ذَلِكَ بالشِّعْرِ.[٢]

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنَّ جُعِــلاَ خَبَرُهَا حَتْمــاً بِــأَنْ مُتَّــصِلاَ

مثالُهُ : حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، فـــ : " حَرَى " مثل : " عَسَى " فِي كَوْنِهَــا لَهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ ؛ لَكِنَّهُ يَجِبُ اقْتِرَانُ الْمُضَارِعِ الواقع خَبَراً لَهَا بِأَنْ ، وفِي كَوْنه خَبَراً أو مَفْعُولاً به الخلاف المتقدم فِي : " عَسَى " ؛ لأن الخلاف المذكور فِي كُلِّ فِعْلٍ قُــرِنَ الْمُضَارِعِ مَعَه بـــ : " أَنْ ".

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتَفَــا أَنْ نَــزُرَا

يقول : إن اخْلَوْلَقَ الْتزم فِي الْمُضَارِعِ بَعْدَها : " أَنْ " مثل : " حَرَى " ، نَحْو ما مَثَّلُوا بِه مِنْ قَوْلِهِمْ : اخْلَوْلَقَت السماءُ أَنْ تُمْطِرَ ؛ كما الْتَزَمُوا ذَلِكَ فِي : حَــرَى ، وأما : " أَوْشَكَ " فاستعمال المضارع بَعْدَهَا بـــ : " أَنْ " هُوَ الكثير نَحْو : أَوْشَــكَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ودون : " أَنْ " قليلٌ نَحْو : أَوْشَكَ زَيْدٌ يَقُومُ ، ومَثَّلَ النَّــاظِمُ بِلَفْــظِ الْمَاضِي وهُوَ قَلِيلٌ ، ولِذَلِكَ أنكرَهُ الأَصْمَعِيُّ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إلاَّ مُضَارِعاً نَحْو :

---

(١) هذا فِي شواهد التصحيح والتوضيح : ٩٩ ، وفيه يقول : " قلت تضمنت هذه الأحاديــث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه فِي كلام لا ضرورة فيه ، والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن ولذلك لَم يقع فِي القرآن الكريم إلا غير مقرون بأن ".

(٢) قال المرادي : " وقسم يجوز فيه الوجهان والاقتران أعرف وهو عسى وأوشك ، ومن التجريد بعدهما – بيتان من الشعر – وجمهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٠٣ ، وينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٧.

يُوشِكُ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، والصحيحُ أَنَّ الْمَاضِي وَارِدٌ مِنْ لِسَانِ الْعَـرَبِ لَكِنَّـهُ قَلِيـلٌ ، والْكَثِيرُ الْمُسْتَعْمَلُ إِنَّمَا هُوَ الْمُضَارِعُ.[١] / ٧٠

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :[٢]

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَـا وَتَرْكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَـا

تقدم أن : " كَادَ " الكثير استعمال المضارع بَعْدَها بِغَيْـر : " أَنْ " ، وأمـا استعمالُه بِأَنْ فَذَكَر أن بابه الشعر نَحْو قوله :[٣]

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْـهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَـةٍ وَبُـرُودِ

وتَقَدَّمَ أن اختيارَ النَّاظِمِ فِي : كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، أنه قَلِيلٌ فِي الكلامِ فَـذَكَرَ هُنَا أن : " كرَب " فِي هَذَا الحكمِ مِثْلُ : " كَادَ " الأكثرُ فِيهَا أَنْ لاَ يكُون الْمُضَارِعَ بَعْدَهَا مَقْرُوناً بِأَنْ ، والقليلُ أَنْ يَأْتِي بِأَنْ نَحْو قول الشاعرِ :[٤]

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤١٢ .

مثال أوشك في الماضي قوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومثال أوشك في المضارع قوله :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

(٢) ترك الشارح بيتاً من ألفية الناظم بعد هذا البيت وهو :

كأنشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق

(٣) البيت من الخفيف نسبة لأبي زبيد الطائي وهو في شرح أبيات المغني : ٨/ ٢٦ ، وأوضح المسالك : ١/ ٣١٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٣٠.

اللغة : فاظ الميت وفاضت نفسه ، الريطة : هي الملاءة ، ، البرود : جمع برد وهي الثياب.

الشاهد قوله : كادت النفس أن تفيظ : حيث جاء خبر كاد مقترناً بأن وهذا ضرورة أو قليل.

(٤) البيت من الطويل لأبي زيد الأسلمي هكذا نسبه العيني في شواهده الشاهد رقـم (٢٥٣) ، ويوجد في أوضح المسالك : ١/ ٣١٦ ، وتوضيح المقاصـد : ١/ ٣٢٩ ، والتـصريح : ١/ ٢٨٥ ، والهمع : ١/ ١٣٠.

والشاهد قوله : " كربت أعناقها " وهو كالبيت السابق.

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا   وَقَدْ كَرَبتْ أَعْنَاقُهَـا أنْ تُقَطَّعَـا

ولَمْ يَذْكُر سِيبَوَيْه خَبَر كرَب إلا بدون : " أنْ "[1]، والمشهور فِي : " كرب " فتح الراء ، وقد حُكِيَ كَسْرُهَا.

وقوله : فِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذه الأفعال للشروع فأن لا تَجِيء معه نَحـو : أَخَذَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، وجَعَلَ فُلاَنٌ يَقُوم حُكْمٌ صَحِيحٌ[2] إلا أَنِّي وَجَدْتُ فِي شعر بعْـض الْعَرَب الْمُسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهم دخول : " أنْ " فِي خَبَر : " جَعَلَ " ، وذهلت الآن عـن الديوان الذي رَأَيْتُ فِيه ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَـكَا   وَكَادَ لاَ غَيْر وَزَادُوا مُوشِـكَا

أفعال هَذَا الباب الأصل فيها : التَّصَرُّفُ إلاَّ : " عَسَى " خاصةً ؛ لكن الْعَرَب حِينَ استعملت هَذه الأَفْعَالَ هُنَا الْتَزَمَتْ فِيهَا لَفْظَ الْمَاضِي إلاَّ مَا كَانَ مِنْ : أَوْشَكَ ، وَكَادَ ، أما أَوْشَكَ فَقَدْ تقدم الكلام فيها ، وأن الأكثر فِي لِسَان الْعَـرَب اسْـتِعْمَال مُضَارِعها ، ويظهر فِي كَلاَم النَّاظِم فِي غَيْر هَذه الأُرْجُوزَة أَنَّ اسْتِعْمَال الْمُضَارِع مِنْ أَوْشَكَ قَلِيلٌ[3] ، وأَمَّا : " كَادَ " فاسْتِعْمَالُ مُضَارِعهَا كَثِيرٌ فَصِيحٌ.[4]

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٩ ، ومن تجرده من أن قوله :

كرب القلب من جواه يذوب   حين قال الوشاة هند غضوب

(٢) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٣.

(٣) كلام ابن مالك فِي مؤلفاته المشهورة التي بين أيدينا يغاير ما نسبه إليه أبو حيان حيث نسب إليه ذلك والصحيح فيما قاله ابن مالك أن استعمال مضارع أوشك هو الكثير وماضيها هـو القليل ، فقال فِي شر الكافية الشافية : "وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي إلا كاد وأوشك فإنهما استعملا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً واستعمل منهما اسم فاعل قليلا ..... ". شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٥٩ ، وقال فِي شرح التسهيل : "ولازمت أفعال هذا الباب لفظ الماضي إلا كاد وأوشك فإنهما اختصا باستعمال مضارعهما وشذ استعمال اسـم فاعل أوشك فِي قول الشاعر :

فموشكة أرضنا أن تعود   خلاف الخليط وحوشا يبابا".

شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٤٠٠ ، ٤٠١.

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٤ ، وقد جاءت آيات كثيرة فِي القرآن الكريم بلفظ المضارع من كاد.

وقولُهُ : " وزَادُوا مُوشِكاً " ظاهره : جوازُ اسْتِعْمَالِه فِي الْكَلَامِ ، وَهُوَ إِنَّمَا جَاءَ نَادِراً فِي الشِّعْرِ ولا خُصُوصِيَّةَ لِمُوشِك ، بَلْ قَدْ جَاءَ – أَيْضاً – فِي الشِّعْرِ كَائِدٌ ، فَقَوْلُهُ : " وَزَادُوا مُوشِكاً " يُوهِمُ أَنَّهُمْ لَمْ يزيدوا غَيْرَه.(١)

وقَوْلُهُ : " لاَ غَيْر " يعني أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا مُضَارِعاً إِلاَّ مِنْ : " كَادَ ، وأَوْشَكَ" ، وأَمَّا مِنْ غَيْرِهِمَا فَلاَ ، وقد نقل أَنَّهُم استعملوا – أَيْضاً – مُضارعاً مِن : "جَعَلَ ".(٢)

قَالَ ابْنُ مَالك :

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ　　　غِنًى بِـ أَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

" عَسَى واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ " ؛ إذا أُسْنِدَتْ إِلَى : " أَنْ يَفْعَلَ " نَحْو : عَسَى أَنْ يَقُومَ ، فتكونُ تَامَّاتٍ ، وتكونُ : " أَنْ يَفْعَلَ " فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ولا تَحْتَاجُ إِلَى ثَانٍ فإِنْ رَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ظَاهِراً نَحْو : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، فمنهم مَنْ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بالتَّمَامِ فَيَكُون : " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ فاعل بـ : " عَسَى " ، وزَيْدٌ فَاعِل بِأَنْ يَقُوم ولاَ يجيزُ غَيْر ذَلِك وهُوَ اخْتِيَار أَبِي عَلِي الشلوبِيْنَ.(٣)

ومِنْهُم مَنْ أَجَازَ هَذَا ، وأَجَازَ – أَيْضاً – أَنْ يَكُون ذَلِك عَلَى التَّقْدِيم والتَّأْخِير فَيُرْفَعُ زَيْداً بـ : " عَسَى " ، ويجعل : " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخِلاَفِ

---

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٤ ، ومن شواهد كائد قوله :

أموت أسى يوم الرجام وإنني　　　يقينا برهن بالذي أنا كائد

(٢) سمع عن العرب قولهم : إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٩٧٠ ، قال : فيكون فاعلها أن مع الفعل مثاله : عسى أن يقوم زيد.

الذي سَبَقَ ، أ هُوَ مَفْعُولٌ أَمْ خَبَرٌ ؟ وهو مَذْهَب الْمُبَرِّدُ[١] والسِّيرَافِيِّ والْفَارِسِيّ[٢] وصححه بَعْض أصحابنا.[٣]

وتظهرُ ثَمرةُ الْخلاَف فِي التَّثْنِيَة وَالْجَمْعِ فَعَلَى الْقَوْلِ الأَوَّلِ تقولُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ ، وعَسَى أَنْ يَقُومَ الْهِنْدَاتُ ، فلا يتصلُ بالفعلِ ضَمِير لأَنَّهُ رفعَ الظاهر.[٤]

وعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يتصلُ فتقولُ : عَسَى أَنْ يَقُومَا أخواكَ ، وعَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ ، وعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ ؛ / ٧١ لأنَّ الظَّاهِر مرفوعٌ بـ : " عَسَى " لا بالفِعْلِ بَعْدَهَا ، والأصلُ : عَسَى أَخَوَاكَ أَنْ يَقُومَا ، و : عَسَى إِخْوَتُكَ أَنْ يَقُومُوا ، و : عَسَى الْهِنْدَاتُ أَنْ يَقُمْنَ.

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَراً　　　بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

فاعلُ هَذِه الأَفْعَال إِذَا كانَ ضَمِيراً اسْتَتَرَ فِي حَالِ الإِفْرَاد وبَرَزَ فِي حَالِ التَّثْنِيَة والْجَمْعِ مُطَابِقاً الاسْمِ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْه كَسَائِرِ الأَفْعَال نَحْوُ : زَيْدٌ جَعَلَ يَأْكُلُ ، والزَّيْدَانِ جَعَلاَ يَأْكُلاَنِ ، والزَّيْدُونَ جَعَلُوا يَأْكُلُونَ ، والْهِنْدَاتُ جَعَلْنَ يَأْكُلْنَ.

وأما : " عَسَى " وحْدَهَا فَيَجُوز أَنْ يَبْرُزَ فِي التَّثْنِيَة والْجَمْعِ نَحْو : الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَخْرُجا ، والزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَخْرُجُوا ، والْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَخْرُجْنَ ، ويَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِر فِيهِمَا فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَخْرُجَا ، والزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ

---

(١) المقتضب : ٣/ ٧٠.

(٢) نص في الإيضاح العضدي : ٧٧ – ٧٨ على أن المصدر المؤول فاعل عسى . وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٣٥٩.

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٦ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٠٦.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٣٥١.

يَخْرُجُوا ، والْهِنْدَاتُ عَسَى أنْ يَخْرُجْنَ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " وجَرِّدَنْ " أيْ جَرِّدْ : "عَسَى" مِنَ الضَّمِيرِ أو ارْفَع مضمراً نَحْو ما مَثَّلْنَا ، والتَّجْرِيدُ مِنَ الضَّمِيرِ هُوَ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا تَامَّة ورفْعُ الضَّمِيرِ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا نَاقِصَةً.[١]

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ : عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

يدل قوله : " مِنْ نَحْوُ عَسَيْت " عَلَى أَنَّهُ يَجُوز فِي السينِ الفتحُ والكسرُ ، وهَذَا فيهِ إِبْهَامٌ ؛ لأنه إنْ عَنَى بذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اتَّصَل بـ : " عَسَى " ضَمِير مُتَكَلِّمٍ أَوْ ضَمِير مُخاطب فَقَطْ كَمَا ضُبِطَ هَذَا الحرفُ بفتحِ التَّاءِ وضمهَا فلا يختصُّ هَذَا الْحكم بذَلِك ؛ لأنه إذَا اتصل بها نون الإناث فاللغتان منقولتان فيها نَحْو : عَسَيْنَ ، وعَسِينَ ، ذكر ذَلِكَ صاحب كتاب الترشيح[٢] ، ولا يكُون – أَيْضاً – هَذَا الْحُكْمُ إِذَا اتَّصَلَ بهَا ضَمِير متكلمٍ أو ضَمِير مُخاطَب أصلُهُ النَّصْبُ نَحْو : عَسَايَ أنْ أخرجَ ، وَعَسَاكَ أنْ تخرجَ ، فإن السين لا يَجوز إلا فَتْحُهَا وهما ضمِير متكلمٍ ومخاطب.

وإنْ عَنَى بِذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بـ : " عَسَى " ضَمِير رفعٍ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِمُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِير الاثْنَيْنِ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْعَاقِلِ الْغَائب فَلاَ يَجُوز فِي السِّينِ إِلاَّ الْفَتْحُ نَحْو : عَسَيَا ، وعَسَتَا ، وعَسَوْا ، وضَابط هَذَا الْحُكْمِ أَنَّ السِّينَ مَفْتُوحَةٌ إِلاَّ أَنْ يَتَّصِل بـ : " عَسَى " ضَمِير مَرْفُوع لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أو نون إِنَاث ، فإِنَّهُ يَجُوز مَعَ الْفَتْحِ الْكَسْر.

---

(١) وقد جاء القرآن بالتجرد واستعمالها تامة قال تعالَى : **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ}** (الحجرات : ١١)

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، توفي بعد سنة (٤٥٠هـ) ، قال السيوطي : وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً (بغية الوعاة : ١/ ٥٥٣)

انْقَضَى الْبَابُ وتَلَخَّصَ أَنَّ الأَفْعَالَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهِ هِيَ : " عَسَى ، وَكَـادَ ، وحَرَى ، واخْلَوْلَقَ ، وأَوْشَكَ ، وكرَب ، وأَنْشَأَ ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وجَعَلَ ، وعَلِقَ " وذَلِكَ أَحَدَ عَشَرَ فِعْلاً ، وزَادَ بَعْضُهُمْ فِيهَا : قَارَبَ[١]، والصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا البَاب ، ودَنَا[٢]، وذَكَرَهَا سِيبَوَيْه مَقْرُونَةً بـ : "أَنْ" فِي قَوْلِهِمْ : دَنَوْتَ أَنْ تَفْعَـلَ ، وزاد صاحب الأرجوزة فِي بَعْضِ تَصَانِيفِه فِيهَا : "هَبَّ ، وقَامَ ، وهَلْهَلَ ، وأَوْلَى"[٣]، وزَادَ بَعْضُهُمْ – أَيْضاً – : " قَرَّبَ ، وأَقْبَلَ ، وانْبَرَى ، وطَارَ "[٤] ، وبَعْضهم : " قَعَدَ ، ونَشَبَ ".[٥]

---

(١) هو قول أبي إسحاق البهاري حيث زاد : قارب وكارب وقرب وأحل وأقبل وأظل وأشفى وشارف وقب ودنا وأُثر وقام وقعد وذهب واذدلف ودلف وأشرف وأزلف وهمّا وأسـف ، وزاد غيره طار وانبرى وألَمّ ونشب ، وذكر ابن هشام اللخمي فيها : ابتدأ ونشب . ينظـر الارتشاف : ٢/ ١١٨.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١١٨.

(٣) تسهيل الفوائد : ٥٩.

من أمثلة هب قول الشاعر :

هببْت ألوم القلب فِي طاعة الهوى فلج كأني كنت باللوم مغريا

ومن أمثلة هلهل قوله :

وطئنـا بـلاد المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الإماتة تزهـق

ومثال أولى قوله :

فعادى بيـن هاديتين منهـا وأولى أن يزيد على الثلاث

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري وقد زاد ذلك فِي كتاب له اسمه : الإمـلاء المنتحل ، ذكره السيوطي فِي همعه : ١/ ١٢٩ ، ثم قال : وما زاد البهاري لا يقوم عليه دليل.

(٥) نسب السيوطي نشب إِلَى البهاري ، ينظر الهمع : ١/ ١٢٩.

﴿ إِنَّ وَأَخَوَاتُـــهَا ﴾

لَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ الْمُبْتَدَأَ والْخَبَر اللذين تدخلُ عَلَيْهِمَا هَذهِ الْحُرُوفُ ، وَهِيَ لاَ تدخل عَلَى كُلِّ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :[1]

لإِنَّ أَنَّ لَيْـــتَ لَكِـــنَّ لَعَـــلْ　　　　كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

/ ٧٢ عَدَّهَا سِيبَوَيْه خمسة ؛ لأنَّ فتحة همزة إِنَّ عَرَضَ لَهَا ، وَذَكَرَ أَنَّ لِهَـــذه الْحُرُوفِ عَكْسَ مَا لِكَانَ مِنْ الْعَمَلِ ، و : " كَانَ " قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا تَرْفَع الاسْم وتَنْصب الْخَبَرَ ، وهَذِهِ الْحُرُوفُ بِعَكْسِهَا ، فهي تَنْصِبُ الاسْم وتَرْفَعُ الْخَبَرَ.[2]

أَمَّا نَصْبُهَا للاسْمِ وعَمَلُهَا فِيهِ فبالإجْمَاعِ ، وأَمَّا عَمَلُهَا الرَّفْعَ فِي الْخَبَرِ فَهُـــوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وأَنَّهَا عَمِلَتْ فِي الاسْمَيْنِ مَعاً [3]، ومَذْهَب الْكُوفِيِّينَ أَنَّــهُ لَـــيْسَ مَرْفُوعاً بِهَذه الْحُرُوف ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِه قَبْلَ دُخُولِ هَذه الْحُرُوفِ ، وأَنَّهَا إِنَّمَا عملت نصباً فِي الاسْمِ فَقَطْ [4].

---

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو عبارة عن التمثيل لبعض هذه الحروف وهو :

كأنَّ زيداً عالِـــم بأني　　　　كفء ولكن ابنه ذو ضغن

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٣١.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٣١ ، والمقتضب للمبرد : ٤/ ١٠٧ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٢٢٩ ، وابن يعيش : ٨/ ٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥.

(٤) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٣٤ ، والجنى الـــداني : ٣٩٣ ، والإنـــصاف :١٧١، واللباب للعكبري : ١/ ٢١٠ ، وفي اللباب أورد دليلين على قول الكوفيين ، وانظر أيـــضاً التذييل والتكميل : ٥/ ٦.

ومَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ نَصْبُ الْخَبَرِ بَعْدَ شيءٍ من هَذه الْحُـرُوف السنة [١]، واخْتُلفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ، فنقلَ صاحبُ هَذه الأرجوزة فِي غَيْرِهَـا مِنْ كُتُبه أَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ نَصْبَ خَبَرِ لَيْتَ ، فتقول : لَيْـتَ زَيْـداً مُنْطَلقـاً [٢]، وأَنَّ أَصْحَابَ الْفَرَّاء أَجَازُوا ذَلِكَ فِي بَاقِي الْخَمْسَة – أَيْضاً – ، وأَنَّ الْكِسَائِيَّ تَأَوَّلَ ما وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ [٣].

ونقل صاحب تقييد رؤوس المسائل وهو إبراهيمُ بنُ أصبع [٤] مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ نَصْبَ الْخَبَرْ مَذْهَب الْجُمْهُور[٥]، وأَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ ذَلِكَ فِي : " كَأَنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ" وأَنَّ الْكِسَائِيَّ أَجَازَ ذَلِكَ فِي لَيْتَ ، وأَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَجَازَ ذَلِكَ فِي السِّتَّة ، فَقَـد اخْتَلَفَ نقل هَذَا النَّاظم ، ونَقَلَ ابن أصبع عن الْفَرَّاء والْكِسَائِيّ ، ونَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ نَصْبَ الْخَبَرِ بِهَا كُلِّهَا مَذْهَب جَمَاعَة مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُم ابنُ الطَّـرَاوَة ، ومِمَّـنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ – أَيْضاً – مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَّمِ الْجُمَحِي[٦]، وَزَعَـمَ أَنَّ ذَلِـكَ لُغَـة[٧] فتلخص مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ أَنَّ الْمَذَاهِبَ فِي الْخَبَرِ أَرْبَعَةٌ :

---

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٢٤٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٥٢.

(٣) ينظر هذا بتصرف فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩ ، ومعانِي القرآن للفراء : ٢/ ٣٥٢ ، والجنى الداني : ٣٩٤.

(٤) هو إبراهيم بن عيسى أبو إسحاق القرطبي المعروف بابن المناصف ، توفي سنة (٦٢٧ هـ)

(٥) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٤٢٤ ، قال فيه : وزعم بعض النحويين.

(٦) ذكر ابن عصفور ذلك وقال : إنه فِي طبقات الشعر له ، انظر شرح جمل الزجاجي الكـبير لابن عصفور : ١/ ٤٢٤ ، وانظر طبقات الشعراء لابن سلام : ٦٥ ، وقد استدل ابن سلام بقول الشاعر :

.... **يا ليت أيام الصبا رواجعا**

وقد سرد أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٢٧ – ٣٠ خمسة عشر بيتاً فِي ذلك.

(٧) قال المرادي : "ونقل ابن أصبع عنه أنه أجاز فِي لَعَلَّ أيضاً ، قال ابن عصفور : وممَّن ذهب إِلَى جواز ذلك فِي إن وأخواتِها ابن سلام فِي طبقات الشعراء وزَعَمَ أَنَّهَا لغة رؤبة وقومـه ،

أحدها : أَنَّهُ لاَ يَجُوز فيه إلا الرَّفْع.

والثاني : أَنَّهُ يَجُوز الرفع والنَّصْب.

الثالث : أَنَّهُ يَجُوز الرَّفْع والنَّصْب فِي خَبَرِ لَيْتَ دون أخواتها.

الرابع : أَنَّهُ يَجُوز فِي خَبَرِ لَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ دون إن وأن ولَكِنَّ.

ولَمْ يُبَيِّنَ النَّاظِمُ مَعَانِي هَـذِهِ الْحُـرُوف فنقـولُ : إنَّ للتأكيـد ، ولَكِـنَّ للاستدراك[1] ، وهِيَ مفردة لا مركبة من: لا وإن[2]، والكاف زائدة والهمزة حُذِفَت خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّين[3].

وقال ابن السيد : نصب خبر إن وأخواها لغة قوم من الْعَرَبِ ، وإِلَى ذلك ذهب ابن الطراوة ، والْجمهور على أن ذلك لا يَجوز ، ومن شواهد نصب الْخَبَر أيضاً قول عمر بن أبِي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا

وأوله المانعون على أنه حال والخبر محذوف أي تلقاهم أسدا ، أو خبر كـان محذوفـة أي : "كانوا أسدا" . الجني الداني : ٣٩٤ ، وينظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٣٤ ، والمغـني : ٣٦ وشرح شواهده : ١٢٢ ، وحاشية الصبان : ١/ ٢٦٩.

(١) وهو إثبات ما يتوهم نفيه ونفي ما يتوهم إثباته وقال بعضهم : إنها تأتي للتأكيـد ، وقيـل: للاستدراك مع التأكيد على ذلك ، وأنها تتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإيجابـاً . ينظـر الحروف العاملة فِي القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين : ٩٥ إعداد : هادي عطية مطـر الهلالي ، والبرهان فِي علوم القرآن للزركشي : ٢/ ٤٠٨ ، والمقرب لابن عصفور : ١/ ١٠٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن ق١ج ٢/ ٥٨٣ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٠.

(٢) اختار البصريون فِي " لكن" البساطة وألفه أصل ووزنه فاعل ، يقول ابن يعيش فيه : "وأمـا (لَكِنَّ) فحرف نادر البناء لا مثال له فِي الأسماء والأفعال وألفه أصل ؛ لأنا لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب إِلَى أن الألفات فِي الحروف زائدة ، فلو سميت به لصار اسماً وكانت ألفه زائدة.

(٣) قال الفراء: "وإنما نصبت العرب بلكن إذا شددت نونها ؛ لأن أصلها : إن عبـد الله قـائم ، فزيدت على إن لام وكاف فصارتا حرفاً واحداً ألا ترى أن الشاعر قال :

.... ولكنني من حبها لكميد

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها: إن . معانِي القـرآن للفـراء : ١/ ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، واللبـاب للعكبري : ١/ ٢٠٦ ، وابن يعيش : ٨/ ٧٩ ، والجنى الدانِي : ٦١٧ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١١.

و: " كَأَنَّ " للتشبيه ، وزعم بعضهم أنها تأتي للتوكيد[١]، وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى : ظننت وإليه ذهب ابن الطراوة[٢].

وهيَ مركبة من كاف التَّشْبيه وأنَّ[٣]، واعتَنَت العَرَبُ بحَرْف التَّشْبيه فَقَدَّمَتْهُ عَلَى أنَّ فَانْفَتَحَتْ ، وأصلُ : كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ ، أَنَّ زَيْداً كَأَسَد ، وتُفَارِقُ: " كَأَنَّ الْكَافَ " فِي شيئين :

---

(١) مثلوا له بقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

(٢) المعنى الأصلي لـ " كأن " فِي اللغة هو إفادتها التَّشْبيه وقد اقتصر عليه النَّحْويُّون البصريون ولَمْ يثبتوا غَيْره ومنهم الرماني وابن مالك والمرادي وغَيْرهم ووافقهم الفراء ، قال ابن مالك : "و(كأن) للتشبيه المؤكد نَحْو : كأن زيداً أسد . فإن الأصل : إن زيداً كالأسد ، فقدمت الكاف وفتحت أن وصار الحرفان حرفاً واحدا مدلولا به على التشبيه والتوكيد" . شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٦ ، وينظر المغني بحاشية الأمير : ١/ ١٦٢ ، والجنى الداني للمرادي : ٥٧٠ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٠.

(٣) " كأن " حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر من أخوات إن ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة من : كاف التَّشْبيه وإنَّ . فأصل الكلام عندهم : إنَّ زَيْداً كَالأَسَدِ ؛ ثم قدمت الكاف عندهم اهتماماً بالتشبيه ففتحت إنَّ ؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف جر . قال سيبويه : "وسألت الخليل عن (كَأَنَّ) فزعم أَنَّهَا (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (إن) بمنزلة كلمة واحدة" . الكتاب : ٣/٥١ وينظر ٣/ ١٦٤ ، ٣٣٢ ، والجنى الداني للمرادي : ٥٦٨ ، نظرية الحروف العاملة ومبناها و طبيعة استعمالها القرآني بلاغياً : ١٢٤ ، ١٢٥ د هادي الهلالي ، وقال ابن جني : "ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيداً عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه إن فقالوا : إن زيداً كعمرو ، ثم إنهم بالغوا فِي توكيد التشبيه فقدموا حرفه إِلَى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لَمْ يَجز أن تباشر (إن) ؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأن زيداً عمر". الخصائص لابن جني : ١/ ٣١٨ ، وينظر المقتضب : ٤/ ١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٨٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن : ق١ج٢ ٣٣٥ ، والارتشاف : ٢/ ١٢٨ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٢.

أحدهما : أن : " كأن " غَيْرُ مُتَعَلِّقَة بفعْلٍ فَلاَ مَوْضِعَ لَهَا ، وَلِمَـا بَعْـدَهَا ، وكَاف التَّشْبيه لاَبُدَّ لَهَا ممَّا تَتَعلّق به لأَنَّهَا حَرْفٌ منْ حُرُوف الْجَرِّ [١]، وقَـدْ وَهِـمَ بَعْضُ فُضَلاَءِ أَصْحَابنَا فَزَعَمَ أَنَّ كَافَ التَّشْبيه لاَ تَتَعَلَّقُ بشَيْءٍ.

الثَّاني : أَنَّ مَا بَعْدَ الكاف في : " كَأَنَّ " لَيْسَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بها كما كـان في : لأَنَّ زَيْداً قَائمٌ ؛ لأَنَّهَا لَمَّا رُكِّبَتْ صَارَتْ قَائمَة بنَفْسهَا، وحـدَثَ فيهَـا مَـعَ التَّرْكِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا لَوْ لَمْ تُرَكَّبْ ، فَإذَا قُلْتَ: كَأَنَّ زَيْداً قَائمٌ ، فَهَذَا كَلاَمٌ تَـامٌ بنَفْسه مُزِجَتْ فيه أَنَّ بحَرْفِ التَّشْبيه ، فَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ، وَقَدْ تَـوَهَّمَ ذَلكَ بَعْضُ النَّاسِ وَهُوَ غَلَطٌ ؛ لأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى تَقْديرِ مَا هُوَ كَلاَمٌ بالْمُفْرَد.

و: " لَيْتَ " للتَّمَنِّي ، و: " لَعَلَّ " لِلتَّرَجِّي فِي الْمَحْبُوبَاتِ ، ولِلتَّوَقُّـعِ فِـي الْمَحْذُورَاتِ.

وزَعَمَ الْكُوفيُّونَ أَنَّهَا تَكُونُ للاسْتفْهَام[٢]، وذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاة أَنَّهَـا تَكُـونُ للتَّعْليلِ[٣]، ومن أغرب اللُّغَات فيهَا مَا حَكَاهُ ابْنُ السِّكِّيت أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَخْفضُ بهَا وَسَيَأْتي ذَلكَ فِي حُرُوفِ الجر[٤] — إِنْ شَاءَ اللهُ — .

---

(١) ينظر كل ذلك في سر صناعة الإعراب : ٣٠٤ ، ٣٠٥.

(٢) قال ابن هشام : " الثالث : الاستفهام أثبته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل فـي نَحـو : " لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا .." . المغني بحاشية الأمير : ١/ ٢٢٣.

(٣) ينظر المغني بحاشية الأمير : ١/ ٢٢٣ ، وهو قول الأخفش والكسائي وحملوا عليه قوله تَعَـالَى فَقُولاَ له قولا لينا لَعَلَّهُ يتذكر أو يخشى ، ومن لم يثبته حمله على الرجاء ويصرفه للمخـاطبين أي اذهبا على رجائكما.

(٤) ينظر الخزانة : ١٠/ ٤٢٦ ، والدرر : ٤/ ١٧٤ ، شرح شواهد المغني : ٦٩١ ، واللـسان : "جوب ، علل " ، ورصف المباني : ٣٧٥ ، شرح التصريح : ١/ ٢١٣ ، ومغني اللبيـب : ٢٦٨ ، ٤٤١ ، همع الهوامع للسيوطي : ٢/ ٣٣ ، الجر بلعل لغة لبني عقيل ينظر المغني بحاشية الأمير : ١/ ٢٢٢.

و: " لَعَلَّ" مُرَكَّبَةٌ مِنَ اللامِ وَمِنْ : " عَلَّ " ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ اللاَّمَ أَصْلٌ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ ذُكِرَتْ فِي الْمَبْسُوطَاتِ.[١]

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرِ الْبَذِيَ

يقول : رَاعِ تَقْدِيمَ الاسْمِ وتَأْخِيرَ الْخَبَرِ إلا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً ، ومَعْنَاهُ : فَلاَ / **٧٣** تُرَاعِ هَذَا التَّرْتِيبَ ، وذَلِكَ إِمَّا لِجَوَازِ غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيب نَحْو : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً ، وإِمَّا لِوُجُوبِهِ ، وذَلِكَ بِأَنْ يَكُون الاسْمِ اتَّصَل بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ فِي الدَّارِ سَاكِنَهَا ، وإِنَّ عِنْدَ زَيْد أَبَاهُ.

وقَوْلُهُ : "وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ " بَعْدَ أَنْ مَثَّلَ بالاسْمِ مُقَدَّماً عَلَى الْخَبَرِ، وَأَنَّ الاسْمَ يَلِي الْحَرفَ ، والاسْتِثْنَاء بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَة الظَّرْف والْمَجْرُورَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ خَبَراً دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه لاَ يَلِي إِنَّ إِلاَّ اسْمها إِنْ تقدم عَلَى الْخَبَر ، أَوْ خَبَرها إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسْمِ ، فَلَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وكانَ غَيْرَ ظَرْف أَوْ مَجْرُور نَحْوُ : إِنَّ طَعَامَكَ زَيْداً آكِلٌ ، فَلاَ خلاَف يعرف فِي بطلان ذَلك ، وإِنْ كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً فَقَدْ جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَا يقضي ظاهِرُهُ جوازُ ذَلِك نَحْوُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [٢]

---

(١) شرح شواهد المغني : ٦٩١ ، واللسان : " جوب ، علل " ، ورصف المباني : ٣٧٥ ، شرح التصريح : ١/ ٢١٣ ، والإنصاف : ١/ ٢١٨ وما بعدها.

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو من أبيات الكتاب واحتج به سيبويه ولَمْ يعزه إِلَى قائله ، وهو فِي الخزانة : ٠/ ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، والدرر : ٢/ ١٧٢ ، وشرح شواهد المغنى : ٩٦٩ ، والكتاب : ٢/ ١٣٣ ، والمغنى : ٦٩٣ ، والمقرب : ١/ ١٠٨ ، والهمع : ١/ ١٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٣٧.
اللغة : قوله : " فلا تلحني " أي فلا تلمني من لحيت الرجل ألحاه لحيا إذا لُمته وعذلته وهو من باب فعل يفعل بفتح العين فيهما ، قوله : " فيها " أي فِي المحبوبة ، قوله : " جم " بفتح الجيم وتشديد الميم أي عظيم وكثير ، " بلابله " أي وساوسه وهو جمع بلبلة وهي الوسوسة.
الاستشهاد فيه : فِي قوله : " بحبها " فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إلا عند البعض فقد ذهبوا إِلَى جواز ذلك مستدلين بالبيت المذكور. =

فَلاَ تَلْحنِي فِيهَا فَــإِنَّ بِحُبِّهَــا   أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ إِنَّ واسْمِهَا بِقَوْلِه : "بِحُبِّهَا " وَظَاهِره أنه متعلق بالْخَبَرِ الَّــذِي هُوَ مُصَاب وتَأَوَّلَهُ أَصْحَابنا [١]، ومَنَعُوا مِنْ تَقْدِيم معمول الْخَبَر عَلَى الاسْــم مُطْلَقــاً سَوَاء أَكَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ غَيْرهما.

وفِي كَلاَمِ السُّهَيْلِي مَا يقتضي أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُور إِذَا وَقَعَا خَبَرَيْنِ وَقُــدِّمَا عَلَى الاسْمِ أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمهما ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ الْخَبَر، وإِنَّمَا هُــوَ متعلــقٌ بِالْخَبَرِ ، والْخَبَرُ منويٌّ مُؤَخَراً فِي مَوْضعِهِ ، قَالَ : ولِذَلِكَ عدل سِيبَوَيْهِ فِي قَــوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِماً رَجُل، و :[٢]

= وقد اتفق النحاة بالإجماع على عدم جواز تقديم معمول الخبر إن كان غير ظرف أو جار ومجرور فلا يجوز في مثل إن أخاك آكل طعامك إن طعامك أخاك آكل.

(١) جعلوا بحبها متعلقاً بفعل محذوف تقديره أعنى فكأنه قال أعنى بحبها وفــصل بهــذه الجملــة الاعتراضية بين إن واسمها ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٣٧.

(٢) قائله : هو كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وتمامه :

.... يلوح كأنــــــه خلل

وهو من الوافر من العروض الثانية المجزوءة وضربها مثلها ، وليس في ديوانه (سلسلة شعراؤنا) وينظر الخزانة : ٣/ ٢١١ ، شرح التصريح : ١/ ٣٧٥ ، الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٢٣ ، شرح شواهد المغني : ٢٤٩ ، واللسان مادة : "وحش" ، وبلا نسبة في الخصائص : ٢/ ٤٩٢ والمغني : ٨٥.

اللغة : قوله : " لمية " بفتح الميم وتشديد الياء آخر الحروف وهو اسم امرأة ، و : "الطلــل" بفتحتين : ما شخص من آثار الديار ، قوله : " يلوح " أي يلمح من لاح يلوح لوحاً ، قوله : "خلل" بكسر الخاء المعجمة جمع خلة – أيضاً – ، قال الجوهري : الخلة بالكسر واحدة خلل السيوف وهي بطائن كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره وهي- أيضاً – سيور تلبس ظهور القوس.

الاستشهاد فيه : في قوله : " موحشاً " حيث تقدم على ذي الحال لكونه نكــرة وتقــديم الحال على ذي الحال واجب إذا كان ذو الحال نكرة غير مختصة بوجه من وجوه التخصيص ليتميز بالتقديم عن الصفة ، فإن الحال يتقدم على ذي الحال والصفة لا تتقدم على الموصوف

لِمَيَّـــةَ مُوحِـــشاً طَلَـــلُ ....

إِلَى أَنْ جَعَلَهَا حَالاً مِنْ نَكِرَة ولَمْ يجعلها من الضَّمير الَّذي فِي الْخَبَـــر ؛ لأن الْخَبَر مؤخر فِي النية وهو العامل فِي الْحال ، وهُوَ مَعْنَوي ، والْحَال لا تتقدم عَلَـــى العامل الْمَعْنَوي ، فَهَذا يُنَبئُكَ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ لَيْسَ هُوَ الْخَبَرَ فِـــي الْحَقِيقَـــة. انتهى.[1]

فَظَاهِرُ مَا قَالَ السُّهَيْلِيُّ يَقْضِي جَوَازَ مثل: إِنَّ بِكَ زَيْداً وَاثِقٌ ؛ لأَنَّكَ لَمْ تُقَدِّم الْخَبَر إِنَّمَا قَدَّمْت معموله ، لأن : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً ، معناه : إِنَّ فِي الـــدَّار زيـــداً ، كائن ، ففي الدَّارِ لَيْسَ بِخَبَرٍ فِي الْحَقِيقَة إِنَّمَا الْخَبَرُ كَائِنٌ ، وهو واجـــب أن يقـــدر مؤخراً إلا أن يقال: الفرق بَيْنَهما أَنَّ فِي الْمَسْأَلَة الأُولَى لَمْ يُحْذَف الْخَبَر ، وهُنَا حُذِفَ الْخَبَر وناب المجرور منابَهُ حَتَّى لا يكاد يلفظ به مَعَهُ ، وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ أَوْلَيْتَ : " إِنَّ " ما هو كالمعمول لها بخلاف المسألة الأولى فإنه معمولٌ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُور فلا يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ مَا هُوَ كَالْمَعْمُولِ لَهَا.

ومِنْ أَغْرَبِ الْمَنْقُولاَت ما وقع فِي النكت التِي عَلَى الإيضاح للفارسيّ وهِـــيَ تأليف أَبِي عَلِيّ الْحَسَنِ بن عَلِيّ بْنِ حَمْدُونِ الأَسَديّ الْمَعْرُوف بِالْجَلُولِيّ[2]، وهو ما نصه : يَجُوز أن يفرق بين : " إِنَّ واسْمَهَا " بالحال ؛ لأَنَّهُمْ قَدْ أجرَوْا الْحَالَ مَجْـــرَي الظَّرْف ، فَإِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ ضَاحِكاً، جاز تَقْدِيم: " ضَاحِكاً " على : "زَيْـــد"، فتقول : إِنَّ ضَاحِكاً زَيْداً قَائِمٌ ، فإن قِيلَ : فَإِنَّكَ إِذَا قَدَّمْتَ ضَاحِكاً وهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِم صِرْتَ كَأَنَّكَ قَدَّمْتَ بَعْضَ الْخَبَرِ ، قُلْتُ : لَوْ امْتَنَعَ هَذَا لامْتَنَعَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ والنِّيَّةُ به

وهذا من جملة الفروق بينها وبين الصفة ، قيل : والحق أن هذه الحال ليست حالاً عن النكرة بل هي حال من الضمير في الخبر والضمير معرفة.

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٢٣، ١٢٤.

(٢) انظر في تحقيق اسمه التذييل والتكميل : ٥/ ٣٨ (الأصل والهامش)

التَّأْخيرُ ، والتعلقُ بِالْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً قَائِمٌ ، وفِي الدَّارِ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِمٍ ، وهَذَا عِنْدَهُمْ جَائِزٌ ، ومنع قوم التفرقة بَيْنَ إِنَّ واسْمِهَا بِالْحَال. انتهى كلامه[١].

فتضمن هَذَا الَّذي ذكره أَنَّ النَّحْوِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي الْفَصْلِ بَيْنَ اسْمِ إِنَّ وبَيْنَهَا بِالْحَالِ ، وأَنَّ الْفَصْلَ بالظرف لا خِلاَفَ فِيهِ ، وقد تَقَدَّمَ مَنْعُ أَصْحَابِنَا ، وقوله :

............إِلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرِ الْبَذِي

مثّل بِالظَّرْفِ والْمَجْرُورِ التَّامَّيْنِ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ خَبَراً إِلاَّ التَّامّ ، وزَعَمَ الْفَرَّاء ومن أخذ بِمَذْهَبه أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يقع الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ النَّاقِصُ خَبَراً فِي اللَّفْظِ وهُوَ مَعْمُولٌ لِمُتَعَلَّقِه فِي الْمَعْنَى ، ومُتَعَلَّقُهُ حَالٌ فِي اللَّفْظِ وهُوَ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً بِالْجَارِيَةِ كَفِيلاً ، وإِنَّ زَيْداً الْيَوْمَ قَائماً، هَذَا نَقْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الْفَرَّاءِ ومَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ.

وفِي الواضح أن الْكُوفِيِّينَ يَحْكُونَ / ٧٤ النَّصْبَ مَعَ النَّاقِصِ عَنِ الْعَرَبِ إِلاَّ أَنَّهُمْ يقولون : النصبُ مَعَ التَّامِّ أَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وأَصَحُّ عِلَّةً ، أنشد أحمد بن يحيى :

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا .... البيت

روي بنصب: " مصاباً " ونصبه عَلَى الْحال ، وجعل الياء خبر إِنَّ ومَا يتم الكلام بها دون مصاب ، وهَذَا مُتَفَرِّعٌ مِنْ بَابِ الْمُبتدأ والْخَبَرِ ، ومَبْنِيٌّ عَلَى : عَبْد الله بالْجَارِيَةِ كَفِيلٌ ، الرفع واجبٌ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، وهو الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وزَعَمُوا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَبْدُ الله بِالْجَارِيَةِ كَفِيلاً.[٢]

---

[١] انظر نصه في التذييل والتكميل ٥/ ٣٨ ، ٣٩.

[٢] ينظر الارتشاف : ٢/ ١٣٣ ، ونصه في التذييل والتكميل : ٥/ ٣٩ ، ٤٠.

﴿ فتح وكسر همزة إن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَـصْدَرِ   مَسَدَّهَا وَفِي سِوى ذَاكَ اكْـسِرِ

قَوْلُهُ: " لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا " مثاله : يعجبني أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، أي : يعجبني القيامُ ، وقوله : " وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرْ " ، أي : وفِي مكان سِوَى سدّ مصْدَرٍ مَسَدَّهَا ، وهَذَا الَّذي قَالَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى الإِطْلاَقِ ؛ لأَنَّا وَجَدْنَاهَا تفتح حَيْثُ لاَ يسد الْمصدرُ مسدَّهَا ، ولا تكسر ، وذَلِكَ فِي مواضع :

أحدها : مَجِيئُهَا بَعْدَ : " مَا " التَّوْقِيتِيَّة نَحْوُ قولهم : لاَ أَصْحَبُكَ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْماً.

الثَّاني : مَجِيئُهَا بَعْدَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا ، فَإِنَّهَا تفتح ولا يسد الْمصدر مَسَدَّهَا ، وذَلِكَ نَحْوُ : ظننتُ أَنَّ زَيْداً قائم عَلَى مَذْهَب سِيبَوَيْه ، فلا يصح : ظننتُ قِيَامَ زَيْد.

الثَّالث : أَنْ يكُون خَبَرُهَا جَامِداً نَحْوُ : عرَفْتُ أَنَّ هَذَا حَجَرٌ ، فَلاَ يَسُدُّ الْمَصدرُ هنا مسدها.

الرابع : مَجِيئُهَا بَعْدَ : " لَوْ " نَحْوُ : لوْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ لَقُمْتُ ، ولا يصح : لو قيام زيد لقمت.[1]

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَةْ   وَحَيْثُ إِنَّ لِـيَمِينٍ مُكْمِلَـةْ

---

(١) أكثر ما ذكره أبو حيان يسد المصدر مسده : فتقول على الأول لأصحبك مدة كون في السماء نجم وفي الثالث عرفت كون هذا حجراً وفي الأخير أولوه على فعل محذوف أي لو ثبت قيام زيد وفي باب ظن تسامحوا في أن المصدر الصريح لا يكون في هذا الموضع والمؤول منه كاف.

لَمَّا أَتَى بقانونٍ كُلِّيٍّ يضبط عَلَى زَعْمِهِ حَيْثُ تفتح وحَيْثُ تكسر أَخَذَ يذكرُ أماكنَ الكسرِ فَقَطْ ، وأماكنَ الفتحِ فَقَطْ ، والأماكنَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الفتحُ والكسرُ فَبَدَأَ بِأَمَاكِنَ الكسرِ ؛ لأنه الأصل فقال : " فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا " وهَذَا فِيهِ إِبْهَامٌ ؛ لأَنَّ الابتداءَ فِي اصطلاحِ النُّحَاة معروفٌ ، ولا يراد هنا ؛ إذ يلزمُ عَلَى ذَلِكَ الكسرُ فِي نَحْو : عِنْدِي إِنَّكَ فَاضِلٌ ، ولاَ يَجُوزُ ذَلِكَ ، وإِنَّمَا يَعْنِي ابتداءُ الْكَلاَمِ وَهُوَ الابْتِدَاءُ لُغَةً.

وعادة النَّحْويين أنه إِذَا أطلقَ الابتداءُ إِنَّمَا يفهمُ منه الابتداءُ الاصطلاحيُّ[١]، ولَيْسَ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهَا تكسر فِي ابتداءِ الكلامِ مجمعاً عليه ؛ إِذْ قَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى جَوَازِ الابتداء بِأَنَّ الْمَفْتُوحَة أَوَّلَ الْكَلاَمِ[٢]؛ كَمَا سَبَق فِي بَابِ الابتداء فَتَقُولُ : أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ عِنْدِي.

وقَوْلُهُ : " وَفِي بَدْءِ صِلَه " لا يصح هَذَا عَلَى الإطلاقِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ قَبْلُ فِي قولهم : لاَ أَصْحَبُكَ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نجماً ، فَقَدْ فُتِحَتْ وهي فِي بَدءِ صلة ، فلاُبُدَّ مِنْ تَقْيِيدٍ يُخرِجُ هَذِه الْمَسْأَلَة ، فَتَقُول فِي بدءِ صلة اسمٍ نَحْوُ : جاءَ الَّذِي إِنَّ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، وذَلِكَ احْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يكُون فِي بدءِ صِلَةِ حَرْفٍ[٣].

وقَوْلُهُ : "وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ " مثالُهُ : واللهِ إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ ، ويريد : أنه يلزم كسرُها بَعْدَ اليَمِينِ إِذَا كَانَ فِي خَبَرِهَا اللامُ ؛ لأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أنها إذا وقعت بعد قسم ولا لام بعده ففيها وجهان وسيأتي الكلام على ذلك ، والْخِلاَفُ الَّذِي فِي الْمَسْأَلَة.

---

(١) فيه تحامل من أبي حيان فالابتداء معناه ابتداء الكلام وهو واضح وأما ما ذكره من قوله : زيداً قائم عندي فأن مؤولة مع ما بعدها بمصدر فوجب فتحها.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٣٩.

(٣) إذا ذكر الموصول والصلة دون تقييد انصرف إِلَى الموصول الأسمى وصلته ، وإذا أريد الحرفي منه قيد بذلك.

وإِنَّمَا قَالَ : " مُكْمِلَةٌ " لأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الأَصْلَ : واللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، ثم أُدْخِلَتْ إِنَّ مكملةً لِلْيَمِينِ ، ومُؤَكِّدَةً فلمْ يُمْكِنْ الجمعُ بَيْنَ حرفَيْ تأكيدٍ فأَخَّرُوا السلامَ إِلَى الْخَبَرِ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ ... حَالٍ ؛ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

مثالُه : قال زيدٌ إِنَّ عمراً مُنْطَلِقٌ ، وإِنَّمَا قَالَ : "أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ" لأن الْقَوْلَ تارةً يحكى وتَارَةً / ٧٥ يجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ ، فإِذَا حُكِيَ به كُسِرَتْ إِنَّ ؛ لأَنَّكَ تُؤَدِّي به اللَّفْظ المقولَ فَيُحْكَى كما يسمعُ ، والْقَوْلُ عَامِلٌ فِيهِ مَعْنًى لاَ لَفْظاً ، فالجملةُ المحكيةُ فِي نَحْوِ المثالِ المذكورِ فِي مَوْضِعِ نصب ، وكذَلِكَ فِي نَحْوِ : قالَ زَيْدٌ عمرٌو منطلقٌ ، فـ: "عمرٌو منطلقٌ" فِي مَوْضِعِ نصب عَلَى الْمَفْعُول بِهِ ، قَالَ : إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَهَذِهِ الجملةُ فِي مَوْضِعِهِ ، ولا يوجَدُ هَذَا الْحُكْمُ ، أَعْنِي : أَنْ تَكونَ الجملةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِلاَّ فِي الأَفْعَالِ الَّتِي يُحكَى بِهَا نَحْوُ : قَالَ ، وَسَمِعَ ، وقَرأَ ، وتَلاَ ،ومَا أَشْبَهَهَا ، أَوْ فِي الأَفْعَالِ القَلْبِيَّةِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَقَدْ عُلِّقَتْ نَحْوُ : عرفتُ أَيَّهُمْ زَيْدٌ ، فـ : " أَيُّهُمْ زَيْدٌ " فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ بِهِ.

هَذَا إِذَا قُلْنَا : أَنَّ عرفت لَمْ تُضَمَّنْ معنى ما يتعدَّى إِلَى اثنين ، والجمل الواقعة بَعْدَ الأفعالِ الَّتِي يُحْكَى بِهَا لا يقال إِنَّ الْفِعْلَ قبلها مُعَلَّق ، ولا مُلْغَى ، أَمَّا كونه غَيْر معلق فلأنه لَم يدخلْ عَلَى الْجُمْلَةِ مَا يَمنعُ أَنْ يعملَ مَا قبلها فيما بَعْدَهَا ، وأَمَّا كَوْنُه غَيْرَ مَلْغِيٍّ فلأَنَّ الْمَلْغِيَّ لا يكُون له عملٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لأنَّ الإِلْغَاءَ : ترك الْعَمَلِ لَفْظاً ومَعْنًى ، والفعلُ الْمَحْكِيّ به عَامِلٌ فِي الْمَعْنَى دونَ اللَّفْظ ، وإِذَا أُجْرِيَ الْقَوْلُ مَجْرَى الظَّنِّ لَمْ تكسرْ : " إِنَّ " بَعْدَه بلْ تفتحُ ، وسيأْتِي الكلام عَلَى ذَلِكَ فِي آخر باب : "ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا".

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدَ فِعْلٍ عُلِّقَا — بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

التَّعْلِيقُ : يَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ : " ظَنَّ وأَخَواتِها " ، ولا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُون فِي الاسْمِ نَحْوُ : زَيْدٌ عَالِمٌ إِنِّي لَقَائِمٌ ، وَنَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ عِلْمِ زَيْدٍ إِنَّ عمراً لَقَائِمٌ ، وتلخَّصَ مِنْ كلاَمِ النَّاظِمِ أَنَّهَا تُكْسَرُ وُجُوباً فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ ، ونقصه مواضعَ تُكْسَرُ فِيهَا – أَيْضاً – وُجُوباً :

أحدها : بَعْدَ : " أَلاَ " الَّتِي للاسْتِفْتَاحِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :[1] **{أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ}**.

الثَّانِي : بعد : " حَيْثُ " نَحْوُ : اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ.

الثَّالِث : أَنْ تَكُون فِي مَوْضِعِ خَبَرِ اسْمِ عَيْنٍ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنَّ عُمَراً يَضْرِبُهُ.

قَالَ ابْنُ مَالك :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ — لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِيَ

يقولُ : إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَة فَإِنَّهُ يَجُوزُ فيهَا الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ نَحْو : خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ الأَسَدَ رَابِضٌ ، فَتُكْسَرُ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ تصلحُ فيه الْجُمْلَةُ الابْتِدَائِيَّةُ ، فَإِنَّهُ يَجُوز : خَرجتُ فَإِذَا الأسدُ رَابِضٌ ، ويَجُوزُ : فَإِذَا أَنَّ الأَسَدَ رَابِضٌ ؛ وَكَذَلِكَ – أيضاً – الْمفردُ ، فَإِنَّهُ يَجُوز : خرجت فإِذَا الأسدُ ، وكَذَلِكَ – أَيْضاً – الْقَسَمُ عِنْدَهُ يَجُوزُ فيهِ وَجْهَانِ : الْكَسْرُ والْفَتْحُ ، وذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا اللاَّم ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا اللاَّمُ كُسرتْ لاَ غَيْرُ.

---

(١) من الآية : ١٣ من سورة البقرة.

وهَذَا الَّذي اختارَ بَعْدَ القَسَمِ مِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ غَيْرُ مُخْتَارٍ ، والْمَذَاهِب فِي ذَلكَ أَرْبَعَةٌ :[1]

إجَازَتُهُمَا واختيارُ الْفَتْحِ وهو مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ والبغداديين.

وإجَازَتُهُمَا واختيارُ الْكَسْرِ.

ووجوبُ الْفَتْحِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ.

ووجُوبُ الْكَسْرِ ، وهُوَ الَّذي صَحَّحَهُ أصحابُنَا ، وَهُوَ الْقِيَـــاسُ ، وَبِـــهِ وَرَدَ السَّمَاعُ وهو مَذْهَب الْبَصْرِيِّينَ[2] ، قَالَ تَعَــالَى :[3] {حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ} ، وقَالَ تَعَــالَى :[4] {حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا}.

قَالَ ابْنُ خَرُوف : ولَمْ يُسْمَعْ فَتْحُهَا بَعْدَ الْيَمِين ، وَلاَ وَجْهَ لَهُ فِي الْقِيَـــاسِ . انتهى[5] ، وقَدْ سُمِعَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ : حَلَفْتُ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَغَلَّـطَ سَمَاعُ ذَلِكَ مَنْ أَجَازَ الْفَتْحَ والْكَسْرَ فِي قولك : باللهِ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ ؛ لأَنَّ التَّقْـديرَ : حَلَفْتُ باللهِ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، فَكَمَا يَجُوزُ الكسر والفتح مع التَّصْرِيحِ بِالْفِعلِ فكَـذَلِكَ يَجُوزُ مَعَ إِضْمَارِهِ.

وبَيَانُ الْغَلَط فيه : أَنَّ مَنْ كَسَرَهَا بَعْدَ : "حَلَفْتُ" لَمْ / ٧٦ يَجْعَلْ : "حَلَفْتُ" إلاَّ قَسَماً ، و : "أَنَّ" وَمَا بَعْدَهَا جَوَاباً لَهاَ ، وَمَنْ فَتَحهَا بَعْدَهَا جَعَـلَ : "حَلَفْـتُ" إِخْبَاراً عَنْ قَسَمٍ مُتَقَدِّمٍ وَلَمْ يَجْعَلْهَا قَسَماً ، وتكون : " أَنَّ " ومَا بَعْدَها فِي مَوْضِـعِ

---

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٥/ ٦٩ ، ٧٠ ، والارتشاف : ٢/ ١٣٩.

(٢) انظر الكتاب : ٣/ ١٤٦ ، والمقتضب : ٤/ ١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦٠.

(٣) الآية : ١ – ٢ ، ومن الآية ٣ من سورة الدخان.

(٤) الآيات : ١ – ٣ من سورة الزخرف.

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٤٦٨ (د/ سلوى محمد عرب).

مَعْمُولٍ لَهَا ، وَلاَ يَتَصَوَّرُ هَذَانِ التَّقْدِيرَانِ إِذَا كَانَتْ حَلَفْتُ مُضْمَرَةً ؛ لأَنَّ الْعَرَبَ تُضْمِرُ : حَلَفْتُ ، وتُرِيدُ بِهَا غَيْرَ الْقَسَمِ ، بَلْ إِذَا أَضمرهَا كَانَتْ قَسَماً لاَ إِخْبَاراً عَنْهُ ، فَلِذَلِكَ كسرت : " إِنَّ " بَعْدَ : " حَلَفْتُ " الْمُضْمَرَةَ.[١]

وقَوْلُهُ : " بِوَجْهَيْنِ نُمِي " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْوِيٌّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ السَّمَاعُ إِنَّمَا وردَ بالكسرِ ولَمْ يُبَيِّنْ النَّاظِمُ فِي قَوْلِهِ مَا الْمُخْتَارُ مِنْهُمَا.

وإِلَى جَوَازِ الوجهين ذَهَبَ أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيّ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالَ : جَوَازُ فتحِهَا وكَسْرِهَا بَعْدَ الْقَسَمِ ؛ لأَنَّ الْقَسَمَ جُمْلَةٌ يُؤَكِّدُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى ، فَإِنْ كُسِرَتْ : " إِنَّ " فَلأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ ، وإِنْ فُتِحَتْ فَلأَنَّهَا تُؤدي عن حَدِيثٍ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ يعملُ فِيه : أَحْلِفُ ، وأُقْسِمُ . انتهى.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

مَعَ تِلْوَ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ   فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

يقولُ : إِذَا وَقَعَتْ : " إِنَّ " بَعْدَ فاء الجزاء فإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ والكسرُ ، قَالَ تَعَالَى :[٢]{أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ} فإِنَّهُ قُرِئَ بِالْفَتْحِ ، وقَالَ تَعَالَى :[٣]{وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ} ، قُرِئَ بِالْكَسْرِ ، وقَالَ تَعَالَى :[٤]{أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾} ، قُرِئَ بِالْفَتْحِ والكسرِ ، فَالْفَتْح عَلَى

---

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٥/ ٧٠ ، ٧١.

(٢) من الآية : ٦٣ من سورة التوبة ، وروايته بقراءة عاصم : يعلموا.

(٣) من الآية : ٢٣ من سورة الجن.

(٤) من الآية : ٥٤ من سورة الأنعام.

إضمارِ مُبْتَدَأً يَكُون الْمُفْردُ الْمُقَدَّرُ مكانَ أَنَّ ، ومَا بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مَـنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَجَزَاؤُهُ كَيْنُونَةُ النَّارِ لَهُ ، وكذَلِكَ فَجَزَاؤُهُ الْغُفْرَانُ.

والكسرُ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ بَاقيةٌ عَلَى أَصْلِهَا ، والكسرُ أحسنُ فِي الْقِيَاسِ ؛ لأنَّ الفتحَ يُؤَدِّي إِلَى تَكَلُّفِ الإِضْمَارِ ، والكسرُ لا إضمارَ مَعَهُ.[1]

وقوله : "وذا يَطَّرِدُ" يعني : الكسرُ والفتحُ فِي نَحْو : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ ، هَذِه مَسْأَلَةٌ ذَكَرَهَا سِيبَوَيْه[2] ، وهو قولهم : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّـي أَحْمَـد الله بـالفتحِ والْكَسْرِ ، فَمَن فَتَحَ قدرها بالْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَا أَقُول حمد الله فأَوَّلُ : مُبْتَدَأ ، وإِنِّي أَحْمَدُ فِي مَوْضعِ الْخَبَرِ ، وما مصدرية ؛ كأنه قال : أول قولي حمد الله ، وهَذَا إِخْبَارٌ بِمَعْنًي عَنْ مَعْنًى ؛ لأنَّ قولاً مصدر ، فالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَصْدَرٌ وحمدٌ مصدرٌ أُخْبِرَ بِهِ عَنْ مُضَافٍ لِمَصْدَرٍ.

فإن قُلْتَ[3] : أَيجُوزُ مَعَ فتح : أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةً بِمَعْنَـى الَّذي ، أو نكرةً موصوفةً بِمَعْنَى شيءٍ ، والفعل بَعْدَهَا صـلةٌ أَوْ صـفةٌ ، والعائـدُ مَحْذُوفٌ وهو مَفْعُولُ الْقَوْلِ ، ويكُون التقديرُ : أَوَّلُ الأَلْفَاظِ الَّتِـي أَقُولُهَـا ، أَوْ أَوَّلُ أَلْفَاظٍ أَقُولُهَا حَمْدُ اللهِ.

قُلْت : منع ذَلِكَ بَعْضُهم ، قال : لأَنَّ حَمْدَ الله لَيْسَ مِنَ الأَلْفَاظِ الْمَقُولَـةِ ، فَكَيْفَ يَقَعُ خَبَراً لِمَا هُوَ لَفْظ ؟ ، والْخَبَر إِذَا كان مُفْرَداً فَلاَبُدَّ أن يكُون الْمُبْتَدَأَ نَحْو : زيدٌ أخُوكَ ، أَوْ مترلاً مترلته نَحْوُ : زيدٌ زهيرٌ ، وحمدُ اللهِ لَيْسَ أَوَّلَ الأَلْفَاظِ ولاَ مُنَزَّلاً مَنْزِلَتَهُ.

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣١.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٤٣.

(٣) انظر نص الاعتراض والرد عليه فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٧٨ ، ٧٩.

وأجازَ ابْنُ خرُوف مَعَ فَتْحِ " أنّ " أنْ تَكُونَ : " مَا " موصولةً بمَعْنَى الّـذي ونكرةً موصوفةً ، وهَذَا لاَ يُتَصَوَّرُ إلاَّ أنْ يجعلَ : حَمْدُ الله مِنْ قَبِيلِ الألفاظ فكَأَنَّهُ يَقُولُ : أوَّلُ أَلْفَاظِي هَذَا اللَّفْظ أي : حَمْدُ الله.[١]

ومن كسَرَ فقالَ : أول ما أقولُ إنِّي أحْمَدُ اللهَ ، فأَوَّلُ مبتدأ ومَـا موصـولةٌ بِمَعْنَى الّذي ، أو نكرةٌ موصوفةٌ أو مصدريةٌ أُرِيدَ بِهَا الْمَفْعُولُ ؛ كما قالوا : درهـمٌ ضَرْبُ الأميرِ ، أيْ مَضْرُوبُه.

وكذَلكَ هَذَا تَقْديرُهُ : أوَّلُ قَوْلِي ، أي مقول ، ومعمول أقول : إذَا كانـت : "مَا" بمَعْنَى الّذي أو موصوفةً محذوف ، كمَا قَدَّرْنَاهُ إذَا فُتحَتْ أنّ والْخَبَرُ عَنِ الْمُبْتَدَإِ الّذي هُوَ : " أوَّلُ " إنِّي أحْمَدَ الله ، كما تقول : أوَّلُ مَا أَقْرَأُ : سَبِّح اسْـمَ رَبِّـكَ ، فسَبِّح اسْمَ / ٧٧ رَبِّكَ خَبَرٌ عن أوَّلِ ولا تَحْتَاجُ إلَى رَابط هَذه الْجُمْلَة ؛ لأنّهَا نَفْسُ المبتدأ في الْمَعْنَى ، هكذا فسَّرَ النَّاسُ كلامَ سيبَوَيْه فِي هَذه الْمَسْأَلَة ، أعنـي : أنّ أوّلَ مَا أقُولُ مُبْتَدأٌ ، وأنّي أحمدُ الله خَبَرٌ عَنْهُ[٢] ، فسره كَذَلكَ الْمُبَرِّدُ والزَّجَّاجُ والسِّيرَافِيّ وابنُ طَاهرٍ وأَكثَرُ مُقرِئي كتاب سِيبَوَيْه بالأندلسِ.

ولأبي عَليّ الْفَارِسيّ فيه ارْتبَاكٌ وَخَبْطٌ[٣] : زَعَمَ : " أنّي أحْمَدُ اللهَ " معمول لأقولُ فِي قَوْلِه : أوَّلُ مَا أَقُولُ إنِّي أحْمَدُ اللهَ ، فَكُسرَتْ مِنْ أجْلِ أَنّهَا مَعْمُولَةٌ للْقَـوْلِ مَحْكيَّةٌ به فاحْتَاجَ مِنْ أجْلِ ذَلكَ إلَى تَقْديرِ خَبَرٍ للْمُبْتَدَأ الّذي هُوَ أوَّلُ فَقَدَّرَهُ : ثَابتٌ فصَارَ الْمَعْنَى : أوَّلُ قَوْلِي إنِّي أحْمَدُ اللهَ ثَابتٌ.[٤]

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف : ٢/ ١٤١ أول ما أقول إنِّي أحمد الله فمن فـتح أن قـدرها بالمصدر كأنه قال : أول ما أقول حمد الله فأول مبتدأ وإنّي أحمد في موضع الخبر وما مصدرية فإن جعلت ما موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة فأجاز ذلك ابن خروف والصحيح منعه.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٤٣.

(٣) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٥/ ٨٠ (الزعم والرد عليه).

(٤) قال المرادي : "وزعم الفارسي أنها كسرت لأنها محكية بالقول وقدر الخبر محذوفاً ، والتقدير : أول قولي إنّي أحمد الله ثابت ، قالوا : وهذا التقدير غير معقول لأنه يؤدي إلَى أن يكـون =

وردَّ النَّاسُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وقالوا : تَغَيَّرَ مَعْنَى الْكَلَامِ ، والكلامُ تام دُونَ هَذَا التَّقْدِيرِ ، ومِمَّنْ رَدَّ عليه فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَبُو الْوَلِيد الوقشي[١]، وأبو الحسين ابن الطَّرَاوَة وأبو الحجاج بن معزوز.[٢]

وزَعَم بَعْض أصحابنا أن : أَنِّي أَحْمَد معمول لأقول لَكِنَّهُ خَبَرٌ للمبتدأ من حَيْثُ الْمَعْنَى وسَدَّ الْمَفْعُول مَسَدَّ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لاَ يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، والتَّقْدِيرُ : أقولُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ : إِنِّي أَحْمَد الله ، ونَظِير ذَلِكَ : أَ قَائِمٌ الزَّيْدَان ؟ ، فَقَدْ سَدَّ الْفَاعِلُ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، وأَغْنَى عَنْهُ فَكَذَلِكَ هَذَا سَدَّ فِيهِ الْمَفْعُولُ مَسَدَّ الْخَبَرِ وأَغْنَى عَنْهُ.

وهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ[٣] ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا سَدَّ فِي : أَ قَائِمٌ الزَّيْدَان ؟ لاجتماع المسند والمسند إليه فِي هَذَا الكلامِ ، فالْمَعْنَى مُتَّفِقٌ وإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا التَّرْتِيبِ ، وأَمَّا فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فإن قوله : إِنِّي أَحْمَد الله جعلَهُ مَفْعُولاً لأقولُ فضلة فِي الكلامِ فلمْ يَجْتَمِعْ فيه مُسْنَدٌ ومُسْنَدٌ إِلَيْهِ ولَمْ تَكُنْ الفضلةُ لِتَنُوب عَنْ مَا هُوَ أحدُ جُزْئَيِّ الْكلامِ الَّذِي تَتَوَقَّفُ مَعْقُولِيَّةُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ والْمَحْكُومُ بِهِ عَلَيْهِ.

= أول قوله : إِنِّي أحمد الله وهو ميل إِلَى موجود ، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غير موجود ، وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع أن خبر قول ، ويكون خبرها قولاً كأحمد الله أدعو ، فلو لَم يكن خبرها قولاً تعين الكسر نَحو : أول قولي إنك ذاهب ". ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣١.

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي ، توفي سنة (٤٨٩هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٢/ ٣٢٧.

(٢) هو يوسف بن معزوز أبو الحجاج القيسي ، الأستاذ الأديب النحوي ، من أهل الجزيرة الخضراء ، له شرح على الإيضاح للفارسي والرد على الزمخشري فِي مفصله ومن أهل التقدم فِي علم الكتاب ، توفي سنة (٦٢٥ هـ) بمرسية . بغية الوعاة : ٢/ ٣٦٢.

(٣) انظر نصه فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٨١.

وزَعَمَ أبو علي الشلوبَيْنَ أنَّهُ لَيس[1] : " إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ " مَعْمُولاً لأقولُ ، ولا كَسْرهَا لأجلِ كَوْنِهَا معمولةً ، وإنَّمَا كَسْرُها ؛ لأنَّها بَعْدَ : " أَوَّلُ " وهُوَ قَوْلٌ مِـنْ حَيْثُ أضيف إِلَى الْقَوْلِ وقَدَّرَ الْخَبَر محذوفاً ، أيْ ثابت ؛ كما قدَّرَهُ الْفَارسَيُّ وهَـذَا خَطَأ ؛ لأن : " إنَّ " لا تكسر حكَايَةً لفعْلٍ أوْ مَصْدَرٍ إلاَّ وَهِيَ مَعْمُولَةٌ ، و : " أَوَّلُ " لا يَعْمَلُ وإِنْ كَانَ مَصْدراً فِي الْمَعْنَى ؛ لأنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي اللَّفْظِ وإِنْ كَانَ فِي مَعْنَاه كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُستَعْمَل مِنْ لفظه فعل.

ونُسِبَ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَة[2] أَنَّهُ أجَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْذُوفاً ، تَقْديرُهُ : أَوَّلُ مَا أقولُ قَوْلي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ[3] ، وارتضاهُ بعضُ شـيوخِنَا ، ورَدَّهُ بَعْـضُهُمْ ؛ لأنَّـهُ حَذفَ الْمَوْصُول وأبقى معمولَهُ ، وهَذَا بَابُهُ الشِّعْرُ عِنْدَنَا ويَجُوزُ ذَلِـكَ فِـي قَـولِ الْبَغْدَادِيِّينَ ، ويَنْبَغِي أَنْ لاَ يَمْتَنِعَ هَذَا لأَنَّ الْقَوْلَ قَدْ كَثُرَ إِضْمَارُهُ فِي كلامِ الْعَرَبِ حَتَّى صَارَ يَجْرِي مُضْمَراً مَجْرَاهُ مُظْهَراً لَكنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فيه مَجَازُ الإضْمَارِ ، وإذَا جَعَلْـتَ : إِنِّي أَحْمَدَ اللهَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ فلا إضمارَ ، وكلام سِيبَوَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة واضـح جداً.

وتلخص من هَذَا كُلِّه[4] أَنَّ كَسْرَ : " إِنَّ " فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة إِمَّا لِكَوْنِهَا خَبَراً عَنْ أَوَّل وهو مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ والْمُتَفَهَّمُ مِنْ كلامِ سِـيبَوَيْهِ ، أو عَـن : " قَـوْلِي " المضمرة معمولة له ، وهو منسوبٌ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَةِ ، أو لكونها معمولة لأقول والْخَبَر مَحذوف وهو قول الفَارِسِيّ ، أو : لأول ما أقول والْخَبَر مَحْـذُوف وهـو قـولُ

---

(١) انظر نصه فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٨١ . (الزعم والرد)

(٢) عضد الدولة بن بويه فنا خسرو الذي ألف له أبو علي الفارسي كتابه الإيـضاح العـضدي حيث إنه صحبه فترة من الزمن وعلمه النحو . ينظر البغية : ٢/ ٢٤٧.

(٣) انظر ما نسب إِلَى عضد الدولة والرد عليه فِي التذييل والتكميـل : ٥/ ٨٢ ، وارتـشاف الضرب : ٢/ ١٤١.

(٤) انظر نص هذا الملخص إِلَى قوله وتلخص من كلام الناظم فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٨٢ ، ٨٣.

الشلوبَيْنِ ، أو لا يحتاجُ إِلَى خَبَرٍ لسَدِّ المعمول مسده وهو قـــول بَعْــضِ أصْــحَابنا ، وتَحْقِيقُ الْكَلاَم فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْقَوْلَ ينطلقُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْحَدَثُ وَهُوَ تَأْخِيذُ الصَّوْتِ فِي أشْخَاصِ الكلامِ أوْ فِـــي بَعْــضِ أَشْخَاصه.

والثاني : أشْخَاصُ الْكَلاَمِ أنفسها ومثالُ ذَلِكَ : هَذَا ضَرْبِي ، تُشِيرُ إِلَى تَأْخِيد الحركات ، وهَذَا دِرْهَمُ ضَرْبِ الأميرِ ، تُرِيدُ : مَضْرُوبه ، فإذَا أرَدْتَ الْحَدَثَ فَتحتَ ، وكَانَ التَّقْدِيرُ : أوَّلُ تَكَلُّمِي تَحْمِيدُ اللهِ ، فوقعت موقعَ الْمُفْرَدِ ، وإِذَا أرَدْتَ الْمَقـــولَ كسرتَ ، وكأن التقدير : أوَّلُ كَلاَمِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ. / ٧٨

وتَلَخَّصَ مِنْ كَلاَمِ النَّاظِمِ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُهَا وكَسْرُهَا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعِ ، وسبق الكلامُ عَلَيْهَا مَوْضِعاً موضعاً ونقصه مواضعَ يَجُوز فِيها الفتح والكسر عَلَى اخـــتلافِ التَّقْدِيرَيْنِ.[(١)]

أَحَدُهُمَا : بَعْدَ : " حَتَّى " فإِنْ كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءِ وَجَبَ الْكَـــسْرُ نَحْـــوُ : مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّ الطَّيْرَ تَرْحَمُهُ ، وإِنْ كَانَتْ عَاطِفَةً منصوباً عَلَـــى مَنْـــصُوبٍ ، أو كَانَتْ حَرْفَ جَرٍ فُتِحَتْ.

الثَّانِي : بَعْدَ : " أمَا "، فإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى : "ألاَ" الاستفتاحية كُسِرَتْ نَحْوُ : أمَا إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ[(٢)] ، وإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى : " حَقاً " فُتِحَتْ نَحْوُ : أمَا أَنَّ زَيْداً قَـــائِمٌ ، والْمَعْنَى : حَقاً أنَّ زَيْداً قَائِمٌ[(٣)] ، وهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ وَخَبَـــرٌ عَـــنِ الْمُبْتَدَأ الذي يتقدرُ مِنْ : " أَنَّ " ومَا بَعْدَهَا.

---

(١) انظر هذه المواضع التي نقصها في التذييل والتكميل : ص ٨٦ حديث أمَا ، ص ٩٠ حديث حتى ، ص ٩٥ حديث أمَّا ، ص ٩٣ حديث مذ ومنذ.

(٢) المقتضب : ٢/ ٣٥٣.

(٣) ينظر المقتضب : ٢/ ٣٥٣ ، والكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٢.

الثَّالث : بَعْدَ : " أَمَّا " نَحْوُ : أَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّكَ قَائِمٌ ، الكسر عَلَى تقدير : فأَنْتَ قَائِمٌ ، ويتعلق الْمَجْرُور بما في : " أَمَّا " من معنَى الْفِعْلِ ، والفتح عَلَى تقديرِ : قِيَامُكَ ، والْمَجْرُور فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ.[١]

الرَّابع : بَعْدَ : " مُذْ " نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ ، حكى بعض أصحابنا أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي ، ومُذْ إِنَّ اللهَ ، بالفتحِ والكسرِ ، فمــن فتحَ فالتقديرُ : مُذْ خَلْقِ اللهِ إِيَّايَ ، ومن كسر فلأَنَّ الْقِيَاسَ يقتضي أَنْ تُضَافَ مُذْ إِلَى الْجُمْلَة الابْتِدَائِيَة ، وذَلِكَ مطرد عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي كُلِّ ظَرْف ماضٍ[٢] ، نَيَجُوزُ : مُذْ زَيْد قائم ، ومع أَنَّ القياسَ يَقْتَضِيه ، فالسَّمَاعُ وَرَدَ بِهِ ، قَالَ الأَعْشَى :[٣]

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَــافِعُ وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْــرَدَا

فَإِذَا دَخَلَتْ إِنَّ عَلَى هَذهِ الْجُمْلَة الابْتِدَائِيَة فَإِنَّهَا تكونُ مكسورةً.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٢.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٢.

(٣) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو قصيدة من الطويل مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذهب ليعلن إسلامه ، وأولها هو قوله :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ الْمُسَهَّدَا

ينظر ديوانه : ١٠٠ط : دار الكتاب العربي ،. وتذكرة النحاة : ٥٨٩ ، والتصريح : ٢/ ٢١ ، ومغني اللبيب : ٣٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٥٧٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٢١٦.

اللغة : قوله : " أبغي " أي أطلب من البغية ، وقوله : " يافع " من أيفع شاذ والقياس : موفع واليافع الذي ناهز الحلم ، والمعنى : لم أزل مذ ناهزت الحلم محسداً مضطلعاً بضغائن الأعداء ، و : " الوليد " الصبي ، و : "الكهل" بعد الثلاثين ، وقيل بعد الأربعين إِلَى الخمــسين ، و : "الأمرد" الذي ليس فِي وجهه شعر وأصله من تمريد الغصن وهو تجريده عن ورق.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " مذ أنا يافع " حيث وليت مذ الجملة الاسمية فإذا دخلــت إن على هذه الجملة كانت مكسورة ، وأما وليدا فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : مذ كنت وليداً.

﴿ دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لاَمُ ابْتِدَاءِ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، أَعْنِي : دُخُولَ اللام مع : " إِنَّ " وأَصْلُهَا التَّقَدُّمُ عَلَى : "إِنَّ" لَكِنَّهُمْ كَرِهُوا اجتماعَ حَرْفَيْ تأكيد فأخَّرُوا اللامَ[١] ، وقَدْ أَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا حِينَ أَبْدَلُوا مِنْ هَمْزَتِهَا هَاءً ، قَالَ الشَّاعِرُ :[٢]

أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى ... لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

عَلَى خلاف فِي هَذَا.

واتفقوا عَلَى أَنَّهَا لا تدخل مع : لَعَلَّ ، ولَيْتَ ، وكَأَنَّ ، فلا يقال : لَعَلَّ زَيْداً لَقَائِمٌ ، وكذَلِكَ أختاها.

واختَلَفُوا فِي : " لَكِنَّ " فَمَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا ، فَيَقُولُونَ : لَكِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ[٣] ، ومَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ.[٤]

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٢/ ٣٤٤ — ٣٤٨.

(٢) البيت من بحر الطويل غير منسوب فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١ ، والخزانة : ٤/ ٣٣٩ ، وشرح أبيات المغني : ٤/ ٣٤٧ ، والدرر : ١/ ١١٨.

موطن الشاهد فِي قوله : " لهنك " فإنه شاهد على وجوب تأخير لام الابتداء إلا إذا أبدلت الهمزة هاء كما فِي الشاهد.

(٣) توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٤٣.

(٤) قال ابن مالك : " وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما فِي بقي مع إن ". واحتجوا بقول بعض العرب :

يلومونني فِي حب ليلى عواذلي ... ولكنني من حبها لعميد

ولا حجة لهم فِي ذلك لشذوذه . شرح التسهيل : ٢/ ٢٩.

وأما : " أَنَّ " الْمَفْتُوحَة فَفِيهَا خِلاَفٌ شَاذٌّ عَن الْمُبَرِّد[١]، وَهُوَ مَسْمُوعٌ فِي شِعْرِ الْعَرَبِ ، وفِي قِرَاءَة شَاذَة قَرَأَ بَعْضُهُم :[٢] {أَلاَ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ} ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ اللاَّمِ ولاَ يُقَاسُ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ.[٣]

وذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ لاَمُ الابْتِدَاء تَصْحَبُ خَبَرَ : " إِنَّ " مُطْلَقاً إِلاَّ مَا اسْتَثْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَنْفِياً ، أَوْ يَكُونُ الْخَبَرُ فِعْلاً مُتَصَرِفاً لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ : "قَدْ".

وَبَقِيَ مَا سِوَى ذَلِكَ يَجُوزُ دُخُولُ اللامِ عَلَيْه سَوَاءٌ كانَ اسْماً نَحْوُ مَا مُثِّلَ[٤]، أَوْ مُضَارِعاً نَحْوُ[٥]: {إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ} ، أو ظَرْفاً نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَعِنْدكَ ، أَوْ مَجْرُوراً نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَفِي الدَّارِ ، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لوجهٌ حسنٌ.

وهَذَا الَّذي اسْتَثْنَاهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ ، وفِيه – أيضاً – تعقب ، أما كونُهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ فَلأَنَّ لَنَا صُوَراً – أيضاً – لا تدخلُ اللامُ عَلَى الْخَبَرِ فِيهَا عَلَى خِلاَفٍ فِي بَعْضِهَا نَذْكُرُهُ.

أحدها : إِذَا دَخَلَتْ اللام عَلَى الْفَصْلِ فإِنَّهَا لا تَدْخُل عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَهُوَ القَائِمُ ، إِذَا أَعْرَبْنَا : " هُوَ " فَصْلاً ، فَهَذِه صُورَة لا تدخلُ اللامُ فِيهَا عَلَى الْخَبَرِ.[٦]

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٢/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٤٣.

(٢) من الآية : ٢٠من سورة الفرقان ، وهي قراءة سعيد بن جبير . ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٣/ ١٤ ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي … أن مطاياك لمن خير المطي

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٨٠.

(٤) وهو قول ابن مالك في النظم نحو : إني لوزر أي ملجأ ، ومنه قوله تعالى : إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ، وقوله : إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ.

(٥) من الآية : ١٢٤ من سورة النحل.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٢/ ٢٧.

الثانية : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً مَنْ يكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ ، فلا تدخلُ اللامُ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ ولا عَلَى جُمْلَةِ الْجَزَاءِ.[١] / **٧٩**

الثالثة : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُسْتَفْتَحاً بِسَوْفَ أو بالسِّينِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً سَيَقُومُ ، وسَوْفَ يَقُومُ ، خِلافاً لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فَيَقُولُ : إِنَّ زَيْداً لَسَوْفَ يَقُومُ.[٢]

الرابعة : أَنْ تُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ الْوَاوُ الْمُصَاحبةُ الَّتِي بِمَعْنَى : " مَعَ " نَحْوُ : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَهُ ، خِلافاً لِلْكِسَائِيِّ فِي إِجَازَتِهِ : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ لَوَضَيْعَتُهُ.[٣]

الخامسة : أَنْ تَسُدَّ الْحَالُ مَسَدَّ الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ نَضِيجَةً ، فلا يَجُوزُ : إِنَّ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ لَنَضِيجَةً ، خِلافاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ ، وفي هَذِهِ الصُّورَةِ ، والتي قبلها لَيْسَ ذَلِكَ خَبَراً حَقِيقَةً.

السادسة : أَنْ يَكُونَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللامُ فلا يَجُوزُ إِذْ ذَاكَ دُخُولُهَا عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، فَلاَ يَجُوزُ : " لآكِلٌ " خِلافاً لِلْمُبَرِّدِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ.[٤]

السابعة : أن يكُون الْخَبَرُ مُقَدَّماً عَلَى الاسْمِ فَلاَ يَجُوزُ : إِنَّ لَفِي الدَّارِ زَيْداً ، ولا : إِنَّ لَعِنْدَكَ عمراً.

---

(١) قال ابن مالك : " والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً .... " . شرح التسهيل : ٢/ ٢٨.

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز البصريون : إن زيداً لسوف يقوم ، ولم يجزه الكوفيون ولا مانع من ذلك فجوازه أولى ". شرح التسهيل ٢/ ٢٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣٧.

(٤) " ولا يجوز دخولها على معمول الخبر والخبر جملة فعلية فعل ماض لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وأجازه الأخفش والفراء ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣٦ ، وينظر همع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩.

فَقَدْ اتَّضحَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الَّتِي أَبْدَيْنَاهَا أَنَّ قَولَ النَّاظِمِ : إنَّ لاَمَ الابْتِدَاءِ تصحبُ الْخَبَرَ مَا لَمْ يكنْ مَنْفِيًّا ولاَ فعْلاً مُتَصَرِّفاً مَاضِياً غَيْرَ مَصْحُوب بِقَدْ لَيْسَ عَلَى إطْلاَقِه ، وأمَّا التَّعَقُّب الَّذي فيه ، فَإنَّ قَوْلَهُ :

وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمِ مَا قَدْ نُفِيَا ....

إنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَكْثَرِ ، وقد تدخلُ منفِيًّا بـ : " مَا " قَلِيلاً يَجُوزُ : إنَّ زَيْداً لَمَا يَخْرُجُ ، وقوله :[1]

.... **ولا من الأفعال مـا كـرضـيا**

يشيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الفعْلَ إِذَا مَا كَانَ مَاضِياً مُتَصَرِّفاً غَيْرَ مصحوب بقد فَإِنَّهُ لاَ يدخلُهُ اللام نَحْوُ : إنَّ زَيْداً لَقَامَ ، فإنْ كانَ مَصْحُوباً بـ : " قَدْ " جازَ دخُولُ اللامِ عَلَيْهِ نَحْوُ : إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ[2] ، وأَمَّا إنَّ زَيْداً لَقَامَ فلا يَجُوز ، وكان الْكِسَائِيُّ وهشام يجيزان ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ قَدْ[3]، لأنَّهَا تُقَرِّبُ الْمَاضِي من الْحَال ، وقال الزجاج : يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكُونَ لام القسم لا لام التأكيد ، وتبعه عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أصحابنا.

ومفهومُ ما قالَهُ هَذَا النَّاظِمُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ متصرف يَجُوزُ دُخُولُ اللاَّم عليه ، وهو نص قَوْله وقول كثير مِنْ أصْحَابِنَا نَحْوُ : إنَّ زَيْداً لَنِعْمَ الرجُلُ ، وهَذِهِ الْمَسْأَلَة فِيهَا خِلاَف.

والمنقول عن سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ دُخُولُ اللامِ عَلَى الفعلِ الْمَاضِي غَيْرِ الْمَصْحُوب بقَدْ سواء أكان مُتَصَرِّفاً أَمْ جَامِداً ، وأَجَازَ الأخفش دخولَها عَلَى الجامد

---

(١) ترك السارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وقد تليها مع قد كإن ذا لقد سما على العدا متحوذا

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ٥/ ١١٢ وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣٦.

(٣) ينظر المرجعان السابقان (الجزء والصفحة).

فأجَازَ : إنَّ زَيْداً لنعمَ الرجلُ[١]، وتابعه عَلَى ذَلكَ الْفرَّاءُ ؛ لأَنَّ : " نعْمَ " لاَ تَتَصرَّفُ فأشبهت الأسْمَاء ، وأجَازَ الْفرَّاءُ : إنَّ عبدَ الله لَعَسَى أَنْ يَقُومَ ؛ لأَنَّ : "عَسَى" بِمَنْزِلَة : "نعم" ، قَالَ محمد بن السيد : ولا يَجُوز هاتان المسألتان عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْه . انتهى.

والمنقول عن الْكُوفيِّينَ جواز دخول هَذه اللام عَلَى الفعلِ الْجَامد الواقع خَبَراً لإنَّ ، وما قدمنَاهُ قَبْلُ منْ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفعْلِ الْمَاضي إذَا كَانَ مَصْحُوباً بِقَدْ هو كالْمجمع عَلَيْه نَحْوُ : إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ ، إلا ما ذَهَبَ إليه خطابُ بنُ يُوسُفَ الماردي[٢] في كِتَابه الَّذي سَمَّاهُ بالترشيح[٣] منْ أَنَّهَا لا تَدْخُلُ عَلَى الْفعْلِ الْمَاضي سَوَاء كان مصحوباً بقد أم عارياً عنها ، وأَنَّهُ إذَا وُجدَ في كَلاَمهمْ : إن زيداً لقام ولقد قامَ ، فإنَّهَا لامُ الْقَسَمِ لا لامُ الابتداءِ ، وعللَ امتناعَ ذَلكَ بِمَا يوقَفُ عَلَيْه من كَلاَمه.[٤]

---

(١) قال المرادي : " ولا تدخل اللام على فعل ماض متصرف خال من قد ، فلا يجوز إن زيداً لذهب ؛ لأن اللام في الأصل للاسم ، وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم ، فإن كان الماضي غير متصرف جاز دخول اللام نحو : إن زيداً لنعم الرجل ؛ لأنه شابه الاسم في عدم لتصرف ، وإن قرن بقد جاز دخول اللام نحو : إن زيداً لقد ذهب ؛ لأن قد تقربه من الحال فشابه المضارع ، وأجاز الكسائي وهشام دخولها على الماضي المتصرف على إضمار قد وحكي عن سيبويه منع دخولها على الجامد نحو : نعم وعسى . ط ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣٦ ، وينظر شرح الأشموني : ١/ ٢٨١ ، ٢٨٢.

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، مات بعد الخمسين والأربعمائة . ينظر بغية الوعاة : ١/ ٥٥٣.

(٣) ذكره السيوطي في البغية وقال عنه : وهو صاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً.

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ٥/ ١١٢ ، شرح الأشموني : ١/ ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وأما تعليله فلأن الفعل الماضي ليس له معنى اسم فاعل.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَر .. لامُ ابتداء ....." لَـمْ يَتَعَرَّضْ لِتَبْيِينِ مَعْنَى دُخُولِ اللامِ عَلَى الْخَبَرِ ، فَالَّذِي نختارُهُ ما قدمناه أن هَذه الـلام إِنَّمَا جيءَ بِهَا للتوكيدِ كحالها إِذَا دخلتْ عَلَى الجملةِ الابتدائيةِ نَحْوُ : لزيـدٌ قـائمٌ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الإِتْيَانِ بهَا وَتَرْكِهَا لا للفرقِ بَيْنَ الحالِ والاستقبالِ ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْـه بَعْضُهُم ، ولا أَنَّهَا جيءَ بهَا عَلَى وَجْهِ الْجَوَابِ خلافاً لِمَ زَعَمَ ذَلكَ[1]، وأَنَّ دُخُـولَ اللامِ فِي خَبَرِ : " إِنَّ " بِإِزَاءِ الباءِ فِي خَبَرِ : " مَا " فإِذَا قِيلَ : مَا زيدٌ قائماً نوقض بأن زيداً قائمٌ وإذا قيل مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ فأكد النفي بالباء ، نُوقضَ بِأَنَّ زَيْـداً لقـائمٌ فَأَكَّـدَ الإِيجَابَ باللامِ ، وهَذَا مَذْهَبُ معاذِ بنِ مسلم الْهَرَاءِ[2] أَحَدُ شيوخِ الْكُوفِيِّينَ وَقُدَمَائِهِمْ ، وتبعه عَلَى ذَلكَ أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى.

وقال الْفَرَّاءُ : جاؤوا باللام فرقاً بَيْنَ ما كانَ جَوَاباً وما كان مستأنفاً ، تقول : إن زيداً منطلق ، إِذَا استأنَفْتَ ، وإن زيداً لقائم ، إِذَا جَاوَبْتَ فَعَلَى أقوال هـؤلاء لا تَكُون مخيراً بَيْنَ الإتيان بها وتركِهَا.

---

(١) مجيء اللام للتوكيد هو ما قاله الناظم في شرحه للتسهيل : ٢/ ٢٥ ، ٢٦ ، وقال الزجاجي : " لام الابتداء تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة ومانعة ما قبلها من تخطيه إِلَى ما بعدها كقولك : لأخوك شـاخص ، ولزيد قائم ، وكقوله تعالَى : **{لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله}**". اللامات للزجاجي : ٧٨ ، وينظر فقه اللغة للثعالبي : ٢٤٢ ، وكان القياس أن تقـدم علـى "إن" فتقول : لإن زيداً قائم . في : إن زيداً لقائم ، وإنما كرهوا الجمع بينهما لأنهما بمعـنى واحد وهو التأكيد ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، وذلك أن هذه الحـروف إنما أتي بها نائبة عن الأفعال اختصاراً ، والجمع بين حرفين يناقض هذا الغرض ، وإنما وجـب في اللام أن تكون متقدمة على "إن" ، لأن "إن" عاملة وحق العامل أن يلي معموله والـلام ليست عاملة ، كما أن العرب قد نطقت بها نطقاً وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو : لهنك قائم . ابن يعيش : ٩/ ٢٥ ، ٢٦ ، وينظر الحروف غير العاملة ووظيفتها في اللغـة : ٦١ / ومغني اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير : ١/ ١٨٩.

(٢) نَحوي كوفِيّ ، أستاذ الكسائي ، كان صديقاً للكميت الشاعر ، عمر طويلاً ولَمْ يؤثر عنـه كتب ، ولد أيام عبد الملك بن مروان وعمر حتى نكبة البرامكة ، توفي سنة (١٩٠ هـــ) . إنباه الرواة : ٣/ ٢٢٨.

/ ٨٠ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسِماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

يعني بالواسط ما توسط بَيْنَ الاسْم والْخَبَر من معمولٍ سواءً أكَانَ ظَرْفاً أو مَجْرُوراً أو مَفْعُولاً بِهِ نَحْوُ : إنَّ زَيْداً لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، أو لعندَك قائمٌ ، أو لطعامَكَ آكلٌ ، وذَلِكَ بشرط : أن يكُونَ الْخَبَرُ ممَّا يَجُوز أن تدخُلَ عَلَيْه اللامُ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَاهُ ، فإنْ كَانَ ممَّا لا يَجُوز أنْ تَدْخُلَ اللامُ عَلَيْه نَحْوُ كَوْنُهُ مَاضياً ، فلا يَجُوزُ دُخُول اللامِ عَلَى الْمَعْمُولِ ، مثَال ذَلكَ : إنَّ زَيْداً عمراً ضَرَبَ ، لا يَجُوزُ : لَعَمْراً ضَرَبَ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ : إنَّ زَيْداً لَضَرَبَ عَمْراً ، وأَجَازَ ذَلكَ الأخفَش.[١]

ولا خُصُوصيَّةَ لِمَا ذَكَرَ النَّاظمُ بأنْ يَكُونَ مَعْمُولَ الْخَبَر ، بَلْ تصحب – أيضاً – ما توسط بَيْنَهُمَا من معمولٍ إلا الْمُتَأخر نَحْوُ : إنَّ فِي الدَّارِ لَبِسَوْطٍ ضَارِباً ، وإنَّ عِنْدَكَ لَبِسَوْطٍ ضَارِباً ، وإنَّ فِي الدَّارِ لطعامك آكلاً.[٢]

وأطلق النَّاظمُ فِي قَوْلِهِ : " مَعْمُولَ الْخَبَرِ " ولَيْسَ الإطلاق بصحيح ؛ لأن معمولَ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ حَالاً لَمْ تَدْخُلْ اللاَّمُ عَلَيْه نَحْوُ : إنَّ زَيْداً لَعُرْيَاناً قَائمٌ ، فلا يَجُوز هَذَا ولَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِم ، ونصَّ الأئمةُ عَلَى مَنْعِهِ ، وإنْ كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى : إنَّ زَيْداً لَطعامك آكلٌ يقتضيه.

فإنْ كَانَ الْمَعْمُولُ مصدراً أو مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِه نَحْوُ : إنَّ زَيْداً لَقياماً قائمٌ ، وإنَّ زَيْداً لإحسَاناً يزورُكَ ، ففِي ذَلكَ نَظَرٌ ، ولا أذكرُ جوازَ ذَلكَ نَصاً عنْ أَحَدٍ إلا أنَّ جَوَازَ ذَلكَ مُنْدَرِجٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِمْ ، إنَّمَا تدخلُ عَلَى معمولِ الْخَبَرِ.

---

(١) انظر شرح التسهيل : ٢/ ٢٩ ، والتذييل والتكميل ٥/ ١١٤ ، قال أبو حيان والصحيح المنع لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل.

(٢) المنصوب في الأمثلة الثلاثة اسم إن والظرف المقدم خبرها والمعمول بعده معمول للاسم.

﴿ إبطال عمل إنَّ إذا اتصلت بها (ما) الزائدة ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوف مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبْقَــى الْعَمَــلُ

إِذَا اتَّصَلَتْ : " مَا " غَيْرُ الْمَوْصُولَة بِهَذِهِ الْحُرُوفِ نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَفِي ذَلِكَ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ.[١]

أحدها : أَنَّهَا تَكُفُّهَا عَن الْعَمَلِ ويرْتَفعُ مَا بَعْدَهَا بالابْتِدَاء والْخَبَر إلاَّ : "لَيْتَ" فَيَجُوزُ أَنْ تَتَّصِلَ بِـــ : "مَا" كافَّة فلاَ تعملُ كأَخَوَاتِهَا ، وِيَجُوزُ أَنْ تَتَّصل بِهَا زَائِــدَةً فتعملَ ، وهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ سِيبَوَيْه والْفَرَّاء وَهُوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ وَهُوَ الصَّحِيح.[٢]

والثاني : أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا كُلِّهَا أَنْ تَكُونَ معهَا كافَّةً فلا تعملُ ، وزَائِدَةً فَتَعْمَلَ وهَذَا مَذْهَب الزجَّاجيّ والزَّمَخْشَرِيّ ونُقِلَ عَن ابنِ السَّرَّاج.[٣]

والثالث : أن : " لَيْتَ ، ولَعَلَّ ، وكَأَنَّ " يَجُوزُ فيهَا الإلغاءُ والإعمالُ نَحْوُ : لَيْتَمَا زَيْداً قَائمٌ ، ولَعَلَّمَا عَمْراً مُنْطَلقٌ ، وكَأَنَّمَا زَيْداً أسدٌ برفع زيد ونصبه ، ولا يَجُوزُ فِي : " إنَّ ، وأَنَّ ، ولَكنَّ " إلاَّ الإلغاءُ وهو مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ ، ونقل عن ابنِ السَّرَّاجِ ، وهو اختيارُ أبي الحسنِ بنِ أبي الربيع من شيوخنا.[٤]

---

(١) انظر هذه المذاهب الأربعة بنصها في التذييل والتكميل : ٥/ ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) قال سيبويه : " وأما ليتما زيداً منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان رؤبة بــن العجــاج ينشد هذا البيت رفعاً وهو قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا ونصفه فقد

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : مثلاً ما بعوضةً : البقرة : ٢٦ ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٣٧ ، ١٣٨ ، وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٣٣ ، ٤٣٤.

(٣) ينظر الجمل للزجاجي : ٢٩٥ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٤٣.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٣٣ ، وينظر الهمع : ١/ ١٤٣.

والرابع : أَنَّهُ لا يَجُوزُ كَفُّ : " لَيْتَ ، ولَعَلَّ " بـ : " مَا " بَلْ يَجِبُ الإعْمَالُ وهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْفَرَّاءِ ، وحكى الأخفشُ والكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ : إِنَّمَا زَيْداً قَائِمٌ بِإِعْمَالِ : " إنَّ " مَعَ إِلْحَاقِ : " مَا ".[١]

وإِنَّمَا كَانَ الصحيح أَنَّ : " لَيْتَ " وَحْدَهَا يَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ والإِلْغَاءُ دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ؛ لأَنَّ : " لَيْتَ " بَقِيَتْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا مِنْ أَنَّهُ لاَ يَلِيهَا إِلاَّ الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ ، بخلاف أخواها فإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ والْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ : لَعَلَّمَا زَيْدٌ يَقُومُ ، ولَعَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وإِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ[٢] ، فَلَمَّا بَقِيَتْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا لَمْ يَقْوَ فِيهَا أَنَّهَا تُلْغَى ألبتة ، بل جوَّزَت الْعَرَبُ فِيهَا الإِعْمَالَ رَعْياً لِقُوَّةِ اخْتِصَاصِهَا ، والإِلْغَاءَ اعْتِبَاراً لِدُخُولِ : " مَا " وإِلْحَاقاً لَهَا بِأَخَوَاتِهَا.[٣]

---

(١) ينظر الهمع : ١/ ١٤٣ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٤٥ ، ولهذه المذاهب تعليلات في شرح الجمل لابن عصفور يطول الحديث بذكرها فليراجعها من أرادها.

(٢) من شواهد ذلك قوله تعالَى :

- إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ (فاطر : ٣٨)
- أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا (المؤمنون : ١١٥)
- كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ (الأنفال : ٦)
- ولكني أسعى لِمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي
- أعد نظراً يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(٣) هذا القول يناسب ما قاله الأخفش ونقله عنه ابن عصفور في شرحه للجمل في قوله : " وأما الأخفش فحجته القياس والسماع ، أما السماع فإنه لا يحفظ إلا في ليت باتفاق من النحويين إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء فإنه قال : ومن العرب من يقول : إنما زيداً قائم ، ولعلما بكراً قائم فيلغي وينصب وكذلك سائر أخواتها......" . ينظر شرح الجمل : ١/ ٤٣٤.

وقد وقع فِي بَعْضِ ما وقَفْنَا عَلَيْهِ من التَّصَانيفِ أَنَّ : " لَيْتَما " يَجُوزُ أَنْ تَلِيهَا الْجُمْلَةُ الفعليةُ فتقولُ : لَيْتَمَا يقومُ زيدٌ ، وهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَلاَ مَحْفُوظٍ عَنِ الْعَرَبِ./٨١

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفـاً عَلَـى ... مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

يقول : يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الْمَعْطُوفَ عَلَى مَنْصُوبِ : " إِنَّ " بَعْـدَ اسْـتِكْمَالِ : "إِنَّ" لِخَبَرِهَا نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرُو ، وفِي قَوْلِهِ : " عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ " مسامحة ، وصوابه : عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ إِنَّ.

وهَذه الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلاَفٌ ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ العطْفُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ : "إِنَّ" لا قَبْلَ الْخَبَرِ ولا بَعْدَه ، وأَنَّ مَا رُوِيَ من ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ مِنَ الرَّفْعِ إِنَّمَا هُـوَ مَحْمُولٌ عَلَى الابْتِدَاءِ ، والْخَبَرُ مَحذوفٌ لِدَلاَلَةِ الْخَبَرِ قبلَهُ عَلَيْه ، وهَذَا هُوَ الْمُـتَفَهَّمُ مِنْ كلامِ سِيبَوَيْهِ[1] ، والَّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ متأخرو أصحابِنَا الأندلسيينَ[2] ، وبِـهِ قَـالَ الْجَزْمِيُّ نصَّ عليه فِي الفرخِ.

---

(١) قال سيبويه : " ومثال ذلك قولك : إن زيداً ظريفٌ وعمرو ، وعمراً ، فالمعنَى فِي الحـديث واحدٌ ، وما يراد من الإعمال مختلف فِي : كان وليس وما ". الكتاب لـسيبويه : ١/ ٦١ ، وقال – أيضاً – : " هذا باب ما يكون محمولاً على إن فيشاركه فيه الاسم الـذي وليهـا ويكون محمولاً على الابتداء ، فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيداً ظريف وعمـرو ، وإن زيداً منطلق وسعيد ، يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضـعيف ؛ كأنه قال : زيد منطلق وعمرو ، وفِي القرآن مثله (أن الله برىء من المشركين ورسـوله – التوبة : ٣) ، وأما الوجه الآخر الضعيف فإنه يكون محمولاً على الاسم المضمر فِي المنطلـق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيداً ظريف هـو وعمرو ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيداً منطلق وعمـراً ظريـف ، فحملته على قوله – عز وجل – (ولو أن ما فِي الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر) وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم مـا ضـرك .... ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٤٤.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٥٩.

والْمشهورُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ أَنَّهُ يَجُوزُ العطفُ عَلَى الْمَوْضِعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْخَبَرِ حتَّى إنَّ صاحب هَذِهِ الأَرْجُوزَة قال فِي بَعْضِ كُتُبِه : يَجُوزُ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسم إِنَّ ولَكِنَّ بَعْدَ الْخَبَرِ بِإِجْمَاع[1]، ولَيْسَ كَمَا ذكرَ ، وقد جهل الخلاف فِي ذَلِكَ.[2]

وأَمَّا إِذَا عطفت قبلَ الْخَبَر فلا يَجُوز إلا العطفُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَتَقُــول : إِنَّ زَيْداً وعَمْراً قَائمَان ، ولا يَجُوز رفع عمرو عَلَى الْمَوْضِع سواء أ خَفِيَ إِعْرَاب الاسْــم أم ظهر ؟ ، وأجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ مطلقاً ، وفصل الْفَرَّاء فأجَازَ ذَلِكَ إن خَفِي إعراب الاسْم ؛ لأَنَّهُ لاَ يَظْهَرُ قبح فِي تَخالف إعراب الاسْمين ومنعه إِنْ ظهر لظهور القــبح بالتخالفِ.[3]

وحكم : " لَكِنَّ " فِي ذَلِكَ حكم : " إِنَّ " ومَنْ أجَازَ العطف عَلَى مَوْضِــعِ اسْم : " إِنَّ " اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ فِي : " أَنَّ " الْمَفْتُوحَة ، والصحيح عِنْدَهُم إِلْحَــاقُ : "أن" بِإن فِي ذَلِكَ.[4]

فإنْ كان العطف عَلَى اسم سائر أخوات : " إِنَّ ، وأَنَّ ، ولَكِــنَّ " فإِنَّــهُ لاَ يَجُوزُ إِلاَّ النَّصْب عَلَى اللَّفْظِ ، ولاَ يَجُوزُ الرَّفْع عَلَى مَوْضِعِ اسم الحرف ، ولا عَلَــى الابتداء والخبر محذوف باتفاق من أهل البصرة والكوفة ، هكذا نَقَل الاتفــاقَ بَعْــضُ

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٥٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥١ ، والارتشاف : ٢/ ١٥٩ ، والتذييل : ٥/ ١٩٤ ، وفِي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول ابن مالك : "يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائي ولا بشرط خفاء إعــراب الاســم خلافاً للفراء ". أقول : وقد احتجوا بالآية المشهورة : (إن الــذين آمنــوا والــذين هــادوا والصابئون — المائدة : ٦٩)

(٤) قال ابن مالك : " وأن فِي ذلك كإن على الأصح ، وكذا البواقي عند الفــراء ". تــسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٥٠ ، والتذييل : ٥/ ١٩٨ ، ١٩٩.

أصحابنا ، ولَيْسَ بِصَحِيحٍ بل الْمَنْقُولُ عن الْفَرَّاءِ أَنَّ سَائِرَ أخوات إِنَّ كإِنَّ فِي ذَلِكَ ، فَيَجُوزُ أَنْ تتبعَ عَلَى لَفْظ اسم سائر الْحُرُوف ويَجُوز عَلَى موضعه كإِنَّ.[١]

وأما غَيْرُ عطْف النَّسَقِ من التوابعِ فلا يَجُوزُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْبصْرَةِ إلاَّ الإتباع عَلَى اللَّفْظ سواء أَتْبَعَهُ قَبْلَ الْخَبَر أو بَعْدَه.

ومَذْهَب الْكِسَائِيّ فِي ذَلِكَ كَمَذْهَبِه فِي الْعَطْفِ فَيَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ ينعت ويؤكد ويعطف عليه عطف بيان عَلَى اللَّفْظِ وعَلَى الْمَوْضعِ قَبْل الْخَبَر وبَعْدَه.[٢]

ومَذْهَبُ الْفَرَّاء التفصيل كما سبق فِي العطف ، ومَذْهَبُ الْجَرْمِيّ والزَجَّاج أَنَّ النَّعْتَ والتوكيد وعطف البيان فِي ذَلِكَ كعطف النسق.[٣]

والصَّحيح أنه لا يَجُوز الحمل عَلَى الموضع فِي شيء من هَذه الْحُرُوف ولا فِي شَيْء من التوابع ، وقد لَقَّنَنَا أُستَاذُنَا أبو جعفر بنُ الزبير[٤] ، وهُوَ الَّذي أخذنا عنه علم اللسان من النَّحْوِ واللغة والأدب فقال : جواز العطف عَلَى الْمَوْضعِ يشترط فِيه عِنْدَ الْمُحَقِّقين ثلاثة شروط :[٥]

أحدها : أَنْ يكُونَ لَهُ لَفْظ ومَوْضِع.

الثانِي : أَنْ يَكُونَ بِحق الأَصَالَة.

الثالث : أَنْ يَكُونَ للمَوْضعِ مُحْرِزٌ.

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٢

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٢ ، وفِي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول : " والنعت وعطفا البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والفراء والزجاج ، ونـدر : إنهـم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ".

(٤) هو الأستاذ أبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الجياني المولد الغرناطي المنشأ، ألف تعليقاً على كتاب سيبويه والذيل على صلة ابن بشكوال ، توفِي سنة (٧٠٨هـ) . بغية الوعاة : ١/ ٢٩١ ، ٢٩٢.

(٥) انظر هذه الشروط بنصها فِي الارتشاف : ٢/ ١٥٩ ، ١٦٠.

وشرح ما ذكره أستاذُنا أبو جعفر : هو أنَّهُ قَدْ تَجد الاسْمَ له لَفْظ ومـا لـه مَوْضع نَحْوُ : قَام زيد ، وقَدْ تَجدُه له مَوْضعٌ وما له لَفظٌ نَحْوُ : قَامَ هَذَا ، وقَدْ تَجدُه لَهُ لَفْظ ومَوْضع نَحْوُ : ما قامَ مِنْ رَجُلٍ ، فَلَفْظه جَرٌّ بمنْ ومَوْضعُهُ رَفْعٌ بقَـامَ عَلَـى الْفَاعِلِيَّة ثُمَّ إنَّ مَا لَهُ لَفْظ ومَوْضِع ، تَارَةً يَكُون الْمَوْضع بحق الأصَالَة ، وتَارَةً يكـون بحق الْفَرْعية ، فالأوَّل نَحْوُ : ما مَثَّلنَا به من : ما قامَ مِنْ رَجُلٍ ، فإن مَوْضِعَهُ رَفْعٌ وهو بحَقِّ الأصَالَة ، ومثال ما هُوَ بحَقِّ الْفَرْعيَّة : هَذَا ضارب زيداً وعمراً ، فزيـد لَفظـه نصب وله مَوْضِع جَر إذ يَجُوز : ضارب زيد ؛ لَكنَّ هَذَا الْمَوْضع بحقِّ الْفَرْعية ؛ لأنَّ الأصلَ عندهم فِي اسم الفاعل المستكملِ شروطَ الْعَمَل أنْ يَعْمَلَ ، وإضَافَتُهُ فَرْعٌ عَـنْ عَمَلِه ، وقَدَ رَاعَى بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ هَذَا الْموضع فَأَجَازَ الْحَملَ عَلَيْه.

وإذَا ثَبتَ / ٨٢ للاسْمِ لَفْظٌ ومَوْضِعٌ وأنَّ الْمَوْضِعَ بحَقِّ الأَصَالَةِ فَتارَةً يَكُونُ لِلمَوْضِعِ مُحْرِزٌ وتَارةً لا يكُونُ.

ويعنون بالْمُحْرِز طالباً يطلب الْمَوْضعَ يَجُوز أن يعملَ فيه لَوْ زَالَ العَامِلِ فِـي الاسْم اللّفْظِيّ مَعَ كَوْنِ الْمُحْرِزِ لا يَتَغَيَّرُ شَيْءٌ منه نَحْوُ : لَيْسَ زَيْدٌ بقَائم ولاَ قَاعـداً ، فَهَذَا يَجوزُ ؛ لأن مُحْرِزَ النَّصْبِ مَوْجُودٌ وَهُوَ لَيْسَ ، ويَجَوزُ لَهَا أَنْ تَعْمَلَ فِي : "قَائِم" النَّصْبَ لَوْ زَالَ الْعَامِلُ اللّفْظِيُّ الآخر الذي هو الباء ، فمن هنا لَمْ يَجز العطفُ علـى مَوْضِع اسم إنَّ ؛ لأنَّهُ لاَ مُحْرِزَ للرَّفْعِ لأنَّ الرَّفْعَ إنَّمَا هُوَ عَلَى الابْتدَاء ، وقَـدْ ذَهَـب الابْتِدَاءُ بدُخُولِ إنَّ.

وكذَلكَ لاَ يَجُوز الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي باب اسمِ الفاعلِ ، ولاَ فِي بَـاب الْمَصْدَر فلا يَجُوزَ : هَذَا ضاربُ زيد وعَمْراً ، ولا يَجُوزُ : عَجبْتُ مِنْ رُكُوب زَيْـد وعَمْرٌو الْفَرَسَ ، ولا : عَجبْتُ مِنْ ركوب الفرس والحمارَ زيد ، لأن زيداً لو نَـصَبَهُ ضَاربٌ ، وزيداً لو رفعَه ركوبٌ ، والفرسُ والحمارُ لو نصبهما ركوب لَتَغَيَّرَ الْمُحْرِز

الَّذي هُوَ ضَارب ، وركوب بزيادة تنوين آخرِه بِخِلاَفِ لَيْسَ فَإِنَّهُ لا يَتَغَيَّرُ شيء منها مع نصب : " قائمٍ " ، إِذَا قُلْت : لَيْسَ زيدٌ قَائِماً.

وتلخص من هَذَا كُلِّه أَنَّ الْحَملَ عَلَى الْمَوْضِعِ لا ينقاس إلاَّ بِهَذِه الشُّرُوط الثلاثة ، وأن ما سمع عن الْعَرَبِ مِمَّا لَمْ يستكمِلْهَا يوقف فِيه مع السماع نَحْوُ قول النابغة :[1]

تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنٍ سُودٍ أَسَافِلُهُ	عَدْوَ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا
أَوْ ذُو وُشُومٍ بِحَوْضِي بَاتَ مُنْكَرِساً	فِي لَيْلَةٍ مِنَ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمَا

فقوله : " أَوْ ذُو وُشُومٍ " معطوف عَلَى مَوْضِعِ النَّحُوصِ ، التقدير : كما تعدو النَّحُوص أَوْ ذُو وُشُومٍ.

---

(١) البيتان من البسيط وهما للنابغة الذبياني من قصيدة مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما	واحتلت الشرع فالأجزاع من إضما

والبيتان مركبان من ثلاثة أبيات في الديوان : ١١٣ ، ١١٤ ، هكذا :

فانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَافِلَةً	عَدْوَ النُّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا
تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنٍ سُودٍ أَسَافِلُهُ	مَشْيَ الإِمَاءِ الْغَوَادِي تَحْمِلُ الْحُزَمَا
أَوْ ذُو وُشُومٍ بِحَوْضِي بَاتَ مُنْكَرِساً	فِي لَيْلَةٍ مِن جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمَا

اللغة : باتت تراعي منزلا زيما : مكثت تراقب الناس جماعات جماعات ، عدو : سرعة ، جري ، النحوص : الأتان التي لا لبن لها ، القانص : الصائد ، ذو وشوم : بقر وحشي له قوائم سود ، ومعنى " المنكرس " : الداخل ، والديم : الواحدة ديمة ، مطر يتساقط بسكون لا رعد ولا برق.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " أو ذو وشوم " حيث عطف أو ذو وشوم على موضع النحوص ؛ إذ التقدير : كما تعدو النحوص أو ذو وشوم.

وللنَّحْويين عطفٌ عَلَى اللَّفْظِ وهو واضحٌ ، وعطفٌ عَلَى الْمَوْضِعِ[1] ، وعَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّم[2] ، نَحْوُ قَوْل الشاعر :[3]

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلَبَاتٍ وَلاَ بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولاَ
وَلاَ مُتَدَارِكٍ واللَّيْلُ طفلٌ بِبَعْضِ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولاَ

فقولُهُ : " وَلاَ مُتَدَارِكٍ " مَخْفُوضٌ معطوفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ وَلَمْ يتقدمه اسم يعطف عليه لَفْظاً ولا مَوْضِعاً لَكِنَّهُ توهم أنه قال : أجدّك لست براء ، فَعَطَفَ عَلَيْه : "ولاَ مُتَدَارِكٍ".

والْفَرْقُ بَيْنَ العطفِ عَلَى الْمَوْضِعِ والعطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ أَنَّ الْمَوْضِعَ راجعٌ إِلَى وجودِ العاملِ دُونَ معمولٍ ، والتَّوَهُّم راجع إِلَى وجود المعمول دون عاملٍ ، وعَلَى

---

(١) مثال العطف على اللفظ والعطف على الموضع ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى : " وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين " قريء بفتح الراء في أصغر وأكبر عطفاً على اللفظ في مثقال وقريء فيهما بالرفع عطفاً على الموضع لأنه فاعل وفيه من زائدة . ينظر البحر المحيط : ٥/ ١٧٤ ، والواو دراسة صوتية صرفية نحوية : ٥٩ د . عبد المعطي سالم وذكر للعطف على الموضع شروطاً في ص٦١ ، والمغني بحاشية الأمير : ٢/ ٩٥.

(٢) العطف على التوهم هو ما يكون باعتبار عمل لَم يوجد هو ولا طالبه فيكون في نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ويسمى في القرآن الكريم : العطف على المعنى . ينظر الواو دراسة صوتية صرفية نحوية : ٧٦ ، ينظر المغني بحاشية الأمير : ٨٩.

(٣) البيتان من الوافر للمرار الأسدي والأول في معاني القرآن للفراء : ١/ ١٧١ ، والبحر المحيط : ٢/ ٢٩٠ ، ٧/ ٤٧٥ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش : ١٢٤٧ ، ١٨٥٧ ، ٣١٠٧ ، ٤١٨٨ ، واللسان : بيد.

اللغة : ثعيلبات وبيدان : موضعان ، الناحية : الناقة السريعة ، الذمول : ضرب من سير الإبل.

والشاهد فيه : واضح في الشرح.

ذَلكَ حَمَلَ سِيبَوَيْه قَوْلَهُ تَعَالَى :[١] {فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : أصدق وأكن[٢] ، ومِنَ النَّحْوِيينَ مَنْ جَعَلَ هَذَا مِنْ بَابِ العطف عَلَى الْمَوْضِعِ[٣] ، وكأنه قصد إِلَى خلاف سِيبَوَيْه ، أَوْ لَمْ يَتَحَصَّلْ له الفرق بَيْنَ الْمَوْضِعِ والتَّوَهُّم.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

قد تقدم الخلاف فِي أن من أجَازَ العطفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْم : " إِنَّ " ، اختَلَفُوا فِي [العطف][٤] عَلَى مَوْضِعِ اسْم أن الْمَفْتُوحَة ولا نعلمُ خِلاَفاً فِي : " أن " ، لَكِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ : " إِنَّ " الْمَكْسُورَة[٥] ، وتقدم – أيضاً – الخلاف فِي لَيْتَ ولَعَلَّ وكأن فأغنى عن إعادته.

(١) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٠٠.

(٣) هو قول السيرافي والفارسي فقد عطفا على محل فأصدق . ينظر المغني بحاشية الأمير : ٢/ ٩٧.

(٤) ما بين المعقوفين سقط فِي الأصل.

(٥) قال ابن مالك : " ومثل إن ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء أن إذا تقدمها علم أو معناه ...". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٠ ، ٥١.

﴿ تخفيف إن وأن وكأن ولكن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

إِذَا خُفِّفَتْ : " إِنَّ " فَفِي إعمالِها خلافٌ ، مَنَعَهُ الْكُوفِيُّونَ[١] ، وأجازه البصريون على قلة.[٢]

وإعمالُها مَعَ التخفيفِ مسموعٌ مِنْ لِسانِ الْعَرَبِ حكاه سِيبَوَيْه[٣]، والأخفش[٤] لَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، وأطلق النَّاظِم أَنَّها إِذَا خُفِّفَتْ قَلَّ عَمَلُهَا.[٥]

ويَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدُ ذَلِكَ فإِنَّهَا لاَ تَعْمَلُ أصلاً إِذَا كان بَعْدَها مضمر ، وإِنَّمَا تعمل / ٨٣ عِنْدَ مَنْ أَجَازَ إِعْمَالَها فِي مُظْهَرٍ ، فإِنْ وليَهَا مُضْمَرٌ وجب انفصاله مرفوعاً ووجبَ إِهْمَالُهَا فَلاَ يَجُوزُ : إِنْه قائمٌ ، ولا : إِنْهُمَا قَائِمَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ : " هما " اسم : "إِنْ" ، ويَجُوز أن يكُون مبتدأ ، وتلزم اللام فتقول : إِنْ هما لقائمان ، وتكتبها

---

(١) ذهب الكوفيون إِلَى أن : " إن " المخففة المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من إن بل هي النافية واللام بعدها بمعنى إلا ويجعلون النصب فِي (وإن كلا – هود ١١١ –) بفعل يفسره ليوفينم أو بليوفينهم نفسه وبه قال الفراء ، وفِي ذلك يقول ابن مالك : وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه فِي هذا المحل أو بضعفه ؛ لأنهم يوافقون فِي أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، ولذلك قال الفراء فِي كتاب المعاني : " وأما الذين خففوا إن فإنهم نصبوا : " كلا " بليوفينهم ، وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله .... ". ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤ ، ٣٥ ، ومعانِي القرآن للفراء : ٢/ ٣٠ .

(٢) قال ابن مالك : " ومذهب البصريين أن : (إن) تخفف فيقال فيها : (إنْ) فيبطل اختصاصها بالاسم ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم وعلى ذلك يحملون قوله تعالى : **(وإن كل لما جميع لدينا محضرون** – يس : ٣٢) .... ". ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣ ، ٣٤.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٤٠.

(٤) قال الأخفش : " وقال : (وإن كلا) ثقيلة ، وقال أهل المدينة (وإن كلا) خففوا إنْ وأعملوها كما تعمل لَم يك ، وقد خففها من يكن ". معانِي القرآن للأخفش : ٢/ ٣٥٩.

(٥) هذا مخالف لقوله فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٣ ، ٣٤.

مفصولة من الضَّمِيرِ ، وإِذَا أُهْمِلَتْ : " إِنْ " ولِيَتْهَا الْجُمْلَةُ الابتدائيةُ فتقولُ : إِنْ زَيْـدٌ لقائمٌ.

و : " إِنْ " فِي هَذَا الْمِثَال ونَحْوِهِ هِيَ الْمُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة عِنْدَ الْبَصْرِيِّين[١] ، وبَعْض الْكُوفِيِّينَ[٢]، يقول : هي النافية ، واللامُ بِمَعْنَى إِلاَّ ، فإِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ فَمَعْنَاهَا عندهم : ما زيدٌ إِلاَّ قَائِمٌ.

وقَوْلُ النَّاظِم : " وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ " لَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلاَقِه ؛ لأن الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مَنْفِياً فَلاَ تَدْخُله اللاَّمُ نَحْوُ : إِنْ زيدٌ لَيْسَ قَائِماً ، وإِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ ، وإِنْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ ، وإِنْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ.

ولَمْ يُبَيِّنْ النَّاظِمُ مَحَلَّ دخولِ هَذِهِ اللاَّمِ ، ودُخُولُهَا تَارَةً يَكُونُ فِي الْخَبَـــرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ ، وتارةً فِي الْمُبْتَدَأ نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدٌ.

وقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي هَذِهِ اللاَّمِ ، فَقِيلَ : هِيَ لاَمُ الابْتِدَاءِ لَزِمَتْ لِلْفَرْق[٣] وَبِه قَالَ أَكْثَرُ نُحَاة بَغْدَاد[٤]، وقَالَ بِذَلِكَ من أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخـــضر[٥]،

---

(١) قال سيبويه : " وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إِنْ عمرا لمنطلق ، وأهـــل المدينة يقرؤون (وإن كلا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون كما قالوا :

.... كأن ثدييــــه حقان

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لَم يلغ عمله ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٤٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤ ، ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٠.

(٣) قال ابن عصفور : " وإذا أُلغيت لزمتها اللام فرقاً بينها وبين النافية فتقول : إن زيد لقـــائم ؛ لأنك لو قلت : إن زيد قائم لاحتمل أن تريد ما زيد قائم ". شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٣٨ ، وشرح التسهيل ، ونسبه إِلَى أَبِي علي الفارسي والشلوبين وابن أَبِي الربيع.

(٤) التذييل والتكميل : ٥/ ١٣٥.

(٥) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيلي ، توفي ســـنة (٥١٤ هـــ). ينظر بغية الوعاة : ٢/ ١٧٤.

وقِيلَ : هي مجتلبة للفرق ولَيْسَت لام الابتداء ، وبه قال الْفَارِسِيُّ[١]، وأَبُو عَبْدُ الله بن أَبِي الْعَافية من أئمة بلادنا.[٢]

وأمَّا سِيبَوَيْه فَنصَّ عَلَى أَنَّهَا لاَمُ الابتداء لزِمَتْ لِلْفَرْق ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : إنَّ توكيد لقولك : زيدٌ منطلقٌ ، وإِذَا خُفِّفَتْ فَهِيَ كَذَلِكَ تُوكِّد مَا تُكلِّم به وليثبت الْكَلاَم غَيْر أَنَّ لاَم التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها . انتهى كلامُه ، ولام التوكيد عنده عبارة عن لام ابتداء.[٣]

وثَمَرَةُ خلافُ القولين[٤] تظهر عنْدَ دخول : " ظننتُ وأخواهّا " فإنْ كَانَتْ للفرق لَمْ تعلّقْ ، وإنْ كَانَتْ لاَمَ الابتداء عَلَّقَتْ ، ولِذَلكَ اختَلَفَ ابْنُ أبي الأخْضَرِ ، وابْنُ أَبِي العافية فِي قَوْلِه – عَلَيْه السَّلاَمَ –[٥] : " قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمناً ".

وقَدْ اختَلَفَ قَبْلَهُمَا – أيْضاً – أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بنُ سُلَيْمَان[٦]، وأبُو عَلِيّ الْفَارِسِيّ[٧] ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : لاَ تَكُون فيه إنَّ إلاَّ مَكْسُورة ، وقال : أبو علي لا يَجُوز إلاَّ فَتحها ، فمَنْ جَعَلَهَا مجتلبة للفرق قَالَ بفَتْحِ : " إنَّ " إذْ لاَ تَعْليقَ ، ومَنْ قَالَ : هِيَ لاَمُ الابتداء قَالَ : تُكْسَرُ : " إنَّ " كَما تقولُ : عَلِمْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ[٨] ، والاحْتِجَاجُ لِهَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ لاَ يَلِيقُ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ.[٩]

---

(١) المسائل البغداديات : ١٧٥ – ١٨٥ ، وانظر التذييل والتكميل : ٥/ ١٣٥.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكندي ، توفي سنة (٥٨٣ هـ). ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٥٤ ، ١٥٥.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٤/ ٢٣٣.

(٤) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٥/ ١٣٩.

(٥) ينظر صحيح البخاري : وضوء : ٣٧ ، وكسوف : ١٠ ، والموطأ كسوف : ٤.

(٦) هو علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر أخذ عن المبرد وثعلب ، وتوفي سنة (٣١٦ هـ)

(٧) ينظر المسائل البغداديات : ١٧٥ – ١٨٥.

(٨) راجع هذا الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/٣٥ ، ٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٣٥ وما بعدها.

(٩) أما من قال بأنها لام الابتداء وهو سيبويه ومن تبعه فقد علله بأنها لا تدخل في أفصح الكلام إلا على ما هو خبر مبتدأ في الأصل وهو خبر كان وثاني مفعولي ظن فلا تدخل على صفة =

وقَدْ ذَكَرَ النَّاظِمُ أنَّ اللاَّمَ قَدْ يُستَغْنَى عَنْهَا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أنَّ الْكَلاَمَ لَيْسَ مَعْنَاهُ النَّفْيَ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :[1]

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ   وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

يريد : وإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ   تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ

= ولا على حال ولا على فعل ماض ، فلا يوجد من كلامهم : إن تظن زيداً رجلاً لعاقلاً ولكن يجب دخولها على المفعول الثاني (الموصوف).

وأما من قال بأنها لام اجتلبت للفرق وهو أبو علي الفارسي وغيره فقد علله بأنها دخلت على ما ليست له علاقة باسم إن ولا خبرها كما في قوله : **{وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين}** (الأعراف : ١٠٢) كما أن وجدنا نصبت فاسقين ولام إن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، كما أنها دخلت على الفاعل في قولك : إن يزينك لنفسك ، وعلى المفعول في قولك : إن قتلت لمسلماً ، وعلى الماضي : إن زيد لقام ، ولام الابتداء لا تدخل على شيء من ذلك . التذييل والتكميل : ٥/ ١٣٥ – ١٣٧. بتلخيص وتصرف

(١) البيت من الطويل ، وقائله هو الطرماح ، ينظر الديوان : ٥١٢ ، والدرر : ٢/ ١٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤ ، وتذكرة النحاة : ٤٣ ، والجنى الداني : ١٣٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٣٧ ، والهمع : ١/ ١٤١.

اللغة : قوله : " أباة الضيم " بضم الهمزة وتخفيف الباء الموحدة جمع آب من أبى يأبى إذا منع كقضاة جمع قاض ، و " الضيم " بالضاد المعجمة الظلم يقال : ضامه واستضامه فهو مضيم ومستضام ، قوله : " من آل مالك " مالك هذا اسم أب لقبيلة ومالك الثاني منقول منه اسم للقبيلة ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل ، وصرف للضرورة ، قوله : " كرام المعادن " أي الأصول.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وإن مالك كانت " حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من الثقيلة وبين إن النافية ، وذلك لوجود القرينة الرافعة لاحتمال النفي لأن البيت في المدح.

يقول : إذا خُفِّفَتْ : " إنَّ " ووليَتْهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فلا تُوجَدُ تِلْكَ الْجُمْلَةُ غَالباً جُمْلَة غَيْر ناسخة للابتداء والْخَبَر.

واحترز بقوله : " غَالباً " بِمَا روي عن الْعَرَبِ : " إن تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وإنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ "[١] ، فَقَدْ دخلت عَلَى : " تزين وتشين " ولَيْسَا من نواسخ الابتداء والْخَبَر.

ومَفْهُومُ كَلاَمِهِ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ النَّاسِخِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ، وكَانَ وَأَخَوَاتها[٢] كَمَا قَالَ تَعَالَى[٣]: **{وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}** ، و[٤]: **{وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ}** وهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وهِيَ عِنْدَهُمْ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وحكم اللام لزوماً وجوازاً وامتناعاً ومحلاً حكمها مع الجملة الابتدائية.[٥]

وقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا بِمَعْنَى : " قَدْ " واللامُ زائدةٌ ، أي : وقَدْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ فَاسِقِينَ ، وقَدْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، وهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ.[٦] / ٨٤

---

(١) المثال في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٧ وروايته بالياء لا بالتاء فروايته (إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه).

(٢) وأيضاً كاد وأخواتها كما في قوله تعالى : **وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** (القلم : ٥١)

(٣) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية : ١٤٣ من سورة البقرة.

(٥) هو ما قاله ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٢/ ٣٦ ، ٣٧ ، وهو في التذييل والتكميل : ٥/ ١٤٠ وما بعدها.

(٦) قال المرادي في بيان أنواع إن : " السابع : إن التي بمعنى (قد) حكى عن الكسائي في قوله تعالى : (**فَذَكِّرْ إِن نَفَعَتِ الذِّكْرَى** – الأعلى : ٩) أنه جعل إن بمعنى قَدْ ، أي : قد نفعت الذكرى ، وقال بعضهم في قوله تعالى : (**إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً** – الإسراء : ١٠٨) إنها =

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خففت أن فلاَ يَكُونُ اسْمُهَا إلاَّ مَحْذُوفاً ضَمِيرَ الأَمْرِ ، وَلاَ يَكُونُ غَيْرُهُ إلاَّ ضَرُورَةٌ نَحْوُ قَوْلِ الشاعر :[١]

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقال بَعْضُ شُيُوخِنَا : يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ عَمَلُهَا إِذَا خُفِّفَتْ عَلَى ضَعْفٍ نَحْوُ : علمتُ أَنْ زيداً قائمٌ ، قَالَ : وأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي الشِّعْرِ.[٢]

= بمعنَى قد ، ثم قال وليس بصحيح ، وإن فِي الآية الأولَى شرطية ، وفِي الثانية مخففة من الثقيلة ". الجنى الداني للمرادي : ٢١٤ ، ٢١٥.

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول ، وهو في الإنصاف : ٢٠٥ ، والجني الـداني : ٢١٨ ، والخزانة : ٥/ ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، والدرر : ٢/ ١٩٨ ، وشرح شواهد المغني : ١/ ١٠٥ ، وابن يعيش : ٨/ ٧١ ، والمنصف : ٣/ ١٢٨ ، والهمع : ١/ ١٤٣.

المعنى : أنه وصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إِلَى ذلك ، وكان ينبغي أن يقول : وأنت صديقة لأنه فعيل بمعنى فاعل ، ولكنه أراد : أنت إنسان صديق أو شبه فعيلا بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " أنك " حيث خففت أن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن.

(٢) قال المرادي : " إذا خففت أن المفتوحة لَمْ تلغ كما تلغى المكسورة بل تكون عاملة إلا أنه لا يلفظ باسمها إلا فِي الضرورة كقوله :

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وفِي كلام بعضهم أنه إذا خففت ألغيت ، والمراد أنها لا يظهر عملها إلا أنها لا تهمل ، وذلك لأن سبب عملها اختصاصها بالاسم وهو باق مع التخفيف بخـلاف المكـسورة ". شـرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٤٦.

وأطلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا جَوازَ إِعْمَالِهَا مُخَفَّفَةً فِي الاسْمِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ ولاَ ضَعْفٍ.[١]

فَأَمَّا إِذَا كَانَ اسْمُهَا مَحْذُوفاً ضَمِيرَ الأَمْرِ وَالشَّأْنِ ، فالْخَبَرُ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مُجَرَّدَةً نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، يُرِيدُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مُصَدَّرَةً بلا نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ لاَ زَيْداً عِنْدَكَ وَلاَ عَمْرُو ، أو بِرُبَّ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ رُبَّ رَجُلٍ فَاضِلٌ رَأَيْتُــهُ ، أَوْ جُمْلَةً فِعْلِيَةً ، وسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

وقَدْ أَجَازَ سِيبَوَيْه فِي : " أَنَّ " إِذَا خُفِّفَتْ أَنْ تُلْغَى لَفْظاً وتَقْدِيراً ؛ كَمَا أُلْغِيَتْ إِنَّ إِذَا خُفِّفَتْ ، وتَكُونُ حَرْفاً مَصْدَرِياً لاَ يعمل شَيْئاً كَبَعْضِ الْحُرُوف الْمَــصْدَرِيَّة ، قَالَ سِيبَوَيْه : ولَوْ خَفَّفُوا أَنَّ وأَبْطَلُوا عَمَلَهَا فِي الْمُظْهَرِ والْمُضْمَرِ وجَعَلُوهَا كَــإِنَّ إِذَا خُفِّفَتْ لَكَانَ وَجْهاً قَوِياً . انتهى.[٢]

---

(١) قال ابن عصفور : " وأما : " أن ، وكأن " إذا خففا لا يجوز فيهما إلا الإعمال ، إلا أن اسمها لا يكون إلا ظاهراً أو مضمراً محذوفاً ، فتقول : يعجبني أن زيداً قائم ، وكأن زيداً قائم ، فإن قلت كأن زيد قائم ، أو يعجبني أن زيد قائم ، فإن اسم أن وكأن محذوف تقديره : يعجبني أنه زيد قائم ، وكأنه زيد قائم .... ". شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٣٦.

(٢) انظر الكتاب : ٣/ ١٦٥ ، لكن الأصل عند سيبويه إذا خففت أن الإعمال حيث قال فــي قوله تعالَى : (**والخامسة أن غضب الله عليها** – النور : ٩) فكأنه قال : أنه غضب الله عليها ، أن لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم فلو لَمْ يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون فِي الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كــأن ولَمْ يريدوا الإضمار وذلك قوله : كأن وريديه رشاء خلب ، وقال فِي قوله تعالى : وناديناه ، **أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا** (الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥) كأنه قال : أنك قد صــدقت الرؤيا . الكتاب : ٣/ ١٦٣.

ويُوجَدُ فِي بعْضِ كُتُبِ النَّحْوِ أنَّ : " أنَّ " إِذَا خُفِّفَتْ أُلْغِيَـتْ ، ولا يَعْنُـونَ بذَلِكَ إلاَّ أنَّهَا لاَ يظهرُ لَهَا عملٌ لا فِي مُظْهَرٍ ولا مُضْمَرٍ ، لَكِنْ نَقُولُ : قَدْ عَمِلَتْ فِي مُضْمَرٍ محذوفٍ هُوَ ضَمِيرُ الأَمْرِ.[١]

وقوله : " والْخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً " هو أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونُ اسْمِيَّةً أو فِعْلِيَّةً ، وقَدْ ذكرَ كَيْفِيَّة الفعلية إِذَا وَقَعَتْ خَبَراً ولَمْ يُذْكَرْ كَيْفِيَّة الاسْمِيَّةِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَـا ... وَلَمْ يَكُنْ تَـصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَـا

يَقُولُ : وإِنْ يَكُن الْخَبَرُ فِعْلاً لاَ دُعَاءً وَلاَ جَامِداً ، لأَنَّهُ إِذَا كَانَ دُعَاءً نَحْـو قَوْلُهُ تَعَالَي[٢]: **{وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا}** ، وقولُهُمْ : أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَـكَ ، أَوْ إِذَا كَانَ جَامِداً نَحْوَ قَوْلُهُ تَعَالَى[٣]: **{وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُون قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُـمْ}** ، وقَوْلُهُ تَعَالَى[٤]: **{وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى}** ، وقَوْلُ زُهَيْرٍ :[٥]

أَنْ نِعْمَ مُعْتَـرَكُ الْجِيَـاعِ إِذَا ... خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابِئُ الْخَمْـرِ

قَــالَ :

فَالأَحْسَنُ الْفَصلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَـوْ

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٤٦.

(٢) من الآية : ٩ من سورة النور.

(٣) من الآية : ١٨٥ من سورة الأعراف.

(٤) الآية : ٣٩ من سورة النجم.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان من رائية مـشهورة ، والشاهد في الهمع : ١/ ١٤٣ ، والدرر : ١/ ١١٩ ، والديوان صـ ١١٦ (قباوة)
اللغة : معترك الجياع : موضع اجتماع الناس في الأكل ، خب السفير : اشـتد الزمـان ، والسفير الورق تطيره الريح ، وسابئ الخمر : مشتريها.
وشاهده : تخفيف أن ومجيء خبرها جملة فعلية فعلها جامد.

يقولُ : الأحْسَنُ الفصل بأحَدِ مَا ذُكِرَ ، وَهَذِهِ عِبَارةُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ، وبَعْضهم نَصَّ عَلَى أنَّ الْفَصْلَ لازِمٌ ، ولا يَجُوزُ أنْ يرد بلا فَصْلٍ إلاَّ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ[1] وبَعْضُ شُيُوخِنَا يَقُولُ : إنه يَجُوزُ فِي ضَعف مِنْ الْكَلاَمِ حَذْف قَدْ والسين وسوفَ فِي الإيجاب.

وقَالَ سِيبَوَيْهُ : واعلمْ أنَّهُ ضَعِيفٌ فِي الكلامِ أنْ تَقُولَ : قَدْ عَلِمْتُ أنْ تَفْعَل ذَلِكَ ، أو : عَلِمْتُ أنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، حتى تقول : سَيَفْعَلُ ، أو : قَدْ فَعَلَ. انتهى.[2]

قال بَعْضُ أصحابِنَا : تضعيفُ سِيبَوَيْهِ إنَّمَا هُوَ قِيَاسٌ ولَمْ يجئْ فِي كَلاَمِهِمْ إلاَّ ضَرُورَةً. انتهى.

ومثال الفَصْل بِقَدْ قَوْلُهُ تَعَالَى[3]: **{وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا}** ، وبالسين قَوْلُهُ تَعَالَى[4]: **{عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى}** ، وبالنَّفْي قَوْلُهُ تَعَالَى[5]: **{أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِع}**

وقوله : " أَوْ نَفي " يُرِيدُ حَرْفَ نَفْي ، وقَدْ أطلق النَّاظِمُ ذَلِكَ فِي النفي وسُمِعَ فِي : " لاَ " نَحْو : " **أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِع** " ، وفِي : " لَنْ " نَحْو قَوْلُهُ تَعَالَى[6]:

---

(١) من ذلك قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وقول الآخر :

أبينا ويأبى الناس أن يشترونها ... ومن يشتري ذا علة بصحيح

(٢) نص سيبويه هو قوله : "واعلم أنه ضعيف في الكلام ن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، ولا قد علمت أن فعل ذلك ، حتى تقول : سيفعل أو قد فعل ". الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٦٧.

(٣) من الآية : ١١٣ من سورة المائدة.

(٤) من الآية : ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) من الآية : ٨٩ من سورة طه.

(٦) من الآية : ٣ من سورة القيامة.

{أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ} ، وفِي لَمْ / ٨٥ نَحو قَوْله تَعَالَى[١]: **{أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ}**.

ولا أحفظُ ذَلكَ جَاءَ فِي : " مَا " ، ولا فِي : " لما ، وإن " فَيَنْبَغِي أن لا يقدم على ذَلكَ حَتَّى يُسْمَعُ ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ شُيُوخِنَا مَثَّلَ جَوَازَ ذَلكَ بـ : " مَا " نَحْو : علمت أَنْ مَا يقومُ زَيْد ، ولا أحفظه عن الْعَرَب[٢] ، ومثال الفَصْلِ بِلَوْ قَوْلُهُ تَعَالَى[٣]: **{أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ}** ، وقَوْلُهُ تَعَالَى[٤]: **{وأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ}** وَقَوْلُهُ تَعَالَى[٥]: **{أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً}**.

وقولُ النَّاظِم : " وقَليلٌ ذِكْرُ لَوْ " يَعْنِي أَنَّ ذِكْرَها فاصلةٌ يَقلُّ فِي كُتُبِ النُّحَاة لاَ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ ؛ ألاَ تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي عِدَّةِ آيٍ من القرآنِ فلا يَكُونُ ذِكْرُهُ قليلاً فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ – أَيْضاً – فَنُوِيَ   مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً – أَيْضاً – رُوِيَ

إِذَا خُفِّفَتْ : " كَأَنَّ " نُوِيَ فِيهَا الاسْمُ ضَمِيرَ أَمْرٍ ، وزَالَ اخْتِصَاصُهَا بالاسْمِ فَتليها الْجُمْلَةُ الاسْمِيَةُ نَحْوُ : كَأَنْ زَيْدٌ أَسَدٌ ، والفعليةُ الْمَنْفِيَّةُ بـ : " لَمْ " نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى[٦]: **{كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ}** ، وقال الشاعر :[٧]

---

(١) الآيـة : ٧ من سورة البلد.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٥٣ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٦٤.

(٣) من الآية : ١٠٠ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية : ١٦ من سورة الجن.

(٥) من الآية : ٣١ من سورة الرعد.

(٦) من الآية : ٣٤ من سورة يونس.

(٧) البيت من بحر الطويل من كلام لمضاض بن عمرو الجرهمي قاله حين أجلتهم خزاعة عن مكة . شرح قطر الندى : ١٥٩. =

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا ... أَنِيسٌ وَلَمْ يسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

أو المثبت المصدر بـــ : " قد " نحو قول النابغة :[1]

أفِد الترحلُ غَيْــر أنَّ رِكَابَنَــا ... لَما تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَــأَنْ قَــد

يريد " وكأن قد زالت ، ويعني بقوله : " فَنُوِيَ مَنْصُوبُهَا " أيْ : نوي ضَمِيرَ أمْر ، والجملةُ الَّتي بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ لِكَأَنَّ.

وقَوْلُهُ : " وثَابِتاً – أيْضاً – روي " أي : وروي مَنْصُوبُهَا ثَابِتــاً نَحْــوُ مَــا أَنْشَدُوا.[2]

= **اللغة** : الحجون : جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها ، الصفا : جبل آخر مشهور منه يبدأ السعي ، سامر : متحدث بالليل .

المعنى : يأسف الشاعر على أيامه في مكة قبل أن يجلو عنها هو وأهله حيث كان لــه فيهــا ذكريات جميلة وأحاديث بالليل.

وشاهده : تخفيف كأن والفصل بينها وبين خبرها بلم النافية وأما اسمها فهو ضمير الشأن.

[1] البيت من بحر الطويل قائله النابغة الذبياني ، من قصيدة دالية قالها في المتجردة امرأة النعمــان. انظر توضيح المقاصد : ١/ ٢٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ١٩ ، والديوان : ١٠٥ شرح عباس عبد الساتر ، والخزانة : ٣/ ٢٣٥ ، وابن يعيش : ٩/ ٢٩ ، وهو الشاهد الخامس من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أفد " ؛ على وزن : فعل [بكسر العين] ومعناه قرب ودنا ، ويــروى أزف الترحل ، ومعناه : قرب أيضاً ، و : " الترحل " الرحيل ، و : " الركاب " الإبل الرواحل ، والرحال : جمع رحل وهو أيضاً وهو مسكن الرجل ومنزله ، قوله : " وكأن قــد " أي : وكأن قد زالت وذهبت بقرينة لَم تزل.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وكأن قد " حيث خففت كأن وعملت في ضمير محــذوف وفصل بينها وبين خبرها بقد.

[2] احتج به سيبويه : في كتابه ولَم يعزه إلَى أحد ، وهو من الهزج ، وصدره :

وَوَجْه مُشْرِقِ اللَّوْنِ ... .

ويروى : وصدر ، وهو الصواب كما روى ونحر. ويروى : " النحر " بدلاً من " اللون " .
انظر ابن الناظم : ٧٠ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٥٧ ، وشرح ابن عقيل علــى =

.... كَـــأَنْ ثَدْيَيْـــهِ حُقَّـــانِ

وقوله – أيضاً – :[١]

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْـهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فِي روايةِ مَنْ نَصَبَ : " ظَبْيَةً " ، ومَنْ رَوَى : " ثَدْيَيْهِ " بِالنَّصْبِ.[٢]

= الألفية : ١/ ٣٩١ ، والبيت بلا نسبة في الإنصاف : ١٩٧ ، والجنى الداني : ٥٧٥ ، والخزانة : ١٠/ ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، والدرر : ٢/ ١٩٩ ، والتصريح : ١/ ١٣٤ ، وابن يعيش : ٨/ ٨٢ ، والكتاب : ٢/ ١٣٥ ، والمنصف : ٣/ ١٢٨ ، والهمع : ١/ ١٤٣ . والشاهد رقم ٢٩٣ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : "كأن ثدييه" على تخفيف كأن وعملها النصب في الاسم ، كما روي ثدياه بالرفع على حذف الاسم ووقوع خبرها جملة وأصله : كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبرها.

(١) البيت من بحر الطويل ، قائله هو أرقم بن علباء اليشكري يذكر امرأة ويمدحها . انظر الشاهد في الكتاب : ٢/ ١٣٤ ، والخزانة : ٤/ ٣٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٤٦ . واللسان مادة : (قسم) ، والمغني الشاهد رقم : ٤٢ ، وابن الناظم : ٧٠ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٣٧٧ ، والشاهد رقم : ٢٩٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " توافينا " بضم حرف المضارعة من الموافاة وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازاة الحسنة ، قوله : " بوجه مقسم " بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي بوجه محسن ، قوله : " إلى وارق السلم " الوارق بكسر الراء بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله أورق ومثله : أينع فهو يانع ، يقال ورقت الشجرة وأورقت إذا خرج ورقها ، وأورق أكثر ، والسلم : بفتحتين شجر من شجر العضاة الواحدة سلمة وبه سمي بعض الناس ، المعنى : شبه هذا المرأة بظبية مخصبة المرعى تتناول الشجر وترتعيها.

الاستشهاد فيه : في قوله : " كأن ظبية " حيث يروي ظبية بثلاثة أوجه : الجر على زيادة أن ، والرفع على أنها خبر كأن المخففة ، والنصب على أنها اسم كأن والخبر محذوف (ظبية مكانها)

(٢) قال سيبويه : " وروى الخليل – رحمه الله – أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ (اسم إن ضمير الشأن والجملة خبرها) ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم اليشكري : =

وذَكَرَ النَّاظِمُ تَخْفِيفَ : " إنَّ ، وأنَّ ، وكَأَنَّ " وأهملَ : " لَكِنَّ " ، وحكمُهَا أَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ لا تعملُ لا فِي ضَمِيرِ أَمْرٍ ولا غَيْرِه ، فتقولُ : قامَ القومُ لَكِنْ عمرو لَمْ يَقُمْ ، ولا تختص – أيضاً – بالجملةِ الاسْمِيةِ بلْ تليها الاسْميةُ والفعليةُ.

وحكى أبو القاسم بنُ الرماكِ[1] أن يونس أجَازَ إعمالَهَا مُخَفَّفَةً فأَجَازَ : قَامَ زَيْد لَكِنْ عمراً لَمْ يقم[2] ، ونقل النَّاظم فِي بعض كتبه أن إعمالَها مُخففة مَذْهَبُ يونس والأخفش ولَيْسَ مَسْمُوعاً مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.[3]

*****

= وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وقال الآخر :

وَوَجْـــهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاه حُقَّـــــــانِ

لأنه لا يحسن ها هنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتَ ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

والنصب أكثر في كلام العرب ؛ كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ... ورفعه على قوله : (ولكن زنجي) ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٣٤ – ١٣٦.

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك ، توفي سنة (٥٤١ هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٢/ ٨٦.

(٢) ينظر توضيح المقاصد : ١/ ٦٦٠ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٤٦.

(٣) شرح التسهيل : ٢/ ٣٨ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٤٦.

﴿ لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْس ﴾

قَوْلُــــهُ :

عَمَلَ : " إِنَّ " اجْعَلْ : " لِلاَ " فِي نَكِـرَهْ   مُفْرَدَةً جَاءَتْــكَ أَوْ مُكَــرَّرَهْ

" لاَ " حرفٌ مشتركٌ يَكُونُ نَفْياً ونهيا ودعاءً وزائداً ، وإِذَا كَانَ نَفْياً فَلَــيْسَ بِمُخْتَصٍ بَلْ يدخلُ عَلَى الاسْمِ والْفِعْلِ ، فكان قياسُهُ أَنْ لاَ يَعْمَل لَكِنَّــهُ عــرض لــه شبهان :

شَبَهٌ بِــ : " لَيسَ " مِنْ حَيْثُ الاشْتِرَاكِ فِي النَّفْيِ ، وشَبَهٌ بِــ : " إِنَّ " مِــنْ حَيْثُ أَنَّهَا تفيدُ تأكيدَ الإثبات ، وهَذَا للنَّفْيِ ، فكان القياسُ يقْتَضِي أن يكُونَ عملُهَــا عَمَل لَيْسَ أكثرَ من عملِها عملَ : " إِنَّ " ؛ لأن حَمْلَ الشيء عَلَى نَظِيرِهِ أَقْوَى مِــنْ حَملِهِ عَلَى نَقِيضِهِ ، لَكِنْ جَاءَ كَلامُ الْعَرَبِ بعكْسِ هَذَا.[١]

وقَدْ تَقَدَّمَ الكلامُ فِي إِعْمَالِهَا عَمَلَ : " لَيْسَ " وهَذَا البابُ معقودٌ لعَمَلِهَا عملَ : " إِنَّ " وهي فَرْعُ فَرْعِ فَرْعٍ.[٢]

وشرطُ وجوب عمَلِهَا عملَ : " إِنَّ " أَنْ لاَ تَتَكَرَّرَ ، وأن لا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وبَيْنَ اسْمِهَا ، وأن يكون نكرةً مقصوداً به خلوص العُمُومِ ، فإِنْ تكررت جَازَ الْعَمَلُ ، وإِنْ زَالَ وَاحدٌ مِنَ الشَّرْطَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ عمَــلَ : " إِنَّ " بَلْ يبطلُ عَمَلُهَا نَحْوُ قوله تَعَالَى[٣]: **{لاَ فِيهَا غَوْلٌ}** ، ونَحْوُ : لاَ رَجُلٌ عِنْدِي بَلْ رَجُلاَن.

---

(١) أي بنصب الاسم ورفع الخبر حملاً لها على إن ، قال تعالَى : قالوا لا ضير ، وقال لا ظلم اليوم.

(٢) أي إن لا تعمل بالحمل على إن وإن تعمل بالحمل على الفعل.

(٣) من الآية : ٤٧ من سورة الصافات.

وقولُه : " اجْعَلْ : " للاَ " في نَكرَةْ " يَعْنِي أَنَّهَا لاَ تَعْمَلُ عَمَــلَ : " إنَّ " إلاَّ فِي نَكرَةٍ ، فأَمَّا مَا جاءَ من نَصْبِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا نَحْوُ قَوْلِهم : قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَــسَنٍ ، وقَوْلِهم : وَلاَ أُمَيَّةَ بِالْبِلاَدِ[1] ، وأشباهِهما فمتأولٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أيْ : وَلاَ مِثْلَ أَبِي حَسَنٍ ، أوْ عَلَى أَنْ يُرَادُ بِهِ النَّكِرَةُ ، أيْ : لاَ أَحَدَ مِمَّنْ يَتَسَمَّى بِهَذَا الاسْمِ ، فَهُوَ نَكِرَةٌ من جميعِ جِهَاتِه.[2]

ولِذَلِكَ قَالَ الْفَرَّاءُ : من قالَ قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ ، لا يقول : ولا أَبَا الْحَسَنِ لَهَا ، بالألِفِ وَاللاَّمِ لأَنَّ الألفَ واللامَ تُمَحِّضُ التَّعْرِيفَ وتُبْطِلُ مَعْنَى التَّكْثِيرَ ، وقال : إِنَّمَا أجزْنَا : لاَ عَبْدَ اللهِ لَكَ ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ مُسْتَعْمَلٌ يقال : لِكُلِّ أَحَدٍ عَبْدُ اللهِ ولاَ يُجِيزُ لاَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ولاَ عَبْدَ الرَّحِيمِ ؛ لأَنَّ الاسْتِعْمَالَ لَمْ يَلْزَمْ هذينِ ؛ كَمَا لَزِمَ عبــدُ اللهِ. انتهى.[3]

ولِذَلِكَ سُمِعَ : نِعْمَ عَبْدُ اللهِ خَالِدٌ ، وبِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا إِنْ كَــانَ كَــذَا ، ولا يَجُوز : نِعْمَ غُلاَمُ زيد ؛ لأن : " عبدَ اللهِ " ينطلق عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : نِعْــمَ الْمَرْءُ خالدٌ.[4]

---

(١) يشير إلى قول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبي حبيب　　　نكدن ولا أمية في البلاد

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٥/ ٢٨٨ ، وقال سيبويه : " واعلم أن المعارف لا تجــري مجــرى النكرة في هذا الباب ؛ لأن لا لا تعمل في معرفة أبداً ، فأما قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك لا بصرة لكم .. وتقول : قضية ولا أبا حسن ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه ، فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت أبا حسن نكــرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها ، ثم قال : وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت لا براح فجائز ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، وينظر الأمالي الشجرية : ١/ ٣٦٦ تحقيق الطناحي.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ٥/ ٢٨٦.

(٤) المرجع السابق.

وكانَ الْكِسَائِيُّ يقيسُ عَلَى : لا عبد الله لك لا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ، وقد حكَى الفراءُ عن العربِ : قتل عبد العزيز وعرقل فَلاَ عبدَ عزيزٍ وعَرْقَلٍ لِيَهْ ، بِحَذْفِ الألفِ واللامِ مِنَ الْعَزِيزِ ، كمَا حَذَفُوهَا مِنْ : قضية ولا أبا حسنٍ.[١]

والذي يدلُّ عَلَى تنكير هَذه الأسْماءِ الواقعة بَعْدُ ، وهيَ مَعَارِفُ فِي اللَّفْظ مَا ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ أَنَّ مَنْ قَالَ : لاَ أُمَيَّةَ لَكَ ، ثُمَّ نعتَ نعته بنكرة وإِنْ كَانَ لـه لَفـظُ التعريفِ بترك أجزائه فقالَ : لا أَبَا أُمَيَّةَ عَاقِلاً لَكَ ، ولا يُقَالُ : الْعَاقِل ؛ لِنيابتِهِ عَن النَّكِرَة.

وَقَدْ ذَهَبَ الْفَرَّاء فِي مثل هَذِهِ الأشياءِ إِلَى أَنَّها معارفُ نابتْ عنْ النَّكِرَات ، ولِذَلِكَ قَالَت الْعَرَبُ : لا أبا حمزةَ عندك ولا أبا عُمَرَ لَكَ ، نصبُوا كمَا نصبُوا النَّكِرَةَ ، ولَمْ يُجْرُوا : عُمَرَ ؛ لأن أصلَهُ التَّعْرِيفُ ، وأَنْ يَسُدَّ الْمَعْرُوفُ مَسَدَّ الْمَنكورِ.

وقد نقل – أيضاً – عن الْعَرَبِ دخولَ لا عَلَى اسم الإشارةِ نَحْوُ : لا هذين عندك كما قالوا : لا رجلين عندك ، ولَمْ يحفظ عن الْعَرَبِ إعمالها فـي ذي الألـف واللام ، لَمْ يَقُولُوا لا العَبَّاسَ لك ، ولا الرجلَ عندك ، ولا – أيضاً – حفظَ إعمالُهـا فِي الْمُضْمَرِ ، لم يقولوا : لاكَ ، ولا إياك.[٢]

ومَعَ ذَلِكَ فَجَمِيعُ ما وردَ عَن الْعَرَبِ مِمَّا أعملتها فِي الْمَعَـارِف لا نَجْعَلُـهُ أصْلاً ولا نَبْنِي عَلَيْهِ قاعدة ، وقول النَّاظِم : " مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَـرَّرَهْ " يَعْنِـي : أفردْتَ لا أو كَرَّرْتَهَا نَحْوُ : لاَ خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ، ولاَ غُلاَمَ رَجلٍ عِنْدَنَا.

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٥/ ٢٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ١٧٠.

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ولا هي على أن يكون الـضمير اسـم لا محكوماً بتنكيره ونصبه ، وأجاز لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة اسماً محكوماً بتنكيره ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٢٩٢ ، وينظر ابن يعيش : ٤/ ١٢٣ ، والمقتضب : ٤/ ٣٦٣ ، والأصول : ١/ ٤٠٦.

قَوْلُـــهُ :

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَـهْ

المضارعُ للمضافِ هو الْمُشَبَّهُ به في استدعائه ما بَعْدَهُ وطلبه لا عَلَى جهَــةِ الإضَافَةِ بَلْ عَلَى جِهَةِ الْعَمَلِ أو التَّعَلُّقِ ، فالذي عَلَى جهة الْعَمَلِ نَحْوُ : لا ضارباً زيداً عندنا ، والذي عَلَى جِهَةِ التَّعَلُّقِ : لا خيراً من زيدٍ ، ويُسَمَّى هَذَا المضارعُ للمــضاف مُطَوَّلاً ومَمْطُولاً.

وقوله : " فانصب " أي : لا تَبْنِ بل انصبْهُ ، وقد سُمِعَ من الْعَرَبِ – أيضاً – بناءُ المضافِ[1] عَلَى الفَتْحِ ، حكى الْكِسَائِيُّ عن الْعَرَبِ ؛ لا أبا زيد لــك ، ولا أبــا محمد عندك ، وعلة ذَلكَ أَنَّهُم جعلوا أبا زيد وأبا محمد اسماً واحداً ، وفي هَذَا شُذُوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إعمالُ لاَ فِي الْمَعْرِفَةِ.

الثاني : بناؤها كما تُبْنَى النَّكِرَةُ الْمُفْرَدَةُ ، وقد حَمَلَ الْكِسَائِيّ قولَ الْعَرَب : لا أَبَا حَمْزَةَ لك ، عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي التَّاءِ كالْفَتْحَةِ فِي : لاَ رَجُلَ لك ؛ كما قالوا : لا أبا زيد لك ، وليس مثله ، لأَنَّا فِي مِثْلِ لا أبا زيد لك اضْطَرَرْنَا إِلَى أَنْ جَعَلْنَاهُ نَحْوُ : لا رجل لك ، ولسنا بمضطرين في : لا أبا حمزةَ إِلَى ذَلكَ ؛ لأَنَّ : " حمزةَ " مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ فَلاَ يُدَّعَى أَنَّ حَرَكَتَهُ كَحَرَكَةِ : لاَ رجلَ.

وقوله : " وبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ " أي بَعْدَ أن تَنْصِبْهُ بلا ، اذْكُرِ الْخَبَــرَ رافعاً له فَتَبَيَّنَ مِنَ هَذَا أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ بَعْدَ الاسْمِ ، وقَدْ بَيَّنا قبلُ أَنَّهُ إِذَا فُصِلَ بَــيْنَ لا

---

(١) في الأمريكية بناء المضارع.

والاسْمِ بَطُلَ عَمَلُهَا ؛ لأنَّ : " لا " أضعف من " إنَّ "[١] ، ولَمْ يُبَيِّن النَّاظِمُ عَلَى أي جهة رفع الْخَبَر[٢] ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه ارتفع عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الابتداء لأن : " لا " وما عملتْ فِيه فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الابتداءِ ، ولَمْ تَعْمَلْ فِيهِ : " لاَ " شَيْئاً ، إِنَّمَا عملت فِي الاسْمِ فَقَطْ ، وهَذَا هُوَ الصَّحِيح.[٣]

الثانِي : أَنَّهُ ارْتَفَعَ بـ : " لاَ " كَمَا عملتْ : " إنَّ " فِي الْخَبَرِ ، وهُوَ مَذْهَبُ الأخفشِ.[٤]

---

(١) قال سيبويه : " واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل ......". الكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٧٦.

(٢) قال ابن مالك : " ثم أشرت إِلَى أنه لا خلاف فِي كون الخبر مرفوعاً بلا إذا لَمْ يركب الاسم معها ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح ، فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا ؛ لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة وجزء كلمة لا يعمل فمقتضى هذا أن يبطل عملها فِي الاسم والخبر لكن عملها أبقى فِي أقرب المعمولين وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد ... ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٥ ، ٥٦.

(٣) قال فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٢٣٥ وهو الظاهر من كلام سيبويه ، وقال سيبويه : " هذا باب النفي بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلا فِي نكرة ولا وما تعمل فيه فِي موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف لفظها كما خولف بخمسة عشر .... ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٧٤ ، ٢٧٥.

(٤) نسب فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٣٣٤ إِلَى الأخفش والمازني والمبرد ، وانظر – أيضاً – المقتضب : ٤/ ٣٥٧ ، وشرح المفصل : ١/ ١٠٥ ، ١٠٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٥٦.

قَوْلُـــــهُ :

وَرَكِّب الْمُفْرَدَ فَاتحــاً كَــلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّاني اجْعَــلاَ
مَرْفُوعاً أَوْ مَنصُوباً أَوْ مُرَكَّبــاً وَإِنْ رَفَعْــتَ أَوَّلاً لاَ تَنْـــصِبَا

الْمُفْرَدُ يطلقُ باصطلاحات وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي فصل الْعَلَمِ ، ويُرِيدُ بِهِ هنا مَا عَدَا الْمُضَاف والْمُطول ، فَيدخلُ تَحتَهُ الْمُثَنَّى والْمَجْمُوعُ جَمْعَ سَلاَمَة وتَكْــسِير ، فَــإِذَا كَانَ الْمُفْرَدُ مُثَنًى أَوْ مَجْمُوعاً جَمْعَ سلامة فِي الْمُذَكَّرِ فَمَذْهَبُ سِيبَوَيْه أَنَّهُمَا يُبْنَيَــان عَلَى مَا أُعْرِبَا بِهِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وهِيَ اليَاءُ ، فَتَقُولُ : لاَ زَيْدَيْنِ ولاَ زَيْدِينَ.[١]

ومذْهَبُ الْمُبَرِّدِ أَنَّهُ مُعْرَبٌ[٢] ، وأما جمعُ المؤنثِ السالم فَمَذْهَبُ الأكثرينَ أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ ، فيقول : لاَ مسلماتِ لك ، وقال الْمَازِنِيّ والْفَارِسِيّ : يَنْبَغِــي أن يُفْتَحَ فَتَقُولُ : لاَ مسلماتَ.[٣]

وقال الشاعر :[٤]

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٨١ ، وانظر – أيضاً – شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٨٢ وشرح المقرب : ١٢٨٤ (المنصوبات) ، والمسائل الحلبيات : ٣٠٩ ، ٣١٠

(٢) انظر المقتضب ٤/ ٣٦٦ ، والأصول : ١/ ٣٨٣ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٢٤٥ ، قال أبو حيان : " واستدل على ذلك بأنهما لَم يجعلا مع ما قبلهما اسماً وخبراً ولا وجود ذلك فِــي كلامهم ".

(٣) انظر المسائل الحلبيات : ٣١٢ ، ٣١٣ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٢٣٠ ، ونصه قاله أبو علي : فصارت الحركة التِي فِي التاء لكل اسم للا وللمسلمات وليــست هــي لمــسلمات دون لا فتكسرها.

(٤) هو سلامة بن جندل ، والبيت من قصيدة بائية من البسيط وأولها قوله :

أودى الشباب حميداً ذو التعاجيب أودى وذلك شأو غير مطلوب

وجملتها تزيد على ثلاثين بيتاً ، والبيت فِي : الديوان : ١٢ صنعه محمد بن الحسن وقدم له : راجي الأسمر ، نشر دار الكتاب العربي (بيروت) ، وتخليص الشواهد : ٤٠٠ ، والخزانة : ٤/ ٢٧ ، والدرر : ٢/ ٢٢٤ ، وبلا نسبة فِي شرح شذور الذهب : ١١١ ، والهمع : ١/ ١٤٦ ، =

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... [فِيهِ نَلَذُّ] ولاَ لَذَّاتِ لِلـشَّيْبِ[1]

فَبَنَاهُ عَلَى الْكَسْرِ ، وقَوْلُهُ : " فَاتِحاً " هَذَا فِيهِ خِلاَفٌ ، فَمَذْهَبُ الْكُـوفِيِّينَ والزجاج والسيرافيِّ أَنَّ مثل : لا رجلَ فِي الـدَّارِ ، حَرَكَتُـهُ حَرَكَـةُ إِعْـرَابٍ[2] ، والْمَشْهُورُ أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاء ، قِيلَ : لتركبه مع " لاَ " وقِيلَ : لتضمنه معنى الحرف[3] ، وهو : " مِنْ " الظاهرة فِي قول الشاعر :[4]

= وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٦٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢/ ٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢/ ٩ ، والشاهد رقم : ٣٠٨ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أودى " أي ذهب وفات ، وشباب كل شيء أوله " وحميداً " حـال مـن الشباب ، قوله : " ذو التعاجيب " ويروى ذو الأعاجيب جمع أعجوبة ، والمعـنى : كـان الشباب كثير التعجب يعجب الناظرين إليه ويروقهم ، و " الشيب " بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس وقد شاب رأسه شيباً وشيبة فهو أشيب على غير قياس ، لأن هذا الفعـل من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ، والشيب بفتح الشين هو المشيب ، قال الأصمعي : الشيب بياض الشعر ، والمشيب دخول الرجل في حد الشيب.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " ولا لذات " حيث يجوز فِي لذات البناء على الفتح والكـسر جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بألف وتاء يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء علـى الكسر ، والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك . ينظر شرح التسهيل لابـن مالـك : ٢/ ٥٣ ، والكتاب : ٢/ ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، والمفصل للزمخشري : ٧٥ ، والمساعد فِي تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١/ ٣٤٠.

(١) ما بين المعقوفين سقط فِي المخطوط.

(٢) أبطله ابن مالك قائلاً : فإن الاستقراء اطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنـة لا يكون إلا لمنع صرف أو للإضافة أو أل أو علم موصوف بابن والاسم المشار إليه ليس شـبهاً من ذلك . شرح التسهيل : ٢/ ٥٨ ، والتذييل : ٢/ ٢٤٩.

(٣) ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٧١ – ٢٧٢ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٣٣٦ وقد نسبه إِلَى الأخفش والمبرد والمازني والفارسي.

(٤) هذا البيت من الطويل بجهول القائل ، وهو فِي تخليص الشواهد : ٣٩٦ ، والجني الـداني : ٢٩٢ ، والدرر : ٢/ ٢٢١ ، والتصريح : ١/ ٢٣٩ ، واللسان مادة : (ألا) ، والهمع : ١/ ١٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٤ ، وابن الناظم : ٧١ ، وأوضح المسالك لابـن هشام : ٢/ ١٣ ، والشاهد رقم ٣٠٩ من شواهد العيني. =

فقام يذودُ الناسَ عنها بـــسيفهِ   وقالَ ألاَ لاَ مِنْ سبيلٍ إِلَى هِنْد

وقوله : " والثّاني اجْعَلاَ مَرْفُوعاً " نَحْوُ : لاَ رَجلَ فِي الدَّارِ ولا امــرأةٌ ، أو منصوباً : لاَ رجلَ فِي الدَّارِ ولاَ امرأةً ، أَوْ مركباً : لا رجلَ فِي الدَّارِ ولا امرأةَ ، وإذا رَفَعْتَ الاسْمَ الأَوَّلَ جَازَ فِي الثَّاني الرَّفْعُ نَحْوُ : لا رجلٌ فِي الدَّارِ ولاَ امرأةٌ ، والبنــاء نَحْوُ : لاَ رجلٌ فِي الدَّارِ ولاَ امرأةَ ، ولا يَجُوزُ نَصْبُهُ فلا تقول : لاَ رجلٌ فِي الدَّارِ ولا امرأةً ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ ، فَإِنْ قُدِّرَتْ : " لاَ " تَوْكِيداً لِلأُولَى وتِكْرَاراً فَكَحَالِهَا لَوْ لَمْ تُذْكَرْ فَيَمْتَنِعُ الْبِنَاء.

فأما الوَجْهُ الأَوَّلُ : فقولُكَ : ولا امرأةٌ معطوف عَلَى مَوْضِعِ : لاَ رجـــل ، ويحتمل أن يكُون مَرْفُوعاً ، عَلَى أَنَّهُ اسْم : " لا " وقد عملت عمل لَـيْسَ والْخَبَــرُ مَحْذُوفٌ ، ويحتمل أن يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى الابتداءِ والْخَبَرُ محذوف.[١]

وأما الْوَجْهُ الثَّاني : فَقَوْلُكَ : " ولا امرأةً " معطوفٌ عَلَى مَوْضِعِ رجلٍ ، إِنْ قُلْنَا إِنَّ حركتَهُ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، وإِنْ قُلْنَا حَرَكَةَ إِعْرَابٍ فَمَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِهِ.[٢]

= **اللغة** : قوله : " يذود " أي يدفع من ذاد يذود ذوداً ، وأكثر ما يستعمل الذياد فِي الإبل والغنم ، قوله : " من سبيل " أي من طريق إِلَى هند.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " من سبيل " حيث برزن فيه " من " الزائدة لإفــادة اســتغراق الجنس ، وهدا يدل على أن المفرد الذي يدخل عليه " لا " يبنى لتركيبه مع " لا " كخمـــسة عشر لأجل تضمنه معنى الحرف وهو من الجنسية ، ولهذا أبرزها الشاعر لأجل الــضرورة ، والضرورات ترد الأشياء إِلَى أصولها . ينظر شرح التسهيل لابــن مالـــك : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، ورصف المباني : ٣٩٠ ، والكتاب : ٢/ ٢٧٤.

(١) شاهده قول الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينه   لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

(٢) شاهده قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلةً   اتسع الخرق على الراقع

وأما الْوَجْهُ الثَّالِثُ : وَهُوَ التَّرْكِيبُ فَظَاهِرٌ.[١]

وأما الوجهُ الرابعُ : وهو رفعُ الاسْمَيْنِ فَيَحْتَمَلُ أن يكُونَا مَرْفُوعَيْنِ بالابتداءِ ، أو مرفوعينِ عَلَى أَنَّهُمَا اسْما " لاَ " العاملة عمل لَيْسَ ، أو يكُون الأَوَّلُ مَرْفُوعاً بالابتداءِ ، والثَّانِي : عَلَى أَنَّهُ اسْمُ : " لاَ " العاملةِ عَمَلَ لَيْسَ ، أَوْ يكُون الأولُ مَرْفُوعاً عَلَى أَنَّهُ اسْم " لاَ " العاملةُ عَمَلَ لَيْسَ ، والثَّانِي مَرْفُوعاً عَلَى الابتداءِ.[٢]

وأَمَّا الْوَجْهُ الْخَامِسُ : فَيُحْتَمَل رفع الأَوَّل أن يكُون عَلَى الابتداءِ ، ويُحْتَملُ أَنْ يكُون اسْم " لا " العاملةِ عملَ لَيْسَ ، وأَمَّا بناءُ الثَّانِي فَظَاهِرٌ.[٣]

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ أَوْ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

يَجُوزُ ثَلاَثَةُ أَوْجُه فِي مِثْلِ : لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَنَا ، تَرْكِيبُ الصِّفَة مَعَ الْمَوْصُوفِ ، ونَصْبُ الصِّفَة نَحْوُ : لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً عَلَى الْمَوْضِعِ إِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَرَكَةَ حركةُ بِنَاء ، وإِنْ قُلْنَا : حَرَكَةُ إِعْرَاب فَعَلَى اللَّفْظ.

ورفعُ الصِّفَةِ نَحْوُ : لاَ رجلَ ظريفُ ، عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لأَنَّ : لا رجلَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ.

---

(١) شاهده قوله تعالَى : لا بيع فيه ولا خلة فِي قراءة ابن كثير بفتح الاسمين.
ومنه قول الشاعر :

يحشر الناس لا بنين ولا آ ... باء إلا وقد عنتهم شوون

(٢) شاهده قوله تعالَى : لا بيع منه ولا خلة فِي قراءة الجماعة برفع الاسمين.
ومنه قول الشاعر :

وما هجرتك حتى قلت معلنة ... لا ناقة لي فِي هذا ولا جمل

(٣) شاهده قول الشاعر :

فلا لغو ولا تأثيم فيها ... وما فاهوا به أبدا مقيم

ولَمْ يُبَيِّنِ النَّاظِمُ حكمَ النَّعْتِ وَغَيْرِه من التوابع إِذَا كَانَ الْمَنْعُوت معرباً تَابعاً ، ولا حكمَ غَيْرِ النَّعْتِ من التَّوَابِعِ لِلْمَبْنِيِّ ، وسنتعرض لِذَلِكَ – إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ــ.

قَوْلُــــهُ :

وَغَيْرُ مَا يَلِي وَغَيْــرَ الْمُفْــرَدِ   لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

يقول : النعتُ الَّذي لا يلي الْمَبْنِيَّ لاَ يُبْنَى مع الْمَنْعُوتِ بَــلْ يُنْـصَبُ عَلَــى مَوْضِعِ اسْم : " لاَ " نَحْوُ : لاَ رَجُلَ عِنْدَكَ ظَرِيفاً ، أو عَلَى لَفْظِه إِنْ قُلْنَا : الْحَرَكَــة حركة إعراب ، أو يرفَــعُ عَلَى مَوْضِعِ لاَ واسْمِهَا ؛ لأَنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِــدَاءِ نَحْوُ : لاَ رَجُلَ عندك ظَرِيفٌ ، ولاَ يُبْنَى مَعَ الْمَنْعُوتِ لأَجْلِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا.

وقولُهُ : " وغَيْرَ المفرد " يعني أَنَّ النَّعْتَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُفْرَدٍ كَكَوْنِــه مُـضَافاً ومُشَبَّهاً به سَوَاءً أُولِيَ النَّعْتُ الْمَنْعُوتَ أَم لَمْ يَلِه نَحْوُ : لاَ رجلَ صاحبُ دَابَّــةٍ ، ولاَ رَجُلَ خيراً مِنْ زَيْدٍ ، فَيَجُوزُ فِي النَّعْتِ الرفع والنصب ولا يَجُوزُ الْبِنَاء.

قَوْلُــــهُ :

والْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا   لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

يقولُ : إِذَا قُلْتَ : لاَ رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فِي الدَّارِ ، فَيَجُوزُ رَفْع امــرأة ونــصبها ، وحكى الأخفشُ البناءَ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى نِيَّةِ : " لاَ " نَحْوُ : لاَ رَجُلَ وامْرَأَةَ.[(١)]

وأطلقَ النَّاظِمُ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ ولَمْ تُكَرِّرْ : " لاَ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَجْهَــان فِــي الْمَعْطُوف : الرفع والنصب ؛ كما مثَّلْنَا كَحَالِ النعت إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهُ وبَيْنَ المنعــوت ولَيْسَ عَلَى إطلاَقه ؛ لأَنَّ الْمَعْطُوفَ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَلاَ يَجُوزُ فِيــه إِلاَّ الرَّفْــعُ عَلَــى الْمَوْضِعِ ، سَوَاء أَ تَكَرَّرَت لاَ أَمْ لَمْ تَتَكَرَّرْ نَحْوُ : لاَ رجلَ ولا عمرو فِي الدَّارِ ؟، ولا رجلَ وعَمْرُو.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٦٨ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٧٥.

وجمَاعُ الْقَوْلِ فِي الْمَتْبُوعِ والتَّابعِ فِي هَذَا الْبَاب : أَنَّ الْمَتْبُوعَ سَوَاء أ كَانَ مَبْنياً أَوْ مُعْرَباً إِمَّا أَنْ نُتْبِعَهُ بِنَعْتٍ أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ ، فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِنَعْتٍ فَيَجُوزُ فِيهِ الوجهان : الرفعُ والنصبُ ، سواء أ كانَ النَّعْتُ مُفْرَداً أو غَيْرَهُ ؟.

فإِنْ كَانَ اسمُ : " لا " مَبْنياً والنَّعْتُ مُفْرَدٌ يَلِيه زادَ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ بنَاؤُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ ، وإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِغَيْرِ النَّعْتِ فَإِمَّا بِتَوْكِيدٍ أَوْ بَدَلٍ أَوْ عَطْفِ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ.

أَمَّا بِالتَّوْكِيدِ فَلاَ يَجُوزُ ؛ لأَنَّ اسْمَ : " لاَ " نَكِرَةٌ ، وقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ النَّكِرَةَ لاَ تُؤَكَّدُ.

وأَمَّا بِالْبَدَلِ فَإِمَّا أَنْ تُبْدلَ مِن اسْمٍ لاَ نَكِرَةً أَوْ مَعْرِفَةً ، إِنْ أَبْدَلْتَ نَكِرَةً جَازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ لاَ الْبِنَاء ، وقال بَعْضهم : لا يكُون إلا الرفع ؛ إِذْ لا تَتَكَرَّر مَعَه : "لا" ، وإِنْ أَبْدَلْتَ مَعْرِفَةً فَالرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَقَطْ.

وأَمَّا بِعَطْفِ الْبَيَانِ فلا يَجُوزُ إِلاَّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجِيزُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً[١] ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ : الرفعُ والنصبُ.

وأَمَّا بالنَّسَقِ فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ ، وَوَقَعَ لِبَعْضِ أصحابِنَا وَهْمٌ فِي أَنَّ اسْمَ : "لا" إِذَا كَانَ مُعْرَباً فإِنَّهُ لاَ يُتْبَعُ إِلاَّ عَلَى لَفْظِه.[٢]

---

(١) الذين أجازوا هم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن مالك . التصريح : ٢/ ١٣١.

(٢) هو ابن عصفور يقول : وإذا أتبعت الاسم بعد لا فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً فإن كان معرباً فعلى لفظه . شرح الجمل : ٢/ ٢٧٤.

﴿ دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَأَعْطِ لاَ مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

أجمل النَّاظِمُ فِي هَذَا البيتِ ، وفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَ وَ : " لا " الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَكُونُ عَلَى مَعَانٍ :

أحدها : إقرارُ كلِّ واحِدَةٍ من الهمزة ولا عَلَى مَعْنَاهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ : "الْهَمْزَةُ" لصريحِ الاستفهامِ ، و : " لا " للنَّفْيِ نَحْوُ قولِ الْعَرَبِ : أَفَلاَ قِمَاصَ بِالْعَيْرِ.[١]

الثاني : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَام عَلَى طريقِ التقريرِ والإنكارِ نَحْوُ قول حسان :[٢]

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فِرْسَانَ عَادِيَةً ... إِلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ[٢]

---

(١) القماص : بالكسر والضم : الوثب ، والعير : الحمار الوحشي ، وهو مثل يضرب لمن ذل بعد عز . ينظر اللسان مادة : " قمص " ، وقيل : يضرب للرجل المعي الذي لا حراك به.

(٢) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري – رضي الله تعالى عنه – وهو من قصيدة يهجو بها الحارث ابن كعب المجاشعي ، وأولها :

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ ... عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ

اللغة : قوله : " الجوف " بضم الجيم جمع أجوف كالسود جمع أسود وهو الواسع الجوف ، قوله : " الجماخير " جمع جمخور بضم الجيم وسكون الميم وضم الخاء المعجمة وهو العظيم الجسم القليل العقل والقوة ، قوله : " عادية " بالعين المهملة من العدو ويقال بالغين المعجمة من الغدو الذي يقابل الرواح ، وقال أبو الحسن : بالمهملة أحب إلي ؛ لأن العادية تكون بالغداة وغيرها ، قوله : " ألا تجشؤكم " بالجيم والشين المعجمة من تجشأت تجشؤا ، وهو من الجشاء ، وهو دليل الامتلاء من الطعام ، قوله : " التنانير " وهو جمع التنور وهو ما يخبز فيه.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ألا طعان " حيث جاء فيه ألا للتوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

(٢) البيت في تخليص الشواهد : ٤١٤ ، والجنى الداني : ٣٨٤ ، والخزانة : ٤/ ٦٩ ، والكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٠٦ ، وشرح شواهد المغني : ٢١٠ ، وابن الناظم : ٧٣ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٦٩ ، والشاهد رقم ٣٢١ من شواهد العيني ونسب لخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه : ١/ ٥٨٨ ؛ ونسب لحسان أو لخداش في الدرر : ٢/ ٢٣٠.

وحُكْمُ : " لا " فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ حُكْمُهَا لَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَليهَا الْهَمْـزَةُ مِـنْ جَوَازِ إلْغَائِهَا ، وإعْمَالِهَا إعْمَالَ : " إنَّ " ، وإعْمَالَ : " لَيْسَ " بِجَمِيعِ أحْكَامِهَا فِـي ذَلِكَ كُلِّه.

الثالث : أنْ تَصيرَ الْكَلِمَةُ بِمَجْمُوعِهَا للتَّحْضيضِ فَيُحْمَلُ ما بَعْـدَهَا عَلَـى إضْمَارِ فِعْلٍ ؛ إذْ لاَ عَمَلَ لَهَا ، ويلزمُ تنوينُ الاسْمِ إنْ كَـانَ مِمَّـا يُنَـوَّنُ ؛ لأنَّ أدَاةَ التَّحْضيضِ لاَ يَلِيهَا إلاَّ الْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً فَمُضْمَراً.[١]

وعِنْدِي أنَّ : " ألا " الَّتِي للتحضيض لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ هَمْزَةِ الاسْـتِفْهَامِ ولاَ الَّتِي لِلنَّفْيِ ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ للتحضيض بل هي بسيطةٌ وُضِعَتْ لِمَعْنَـى التَّحْـضِيضِ ، وظاهِرُ كَلاَمِ النَّحْوِيِّينَ أنَّهَا مُرَكَّبَةٌ من همزة الاستفهام ولا التِي للنَّفْيِ وأنَّهُ دخلها معنى التحضيض.[٢]

الرابع : أنْ يدخلَهَا مَعْنَى التَّمَنِّي ، فَفِيهَا خِلاَفٌ : مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ إذْ ذَاكَ أنَّهَا لاَ تُسْتَعْمَلُ إلاَّ اسْتِعْمَالَ : " لاَ " الْعَامِلَة عملَ : " إنَّ " فَقَطْ ، وأنَّ الاسْمَ يُبْنَى مَعَهَـا إنْ كَانَ مُقَدَّراً ، وَلاَ يُتْبَعُ اسْمُهَا إلاَّ عَلَى اللَّفْظِ ولاَ خَبَرَ لَهَا ، وإنَّمَا وَافَقَتْ : " لاَ " فِي الْعَمَلِ فِي الاسْمِ خَاصَّةً.[٣]

---

(١) من أمثلته قوله تعالى : ﴿أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُمْ﴾ (التوبة : من الآيـة ١٣) وهي في الآية للتحضيض وهو الطلب بشدة وقد تفيد العرض وهو الطلب برفق ، ومن أمثلته قولـه : ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾(النور : من الآية ٢٢). ومثل له ابن مالك بقول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله خيرا   يدل على محصلة تبيت

والتقدير : ألا ترونني رجل (شرح التسهيل : ٢/ ٧١)

(٢) التذييل والتكميل : ٥/ ٣٠٥ ، ٣٠٦.

(٣) قال سيبويه : " ومثل ذلك : هلا ولولا وألا ألزموهن لا وجعلوا كل واحدة مـع لا بمنزلـة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض ". الكتاب لسيبويه : ٣/ ١١٥ ، وينظر المقتضب للمبرد : ٤/ ٣٨٢ ، وقد مثلوا لألا التي للتمني بقول الشاعر :

ألا عمرو لي مستطاع رجوعه   فيرأب ما أثأت يد الغفلات

قال ابن مالك : فنصب يرأب لأنه جواب تمن مقرون بالفاء. شرح التسهيل : ٢/ ٧١.

وزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ للتَّمَنِّي جَازَ فِيهَا أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ : " لَيْسَ " وأَنْ تُلْغَى ، وأَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ : " إِنَّ " ، وإِذَا عَمِلَتْ عملَ : " إنَّ " جازَ عنده أَنْ يُتْبَعَ اسْمُهَا عَلَى اللَّفْظِ وعَلَى الْمَوْضِعِ ، ولَهَا خَبَرٌ ملفوظٌ بِهِ أَوْ مَحْذُوفٌ كَحَالِ : " لاَ " إِذَا كَانَتْ للنَّفْيِ ولَمْ تدخلْ عليها الْهَمْزَةُ ، ويرادُ بالجملة التَّمَنِّي كما يُرَادُ بالاسْتِفْهَامِ التَّقْرِير ، وزَعَمُوا أَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَ بِمَذْهَبِ سِيبَوَيْه.(١)

و : " ألا " إِذَا كَانَتْ للتَّمَنِّي هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي للاسْتِفْهَامِ ومن : "لا" الَّتِي للنَّفْيِ ، واسْتُعْمِلَتْ فِي مَعْنَى التَّمَنِّي لأَنَّ الْمُتَمَنِّي مَفْقُودٌ ؛ كَمَا أَنَّ الْمَنْفِيَّ كَذَلِكَ ، وإِنَّمَا ادَّعَيْنَا فِي هَذَا التَّرْكِيبَ ؛ لأَنَّ بَعْضَ أَحْكَام : " لا " وُجِدَتْ فِي : "ألا" عَلَى رَأْيِ سِيبَوَيْه ، وجميع أحكامها عَلَى رأي الْمَازِنِيِّ ، فَقَدْ اتَّفَقَتْ : "ألا ولا" مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، ومن حَيْثُ الْحُكْم بخلاف : " ألا " الَّتِي للتَّحْضِيضَ ؛ لأَنَّهَا وإِنْ وَافَقَتْ : " لا " من حَيْثُ الْمَعْنَى لَمْ توافِقْ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ ؛ ألا تَرَى أَنَّهَا لا عمل لَها ، وأَنَّ التَّحْضِيضَ إِنَّمَا مُتَعَلَّقَهُ الفعلُ لا الاسْمُ ، والنَّفْيُ والتَّمَنِّي مُتَعَلَّقُهُمَا فِي اللَّفْظِ الاسْم.(٢)

قال ابن مالك :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَر إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ذَكَرَ أَنَّهُ إذا عُلِمَ الْخَبَرُ شاعَ حَذْفُهُ وهَذَا فيه تَفْصِيلٌ ، وذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ ، أَوْ لاَ يَكُونُ ، فإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَبَ ذِكْرُهُ نَحْوُ : لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ.

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٤/ ٣٨٢ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٣٠٦ – ٣٠٩.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٣٠٩.

وإنْ كَانَ فَإمَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ غَيْرَ ذَلكَ إنْ كَانَ وَاحداً منْهُمَا جَازَ إثْبَاتُه وحَذْفُهُ[١] ، وإنْ كَانَ غَيْرَ ذَلكَ فَبَنُو تَميمٍ يَلْتزمُونَ حَذْفَهُ ، وَالْحُجَازيُّونَ يَحْذفُونَهُ كَثيراً.[٢]

وَذَكَرَ بَعْضُ النَّاسِ تَفْصيلاً آخرَ وَهُوَ أَنَّهُ يَكْثُرُ حَذْفُهُ إذَا كَانَ ثَمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفه عنْدَ أَهْلِ الْحجَازِ ، وأَنَّ بَني تَميمٍ يَلْتزِمُونَ حَذْفَهُ ولَمْ يُفصَلْ ظَرْفاً ومَجْرُوراً وغَيْرَهما[٣] ، ووقَعَ لأبي مُوسَى الجزولي في حذفِ الْخَبَرِ تَخْبيطٌ رَدَّهُ النَّاسُ عَلَيْه.[٤]

وقَدْ سُمعَ حَذْفُ الاسْمِ فِي قولِهِمْ : لاَ عليكَ ، أي : لا بأْسَ عَلَيْكَ ، وشَذَّ — أيضاً — بناءُ الاسْمِ مع : " ما " النافية فِي قولهم : ما بأس إلحاقاً لـ : " ما " بـ : "لا" ؛ كما ألحقوا : "لا" بـ : " ما " فِي رفع الاسْمِ ونَصْبِ الْخَبَرِ.

---

(١) مثال إثباته قوله تعالَى : **لا ظلم اليوم** (غافر : ١) ، ومثال حذفه قولـه : **قالوا لا ضير** (الشعراء : ٥٠)

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٧٣ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٢٤١.

(٣) قال في المفصل ص ٦٠ في حديث عن خبر لا : ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ثم يختم ذلك بقوله : وبنو تميم لا يثبتونهم في كلامهم أصلاً.

(٤) قال الشلوبين شارحاً كلام الجزولي : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً ، يقول : إن قولك : لا رجل أفضل منك ، لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يحذفون الخبر فيقولون : لا رجل ، ولا ينطقون بالخبر ، وينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟ ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جواباً لقول قائل ذلك لفظاً ولكنه جواب له تقديرا خاصة لا لفظاً ، فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تميم يحذفون ما لا دليل عليه أصلاً بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولا بد في إثبات الخبر لأنه لا دليل عليه ، وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفاً ، استثناء لا أعلمه عن أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟
ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه من اتساعهم في الظروف بما لم يتسع به في غيرهما ولكنه غير منقول ولعله من قياسه وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع ، والاتساع إنما هو منقول . انظر المقدمة الجزولية ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، وينظر لغات العرب في ابن يعيش : ١/ ١٠٧.

﴿ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

قَوْلُــــهُ :

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُــزْأَيِّ ابْتَــدَا　　　أَعْنِي رَأَي خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

ذكرَ أنَّ هَذه الأَفْعَالَ تَنصِبُ الْمُبْتَدأ والْخَبَرَ وَلَيسَتْ تَنصِبُ كُلَّ مُبْتَدأ وَخَبَرٍ ، بَلْ مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ اسْماً لِكَانَ وخَبَراً يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولاً لِهَذِهِ الأفعالِ.

ومَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ ظَنَّ وأخواتِهَا دَاخلة عَلَى الْمُبْتَدأ والْخَبَرِ ، وأَنَّهَا مِــنْ نَوَاسِخِ الابتداء ، وذَهَبَ السُّهَيْلِيّ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ دَاخلَةً عَلَيْهِمَا ولَيْسَتْ مِنْ نَوَاسخه ، واستَدَلَّ عَلَى ذَلكَ بأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً عمراً ، أي : ظَنَنْتُ الْمُسَمَّى بهَــذَا هُوَ الْمُسَمَّى بِهَذَا ، فَالذَّاتُ وَاحدَةٌ ، ولَوْ قُلْتَ : زيدٌ وعمروٌ لكانَ الْمَعْنَى : زَيْدٌ مِثْلُ عمرو ، فَهُمَا ذاتان ؛ كَمَا تَقُولُ : زيدٌ حاتمٌ ، أي : مِثْلُ حَاتِمٍ ، ولَيْسَ الْمَعْنَى فِي : ظَنَنْتُ زَيْداً عمراً ، ظَنَنْتُ زَيْداً مِثْلَ عمرو.(١)

والصحيحُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، ويَجُوزُ أَنْ يَقعَ مَوْقِعَ الْمَفْعُــولِ الثَّــانِي مَجْمُوعُ الْخَبَرَيْنِ نَحْوُ : حَسِبْتُ الرُّمَّانَ حُلْواً حَامِضاً ، وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ابْنُ دُرُسْتَوَيه.

وقَوْلُهُ : " أَعْنِي رَأَى إِلَى آخرِهِ " احْتَاجَ أَنْ يُبَيِّنَ الأفعالَ الَّتِي تَنصِبُ الْمُبْتَــدأ والْخَبَرَ ؛ لأَنَّهُ قَالَ : انصبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ ، وفِعْلُ القلبِ عَلَى قِسْمَيْنِ : لاَزمٌ ومُتَعَــدٍّ ، واللازمُ نَحْوُ : جَبُنَ ، وظَرُفَ ، وشَجُعَ ، والْمُتَعَدِّي عَلَى قِسْمَيْنِ : متعدٍّ إِلَى وَاحِــدٍ نَحْوُ : فهمتُ الْمسألَةَ ، وعرفتُ زيداً ، ومُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، فَلَمَّا كَانَ فعــلُ القلْــبِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ احتاج إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ الأَفْعَالَ الَّتِي تَنْصِبُ الْمُبْتَدأ والْخَبَرَ.

---

(١) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٤٦.

فأما : " رأي " فتتعدى إلى اثنين إذا كانت لعلم أو تـــرجيح[١] أو اعتقـــاد ، وزعم أنها إذا كانت لاعتقاد لا تنصب إلا واحداً.[٢]

و : " خَالَ ، وحَسِبَ " يَنْصِبَانِ مَفْعُولَيْنِ إِذَا كَانَتَا لِتَصَوُّرِ الشيء مِـــنْ غَيْـــرِ اسْتِثْبَاتٍ وَلاَ دَلِيلٍ ، وقَدْ يَكُونُ : " حَسِبْتُ " مِثْلَ : " عَلِمْتُ " أَوْ لاعتقادٍ رَاجِحٍ[٣] ، و : " عَلِمَ " الْمُتَعَدِّيَةُ إِذَا لَمْ تُسْتَعْمَلْ كـ : " عَرَفَ " تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ والْخَبَرَ ، فَـإِنِ اسْتُعْمِلَتْ كـ : " عَرَفَ " نَصَبَتْ وَاحِداً[٤] ، و : " وَجَدَ " كَعَلِمَ الَّتِـي لَـمْ تَجْـرِ مَجْرَى الْعِرْفَانِ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى[٥] : {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}.

قولــــه :

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَـدْ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

" ظَنَّ " لِعِلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ[٦] ، وهُوَ الأَصْلُ فِيهَا ، و : " زَعَمَ " للاعتقاد[٧]، و : "عَدَّ" فِيهَا خِلاَفٌ ، فمنهم من جعلها من أفعال هَذَا الْبَاب ، ومِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَلاَ يَكُون إلا مَفْعُولاً ثَانياً أَلْبَتَّـة ، وهَـذَا هُـوَ

---

(١) وقد اجتمعا في قوله تعالَى : {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً} (المعـارج : ٦ ، ٧) فـالأول للترجيح والثاني لليقين.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ٨١ ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته.

(٣) مثاله قوله تعالَى : {يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيحَةٍ عَلَيْهِمْ} (المنافقون من الآية : ٤) وهي للرجحـان ومثالها للعلم قول لبيد : حسبت التقى والجود خير تجارة ... إلخ.

(٤) مثال ذلك في قوله تعالَى : {وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً} (النحل : من الآية ٧٨).

(٥) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٦) مثال العلم قوله تعالَى : {الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو رَبِّهِمْ} (البقرة : ٤٦) ، ومثال الرجحان قوله : **ظننتك إن شئت لظى الحرب صالياً فعردت فيمن كان عنها معردا**

(٧) هو الأصل في معناها كقوله تعالَى : {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا} (التغابن : ٧)

الْمَشْهُورُ[١] ، و : " حَجَا " للاعْتِقَادِ الرَّاجِحِ ، ولا أعلم أحداً ذكرها غَيْر هَذَا النَّاظِمِ وأنشد :

قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ[٢]

و : " دَرَى " بِمَعْنَى : " عَلِمَ " قال الشاعر :[٣]

---

(١) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

فلا تعدد المولَى شريكك فِي الغنى ولكنما المولَى شريكك فِي العدم

ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٧ وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٧٢.

(٢) قائله هو تميم بن ابي ابن مقبل كذا قاله ابن هشام وليس في ديوانه ، وهو من البسيط ، وهو في تخليص الشواهد : ٤٤٠ ، ةشرح التصريح : ١/ ٢٤٨ ، والدرر : ٢/ ٢٣٧ ، والشاهد : ٣٢٩ من شواهد العيني ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٣ ، واللسان : " ضربج ، حجا " ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٤٨ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٨٣.

اللغة : قوله : " أحجو " أي أظن ، وقوله : " حتى ألمت بنا " أي نزلت من الإلمام وهو التزول ، والملمات جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدنيا.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " كنت أحجو " فإنه جاء بمعنى الظن ونصب المفعولين ولَم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلَى مفعولين غير ابن مالك – رحمه الله تعالى – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٧.

(٣) البيت من الطويل وهو مجهول وأثبته أبو حيان : " يا عمرو " بدلاً من يا عرو فِي المخطوط ، والبيت بلا نسبة في الدرر : ٢/ ٢٤٥ ، وينظر التصريح : ١/ ٢٤٧ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٦٦ ، وشرح قطر الندى : ١٧١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٩ ، وابن الناظم : ٧٤ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣١.

اللغة : قوله : " دريت الوفِي " على صيغة المجهول من درى يدري إذا علم ، قوله : "فاغتبط" بالغين المعجمة من الغبطة وهي أن تتمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس بحسد.

الاستشهاد فيه : على أن : " درى " بمعنى علم يقتضي مفعولين وله استعمالان فِي الكلام أغلبهما أن يتعدى بالباء نحو : دريت بكذا ومنه قوله تعالَى : {ولا أدراكم به} – من الآية ١٦ من سورة يونس – وإنما تعدى إلَى الضمير بسبب دخول همزة النقل عليه ، وأندرهما أن يتعدى إلَى اثنين بنفسه كما فِي البيت المذكور . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٩.

دُرِيتُ الوَفِي العهدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فَإن اغْتِبَاطاً بِالْوَفَــاءِ حَمِيــدُ

قَوْلُهُ : " وَجَعَلَ اللذ كاعْتَقَدَ "، يُرِيدُ : وجَعَل الاعْتِقَادِيَّةُ ؛ لأَنَّ : " جَعَــلَ " لَها عِدَّةُ مَعَانٍ ، فَإِذَا كَانَتْ اعْتِقَادِيَّةٌ نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ قَوْلِه تَعَــالَى[1]: {وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا} ، وكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : صَيَّرَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : جَعَلْتَ الطِّينَ خزفاً.[2]

قَوْلُـــــهُ :

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِــي كَــصَيَّرَا   - أَيْضاً - بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَراً

" هَبْ " فِيهَا خِلاَفٌ ، منهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ فَقَطْ ، والثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، إِذَا قُلْتَ : هَبْ زَيْداً شُجَاعاً.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ وَهِيَ عِنْدَهُ بِمَعْنَى : " ظَــنَّ "[3]، قَــال الشاعر :[4]

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الزخرف.

(٢) ومنه قوله تعالَى : {وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً} (الفرقان : ٢٣)

(٣) انظر التذييل والتكميل ٦/ ٢٦ ، وفيه يقول : " وعدها من أفعال هذا الباب هــو مــذهب الكوفيين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال : إنها تتعدى إِلَى واحد بدليل تنكير الثــاني ، ومرة قال : إنها تتعدى إِلَى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة إلا أنه جعلها أمراً من وهب بِمعنَى جعل التِي بِمعنَى صير فِي قولهم : وهبني الله فداك ".

(٤) قائله هو ابن هشام السلولي ، وهو من المتقارب ، والبيت فِي تخلــيص الــشواهد : ٤٤٢ ، والخزانة : ٩/ ٣٦ ، والدرر : ٢/ ٢٤٣ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٤٨ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٣ ، واللسان " وهب " ، ومعاهد التنصيص : ١/ ٢٨٥ ، وبلا نسبة فِي همع الهوامــع للسيوطي : ١/ ١٤٩ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٧ ، والمغني : ٥٩٤ ، وشرح التــسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٨ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٧٧ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣٩. =

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

و : " تَعَلَّمْ " بِمَعْنَى : " اعْلَمْ " ، وأكثرُ دُخُولِهَا عَلَى أَنَّ وَمَعْمُولَيْهَا نَحْوُ قَوْلِ زُهَيْرٍ.[1]

تَعَلَّمْ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ يُنَادَى فِي شِعَارِهِمُ : يَسَارُ

وقَوْلُهُ – أَيْضاً –[2]

وَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلاَّ تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهْ

= المعنى : فقلت يا أبا خالد أجرني وأغثني وإن لَم تجرني فظنني من الهالكين.

الاستشهاد فيه : في قوله : " هبني " فإنه بِمعنَى ظنني ، ونصب مفعولين كما ذكرناه وهو من الجوامد لا يتصرف منه الماضي والمستقبل ولا يجيء منه إلا الأمر ، والغالب عليه أن يتعدى إلَى مفعولين صريحاً ، وقد يدخل على أن وصلتها قليلاً ، وزعم الجرمي أنه لحن وهو فاسد ؛ لأنه ورد في حديث عمر – رضي الله تعالى عنه - : " هب أن أبانا كان حماراً " . ينظر المغني : ٥٩٤ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٧٧.

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لزهير في ديوانه ص ٢٢٠ (شرح ثعلب) والشعار (بالكسر) علاقة القوم في سفرهم ، ويسار راعي إبل لزهير.
ويستشهد به على وقوع تعلم على أن ومعموليها.

(٢) قائله هو زهير بن أبي سلمى ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يمدح بها حصين بن بدر ، وأولها هو قوله :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله

ينظر البيت في التصريح : ١/ ٢٤٧ ، واللسان : " أذن " ، وشرح الأشموني : ٢/ ٢٤ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢/ ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ٣/ ٥٧.

الاستشهاد فيه : في قوله : " تعلم أن للصيد " وهو أن وقوع تعلم بمعنى اعلم في الأكثر يكون على أن وصلتها ، ومنه ما جاء في حديث الدجال " تعلموا أن ربكم ليس بأعور " أي اعلموا ، وفي حديث " تعلموا أنه ليس يرى أحد منكم ربه حتى يموت " أي اعلموا.

وقَدْ نَصبَتْ الْمَفْعُولَيْنِ صَرِيحاً نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :[١]

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

وقولُهُ : " والَّتِي كَصَيَّرَا " يَشْمَلُ : " جَعَلَ " فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ، وَ : " وَهَبَ " غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ بَلْ لاَ يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ إِلاَّ الْمَاضِي نَحْوُ : وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ ، أي صَيَّرَنِي اللهُ فِدَاكَ ، و : " رَدَّ " ، و : " تَرك " ، و : " تَخِذَ " ، و : "أكان[٢]" هكذا سَرَدَ النَّاظِمُ ما كَانَ مُرَادِفاً لـ : " صَيَّرَ " مِمَّا يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ.

وفِي : " تَرَكَ " خِلاَفٌ ، مِنْهُمْ من يَجْعَلُهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، والثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ[٣] ، ومِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تتعدى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وهو اختيار هَذَا النَّاظِمِ[٤] ، وأنشد :[٥]

---

(١) قائله هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وهو من الطويل ، والبيت في الخزانة : ٩/ ١٢٩ والدرر : ٢/ ٢٤٦ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٤٦ ، والمغني : ٥٩٤ ، وابن الناظم ، ٧٤ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣١ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣٢.

الاستشهاد فيه : على أن تعلم بمعنى اعلم وأنه يستدعى مفعولين ونصبهما وأن هذا قليل ؛ لأن أكثر استعماله إعماله في أن كما ذكرناه.

(٢) قال ابن مالك : ألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار وما حكم به جائز قياساً وهو غير مسموع . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٧٧.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٥٠.

(٥) البيت من بحر الطويل قائله هو فرعان بن الأعرف من قصيدة قالها فرعان في ابنه منازل ، انظرها في شرح ديوان الحماسة للتبريزي : ٤/ ١٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٤٤٥ ، وانظر الشاهد في شرح الأشموني : ٢/ ٢٥ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٢ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٤١ ، والشاهد رقم : ٣٤٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " وربيته " من التربية ، قوله : " واستغنى عن المسح شاربه " كناية عن كونه كبيراً غير محتاج إلى خدمة أحد. =

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَـا تَرَكْتُـهُ   أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُه

وكَذَلِكَ الْخِلاَفُ فِي : " اتخذ " ، والصحيح أنها قد تعدى إِلَى مَفْعُـولَيْنِ ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى[١] : ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾

وقَدْ تَبَيَّنَ أن الذي ذكر النَّاظِمُ من هَذِهِ الأَفْعَال مصرحاً به ثلاثة عشر فعلاً ، وذكرَ أَنَّ الَّتِي تُرَادِفُ : " صَيَّرَ " سَبْعَةُ أَفْعَالٍ ، وذَلِكَ عَلَى مَا شَرَحَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ فَصَارَ الْمَجْمُوعُ عِشْرِينَ فِعْلاً.[٢]

وزَادَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ فِي أَفْعَالِ هَذَا الْبَاب : " أَلْفَي " بِمَعْنَى : " وَجَدَ "[٣] ، نَحْوُ قوله تَعَالَى[٤] : ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ ، وقال الشاعر :[٥]

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوهُ الْمُغِيـثَ إِذَا   مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلاَ يَلْوِي عَلَى أَحَدِ

= الاستشهاد فيه : في قوله : " تركته " حيث نصب مفعولين ؛ لأن فيه معنى التحويل.

(١) من الآية : ٢٣ من سورة الجاثية.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٢ وما بعدها.

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ٧٨.

(٤) الآية : ٦٩ من سورة الصافات.

(٥) البيت من البسيط بلا نسبة في تخليص الشواهد : ٤٣١ ، والخزانة : ١١/ ٣٣٥ ، والدرر : ٢/ ٢٤٥ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالـك : ٢/ ٧٨ ، وابن الناظم : ٧٤ ، والشاهد ٣٣٩ من شواهد العيني

اللغة : قوله : " فألفوه " بالفاء أي وجدوه ، قال تعالَى : ﴿وألفيا سيدها لدى الباب﴾ – من الآية ٢٥ من سورة يوسف – أي وجداه ، قوله : " المغيث " من الإغاثة ، و : " الـروع " الخوف والفزع ، قوله : " فلا يلوي " أي يعطف على أحد بل يعم الجميع.

الاستشهاد فيه : في قوله : " فألفوه " حيث نصب ألفى مفعولين لكونه بمعنى وجد ومنـهم من منع تعدي ألفى إِلَى اثنين وزعموا في قوله تعالى : ﴿إنهم ألفوا آباءهم ضالين﴾ ، أن ضالين حال ، والبيت حجة عليهم لأنه تعدي فيه إِلَى اثنين.

وزَادَ بَعْضُهُمْ : " ضَرَبَ " مَعَ الْمَثَلِ بِمَعْنَى : " صَيَّرَ " كَمَا قَالَ تَعَـالَى :[١] {وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ }.[٢]

وألحق – أيضاً – بِهَذَا الْبَاب الأخفش والفَارِسِيّ : " سَمِعَ " إِذَا عُلِّقَتْ بِغَيْرِ مَسْمُوعٍ نَحْوُ قولك : سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرأ ، فإن وليها مسموع تَعَدَّتْ إِلَى واحد نَحْوُ : سَمِعْتُ حَدِيثَكَ.[٣]

وألحق بَعْضهم بِهَا : " رأى " الْحُلْمِيّة نَحْوُ قوله تَعَالَى[٤]: {إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا}.[٥]

وألحق هشام بها : " عَرَفَ ، وأَبْصَرَ "[٦] ، وابـن درسـتويه : " أصـاب ، وصادف ، وغادر ".[٧]

وذكر صاحب المفتاح فِيها : " تَوَهَّمَ ، وتَيَقَّنَ ، وشَعَرَ ، وتَبَيَّنَ ، واعْتَقَـدَ ، وصَيَّرَ ، وتَمَنَّى ، وردّ ، وأتقول "[٨]، وسيأتِي فِي آخرِ البَابِ ذِكْرُ الْقَوْلِ والكلامِ عَلَيْهِ.

---

(١) من الآية : ١٣ من سورة يس.

(٢) قال ابن مالك : " وألحق بعض الحذاق من النحويين بأفعال هذا الباب (ضرب) المعملة فـي المثل كقوله تعالَى : {وَاضْرِبْ لَهُمْ مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ} "، شـرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٥٠ ، وينظر التذييل والتكميل : ٦/ ٥١.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ٦/ ٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٤٧ ، والإيضاح العضدي : ١/ ١٣٣.

(٤) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٤٤.

(٦) ينظر همع الهوامع : ١/ ١٥١.

(٧) ينظر همع الهوامع : ١/ ١٥١.

(٨) قال السيوطي فِي الهمع : " وذكر السكاكي فِي المفتاح فيما يتعدى إِلَى اثنين : توهمت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعتقدت وتمنيت ، ثم قال : ويحتاج فِي جعل هذه من هذا الباب إِلَى صحة نقل عن العرب " ، ينظر الهمع : ١/ ١٥١ ، والذي فِي المفتاح : " وقد ورد هذا فِي عدمت وفقدت ، قالوا : عدمتني وفقدتني ، قال جران العود :

﴿ الإلغاء والتعليق في باب ظَن ﴾

قَوْلُـــهُ :

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَـاءِ مَـا　　　مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

التَّعْلِيقُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفظاً لِعَارِضٍ ، والإِلْغَاءُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفظاً وَمَعْنًى لِغَيْــرِ عَارِضٍ.[١]

وظَاهِرُ كَلاَمِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ أَفْعَالَ القلوبِ يَجُوزُ تَعْلِيقُ جَمِيعِهَا فَيَدْخُلُ فِيهَــا : "هب" عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِمَعْنَى : " ظَنَّ ، وتَعَلَّمْ " وظَاهِرُ كَلاَمِ النَّاظِمِ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَكُونُ فِي : " هَبْ " ولاَ فِي : " تَعَلَّمْ " ، ويُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُمَــا فِعْلاَنِ لاَ يَتَصَرَّفَانِ ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِمَا بإلغاءٍ ولاَ تَعْلِيقٍ ، بَلْ بَقِيَا عَلَى أَصْلِهِمَا مِــن الْعَمَلِ ، وإِنْ كَانَا فِعْلَيْ قلبٍ.[٢]

وأمَّا : " صَيَّرَ " وما فِي معناها فلا يكُونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ[٣] ، وإِنَّمَا لَــمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا ؛ لأَنها أفعالٌ دخلتْ عَلَى الاسْمَيْنِ ، وكانَ لَهَا تَأْثِيرٌ مَحْسُوسٌ فِيمَــا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ؛ ألا ترى قَوْلَهُمْ : صَيَّرْتُ الطِّينَ خزَفاً ، كَيْفَ تَأَثَّرَ الطِّينُ وتَحَوَّلَ إِلَــى حَالَة أُخْرَى تَأَثُّراً مَحْسُوساً ؟ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ بَابِ : ظَنَنْــتُ ، وفِي قَوْلِكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً ، لَمْ يَكُنْ مِنْكَ تَأْثِيرٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الاســمَيْنِ ؛ إِنَّمَــا الْفِعْلُ وَقَعَ مِنْكَ ومُتَعَلَّقُهُ النِّسْبَةُ الَّتِي بَيْنَ الاسْمَيْنِ لا الاسْمَانِ والتَّضْعِيفُ فِي : " صَيَّرَ " للنقلِ ؛ لأَنَّ الأصلَ فِيهِ : صَارَ الطِّينُ خزَفاً ، ثُمَّ نُقِلَتْ بالتَّضْعِيفِ فَقُلْــتُ : صَــيَّرْتُ الطِّينَ خزَفاً.

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني　　　وعما ألاقي منهما متزحزح

وأريت مجهولا ، وكذا أرى وترى وما ينخرط في هذا السلك يدخلن في بــاب ظننــت ".
مفتاح العلوم : ٤٠ ط. دار الكتب العلمية.

(١) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٤.

(٢) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٦ – ٢٥٧.

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٧.

ولما كانت : ظَنَنْتُ وأخواهما مِمَّا يُلْغَى ويُعَلَّقُ ولا تَأْثِيرَ لَهَا مَحْسُوسٌ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ سَاغَ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لأَنَّ نَصبها لَمَا بَعْدَهَا لَيْسَ نصب الْمَفْعُول به الصريح ولا المقاربة به فِي الشبه.

وقوله : " والأمر هب قد ألزما " يقول : التزم فِي : " هب " صيغة الأمر ، وذَلكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " ظَنَّ " كما اختار ، وقد بَيَّنَّا أن بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ ذَهَب إِلَى أنَّ : " هب " لا تتعدى إلا إِلَى واحد.

وقوله : " وخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وْالإِلْغَاءِ مَا من قبل هَبْ " يَعْنِي الأَفْعَال الَّتِي ذُكِرَتْ مِنْ قَبْلِ : " هب " وهي أحد عشر فعلاً ، أما الإلغاء فتختص به هَذِهِ الأفعال ، وأما التعليق فلا تختص به بل يوجد فِيهَا وفِي غَيْرِها نَحْوُ : عرفت ، وفكرت.

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

يعني : أن : " تَعَلَّمْ " مثل : " هَبْ " فِي كَوْنِهَا لا تَتَصَرَّفُ بَلْ لاَ تُستَعْمَلُ إلاَّ أَمْراً ، وذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " اعْلَمْ " الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، ولاَ يُقَالُ مِنْهَا مَاضٍ ولاَ مُضَارِعٌ ولا اسْمُ فَاعلٍ ولاَ غَيْرُ ذَلِك.

وإِنَّمَا قُلْنَا : " بِمَعْنَى " : " اعْلَمْ " احترازاً من : " تَعَلَّمْ " الَّتِي هِيَ أَمْرٌ مِنْ قَوْلِكَ : تَعَلَّمَ فُلاَنٌ الْمَسْأَلَةَ ، فَإِنَّ هَذِه تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَهِيَ مُتَصَرِّفَةٌ يُسْتَعْمَلُ مِنهَا الْمَاضِي ، والْمُضَارِعُ ، واسْمُ الْفَاعِلِ ، وغَيْرُ ذَلِكَ.

وقوله : " ولِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَى ": "هَبْ وتَعَلَّمْ " مَا للماضِي يَعْنِي مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي ذكر من نَصْبِهَا الْمَفْعُولَيْنِ ، ومن التَّعْلِيقِ والإِلْغَاءِ ، وغَيْرُ الْمَاضِي يَعْنِي بِهِ الْمُضَارِعَ والأَمْرَ واسْمَ الْفَاعِلِ والْمَصْدَرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ.

قولــه :

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا ... وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

" لا فِي الابتداء " يَشْمَلُ حَالَيْنِ : التوسط ، والتأخر ، نَحْوُ : زَيْــدٌ ظَنَنْــتُ منطلقٌ ، وزيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ ، ولَمْ يَشْتَرِطْ فِي جَوَازِ الإِلْغَــاءِ إلاَّ أَنْ لاَ يَكُــونَ فِــي الابْتِدَاء فَذَكَرَ شَرْطاً فيهِ خلاَفٌ ، فَالْكُوفِيُّونَ لاَ يَعْتَبِرُونَهُ وَيُجَوِّزُونَ الإِلْغَاءَ فِي الابْتِدَاءِ وإِنْ كَانَ الإِعْمَالُ عِنْدَهُمْ أَحْسَنَ.[1]

ويَعْنِي بِقَوْلِه : " لا فِي الابْتدَا " ابتداءَ الكَلاَمِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلاَمِ فإمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ يَتَوَسَّط أَوْ يَتَأَخَّر ، إِنْ تَقَدَّمَ فَالإِلْغَاءُ ضَعِيفٌ وَلاَ يَمْتَنِعُ نَحْوُ : مَتَى تَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمٌ[2] ، وإِنْ تَوَسَّطَ فَقِيلَ : الإلغاءُ والإعمالُ سَــــوَاءٌ ، وقِيلَ : الإِعْمَالُ أرجحُ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وإِنْ تَأَخَّرَ فالإِلْغَاءُ أحسنُ.

ومسائِلُ هَذَا الْبَابِ فِي الإِلْغَاءِ عَلَى أَقْسَامٍ :[3]

قِسْمٌ لاَ يَجُوزُ فِيهِ الإِلْغَاءُ وهوَ أَنْ تَدْخُلَ لاَمُ الابْتِدَاءِ عَلَى الاسْمِ الأَوَّلِ ، فَإِنْ دَخَلَتْ بَطُلَ الإِعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، ولَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ.

---

(١) جواز الإلغاء في غير الابتداء هو قول البصريين أما الكوفيون والأخفش فإنهم أجازوا الإلغــاء في الابتداء — المقصود به التقدم — نحو : ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقول بعض بني فزارة :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي   أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

برفع ملاك على الابتداء ، وغير ذلك . ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٨.

(٢) لخصه ابن مالك في قوله : " وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو : زيد ظننــت قــائم ، وبضعفه في نحو : متى ظننت زيد قائم ، وزيد أظن أبوه قائم ، وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو : زيد قائم ظننت وزيد ظننت قائم ". تسهيل الفوائد وتكميــل المقاصــد : ٧١ ، وينظر في هذه المسائل شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٥-٨٧ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٦٠ وما بعدها.

(٣) راجع هذه الأقسام بنصها في شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٨١ ، ٤٨٢ . مع تصرف.

وَقِسْمٌ يَجبُ فيه الإعْمَالُ وهو أنْ يَكُونَ الفعْلُ مَنْفيًّا تَقَدَّمَ الْفعْلُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ تَأَخَّرَ أَوْ تَوَسَّطَ نَحْوُ : مَا ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً ، وزَيْداً لَمْ أَظُنَّ قَائماً ، وزَيْداً قَائماً لَمْ أَظُنَّ ، أَوْ يَكُونَ الْفعْلُ مُؤَكَّداً بصَرِيحِ مَصْدَرِه نَحْوُ : زَيْداً ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائماً ، وزَيْداً قَائماً ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وقيلَ : يَجُوزُ إلْغَاءُ مثْلَ هَذَا عَلَى قُبْح.

فَإنْ أَكَّدْتَ بضَميرِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : زَيْداً ظَنَنْتُهُ قَائماً ، أَوْ بإشَارَةٍ إلَيْه نَحْو . زَيْداً ظَنَنْتُ ذَاكَ قَائماً ، وكَذَا في التَّأْخِيرِ فَالإعْمَالُ ولاَ يَجُوزُ الإلْغَاءُ إلاَّ قَليلاً وهُوَ مَعَ الإشَارَةِ للْمَصْدَرِ أَقْوَى منْهُ مَعَ ضَميرِه ، أَوْ يَكُونُ الْفعْلُ مَصْدَراً بَدَلاً مِنَ الْفعْلِ ، فالإعْمَالُ نَحْوُ : زَيْداً ظَنًّا قَائماً ، وزَيْداً قَائماً ظَنًّا.

وقِسْمٌ لاَ يَجُوزُ فيه لا الإلغاءُ ولا الإعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائمٌ ؛ لتَعَانُد الْمُبْطلِ والْمُوجِبِ ، وتصحيحُ هَذه الْمَسْأَلَة حَذْفُ الْمَصْدَرِ فَتُلْغى أو حَذْفُ اللاَّمِ فَتُعْملُ.

وقسم يَجُوز فيه الإلْغَاءُ والإعمالُ وذَلكَ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا به أَوَّلاً[(١)] ، وإذَا كَانَتْ هَذه الأَقْسَامُ في الإعْمَالِ والإلغاءِ فكيفَ يَصِحُّ قَوْلُ النَّاظمِ : " وَجَوِّزِ الإلْغَاءَ لاَ في الابْتدَا " ؟ ، وحَيْثُ يَجُوز الإلغاءُ فَلاَ فَرْقَ بَيْنَ تَقْديمِ الْمُبْتَدأ أو الْخَبَرِ نَحْوُ :[(٢)]

---

(١) وهو قوله : زيد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت.

(٢) قائله هو اللعين المنقري يهجو به رؤبة بن العجاج كذا قال بعضهم ، وهو من البسيط ، وقيل البيت لجرير. شرح أبيات سيبويه : ٢/ ٢٥٧ ، وانظر البيت في تخليص الشواهد : ٤٤٥ ، والخزانة : ١/ ٢٥٧ ، والدرر : ٢/ ٢٥٦ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٥٣ ، وابن يعيش : ٧/ ٨٤ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ١٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٦ ، والشاهد رقم : ٣٤٨ من شواهد العيني ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٥٥ ، ٦٣ ، واللمع : ١٣٧ ، وابن الناظم : ٧٧ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٥٨.

اللغة : قوله : " أبالأراجيز " جمع أرجوزة بمعنى الرجز ، " توعدني " من الإيعاد والوعيد ، و : " اللؤم " بضم اللام وسكون الهمزة وهو أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء ، وقوله : " والخور " بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو – أيضاً – وهو الضعف.

الاستشهاد فيه : في قوله : " خلت " حيث ألغى عملها لتوسطها بين مفعوليها.

أَبالأَرَاجيزِ يَابنَ اللؤمِ تُوعِدُنِي   وَفِي الأَرَاجِيزِ خَلتُ اللؤمُ والخورُ

وقائمُ ظننتُ زَيْدٌ ، وأبوه منطلقٌ ظَنَنْتُ عمرٌو ، وإِنْ تُكْرِمْهُ يكرمْكَ خلت زيد ، ويَجَوز النصب فِي هَذَا كُلِّه.

ومَنَعَ الكُوفيُّونَ : قَامَ ظَنَنْتُ زَيْداً ، ويَقُومُ خلتُ مُحَمداً ، وأَجَازُوا الرَّفْعَ عَلَى لفَاعلِ لا عَلَى الابْتدَاء ، وقَالُوا لا يُنْصَبُ إِلاَّ مَا كَانَ مُبْتَدَأً قبلَ دُخُولِ : " ظَنَّ " ولا يُبْتَدَأُ بالاسْمِ إِذَا تَقَدَّمه الْفِعْلُ[١] ، وأجَازَ الْبَصْرِيُّونَ النَّصْبَ واخْتَلَفُوا فِي الرَّفْعِ.[٢]

وذكرَ النَّاظمُ قَوْلَهُ : " وَجَوِّز الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا " وهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُور ، أَعْنِي أَنَّكَ إِذَا وَسَّطْتَ الْفِعْلَ أَوْ أَخَّرْتَهُ بِشُرُوطِهِ الْمُتَقَدِّمَة فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الإِلْغَاءِ والإِعْمَالِ.[٣]

وقال أبو الحسَنِ : لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، بَلْ إِذَا ابْتَدَأْتَ لِتَبْنِي الْكَلاَمَ عَلَى الْفِعْلِ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ سواء أَقْدَمْتَهُ أو وسَّطْتَهُ أم أَخَّرْتَهُ ؟ ، وإِذَا ابْتَدَأْتَ وأَنْتَ تَبْنِي الْكَلاَمَ عَلَى الابْتِدَاءِ وحَدَثَ لَكَ الإِخْبَارُ بِمَا انْبَنَى عَلَيْهِ أَلْغَيْتَ.[٤]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٧.

(٢) قال المرادي : " وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين ، مثال ذلك قام أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فيجوز رفع زيد فِي المثالين ونصبه ، فرفعه ظاهر ونصبه على أنه المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر فِي موضع المفعول الثاني ، ومنع الكوفيون النصب فِي المثالين وأوجبوا الرفع ، والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع ، قال الشاعر:

شجاك أظن ربع الظاعنينا   ولم تعبأ بعذل العاذلينا

ينشد برفع ربع ونصبه ، قيل والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز الإلغاء لأن الإعمال مترتب على كون الجزئين كانا مبتدأً وخبراً والجزءان هنا لا يكونان مبتدأً وخبراً ألبتة ... ". ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٨٥.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٦.

(٤) التذييل والتكميل : ٦/ ٥٤ ، والهمع : ١/ ١٥٣.

وقال ابنُ دُرُسْتَوَيْه بما قال أبو الحسنِ إلاّ أنَّهُ إذَا قَدَّمْتَ الاسْمَ ووَسَّطْتَ الْفِعْلَ لَمْ تلْغِ بَلْ تعْملُ فِي ضَمِيرِه وتَنْصبُ مَا بَعْدَه نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قَائِماً ، وإذَا قَدَّمْتَ الْخَبَرَ وظهر فِيهِ الرَّفْعُ ألغيتَ نَحْوُ : قَائِمٌ ظَنَنْتُ زَيْدٌ ، فَإِنْ كَانَ مَجْرُوراً أَوْ جُمْلَةً أعْمَلْتَ ونَوَيْتَ النَّصْبَ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَة والْمَجْرُورِ نَحْوُ : فِي الدَّارِ ظَنَنْتُ زَيْداً ، وأَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ زَيْداً ، لاَ يَجُوزُ عِنْدَهُ الرَّفْعُ هُنَا ، وقَوْلُهُ :

.... وفِي الأَرَاجِيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ

عِنْدَهُ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ.[1]

وقَالَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ : إِذَا ابْتَدأْتَ علَى الْيَقِينِ ألغيت عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وإِذَا ابْتَدأْتَ عَلَى الشَّكِّ ولَمْ تُقَدِّمْ الْفِعْلَ كُنْتَ مُخَيَّراً بَيْنَ الإِلْغَاءِ والإِعْمَالِ.[2]

وتَحْرِيرُ هَذه الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : إِذَا ابْتَدأْتَ عَلَى الابْتِدَاءِ ولَمْ تَجْعَلْ مَضْمُونَ النِّسْبَةِ مُتَعَلَّقاً لِفِعْلِ الْغَيْتَ ، وإِذَا ابْتَدأْتَ جَاعِلاً مَضْمُونَ النِّسْبَةِ مُتَعَلَّقاً لِفِعْلٍ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الإِلْغَاءِ وَالإِعْمَالِ.

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٥٤ ، والهمع : ١/ ١٥٣.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٥٥.

قَوْلُــــهُ :

فِي مُوهِمٍ إِلْغَـــاءَ مَـــا تَقَـــدَّمَا وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْـــيِ مَـــا
و: "إِنْ" و: "لا" لامُ ابْتِدَا أَوْ قَسَمْ كَذَا والاسْتِفْهَامُ ذَا له انْحَـــتَمْ

قال فِي البيت قبله : **وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لامَ ابْتِدَا**

ثم قال : **فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا**

يَعْنِي إِذَا وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ الإِلْغَاءُ وقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسْمَيْنِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدٌ قائِمٌ فَإِنَّ هَذَا مُتَأَوَّلٌ ، فَإِمَّا عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الأَوَّلَ مَحْذُوفٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الأَمْرِ والشَّأْنِ ، و : " زَيْدٌ قَائِمٌ " فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، والتقديرُ : ظننته زيدٌ قائمٌ ، وإِمَّا عَلَـــى أَنَّ لامَ الابتداء مَحْذُوفَة ، والتقديرُ : ظننته لزيدٌ قائمٌ ، وهِيَ معلقة ، أعني : ظننـــتُ ، فالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ الإلغاءِ فِي نَحْـــوِ هَذَا[١] ، وتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أصحابِنَا مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزبيدي.[٢]

وقَوْلُهُ : " وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لأَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْبَابِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ التَّعْلِيقُ ، وقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ :

فالقسمُ الأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسْمِ أداةُ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : ظَنَنْـــتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ ؟ ، أَوْ يَكُونَ الاسْمُ اسْمَ استفهامٍ نَحْوُ : ظَنَنْتَ أَيُّهُمْ قَـــائِمٌ ؟ ، أَوْ يَكُـــونَ

---

(١) أسندت فِي التذييل والتكميل : ٦/ ١٥٧ إِلَى الكوفيين والأخفش وابن الطراوة ، وانظر أيضاً التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٨.

(٢) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر أبو بكـــر الزبيـــدي الإشبيلي النحوي صاحب طبقات النحويين واللغويين والواضح في علم العربية ، توفي ســـنة (٣٧٩ هـــ) . ينظر البغية : ١/ ٨٤ ، ٨٥ ، وانظر ما نقله عنه أبو حيـــان في الواضـــح ص ٢٥٥ إلا أنه وصف الإلغاء بالقبح.

مُضَافاً إِلَى اسْمِ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : عَلِمْتُ غُلاَمُ أَيِّهِمْ أَنْتَ ؟ ، أَوْ يَكُونَ دخلتْ عَلَيْـــهِ : " مَا " النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ إِن النَّافِيَة نَحْوُ : ظَنَنْتُ إِن زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ : " لاَ " النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ لاَ زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلاَ عَمْرٌو ، أو لام الابتداء نَحْوُ : ظننْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ ، أو : " أنَّ " وفِي ثاني مَعْمُولَيْهَا اللام نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْداً لقائمٌ ، هَكَذَا قَالُوا : وهِيَ تَعودُ إِلَى لامِ الابْتِدَاءِ لأَنَّ هَذِهِ اللاَّمَ مَنْوِيٌّ بِهَا التَّقْدِيم ، أو دَخَلَ عَلَى الْجُمْلَةِ لامُ قَسَمٍ نَحْوُ :[1]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَـــأْتِيَنَّ مَنِيَّتِـــي ... إِنَّ الْمَنَايَا لاَ يَطِيشُ سِـــهَامُهَا

هَكَذَا قَالَ بَعْضُهُم.

---

(١) قائله هو لبيد بن عامر الجعفري ، ولَيْسَ فِي ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :

صَادَفْنَ مِنهَا غرةً فَأَصَبْنَـــهُ ... إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وهو فِي وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبن ولدها وهو من قصيدة طويلة وأولها هو قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَولُهَا فَرِجَامُهَـــا

والقصيدة من الكامل ، وصدر الشاهد فِي الديوان : ٣٠٨ بشرح الطوسي.

ينظر التصريح : ١/ ٢٥٤ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٤ ، والكتاب ٣/ ١١٠ ، ومغني اللبيب : ٤٠٧ ، وتخليص الشواهد : ٤٥٣ ، والخزانة : ٩/ ١٥٩ ، والـــدرر : ٢/ ٢٦٣ ، وشـــرح شواهد المغني : ٨٢٨ ، وابن الناظم : ٧٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٦١.

اللغة : قوله : " عفت " أي درست وانمحت ، و : " محلها " حيث حلوا ونزلوا ، و : "مقامها" حيث أقاموا ، قوله : "تأبد" أي توحش و : "الغول" بفتح الغين المعجمة وسكون الواو اسم موضع ، وكذلك " الرجام " وهو بكسر الراء والجيم ، قوله : " صادفن منها " أي صادفت الذئاب من البقرة فأصبن ولدها.

الاستشهاد فيه : على أن لام القسم والابتداء فِي قوله : " لتأتين منيتي " علقت علمت عـــن العمل أي منعته من الاتصال بما بعده والعمل فِي لفظه ؛ لأن ما له صدر الكلام لا يـــصح أن يعمل ما قبله فيما بعده ، فإن قلت : ما الفرق بين الإلغاء والتعليق ؟ فإن المفعولين فِي كـــل واحد من الموضعين يرجع إِلَى أصله وهو الرفع ؟ قلت : كل واحد منهما متصل معناه بالجملة لكن الملغي لا عمل له فيها لا لفظاً ولا تقديراً ، فهو متزل معها متزلة حرف مهمل ، والمعلق عامل فيها بمعنى فهو معها بمترلة المبني حقه أن يظهر فيه عمله لولا المانع فِي المعمول.

وأَكْثَرُ أَصْحَابنَا لَمْ يَذْكُرُوا لامَ القسمِ فِي أَسْبَابِ التَّعْلِيق[١] وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وذَلكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُعَلَّقَ عَنْهَا الْفعْلُ لَهَا مَوْضعٌ مِنَ الإعْرَابِ ، والْجُمْلَةُ الَّتِي تَقَعُ جَوَاباً للقَسَمِ لاَ مَوْضعَ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ فَتَدَافَعَا.

ومِمَّا ظَهَرَ لِي أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ التَّعْلِيقِ : "لَعَلَّ"[٢] وَهُوَ شَيْءٌ أَهْمَلَهُ النَّحْوِيُّونَ ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ نَصًّا لِبَصْرِيٍّ وَلاَ لِكُوفِيٍّ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ مَسْمُوعٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وإِنْ لَمْ يُنَبِّه النَّحْوِيُّونَ عَلَيه ، قوله تعالَى[٣]: {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ} ، وقوله تعالَى[٤]: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} ، وقوله تعالى[٥]: {لاَ تَدري لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً}.

و : " دَرَى " من الأفعَالِ الَّتِي تُعَلَّقُ كَمَا عَلَّقَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى[٦]: {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ؟} ، وقوله تَعَالَى[٧]: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ} ، [٨]{وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ}.

---

(١) ينظر التصريح : ١/ ٢٥٤ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٤ ، والكتاب : ٣/ ١١٠ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ وفيه يقول : " وفي الغرة ولام القسم لا تعلق .. وأسقط كثير ذكر لام القسم من المعلقات ".

(٢) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٦/ ٨٤ ، وقد ذكر فيه : وكنت قد ذكرت في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من المعلقات لعل ، وهذا يدل على أن شرح الألفية ألف قبل شرح التسهيل.

(٣) من الآية : ١١١ من سورة الأنبياء.

(٤) الآية : ٣ من سورة عبس.

(٥) من الآية : ١ من سورة الطلاق.

(٦) من الآية : ١٠٩ من سورة الأنبياء.

(٧) الآية : ٣ من سورة الحاقة.

(٨) الآية : ٣ من سورة القارعة.

وإنَّمَا كَانَتْ مِنْ أَسْبَاب التَّعْليق لشَبَهِهَا بأَدَوَات الاسْتِفْهَام حَتَّى أَنَّ بَعْضَ الكُوفيِّينَ زَعَمَ أَنَّ : " لَعَلَّ " تَكُونُ اسْتِفْهَاماً ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ : " إِنَّ ".

قالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ[1] : " لَعَلَّ " مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ ، يَقُولُ الْعَرَبِيّ لمُخَاطبه : لَعَلَّكَ تَسُبُّنِي فَأُعَاقِبَكَ ، يُرِيدُ : هَلْ تَسُبُّنِي ؟ ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى[2]:**{لاَ تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً}** ، فَجَعَلَ " لَعَلَّ " فِي مَوْضِعِ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ مَقْرُوناً بِدَلِيلِ الاسْتِفْهَامِ وَهُوَ : " تَدْرِي ". انتهى كلامه.

والقسم الثاني : وهُوَ ما يَجُوزُ فيه التَّعْليقُ وهو أنْ يَكُونَ الاسْمُ الأَوَّلُ لاَ يَدْخلُ عليهِ شيءٌ مِمَّا ذَكَرَ ومَا بَعْدَهُ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ ؟ ، فَيَجُوزُ فِي : " زَيْدٍ " وجْهَانِ :

أَحَدهُمَا : النَّصْبُ وهُوَ الأَوْلَى ، والْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَه فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

والوَجْهُ الآخَرُ : الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ ، والْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، و: " عَلِمْت " مُعَلَّقَةٌ ، والْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِكَ : زيد أبو من هو ؟ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولَيْهِمَا هَكَذَا قَالُوا.

فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مَنْفِيَّةً نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً مَا هُوَ قَائِمٌ ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا لاَمُ الابْتِدَاءِ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً لأَبُوهُ قَائِمٌ ، أو : " إِنَّ " وفِي خَبَرِهَا اللاَّمُ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً إِنَّ أَبَاهُ لَقَائِمٌ ، فَلاَ نَصَّ أَعْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِيَ ذَلِكَ.

فَهَلْ تَجْرِي الْجُمْلَةُ بَعْدَ هَذه الْحُرُوف مَجْرَى الْجُمْلَة الاسْتِفْهَامِيَّة أَمْ ذَلِكَ مُخْتَصٌّ بِالْجُمَلِ الاسْتِفْهَامِيَّة ؟ ، وفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : الْجُمْلَةُ الَّتِي تُعَلَّقُ عَنْهَا هَذِهِ الأَفْعَال عَلَى قِسْمَيْنِ : خَبَرِيَّةٌ وغَيْرُ خَبَرِيَّة.

---

(١) بحثت عنه في الواضح في علم اللغة العربية للزبيدي فلم أجده.

(٢) من الآية : ١ من سورة الطلاق.

فالْخَبَرِيَّةُ : تُعَلَّقُ هَذه الأَفْعَالُ بِهَا نَحْوُ : عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائمٌ ، وعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائمٌ ؛ لأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَتَعَلَّقُ بالْوُجُودِ ، وقَدْ يَتَعَلَّقُ بالْعَدَمِ.

وأَمَّا غَيْرُ الْخَبَرِيَّةِ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، فَإِنَّهُ يشكل انعقادُ هَذه الْجُمْلَةِ الاستفهامية بالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَةِ الَّتِي هِيَ : " عَلِمْتُ " ؛ لأَنَّ عَلِمْت تُفيدُ حُصُولَ الْعِلْمِ ، وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، مَعْنَاهُ : طَلَبُ الإِعْلاَمِ بِمَنْ فِي الدَّارِ ، فَهَذَا الْكَلاَمُ يُدَافِعُ أَوَّلُهُ آخرَهُ ؛ لأن حصولَ العِلْمِ يُنَافِي طَلَبَ الْعِلْمِ ، فمَنْ حصلَ لَهُ العِلْم لا يطلبُ تَحْصِيلَ الْعِلْمِ ، ولا يُعْقَلُ أَنْ يكُونَ طَلَبُ الإِعْلاَمِ بِذَلِكَ مُتَعَلِّقاً لنفيِ الْعِلْمِ أَوْ إِثْبَاته.

وهلْ يُنفَى أَوْ يُثْبَتُ إِلاَّ النسب الخبرية لا النسب الَّتِي لَيْسَتْ بخَبَرِيَّة ؟ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مِمَّا صُورَتُهُ صُورَةُ الاستفهامِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الاستفهام ، فَإِذَا قُلْتَ : علمت أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، فمعناه : علمت الذي هو فِي الدَّارِ ، وكذلك جميعُ الاستفهامِ الذي عُلِّقَ عنهُ الفعلُ لَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى الاستفهام ، وَلِذَلِكَ لا يكُونُ لَه جوَابٌ أَلْبَتَّةَ بخلاَفه إذَا لَمْ يُعَلَّقْ عَنْهُ الْفعْلُ ، فإِذَا قَالَ : أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ اسْتَدْعَى جَوَاباً ، وقَدْ قَالَ سِيبَوَيْه مَا نَصّه : كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَ زَيْدٌ ثَمَّ أَمْ عَمْرُو ؟ ، أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا ثَمّ. انتهى.[1]

فقول سِيبَوَيْه : " أردْتَ أَنْ تُخبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا ثَمّ " ، نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُرَادُ معنَى الاستفهامِ أَلْبَتَّةَ ، وجَمِيعُ الْمُثُلُ الَّتي أَوْرَدَهَا سِيبَوَيْه فِي الْبَاب الذي ذَكَرَ فِيه هَذَا النَّصَّ مِمَّا صُورَتُهُ صُورَةُ الاستفهامِ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الاسْتِفْهَامِ أَصْلاً.

وقَدْ نَصَّ الإِمَامُ أبو الْحَسَنِ بْنِ البَاذِشِ عَلَى ذَلِكَ – أَيْضاً – قَالَ مَا نَصه : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عندك أم عَمْرُو ؟ ، وقَوْلُ الله تعالَى[2]: {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ} ؛ لَيْسَ حرف الاسْتِفْهَامِ هُنَا لِمَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ؛ لأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْ مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُهُ. انتهى.

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣٦.

(٢) من الآية : ١٢ من سورة الكهف.

وقَال بَعْضُ حذَّاقِ شيُوخنَا فِي قَوْلِ الزَّجَّاجِيّ : قد علمتُ أَزَيْــدٌ عنــدك أم عمرُو ؟ ، ما نَصُّهُ : واعلم أنَّ أدوات الاسْتِفْهَامِ اسْتُعْمِلَتْ فِي هَذه الْمَوَاضِعِ مجردة من معنى الاسْتِفْهَام ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلاَمٍ كَثِيرٍ ، وذَلكَ القائل : قَدْ عَلمْتُ أزَيْــدٌ ثَــمَّ أَوْ عَمْرُو؟ ، فإنَّمَا أَرَاد أَنْ يُبيِّنَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ الذي ثَمَّ منهما ، وأَرَادَ أَلاَّ يُعَيِّنَهُ للمخاطــب فَجَاءَ بِلَفْظَةِ الاسْتِفْهَامِ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا فِي الإبْهَامِ عَلَى الْمُخَاطَب.

فَهَذه النُّصُوصُ مُتَضَافِرَةٌ منْ أَئمَّة الْعَرَبِيَّة عَلَى أَنَّهُ لاَ يُرَادُ به حَقيقَة الاسْتفْهَام ، وحكَى أَبُو مُحَمَّدٍ حامدُ بْنُ جَعْفَر الْبَلْخِيّ[1] عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ أَنَّ مروانَ ســأل أبا الحسن الأخفش فقال إِذَا قُلْتَ : أزيدٌ عندك أَمْ عمرٌو ؟ ، أَفَلَيْسَ قَدْ علمت أنَّ ثَمَّ كَوْناً ثَابتاً وَلَكنْ لاَ تَدْرِي مَنْ أَيِّهمَا هُوَ ؟ قال : بَلَى ، قال : فَلِمَ جئتَ بالاسْتفْهَامِ ؟.

قال جئتُ به لألبس به عَلَى الْمخبر من علمت ، فقال له مروانُ : إذا قُلْتَ : قَدْ علمتُ مَنْ أَنْتَ ؟ ، أردتَ أَنْ تلبس عليه ؛ لأنه لا يَعْرِفُ نفسَهُ ، قال : فَسَكَتَ ، يعني : الأخفشُ ، قال أبو عثمان : عندي أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : قد علمتُ مَنْ أَنْتَ ؟ فهو لا يُرِيدُ أَنْ يَلْبِسَ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، ولَكنَّهُ أَرَادَ : قد علمت مَنْ أنــت ؟ أَخَيْــرٌ أَمْرُكَ أَمْ شَرٌّ ؟ ؛ كما تقول قد علمت أمرَكَ. انتهى.

وكان الأستاذُ أبو علي الشلوبِيْنَ يروِي عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ هَذَا الْكَــلاَمَ عَلَى حَذْفِ مُضَاف ، وأَنَّ الْمُرَادَ منْهُ : قد علمت جوابَ هَذَا الكلام ، وكان يُفْتِي به ويراه فِي بَعْضِ إقْرَائِه.[2]

---

(١) توفي سنة (٥٣٨ هــ) أخذ عن الزمخشري.

(٢) قال الشلوبين : " والمانع في التقدير نحو قولك : علمت أيهم قائم لأن همزة الاستفهام مقدرة في أسماء الاستفهام كلها ، فإذا قلت : علمت أيهم قائم ، فأيهم قائم نائب مناب قولــك : أزيد منهم قائم أم عمرو أم بكر ولذلك بنيت لتضمنها معناه ". شرح المقدمة الجزولية : ٦٩٩.

والأحسَنُ ما قَدَّمْنَاهُ أوَّلاً من نُصُوصِ الأئمَّة ، وكثير فِي لسان الْعَرَب أنْ يكُون الكلام لَفظُهُ مُخَالفاً لمَعْنَاهَ ؛ ألاَ تَرَى مَجيءَ الأَمْرِ بصُورَةِ الْخَبَرِ ، ومَجيءَ الْخَبَرِ بِصُورَةِ الأَمْرِ ، وكَلاَمُ الْعَرَبِ فِي تَرْكِيبِه عَلَى ثلاثة أقْسَامٍ :

القسمُ الأوَّلُ : مطابقةُ اللَّفْظِ للمعنى نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وما قام زيد ، وشبه ذَلِكَ.

والثاني : غَلَبَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى نَحْوُ قولهم : أظُنُّ أنْ تَقُومَ ، أجْمَعُوا عَلَى صِحَّتِهَا ، وأبطل أكثرُ النَّحْوِيِّينَ : أَظُنُّ قِيَامَكَ ، ومَعْنَى أنْ تَقُومَ : قيامك ، وإنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ الظَّنَّ لاَ يَكْتَفِي بِكَلِمَةٍ واحدةٍ ، و : " أن تقوم " كلمتان فِي اللَّفْظِ ، فَقَدْ اشْتَمَلَ " أنْ تَقُومَ " عَلَى مُسْنَدٍ وَمُسْنَد إليه بخلاف : " قيامك " فإنه كلمةٌ واحدةٌ ، ولا إسنادَ فيه.

والقسم الثالث : غلبة الْمعنَى عَلَى اللَّفْظ نَحْوُ : لَيْتَ شِعْرِي زيداً ما صنع ، حُذِفَ مِنْ : " لَيْتَ " اسم الْمُتَكَلِّمِ ولَمْ يَظْهَرْ لِلَيْتَ خَبَرٌ ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ لَيْت من أخواتها ، لا يقالُ إن شعري أباك ما صنع ، والْمَعْنَى : لَيْتَنِي أشْعُرُ بِمَا صَنَعَ أبُوكَ ، فَهَذَا مِمَّا غَلَبَ فِيهِ الْمَعْنَى عَلَى اللَّفْظِ.

ومِنْ هَذَا القسْمِ مَسْألَتُنَا الَّتِي نَحْنُ نَتَكَلَّمُ فيهَا وَهُوَ أنَّ صُورَتَهُ صورةُ الاسْتِفْهَامِ ومعناه عَلَى غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ ، فَهُوَ مِمَّا غَلَبَ فِيه الْمَعْنَى عَلَى اللَّفْظ ، وإذَا كَانُوا قَدْ أتَوا بِمَا صُورته الاسْتِفْهَام ومَعْنَاهُ عَلَى غَيْرِ الاستِفْهَام وَلَمْ يُدْخلُوا عَلَيْه مَا يُغَيِّره مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظية فلأن يُغَيِّرُوه مع العواملِ اللَّفْظِيَّة أوْلَى وأحْرَى ؛ لأَنَّ فِي اللَّفْظ الْمُتَقَدِّمُ ما يرشد إِلَى الْمَعْنَى ويَدُلُّ عَلَيْه لتَعَلُّقه به بخلاَف مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْه لَفظٌ يَطْلُبُ الْمَعْنَى ويَستَدْعيه ، مثال ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَعْنَى التَّعْظِيمِ والتَّعَجُّبِ : أيُّ رَجلٍ أنت ؟! ، الْمَعْنَى : مَا أكْمَلَكَ رَجُلاً ، فصورته صورة الاستفهام ، ومعناه لَيْسَ معناه ، ولِذَلِكَ لاَ يُجَابُ مِثْلُ هَذَا الاستِفْهَام فَقَدْ غَيَّرُوهُ عَنْ الاستِفْهَامِ إِلَى غَيْره ولَمْ يُدْخِلُوا عَلَيْه عَاملاً ، فَإذَا أدْخَلُوا عَلَيْه الْعَامِلَ كَانَ أجْدَرَ أنْ يُغَيَّرَ ، وكانَ قياسُ العاملِ

أَنَّهُ كَمَا غَيَّرَه مَعْنَى أَنْ يُغَيِّرَه لَفظاً ويُؤَثِّرَ فيه النَّصْبُ ؛ لَكِنَ راعَوْا صورة الاسْتِفْهَامِ فَلَمْ يُعْمِلُوا فيه مَا قَبْلَهُ لَفظاً ، وإنْ كَانَ عَاملاً فيه منْ جهَة الْمَعْنَى فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ ، وذَلكَ إذَا عَطَفُوا عَلَى مَوْضِعِ الْمُعَلَّق عنه نَصَبُوا فَيَقُولُونَ : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ وعمراً شَاخصاً ، وعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائمٌ وعمراً مُنْطَلقاً.

وقوله : " والاستفهام ذا له انحتم " يدخل تحته ثلاثة أشياء : اسم الاستفهام نحو : علمت أيهم قائم ؟ ، والمضاف إليه نحو : علمتُ غلامَ أيهم أنت ؟ ، وما دخلت عليه أداته نحو : علمت أ زيدٌ قائمٌ أمْ عمرٌو ؟.

قولُــهُ :

لِعِلْمِ عِرْفَــانٍ وَظَــنٍّ تُهَمَــهْ   تَعْدِيَــةٌ لِوَاحِــدٍ مُلْتَزِمَــهْ

لَمَّا قَدَّمَ أَنَّ : " عَلِمَ ، وظَنَّ " تَنْصِبُ جُزْأَي الابْتِدَاء ، فَتَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ وكَانَ لَهُما حَالٌ لاَ تَدْخُلاَن فيهَا عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَرِ بَلْ إِنَّمَا تَنْصِبَان مَفْعُولاً وَاحِداً بَيَّنَ ذَلكَ فَقَال : " لعلْمِ عِرْفَانٍ " يعني : أَنَّ الْعِلْمَ إِذَا كَانَ مُعَامَلاً مُعَامَلَةَ الْعِرْفَانِ فِي كَوْنه جَعَلَ مُتَعَلِّقَةَ الْمُفْرَدَات تَعَدَّى إِلَى وَاحِد.[1]

والْمَشْهُورُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَة إِلاَّ أَنَّ الْعَرَبَ جَعَلَت الْعِلْمَ مُتَعَلِّقاً بالنِّسَبِ الْخَبَرِيَّة ، وجَعَلَت الْمَعْرِفَة مُتَعَلِّقَةً بتصَوُّرِ الْمُفْرَدَات ، وربَّمَا جعلت الْعِلْمَ مُتَعَلِّقاً بالتَّصَوُّرَات ، فتعدى : " أدراك " إِلَى مَفعولٍ وَاحد.

وقَدْ رَامَ الْعَبْدِي[2] ، وابن بابشاذ[3] ، وابن الطَّرَاوَة إِبْدَاءَ فَارِقٍ بَيْنَ الْعِلْمِ والْمَعْرِفَة بِغَيْرِ ما ذكرناه مما لا يقوم عليه دليل.

---

(١) من أمثلته قوله تعالَى : {واللهُ أَخرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا} (النحل : ٧٨)

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي أبو طالب أحد الأئمة المشهورين ، له شرح الإيضاح وشرح كتاب الجرمي ، توفي سنة (٤٠٦ هـ) . بغية الوعاة : ١/ ٢٩٨.

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري ، توفي سنة (٤٦٩ هـ) ينظر بغية الوعاة : ٢/ ١٧.

وأما : " الظَّنُّ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَى التُّهَمَة فإنه يتعدى إِلَى واحدٍ ، تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً ، أي : اتَّهمْتُ زَيْداً.

والعجبُ مِنْ هَذَا النَّاظِمِ أنه ذَكَرَ هَذَيْنِ الْفعلَيْنِ ، وأَبْـدَي لَهُمَـا مَعْنَـى لا يكُونَان به دَاخِلَيْنِ عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَرِ ، وأهملَ ما سواهما من أفعال هَذَا الْبَـاب ؛ ألا ترى أنَّ : " وَجَدَ " إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " حَقَدَ " تَعَدَّتْ بِحَرْف جَرٍّ ، وإِذَا كَانَـتْ بِمَعْنَى أصلها تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ[1] ، وكَانَتْ بَاقِيهَا تُسْتَعْمَلُ دَاخلة عَلَى الْمُبْتَدأِ والْخَبَرِ ، وغَيْر داخلة ، وذكر معانيها فِي الكتب المبسوطة.

قولُـــهُ :

وَلِرَأى الرُّؤْيَا انْوِ مَـا لِعَلِمَـا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

تَقَدَّمَ أنَّ : " رأى " تَنصبُ اثنين إِذَا كَانَتْ لِعلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ ، وتقدَّمَ الْخلافُ فِيها إِذَا كَانَتْ لاعْتِقَاد ، وذَكَرَ النَّاظِمُ فِي هَذَا البيتِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حلمية تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :[2] {إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا}.

ولَمَّا كَانَتْ : " رأى " الْمَنَامِيَّةُ لَيْسَتْ رُؤْيةً حَقِيقيَّةً إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ والتَّخْيِيلِ أُجْرِيَتْ مَجْرَى : حَسِبَ ، وخَالَ ؛ إِذْ هُمَا لِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتٍ ولا دليلٍ ، فَجَعَلُوهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدأ والْخَبَرِ.

والدليل عَلَى ذلك أَنَّهَا قَدْ تَعَدَّتْ إِلَى ضَميرَيْنِ متصلين لواحـد : أَحَـدَهُمَا الضَّميرُ الْمُسْتَكِنُ فِي : " أَرَانِي " وهُوَ الْفَاعِلُ ، والآخر الياء ، والرائي هـو الْمـرأي فَهُمَا وَاحِدٌ.

---

(١) ينظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٨٦ ، تقول فِي ذلك : وجدت الضالة ، أي لقيتها.

(٢) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

ولا يَجوزُ ذَلكَ إلاَّ فِيمَا كَانَ مِنْ أفْعَالِ القُلُوبِ دَاخلاً عَلَى المُبْتَدَأ والخَبَـــرِ ؛ ألا ترى أنه لا يَجُوز أبصرتُني ، ولا نَظَرْتُني ، إنَّمَا يُقَالُ فِي هَذَا ونَحْوِه : أبـــصَرْتُ نَفْسِي ، أو إيايَ أبصرتُ إلا ما شذَّ من ذَلِكَ ، وهما لَفْظتان : عَدِمْتُنِي وفَقَدْتُنِي ، ولا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا.

ومن زَعَم أن : " رأى " إِذَا كَانَتْ بَصَرِيَّةً تَعَدَّتْ إِلَى اثنين مستدلاً بِمَا رُوِيَ فِي الحَدِيثِ من قول عن عائشة – رضي الله عنها –[1] : " لقد رأيْتُنَا مَعَ رَسُولِ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ومَا لَنَا طَعَامٌ إِلاَّ الأَسْوَدَانِ " فَلاَ حُجَّةَ فيه ؛ إذ هي بِمَعْنَى العِلْمِ ، أي لقد عَلِمْتُنَا.[2]

و : " رأى " تُستَعْمَلُ بمَعْنَى : " عَلِمَ " فتكونُ إذْ ذَاكَ مِنْ أفْعَالِ القُلُـــوبِ ، ولاَ نَجْعَلُهُ مما حُمِلَ عَلَى الشَّاذِّ الَّذي لاَ يُقَاسُ عَلَيْه.[3]

وقَوْلُهُ : " وَلِرَأَى الرؤيا " يُرِيدُ بالرُّؤْيَا الحلمية ؛كما فسَّرْنَاهُ ؛ لَكِنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ نَصًّا فيه ؛ لأنَّ الرؤيَا تُستَعْمَلُ مصدراً لرأى مطلقاً سواءً أكَانَتْ حلميـــةً أم يقظيـــةً ، ولَكِنَّ المَشْهُورَ اسْتِعْمَالُهَا مَصْدَراً لِلحلْمِيَّة.

---

(١) الحديث فِي مسند أحمد بن حنبل : ٢/ ٢٩٨ ، ٣٥٥ ن ٤٠٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٩٤.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩٢ ، ٩٣.

﴿ حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ﴾

قَوْلُــــهُ :

وَلاَ تُجِــزْ هُنَــا بِـــلاَ دَلِيـــلِ   سُقُوطَ مَفْعُــولَيْنِ أَوْ مَفْعُــول

الْحَذْفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : اقتصارٌ واختصارٌ ، فحَذْفُ الاقْتِصَارِ حَذْفُ الـــشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ دَلِيل عليه ، وحَذْفُ الاخْتِصَارِ حَذْفُ الشَّيْءِ لِدَلِيلٍ عَلَيْهِ فَنَقُولُ إذَا حَــذَفْتَ الْمَفْعُولَيْنِ اخْتِصَاراً جَازَ نَحْوُ قَوْلِه :[(١)]

بِأَيِّ كِتَــابٍ أَمْ بِأَيَّــةِ سُــنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُم عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسبُ؟

يُرِيدُ : وتَحْسب حبَّهُم عَاراً عَلَيَّ ، فَحذفَ لِدلالةِ ما قبلَــهُ عَلَيْـــهِ[(٢)] ، وإذَا حَذَفْتَهُمَا اقْتِصَاراً فَفِي ذَلِكَ ثَلاثَةُ مَذَاهِب :

أحدها : الْمَنْعُ وَهُوَ مَذْهَبُ الأخفشِ ، وبِهِ قَالَ النَّاظِمُ[(٣)] ، ألا تَرَاهُ يَقُولُ

وَلاَ تُجِــزْ هُنَــا بِـــلا دَلِيـــلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ............

الثانِي : الْجوازُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الصَّحِيحُ.[(٤)]

---

(١) قائله هو الكميت بن زيد الأسدي ، وهو من الطويل ، انظر الكميت بن زيــد وقــصائده الهاشميات ص ١١٩ (عبد المتعال الصعيدي) وهو في مدح آل البيت.
الاستشهاد فيه : قوله : "وتحسب" حيث حذف منه المفعولان وهو جائز بالإجماع وذلك ؛ لأجل الاختصار ولكن عند قيام القرينة وليس ذلك بمطلق. وانظر البيت في التذييل والتكميل : ٦/ ٩ ، وينظر الخزانة : ٩/ ١٣٧ ، والدرر : ١/ ٢٢٧ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٥٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٦٩٢ ، والمحتسب : ١/ ١٨٣ ، والشاهد : ٣٥٣ من شواهد العيني ، وهمــع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٥٢ ، والأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٣٥ ، وتوضيح المقاصــد : ١/ ٣٨٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٦٩ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٥٥.

(٢) من ذلك – أيضاً – قوله تعالى : ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾(الأنعام : ٢٢).

(٣) ينظر مذهبه ومذهب الأخفش في شرحه للتسهيل : ٢/ ٧٤ ، ٧٥ ، والهمع : ١/ ١٥٢.

(٤) توضيح المقاصد : ١/ ٣٩٠ ، ٣٩١ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٢ ، وينظر الأصول لابن السراج : ٢/ ٢٤٢ ، والهمع : ١/ ١٥٢ ، ومنه قوله تعالى : ﴿واللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾(النحل : ٧٤)

الثالث : التفصيلُ ، فيجوزُ ذَلكَ فِي : ظَنَنْتُ وما فِي معناها ، ويُمْنَعُ فِـــي : "عَلِمْتُ" ومَا فِي مَعْنَاهَا ، وهَوُ مَذْهَبُ الأَعْلَمِ.[١]

وإِذَا حَذَفْتَ أَحَدَهُمَا اخْتِصَاراً فَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جداً ، فمن حذف الأَوَّلِ قول النابغةَ :[٢]

تَلَــذُّ لِطَعْمِــهِ وتَخَــالُ فِيــهِ   إِذَا نَبَّهْتَهَــا بَعْــدَ الْمَنَـــامِ

يُرِيدُ : وتخالُ ما ذكرت فيه ، ومنْ حذْفِ الثاني قولُ عنترةَ :[٣]

ولقد نَزَلْتِ فلاَ تَظُنِّي غَيْــرَه   مِنِّي بمَنزلةِ الْمُحَــبِّ الْمُكْــرَمِ

---

(١) نسبه إليه المرادي فِي توضيح المقاصد : ١/ ٣٩٠ ، وهو فِي التذييل والتكميل : ٦/ ١٢.

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة للنابغة بعنوان : " نماء من فروع المجد نام " فِي الديوان : ٦٥.
اللغة : وتخال بمعنى تظن ، ونبهتها بمعنى : أيقظتها بعد المنام.
موطن الشاهد فيه : قوله : " وتخال فيه " يريد وتخال ما ذكرت فيه.

(٣) قائله هو عنترة بن شداد العبسي ، من قصيدته المشهورة التي أولها هو قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتردَّمِ   أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّار بَعْدَ تَوَهُّمِ

وهي من الكامل ، بشرح الزوزاني : ٤٣ وشرح ديوانه : ١١٨ ط : دار الكتب العلمية أولى لسنة : ١٩٨٥م ، وانظر الشاهد فِي الخصائص : ٢/ ١١٦ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٢ ، والأشباه والنظائر : ٢/ ٤٠٥ ، والأغاني : ٩/ ٢١٢ ، والخزانة : ٣/ ٢٧ ، والـــدرر : ٢/ ٢٥٤ ، والتـــذييل والتكميل : ٦/ ١٤ ، وشرح شذور الذهب : ٤٨٦ ، وشرح شواهد المغني : ٤٨٠ ، والمقرب : ١/ ١١٧ ، توضيح المقاصد : ١/ ٣٩٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٧٠ ، شرح ابن عقيل : ٢/ ٥٦.
اللغة : قوله : "ولقد نزلت إلى آخره" يعني أنت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك و : " المحب " بفتح الحاء بمعنى المحبوب والمستعمل فِي الكلام المحبوب ولكنه أجراه على أصله من أحببت ، والمكرم على صيغة المفعول من الإكرام.
والشاهد فيه : فِي قوله : " فلا تظني " نهي معترض بين الجار والمجرور وبين متعلقه ، وقوله : " غيره " مفعول أول لتظني ، ومفعوله الثاني محذوف تقديره : فلا تظني غيره واقعاً ، وهـــذا الحذف للاختصار دون الاقتصار ، وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون.

يُرِيدُ : فَلا تَظُنِّي غَيْرَه مني واقِعاً أو كَائِناً ، وذَهَبَ ابْـنُ ملكـون[1] إلَـى الْمنعِ.[2]

وإذَا حَذَفْتَ أحدهمَا اقْتصَاراً لَم يَجُزْ ؛ لأنَّ أَصْلَهُمَا مبتدأٌ وخبَرٌ ، فَكَمَـا أنَّ أحَدَهُمَا لاَ يُحْذَفُ اقْتصَاراً فَكَذَلكَ هَذَا لئلاَّ يَبْقَى مُسْنَدٌ بلاَ مُسْنَد إلَيْه ، أو مسندٌ إليه بلاَ مُسْنَد ، وقَالَتْ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ بزَيْد ، فحذفت الْمَفْعُولَيْنِ وعدَّتْ : " ظَنَّ " بالْبَاء ولَيْسَتْ بزَائدَة وإلا كان يلزمُ ذِكْرُ اسْم آخر ولَكنَّهَا ظَرْفيَّةٌ ، أي جَعَلْتُ ظَنِّي فِي زَيْد وأوْقَعْتُ بِهِ ظَنِّي ، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى الاقْتِصَارِ عَلَى الفاعلِ وحذف الْمَفْعُولَيْنِ اقْتصَاراً ، وقَالَ دُرَيْدُ بنُ الصِّمَة :[3]

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الفارِسي الْمُسَرَّدِ[4]

---

(١) ابن ملكون : هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحـضرمي أبـو إسـحاق الإشبيلي له شرح على الحماسة وشرح لجمل الزجاجي ونكت على كتاب التبصرة للصيمري ، توفي سنة (٥٨١ هـ). البلغة : ٦٢ – ٦٤.

(٢) اعلم أن هناك خلافاً حول حذف أحد مفعولي " ظن وأخواتها " اختصاراً ، فالمنع مذهب ابن ملكون والجواز مذهب الجمهور ، وقد رد الجمهور مذهب ابن ملكون قياساً علـى جـواز حذف خبر " كان " وورود الحذف شعراً ونثراً وفي الفصيح من كتاب الله تعـالى . ينظـر شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان : ٢/ ٣٥ ، القضايا النحوية والصرفية في الجزء السادس عشر من كتاب روح المعاني للألوسي : ١٩٩ ، ٢٠٠ (ماجستير بالأزهر) ، شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٢ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧٧ ، ٣٧٨.

(٣) من شعراء الجاهلية ، قتل يوم حنين مع قومه من المشركين ، وكان من ذوي الرأي . الـشعر والشعراء : ٧٤٩.

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة لدريد قاله في رثاء أخيه عبد الله ، وهي من القصائد المنتقاة في الأصمعيات والحماسيات ، والمدجج : التام السلاح ، والسراة : الأشراف ، والفارسـي المسرد : الدروع صنعت في بلاد فارس. ويستشهد به على حـذف المفعـولين والتقـدير اجعلوهم موضع ظنكم ، وانظر الشاهد في ابن يعيش : ٧/ ٨١ ، والجمل : ١٩٩ وشـرحه لابن عصفور : ١/ ٣٠٩ ، وأسرار العربية : ٦٤ ، وانظر القصيدة في الأصمعيات ص ١١٧ (دار صادر)

أيْ : اجْعَلُوا ظَنَّكُمْ فِي أَلْفي مُدَجَّجٍ ، وقَالَ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ ذَاكَ ، فَهَذَا عِنْدَ سَيْبَوَيْهِ إشارةٌ إلَى الْمَصْدَرِ[1] ، وزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِـــه ، وأنـــه إشَـــارَةٌ إلَـــى الْمَفْعُولَيْنِ[2] ، ولَيْسَ بِشَيْءٍ ، ويَتَرَتَّبُ عَلَى ما قُلْنَاهُ مَسْأَلَتَان :

أحَدُهُمَا : وُقُوعُ : " أنَّ " الْمُشَدَّدَة وما عملتْ فيه ، أوْ : " أنْ " الْمُخَفَّفَـــة وما عملتْ فيه بَعْدَ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا " نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، وظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فسيبَوَيْه يَقُولُ : سَدَّ ذَلِكَ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ ، والأَخْفَشُ يَجْعَلُ الثَّانِي مَحْـــذُوفاً فَيُقَدِّرُ : ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ كَائِناً.

الثانيةُ : ظَنَّ زَيْدٌ قَائماً أَبُوهُ ، وهو إِذَا تَأَخَّرَ : " أَبُوهُ " وفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا مَثَّلْنَا ، فَلاَ يَجُوزُ هَذَا عِنْدَنَا ؛ لأنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلاَمِ سِوَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى مَعْنَى : ظَنَّ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوهُ.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٩ – ٤١.

(٢) انظر معاني القرآن : ١/ ٤٥ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٧٥ ، والتذييل : ٦/ ١٩.

﴿ إجراء القول مجرى الظن ﴾

قَوْلُـــهُ :

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِـي   مُسْتَفْهَماً بِـهِ وَلَـمْ يَنْفَـصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ   وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

ذكر النَّاظِمُ لإعمال الْقَوْلِ إعمالَ الظَّنِّ شَرْطَيْنِ :

أَحَدَهُمَا : أنْ يَلِي اسْتِفْهَاماً وسَوَاء فِي ذَلِكَ الاسْمُ نَحْوُ : أَيُّهُمْ تَقُولُ مُنْطَلِقاً؟ والْحَرْفُ نَحْوُ : أَتَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ؟.

الثَّاني : ألاَّ يُفْصَلَ بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ والفعلِ بغَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنْ ظرف أو مَجْرُورٍ أو أحَدَ مَفْعُولَيْه ، مثَالُ الْفَصْلِ بالظَّرْف : أعِنْدَكَ تَقُولُ زيداً قائماً ؟ ، ومِثَالُ الْمَجْرُور : أفي الدَّارِ تَقُولُ زَيْداً قائماً ؟ ، وأَقَائماً تَقُولُ زَيْداً ؟ ، وإلَى هَذَا أَشَــارَ بِقَوْلِــه : " أَوَ عَمَلْ ".[١]

ومثالُ الفَصْلِ بغَيْرِ ما ذَكَرَ : أ أَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ ، ولاَ يَجُوزُ هُنَــا أَنْ تُعْمِلَ : " تَقُولُ " إعْمَالَ : " تَظُنُّ " ؛ لأنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ أَدَاة الاستفهام وبَيْنَ تقــول بأنت ولَيْسَ ظَرْفاً ولا مَجْرُوراً ولا مَعْمُولاً لتقول ، وهَذَا فِيهِ خِلاَفٌ ، مِنْهُمْ مَنْ مَنَــعَ

---

(١) مثال ذلك من كلام العرب :

أبعد بعد تقول الدار جامعة   شملي بهم أو تقول البعد محتوما

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بظرف ، ومن ذلك أيضاً :

أجهـــالا تقــول بني لؤي   لعمر أبيك أم متجاهلينــــــا

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بأحد المعمولين.

ذَلكَ فَأَوْجَبَ الحكايةَ ، وهو اختيار النَّاظِمِ[١] ، ومنهم من أجَازَ ذَلكَ[٢]، ونقل ابن السيدِ أَنَّ سِيبَوَيْه يَخْتَارُ الحكايةَ ، وأَنَّ غَيْرَهُ استَوَى عنده الفَصْلُ بِالْمُبْتَدَأِ وعَدَمُ الفَصْلِ فِي جوازِ الإعمالِ.

وتركَ النَّاظِمُ ثَلاَثَةَ شُرُوطٍ لإعمالِ القَوْلِ إِعْمَالَ الظَّنِّ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً.

الثاني : أن يكُونَ لمخاطبٍ ، ويُمكِنُ أَنَّهُ اكتَفَى عَنْ هذيْنِ الشَّرْطَيْنِ بِالتَّمْثِيلِ فَإِنَّهُ قَالَ : " وَكَتَظُنُّ اجعلْ تَقُولُ " فإِنَّهُ أَتَى بِهِ مُضَارِعاً لِمُخَاطَبٍ.

الثَّالثُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ غَيْرَ متعدٍّ باللام نَحْوُ : أتقولُ لزيد عمرٌو منطلقٌ ؟ ، فإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ هُنَا إِعْمَالُ القَوْلِ إِعْمَالَ : " أَ تَظُنُّ " بل تتحتم الحكاية ، ولَمْ يُبَيِّنْ النَّاظِمُ فِي عَمَلِ القول عَمَلَ الظَّنِّ بالشروطِ الَّتي ذَكَرَهَا ، أ هو عَلَى جِهَةِ الوُجُوبِ فِي الْعَمَلِ أَمْ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ ؟.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩٥ ، وقال سيبويه : " فإن قلت : أ أنت تقول زيد منطلق رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ؛ كما فصل في قولك : أ أنت زيد مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها وصارت على الأصل قال الكميت :

أجهالا تقول بني لؤي   لعمر أبيك أم متجاهلينا

..... وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية ، وزعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت ". الكتاب لسيبويه : ١/ ١٢٣ ، ١٢٤.

(٢) أجاز الكوفيون وكثير من البصريين النصب و لم يعتدوا بأنت فاصلاً ، قيل لأن الاستفهام يطلب الفعل فأنت فاعل بفعل مقدر وذلك لأن الفعل واقع على الاسمين فينصبهما . ينظر التذييل والتكميل : ٦/ ١٣٩.

والذي نَصَّ النَّاسُ عليه : الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ تُعْمِلَه إِعْمَالَ الظَّنِّ فَتَنْصِبُ بِهِ الْجُزْأَيْنِ وبَيْنَ أَنْ تَحْكِيَ بِهِ ، وإِنْ استَوْفَى الشُّرُوط ، وهَذَا الذي ذَكَرُوهُ إِنَّمَا هُوَ بالنسبة إِلَى مشهورِ لغاتِ الْعَرَب.

وإِذَا أعمل إِعْمَالَ الظَّنِّ فهَلْ هُوَ بِمَعْنَى الظن أو لَيْسَ بمعناه بل هو باق عَلَى مَعْنَى الْقَوْل ؟ ، وإِنْ أُعْمِلَ اللفظ إعمال الظَّنِّ فِيهِ خلاف ، والصحيح أنه إِذَا أعمل لَفْظه إعمال الظَّنّ كان بمعنى الظن ؛ ألا ترى إِلَى ما روى الْكِسَائِيّ عن الْعَرَب : أَتَقُولُ : لِلعُمْيَانِ عَقْلاً ؟ إِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى الظَّنِّ ، وكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[1]

مَتَى تَقُولُ : الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا ... يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا

معناه : مَتَى تَظُنُّ.[2]

قَوْلُهُ :

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقاً ... عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ : "قُلْ ذَا مُشْفِقاً"

يعني بقوله : " مطلقاً " أي لَيْسَ مشروطاً فِيهِ الشروط المتقدمة ، بل يعْمَلُ الْمَاضِي والْمُضَارِعُ والأمرُ واسمُ الفاعل والْمصدرُ ، ولا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ شيء مِمَّا

(١) قائله هو هدبة بن خشرم بفتح الخاء المعجمة بعدها شين معجمة وراء مهملة ، شاعر متقدم من بادية الحجاز ، وانظر الشاهد في تخليص الشواهد : ٤٥٦ ، والخزانة : ٩/ ٣٣٦ ، والدرر : ٢/ ٣٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩٥ ، وابن الناظم : ٨٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٥٩ ، والشاهد رقم : ٣٦٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " القلص " بضم القاف وضم اللام المخففة وفي آخره صاد مهملة وهو جمع قلوص بفتح القاف وهي الشابة من النوق وهي بمنزلة الجارية من النساء ، قوله : " الرواسم " جمع راسمة من الرسم بالسين المهملة وهو نوع من سير الإبل.

الاستشهاد فيه : في قوله : " تقول " حيث أجرى مجرى الظن لتضمنه معناه عند كونه بلفظ المضارع للمخاطب التالي للاستفهام وهو قوله : " متى ".

(٢) راجع في ذلك : التذييل والتكميل : ٦/ ١٣٥.

اشترطَهُ غَيْرُهم ، فتقول قال زيدٌ عمراً مُنطَلقاً ، ويقول زيد عمراً مُنْطَلِقاً ، كُلُّهُ بِمَعْنَى الظَّنِّ ، أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ :

إنَّ سُلَيْمَى منْ تُنَازِعْ لَبَّهُ   وَمَنْ يُنَازِعْهَا فَقُلْهُ قَدْ خلِجْ[1]

وقد حُكِيَ عَنْ الْعَرَبِ – أَيْضاً – مذاهبٌ فِي إعمال الْقَوْلِ إِعْمَالَ : " الظَّنِّ " غَيْرَ ما تقدَّمَ من لغَةِ سُلَيْم ، ومن لغة عامة الْعَرَبِ الذي اشترطوا فِي إعمالِهِ الشروطَ السابقةَ لا يليقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ.

*****

(١) بيتان من الرجز المشطور لا قائل معلوم لهما ، وهما فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٤٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٧٨ ، الشاهد فيه : فقله وهو فعل أمر بمعنى ظنه.

﴿ أرَى وأعْلَـــم ﴾

قَوْلُــــهُ :

عَدَّوْا إِذَا صَار أرَى وأعْلَمَـا إِلَـــى ثَلاَثَـــةٍ رَأى وَعَلِمَـــا

ذَكَرَ ما يَتَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَة مَفَاعِيلٍ وهي سبعةٌ : " أعْلَمَ ، وأرَى ، وأنْبَأ ، ونَبَّأ ، وأخْبَرَ ، وخَبَّرَ ، وحَدَّثَ " ، هَذِه أقصَى ما جمعَ الناسُ من هَذَا النَّوْعِ وَذَلِــكَ بَعْــدَ الاستقراءِ التَّامّ من الفريقينِ الْكُوفِيِّينَ والْبَصْرِيِّينَ.

وأَلْحَقَ الأخْفَشُ بِــ : " أعْلَم وأرى " ما أمكن نقلُهُ بــالهمزة مـــن بــاب : "ظَنَنْتُ" قياساً ، فأجَازَ : أظنَنْتُ عمراً زيداً قائماً ، وأزْعَمْتُ بكراً خالداً مُنْطَلِقــاً ، وأخلت محمداً بشراً قائماً ، وأوجدْتَ سعداً بكراً خارجاً ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ عندنا.(١)

وذكرَ الْحَرِيرِيُّ(٢) – أيضاً – أنَّ فِيما يتَعَدَّى إِلَى ثلاثَة : " عَلَّمَ ". التي نقلَتْ بالتضعيف من : " عَلِمَ " الَّتِي تتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، والظاهرُ من مَذْهَبِ سِيبَوَيْه أن النقلَ بالتضعيف سماع فِي الْمتعدي واللازم وبالهمزة قياسٌ فِي اللازم سماعُ فِي الْمتعدي(٣) ، وقِيلَ بالقياس فِي التضعيف ، وقيل بالسماع فيهما.(٤)

---

(١) قال ابن مالك : " وزاد الأخفش أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد ، وألحق غـــيره أرى الحلمية سماعاً ". تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧٤.

(٢) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريــري ألـــف الملحـــة ودرة الغواص والمقامات ، وتوفي سنة (٥١٦ هـــ) . البغية : ٢/ ٢٥٧ وما بعدها.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١ – ٤٣.

(٤) ينظر مذهب سيبويه فِي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧٤ ، وقال أبو حيان فِي التـــذييل والتكميل : ٦/ ١٦٩ : " وذكر فِي البسيط فِي الهمزة أربعة مذاهب : ليس بقياس فِي كـــل فعل ، وهذا مذهب الأخفش والأعلم ، قياس فِي كل فعل إلا من باب علمت وهو رأي أبي عمرو وغيره .. قياس فِي كل فعل غير متعد لَم تدخله الهمزة بمعنى ما وقيل هذا رأي سيبويه ، وحكى غيره أن الأول مذهب المبرد ، وفهم بعضهم من سيبويه أنه يقف مع السماع كالمبرد".

والمستعملُ الْمتفقُ عليه فِي هَذَا النوعِ بلا خلاف : " أعْلَمَ ، وأَرَى " ، فأما : " أنْبَأَ ، ونَبَّأَ " فإلَى واحدٍ بنَفْسِهِ ، وإلَى آخرٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وخَبَّرَ وحَـدَّثَ كَنَبَّـأَ ، وإنَّمَا تَعَدَّتْ إلَى ثلاثةٍ عِنْدَ مَنْ رأى ذَلِكَ لتَضَمُّنِهَا مَعْنَى : " أعْلَمَ " ، والتَّـضْمِينُ لاَ ينقاسُ.[1]

وذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إلَى أنَّ : " أنْبَأَ ، ونَبَّأَ " يتعدى بنَفْسِهَا إلَـى اثْنَـيْنِ ، ولَيْس كَذَلِكَ ؛ لأنَّ استعمالَه بحَرْف الْجَرِّ أكثرُ من استعماله دونَهُ[2]، قال تعالَى :[3] **{هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً}** ، وقال تعالَى :[4]**{يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّـا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ}** ، وقال تعالَى :[5]**{أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَـى}** ، وقـال الشاعر :[6]

دَعِي مَاذَا عَلِمـتُ سَـأَتَّقِيهِ وَلَكِـنْ بِالْمُغَيَّـبِ نَبِّئِينِـي

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٠٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٦٧.

(٢) قال الفارسي فِي الإيضاح العضدي : ١/ ١٧٥ ، تحت باب الفعل الذي يتعداه إلَى ثلاثـة : بأن هذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بالتضعيف.

(٣) من الآية : ١٠٣ من سورة الكهف.

(٤) من الآية : ٣٣ من سورة البقرة.

(٥) الآية : ٣٦ من سورة النجم.

(٦) قائله هو سحيم بن وثيل الرياحي ، وهو من قصيدة طويلة وقبله :

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى علي ولا يقيني

وهو من الوافر . توضيح المقاصد : ١/ ٢٣١ ، الخزانة : ٢/ ٥٥٤ ونسه السيوطي فِي شرح شواهد المغني : ١٩٠ إلَى المثقب العبدي وهو الشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " دعي " أي اتركي ، و : " ماذا علمت " بكسر التاء قال النحاس رواية أبِـي الحسن بكسر التاء ، ورواية أبِي اسحق " علمتُ " بضم التاء ، قوله : " نبئيني " أي أخـبريني من النبأ وهو الخبر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " علمت .. بالمغيب " حيث تعدت نبأ إلَى واحد بنفسها وإلَـى الثاني بحرف الجر

ومِمَّا جَاءَ مَحذوفاً منه حرف الجر قوله تَعَالَى :[1]{مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا} ، وأصله : بهذا.

قولُــــهُ :

وَمَا لِمَفْعُــولَيْ عَلِمْــتُ مُطْلَقــاً   لِلثَّانِ والثَّالِثِ – أيْضاً – حُقِّقَا

يقول : الثاني والثَّالثُ من مفاعيل : " أعلَمَ " لَهُمَا ما لِلأَوَّلِ والثــاني مــن مَفْعُولَيْ : "علم" من أحكامِ الإلغاءِ والتَّعْليقِ والْحَذْفِ وغَيْرِ ذَلِك ، فتقولُ إذا أَلْغَيْتَ : كبشكَ أعلمتَ زيداً سمينٌ ، وكبشكَ سمينٌ أعلمْتَ زيداً.

وحكى صاحبُ التلْخيصِ[2] أنَّ الإلْغَاءَ لا يَجُوزُ فِي : " أعلَم وأخواتهــا " ، قال ولا نعلم فِي ذَلِكَ خِلافاً ، والْمَنْعُ نَصُّ أبِي مُوسَى الْجَزُولِيّ[3] ، وقَــالَ بَعْــضُ شُرَّاحِ الكُرَّاسَةِ من الْحُفَّاظ لِهَذَا الْعِلْمِ : لَمْ يُجزْ الإلْغَاءَ أحدٌ ، قال بَعْضُهُمْ : إنَّمَا كان ذَلِكَ لقوتِهَا بِالنَّقْلِ فَيَجِيءُ الإلْغَاءُ مُنَاقِضاً لِلتَّقْوِيَةِ . انتهى.[4]

ومعْنَى هَذَا الكلام أنها لما نُقلَتْ بالْهَمْزَة اقْتَضَى ذَلِكَ أن : " أعْلَمْتُ " عملت فِي مَفْعُولٍ صَحِيحٍ كان فَاعلاً قبْلَ النَّقْلِ فلو أَلْغَيْنَاهَا عَن الثانِي والثالث لكان ذَلِــكَ كالتناقض ؛ لأنها من حَيْثُ الإعمال فِي الأوَّلِ هِيَ قويةٌ ، ومن حَيْثُ الإلغاء عن الثانِي والثالث هي ضعيفةٌ.

---

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم.

(٢) هو أبو الحسين بن أبِي الربيع صاحب البسيط فِي شرح الجمل والتلخــيص ، تــوفِي ســنة (٦٨٨هـ) ، وانظر النص المذكور فِي التلخيص : ١/ ٣٦٢.

(٣) ينظر المقدمة الجزولية فِي النحو : ٨٣.

(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٧٠٦ – ٧١٠.

وأما التعليقُ فحكى صاحبُ التلخيصِ وغَيْرُه فيه خلافاً ، وذكر أنّ أكثرَ النَّحْويينَ مَنَعُوهُ ، والذي أجَازَ ذَلِكَ إنَّمَا أجَازَه فِي الثاني والثالث ، فتقولُ : أعلمتُ زيداً أبكر قائمٌ أم عمرٌو.

وأجازَ صاحبُ التَّمْهِيدِ الإلْغَاءَ والتَّعْلِيقَ فِي هَذِهِ الأفعال إذَا بُنِيَتْ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فأجَازَ : عمرو أُعْلِمَ زيدٌ شاخصٌ ، وعمرٌو شَاخِصٌ أُعْلِمَ زَيْدٌ ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ مَا عَمْرٌو شَاخِصٌ ، أو لعَمْرٌو شَاخِصٌ ، أو أَ عَمْرٌو شَاخِصٌ ، وهو ظاهرُ كَلامِ أبِي مُوسَى[١] ؛ لَكِنَّ الصَّحِيحَ أنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ.[٢]

وأما الحذفُ فإنْ حذفْتَ الثَّلاثَةَ جازَ ذَلِكَ اقْتِصَاراً أو اخْتِصَاراً ، فتَقُولُ فِي الاقْتِصَار : أعلمتُ ، فتذكرُ أنَّهُ صدَرَ منك إعْلاَمٌ ولا تذكرُ الْمُعلَمُ ولاَ الْمُعْلَمُ بِهِ.

وتَقُولُ فِي الاخْتِصَارِ : أعلمتُ ، مُجِيباً لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ : هَلْ أعْلَمْتَ زَيْداً عمْراً قَائماً ؟.

وأما حذْفُ اثنينِ منْهَا أوَ واحدٍ اخْتِصَاراً فَيَجُوز ، وأما اقتِصَاراً ، فلا يَجُوزُ ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[٣] ، وأمَّا غَيْرُه فأجَازَ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يُؤَدِّ إِلَى بَقَاءِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ اللذين أصلُهُمَا الْمُبْتَدأُ والْخَبَرُ ، فأجَازَ : أعلمتُ زيداً ، إذَا كان زَيْدٌ الْمَفْعُولَ الأوَّلَ ، وأجَازَ : أعلمت كبشَكَ سَمِيناً ، وتَحذف الْمَفْعُولَ الأوَّلَ اقْتِصَاراً كَمَا حَذَفْتَهُمَا فِي المثالِ وأبقَيْتَهُ.[٤]

---

(١) المقدمة الجزولية : ٨٣.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٦/ ١٥٧ ، وفيه نقل عن الأستاذ أبي علي الشلوبين : المذهب الصحيح أنه لا يجوز الإلغاء عن المفعولين سواء أبني للفاعل أم للمفعول.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١.

(٤) ذكر في التذييل والتكميل أن المذاهب في ذلك ثلاثة :

- مذهب الأكثرية ومعهم المبرد وابن مالك : جواز الحذف والاقتصار على الأول.
- مذهب سيبويه ومن تبعه كالأخفش وابن عصفور : لابد من ذكر الثلاثة.
- مذهب الشلوبين : يجوز حذف الأول والاقتصار على الأخيرين.

وأجَازَ ابْنُ كَيْسَان الاقتصارَ عَلَى الأَوَّلِ ، واستدَلَّ لِـــذَلكَ خَطَّـــابٌ بَقَوْلِـــه تَعَالَى[١] : {نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ}[٢] ، ولا حُجَّةَ فِيه ؛ لأنه لا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُـــونَ الَّتِـــي تتعدى إلَى ثلاثة ، بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَتَعَدَّى إلَى اثْنَيْنِ ، وأصلُ الثَّاني بحَـــرْفِ الْجَـــرِّ ، وحُذفَ الثَّاني اقْتِصَاراً ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ قَبْلَهُ قَوْلَهُ تَعَالَى[٣]: {مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا} أي : بِهَـــذَا {قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} أيْ نَبَّأَنِيه ، فحُذِفَ اقْتِصَاراً لِتَقَدُّمه فِي الذِّكْرِ.

قَوْلُـــــهُ :

وَإِنْ تَعَـــدَّيَا لِوَاحِـــدٍ بِـــلاَ هَمْـــزٍ فَلاثْنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلاَ

يقولُ : " عَلِمَ " بمَعْنَى : " عَـــرَفَ " ، و : " رَأَى " بِمَعْنَـــى : " أَبْـــصَرَ " يَتَعَدَّيَان لوَاحد ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ النَّقْلِ تَعَدَّتْ إلَى اثْنَيْنِ ، أما : " رَأَى " فَقَدْ عُدِّيَتْ بِالْهَمْزَةِ ، قَالَ تَعَالَى[٤]: {فَأَرَاهُ الآيَةَ الْكُبْرَى}.

وأَمَّا : " عَلِمَ " بمَعْنَى : " عَرَفَ " فَلاَ يُحْفَظُ النَّقْلُ فيهَا إلاَّ بالتَّضْعيف ، قَالَ تَعَالَى[٥]: {وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا} ، وقَالَ تَعَالَى[٦]: {تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّـــا عَلَّمَكُـــمُ اللَّهُ}، وقَالَ تَعَالَى[٧]: {وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ} ولا يُحْفَـــظُ نَقْلُهَـــا

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم

(٢) هذا المذهب في التذييل والتكميل : ٦/ ١٥٤ ، وفيه يقول : إنه مذهب المبرد وأبي بكر وابن كيسان والأكثرين ، وإن كان المبرد في المقتضب يقول بخلاف ما نسب إليه. ينظر المقتضب : ٣/ ١٢٢.

(٣) من الآية : ٣ من سورة التحريم.

(٤) الآية : ٢٠ من سورة النازعات.

(٥) من الآية : ٣١ من سورة البقرة.

(٦) من الآية : ٤ من سورة المائدة.

(٧) من الآية : ٩١ من سورة الأنعام.

والصحيحُ أَنَّ النَّقْلَ بِالْهَمْزَةِ فِي الْمُتَعَدِّي سَمَاعٌ لاَ قِيَاسٌ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، فَلاَ يُقَالُ : أَقْتَلْتَ زَيْداً عَمْراً ، ولا أَشْتَمْتَ عَمْراً خالداً.

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا   فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حكْمٍ ذُو ائْتِسَا

يَقُولُ : ثَانِي : " أَعْلَمَ " عَلَى زَعْمِهِ ، و : " أَرَى " حكْمُهُ كَحُكْمِ ثَانِي : "كَسَا " من جوازِ حذْفِهِمَا وحذفِ أَحَدِهِمَا اقْتِصَاراً واخْتِصَاراً وغَيْرِ ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ : " فِي كُلِّ حكْمٍ ذُو ائْتِسَا " لَيْسَ بِجَيِّد ؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِعُ التَّعْلِيقُ فِي بَابِ : "كَسَا " عَلَى كُلِّ حَالٍ ، ولا يَمْتَنِعُ فِي هَذَيْنِ لأَنَّ : " أَعْلَمَ " الْمَنْقُولَةَ من : " عَلِمَ " بِمَعْنَى : " عَرَفَ " فِعْلٌ قَلْبِيٌّ ، و : " أَرَى " الإِبْصَارِيَّةُ قد تُعَلَّقُ كَمَا عُلِّقَتْ : " رَأَى " البصريةُ ، قَالَ تَعَالَى[1]: { أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى}.

قَوْلُـــهُ :

وَكَأَرَى السَّابِق نَبَّـــأَ أخبرَا   حَدَّثَ أَنْبَـــأَ كَـــذَاكَ خَبَّـــرَا

يَعْنِي بالسَّابِقِ الذي ذَكَرَهُ أَوَّلاً فِي هَذَا الْفَصْلِ ، واحترزَ بذَلِكَ مِنْ : " أَرَى " الَّتِي ذَكَرَهَا ثَانِياً وهِيَ الإبصارِيَّةُ ، والدليلُ عَلَى استِعْمَالِ هَذِهِ الأَفْعَالِ مُتَعَدِّيَةً إِلَى ثَلاَثَةٍ السَّمَاعُ ، ولَوْلاَ السَّمَاعُ لَمَا أَثْبَتْنَا ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ ، والتَّضْمِينُ لاَ يُقَالُ بِقِيَاسٍ ، قَالَ النَّابِغَةُ :[2]

---

(١) من الآية : ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبياني ، من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمر بن خويلد لقيه بعكاظ فأشار عليه أن يشير على قومه بقتال بني أسد وترك حلفهم فأبى النابغة الغدر وبلغه أن زرعة يتوعده فقال :

نبئت زرعة .... إلى آخره

ديوانه : ٨٦ بشرح عباس عبد الساتر وينظر بيت الشاهد في تخليص الشواهد : ٤٦٧ ، وابن يعيش : ٧/ ٦٥ ، والخزانة : ٦/ ٣١٥ ، والكتاب : ١/ ٤١ ، والشاهد : ٣٦٩ من شواهد

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا   يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

وقَالَ آخرُ فِي : " أَخْبَرَ " :(١)

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً   وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أَنْ تَعُودِينِي

وقَالَ آخرُ فِي : " حَدَّثَ " :(٢)

العيني ، والتصريح : ١/ ٢٦٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠١ ، وابن الناظم : ٨١ ، والتذييل : ٦/ ١٦٥.

اللغة : قوله : " نبئت " على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، و: " زرعة " هو ابن عمرو بن خويلد الذي ذكرناه آنفاً ، وقوله : " يهدي " بضم الياء من الإهداء.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " نبئت " حيث نصب ثلاثة مفاعيل ؛ لأنه تضمن معنًى : أرى المتعدي إِلَى ثلاثة مفاعيل وعمل عمله.

(١) البيت من بحر البسيط لرجل من بني كلاب ، وذكر فِي الحماسة بعده بيتاً آخر وهو قوله :

وتجعلي نطفة فِي القعب باردة   وتغمسي فاك فيها ثم تسقيني

ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٤٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠١ ، وابن الناظم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٢ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١/ ٢٦٥ ، والدرر : ٢٧٩.

اللغة : قوله : " أخبرتني " بضم الهمزة لأنه مجهول ويكسر لأنه خطاب للمؤنث ، قوله : "دنفا" بفتح الدال وكسر النون صفة مشبهة من الدنف بفتح الدال وفتح النون وهو المرض اللازم ، فإذا قلت : دنف بفتحتين يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، يقول : رجل دنف وامرأة دنف وقوم دنف ، وإذا قلت : دنف بكسر النون تقول : رجل دنف وامرأة دنفة وقوم دنفون.

الاستشهاد فيه : على أن أخبرتني بمعنى نبئتني حيث نصب ثلاثة مفاعيل.

(٢) قائله هو الحارث بن حلزة اليشكري ، وهو من قصيدته المشهورة المنظومة فِي المعلقات السبع وأولها هو قوله :

آذنتنا ببينها أسماء   رب ثاوٍ يملُّ منه الثواء

وهي من الخفيف ، ينظر شرح القصائد العشر : ٣٨٧ ، وابن يعيش : ٧/ ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٥٣ ، وابن الناظم : ٨٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٧٠ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٥٩ ، والدرر : ٢/ ٢٨٠ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٦٥ ، وشرح المعلقات السبع للزروني : ١٦١ ، والشاهد : ٢٧٣ من شواهد العيني.

أَوْ مَنَعْتُمْ مَاتُسْأَلُونَ بِهِ فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُــوهُ لَــهُ عَلَيْنَــا الْــوَلاءُ

وقَالَ آخرُ فِي : " أَنْبَأَ " :[1]

وَنُبِّئْــتُ قَيْــساً وَلَــمْ أَبْلُــهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْــلِ الْــيَمَنِ

وقَالَ آخرُ فِي : " خَبَّرَ " :[2]

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَأَعُوْدُهَا

الاستشهاد فيه : في قوله : " حدثتموه " بمعنى نبئتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، وقال ابن الخباز : لَم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول وهذه الشواهد الخمس دليل على ذلك ، قال الزمخشري في قوله تعالى {**كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ**} - من الآية : ١٦٧ من سورة البقرة : إن حسرات مفعول ثالث وليس فيه بناء للمفعول ، والأمر كما قاله لأن الرؤية قلبية وذلك لأن الأعمال معان فلا تدرك بحاسة البصر.

(١) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي ، وأولها هو قوله :

لعمرك ما طول هذا الزمن ... على المرء إلا عناء معن

وهي من المتقارب ، انظر ديوانه : ١٥ المطبعة النموذجية ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٢ ، والدرر : ١/ ١٤٠ ، وابن الناظم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " عناء " أي تعب ، وقوله : " معن " أي متعب ، وقوله : " ونبئت " أي أخبرت ، وقوله : "قيساً" أراد به قيس بن معدي كرب ، وقوله : " و لم أبله " يعني لم أختبره.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وأنبئت " فإنه نصب ثلاثة مفاعيل مثل : نبأ كما ذكرناه.

(٢) البيت من الطويل ، قائله هو العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، والقصة في ذلك أن سوداء الغميم وهي امرأة من بني عبد الله بن غطفان اسمها ليلى ولقبها سوداء كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكلف بها العوام فخرج إلى مصر في ميرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها وأنشأ يقول بيت الشاهد وغيره. انظر شرح التصريح : ١/٢٦٥ ، والدرر: ٢/ ٢٧٨ ، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٢٥٢ ، والشاهد رقم : ٣٧١ من شواهد العيني ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠١ ، وابن الناظم ، ٨٢.

الاستشهاد فيه : على أن خبرت بمعنى نبئت وأنه يقتضي ثلاثة مفاعيل كما ذكرنا.

فهرس موضوعات

الجزء الأول

منهـــــج السـالك
فـي الكـــلام
على ألفيــة ابن مـــالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

﴿الجزء الثاني﴾

تحقيـــق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخـر

الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السوداني

كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية
جامعة الملك فيصل بتشـاد

دار الطباعة المحمدية
٣ درب الأتراك ـ الأزهر
ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

﴿ مُقَدِّمَـــةُ الْجُزْءِ الثَّانِي ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين - والصلاة والسلام الأتمان على أشـرف المرسـلين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا - أخي القارئ - هو الجزء الثانِي من كتاب منهج السالك فِي الكـلام على ألفية ابن مالك تأليف الإمام العالم العلامة أثير الدين أبي حيان النحوي الأندلسي مولداً والمصري إقامة ووفاة (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ).

هذا الكتاب ظل حبيس المكتبات والمخطوطات سبعة قرون طويلـة إِلَـى أن وفقنا الله وهدانا ولفت نظرنا إلى تحقيقه وإخراجه إلى النور لينتفع به طـلاب العلـم ومحبو اللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وأدبها.

كانت مخطوطات هذا الكتاب مبعثرة فِي مكتبات العالم ، فهذه واحدة فِـي مصر ، وتلك أخرى فِي المغرب ، وثالثة فِي السعودية ورابعة فِي العراق ولا يبحـث عنها أو ينتفع بها إلا محتاج لها ، ومضطر إليها . أما طلاب العلم فلا يعرفون عن هـذا الكتاب شيئاً ، وكان قد حقق فِي رسالتين علميتين فِي كلية اللغـة العربيـة جامعـة الأزهر بالقاهرة ، ولا ينتفع به أحد أيضاً لأنه حبيس مكتبة واحدة ونسخة واحدة.

وعندما طبع الكتاب سنة ١٩٤٧م أو بمعنى أدق نسخ دون تحقيق أو تعليـق كانت نسخه قليلة ولا توجد فِي أيدي كثير من الناس أو المكتبات إلاّ ما وجدناه من نسختين قديمتين فِي دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ - ٧٤٤٤ هـ نحو) مع أن الكتـاب لعالم جليل وهو أبو حيان صاحب التذييل والتكميل ، وصاحب البحـر المحـيط في التفسير ، كما أن الكتاب أيضاً فِي فن عظيم وهو في النحو والصرف وشرح ألفية ابن

مالك التي ذاعت شهرتها في الأولين والآخرين ، ومن هنا كان عزمنا على شرحه وتحقيقه ، وهمنا على طبعه وإخراجه ، وتأكيدنا على تقديمه وتسهيله للناس لينتفع به الكثيرون من طلاب العلم.

ثلاثة من المحققين في النحو والصرف عكفوا على الكتاب ما يقرب من أربعة أعوام قراءة وتحقيقاً ودراسة وتوثيقاً ، ولو أن واحداً قام به لثقل عليه وناء به ، ولكننا قسمنا العمل ورحنا نجد ونجتهد ونسهر ونعمل دون كلل أو ملل حتى خرج الكتاب في أحسن حال وعلى غير مثال.

اشتمل الجزء الأول على دراسة طويلة للكتاب ، كما ضم عدة أبواب إجمالاً هي أبواب الكلمة والكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والابتداء ونواسخه المختلفة.

أما الجزء الثاني وهو الذي بين يديك - أخي القارئ - فقد اشتمل على عدة أبواب كثيرة وطويلة هي أبواب الفاعل ونائبه والاشتغال وتعدي الفعل ولزومه والتنازع وبقية المفاعيل الخمسة وهي المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه وكان قد تحدث عن المفعول به في باب الفاعل وباب تعدي الفعل ولزومه وقد اختتم الجزء الثاني بثلاثة أبواب كبيرة هي باب الاستثناء والحال والتمييز.

وقد بلغ هذا الجزء ما يقرب من خمسمائة صفحة وهي تعادل مائة وثلاثين من النسخة الأمريكية المطبوعة.

وقد ختمنا هذا الجزء بفهرس واحد وهو فهرس الموضوعات وأما الفهارس المفصلة للكتاب كله فستأتي بعد ذلك مع نهاية الجزء الرابع إن شاء الله وهو آخر الكتاب.

هذا والله الموفق

المحققون

﴿ الْفَاعِـــلُ ﴾

/ ١٠١ قَوْلُـــهُ :

الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَــى　　　زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْـمَ الْفَتَــى

لَمْ يَذْكُرْ حَدَّ الفَاعِلِ ، وإِنَّمَا أَتَى بِمُثُلٍ ثَلاَثَةٍ :

أَوَّلُهَا : فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ وَهُوَ : أَتَى زَيْدٌ ، **الثَّانِي** : اسم فَاعِلٍ وهُوَ : مُنِيراً وَجْهُهُ **الثَّالِثُ** : فِعْلٌ جَامِدٌ وَهُوَ : نِعْمَ الْفَتَى ، وكَذَلِكَ أكثر عَادَة هَذَا النَّاظِمِ لا يَحُدُّ شَـيئاً ولا يَأْتِي بالأحكام الكلية فِي قوانين ، بَلْ يُبْرِزُ ذَلِكَ فِي مُثُلٍ.

قولـــــه :

وبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَــإِنْ ظَهَــرْ　　　فَهْــوَ وإلاَّ فَــضَمِيرٌ اسْــتَتَرْ

أَمَّا كَوْنُ الْفَاعِلِ يكون بَعْدَ الْفِعْلِ ولا يجوز أن يتقدم عليه فَفِي ذَلِكَ خِلاَفٌ ، أجاز الْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمه عَلَى الْفِعْلِ[١] ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ[٢] ، وثمرةُ الْخِلاَفِ تظهرُ فِي التَّثْنِيَةِ والجمعِ فَيُجِيزُ الْكُوفِيُّونَ : الزيدان قَام ، والزيدون قَام ، ومنعه الْبَصْرِيُّونَ.

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٨ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٩ ، وشفاء العليــل في إيضاح التسهيل: ١/ ٤١٢ ، والمساعد : ١/ ٣٨٧ ، وشرح المقرب (المرفوعات) : ١/ ١٢٩.

(٢) قال سيبويه في باب بعنوان : " هذا باب ما يحتمل الشعر : ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله :

صددت فأطولت الصدود وقلما　　　وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام : وقل ما يدوم وصال ". الكتاب لسيبويه: ١/ ٣١ ، وانظر ابن يعيش : ٧/ ١١٦ ، وشرح المقرب (المرفوعات) : ١/ ١٣١ ، والارتشاف : ٢/ ١٧٩ ، والمغـني : ١/ ٣٠١ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٩.

وَقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِه ؛ لأنه إِذَا اسْتُعْمِلَ الْفِعْل زَائِـداً فلا يكون بَعْدَه فَاعِل لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ[١] خِلافاً لِمَنْ قَالَ : إِذَا زِيدَتْ كَانَ فَفَاعِلُهَا مُضْمَرٌ ، أيْ كَانَ الْكَوْنُ.[٢]

وكذَلِكَ إِذَا اسْتُعْمِلَ الْفِعْل فِي مَعْنَى الْحَرْفِ نَحْوُ : قَلَّمَا فِي أَحَدِ الْقَـوْلَيْنِ ، إِذَا كَانَتْ لِلنَّفْيِ ووليها الأفعال نَحو : قَلَّمَا يَكُونُ كَذَا ، أَيْ : مَا يَكُـونُ كَـذَا[٣] ، وكذَلِكَ إِذَا جِيء بِالْفِعْلِ تَوْكِيداً لِلْفِعْلِ نَحْوُ : قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ الأَوَّلِ ، وقَامَ الثَّانِي تَوْكِيدٌ لا فَاعِلَ لَهُ ، وقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنْ زَيْداً مَرْفُوعٌ بِالثَّـانِي وفَاعِلُ الأَوَّلِ مضمرٌ ويكونُ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، والوجه الأول أحسن.

وقَوْلُهُ : " فَإِنْ ظَهَرَ فَهْوَ " أَيْ فَإِنْ ظهر الْفَاعِلُ فَهْوُ أيْ الْفَاعِل ، فأفادَ الْجَزَاءُ مَا أفادَ الشَّرْطُ ولاَبُدَّ فِيهِمَا مِن الْمغايرة ، وقَوْلُهُ : " وإلا فَضَمِير استتر " فِيه تعقبان :

---

(١) أشار إِلَى هذا القول الفارسي فِي البغداديات : ٦٢ ، فكان عنده لا تعمل شيئاً مطلقـاً إذا زيدت ، وانظر معه همع الهوامع : ١/ ١٢٠ ، ١٢١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عـصفور : ١/ ٤٠٩ ، وحاشية الشيخ يس : ١/ ١٩١ ، والصبان على الأشموني : ١/ ٢٣٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٩٤.

(٢) هو قول السيرافِي وكان فِي هذه الحالة تكون تامة عنده وفِي ذلك يقول : " وقولنا : زائـدة ليس المعنى بذلك أن دخولها كخروجها وإنما المعنى أنها ليس لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على زمان وفاعلها كمصدرها وذلكقولك : زيد كان قـائم، أو قائم كان زيد، كان ذلك الكون، وقد دلت على الزمان الماضي ؛ لأنك لو قلت : زيد قائم ولَم تقل : كان لوجب أن يكون ذلك فِي الحال ". انظر شرح الكتاب لسيبويه : السيرافِي : ٢/ ٢٩٢ (دكتوراه بالأزهر) د. دردير أبو السعود.

(٣) قال ابن مالك : " وأجاز الأعلم وابن عصفور رفع وصال بيدوم فِي قول الشاعر :

.... **وقلما وصال على طول الصدود يدوم**

لا بفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠.

أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ : " وإلاَّ فَضَمير " ، ولا يلزم إِذَا لَمْ يَكُنْ الْفَاعِـلُ ظَـاهِراً أَنْ يَشْتَغِلَ الْفِعْلُ بضمير ؛ إِذْ ثَمَّ حالة أخرى ، وهي الحذفُ ، وقد قَالَ بِـذَلِكَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ فَأَجَازَ أَنْ يُحْذَفَ الْفَاعِلُ إِذَا دَلَّ عَلَى حَذْفِهِ الْمَعْنَى.[١]

وقَالَ الْبَصْرِيُّونَ – أَيْضاً – بِجَوَازِ حَذْفِهِ وإِقَامَةِ شَيْءٍ مَقَامَهُ وذَلِكَ فِي بَـابِ الْمَفْعُولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي أَنَّهُ مُحَوَّلٌ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَلَيْسَ صِيغَةً مُسْتَقِلَّةً.

وقَالَ أَكْثَرُهُمْ – أَيْضاً – بِجَوازِ حَذْفِهِ مَعَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : عجبتُ مِنْ رُكوبِ / ١٠٢ الْفَرَسِ[٢] ، وقَالَ بَعْضُهُمْ – أَيْضاً – إِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ فِـي نَحْوِ : أَحسِنْ بزَيْد وأَكْرِمْ ! ، تريد به.[٣]

---

(١) ذهب الكسائي في مسألة جواز حذف الفاعل إلى القول به مطلقاً سواء كان مع رافعه أو دونه ، ومنع المرادي حذف الفاعل مطلقاً مختاراً لمذهب الجمهور ومؤولاً ما ورد من شواهد. يقول المرادي : " مثال حذفه مع رافعه المدلول : زيداً في جواب : من أكرم ؟ ، وذلك كثير ، ومذهب الكسائي جواز حذف الفاعل وحده في باب التنازع وفي غيره واستدل بظـواهر أبيات وآيات ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف ممكن فيه الإضمار كقوله تعالى : **{ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيسجننه}** . من الآية : ٣٥ من سـورة يوسف ، أي بدا لهم البداء كما قال :

.... **بدا لك في تلك القلوص بداء "**

انظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٢٣ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ٨٢ ، وينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/ ٤٤ ، ٤٥.

(٢) انظر الارتشاف : ٢/ ٨٢ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/ ٤٤ ،٤٥.

(٣) قال ابن مالك في معرض حذف الفاعل : " وأما حذفه وحذف فعله فكثير كقولك : زيداً لمن قال : من أكرم ؟ فحذفت أكرم ، وهو فعل مضارع مسند إلى ضمير المخاطـب فاشـتمل الحذف عليهما ، ونظائر ذلك كثيرة ، كقوله تعالى : **{ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَـاتِ لَيسجننه}**. قيل أن المعنى : بدا لهم بداء ؛ كما قال : =

والتعقب الثّاني : قَوْلُهُ : " فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ " لاَ يَلزَمُ أنْ يَكُونَ مُسْتَتِراً بَلْ قَدْ يكونُ بَارِزاً نَحْوُ : قمت وقلت.

وقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِل " الْفَاعِلُ قد يكونُ بَعْدَ فِعْلٍ ، وقد يكون بَعْدَ غَيْرِ فِعْلٍ ، وغيْرُ الْفِعْل : اسمُ فَاعِلٍ عاملٍ نَحْو : مررت برجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ ، ومبالغة نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكُولٍ أَبُوهُ.

وصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَعْبٌ جَمَلُهُ ، ومَصْدَرٌ مُقَدَّرٌ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ والْفِعْلِ نَحْوُ : أعجبني ركوب زيدٍ الْفَرَسَ ، ومصدَرٌ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ : ضَرْباً زَيْداً ، فَفي : " ضَرْباً " ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، التَّقْدِيرُ : ضَرْباً أَنْتَ زَيْداً.

= .... بدا لك في تلك القلوص بداء "

ومثله قول الشاعر :

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتّى تَرُدَّنِي ... إِلَى قَطَرِيٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِيَا

أي : إن كان لا يرضيك ما تشاهده مني ... ومن الفاعل المؤول قوله تعالى : {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} ، من الآية : ٤٥ من سورة إبراهيم . ففاعل (تبين) مضمون كيف فعلنا كأنه قال : وتبين لكم كيفية فعلنا بهم ، وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل ؛ كما جاز في باب الابتداء نحو : {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ} ، من الآية : ١٠ من سورة يس ، فإنه أول : سواء عليهم الإنذار وعدمه ؛ كما جاز في هذا الباب أن يقال :

ما ضر تغلب وائل أهجوتها ؟

على تأويل : ما ضرها هجوك إياها ، ومثل : {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} ، {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} من الآية : ١٢٨ من سورة طه ، على تأويل : أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا .
شرح التسهيل لابن مالك :٢/ ١٢١ – ١٢٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٣/ ٣٧٩ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي : ٢/ ٦٤ ، وإرشاد العقل السليم : ١/ ٤٩٧ ، والمحرر الوجيز لابن عطية : ٤/ ٦٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٦٠.

واسمُ فِعْلٍ نَحْو : هَيْهَاتَ زَيْدٌ ، وأفْعَلُ التفضيلِ نَحْوُ : مررتُ برجلٍ أفـضلَ مِنْ زيْد ، فَفِي : " أفْضَل " ضَميرٌ ، واسْمٌ موضوعٌ مَوْضِعَ الْفِعْلِ نَحْوُ : إيَّاكَ أنْـتَ وَزَيْدٌ أنْ تَصْنَعَا كَذَا ، فَفِي : " إيَّاكَ " ضَميرٌ ولِذَلِكَ أكَّدَ بأنْتَ ، وَظَرْفٌ ومَجْـرُورٌ قَوِيَتْ فيهَا جنَبَةُ الْفِعْلِ بأنْ يَقَعَا حَالاً أو صفةً أو خبراً أو صلةً أوْ مفعولاً ثانياً لِظَنَنْتُ أو ثالثاً لأعْلَمْتُ.[١]

واسْمٌ مَنْسُوبٌ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ أخُوهُ ، واسْمٌ جَامِدٌ غَيْرُ مَنْسُوب ضُمِّنَ مَعْنَى الْمُشْتَقّ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ ، فَفِي : " عَرْفَجٍ " ضَميرُ مَرْفُوعٌ ولِذَلِكَ أكَّدَهُ بالْمَرْفُوعِ ، وكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجْمَعُـون ، وظَـرْفٌ ومَجْرُورٌ فِي بَابِ الإغراءِ نَحْوُ : عليك زيداً ، ولِذَلِكَ يَجُوزُ تَأكِيدَهُ بأنْتَ ، فَتَقُولُ : عَلَيْكَ أنْتَ زَيْداً ، أي : إلْزَمْ أنْتَ زَيْداً.

قولُـــهُ :

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إذَا مَـا أُسْـنِدَا لاثْنَيْنِ أوْ جَمْعٍ كَفَازَ الـشُّهَدَا

يَعْني بِالتَّجْرِيدِ أنْ لاَ تلحقه عَلاَمَةَ تَثْنِيَة ولا جَمْعٍ ، فتقول : قَـامَ الزَّيْـدَان ، وقَام الزيدون ، وقَامَت الهندات ، ويعني بِقَوْلِه : " لاثْنَيْنِ أوْ جَمْعٍ " أيْ ظَاهِرَيْن ؛ لأنَّ الْفِعلَ إذَا أُسْنِدَ إلَى ضَميرِ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ لَمْ يُجَرَّدْ ، بَلْ يَلْحَقُهُ الضَّميرُ فَتَقُـولُ : الزَّيْدَانِ قَامَا ، والزَّيْدُونَ قَامُوا ، والْهِنْدَاتُ قُمْنَ ، وَلَيْسَ الَّذي ذَكَرَ النَّاظمُ مَخْصُوصاً بِهِما ، بَلْ إذَا أُسْنِدَ لِمُفْرَدٍ كَانَ – أيضاً – مُجَرَّداً ؛ أيْ : لاَ عَلاَمَة تلحقُهُ ، فتقولُ : قَامَ زَيْدٌ.[٢]

قولُـــهُ :

---

(١) مثل لذلك ابن عصفور بقوله : جاء زيد وعليه ثوبه ، ومررت برجل عليه ثوبه وزيد عليه ثوبه ، وظننت زيداً عليه ثوبه ، وأعلمت زيداً عمراً عليه ثوبه ، شرح الجمل : ١/ ١٥٨.

(٢) من المعلوم بالضرورة فلا حاجة للتنبيه عليه وإنما هو التحامل.

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

يقُولُ : قدْ يتصلُ بالْفِعْلِ علامة التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ وإنْ كَانَ الْفَاعِلُ بَعْدَهُ ظَاهِراً نَحْوُ : قَامَا أَخَوَاكَ ، وقَامُوا إِخْوَتُكَ ، وَفِي عبارَتِهِ تقصيرٌ ؛ لأنَّهُ مَثَّلَ بالْمُثَنَّى ، وبِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ ، ونقصهُ أَنْ يُمَثِّلَ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَيَقُولُ : وسَعِدْنَ نَحْوُ : سَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وهَذِهِ اللُّغَةُ يُسَمِّيهَا النَّحْوِيُّونَ لغة : " أكلونِي البراغيثُ " وهيَ قليلةٌ فِي لِسَانِ العربِ.[1]

وللنحاةِ فِي ذَلِكَ ثَلاثَةُ مَذَاهِبَ :

أَحَدُهَا : هَذَا وهُوَ أَنَّ هَذِهِ الألِفَ والواوَ والنُّونَ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تثنيةِ الْفَاعِلِ وجمعه ، والاسم الظاهر بَعْدَها فَاعِلٌ ؛ كمَا كانَت التَّاءُ فِي : قَامَتْ هِنْدٌ عَلامَةً عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ.[2]

---

(١) ينظر الكشاف للزمخشري : ٣/ ٣٣ ، والأمالي النحوية لابن الشجري : ١/ ١٣١ – ١٣٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك : ١٩٣ ، وقد جاء منها قول الشاعر :

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم

وقوله : **رأين الغواني الشيب لاح بعارضي**

(٢) يرى الزمخشري أن هذه الحروف علامات تدل على التثنية أو الجمع ، والفاعل هو الظاهر فقال : " والواو في : (لا يملكون) من الآية ٨٧ من سورة مريم علامة الجمع كالتي في : أكلوني البراغيث ، والفاعل : (من اتخذ) ؛ لأنه في معنى الجمع " . الكشاف للزمخشري : ٣/ ٣٣ ، والأمالي الشجرية : ١/ ١٣١.

وهذه الحروف عند الفراء على وجهين : **الأول** : على نية تكرار الفعل بعد العطف ، **الثاني** : أن تكون علامات تدل على تثنية وجمع الفاعل ، يقول الفراء : " وقوله : **(فَعَمُوا وصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)** من الآية ٧١ من سورة المائدة ، فقد يكون رفع الـ (كثير) من جهتين . **إحداهما** : تكرار الفعل عليها . يريد : عمى وصم كثير منهم ، وإن شئت جعلت : (عموا وصموا) فعلا لـ (كثير) كما قال الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... ـلِ أَهْلِي ". معاني القرآن للفراء : ١/ ٣١٥.

والْمَذْهَبُ الثَّاني : أَنَّ هَذه الألفَ والواوَ والنونَ أسْمَاءُ ضمائرُ فواعل بالْفعْلِ ، والاسْمُ بَعْدَهُنَّ بَدَلٌ مِنْهُنَّ ، وهُوَ مِمَّا تَأَخَّرَ فيه الْمُفَسَّرُ عَنِ الْمُفَسِّرِ ، فَهُوَ إضـمارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ.[١]

والثَّالثُ : أَنَّهُنَّ أسْمَاءُ ضَمَائِرُ فواعل بالْفِعْلِ والاسْمِ الظَّاهِرِ بَعْدَهُنَّ مُبْتَـدأٌ ، والْجُمْلَة الْمُتَقَدِّمَةُ مِنَ الْفِعْلِ والْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدأ ، والْمَذْهَبُ الأَوَّلُ هُـوَ الصَّحيحُ.[٢]

/ ١٠٣ قولُـــهُ :

ويَرْفَعُ الْفَاعِـلَ فِعْـلٌ أُضْـمِرَا كَمِثْلِ : "زَيْدٌ" فِي جَوَابِ : مَنْ قَـرَا؟

يَعْنِي بالإضمَارِ هُنَا الْحَذْفَ ؛ لأنَّ الْفِعْلَ لا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الإضمارُ عَلَى حَدِّهِ فِي الاسمِ.

وَحَذْفُ الْفِعْلِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَجِبُ فيه الْحَذْفُ نَحْوُ قَوْلِـه تَعَـالَى[٣]: **{إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}** ، [٤]**{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}** أيْ : إِذَا انْـشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وإنْ استَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ.

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور : ١/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، وانظر البحر المحيط : ٦/ ٢١٧ ، والارتشاف : ٢/ ٦٢٢ ، وحاشية الصبان : ٢/ ٢٣٨ ، ٢٣٩.

(٢) قال ابن مالك : " وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧ ، وينظر ابن يعيش : ٧/ ٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٤٨ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٧٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابـن مالك : ٢/ ٧٩.

(٣) الآية : ١ من سورة الانشقاق.

(٤) من الآية : ٦ من سورة التوبة.

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ كَمَا مَثَّلَ النَّاظِمُ فِي قَوْلِهِ : زَيْدٌ ، جواب : مَنْ قَرَأَ ؟ وهَذَا التَّمْثِيلُ لَيْسَ بِذَلِكَ الجيد ؛ لأَنَّ الأولَى أَنْ يَكُونَ الجواب على وفـق السُّؤَالِ ، فَقَوْلُهُ : من قَرَأَ ؟ جملةٌ مُنْعَقِدَةٌ مِنْ مُبْتَدَإٍ وَخَبَرٍ.

فإِذَا قِيلَ فِي جوابه : زَيْدٌ ، فَالْجَوَابُ الْمُطَابِقُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " مُبْتَـدَأً ، والْخَبَرُ مَحْذُوف ، أي : زَيْدٌ قَرَأَ ، فالسُّؤَالُ هنا عن تعْيِينِ الاسم والْفِعْلِ قد وقـع ، وإِنَّمَا جُهِلَ مَنْ أَوْقَعَهُ ، وإذَا قَالَ : هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ ؟ فالفِعْلُ قَدْ جُهِلَ ولَمْ يُعْلَمْ أَوَقَـعَ أَمْ لَمْ يَقَعْ ؟ فَيَكُونُ الْجَوَاب : زَيْدٌ ، أَيْ : قَرَأَ زَيْدٌ ، ويكونُ : " زَيْـدٌ " فَـاعلاً ؛ لأَنَّ السُّؤَالَ عَن الْفِعْلِ ، فالأَوْلَى الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ السُّؤَالِ والْجَوَاب ، وإِنْ كَانَ يَجـوزُ أن لا يطابقَ فَيَجُوزُ أَنْ يُجِيبَ مَنْ قَالَ : من قَرَأَ ؟ بِقَوْلِكَ : قَرَأَ زَيْدٌ ، وتُجِيبُ مَنْ قَالَ : هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ ؟ بقولك : زَيْدٌ الْقَارِئُ.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " ويَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ " اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الرَّافِعِ لِلْفَاعِلِ :

فقيلَ : الرافعُ لهُ شبهُهُ بالْمُبْتَدَإِ.[١]

وقِيلَ : ارْتَفَعَ بكونه فَاعلاً فِي الْمَعْنَى ، وهُوَ مَذْهَب خلف نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُتْبِيّ.[٢]

وقيلَ : ارْتَفَعَ بإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، ونَسَبَهُ النَّاظِمُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ لِخَلَف.[٣]

---

(١) انظر المقتضب : ١/ ٨ ، وشرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور : ١/ ١٦٥ ، ورده ابن عصفور بقوله : "وذلك فاسد لأن الشبه معنى والمعاني لَم يستقر لها العمل فِي الأسماء".

(٢) هذا ما نص عليه ابن عصفور فِي شرحه للجمل (الكبير) : ١/ ١٦٥ دون نسبه إِلَى خلف أو القتبي ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣ ، والمقتضب : ١/ ٨.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٧ ، ورد ابن عصفور على خلف هذا القول واتهمه بالفساد وعلة فساده أن الإسناد هو الإضافة فِي المعنى والفعل مسند إِلَى الفاعل وإِلَى المفعول ولو كان الإسناد هو الرافع لوجب رفعه للمفعول كما رفع الفاعل . انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ١٦٥.

وقيلَ : ارتَفَعَ بالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِعْلاً كانَ أَوْ اسْماً ، وهُوَ الصَّحِيحُ ، وهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلاَمِ هَذَا النَّاظِمِ.[١]

قولُـــــهُ :

وتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِـــي إِذَا   كَانَ لأُنْثَى كَـ : أَبَتْ هِنْدٌ الأَذَى

قَوْلُهُ : " كَانَ لأُنْثَى " يُرِيدُ : ظَاهِراً ، وسَوَاءً أَكَانَ التَّأْنِيثُ حَقِيقِياً نَحْوُ مَــا مَثَّلَ أَوْ مَجَازِياً نَحْوُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؟ ، ويعنِي بِقَوْلِهِ : " تَلِي الْمَاضِي " عَلَى جِهَــةِ الْجَوَازِ لا الوجوبِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا الَّذِي تلزمُهُ التَّاءُ.

وفِي قَوْلِهِ تَقْصِيرٌ ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وعَلَمُ التَّأْنِيثِ يَلْحَقُ الْمُــسْنَدَ للظَّاهِرِ الْمُؤَنَّثِ حتى يدخُلَ فِي قولِهِ : " عَلَمُ التَّأْنِيثِ " التاءُ الْمَذْكُورَةُ ، والتَّاءُ فِي مِثْلِ : تَقُومُ هِنْدٌ ، وتَطْلُعُ الشَّمْسُ ، وحَتَّى يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ : " الْمُسْنَد " أخارجةٌ هِنْــدٌ ؟ وأَطَالِعَةٌ الشَّمْسُ ؟.

ولاَ تَخْتَصُ التَّاءُ التي ذكرَهَا بدخُولِهَا عَلَى فِعْلِ أُنْثَى ، بَلْ قَدْ تَدْخُلُ فِي فِعْــلِ مُذَكَّرٍ فَصِيحاً إِذَا كَانَ الْمُذَكَّرُ مُضَافاً إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، وكَانَ يصْلُحُ أَنْ يلفُــظَ بِالثَّــانِي وأَنْتَ تُرِيدُ الأَوَّلَ نَحْوُ : قطعت بعض أصابعه ، وشرقت صدر القناة ، واجتمعت أهل اليمامة ، فإِنْ لَمْ يصلح أنْ يلفظ بالثَّاني وأَنْتَ تُرِيدُ الأَوَّلَ لَمْ تدخل التاءُ ، لا يقــالُ قُطِعَتْ رَأْسُ زَيْنَبَ ؛ لأَنَّهُ لا يُقَالُ قُطِعَتْ زَيْنَبُ ، وأَنْتَ تُرِيدُ قُطِــعَ رَأْسُهَا ، وكَذَلِكَ – أَيْضاً – تدخُلُ التَّاءُ فِي فِعْلٍ مُذَكَّرٍ كُنِّيَ بِهِ عَنْ مُؤَنَّثٍ فِي بَابِ نِعْمَ وبِئْسَ ، تقولُ : نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ سَفِينَتُكَ ، وبِئْسَتْ مَنْزِلُ الإِنْسَانِ دَارُكَ.

قولُـــــهُ :

وَإِنَّمَا تَلْــزَمُ فِعْــلَ مُــضْمَرِ   مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِــمٍ ذَاتَ حِــرِ

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٧.

يَقُولُ : إِذَا رَفَعَ الْفِعْلُ ضَمِيرَ مُؤَنَّثٍ لَزِمَتِ التَّاءُ سواءً أَكَانَ الضَّميرُ لِمُؤَنَّث حَقِيقَةً أَوْ مَجَازاً نَحْوُ : هِنْدٌ قَامَتْ ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ ؟ ، وكَذَلِكَ تلزَمُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ غَيْرُ مَفصُولٍ بَيْنَهُ وبَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ نَحْوُ : قَامَتْ هِنْدٌ.

فَقَوْلُهُ : " مُضْمَرٍ مُتَّصِل " يريد بذلك ضميرَ الْمُؤَنَّثِ حقيقةً أو مَجَازاً /١٠٤ ، ولَيْسَ على إطلاقِهِ ، بلْ لنا صورةٌ يكونُ الفَاعِلُ فِيهَا ضميراً مُتَّصلاً مُؤَنَّثاً ، ولا تلزم التاء ، وذَلِكَ فِي : " نِعْمَ وبِئْسَ " إِذَا كَانَ فَاعِلُهُمَا ضَمِيراً عَلَى شريطَةِ التَّفْسِيرِ نَحْوُ : نِعْمَ امرأةً هندٌ ، ونِعْمَتْ امرأةً هندٌ ، فَيَتَنَزَّلُ الضَّمير هُنَا مَنْزِلَةَ الظَّاهِرَ ، ولَوْ كَانَ مُسْنَداً لِظَاهِرٍ لَجَازَ إِثبات التاء وحَذْفُهَا ، تقول : نِعْمَتْ الْمَرْأَةُ هندٌ ، ونِعْمَ الْمَرْأَةُ هندٌ.

قَوْلُهُ : " أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرَ " الحِرٌ الفَرْجُ ، ويريد : أَوْ ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ بالفَرْجِ ، وذَكَرَ بَعْضُ النحويِّينَ أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُؤَنَّثُ حَقِيقَةً إِذَا كَانَ لِغَيْرِ عَاقِلٍ جازَ فِي التاءِ فِي فِعْلِهِ الإثباتُ وجَازَ الْحَذْفُ عَلَى قُبْحٍ نَحو : مَشَتْ الدَّابَّةُ ، ومَشَى الدَّابَّةُ.[1]

ودَلَّ قَوْلُهُ : " أَوْ مُفهِمٍ ذَاتَ حِرٍ " فَمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُؤَنَّثَ مَجَازاً لاَ يلْزَمُهُ التَّاءُ ، وهَذَا تَحْتَهُ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تَمتَنِعُ مِنْهُ.

والثَّاني : أَنَّهَا تَجُوزُ.

وهَذَا هُوَ الْحُكْمُ ، فَتَقُولُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وطَلَعَ الشَّمْسُ ، والإِثْبَاتُ أَحْسَنُ.[2]

---

(١) انظر شرح قطر الندى : ١٨٢ ، وابن يعيش : ٥/ ٩٣ ، والتاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٢٣.

(٢) انظر التاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٢٣.

قولـــــهُ :

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

" وَقَدْ يُبِيحُ " إِشَارَةٌ إِلَى الْقِلَّة ، والإِثْبَاتُ أَكْثَرُ وأَحْسَنُ ، ويَعْنِي بِقَوْلِه : " فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ " أَيْ إِذَا كَانَ مُسْنداً لِظَاهِرٍ مُؤَنَّث حَقِيقَـةً وَقَـدْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا ، نقل من كلامهمْ : حَضَرَ الْقَاضِي اليومَ امْرَأَةٌ ، وهَذَا مَا لَـمْ يَكُـنِ الْفَصْلُ بِإِلاَّ[1] فَإِنْ فصَلْتَ بِإِلاَّ فَيَأْتِي حُكْمُهُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

قولـــــهُ :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ ... كَـ مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

الَّذي ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّكَ إذا فَصَلْتَ بِإِلاَّ لَمْ تَدْخُلِ التـــاءُ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ إِلاَّ هِنْدٌ ، ولا يَجُوزُ : مَا قَامَتْ إِلاَّ هِنْدٌ ، إِلاَّ ضَرُورَةً[2]، وسبب ذلك أنه استثناء مفرغ ،

---

(١) الإنصاف : ١٧٥ ، والمقتضب : ٢/ ١٤٨ ، ٣/ ٣٤٩ ، والخصائص : ٢/ ٤١٤ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١١٢ ، والشاهد على ذلك قول جرير :

لَقَدْ ولدَ الأُخَيْطِل أُمُّ سوءٍ ... عَلاَ بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وشَـامُ

فقد حذف تاء التأنيث من الفعل والفاعل حقيقي التأنيث ، وسوغ هذا الحـذف الفـصل بالمفعول ، ومثله قول لآخر :

إِنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنكُنَّ وَاحِدَةٌ ... بَعْدِي وبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

فقد حذفت تاء التأنيث من الفعل : " غره " مع أن الفاعل المؤنث حقيقي وسوغ الحـذف الفصل بالجار والمجرور ، ولو كان : غرته بإثبات التاء لكان أحسن وأجود ، ومما ورد في النثر بالإثبات ما جاء بالقرآن الكريم من قول الله تعالَى : {فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ} -من الآية : ٢٥ من سورة القصص- . وهو الأجود والأحسن.

(٢) إن كان الفصل بإلا جاز حذف التاء وإثباتها والحذف أجود وهو اختيـار النـاظم وابنـه ، والإثبات عندهم جائز على ضعف واستدلا على ذلك بقراءة مالك بن دينـار وأبي رجـاء والجحدري لقول الله تعالى : {فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ} – من الآية ٢٥ من سورة =

فَفِي الْحَقِيقَة الْفَاعِلُ غَيْر الاسم الذي بَعْدَ إلاَّ ، وذَكَرَ إبْرَاهِيمُ بنُ أَصْبَغَ[1] ما يخالفُ ذَلِكَ قَالَ مَا نَصُّهُ : أجازَ عَامَّتُهُمْ : مَا جَاءَتْنِي إلاَّ جَارِيَتُكَ ، وأَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو حاتِم وَقَالَ : يَنْبَغِي أَنْ لاَ يَجُوزَ.

قولُـــهُ :

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

حكى سيبويه : قَالَ فلانَةُ[2] ، وهُوَ عِنْدَ أصْحَابِنَا مِنَ الشُّذُوذ بحَيْثُ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وظاهِرُ كَلامِ النَّاظِمِ أَنَّهُ يَأْتِي قَلِيلاً بِغَيْرِ تَاء ، وأَنَّهُ يَنْقَاسُ[3] ، وهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ

= الأحقاف- بالتاء مع الفصل بإلاَّ ، وقد ذكر أبو الفتح بن جني هذه القراءة فقال : أما (ترى) بالتاء ورفع (المساكن) فضعيف في العربية والشعر أولَى بجوازه من القرآن ، وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير ؛ فكأنه في المعنَى لا يرى شيء إلا مساكنهم ، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام ، فأما ترى فإنه على معاملة الظاهر ، والمساكين مؤنثة فأنث على ذلك ، وإنما الصواب : ما ضرب إلا هند ، ولسنا نريد بقولنا : إنه على إضمار أحد وإن هنداً بدل من أحد المقدر هنا ، وإنما نريد أن المعنى هذا فلذلك قدمنا أمر التذكير ، وعلى التأنيث قال ذو الرمة :

طَوَى النَّحزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا ... فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٩٩ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣٢ ، ١٣٣ د. علي فاخر.

(١) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ العربية وواحد زمانه بإفريقية ، أملى على قول سيبويه : هذا باب علم ما الكلام من العربية عشرين كراساً ، توفي سنة (٦٢٧ هـ) . بغية الوعاة ترجمة رقم : ٨٤٩ ، جـ١ ص ٤٢١

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، وينظر الكتاب : ٢/ ٤٠ ، ٤١ ، والتوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١٦٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢.

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢.

الْجَزُولِيّ ؛ لأَنَّهُ قَالَ أَنَّ التَّاءَ تَلْزَمُ فِي مِثْلِ : قَامَتْ هِنْدٌ ، فِي اللغةِ الْمَشْهُورَةِ[1] فَأَفْهَمَ هَذَا أَنَّ اللغةَ غيرَ الْمشهورةِ تحذف التَّاءَ فيها.[2]

وَقَدْ نَقَدَ النَّاسُ ذَلكَ عَلَى الْجَزُولِي ، وذَكَرُوا أَنَّ ذَلكَ لَيْسَ لُغَةً لا مــشهورة ولا غير مشهورة ، وأَنَّ مِثْلَ : قَامَ هِنْدٌ ، شاذ لا لغة.[3]

وقَوْلُهُ : " وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وقَعْ " أي : وقعَ الْحَــذْفُ فــي الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ مَجَازاً فِي شِعْرٍ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَشْهُورِ وَهُوَ :

فَلاَ مُزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهَــا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَــلَ إِبْقَالَهَــا[4]

---

(١) انظر المقدمة الجزولية في النحو : ٥٠.

(٢) التوطئة لأبي علي الشلوبين : ص ١٦٢ وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢.

(٤) قائله هو عامر بن جوين الطائي كذا قاله النحاس في شرح أبيات الكتاب والجوهري وغيرهما ، وهو من المتقارب وفيه الحذف . انظره في ابن الناظم : ٨٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١١ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٩٦ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٠٨ ، شرح ابن عقيل : ٢/ ٩٢ ، والعيني شاهد رقم : ٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، والبحر المحيط : ٦/ ٤٤٤ ، وشرح شواهد المغني : ٣١٩ ، والصحاح مادة : " بقل " ، والسان : " بقل ".

اللغة : الشاعر في هذا البيت يصف سحابة وأرضاً ناقعتين ، و : " المزنة " بضم الميم وسكون الزاي المعجمة وفتح النون وهي السحابة البيضاء ، وتجمع على مزن ، قوله : " ودقت " بالقاف من ودق المطر يدق إذا قطر وسمي المطر ودقاً أيضاً ، وقوله : " أبقل " من الإبقال يقال : أبقلت الأرض إذا خرج بقلها ، ويقال للمكان أول ما ينبت فيه البقل أبقل .

الاستشهاد فيه : في قوله : " أبقل " حيث ذكر الفعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة ، وقال ابن الناظم فيه وذلك لأجل ضرورة الشعر ، وفيه نظر ؛ لأنه كان يمكنه أن يقول ولا أرض أبقلت إبقالها بدرج همزة إبقالها فيستقيم الوزن فإذا كان ذلك دل أنه ليس للضرورة ، وإنما كان لأجل أن تأنيث الأرض ليس بحقيقي.

يُرِيدُ : وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا ، فَحَذَفَ التَّاءَ ضَرُورَةً.(١)

قولُـــــهُ :

والتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ يُفْهَمُ مِنْهُ الْجَمْعِ فإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمعَ تَكْسِيرٍ مُطلقاً أَوْ اسْمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ أو جمع سلامة ، إِنْ كَانَ جَمْعَ تكسيرٍ أو اسمَ جنسٍ فالعرَبُ تُخبِرُ عَنْهُ إِخْبَارَ / ١٠٥ المفردِ وإِخْبَارَ الْمُؤَنَّثِ ، فتقولُ : قَامَ الزُّيُودُ ، وقَامَ الْهُنُودُ ، وانْكَسَرَ الشَّجَرُ ، ويجوز إِلْحَاقُ التاء فِيهِنَّ(٢).

وإِنْ كَانَ اسْم جَمْعٍ فإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِعَاقِلٍ أو لِغَيْرِ عَاقِلٍ ، إِنْ كَانَ لِعَاقِلٍ فلا تلحق التاء إلاَّ عَلَى تأويلٍ نَحْو : قَامَ الرهطُ ، وكذبتْ قَوْمُ نُوحٍ ، أي : قبيلتُه(٣) ، وإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عَاقِلٍ فالعرَبُ تُخبِرُ عَنْهُ إِخْبَارَ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : جَرَتِ النُّوقُ.

وإِنْ كَانَ جَمْع سلامة لِمُذَكَّرٍ لَمْ تَلْحَقْ التاءُ ، فتقولُ : قام الزيدون ، أو لِمُؤَنَّثٍ لَزِمَتْ التَّاءُ ، فَتَقُولُ : قَامَت الْهِنْدَاتُ ، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.(٤)

وأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ جَمْعَ السَّلاَمَةِ كَجَمْعِ التكسير فَيُذَكَّرُ عَلَى معنى جمع ويُؤَنَّثُ عَلَى مَعْنَى جَمَاعَةٍ.(٥)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢ ، والتاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٢٨ ، ١٢٩.

(٢) ابن الناظم : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٠٠.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٤ ، ١١٥ ، وفي القرآن الكريم : {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ} (الشعراء : ١٠٥) وفيه : {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ}(الأنعام : ٦٦)

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٠٠.

(٥) ينظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٠٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٤ . وقد ذهب الكوفيون إلى جواز إلحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل إذا أسند إلى فاعل جمع مذكر سالم قياساً على جوازه مع جمع التكسير ، والصحيح هو عدم جواز ذلك إذ لم يسمع من كلامهم =

وفصَّل الفَارِسِيّ فَقَالَ : إِنْ وَقَعَ جمع السلامة على مذكرٍ فَيُخبَرُ عَنْهُ إِخْبَارَ الْمُذَكَّرِ ، وإِنْ وَقَعَ عَلَى مؤنث فَيُخبَرُ عَنْهُ إِخْبَارَ المذكرِ وإخبارَ الْمُؤَنَّث.

وتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا الَّذِي قُلْنَاهُ أَنَّ جَمْعَ السَّلامةِ لِلمُؤَنَّثِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ لأَبُدَّ فِيهِ مِنَ التَّاءِ ، وكذَلكَ اسْمُ الْجَمْعِ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ ، وأن اسم الْجَمْعِ لِلْعَاقِلِ تخبرُ العربُ عنه إِخبَارَ المذكرِ.

وأمَّا الْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثُ فَإِنْ لزمتِ التَّاءُ فِي فِعْلِ مفرده لزمت فيه نحو : قامت الهندان ، وإن لَمْ تلزم لَمْ تلزم نحو : انكَسَرَتْ القِدْرَانِ ، وانْكَسَرَ القِدْرَانِ.

وتَبَيَّنَ مِنْ كلام هذا النَّاظِمِ أَنَّ ما سوى جمع السلامة فِي المذكر من سائر الْجموع تكون التاء فيه كالتاء مع ظاهرِ مفرد مؤنَّثٍ مَجازاً ، يعني : أنها تَجُوزُ ولاَ تَجبْ ، فَعَلَى قوله يَجوز : قَام الهندات ، وقامت الهندات ، وقَامَ الْهُنُودُ ، وقَامَت الْهُنُودُ ، وقامت الزُّيُودُ ، وقامَ الزُّيُودُ.

قولُـــهُ :

وَالحَذْفُ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا   لأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيــهِ بَــيِّنُ

تقول العرب : نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، وعَلَّلَ النَّاظِمُ حَذْفَ التَّاء بأَنَّ الألفَ واللامَ فِيهِ للجنس ، فالجنس لَيْسَ له تأنيثٌ حقيقيٌّ ، فلذَلكَ حُذِفَتِ التَّاءُ ، وهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الألفَ واللامَ جنسيةٌ ، وهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.[1]

= ، والقياس النحوي يأباه ، فجمع المذكر السالم فِي قولك : قام الزيدون بمترلة قام زيد وزيد وزيد لسلامة واحده.

(١) واستدل ابن عصفور على أن الألف واللام للجنس بإلحاق الفعل تاء التأنيث جوازاً ولولا ذلك لما جاز حذف التاء مع المؤنث إلا ضرورة أو شذوذاً فقال : " والدليل على أن فاعل نعم وبئس يراد به الجنس أنك إذا أسندهما إِلَى مؤنث جاز إلحاقهما علامة التأنيث وحذفهما فِي فصيح الكلام ، فتقول : نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند ، وبئست المرأة هند وبئس المرأة =

وذهب أبو منصور الجواليقي[1] من أهل بغداد[2] ، وأبو إسحاق بنُ ملكــون من أهل الأندلس إلَى أنّهَا عهديَّةٌ ، وهُوَ الْمُتَفَهَّمُ من كلامِ الْفَــرَّاءِ[3] فينبغــي عَلَــى مَذْهَبِ هَؤُلاَءِ أَنْ يبحث عن علة تُجَوِّزُ حَذفَ التَّاءِ من نعْمَ.

وقد ذهب بَعْضُهُمْ إلَى أنَّ ذَلكَ : [كان] ؛ لأن نعْمَ فعْل لا يتصرفُ ، وهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ ألا ترَى أنَّ : " لَيْسَ " فعْلٌ لا يتصرف ، ومع ذَلكَ لا يَجوز : لَيْسَ هِنْدٌ قَائِمَةٌ.

وقَوْلُهُ : " استحسنوا " يعني أنه لا قُبْحَ فِيهِ ، ولا يريدُ بذَلكَ أنَّهُم استحسَنُوهُ عَلَى الإثبات بَلْ الإثباتُ أفْصَحُ وأحْسَنُ ، فنِعْمَتِ الْمَرْأةُ هِنْدٌ ، أحسن مــن : نِعْــمَ الْمَرْأةُ هِنْدٌ.[4]

قَوْلُــــهُ :

والأصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ   والأصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

= هند ، فدل ذلك على أن المراد به الجنس ، وكأنك قلت : نعم النساء ، وبئس النســاء ، ولذلك ساغ إلحاق علامة التأنيث وحذفها كما يسوغ ذلك إذا قلت : قام النساء وقامــت النساء ، ولو كان الفاعل لا يراد به الجنس لَم يجز حذف علامة التأنيث إلا فِي الــضرورة ؛ كما لا يجوز أن تقول : قام المرأة إلا فِي الضرورة أو فِي شاذ من الكلام نحو قولك قال فلانة ". انتهى. كلام ابن عصفور فِي شرح الجمل المتوسط نقلاً عن شرح المقرب " المرفوعات " : ٣٤٠ ، وانظر التاء مدخولاتها واستعمالاتها فِي الدراسات النحوية : ١٣٧.

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر أبو منصور الجواليقي النحوي اللغــوي صنف شرح أدب الكاتب ، وما تلحن فيه العامة ، وما عرب من كلام العجم وغير ذلــك ، توفي سنة (٤٦٥ هــ) . انظر البغية : ٢/ ٣٠٨ برقم : ٢٠٤٧ ، ونزهة الألباء : ٢٦١.

(٢) نص فِي نزهة الألباء : ٢٦٢ على أن الجواليقي قال : " وكان يذهب إلَى أن الألف واللام فِي نعم الرجل للعهد على خلاف ما ذهب إليه الجماعة من أنها للجنس لا للعهد ".

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٥ ، ٣/ ٣٠.

(٤) قال الأشموني : ٢/ ٥٥ : " ومع كون الحذف حسناً الإثبات أحسن منه ".

ذكْرُهُ الاتِّصَالَ فِي الْفَاعِلِ والانفصالَ فِي الْمَفْعُول لَيْسَ بعبَارَة معتادة للنحـــاة وإِنَّمَا عِبَارتهم أنْ يَقُولُوا : أصلُ الْفَاعِلِ أنْ يَتقدَّمَ عَلَى الْمَفْعُول ، وأصلُ الْمَفْعُـــول أنْ يَتَأخَّرَ عَنْ الْفَاعِلِ ، ولَمَّا كان الْفَاعِلُ شَدِيدَ التَّعَلُّقِ بالْفِعْل تَنَزل منه إِذَا كان ضـــميراً متصلاً بارزاً منزلةَ الْجزء منه فلذَلكَ سَكَّنُوا آخرَ الْفِعْل له لئلا يتوالى أربع متحركـــات فيما هُوَ كالكلمة الواحدة ولَمْ يُوجَدْ كلمة واحدة تتوالَى فِيهَا أَرْبَع متحركات هَكَذَا ذَكَرُوا.[1] / ١٠٦ .

---

[1] انظر الخضري على ابن عقيل : ١/ ٣٠ ، ٣١.

﴿ أحوال تقديم المفعول على الْفَاعِـــــل ﴾

قَوْلُـــــهُ :

وقَدْ يُجَاءُ بِخِــلاَفِ الأصْــلِ   وَقَدْ يَجِي الْمُفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

قَوْلُهُ : " وَقَدْ يُجَاء بخلاف الأصل " أيْ يقدم الْمَفْعُولُ ويؤخر الْفَاعِلُ ، وأتى بلفظ : " قَدْ " الذي يشعر بالتقليل ولَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هَذَا على ثلاثَةِ أقسامٍ :

قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تقديمُ الْفَاعِل وتأخِيرُ الْمَفْعُول.

وقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ وتَأْخِيرُ الْفَاعِلِ.

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَان.

ونحن نستدرك عليه ما فاته عند ذكره ما ذكر من هَذِهِ الأقسام.

وقَوْلُهُ : " وقد يجيء الْمَفْعُول قَبْلَ الْفِعْلِ " أي يتقدم الْمَفْعُول على العامــل ، وأتى بلفظ : " قَدْ " الْمُشْعِرُ بالتَّقْلِيلِ ، وهَذَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تقديم الْمَفْعُول على العَامِلِ.

وقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تقديم الْعَامَل عَلَى الْمَفْعُولِ.

وقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

وإِذَا كان فِيهِ هَذَا التقسيم فكيف يقَالُ فِيه : " وقد يجــيء الْمَفْعُــول قَبْــل الْفِعْلِ"؟ فالقسم الذي يجب فِيه تقديم الْمَفْعُول على العَامِلِ هُوَ فِي مواضع :[1]

---

(١) قال الشيخ خالد : وأما وجوباً أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعــاً ففــي مسألتين .. انظر التصريح : ١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥.

أحَدُهَا : أنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ ضَمِيراً مُنْفَصِلاً لَوْ تَأخَّرَ لَزِمَ اتِّصَالُهُ نَحْو : {**إيَّاكَ نَعْبُدُ**} ، فَإنْ كانَ بِحَيْثُ لَوْ تَأخَّرَ لَمْ يَلْزَم اتِّصَالُهُ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ نَحْوُ : الدِّرْهَمُ إيَّـاهُ أعْطَيْتُكَ ؛ ألا تَرَى أنَّكَ لَوْ أخَّرْتَ : " إيَّاهُ " لَمْ يلزم اتصالُهُ ولَجاز : الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُكَهُ ، وأعْطَيْتُكَ إيَّاهُ.

الثَّانِي : أنْ يَكُونَ اسمَ شرطٍ نَحْو : أيًّا تَضرِب أضرِبْ.

الثَّالِثُ : أنْ يَكُونَ اسمَ استفهامٍ نَحو : أيَّ رجلٍ تضرِبُ ؟ هَـذَا مَـذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وحكَوْا أنَّ بَعْضَ الْعرب قَدَّمَ الْعَامِلَ فِي مَنْ الاستفهامية وأعربَهَا ، وذَلِـكَ فِي الاسْتِثْبَاتِ على جهَةِ الشذُوذِ ، فَقَالُوا : ضربَ مَنْ مِنًّا.

وزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أنَّ الْعَرَبَ تقدمه إذَا كَانَ الاستفهَامُ عَنْ شَيْءٍ قَدْ جَرَى ذكرُهُ مِثْل : ضربت زيداً ، فَيَلْتَبِسُ على السامعِ فَيَقُولُ : مَـنْ ضَـرَبْتَ ؟ ، وإنْ شِـئْتَ : ضَرَبْتَ مَنْ ؟ ولا يكون ذَلِكَ إلاّ فِي : " مَا ومَنْ وأيّ " خاصة ، وحكى بَعْضُهُمْ ذَلِكَ -أيضاً- فِي : " أين ".

فأما فِي الابتداء فيلزم تأخير العامل عن اسم الاستفهام ، وما ذكره الْكُوفِيُّونَ من جواز تقديم العامل على اسم الاستفهامِ فِي الاسْتِثْبَاتِ لا يعرفُهُ الْبَصْرِيُّونَ ، وقـد سُمِعَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ كان ماذا بتقديم العامل عَلَى اسْمِ الاستفْهَامِ.

ونَظَّمَ ذلك شَيْخُنَا الأديبُ العَالِمُ أبو الحكم مالك بنُ عبدِ الرحمن بن الفـرج الْمَالِقِي الْمَعْرُوف بابن الْمُرَحَّل[1] فِي شَيْءٍ مِنْ شِعْرِهِ ، فأنكر ذَلِـكَ عليـه شـيخُنَا النَّحَوِيُّ الإمام أبو الحسين عبيد الله بن أبي الربيع القرشي جرياً على قواعد الْبَصْرِيِّينَ ، فَصَنَّفَ عَلَيْهِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ أبُو الْحكم كِتَاباً ، وبَيَّنَ فِيهِ أن ذَلِكَ مِنْ كـلامِ الْعَـرَبِ وهزئ بِهِ ، ومِنْ شِعْرِهِ :

---

(١) توفي سنة (٦٩٩ هـ) كان شاعراً مطبوعاً. انظر ترجمته فِي بغية الوعاة : ٢/ ٢٧١.

عَـــابَ قَـــوْمٌ كَـــانَ مَـــاذَا لَيْـــتَ شِـــعْرِي لِـــمَ هَـــذَا
وإِذَا عَـــــابُوهُ جَهْـــــلاً دُونَ عِلْـــمٍ كَـــانَ مَـــاذَا[1]

الرابع : أَنْ يكُونَ كَم الْخَبَرِيَّةَ نَحْوُ : كَمْ غُلاَمٍ مَلَكْتُ ، أَيْ : كَـثيراً مِـن الْغُلْمَانِ مَلَكْتُ ، وهَذَا بالنَّظَرِ إِلَى اللُّغَةِ الْفُصْحَى[2] ، وحَكَى الأَخْفَش أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يقدم عليها العامل فَيَقُولُ ، مَلَكْتُ كم غلامٍ ، وهيَ لغةٌ رديئةٌ.[3]

الخامس : أن يكون ذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ.

والقسم الذي يجب فيه تقديم العامل على الْمَفْعُولِ هُوَ فِي مواضع :[4]

أَحَدُهَا : أَنْ يكونَ العامِلُ غيرَ متصرِّفٍ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً ! ، فَلاَ يَجُوز : ما زيداً أَحْسَنَ !.

الثاني : أَنْ يكونَ الْمَفْعُولُ ضميراً مُتَّصِلاً نَحْوُ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ.

الثَّالِثُ : أَنْ يَكونَ العامِلُ صِلَةَ الألفِ واللام نحو : جاءَ الضَّارِبُ زَيْـداً ، لا يَجُوزُ : جَاءَ الزَّيْداً ضَارِبُ ، ولا : جَاءَ زيداً الضارِبُ.

الرَّابِعُ : أَنْ يَكونَ العَامِلُ مَصْدَراً / ١٠٧ يَنْحَلُّ لِحَرْفٍ مَـصْدَرِيٍّ والْفِعْـلِ نَحْو : أَعْجَبَنِي شُرْبُ زَيْدٍ الْعَسَلَ ، لا يَجُوزُ : أَعْجَبَنِي الْعَسَلَ شُرْبُ زَيْـدٍ ، وفِـي إِجَازَتِهِ خِلاَفٌ غَرِيبٌ ، نَقَلَ الجلولي إجازَتَهُ عن الأخفَشِ ، فإن كان مصدراً بدلاً من

---

(١) بيتان من الرمل المجزوء انظرهما وانظر القصة كاملة في بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ٢٧١.

(٢) انظر المقرب لابن عصفور : ٣٤١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ١٦٤.

(٣) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ١٦٤ ، وتوضيح المقاصد : ٤/ ٣٢٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ١/ ٤١١ ، ومعاني القـرآن للزجـاج : ٤/ ٢١٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٢٩٨ ، والبيان للأنباري : ٢/ ١٥٤ ، والبحر المحيط : ٦/ ٢٨٩.

(٤) انظر التصريح : ١/ ٢٨١.

اللفظ بِالْفِعْلِ فَفِي جوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عليه خلاف نَحْو : ضَرْباً زَيْداً ، أجاز ذَلِكَ الأخْفَشُ والْمُبَرِّدُ ومَنَعَهُ الْفَرَّاءُ.[(١)]

الخامس : أنْ يكونَ العاملُ صلةً لِحَرْف مصدَرِيٍّ عامل نَحو : يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ زَيْداً ، لا يَجُوز : يُعْجِبُنِي أن زَيْداً تَضْرِبَ[(٢)] ، فإن كان حرفاً مصدرياً ولَيْسَ بِعَامِلٍ جَاز تقديم الْمَفْعُولِ عَلَى العامِلِ دون الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ نَحو : عَجِبتُ مما تضرب زيداً ، فيجوز عجبت مما زيدا تضرب ، وقِياسُ قول الْكِسَائِيِّ يقتَضِي إجازة تقديمه عَلَى الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ – أيضاً – ؛ لأنه أجاز ذَلِكَ فِي : " أَنْ وكَيْ " عَلَى مَا نُبَيِّنُهُ.

فإن كان حرفاً مصدرياً وهو عامل في الأصل لكنه وقع الفعل الماضي صلته نحو : أعجبني أن ضرب زيدٌ عمراً ، ففي إجازة : أعجبني أن عمراً ضرب زيد نظر ، والظاهر الجواز.

وقياسُ قولِ الْكِسَائِيِّ والْفَرَّاءِ وهشام أنه يَجوز تقديم الْمَفْعُول عَلَى الْفِعْلِ الواقِعِ صلة لـ : " أن " العاملة فيه والفصل بينهما ، فيجوز : أريد أن العسل يشربَ زَيْدٌ ، والأصل : أريدُ أنْ يشربَ زَيْدٌ العسَلَ ، لأنهم أجَازُوا نَصًّا : أردت أنْ إنْ تَزُرْنِي

(١) قال ابن عصفور فِي المقرب فِي هذا الموضع : " وأما تقديم المفعول على المصدر فجائز إن كان المصدر موضوعاً موضع الفعل فتقول زيداً ضرباً تريد : زيداً اضرب ضرباً ، وإن كان مقدرا بأن والفعل أو بأن التي خبرها فعل أو بما والفعل لَم يجز ذلك لأنه لما تقدر بالموصول عومل معاملته فكما لا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فكذلك لا يتقدم معمول الصلة عليه ". انظر شرح ذلك بالتفصيل فِي المنصوبات من شرح المقرب ص ٢٤٧ وما بعدها (القسم الأول).

(٢) قال فِي الارتشاف : ٢/ ٣٨٩ فِي حديث عن أن : " ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بشيء ".

أزورَك ، بالفصل بالشرط بينهما[١] ، والفصلُ بالْمَفْعُولِ أقرب لأنَّهُ مُفْرَدٌ ، والشَّرْطُ جُمْلَةٌ ، والفصل بالْمفردِ أسْهَلُ.

وأجازَ الْكِسَائِيّ تقديم معمول الْفِعْلِ الْمَنْصُوب بـ : " كي " أو : " أنْ " عليهِمَا فتقولُ : أعجبني زَيْداً أنْ يَضْرِبَ عَمْرٌو ، وجِئت العَسَلَ كَيْ أشْرَبَ ، التقدير : أعْجَبَنِي أنْ يَضْرِبَ عَمْرٌو زَيْداً ، وجِئْتُ كَيْ أشْرَبَ الْعَسَلَ ، ومنع ذَلِكَ الْفَرَّاءُ وعامةُ الْبَصْرِيِّينَ[٢] ، ونقل هذا الناظم في بعض كتبه عن الفراء إجازة ذلك في : " أن " دون : "كي ".

فإن قدَّمْتَ الْمَعْمُولَ بين : " أنْ " أو بين : " كي " فقد قدمنا أنَّ العامِلَ إِذَا كان صلة لحرف مصدري عامل فلا يَجوز ذَلِكَ ، وقد أجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيّ فِي : "كي" دون : " أن " فأجاز : جئت كَيْ العَسَلَ أشربَ ، والأصلُ : جئت كي أشربَ العسلَ.

وإِذَا دَخَلَ عَلى العامِلِ أداةُ استِفْهَامٍ أَوْ أَدَاةُ تحضيضٍ لَمْ يتقدمْ الْمَفْعُولُ عَلَى الأداة نَحو : أيضرب زَيْدٌ عَمْراً ؟ ، وهَلاَ ضربتَ زيداً.

وأمَّا لامُ التأكيد فإما أنْ تَكُونَ الْمُصَاحِبَةَ فِي خَبَرِ : " إنَّ " أو غيرها ، إن كانت غيرها لَمْ يجز تقديم الْمَفْعُول عليها نَحو : لأضربن زيْداً ، وإنْ كانت الْمُصَاحبة فِي خَبَرِ إنَّ جازَ نَحو : إنَّ زَيْداً عَمْراً لَيَضْرِبُ.

وإِذَا دخلَ عليه : " ما " النَّافِيَةُ فَمَذْهَبُنَا أنه لا يجوز تقديم الْمَفْعُولِ عَلَيْهَا فلا يُقَالُ : ماءً ما شربتُ ، تريد : مَا شربتُ ماءً ، وبه تظافرت النصوص ونُقِلَ عَنِ الْكِسَائِيّ فِي بابِ الاستثناء الْمُقَدَّمِ أنَّهُ أجاز : إلاَّ زَيْداً ما أكل أحَدٌ طعامَكَ ، فَقَدَّمَ

---

(١) انظر نصه في ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٨٩.

(٢) انظر إجازة الكسائي : جئت كي العسل أشرب ومنع غيره في الارتشاف : ٢/ ٣٩٤.

الْمُسْتَثْنَى على : " ما " النافِيَة[1] فَقِيَاسُ هَذَا يَقْتَضِي جَواز تقديم الْمَفْعُولِ ، وقَدْ سُمِعَ من لسانهم مقدماً على : " ما " قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِراً مُشْمَعِلَةً نَخِيبَ الْفُؤَاد رَأْسَهَا مَا تُقَنِّعُ[2]

أيْ : مَا تقنع رأسها ، وتأوَّلَهُ الْبَصْرِيُّونَ.

وإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَدَاة شرط ، أو كان العامل جوابَ شرط ، فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ تقديم الْمَعْمُول على أداة الشرط لا معمول فِعْل الشرط ولا معمول فعل الجواب فلا يَجُوز : العسلَ إِنْ تَشْرَبْ يغضبْ زَيْدٌ ، ولا : العسَلَ إِنْ يقُمْ زَيْدٌ أَشْرَبْ ، وأجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ فِيهِمَا.

وقَالَ الْفَرَّاءُ : يَجوزُ تقديم الْمَعْمُول لفِعْل الْجَوَابِ على أداةِ الشَّرْطِ ولَمْ يَجُزْ أَنْ يتقدمَ معمولُ فِعْلِ الشرطِ على الأداة ، وإِذَا دخل عليه : " لا " النافِية فَفِي جواز تقديم معمول الْفِعْل عليها ثَلاَثَةُ مذاهب :

---

(١) انظره بالنص فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٠٨.

(٢) البيت من بحر الطويل قائله الأعرج المعني (شاعر مخضرم) من أبيات فِي حوار بينه وبين زوجته بشأن فرسه الذي يكرمه وقد سبق ذكر الشاهد فِي الجزء الأول عند الحديث عن ما العاملة عمل ليس ، وبعده يقول :

وقمت إليه باللجام مُيَسَّراً هنالك يجزيني الذي كنت أصنع

اللغة : الحاسر : المنكشف الرأس ، المشمعل : الجاد السريع ، نخيب الفؤاد : أي ضعيف الفؤاد ، المقنع : لابس القناع.

الشاهد فيه : تقديم المفعول على عامله المقترن بما النافية ولا يجوز إلا عند الكسائي وتأوله البصريون بحذف العامل أو الرواية بالرفع (رأسها ما يقنع) . وانظر الشاهد فِي شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥١ ، والمقطوعة فِي ديوان الحماسة للمرزوقي : ١/ ٣٤٩ (هارون)

مِنهُمْ مَنْ أجَازَ ذَلِكَ مُطْلَقاً ، ومِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنهُ مُطْلَقاً ، ومِنْهُمْ مَــنْ فَــصَّلَ فَمَنَعَ ذَلِكَ إذَا كَانَتْ : " لاَ " جَواب قَسَمٍ نَحْو : واللهِ لا أضْرِبُ زَيْداً ، وأجَازَ ذَلِكَ إذَا لَمْ تَقَعْ / ١٠٨ جَوَابَ قَسَمٍ يَجُوزُ : زيداً لا أضربُ وهُوَ الصَّحِيحُ.

فإذا كَانَتْ : " لا " دُعَاءً نَحو : لا رحِمَ اللهُ زيداً ، فَلَمْ أقف فِي ذَلِكَ عَلَــى نَصٍّ ، والْقِيَاسُ يَقْتَضِي أنْ يَكُونَ مِثْلَ : " لا " النافية ؛ إلا أنها لا تكون جوابَ قَسَمٍ ؛ لأَنَّ جملة القسم لا تكونُ إلا خبريَّة فيكون الصَّحِيحُ فِيهَا تقديم الْمَعْمُولِ عَلَيْهَا.

وإذَا كَانَ العَامِلُ صِفَةً لِمَوْصُوف لَمْ يَجُزْ تَقْدِيم المعمول على الْمَوْصُــوفِ ، تَقُولُ : جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ عَمْراً ، ولا يَجُوزُ : جَاءَنِي عَمْراً رَجُلٌ ضَارِبٌ.

وإذَا كَانَ العَامِلُ مَجْرُوراً فَإمَّا أنْ يكونَ مَجْرُوراً بإضافة أو مَجروراً بِحرفٍ ، إنْ كَانَ مَجْرُوراً بإضافَة لَمْ يَجز تقديم الْمَفْعُولِ على العامل وحْدَه ولا عليه ولا علــى الْمُضَافِ لا يَجوز : هَذَا غُلاَمُ زَيْداً ضاربٍ ، ولا : هَذَا زَيْداً غُلامُ ضاربٍ ، تريــد : هَذَا غُلاَمُ ضَارِبٍ زَيْداً.

وأجازَ بعضُ النحويينَ أنْ يَتقدمَ عَلَى الْمُضَافِ إذَا كَانَ غَيْراً ، فَأجَازَ : زَيْــداً أنَا غيرُ ضَارِبٍ ، حَمْلاً عَلَى : زَيْداً أنَا لَمْ أضْرِبْ ، والصَّحِيحُ الْمَنْعُ ، وأجَازَ الْكِسَائِيُّ تَقْدِيمَهُ فِي نَحْوِ : أنْتَ زَيْداً أوَّلُ ضَارِبٍ ، تريد : أنت أوَّلُ ضاربٍ زَيْداً ، والــصَّحِيحُ الْمَنْعُ.

وإنْ كَانَ مَجْرُوراً بِالْحَرْفِ فإمَّا أنْ يكونَ زَائِداً أوْ غَيْرَ زائدٍ ، إنْ كَانَ زَائــداً جَازَ التَّقْدِيم عليه مع حرفِ الجرِّ ، فَيَجُوزُ : لَيْسَ زَيْدٌ عَمْراً بضَارِبٍ ، وفِيهِ خِــلاَفٌ ضعيفٌ ، وإن كان غيرَ زائدٍ لَمْ يَجز ، فلا يقَالَ : مررت عَمْراً بِضَارِب ، تريد مررت بضارب عمراً.

ويَجُوز تقديم الْمَعْمُولِ على العامل وحْدَهُ بَعْدَ : " مَا " النافية نَحو : مَا زَيْداً أضربُ ، وبَعْدَ أداة الاستفهام نحو : أَزَيْداً تضربُ ؟.

فإن كانت أداتُه غيْرَ الهمزةِ لَمْ يجز ذَلِكَ إلا فِي الشِّعْرِ نَحو : مَتَى زَيْداً تَضْرِبُ ، وبَعْدَ أَدَاةِ التَّحْضيضِ نحو : هلا زيدا ضربت ، وبَعْدَ لام التوكيد نحو : والله لعمراً أضرب ، وإن زيداً لعمراً ضارب ، وبَعْدَ أداة الشرط إِذَا كانت إن بشرط مضي الْفِعْلِ لَفظاً أو مَنْفياً بِلَمْ نَحْو : إن زيداً ضربت أضربه ، وإن زيداً لَمْ تضرب لَمْ أضربه ، ولا يَجوز فِي غير : " إن ولا " إن كانِ الْفِعْل بغير ذَلِكَ إلا فِي الشِّعْرِ.

وأما تقديمُ المفعولِ المنصوبِ بفعْلِ الجزاءِ عليه فقط ففيه خلافٌ نحو : إنْ تضربْ زيداً عمراً أضْرِبْ ، منع ذلك الفراءُ وأجازه الكسائيُّ وغيْرُه وهو الصحيحُ.

وأمَّا الْفِعْلُ الْمَجْزُومُ بـ : " لَمْ وَلَمَّا ولاَمِ الأَمْرِ ولاَ فِي النَّهْيِ " فإنه يَجُوز تقديمُ مفعولِه على الجازمِ ، فتقول : زيداً لَمْ أضرِبْ ، وعَمْراً لَمَّا أضربْ ، وعَمْراً لِتضربْ ، وزَيْداً لاَ تضربْ.

وأما تقديمُه على العامل وحْدَه فلا يَجوز ، وأما الْفِعْل الْمَنْصُوب بـ : " أَنْ وكَيْ " فتقدَّمَ حكمُ مفعوله ، وأما الْمَنْصُوب بـ : " لَنْ " ففي تقديم مفعوله على : "لَنْ " خَلافٌ الْمَشْهُورُ والصَّحيحُ جَوَازُهُ[1] ، ونقل الْمَنْع عن علي بن سليمان الأَخْفَشُ الأصغر.[2]

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٩٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٩٢ ، والأخفش الأصغر هو أبو الحسن علي بن سليمان النحوي كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علماً وشعراً ونحواً ، صنف كشف المشكل في النحو وغيره ، وتوفي سنة ٥٩٩ هـ. ينظر البغية : ٢/ ١٦٧ ، ونشأة النحو : ١٣٩ - ١٤٠ ، وقد عملت فيه رسالة بعنوان : الأخفش الأصغر حياته وجهوده (د/ محمد حسين عبد العزيز)

وإما على عامله نحو : لنْ زَيْداً أَضْرِبَ ، فمَذْهَب الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ[١] ، وأجاز الْكِسَائِيّ ذَلِكَ ، وأَمَّا الْمَنْصُوبُ بِـ : " إذنْ " فَلاَ يَجُوز تقديم مفعوله على : " إذن " لا يَجوز : صاحبك إذَنْ أكرمَ ، وأجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ عَلَى اختلاف عنهما فِي وجوبِ رفع الْفِعْلِ وجَوَازِهِ ، وأما على العامل وحْدَه فلا يجوز نحو : إذن صاحبك أكرم ، وأجاز ذَلِكَ هشامٌ والْكِسَائِيُّ والْفَرَّاءُ.[٢]

ومما تقتضي القواعدُ فِي أنه لا يَجُوزُ تقديمه عليه : " فاء الجواب " نحو : إنْ تأتِ عمْراً فأَنَا ضَارِبٌ ، وحرف العطف نحو : جَاءَنِي قائِمٌ عَمْراً وضارب زيدٌ ، تريد : وضارب زيدٌ عمْراً.

و : " ألا وأما " نَحو : عَمْراً ألا زَيْدٌ ضارب ، وبكراً أما زَيْدٌ قاتِلٌ ، وحرفُ النِّدَاءِ نَحو : زيداً يَا ضَارِباً ، و : " أيْ " للتفسير نَحو : جاءِني حاسٌ عمرا أي قاتلٌ عمراً ، فلا يجوز : عمراً أي قاتل ، و : " واو " الحال نَحو : جاء زيدٌ بكراً وعمرو ضارب ، و : " واو مع " نَحو : قمت عمراً وزيدٌ ضاربٌ ، ونحو : سرت عمراً وقاتلاً ، و : " حتى " نحو : سِرْتُ الوجوه حتى الشمس مسودة ، أي سرت حتى الشمس مسودة الوجوه. / ١٠٩

قولـــه :

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُــذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

مِثَالُ خَوْفِ اللَّبْسِ : ضربَ موسى عيسى ، ويزول اللبسُ بلفظ مبين نَحو : ضربَتْ موسى سعدى ، ونحوُ : ضربَ موسى العاقِلُ عيسى الأَحْمَقَ ، أو مَعْنَى نَحْو :

---

(١) قال فِي الارتشاف : ٢/ ٣٩١ ، فِي حديث عن لن ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها فِي الاختيار.

(٢) انظر تفصيل ذلك فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٩٧ ، ٣٩٨ . يقول أبو حيان : نحو زيداً إذن أكرم جاز ذلك عن الكسائي والفراء إلا أن الفراء يبطل علمها والكسائي يجيز الإبطال والإعمال ولا نص عند البصريين أحفظه فِي ذلك والذي تقتضيه قواعدهم المنع.

أَكَلَ كُمَّثْرَى موسى ، أو قرينةِ إشارةٍ أو غيرِهَا نَحْوُ : ولدَتْ هَذِهِ هَذِهِ ، يُشيرُ إِلَى صَغيرَةٍ وَكَبيرَةٍ.

ومِثَالُ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ : ضربتُ زيداً ، وإِنَّمَا قَالَ : " غير منحصر " احترازاً من نحو : ما ضَرَبَ زَيْداً إلا أنَا ، فأنَا فَاعِل مضمر ، وعبارةُ أصحَابِنَا أنْ يَقُولُوا : يَجبُ تَقْديمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ ضَمِيراً مُتَّصِلاً ، وذَكَرَ فِي هَذَا البيْتِ أَنَّهُ يؤخر الْمَفْعُول فِي هذين الْمَوْضِعين.

وكذَلِكَ – أَيْضاً – يؤخرُ إِذَا كان العاملُ مصدراً ينحَلُّ بِحرفِ مَصْدَرِيٍّ والْفِعْلِ مُضَافاً لِلْفَاعِلِ نَحو : يعجبني شُرْبُ زيد العسل ، فلا تقول : يعجبني شُرْبُ العَسَلَ زيْد ، فأَمَّا قِرَاءَة ابن عامر : (1){**قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ**}(2) بتقديم الْمَفْعُول عَلَى الْفَاعِلِ الْمُضَاف إليه الْمَصْدر فَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ لَحْنٌ ، وتَأَوَّلَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ.

والصَّحِيحُ إجراءُ ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ فلا يمكنُ الطعْنُ فيهَا، والتَّأْويلُ خِلَافُ الأَصْلِ ، وقد وجَدْنَا نَظِيرَهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَإِنْ كَانَ قَليلاً ، والْقِرَاءَةُ تأتي على الأَفْصَحِ والفَصِيحِ عَلَى الْكَثِيرِ وعَلَى الْقَلِيلِ ، قَالَ الطِّرِمَّاحُ :(3)

---

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر ، توفي سنة (١١٨ هـ) طبقات القراء : ١/ ٤٢٣ وما بعدها.

(٣) من الآية : ١٣٧ من سورة الأنعام والقراءة في البحر المحيط : ٤/ ٢٢٩ ، ومعجم القراءات : ٢/ ٣٢٢.

(٤) قائله هو الطرماح بن حكيم الطائي من قصيدة يصف فيها قطيعاً من بقر الوحش يحميه ثوره . انظر البيت في شرح التصريح : ٢/ ٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٧٧ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والإنصاف : ٤٢٨.

اللغة : قوله : " بحوزي المراتع " الحوزي بضم الحاء المهملة وكسر الزاي المعجمة وهو الثور الذي يرأس القطيع ، و: " المرتع " موضع الرتع من رتع إذا أكل ما شاء ، قوله : "لَم ترع" =

يَطُفْنَ بِحُوْزِيّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ   بَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الْكَنَائِنِ

وقَالَ آخَرُ :[1]

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَــةً   فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَــادِلِ

وقال آخر :[2]

= من الروع وهو الخوف والفزع ، وأراد بالبوادي : البوادر ، قوله : " من قرع القسي " من قرعت الشيء إذا ضربته ، والقسي جمع قوس ، و : " الكنائن " جمع كنانة ، وهي الجعبة التي يجعل فيها السهام.

والاستشهاد فيه : حيث فصل بين المصدر المضاف وهو " قرع " وفاعله المضاف إليه وهــو "الكنائن " بالمفعول وهو قوله : " القسي ".

(١) لَم أقف على اسم قائله وهو من الطويل ، وقد نسب لبعض الطائيين فِي شرح عمدة الحافظ : ٤٩١ ، وفِي شرح التصريح : ٢/ ٥٧ ، والمعجم المفصل فِي شواهد النحو الشعرية : ٧٧١ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٢٦ ، والأشموني : ٢/ ٢٧٦.

اللغة : قوله : " عتوا " من عتى يعتو إذا تكبر وأفسد ، قوله : " إِلَى السلم " بكسر السين أي إِلَى الصلح ، و: " البغاث " بتثليث الباء الموحدة طائر ضــعيف يــصاد ولا يــصيد ، و : "الأجادل" جمع أجدل وهو الصقر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " سوق البغاث الأجادل " حيث قدم المفعــول علــى الفاعــل وعاملهما مصدر مضاف للفاعل.

(٢) قائله هو عمرو بن كلثوم وهو من الرجز المسدس ، ولَم أعثر عليه فِي ديوانه وهو بلا نسبة فِي شرح الأشمونِي : ٢/ ٢٧٦ ، وينظر المعجم المفصل فِي شواهد النحو الــشعرية : ١١٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٧٨ ، ابن الناظم : ١٥٨ ، والشاهد : ٦٨٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " الماذي " والماذية بالذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف ، وهو الــصافِي والخالص من الدروع ، و : " القوانس " جمع قونس وهو أعلى البيضة من الحديد ، قولــه : "فداسهم" من الدوس والدائس فاعل منه.

والاستشهاد فيه : فِي قوله : " دوس الحصاد الدائس " فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول به وقع بين المضاف وهو الدوس والمضاف إليه وهو الدائس.

وَحَلقِ الْمَـاذِيِّ وَالْقَـوَانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ

وقال أبو جندل الطهوي[1] [في وصف جراد] :[2]

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَـافِجِ بِالْقَاعِ فَرْكَ الْقُطْنَ الْمَحَـالِجِ

وأنشد ثعلب :

.... فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَـرٍ حَـرَامٌ[3]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة في نسخة الرباط.

(٢) بيتان من الرجز المشطور لأبي جندل الطهوي من أرجوزة يصف بها الجراد ، وانظر الشاهد في شرح عمدة الحافظ : ٤٩٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ١١٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٧٨ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والعيني الشاهد : ٦٧٩.

اللغة : قوله : " الكنافج " بضم الكاف وتخفيف النون وكسر الفاء وهو الممتلئ ، و : "القاع" المستوي من الأرض وكذلك القيعة ، و : " المحالج " جمع محلج بكسر الميم وهو الآلة التي يحلج بها القطن.

والشاهد فيه واضح كالسابق ، وقد أنشده أبو حاتم في كتاب الطير :

يفركن حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن بالمحالج

بزيادة الباء في قوله : " بالمحالج " فحينئذ لا استشهاد فيه لأن الفرك حينئذ يكون مضافاً إلى القطن من إضافة المصدر إلى مفعوله.

(٣) البيت من بحر الوافر من قصيدة للأحوص الأنصاري يهدد فيها مطراً ويطلب منه طلاق امرأته وفيها عدة شواهد نحوية وصدر الشاهد قوله :

فإن يكن النكاح أحل شيءٍ فإن نكاحها مطرٍ حرام

ويستشهد به في روايات ثلاثة في مطر :

بالنصب : مفعولاً به للمصدر والمصدر مضاف للفاعل.

بالرفع : فاعلاً للمصدر والمصدر مضاف للمفعول.

بالجر : وهو موضع الشاهد هنا بإضافة المصدر للفاعل ثم تقديم المفعول عليه.

والبيت في التصريح : ٢/ ٥٩ ، والأشموني : ٢/ ٢٧٩ ، وشرح التسهيل : ٣/ ٢٧٨.

بخفْضِ : " مطرِ " ، ورَوَى الكسائيُّ :[1]

تَنفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفُ

وأنْشَدَ الأخفشُ :[2]

فَزَجَجْتُهَـــــا بِمِزَجَّـــــةٍ زَجَّ الْقَلُـــوصَ أَبِـــي مَـــزَادَةَ

وَلِجَوَازِ ذَلِكَ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ ؛ لأَنَّ الْفَاعِلَ كجزء من العامل فيه ، فكأنَّهُ لَمْ يفصلْ بَيْنَهُمَا ؛ لأنَّ رتبته التَّقْدِيمُ واقتضاؤُهُ أشَدُّ مِن اقتضائه للمفعولِ ، وإذَا كَانَ مِـــنْ لِسَانِهِمْ مَسْمُوعاً ولَمْ يكُنْ بالقِيَاسِ مَدْفُوعاً كَانَ جَدِيراً أنْ لا يكونَ مَمْنُوعاً.

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق وليس في ديوانه وهو في وصف ناقة سريعة . وانظره في الإنصاف : ٢٧ ، والخزانة : ٤/ ٤٢٤ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٢٨ ، واللسان : "صرف" ، والمقتضب : ٢/ ٢٥٨ ، وهو في ابن الناظم : ١٦١ ، وشرح ابن عقيل : ٣/ ١٠٢ "صبيح" ، والشاهد رقم : ٧١٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " تنفي " من النفي ، و : " الهاجرة " وقت اشتداد الحر في وقت الظهيرة ، و: " الدرهم الفارسي " معرب وكسر الهاء لغة وربما قالوا درهام ، قوله : " الصياريف " جمـــع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء.

الاستشهاد فيه : كالذي قبله وهو تقديم المفعول على الفاعل مع أن عاملهما مصدر مضاف للفاعل.

(٢) أنشد الأخفش هذا البيت ولَم يعزه إِلَى أحد ، وهو من مجزوء الكامل . ينظـــر الإنـــصاف : ٤٢٧ ، وتخليص الشواهد : ٨٢ ، والخزانة : ٤/ ٤١٥ ، والخصائص : ٢/ ٤٠٦ ، وابن يعيش : ٣/ ١٨٩ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ١٧٦ ، ومجالس ثعلب : ١٥٢ ، والمقـــرب : ١/ ٥٤ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والعيني شاهد : ٦٨٤.

اللغة : قوله : " فزججتها " بالزاي المعجمة وبالجيمين يقال : زججت الرجل أزجه زجاً فهو مزجوج إذا طعنته بالزج ، قوله : " القلوص " بفتح القاف الشابة من النوق كـــالفتي مـــن الرجال ، و : " أبو مزادة " كنية رجل.

والاستشهاد فيه : حيث فصل بالقلوص بين المضاف وهو زج والمضاف إليه وهو أبي مزادة.

قولـــــه :

وَمَا بِـــإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَـــا انْحَـــصَرْ   أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يقُولُ : مَا حُصِرَ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بإلاّ أو بإِنَّمَا أَخِّره نحو : ما شَرِبَ زَيْـدٌ إلاّ الْعَسَلَ ، ومَا شَرِبَ الْعَسَلَ إلاّ زَيْدٌ ، وإِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ ، وإِنَّمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زَيْدٌ ، وإِذَا ظهَرَ قَصْدٌ لِحَصْرِ الْفَاعِلِ أو حصر الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ الأداة كـان تقـديمُ الْفَاعِلِ الْمَحْصُور وتقديم الْمَفْعُولِ المحصور.

وهَذَا الذي قالَهُ فِيهِ خِلافٌ وَتَفْصِيلٌ ، وذَلِكَ أَنَّكَ إِمَّا أَنْ تقصدَ حصرَ الْفَاعِلِ أو حصر الْمَفْعُول أو حصرهما معاً ، فَإِنْ أَرَدْتَ حصرَ الْفَاعِلِ أو حصر الْمَفْعُولِ فَإِمَّـا أَنْ يَكُونَ الْحَصْرُ بِإِنَّمَا أو بحرف نَفْيٍ وَإِلاَّ. / ١١٠

فإن كان بِإِنَّمَا فأَجْمَعَ النُّحَاةُ عَلَى وجوب تأخير الْمحصور مِنْهُمَا وتقديم غير المحصور ، فتقولُ فِي حصر الْفَاعِلِ : إِنَّمَا شرب العَسَلَ زَيْدٌ ، وذَلِكَ إِذَا لَـمْ يَكُـنِ لِلْعَسَلِ شَارِبٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ مَشْرُوبَاتٌ غَيْرُ الْعَسَلِ.

وتقول فِي حصر الْمَفْعُولِ : إِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ ، إِذَا لَـمْ يَكُـنْ لِزَيْـدٍ مَشْرُوبٌ إِلاَّ الْعَسَلَ ، وجازَ أَنْ يَكُونَ لِلْعَسَل شَارِبُونَ غَيْرُ زيدٍ.

وقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ما يُخَالِفُ ظاهِرُهُ نقلَ هَذَا الإجماعِ فَقَالَ بَعْدَ مَا ذكر حصر الْفَاعِل بإلاّ ، وحصره بِإِنَّمَا وتمثيلهما ما نصه : ولا خلافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فـي وُجُوبِ تَأْخِيرِ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ إِلاَّ الْكِسَائِيَّ فإنه أجازَ تقديمَ الفاعِلِ وإِنْ كَانَ مَقْرُونـاً بِإِلاَّ [١] انتهى.

---

(١) احتج الكسائي على عدم تأخير الفاعل المحصور بإلاّ بقول الشاعر :

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم   ولا جفا قط إلا جبأ بطلاً

وقوله :

نبئتهم عذبـوا بالنـار جارهم   وهل يعذب إلا الله بالنار

انظر شرح التصريح : ١/ ٢٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٨٧ ، ٢٨٨.

وينْبَغي أنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى مسألةِ الْحصر بِإلاَّ ، فَإنْ كَانَ الْحَصْرُ بِحَـرْفِ نَفْيٍ وإلاَّ فَثلاَثَةُ مَذَاهِب :

ذهب الْبَصْرِيُّونَ والْفَرَّاءُ وابْنُ الأَنْبَارِيِّ إِلَى أَنَّهُ إنْ كَانَ الْفَاعِلُ هُوَ الْمَقْـرُون بِإلاَّ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ ، وإنْ كَانَ الْمَفْعُولُ جَازَ تَأْخِيرُهُ.[١]

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ أَبُو مُوسَى[٢] والأستاذ أبو علي إلى أنه ما قرن مِنْهُمَا بِـإلاَّ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ.[٣]

وذَهَبَ الْجَزُولِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَا حصر مِنْهُمَا بِإلاَّ جازَ تَأْخِيرُهُ كحاله لَوْ لَمْ يَكُـنْ مَحْصُوراً.[٤]

والذي قاله النَّاظِمُ لَيْسَ شيئاً مِنْ هَذه الْمَذَاهب الثلاثة ؛ لأنـه سَـوَّى بـيْن المحصور بإلاَّ أو بإنَّمَا من فَاعِلٍ أو مفعولٍ فِي التأخير ثم قَالَ : " وقد يسبق إن ظهـر قصد " ، وقد ذكرنا الإجماع على أن ما حصر بإنَّمَا وجبَ تأخيرُهُ فلا يـسبق ظهـر قصد أو لَمْ يظهرْ ، وأن من أجاز ذَلِكَ فِي الْفَاعِـلِ الْمَحْـصُور بـإلاَّ أو الْمَفْعُـول الْمحصور بِها لَمْ يشترط فِيه ظهور القصد ، بَلْ أَجَازَ ذَلِكَ مُطْلَقاً سواء أظهر قصد أو لَمْ يظهر.

وإنْ أردتَ حصرَهما معاً فلا يتصورُ ذَلِكَ فِي إِنَّمَا ؛ لأنَّ تقدمَ أحدهما مما يدلُّ على عدمِ الْحصرِ فيه ، وتأخير أحَدهما مما يدل على حصره فَلَيْسَ لَنَا صورةٌ تقـضي حصرَهما معاً ، فَإِذَا قُلْت : إِنَّمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زيدٌ دَلَّ عَلَى حصر الْفَاعِلِ.

---

(١) انظر تفصيل ذلك كله فِي شرح المقرب للمرفوعات : ١٥١ (د. علي فاخر) ، وجـاء فـي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٨٧ ما نصه : نقلاً عن بهاء الدين بن النحاس : أن النحاة أجمعـوا على أنه متى أريد الحصر فِي واحد منهما وجب تقديمه وتأخير الآخر.

(٢) المقدمة الجزولية : ٥٠ ، ٥١ ، وفيها يقول :" فكل فاعل متصل بضمير يعود على المفعول به أو مقرون بإلاَّ أو فِي معنى المقرون بإلا وجب تأخيره ".

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٥٩٠ وما بعدها.

(٤) لَم أعثر على هذا القول فِي المقدمة الجزولية . انظر ٥٠ ، ٥١ ، والذي فِي شرح المقرب لابن عصفور أن هذا مذهب الكسائي وذكر استدلال الكسائي على مذهبه بأربعة أبيات شعرية . انظر شرح المقرب للمرفوعات : ١٥١ – ١٥٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٨٧ ، ٢٨٨.

وإِذَا قلْتَ : إِنَّمَا شرب زَيْدٌ العَسَلَ دَلَّ عَلَى حصر الْمَفْعُولِ ، وإِنَّمَا يتـــصور ذَلكَ فِي حَرْف النَّفْي وإلا فتقولُ إِذَا أَرَدْتَ حصرهما معاً : ما ضرب إلاَّ زَيْدٌ عَمْـــراً ، أو مَا ضَرَبَ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ فتؤخرهما بَعْدَ إلاَّ ، والْمَعْنَى : مَا ضَرَبَ أَحَدٌ أَحَداً إلاَّ زَيْدٌ عَمْراً.

وأكثرُ مَنْ تكلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة إِنَّمَا تعرض لحصر الْفَاعِلِ فَقَـــطْ وحـــصر الْمَفْعُولِ فَقَطْ لاَ لِحَصْرِهما معاً ، وفِي كلام النَّاظِمِ إجمال لأن قَوْلَهُ : " وَمَـــا بِـــإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ " يحتمل من فَاعِلٍ أو مفعول أو مِنْهُمَا ومع كـــل واحِـــدٍ مِـــنْ هَـــذِهِ الاحتمالات لا يُتَصَوَّرُ الْحكم الذي ذكر بَعْدَ ذَلِكَ.

قولــــه :

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَـــرْ وَشَذَّ نَحْوُ : زَانَ نُورُهُ الشَّجَرْ

إِذَا عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَه فإما أن يَعُودَ عَلَى ما بعده من مفعول لَفْظاً ورتبة نَحْو : ضرب غلامُهُ زَيْداً ، فالْجُمْهُورُ عَلَى وجوب تأخير الْفَاعِلِ هنا[1]، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الجواز[2]، وقَدْ جَاءَ فِي أَشْعَارِهِمْ وله وجه من القياس[3]، وإليه ذهب ابن جني[4] وتبعه هذا الناظم.[5]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٣٥ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٢٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٨ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٦٦ ، وعلة تأخير الفاعل أن يعود الـــضمير على متقدم فِي اللفظ.

(٢) هو قول الأخفش والطوال وابن جني ونسبه أبو حيان لابن مالك . انظر مغني اللبيب : ٢/ ٤٩٣ وأوضح المسالك : ٢/ ١٢٥ ، وارتشاف الضرب : ٣/ ٣١٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٧٢ والتصريح : ١/ ٢٨٣ ، والخصائص : ١/ ٢٩٥ ، وهمع الهوامع : ١/ ٦٦ . ومن شـــواهده قوله : جزى ربه عني عدي بن حاتم ، وقوله : **كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد.**

(٣) أي يقاس على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(٤) الخصائص : ١/ ٢٩٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٣٥.

والْمُخْتَارُ مَذْهَبُ الْجمهور ؛ لأنه لا يحفظ ذَلِكَ فِي نثـر ؛ إِنَّمَا جَـاءَ فِـي الشِّعْرِ ، ويحتمل التأويل.[1]

أو عَلَى ما بَعْدَهُ مِنْ مضاف لِلْمَفْعُولِ نَحْو : ضرب غلامُهَا عَبْدَ هِنْد ، ففيـه خلاف – أيضاً – مِنْهُمْ من جوز تقديم الْفَاعِلِ ، ومِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ تَأْخِيرَهُ ، وإما أَنْ يَعُودَ عَلَى مَا بَعْدَه لَفْظاً لا رُتْبَةً نَحْو : ضرب غلامَهُ زَيْدٌ ، فَهَذِهِ جَائِزَةٌ باتفاق.

وإِذَا عَادَ الضَّمير المتصل بأحَدهمَا عَلَى ما قَبْلَهُ فإما أن يعود على ما قبله لَفْظاً ورتبة نَحو : ضرب زَيْدٌ غلامَهُ ، أو لَفْظاً لا رتبة نَحْو : ضَرب زَيْداً غَلامُهُ ، أو على مضافٍ للمفعول نَحْو : ضَربَ غلامَ هِنْدٍ سيدُهَا فكل ذَلِكَ جَائِز.

ومن المسائل التِي يختلف فيها تأخير الْفَاعِل والْمَفْعُولِ : / **١١١** ضرب القومُ بَعْضَهُمْ بَعْضاً ، فهنا يَجبُ تأخير الْمَفْعُولِ ، وضرب القومَ بَعْضُهُمْ بَعْضٌ ، فهنا يَجبُ تَأْخير الْفَاعِلِ.

*****

---

(١) انظر ضرائر الشعر : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، وشرح المفصل لابن الحاجـب : ١/ ١٦٠ ، ١٦١ ، وابن يعيش : ١/ ٧٦ ومن التأويل أن الضمير يعود على الجزاء المفهوم من الفعل.

﴿ النائب عن الْفَاعِـــــل ﴾

يقول ابن مالك :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَــنْ فَاعِــلِ فِيمَا لَهُ كَنِيــلَ خَيْــرُ نَائِــلِ

لَمْ يذْكُرْ حَدَّ الْمَفْعُولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[١] ، ويعني بقَوْله : " فِيمَا لَهُ " من رفعه لَفظاً نَحْو : ضُرِبَ زَيْدٌ ، أو نيَّةً نَحْوُ : ضُرِبَ مُوسَى ، أو حُكْماً نَحْو : ضُرِبَ هَذَا ، أو موضعاً : مَا ضُرِبَ من رَجُلٍ.

وفِيمَا لَهُ[٢] من امْتنَاعِ تَقْديمه فَلاَ يَجُوز : زَيْدٌ ضُرْبَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ كما لا يَجُوز : زَيْدٌ قَام ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً مُقَدَّماً ، وقد تقــدم الخلاف فِي جواز تقديم الْفَاعِل عَلَى الْفِعْلِ ، وقياسُ قول الْكُــوفِيِّين جــواز تقــديم الْمَفْعُولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِله على الْفِعْلِ كَالْفَاعِل.

فَإِنْ كان الْمَفْعُولُ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَجْرُوراً بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْو : بِزَيْدٍ سِيرَ ، فَقَدْ حكَى أَبو جعفر النحاس الاتفاق على منع ذَلِكَ[٣] ، وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هِــيَ جَائِزَةٌ فِي الْقِيَاسِ[٤] ، وفِيمَا لَهُ مِن امْتنَاعِ الْحَذْفِ ، فَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُول الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ كما لاَ يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِل ، وقد تقدم خلاف الْكِسَائِيِّ فِي جــواز حذف الْفَاعِل فِي بَابِه.[٥]

---

(١) وحده كما فهم من تعريف الفاعل : المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم مصوغ للمفعول .

(٢) الضمير هنا يعود على الفاعل ويقصد فيما للفاعل من أحكام من رفعه وامتناع تقديمه وامتناع حذفه وجواز إضماره.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٢ ، والارتشاف : ١/ ٥٢٧ ، قال أبو حيان : " وعلة ذلك عند البصريين نيابته عن الفاعل وعند الكوفيين أنه صلة فلا يتقدم ".

(٤) يقصد به ابن اصبغ . التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٢.

(٥) التذييل والتكميل : ٦/ ٢١٧ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ١٨٢ ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٤٤ ، ٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : =

وروي جَوَاز حذف الْمَفْعُول الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه عن الْفَرَّاءِ نَـصًّا فَأَجَـازَ : ضُرِبَ ضَرْباً عَلَى حَذْفِه[1] ، وفيما له من جواز الإضمار نحو : زَيْدٌ ضُرِبَ.

وقولُ النَّاظِمِ : " ينوبُ مفعولٌ به عن فَاعِلٍ " لَيْسَ هَذَا فِي كل فِعْلٍ ؛ إذ قد لا يكون للفِعْلِ مفعول به ألبتة ، وإِنَّمَا يكون ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مفعول به.

وقَوْلُهُ بأنه ينوب يُشْعِرُ بأن الأصل هُوَ الْفَاعِل ، وأن هَذَا نَائِبٌ عَنْهُ ، وهَذَا فيه خلاف فَمَذْهَبُ جمهور الْبَصْرِيِّينَ أن الأصل هي جملة الْفِعْل والْفَاعِلِ ، وأَنَّ الْفَاعِـلَ حُذِفَ وَأُقِيمَ مَقَامه أحَدُ ما يَذْكُرُ وأن ذَلِكَ لَيْسَ بصيغة مستقلَّة بَلْ مغيرة مـن بـاب الْفَاعِلِ ، وذهب الْكُوفِيُّونَ والْمبردُ إِلَى أَنَّهَا مستقلة غير مغيرة من باب الْفَاعِلِ وقـد نسب هَذَا إِلَى سيبويه.[2]

قولـــه :

= ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢١ – ١٢٤ ، ومعـاني القـرآن للزجاج : ٣/ ٣٧٩ ، وأنوار التزيل وأسرار التأويل للبيضاوي : ٢/ ٦٤ ، وإرشاد العقل السليم : ١/ ٤٩٧ ، والمحرر الوجيز لابن عطية : ٤/ ٦٩ ، وإعـراب القـرآن للنحـاس : ٣/ ٦٠ ، والمقتضب للمبرد : ٤/ ٧٧ ، وينظر البحر المحيط لأبي حيان : ٥/ ٣٠٧ ، والدر اللقيط لتلميذ أبي حيان : ٥/ ٣٠٧.

(١) قال أبو حيان : " ومذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين أنه لا يجوز بنـاء الفعـل للمفعول إذا لَم يكن له معمول غير الفاعل فلا يجوز فِي : جلس زيد : جُلِسَ ، ولا فـي : ظرف زيد : ظُرِفَ ، وما نسبه الزجاجي إِلَى سيبويه من إجازة ذلك غلط ، وزعم الكسائي وهشام أن ذلك يجوز على أن فِي الفعل مجهولاً يحتمل المصدر والزمان والمكان ولَم يعلم أيها هو ، وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ لا شيء فيه ". انظر التـذييل والتكميـل : ٦/ ٢٣٤ ، وقال فِي موضع آخر : وقد وجدت فِي لسان العرب ما يشهد بجواز جلس وقعـد مبنياً للمفعول دون أن يسند إِلَى شيء فِي اللفظ والفعل لازم ، قال الشاعر :

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل　　　يسؤك .... ألخ

(٢) انظر ذلك فِي ارتشاف الضرب لأبي حيان : ٢/ ١٩٥ ، وشرح الجمل : ١/ ٥٤٠.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

ذكَرَ شَيْئاً مِنْ كَيْفِيَّةِ بناء الْفِعْلِ ، ولَمْ يَذْكُرْ شَرطَ جواز بناء الْفِعْلِ وشرطه : أن يكون مُتَصَرِّفاً تَامًّا ، أما التصرف فلا خلاف فِيه فلا يَجوز بناء فعل التعجب وما أشبهه.[١]

وأما التمامُ ففيه خلافٌ ، وذَلِكَ فِي : " كَانَ وأَخَوَاتِهَا " غير ما لَمْ يتصرَّفْ منها ، فَذَهَبَ الْجُمْهُور إِلَى جواز بنائها لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٢] ، وذهب الْفَارِسِيّ ومن وافقه إِلَى الْمَنْعِ.[٣]

والذين أجازوا ذَلِكَ اختلفُوا فيما يُقَامُ مقَامَ اسمها إِذَا حُذِفَ فقيل : الخبر وهُوَ قول الْفَرَّاء ، فأجَازَ فِي : كَانَ زَيْدٌ قَائماً كين قائم[٤] ، وقيل ظرفٌ أو مجرورٌ يكون معمولاً لِلْفِعْلِ فيحذف الاسم ، ويحذف بحَذْفه الْخبر ضرورة أنه لا يوجد حكم بغير محكوم عليه ، ويقَام ذَلِكَ الظرف أو الْمَجْرُور مقَامه ، فإِذَا قلت : كان فِي الدار قائماً ، جَازَ أن تقول : كين فِي الدار.[٥]

وباقي الأفعالِ يجوزُ بناؤُها لِلْمَفْعُولِ إلا قَالَ : ومَا فِي معناها إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعْمُولٌ فِي اللفظ إلا الجملة ، و : " ظَنَّ وأَخَوَاهَا " إذا سدت أَنْ وأَنَّ مَعَ معموليها مسد مفعوليها ، فهل تبنى على كل حال أو فِي بعض الأحوال ؟ فِي ذلك خلاف :[٦]

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٥.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤ ، وقال فِي رده ولما رأى الفارسي أن بناءها يؤدي إِلَى ما ذكره الفراء وإِلَى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول وهو مذهب سيبويه.

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤ ورده على الفراء بقوله : " وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه يؤدي إِلَى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا فِي اللفظ ولا فِي التقدير ".

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤ ، ونص على أنه قول السيرافِي ورده بقوله : لأن كان الناقصة وأخواهًا لا مصدر لها.

(٦) انظر تفصيل ذلك فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٩ وما بعدها.

ذهب / ١١٢ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أن قَالَ : إن عَمِلَتْ فِي جملة اسمية فِيهَا ضــميرٌ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ بِقَالَ نَحو : قَالَ زَيْدٌ أَبوهُ منطلقٌ ، فلا يجوز أنْ يبنى ، لا يقَالُ : قيل أبوه منطلق ، أو لا ضمير فِيها جاز نَحو : قَالَ زَيْدٌ عمرو منطلق ، فيجــوز : قيــل عمرو منطلق ، والجملة فِي موضع مفعول لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه ، أو فِي جملة فِعْلِيَّة فِيهَا ضَمِيرُ غَيْبَةٍ يَعُودُ عَلَى فَاعَل قَالَ نَحو : قَالَ زَيْدٌ يَقُوم ، بَنَيْتَهُمَا مَعاً ، فَقُلْتَ : قِيلَ يقَام ، أو ضمير غير غائب يَعُودُ على فَاعِلِ قَالَ نَحو : قَالَ زَيْدٌ أقوم ، جــاز أن تــبنى قَــالَ لِلْمَفْعُول ، ولك الخيارُ فِي بناء الثَّانِي أو تركه على حاله فتقول : قيل أقوم ، وقيــل يقَام أو لا ضمير فِيهَا يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ قَالَ نَحْو : قَالَ زَيْدٌ قَام عمرو ، بنيــت قــال فتقول : قيل قَام عمرو ، والجملة فِي موضع مفعول لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وذهبوا أيضاً فِي ظن[1] إِلَى أنها إذا سدت أنْ وصلتها مسد معموليها إِلَى مثل التفصيل فِي قال ، فقالوا فِي : ظَنَّ زَيْدٌ أن يقوم عمرو ، ظن أن يقوم عمرو ، وفــي ظَنَّ زَيْدٌ أن يقوم ، ظُنَّ أن يقام بِبِنَائِهِمَا مَعاً ، وفِي ظَنَنْت أَنْ تَقُومَ ظُنَّ أَنْ تَقُومَ وظُنَّ أنْ يقام.

وإِذَا سدت أنَّ وصلتها مسد الْمَفْعُولَيْن فإما أن يكون فيها ضمير غائب يَعُودُ عَلَى فاعل ظن أو لا يكون ، إن كان نَحو : عَلِمَ زَيْدٌ أنه منطلق ، لَمْ يَجُــزْ بنَــاؤُه للمفعول ، فلا يَجُوز : عُلِم أنه منطلق ، وإن لَمْ يكن نَحو : عَلِمَ زَيْدٌ أن عمراً قائم ، وعلمت أنِّي قائم ، وعلمت أنَّكَ قائم جاز البناء فتقول : عُلِمَ أَنَّ عمراً قائم ، وعُلِــمَ أنِّي قائم ، وحيث يبنى الثَّانِي لبناء الأول فالْفَــرَّاءُ يقول : الْفِعْل فارغ ، والْكِــسَائِيّ يقول : فيه ضمير مجهول[2] ، وسيأتِي تفسير الْمَجْهُول.

(١) انظر تفصيل هذا الحديث فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٥٦٠.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٦٠.

وغيرُهما من الْكُوفيِّين يقول : فيه ضمير المصدر[1] ووافق الْبَصْرِيُّونَ الْكُوفيِّين فِيما ذهبوا إليه فِي : " قال " وما فِي معناها ، وظن وأخواتها على التَّفْصيلِ الذي ذكرناه إلا فيما أدى إلى إقامة الجملة مَقَامَ الْمَفْعُول الذي لا يُسَمَّى فَاعِلُه فإن ذَلِكَ لاَ يَجُوز عندهم ، بَلْ يكون المقام ضمير المصدر المستتر فِي الفعل لا الجملة ، وتكون الجملة تفسيراً لذَلِكَ الضَّمير وإلا فيما أدى إِلَى تغيير الثَّاني وجُوباً أَوْ جَوَازاً لأجل تغيير الأول فلا يَجوز.

وقوْلُهُ : " وَالْمُتَّصِلُ بالآخر اكسرْ فِي مضي " لَيْسَ هَذَا عَلَى إطلاقه ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كان مضاعفاً ففيه تفصيل ، فمنه ما يكون مكسوراً ومنه ما يكون غير مكسور بل مدغماً فنقول : الْمضاعف إما أن يكون ثلاثياً أو أزْيد ، إنْ كَانَ ثلاثياً فإما أن يفك فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ فيُفَكُّ فِي فِعْلِ الْمَفْعُولِ نَحْو : مُشِشَ فِي الدَّار[2]، أو يدغم فيه فيدغم فِيه لِجَواز نَحْو : رُدَّ فِي رَدَّ.

ومن العرب من يقول : رِدَّ بنقْلِ كسرةِ العينِ إِلَى الفاءِ وهي لغةٌ فِي بني تميم ومَنْ جاورَهم[3] ، وقال صاحبُ رُؤُوسِ الْمَسَائل : الْمشهُورُ من مَذْهَبِ الْجُمْهُور فِي بناء الْفِعْل الْمَاضِي الثلاثي الصَّحيح لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَنْ يُضَمَّ أَوَلَهُ ويكسر ثانيه ، وأجاز بعضُ الْكُوفيِّين كَسْرَ الأوَّلِ من الْمضاعفِ إِذَا وَجَبَ الإدغامُ ، وأجازَهُ قطرب فِي غَيْرِ الْمضاعف من الصَّحِيحِ إِذَا أسكنت العين. انتهى.[4]

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٢٨ ولعله يقصد بذلك مذهب هشام.

(٢) فِي الصحاح (مشش) : ومششت الدابة بالكسر مششاً وهي شيء يشخص فِي وظيفها (ساقها) حتى يكون له حجم وليس له صلابة العظم الصحيح وهو أحد ما جاء على الأصل.

(٣) وقد قرئ : {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا} (يوسف : ٦٥) وانظر المحتسب : ١/ ٣٤٥.

(٤) انظر فِي تغييرات الفعل عند بنائه للمجهول : ارتشاف الضرب : ٢/ ١٩٧.

فتقول : على قول قطرب ضِرْبَ زَيْدٌ فِي ضُرِب ، وإن كان مزيداً مضعف اللام لا العين فكالثلاثي : انقد ، واضطرّ بكسر ما قَبْلَ الْمُدْغم ، وإن وقع الأول مِنهُمَا بَعْدَ ساكن فِي غير ملحق والساكن صحيح فلا يَجُوز إلا الإدغام بعد النقل نَحو : قد اقشُعِرّ واطْمُئِنّ ، أو حرف مد ولين فالإدغام وقلب ألفه واواً نَحْو : قد احْمُورّ من الخجل ، وخُولّ فلان.[1]

وأجاز الْكُوفِيُّون : احميرّ ، وخيلّ ، ومتَى أسند شَيْءٌ من الْمُضَعَّف إِلَى ضَمِير مُتَكَلِّم أو مُخاطَب أَوْ نُون إناث عَادَ إِلَى الكسر وزال الإدغام جرياً على الأصل نحو : رُدِدْتُ واضْطُرِرْتُ واقْشُعْرِرْتُ واحْمُورِرْتُ وخُولِلْتُ.

وقَوْلُهُ : " فَأَوَّلَ الفعلِ اضْمُمَنْ " يقولُ : يُضَمُّ أولُ الْفعْلِ / ١١٣ مطلقاً سواء أكان ماضياً أو مضارعاً ، أمَّا المضارع فصحيح ، وأما الْمَاضِي فَقَدْ بَيَّنَ بَعْدُ أَنَّ بعض الأفعال يكسر أَوَّلُهَا ، وقد ذكرنا الخلاف فِي المضاعف المدغم الثلاثي ، وخلاف قطرب فِي نَحْو : ضِرْبَ إذا سكنت العين.

قولـــه :

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا   كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

الْمُضَارِعُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ آخِره مُدْغَماً فِي بِنَائِه لِلْفَاعِلِ بَقِيَ عَلَى إِدْغَامِه إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُول إلاَّ إِذَا اتَّصَلَتْ بِه نونُ الإناث فإنَّ الإدغامَ يفكُّ وينفتح ما قَبْلَ الآخِر نَحْوُ : يُرَدُّ ويُضْطَرُّ ويُقْشَعَرُّ ويُحْمَارُّ ويُخَالُّ ، فإذا اتصلت النون قيل : يُرْدَدْنَ ، ويُضْطَرَرْنَ ويُقْشَعَرَرْنَ ويُحْمَارَرْنَ ويُخَالَلْنَ ، وإن كان قد اعتل فِي الْمَاضِي اعتل فِي الْمُضَارِع نَحْو : يُقَامُ ويُسْتَقَامُ.

قولـــه :

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَهْ   كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

---

(١) بناؤهما للمعلوم أن تقول : احمار وجهه من الخجل وخاللت فلاناً أي اتخذته خليلاً.

يقُولُ : مَا جَاءَ بَعْدَ تاء الْمُطَاوَعَةِ يضم كما يضم الأول ، فتقُــولُ : تُكُــسِّرَ وتُقُطِّعَ ، ولا اختصاصَ لِهَذَا الْحُكْمِ بِمَا وَلِيَ تَاءَ الْمُطَاوَعَةِ بَلْ ما أَوَّلُهُ تاء مزيدة فَإِنَّــهُ يُضَمُّ ثانيه كأوله نَحو : تُدُحْرِجَ ، وتنقلب ألف تَفَاعَلَ وياء تَفَيْعَلَ واواً فتقول : تُخُوفِلَ وتُشُوطِنَ ، وكذَلِكَ تُقْلَبُ – أيْضاً – ألف فَاعَلَ وياء فَيْعَلَ واواً فتقول فِي : ضارب وبيطر : ضورب وبوطر ، وقد شَذَّ فِي : تُفُوعِلَ تِفِيْعِلَ.

قولــــه :

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْــزِ الْوَصْــلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنْــهُ كَاسْــتُحْلِي

ذَكَرَ أَنَّهُ يُضَمُّ ثَالِثُ الْمَاضِي الْمُفْتَتَحُ بِهَمْزَةِ الوصْلِ نَحْو : اسْتُخْرِجَ ، هَــذَا كَمَا ذَكَرَ إِلاَّ فِي : انْفَعَلَ وافْتَعَلَ مُعْتَلِّي العين فَفِيهِمَا ثلاثُ لُغَاتٍ :

إِحْدَاهُمَا : انقُودَ ، واختُورَ.

الثَّانِيَةُ : انقِيدَ ، واختِيرَ ، بإخلاص الكسر.

الثَّالِثَةُ : بالإشمام فإنْ صَحَّ حَرْفُ العلَّةِ فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ صَحَّ فِي فِعْلِ الْمَفْعُولِ نَحْو : اعْتَوَنَ ، تقول : اعْتُونَ ، ويجري مَجرى الصَّحِيح فلا يكون فيه إلاَّ الضَّمُّ.

وقَدْ ذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ : اختَارَ ، وانْقَادَ وشبههما يَجُوزُ فيهِمَا مَا جَازَ فِي : بَاعَ من اللغات الثلاث كما ذكرنا ، وسَنَزِيدُ ذَلِكَ بَيَاناً إِذَا وَصَلْنَا إِلَيْهِ ، ولاَ يصحُّ إطلاقُ النَّاظِمِ فِي أَنَّ ثَالِثَ الْمَاضِي الْمُفْتَتَحِ بِهَمْزَةِ الوصْلِ يضمُّ كأوله ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ الأَفْصَحَ فِي : انْقَادَ واختَارَ : انقِيد واختِير بِكَسر الثَّالث ، والضمُّ قَلِيلٌ ضعيفٌ حَتَّى لقد زَعَمَ ابْن عذرة[1] أَنَّ مِثَالَ : اقتَادَ مِمَّا زَادَ عَلَى ثَلاَثَةٍ لَيْسَ فِيهِ إِلاَّ النَّقْلُ نَحْو : اقْتِيد.[2]

---

(١) هو أبو الحكم بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي ، لــه تصانيف منها : المفيد فِي أوزان الرجز والقصيد والإعراب فِي أسرار الحركات فِي الإعــراب قال عنه السيوطي : كان حياً سنة (٦٤٤هـــ) . انظر البغية : ١/ ٥١٠.

(٢) انظر اللغات الثلاثة فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٦٩.

قولــــه :

واكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ   عَيْناً وضمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

قَوْلُهُ : " فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلَّ عَيْناً " نَحْوُ : قِيلَ وبيع ، فَفِي : " قِيـلَ " عَمَـلاَنِ ، وفِي : " بيع " عَمَلٌ واحدٌ[١] ، ومَا قَالَهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِه ، لأَنَّ هَذَا عَلَى قِسْمَيْنِ :

قسمٌ صحَّ فيه حَرْفُ الْعِلَّةِ نَحْوُ : عَوِرَ وصَيِدَ ، فإِذَا بَنَيْتَ مِثْلَ هَذَا لِلْمَفْعُـولِ قلت : عُوِرَ فِي الْمَكَانِ وصُيِدَ فِيهِ ، ولا يَجيء فيه اللغات الثلاث.

وقسمٌ لَمْ يصح فيه حرف العلة نَحْو : قال وباع ، وفيه اللغاتُ الـثلاث[٢] ، وقَوْلُهُ : " وضم جاء كبوع " بوع ، وقُولَ ، لغة بني دبير وبني فقعس[٣] وفِي : "بُوعَ" عَمَلاَنِ وفِي : "قُولَ" عمَلٌ واحدٌ.[٤] / ١١٤

وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   ومَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَـبّ

إذَا أُسْنِدَ مِثْلَ : " قِيل وبِيع " إِلَى ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أَوْ إِنَاث فَالْمُخْتَارُ فِيمَا أَصْلُهُ الْوَاوُ كَسْرُ أَوَّلِهِ فَتَقُولُ : قِدْتُ وقِدْتَ وقِدْنَ ، وفيما أصْلُهُ اليـاءُ الـضَّمُّ ،

---

(١) أصل قيل : قُوِل نقلت كسرة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ياء ، وأصل بِيع بُيِع قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء.

(٢) هناك اعتراض فِي نسخة الرباط على الهامش على أبي حيان ونصه : " الاعتراض المـذكور مندفع عن المؤلف بقوله أُعِلّ لأن به خرج ما عينه حرف علة ولَمْ يعل نَحو عور وصيد ، وإنما يتجه عليه الاعتراض لو قال : اعتل ". انظر المرادي والله أعلم.

(٣) نقل الفراء كما فِي اللسان (قول) أن هذه لغة بني أسد وعليها جاء قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت   ليت شباباً بوع فاشتريت

ونقل أبو حيان أنهما لغة لفقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد وهي موجودة فِي لغة هذيل التذييل : ٦/ ٢٧١.

(٤) أصل بُوعَ : بيع استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم قلبت واو لسكونها بعد ضم وأصـل قول : قوِل استثقلت الكسرة على الواو فحذفت.

فَتَقُولُ : ضُمْتُ ، وضُمْتَ ، وضُمْنَ ، تفرقة بين كَوْنِهِ مُسْنَداً للفَاعِلِ وبين كونه مسنداً للْمَفْعُولِ.

وقَدْ يَجُوزُ الضَّمُّ فِيما أَصْلُهُ الواوُ ، والكسرُ فيما أصله الياء اتكالاً على فهم الْمَعْنَى ، ومِنْهُمْ من يُشِمُّ الضَّمَّ إِذَا كُسِرَ تفرقة بين الْمَعْنَيَيْنِ.

وظَاهِرُ كلام النَّاظِمِ أَنَّهُ مَتَى خيف لبسٌ اجْتُنِبَ الضم نحو قولك : سامني زَيْدٌ فتقول : سِمْتُ فتكسر السين وتجتنب الضم ولا تقول : سُمْتُ لالتباسه بالفاعل ، وقد ذكرنا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمحتم وأنه يَجُوزُ ضَم السين اتكالاً على فهم الْمَعْنَى.

وقال المهاباذي[1] : لَمْ يُخَفِ الالتباس فِي خفت إذا كان مبْنِيًّا للْمفعول ؛ لأن الْفَرْقَ بينهما حاصِلٌ تَقْدِيراً ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ فرقٌ بينهُما يَعْنِي لَفْظاً ، ومِنْ ذَلِكَ ما حكاهُ ذُو الرُّمَّة عَنْ أُمة بني فلان : غِثْنَا ما شِئْنَا وهُوَ فِعْلنا ؛ لأنه يُقَال : غيثَ الْقَوْمُ ، فإذا رددْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ قلْتَ : غِثتُ. انتهى.[2]

وقَوْلُهُ : " لنَحْوِ حَبَّ " يقولُ : للْمُضَاعَفِ الْمُدْغَمِ الثلاثي من الأحكَام ما لِبَاعَ فيجوز : حُبَّ زَيْدٌ ، وحِبَّ زَيْدٌ ، ويَجُوزُ الإشْمَام ، فإما أن يعرض فيه اللَّبْس بفعْلِ الْفَاعِلِ فيجتنب فلا يظهر ذَلِكَ لأَنَّهُ إِذَا بُنِيَ له كانَتِ الفاء مفتوحة فَتَقُول : حَبَّ زَيْدٌ ، فلا يعرض لبس إلا إنْ صَيَّرْتَ الْفِعْلَ عَلَى فَعُلَ ، ونَقَلْتَ الْحَرَكَةَ إِلَى الفَاء فيعرض اللبس فَتَقُولُ : حِبَّ زَيْدٌ ، وتَجتنب الضم ومن لَمْ يراع اللَّبْسَ أجاز : حُبَّ بالضم.

---

(١) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني صنف شرح اللمع كان حياً سنة (٤٧١هـ) وهو منسوب إِلَى مهاباذ وهي قرية ببلاد فارس بين قم وأصبهان . بغية الوعاة : ١/ ٣٢٠.

(٢) انظر النص المذكور فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٧٣.

قولـــــه :

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَــيْنُ تَلِــي فِي اخْتَارَ وانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

تَقَدَّمَ ذِكْرُ اللُّغَاتِ الثَّلاَث فِي : " اخْتَارَ وانْقَادَ " وقولُ أبِي الْحَكَمِ بن عذرة : إِنَّهُ لا يَكُونُ فِيهِ يَعْنِي مَا زَادَ عَلَى ثَلاَثَة إِلاّ النَّقْلُ نَحْو : اقْتِيد.

﴿ الأشياء التي تنوب عن الْفَاعِـــــلِ ﴾

قولـــــه :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَــةٍ حَــرِي

هُنَا تَعَرَّضَ لِمَا يَنُوبُ عَن الْفَاعِلِ ، وكانَ قَدَّمَ أَنَّهُ يَنُوبُ عَنْهُ الْمَفْعُــولُ بِــه ، وذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيتِ – أَيْضاً – الْمَصْدَرَ وظَرْف الزَّمَان وظــرف المكــان والجــار والْمَجْرُور ، فتلخَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّهَا خمسة.[١]

أما الْمَفْعُولُ به فلا خلاَفَ فيه ، وأما الْمَصْدَرُ فإما أن يكون مؤَكَّــداً أوْ لاَ ، إنْ كَانَ مُؤَكَّداً فَلاَ يُبْنَى لَهُ الْفِعْلُ ، لا يَجُوزُ فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ضَرْباً ، ضُــرِبَ ضَرْبٌ ، فأما مثل : ضُرِبَ وقُعِدَ وضُحِكَ فَفِيه خِلاَفٌ :

مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ إذ لَيْسَ ثَمَّ مَا ناب عن الْفَاعِلِ وهُوَ مَذْهَبُ أكثر الْكُوفِيِّينَ والْبَصْرِيِّينَ[٢] ، ومِنْهُمْ مَنْ أَجَاز ذَلِكَ ، والْمُجيزون فرّق : مِنْهُمْ من أجاز ذَلِكَ عَلَــى أَنَّ الْفِعْلَ فَارِغٌ لَيْسَ فِيهِ شيْءٌ وهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، ومِنْهُمْ مَنْ أجاز ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِيهِ ضَمِير الْمصدر ، وقَدْ نُسِبَ إِلَى سِيبَوَيْه وهُوَ غَلَط عليه ، ومِنْهُمْ مَنْ أجاز ذَلِكَ وزَعَمَ أَنَّ فِي الْفِعْلِ مجهولاً وهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ وهشَام.[٣]

ومَعْنَى الْمَجْهُول : أنه لَمَّا حذف الْفَاعِل أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى أَحَدِ مَا يعمل فِيــه مِمَّا هُوَ سِوَى الْمَفْعُول به : إما المصدر أو زمان أو مكان فلَمْ يعلَمْ أيها هُوَ الْمُــسْنَد إليه الْفِعْل منها لعدم ظُهُورِهِ مَعَهُ ، فاحتمل أنْ يَكُونَ هَذَا أو هَذَا أو هَــذَا ، فــسمي مَجْهُولاً لذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ أيها هُوَ ؟.

---

(١) انظر شرح الجمل (الكبير) لابن عصفور : ١/ ٥٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٧ ، ٢٤١.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٤.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٥.

وقَالَ بَعْض شيوخنَا[١] : إذا كَانَ الْمَصْدَرُ مُؤكداً لَمْ يُبنَ لَهُ الْفعْلُ إلاَّ أنْ يعلق به ظرف غير مُتصرِّف نَحْو : / ١١٥ جُلْسَ دونك ، قَالَ تَعَالَى :[٢]{وَحِيلَ بَيْنَهُمْ} ، وقال :[٣]

فَيَالَكَ مِنْ ذي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

النَّائِبُ مُضْمَرٌ يَعُودُ على الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ : " حِيلَ ". انتهى.[٤]

وإنْ لَمْ يَكُنْ الْمَصْدَرُ مُؤكّداً فإمَّا أنْ يَكُونَ مُتصَرِّفاً أوْ غَيْـرَ مُتَـصَرِّف ، إنْ كَانَ غَيْر مُتَصَرِّف لَمْ يَجُزْ أن يقومَ مقَامَ الْفَاعِلِ نحو : سبحان الله وريحانه ، وإنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً جَازَ ذَلكَ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى :[٥]{فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} ، فَـإنْ كَانَت الصِّفَةُ الْمُخَصَّصَةُ مُقَدَّرَةً فَانْفَرَد بإقَامة الْمَصْدَر إذ ذاك سيبويه نَحْو : سِيرَ عليه سَيْرٌ أي نوع ما من السير.[٦]

---

(١) هو الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع (٦٨٦هـ) كما في التذييل والتكميل : ٥/ ٢٣٧.

(٢) سورة سبأ : ٥٤.

(٣) القائل هو طرفة بن العبد البكري والبيت من لامية في وصف حاله ، ديوانه : ٧٦ طبعة دار صادر والمذكور صدر البيت وعجزه قوله :

وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وشاهده قوله : حيل دونها وفيه بني الفعل للمجهول وقد ناب عن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي حيل الحول وقد تعلق بالفعل ظرف غير متصرف . وانظر الشاهد في التصريح : ١/ ٢٩٠ ، والأشموني : ٢/ ٦٥ ، والشاهد رقم : ٤١٠ من شواهد العيني ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٧.

(٤) انظر النص في الملخص لابن أبي الربيع : ١/ ٢٩٢ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٧.

(٥) الآية : ١٣ من سورة الحاقة.

(٦) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٩.

فَإِنْ أَتَيْتَ بِصِفَةِ الْمَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ فِيهِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ إِلاَّ النَّصْبُ نَحْوُ : سير عليه حثيثاً أو سريعاً أو شديداً[١] ، وأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ ، ونَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ سيبويه انفرد بِإِقَامَةِ صفة الْمَصْدَرِ وما إِخَالُهُ إِلاَّ وَهَمَ فِي ذَلِكَ.

وأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فإما أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفاً أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ فَلاَ يُقَالُ : سير عليه سحر ، إِذَا أردته من يوم بعينه ، وإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُبْهَماً أَوْ مُخْتَصًّا ، إِنْ كَانَ مُبْهَماً لَمْ يَجُزْ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ فلاَ يُقَالُ : سيرَ عليهِ وَقْتٌ ، وإِنْ كانَ مُخْتَصًّا جاز ذَلِكَ.

فَأَمَّا سيرَ عليه عتمةٌ وضَحْوةٌ ، وسير عليه ليلٌ ونهارٌ ، فإما أن تريد بِها النَّكِرَةَ أَوْ وَقْتاً مُعَيَّناً ، إِنْ أَرَدْتَ وَقْتاً مُعَيَّناً وَجَبَ النَّصْبُ عِنْدَ سيبويه ولا يَجُوز رفعها مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٢] ، وأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ فِيهَا[٣] ، وإِنْ أَرَدْتَ بِهَا النَّكِرَةَ جَازَ فِيهَا الرَّفْع باتفاق.[٤]

وأَمَّا : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ فَرْسَخَيْنِ ، أَوْ فَرْسَخَانِ يَوْمَيْنِ ، أو فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ ، فأجاز ذَلِكَ سيبويه وعامة الْبَصْرِيِّينَ ومنع كل ذَلِكَ بعض الْمُتَأَخِّرِينَ.[٥]

وأَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ فشرط نيابته مَنَابَ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفاً مُخْتَصًّا فَلا يَجُوزُ : حيلَ دُونَكَ ، ولا قُعِدَ وسْطَ الدَّارِ ، ولا : قُعِدَ مكانَ ، ولا : ضُرِبَ مَكَانَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : ضَرَبَ زَيْدٌ مَكَاناً ؛ لأَنَّ مَكَاناً غَيْرُ مُخْتَصٍ ، فأما سير عليه خَلْفُ دَارِكَ ، بِالرَّفْعِ فَأَجَازَهُ سِيبَوَيْه ، ومنعه بعض الْمُتَأَخِّرِينَ.

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٩.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٥.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٤٠.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٧.

(٥) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، والمقتضب : ٣/ ١٠٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٤٠.

وأمَّا الْمَجْرُورُ فَفِي جَوَازِ إِقَامَته خلاَفٌ مِنهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَبِه قَالَ ابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمينَ والسُّهَيْلِيُّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ[١] ، والْجُمْهُورُ عَلَى الْجَوَازِ[٢] ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أنَّ الْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فإِذَا قُلْتَ : سِيرَ بِزَيْدٍ ، فَالْمَجْرُور وحْدَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ[٣] ، وهل يتبع على الموضع ؟ فيه نظر.

ومَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ[٤] ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ هَذَا النَّاظِمِ ؛ لأَنَّهُ قَالَ : " أو حرف جر بنيابة حر " ولم يقل أو مجرور ، واتَّفقَ الْكُوفيُّونَ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ لاَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ إلاَّ إِنْ كَانَ حَرْفُ الْجَرِّ زَائِداً نَحْوُ : مَا ضُرِبَ مِنْ أَحَد.[٥]

وأمَّا مثلُ : مُرَّ بِزَيْد ، فتقدم مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ فيه ، وقَالَ الْكِسَائِيُّ وَهِشَام فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ لِلْمَجْهُولِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمَجْهُول ، وقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : فِي الْفِعْلِ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ مفعول لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٦] ، ومَنَعَ الْبَصْرِيُّونَ أَنْ يَقُومَ مَقَام الْفَاعِلِ التمييز ، ورُوِيَ إِجَازَة ذَلِكَ عَنْ الْكِسَائِيِّ وهشام ، فطاب زَيْدٌ نَفْساً لا ترده لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ والْفَرَّاء ، ويرد عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ وهشام حَكَى الْكِسَائِيّ عن العرب : خذه مطيوبة به نفس.

---

(١) انظر الارتشاف : ٢/ ١٩٢ ، ١٩٣ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وفِي تنبيهات الأشمونِي ما نصه : " الثاني ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي إِلَى أن النائب فِي نحو : مر بزيد ضمير المصدر لا الْمجرور لأنه لا يتبع على الْمحل بالرفع ولأنه يتقدم نَحو : كان عنه مسؤولاً ولأنه إذا تقدم لَمْ يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ... ". شرح الأشمونِي وحاشية الصبان : ٢/ ٦٦ ، ٦٧.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٣١.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٨ ، وشرح الأشمونِي وحاشية الصبان : ٢/ ٦٧.

(٤) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٠ ، وحاشية الصبان : ٢/ ٦٦.

(٥) حاشية الصبان : ٢/ ٦٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٨.

(٦) انظره فِي الارتشاف : ٢/ ١٩٢ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٣١.

وحكي من الموجوع رأسه والمسفوه رأيه ومن الموفوق رأيه[1] ؟ وكان مع ذلك لا يقدم فلا يقال : نفس طيبت ؛ لأنه وإنْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعلِ فَلَيْسَ بِمَفْعُول صَرِيحٍ ، وإِنَّمَا هُوَ عنده مُشَبَّه بِهِ والشيء إذا شبه بالشيء لَمْ يَجْرِ مَجْرَاهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَاله.

واقْتَضَى تَعْليل مَنْع جواز التقديم فِي هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَفْعُول الصَّرِيحِ فيجوز تقديمه عَلَى الْفعْلِ نَحْو : زَيْدٌ ضُرب ، فيجعله مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُقَدَّماً كَمَا جَازَ ذَلِكَ عِنْدَهُم فِي الْفَاعلِ. / ١١٦

قولـــه :

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَــرِدْ

يَقُولُ : إِذَا وُجدَ بَعْضُ هذه ، أَيْ الْمَصْدَر والظرف والمجرور وَوُجدَ مَفْعُولٌ به فَلاَ يَنُوبُ شَيْءٌ مِنْ هَذه الثَّلاَثَة مَعَ وُجُود الْمَفْعُول بِهِ بَلْ يَنُوبُ هُوَ مَنَابَ الْفَاعـلِ ، وعندنَا أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ النَّائِبُ.

وَقَوْلُهُ : " وقَدْ يَرِدْ " يَعْني : وقَدْ يرد إقامة بعض هَذه مَقَامَ الْفَاعلِ مع وُجُود الْمَفْعُول ، وذكَرَ فِي بَعْضِ كتبه أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غيرِه مع وجوده مقامَ الْفَاعلِ وعـزاهُ إِلَى الأَخْفَشِ والْكُوفيِّينَ مُطْلَقاً[2] واختَارَهُ[3] ، وعزاه غَيْرُهُ إِلَى الْكِسَائِيِّ والْفَرَّاء وأبي عبيد[4] ، والمنع مذهب الجمهور.[5]

---

(١) النص في الارتشاف : ٢/ ١٩٣.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٨ ، همع الهوامـع : ١/ ٦٢ ، والارتـشاف : ٢/ ١٩٤ ، والمساعد : ١/ ٣٩٨ ، وقد استدلوا بعدة شواهد منها :

١- قراءة أبي جعفر : {ليجزي قوما بما كانوا يكسبون} (سورة الجاثية : ١٤)

٢- قول جرير : **ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابـا**

٣- قول رؤبة : **لَم يعن بالعليـاء إلا سيـدا ولا شفا ذا الغي إلا ذو هدى**

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٢٨ ونصه : وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب.

(٤) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٤٣ ، والارتشاف : ٢/ ١٩٤.

(٥) انظر همع الهوامع : ١/ ١٦٢ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٦٧ ، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف : ٢٣٤ مسألة ٩٤ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٨٥ ، وقد علل الجمهور للمنع بأن المفعول به شريك الفاعل فيحل محله عند عدم وجوده.

والْمَنْقُولُ عن الأَخْفَشِ أَنَّهُ أَجَازَ فِي الْمَصْدَرِ وفِي ظَرْفِ الزَّمَانِ الْمُتَّسِع فِيهِمَا أَنْ يقَام كُلٌّ مِنْهُمَا مع وجود الْمَفْعُولِ به بشرط تقديم ما يقام مِنْهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ به نَحْو : ضُرِب الضربُ الشديدُ زيداً ، أو : ضُرِب يومُ الْجُمْعة زيداً ، فإِنْ تَأَخَّرَ الْمَصْدَرُ أو الظرفُ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ به.[١]

وذكر صاحبُ اللُّباب[٢] أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي جواز إِقَامة الْمَصْدَرِ مَقَام الْفَاعِلِ مع وجود الْمَفْعُولِ به ، فَمِنْهُمْ من منع ذَلِكَ ومِنْهُمْ مَنْ أجاز.

والذي تُلُقِّنَاهُ مِنْ أَفْوَاهِ الشُّيُوخِ أَنَّهُ إِذَا اجتمعتْ كلُّهَا تعيَّنَ إقامة الْمَفْعُولِ به ، فَإِنْ فُقِدَ تساوت الْبَوَاقِي فِي الْجَوَازِ ، وأَيُّهَا أَوْلَى ؟ قيل : لا أولوية في شَيْءٍ منها ، وقِيلَ : الْمَصْدَرُ أَوْلَى ، وقِيلَ : الْمَجْرُورُ أَوْلَى.

والذي أَخْتَارُهُ أَنَّ ظَرْفَ الْمَكَانِ أَوْلَى مِنَ الْمَصْدَرِ وَمِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ ومِنْ الْمَجْرُورِ ، وقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ ذَلِكَ فِي النكت الحسان فِي شرح غاية الإحسان من تأليفنا[٣]، وجميع ما استدل به من جواز إقَامة غير الْمَفْعُول به مع وجود الْمَفْعُول به إِنَّمَا جَاءَ مَخصوصاً بالجار والْمَجْرُورِ فِي شِعْرٍ أو قَرَاءَةٍ شَاذَّةٍ لا بظرف ولا بمصدر ، هَذَا مَعَ احتماله التَّأْوِيل.[٤]

---

(١) انظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٩ ، والبحر المحيط : ٣٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٤ وما بعدها.

(٢) صاحب اللباب هو أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) ، وانظر ذلك في الكتاب المذكور حـ ١ ص ٢٥٩ ، وعلة المانعين أن المصدر هو الفعل في المعنى وعلة المجيزين أن الفعل يصل إليه بنفسه. التذييل والتكميل : ٦/ ٢٤٥.

(٣) قال في الكتاب المذكور : ص ٥٥ (بتحقيق الفتلي) : السبب في اختيار ذلك أنه إذا كان المحكوم به يفهم من ذكر المحكوم عليه لم يكن في الإخبار بذلك فائدة ولذلك تقدم منعنا ضرب ضرب ، وقال أيضاً : دلالة الفعل على المصدر وعلى ظرف الزمان بالتضمن وعلى ظرف المكان بالالتزام فصار أبعد منهما وكان شبيهاً بالمفعول به.

(٤) خرجوا قراءة أبي جعفر على أن الأصل ليجزي الخير قوماً والخير هو نائب الفاعل وقد كان المفعول الأول ليجزي. =

قولـــــه :

وباتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِــنْ ... بَابِ : "كَسَا" فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

الَّذِي يتعدى إِلَى اثْنَيْنِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ : باب اختار ولَمْ يَتَعَــرَّضِ النَّــاظِمُ لِذِكْرِهِ وتقيم فيه الْمَفْعُول الْمسرحَ لَفْظاً وتَقْدِيراً وينصب الْمُقَيَّدُ تَقْدِيراً فتقول : اختير زَيْدٌ الرجالَ ، أي : من الرجال ، قال الشاعر :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[1]

فالْمَفْعُولُ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنِ فِي : اختير العائد علـــى الذي ، وباب : " أعطى وكسا " ونَحوهما ، فلا خلاف في جواز إقامة الأول فتقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً ، ويتعين إقامته عند التباس الأول بالثَّاني نَحْو : أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً ، إِذَا كان زَيْدٌ هُوَ الْمُعْطِي وعمراً هُوَ العطية ، فإن لَمْ يلبس جاز أَنْ تُقِيمَ الثَّانِي فَتَقُولُ : أُعْطِيَ الدرهمُ زَيْداً.

وخرج قول جرير على أن الكلاب مفعول ولدت أول البيت.

وخرج قول رؤبة على أن سيداً استثناء منقطع.

(١) قائله هو الفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب بها الفرزدق جريراً وقيل أولها هو قوله :

أَخَذْنَــا بِأَطْرَافِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ ... لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِـــعُ

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

وانظر ديوان الفرزدق : ٣٦٠ – ٣٦٢ ، والكتاب : ١/ ٣٩ ، وتخليص الشواهد : ٥٠٤ ، والخزانة : ٩/ ١١٣ ، والدرر : ٤/ ١٩١ ، وشرح التصريح : ١/ ٣١٢ ، وشرح شـــواهد المغني : ١/ ٦٢ ، والمغني : ٦١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٢/ ٣٦ ، وابن النـــاظم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٥١ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٧٨.

اللغة : قوله : " ومنا الذي اختير " فيه إسقاط الخافض – أيضاً – ولكن نصب الاسم بعـــد ذلك إذ الأصل : اختير من الرجال ، يصف قومه بالجود والكرم عند اشتداد الزمان ، وذلك في الشتاء وهبوب الرياح الشديدة ، و : "الزعازع " جمع زعزع ، وهي الرياح الشديدة.

ويستشهد به على إقامة المفعول الأول : المصرح لفظاً وتقديراً في باب اختار وهو هنا الضمير العائد على الموصول.

وذَكَرَ النَّاظمُ أنَّ هَذَا باتِّفَاق جائزٌ[١] ، وهذا فيه تفصيلٌ ، وبعضُ اختلاف فنقول : إذَا لَمْ يَلْبَسْ فَإمَّا أنْ يَكُونَ الثَّاني معرفة أو نكرة إن كان معرفة جاز إقَامَتُهُ ، والأَوْلَى عِنْدَنَا إقَامة الأول ، وأما الْكُوفِيُّونَ فيتساويان عندهم.

وإنْ كَانَ نَكرَةً فتقبح إقامته عند الْكُوفِيِّينَ ولا تقبح عند الْبَصْرِيِّينَ[٢] ، وكان مصعب بن أبي بكر الخشني أحَدُ أئمَّة هَذَا العلم[٣] بالأندلس يقول : لا يُجيزُ الْفَارِسيّ فِي هَذَا الباب إقَامة النكرة مع وجود الْمعرفة ؛ لأنه لَمَّا كان الْمَعْنَى وَاحداً كان رفعُ الْمَعْرِفَة أوْلَى قِيَاساً عَلَى بَابِ كان ، ويمثل النحويون بـ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْداً ، ولا يعرفُ هَذَا الْمَذْهَبُ الْفَارِسِيّ إلاّ منْ قَوْل مُصْعَب هَذَا[٤] ، وحَكَى الْجَزْمِيُّ فِي الْفَرْخِ / ١١٧ أنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يقول : كُسِيَ ثَوْبٌ زَيْداً ، وأُعْطِيَ دِرْهَمٌ عَمْراً[٥] ، وباب ظن وسيأتي.

قولـــه :

فِي بَابِ : "ظَنَّ وَأَرَى" الْمَنْعُ اشتَهَرْ	وَلاَ أَرَى مَنْعاً إذَا الْقَصْدُ ظَهَـرْ

يقولُ : اشتَهَرَ الْمَنْعُ فِي إقَامَة الثَّاني وَهُوَ فِي : " بَاب ظَنَّ " وَهُـوَ ثَالـثُ الأقْسَامِ الذي وَعَدْنَا بِذكْرِه[٦] ، واشْتَهَرَ الْمَنْعُ – أَيْضاً – فِي إقَامة غير الأول فـي : "باب أعْلَمْ" وقد أجمل النَّاظِمُ فِي قَوْلِهِ : " فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى " الْمَنْعُ اشْتَهَر.[٧]

---

(١) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل دون أن ينص على الاتفاق في ذلك. انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٩.

(٢) انظر ذلك بالتفصيل في التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥١.

(٣) هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني النحوي ابن النحوي توفي سنة (٦٠٤ هـ) بفاس . بغية الوعاة ترجمة رقم : ١٩٩٨.

(٤) انظر قول الفارسي عن الخشني في التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) القسم الأول باب اختار ، والقسم الثاني باب أعطى ، والثالث باب ظن.

(٧) هو اختيار الجزولي وابن هشام الخضراوي ، قال الجزولي : إن كان من باب ظننت أقيم الأول فقط ، وإن كان من باب أعلمت أقيم الأول وجاز أن يقام الثاني على وجه لا يعرض معه اللبس ، انظر المقدمة الجزولية في النحو : ١٤٣.

وهَذَا فيه تَفْصِيلٌ واختلافٌ وذَلِكَ أنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِقَامَة الأول فِي البابين ، فتَقُولُ فِي : ظَنَّ زَيْدٌ عَمْراً قَائماً ، ظُنَّ عَمْرٌو قَائِماً ، وفِي : أَعْلَمْتُ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجاً ، أعلم زَيْدٌ فرسَك مُسْرَجاً.

أمَّا الثَّاني فِي باب : " ظننتُ " ، والثَّاني والثَّالِثُ فِي باب : " أَعْلَمْت " فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ إِقَامة أيها شئتَ ما لَمْ يلبس أو يكون جملة أو شبهها[1] فيجيز : ظُنَّ قَائِمٌ زَيْداً ، وأُعْلِمَ زَيْداً فرسُك مسرجاً ، وأُعْلِمَ زَيْداً فرسك مسرج ، ولا يُجيز : ظُنَّ القائمُ زَيْداً ، على أن يكون : " القائم " مفعولاً ثانياً ، ولا : ظُنَّ زَيْداً أبوه قائمٌ ، ولا : ظُنَّ زَيْداً فِي الدَّارِ ، ولا : أُعلِمَ زَيْداً عَمْرٌو قَائِماً على أن يكون : " عمرو " مفعولاً ثانياً أقيم ، ولا : أُعْلِمَ أخوك زيداً عمْراً ، على أن يكون : " أخوك " مفعولاً ثالثاً أقيم.[2]

ومِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً[3] ، ولا يكون الثَّانِي بانفراده جُملة فِي باب أعلَمُ بلْ تقعُ الْجُمْلَةُ موقعَهُ وموقع الثَّالِثِ بخلاف ثاني ظَنَّ وثالثُ أعلَمُ ، فإن الجملة تقعُ موقع كل مِنهُمَا بانفراده ، وإذا وقعتِ الْجُمْلَةُ فِي باب : ظننت ، وقَدْ بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ وعُلِّقَتْ بَعْدَ علم الْمَفْعُول فَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ السيرَافِيّ[4] وابن النحاس فِي

---

(١) قال السلسيلي : " ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولَم يكن جملة ولا شبهها خلافاً لمن أطلق المنع فِي باب ظن وأعلم ". شرح التسهيل للسلسيلي المسمى شفاء العليل : ١/ ٤١٩ ، وانظر تسهيل الفوائد : ٧٧.

(٢) انظر ذلك فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٢ ، لكن عقبه بقوله : لكن إقامة الأول عندهم أولَى وأسنده إِلَى ابن عصفور وابن مالك.

(٣) هو مذهب الكوفيين والسيرافي والنحاس . انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٢.

(٤) انظر الارتشاف : ٢/ ١٨٧ ، والمساعد : ١/ ٣٩٩ ، والتصريح : ١/ ٢٩٢ وهو اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن مالك . انظر قضايا الخلاف النحوية والصرفية فِي شفاء العليل فِي إيضاح التسهيل للسلسيلي : ٣٣٥ (دكتوراه بالأزهر) والمقرب: ٨٧ ، والأبدي =

تَرْجَمَة [قول][1] سيبويه : هَذَا بابُ عِلْمِ ما الكَلِمُ من العربية فجعلوا علْماً مصدراً ينحلُّ لأن والْفِعْل الْمَبْني للمفعول ، و : " ما الكلِمُ " جملة استفهامية علق عنها العلم ، التقدير : هَذَا باب أن يعلَمَ ما الكلِمُ ، أي أي شَيْءٍ الكلمُ من العربية ؟.

ومَنَعَ الْفَارِسِيّ فِي تَعَاليقه ؛ لأن الْمَفْعُولَ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِله نائب عن الْفَاعِل ، والْفَاعِلُ لا يَكُونُ جُمْلَةً فكذَلكَ نَائبُهُ[2] ، والصَّحيحُ أنَّهُ لا يَجُوز إقامة الثَّاني في باب : " ظَنَّ " ولا الثَّاني ولا الثَّالِثُ فِي باب : " أعلَمُ ".

بَلْ وقد حكى بعض الْحُفَّاظ الاتفاق على أنه لا يَجُوز إقامةُ الثَّالث من باب أعْلَمُ ، فيكون على هَذَا ذكر الْخلاف فيه وَهْماً ولَمْ يُسْمَعْ من لِسَانِهِمْ : ظُنَّ قائمٌ زَيْداً ، ولاَ : أُعْلِمَ زَيْداً هِنْدٌ ضَاحِكَةً ، ولا أُعْلِمَ زَيْداً هِنْداً ضاحكةٌ ، بَلْ يتعين إقامة الأول فِي البابين معاً.[3]

أما فِي باب أعلَمُ فَلأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ صَرِيحٌ وبذَلكَ وَرَدَ السماع ، قَالَ النابغة الذبياني :[4]

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كاسْمِهَا ... يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

= النحوي : ص ٦٨ د. سمير عبد الجواد ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٩ ، وشرح المقرب : ١/ ٦٠٦.

(١) ما بين المعقوفين زيادة لإصلاح القول ، وانظر الكتاب : ١/ ١٢ (هارون)

(٢) انظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي جـ ١ ، ص ٨٠٦.

(٣) ذكر أبو حيان الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث نقلاً عن ابن هشام الخضراوي . انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٣ -٢٥٤.

(٤) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبياني وقد سبق ذكره وذكر مراجعه ، والحديث عنه مفصلاً في باب أعلم وأرى من هذا الكتاب ، ويستشهد به هنا على بناء الفعل نبأ الذي ينصب ثلاثة مفاعيل بنائه للمفعول وحذف الفاعل ثم إقامة المفعول الأول من الثلاثة مقام الفاعل فدل هذا على أنه أولى الثلاثة بالنيابة عن الفاعل عند حذفه.

وأما فِي بَابِ : " ظَنَّ " فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأ فإنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْحَقِيقِيِّ الَّذي وَقَع به الْفِعْلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لا يقعُ موقعه الْجملةُ ولا الظرفُ ؛ بل تتعين اسْمِيَّتُهُ ، بِخِلاف الْمَفْعُولِ الثَّاني فإنه يقعُ موقعه الجملة والظرف.

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَـا   بَالرَّافِعِ النَّصْبُ لَـهُ مُحَقَّقَـا

يقولُ : إِذَا أقيم واحدٌ من الذي يصلح للنيابة فالنصبُ للباقي ، ويعني لَفْظـاً كالظرف والْمَصْدَرِ أو تقديراً كالْمَجْرُورِ نَحْوُ : ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمْعَةِ أَمَامَكَ ضَرْباً شَدِيداً بِسَوْط.[١]

*****

(١) فِي المثال المذكور ناب المفعول به عن الفاعل فرفع ثم نصبت بقية المفاعيل وفِي قول ابن مالك الرافع : يقصد الفعل ومحققا نصب على الحال وجعل الجار والمجرور خبراً.



﴿ اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ ﴾

/ ١١٨

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلا شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلّ

يقول : إذَا أَشْغَلَ الفعلَ ضميرُ اسمٍ سابقٍ منصوب لَفْظاً نَحْو : زيداً ضربته ، أو محلاً نَحو : زَيْداً مَرَرْتُ به ، ولَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مُختَصًّا بالْفِعْلِ ، بَلْ قدْ يكون ذَلِكَ فِي الاسْمِ نَحْوُ : زيد أنا ضَارِبُهُ غَداً أو الآن ، وزيداً أنَا مَارٌّ بِهِ.

وإذَا كَانَ الْمَشْغُولُ بالضَّمِيرِ فِعْلا فلَيْسَ – أيضاً – عَلَى إطْلاَقِهِ ، بَلْ شـرطه أن بكون ممَّا يمكن عَمَلُهُ فِي الاسم لو لَمْ يشتغل بالضَّمِيرِ ، أوْ عَمَلُهُ فِي اسم آخر فِي مَوْضِعِهِ نَحْوُ : إنْ زَيْدٌ قَامَ ، فإنَّ : " زَيْداً " مرفوع بِفِعْلٍ مضمرٍ يُفَسِّـرُهُ مَـا بَعْـدَهُ تقديره : أ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، فإن كَانَ لا يمكن للْفِعْل أن يعمل فِي الاسم وقد عمل فِي ضميره لَمْ يجزْ أن يكون من باب الاشتغالِ نَحو : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ !.

وعَلَى ما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ هَذَا النَّاظِمِ يكونُ هَذَا مِمَّا يَجُوزُ فيهِ الاشْتِغَالُ ؛ لأنَّهُ قدْ شغل الْفِعْلَ ضمير اسم سابق وهُوَ لاَ يَجُوزُ بإجماع[١] ، وأما : " لَيْسَ " فَفِي كِتَاب سيبويه : أ زيداً لست مثلهُ ؟ ، وقَدَّرُوهُ : أ بَايَنْتَ زيداً لست مثلَهُ ؟ ، وهذا لا يتخرَّجُ إلاَّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجيزُ تقديم خبر لَيْسَ ، وقَدْ نُسِبَ ذَلِكَ لِسِيبَوَيْهِ[٢] ، وسبق ذكـر الخلاف فِيه فِي باب : كان وأخواها.

وكَذَلِكَ – أَيْضاً – لَيْسَ هَذَا مُختَصاً بأَنْ يشغل الْفِعْلَ ضميرٌ بَلْ قَدْ يـشغلُهُ ظَاهِرٍ يكون سببياً ، وسنبين ذَلِكَ عِنْدَ تعرض الناظم له آخر الباب ، وقد يشغله ظاهرٌ

---

(١) وعلته أن ما التعجبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، ولا محل لمـا يأخذه أبو حيان على ابن مالك لأن ابن مالك إنما يتحدث فيما يطرد ويكثر في الكلام العربي.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ١٠٢.

هُوَ الأَوَّلُ نَحْو : إذا زَيْداً لقيت زيداً فأكرمه ، أي : لقيته ، ولا يكونُ هـذا إلاَّ فـي الشعر.(١)

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْـمِرَا   حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَـدْ أُظْهِـرَا

ذكر أن الاسمَ السابقَ ينتصبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فِي نَحْو : زيداً ضربتُهُ ، وعَمْـراً مَرَرْتُ بِهِ ، وهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فيقدِّرُونَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، ولابَسْتُ زَيْـداً مَرَرْتُ بِهِ.(٢)

وذَهَبَ الْكِسَائِيّ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بالْفِعْلِ الذي بَعْدَهُ عَلَى إِلْغَـاءِ الْعَائِـدِ(٣) ، وذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ عَامِلٌ فِي الاسْمِ الظَّاهِرِ وَفِي الضَّمِيرِ مَعاً.(٤)

---

(١) مثل له في التذييل والتكميل : ٦/ ٢٩٤ ، بقول النابغة الجعدي :

إذا الوحش ضم الوحش في ظللاتها   سواقط من حر وقد كان أظهرا

(٢) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٧٢ ، والتصريح : ١/ ٢٩٧ ، وشـرح الكافيـة للرضي : ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ ، والإنصاف : ٨٢ – ٨٣ مسألة : ١٢ ، والمقتضب : ٢/ ٧٦ ، والمقرب : ١/ ٨٧ ، والتسهيل : ٨٠ ، قال الرضي : " واختار البصريون كـون المنـصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في نَحْو : "إن امرؤ هلك " (من الآية : ١٧١ من سورة النساء) مع أنه قد ذهب شاذ منهم إِلَى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعـل كما تقدم في باب الفاعل ولا يَجوز للكوفيّ أن يرتكب أن ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كمـا ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر لأن الفعل باتفاق من جميع النحويين لا يرفع ما قبله ". شرح الكافية للرضي : ١/ ١٦٣.

(٣) انظر التبيين للعكبري : ١/ ٢٦٦ ، وهمع الهوامع : ١/ ١١٤.

(٤) نص الرضي في شرحه للكافية على : " أن الكسائي والفراء قالا بأن الناصب هـو الفعـل المتأخر الظاهر إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نَحْو : زيداً ضربته فضربت عامل في : زيداً كما أنه عامل في ضميره وإما لغيره إن اختل المعنَى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه الظاهر وسد مسده كما في : زيداً مررت به ، وعمراً ضربت أخاه ... وإنما جاز أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحـدة ؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه ..... " . شرح الكافية : ١/ ١٦٣.

وذَهَبَ بَعْضُ النحويينَ إِلَى أَنَّ مثلَ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ ، أي : لاَبَسْتُ زَيْداً مررتُ بِهِ[1] ، ويَجُوزُ الْجَرّ بالباءِ نَحْو : بزَيدٍ مَرَرْتُ بِـهِ ، التقـديرِ : مررتُ بزيْدٍ مررتُ به ؛ كما كان التقدير فِي : زَيْداً ضربتُهُ : ضربتُ زيداً ضـربتُهُ ، والْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ هَذَا لاَ يَجُوز.

وقَوْلُهُ : " فالسابقَ انصبْهُ " وقَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ : " إن مضمر اسم سـابق " ظاهر فِي أنَّ الاشْتِغَالَ شَرْطُهُ : أَنْ يكونَ الاسمُ الْمُشْتغَلُ عَنْهُ سَابقاً عَلَى العامل وهـو ظَاهِرُ كلامِ أَصْحَابِنَا – أَيْضاً – ، وإِنْ كَانَ أَصْلُ هذا الباب تقديمَ الْفِعْلِ عَلَى الاسْـمِ وعملَهُ فِيهِ نَحْو : ضَرَبْتُ زيداً[2] ، ثم قدمت : " زيداً " اعتناء[3] فلا يخلو أن ينـشغل الْفِعْلُ بضميره أو لا ، إن لَمْ يشتغل عمل فِي الاسم ، ولا يَجُوز الرفع إِلاَّ ضعيفاً[4] ، وإِنْ شُغِلَ فتجيءُ الأقسامُ الخمسةُ بما تعرض من الاسمِ من : وجـوبِ الرفـعِ علـى الابتداءِ ، ووجوبِ الحملِ عَلَى إضمارِ فِعْلٍ أو جوازِهِمَا علـى التـساوِي أَوْ عَلَـى رُجحانِ الابتداءِ ، أو على رُجْحَانِ الحمْلِ على الْفِعْلِ.

فإِنْ قلْتَ : هل يَجُوزُ : ضربته زيداً ، على أن الأصل : زيـداً ضَـرَبْتُهُ ؟ .
فالجواب أنَّ هَذَا ممَّا يحتمل النظر ؛ لأنه مِنْ حَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ جوازِهِ تقديمُ الضَّمِيرِ عِلى ما يعُودُ إليه ولا مُقْتَضَى لتأخِيرِهِ هنا ولَيْسَ التَّفْسِيرُ كالخَبَرِ ؛ لأنَّ الأصل فِي التفسيرِ أن يتقدَّمَ على الْمُفَسّرِ / ١١٩ ورُتْبَةُ الْخَبَرِ التأخيرُ فينبغي أن لا يَجُوزَ ذَلِكَ ، ومِنْ حَيْثُ

---

(١) انظر اللباب فِي علل البناء للعكبري : ١/ ٤٦٧.

(٢) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٦١ وما بعدها.

(٣) فِي نسخة الرباط اعتناء فإذا قدم ولا يخلو.

(٤) يقصد بذلك أن الفعل حينئذ يعمل فِي الاسم المتقدم لأنه لا يخلو عامل من معمول وإن خلا العامل من معموله المتأخر فتسلط على المتقدم وشرط الاشتغال أن يتسلط على المتأخر حـتى يفرغ المتقدم وهذا الشرط هنا مفقود.

أنَّ هَذَا التفسير هُوَ فِي الْمَعْنَى خبر ، ويَجُوزُ رفعُ الاسمِ على الابتداء ، وجعلُ هَـــذِهِ الجملةِ خَبَراً ينبغي تقديمُهُ.(١)

وقَوْلُهُ : " أُضمِرَ حَتْماً " أي واجبُ الإضمار لا جَائزُهُ ، وقُوْلُهُ : " موافق لِمَا قد أظهرا " الْمُوَافَقَةُ تكونُ فِي اللَّفْظِ نَحْو : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، التقدير : ضَـــربتُ زَيْـــداً ضَرَبْتُهُ ، وتكون فِي الْمَعْنَى نَحْو : زَيْداً مَررتُ بِهِ ، أيْ : لابَسْتُ زَيْداً مررتُ بِهِ.

ولَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ فِي هَذَا الْبَابِ أنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَى الاسْمِ السَّابِقِ يكُـــونُ مرفوعاً ، بَلْ ذكر أنَّ الفِعْلَ يشغلُ بضميرِ الاسمِ الْمَنْصُوبِ لَفْظاً نَحْو : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، أو مَحلاً نحو : زَيْداً مررتُ بِهِ.

والذي ذكر أصحابُنَا أنَّ الاشتغَالَ يُتَصَوَّرُ فِي الاسْمِ الْمَرْفُوعِ ؛ كَمَا يتَــصورُ فِي الْمَنْصُوبِ(٢)، ولِذَلِكَ قدمنا قبْلُ أنَّ الْعَامِلَ فِي الضَّمِيرِ شَرْطُهُ أنْ يَكُونَ مِمَّا يُمْكِنُ أنْ يَعْمَلَ فِي الاسْمِ السَّابِقِ لَوْ كان غيرَ مشتغل بالضَّمِيرِ ، أوْ مِمَّا يعمَلُ فِي مَوْضِعِهِ.

فمثالُ الأولِ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ؛ لأنك لو لَمْ يشتغل : ضربت بالضَّمِيرِ لتـــسلط على الاسم فنصبه فكنت تقول : زَيْداً ضَرَبْتُ ، ومثال الثَّانِي : أَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، فَزَيْـــدٌ فَاعِلٌ بفِعْلٍ مضمر يفسره ما بَعْدَه تقديره : أَ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟.(٣)

ولا يصح لِقَام أن يفرغَ من الضَّمِيرِ ويرفع الاسم الـــسابق ؛ لأنَّ الْفَاعِـــلَ لاَ يتقدم عَلَى فِعْلِهِ بخِلاَفِ الْمَفْعُولِ ؛ لكنه يصح للفعْل عمله فِي اسم فِي مكان الاســـم

(١) انظر الاعتراض وجوابه فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٩٨.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٨٠ – ٨١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٢ ، والمقرب : ١/ ٨٧ ، وشـــرح المقـــرب : ١/ ٧٧٤ وما بعدها.

السابق نَحْو : أ خَلْفَكَ زَيْدٌ قَامَ ؟ فخلفك معمول لقَامَ ، وإِنْ كَانَ لاَ يَجُوزُ لـه أن يعمل فِي : زَيْد ، وكذَلِكَ : أ مُسْرِعاً زَيْدٌ قَامَ ؟ فمسرعاً حالٌ العاملُ فيها : قام.

فتلخَّصَ مِنْ هَذَا أنه لا يفسرُ إلا ما يصحُ له العملُ ، إما فِي الاسم السابق وإما فِي موضعه ، وإِنْ لَمْ يصح له العملُ فِي الاسمِ السابقِ لكان لصحة العملِ فِي الْمَوْضِعِ شرط وهُوَ أن يتقدَّمَ للاسمِ ما يطلب الْفِعْل على جهة الوجوبِ كأدواتِ الشرطِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى :[1]{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} أي : وإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، أو على جهة الأولى نَحو : أ زَيْدٌ قَامَ ؟.

فإِنْ عَرِي ما يطلبُ الفعْلَ لَمْ يَجزْ أَنْ يكون من باب الاشتغالِ نَحو : زيدٌ قَامَ ، فهَذَا يتحتم فِيهِ الرَّفع على الابتداء[2]، ولاَ يَجُوزُ رَفْعُهُ بِفعْلٍ مُضْمَر فيكون تقديره : قَامَ زَيْدٌ قَامَ ، خلافاً لأبِي القاسم بن العريف[3] فإنه أجاز ذلك.[4]

والْجُمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ إِلاَّ حيثُ يكون ثَمَّ طالبٌ للفعلِ فَحِينَئِذ يَجُوز نَحْو : زَيْدٌ ليقمْ ، وأ زَيْدٌ ذهب به ؟ ، فزَيْد فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَجُوزُ رَفْعُهُ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : ليقم زَيْدٌ ، وأ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، وأ ذهب زَيْدٌ ذهب به ؟.[5]

---

(١) من الآية : ٦ من سورة التوبة.

(٢) انظر اللباب للعكبري : ١/ ٤٦٧.

(٣) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف الأندلسي ، رحل إِلَى المشرق وسمع من ابن رشيق وأقام بمصر أعواماً ثم عاد إِلَى الأندلس ، له شرح على الجمل وله كتاب فِي النحو اعترض فيه على أبِي جعفر النحاس فِي مسائل ذكرها فِي كتابه الكافي ، مات بطليطلة سنة (٣٩٠هـ) . بغية الوعاة : ١/ ٥٤٢.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٩٥.

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٦٥.

﴿أحوال الاسم السابق في الاشتغال﴾

١- وجوب النصب :

قولـــــه :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَـا

يقول : إِذَا ولِيَ الاسْمَ السابق أداةٌ تَخْتَصُّ بالْفِعْلِ وجَبَ النَّصْبُ نَحْـــو : إن زيداً ضربتَه ضربتُه ، وحيثما زَيْداً لقيته فأكرمه ، وقَوْلُهُ : " كإن " يعني كإن الشرطية لأن إِنِ النَّافية لا تختص بالْفِعْلِ ، وكذَلِكَ إِنِ التي خففت من الثقيلة لا تختص بالْفِعْلِ.

وهَذَا الْحكمُ الَّذي ذكر فِي : " إنْ " لا يكون إلا إِذَا كانَ الْفِعْلُ الذي شغل بالضَّمير ماضياً فِي اللفظ أو مضارعاً منفياً بِلَمْ نَحْو : إن زيداً ضربتَهُ ضَـــربْتُهُ ، وإن زيداً لَمْ تضربْه أضربْه ، فإن كان مضارعاً مثبتاً لَمْ يجز ذَلِكَ إلا فِي الشِّعْرِ نَحْـــو : إن زيداً تضربْه أضربْه[1] ، وفِي كلام سيبويه ما يوهم جوازه فِي الكلام.[2]

وأما حيثما فلا يليها الاسم على إضمار الفِعْلِ إلا فِي الشِّعْرِ – أيضاً – نَحْو : حيثما زيداً لقيته فأكرمه[3] ؛ لأنه ليس من أدوات الشرط ما يلي الاسم فِـــي فـــصيح الكلامِ إلاَّ أن وحْدَها بالشرط الذي ذكرناه.

وقوله : " إنْ وحيثُمَا " مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ هُوَ مَشْهُورُ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ[4] ، وكذَلِكَ حكم أدوات الشرط عندهم ، وذهب الأَخْفَش والْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوز أن يبتدأ الأسماء بَعْدَها.[5]

---

(١) شرح المقرب لابن عصفور (المرفوعات) : ٨١٤ – ٨١٨ ، ومن أمثلته قول الشاعر :

يثني عليك وأنت أهل ثنائه   ولديه إن هو يستزدك مزيد

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ١٣٤.

(٣) شرح التصريح : ١/ ٢٩٨.

(٤) شرح التصريح : ١/ ٢٩٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٦٢٠.

(٥) قال العكبري فِي اللباب : ١/ ٤٦٩ بجودة النصب فقال : " وإن الشرطية كذلك ، تقـــول : إن زيداً تكرمه أكرمه ؛ لأن الشرط لا معنى له إلاّ فِي الفعل ". وعليه رجح النصب فِي منفس من قول الشاعر وهو النمر بن تولب : =

/ ١٢٠ ومِمَّا لا يليه إلا الْفِعْلُ ظَاهِراً أو مُضْمَراً : " إِذَا " غير الفجائية نَحْو : إذا زيداً أكرمتَه أكرمتُه أي : إِذَا أكرمت زيداً أكرمته[1] ، وذهب الأَخْفَشُ وبعضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يجوز أن يقع بَعْدَها الْمُبْتَدَأُ والْخَبَرُ.[2]

ومِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ – أَيْضاً – أدوات التحضيض نَحو : هلا زيداً ضربته ، تقديره : هلا ضربت زيداً ضربته[3] ، والاستفهام بغير الهمزة نَحْو : هل زيداً ضربته ؟ أي : هل ضربت زيداً ضربته ؟.[4]

٢- وجوب الرفع :

قولـــــه :

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَـــا بِالابْتِـــدَا   يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْـــهُ أَبَـــداً

ذكر أَنَّ الرَّفْعَ بالابتداء يَجبُ إِذَا وَلِيَ الاسْمُ ما يَخْتَصُّ بالابتـــداء ، وشـــرح ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الأرجوزة بِإِذَا الَّتِي لِلْفَاجأة وبلَيْتَمَا ، أَمَّا إِذَا فَنَحْوُ : خَرَجْتُ فَـــإِذَا

= **لا تجزعي إن منفساً أهلكته   فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي**

وفي شرح المقرب يقول : " ويجب هنا أن نشير أن هناك خلافاً بين النحاة في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية فذهب البصريون إِلَى أنه يرتفع بتقدير فعل وهو ما ذكرنـــاه قريباً والفعل المضمر تفسير لذلك الفعل المقدر ، وذهب الكوفيون إِلَى أنه مرفـــوع بالفعـــل الظاهر من غير تقدير ، وذهب الأخفش إِلَى أنه يرتفع بالابتداء ". شرح المقرب (المرفوعات) : ٨١٩ ، وانظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٥.

(١) الجنى الداني : ٣٦٨.

(٢) قال المرادي : " ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الـــشرط إن كان الخبر فعلاً وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد إذا قال ابن مالك : وبقوله أقول لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ". الجنى الداني : ٣٦٨.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٩.

(٤) نصه في التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٩ ، وختمه بقوله : هذا مذهب سيبويه.

زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عمرو ، ولا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي زَيْدٍ ؛ لأنه كان يصير التقدير : فإِذَا تضربُ زيداً يضربُهُ عمرو.[١]

وهَذَا الذي ذهَبَ إليه فِي : " إِذَا " فيه خلافٌ ، منْهُمْ من قَالَ : يَجُوزُ نَصْبُ الاسم بَعْدَهَا بإضمارِ فِعْلٍ ورفْعِه بالابتداء[٢] ، ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ يتحتَّمُ الرفعُ بالابتداء نَحْو ما ذهب إليه النَّاظِم.[٣]

ومِنْهُمْ مَنْ فصَّل فقَالَ : الْفِعْلُ الذي بَعْدَ الاسم الذي ولي إِذَا إِمَّا أَنْ يكون مقروناً بِقَدْ نَحْو : خرجتُ فإِذَا زَيْد قَدْ ضربه عمرو ، يَجُوزُ فِيه وجهان :

أحدهما : الرفع بالابتداء ، **والآخرُ** : النصبُ على إضمار فِعْلٍ يفسرُهُ ما بَعْده وإن لَمْ يَكُنْ مَقْرُوناً بِقَدْ ، فلا يَجُوزُ فِي الاسم إلا الرَّفْع على الابتداء ، وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.[٤]

وأما : ليتَمَا زَيْدٌ أضربه ، فلا يَجُوزُ النَّصب ؛ لأنه يصير التقدير : ليتما أضرب زيداً أضربه ، وزعمُوا أَنَّ : " ليتَ " إذا كفتْ بـ : " ما " باقية على اختصاصها بالْجُمْلَةِ الاسمية ، ولذَلِكَ جَازَ فِيهَا أَنْ يعملوها إِذَا لَحِقَتْهَا : " ما " ، بخلاف أخواتها على أصح المذاهب.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٣٩.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٥ ، وفيه ذكر أن الأخفش أجاز أن يلي إذا الفجائية الفعل المقترن بقد وعلى ذلك يجوز نصب الاسم بعدها بتقدير فعل.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٣٩.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٦ ، ونقل عن الأخفش فِي جواز أن يلي إذا الفجائية فعل ثم حمل أبو حيان على ابن مالك فِي منعه ذلك.

فلو نصبْنا ما بَعْدَها على الاشتِغَالِ لزالَ عنها الاختصاص[١] ، وقــد رأيــت لطاهر القزويني[٢] مقدمة لطيفة ذكر فيها أن : " ليت " إذا كفت بــ : " ما " وليتها الجملة الفعلية فتقول : ليتما يقوم زيد.[٣]

وممَّا يَختَصُّ – أَيْضاً – بالابتداء واو الحال نَحو : خرجت وزيْــدٌ يــضربه عمرو ، ولا يَجُوزُ : وزَيْداً يضربُه عمرٌو.[٤]

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَــرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِــدْ

هَذَا الكَلاَمُ فِي غَايَةِ التَّعْقِيدِ والرَّكَاكَةِ ، وتلخِيصُهُ أَنْ يَقُولَ : يَجِــبُ الرَّفْــعُ بالابتداء إِذَا وَلِيَ الْفِعْلُ شيئاً يَمْنع أَنْ يعمل فيما قبلَهُ ، وذَلِكَ إِذَا وَلِــيَ العامــلُ أداة استفهام نَحْو : زيدٌ أضربته ؟ ، أو شرط نَحْو : زَيْدٌ إِنْ تضربْهُ أضربْكَ ، أو تحضيض نَحو : زَيْدٌ هلا تكرمه ، أو : " ما " نَحو : زَيْدٌ ما ضربته.

أو : "إنْ" النافية نَحو : زَيْدٌ إنْ ضربتُه ، أي : ما ضربتُه ، أو لام ابتداء نَحو : زَيْدٌ لعمرو يضربه ، أو قسم نَحو : زَيْدٌ لأضربنه ، أو لا فِي جــواب قــسم علــى الصَّحِيحِ نَحْو : زَيْدٌ واللهِ لا أضربه ، أو يقع العامل صلة لِموصول نَحو : أ ذكرٌ تلِدُه ناقَتُكَ أحبُّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْثَى.

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٥/ ١٥٠ (باب إن وأخواها) ، واختصاص ليتما بالجملة الاسمية : ٦/ ٣٠٧ (باب الاشتغال) ، ووجوب رفع الاسم بعد ليتما لأنه لا يليها الفعل.

(٢) هو أبو محمد المعروف بالنحار طاهر بن أحمد بن محمد ، أخذ عن الزمخشري ، وصنف لــب الألباب في مراسم الإعراب ، ولد سنة (٤٩٣هــ) وتوفي سنة (٥٧٥هــ) . هدية العارفين : ٥/ ٤٣١.

(٣) التذييل والتكميل : ٥/ ١٥٠ (باب إن وأخواها).

(٤) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٦ ، ٣٠٧.

أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوف نَحو : هِنْدٌ رَجُلٌ يضربها عندك ، أو خبرا لِمبتــدأ بَعْــدَ الاسم والخبر فِعْلٌ نَحو : هِنْدٌ أَنْت تضرِبُهَا ، فالرفع فِي : هند على الابتداء واجــب على مَذْهَبِ سيبويه وهشام ؛ لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ، ولا يجوز فِي مذهبهما : هند أنت تضرب.[1]

وأجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيّ قِيَاساً عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، فكما يجوز : زيداً أنا ضاربه ، فكَذَلِكَ يَجُوزُ : زَيْداً أَنَا أَضْربه[2] ، ووقع لأبي موسى الجزولي أنه إِذَا حيل بين الاسم والْفِعْل بحرف تحضيض أو عرض أو تمنٍّ كان النصبُ أولَى نَحو : زيداً هلا أكرمتَهُ ، /١٢١ وزيداً لا تكرمه ، وزيداً ألا وجدته على التمني.[3]

والصحيحُ أَنَّ هَذَا لا يَجُوزُ فيه إلا الرفعُ على الابتــداءِ لأَنَّ هَــذِهِ أدواتٌ لا تعمل ما بعدها فيما قبلها فلا تفسرُ عاملاً ، ومن التمني ما لا خلاف فِي أنه لا يجــوز فيه النصب نَحْو : زَيْدٌ ليتك تكرمه ؛ لأن خبر ليت لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر.

وقال أبو بكرِ بنُ طاهرِ وأبو الحسنِ بن خروف وأبو علــي الــشلوبين أداة التحضيض لا يفسر ما بَعْدَهَا فيما قبلها والعــرض والــتمني كالتحــضيض لفظــاً وحكماً.[4]

ولعلَّ مَنْ أجاز النصْبَ فِي ذَلِكَ قاسه على الأمــرِ والنــهي إِذِ التحــضيضُ والعرضُ لا يكونان إلاَّ بِالْفِعْلِ ؛ كما أن الأمر والنهي كَذَلِكَ ، والفــرق بينــهما أن الأمر والنهي يعملان فيما قبلهما فيصِحُّ لهما التفسير ، وتلك لا تعمل فيما قبلهما فلا يصح لها أن تفسر.

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٧٦.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٧.

(٣) المقدمة الجزولية فِي النحو : ١٠٠ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٣٠١.

(٤) شرح المقدمة الجزولية (الكبير) للشلوبين : ٧٥٩ ، ٧٦٢ ، وهو فِي التذييل والتكميل أيضاً : ٦/ ٣٠١.

٣- ترجيح النصب :

قولـــــه :

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَــبْ

قَوْلُهُ : " قبْل فِعْلٍ ذِي طَلَبْ " يشملُ الأمْرَ والنَّهْيَ والدُّعَاءَ نحو : زَيْداً اضْرِبْهُ ، وزَيْداً لاَ تضربْه ، وزَيْداً ارحَمْهُ يَا رَبٌّ ، ولا اختصاص لِهَذَا الحكم بالْفِعْلِ بَلْ الاســم الذي فِي مَعْنَى فِعْل الأمر والدعاء يجري فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْفِعْلِ نَحو : زيداً أ ضـــرباً إياه ، فَلَوْ قَالَ : قبْل عامل ذي طلب لكان أعم من قوله : " قبْل فِعْلٍ ".

ولَيْسَ كل فعل ذِي طلب يختار النصب قبله كما ذكر بَلْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فـــي معرض العموم اختير فيه الرفع نَحو قَوْلِهِ تَعَالَى :[١]{**وَالسَّارِقُ وَالــسَّارِقَةُ فَــاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**} ، و : [٢]{**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا**} وإنما اختير الرفع هنا تشبيهاً له بالشرط لما دخله من العموم والإبهام هكذا قال بعض أصحابنا.

وعِنْدَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ مثل هذا لَيْسَ من باب الاشتغال بَلْ جعل ذَلِــكَ جملـــتين ، وجعل : والسارق والسارقة " مبتدأ لَيْسَ " خبره " فاقطعوا " بَلْ مقدر قبلـــه ، أي : **فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُم السَّارِقُ والسَّارِقَةُ.**

وقَوْلُهُ : " فاقطعوا " جملةٌ مُفسِّرةٌ لحكم السارقِ والسارقة[٣] ، وقد تقدَّمَ لنـــا أن مثل : أنت قم ، وزَيْد ليقم ، يختار فِيه الرفعُ على الابتداءِ – أَيْضاً – إذا كان الأمرُ

---

(١) من الآية : ٣٨ من سورة المائدة.

(٢) من الآية : ١٦ من سورة النساء.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ١٤٣، والتذييل والتكميل : ٦/ ٣١٧.

بأسماءِ الأفعالِ نَحْو : زَيْدٌ دَرَاكِهِ ، لأن اسم الْفِعْل لا يعمل فيما قبله ، وقد يجيء في هَذَا خلاف الْكِسَائِيّ فِي وجوب تقديم معمول اسم الْفِعْل عليه.(١)

ومن فروع هَذَا البَابِ : زَيْدٌ أَسْمِعْ به ! لا يَجوز نصب زَيْدٍ سواء أكان به فِي موْضعِ رفعٍ كما ذَهبَ إليه الْبَصْرِيُّونَ أم فِي موْضعٍ نَصْبٍ كما ذهبَ إليه الْكُوفِيُّونَ.(٢)

وقَوْله : " وبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْل غلب " أي : ويختارُ النصبُ بَعْدَ أداةٍ هي بالْفِعْلِ أوْلَى ، ولَمْ يُبَيِّنْ مَا الأداة التي يغلب على الْفِعْلِ وذَلِكَ همزةُ الاستفهامِ وما ولا النافيتان ، مثال ذَلِكَ : أ زَيْداً ضربته ؟(٣) ، ما زيداً ضربته ، لا زيداً ضربته ولا عمراً أكرمته.

فإنْ فُصِلَ بين الهمزة والاسم بغير ظرفٍ ولا مَجرورٍ اختير فِي الاسمِ الرفعُ نَحو : أ أَنْتَ زَيْدٌ تضربه.

---

(١) المساعد : ٢/ ٦٥٧ ، وتوضيح المقاصد : ٤/ ٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦ ، ٣٢٣ ، والإنصاف : ٢٢٨ وما بعدها ، وتسهيل الفوائد : ٢١٣ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٣١٧ ، وقال المرادي في ذلك : " أو وليه فعل أمر أو نهي أو دعاء ، إنما ترجح إذا وليه أحد الثلاثة لأن حكم الأمر والنهي أن يكونا بالفعل والدعاء كالأمر وشمل قوله فعل الأمر ثلاث صور : الأولى نحو : زيداً اضربه ، الثانية : زيداً لتضربه لأن لام الأمر ليست من أدوات الصدر ، الثالثة نحو : الأولاد يرضعهن الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الأمر فالنصب راجح في الصور الثلاثة فقوله فعل أمر أي : فعل يفهم منه معنى الأمر سواء أكان بصيغة الأمر أم بغيرها .... واحترز بقوله : فعل الأمر من اسم فعل الأمر نحو : زيد مناعه فإن النصب غير جائز ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٤٩ ، ٥٥٠.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٣١٨.

(٣) مثلوا له بقول جرير :

أثعلبة الفوارس أم رياحا   عدلت بهم طهية والخشابا

وإنما اختير الرفع فِي : زَيْد كان أنت – أيضاً – مرفوعاً على الابتداء والجملة التي بعده من الْمُبْتَدَأ والْخَبَر فِي موضع رفع خبراً لأنت هَذَا مَذْهَب سيبويه[١] ، وأما الأخفشُ فإنه يختارُ النصْبَ فِي زَيْد.[٢]

وإِذَا نصبْتَ زيداً بإضمارِ فعْل فظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنه لا يَجُوزُ فِي أَنْتَ إلاَّ الرفعُ بالابتداء [٣]، وأجَازَ الأخْفَشُ أَنْ يَرتَفِعَ عَلَى الْفَاعلية بالْفعْلِ الَّذي نصب زيداً كأنه قَالَ : أ ضربت زيداً ضربته ؟ ، فلَمَّا حُذفَ الْفعْلُ انْفصَلَ الضَّميرُ ، ورد هَذَا على الأخْفَشِ بنُ ولاد وأبو بَكْرِ بنُ طاهر وأبو جَعْفَر بنُ مضاء وبعض / ١٢٢ من لقيناه من شيوخنا عَلَى اختِلاف فِي علةِ الْمَنْعِ يطول ذكرها.[٤]

فإنْ كانت أداةُ الاستفهامِ : " هَلْ أو لِمَ " فلا يليها الاسم وبَعْدَها الفعلُ إلا ضرورةً نَحْو : هل زيداً ضربته أم عمراً أكرمته ؟ ، فإن كان الاسمُ الذي اشتغل عنه الْفِعْلُ اسْمَ استفهامٍ نَحْو : زَيْدٌ أَيُّهُمْ أكرمته اختار فِيه سِيبَويه الرفع ، والأخْفَش النصب.

وفِي تعليق عن أبي الحسن بن الباذش ما نصه : فأما النفيُ فالرفعُ والنصْبُ فيه مستويانِ كقولك : ما زَيْدٌ ضربتُهُ ، وما زيداً ضربتُهُ ، فالنصبُ لأن النفيَ غَيْرُ واجب كالاستفهامِ ، وأما الرفعُ فلأنه نفيٌ واجبٌ فيجري مجرى الواجبِ ؛ لأنه نقيضُه[٥] ، فأما أهْلُ الحجازِ فيرفَعُونَ لا غير لأنها عندهم بمنزلة : لَيْسَ زَيْدٌ ضربته.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى   مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرّ أوَّلا

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٩ ، والتصريح للشيخ خالد : ١/ ٣٠٠.

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) انظر ذلك بالتفصيل فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٧ ، ٣٣٨.

(٥) انظر نصه فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٣٢٢ ، والتصريح : ١/ ٣٠١.

يُرِيدُ : إِذَا عطفْتَ على جملة فِعْلِيَّة ولَمْ تفصلْ اُخْتِيرَ النَّصْبُ نَحْو : قَامَ زَيْداً وَعَمْراً أَكْرَمْته[١] ، فإن فصلت لَمْ تَخْتَرْ إلاَّ الرَّفْع إن كان الفصلُ بِأَمَّا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وأَمَّا عَمْرٌو فأكرمتُهُ[٢] ، فإنْ كَانَ الفصلُ بإِذَا فَقَدْ تَقَدَّمَ القولُ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ : " عَلَى معمولِ فِعْلٍ " خطأٌ مَحْضٌ ؛ لأنَّ العطفَ لَيْسَ عَلَى مَعْمُول فِعْلٍ إِنَّمَا الْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَة الْفِعْلِيَّة سَوَاءٌ أَكَانَ الفِعْلُ لازماً نَحْو : قَام زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ أَمْ متعدياً نَحْو : ضَرَبْتُ زَيْداً وعمراً أكرمْتُهُ ، وهكذا أورد الناس هَذِه الْمَسْأَلَة كما ذكرناها.[٣]

وقَدْ تَوَهَّمَ – أيْضاً – هَذَا النَّاظِمُ فِي غَيْرِ هَذِه الأرجوزَة أَنَّ العطْفَ إِنَّمَا يختارُ فِيه النَّصْبُ لكونِ العاملِ فِي الجملة السابقة ناصباً نَحْو : ضربتُ زَيْداً ، فتوهم أن النصْبَ الذي يكون فِي : وعَمْراً أكرمته إِنَّمَا هُوَ لأجْلِ نَصْبِ زَيْد فِي : ضَرَبت زيداً ، وهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ.[٤]

وَقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ عَاطف " لَيْسَ هَذَا مُخْتَصًّا بالعاطف بَلْ قَدْ يَأْتِي هَذَا الْحُكْمُ فِي خبر العاطف نَحو : ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُهُ ، فَيُخْتَارُ النصبُ فِي زَيْدٍ وإن

---

(١) من أمثلته قولــه تعــالَى : ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ۝ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ﴾ (الفرقان : ٣٦ ، ٣٧).

(٢) من أمثلته قوله تعالَى : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ (فصلت : ١٧)

(٣) اللباب للعكبري : ٤٦٩ ، وشرح التصريح : ١/ ٣٠١.

(٤) قال فِي شرح التسهيل : ٢/ ١٤٢ : ومن مرجحات النصب أن يلي الاسم حرف عطف قبله جملة فعلية متعدياً كان فعلها أو غير متعد ، فالمتعدي نحو لقيت زيداً وعمرو كلمته ، وغير المتعدي نَحو : جاء سعد وسعيد زرته فنصب عمرو وسعيد راجح على رفعهما ، ونص فِي شرح الكافية الشافية على ذلك أيضاً : ٦٢٠ ، حيث ذكر أن من مرجحات النصب إيلاء الاسم عاطفاً قبله معمول فعل سواء أكان المعمول منصوبا أو غير منصوب نحو : قام زيد وعمرو ضربته ، ثم علل ذلك قائلاً : وقد رجح النصب لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما . فكيف يذكر أبو حيان ما ذكره.

لَمْ يَكُنْ حتى عاطفة ؛ لأن حتى الصَّحِيحُ أَنَّهَا لا يعطف بها الجمل ، وتقدير الكــلام : حتى ضربتُ زَيْداً ضربته.[١]

٤- ما يستوي فيه الأمران :

قولــــه :

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرا　　　بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّــرا

يشيرُ بِهَذَا إِلَى الْجُمْلَةِ ذَات الوجهين ، وكلامُه فِيهِ تبتيرٌ مثال ذَلِــكَ : زَيْــدٌ ضربتُهُ وعمرٌو أكرمتُهُ ، يقول : أنتَ مخيَّرٌ بَيْنَ أن تراعيَ الجملــةَ الكــبرى فترْفَــعَ : "عمرا" وبيْنَ أَنْ تُراعي الْجملةَ الصغرى فتنصبَهُ.

وذكَرَ أَنَّ ذَلِكَ التخييرَ يكون إِذَا وَلِيَ الْمعطوف فِعْلا مخبرًا به عن اسم ولَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مُخْتَصاً بِالْفِعْلِ[٢] ، فكَانَ يَنْبَغِي أن يأتِي بعبارة تشمل الْفِعْــلَ وغــيرَهُ ، وذَلِكَ أن اسم الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الحال أو الاستقبال ، والأمثلة التِي تعمل عملها وجموعها كالْفِعْلِ فِي ذَلِكَ نَحْو : زَيْدٌ ضاربٌ عمرًا وسعدًا ضربتُهُ ، وزَيْــدٌ شــروبُ العــسلَ وجعفرًا رأيتُهُ فالرفعُ والنصبُ مختارانِ فِي : سعد وجعفر.[٣]

وفِي الحقيقةِ لا تكون هَذِهِ الْمسائلُ التِي يُخبر فِيها عن الاسم باسم فَاعِلٍ أو مثال أو جمعها من الْجملةِ ذاتِ الوجهينِ ، إِنَّمَا هِيَ واحِدَةٌ لا جملتــانِ ، وإن كــان حكْمُهَا إِذَا عطفَتْ حُكْمَ الجملتينِ فِي أَنَّ الرفعَ والنصبَ مختارانِ.

وقَوْلُهُ : " فاعطفن مخيراً " أي مخيراً بين أَنْ تراعِيَ الكبرى فترفع أو الــصغرى فتنصب ، ونقول : إِذَا راعيْتَ الصغْرَى فإما أن يكون فِي الْجملةِ الْمعطوفــة ضــميرٌ

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٢٤ ، وشرح التسهيل : ٢/ ١٤٢.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٦٢١.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٢٩.

يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدأ فالْمَسْألة جائزةٌ باتفاق نَحْو : هِنْدٌ ضربْتُها وزيداً كَلَّمْتُهُ فِي دَارِهَا ، وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيها / ١٢٣ ضميرٌ فَفِي الْمَسْأَلَةِ أربعةُ مذاهب :[١]

أَحَدُهَا : ما ذهب إليه جماعةُ من القدماءِ والفَارِسِيّ من جواز العطْفِ على الصغرى نحو : هِنْدٌ ضَرَبْتُهَا وعمراً أكرمتُهُ.

والثّاني : ما ذهب إليه الأخْفَشُ والزياديُّ ومن تبعهما من أنه لا يَجوز ؛ لأن الْمعطوفَ عَلَى الْخَبَرِ خبر ، فكما لا يَجُوز خلُوُّ الْجُمْلَةِ الأولَى الواقعةِ خبراً للمُبتدأ من رابط يَعُودُ عَلَى الْمبتدأ فكَذَلِكَ الْجملةُ الْمَعْطوفةُ عليها.

والثّالثُ : ما ذَهَبَ إليه هشامُ بنُ معاويةَ من أنه إنْ كان العطْفُ بالفاءِ أو الواوِ جازتِ الْمسألةُ ، وإن كان بغيْرِ ذَلِكَ لَمْ يجزْ.

والرابعُ : ما ذَهَبَ إليه الْجمهورُ من أنه إنْ كان العطْفُ بالفاءِ جازَتِ الْمَسْأَلَةُ ، وإن كان بغير ذَلِكَ من حروف العطْفِ لَمْ تَجُزْ ، وقد احتال بعضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أصحابنا لتجويز ذَلِكَ ، وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَابِطٌ بِأَنْ قَالَ[٢] : العطف فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الكبرَى ؛ لَكن إنْ رَاعَيْتَ مشاكلَتَهَا رفعتَ ، وإِنْ راعيْتَ مشاكلَ الصغرى نصبتَ ، فالرفعُ والنصْبُ إِنَّمَا هُوَ للمُشَاكلة[٣] ، وهَذِهِ إِحَالةٌ منه لصورة الْمَسْأَلَةِ ، فإن الغرض فِي هذه الْمَسْألة أن العطْفَ إِنَّمَا هُوَ على الجملة

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٢.

(٢) القائل والمجوز هو أبو بكر بن طاهر ومن تبعه . انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٤.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٦٢٠ - ٦٢١ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٤ ، وقد مثلوا لجواز الوجهين بقول الله تعالى : {وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ} (سورة يس : ٣٩) قرئ بالنصب والرفع فِي قراءات سبعية متواترة وهو معطوف على {وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا} (سورة يس : ٣٨) .

الصغرى ، والاستدلال لِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ وتصحيحُ ما ينبغِي أَنْ يُصَحَّحَ منها مذكورٌ فِي غَيْرِ هَذَا.[١]

٥- ترجيح الرفع :

قولـــــه :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

النِّصفُ الثَّاني منْ هَذَا البيْتِ حشْوٌ لا فائدةَ فِيهِ ، والنصفُ الأوَّلُ مضْمُونُهُ أَنَّ الرَّفْعَ يُرَجَّحُ فِي غَيرْ مَا ذَكَرَ ، والَّذِي ذَكَرَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَتحتم فِيهِ النـــصب وذَلِكَ فِي موضعٍ وَاحِدٍ ، وهُوَ أَنْ يتقدمَ الاسم ما يَخْتصُّ بِالْفِعْلِ.

وقسمٌ يتحتمُ فيه الابتداءُ وذلك فِي موضعين :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يتقدَّمَ الاسمَ ما يختصُّ بالابتداء.

الثَّاني : أنْ يتقدَّمَ الاسمُ عَلَى ما يمنع أن يعملَ فِيه ما بَعْدَه.

وقسمٌ يختارُ فِيه النصبُ وذَلِكَ فِي ثلاثةِ مواضِعَ :

أَحَدُهَا : أنْ يَتَقَدَّمَ الاسْمَ أَدَاةٌ تكونُ أولى بالْفِعْلِ.

الثَّانِي : أَنْ يكون الْفِعْلُ الْمَشْغُول ذا طلب.

الثَّالِثُ : أَنْ تعطف جملة الاشتِغَالِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ.

وقسمٌ يستوي فِيهِ الرفعُ والنصْبُ وذَلِكَ فِي موضعٍ واحدٍ : وهُوَ أَنْ يَكُـــونَ العطْفُ على جملة ذات وجهين.

وقسمٌ يرجَّحُ فيه الابتداءُ وهو غيرُ ما ذُكِرَ من الأقسامِ الأربعةِ.

---

١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٤ وما بعدها.

وهَذَا الَّذي ذَكَرَ النَّاظِمُ لَيْسَ خاصاً بِمسائل هَذَا الباب ، بَلْ ثَمَّ مَا يختار فيه النصب غير ما ذكر ، وذَلِكَ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الاشتغال جواباً لاستفهام بمفعول أو مضاف إليه تَقُولُ : أَيَّهُمْ تَضْرِبُ ؟ ، أو : غُلاَمَ أَيِّهِمْ تَضْرِبُ ؟ ، فتقول : زَيْداً أَضْرِبُهُ أَوْ : غُلاَمَ زَيْدٍ أَضْرِبُهُ ، فَيُخْتَارُ النَّصْبُ لِمُوَافَقَةِ الجواب للسؤال.[١]

وكذَلِكَ إِذَا كانت الْجُمْلَةُ بَعْدَ الاسم توهم الصفة فيختار النصب رفعاً لِهَذَا الإيهام ، وذلك نَحْو : كلَّ رجلٍ ضربتُهُ فِي الدَّار ، فإِذَا رفعت : " كل رجل " احتمل : ضربته أن يكون صفة و : " فِي الدَّارِ " الْخَبَر فيتعلق بمحذوف ، واحتمل أن يكون خَبَراً وفِي الدَّارِ معمول له.

فَإِذَا نصبته تعينَ هَذَا الثَّاني ولَمْ يحتمل الصفة وكذَلِكَ أجمع مشاهيرُ الْقُرَّاء عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [٢]{إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}.[٣]

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣١٦.

(٢) الآية : ٤٩ من سورة القمر ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ١٤٢ ، فنصب "كل شيء" يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفة لم يفسر ناصباً لما قبله ، وإذا لم يكن صفة كان خبرا فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر خيراً كان أو شراً وهو قول أهل السنة ، ولو قرئ " كل شيء " بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن يكون خبراً فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحاً.

(٣) قال ابن جني : " الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب وذلك أنه من مواضع الابتداء فهو كقولك : زيد ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك : نحن كل شيء خلقناه بقدر ، فهو كقولك : هند زيد ضربها ثم تدخل إن فتنصب الاسم وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر ، واختار محمد بن يزيد هنا النصب وقال : لأن تقديره إنا فعلنا كذا قال : فالفعل منتظر بعد إنا فلما دل ما قبله عليه حسن إضماره وليس هذا شيئاً ؛ لأن أصل خبر المبتدأ أن يكون اسماً لا فعلاً جزءا منفرداً فما معنى توقع الفعل هنا ؟ وخبر إن وأخواتها كأخبار المبتدأ ؟ ". المحتسب : ٢/ ٣٠٠ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١/ ١٤٨.

وثَمَّ – أيْضاً – ما يَجبُ فِيهِ الرَّفْعُ على الابتداءِ وذَلِكَ : زَيْدٌ أَنْتَ تـضربُهُ ، فالرفع فِي : " زَيْدٌ " واجبٌ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ وهشام ، وقد تقدم ذكرها والْخِلاَفُ فِيهَا.

وإِذَا قُلْت : زَيْدٌ أخوه ضربته ، فيجوز فِي الأخِ الرفع على الابتداء وضـربته خبر عنه والْجُمْلَة فِي موْضِعِ خَبَرِ زَيْد ، ويَجُوزُ فِي الأخِ النصبُ عَلَى الاشْتِغَالِ.[1]

واختُلِفَ إِذْ ذَاكَ فِي : زَيْد ، فقِيلَ : يَجبُ رفعُه بالابتداء وبه قَالَ قـومٌ مـن القُدَمَاءِ ، وقِيلَ : يَجُوزُ نصبُهُ – أيضاً – عَلَى الاشْتِغَالِ ، فتقولُ : زَيْداً أخاه ضربتُهُ ، والتقدير : أهنتُ زيداً ضربت أخاه ضربته ، وهُوَ مَذْهَبُ سيبويه.[2] / ١٢٤

والصَّحِيحُ عندي أنَّهُ لاَ يَجُوز إلا رفع زَيْدٍ على الابتداء ؛ لأنه إن نصبنا زيداً لزم أحدُ أمرينِ :

أحَدُهُمَا : أنْ يَكُونَ : "ضربته" قد فسر فعْلين أحَدُهما : ناصبُ السبَبِي وَهُوَ : " الأخ " ، والآخر ناصب : " زَيْد " ولا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ كَمَا تقرر لا يفسر إلا ما يعمل فلو لَمْ تشغل ضربت بِضَمِيرِ الأخ لنصب الأخ ، وإِذَا نَصَبْتَ الأخ لَـمْ يَكُـنْ لينصب زيداً ؛ لأنَّهُ لاَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بَلْ يَجب أنْ تَقُولَ : زَيْدٌ أخاه ضربت.

والآخر : أن يكون الفعْل الْمحذوف الناصب للأخ قد فَسَّرَ الْفِعْلَ الناصـبَ لِزَيْدٍ ، والْمَحْذُوفُ لاَ يفسر الْمَحْذُوف ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا حذف لدلالة الْمثبت عليـه ، ولا يحذف لدلالة محذوف ، ومع وجود هَذِهِ الْمَسَائِل لا يصح قول النَّاظِمِ :

والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ

(١) انظر ما قبل فِي هذا المثال فِي الكتاب لسيبويه : ١/ ١٣١ ، ١٣٢.

(٢) انظر ما قبل فِي هذا المثال فِي الكتاب لسيبويه : ١/ ١٣١ ، ١٣٢.

وهُنَا مَسْأَلَةٌ أُخرَى فِي تَرْجِيحِ الرَّفْعِ فِيهَا خِلافٌ ، وهِيَ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ تَالياً اسْماً فَاعلاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى نَحْوُ : أَنَا زَيْدٌ ضَرَبْته ، وأنت زَيْدٌ ضربته ، وزَيْدٌ هَنْـد ضَرَبَهَا ، فمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ترجيحُ الرَّفْعِ فِي : زَيْد وهنْد ، ومَذْهَبُ الْكِسَائِيّ تَرْجِيحُ النَّصْب.

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَــرٍّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْــلٍ يَجْــرِي

يَقُولُ : تعدِّي الْفِعْلِ إِلَى الضَّمِيرِ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى الـضَّمِيـرِ نَحْو : زَيْدٌ مَرَرْت بِهِ ، وزَيْدٌ ضربت غلامَهُ ، كوصله به نَحْـو : زَيْـدٌ ضَـربته[1] ، وتسمية مِثْلِ هَذَا فَصْلاً ووَصْلاً غَيْرُ معهودٍ فِي اصطلاح النُّحَاةِ ، فإِنْ عَنَى أَنَّهُ مثله فِي حكم الرفع والنصب حيث يَجب أَحَدُهُما أو يَجُوز فصَحِيحٌ.

وإن عنى أنه يحسنُ حيثُ يحسنُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لأنَّ النَّصْبَ فِـي : زَيْـداً ضربته أحسنُ منه فِي : زَيْداً ضربت غلامه ، وفِي هذا أحسن منه فِي : زيْداً مَرَرْت بِهِ وفِي هَذَا أحسن منه فِي : زَيْداً مررت بأخيه.

وذهب ابنُ كيسانَ إِلَى أنَّ النصْبَ فِي نَحو : زَيْـداً مَرَرْتُ بِهِ ، أحسن منه فِي : زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، قالوا : ولَمْ يحتجّ بِشَيْءٍ والصَّحِيحُ الْعَكْس ، ذَلِكَ أَنَّهُمَا وإِنْ اتَّفَقَا فِي أَنَّهُمَا يُفَسَّرَانِ مِنَ الْمَعْنَى فَمَا هُوَ وفق الْمُفَسَّر فِي الوصول بنفسه أقوى فِـي ذَلِكَ ، قلت : ويمكن أن يحتجّ لابن كيسان بأنه فِي مسألة : زَيْداً مَرَرْتُ بِـهِ اتَّحَـدَ متعلقُ الْفِعْلَيْنِ اللذين هما : مَرَرْتُ ولاَبَسْتُ ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ هُوَ الظَّاهِرُ غَايَةُ مَا فِي هَذَا أَنَّهُ فُسِّرَ مِنْ الْمَعْنى وكلاهما لِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ فِي الْمَعْنَى ، وفِي مسألة : زيـداً ضَـربت أخاه ، صار فيه تجوز فِي اللفظ وفِي المعنَى ؛ لأن الضرب حقيقة لَمْ يحل إلا بـأخي زَيْد ، وفَسَّرَ : ضربْتُ فِعْلاً يَنصِبُ زَيْداً نَحْو : أهنْتُ ومَا أشبهه فصار ذَلِكَ تجوزاً فِي

---

(١) هو ما قاله فِي شرح الشافية الكافية : ٦٢٢ ، ٦٢٣.

الْفِعْلِ الْمفسّر وفِي متعلقه ، وأما فِي المسألة الأُولَى فَلَيْسَ فِيهِ تجوز إلا فِي الْفِعْلِ فَقَطْ لاَ فِي متعلقِهِ فلِهَذَا كَانَ أَحْسَنَ.[١]

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

الَّذِي يُسَوَّى بِالْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ مِن الأَوْصَافِ هِيَ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وأَسْمَاء الْمَفْعُولِينَ فَقَطْ نَحْو : زَيْداً أنا ضاربُه ، والدرهم أنا مُعْطَاهُ.

وقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ " احترازٌ مِنْ نَحْو : زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ ، فإنه هنا لا يُسَوَّى بِالْفِعْلِ لأَنَّهُ فِي صلة الألف واللام[٢] ، وقَوْلُهُ : " وَصْفاً " احترازٌ مِمَّا لَيْسَ بوصف وهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَاب نَحْو : أسماء الأفعال ، والْمَصَادرُ الْمُنْحَلَّةُ إِلَى حَرْف مَصْدَرِيٍّ والْفِعْل ، فإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظ بِالْفِعْلِ نَحْو : زيداً ضرباً إِيَّاهُ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ جوازُ مِثْلِ هَذَا ، وفيه خلافٌ ينْبنِي عَلَى جواز تقديم معمولِ هَذَا الْمَصْدَرِ عليه ومَنْعِه ، فَمَنْ أجازَ ذَلِكَ أَجَازَ وُقُوعَهُ فِي الاشْتِغَالِ ، ومن منع ذَلِكَ مَنَعَ هُنَا.[٣]

ويرِدُ على قَوْلِه : " وَصْفاً ذَا عَمَلْ " الصفات الْمُشبهة بأسماء الْفَاعِلِينَ ، فإِنَّهَا أَوْصَاف تعمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ، ولا تقع فِي / **١٢٥** بابِ الاشتغالِ فلا يَجُوز فِي : زَيْدٌ حسن وجهه : زَيْدٌ وجهه حسنه ؛ لأن معمولَ هَذِهِ الصفات لا يَجُوز تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا ، فلا يجوز لها أن تفسر.

وقد تقدمتْ لنا مسألةٌ يعملُ فيهَا الوصفُ ولا يعملُ الْفِعْلُ عَلَى مَذْهَب سيبويه وهشام ، وذَلِكَ : زَيْداً عمرٌو ضاربُهُ ، ولو قُلْتَ : زيداً عمرٌو يضربُهُ ، لَمْ يَجُزْ

---

(١) انظر نص ذلك كله ورأي ابن كيسان والاحتجاج له فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٣٥٦.

(٢) وما كان فِي صلة الألف واللام يمتنع عمله فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

(٣) ذكره فِي مواضع تقديم العامل على المفعول من باب الفاعل ونصه : فإن كان مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل ففي جواز تقديم المفعول عليه خلاف نحو : ضرباً زيداً ، أجاز ذلك الأخفش والمبرد ومنعه الفراء.

فَفِي نَحْو هَذِهِ الْمَسْأَلَة لا تسوية بينَ الوَصْفِ والْفِعْلِ ، ولَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ عمرٌو ، جَازَتِ التَّسْوِيَة بين هَذَا الوصفِ وبين الْفِعْلِ فِي نَحْو : زَيْدٌ يضربُهُ عمرٌو ، فيجوز فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الرَّفع والنصب.

وَعُلْقَــةٌ حَاصِــلَةٌ بِتَــابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْـمِ الْوَاقِـعِ

يَقُولُ : يحصلُ التَّعَلُّقُ فِي جملة الاشتغال بالتابعِ ، كما يحصُلُ التَّعَلُّـقُ بِـنَفْسِ الاسْم ، وقَوْلُهُ : " الْوَاقِعِ " صفة الاسم ، وكأنَّهُ حَشْوٌ لتكميلِ البيت إذْ لا يظهرُ لـه معنى ، وأطلق التابع وينبغي أن يقيدهُ ؛ لأنه لَيْسَ كلُّ تَابعٍ يحصلُ به العلقة فِـي هَـذَا الباب ، بَلْ التابع هنا إما نعتٌ ، وإما عطفُ بيانٍ ، وإما عطفُ نَسَقٍ.

مثالُ النعتِ : زيداً ضربتُ رجلاً يكرمُهُ ، فيكرمُهُ صفة حصَلَ بِهَا الـرَّبْطُ ، ومثالُ عطف البيان : زيداً ضربتُ سعداً أباه ، إذَا كَانَ سعداً أبا زَيْد ، ومثالُ عطْـفِ النَّسَقِ : زَيْداً ضَرَبْتُ رجلاً وأخاه ، وشرطُ هَذَا العطفِ أن يكون بالواوِ خاصـة لا بغيرها من حروف العطف.[1]

وَقَوْلُهُ : " كَعلقة بنفس الاسم الواقع " عبارةٌ محتملة ؛ لأنها تحتمل أن يريـد بذَلِكَ إعَادَةُ اللفظ نَحْو : زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً ، ولا يجيء مثل هَذَا إلاَّ فِي الـشِّعْرِ ، أو ضميره نَحْو : زَيْداً ضربتُهُ.

وملخَّصُ هَذَا أَنَّ الْمشتغل عنْ هَذَا الاسم إما أنْ يشتَغَلَ بضميره نَحْوُ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، أَوْ بسببي ، والسببي هو مضاف للضمير نَحْو : زَيْـداً ضَـرَبْتُ أَخَـاهُ ، أو مضاف لِلْمُضَاف إِلَيْه نَحْو : زَيْداً ضربت غلامَ أخيه ، أو موصوف بِمَا فيه الضَّميرُ ، أو معطوف عليه عطف بيان فيه الضَّميرُ أو عطفِ نَسَقٍ بما فِيهِ الضَّميرُ بالواو خاصة ، وقد ذكرنا تمثيلَ ذَلِكَ.

*****

---

(١) لأن الواو لمطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير.

﴿ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ ﴾

قَوْلُـــهُ :

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ   هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِـلْ

التعدي لغة : هُوَ التَّجَاوُزُ ، عدا طوره أي جاوزه.

واصطلاحاً : هُوَ تَجَاوُزُ الْفِعْلِ فَاعِلَهُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ وأكثر ويقَــال : مُتَعَــدٍّ ومُجَاوِز ووَاقِع ، ولِمُقَابِلِهِ : غَيْرُ مُتَعَدٍّ ولازِم وقَاصِر.

وذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ عَلاَمَةَ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ بِهِ هَاءً يَكُونُ ضَمِيراً لِغَيْرِ الْمَــصْدَرِ نَحْو : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فإن كانت الهاء ضمير الْمصدر اشترك فِي التَّعَدِّي إِلَيْهَا الْمُتَعَدِّي واللازم نَحْو : ضَرَبْتُهُ زَيْداً ، وأنت تريد : ضربتُ الضــربَ زيداً ، وقُمْتُهُ ، وأنــت تريد : قُمْتُ القِيَامَ.

فإن قلت : إنَّ الْفِعْلَ اللازمَ يَنْصِبُ ضميرَ ظرفِ الزمانِ نَحْو قَوْلِهِ :[1]

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً

وينصبُ ظرفُ الْمَكَانِ نَحْو : الْمَيلَ سِرْتُهُ ، فَقَدْ اتَّصَلَ باللازمِ ضَــميرُ غــيرِ الْمَصْدَرِ فليكنْ مُتَعَدِّياً.

---

(١) البيت من بحر الطويل والمذكور صدر ، وعجزه قوله : **قليل سوى الطعن النهال نوافلــه** ، وهو لرجل مجهول من بني عامر

اللغة : الطعن النهال : الكثير المتوالي ، قليل نوافله : أي غنائمه.

الشاهد فيه : قوله : " شهدناه " حيث نصب ضمير اليوم تشبيهاً بالمفعول به اتــساعاً ولــو جعله ظرفاً لقال شهدنا فيه . والبيت في المفصل وفي شرحه لابن يعيش : ٢/ ٤٦ ، وفــي المقتضب : ٤/ ١٠٥ ، والكتاب : ١/ ١٩٠ (بولاق) ، والدرر : ١/ ١٧٢ ، والهمع : ١/ ٢٠٣.

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ حالة تَعَدِّيه إِلَى ضَمِيرِ الظَّرْفَيْنِ لَمْ يَبْقَ لازماً بَلْ اتَّسَعَ فِيه فَتَعَدَّى إِلَى الضَّمِيرِ تعدي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُول.

فأَمَّا اتِّصَالُ الْهَاءِ بكان الناقصة وأخواتها نَحو : الصديقُ كَانَهُ زَيْدٌ ، فإِنَّهَا خَبَرُ كَانَ ، ولَيْسَ كان وأخواتها متعدِّياً إِلَى مفعول به ؛ بَلْ هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِمَا يتعــدَّى إِلَـى مَفْعُولٍ[1] ، وقد يطلق / ١٢٦ النحويون على مرفوعها فاعلاً وعلى منصوبها مفعولاً على طريق التجوز.[2]

قولـــــه :

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ : تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

يقُولُ : الْمُتَعَدِّي ينصبُ مفعولَهُ ، ويعني بالْمَفْعُولِ : الْمَفْعُولَ به ، وشرط فِي نصبه أَنْ لا يَنُوبَ عَنْ فَاعِلٍ نَحْو : ضَرَبْتُ زَيْداً ، ومفْهُومُ الشَّرْط أَنَّــهُ إِذَا نَــابَ لا ينصب به والْحكم كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يرفع نَحْو : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْــداً ، وقَوْلُهُ : " فانصب به " فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أنَّ العاملَ فِي الْمَفْعُولِ الْفِعْلُ[3] ، وقَــدْ تقــدم الخلاف فِي ذَلِكَ فِي باب الْفَاعِلِ.

---

(١) قال الأشموني : " هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها والمعروف أنها واسطة ، أي : لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدي نظراً إِلَى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول ". شـــرح الأشموني : ٢/ ٨٧ ، وانظر ما قيل فِي حاشية الصبان.

(٢) حاشية الصبان : ١/ ٢٢٦.

(٣) الناصب للمفعول هو الفعل أو ما جرى مجراه هو مذهب البصريين ، ومذهب هشام : ناصبه هو الفاعل ، ومذهب الفراء : ناصبه هو الفعل والفاعل معاً ، ومذهب خلف الأحمر ناصبه هو المفعولية وصحح مذهب البصريين لأن الفعل هو المستدعي له فهو العامل فيه ولأنه يختلــف تصرفه بحسب تصرف الفعل فلو كان ارتفاعه بالفاعل لاختلف باختلاف الفاعل . انظر شرح التصريح : ١/ ٣٠٩ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٦٧ ، ٥٦٨.

والْمُتَعَدِّي يَنْقَسِمُ إِلَى : مُتَعَدٍّ إِلَى واحِدٍ ، وإِلَى مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، وإِلَى مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلاثَة ، والْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ إما بِنَفْسِه نَحْو : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وإمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ نَحْوُ: مَرَرْتُ بزَيْد ، وإما إلى واحِدٍ بنفسه تارةً وإليه بِحَرْفِ جَرٍّ أُخْرَى نَحْو : نَصَحْتُ زَيْداً ، ونَصَحْتُ لِزَيْد.(١)

وقَدْ ذَهَبَ بعضُ النَّحوِيِّينَ إِلَى أنَّ هَذَا القسْمَ الأخيرَ لا يُتَصَوَّرُ وجودُهُ لأنَّهُ مِنْ حَيْثُ عدي بنفسه كان قوياً ، ومن حيث عدي بحرف الجر كان ضعيفاً ، فاستحال وجُودُهُ.(٢)

وصحَّحَ هَذَا القولَ بعضُ أصْحَابِنَا(٣) ولَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَنَا بِمُسْتَحِيلٍ ؛ إِذْ يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ بعضُ العرب يلحظُهُ قويًّا بطبعِهِ فيوصله بنفسه ، وآخر يضعف عنده فيتعديه بالْحَرْفِ ، ثُمَّ اختلطت اللغات وتداخلتْ بَلْ قَدْ يتصور أن يكون ذَلِكَ من ناطق واحدٍ فِي زمانين ، وإنَّمَا يستحيل ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الواحِدِ من الناطق الواحد فِي الزمان الواحد.(٤)

---

(١) اللباب فِي علل البناء والإعراب : ١/ ٢٦٧ ، ٢٦٨ . ومن ذلك شكرته وشكرت له ، وكلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له.

(٢) قال العكبري : " ففي الموضع الذي استعمل بغير حرف لا يقال : حذف الحرف منه لأن حذف حرف الجر ليس بقياس ، وفِي الموضع الذي ذكر لا يقال : هو زايد ؛ لأن زيادة الْجَار ليست بقياس أيضاً ، وإذا جاء الأمران فِي الاختيار دل على أنهما لغتان ". اللباب : ١/ ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وفِي ابن يعيش : ٧/ ٦٣ ، وإنما يتعدى بحرف الْجر نحو : دخلت إِلَى البيت ، وإنما حذف منه حرف الْجر لكثرة الاستعمال.

(٣) قال ابن عصفور : " والقسم الذي يتعدى إِلَى واحد بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إِلَى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحت زيداً ونصحت له وأمثاله ... وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الْجر لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً فِي حال واحدة ولا المفعول مَحلاً للفعل وغير مَحل للفعل فِي حين واحد وهو الصحيح ". شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٠٠.

(٤) فِي حاشية شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٠٠ ، يقول المحقق : فِي نسخة ج وزاد الأستاذ أبو علي الشلوبين لما لقي هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة إذ يتصور أن =

والْمُتَعَدِّي إِلَى اثنينِ ، إِمَّا أَنْ يكونَ من باب : " اختار "[1] وإِمَّا من بـــابِ : "أعطى" ، وإِمَّا من باب : " ظَنَّ " ، والْمُتَعَدِّي إِلَى ثلاثة باب : " أَعْلَمُ " ، وقد سبق الكلام عَلَى هَذِهِ الأقسام.

أنواع الفعل اللازم :

قولـــــه :

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَــدَّى وَحُــتِمْ   لُزُومُ أَفْعَالِ الــسَّجَايَا كَــنَهِمْ

يقول : غَيْرُ الْمُعَدَّى[2] يسمى لازِماً ، وتَحَتَّمَ اللُّزُومُ فِي أفعـــال الـــسَّجَايَا ، والسَّجَايَا جمعُ سَجِيَّةٍ وهِيَ الطَّبِيعَةُ نَحْو : شجُع ، وجبُن ونَهِم وظرُف ، وكــذَلِكَ – أَيْضاً – أفعال النفس التِي لا تلابس غيرها لازِمة نَحْو : فَرِحَ ، واغْــتَمَّ ، وحَــزِنَ ، وأفعال الجسم نَحو : تَحَرَّكَ وقَامَ وقَعَدَ.

قولـــــه :

كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي افْعَنْسَسَا   وَمَا اقْتَضَى نَظَافَــةً أَوْ دَنَــسَا

مِثالُ افْعَلَلَّ : اقْشَعَرَّ واسْبَطَرَّ واطْمَأَنَّ ، ويريدُ أَنَّ هَذَا البِنَاءَ لاَ يَجِيءُ إِلاَّ لاَزِماً وهَذَا الْبِنَاءُ مُضَعَّفُ اللاَمِ ووَزْنُهُ الأصْلِيُّ : افْعَلَلَ ، ولِذَلِكَ إِذَا اتصل به تاءُ الضَّمِيرِ ، أو نونُهُ عَادَ ما قبْلَ الْمُضَعَّفِ إِلَى أصلِهِ مِن السكونِ لزوالِ الإِدْغَام الذي هُــوَ موجِــبٌ

= يكون بعض العرب يلحظه قوياً بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يضعف عنده فيقويه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت بلى يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد فِــي زمـــانين وإنمـــا يستحيل ذلك فِي الفعل الواحد فِي الزمان الواحد من الشخص الواحد . وانظر أيضاً التذييل والتكميل لهذا الباب وقد أسند ذلك إِلَى الشلوبين الصغير.

(١) باب اختار هو الفعل الذي يتعدى إِلَى اثنين لكن يتعدى إِلَى الثاني إما بنفسه وإما بِحــرف الجر وهو عدة أفعال منها : استغفر وأمر وسَمّى ودعا وكَنّى وزوّج وعيّر.

(٢) فِي نسخة الرباط : غير المتعدي.

لِحَرَكَتِهِ نَحْو : اقْشَعْرَرْتُ واقْشَعْرَرْنَ ، ولو جاء شَيْءٌ مِنْهُ معتل السلام لَمْ يُدْغَم لوجوب إعلال الثَّانِي ؛ كما لَمْ يدغم : احواوي مماثل افعال[1] ولا : ارعوى مماثل : افْعَلَّ.

وقَوْلُهُ : " والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا "يَعْنِي الْمُشَابه نَحْو : احْرَنْجَمَ ، وينبغي أَنْ يكُونَ : اقْعَنْسَسَ فاعل بالمضاهي اسم الْفاعِلِ والْمَفْعُول مَحْذُوف أيْ : وكذا الْفِعْل الذي ضاهاه : اقْعَنْسَسَ نَحْو : احْرَنْجَمَ ؛ لأن اقْعَنْسَسَ ملحق باحرنجم ؛ لأن احْرَنْجَمَ من بنات الأربعة واقْعَنْسَسَ من بنات الثلاثة فلحق باحْرَنْجَمَ لذَلِكَ ولَمْ يُدْغَم [2]، وقَوْلُهُ : "ومَا اقْتَضَى نظافة " نَحْو : نظُفَ الثوْبُ أوْ دَنَسًا نَحْوُ : دَنِسَ.

قال ابن مالك :

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى   لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

كونُهُ عَرَضاً نَحْو : مَرِضَ واحمرّ ، وقَوْله : " أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِد " نحو : كسرتُهُ فانْكَسَرَ ، ودحرجْتُهُ / ١٢٧ فتدحرَجَ ، وإنَّمَا قال[3] : لواحدٍ يَحْتَرِزُ مِنْ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ فإنَّ الْمُطَاوِعَ لا يكُونُ لازماً بَلْ يَصيرُ متعدِّياً إِلَى واحِدٍ نَحْو : فَهَّمْت زيداً المسألَةَ فَفَهِمَهَا ، وعلَّمْتُهُ الْحِسَابَ فتَعَلَّمَهُ.

وقَدْ بَيَّنَ النَّاظمُ أشياءَ من الأفعالِ اللازِمَة تَارةً بإعطاء قانُون كُلِّيٍّ ، وتارةً بذكرِ بِنَاءٍ ، والقانونُ الْكُلِّيُّ لِلْمُتَعَدِّي واللازم أن يقول الْمُتَعَدِّي هُوَ الذي يتعقل

---

(١) في الصحاح : (حوا) الحوة : حمرة تضرب إلَى السواد يقال قد احووي الفرس يحووي قال الأصمعي : وبعض العرب يقول : احواوي يحواوي إحويواء.

(٢) جاء في الصحاح (قعس) اقعنسس : أي تأخر ورجع إلَى الخلف قال : وإنما لَم يدغم هذا لأنه ملحق باحرنجم ، وقال فيْ موضع آخر (حرجم) احرنجم القوم : ازدحموا واحرنجمت الإبل : اجتمعت.

(٣) في نسخة مصر وإنما قال الراجز.

توقف معناه على متعلقٍ ، وهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مؤثِّرٌ وغَيْرُ مُؤَثِّرٍ ، فالأولُ نَحْو : كَسَرَ وضَرَبَ ، والثَّانِي نَحْو : نَسِيَ.

واللازِمُ : هُوَ الذي لا يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُ مَعْنَاهُ عَلَى متعلَّقٍ ، وأَبْنِيَتُهُ الْخَاصَّةُ بـه : "فَعُل" نَحْو : ظَرُفَ ، ولا يُحْفَظُ متعدِّياً إلاَّ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ -كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ-: إِنَّ بِشْراً قَدْ طَلُعَ الْيمنَ.

ومن قَوْلِ نَصْرِ بنِ سيَّار : أَرَحُبَكُم الدخول فِي طاعَةِ الكِرْمَانِي[1] ، طلُع بضم اللام ، ورحُب بضم الحاء[2] ، وتفَعْلَت نَحو : تعفرت[3] ، وافْعَنْلَل نَحو : احرنْجَمَ ، وانفَعَل نَحْو : انطلَقَ ، وافعال نَحو : اشهاب ، وأكثرُ ما صِيغَ للألْـوَانِ والعيُـوبِ الظاهِرَةِ نَحْو : احوال واحمار ، وقالوا : املاسّ[4] ولَيْسَ بلَوْن ، وافْعَلَّ وهُوَ مقـصور من : افْعَالَّ ، ومعناها كمعناها ، فأما قول يزيد بنِ الْحَكَم.[5]

تَبَدَّلْ خَليلاً بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ   فَإنِّي خَلِيلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي[6]

---

(١) جاء فِي الصحاح للجوهري (رحب) : رحبت الدار وأرحبت بمعنًى أي اتـسعت ، قـال الخليل : قال نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فِي طاعة الكرمانِي أي أوسعكم قال وهـي شاذة ولَم يجيء فِي الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٤٩.

(٣) تعفرت مشتق من العفريت وهو من كل شيء المبالغ.

(٤) فِي الصحاح (ملس) الملاسة : ضد الخشونة وشيء أملس وقد املاس الشيء املياساً.

(٥) من شعراء العصر الأموي وأعيانه من أهل الطائف ، سكن البصرة وولاه الحجاج كورة فارس ثم عزله قبل أن يذهب إليها واسمه يزيد بن الحكم بن أبِي العاصي بن بشر الثقفي ، توفِي سنة (١٠٥هـ). الأعلام ٨/ ١٨١.

(٦) البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي فِي عتاب ابن عمه عبد الرحمن ابن عثمان بن أبي العاص ، وهي فِي مصادر كثيرة من كتب الأدب . الأمالي لأبي على القالي : ١/ ٦٨ ، وخزانة الأدب : ٣/ ١٣٤ وغير ذلك ، وفيها شواهد كثيرة فِي النحو منها قوله : جمعت فحشا غيبة ونميمة ، وقوله : وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... ألخ. =

فمُقْتَوٍ مفتعل من القتو وهُوَ الْخدْمَةُ ، وفِعْلُه : اقْتَوَى ، ووزنُهُ : افْتعل وهُوَ لا يتعدى إِلَى مفعولٍ بِهِ.

فَقَوْله : " خَليلاً صَالحاً " لَيْسَ مَنْصُوبًا به بَلْ بِفِعْلٍ مضْمَرٍ يدل عليه : "مقتو" ؛ كأنَّهُ قَالَ : فإنِّي أخدمُ أوْ أتَعَبَّدُ أو أستبدلُ بك خَليلاً صَالحاً ، وافعلَّ نحو : اقشعرَّ ، واطمأنَّ ، وفِي افْعَنْلَى خلافٌ : مَذْهَبُ سيبويه أنَّهُ لا يَتَعَدَّى نَحْو : أحرنبى الديك[1]، ومَذْهَبُ ابن جني أنه قد يكونُ متعدياً ، وأنشد قول الراجز :

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْـدِيني   أدْفَعُـهُ عـنِي ويَـسْرَنْدِيني[2]

قَالُوا : وَلَمْ يُسْمَعْ مُتَعَدِّيًا إلاَّ فِي هَذَا الرَّجَزِ وغَالِبُ الظَّنِ أنَّهُ مَصْنُوعٌ.

فتَلَخَّصَ منْ هَذَا أنَّ أبنية اللازم : فَعُل ، وتَفَعْلَـتَ ، وافعنلـل ، وانفعـل ، وافعالَّ ، وافْتَعَلَ ، وافْعَلَلَّ باتفاق ، وافْعَنْلَى باختلاف ، وأما فعْلل وتَفَيْعَـلَ وتفعْلـي وتَفَعْنَلَ وتَفَوْعَل وتمفْعَلَ وتَفَعْوَلَ فأكثر ما تأتي لازمة.

قال ابن مالك :

وَعَدِّ لاَزِمـاً بِحَـرْفِ جَـرٌ   وإنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَـرٌ

= **اللغة** : مقتوي : جاء في الصحاح (قتا) : القتو : الخدمة وقد قتوت أقتو قتوا ومقتيّ أي خدمت ويقال للخادم مقتوي بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب إلى المقتيّ وهو مصدر.

المعنى : ابحث عن خليل غيري يناسبك.

الشاهد فيه : قوله : " مقتوي " فهو على كلام أبي حيان اسم فاعل من اقتوى وأصله اقتـو بتشديد الواو واسم الفاعل مقتو ثم قلبت الواو الأخيرة ياء كما في تقضي وهو على كـلام الجوهري على زنة مفعل ثم نسب إليه.

(١) أحرنبي الديك : انتفش للقتال.

(٢) من الرجز المشطور قال بعضهم هو مصنوع . حاشية يس : ١/ ٣١١ ، والغرندي والسرندي الذي يعليك ويعلوك والبيتان في الأشموني : ٢/ ٨٨ ، والتصريح : ١/ ٣١١.

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْفِعْلَ ينقسم إِلَى متعد ولازم ، وذكر أشياءَ مِنَ اللازِمِ ، ذكر أَنَّ اللازمَ يَصيرُ مُتَعَدِّياً بوُصُولِه بحَرْفِ الْجَرِّ إِلَى اسْمٍ وتعلقه به فتقولُ مثلاً : إنَّ قَامَ فِي قولنا : قَامَ زَيْدٌ لازم ، فإذا قلنا : قَامَ زَيْدٌ إِلَى عمرو صار مُتَعَدِّياً.

ولَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ مما يعدى اللازم غير حرف الْجَرِّ ، وذكَرَ الناسُ أَنَّهُ يُعَدَّى بحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : غضبت على زَيْد ، وخصُوصاً بالباء نَحْوُ : خَرَجْتُ بزَيْد ، وقُمْتُ بِعَمْرو ، وبِهَمْزَةِ النَّقْلِ نَحْو : أخرجْتُ زَيْداً ، وبتَضْعِيفِ الْعَيْنِ نَحْو : فَرَّحْتُ زَيْداً.

وقَدْ سَبَقَ الكلامُ عَلَى هَذَا فِي بابِ الأفعَالِ ، وهلْ ينقاسُ ؟ والخلاف فِي ذَلِكَ ، وزاد بعضُ النَّاسِ فِي الْمُعَدِّياتِ أَلِفَ الْمُفَاعلة نَحْو : جَالَسْتُ زَيْداً ، وسين الاسْتِفْعَالِ نَحْو : استخرَجْتُ الْمَالَ.

وذَهَبَ الْكُوفيُّونَ إِلَى أَنَّ من الْمُعدِّيَاتِ – أَيْضاً – تغييرَ الْحَرَكَةِ نَحْو : شَتُرَت عَيْنُ الرَّجُل وَشَتَرَهَا اللهُ ، فالنقلُ وقع بالتغيير ، والصَّحِيحُ أَنَّ شَتَرَهَا اللهُ أَصْلٌ ، وأَنَّ الْمُرَادَ : أَوْقَعَ اللهُ فِيهَا الشَّتر.[١]

وإِذَا عُدِّيَ اللازِمُ بحَرْفِ جَرٍّ لَمْ يجزْ حذف الجار ووصول الْفِعْلِ إِلَى الاسْمِ فينصبه[٢] **إلاَّ فِي** ما سمع وذَلِكَ نَحْوُ قول الشاعر :[٣]

---

(١) لَم يذكر هذا العكبري فِي اللباب : ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وإنما قال : " فصل فيما يعدي الفعل وهي خمسة : الهمزة كقولك : فرح زيد وأفرحته ، وتشديد العين كقولك : فرّحته ومعناهما واحد ، والباء كقولك : فرحت به ومعناه غير معنى الأولين والتمثيل المطابق للأولين : ذهبت بزيد أي أذهبته كقوله تعالَى : **{وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ}** – البقرة من الآية : ٢٠ ، وسين استفعل وزائدها وهما الهمزة والتاء كقوله : خرج الشيء واستخرجته ، وألف المفاعلة نحو : جلس زيد وجالسته ، وقربت من البلد وقاربته ".

(٢) هو مذهب سيبويه والمبرد . انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٦ – ١٢٨ ، والمقتضب : ٢/ ٣٤١ ، ٢/ ٣٢١ ، ٣٤٣ ، ٣٣١ ، والجمل فِي النحو : ٩٣ – ٩٤ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب : ٤/ ١٠٥ – ١٠٦

(٣) البيت من الطويل ، قائله هو عروة بن حزام ، وهو من قصيدة أولها قوله : =

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ   وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى لَقَضَانِي

يُرِيدُ لَقَضَى عَلَيَّ.

ولا يَجُوزُ حذفُ الْجَرِّ وإبقاءُ الاسم مَجْرُوراً إلاَّ شُذُوذاً فِي ضَرُورَةٍ[١] نَحْوُ قول الشاعر :[٢]

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟   أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

= يَقُولُ لِيَ الأَصْحَابُ إِذْ يَعْذِلُونَنِي   أَشوقٌ عِراقِيٌّ وأَنْتَ يَمَانِيُّ

والبيت في شرح شواهد مغني اللبيب : ١/ ٤١٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢/ ٦٣٥ ، والتصريح : ١/ ٣١٤ ، والخزانة : ٤/ ١٣٦ ، حلاف في تخليص الشواهد : ٥٠٤ ، والجنى الداني : ٤٧٤ ، والخزانة ٩/ ١٢٠ ، والدرر : ٥/ ١٨٥ ، والمغني : ١٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٤٨ ، ١٥٠ – وينظر ابن الناظم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٥٣ ، والأغاني : ٢٣/ ٣٠٧ ، والشاهد : ٤٢٤ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " تحن " من الحنان وهو الرحمة والحنو ، قوله : " من صبابة " أي من شوق قوله : "لولا الأسى" بضم الهمزة جمع أسوة ، أسوة من التأسي وهو الاقتداء.

الاستشهاد فيه : حيث حذف منه حرف الجر وجعل المجرور مفعولاً.

(١) قال الأخفش الصغير بقياسيته مع أنْ ، وأنَّ . وغيرهما مطلقاً إذا لَم يوجد لبس في الكلام . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٥٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٧٢ ، والأمالي الحاجبية : ٤/ ١٦٧ ، والتوسع في النحو : ١٦٦.

(٢) قائله هو الفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب بها الفرزدق جريرا . انظر ابن الناظم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٥١ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٧٨ ، وتخليص الشواهد : ٥٠٤ ، والخزانة : ٩/ ١١٣ ، والدرر : ٤/ ١٩١ ، وشرح التصريح : ١/ ٣١٢ ، ديوان الفرزدق : ٣٦٠ – ٣٦٢ ، والشاهد : ٤٢١ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : " كليب " حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله والأصل نصب المجرور بعد حذف الجار توسعاً ؛ كقولك في : شكرت لزيد ونصحت لعمرو : شكرت زيداً ونصحت عمرا ، ولكن الشاعر هاهنا أسقط الجار وأبقى عمله.

/ ١٢٨ أيْ : أشَارتْ إِلَى كليبِ ، والذي سُمِعَ مِمَّا حُذِفَ مِنْـهُ الْحَـرْف وانتصب الاسم : " اختار واستغفر وأمر وكنى وسمى ودعى وزوج وصدق " نحـو : اختَرْتُ زَيْداً الرِّجَالَ ، أيْ : منَ الرِّجَالِ ، واستَغْفَرْتُ اللهَ الذَّنْبَ ، أيْ : منَ الذَّنْبِ ، وأَمَرْتُ زَيْداً الْخيْرَ ، أي : بالْخَيْرِ ، وكَنَّيْتُ زَيْداً أبَا بَكْرٍ ، أي : بأَبِي بَكْرٍ ، وسَمّيتُ ولَدي محمداً ، أي : بِمُحَمد ، ودعوتُه جعفراً ، أي بجَعْفَرِ ، وزوجتُكَ امرأةً ، أي : بامرأةٍ ، وصَدَقْتُ الرجَالَ الْحَدِيثَ ، أي فِي الْحَدِيث.(١)

وزعم ابنُ الطروة أنَّ : " استغْفَرَ " أصلها أن يَتَعَدَّى لاثـنين بنفسـهَا ، وأن استغفرت الله الذنب هُوَ الأصل ، وأنَّ تَعَدِّيه بمن إِنَّمَا كان لتَضْمينه مَعْنَـى : تُبْـتُ ، وإِنَّمَا جَاءَ فِي هَذِهِ الأفْعَال حذْف حرف الْجَرِّ لتعينهِ وتعْينِ مَحَلِّه.(٢)

ولا يَجُوزُ القياس على هَذه الأفعال غيرها وإنْ تعيَّنَ الْحَرْف ومَحله فلا يُقَال : بريت القلَمَ السِّكِّينَ ، أي : بالسِّكِّينِ ، وإنْ كَانَ قَدْ تَعَيَّنَ أن الْمحذوفَ هُوَ الباء ،

---

(١) انظر البحر المحيط : ٤/ ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، والبرهان للزركشي : ٣/ ٢١٥ ، وأوضح المسالك : ١٠٦ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٠٥.

(٢) انظر في رأي ابن الطراوة التذييل والتكميل وقد أبطله أبو حيان بأن سيبويه نقل أن بعـض العرب يقول : استغفرت الله ذنبي ، والجميع يقولون استغفرت الله من ذنـبي ، وقـد مثـل الشارح لهذه الأفعال في كتبه الأخرى فقال في التذييل والتكميل :

- استغفر الله ذنبـاً لست مُحصيه — رب العباد إليه الوجه والعمل

- أمرتك الخير فافعـل ما أمرت به — فقد تركتك ذا مال وذا نشـب

- دعتني أخاها أم عمرو ولَم أكن — أخاها ولَم أرضع لَها بلبـان

وقال تعالَى : {زوجناكها }- الأحزاب : ٣٧

وتَعيَّنَ محلّ حَذْفه وَهُوَ السكين ؛ إذْ لا يعقل : بريت بالقلَم السكين[١] ، خلافاً لعلي بنِ سليمانَ الأخْفَش الصغير[٢] إذْ أجازَ القياسَ عَلَى ذَلِكَ.[٣]

قولـــــه :

نَقْـــلاً وَفِـــي أَنْ وَأَنْ يَطَّـــرِدُ ... مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

يَعْني بِقَوْلِه : " نَقْلاً " أي موقوفاً على السَّمَاع والنقل لا قياس فِي شيْءٍ مِـــنْ ذَلكَ ، ثُمَّ قَالَ : ويطرد حذف حرف الجر من : " أنْ وأنَّ " إِذَا أُمِنَ اللـــبْسُ ، فـــلا يَجُوزُ : رغبْتُ أَنْ تَقْعُدَ ؛ لأنه ملبس إذْ يحْتَمِلُ أنْ يكون المعنى : رغبتُ فِي أنْ تَقْعُدَ ، ويحتَمِلُ أنْ يكونَ : رغبتُ عَنْ أنْ تَقْعُدَ.[٤]

فإنْ زَالَ اللبسُ وتعيَّنَ حرفُ الْجَرِّ جَازَ ذَلِكَ نَحْو قَوْلِه تعالَى :[٥] **{وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ}**.

وإنَّمَا اطرد ذَلكَ فِي : " أنْ وأنَّ " لطُولِهمَا بصلتهمَا ، ولأنَّ حَرْفَ الْجَـــرِّ[٦] لَمْ يظهرْ له تأثيرٌ فِي العمل فصارَ دخولُهُ وحَذْفُهُ سيَّين ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ ؛

---

(١) انظر شرح التصريح : ١/ ٣١٣.

(٢) هو أبو الحسن على بن سليمان ، توفي سنة (٣١٥هـ) سبقت ترجمته فِي باب الفاعل.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٥٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٧٣ ، والأمالي الحاجبية : ٤/ ١٩٧ ، والتوسع فِي النحو : ١٦٦ ، وانظر أيضاً التذييل والتكميـــل (بـــاب تعدي الفعل ولزومه)

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٦ – ١٢٨ ، والمقتضب : ٢/ ٣٤١.

(٥) من الآية : ١٢٧ من سورة النساء . وقد تعين الحرف فِي الآية الكريمة المذكورة وهـــو فـــي بسبب النزول وهو الرغبة فِي النكاح.

(٦) من أمثلته قوله تعالى : **{أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ}** (الأعراف : ٦٣) ، وقولـــه : **{شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ}** (آل عمران : ١٨).

لأنَّهُ لا طولَ فِيهِ ، فلا يَجُوزُ فِي : عجبْتُ من قيامك أنْ تقولَ : عجبْـــتُ قيامَـــكَ ، وقَوْلُهُ : " كعجبت أن يدوا " هُوَ من الدية ، أيْ : من أن يدوا.

وإذَا حُذِفَ حَرْفُ الجرّ منْ : " أنْ وأنَّ " فاختُلِفَ فِي مَوْضِعِهِمَا فَقَالَ الْخَلِيلُ والْكِسَائِيّ موضعُهُ جر ، وقَالَ سيبويه والْفَرَّاء نصب[1] ، واستدل للقول الأوَّلِ بقــول الشاعر :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أنَا طَالِبُــهُ[2]

---

(١) انظر الخلاف المذكور في موضع المصدر بعد حذف الحرف المراجع الآتية : شرح التـــسهيل لابن مالك : ٢/ ١٥٠ ، وينظر المقتضب : ٢/ ٣٤٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٣٤ ، والمغني : ٥٢٦ ، والكتاب لـــسيبويه : ٣/ ٢٩ ، وشـــرح التصريح : ١/ ٣١٣ ، وقضايا الخلاف النحوية والصرفية في كتاب شفاء العليل للسلسيلي : ٣٣٩ " دكتوراه بالأزهر " ، والأشموني : ٢/ ٩٢

(٢) البيت للفرزدق وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي ، وأولها هو قوله :

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَوْفِيِّ مَالَكَ هَاهُنَا ... وَأَنْتَ تَمِيمِيٌّ مَعَ الشَّرْقِ جَانِبه

ينظر البيت في الإنصاف : ٣٩٥ ، وتخلـيص الـشواهد : ٥١١ ، والـدرر : ٥/ ١٨٣ ، والكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٩ وشرح أبيات سيبويه : ٢/ ١٠٣ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ ، والمغني : ٥٢٦ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٢/ ٨١ ، ينظر الديوان : ٧٨ ، ابن الناظم : ٩٧ ، والشاهد : ٤٢٥ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : " أن تكون حبيبة " حيث حذف منه حرف الجر ؛ إذ أصله لأن تكون وفيه خلاف فادعى الخليل أن محله الجر بدليل عطف ولا دين بالجر عليه ، وهو مذهب الكسائي – أيضاً – ومذهب سيبويه والفراء أنه انتصب ، ويقال : لا دليل في ذلك لجواز أن يكون عطفاً على توهم دخول اللام كما قال زهير بن أبي سلمى :

بَدَا لِي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائيا

بجر سابق عطفاً على مدرك على توهم دخول الباء عليه

فـ : " أن تكون " فِي موضعِ جَرٍّ ، ولذَلِكَ عُطِفَ عليه بالْجَرِّ قَوْلُـهُ : "ولا دين" والقياسُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ سيبويه ؛ لأنا إِذَا نظرنا إِلَى ما حُذِفَ منه الْحَرْفُ وجَـدْنَا الْعَرَبَ قَدْ نصبتْهُ ، ولا تبقيه مَجْرُوراً[١] ، إلاَّ فِي شُذُوذِ الْكَلاَمِ ؛ لأنَّ فِيـه إعمـالَ الْحَرْفِ وقد حذف[٢] ، ولا حُجَّةَ فِي البيتِ ؛ لأنه يحتمل أنْ يكـون قولُـهُ : " أن يكون"[٣] فِي موضع نصب ويكون قَوْلُهُ : " ولا دين " معطوفاً على التَّوَهُّمِ ؛ كَأَنَّـهُ تَوَهَّمَ أنه قَالَ : لأنْ تكون حبيبة نَحْو قَوْلِه تَعَالَى :[٤] {فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ} كَأَنْ قَـالَ : أَصَّدَّقْ وَأَكُنْ.[٥]

---

(١) من ذلك قوله تعالَى : {لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}(الأعراف : ١٦) ، وقول الشاعر :

كما عسـل الطريق الثعلب ، أي على صراطك وعلى الطريق

(٢) من ذلك قول الفرزدق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة   أشارت كليب بالأكف الأصابع

(٣) تكون ساقطة من النسخة الأمريكية.

(٤) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون.

(٥) قال ابن هشام فِي الآية : " فأما الْمجزوم فقال به الْخليل وسيبويه فِي قراءة غير أبي عمرو : "لولا أخرتني إِلَى أجل قريب فأصدق وأكن" فإن معنَى : لولا أخرتني فأصـدق ومعنـى إن أخرتني أصدق واحد وقال السيرافِي والفارسي : هو عطف على محل فأصدق ". انظر المغني بحاشية الأمير : ٢/ ٩٧.

﴿ تقديم أحد المفعولين على الآخر فِي باب أعطى ﴾

قال ابن مالك :

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

هَذه الْمَسْأَلةُ لا يظهر لذكرِها تناسبٌ قويٌّ هنا ، ويُمكنُ أنْ يُقَالَ : وجهُ التناسب أنه لَمَّا ذكَرَ أن الْفِعْلَ مُتعدٍّ ولازم ، وكَانَ قَدْ تقرَّرَ أَنَّ الْمُتَعَدِّي يَتَعَدَّى إِلَى وَاحد ، وإِلَى اثنينِ ، وإِلَى ثلاثة ، أرادَ أنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْمَفَاعِيلَ قَدْ تَتَفَاوَتُ رُتَبُهَا فيختلفُ أَحْكَامُهَا.

فذَكَرَ هُنَا طرَفاً من مَسَائِلِ هَذَا الفصل فذكَرَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مَفْعُولاَنِ ، فالذي هُوَ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى رتبته التقديم على الذي لَيْسَ فَاعلاً من جهة الْمَعْنَى نَحْو : ألبست زيداً ثوباً ، فزَيْدٌ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لأنه / **١٢٩** قَبْلَ دخول همزة التَّعْدِيَة كان لبس زَيْدٌ ثَوْباً ، فعَلَى هَذَا لا تَخْلُو مسائلُ هَذَا الفصلِ مِنْ أربعةِ أقسامٍ :

أن يتَّصِلَ بالْمَفْعُولِ الثَّاني ضميرٌ يعُودُ على الْمَفْعُولِ الأوَّلِ فَقَطْ ، أوْ يتَّصِلَ بالْمَفْعُولِ الأوَّلِ ضميرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّاني فقط ، أوْ يَتَّصِلَ بكلٍّ مِنْهُمَا ضَميرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِهِ ، أو لا يتصل بأحدِهِمَا ضميرٌ يَعُودُ عَلَى صاحِبِه.

فالأوَّلُ لا يخلو أن يكون الضَّمير مرفوعاً أو مجروراً ، إن كان مرفوعاً نَحو : أعطيت زيداً ما أراد ، فإن قلت : ما أراد أعطيت زيداً ، فقدمت الْمَفْعُولَ الثَّاني ، ففيه خلاف : جميعُ الْبَصْرِيِّينَ يُجيزُونَهُ والْكُوفِيُّونَ يَمْنَعُونَهُ وإنْ قلتَ : أعطيت ما أراد زيداً امتنع – أيْضاً – عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وبعض الْبَصْرِيِّينَ.

وإن كان مجروراً نَحْو : أعطيتُ زيداً دِرْهَمَهُ ، فإن قلتَ : درهَمَهُ أعطيْتَ زَيْداً جازت الْمَسْأَلَةُ بلا خلافٍ ، فإنْ قُلتَ : أعطيت درهَمَهُ زَيْداً ، فَفِي جَوَاز ذَلِكَ خلافٌ عند الْبَصْرِيِّينَ[١] ، والصَّحِيحُ الْجَوَازُ.

والْقِسْمُ الثَّانِي : نَحْو : أعطيتُ الغلامَ مالكَهُ ، تَعَيَّنَ تأخير الْمَفْعُول الأوَّلِ عند الْبَصْرِيِّينَ ، ولا يَجُوزُ : مالكَهُ أعطيتُ الغُلَامَ ، ولا : أعطيتُ مالكَهُ الْغُلَامَ ؛ إلا عندَ الْكُوفِيِّينَ ، فإنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا قدَّرْتَ أنَّ الإعطاءَ آخذ للغلام أولاً ، فالأولُ عندَهُمْ هُوَ الَّذِي يقدر الفعل أخذاً له قبل صاحبه.[٢]

والْقِسْمُ الثَّالِثُ : نَحْو : أعطيتُ درهَمَهُ ضاربَهُ ، أو : ألبسْتُ مُشْتَرِيه ثوبَهُ ، فلا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُمَا فيه ضمير صاحبه ، والضَّمِيرُ يقتضي أنْ يسبقَهُ ما يفسرُهُ إما لَفْظاً وإما رُتْبَة فتدافعت هَذِهِ المسائلُ.

والْقِسْمُ الرَّابِعُ : نَحْو : إمَّا أنْ يكُونَ ثَمَّ مُبَيِّنٌ لِلْمَفْعُولِ الذي هُوَ فَاعِلٌ مِنْ حيثُ الْمَعْنَى أوْ لاَ يَكُون ، فإنْ كَانَ جاز أنْ يَلِيَ العاملَ أيُّهُمَا شِئْتَ ، فَتَقُولُ :

---

(١) قال المرادي : " ومنع هشام مسألة أعطيت درهمه زيداً ، قال هشام : محال أعطيت ثوبه زيداً لتقدم المكني قبل زيد ؛ لأن العامل في الثوب غير وصف زيد وقال ابن كيسان : هي قبيحة ؛ لأن الدرهم وزيداً جميعاً يتصل الفعل بهما اتصالاً واحداً لأن كل واحدة منهما مفعول به فليس أحدهما أولَى بأن يكون الفعل أشد له موصلة من الآخر ، وذكر ابن عصفور أن بعض البصريين منع أعطيت درهمه زيداً وبنَى منعه على أن المفعولين في مرتبة واحدة وأيهما تقدم فذلك مكانه " . شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٧٤ ، وأصله في التذييل والتكميل (باب تعدي الفعل ولزومه).

(٢) قال المرادي : " وقال ابن عصفور : لا يجوز باتفاق : أعطيت مالكه الغلام ولا مالكه أعطيت الغلام إلا عند الكوفيين ، فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء آخذ للغلام أولاً فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل آخذاً له قبل صاحبه . انتهى ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٧٣ ، وانظر شرح التصريح : ١/ ٣١٤.

أَلْبَسْتُ زيداً الثوبَ ، وألبستُ الثوبَ زيداً ، وإنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مُبَيِّنٌ وألبس نَحْو : أعطيتُ زَيْداً عمْراً ، فالسَّابِقُ هُوَ الْفاعِلُ معنًى ، والْمُتَأخر لَيْسَ بِفَاعِلٍ فِي الْمَعْنى.

قولـــه :

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لَموجِبٍ عَــرَى ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

يقولُ : يلْزَمُ سَبْقُ الْفَاعِلِ مَعْنًى عَلَى الثَّاني لِمُوجِبٍ ، وهُــوَ أَنْ لا يتــضح الْمَفْعُولُ الأولُ من الثَّاني نَحْوُ ما مَثَّلْنَاهُ قَبْلُ من نَحْو : أعطيتُ زَيْداً عمْراً.

وقَوْلُهُ : " وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً " يَعْني أَنَّهُ قَدْ يَمْتنِعُ الأَصْــل ، وذاك فــي نَحْوِ : أَلبسْتُ الثَّوْبَ مالكَهُ ، فلا يَجُوزُ أَنْ يقول : أَلبسْتُ مالكَهُ الثَّوْبَ ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ إذ ذَاكَ قَدْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ الأوَّلُ فِي رُتْبَتِهِ وعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مَا بَعْدِهِ لَفْظــاً ورُتْبَــةً ، وذَلكَ لا يَجُوزُ إلاَّ فِي مسائل مخصوصة لَيْسَتْ منها هَذِهِ الْمَسْأَلَة وتقــدم خــلاف الكُوفِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة.

وإذ قد تعرض النَّاظِمُ لاجتماع الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَاب : " أعطى " فكَانَ يَنْبَغِــي أن يتعرضَ للْمَفْعُولَيْنِ فِي باب : " ظَنَّ " وللثلاثَة فِي باب : " أعلَم " ونَحْنُ نلمّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلكَ حَتَّى لاَ يَخْلُو هَذَا الكتَاب من مسائلهما ، فنَقُولُ : الأوَّلُ فِي بَابِ : "ظَنَنْتُ" هُوَ الْمُبْتَدَأ ، والثَّاني هُوَ الْخَبَرُ ، والأول فِي باب : " أعلَم " هُوَ الْفَاعِلِ مــن جهــة الْمَعْنَى والثَّاني هُوَ الْمُبْتَدَأ والثَّالثُ هُوَ الْخَبَرُ ، وقَدْ تَقَرَّرَ هَذَا قَبْلُ.

فإذا قلت : ظَنَنْتُ زَيْداً ضَارِباً غُلاَمَهُ ، وأردْتَ توسيطَ الْمَفْعُولِ الثَّاني جَــازَ نَحْو : ظننتُ ضارباً غلامَه زيداً إلا عند الْكُوفِيِّينَ وبعضِ الْبَصْرِيِّينَ ، فــإن قدمتـــه فقلت : ضارباً غلاَمه ظَنَنْتُ زَيْداً جاز عند كافة الْبَصْرِيِّينَ ولا يَجُوزُ عند الْكُوفِيِّينَ.

وتقُولُ : ظَنَنْتُ فِي الْبَيْتِ صَاحِبَهُ ، ولا يَجُوزُ : ظَنَنْتُ صَاحِبَهُ فِي الْبَيْــتِ ، ولا : صَاحِبَهُ ظَنَنْتُ فِي الْبَيْتِ ، وأجَازَ الْكُوفِيُّونَ ذَلكَ عَلَى تَقْديرِ أنَّ الظَّــنَّ تَنــاوَلَ الْمَفْعُولَ الثَّاني قَبْلَ الأوَّلِ.

وإذَا قُلتَ : أعْلَمْتُ هنْداً ضَاحكَةً أبَاهَا ، فلا يَجُوزُ : أعلَمْت أباها ضاحكةً هنْداً عنْدَ أحَدِ من الْبَصْرِيِّينَ ، وأجاز ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى تقدير أن الإعلام تناول هنداً قبْلَ تناولِ الأب.

وإذا قلت : / ١٣٠ أعلَمْت زيداً فِي الدار مالكها ، فلا يَجُوز : أعلَمْت زيداً مالكها فِي الدار إلا عند الْكُوفِيِّينَ عَلَى تقدير أنَّ الإعلام تناول فِي الدار قبْل تناوله مالكها ، وإذَا قلت : أعلَمْت زيداً هنداً فِي دارهَا ، جاز : أعلَمْت زيْداً فِي دارِهَا هنداً ، عند كافة النحاة إلا عند من يَمنع من الْبَصْرِيِّينَ : أعطيتُ درهَمَهُ زَيْداً.

ومن تمام هَذَا الفصلِ : تعدِّي الْفِعْلَ إلَى مَنْصُوبٍ وإلَى مَجْرُورٍ ، فنسبته من الْمنصوبِ نسبة الثَّاني فِي باب : " أعطى " من الأول ، فيجوز : لبستُ من الثياب ألينَهَا ولا يَجُوز : لبست ألينَهَا من الثياب إلا عند الْكُوفِيِّين إذَا قدر أنَّ الْفِعْلَ تناول الْمَجْرُور قبْل ، فإن قلت : أتيتُ فِي دَارِهِ زَيْداً ، جاز باتفاق.

قولـــه :

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

الْفضْلَةُ هِيَ الْمَنْصُوبُ والْمَجْرُورُ ، والعمدةُ هُوَ الْمَرْفُوعُ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الاصطلاحِ ، ولِذَلِكَ يُقَالُ : الرَّفْعُ إعرابُ الْعُمَدِ ، والنَّصْبُ إعرابُ الفـضَلاتِ ، فَإذَا قُلْتَ : ضَربتُ ، فقد حذفت الْمَفْعُولَ ، أو : مررت ، فقد حـذفتَ الْمَجْـرُورَ وذَلكَ جَائزٌ.

وقولُ النَّاظِمِ : " أَجِزْ حَذْفَ فَضْلَة " لا يريدُ بذَلكَ فضلَةً ما ، بَلْ كل فضلة وقولُهُ : " إنْ لَمْ يَضِرْ " شرطٌ فِي جَوازِ الْحَذْفِ ، فإنْ ضَرَّ لَمْ يَجُزْ الحذفُ نَحْوُ : أنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ جواباً نَحْو : زَيْداً ، فِي جواب مَنْ قِيلَ لَهُ : مَنْ ضَـرَبْتَ ؟ ، فلـوْ حَذَفْتَهُ فقلت : ضربتُ ، فِي جواب : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، ولَمْ تذكر المضروبَ لَم يَجُزْ ؛ لأنَّهُ لاَ يَصْلُح أنْ يكونَ جَوَاباً لِمَنْ قَالَ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟.

وكذَلِكَ إنْ كَانَ مَحْصُوراً لَمْ يَجزْ حَذْفُهُ نَحْو : ما شربتُ إلاَّ الْعَسَلَ ، فلا يَجُوزُ : مَا شربْتُ ، فإن كان الحصر بإِنَّمَا نَحْوُ : إِنَّمَا ضربْتُ زَيْداً ، أي : مَا ضربْتُ إلاَّ زَيْداً فلا يَجُوزُ – أَيْضاً –.

فإنْ قُلْتَ : فَيَجُوزُ أنْ يقُولَ : إِنَّمَا ضَرَبْتُ ، فَقَدْ حَذَفْتَ الْمَفْعُولَ قلتَ : لَيسَ الْمَحْذُوف هاهنا هُوَ الْمَحْصُور بَلْ الْحَصْرُ هاهُنَا فِي الْفَاعِلِ والْمَعْنَى : مَا ضَرَبَ إلاَّ أَنَا ، فالْمَفْعُولُ الْمَحْذُوفُ لَيْسَ بِمَحْصُور.

وكذَلِكَ إذَا كان العَامِلُ فِي الْمَفْعُولِ مَحْذُوفاً لَمْ يَجزْ حَذف الْمَفْعُول نَحْو قَوْلِه تَعَالَى :[1] {وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ} أيْ : وإيَّايَ ارْهَبُوا ، وقَوْلُهُمْ : إِيَّاكَ والأَسَدَ ، ونَحْوُ قَوْلِهِمْ : رأسَ زيدٍ ، تُرِيدُ : اضرِبْ رأسَ زَيْدٍ.

وكَذَلِكَ – أَيْضاً – إذَا كَانَ الْمَفْعُولُ خَبَراً فِي الْمَعْنَى فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْو : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً ، فلا يَجُوزُ حَذْفُ قَائِمٍ أوْ مخبراً عَنْهُ فِي الْمَعْنَى نَحْو : زَيْداً فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ.

ويَعنِي بِقَوْلِه : " وَحَذْفَ فَضْلَة أجزْ " أيْ : حَذْفَ اقْتِصَارٍ[2] ، وأمَّا حَذْفُ الاختصار فقد تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي بَابِ : " ظَنَنْتُ " بِمَا أغْنَى عن إعادتِهِ هُنَا.

قولــــه :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا   وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

---

(١) من الآية : ٤٠ من سورة البقرة.

(٢) مثل له في شرح التسهيل : ٢/ ١٦٢ بعدة آيات منها : قولـــه : {لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ} (الحديد : ٢) ، وقولـــه : {وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ} (التغابن : ١٦) وقوله : {وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا} (النجم : ٤٣ – ٤٤).

إِذَا عُلِمَ النَّاصِبُ للفضْلَة جَازَ حَذْفُهُ نَحْو : زَيْداً ، فِي جواب مَـــنْ قَـــالَ : ضربت ؟ ، وكذَلِكَ رأس زَيْدٍ ؛ لِمَنْ رأيتَهُ قَدْ سَلّ سَيْفاً ، التَّقْدِيرُ : ضربتَ زَيْـــداً ، واضْرِبْ رأسَ زَيْدٍ.

وأَمَّا إِذَا لَمْ يعلَمْ فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ حَـــذْفَ النَّاصِـــبِ للفضْلَة نَحْو حَذْفه فِي باب الاشتغال ، وفِي باب النداء ، وغيرهمـــا ، وَقـــد عقـــد النحويون لذَلِكَ بَاباً وهُوَ بَابُ ما ينتَصِبُ على الْفِعْلِ الواجِبِ إِضْمَارُهُ.[١]

*****

(٣) ومن ذلك أيضاً باب التحذير وباب الإغراء وباب الاختصاص ومن ذلك المصادر الموضـــوعة موضع الفعل مثل حمداً وشكراً وويله ومثله لبيك وحنانيك ومنه قولهم : ما أنت إلا سيرا وله صراخ صراخ الثكلى وقد عقد له ابن عصفور باباً يقرب من عشرين صفحة في كتابه شرح الجمل : ٢/ ٤٠٧ – ٤٢٤ ومثله أيضاً في المقرب.

﴿ التَّنَازُع فِي الْعَمَـــلِ ﴾

/ ١٣١ هَذَا بَابٌ يُسَمَّى بَابَ التَّنَازُعِ وبَابَ الإعْمَالِ ، ولَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ لــه حدًّا جزْئِيًّا عَلَى عَادَتِه فِي أَكْثَرِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ.(١)

قولـــــه :

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ　　　قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَـا الْعَمَــلْ

مثالُ ذَلِكَ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً ، فزَيْداً اسْمٌ قَدْ تَقَــدَّمَ عَلَيْـــه : ضَــرَبَنِي وضَرَبْتُ وكلٌّ مِنْهُمَا يقتضيه فيقتضيه : ضربني على أَنَّهُ فَاعِلٌ ، ويقتضه : ضــربتُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، ولَيْسَ كَوْنُهُمَا عاملين شرطاً بلْ يَجُوزُ أَنْ يكونَ أكثر من عــاملين كما قَالَ أبو الأسود الدُّؤَلِيّ :(٢)

كَسَاكَ وَلَمْ تَستَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ　　　أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

فأخٌ قَدْ تَقَدَّمَهُ ثَلاَثَةُ عَوَامِلْ : " كَسَاكَ " ويطلبُهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّة ، وقَدْ أَعْمَلَــهُ ولِذَلِكَ ارْتَفَعَ بِهِ : " أخ " ، و : " تَستَكْسِه " يطلبُه على المَفْعُولِ ، ولِذَلِكَ أُضْمِرَ فيه ضَمِيرُ المَفْعُولِ ، و : " فاشْكُرَنْ " يَطْلُبُهُ على المَفْعُولِ إِمَّا بِنَفْسِهِ وإِمَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، ولِذَلِكَ عَدَّاهُ إِلَى ضَمِيرِه بِحَرْفِ الْجَرِّ.

---

(١) التنازع في اللغة : التجاذب ، وفي الاصطلاح : أن يتقدم معمولان أو ثلاثة على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في أساس البلاغة : " كسو " ورواية البيت فيه مختلفة . وانظر الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٢ ، والارتشاف : ٣/ ٩٣ ، وقد ورد في الأغاني : ١١/ ١٢٣ ، والتصريح : ١/ ٣١٦ ، والتذييل والتكميل : (باب التنازع).
موطن الشاهد فيه : في قوله : " كساك ولَمْ تستكسه فاشــكرن لــه　　　أخ " حيث أعمل فيه الأول بدليل الإضمار في الثاني والثالث ، واستشهد به أبو حيان هنا على جواز إعمال أكثر من عاملين في الاسم المشغول عنه . ومن شواهد ذلك أيضاً قول الحطيئة :

سئلت فلم تبخل ولم تعط نائلاً　　　فسيان لا ذم عليك ولا حمد

وأطلق القول في قَوْلِه : " إنْ عَامِلاَن " وقدْ قَيَّدَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الأَرْجُوزَةِ بِأَنْ يَكُونَا لِغَيْرِ تَوْكِيدِ ، وذَلِكَ احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ : قَامَ قَام زَيْدٌ[١] ، قَالَ بَعْضُ شُيوخِنَا : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " فَاعِلاً بِالْفِعْلِ الثَّانِي وفَاعِلُ الأَوَّلِ مُضْمَرٌ ؛ كَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " فَاعِلاً بِقَامَ الأول ولاَ يَحْتَاجُ الثَّانِي إِلَى مُسْنَدٍ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ بِهِ لِذَلِكَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِتَوْكِيدِ الأَوَّلِ وهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي أَحْسَن.[٢]

وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ أَنْ يكونَ مَرْفُوعاً بِهِمَا مَعاً وعَمِلاَ فِيهِ عَمَلاً واحِداً ولاَ يَلْزَمُ مِنْهُ اجْتِمَاعُ عَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الثَّانِي لَمَّا كَانَ تَأْكِيداً للأَوَّلِ جَرَى مَجْرَى الشَّيْءِ الواحِدِ فَكَانَ الثَّانِي هُوَ الأَوَّل.[٣]

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ١٦٥ :

فلو كان ثاني العاملين مؤكداً لكان في حكم الساقط كقول الشاعر :

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فأتاك الثانية توكيد للأولَى فكذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى ، ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظاً ومعنى لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد.

(٢) هو قول أبي الحسين بن أبي الربيع كما نص عليه في التذييل والتكميل (باب التنازع) ، وأيضاً نص عليه المرادي في شرحه للتسهيل : ١/ ٥٨٧ ، وهو أيضاً قول أبي على الفارسي حيث أجاز ذلك في قول الشاعر : **فهيهات هيهات العقيق ومن به** ، قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت في الأولَى أو بالأولَى وأضمرت في الثانية.

(٣) هو قول الفراء بأن كل مسألة يودي فيها إعمال الثاني إلَى الإضمار قبل الذكر أو إلَى حذف الفاعل فإنها لا تَجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، وما وجد من قول العرب : قام وقعد زيد ، فإن زيد مرتفع عنده بالفعلين معاً فلا يَجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلَى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما . انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٢٢ ، ابن يعيش : ١/ ٧٧ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٦١٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٣٠٦ تحقيق يوسف عمر.

والعواملُ فِي هَذَا الْبَاب لا تكونُ إلا مِنَ الأفعالِ أَوْ مَا جرَى مَجراها ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا حَرْفاً والآخَرُ فِعْلاً فَلا يكونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الإعْمَالِ ، واختلف إِذَا كَانَ الْعَامِلُ لا يتصرفُ ، فمن أصحابنا من قَالَ : شرط العامل أن يكونَ مُتصَرِّفاً[1] ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لاَ يشترط ذَلِكَ.[2]

فَعَلى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِذَا أَعْمَلْتَ الأَوَّل : مَا أَحْسَنَ وأَجْمَلَهُ زَيْداً ! ، [وإِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي قُلْتَ : مَا أَحْسنه وَأَجْمَلَ زَيْداً !].[3]

والْعَامِلُ فِي هَذَا الْبَابِ لاَبُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا متشبثاً بالآخر بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ ، وأَدْنَى ذَلِكَ بِحَرْفِ الْعَطْف ، وذَلِكَ نَحْو قَوْلِه تَعَالَى :[4] {هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ} ، وقَوْلُهُ تَعَالَى :[5] {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْه قِطْرًا} ، ونَحْو : جَاءَ يَضْحَكُ زَيْدٌ ، وزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَكُونُ إلا فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْمَعْطُوفِ إحداهُمَا عَلَى الأُخْرَى ولَيْسَ بِصَحِيحٍ.[6]

وَقَوْلُهُ : " فِي اسم " ظاهرُه أَنَّ العامِلَين يَكُونَانِ يَقْتَضِيَانِ اسماً واحداً وهَذَا فِيهِ خِلاَفٌ :

---

(١) هو قول ابن عصفور ذكر ذلك تحرزاً من إن وأخواتها ومن العوامل غير المتصرفة . انظر التذييل والتكميل ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٨٧.

(٢) هو ما ذهب إليه ابن مالك إذ أجاز التنازع في فعل التعجب . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٧ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٨٧.

(٣) ما بين المعقوفين سقط في النسخة المصرية.

(٤) من الآية : ١٩ من سورة الحاقة.

(٥) من الآية : ٩٦ من سورة الكهف.

(٦) إنما لَمْ يكن صحيحاً لأن كثيراً من شواهد هذا الباب جاءت من غير عطف كالآيات التي حكاها الشارح.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضَى مَعْمُولاً وَاحِداً وأَكْثَر مـن واحدٍ فَأَجَازُوا ذَلِكَ فِي بَابِ : " أَعْطَى وَظَنَّ وأَعْلَم " وغَيْرها وسـيأتي ذَلـك[1] ، ونَهَبَ أبو عَمْرُو الجرمي ومن تَبِعَهُ إِلَى قَصْرِ ذَلِكَ عَلَى الْفِعْلِ اللاَّزِمِ والْمُتَعَدِّي لوَاحِدٍ فَلاَ يَكُونُ الْمَعْمُولُ إِلاَّ وَاحِداً.[2]

وهَذَا الْبَابُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ؛ لأَنَّكَ إِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي احتَاجَ إِلَى الإِضْمَارِ قبلَ الذِّكْرِ إِنْ كَانَ الأَوَّلُ يَقْتَضِي مَرْفُوعاً ، وإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ لزمَ الفصْلُ بَيْنَ العاملِ والْمَعْمُولِ.

وظَاهِرُ قَوْلِه : " في اسم " عدم تقييده بأنْ يكونَ ظَاهِراً ، ووقع لأبي عمـرو ابن الحاجبِ فِي مُقَدِّمَتِه مَا يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ أَنَّ الاسْمَ يكونُ ظاهراً ، فَعَلى هَذَا إِذَا جَاءَ / ١٣٢ مثل : ما قَامَ وقَعَدَ إِلاَّ أَنْتَ ، لا يكونُ من بَابِ الإِعْمَالِ ؛ بَلْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وكذَلِكَ لَوْ كَانَ ظَاهِراً مَحْصُوراً نَحْو : مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلاَّ زَيْدٌ[3] ، وقَدْ جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الإِعْمَالِ.[4]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٦ ، ١٧٧.

(٢) نسبه إليه المرادي في شرحه للتسهيل : ١/ ٦٠١ ، وقال ابن مالك : " ومنع بعض النحويين التنازع في متعديين إلى اثنين أو ثلاثة بناء على أن العرب لَم تستعمله وما زعمه غير صحيح فإن سيبويه حكى عن العرب : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً على إعمال رأيـت ، ومـتى رأيت أو قلت زيد منطلق على إعمال قلت ، أعني بإعمالها حكاية الجملة هاهنـا ". شـرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٧.

(٣) نصه في الكافية : وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما ، انظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٢ تحقيق : يوسف عمر.

(٤) هو قول الكسائي . انظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٣ تحقيق : يوسف عمر.

وقَالَ بَعْضُ مَنْ لقيناه أنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ مَنَعَ مِنَ التَّنازُعِ فِي الْمُضْمَرِ ، وأجــازه أكثَرُهُمْ ، وَالأظْهَرُ جوازُه[1] ، وكذَلكَ – أيْضاً – ظَاهِرُ قَوْلِه : " في اسم " أنَّهُ يَجُوزُ ذَلكَ فِيهِ مُطْلقاً سَوَاءً أ كَانَ الْمَعْمُولُ سَبَبِيًّا أوْ غَيْرَهُ.

وزَعَمَ ابْنُ خَرُوف أنَّهُ لاَ يَتَأتَّى الإعْمَالُ فِي الأفْعَالِ والــصِّفَاتِ إذَا رَفَعْــتَ السببي نَحْو : زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أبوهُ ، وزَيْدٌ قَائمٌ وقَاعدٌ أبوهُ.[2]

وقَوْلُهُ : " قبل " يَعْنِي أنَّ الْعَامِلَيْنِ يَتَقَدَّمَانِ على اسم نحو : ضربَنِي وضَــرَبْتُ زَيْداً ، وظَاهِرُ كَلامِ أكثَرِ أصحابِنا وغيرِهم اشتراطُ تقدُّم العَاملين عَلَى الاسْم ، وقَــالَ بَعْضُ أصحابنا : لا يلزَمُ أنْ يَتَقَدَّمَ الْعَامِلاَنِ بلْ قَدْ يَتَأخَّرَانِ معاً كَقَوْلِــكَ : أ عَمْــراً ضَرَبْتَ أوْ شَتَمْتَ ؟.[3]

وقَوْلُهُ : " فللواحد منْهُمَا العملُ " هَذَا عَلَى عُمُومِه ، وسواء أكان العــاملان متفقَيْنِ فِي العملِ أمِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فمثال اتِّفَاقِهِمَا : قَامَ وقعد زَيْدٌ ، ومثالُ اختلافِهِمَــا : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ.[4]

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٣ تحقيق : يوسف عمر ، وفيه تفصيل بين أن يكون المــضمر منصوباً أو غير ذلك.

(٢) انظر رأي ابن خروف في الارتشاف : ٢/ ٨٨ ، وفي التذييل والتكميل (باب التنازع) وقد تبعه ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ١٦٦ وأردفه بقول كثير :

قضي كل ذي دين فوفى غريمه ... وعزة ممطول معنى غريمها

وخرجها على غير باب التنازع حيث قال :

أراد وعزة غريمها ممطول معنى

وهو في تخريج البيت تابع لأبي علي الفارسي.

(٣) هو ما اختاره المرادي ونص عليه في شرحه للتسهيل : ١/ ٥٨٩ وقال بجواز ذلك إذا جــاز تقدم المعمول أو توسطه أو تأخره وأيضاً حيث وجب التقديم أو التأخير أو التوسط ، وقال : " وأجاز بعض المغاربة تقديمه على العاملين وعلى هذا فلربما وجب التقدم نحــو : أي رجــل ضربت أو شتمت ؟".

(٤) إذا تنازع العاملان في معمول جاز إعمال أيهما شئت بالاتفاق بين البصريين والكوفيين لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب ويعمل الآخر في ضميره ويمتنع حذفه إذا كان عمدة =

وإنَّمَا كَانَ لأحَدِهِمَا العمَلُ فِي الاسْمِ ولَمْ يَجْتَمِعَا على الْعَمَلِ فيه لامْتِنَاع اجتماع مُؤَثِّرَيْنِ على أثرٍ واحدٍ مع ما يلزم فِي الْمُخْتَلِفَيْنِ من استحالة قبول الْحَرْف الواحد لِحَرَكَتَيْنِ ، فَمُحَالٌ أن يكونَ آخر : " زَيْد " فِي نَحْو : ضربَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً ، مَحَلاًّ لِلضَّمَّةِ والفَتْحَةِ فِي حال واحِدَة.

وخالف الْفَرَّاءُ فِي مِثْلِ : قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ ، فزعم أن : " زيداً " مرتفع بقَامَ وقَعَدَ مَعاً[1] ، ويعنِي بقَوْلِهِ : " فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العمل " أي فِي ذَلِكَ الاسم.

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

إِعْمَالُ الثَّانِي إِنْ كَانَا عامِلَيْنِ والثَّالِثُ إِنْ كَانَتْ عَوَامِلُ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ[2]، وإِعْمَالُ الأول هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وإليه أشار بِقَوْلِهِ : " واخْتَارَ عَكْساً " أيْ : إعمالُ الأول غيْرُهم ، أيْ : الْكُوفِيُّون.[3]

= انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : ٤/ ٢٥٦ ، والتصريح : ١/ ٣١٩ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٠١ ، ١٠٢.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٦٦ ، وفيه يقول ابن مالك : " وجعل الفراء الرفع نحو : قام وقعد زيد بالفعلين معاً ، والذي ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان"

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٧٤ ، والمسائل البصريات للفارسي : ١/ ٥٢٣ – ٥٢٧ ، والبحر المحيط : ٨/ ٣٢٥ ، والإنصاف : ١/ ٢٨٧ ، والتصريح : ١/ ٣١٦ ، وحاشية الصبان : ٢/ ١٠٠ ، والإنصاف : ١/ ٩٢ ، وشرح شذور الذهب : ٣٣٠ ، والمغني بحاشية الأمير : ٢/ ١٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٦٥.

(٣) لَم يبين الشارح حجج البصريين في إعمال الثاني ولا حجج الكوفيين في إعمال الأول وقد بينها في التذييل والتكميل كما بينها ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ١٦٧ ، ١٦٩ ، أما حجج البصريين في إعمال الثاني فلأنه الأكثر في كلام العرب نثراً وشعراً وقد تضمنه القرآن في مواضع كثيرة كما أنه هو الأقرب من المعمول وأن إعمال الثاني مخلص من أشياء منفردة مثل كثرة الضمائر وتوالي حروف جر وفصل بين العامل والمعمول وأنه يكفي الأول تقدمه ، وأما حجج الكوفيين في إعمال الأول فلأنه السابق كما أن إعماله مخلص من تقديم ضمير =

وفَصَّلَ أبو ذَرّ الخشني[١] فَقَالَ : إنْ كَانَ الثَّاني يُؤَدِّي إلَى الإضْمَارِ فِي الأَوَّلِ فيختار إعمالُ الأوَّلِ ، وإلاّ فيختار إعْمَالُ الثَّانِي[٢]. والله أعلم.

وجوب الإضمار في العامل المهمل

قال ابن مالك :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَـا تَنَازَعَاهُ وَالْتَـزِمْ مَـا الْتُزِمَـا

أَيُّهُمَا أَهْمَلْتَهُ عن الاسم أعملتَهُ فِي ضميرِ الاسم ، ولا يَصِحُّ هَذَا الإطلاق ؛ ألاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّاني وَكَانَ الأَوَّلُ مُحْتَاجاً لِمَنْصُوبٍ أو مَجْرُورٍ لَمْ تُعْمِلْهُ فِي الضَّمِيرِ ، مثال ذَلِكَ : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ومررتُ ومَرَّ بِي زَيْدٌ ، ولاَ يَجُوزُ : ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ولاَ مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ إلاّ فِي الشِّعْرِ[٣] ، وقد تعرضَ النَّاظِم بَعْدَ ذَلِكَ لِهَذَا التقييد.

= على مفسر مؤخر لفظاً ورتبة كما أنهم أجمعوا في مراعاة السابق عند اجتماع القسم والشرط. ورجح ابن مالك رأي البصريين ورد حجج الكوفيين.

(١) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني أبو ذر بن أبي الركب من مصنفاته : الإملاء على سيرة ابن هشام ولَم تذكر سنة وفاته في البغية : ٢/ ٢٨٧ ، ٢٨٨.

(٢) توضيح المقاصد للمرادي : ٢/ ٦٥ ، ٦٦ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٢/ ١٠٩.

(٣) مثاله في المنصوب قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود

ومثاله في المجرور قول الآخر :

ولقت بها وأخلفت أم جندب فزاد غرام القلب إخلافها الوعدا

وسيأتي شرح البيتين.

وأمَّا إِذَا أَعْمَلْتَ الأولَ واحْتَاج الثَّاني إِلَى مَنْصُوب أَوْ مَجْرُورٍ ، فَفِي ذَلِكَ خِلاَفٌ : ذَهَبَ الْفَارِسِيّ والْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ إِظْهَارَهُ[١] مُتَحَتِّم نَحْو : ضربني وضربْتُهُ زَيْدٌ ، ومَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ[٢] ، ولا يَجُوز حَذْفُهُ إلاَّ فِي ضرورة نَحْو قوله :[٣]

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـــــنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهْ

التقدير : إذا هم لَمَحُوه ، وذَهَبَ السِّيرَافِيّ وغَيْرُه إِلَى تَجويز حَذْفِه جَوازاً مُطَّرِداً[٤] ، وهُوَ أفصحُ وأحصرُ ، وقَوْله : " والْتزِمْ مَا الْتُزِمَا " حشو. / ١٣٣

---

(١) فِي النسخ : إضماره وهو خطأ.

(٢) ينظر الأشموني : ٢/ ١٠٦ ، والتصريح : ١/ ٣٢٠ ، ومنه قول الشاعر :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أفاد مالا

وقول الآخر :

إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

(٣) البيت من الكامل المجزوء ، قائلته عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبيّ ﷺ من قصيدة هائية وأولها :

سائل بنا من قومنا وليكف من شر سماعه

وانظر الشاهد فِي : توضيح المقاصد : ٢/ ٦٦ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٦٥ ، والأشموني : ٢/ ١٠٦ ، والدرر : ٥/ ٣١٥ ، والتصريح : ١/ ٣٢٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٧٤٣ ، والمغني : ٦١١ ، والمقرب : ١/ ٢٥١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٢/ ١٠٩ ، والشاهد : ٤٣١ من شواهد العيني.

اللغة : قولها : " سائل بنا " أي عنا ، " عكاظ "موضع بقرب مكة كانت تقام به فِي الجاهلية سوق فيقيمون فيه أيام ، " لَمَحوا " من اللمح وهو سرعة إبصار الشيء ، و : " الشعاع " ما يظهر من النور

الاستشهاد فيه : فِي قولها : " لَمَحوا " أصله لَمَحوه فحذف الضمير ضرورة بيان ذلك أن المتنازعين إذا أعمل أولهما يضمر فِي الثاني نَحو : ضربني وضربته زيد ، ومر بِي ومررت به زيد ، فلا يَجوز الحذف ، فلا تقول : ضربني وضربت زيد ، ومر بِي ومررت زيد خلافاً لقوم ما يُجيزون حذف غير المرفوع واحتجوا بالبيت المذكور ، والجواب عنه أنه ضرورة كما ذكرناه.

(٤) انظر التصريح : ١/ ٣٢٠ ، وهو ما نسبه إليه المرادي : ١/ ٥٩٥ وهو ظاهر قول ابن مالك فِي شرحه للتسهيل : ٢/ ١٧٢.

قولـــه :

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

هَذَانِ مثالاَنِ لإعمالِ الثّاني ، ولإعمالِ الأوّلِ ، ولذَلكَ أضمَرَ فِي قَوْلِه : "يحْسنَان" لإعمالِ الثّاني وأضمر فِي قَوْلِهِ : "واعتَدَيَا" لإعمالِ الأوّلِ ، وإذَا احتَاجَ الأوّلُ إلَى مَرْفُوعٍ نَحْو : ما مَثّلَ مِنْ قَوْلِه : "كيحسنان" ففي ذَلكَ ثَلاَثَةُ مَذَاهِب :

ذَهَبَ سِيبَوَيْه والْبَصْرِيُّونَ إلَى أنّكَ تضمر قبْلَ الذِّكْر فتقُولُ : ضَرَبَانِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ.[١]

وذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إلَى أنّكَ تَحذفُ الفاعِلَ فتقولُ : ضربنِي وضربتُ الزيدينِ ، وضربنِي وضربت قومك ، ورجَّحَ السهيليُّ وابن مضاء مَذْهَبَ الْكِسَائِيِّ.[٢]

وذَهَبَ الْفَرَّاءُ إلَى أنَّ كُلَّ مَسْأَلَة يؤدي فيها إعمالُ الثّاني عَلَى الإضْمَارِ قبلَ الذكْرِ أو حذف الْفَاعِلِ لاَ تَجوز ولا يُوجَدُ فِي كَلَامِ العرب[٣] ، فأما مثل : قَام وقَعَدَ زَيْدٌ ، فقد تقدَّمَ ذِكْرُ مَذْهَبِه فِي ذَلكَ.

وتصحيحُ مسألة : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قومك ، عِنْدَ الْفَرَّاءِ أنْ تُؤَخِّرَ الْفَاعِلَ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ هُمَا ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمك هُمْ[٤] ، هكذا نقل ابن كيسان.

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٧٦ – ٧٩ ، وانظر شرح التسهيل : ٢/ ١٧٤ ، والأشموني : ٢/ ١٠٣.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ١٨٢ ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١٠٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٤.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٢٢ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٦١٧ ، والتذييل والتكميل (التنازع).

(٤) قال ابن عصفور : " فإن كان المنصوب فلا يجوز حذفه أصلاً وذلك كأحد مفعولَي ظننت وبابه ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب : منهم من قال أضمره قبل الذكر ، ومنهم من قال : = =

وأما غَيْرُه فقال : إنَّ الْفَرَّاءَ لاَ يُجيزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إلاَّ إعمال الأوَّلِ ، واستُدِلّ لسيبويه على الإضمار قبل الذكرِ بقول الشاعر :[1]

جَفَونِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَي مُهْمِـلُ

وقول الآخر :[2]

هَوِينني وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَـى أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفْتَ عَنْهُنَّ آمَالِي

أضمره وأؤخره وأفرق بينه وبين الفاعل في ذلك لأن الفاعل إذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يسكن له آخر الفعل في نحو : أكرمت وضربت فلم يجز تأخره لذلك لئلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني .... ". شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٦١٦ ، ٦١٧.

(١) البيت من الطويل وهو في الفضائل والأخلاق الحميدة لقائل مجهول وانظره في ابن الناظم : ١٠٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٦٩ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٨ ، والأشموني : ٢/ ٧٦ ، والتصريح : ١/ ٣٢١ ، والمساعد : ١/ ١١٤ . وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٠ ، والشاهد : ٤٣٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " جفوني " من الجفاء وهو خلاف البر ، وقد جفوت الرجل أجفوه جفاء فهو مجفو ، ولا يقال : جفيت ، و : " الأخلاء " جمع خليل ، و : " الجميل " الشيء الحسن من الجمال وهو الحسن ، و : " مهمل " اسم فاعل من الإهمال وهو الترك.

الاستشهاد فيه : تنازع جفوني ولَم أجف في قوله : " الأخلاء " بحسب الظاهر وقد أعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول على شريطة التفسير وهو مذهب سيبويه لأن الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ثابت عن العرب ، حكى سيبويه – رحمه الله تعالى – ضربوني وضربت قومك.

(٢) البيت من البسيط لقائل مجهول وانظره في تخليص الشواهد : ٥/ ٥١٥ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٠٤ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٧٥٤ ، والشاهد : ٤٣٦ من شواهد العيني ، وابن الناظم : ١٠٠.

اللغة : قوله : " هوينني " من هوى يهوى من باب علم يعلم إذا أحب ، و : " الغانيات " جمع غانية ، يقال امرأة غانية إذا غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي ، قوله : " إلَى أن شبت " من الشيب.

الاستشهاد فيه : في قوله : " هوينني وهويت " حيث أعمل الثاني وأضمر في الأول..

وقول الآخر :[١]

خَالَفَانِي وَلَمْ أُخَالِفْ خَلِيلَيـــــ ـــي فَلاَ خَيْرَ فِي خِلاَفِ الْخَلِيل

وبِهَذَا السَّمَاعِ يُرَدّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْه فِي كتابـه مـن : ضَرَبُونِي وضربتُ قومك ، أنه لَمْ ينقلْهُ عن العرب[٢] بل هو مثالٌ مخرجٌ على مذهبه من الإضمارِ ، واستدل للكسائي على الحذفِ بقوْلِ علْقَمَةَ :[٣]

---

(١) من الخفيف مجهول القائل ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٠ ، وهمع الهوامع : ٢/ ١٠٩ ، والدرر : ٢/ ١٤٣ ، والمساعد : ١/ ٤٥٨.

موطن الشاهد : " خَالَفَانِي وَلَمْ أُخَالِفْ خَلِيلِي " وهو كالشواهد السابقة حيث أعمل الثاني وأضمر في الأول وفيه عود الضمير على متأخر.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان : ٣/ ٩٠ ، والكتاب : ١/ ٧٤ – ٧٧.

(٣) البيت من بحر الطويل لعلقمة بن عبيدة من قصيدة : يمدح بها الحارث بن جبلة بن أبي شمر الغساني ، وكان قد أسر أخاه شاسا فدخل إليه يطلبه وأولها قوله :

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

ينظر التصريح : ١/ ٣٢١ ، والأشموني : ٢/ ٧٦ ، وشرح جمل الزجاجي "الكبير" لابن عصفور : ٢/ ٥١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤ ، والرد على النحاة : ٩٥ ، وتذكرة النحاة : ٣٥٧ ، والمقرب : ١/ ٢٥١ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٩ ، والشاهد : ٤٣٣ من شواهد العيني ، والقصيدة في ديوانه : ٢٣ – ٣٢ شرح الأعلَم وتقديم حنا نصر الْحِتِّي نشر دار الكتاب العربي ط أولَى ١٩٩٣م.

اللغة : قوله : " طحا بك " أي ذهب بك كل مذهب ، و : " طروب " مأخوذ من الطرب وهو استخفاف القلب في الفرح ، قوله : " عصر حان مشيب " أي في العصر الذي حان فيه المشيب ، قوله : " تعفق " أي استتر للقناص بالأرطى وهو شجر من الأشجار التي يدبغ بها ، قوله : " فبذت " من بذه أي غلبه في كل شيء ، و : " النبل " السهام ، و : " كليب " بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبد جمع عبيد.

الاستشهاد فيه : أن الكسائي احتج به على حذف الفاعل وذلك أنه أعمل الثاني وهو أرادها ولو أعمل الأول للقال : تعفق بالأرطى رجال ثم أرادوها لأنه عائد على جمع فيكون على وفق الظاهر ، ولو أعمل الثاني لأبرز الضمير في : "تعفق" على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع =

تَعفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَــا وَأَرَادَهَــا رِجَالٌ فبذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيــبُ

وبقول الآخر :[١]

لَوْ كَانَ حَيًّا قَــبْلَهُنَّ ظَعَائِنــاً حَيَّا الْحَطِيمُ وُجُوهَهُنَّ وَزَمْزَمُ

وقال آخر :[٢]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالــدِّيَارُ الْبَلاَقِــعُ

= فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل ، والجواب عن ذلك : أنه قد يَجــوز أن لا يــبرز الضمير المرفوع وإن لَم يكن مفرداً على مذهب البصريين ، بل ينوي مفرداً فِي الأحوال كلها ، فتقول : ضربني وضربت الزيدين ؛ كأنك قلت : ضربني من ثم فعلى هذا كأنه قال تعفــق من ثم ، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع.

(١) البيت من الكامل ، قال المبرد فِي الكامل (انظر الكامل للمبرد جـــ ١ ، ص ٢٤٣ دال الجيل – بيروت) : أنشدني ابن عائشة عن بعض القرشيين . وانظر الشاهد فِي التذييل والتكميل : ٣/ ١٩١ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٢/ ٥٩٨.

موطن الشاهد فيه : قوله : " لو كان حيا " ، وقوله : " حيا الحطيم " حيث أعمل الفعــل الثاني وألغي الأول وحذف منه الفاعل كي لا يضمر قبل الذكر وهو دليل للكسائي.

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة لذي الرمة فِي الغزل . ديوانه ص ٢٧٤ بــشرح الخطيــب التبريزي.

اللغة : " يرجع " بضم الياء من أرجع الرباعي أو بفتحها من رجع الثلاثي وكلاهما متعــد ، "الأثافِي" : جمع أثفية وهي الحجارة التي تنصب عليها القدور ، " البلاقع " جمع بلقع وهــي الأرض المقفرة.

المعنى : هل ترد التحية أو تجيب المحب الأطلال بعد أن رحل عنها الأحباب.

وجه الاستشهاد : تنازع كل من يرجع ويكشف العمل فِي ثلاث على الفاعلية وقد أعمــل الثاني ولَم يضمر فِي الأول شيئاً وهو دليل للكسائي على الحذف من الأول حتى لــو كــان ضمير الرفع ولو أضمر لقال يرجعن.

وانظر الشاهد فِي المقتضب : ٢/ ١٧٦ ، وشرح المفصل : ٢/ ١٢٢ ، وتذكرة النحاة : ٣٤٤ ، وخزانة الأدب : ١/ ٢١٣ ، والهمع : ٢/ ١٥٠ ، والدرر : ٢/ ٢٠٦ ، والأشموني : ١/ ١٨٧.

ولَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَهَبَ إلَيْه سِيبَوَيْه من الإضْمَـار لَقَـالَ : تعفقـوا حييـا ويرجعن ، وقَدْ تَأوَّل الْبَصْرِيُّونَ هَذه الأبْيَاتَ تَأْويلاً ضَعِيفاً[١] ، وَقَدْ تُتَأول الأبْيَاتُ الَّتي استُدلَّ بها لسيبويه تأويلاً ضعيفاً ، ومِمَّا رُدَّ به عَلَى الْفَرَّاءِ قَوْلُ الشَّاعِر :[٢]

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَـأَنَّ مُتُونَهَـا جَرَى فَوْقَهَا واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٣]

فَفَاعِلُ : " جَرَى " إمَّا مُضْمَرٌ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْه أو مَحْذُوفٌ عَلَى مَـذْهَبِ الْكِسَائِيّ ، والْمَذْهَبَانِ مُتَكَافِئَان.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٦٦ ، ١٦٧.

(٢) في النسخ : قول الشماخ وهو خطأ والتصحيح من التذييل والتكميل (باب التنازع).

(٣) البيت من بحر الطويل من قصيدة لطفيل بن كعب الغنوي (جاهلي) في صفة خبـاء وخيـل وأولها هو قوله :

وبيت تهب الريح في حجراته بأرض فضاء بابه لم يحجب

وهي في ديوانه : ٢٣ ، وينظر الشاهد فـي الكتـاب : ١/ ٧٧ ، والمقتـضب : ٤/٧٥ ، والإنصاف : ١/ ٨٨ ، وابن يعيش : ١/ ٧٧ ، ٧٨ ، والأشمـوني : ٢/ ١٠٤ ، وأسـاس البلاغة مادة (شعر) ، واللسان مادة (دمى) ، وابن الناظم : ١٠٠ ، والشاهد : ٤٣٥ مـن شواهد العيني.

اللغة : الكمت : كمع أكمت ولَم يستعمل إنما المستعمل كميت والكميت هو الذي لونـه حمرة يخالطها سواد ، مدماة : شديدة الحمرة كأنها طليت بالدم ، والمتون : جمع متن وهـو الظهر ، وجرى : سال ، استشعرت : جعلت لنفسها شعاراً (بالكـسر) لتـصرف بهـا ، والمذهب : المموه بالذهب.

المعنى : يصف خيلاً حمراء يميل ظهرها إلَى لون الصفرة.

الإعراب : وكمتا معطوف على منصوب قبله ، مدماة : صفة لكمت،

وجه الاستشهاد : تنازع عاملين وهما جرى واستشعرت على معمول وهو لون الأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً وقد أعمل الثاني وبهذا يرد على الفراء الذي لا يَجوز في بـاب التنازع إلا العاملين الرافعين.

قولــــه :

وَلاَ تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِــلاَ   بِمُضْمَرٍ لِغَيْــرِ رَفْــعٍ أوهِــلاَ

يقُولُ : إِذَا أَعْمَلْتَ الثّاني فَإِمَّا أَنْ يَحتَاجَ الأَوَّلُ لِمَرْفُوعٍ أَوْ لِغَيْرِه ، إِنْ احتَاجَ لِغَيْرِ مَرْفُوعٍ ، / ١٣٤ فلا يَخلو أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ أو لا يكُونُ ، إِنْ كَـانَ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ حذفته نَحو : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ولا تُضمرُ إلاّ فِي الشِّعْرِ.

وقد تقدمت هذه الْمَسْأَلَةُ وستَأْتِي فِي البيت بَعْدَ هَذَا هــي وقــسيمها ، وإِنْ احتاج لِمَرْفُوعٍ ، فَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْمَذَاهِبُ الثّلاثَة فِيه ، ومَفْهُوم كلام النَّاظِمِ أَنَّهُ يــضمر إِذَا كان لِرَفْعٍ.

قال ابن مالك :

بَلْ حَذْفه الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُــوَ الْخَبَــرْ

يعني بقوله : " غَيْرَ خَبَرٍ " أي : إِنْ كان مِمَّا يَجُوز حذْفُه وقد ذكرنــا أَنّــهُ يَجُوزُ أَنْ يُضمَرَ فِي الشِّعْرِ ، ومَنَعَ الْمُبَردُ مِنْ جوَازِ إِضْمَارِهِ والْكُوفِيُّــونَ لا يُجيــزُونَ الإِضْمَارَ قَبْلَ الذكر فِي هَذَا الباب فضلةً كَانَ أَوْ عمدةً ، والدليلُ عَلَى جَوَازِهِ خِلافــاً لِلْمُبَرِّدِ والْكُوفِيِّينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[(١)]

---

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وبعده بيت آخر وهو قوله :

وألغ أحاديث الوشاة فقلما   يحاول واش غير إفساد ذي عهد

ويوجد في تخليص الشواهد : ٥١٤ ، والدرر : ٥/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٣٢٢ ، وشــرح التسهيل : ٢/ ١٧١ ، وشرح شواهد المغني : ٧٤٥ ، والمغني : ٣٣٣ ، والهمع : ٢/ ١١٠ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٢٨٣ ، ابن الناظم : ٩٩ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٧١ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣١ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٦٣ ، والــشاهد : ٤٣٤ مــن شواهد العيني.

المعنى : إذا كنت ترضي صاحبك ويرضيك جهاراً فاحفظا غيبتكما.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ترضيه " حيث أضمر فيه ضمير المفعول ، وكان القياس حذفه ؛ كما في : ضربت وضربني زيد ، ولكنه عند الجمهور ضرورة.

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهُ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وقال آخر :[١]

وَثِقْتُ بِهَا وَأَخْلَفَتْ أُمُّ جُنْدُبِ فَزَادَ غَرَامَ الْقَلْبِ إِخْلاَفُهَا الْعَهْدَا

وقَوْلُهُ : " وأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ " يَعْنِي أَنْ يَكُونَ فِي الأَصْلِ خَبَرًا لِمُبْتَدَأ وذَلِكَ فِي بَاب : " كَانَ وَظَنَّ " وأخواتِهِمَا ، مثال ذَلِكَ : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائماً إِيَّاهُ ، وزَيْدٌ ظَنَّنِي وظَنَنْتُهُ قَائماً إِيَّاه ، فإِيَّاه كانَ خَبَراً فِي الأصل لِمُبْتَدَأ وهُوَ فِي الْمَسْأَلَةِ الأُولَى خَبَرٌ لِكَانَ ، وفِي الثَّانِيَةِ مَفْعُولٌ ثان لِظَنَّنِي.

وذكر بعْضُ أصحابنَا أَنَّهُ إذَا كَانَ الْمَنْصُوبُ لاَ يَجُوزُ حَذْفُهُ اقْتِصَاراً ؛ كما مَثَّلْنَا فَفِي ذَلِكَ ثَلاَثَةُ مَذَاهِبَ :[٢]

أَحَدُهَا : إضمارُهُ قبل الذِّكْرِ فتقول : زَيْدٌ كانه وكُنْتُ قَائِماً ، وزَيْدٌ ظَنَّنِي إِيَّاهُ وظَنَنْتُهُ قَائماً ، أو زَيْدٌ ظننيه وظَنَنْتُهُ قَائماً.

الثَّانِي : إِضْمَارُهُ مُتَأَخِّراً نَحْو ما مثلناه قبل وهُو الْمُتفهم من كلام النَّاظم ؛ لكنَّهُ فرَّقَ بين أنْ يُطَابِقَ الْمُفسّر فيضمر ، أو لا يطابق فيظهر ، وسيأتي تَمْثِيلُ هَذَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا البيت.

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل لقائل مجهول وقد رويت القافية بروايتين : إخلافها العهدا وإخلافها الوعدا.

وجه الاستشهاد : تنازع عاملين وهما وثق وأخلف على معمول وهو أم جندب يطلبه الثاني فاعلاً ويطلبه الأول مفعولاً به متعدياً إليه بحرف الجر فأعمل الثاني وأضمر المجرور في الأول فقال بها ولا يجوز هذا الإضمار إلا في الشعر لأنه لا يضمر إلا الفاعل . وانظر الشاهد في شرح التسهيل : ٢/ ١٧١ ، وفي التذييل والتكميل (باب التنازع).

(٢) شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، وانظر المقرب لابن عصفور : ١/ ٢٥١.

الثَّالِثُ : حَذْفُهُ فَتَقُولُ : ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً ، قَالَ : وَهُوَ أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ إِذِ الإضمارُ قبْلَ الذِّكْرِ ؛ كما فِي الْمَذْهَبِ الأَوَّلِ ، والفصْلُ بَيْنَ العَامِلِ والْمَعْمُول ؛ كما فِي الْمَذْهَبِ الثَّانِي لَمْ تدع إليه ضرورة.[1]

وزعَمَ أَبو الْحُسَيْن بن الطراوة أنه لا يَجُوزُ الإِعْمَالُ فِي : ظَنَنت وأخواهّا إذا أدى ذَلِكَ إِلَى إضمار أحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ[2] ؛ لأنك إذا قلت : ظَنَنْتُ وظننيه زيداً قائماً ، كان الضمير الَّذي هُوَ الْهَاء فِي : ظننيه عائداً على : " قائم " في قولك : زَيْداً قَائماً ، لَفْظاً لا مَعْنى ؛ ألا تَرَى أَنَّهُ لاَ يُرِيدُ : وظنني ذَلِكَ الْقَائمُ الْمَذْكُورُ ؛ لأَنَّهُ هُوَ زَيْدٌ ، فلو كان عائداً عَلَيْه لَفْظاً ومَعْنًى لَصَارَ مَعْنَاهُ : وظنني زَيْدٌ نَفْسُهُ ، ولَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا ، وقَدْ رَدَّ النَّاسُ عليه هَذَا الْمَذْهَبَ ، وزَعَمُوا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ عودُ الضَّمِيرِ عَلَى الظَّاهِرِ لَفظاً لاَ مَعْنًى ، وأَنْشَدُوا :

كَأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبِهِ بِرِيحٍ ... خَرِيقٍ وَهِيَ سَاكِنَةُ الْهُبُوبِ[3]

الْخَرِيقُ : الشَّدِيدَةُ ، يَقُولُ : كأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبِ هَذَا الْفَرَسِ لسُرْعَتِهِ فِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَهِيَ أَيُّ الرِّيح ساكنة الْهُبُوبِ خِلاَفَ هَذِهِ الرِّيحِ الْخَرِيقِ ، وجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الْعَرَبِ : عِنْدِي درهمٌ ونِصْفُهُ ، أَيْ : وَنِصفُ دِرْهَمٍ آخَرَ ، فعَادَ عَلَيْهِ لَفْظاً لاَ مَعْنىً.

---

(١) شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٩٤ ، ٥٩٥.

(٢) انظر رأي ابن الطراوة في الارتشاف : ٢/ ٩٠.

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لقائل مجهول في وصف سرعة فرس يركبه فارسه.

ويستشهد به على عود الضمير في قوله : وهي ساكنة الهبوب على الريح ولكن ليست الريح المذكورة في البيت فدل هذا على أن الضمير قد يعود على الظاهر لفظاً لا معنىً.

والبيت ليست له مراجع إلاّ التذييل والتكميل (باب التنازع).

وحملوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى :[1] {وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلاَ يُنْقَصُ مِـنْ عُمُـرِهِ} فالْهَاءُ فِي : " عمره " عائدةٌ عَلَى مُعَمَّرٍ لَفْظاً لاَ مَعْنىً.

،وقد اندرج فِي قَوْلِهِ : " وأخرنه إن يكن هُوَ الْخَبَر " الْمَفْعُولُ الثَّالِثُ فِي أَعْلَمَ ؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ فِي الأَصْلِ ، وفِي الإعمالِ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَةٍ خِلاَفٌ :

فَمَذْهَبُ الْمَازِنِيّ : أَنَّهُ يَجُوزُ ، وقَدْ تَقَدَّم القولُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّـهُ مَـذْهَبُ الْجُمْهُور / ١٣٥ ومستندهم فِي ذَلِكَ الْقِيَاس.[2]

وذَهَبَ الْجَرْمِيُّ وجماعةٌ إِلَى الْمَنْعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا – أَيْضاً – عَنْـهُ فِـي أَوَّلِ الباب ، وقَالُوا : إِنَّ بَابَ التنازع خارجٌ عَن الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ فِيه عَلَى الْمَسْمُوعِ ولَـمْ يُسْمَع ذَلِكَ عَن العرب فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَةٍ وَلَيْسَ لسيبويه فِـي ذَلِـكَ نَـصٌّ ولاَ إشارةٌ.[3]

فإِذَا فَرَّعْنَا عَلَى الْجَوَازِ فَنَقُولُ فِي إِعْمَال الثَّانِي : أعلَمَنِي وأَعْلَمْت زَيْداً عَمْراً قَائماً إِيَّـاه ، إيـاه فِي مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ إِضْمَارَهُ متأخراً ، وأعلَمَنيه إِيَّـاهُ ، وأَعْلَمْت زَيْداً عَمْراً قائماً ، فِي مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ إِضْمَارَهُ مُتَقَدِّماً ، وأَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً قَائِماً فِي مَذْهَبِ من أجازَ الْحَذْفَ فِي باب : ظننت.

وتقول فِي إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُهُ إياه إياه زَيْدٌ عمراً قائماً ، وأَعْلَمْت وأعلَمْنِي إياه إياه زيداً عمراً قائماً ، هَذَا رأي من لا يحذف ، وأما من يحذف فيقول : أعلَمْت وأعلَمنِي زَيْداً عمراً قائماً.

---

(١) من الآية : ١١ من سورة فاطر.

(٢) انظر الارتشاف : ٣/ ٩٢ ، وشرح التسهل للمرادي : ١/ ٦٠١ ، وشرح الأشمـوني دون نسبة : ٢/ ١٠٧ ، ونسبة فِي حاشية الصبان إِلَى المازني.

(٣) هو ما أشار إليه ابن مالك فِي شرحه للتسهيل : ٢/ ١٧٧.

وجوب الإظهار في العامل المهمل

قولـــــه :

وَأَظْهِرْ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَـراً   لِغَيْرِ مَـا يُطَـابِقُ الْمفَـسَّرَا

قَوْلُهُ : " وَأَظْهِرْ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : " وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَـرْ " أيْ : أَخِّرَنْهُ مضمَراً إِنْ طَابقَ الْمفسّر وأظهِرْه إِنْ لَمْ يُطَابِقْ نَحو : ظننت وظنني قائماً الزيدين قائمين ، ولو قلت : ظننيه فأضمرت الهاء لدلالة : " قائمين " عليه لَخالف الْمُفَـسِّرُ الْمُفَسَّر.

وقد تقدَّمَتِ الْمَذَاهِبُ الثَّلاَثَةُ فِيمَا يَكُونُ خَبَراً فِـي الأصـل : الحـذف ، والإضمار متقدماً ، والإضمار متأخراً من غير تفصيل بين أن يطابق الْمُفَسِّرُ الْمُفَسَّر أو لا يطابق.

وتَحْرِيرُ النقل فيه أَنَّ تلك الْمَذَاهِبَ الثلاثة إِنَّمَا هِيَ فيما يكونُ الْمُفَسِّرُ فيـه مُطَابِقاً للمفسَّر ، فإن لَمْ يُطِابِقْ نَحو : ظننت وظناني الزيدين منطلقين ، فيجب إظهار الثَّاني فتقول ، وظناني منطلقاً ؛ لأنك إِذَا لَمْ تُظْهِرْهُ فلابدَّ من أحـد أمـرَيْنِ : إمـا الإِضْمَارُ فيلزمُ منه مخالفة الْمُفَسِّرُ الْمُفَسَّرُ أو الْخبر الْمُخْبَرُ عَنْهُ ، وكلُّ واحدٍ من هَذِهِ الأمور لا يَجُوز فتعين الْمجيء به مظهراً ، ووافق الْكُوفِيُّونَ عَلَى جَوَازِ الإِظْهَارِ.

وأجَازُوا – أيْضاً – إِضْمَارَهُ مُرَاعاً به جَانِبَ الْمُخبَر عنه فتقـول : ظننـت وظناني إياه الزيدين قائمين ؛ لتضمن الاثنين والْجميع الواحد ، وعوْدُ الضَّمِير إِلَى مَـا تَضَمَّنَهُ جائز.

وأجازوا – أيضاً – حذفه فتقول : ظننت وظناني الزيدين قائمين ، وتقديره : ظننت وظناني قائماً الزيدينِ قائمينِ ، لدلالة الثَّاني من مفعولَي : ظَنَنْتُ عليه لتَـضَمُّن التثنية الْمفرد.

قولــــه :

نَحْوُ أَظُــنُّ وَيَظُنَّـــانِي أخــاَ   زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَــا

"لاَ يَجُوزُ علَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ : ويظنانيه ولا : ويظناني إياه ؛ لأنَّ : "أخــاً" مُفْرَد ومفسره قَوْله : " أخوين " فلا تطابق ولا تفسر التثنية المفرد فلــذلك وجــب إظهاره[١] ، وقد تقدم أن من مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ جواز حذْفِهِ وجواز إظهارِه.

ومِمَّا يَنْبَغِي أن يُنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَاب أنَّ كُل معمول للفعْلِ يَجُوزُ إضــمارُه يَجُوزُ فِيهِ التَّنَازع ، وإنْ كَانَ النَّحْوِيُّونَ لا يكَادُونَ يُمَثِّلُونَ فِي هَذَا الْبَاب إلاَّ بِالْفَاعِــلِ والْمَفْعُولِ فيجوز التنازع فِي الظرفين والْمَصْدَرِ وغَيْرِهِمَا.

وأما ما كان من المعمولات لا يَجُوزُ إضمارُه فلا يَجوزُ فيه التنازع كالحــال فلا يصلح فيها التنازع لأنّها لا تضْمُر[٢] ، وقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ شُرَّاح الجزولية الحال فقال : تقول فِي الحال : إن تزرني ألقك فِي هذه الحالة راكباً على إعمال الثّــاني ، فــإن أعملت الأول قلت : إن تزرني ألقك فِي هذه الحالة راكباً عَلَى مَعْنَــى : إن تزرنــي راكباً ألقك فِي هَذِهِ الْحَالَة ، ولا يَجُوز / ١٣٦ الكناية عنها ؛ لأن الْحَالَ لا تضمر[٣] والأجودُ إعادةُ لفظِ الحالِ كالأولِ.

وإذا عدَّيْتَ الْفِعْلَ إِلَى مَفَاعِيلِه الثَّلاَثَة وظرفَيْه والْمَفْعُولِ له ومصدرِه وجئــت معه بِالْفِعْلِ الثَّاني على مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فَتَقُولُ فِي مُخْتَار قول البصري : أعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْراً ضَاحِكاً يَوْم الجمعة خلفك تهذيباً إعلاماً ، فتحــذفُ معمــولاتِ الْفِعْلِ الأولِ ولا تضمرُها لا متقدِّمَةً ولا متأخِّرَةً على أصح الْمَذَاهِب ، وهي فِي هَذِهِ الْحَال قد طابق الدال للمدلول عليه.

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١٠٨.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١٠٨.

(٣) الذي ذهب إِلَى جواز التنازع فِي الحال هو ابن معطــي . انظــر الارتــشاف : ٢/ ٩٨ ، والأشموني : ٢/ ١٠٨.

وتقول في مُختار قول الْكُوفِيِّين : أعلَمْتُ وأعلَمَني إياه إياه فيه فيه إياه إيَّاه زيْداً عَمْراً ضَاحِكاً يَوْم الجمعة خلفك تَهذيباً إعلاماً ، هكذا مثل هَذه الْمَسْأَلَة في إعمال الأول صاحبُ الشاملِ فأضمرَ الْمَفْعُول مِنْ أَجْلِه الَّذِي هُوَ تَهْذِيباً بِقَوْلِه : إِيَّاه.

وهَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ لأنَّ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجْله إذَا أضمر جُرَّ باللام ، ولاَ يَجُوزُ نَصْبُهُ وهُوَ ضَمير ، إنَّمَا ينصب وهُوَ لفظ الْمصدر فتقول : جئتك إكراماً ، أمَّا إذَا أضمر فإنه يَعُود إِلَى أصْله مِن الوصول إليه بِحرفٍ فلو قلت : الإحسان جئتك إياه ، لَمْ يَجُزْ بَلْ تَقُولُ : جِئْتُكَ لَهُ.

*****

﴿ هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَق ﴾[1]

/ ١٣٦ يعنون بالمطلق : الْمَصْدَر الَّذي يتكلَّمُ فِيه هُنَا ، وإِنَّمَا سُمِّيَ مُطْلَقاً لِعَدَمِ تَقْييده ؛ لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَفعُولٌ بِهِ ، ومَفْعُولٌ فِيهِ ، ومَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، ومَفْعُولٌ مَعَهُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَفْعُولاَتِ الأَرْبَع مُقَيَّد.

قَالَ ابْنُ مَالِك :[2]

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَي الْفِعْل كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

الْمَشْهُورُ أَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ الصِّنَاعِيِّ مَصْدرٌ وزمانٌ ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا بِالْمُطَابَقَةِ ؛ لأَنَّهُمَا تَمَامُ مُسَمَّى الْفِعْلِ ، ويَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءُ مُسَمَّاهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا التَّضَمُّنِ ، فَدَلاَلَتُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ حُرُوفِهِ ودَلاَلَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ بِهَيْئَتِهِ وَبِنْيَتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ " دَلَّ عَلَى الضَّرْبِ والزَّمَانِ الْمَاضِي مطابقةً ، وعلى كل واحدٍ مِنْهُمَا تَضَمُّناً ودَلاَلَتُهُ عَلَى الْمَكَانِ وعَلَى الْفَاعِلِ التزام.

ودَلاَلَةُ لَفْظ الْمصدرِ عَلَى معنَاهُ دَلاَلَةُ إطلاقٍ ، ودَلاَلَةُ الْفِعْلِ علَى الْمَصْدَرِ دَلاَلَةُ تَقْييدٍ ، والْمَصْدَرُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ دَلاَلَةُ التزامٍ ، والْفِعْل يَدُلُّ دلالة تَضَمُّنٍ كَمَا بيَّنَاهُ ، وإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ لأنا وجدناه تتغيَّرُ صيغتُه لاختلاف أزمنته ؛ ألا تَرَى أنَّكَ إِذَا أردْتَ الحالَ قلت : " يضْرِبُ " فقد اختلفتْ أبنيتُهُ لاختلاف الزَّمَانِ.

---

(١) العنوان غير موجود فِي نسخة الرباط.

(٢) لَمْ يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

ومن النحويِّينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ لا يدلُّ بِبِنْيَتِهِ على الزمانِ ، وإِنَّمَا يدل على حَدَثٍ ماضٍ أو غَيْرِ ماضٍ ، فَيَنْجَرُّ مَعَ الْحَدَثِ الْمَاضِي الزمان الْمَاضِي وَمَعَ غَيْرِ الْمَاضِي غير الْمَاضِي.[١]

وَلِذَلِكَ وَجَدْنَاهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يدل على الْحَدَثِ فقط من غَيْرِ تعــرُّضٍ للزَّمَانِ فلو كانت دلالته على الزمان بالبنْيَة لَمَا تَخَلَّفَتْ عنه ، ومِمَّا جَاءَ فِيــه ذَلِــكَ قَوْلُهُمْ : خَلَقَ اللهُ الزمانَ ، فبنيَةُ : " خَلَقَ " لاَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَان ؛ لأَنَّهَا لَوْ دَلَّتْ عَلَيْــه لَلزم أَنْ يكون خلق الزمان فِي زمانٍ ماضٍ ، وذَلِكَ بَاطِلٌ ، بَلْ خلق الزمان ولا زمان.

وقَوْلُ النَّاظِم : " **المصدر اسْمٌ مَا سوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْــل** " يَقْتَضِي وجُودَ فِعْلٍ ، وأَنَّ لَهُ مَدْلُولَيْنِ وأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمٌ لِغَيْرِ الزَّمَانِ ، وهُوَ الْحَــدَثُ ، وهَذَا لَيْسَ بِجَامِعٍ لِلْمَصْدَرِ ؛ لأنه يخرج عنه الْمَصَادر / **١٣٧** الَّتِي لا أفعال لها مثــل الأمومة فإِنَّهُ لا فِعْلَ له فيكون أَحَدَ مدلوليه.

وقَوْلُهُ : " مِنْ مدلولي الْفِعْلِ " يثبت أن الْفِعْلَ لَهُ مَدْلُولاَن : مَصْدَرٌ وَزَمَــانٌ ، وقَدْ وَجَدْنَا أَفْعَالاً لا مَصَادِرَ لَهَا ، إِمَّا لِمُضَارَعَتِهَا الْحُرُوف كَــنِعْمَ وَبِــئْسَ وفِعْــلِ التَّعَجُّبِ ، وإِمَّا لِكَوْنِهَا حرفاً فِي الْحَقِيقَة لكن تسامَحَ النَّحويُّونَ فِي تَسْمِيَتِهَا أَفْعَــالاً كَلَيْسَ وعَسَى[٢] ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا ما يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ ولا عَلَى زَمَانٍ ، وإِمَّا لِمُلاَزَمَــةِ حرف النَّفْيِ أَوْ شبهه لَها ، وإن كان قد تَصرَّفَ فيها بِمَاضٍ ومستقبلٍ نَحْو : مَــازَالَ ولاَ يَزَالُ فلا يصحُّ الْمَصْدَرُ مِنْهُمَا ولا من أخواتِهِمَا.

---

(١) راجع فِي هذا : الفعل زمانه وأبنيته ، د . إبراهيم السامرائي : ٢٣ – ٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٨٠.

(٢) أما ليس فقد قال بحرفيتها أبو علي الفارسي قياساً على ما النافية كما أن معناها النفي والنفي معنى فِي الأشياء ، وأما عسى فقد قال بحرفيتها بعض الكوفيين قياساً على لعــل ، كمــا أن معناها الترجي وهو معنى أيضاً فِي الإسناد.

قَالَ ابْنُ مَالِك : [١]

وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ   بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ

الْمَصْدَرُ ينتصبُ بِمَصْدَرٍ مِثْلِه نَحو : أعجبني ضربُ زَيْدٍ عَمْراً الضَّرْبَ الشَّدِيدَ ، وبِفِعْلٍ نَحْو : قمْتُ قِياماً ، وبوصْفٍ نَحْو : أَنْتَ قَائِمٌ قِياماً ، وأَنْتَ مَضْرُوبٌ ضَرْباً[٢] ، وزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا يَنْتَصِبُ بِالْفِعْلِ والْفَاعِلِ مَعاً ، ويعنُونَ بالْفِعْلِ أو ما جَرَى مَجْرَاهُ.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ " أيْ : الْمُخْتَارُ أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ والوصفِ ، وأَنَّهُمَا فَرْعَانِ مُشْتَقَّانِ منه ، وهَذَا الذي اختارَهُ النَّاظِمُ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ[٣] ، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، والْوَصْفَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ.[٤]

وذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الأصل هُوَ الْفِعْلُ[٥] ، وأَنَّ الْمَصْدَرَ فَرْعٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ[٦] ، وذَهَبَ ابْنُ طلحةَ[٧] مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِنَفْسِهِ

---

(١) لَم يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) ومن أمثلة ذلك قوله تعالَى : **{وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً}** (النساء : ١٦٤) وقَوْلُهُ : **{فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً}** (الإسراء : ٦٣) وقَوْلُهُ : **{وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً}** (الذاريات : ١).

(٣) ابن يعيش : ١/ ١١٠ ، وأسرار العربية : ١٧١ – ١٧٣ ، وينظر ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٠٢ ، والإنصاف : ١/ ٢٣٧ – ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٨ – ١٨٠.

(٤) ابن يعيش : ١/ ١١٠ ، ١١١ ، وينظر الإنصاف : ٢٣٩ وفيه تعليلات كثيرة لأصالة المصدر.

(٥) أسرار العربية : ١٧٣ ، وينظر ابن يعيش : ١/ ١١٠ ، والارتشاف : ٢/ ٢٠٢.

(٦) اللباب فِي علل البناء والإعراب : ١/ ٢٦٠ ، الإنصاف : ٢٣٩ وفيه تعليلات كثيرة لأصالة الفعل.

(٧) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة توفي (٥٤٥هـ) ينظر بغية الوعاة : ١/ ١٢١.

غَيْرُ مُشْتَق من الآخر[١] ، ويُستَدَلُّ له بأنَّا وَجَدْنَا مَصَادرَ لاَ أَفْعَالَ لَهَا كَالأُمُومَة ، وأَفْعَالاً لاَ مَصَادر لَها نَحْو : لَيْسَ وعَسَى ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى بُطْلاَنِ مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ ضَرُورَة أَنَّهُ لو كَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَصْلاً والآخرُ فَرْعاً لَمَا وُجِدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخرِ ، وَقَدْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخر فدل على عدم الأَصْلِيَّة والْفَرْعِيَّة[٢] ، وهَذِهِ الْمَذَاهِبُ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بالاشتقاقِ وللناسِ فِي ذَلِكَ ثَلاَثَةُ مَذَاهِبَ :

الْمَشْهُورُ أَنَّ بَعْضَ الكلام مُشْتَقٌّ وبَعْضُهُ غَيْرُ مُشْتَق هَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ الْبَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ كَالْخَلِيلِ وسيبويه وأَبِي عمرو وأَبِي الْخَطَّاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأَبِي زيد وأَبِي عُبَيْدَةَ والجرمي وقطرب والْمَازِنِيّ والْمُبَرِّدِ والزَّجَّاجِ والْكِسَائِيّ والْفَرَّاءِ والشيبانِيّ وابن الأعرابِيّ وثعلب.

وذهَبَ طَائِفَةٌ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَهْلِ اللُّغَة إِلَى أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهَا مُشْتَقَّة ، وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ الزَّجَّاجَ كَانَ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ وأَنَّ سِيبَوَيْه كَانَ يَرَاهُ ، وزَعَمَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ إِلَى أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهَا أَصْلٌ وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْء اشتق من غيره.[٣]

قولـــه :

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَــدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

يَقُولُ : إِنَّ الْمَصْدَرَ يَأْتِي تَأْكِيداً نَحْو : شَرِبْتُ شُرْباً ، ويَأْتِي نَوْعاً نَحْو : يَمشي الْمَرَطَى ويدعو الْجَفَلَى ، ويشتمل الصماء[٤] ، ويأتي عدداً نَحْو : ضربت ضربتين ، ونقولُ : الْمَصْدَرُ مُبْهَمٌ وَمُخْتَصٌّ ، الْمُبْهَمُ هُوَ الَّذِي لاَ يُفِيدُ إِلاَّ مَا أَفَادَهُ

---

(١) ارتشاف الضرب : ٤/ ٢٠٣ ، توضيح المقاصد للمرادي : ٢/ ٧٦.

(٢) الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١١٢ ، وينظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١٧١ ، والارتشاف : ٢/ ٢٠٢.

(٣) انظر التذييل والتكميل (باب المفعول المطلق).

(٤) أما المرطى فهي ضرب من العدو ، وأما الجفلى فهي دعوة الناس عامة إلى الطعام ، وأما اشتمال الصماء فهو أن تجلل جسدك بثوبك.

الْفِعْلُ وهُوَ التوكيدي ، والْمختص إمَّا بَعْد نَحو : ضربة ، وإما بكونه اسْماً يَخص نَوْعاً للفعل نَحو : القَهْقَرَى ، وإما بالألف واللام نَحو : الضرب ، وإما بالإضافة نَحو : ضرب شرطي ، وإما بالصفة نَحو : ضربْتُ ضَرْباً شديداً.

ثُم الْمَصْدَر التَّوْكيديّ عَلَى قسمين :

أحَدُهُمَا : منْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، **والآخرُ** : مِنْ غَيْرِ لَفْظه.

فَالأوَّلُ جار وغَيْرُ جَارٍ ، الجاري نَحْو : ضربت ضرباً ، ولا خلافَ أنَّهُ مَنصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُؤكَد به[1] إلاّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَة أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ لا يَجُوزُ إظْهَارُهُ أيْ : فَعَلْتُ ضَرْباً[2] ، وإلا ما ذهبَ إليه السُّهَيْلِيّ أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِضَرَبْتُ أُخْرَى مضمرة لا يَجُوزُ إظْهَارُهَا.[3]

/ **١٣٨** وغَيْرُ الْجَارِي إِمَّا أنْ يَكُون فِي مَعْنَى الْجَارِي نَحْو : تَزَاوَجُوا ازْدِوَاجاً ، وازْدَوَجُوا تَزَاوُجاً ، أوْ لاَ يَكُون فِي مَعْنَاهُ نَحْو :[4] **{أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً}** وقَدْ نَصَّ سِيبَوَيْه على أنَّ أنبت نباتاً يقدر له فعْلٌ ، أيْ : نَبَتَ.[5]

وأجَازَ الأخْفَشُ فِيهِ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : هَذَا ، والآخر : نَصْبُهُ بِأَنْبَتَ ، وظَاهِرِ مَذْهَبِهِ فِي : " تَزَاوَجُوا ازْدِوَاجاً " أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الأول لِمُوَافَقَتِه فِي اللفظ والْمَعْنَى[6] ، وأبو عثمان يرى فِي جميع ما تقدم أنه منصوبٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ.[7]

---

(١) اللباب : ١/ ٢٦٢.

(٢) قاله أبو حيان فِي الارتشاف : ٢/ ٢٠٢.

(٣) نتائج الفكر للسهيلي : ٢٧٥ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ٢٠٢ ، والهمع : ١/ ٢٨٧ ، قال أبو حيان : وهذان المذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك.

(٤) من الآية : ١٧ من سورة نوح.

(٥) الكتاب لسيبويه : ٤/ ٨١.

(٦) انظر الارتشاف : ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٤.

(٧) انظر الارتشاف : ٢/ ٢٠٣ وقد نسبه ابن يعيش إِلَى المبرد والسيرافي وأكثر النحويين . انظر ابن يعيش : ١/ ١١٢ ثم قال : ومذهب أَبِي عثمان المازني هو المختار.

والْقِسْمُ الثّاني : وهُوَ الّذي لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفعْلِ على قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٌ نَحْو : قَعَدْتُ جُلُوساً ، والْعَامِلُ فيهِ عِنْدَ سِيبَوَيْه : " جَلَسَ " مُضْمَرَةً[١] ، وأجاز الأخْفَشُ الوجهين ، وأبو عثمان ينصبُه بـ : " قَعَدْتُ "[٢] وغَيْرُ ظَاهِرٍ وَهُوَ الْمُضْمَرُ ، والْمُبْهَمُ نَحْو : قعدتُهُ وضربتُهُ زَيْداً ، وضَرَبْتُ ذَاكَ وقعدتُ ذَاك ، وهُوَ مطرد فِي كلِّ فِعْلٍ ، ونصبُهُ بِالْفِعْلِ الذي قَبْلَهُ.[٣]

وقَالَ الْكُوفِيُّونَ : لاَ يُكْنَى عَنْ الْمَصْدَرِ وَهُوَ آلةٌ لِلْفِعْلِ ؛ لأنَّهُ يؤكِّدُ الفعل بلَفْظِه ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى قِلّةِ الْفِعْلِ وكثرته ونُقْصَانه وزِيَادَته ، وما يظْهَرُ فيه هَذه الْمَعَاني إلاّ وَهُوَ ظَاهِرٌ غَيْرُ مَسْتُورٍ ، ولاَ مَكْنِيِّ عنه ، فإِنْ جُعِلَ اسْماً وأُزِيلَ عَنْ طَرِيقَة التَّوْكِيدِ ، فَقِيلَ : قَامَ عَبْدُ الله قِيَاماً حَسَناً ، كَنَى عَنْهُ عَلَى هَذه السبِيلِ وجَرَتْ كنايتُهُ مَجْرَى كنايَةَ الْمَفْعُولِ فقيل : قَامَهُ زَيْدٌ.

وظَاهِرُ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ مُخَالَفَة مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْمَصْدَرِ التَّوْكِيدِيَ قِسْماً غَيْر ظاهر وهُوَ الْمُضْمَرُ والْمُبْهَمُ ، وأنَّهُ يُكْنَى عَنْ الْمَصْدَرِ التَّوْكِيدِيِّ ويُشَارُ إِلَيْهِ.

وقَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي نَحْو : أَقْبَلَ زَيْدٌ رَكْضاً ، وجَاءَ سَعْياً أنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا عَلَى بَابه يُؤَكِّدُ بِه الْفِعْلُ وتقديرُهُ : رَكَضَ رَكْضاً ، وسَعَى سَعْياً ، وقَالَ الْبَصْرِيُّونَ هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، التَّقْدِيرُ : رَاكِضاً وسَاعِياً.[٤]

---

(١) نص على ذلك ابن يعيش فِي شرحه للمفصل : ١/ ١١٢ ، ونسبه أبو حيان فِي الارتشاف إِلَى الجمهور : ٢/ ٢٠٣.

(٢) وحجته أنه لما كان فِي معناه تعدى إليه . التذييل والتكميل (باب المفعول المطلق) ، وهو مذهب ابن جني فِي اللمع : ١٠٢ . تحقيق حامد المؤمن ، وانظر ثلاثة مذاهب فِي اللباب للعكبري : ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥.

(٣) قال أبو حيان : والظاهر من كلام المصنف (ابن مالك) أن المصدر الجاري وغير الجاري والذي من لفظ الفعل ومن غير لفظه ينتصب بنفس الفعل الظاهر.

(٤) المذاهب ثلاثة : مذهب الكوفيين وهو واضح من الشرح ومذهب البصريين وهو واضح أيضاً ، ومذهب الأخفش والمبرد من البصريين أن الفعل منصرب على المصدرية بفعل محذوف والجملة حال.

وأما الْمَعْدُودُ فنحو : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ وهُوَ مَنصُوبٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ ، وأَمَّا مَا فِــي مَعْنَاهُ نَحْو : ضربْتُ سَوْطاً ، وضربْتُ مقرعَةً وعشرين عصاً ، فكُلُّ واحد مِنْ هَــذِه انْتَصَبَ نصب الْمَصْدَرِ ، فمن النحويين من جَعَلَ ذَلِكَ عَلَى حَــذْفِ مُــضَاف أيْ : ضَرْبَةَ سَوْطٍ وضرْبَةَ مَقْرَعَةٍ[1] ، ومِنْهُمْ مَنْ يتأوله : ضرب زَيْدٌ عَمْراً ضَرْباً يَــسِيراً أو شَدِيداً.[2]

وأَمَّا النَّوْعِيّ كقَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ فَفِي نَصْبِهِ ثَلاثَةُ أَقْوَالٍ :[3]

أحَدُهَا : أَنَّهُ مَنصُوب بالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ.
الثَّانِي : بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهَا وإِنْ لَمْ يُنْطقْ بِهِ.
الثَّالِثُ : جعله وصفاً أيْ : القعدة القرفصاء.[4]

وأَمَّا الْمُعَــرَّفُ بالألِفِ واللامِ تَارَةً يَكُونُ تعريفَ جِنْسٍ نَحْــو : جَلَــسْتُ الْجُلُوسَ ، يُرِيدُ بِهِ الْجِنْسَ وتعني الكثرةَ ، وجلست لا يفهم منه الكثير إذ يكون للكثير والقليل ، وتارةً يكونُ تعريفَ عَهْدٍ ؛ أيْ : الْجُلُوسَ الَّذِي تَعْرِف.

وقَالَ الكُوفِيُّونَ : لا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ الألف واللام على الْمَصْدَرِ وَهُوَ مُفْرَدٌ ، فَخَطَأً أن تقول : قَامَ زَيْدٌ القيام ، وقَعَدَ الْقُعُودَ ، فإِنْ نعتَ جَازَ الْكَلامُ واسْتَقَامَ ، فَقِيلَ : قَامَ زَيْدٌ القيامَ الْحَسَنَ.

---

(١) ابن يعيش : ١/ ١١٢ ، وانظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٢٤.

(٢) وذلك في قولك : ضرب زيد عمراً شديداً أصله : ضرباً شديداً فحذف المــصدر وأقيمــت الصفة مقامه.

(٣) هو ما قاله العكبري في اللباب : ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والقول الثاني عزاه ابن يعيش في شرحه للمفصل : ١/ ١١٢ إلى المبرد ، والقول الثالث عزاه الرضى في شرح الكافية إلى الكوفيين : ١/ ٣٠٠ تعليق : يوسف عمر.

(٤) أبطله في التذييل والتكميل فقال : ليس بجيد لأنه يلزم منه حذف الموصوف وجوباً ولا يوجد في لسان العرب موصوف يجب حذفه.

وأمَّا الْمُضَاف فنحو : ضربتُ ضرْبَ الأميرِ اللصَّ ، وضُربَ فُلانٌ ضَرْبَ غَرِيبةِ الإبلِ ، وفِيهِ مَعْنَى التَّشْبِيه كَقَوْلِه تَعَالَى :[1] {فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ} أيّ : أَخْذاً شَدِيداً.

وإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً مثلَ ضربِ الأَمِيرِ ، فَضَرْباً مَصْدَرٌ لِضَرَبْتُ ، فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبْت مثلَ ضرب الأمير فسيبويه ينصب : " مثل " على الحال ، وكذلك الصفة نَحْو : ضربْتُ شديداً ، أو سِرْتُ سَرِيعاً ، وهِيَ مَنْصُوبَةٌ بالْفِعْلِ قَبْلَهَا ، وقيل : بفعْلٍ آخَر ، أيْ : أوقعَهُ مثلَ ضَرْبِ الأميرِ وأوقعه شديداً أو أوقعه سريعاً ، وقيل في ذَلكَ كله : أنَّهُ نعت لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ؛ أيْ : ضرْباً مثلَ ضَرْبِ الأمير ، وضَرْباً شَدِيداً وسَيْراً سَرِيعاً.

فَإِنْ قُلْتَ : ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ ، فسيبويه لا يجعل : " ضرْبَ الأمير " حالاً لأنه معرفةٌ ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ من الْمَصْدرِ النَّوْعِي[2] ، وقَالَ قَوْمٌ هُوَ عَلَى حذف مثل فَبَقِيَ : ضَرْبَ الأميرِ مَصْدَراً ، والْمَصْدَرُ يكونُ نكرةً ومعرفةً.

وأمَّا الْمَوْصُوفُ فنحو : ضربتُ ضرباً شديداً ، ومن الجاري مَجراه : / ١٣٩ ضربْتُ أيَّ ضرْبٍ ، وكلَّ ضربٍ ، وأشدَّ ضربٍ ، والتقدير : ضرْباً أيَّ ضرب وضرْباً كُلَّ ضرب ، وضَرْباً أَشَدَّ ضَرْبٍ ، ويجيء فيه مَذْهَبُ سيبويه أنه حالٌ إِذَا كَانَ نَكِرَةً ومَصْدراً نوعياً إِذَا كان معرفةً[3] ، ومَذْهَبُ غَيْرِه أنه إِذَا كَانَ نَكِرَةً نعت لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ.[4]

---

(١) من الآية : ٤٢ من سورة القمر.

(٢) قال سيبويه : " ومثله : سير عليه سير البريد وإن وصفت على هذه لَم يغيره الوصف كما لَم يغير الوصف ما كان حالاً ، ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في السير إذا كان حالاً ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣١.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣١.

(٤) ملخصه أنك إذا قلت : ضربت شديداً أو ضربت أي ضرب أو كل ضرب إما أن تجعله مفعولاً مطلقاً أو نائباً عنه أو تجعله صفة لموصوف محذوف أي ضرباً شديداً.

﴿ما ينوب عن المفعول المطلق﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ   كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وافْرَحِ الْجَذَلْ

يَقُولُ : إِنَّهُ يَنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ مَا دَلَّ عَلَى الْمَصْدَرِ نَحْو : " كُلَّ " فَإِنَّهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ أُعْرِب مَصْدراً ، وكذَلكَ : الْجَذَل نَابَ عَنِ الْفَرَح لدلالته عليه ؛ لأنَّ الْجَذَلَ هُوَ الْفَرَحُ والسرورُ فهُوَ مَصْدَر لِقَوْلِهِ : " افْرَحْ " من جهة المعنى ، ويَجِيء فِيه الْخلاف الذي سبق فِي العاملِ النصب فِي نَحْو : قَعَدَ جُلُوساً.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :[1]

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدا   وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا[2]

الْمُؤَكِّدُ لاَ يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ؛ لأَنَّهُ جِنسٌ يَدُلُّ عَلَى الْقَلِيلِ والكَثِير ، وهُوَ تَوْكِيدٌ لِلْفِعْلِ ومدلولٌ لِلْفِعْلِ - أيْضاً - جنس ولِذَلِكَ لاَ يُثَنَّى الْفِعْلُ ولا يُجْمَعُ ، فإِذَا قُلْتَ : قُمْتُ قِيَاماً فكَأَنَّكَ قُلْتَ : قُمْتُ قمْتُ.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا " يَقُولُ : غَيْرُ التَّوْكِيد وَهُوَ مَا كَانَ لِلْعَدَدِ وبَيَانِ النَّوْعِ يَجُوزُ إِفْرَادُهُ وتَثْنِيَتُهُ وجَمْعُهُ ، أَمَّا مَا كَانَ لِلْعَدَد فتقول : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ ، ولا خلاف فِي جواز تثنية الذي هو مَعْدُودٌ ، ويُسَمَّى مَحْدُوداً.

وأَمَّا مَا كَانَ لبَيَانِ النوع فاختلفوا فِي تثنيتِه وجَمْعِه ، فَمِنْهُمْ من ذهب إِلَى جواز ذَلِكَ وأَنَّهُ مَتَى اختَلَفَتْ أنواعُهُ جاز أنْ يُثَنَّى ويُجْمَع وهُوَ الْمَشْهُور فِي أَلْسِنَةِ الْمُبْتَدئِينَ.[3]

---

(١) لَم يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) هذا البيت سقط فِي نسخة مصر.

(٣) هو ما قاله العكبري فِي اللباب : ١/ ٢٦٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٨٠.

ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لا يَجُوزُ أَنْ يُثَنَّى ولا يُجْمَع إِذَا اختلفت أنواعُهُ وهُوَ ظَاهِرُ كَلاَم سيبويه ، قال سيبويه : واعلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ ؛ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُجْمَعُ كالأشغال والعقول والألباب والحلوم ؛ ألا ترى أَنَّهُ لا يُجْمَعُ الفِكْرُ والنَّظَرُ والْعِلْمُ . انتهى.[1]

فَلَمْ يعتدَّ سيبويه بقول النَّاسِ الأفْكَار والعلُوم ، بَلْ نَصَّ عَلَى أَنَّكَ لا تَجْمَع الفكر والعلْمَ ؛ لأن الحجة عنده إِنَّمَا هُوَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَب لا في اسْتِعْمَال الْمُوَلَّدِينَ ، وسبَبُ الْمَنْعِ من تثنيته ما اختلفتْ أنواعُهُ هُوَ الَّذي مَنَعَ الْمَصْدَرَ الَّذي للتَّوكيد من ذَلِكَ ، وذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا يَقعُ عَلَى الأحَادِ يقعُ عَلَى الأَنْوَاعِ ، وكذَلِكَ أسْمَاء الأجناس فلو جاء مثل العسُول لَمْ يَقِسْ عَلَيْهِ ، وإِلَى هَذَا كَانَ الأستاذ أبو علي يَذْهَبُ[2] وصححَهُ بعضُ شيُوخِنَا.

وقَوْلُ النحويِّينَ : إِنَّ الْمَصْدَرَ يَخْتَلفُ أَنْوَاعُهُ[3] كلامٌ غَيْرُ مُحَرَّر ، فإنه لا يَخْتَلفُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لأنَّ الأَفْعَال حركاتُ الْفَاعلِينَ ، والْحَرَكَاتُ مُتَمَاثِلَةٌ لِذَوَاتِهَا لَكِنَّ الاخْتِلاَفَ يرجع إِلَى ما تعلقت به الأفعالُ لا إِلَى أنفس الْمَصَادِرِ.

فرع :

ضَرَبْتُ ضَرْباً ضَرْبَتَيْنِ يَصِحُّ ذَلِكَ ويَكُونُ : " ضَرْبَتَيْن " بدلاً من ضرباً ؛ لأنَّ ضَرْباً يصلح أن يكون لِلْمُفْرَدِ والْمُثَنَّى والْمَجْمُوعِ ، فالإبدالُ مِنْهُ يُعَيِّنُ أَنَّ الْمَقْصُودَ به ضَرْبَتَانِ ، والْبَدَلُ مُبَيِّنٌ مَا أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ بِقَوْلِهِ : ضَرْباً.

فَإِنْ قُلْتَ : ضربتُ ضربتَيْنِ ضَرْباً لَمْ يَصِحَّ ذَلكَ فَإِنْ وَصَفْتَ ضَرْباً صَحَّ ذَلكَ سَواء أقدَّمْتَهُ فقلت : ضربتُ ضرباً شديداً ضربتَيْن أَمْ أَخَّرْتَهُ فقلت : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ضَرْباً شديداً.

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٤/ ٦١٩.

(٢) هو أبو علي الشلوبين ، انظر الارتشاف : ٢/ ٢٠٥ ، والتصريح : ١/ ٣٢٩ ، والأشموني : ٢/ ١١٥.

(٣) هو ما قاله العكبري في اللباب : ١/ ٢٦٤.

﴿حذف عامل المصدر﴾

قولــــه :

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَــعْ　　　وَفِي سِــوَاهُ لِــدَلِيلٍ مُتَّــسَعْ

يقُولُ : يَمْتَنِعُ حذفُ العامل فِي الْمُؤكِّدِ ، وذَلِكَ أَنَّ التَّوكِيدَ إِنَّمَا جِيءَ بِــهِ لِتَقْرِيرِ السَّابِقِ / ١٤٠ وتَثْنِيَتِه فَطَالَ الكلامُ بذكرِ التوكيدِ لِهَذَا الْمَعْنَى فَنَافَى الْحَذْفَ ؛ لأنَّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يثبت ويقرر لا ينبغي أن يحذف ؛ ألا ترى أن ذَلِكَ لا يكــونُ فِــي توكيدِ الأَسْمَاءِ فلا يُحْذَفُ الْمُؤَكِّدُ ؛ لأنَّ الْحَذْفَ يُنَافِي التَّوكِيد ، وقد نُوزِعُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة.

وأمَّا سِوَى الْمُؤَكِّدِ مِمَّا جَاءَ عَدَداً أَوْ نَوْعاً فَهُوَ شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ بِــهِ لإِفَادَتِــهِ مَعْنًى زَائِداً عَلَى مَدْلُولِ الْعَامِلِ فِيهِ ، وحذفُ عامل غير الْمُؤَكِّد على قِسْمَيْنِ : جَــائِزُ الْحَذْفِ وواجبُهُ ، أَمَّا الوَاجِبُ فَسَيَأْتِي فِي الأَبْيَات بَعْدَ ذَلِكَ ، وأَمَّا الْجَائِزُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ للصَّائِمِ : صَوْماً مُتَقَبَّلاً ، أيْ : صُمْتَ صَوْماً مُتَقَبَّلاً ، ولِمَنْ قَالَ : أيَّ سَيْرٍ سِــرْتَ ؟ تَقُولُ : سَيْراً سَرِيعاً ، أيْ : سِرْتُ سَيْراً سَرِيعاً.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَــدَلا　　　مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْــدُلا

شَرَعَ فِي ذِكْرِ وُجُوبِ حَذْفِ الْفِعْلِ فَذَكَرَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ بَــدَلاً مِــنْ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ الْعَامِــلِ ، وذَلِكَ نَحْو : ضَرْباً زَيْــداً ، وأَ ضَــرْباً زيداً؟ ، التقديرُ : اضْرِبْ ضَرْباً زَيْداً ، وأَ تَضْرِبُ ضَرْباً زَيْداً ؟ ، فحــذف : اضْــرِبْ وأَتَضْرِبُ ؛ لأنَّ الْمَصْدَرَ صَارَ بَدَلاً مِنْهُمَا.

وسَيَأْتي فِي بَابِ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ذكر الخلاف فِي ناصبِ الاسم بَعْدَ الْمَصْدَرِ ، وأَيْنَ يطَّرِدُ نيابة الْمَصْدَرِ عَن الْفِعْلِ ؟[1] ، ولَمْ يمثل النَّاظِمُ إلاَّ بِمَا نَابَ عن فِعْلِ الأَمْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ : كندلا اللذ كاندلا ، والنَّدْلُ خَطْفُ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ ، وقَوْلُهُ : " ندلاً " هُوَ مِنْ بَيْتٍ أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْه وهُوَ : [2]

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِب

وَقَوْلُهُ : " اللَّذْ " يُرِيدُ الذي وقَدْ تَقَدَّمَ أن اللَّذْ يُقَال فِي الذي.

---

(١) ملخص ما ذكره هناك أنهما مذهبان في ناصب الاسم :

١- سيبويه والأخفش وابن السراج والزجاج : أن المصدر منصوب بالفعل المحذوف والاسم المنصوب بالمصدر وقد ورث المصدر العمل الذي كان للفعل .

٢- المبرد والسيرافي : المصدر والاسم منصوبان بالفعل المحذوف ، ثم قال أبو حيان وتطرد نيابة المصدر عن الفعل في الأمر والاستفهام ومثل للأمر بالشاهد الآتي.

(٢) البيت من بحر الطويل اختلف في قائله فقيل لجرير (ملحق ديوانه ص ١٠٢١) وقيل للأحوص الأنصاري (ديوانه ص ٣٧ بجيد طراز) ، وقيل لأعشى همدان (الحماسة البصرية جـ ٢ ص ٢٦٢) وجاء قبله بيت آخر وهو :

يَمُرُّونَ بِالدهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيرجعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرُ الْحَقَائِبِ

وانظر الشاهد في الإنصاف : ٢٩٣ ، والكتاب : ١/ ٥١١ ، والعيني : ٣/ ٤٤ ، وابن الناظم : ١٠٥ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٨٢ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٧٨ ، والأشموني : ٢/ ١١٦ ، والتصريح : ١/ ٣٣١.

اللغة : قوله : " بالدهنا " وهو موضع ببلاد تميم ، قوله : " عيابهم " جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب ، قوله : " بجر الحقائب " جمع بجراء وهي الممتلئة ، قوله : " فندلاً " الندل النقل والاختطاف ، قوله : " زريق " بالتصغير اسم رجل أو قبيلة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " فندلاً " إذ التقدير فيه اندل ندلا ؛ كما ذكرنا وهو من قبيل المصدر الذي يأتي بدلاً من اللفظ بفعله ؛ كما في قوله تعالى : {فَضَرْبَ الرِّقَابِ} أي : فاضربوا.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " مع آت بدلاً من فِعْلِه " ظاهِرٌ فِي أَنَّهُ يكونُ لِلْمَصْدَرِ فِعْلٌ ولَيْسَ كذَلِكَ ؛ بَلْ قَدْ يَأْتِي فِيمَا لَيْسَ لِلْمَصْدَرِ فِعْل كقَوْلِهِم : بَلْهَ زَيْدٍ ، فِي مَعْنَى : اتْرُكْ زَيْداً ، فـ : " بَلْهَ " لا فِعْلَ له ؛ لكِنْ له فِعْلٌ مِنْ مَعْنَاهُ لا من لفظه وهُوَ : اترك ، وكأَنَّكَ قُلْتَ : اتْرُكْ بَلْهَ زَيْدٍ ، أي : تَرْكَ زَيْد.

وإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ : " بَلْهَ " هنا مصدر ولَيْسَ باسم فِعْل كحالها إِذَا انتصب الاسمُ بَعْدَها ؛ لأَنَّ اسم الْفِعْل لا يضاف ، وإِنَّمَا لَمْ يُضَفْ اسم الْفِعْلِ إِلَى مَنْصُوبه ؛ لأَنَّهُ قوى شَبَهُهُ بالْفِعْلِ حَتَّى زَعم بعض النحويين أَنَّهُ فِعْلٌ والْفِعْلُ لاَ يضاف ، فكَذَلِكَ مَا قوى شَبَهُهُ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ : فإِذَا قُلْتَ بَلْهَ زَيْدٍ ، فقد ادعيتَ فِي : " بَلْهَ " أَنَّهُ مَصْدَرٌ ؛ لأَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى مَفْعُولِه فَكَانَ قبل ذَلِكَ مَنْصُوباً والإضافة من نصب ، وإذا كانت من نصب فَلِمَ قلت إنها اسم فِعْل إِذَا انتصبَ مَا بَعْدَهَا ؟ وهلاَّ ادَّعَيْتَ أنها مَصْدَرٌ إِذْ ذاكَ لِثُبُوتِ الْمَصْدَرِيَّةِ لها إِذَا انْجَرَّ ؟.

فالْجَوَابُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَصْدَراً إِذْ ذَاكَ لَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً ؛ إذ لا مُوجِبَ لِبِنَائِهَا ولَكَانَتْ كَغَيْرِهَا من المصادر المعربة نَحْو : ضَرباً زيداً.

قَالَ ابْنُ مَالِك :[1]

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

هَذَا الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِمَّا يَجِبُ فيه حَذْفُ الْعَامِلِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ تَفْصِيلٍ نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى :[2]﴿**حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا**

(١) لَم يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) من الآية : ٤ من سورة محمد.

فِدَاءً} التَّقْدِيرُ : فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا وإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، فحَذَفَ : " تَمُنُّونَ وتَفْدُونَ " وهُمَا العاملان في المصدرين.[1]

وَقَوْلُهُ : " يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا " حَيْثُ عَرَضَ عَنَّ لَنَا الشَّيْءُ ، أيْ : عَـرَضَ ، ويَجُوزُ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ الْجَائِي فِي التفصيل وجْهٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنْ يرفع الْمَصْدر ، فَلَوْ قُرِئَ : " فَإمَّا مَنٌّ بَعْدَ وَإمَّا فِدَاءٌ " لَجَازَ ذَلِكَ ، وقَدْ جَوَّزُوا الرَّفْعَ والنَّصْبَ فِي قَوْلِـه تَعَالَى :[2]{إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً} ؛ لأنَّ أنْ مَعَ الْفِعْـلِ بتأويـل /١٤١ الْمصدر ، والتَّقْدِيرُ : فإمَّا التَّعْذِيبَ وإمَّا الاتِّخَاذَ ، فإنْ نَصَبْتَ فَعَلَى إضْـمَارِ الْعَامِلِ ، وإنْ رَفَعْتَ فَعَلَى إضْمَارِ مُبْتَدأ ، التَّقْدِيرُ : فإمَّا شَأْنُهُمْ التَّعْذِيبُ وإمَّا شَـأْنُهُمْ الاتخاذُ ، أَوْ عَلَى إضْمَارِ الْخَبَرِ ، التَّقْدِيرُ : فَأَمَّا التَّعْذِيبُ شَأْنُكَ.[3]

ومثلُ هَذَا إجَازَة سيبويه فِي بَيْتِ دريد بن الصِّمَّة :[4]

فَإنْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا ... فَإنْ جَذَعاً وَإنْ إجْمَالَ صَـبْرِ

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٩/ ٦٠٤٦ ، وانظر ابن يعيش : ١/ ١١٥.

(٢) من الآية : ٨٦ من سورة الكهف.

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٤٧ ، وانظر ابن يعيش : ١/ ١١٥.

(٤) البيت من بحر الوافر نسب لدريد بن الصمة في الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٦ ، وانظـر : ٣/ ٣٣٢ ، وشرح المفصل : ٨/ ١٠١ ، والجنى الداني : ٢١٢ ، وتـذكرة النحـاة : ١٠٩ ، وخزانة الأدب : جـ ١١ ص ٨١ – ٩٣ ، والهمع : ٢/ ١٣٥.

والمعنى : يقول لعاذلته : كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجد من الحزن عليه فاكذبي نفسك فإما أن أجزع عليه جزعاً فلي العذر في ذلك وإما أن أجمل الـصبر إجمـالاً فأمدح بذلك ، وإجمال الصبر : أن يصبر الصبر الجميل وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " فإن جذعا وإن إجمال صبر " قال سيبويه : " فليس قوله : فإن جذعا كقوله : إن حقاً وإن كذباً ، ولكنه على قوله تعالى : {فإما منا بعد وإما فـداء} ولو قلت : فإن جذع وإن إجمال صبر كان جائزاً كأنك قلت : فإما أمري جزع وإما إجمال ؛ لأنك لو صححتها فقلت : إما جاز ذلك فيها ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧.

ولو قلتَ : فإنْ جَزَعٌ وإنْ إجْمَالُ صَبْرٍ ، كان جائزاً كأنك قُلْتَ : فَإِمَّا أَمْرِي جَزَعٌ وإِمَّا إجْمَالُ صَبْرٍ.

وقَالَ أَحْمَدُ بْن يحيى ثعلبُ : " أنْ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فِي **{إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا}** قال : ولو رفعْتَ لَكَانَ صَوَاباً ، بِمَعْنَى : فإما هُوَ كما قال :[1]

فَسيرًا فَإِمَّا حَاجَـةٌ تَقْـضِيَانِهَا ... وَإِمَّا مَقِيلٌ صَـالِحٌ وَصَـدِيقُ

وهَذَا الْبَيْتُ مِمَّا يُصَحِّحُ إجازة سيبويه الرَّفْعَ فِي بَيْتِ دَرِيد.[2]

وأَجَازَ أَبو عَلِيّ فِي الْبغداديات[3] فِي الآية : أن تَكون أن فِي موضعِ نَـصْبٍ عَلَى ما اختَارَهُ ثعلبُ ، وقال أبو الحسن بنُ البَاذِشِ : الوجْهُ الرَّفْـعُ ؛ لأَنَّ : " إِمَّـا " بِمَنْزِلَةِ حروف الابتداء.

قولـــه :

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَـصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْـتَنَدْ

كَذَا يَعْنِي فِي لزُومِ الْحَذْفِ لِلْعَامِلِ ، وقَوْلُهُ : " مُكَرَّرٌ " أيْ مَـصْدَرٌ مُكَـرَّرٌ نَحْوُ : سَيْراً سَيْراً ، وقَوْلُهُ : " وَذُو حَصْرٍ " أيْ : ومَصْدَرٍ مَحْصُورٍ نَحْو : إِنَّمَا أَنْـتَ سَيْراً ، ومَا أَنْتَ إلاَّ سَيْراً.

وقَوْلُهُ : " لاسْمِ عيْنٍ اسْتَنَدْ " قَيْدٌ فِي الْمَحْصُورِ فَقَطْ ، احترزَ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنداً لاسْمِ مَعْنَى ، فإنَّهُ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ فِيهِ نَحْو : إِنَّمَا سَيْرُكَ سَيْرُ الْبَرِيدِ ، ومَا سَـيْرُكَ إلاَّ سَيْرُ الْبَرِيدِ ، وإِنَّمَا لَزِمَ الْحَذْفُ إِذَا كَرَّرته أو حصرته كما قدمنا ؛ لأَنَّ الثَّانِي فِـي

---

(١) البيت من بحر الطويل لَم أعثر له على مراجع أو قائل وشاهده رفع حاجة ومقيل وما عطف عليه على تقديره خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : فإما الأمر حاجة وإما الأمر مقيل.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧.

(٣) المسائل البغداديات : ٣١٩ ، ٣٢٧.

التَّكْرَارِ كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِن الْفِعْلِ وعُوملَ الْمَحْصُور معاملةَ الْمُكَرَّرِ لِمَا فِي الْحَصْرِ مِن التَّوْكِيدِ القائِمِ مَقَام التَّكْرَارِ ، وَيَجُوزُ رَفْع الْمَصْدَرِ الْمُكَرَّرِ والْمَحْصُورِ فَتَقُول : أَنْتَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، ومَا أَنْتَ إلاَّ سَيْرٌ ، وذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْمُبَالَغَة ؛ كَمَا قَالَ :[١]

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إذَا ادَّكَرَتْ ... فَإنَّمَا هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ

وإِذَا قَالُوا : زَيْدٌ سَيْرٌ ، ومَا زَيْدٌ إلاَّ سَيْرٌ ، فَهُوَ إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ؛ أيّ : ذُو سَيْرٍ ، وإِمَّا عَلَى أَنَّهُ يُرَادُ به اسْمِ الْفَاعِلِ ، أيْ : سَائِر ، وإِمَّا أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ السَّيْرِ مُبَالَغَةً وهَذه الْمَحَامِلُ الثَّلاثَةُ كُلُّهَا مَجَازٌ.[٢]

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو للخنساء قيل فيه : هذا البيت من قصيدتها السيارة في رثاء أخيها صخر وهو في الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٣٧ ، وينظر ابن يعيش : ١/ ١١٥ ، وانظر الخزانة : ١/ ٢٠٧ ، وابن الشجري : ١/ ١٠٦ تحقيق الطناحي ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١/ ٩٧ ، والمقتضب : ٣/ ٢٣٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٣٠ ، ٦٢٠ ، والخصائص : ٢/ ٢٠٣ ، ٣/ ١٨٩ ، والمحتسب : ٢/ ٤٣ ، والمنصف : ١/ ١٩٧.

اللغة : ادكرت : تذكرت.

معنى البيت : وصفت الخنساء ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت فإذا ذكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت ، فضربته مثلاً لفقدها أخاها صخرا.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إقبال وإدبار " حيث تجوز في الإخبار بالمصدر عن اسم العين ، وفيه يقول سيبويه : " وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول من ذلك قول الخنساء : "البيت" فجعلها الإقبال والإدبار مجازاً على سعة الكلام كقولك : نهارك صائم وليلك قائم ". انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وقال السيرافي : النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما : أن يقدروا مضافاً إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في : واسأل القرية ، والوجه الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول ، ومما يقوي الثاني أنك تقول : رجل ضخم وعبل ، فتجعلهما في موضع اسم الفاعل وليسا بمصدرين لضخم وعبل.

(٢) ابن يعيش : ١/ ١١٥.

قَالَ ابْنُ مَالِك :[١]

وَمِنْهُ مَـا يَدْعُونَـهُ مُؤَكِّـدا لِنَفْـسِه وَغَيْـرِهِ فَالْمُبْتَـدَا

نَحْوُ لَهُ عَلَـيَّ أَلْـفٌ عُرْفـا وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفا

قَوْلُهُ : " ومِنْهُ " أي : مِمَّا يَجبُ حذف عامله ، وهَذَا الْمُؤكَّدُ كَمَا ذَكَر عَلَى قِسْمَيْنِ مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِه ومُؤَكِّدٌ لِغَيْرِهِ ، فالأوَّلُ نَحْو : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً ، وهُوَ الَّـذي عَنَى بِقَوْلِه : فالْمُبْتَدأ يَعْني : فالمبتدأ فِي كلامي هُنَا ؛ لأنه قَالَ : مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ وغَيْرِهِ ، فَبَدأ بالْمُؤَكِّد لِنَفْسِه ولا يريد هنا بِقَوْلِهِ فالْمُبْتَدأ الْمُبْتَدأ الاصطلاحِي الذي يحتاجُ فِيـه إِلَى خَبَر ؛ لأَنَّهُ لاَ مَعْنَى لَهُ هُنَا.

ومَعْنَى قَوْله : " عرفاً " اعْتِرَافاً ، وقد عُلِمَ ذَلِكَ من قَوْله : " له على ألـف " فعرفا يُسَمَّى مصدَراً مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ والعامِلُ فِيه مَحْذُوفٌ تقديرُه : أعترِفُ له بِـذَلِكَ اعْتِرَافاً.

وقَوْلُهُ : " الثَّانِي " أَيْ : الْمُؤَكِّدُ لِغَيْرِهِ نَحْو : أنتَ ابْنِي حَقًّا ؛ لأَنَّ قَوْلَـهُ : أَنْتَ ابنِي يُحتَمل أن يريد بذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَة : ابنِي فِي أَنِّي أُكرمك وَأودّك ، والظَّـاهِرُ نسبَةُ بنوته إليه ، فإذَا قَالَ : حَقًّا فقد أزال ذَلِكَ الاحتمال فحقًّا يُسَمَّى توكيداً لِغَيْرِهِ ، والْعَامِلُ فِيهِ / ١٤٢ مَحْذُوفٌ تقديرُهُ أحقه حقًّا ، فقد اشترك عُرْفاً وحَقًّا فِي أَنَّ كلا مِنهُمَا للتأكيد إلاَّ أن عرفاً جاء بَعْدَ جملة لا تحتمل الْمَجَاز ؛ لأنَّ قَوْلَهُ : " له عَلَيَّ أَلْفٌ " صريح فِي الاعترَاف فَكَأَنَّكَ كرَّرْتَ الْجُمْلَةَ نفْسَهَا ، و : " حقًّا " جَاءَ بَعْدَ جُمْلَـة تحتمل الْمَجَاز فدفعه قولك : حقًّا ، وصيَّر الْجُمْلَةَ نَصًّا بَعْدَ احتمالِهَا ، فَهُـوَ مُـؤَثِّرٌ والْمُؤَثِّر غَيْر الْمُؤَثَّر فسمي توكيداً لغيره.

---

(١) لَمْ يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

وقَدْ اختَلَفُوا فِي جواز تقديم هذين الْمَصْدَرَيْنِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، والأصحُّ الْمَنْعُ وهُوَ مَذْهَبُ سيبويه ، لا يُجيز سيبويه غَيْر ذي شك : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وإنَّمَا لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لأنَّهُ بمَنْزِلَةِ التَّوْكِيدِ فِي الأَسْمَاءِ ، فَكَمَا لاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّوْكِيدُ هُنَاكَ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ هَذَا هُنَا.

وقِيلَ : إنَّ امْتِنَاعَ ذَلِكَ لأَنَّ الْعَامِلَ لا يَتَصَرَّفُ ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَى ، وذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ بمَنْزِلَة : أَتَيَقَّنُ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ لاَ يَتَصَرَّفُ لاَ يَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ عليه ، وهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي يُخالِفُهُ ظَاهِرُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فيه مَحْذُوفٌ ، وفِي هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ حِلِّزَةَ :

إِنَّ عَمْراً لَنَا لَدَيْهِ خِلالٌ ... غَيْرَ شَكٍّ فِي كُلِّهِنَّ الْبَلاَءُ[1]

فَإِنَّ قَوْلَهُ : " غَيْرَ شَكٍّ " مَنْصُوبٌ على مَعْنَى : تَتَيَقَّنُ ذَلِكَ يَقِيناً غَيْرَ شَكٍّ ، وهُوَ تَوْكِيدٌ لِقَوْلِه : لَنَا لَدَيْه خلالٌ ، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : فِي كُلِّهِنَّ الْبَلاءُ غَيْرَ شَكٍّ ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكِّدَ لِنَفْسِهِ ولِغَيْرِهِ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ عَلَى الأَصَحِّ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةْ ... كَلِيَ بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةْ

---

(١) البيت من بحر الخفيف من معلقة الحارث بن حلزة المشهورة التي مطلعها : آذنتنا ببينها أسماء ، والبيت في ديوان الحارث ص ٣١ (دار الكتاب العربي).

اللغة : عَمْراً : هو عمرو بن هند وهو الملك المتجبر ، الخلال : هي الصفات الحميدة ، البلاء : معناه هنا النعمة.

الشاهد فيه : قوله غير شك فهو منصوب على المصدرية وناصبه متقدم لأنه لا يجوز تقديم المصدر المؤكد للجملة على عامله.

كَذَاكَ أيْ يَجبُ حَذْفُ عَامله ، وقَوْلُهُ : " ذُو التَّشْبيه " أيّ : الْمَـصْدَرُ ذُو التَّشْبيه ، وقَوْلُهُ : " بَعْدَ جُمْلَةْ " احْترَازٌ منْ أنْ يَكُونَ بَعْدَ مفـرد نَحـو : صُـرَاخُكَ صُرَاخُ الثَّكْلَى ، فَإنَّهُ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ لأنَّهُ مُتَمِّمٌ للْجُمْلَة لا بَعْدَ الْجُمْلَة ؛ وقَوْلُهُ : كَلِيَ بُكَا بُكَاءَ ذَات عُضْلَهْ[1] فبكاء منصوبٌ بَعْدَ جُمْلَة تضمَّنَتْ فَاعلاً منْ جهة الْمَعْنَى ، وهُـوَ الضَّمير في قَوْله : " كلي " أعني : ضميرَ الْمُتَكَلِّم فلو لَمْ يَذْكُر الْفَاعلَ مـنْ حَيْـثُ الْمَعْنَى امْتَنعَ النَّصْبُ نَحْو : هَذَا بكاءٌ بكاءُ ثَكْلَى.

وهَذه الْمَسْأَلَةُ الَّتي ذَكَرَهَا النَّاظمُ فيهَا تَفْصيلٌ ، وذَلكَ أنَّ الْقَائلَ إذَا قَالَ : لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكْلَى ، وله صوتٌ صَوْتُ حمَار ، فإمَّا أنْ يُريدَ بالاسْمِ الأوَّل الـصفةَ أوْ الْفعْلَ الَّذي هُوَ علاجُهُ لإخْرَاجِ الصَّوْت إنْ أرَادَ الْفعْلَ ، فَمَا بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ بـه ، ولَيْسَ منْ هَذَا البابِ ؛ لأنَّ عاملهُ مَلْفُوظٌ به وهُوَ الْمَصْدَرُ السَّابق.

وَإنْ أرَادَ الصِّفَةَ فَإمَّا أنْ يُريدَ بالثَّاني الصِّفَةَ أوْ الْفعْلَ ، إنْ أرَادَ الْفعْلَ انْتَـصَبَ بفعْلٍ منْ لَفْظه تَقْديرُهُ : يَصْرُخُ صُرَاخَ الثَّكْلَى ويُصَوِّتُ صَـوْتَ حمَـارٍ ، وإنْ أرَادَ الصِّفَةَ لاَ الْمَصْدَرَ انْتَصَبَ بفعْلٍ مُضْمَرٍ منْ غَيْر لَفْظه ، أيْ : يخرجُهُ صَوْتَ حمَـارٍ ، أيْ : مثْلَ صَوْت حمَارٍ ، ويُخرجُهُ صُرَاخَ الثَّكْلَى ، ولاَ يظهرُ الْفعْلُ ؛ لأنَّ مَا قَبْلَهُ منَ الْكَلاَمِ دَلَّ عَلَيْه.

*****

(١) قوله : بكاء ذات عضله : أي الممنوع من النكاح.



﴿ الْمَفْعُـــولِ لَـــه ﴾

/ ١٤٣

يُنصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ : "جُدْ شُكْراً وَدِنْ"

لَمْ يَذْكُرِ النَّـــاظِمُ حَداً لِلْمَفْعُولِ لَهُ جَرْياً عَلَـى عَادَتِــهِ فِـي أَكْثَـرِ هَـــذِهِ الأَرْجُوزَةِ[١] ، وذَكَرَ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَـــه يَكُونُ مَنْصُوباً ، ولَمْ يُبَيِّنْ فِي هَذَا الْبَيْـــتِ مَـــا يَنصبُه ، وفِي نصبِهِ خِلاَفٌ :

ذَهَبَ سِيبَوَيْه وجُمْهورُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْـــلِ عَلَى تقـــديرِ لام العِلَّةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : قُمْتُ إِجْلاَلاً لَكَ ، فالنَّاصِبُ لإجلالِ هُوَ : قُمْتُ.[٢]

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ انتصَابَهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ لَفْظِه ، فَتَقْـــدِيرُهُ : قُمْـــتُ أُجِلُّكَ إِجْلاَلاً ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ النَّاصِبُ ، وجُعِلَ الْمَصْدَرُ عوَضاً من اللفظ به[٣] ، وَقَدْ وهِمَ الْجَزُولِيّ فِي نسبتِهِ لِلزَّجَّاجِ أَنَّهُ ينتَصِبُ انْتِصَابَ المصدر الملاقي لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الاشتقاقِ[٤] ، وإِنَّمَا ذَلِكَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.

وَلَيْسَ مَنْصُوباً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى تَقْدِيرِ لامِ الْعِلَّةِ إِنَّمَا انْتِصَابُهُ عِنْدَهُمْ انْتِصَابَ الْمَصَادِرِ ، ولِذَلِكَ لَمْ يُتَرْجِمُوا لِلْمَفْعُولِ لَهُ بِبَابٍ اسْتِغْنَاءً بِبَابِ الْمَصْدَرِ.[٥]

---

(١) حده في التسهيل فقال : هو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقــاً أو تقديراً ، وحده ابن الحاجب فقال : هو ما فعل لأجله فعل مذكور. (الكافية : ص ١٠١)

(٢) الكتاب : ١/ ٣٦٧ – ٣٧٠ ، وينظر المساعد : ١/ ٤٨٥ ، وشفاء العليل للســهيلي : ١/ ٤٦١ ، والارتشاف : ٢/ ٢٢١ ، وينظر الإيضاح العضدي : ١٦٨ ، وحاشية الخضري : ١/ ١٩٤ ، والصبان : ٢/ ١٢٢.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٣٢٢ ، والهمع : ١/ ١٩٥.

(٤) هذا المذهب قال به الجزولي في مقدمته دون نسبة لأحد . انظر ص : ٢٦١ – ٢٦٢.

(٥) انظر اللباب للعكبري : ١/ ٢٧٧ ، والتصريح : ١/ ٣٣٧ ، والهمع : ١/ ١٩٤.

وَقَوْلُ النَّاظِمِ : " يُنصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ " يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمَصْدَرِ لا ينصب مفعولاً له [لكِنَّهُ مَفْهُومُ اللَّقَبِ ، ولا حُجَّةَ فِيهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ][1] ، والنُّصُوصُ متظافرةٌ من النحويين على اشتراط الْمَصْدَرِ[2] ، وذَلِكَ أَنَّ البَاعِثَ إِنَّمَا هُوَ الْمَصْدَرُ لا الذَّوَاتُ ، فإذا قُلْتَ : جئتُكَ للسَّمْنِ أو للبن فلا ينتصب مثلُ هَذَا.

وَزَعَم يُونُسُ أَنَّ قَوْماً مِنَ الْعَرَبِ يُقُولُونَ : أَمَّا الْعَبِيدَ فذو عبيد بالنصب ، وتأَوَّلَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ له ، وإِنْ كَانَ العَبِيدُ غَيْر مصْدَرٍ ، وقَبَّحَ ذَلِكَ سِيبويه ، وإِنَّمَا أَجَازَهُ على ضَعْفِه إِذَا لَمْ يُرِد عبيداً بأعيَانِهِم[3] ، فلو قُلْتَ : أَمَّا البَصْرَةَ فَلا بَصْرَةَ لَك ، وأما الْحَارِثَ فَلاَ حَارِثَ لَك ، بالنَّصْبِ لَمْ يَجُزْ لاختصَاصِهِما.

وكَانَ الزَّجَّاجُ يقدِّرُ فِي نصْبِ العَبِيدِ تقدير التملك ليُصيِّرَهُ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ ؛ كأَنَّهُ قَالَ : أما تملك العَبِيدَ ، أي : مَهْما تذكُرُه مِنْ أَجْلِ تَمَلُّكِ العبيدِ ، وهَذَا كُلُّهُ مُرَاعَاةٌ لِلْمَصْدَرِ.[4]

وقَوْلُ النَّاظِمِ : "إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً هَذَا على الجادَّة من مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ[5] ، وأمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انتصابَ الْمَصْدَرِ الْمُلاَقِي للفِعْلِ فِي الْمَعْنَى"[6] ،

---

(١) ما بين المعقوفين في النسخ ولا مَعْنَى له.

(٢) هذا المذهب قال به الجزولي في مقدمته . انظر ص : ٢٦١.

(٣) قال سيبويه : " وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد يجرونه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٨٧.

(٤) انظر نص تقدير الزجاج في الهمع : ١/ ١٩٤.

(٥) الكتاب : ١/ ٣٦٧ – ٣٧٠ ، وينظر المساعد : ١/ ٤٨٥ ، وشفاء العليل للسلسيلي : ١/ ٤٦١ ، الارتشاف : ٢/ ٢٢١ ، والإيضاح العضدي : ١٦٨ ، وحاشية الخضري : ١/ ١٩٤ والصبان : ٢/ ١٢٢.

(٦) معاني القرآن للفراء : ١/ ١٧ ، وينظر شفاء العليل للسلسيلي : ٢/ ٤٦١ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣٣٧ ، وأسرار العربية : ١٨٩.

أَوْ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ منْ أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ فلا يكُونُ للتَّعْلِيلِ.[١]

قولــــه :

وَهُوَ مِمَّا يَعْمَلُ فِيــهِ مُتَّحِــدْ   وَقْتاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِــدْ

يقولُ : والْمَصْدَرُ الْمُنْتَصِبُ مَفْعُولاً له يكُونُ متَّحداً بالعامل فيه مــن جهــة الزَّمَان ومِنْ جِهَةِ الْفَاعِلِ نَحْو ما مثَّلْنَاهُ من نَحْوِ : قُمْتَ إجْلاَلاً لَك ، فَفَاعِلُ القيــامِ وفَاعِلُ الإجْلاَل هُوَ الْمُخَاطَبُ ، وزَمَانُهُمَا مُتَّفِقٌ فِي الْمُضِيِّ.

أَمَّا اتِّفَاقُهُ بِالْعَامِلِ زَمَاناً فلا أعلَمُ خِلافاً فِي اشترَاطِ ذَلِكَ فِي نَصْبِ الْمَــصْدَرِ مَفْعولاً له ، وأما اتحادُهُ بالْعَامِلِ فَاعِلاً ففيه خلافٌ : الْجُمْهُورُ عَلَــى اشــتراطِهِ [٢]، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بشرطٍ وهُوَ ظَاهِرُ كلام سيبويه[٣] ، ومنه قولُ امرئ القيس :[٤]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٣٢٢ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ٢٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٩٨ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٥٠٨ ، وعلــى مــذهب الكــوفيين والزجاج هو مفعول مطلق إلا أنه منصوب بالفعل المذكور على الأول وبفعل مقدر من لفظه على الثاني.

(٢) انظر حاشية الصبان : ٢/ ١٢٣ ، والألفية بشرح ابن الناظم : ٢٧١.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٦٧ – ٣٧٠ ، وينظر اللمع لابن جني : ١١٤ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٢٠٦ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٣ – ٥٤ ، حاشية الصبان : ٢/ ١٢٣ ، والألفيــة بشرح ابن الناظم : ٢٧١.

(٤) قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من قصيدة رائية من بحر الطويل وأولها هو قوله :

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا   وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

وانظر بيت الشاهد في شرح ابن عقيل : ٣/ ١٥١ " صبيح " ، والشاهد رقم : ٧٦٩ مــن شواهد العيني ، والبيت في ديوانه : ٦٥ ، طبعة دار الكتب العلمية ، والخزانة : ٩/ ٢١١.

اللغة : قوله : " سما لك " أي ارتفع وذهب بك كل مذهب لبعد الأحبة عنك بعد ما كــان أقصر عنك ، و : " قو " بفتح القاف ، و : " عرعر " موضعان ، قوله : "أرى أم عمرو" =

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا !

وقول النابغة :[١] / ١٤٤

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يفاعٍ مُمَنَّعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرَا

حِذَارًا عَلَى أَنْ لاَ تُنَالَ مَقَادَتِي وَلاَ نِسْوَتِي حَتَّى تَمُتْنَ حَرَائِرَا

فَقَدْ اخْتَلَفَ فَاعِلُ التَّحَدُّرِ والْبُكَاءِ ؛ لأَنَّ التَّحَدُّرَ صَادِرٌ مِنَ الدَّمْعِ ، والبكاءُ صَادِرٌ مِنْ أُمِّ عَمْرٍو ، وكَذَلِكَ الْحُلُولُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْبُيُوتِ ، والْحِذَار واقِعٌ مِن النابغة ، وحَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوله تعالى :[٢] {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً} فالإراءَةُ مِنَ اللهِ تَعَالَى والْخَوْفُ والطَّمَعُ مِن الْمَخْلُوقِينَ.[٣]

= يعني عمرو بن قميئة اليشكري صاحبه يصف سفره بالبعد وأن أمه باكية عليه لبعدها عنه وشوقها إليه ، قوله : " وما كان أصبرا ! " تعجب أي وما كان أصبرها على بعد الأحبة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " بكاء " فهو مفعول لأجله اختلف فاعله عن فاعل عامله ففاعله ضمير أم عمرو وفاعل عامله ضمير الدمع.

(١) من الطويل ديوانه : ٦٤ ، ٦٥ ، الكتاب : ١/ ٣٦٨ ، والأصول : ١/ ٢١٧ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٩٧ ، وشرح المقرب (المنصوبات ص ٧٢٠).

اللغة : يفاع : المشرف على الأرض ، الحمولة : الإبل التي أطاقت الحمل ، تخال طائراً : أي كالطائر في صغره بإشراقه وبعده في السماء ، المقادة : الطاعة والانقياد ، الحرائر : جمع حرة على غير قياس.

موطن الشاهد : " حذارا " فهو مفعول لأجله اختلف فاعله عن فاعل عامله ففاعله ضمير المتكلم وهو للنابغة وفاعل عامله وهو حلت بيوتي.

(٢) من الآية : ٢٤ من سورة الروم.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٣٢٢ ، وحاشية الصبان وشرح الأشموني : ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٥١٢.

ومَنْ اشترطَ اتّحادَ الْفَاعِلِ تأوّلَ هَذَا كُلَّهُ[1] ولَمْ يَشْتَرِطْهُ إِذَا كَـانَ الْمَـصْدَرُ تشْبيهيًّا نَحْو : ضربْتُ زيداً تأديبَ الْمُعَلمِ لَهُ ، أيْ : التأديب مثل تأديب المعلم لـه ، وإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لأنّ الْمَفْعُولَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ إِنَّمَا هُوَ ذَلِكَ الْمَحْـذُوفُ ، وذَلِـكَ الْمَحْذُوفُ متحِدٌ بالعاملِ فَاعلاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.[2]

وقَوْلُ النَّاظِمِ : "وإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ" يدلُّ عَلَى أَنَّهُ أحرج ذَلِكَ مُخرَجَ الشُّرُوطِ ، فذكر من الشُّرُوطِ لِنَصْبِ الْمَفْعُولِ له : الْمَصْدَرِيَّةَ والاتِّحَادِ بِالْعَامِلِ زَمَاناً وفَـاعلاً ، وَزَادَ بعْضُ النحويينَ فِي الشُّرُوطِ : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ غَيْرَ نوعٍ لِلفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُـونُ الْمَصْدَرُ من نوعِ الْفِعْلِ وغير ذَلِكَ ، فَمثَالُ ما تَحَرَّزَ بِهِ من ذَلِكَ : جاء زَيْدٌ ركْضاً ، فإِنَّهُ إِذَا قصد بِهَذَا أن يكونَ باعثاً على الْفِعْلِ فلابد من اللام.[3]

وَزَادَ بَعْضُ الْمُتأخِّرِينَ شرطاً آخر ، وهُوَ أَنْ يَكُونَ من أفعال النفسِ الباطِنَةِ ، ولا يكونُ مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ خوفاً ورغبةً ، ولَوْ قُلْتَ : جَاءَ

---

(١) تأوله ابن مالك فقال : فاعل حلت في الظاهر غير فاعل حذاراً وهو في التقدير واحـد لأن المعنى وأحللت بيوتي حذاراً ، وكذا قوله : يريكم البرق خوفاً وطمعـاً لأن معنـى يـريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير . شرح التسهيل : ٢/ ١٩٧.

(٢) لا داعي لهذا التأويل البعيد فقد أجازوا اختلاف الفاعل في المصدر التـشبيهي يقـول ابـن عصفور : فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلة وقد شرحت ذلك قائلاً : المصدر التشبيهي هو الذي يشبه فيه الفعل بالمصدر وهو أي المصدر مع ذلك علة للفعل كقولك : أحببتك حبك لي وأحسنت إليك إحسانك إلَـيّ ، فهذا كله ينتصب على أنه مفعول لأجله وإن اختلف فاعل الفعل وفاعل المصدر لأن فاعـل الفعل هو المتكلم وفاعل المصدر هو المخاطب . شرح المقرب : (المنصوبات ص ٧١٩).

(٣) لم يقل به أحد من النحويين بل قالوا في مثل جاء زيد ركضاً أنه حال على التأويل بالوصف وهو رأي سيبويه والجمهور ، وقال الأخفش والمبرد هو مفعول مطلق وعامله محذوف أي جاء يركض ركضاً (والجملة حال) وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور كما في قمت وقوفاً فهو في تأويل وقفت وقوفاً . شرح الأشموني : ٢/ ١٧٣.

زَيْدٌ قراءةً للعلمِ وقتالاً للكافرِ ، تريدُ جَعْلَ ذَلِكَ مَفْعُولاً لَهُ لَمْ يَجُزْ ؛ لأنَّهُ من الأفعالِ الظاهِرَةِ.[1]

وزَادَ بَعْضُهُمْ – أَيْضاً – أن لا يكون المَصْدَرُ من لفظ الفِعْلِ نَحْو : أجلَلْتُكَ إجلالاً لك ، وإِنَّمَا امتنع ذَلِكَ لأنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ علَّةً لوُقُوعِ نَفْسِهِ ، ويُمْكِنُ رَدُّ جَمِيع هَذِهِ الشُّرُوطِ الَّتِي زِيدَتْ إِلَى مَعْنَى الشُّرُوطِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

يَقُولُ : إِذَا فُقِدَ شرطٌ مِمَّا تَقَدَّم وهُوَ الْمَصْدَرُ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ للسَّمْنِ ، أو اتحادُهُ بالعامل زمَاناً نَحْو : جئتُكَ أمسِ لرجائي اليومَ إحسانك ، أو اتحادُهُ بالعاملِ فَاعِلاً نَحْو : أكرمْتُ زَيْداً لحذرِ عَمْرٍو شرَّهُ ، فلابُدَّ مِنْ جَرِّهِ بِالْحَرْفِ ، ويعني بالْحَرْفِ لامَ الْجَرِّ كَمَا مَثَّلْنَا.[2]

وَقَدْ يُجَرُّ – أَيْضاً – بمِنِ الَّتِي لِلسَّبَبِ[3] وَلاَ يَطَّرِدُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ إلا مع الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، فإن لَمْ يَكُنْ صَرِيح الْمَصْدَرِ بَلْ ما يتقدرُ بِالْمَصْدَرِ واتفق اتّحادُهُ بِالْعَامِلِ زماناً وفاعلاً كان من هَذَا الباب نَحْو : جئتك أَنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ ، أَوْ : أَنَّكَ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ ؛ وإِنْ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ أو الزمانُ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً لَهُ ، وجَازَ حَذْفُ الْجَرِّ مِنْ أَنَّ وأَنْ لا لكون ذَلِكَ مَفْعُولاً له ، بَلْ ذَلِكَ مطرد فيهِمَا إِذَا لَمْ يَقَعْ لَبْسٌ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رغبتُ أن تُحْسِنَ إِلَيَّ ، وأنك تُحْسِنُ إِلَيَّ ، ولا يكونُ على هَذَا مَفْعُولاً له.

---

(١) انظر شرح التصريح : ١/ ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، وحاشية الصبان وسرح الأشموني : ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٥١٢.

(٢) مثلوا لفقد المصدرية بقوله تعالى : {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (الرحمن : ١٠) ومثلوا لفقد اتحاد الزمان بقول امرئ القيس : فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ، ومثلوا لفقد اتحاد الفاعل بقول أبي صخر الهذلي : وإني لتعروني لذكراك هزة.

(٣) مثلوا له بقول الله تعالى : {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِنْ إِمْلَاقٍ} (الأنعام : ١٥١).

وقال النَّاظِمُ : ولَيْسَ يَمْتَنِع جرُّهُ بِالْحَرْفِ وإن استوفَى الشُرُوطَ ، ثُـمَّ مَثَّـلَ بِقَوْلِهِ : " كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ "[١] فأفاد بهذا التمثيل مسألتين :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ يَجُوز جرُّهُ باللام وإن لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بـالألفِ والـلام ولا بالإضافةِ ، وقد وقع للجزوليّ وهَمٌ فِي مَنْعِ جرِّهِ باللام إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا ، ولَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ.[٢]

والثانية : جواز تقديمه على العَامِلِ فِيهِ ؛ ألا تَرَاه قد قدمه على قنع ، وسـواء أكان مجروراً أم منصوباً ، فإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ نَحْو قولِ الكُمَيتِ :[٣]

طربت وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أطرب ……………………

فشوقاً مفعول له ، وقد تقدم على عامله وهو أطرب.[٤] / ١٤٥

---

(١) مثلوا بقول الله تعالَى : **{وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ}** (البقرة : ٧٤)

(٢) نصه فِي المقدمة الجزولية ص ٢٦٢ : ولا يكون منجراً باللام إلا مختصاً.

(٣) صدر بيت من بحر الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدي الشاعر الإسلامي المشهور بمدح آل البيت فِي العصر الأموي وعجزه قوله :

ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

وهو مطلع بائية كبيرة يمدح بها الكميت بني هاشم وفيها عدة شواهد نحوية.

اللغة : طربت : هزني الشوق ، البيض : النساء ، وفسره العيني بالسيوف وليس مقصوداً بدليل ما بعده . الشيب : الكبر ، وذو الشيب يلعب : استفهام مقدر كما روى بالهمزة مكان الواو.

الشاهد فيه قوله : " وما شوقا إِلَى البيض أطرب " وفيه تقدم المفعول لأجله على عامله فدل على جوازه كما تتقدم كثير من فضلات الجملة.

والبيت فِي الهمع : ٢/ ٦٩ – ١٩٥ ، والدرر : ٢/ ٨٥ ، ١٦٧ ، والمحتسب : ١/ ٥٠ ، والعيني (الشاهد رقم : ٤٧٠) والهاشميات للكميت ص ١٥.

(٤) ومنه قوله تعالَى : **{فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ}** (النساء : ١٦٠) فقد أدخل الباء على المفعول له النكرة وقدمه أيضاً.

قولـــــه :

وَقَلَّ أَنْ يَـــصْحَبَهَا الْمُجَــرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا[1]

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَــاءِ وَلَــوْ تَوَالَــتْ زُمَــرُ الأَعْــدَاءِ

يَقُولُ : الْمَفْعُولُ له الْمُجَرَّدُ عن الألف واللام والإضافة يَقِــلُّ أَنْ يَــصْحَبَــهُ حرفُ الْجَرِّ الذي للتَّعْلِيلِ ، بَلْ الكَثِيرُ أنه ينصبُ ، فتَقُولُ : قُمْــتُ إِجْــلاَلاً لَــكَ ، وزُرْتُكَ مَحَبَّةً ، وأمَّا إِذَا كَانَ بالألفِ واللام فحُكْمُهُ أَنْ يَكْثُرَ جرُّهُ باللامِ ويقلّ نــصبُهُ نَحْوُ : جئتُك للْمَحَبَّةِ وهُوَ أَكْثَرُ مِنْ : جِئتُكَ الْمَحَبَّةَ ، وأَنْشَدَ شَاهِداً عَلَى ذَلِكَ :

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَــاءِ ....

أيْ : لاَ أَقْعُدُ لِلْجُبْنِ.

وقَوْلُهُ : " وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ " لا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَأْتِي معرفَةً بــالألفِ واللامِ ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ : " فِي مَصْحُوبِ أَلْ " لا يشعر أَنَّهُ لِمَعْرِفَةٍ ، وهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَــا خِلاَفٌ :

---

(١) بيتان من الرجز المشطور مجهولا القائل وانظرهما في : ابن الناظم : ١٠٧ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٨٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٤٦ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٨٧ ، والدرر : ٣/ ٧٩ ، وشرح التصريح : ١/ ٣٣٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٩٨ ، والهمع : ١/ ١٩٥ ، والشاهد رقم : ٤٥٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : الجبن : الخوف والفزع ، عن الهيجاء : الحرب ، يمد ويقصر ، ولو توالت : أي : ولو تتابعت وتكاثرت ، زمر الأعداء : أي جماعتهم ، الزمر بضم الزاي وفتح المـيم جمـع زمرة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " الجبن " حيث جاء بالألف واللام وهو منصوب على أنه مفعول له وهو قليل ، والأكثر أن يكون خالياً من الألف واللام.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ يَأْتِي نَكِرَةً ومَعْرِفَةً بالإضَافَة وبالألفِ واللامِ ، وذَهَبَ الرياشِيّ والْجَرْمِيّ والْمُبَرِّدُ إِلَى التزَامِ التنكيرِ فِيه[1] ، وجَعَلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ الألفُ واللامُ مِمَّا زيدت فِيه ، وما أضيفَ مما إضافتُهُ غيرُ محضة.[2]

فَمِمَّا جَاءَ مُضَافاً قَوْلُهُ تَعَالَى :[3] {وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ} ، وقول الشاعر :[4]

---

(١) انظر المذهبين الأول للجمهور والثاني للثلاثة في الأشموني : ١/ ٢٥ ، والهمع : ١/ ١٩٤ ، واللباب : ١/ ٣٧٧ ، وشرح الرضي : ١/ ٥١٣.

(٢) الإضافة غير المحضة هي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً وتكون في إضافة اسم الفاعل وما يشبهه.

(٣) من الآية : ٢٦٥ من سورة البقرة.

(٤) بيت من الطويل قائله هو حاتم بن عدي الطائي ، وهو من قصيدة ميمية وأولها هو قوله :

وعاذلتين هبتا بعد هجعة تلومان متلافا مفيداً ملوما

وينظر الكتاب : ٣/ ١٢٦ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٤ ، والخزانة : ١/ ٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه : ١/ ٤٥ ، واللسان : عور ، والمقتضب : ٢/ ٣٤٨ ، وأسرار العربية : ٨٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٩٠ ، والشاهد رقم : ٤٥٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " وعاذلتين " أي ورب عاذلتين ، من العذل وهو اللوم ، قوله : " هبتا بعد هجعة " أي بعد نوم ، و : " المتلاف " بكسر الميم صفة مبالغة للتلف ، قوله : " وأغفر " أي أستر ؛ لأن الغفر هو الستر ومنه المغفر وهي الخوذة لأنها تستر الرأس ، وقوله : " عوراء الكريم " هي الكلمة القبيحة ، ومنه العورة وهي سوءة الإنسان وكل شيء يستحيى منه فهو عورة ، قوله : " وأعرض " من الإعراض.

الاستشهاد فيه : في قوله : "ا دخاره " فإنه مفعول له وقد جاء بالإضافة فالنصب فيه والجر باللام متساويان . يقول ابن مالك : انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه ونصب غير المختص (المجرد من اللام والإضافة) أكثر من انجراره ويستوي الأمران في المختص بالإضافة . شرح التسهيل : ٢/ ١٩٨ . ومعناه أن المقترن باللام جره أكثر فقولك : جئت للطمع في برك أكثر من جئت الطمع في برك (بالتصب) ومنه لا أقعد الجبن. =

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادخـــارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّماً

ومِمَّا جَاءَ فِيهِ الألفُ واللامُ مَا أَنْشَدَهُ النَّاظِمُ مِنْ قَوْلِهِ :[١]

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَــاءِ   ....

وقال الشاعر :[٢]

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانــاً

= والمجرد من اللام والإضافة نصبه أكثر ، فقولك جئت طمعاً في برك أكثر من جئت لطمع في برك ، ومنه : من أمكم لرغبة فيكم جبر.

وأما المضاف فجره ونصبه سواء وقد جاء الاستعمالان في القرآن الكريم : {وَإِنَّ مِنْهَا لَمَــا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ} (البقرة : ٧٤) ، {يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَــاتِ اللهِ} (البقــرة : ٢٦٥)

(١) سبق ذكره والحديث عنه قريباً.

(٢) قائله هو قريط بن أنيف من بلعنبر شاعر إسلامي ، وهو من قصيدة إسلامية أولها هو قوله :

لَوْ كُنْتُ من مازنٍ لَمْ تُستَبَحْ إِبِلِي   بَنُو اللقيطةِ من ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

وهي من البسيط ، ينظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١٨٩ ، الخزانة : ٦/ ٢٥٣ ، والدرر : ٣/ ٨٠ ، وشرح شواهد المغني : ٦٩ ، واللسان مادة : " ركب " ، والجني الــداني : ٤٠ ، ومغــني اللبيب : ١/ ١٠٤ ، والهمع : ١/ ١٩٥ ، والشاهد : ٤٥٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " من مازن " الموازن أربعة : مازن قريش ، ومازن اليمن ، ومــازن ربيعــة ، ومازن تميم وهو المراد هاهنا ، وذهل بن شيبان قبيلة ، وإنما قال بنو اللقيطة لأن أمهم التقطت قوله : " شنوا " من شن إذا فرق ، وذلك لأنهم يفرقون الإغارة عليهم من جميع جهــاتهم ، ويروى : شدوا الإغارة وهي الأصح ، و : " الإغارة " مصدر من أغار على العدو ، والاسم الغارة ، قوله : " فرسانا " جمع فارس ، و : " الركبان " جمع راكب وأراد به راكب الإبــل خاصة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " الإغارة " حيث نصب على أنه مفعول له وهو معرف بالألف واللام وهو قليل ، والأكثر كونه مجرداً عن الألف واللام كما ذكرناه.

أي : شنوا للإغارة ، وقول الآخر :[١]

لَكِ الْخَيْرُ إِنْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي وَأَصْبَحَتْ قُوَى الْحَبْلِ بُتْراً جَدَّهَا الصَّرْمَ حَاذِفُ

أي : للصَّرْم ، وقَالَ الآخَر :[٢]

لَمَّا رَأَى نُعْمَان حَلَّ بِكَرْمَتِـي عَكَرٌ كَمَا لَهَجَ النُّزُولَ الأَرْكَبُ

يريد للنزول ، ومنه قول الشاعر فجمع بين النكرة والمضاف وذي أل :[٣]

---

(١) البيت من بحر الطويل لَم أعثر له على قائل ولَم أجد له مراجع وهو فِي الغزل يدعو على صاحبته بالهجران.
اللغة : أزمعت : نويت ، الصرم : الهجر ، بتراً : جمع أبتر وهو المقطوع ، وبتر الحبل كناية عن الهجران ، جدها : قطعها ، والحاذف : من حذف رأسه بالسيف إذا ضربه فقطع منه قطعة.
ويستشهد به على مجيء المفعول لأجله مقترناً بأل منصوباً فِي قوله : " جدها الصرم " أي : من أجل الصرم.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو كسابقه مجهول القائل والمراجع.
اللغة : الكرمة : رأس الفخذ المستدير ، العكر : بفتح الكاف جمع عكرة وهي القطيع الضخم من الإبل ، لهج بالشيء : أولع به ، الأركب : الراكب.
وشاهده : كسابقه من مجيء المفعول لأجله مقترناً بأل منصوباً وهو قليل ، وذلك فِي قوله : "لهج النزول الأركب" أي : من أجل النزول.

(٣) ثلاثة أبيات من الرجز المشطور لَم يرد الأول منها فِي المخطوط لكنا أتيناه لإتمام المعنى وهي للعجاج عبد الله بن رؤبة والد رؤبة الراجز المشهور.
اللغة : العاقر : الرمل لا ينبت شيئاً ، الجمهور : الرملة المشرفة على ما حولها ، الزعل : النشاط ، المحبور : المسرور ، الهول : الفزع ، التهول : الهول ، الهبور : جمع هبر وهو ما اطمأن من الأرض.
والأبيات فِي وصف بعير بالسرعة ، وفيها ثلاثة مفاعيل : مضاف ومنون ومقترن بأل .
والأبيات فِي ديوان العجاج ص ٣٥٤ ، والكتاب : ١/ ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ٢/ ٥٤ ، والخزانة : ٣/ ١١٤ ، وأسرار العربية ص ١٨٧

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِلٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وزَعَلَ الْمَحْبُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ

ولَمْ يتَعَرَّضِ النَّاظِمُ للمُضَاف بالنِّسْبَةِ إلَى دُخُولِ الْحَرْف عليه وهُمَا سِيَّانُ ، أَعْنِي نَصْبَهُ وَجَرَّهُ بِالْحَرْفِ نَحْوُ : قُمْتُ إجْلاَلَك ، وقُمْتُ لإجْلاَلك.

فـرع :

اشتركَتْ : " كَيْ وحَتَّى " فِي أَحَدِ مَعَانِيهَا فِي أَنَّهُمَا للتَّعْلِيلِ ، مِثَالُ ذَلِكَ : ألازِمُكَ كَيْ أَتَعَلَّمَ ، وألازِمُكَ حَتَّى أتعلَّمَ ، إذَا جَعَلْتَ حَتَّى للتَّعْلِيلِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَيَجُوزُ فِي : " كَيْ " ومَا بَعْدَهَا أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَتَّى ، وإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي كَيْ ؛ لأَنَّ لَهَا مَحْمَلَيْنِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ :

أحَدُهُمَا : أنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، فَيَكُونُ النَّصْبُ بإضمارِ أَنْ بَعْدَهَا ، وهِيَ فِي هَذِهِ الْحَالِ لا تكونُ مَفْعُولاً لَهُ.

والثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ نَصْبٍ فتكونُ مَصْدَرِيَّةً كَأَنْ ، فَتَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَفْعُولاً لَهُ.

وأَمَّا : " حَتَّى " فَإِنَّهَا لا تَنْصبُ بنفسِهَا إِنَّمَا النَّصْبُ بإضْمَارِ أَنْ بَعْدَهَا فَهِيَ حَرْفُ جَرٍّ ، وإِذَا كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يَنْسَبِكْ مَصْدَرٌ مِنْهَا ومِنَ الْفِعْلِ الَّذي بَعْدَهَا ، إِنَّمَا يَنْسَبِكُ مِنْ أَنْ الْمُضْمَرةِ بَعْدَ : " حَتَّى " ومِنَ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بِأَنْ الْمُضْمَرَةَ ولا يكون مفعولاً له إلا ما كان مَصْدَراً أو مقدراً به منصوباً على الشروط التي تقدمت قبل.

*****

﴿ الْمَفْعُـــولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفاً ﴾

١٤٦ /

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا "فِي" باطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَــا

قَوْلُهُ : " الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ " جِنْسٌ يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الأَوْقَــاتِ وَأَسْـمَاءَ الأَمَاكِنِ ، وقَوْلُهُ : " ضُمِّنَا فِي " يخرج أَسْمَاءَ الأوقَاتِ ، وأَسْمَاءَ الأَمَــاكِنِ إِذَا كُــنَّ مُبْتَدَآت أَوْ فَاعلات أَوْ مَفْعُولات أو مَجْرُورات أَوْ غَيْر ذَلكَ ممَّا لا يَكُون ضمن فِي ، فإِنَّهَا إِذْ ذَاكَ لا تُسَمَّى ظُرُوفاً نَحْوُ : يوْمُ الْجُمْعَة مُبَارَكٌ ، والْمَكَانُ طَيِّبٌ ، وأحبَبْــتُ يَوْمَ الْجُمْعَةِ والْمَكَانَ الَّذي أَنْتَ فِيه ، وأُسَرّ بِيَوْم الْجُمْعَةِ ، وبِالْمَكَانِ الَّذي أَنْتَ فِيه.

وَقَوْلُهُ : " باطِّرَادٍ " فصْلٌ يُخرِجُ مَا انْتَصَبَ من أَسْمَاءِ الأوقاتِ والأماكِنِ مِمَّا ضمنت فِي ، ولَيْسَ ذَلكَ فِيهَا مُطَّرداً.[1]

وقَوْلُهُ : " ضُمِّنَا " أيْ جعلت فِي ضمنَ ذَلكَ الوقت أو الْمَكَان ، فَهُمَا يَدُلان عَلَى الزَّمَانِ والْمَكَانِ بالْوَضْعِ ، ويَدُلاّنِ عَلَى مَعْنَى فِي بالتضمن ، وذَلكَ نظيرُ أَسْـمَاء الاستفهام والشرط ، فإنك إذَا قُلْتَ : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ ، فَقَدْ دَلَّتْ : " مَــنْ " عَلَــى الشَّخْصِ العاقِلِ بالْوَضْعِ ، ودَلَّتْ عَلَى ارتباط جُمْلة الْجَزَاءِ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ وتَوَقُّفهَا عَلَيْهَا وذَلكَ بتضَمُّنهَا معنَى إِنْ الشَّرْطِيَّةِ ؛ إلاَّ أَنَّهُ يلزم النَّاظِم أن يكون الظرف مَبْنِيًّا ؛ لأَنَّهُ يضمَّنَ معنَى الْحَرْفِ وَلَيْسَ بِمَبْنِي.

وإِنَّمَا فَرَّ مِنْ قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ : " إِنَّ الظَّرْفَ عَلَى تَقْدِيرِ فِي " ؛ لأَنَّهُ وَجَدَ بَعْض الظروف لا يَتَقَدَّر عِنْدَه فيه فِي نَحْو : عِنْدَكَ ، فَوَقَع فِي التَّضْمينِ الَّذي يَلْزَمُ مِنْهُ بِنَــاءُ الظَّرْفِ.

---

(١) مثلوا له بقولهم : دخلت الدار وسكنت البيت مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال : نمت البيت ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به إما حقيقة أو بعد التوسع بإسقاط لخافض.

ولا يلزَمُ مِنْ قَوْلِ النُّحَاةِ : إنَّ الظَّرْفَ يُقَدَّرُ بِفِي أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ فِي عَلَيْـــهِ ، وأَنَّهُ يتلفَّظُ بهِ[1] ، وكم مقدر لا يلفظ به نَحْوِ الْفَاعِلِ فِي : اضربْ فإِنَّهُ مُقَدَّرٌ ، ونَحْوِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ لِلْمُنَادِي فِي نَحَو : يا عَبْدَ اللهِ – أيضاً – مُقَدَّرٌ ، وَكِلاَهُمَا لاَ يلفَظُ بِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاظِمُ فِي مكانٍ آخر أَنَّ الْمَفْعُولَ فيهِ هُوَ مَا نصب من اسم زمـــانٍ أو مكانٍ مقارناً معنى فِي دون لفظِهَا[2] ، وزَعَمَ أَنَّ ذِكْرَ الْمُقَارَنَةِ أَعَمُّ مِنْ ذِكْرِ تقدير فِي ؛ لأَنَّ مِنَ الظُّرُوفِ ما لا تدخلُ عَلَيْهِ (فِي) كعند ومع ، وهُمَا مقارنان لِمَعْنَاهَا مَا دَامَا ظرفين وهَذَا كُلُّهُ بِنَاء منه على أنه يلزم من تقديرِ : " فِي " أَنْ تدخل عليه ، وقد بينا أن ذَلِكَ لا يلزم.

وقولُهُ : " دون لفظها " زيادةٌ لا يحتاج إليها ؛ لأَنَّهُ قَدْ بَيَّن أن الْمَفْعُولَ فيهِ هُوَ مَا نصب ، فإذَا كَانَ مَنْصُوباً فَكَيْفَ يَذْكُرُ فيهَ أن في لا تدخلُ عَلَى لَفْظِـــهِ ، وَهَـــلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً وتَدْخُلُ فِي عَلَيْهِ فَيَبْقَى مَنْصُوباً هَذَا ما لا يَتَخَيَّلُهُ أَحَدٌ ، وَمثل بِـــ : " هنا " وهي ظرفُ مَكَانٍ ، وَبِقَوْلِهِ : " أزمنا " وهي ظرف زمان.

قولــــــه :

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيـــهِ مُظْهَـــرَا   كَـــانَ وَإلاَّ فَـــانْوِهِ مُقَـــدَّرَا

" فَانْصِبْهُ " أي الْمَفْعُولَ فِيهِ بِالْوَاقِعِ فِيهِ سَوَاءً أَكَانَ فعْلاً أو اسْماً يَعْمَلُ عَمَـــلَ الْفِعْلِ أو اسْماً فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ ، مثال عمل الْفِعْلِ فِيهِ : قُمْتُ يَوْمَ الْجُمْعَةِ خَلْفَكَ.

ومِثَالُ عَمَلِ الاسم الذي يعمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ : زَيْدٌ قَائِمٌ يَوْمَ الْجُمْعَةِ خلفـــك ، ومثالُ عمل الاسم بِمَا فِيهِ مِنْ رَائِحَةِ الْفِعْلِ قَوْلُكَ : أَنَا زَيْدٌ عِنْدَ الأَزْمَاتِ ، وأَنَا عَمْرٌو

---

(١) ومعناه أنك إذا قلت سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فإن هذا لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح وإنما هو جار ومجرور أما الظرف فهو المنصوب المضمن معنى في دون لفظها.

(٢) شرح الكافية الشافية جـــ ٢ ص ٦٧٥ (هريدي)

يَوْمَ الْقِتَالِ ، فَزَيْدٌ قد نصب عند وعمرو قد نصب يوم ، وذَلِكَ لأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى : أَنَا الْمَشْهُورُ أو الْمَعْرُوفُ[١] ؛ كما قَالَ الشَّاعِرُ :[٢]

أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَـدَّ النَّقُـرْ / ١٤٧

فـ : " إِذْ " ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ : " ابْنُ مَاوِيَةَ " ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : أَنَا الْمَشْهُورُ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الظَّرْفِ تَارَةً يَكُون مظهراً كما مثلناه ، وتَارَةً يَكُـونُ مقَدَّراً ، مثال ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتَ ؟ فتَقُولُ : يَوْمَ الْجُمْعَةِ ، أَيْ : سِـرْتُ يَوْمَ الْجُمْعَةِ ، وكَذَلِكَ : أَيْنَ جَلَسْتَ ؟ فَتَقُولُ : عِنْدَ زَيْدٍ ، أَيْ : جَلَسْتَ عِنْدَ زَيْدٍ.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَإِلاَّ فَانْوِهِ " أَيْ : وَإِلاَّ يكنْ الواقعُ فيه مظهـراً فانْـوِهِ ، وَقَوْلُهُ : " مُقَدَّراً " حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ من الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي : انْوِه ؛ لأَنَّهُ صَارَ الْمَعْنَـى فقدره مقدراً ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ والنية فِي الاصْطِلاَحِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُـوَ قـسيم للعامـل الْمُظْهَرِ ، وتحت قَوْلِهِ : " وإِلاَّ فَانْوِهِ " أَيْ : وإلا يكن مُظْهَراً فانْوِهِ قسمان :

---

(١) نقله الصبان بنصه في حاشيته : ٢/ ١٢٨ ونبه عليه.

(٢) هو عبيد الله بن ماوية الطائي كما في مراجعه ، والبيت من الرجز المشطور وهو في الفخر وبعده :

وجاءت الخيل أثابي زمر

اللغة : ماويه : اسم امرأة والماوية هي المرآة الصافية فلعل أم الشاعر كانت كريمة الأصل ، إذ جد النقر : كناية عن الشجاعة والنقر الصاق اللسان بالحنك ثم فتحه فيصدر منه صوت يزعج الدابة والفرس فيسير مسرعاً ، أثابي : جمع ثبة وهي الجماعة منصوب على الحال ، والزمر : الجماعات أيضاً.

ويستشهد به في باب الوقف : حيث نقل حركة الراء إلى القاف قبلها.

ويستشهد به هنا : على نصب الظرف بما فيه رائحة الفعل وقد ذكره الـشارح . وانظـر الشاهد في الكتاب : ٤/ ١٧٣ ، والإنصاف : ٧٣٢ ، والتصريح : ٢/ ٣٤١ ، واللـسان (نقر).

أحَدُهُمَا : مَا يُنْوَى جَوَازاً لاَ وُجُوباً نَحْوُ ما سبق تَمْثِيلُهُ.

والآخَر : مَا يُنْوَى وُجُوباً وذَلِكَ إذَا وَقَعَ الظَّرْفُ صِلَةً أو صِفَةً أو خَبَراً أو حَالاً أو ثَانياً لظننْتُ أو ثَالثاً لأعْلَمْتُ.[١]

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :[٢]

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا   يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا

يَقُولُ : إنَّ كُلَّ وقتٍ يقبلُ ذَلِكَ ، أيْ : النَّصْب على الظرفيَّة سواءٌ أكَانَ ظَرْفُ الزمان مُبْهَماً نَحْو : سِرْتُ زَمَاناً ، أوْ غَيْرَ مُبْهَمٍ نَحْوُ : سِرْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وظَرْفُ الزَّمَانِ إمَّا مُبْهَمٌ وهُوَ مَا وقَعَ عَلَى قَدْرٍ مِنَ الزَّمَانِ غَيْر معين نحو : وَقْتٍ وحِينٍ وزَمَانٍ ، وإمَّا مُخْتَصٌّ وَهُوَ علَى قِسْمَيْنِ : مَعْدُود وغير معدود.

الْمَعْدُودُ : ما له مقدَارٌ مِنَ الزَّمَانِ مَعْلُومٌ نَحْو : سنة وشهر ويومين والمحرم ، وسائر أسماء الشهور والصيف والشتاء ، ويصلحُ كلُّ ذَلِكَ أنْ يَكُونَ جَوَاباً لِكَمْ نَحْو : كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فَتَقُولُ : سنة.

والعملُ فِيهِ كُلُّه حقيقةً أوْ مَجَازاً ، فالْحَقِيقَةُ نَحْو : سِرْتُ شَهْراً ، وسِرْتُ الْمُحَرَّمَ ، والْمَجَازُ نَحْو : سِرْتُ الأبَدَ أو الدَّهْرَ أو نَحْو ذَلِكَ ، وإذَا قُلْتَ : سِرْتُ يَوْمَيْنِ ، فَالْعَمَل يعمُّهمَا مِنْ أوَّلِهِمَا إلَى آخرِهِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ واقعاً فِي كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا وإنْ لَمْ يعم السير من أول اليومين إلَى آخرهما.

---

(١) والتمثيل لهذه الستة كالآتي : مثال الصلة : جاءني الذي عندك ، ومثال الصفة : جاءني رجل عندك ، ومثال الخبر : محمد عندك ، ومثال الحال : رأيت محمداً عندك ، ومثال ثاني مفعول ظن : ظننت محمداً عندك ، ومثال ثالث أعلم : أعلمت علياً محمداً عندك.

وكله يَجوز تقدير العامل الناصب استقر أو مستقر إلا الواقع صلة فيتعين تقدير استقر.

(٢) لَم يشر الشارح فِي كل من النسختين إلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

ولا يَجوز أن تقول : سرت يومين ، والسير لَمْ يَقَعْ إلا فِي أحَدِهِمَا ولاَ يَعْمَلُ فِي الْمَعْدُودِ مِنَ الأفْعَالِ إلاَّ مَا يَتَكَرَّرُ ويتطاولُ ، ولَوْ قُلْتَ : مات زَيْدٌ يَـوْمَيْنِ ، لَـمْ يَجُزْ إِذَا أَرَدْتَ الْمَوْتَ الْحَقِيقِيّ.

وانتصاب ما يشملُهُ الْعَمَلُ نَحو : صمتُ رَمَضَانَ علـى الظَّـرْف عِنْـدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ مَا كَانَ الْعَمَلُ يَعُمُّهُ لا يكُونُ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّـرْف ؛ لأنَّ الظَّرْفَ يَتَقَدَّرُ بِفِي ، وفِي عِنْدَهُمْ يقتَضِي التَّبْعِيضِ فَتَدَافَعَ التَّعْمِيمُ ، والتَّبْعِيضُ فَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ عِنْدَهُمْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لاَ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ.[١]

والْمُخْتَصُّ غَيْرُ الْمَعْدُود : أَسْمَاءُ الأَيَّام كالسبتِ والأحدِ ، ومَا تَخَـصَّصَ بالأَيَّامِ نَحو : يَوْمُ الْجَمَلِ ، أَوْ بِألْ نَحو : الْيَوْمُ والليلةُ ، أَوْ بِالصِّفَةِ نَحْـو : قعـدتُ عندك يوماً قَعَدَ عِنْدَكَ فِيهِ زَيْدٌ.

ومِنَ الْمُخْتَصِّ غَيْرِ الْمَعْدُودِ ما أضافَتِ الْعَرَبُ إليه شَهْراً مِنْ أَعْلاَمِ الـشُّهُورِ وَهُوَ رَمَضَانُ وربيع الأول وربيع الآخر فقط قالوا : شهر رمضان ، وشهر ربيع ، ولَمْ يَقُولُوا : شهرُ شَوَّال ولا شهر صفر ولا غير ذلك ؛ إلا ما ذكر فصار شهر رمـضان وشهر ربيع مُخْتَصًّا لَيْسَ مِنْ الْمَعْدُودِ ، ولذَلِكَ يَقَعُ جَوَابَ مَتَى ؛ إِذْ كُلّ ظَرْف زَمَان مُخْتَص غير معدود يقع جواب مَتَى ، فإذا قيل : مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ ؟ تَقُولُ : يَوْمَ الْجَمْلِ ، أو السَّبْتِ أو الْيَوْمِ أو يوماً قَعَدَ فِيهِ زَيْدٌ أو شهر رمضان ، ولا يصلحُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ أن يكُون جواباً لكم.[٢]

---

(١) انظر نصه فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٣١ ، وزاد هناك قائلاً عن مذهب الكوفيين فلا يَجوز عندهم دخول فِي عليه لا تقول صمت فِي يوم الخميس ولا يوم الخميس صمت فيه.

(٢) لاحظ الفرق بين الزمان المختص المعدود فهو الذي يقع فِي جواب كم مثل سـنة وشـهر ويومين وأما المختص غير المعدود فهو الذي يقع فِي جواب مَتَى مثل السبت وشهر رمضان.

وهذَا الْمُختَصُّ غَيْرُ الْمَعْدُودِ قد يقعُ العمَلُ فِي جَميعِهِ ، وقَدْ يَقَعُ فِي بَعْضِهِ ويَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُتَطَاوِل والْمُتَكَرِّر وغَيْره ، تقول مات زَيْدٌ يومَ السَّبْتِ ، ومَاتَ السَّبْتَ ، وصامَ يَوْمَ الخميسِ والْخميسَ ، ومَاتَ شَهْر ربيع وصام شهر رمضان.(١)

وزَعَمَ الزَّجَّاجُ أَنَّهُ لاَ فَرْقَ بَيْنَ رمضان وشهر رمضان ، وأَنَّهُ يَجُوزُ أن يكون العملُ فِي بَعْضِهِ وأَنْ يَكُونَ فِي جميعِهِ(٢) ، وهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا قَالَ سيبويه ، قال سيبويه : "وَمِمَّا أُجْرِي مُجرَى الدَّهْرِ والليلِ والنَّهار / ١٤٨: الْمُحَرَّمُ وصَفَرُ وسَائِرُ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ إِلَى ذِي الْحِجَّة ؛ لأَنَّهُمْ جَعَلُوهُنَّ جُمْلَةً وَاحِدَةً لِعِدَّةِ أَيَّام ؛ كأنهم قالوا : سِيرَ عَلَيْهِ ثَلاَثُونَ يَوْماً ، ولَوْ قُلْتَ : شَهْرُ رَمَضَان كان بِمَنْزِلَة : يوم الجمعة والبارحة ولصار جواب مَتَى". انتهى كلامه.(٣)

فَقَدْ فَرَّقَ سِيبَوَيْهِ بَيْنَ ذِكْرِ رمضان وشهر رمضان كما ترى.

وَزَعَمَ ابْنُ خروف أَنَّ أَعْلاَمَ الأَيَّامِ كأعلامِ الشُّهُورِ ، فَإِذَا قُلْتَ : سرت الْخميس ، كان ذَلِكَ عَامًّا ؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : سرتُ الْمُحَرَّمَ كان العمل مستغرقاً لَهُ ؛ وإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ يَوْمَ السَّبْت ، احتمل أن يكون السيرُ مستغرِقاً لِجميع اليَوْمِ ، واحتملَ أن يكُونَ فِي بَعْضِهِ.(٤)

قَوْلُهُ : " وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَماً " أيْ : مَا يقبلُ النَّصْب على الظرفِيَّةِ إِلاَّ فِي حَالِ إِبْهَامِهِ نَحْوُ : قَعَدْتُ أَمَامَكَ.

---

(١) انظر نصه فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٣١.

(٢) ذكره المرادي فِي شرح التسهيل : ٢/ ٤٧ ، وانظر نصه مسنداً للزجاج فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ١٩٨.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢١٧ ، ٢١٨.

(٤) انظر نص ما قاله ابن خروف فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٣١ ، والهمع للسيوطي : ١/ ١٩٨.

وظرف المكان ينقسم – أيْضاً – إِلَى مُبْهَم ، وسيأتي ذِكْرُهُ فِي الْبَيْتِ الَّذي بَعْدَ هَذَا ، وإِلَى مُختَصٍّ مَعْدُود وغَيْرِ مَعْدُود ، سَيَأْتي فِي البيت بَعْدَ هَذَا.[١]

والْمُخْتَصُّ غَيْرُ المعدود نَحْوُ : الدَّار والمسجد والحانوت فَهَذَا ونَحْوُه لا ينتصبُ عَلَى الظَّرْفِ ، لاَ تَقُولُ : قعدْتُ الدَّارَ ، ولا ضحكت الحانوتَ ، ولا صليت الْمَسْجِدَ ، تريدُ : فِي الدَّارِ ، وفِي الْحَانُوتِ ، وفِي الْمَسْجِدِ.

وظاهِرُ كَلاَمِ هَذَا النَّاظم أنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُبْهَم لا ينتصبُ ظرفاً عَلَى الإطْلاق ، ولَيْسَ كَذَلكَ لأنَّ الْعَرَبَ أوْصَلَتْ : " دخَلَ " بغير واسطة : " فِي " إِلَى كُلِّ ظَرْفِ مَكَان مُخْتَصٍّ ، فتقولُ : دخلتُ السوقَ ، والْمسجِدَ ، ومَكَّةَ ، وغَيْرَ ذَلكَ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ.

إلاَّ أنَّهُ ذَهَبَ فِي : " دَخَلْتُ " إِلَى مَذْهَبِ الأخْفَشِ والْجَرْمِيِّ ، فإنَّهُمَا زَعَمَا أنَّ دَخَلْتُ مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى مَفعُول به ، فإذَا قُلْتَ : دَخَلْتُ البيتَ ، فالْبَيْت لَيْسَ مَنْصُوباً عَلَى أنَّهُ ظَرْفٌ إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ نَصْبَ الْمَفْعُول به.[٢]

---

(١) وعلى ذلك فالأقسام هي كالآتي :

١- المكان المبهم : ومن أمثلته أسماء الجهات ومكان وناحية.

٢- المكان المختص المعدود : ومن أمثلته ميل وفرسخ وبريد.

٣- المكان المختص غير المعدود : ومن أمثلته الدار والمسجد والسوق.

(٢) انظر المذهبين في نصب الدار والمسجد والسوق في قولك دخلت الدار والمسجد والسوق.

١- مذهب سيبويه والمحققين : النصب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص.

٢- مذهب الأخفش والجرمي : النصب على المفعول به.

انظر اللباب للعكبري : ١/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٤٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٣ ، والهمع : ١/ ٢٠٠.

وكذَلكَ – أيضاً – يخرجُ عن ما قدَّرَهُ النَّاظمُ قَوْلَ الْعَرَب : ذَهَبْتُ الشَّامَ ، فإن الشامَ منصوبٌ عَلَى الظَّرْف ، ولاَ يَجُوزُ : ذَهَبْتُ مَكَّةَ ، تريدُ : ذَهَبْتُ فِي مَكَّةَ ، والعذر له أَنَّهُ إِنَّمَا تعرض لضبط الْمَقِيسِ لا الشَّاذِّ الذي يُحفظُ ولا يُقَاسُ عَلَيْه ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لاَ تَقِيسُ عَلَى : " دَخَلْتُ " سَائِرَ الأفْعَالِ ولا على : " ذَهَبْتُ ".[١]

وَزَعَمَ السُّهَيْلِيّ أَنَّهُ إِذَا اتَّسَعَ الْمَدْخُولُ فيه كان النَّصْبُ لابُدَّ مِنْهُ نَحْوُ : دَخَلْتُ الْعِرَاقَ ، ويقبُحُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ : دَخَلْتُ فِي الْعِرَاق ، وإِنْ ضَاقَ نَحْوُ : الْبِئْر كان النصْبُ بَعِيداً جدًّا ؛ لأَنَّ الدُّخُولَ قد صار وُلُوجاً وتَقَحُّماً نَحْوُ : دَخَلْتَ فِي الْبِئْرِ[٢] ، ونَحْنُ لا نعرفُ هَذه التَّفْرِقَةَ ، بَلْ كُلُّ ظرف مكان مُخْتَصّ ينتصبُ عندنا بدَخَلْتُ.

وزَعَمَ بَعْضُ النحويِّينَ أَنَّ وصول : ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ ؛ بَلْ هُوَ مقيسٌ فيجيزون : ذَهَبْتُ اليَمَنَ ، وذَهَبْتُ العِرَاقَ ، ونَحْوُ ذَلكَ.

---

(١) قال المرادي مبيناً مذهب ابن مالك في نصب الدار : " وصرح المصنف بأنه منصوب بـ (دخلت) نصب المفعول به وهذا يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون مفعولاً به حقيقة ودخل متعد ، والثاني : أن يكون نصب نصب المفعول على إسقاط الخافض ، وهذا مراده . قال في شرح الكافية : فلو كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف ، بل على أنه مفعول به متعد بحرف ، ثم حذف الحرف تخفيفاً لكثرة الاستعمال فوقع عليه ونصبه كما يتفق لغيره ، ثم قال : ولا يَجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إِلَى غير المكان ولَم يحتج معها إِلَى حرف جر في قولهم : دخلت الدار . انتهى ، وقد نوزع المصنف فيما نقله عن سيبويه ، بل مذهب سيبويه أنه منصوب على الظرف تشبيهاً للمختص بالمبهم ". شرح التسهيل للمرادي : ٢/ ٣٦ تحقيق د. أحمد محمد عبد الله ، وشرح الكافية الشافية : ص ٦٨٣.

(٢) انظر فيما ذهب إليه السهيلي ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٣ ، والهمع : ١/ ٢٠٠ ، ولا يوجد في نتائج فكره ولا أماليه.

وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الْعَرَبَ أَوْصَلَتْ : ذَهَبَ وانْطَلَقَ إِلَى أَسْمَاءِ الْبِلَادِ والأَمَاكِنِ كُلِّهَا وَحَكَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : انْطَلَقْتُ الْعِرَاق ، وذَهَبْتُ الْيَمَنَ ، ولا يَحْفَظُ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ(١) ، ومِمَّا شَذَّ أَيْضاً قَوْلُ العربِ : اسْتَمَرَّ فُلَانٌ أَدْرَاجَهُ ، ورَجَعَ أَدْرَاجَهُ ، أيْ : فِي أَدْرَاجِهِ ، وما سوى ما ذكرناه لا يصل إليه الْفِعْلُ إلا بوساطة : " فِي " إلا إنْ اضطَرَّ شَاعِرٌ فَحَذَفَهَا ونَصَبَ(٢) ؛ كَمَا قَالَ :(٣)

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وَمِنْهُ :(٤)

---

(١) انظر فيما ذهب إليه الفراء وبعض النحويين ، ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٣ ، والهمع للسيوطي : ١/ ٢٠٠.

(٢) ينظر ما قيل في الأمالي الشجرية : ١/ ٦٣ ، ٢/ ٥٧٣ ، ٥٧٤.

(٣) بيت من بحر الكامل قاله ساعدة بن جؤية الهذلي أخو بني كعب ، وهو من قصيدة طويلة.
وانظر الشاهد في : ابن الناظم : ٩٦ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٧٩، وتخليص الشواهد : ٣٠٥ ، والخزانة : ٣/ ٨٣ ، وشرح أشعار الهذليين : ١١٢ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ ، والخصائص : ٣/ ٣١٩ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٢٠٠ ، والمغني : ١١ ، وأسرار العربية : ١٨٠ ، وشواهد العيني رقم : ٤٤٢.
اللغة : قوله : " لدن " بفتح اللام وسكون الدال وفي آخره نون ، أي ناعم لين فكل لين من القضبان يسمى لدناً ، قوله : " يعسل " بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح ، ويقال لمشي الذئب ولكل غاد عسلان – أيضاً – والمعنى : يضطرب في اندماج وسرعة كما يعسل الذئب إذا مضي مسرعاً وهز رأسه ، وقال أبو عبيدة : الذئب والرمح عسال.
والاستشهاد به في قوله : عسل الطريق حيث حذف حرف الجر منه ونصب مجروره توسعاً في الفعل وإجراء له مجرى المتعدي.

(٤) بيت من بحر الخفيف قاله كثير عزة وهو في الغزل والتسيب.
اللغة : " قلن " بكسر القاف من قال يقيل قيلاً وقيلولة فهو قائل وقوم قيل بالتشديد وهو النوم في الظهيرة ، عسفان : بضم العين موضع بالحجاز بين مكة والمدينة ، يتطلعن من نقاب الثغور : ينظرن للرائح والغادي.

قلْنَ عُسْفَانَ ثُـمَّ رُحْـنَ سِـرَاعاً يَتَطَلَّعْنَ مِـنْ نِقَـابِ الثُّغُـورِ

أيْ : عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ ، وقِلْنَ فِي عُسْفَان والطَّرِيق عِنْدَنَا مِنْ ظُرُوف الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّة.

وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وتَبِعَهُمْ أبو الْحُسَيْنِ بن الطراوة إلَى أنَّ الطَّرِيقَ مِـنْ قَبِيلِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَة ، وكذَا كُلُّ مَا في مَعْنَاهُ فَتَعَدِّي الْفِعْلِ إلَيْه بِغَيْرِ وَاسِطَة : "في" لَيْسَ بِشَاذّ ، قَالَ ابْنُ الطرَاوةِ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : أبْعَدَهُ الله وأسحقه وأوقد ناراً أثره.[1]

وَقَالَ زُهَيْر :[2]

الشاهد فيه : قوله : قلن عسفان فإن أصله في عسفان فحذف حرف الجر ضرورة ونـصب المجرور على الظرفية المكانية أو على التشبيه بالمفعول به.

وانظر البيت في ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٤ ، وشرح الجمل لابن عـصفور : ١/ ٣٢٩ ، والأغاني : ١/ ٢١٧.

(١) انظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ص ٩٠ دراسة : د/ محمد إبراهيم البنا، وانظر النص في ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٤ ، والتذييل والتكميل : باب الظروف.

(٢) البيت من قصيدة من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة المري مطلعها :

غشيت دياراً بالنقيع فثهمد دوارس قد أقوين من أم معبد

انظر الشاهد في الديوان ص ٣٨ ط دار الكتب العلمية.

اللغة : النقيع موضع قرب المدينة بينه وبين المدينة عشرون فرسخاً ، ثهمد : موضع في ديار بني عامر ، والدوارس : الباليات ، أقوين : خلون وأقفرن وذهب منهن أهلهن ، وشك البين أي سرعته ، والأنفاق هنا المخارج والطرق يريد أن الرماة سوا عليها المفارق والطرق.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " قعدوا أنفاقها " حيث عدى الفعل إلَى أنفاقهـا دون فـي وأنفاقها من ظروف المكان المبهمة وهو جائز عند ابن الطراوة ضرورة عند غيره.

وَلَمْ تَدْرِ وَشْكَ الْبَيْنِ حَتَّى رَأَتْهُمْ   وَقَدْ قَعَـدُوا أَنْفَاقَهَـا كُـلَّ مَقْعَـدِ

وَقَالَ آخَر :[١]

يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الأَجْدَلِ

وَقَالَ تَعَالَي :[٢] {لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ} فأثره وأنفاقها ومخارمها وصراطك كلّهَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ وهِيَ ظُرُوفٌ مُبْهَمَةٌ ، وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَكُـلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ " أيْ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ كَمَا شَرَحْنَاهُ.

ويَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ – أَيْضاً – اسم الإشارة / ١٤٩ الْمَوْصُوفُ بالظَّرْفِ نَحْوُ : سِرْتُ هَذَا الْيَوْمَ ، وقَعَدْتُ هَذَا الْمَقْعَدَ ، والْمُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ نَحْوُ : سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ أَوْ بَعْضَ الْيَوْمِ ، أو : صمْ أَيَّ اليَوْمَيْنِ ، وما فسّر بالظَّرْفِ نَحْوُ : كَمْ يَوْمـاً سِرْتَ؟ وكَمْ مِيلاً قَطَعْتَ ؟ ومَا كَانَ عَدَداً لَهُ نَحْوُ : سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمـاً أَوْ ثَلاثَـةَ فَرَاسِخَ.

وسَوَاءٌ فِي وُصُولِ الْفعْلِ أَكَانَ ظَرْفاً للزَّمَانِ أو الْمَكَانِ مُعْرَباً أو مَبْنِيًّا أو لازم الإضافة أو جائزها إلا إنْ كَانَ ضَمِيراً ، فَإِنَّهُ لا يَصِلُ الْفعْلُ إليه إلاَّ بوَسَاطَةِ : " فِي " ، والأَصْلُ أنْ يَصِلَ الفِعْلُ إِلَى ظَاهِرِهَا بوَسَاطَةِ : " فِي " لأنَّ الْفعْلَ يَطْلُبُهَا على طريـقِ الْوِعَاءِ ، وحرفُهُ : " فِي " فَشُبِّهَ الظَّاهِرُ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ بالْمَصْدَرِ فَتَعَدَّى الْفعْلَ إِلَى أَضْرُبِهِ الثلاثة كما تعدَّى إِلَى أَضْرُبِ الْمَصْدَرِ مبهمه وضربي مختصه.

---

(١) شطر بيت من بحر الكامل لم أعثر له على تتمة ولا قائل.

اللغة : يهوي : يسقط من هوى يهوي كرمى يرمي ، المخارم : جمع مخرم بزنة مسجد وهو منقطع أنف الجبل والجمع مخارم وهي أفواه الفجاج ، الأجدل : الصقر.

الشاهد فيه : في قوله : " يهوي مخارمها " فإن أصله في مخارمها فأسقط الحرف ضرورة.

(٢) من الآية : ١٦ من سورة الأعراف.

ووجْهُ الشَّبَه بينهما ظاهر ، وهُوَ أنَّ الْفعْل يــدُلُّ عَلَــى الْحَــدَث والزَّمَــان بالْمُطَابَقَة وعلى كل واحد منْهُمَا بالتَّضَمُّنِ ، وشُبِّهَ مُبْهَمُ الْمَكَان بالزمان فَوَصَلَ الْفعْل إليه بلا واسطَة ، فلَمَّا أضْمرَ ظَرْفُ الزَّمَان والْمَكَان ، والإضمارُ يرُدّ الأشْـيَاءَ إلَـى أُصُولهَا غَالباً لَمْ يَتَعَدَ الْفعْلُ إلَى الْمُضْمَرِ إلا بواسطة : " في " إلا إنْ اتَّسَعَ فِي الْفعْـلِ فَتُحْذَفُ : " فِي " ويصل إليه الْفعْلُ مُضْمراً كما قَالَ :[١]

وَيَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَــامِراً ... قَلِيلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَال نَوَافِلُهْ

أَصْلُهُ : شهدنَا فِيهِ ، وفِي كيفية الاتساع فِي الْفِعْلِ تفصيلٌ واخْتِلافٌ.[٢]

قولـــه :

نَحْوُ الْجِهَاتِ والْمَقَادِيرِ وَمَــا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

أَخَذَ فِي تَمْثِيلِ الْمُبْهَمِ فَذَكَر فِي الْبَيْت ثَلاَثَةَ أَنْوَاعٍ : الْجِهَــاتِ والْمَقَــادِيرَ والْمَصُوغَ مِنَ الْفِعْلِ ، أمَّا الْجِهَاتُ : فَأمَامَ وقُدَّامَ وخَلْفَ ووَرَاءَ ويَمِينَ وشِمَالَ وفَوْقَ وتَحْتَ وذَاتَ الْيَمِينِ وذَاتَ الشِّمَالِ وتجَاهَ وغَرْبِيَّهَا وقِبْلِيُّهَا وجَوْفِيُّهَا ووَسَطَ ونَـدي النارِ وأسفَلَ وأعْلَى ونَاحِيَةَ ، ونَحْوُ ذَلِكَ جَمِيعُ هَذِهِ الظُّرُوفِ يَتَعَدَّى إلَيْهَـا الْفِعْـلُ بِنَفْسِه.

---

(١) البيت من بحر الطويل قاله رجل من بني عامر كما في الكتاب لسيبويه : ١/ ١٧٨ ، وهو في المقتضب : ٣/ ١٠٥ ، والمقرب : ١/ ١٤ ، وشرح أبيات المغني : ٧/ ٨٤ ، وابن الشجري : ١/ ٧ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٢٤٥ ، والهمع : ١/ ٢٠٣ ، والدرر : ١/ ١٧٢.

اللغة : سليم وعامر قبيلتان من قيس بن غيلان ، والطعن جمع طعنة ، والنهال : المرتوية بالدم وهي جمع نَهل بالتحريك ونُهل جمع ناهل كخدم وخادم وحرس وحارس ، يقول : لا ينال في ذلك اليوم إلا طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك.

والشاهد فيه : في قوله : " ويوماً " حيث نصب ضمير يوم بالفعل على التـشبيه بـالمفعول اتساعاً ومجازاً ، وفي رواية الجر يكون قد حذف حرف الجر اتساعاً أيضاً.

(٢) انظر طرفا منه في شرح التسهيل : ٢/ ٢٤٥ ، والهمع : ١/ ٢٠٣.

ومِنْ الْمُبْهَمِ – أيْضاً – قَوْلُ الْعَرَبِ : " هُمَا خَطَّانِ جنابتَى أَنْفهَا " ، يَعْنِي : الْخَطَّيْنِ الْمُكْتَنِفَيْنِ أنفَ الظَّبْيَةِ هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْه[١] ، وَزَعَمَ الْفَارِسِيّ أَنَّ : " جنَابَتَى أَنْفِهَا " مِنْ الظروف الْمُخْتَصَّةِ ، وحكم ذَلِكَ أَنْ يُحْفَظَ ولا يُقَاسُ عَلَيْه.[٢]

ودَخَلَ فِي قَوْلِ النَّاظِمِ : نَحْوُ الْجهَاتِ قَوْلُ الْعَرَبِ : خـارِجَ الـدَّارِ ، وَلاَ يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِلاَّ بوَسَاطَةِ ، " فِي " ، قَالُوا : جَلَسْتُ فِي خَارِجِ الدَّارِ ولَمْ يَقُولُوا : خَارِجَ الدَّارِ ، وإِنْ كَانَ أَبْهم مِنْ قَوْلِهِمْ : شَرقِيُّ الدَّارِ ، وإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لأَنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى : جَلَسْتُ فِي داخل الدَّارِ ، وداخل الدَّارِ ، فتختص لاحق بما لَهُ أقطار تحصره ، وقال سيبويه : لا يَجُوزُ زَيْدٌ دَاخِلَ الدَّارِ وخَارِجَ الدَّارِ وجَوْفَ الدَّارِ إِلاَّ بِإِدْخَـالِ : " فِي " يجرين مَجْرَى الظَّهْرِ والبَطْنِ.[٣]

وَقَالَ ثَعْلَبُ : الْمُخْتَارُ ما ذكرَهُ سيبويْهُ إلا أَنَّهُ قُـرِئَ :[٤] {عَـالِيَهُمْ ثِيَـابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ} فَعَالِيَهُمْ وعَالِي الدَّارِ بِمَنْزِلَةِ " خَارِج الدَّارِ ودَاخِلَ الدَّارِ ، يَعْنِـي أَنَّـهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَسَاطَةِ : " فِي " وذَلِكَ أَنَّ ثَعْلباً ذَهَبَ فِي قِرَاءَةِ مَـنْ قَرَأَ : "عَالِيَهُمْ" بالنصب إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ[٥] ، ولَيْسَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، بَلْ

---

(١) قال سيبويه : "ويقال : هما خطان جنابتيْ أنفها يعني الخطين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية". الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٥ ، وانظر اللسان : مادة : " جنب ".

(٢) المقتصد فِي شرح الإيضاح : ١/ ٦٤٤.

(٣) الكتاب : ١/ ٤١٠ – ٤١١.

(٤) من الآية : ٢١ من سورة الإنسان.

(٥) قال الفراء فِي : " عاليهم " نصبها أبو عبد الرحمن وعاصم والحسن البصري جعلوها كالصفة فوقهم والعرب تقول : قومك داخل الدار فينصبون داخل الدار لأنه محل فعاليهم من ذلك ". معاني القرآن للفراء : ٣/ ٢١٨ ، ٢١٩ ، والنصب على الظرفية أحد قولين قالهما الأنبـاري فِي البيان فِي غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٨٣ ، وكذا أحد قولين قالهما مكي بن أبي طالب فِي مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٤٣٩ ، ٤٤٠.

هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ[1] ، و : " ثِيَابُ " فَاعِلٌ بِالْحَالِ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى :[2] {خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ}.[3]

فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَثْنَى مِنَ الْجِهَاتِ : خَارِج الدَّارِ ، فَإِنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، ولا يتعدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ إلا بوساطة : " فِي " كما بيناه.

وأَمَّا الْمَقَادِيرُ[4] فَنَحْوُ : بريد وفرسخ وميل وغلوة ، والغلوة مائـةُ بـاعٍ ، والْميلُ عشرة غلاء ، والفَرْسَخُ ثَلاَثَةُ أَمْيَالٍ ، والبريد أَرْبَعَةُ فَرَاسِخ[5] ، جَمِيعُ هَذَا وإِنْ كَانَ مَعْلُوم القَدْرِ فإِنَّهُ مَجْهُولُ الصِّفَة ، فدخل بذَلِكَ فِي حَيِّزِ الْمُبْهَمِ فنصَبَهُ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَسَاطَةٍ فِي نَحْوِ : سِرْتُ مِيلاً وفَرْسَخاً وبريداً. / ١٥٠

وفِي انْتِصَابِ هَذهِ الْمَقَادِيرِ خلاَفٌ.

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ انْتِصَابهَا انْتِصَابُ الْمَفْعُولِ به ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ يَعُمُّ جَمِيعَ الْمَحَل ، وتقدم نَحْوُه فِي ظَرْف الزَّمَانِ نَحْوُ : صُمْتُ الْيَوْمَ ، هَذَا نَقْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْهُمْ ، ونَقَلَ غيرُهُ من أَصْحَابِنَا عَنْهُم أَنَّ نَصبَهُ نَصْبُ الْمُشَبَّه بالْمَفْعُولِ به.[6]

وذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ هَذه الْمَقَادِيرَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّـرْفِ[7] ، وذَهَـبَ السُّهَيْلِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ[8] ، قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ نَصَبُوا : " مِـيلاً

---

(١) هو القول الثاني الذي قاله الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٨٣ ، وانظر معه مشكل إعراب القرآن الكريم : ٢/ ٤٣٩ ، ٤٤٠.

(٢) من الآية : ٧ من سورة القمر.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٠٤ ، وانظر مشكل إعراب القرآن الكريم : ٢/ ٣٣٦.

(٤) هذا هو النوع الثاني من أنواع المبهم من ظروف المكان مما ذكره ابن مالك في بيت الألفية.

(٥) لو أردت هذا بالمقادير الحديثة فالفرسخ ٤,٨ كيلو متر فيكون البريد قريباً من عشرين كيلو متر.

(٦) اللباب للعكبري : ١/ ٢٧٤ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٢/ ٥٠.

(٧) انظر الارتشاف : ٢/ ٢٥٠ ، والهمع : ١/ ١٩٩.

(٨) المرجعان السابقان.

وفَرْسَخاً " عَلَى الظَّرْفِ والْفِعْلُ لا يَتَضَمَّنُهُ[١] ؟ ، وكَيْفَ ثَنُّوا الْمِيـلَ وجَمَعُـوهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ؟ ولِمَ لا يُخْفَضُ بِفِي فَيُقَالُ : سِرْتُ فِي مِيلٍ ، كَجَلَسْتُ فِي مكَان.

فَالْجَوَاب[٢] : أنَّ الْمِيلَ لَيْسَ بظَرْف ؛ أَلاَ تَرَى أنَّهُ لَيْسَ كَالْجِهَات الْمُضَافَة ؛ لأنَّ الْجِهَةَ لاَ مَعْنَى لَهَا إلاَّ بإضَافَتِهَا إِلَى مَنْ هِيَ لَه ، والْمِيلُ لاَ يُـضَافُ وَلاَ مَعْنَـى لإضَافَتِهِ إِلَى شَيْء ، والظرْفُ مُقَدَّرٌ بِفِي ، وقَدْ يُصَرَّحُ بِهَا فِي الْمُتَمَكِّنِ ، والْمِيـلُ لاَ يقدر بفي ولو قدر بفِي لجاز إظهارُهَا ؛ لأنه مُتَمَكِّنٌ يكونُ فاعلاً ومفعـولاً ويُثَنَّـى ويُجْمَعُ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ : سِرْتُ فِي مِيلٍ لَوْ كَانَ ظَرْفاً.

و – أيْضاً – فالظَّرْفُ يَقَعُ فِيهِ كُلُّ فِعْلٍ نَاصِبٍ لَهُ ، والْمِيلُ لا يَعْمَلُ فيه إلا ما كَانَ فيه مَعْنَى الْمَشْيِ والْحَرَكَة ، لا تقولُ : رَقَدْتُ مِيلاً ، ولا : قَعَدْتُ مِيلاً ، فَـدَلَّ هَذَا كُلُّهُ على أنه مِنْ بَابِ الْمَصْدَرِ لا مِنْ بَابِ الظُّرُوف ، وإِنَّمَا هُوَ اسْـمٌ لِخُطَـى مَعْدُودَة ، فكما تقولُ : سِرْتُ خطوةً وخطًى ، فلا يكونُ هَذَا ظَرْفاً إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ ، فَكَذَلِكَ : سِرْتُ أَلْفَ خُطْوَةٍ أَوْ ثَلاَثَةَ أَلْفِ ذِرَاعٍ.

فَالْمِيلُ والْفَرْسَخُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الأَعْدَادِ مِنْ الْخُطَى ؛ كَمَا أَنَّ الْقِنْطَارَ عِبَارَةٌ عَنْ أَعْدَادٍ كَثِيرَةٍ من الدراهم أو غيرها ، فكما تقول : قَبَضْتُ دِرْهَماً ، وقَبَضْتُ قِنْطاراً ، فلا يَخْتَلِفُ الإِعْرَابُ ، فكذلك يَنْبَغِي أَنْ لا يَخْتَلِفَ إِذَا قُلْتَ : مَـشَيْتُ خُطْـوَةً أَوْ خُطْوَتَيْنِ ومَشَيْتُ مِيلاً أَوْ مِيلَيْنِ ، ومحال أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً إِذَا كَثُرَ ، ومَصْدَراً إِذَا قَلَّ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لا يختلفَ الإِعْرَابُ ؛ كَمَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْمَعْنَى.

---

(١) فِي النسخة الأمريكية : والفعل يتضمنه ص : ١٥٠ ، وأظن أن ما أثبته هو الصحيح وهـو مطابق للمخطوط ، وهو أيضاً كذلك فِي التذييل والتكميل.

(٢) انظر الاعتراض والجواب وكلام السهيلي كله فِي نتائج الفكر له ص ٣٠١ – ٣٠٢ وهو فِي التذييل والتكميل أيضاً (باب الظروف).

وسُمِّيَ هَذَا القَدْرُ من الْخُطَى ميلاً ؛ لأنَّهُمْ كَانُوا يَنْصِبُونَ عَلَى الطُّرُقِ أَمْيَالاً كَانُوا يعرفونَ بِهَا مَقَاديرَ الْخُطَى التي مَشَوْهَا ، فَيَجْعَلُونَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ ثَلاثَةِ آلافِ ذِرَاعٍ بناء لهيئة الْميلِ يكتُبُونَ فِيهِ الْعَدَدَ مِنْ مَا مَشَوْهُ ، أَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدٍ – رحمه الله – :

وَعَنْ صُوَى أَمْيَالِهَا الْمَوَاثِلِ (١)

وَقَالَ هشامٌ لأَعْرَابِيِّ كان يسيرُ مَعَهُ : انْظُرْ فِي الْمِيلِ كَمْ مَشَيْنَا ؟. انتهى كلام السُّهَيْلِيِّ. (٢)

وتَلَخَّصَ مِنْهُ أَنَّ انْتِصَابَ الْمِيلِ والبريدِ والْفَرْسَخِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَصْدَرِ لاَ عَلَى الظَّرْفِ ، والنَّحْوِيُّونَ لَمْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عن الْخُطَى الْمُتَعَدِّدَة الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ ؛ إِنَّمَا جَعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عَنْ مَسَافَةِ الْمَكَانِ الْوَاقِعِ فِيهِ الْخُطَى الْمَذْكُورَةُ.

ولا حُجَّةَ لَهُ فِيمَا ذَكَرَ : أَمَّا كَوْنُهَا لا يدخلُ عَلَيْهَا : " فِي " فَبَعْضُ الظروفِ لا يدخلُ عَلَيْهِ : " فِي " نَحْوُ : عِنْدَ ، وأَمَّا كَوْنُهَا لا يَعْمَلُ فِيهَا إِلاَّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْمَشْيِ والْحَرَكَةِ ، فَقَدْ وَجَدْنَا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الظُّرُوفِ ، وذَلِكَ الظُّرُوفُ الْمُخْتَصَّةُ فإنها لا تَنْتَصِبُ بِكُلِّ فِعْلٍ بَلْ تَنْتَصِبُ بِدَخَلْتُ وَحْدَهَا.

وأَمَّا أَنَّ الْمِيلَ والْفَرْسَخَ عِبَارَةٌ عَنْ هَذه الأَعْدَادِ من الْخُطَى ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَسَافَةِ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا الْخُطَى الْمَذْكُورَةُ ؛ هَكَذَا فَهِمَ الْمُسْتَقْرِئُونَ اللُّغَةَ عَنِ الْعَرَبِ ، وهَكَذَا أَوْرَدَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ.

---

(١) من الرجز المشطور لَم أعثر على قائله أو بقية ، والصوى جمع صُوة وهي الأعلام من الحجارة والأميال جمع ميل ، والمواثل : الظاهرة الواضحة.

(٢) نتائج الفكر : ٣٠١ ، ٣٠٢ وهذا الكلام ليس بالنص فيه ، وهو بالنص فِي التذييل والتكميل (باب الظروف)

وأمَّا مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْـلِ[١] فَعِبَارَةٌ مَنْقُودَةٌ ؛ لأنَّ : " مَرْمَى " لَمْ يُصَغْ مِـنَ الْفِعْلِ ، بَلْ الفِعْلُ وَهُوَ مَصُوغَانِ مِنَ الْمَصْدَرِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ إلاَّ أَنْ يُرِيدَ بِالْفِعْلِ الْمَصْدَرَ فَيَصِحُّ إلاَّ أَنَّ قَوْلَهُ : " كَمَرْمَى " من رَمَى يُبْعِدُه ؛ لأنَّهُ يَعْنِي مَرْمَى مَصُوغ مِنْ رَمَى.

والْمَصُوغُ مِنَ الْمَصْدَرِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يُلاقِي الْعَامِلَ فِيهِ فِي الاشْتِقَاقِ ، وقِسْمٌ لاَ يُلاَقِيه.

القِسْمُ الأَوَّلُ : يَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

والْقِسْمُ الثَّانِي : قَوْلُهُمْ : هُوَ مِنِّى مَنْزِلَةَ الولد ، أي : دانِي الْمَنْزِلَة ، ومَنْزِلَـةَ الشغاف ، أيْ : لاَصِقاً بِقَلْبِي ، ومَزْجَرَ الكلب ، أيْ : مقصى / **١٥١** ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا ، أيْ : مُرْتَفِعاً ، ومَعْقِدَ الإزَارِ ، أيْ : قَرِيبَ الْمَنْزِلَة ، ومَقْعَدَ الْقَابِلَة ؛ إذَا لَصِقَ بِـكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ ، ومَقْعَدَ رَابِي الضُّرَبَاءِ[٢] ، أيْ مَكَاناً يشرف منه عَلَيَّ ومَكَانَ الشَّغَافِ ، هَذِهِ جملةُ مَا سُمِعَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِيهَا ، فَمَذْهَبُ سيبويه أَنَّهُ يقتصر فِـي ذَلِـكَ عَلَـى السَّمَاعِ ؛ لأنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ أَمَاكِنُ مُخْتَصَّةٌ ، فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ لاَ تُنْصَبَ عَلَى الظَّـرْفِ لاخْتِصَاصِهَا ؛ لَكِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِمَا يُؤَوَّلُ إِلَى الْمُبْهَمِ ؛ لأَنَّ مَعْنَى : هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ؛ أيْ : مَكَاناً مِثْلَ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، فَحَذَفَ مَكَاناً وأقيم مثل مَقَامَهُ ثُمَّ حذَفَ مثل وأقيم مقعد القابلة مُقَامَهُ.

---

(١) هذا هو النوع الثالث من أنواع المبهم من ظروف المكان مما ذكره ابن مالك في بيت الألفية وكان النوع الأول الجهات والثاني المقادير.

(٢) الرابئ والربيئة : الذي يرقب للقوم وينظر لهم من أعلى ، والضرباء جمع ضريب وهو الـذي يضرب بالقداح ، والتعبير كناية عن البعد.

قَالَ سِيبَوَيْه : وَلَيْسَ يَجُوزُ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ لَوْ قُلْتَ : هُوَ مِنِّي مَجْلِسَكَ ، أَوْ مُتَّكَأَ زَيْدٍ ، أَوْ مَرْبَطَ الْفَرَسِ ، لَمْ يَجُزْ .انْتَهَى.[١]

ولاَ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يُنْطَقَ بِهَا إلاَّ كَمَا سمعت فلا يقَال : هُوَ مِنِّي مقْعَدَ الشَّعْرَيْنِ ، ولا : هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ شِرَاكِ النَّعْلِ ، ولا : هُوَ مَزْجَرَ الْكَلْبِ ، ولا : هُوَ مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، دُونَ أَنْ تَقُولَ : هُوَ مِنِّي.

وذَهَبَ الْكِسَائِيّ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَقِيسٌ فِي هَذِه ومَا أشْبَهها[٢] ، وهَذَا الْمَذْهَبُ لازِمٌ للخليلِ ؛ لأَنَّهُ أَجَازَ فِي قَوْلِكَ : لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الْحِمَارِ ، أَنْ يَكُونَ صَوْتُ الْحِمَارِ صفةً لقَوْله : صَوْتٌ ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَهُ : لَهُ صَوْتٌ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ ، فَحُذِفَ مِثْلُ وقَامَ صَوْتُ الْحِمَارِ مَقَامَهُ ، ولَمْ يَجْعَلِ التَّعْرِيفَ مَانِعاً مِنْ ذَلِكَ.[٣]

وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى اطِّرَادِ مَا دَلَّ عَلَى قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : هُوَ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا ، وهُوَ مِنِّي مَنْزِلَةَ الشغَافِ[٤] ، فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ كَانَ

---

(١) قال سيبويه في باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن ، وبعد أن أورد هذه الأساليب وبيتين من الشعر قال : " وليس يَجوز هذا في كل شيء ، لو قلت : هو مني بمجلسك أو متكأ زيد أو مربط الفرس لَم يجز من هذا فاستعمل ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٢ – ٤١٤.

(٢) هو ما نص عليه المرادي في شرحه للتسهيل : ٢/ ٨٣ فقال : " وذهب الكسائي إِلَى أن انتصاب هذه الأسماء المختصة المشتقة من الفعل انتصاب الظروف مقيس ". وانظر الارتشاف : ٢/ ٢٥٦.

(٣) قال سيبويه : " وزعم الخليل أنه يَجوز : له صوت صوت الحمار على الصفة لأنه تشبيه فمن ثم جاز أن توصف به النكرة ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٦١.

(٤) ذكره المرادي في شرحه للتسهيل لبعض النحاة دون تحديد وقال : إن دل على القرب أو البعد كان مطرداً على الأصل واستدل على ذلك بقول الأحوص :

وإن بني حرب كما قد علمتم ... مناط الثريا قد تعلت نجومها

وهكذا في الارتشاف : ٢/ ٢٥٦ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٣ ، والمقتضب : ٤/ ٣٤٣.

ذَلكَ شَاذاً نَحْوُ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ : هُوَ مِنِّي مَرْأَى وَمَسْمَعاً بِالنَّصبِ[١] ، أَوْ فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ ، نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :[٢]

بِمَحْنِيَّةٍ قَدْ أَزَّرَ الضَّالُ نَبْتَهَــا   مَجَرَّ جُيُوشٍ غَانِمِينَ وَخُيَّــبِ

هَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، والَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ مِنِّي مَرْأَى ومَسْمَعاً يَدُلُّ عَلَى الْقُرْبِ ، ومثل : مَقْعَدَ القَابِلَةِ وأخواته فِــي الانْتِــصَابِ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ قَوْلُ الْعَرَبِ : هُوَ مِنِّي دَرجَ الــسُّيُولِ ، وَذَهَبَ دَمُهُ أَدْرَاجَ الرِّيَاحِ ، أَيْ هَدْراً ، ورَجَعَ أَدْرَاجَه ؛ أَيْ : فِي الطَّرِيقِ الَّذِي جَــاءَ مِنْهُ ، وهُوَ مِنِّي أنف الْجَبَلِ ، وهُوَ مِنِّي فَوْتَ اليَدِ ، وهُوَ مِنِّي دَعْوَةَ رَجُلٍ ، وعَــدْوَةَ فَرَسٍ ، هَذَا مِمَّا حفظ فِي الاخْتِيَارِ ولاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ.[٣]

قولــــه :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ   ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

وشَرْطُ كَوْنِ ذَا ، أَيْ : الْمَصُوغُ مِنِ الْمَصْدَرِ أَنْ يَقَعَ ظَرْفاً لِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ؛ أَيْ : ظَرْفاً لِلْعَامِلِ الَّذِي اجْتَمَعَ مَعَهُ ، أَيْ : مَعَ الظَّرْفِ فِي أَصْلِهِ ؛ أَيْ : فِــي الاشْتِقَاقِ مِنْ أَصْلِهِ.

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٦.

(٢) البيت من بائية طويلة مشهورة لامرئ القيس مطلعها قوله : خليلي مرا بي على أم جنــدب ، وهي في الديوان . ص ٦٤ (دار صادر)

اللغة : المحنية : حيث ينحني الوادي وهو أخصب موضع ، آزر : ساوى ، الضال : شجر ، مجر جيوش : أي أن هذه المحنية موضع تمر فيه الجيوش الغانمة المنتصرة أو الخائبة المنهزمة.

الشاهد فيه : مجر جيوش حيث يروى بالنصب على الظرفية خبراً لمبتدأ محذوف أي هي مجــر جيوش.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٣ – ٤١٧.

وهَذَا الْبَيْتُ تَرْكِيبُهُ مُعَقَّدٌ ، وَعِبَارَةُ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا سَهْلَةٌ ، وهِيَ أنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى الأَمْكِنَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنْ لَفْظِهِ نَحْو : جلَسْتُ مَجْلِساً حَسَناً ، ونَزَلَ فُلاَنٌ مِنِّي مَنْزِلَةَ الشَّغَافِ.(١)

وسَوَاء فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمُشْتَقِّ مِن الْفِعْلِ جَارِياً عَلَيْهِ أَوْ غَيْرَ جَارٍ نَحْو : أَنْزَلَهُ مُنْزَلاً مُبَارَكاً ، وقرئ :(٢) {وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً} ومَنْزِلاً مُبَارَكاً.(٣)

فَإِنْ لَمْ يَتَلاَقَيَا فِي الاشْتِقَاقِ لَمْ يَجُزْ لَوْ قُلْتَ : قَعَدْتُ مُصَلَّى زَيْدٍ ، أَوْ صَلَّيْتُ مَجْلِسَكَ لَمْ يَجُزْ ، ويَخْرُجُ عن ما شَرَطَهُ النَّاظِمُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ نَفْسَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : سَرَّنِي جُلُوسِي مَجْلِسَكَ ، أَيْ : فِي مَجْلِسِكَ ، فَمَجْلِسُكَ مَنْصُوبٌ بِجُلُوسِي ومَجْلِسَكَ لَيْسَ ظَرْفاً لِعَامِلٍ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ، بَلْ ظَرْفٌ لِنَفْسِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ جُلُوسِي.

وظَاهِرُ كَلاَمِ النَّاظِمِ أَنَّ الْمَقَادِيرَ والْمَصُوغُ مِنَ الْمَصْدَرِ مِنْ قَبِيلِ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ ؛ لأَنَّهُ مَثَّل بها جَمِيعهَا للمبهم فِي الْبَيْتِ قَبْل هَذَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ فِي الْمَقَادِيرِ كَيْفِيَّةَ إِبْهَامِهَا.

وذَهَبَ الأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ / ١٥٢ الظُّرُوفَ الْمُقَدَّرَةَ لا تَدْخُلُ تَحْتَ حَدِّ الْمُبْهَمِ(٤) ، لأَنَّهُ لاَ نَهَايَةَ لَهُ معروفة ولا حَدَّ مَحْصُور ، وهَذِه الظُّرُوفُ لَهَا نَهَايَةٌ وَحَدٌّ ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ الْمِيلَ مِقْدَارٌ مَعْلُومٌ من الْمَسَافَةِ ، والصَّحِيحُ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ حَدِّ الْمُبْهَمِ وقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

---

(١) ومنه فِي القرآن قوله تعالى : {وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ} (الجن : ٩)

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة المؤمنون.

(٣) بضم الميم وفتح الزاي قراءة الجماعة وبفتح الميم وكسر الزاي قراءة أبي بكر عن عاصم. الإقناع : جـ٢ ، ص ٧٠٨.

(٤) هو ما ذكره أبو حيان في الارتشاف : ٢/ ٢٥٠ ، وهذا القول ليس في شرح المقدمة الجزولية نصاً : انظر ص : ٧٢٢ وما بعدها.

وأمَّا الْمَصُوغُ من الْمَصْدَرِ الْمُلاقِي عَامِلَهُ فِي الاشْتِقَاق فَإِنَّهَا عَلَى قِسْمَيْنِ : مُبْهَمَةٌ ومُخْتَصَّةٌ ، فَالْمُخْتَصَّةُ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا قَبْلُ مِن قَوْلِكَ : سَرَّنِي جُلُوسِي مَجْلِسَكَ ، وتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى الْمُبْهَمِ من هَذَا النَّوْعِ والْمُخْتَصِّ ؛ لأنَّ فِي لَفْظِ الْعَامِلِ دَلاَلَةً عَلَيْه ؛ إِذْ تَلاَقَيَا فِي الاشْتِقَاق كَمَا تعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مُبْهَمِ الْمَصْدَرِ وَمُخْتَصِّه ، وإِلَى مُبْهَمِ الزَّمَان ومُخْتَصِّه ؛ لأَنَّ فِيهِ دَلاَلَةً عَلَى ذَلِكَ ، فإِدْرَاجُ النَّاظِمِ مُخْتَصُّ الْمَكَانِ الْمَصُوغِ من الْعَامِلِ فِي الْمُبْهَمِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِن قَبِيلِ الْمُبْهَمَات.

﴿الظرف المتصرف وغير المتصرف﴾

قولــــه :

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَــرْفِ ۞ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُــرْفِ

التَّصَرُّفُ فِي الظُّرُوفِ هُوَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظَرْفٍ كأَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً وفَـاعِلاً ومَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ومُضَافاً إِلَيْهِ نَحْو : يومُ الْجُمْعَةِ مُبَارَكٌ ، ومَكَانُـكَ طَيِّـبٌ ، وسَرَّنِي يَوْمُ الْجُمْعَةِ ، ومَكَانٌ أَنْتَ فِيهِ ، ونَحْوُ ذَلِكَ.

والظُّرُوفُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : مُتَصَرِّفٌ وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ سَـيَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا ، والْمُتَصَرِّفُ مِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : الْيَوْم والليلة والساعة والْحِين والشهر والسنة والعام ، ومِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ : مكان وخلف ووراء وأمـام وميـل وفرسخ وبريد ، وزَعَمَ الْجَرْمِيّ أَنَّ : خَلْفاً وأَمَاماً لا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهما مُتَـصَرِّفَيْنِ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ[1] ، وهُمَا عِنْدَهُ كَسِوَى وسَوَاء.

وقَالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ[2] : خَلْفك وقدامك وأمامك وحذاءك وإزاءك وتلقاءك وما يَجْرِي مَجْرَاهُنَّ سَبِيلُهُنَّ أَنْ لاَ يُزَايِلْنَ الْمَوَاضِعَ ، ولا ينقلن إِلَى نُعُوتِ النَّاس ، ولا يَحْلُلْنَ مَحَلَّ الْفَاعِلِ مِنَ النَّاسِ والْمَفْعُولِ ، فَخَطَأٌ أَنْ يُقَالَ : قَامَ خَلْفُكَ ، عَلَـى أَنَّ : "خَلْفَكَ " فَاعِل بِنَصْبِ خَلْفُكَ أَوْ رَفْعه ، ولا : رَأَيْتُ خَلْفَكَ ، ولا : مَرَرْت بِخَلْفِكَ. انْتَهَى مُلَخَّصاً ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَحْكَامِ الظُّرُوفِ فِي بَـابِ الْمُبْتَـدَأ والخبر.[3]

---

(١) هكذا ذكر أبو حيان في الارتشاف عن الجرمي : ٢/ ٢٥٧ في : "خلف وأمام ، وكذا نقل قولاً آخر في أنه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفاً ولا يقاس على استعمالها أسماء".

(٢) بحثت عنه في الواضح للزبيدي فلم أجده.

(٣) سبق ذكر ذلك وهو يشرح قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبراً ۞ عن جثة وإن يفد فأخبرا

قولـــــه :

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِـــنَ الْكَلِـــمْ

مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ الَّتِي لا تَتَصَرَّف : سُحَيْراً وبُكْرَةً وضُحَى وضحوة وصباحاً ومساء وليلاً ونهاراً وعتمة وعشاء وعشية وسحر إِذَا أُرِيدَ بِهَا مِنْ وَقْتٍ بِعَيْنِه ، وصباح مساء ، ويوم يوم ، وذات مرة ، وبعيدات بين ، وذا صـــباح ، وذات ليلـــة ، وذات العويم ، وذات الزمين[١] ، وذا صبوح ، وذا غبوق.[٢]

جَمِيعُ ذَلِكَ الْتَزَمَتْ فِيهِ الْعَرَبُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِ ، ولَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ اسْـماً غَيْرَ ظَرْف إِلاَّ أَنَّ ذَاتَ يَوْم وذات مرة وذا صباح ، فـــإِنَّ لُغَـــةَ خَـــثْعَم فِيهَـــا أَنَّهَـــا تَتَصَرَّفُ[٣]، وَزَعَمَ السُّهَيْلِيّ أَنَّهَا لا تَتَصَرَّفُ لا فِي لُغَةِ خَثْعَمٍ ولاَ فِي لُغَةِ غَيْرِهَا ، وأَنَّ بَيْتَ أَنَسِ الْخَثْعَمِيّ :[٤]

---

(١) في الصحاح (عوم) : وقولهم لقيته ذات العويم وذلك إذا لقيته بين الأعوام كما يقال لقيته ذات الزمين وذات مرة.

(٢) في الصحاح (صبح – غبق) الصبوح : الشرب بالغداة والغبوق : الشرب بالعشي ، تقول في الأول : أصبحته صبحاً وفي الثاني غبقت الرجل أغبقه بالضم.

(٣) حكى ذلك سيبويه وروى هذا الشعر لأنس بن مدركة الخثعمي وهو قوله :

عزمت على إقامة ذي صباح لشيء ما يسود من يسود

انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧.

(٤) البيت من بحر الوافر وهو لأنس بن مدركة الخثعمي . انظر الكتاب لـــسيبويه : ١/ ٢٧٧ ، والخزانة : ١/ ٤٧٦ ، وابن يعيش : ٣/ ١١٢ ، والهمع : ١/ ١٩٧ ، والمقتضب : ٤/ ٣٤٥ ، والخصائص : ٣/ ٣٢ ، والصحاح (صبح).

والمعنى : عزمت على أن أقيم صباحاً وأؤخر الغارة على العدو إلى أن يعلو النهار ثقـــة مـــني بقوتي وظفري بهم فإن الذي يسوده قومه لا يسودونه إلا لأمر عظيم وخصلة عالية فيه وهو جدير بالسيادة لذلك وكانت العرب يختارون الصباح للغارة التماساً لغفلة العدو فخـــالفهم لاعتزازه وثقته بشجاعته.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ذي صباح " حيث جر بالإضافة اتساعاً ومجازاً والوجه فيه الظرفية.

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ   لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

لَيْسَ فِيهِ لِتَصَرُّف ذَاتَ مَرَّةٍ ولا ذِي صَبَاحٍ حُجَّةٌ ؛ لأَنَّ : " ذَا صَبَاح " عِنْدَهُ يُرَادُ بِهِ الْيَوْمُ ؛ لأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ ذُو صَبَاحٍ ، فإِذَا قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ فَكَأَنَّهُ قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ يَوْمٍ.[١]

ومَا تَوَهَّمَهُ السُّهَيْلِيّ مِنْ أَنَّ تصرف ذَلِكَ إِنَّمَا أُخِذَ مِنْ بَيْتِ أَنَسٍ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ حكى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ مَرَّةٍ بالرَّفْعِ وأَمَّا : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ، فمَعْنَاهُ ومَعْنَى صَبَاحٍ وَاحِدٍ ، وكَأَنَّهُ قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ وَقْتٍ ذِي صَبَاحٍ ؛ أَيْ : مُسَمًّى بِهَذَا الاسْم والْمُسَمَّى بِهَذَا الاسم هُوَ صباح.

وأَجَازَ الأَخْفَشُ تَصَرُّفَ : ضَحْوَةً وعتمة إِذَا أُرِيدَ بِكُلٍّ مِنْهُمَا وَقْتٌ بِعَيْنِهِ ، فَأَجَازَ الرَّفْعَ والنَّصْبَ فِي نَحْوِ / **١٥٣** : سِيرَ عَلَيْهِ عَتْمَةٌ وعَتْمَةً ، وسِيرَ عَلَيْهِ ضَحْوَةً وضَحْوَةٌ ؛ كَمَا أَجَازَ سِيبَوَيْهِ فِي : غَدْوَةً وبكرة الرَّفْعَ والنَّصْبَ إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ يَوْمٍ بِعَيْنِه.

ومِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الَّتِي لا تَتَصَرَّف : فوق وتحت وعند وسِوَى وسَوَاء وسُوَى ودُونَك ووسْط ساكنة السين ومكانك وبدلك إِذَا أَرَدْتَ بِهِمَا مَعْنَى : عِوضَكَ ، ومع ولدن ولدى.

فَجَمِيعُ هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ[٢] لا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُبْتَدَأً ولا فَاعِلاً ولا غَيْرَ ظَرْفٍ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : فَوْقَكَ رَأْسُكَ وتَحْتَكَ رِجْلاكَ ، لا يَخْتَلِفُونَ فِي نَصْبِ الْفَوْقِ والتحت هَذَا نَصُّ الأَخْفَشِ.[٣]

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي : ٢٩٩ ، ٣٠٠.

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٩ – ٤١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٣ ، ٢٣٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٤ ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١/ ٤٩.

وقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يُقَالُ : فوقُك رأسُك وفوقُك قلنسوتُك ، وكذلك تحتُك رجلُك ، وتحتُك نعلُك وفراشك وهَذَا مَرْدُودٌ عِنْدَ ثَعْلَب ؛ لأنَّ فَوْقَ وتَحْتَ تَرْتِيبهما النَّصْبُ ، ونَدُر جَرّ فَوْقَ بِعَلَى ، قَالَ أَبو صَخْرٍ الْهُذَلِي :[١]

فَأُقْسِمُ بِاللهِ الَّذِي اهْتَزَّ عَرْشُهُ ... عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لاَ أُعَلِّمُهُ بُطْلاَ

وزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ : " سِوَى " تَتَصَرَّفُ فَتُستَعْمَلُ فَاعِلَةً ومبتدأة ومفعولة فِي الاختيارِ ، وأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ جُمْلَةً مِنْ أَبْيَاتِ الشِّعْرِ.[٢]

والذِي نَقَلَ أَئِمَّةُ الكُوفَةِ والبَصْرَةِ سِيبَوَيْه والْفَرَّاءُ وغَيْرُهُمَا أَنَّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عِنْدَ الْعَرَبِ ، قَالَ الْفَرَّاءُ : سواك ومكانك وبدلك ونحوك ودونك لا تُسْتَعْمَلُ أَسْمَاءً مَرْفُوعَةً فَإِذَا قَالُوا : سواك وبدلك ونحوك ودونك نَصَبُوا ولَمْ يَرْفَعُوا عَلَى اخْتِيَارٍ ، ورُبَّمَا رَفَعُوا قَالُوا : تؤثر وإن أتاني سواك ، وقال سيبويه : جاءني سواك ، وجاءني كزَيْدٍ قبيحٌ قليل ؛ لأَنَّهُمَا لَمْ تُوضَعَا للأَسْمَاءِ . انتهى.

وظَاهِرُ كَلامِ الأخفَشِ اطِّرَادُ تَصَرُّفِ : " دُونَ " ، قال فِي قَوْلِه تَعَالَى :[٣] {وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ} إِنَّهُ مُبْتَدَأ بُنِيَ لإضَافَتِه إِلَى مَبْنِيّ[٤] ، وغَيْرُهُ يُقَدِّرُ : ومِنَّا مَا دُونَ

---

(١) البيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٤ ، والدرر : ١/ ١٧٨ ، والهمع : ١/ ٢١٠ ، وهو في شرح أشعار الهذليين جـ ٢ ص ٩٥٩ . ثاني أبيات قصيدة طويلة لأبي صخر مطلعها قوله :

باهلى من أمي على نأيه شكلا ... ومن لا أرى في العالمين له مثلا

(٢) هذا ما ذهب إليه الرماني والعكبري واختاره ابن هشام ، وأما الشعر الذي رووه في ذلك فهو مشهور من ذلك قوله :

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العدوا ... ندناهم كما دانوا

وقوله :

أ أترك ليلى ليس بيني وبينها ... سوى ليلة إني إذا لصبور

(٣) من الآية : ١١ من سورة الجن.

(٤) ذكره ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٢/ ٢٣٤.

ذَلِكَ[١] ، أَوْ مِنَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ ، فَحَذَفَ الْمَوْصُوفَ وأَبْقَى صِفَتَهُ ؛ لأَنَّهُ مَكَانَ تَفْصِيلٍ بِمِنْ ، ويَجُوزُ ذَلِكَ مَعَهَا ، رُوِيَ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ : مِنَّا أَقَامَ وَمِنَّا ظَعَنَ ، وقَدْ تَصَرَّفَتْ : "دُونَ " فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :[٢]

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي ... وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا

بِرَفْعِ دُونُها.[٣]

ونَدُرَ تَصَرّف : " وسْطَ " فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ سَحَاباً :[٤]

وَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمَجْـ ... ـدَلِ طَوْراً يَخْبُو وَطَوْراً يُنِيرُ

---

(١) ذكره ابن مالك في شرح التسهيل دون أن يذكر من القائل : ٢/ ٢٣٤.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لموسى بن جابر من شعراء الحماسة وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٤ ، وحاشية الصبان : ٢/ ١٣١ ، والدرر : ١/ ١٨٢ ، والمساعد : ١/ ٥٢٦ ، والتصريح : ١/ ٢٩٠ ، والهمع ١/ ٢١٣.

موطن الشاهد : في قوله : " دون " ذكر ابن مالك أن دونك لا يرفع أبداً وإن قلت هو دونك في الشرف ؛ لأن هذا إنما هو مثل يعني أنه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف تلازمه الظرفية لأن استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى ، وقد جاء والمقصود به المكان خالياً عن الظرفية وذلك نادر ثم مثل بالبيت المذكور ، برفع دونها.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٤ ، وحاشية الصبان : ٢/ ١٣١.

(٤) البيت من بحر الخفيف لعدي بن زيد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٣ ، والهمع : ١/ ٢٠١ ، والدرر : ١/ ١٦٩ ، والمساعد : ١/ ٥٢٦ ، وحاشية الصبان : ٢/ ١٣١.

اللغة : اليراع : جمع يراعة وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار ، والمجدل : القصر ، وخبت النار : طفئت.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " وسط " حيث تجردت عن الظرفية وهو قليل حيث روي برفع وسط ؛ لأن ساكن السين ظرف والظرف منصوب وأما محرك السين فاسم.

ويُرْوَى : " وسْطَهُ " بالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ ، والكاف فِي : " كاليَرَاعِ " اسْمٌ مُبْتَدَأٌ[١] ؛ كَمَا جَاءَتْ فِي قَوْلِ الآخَرِ :[٢]

فِـي مَتْنِـهِ كَمُدْيَـةِ النَّمْـلِ

أيْ : مِثْلَ مُدْية النمل.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " أو شبهها " يَعْنِي شِبْهُ الظَّرْفِيَّةِ ، وهُوَ جَـرَّ بعـضِ هَـذِهِ الظُّرُوفِ التي لا تتصرف بمن فِي الاخْتِيَار كما قَالَ تَعَالَى :[٣] {حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِـنْ عِندِكَ} ، وَقَالَ تَعَالَى :[٤] {فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَاباً} ، وقَالَ :[٥] {لَهُـمْ مِـنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ} ، وَقَالَ تَعَالَى :[٦] {مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} ، وقَالَ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ :[٧] {ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مِنْ قَبْلِي}.[٨]

فَجَرُّ هَذِهِ الظُّرُوفِ بِمِنْ لا يَعْتَدُّ به النَّحْوِيُّونَ تَصَرُّفاً ، ورُبَّمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ : "مِنْ " فِي بَعْضِ هَذِهِ الظُّرُوف وذَلِكَ : " لَدُنْ " ؛ ألا تَرَى أنَّهَا لَمْ تَجِئ فِي القُرْآن إلاّ مَجْرُورَةً بِمن ، قال ابن جني : استعمالُهَا دون مِنْ قَلِيلٌ . انتهى[٩] ، وإعْرَابُهَـا لُغَـةٌ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٣.

(٢) جزء من بيت من الرجز مجهول القائل والتتمة ، والمتن هو الظهر ، والمدية : الشفرة ، وشاهده استعمال الكاف اسماً بمعنى مثل فهو مبتدأ والجار والمجرور قبله الخبر.

(٣) من الآية : ١٦ من سورة محمد.

(٤) من الآية : ١٧ من سورة مريم.

(٥) من الآية : ١٦ من سورة الزمر.

(٦) من الآية : ١ من سورة هود.

(٧) من الآية : ٢٤ من سورة الأنبياء.

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٦٨ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٩٤ وهي قراءة طلحة ويحيى بن يعمر.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٧.

قَيْسِيَّةٌ[١] ، ولِذَلِكَ قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ :[٢]{مِنْ لَدْنِهِ} إلاّ أَنَّهُ أَسْكَنَ الدَّالَ وأَشَمَّهَا الضَّمّ.[٣] / ١٥٤

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

نِيَابَةُ الْمَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَلِيلَةٌ جداً ، قَالَتِ الْعَرَبُ : زَيْدٌ قصدَك ، فَنَصَبُوا : " قصدك " على الظرف ، معناه : زَيْدٌ مكان قصْدَكَ ، ولا يقاس على زيد قصدك ، فَيُقَالُ : زَيْدٌ قِيامَكَ ، وعَمْرٌو قعودَك ، ويعني به : مَكَانَ قِيَامِكَ ومَكَانَ قُعُودِكَ.

وَقَالَ سِيبَوَيْه يُقَالُ : هُوَ صَدَدَكَ وقربَكَ وصقبَكَ ، والصَّدَدُ والْقَصْدُ والصَّقْبُ : الْقُرْبُ وهي مُنْتَصِبَةٌ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ ؛ أَيْ : مَكَانَ قَصْدَكَ ومَكَانَ قُرْبَكَ[٤] ، وخَالَفَهُ أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى فقَالَ : صَدُّكَ وصَقَبُكَ مصدَرَانِ ، صددَكَ وصقبَكَ مكانان واسمان كالنفض والنفص.

وقَالُوا – أَيْضاً – زَيْدٌ قُرَابَكَ وقُرَابَتَكَ ، أَيْ : مَكَانَ قُرَابِكَ وقُرَابَتِكَ ، فَنَصَبُوهُمَا عَلَى نِيَابَةِ الْمَصْدَرِ عَنِ الظَّرْفِ.

واختلف النحويون فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ الَّتِي نَابَتْ عَنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، هَلْ يَجُوزُ رَفْعُهَا إِذَا وَقَعَتْ أخباراً ؛ كما مثّلنا أَمْ يَجِبُ نَصْبُهَا ؟ فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ النَّصْبُ والرَّفْعُ ، فَيَقُول : زَيْدٌ قَصْدَكَ وقَصْدُكَ ، وكَذَلِكَ بَاقِيهَا.[٥]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٧.

(٢) من الآية : ٢ من سورة الكهف.

(٣) القراءة في الإقناع : ٢/ ٦٨٨ ، وهي قراءة أبي بكر بفتح اللام وتسكين الدال وكسر النون والهاء وإشباع الهاء.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٧.

(٥) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٧ ، وانظر شرح الأشموني : ١٣٣.

وذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ ذَلكَ لاَ يَجُوزُ فيهَا إلاَّ النَّصْبُ وهُوَ الأَظْهَرُ ؛ لأَنَّ نيَابَـةَ الْمَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَليلٌ جدًّا بحَيْثُ أَنَّهُ لاَ يَنْقَاسُ ذَلكَ ، ولا يَكْثُرُ إِنَّمَا سُمعَ منْهُ هَذه الأَلْفَاظ الَّتي أَوْرَدْنَاهَا أَوْ مَا لاَ بَالَ لَهُ إِنْ كَانَ فَاتَنَا ذَلكَ ، فَنيَابَتُهُ عَنْهُ مَجَـازٌ وَرَفْعُهُ – أَيْضاً – مَجَازٌ فَيَكْثُرُ التَّجَوُّز ، فَيَنْبَغي أَنْ يَقْتَصِرَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ وَهُوَ النَّصْبُ.(١)

وسيبَوَيْه أَجْرَى الْمَصْدَرَ فِي ذَلكَ مَجْرَى مَا نَابَ عَنْهُ ؛ فَكَمَا لَـوْ صَـرَّحْتَ بظَرْفِ الْمَكَانِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ مَكَانَ قَصْدكَ ؛ لَجَازَ فيهِ النَّصْبُ والرَّفْعُ ، وكَذَلِكَ فِيمَـا نَابَ عَنْهُ يَجُوزُ فيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ.

وقَوْلُهُ : " وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ " أَيْ : وَنِيَابَةُ الْمَصْدَرِ يَكْثُرُ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، وهَذَا يَقْتَضِي الْقِيَاس ؛ لأَنَّ مَا كَثُرَ جَازَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْه ، وقَدْ قَالَ أَبو بَكْرِ بن الأَنْبَارِيّ مَا مُلَخَّصه : الْمَصَادِرُ كُلُّهَا تَنْتَصِبُ عَلَى الأَوْقَات ، فَيُقَالُ : قَـامَ صِيَاحَ الدِّيكِ ، وخُرُوجَ الأَميرِ ، وجُلُوسَ الْوَزِيرِ ، وخُرُوجَكُمْ خُرُوجَنَا ، يعني به : وقـت تخرجون ، ويَجُوزُ : خُرُوجَنَا خُرُوجُكُم عَلَى أَنَّ الأَوَّلَ وَقْتُ الثَّاني.

فَكَلاَمُ ابْنُ الأَنْبَارِي يَقْتَضِي الْقِيَاسَ فِي ذَلكَ ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا الْكَلاَمُ عَلَى شَيْءٍ منْ ذَلكَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأ والْخَبَرِ ، وأَنَّ الزَّجَّاجَ لاَ يُجيزُ مثْلَ هَذَا إلاَّ فِيمَا يُعْـرَفُ نَحْوُ : قُدُومَ الْحَاجِّ وخُفُوقَ النَّجْمِ ، وأنه لا ينوبُ عَنْ ظَـرْفِ الزَّمَـانِ إلاَّ صَـرِيحُ الْمَصْدَرِ لاَ الْمُقَدَّر بالمصدر.(٢)

*****

---

(١) انظر الارتشاف : ٢/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وقد نسبه إلى الكوفيين دون الفراء.

(٢) سبق ذكر ذلك وهو يشرح قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبرا   عن جثة وإن يفد فأخبرا

﴿ الْمَفْعُـــولُ مَعَـــهُ ﴾

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ   فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

الاسْمُ الَّذِي يَتْلُو الْوَاوَ وَهُوَ مَنْصُوبٌ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُـولاً مَعَـهُ أَوْ مَعْطُوفاً ، مِثَالُ الأَوَّلِ : اسْتَوَى الْمَاءُ والْخَشَبَةَ ، مِثَالُ الثَّانِي : مَزَجْتُ مَاءً وَعَسَلاً ، فَلِذَلِكَ أَتَى بِقَوْلِهِ : مَفْعُولاً مَعَهُ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ نَحْو : مَزَجْتُ عَسَلاً وَمَاءً.

وقَوْلُهُ : " فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ " يَقْتَضِي الْقِيَاسُ ؛ لأنه قَالَ فِي نَحْـوِ : أَيْ فِي مِثْلِ هَذَا ، واختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ فَقِيلَ : يُقْتَصَرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ وَلاَ يَتَعَدَّى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ[1] ، وَقِيلَ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ.[2]

وَالْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ اخْتَلَفُوا : فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ فِي كُلِّ مَا جَازَ فيهِ الْعَطْفُ حَقِيقَةً كَانَ الْعَطْفُ أَوْ مَجَازاً / ١٥٥، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى مَا سَاغَ فِيهِ الْعَطْفُ مَجَازاً أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَا سَاغَ فِيهِ الْعَطْفُ حَقِيقَةً عَلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ مِنْ ذَلِكَ ، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى الأَلْفَاظِ الَّتِي سُمِعَتْ كالاسْتِوَاءِ والْمَجِيءِ والصُّنْعِ ومَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا فَيقيس وَافَقَ عَلَى : اسْتَوَى ، وَوَصَلَ عَلَى جَاءَ ، وفَعَلَ على صَنَعَ ، وعَلَى كُلِّ مَا سُمِعَ مِمَّا كَانَ فِي مَعْنَاه.

---

(١) انظر اللباب للعكبري : ١/ ٢٨٣ وعلل وقوفه على المسموع منه بأن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملهما غير مقيس فيقتصر فيه على السماع . ينظر – أيضاً – شرح الكافية للرضي : ١/ ٥٢٦ تحقيق : يوسف حسن عمر وفيه ذكر أن القول بالقياس هو ما ذهب إليه الأخفش وأبو علي.

(٢) هو مذهب الأخفش وأبو علي في شرح الكافية للرضي : ١/ ٥٢٦ ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، وانظر اللباب اللعكبري : ١/ ٢٨٣ ، وفيه أنه مذهب أكثر البصريين وعلله بصحة المعنى فيه وتصور عامل النصب.

وَهَذه الْوَاوُ الَّتِي تؤدي معْنَى : " مَعَ " اختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِيهَا ، فَقِيلَ : أَصْلُهَا الْعَطْفُ وذَلكَ أَنَّهَا لاَ تُستَعْمَلُ إلاَّ حَيْثُ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلْعَطْفِ حَقِيقَةً نَحْوُ : جَاءَ الْبَرْدُ والطَّيَالِسَةَ ، أَوْ مَجَازاً نَحْو : سِرْتُ وَالنِّيلَ ، ولا يُحفظ من كلامهم : قَعَدَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ لامْتِنَاعِ الْعَطْف[1] ، وقيلَ : لَيْسَتْ بِحَرْف عَطْف فِي الأَصْلِ ، وإِلَيْه ذَهَبَ ابْنُ خَرُوف[2] ، والصَّحِيحُ الأَوَّلُ ، وإِنَّمَا عدل عن الْعَطْف إِلَى النَّصْب ؛ لأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ دَخَلَهُ مَعْنَى الْمَفْعُول به فِي الْمَعْنَى فلذَلكَ نصب.

قولـــه :

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِـبْهِهِ سَـبَقْ ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ

يَقُولُ : نُصبَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وما أشبه الْفِعْل فَقَوْلُـهُ : سِيرِي والطَّرِيقَ ، نَصَبَ والطَّرِيقَ بسِيرِي بوَاسِطَة الْوَاو[3] ؛ كَمَا انْتَصَبَ بِـإِلاَّ فِـي الاسْتِثْنَاءِ فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً ، عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلكَ ، والَّذي أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَصْدَرُ واسْمُ الْفَاعِلِ واسْمُ الْمَفْعُول نَحْو : عَرَفْتُ استوَاءَ الْمَاءِ والْخَشَبَةَ ، ولَسْتُ زَائِلاً وَزَيْداً حَتَّى سَافَرَ ، والنَّاقَةُ مَتْرُوكَةٌ وَفَصِيلَهَا.[4]

واختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي كَانَ النَّاقصَة : هل يَجُوز أن تعمل فِي الْمَفْعُول مَعَهُ ، فذهب جَمَاعة إِلَى أَنَّ ذَلكَ لاَ يَجُوزُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى حَدَث يعدى بالواو فَهِـيَ لاَ تَعْمَلُ إِلاَّ فِي اسْمِهَا وَخَبَرِهَا ، وذَهَبَتْ جَمَاعَة إِلَى أَنَّ ذَلكَ يَجُوزُ وأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَـى

---

(١) في ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٨٦ أن أصل هذه الواو العطف وهو مذهب الجمهور والأخفش والسيرافي والفارسي وابن جني وابن عصفور وابن الضائع.

(٢) وافقه المرادي فقال : " قلت بل هي غيرها ".الجنى الداني : ١٥٦.

(٣) الكتاب : ١/ ٢٩٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٤٨.

(٤) شرح التسهيل للمرادي : ٢/ ١٠٤ – ١٠٦ تحقيق : د/ أحمد محمد عبد الله.

مَعْنَى سِوَى الزمان فتعمل فِي الظرف ويتعلق بِهَا الْمَجْرُورُ وتَعْمَل فِي الْمَفْعُول مَعَهُ بوَاسِطَةِ الْوَاوِ كغيرها من الأفْعَالِ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْب :[1]

فَآلَيْتُ لاَ أَنفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدَي

فَقِيلَ : إنَّ كَانَ فيه تامة ومثلاً منصوب على الحال وكذَلِكَ الظَّرْفُ وقيل : إنها ناقصة ومثلاً خبرها[2] ، وهُوَ الأَظْهَرُ لافْتِقَارِ الْكَلَام واعتقاده به.

وقَوْلُهُ : " سبق " يدل على أنَّ الْفِعْلَ ومَا أَشْبَهَهُ يَتَقَدَّم على الْمَفْعُول مَعَهُ ، والإجماع عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمه على الْفِعْلِ فلا يَجُوزُ : والطيالسة جاء البرد[3] ، لأَنَّهُ رُوعِيَ فِيهَا أَصْلها فكمَا لاَ يَجُوز : وزَيْدٌ قَامَ عَمْرو ، فكذَلكَ هَذَا.

ويقتضي قوله : " بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وشبهه هَذَا النصب " جواز توسط الْمَفْعُولِ مَعَهُ بَيْنَ الْفِعْلِ وبَيْنَ الْفَاعِلِ فَيُقَالُ : جَاءَ والطيالسة البرد ؛ لأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلاَم وهَذِهِ الْمَسْأَلَة فِيها خلاف :

---

(١) من الطويل لأبي ذؤيب يخاطب خالدا ابن اخته وعجزه فِي الهمع : ١/ ٢٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٠٥.

اللغة : آليت : حلفت ، أحذو : أنشيء وأتبع.

موطن الشاهد : " وإياها " حيث عطف الضمير المنفصل بالواو وهو منصوب ويستدل به على أن الواو غير عاملة.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٥٠ ، وينظر المسألة كاملة فِي بلوغ الأرب فِي الواو فِي لغة العرب : ٢٤٨ – ٢٥٠ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣٥٤ ، والهمع : ١/ ٢١٩ وما بعدها.

(٣) هو ما قاله العكبري فِي اللباب : ١/ ٢٨٢.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ لأَنَّهَا رُوعِيَ فِيهَا أَصْلُهَا مِنَ الْعَطْفِ فَكَمَا لاَ يَجُوزُ : قَامَ وَزَيْدٌ عَمْرو فِي الاخْتِيَارِ كَذَلِكَ لاَ يَجُوز : جَاءَ والطيالسة البرد لاَ فِي الْكَلاَمِ ولاَ فِي الشِّعْرِ.[١]

وَذَهَبَ ابْنُ جِنِّي إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ وَقَدْ خَرج بِنَصْبِهِ إِلَى أَنْ صَارَ فَضْلَةً فَلاَ مَانِعَ مِنْ تَوَسُّطِهِ.[٢]

وَقَوْلُ النَّاظِمِ : " بِمَا مِن الْفِعْلِ وشبهه " يدل على امتناع نصب مثل : كُلُّ رجلٍ وضيعته ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ : " وضيعته " لَمْ يتقدمه فِعْل ولا ما أشبهه وإن كانت الواو بِمَعْنَى مَعَ ، وأَجَازَ الصَّيمريّ النَّصْبَ فِي هَذَا ونَحْوِهِ[٣] فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : كُلُّ رَجُلٍ وضيعتَه بالنصب ولا يُحْفَظُ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ.

وأَطْلَقَ النَّاظِمُ شبه الْفِعْل ومَذْهَبُ سيبويه أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَيْسَ كَالْحَالِ فَيعمل فيه العامل الْمَعْنَوي كما يعمل فِي الْحَالِ ، ولِذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّونَ فِي / ١٥٦: حَسْبُكَ وَزَيْداً درهم أن تقديره : ويكفِي زَيْداً ، وفِي : وَيْلاً لَهُ وأَبَاهُ : إِنَّهُ مَحْمُول عَلَى الْعَطْفِ ، أَيْ أَلْزَمَهُ الله وَيْلاً وَأَلْزَمَ أَبَاهُ ، وفِي : ما لك وزَيْداً ، أَيْ : مَا كَانَ لَكَ وَزَيْداً.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٩٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١٣٧.

(٢) الخصائص لابن جني : ٢/ ٣٨٥ ، وينظر شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٩٤ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣٤٤ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٣٩ ، وبلوغ الأرب في الواو في لغة العرب : ٣٥٢ وهو ما قال به أيضاً العكبري في اللباب : ١/ ٢٨٢.

(٣) التصريح : ١/ ٣٤٣ ، والهمع : ١/ ٢٢١.

وَأَجَازَ أَبُو عَلِيّ الفَارِسِيّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ اسْمُ الإِشَارَةِ[١] فَقَالَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :[٢]

.... هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالاَ

أَنَّهُ يَجُوز أَنْ يَعْمَلَ فِي : " وَسِرْبَالاً " هَذَا وَأَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيه مَطْوِيًّا ، وهَذَا هُوَ الأَصَحّ ، وقَدْ قَالَ سِيبَوَيْه : وأما هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ فَقَبِيح[٣] ، أي ممنوع.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " لاَ بِالْوَاوِ " يَعْنِي أَنَّ نَصْبَ الْمَفْعُول معه لا يكون بالواو ، وقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجِرْجَانِيّ[٤] وَهُوَ خَطَأ ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَت الْوَاو هِيَ الْعَامِلَة لَعَمِلَتِ

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٢٤٨ ، والأشموني : ٢/ ١٣٧ ، والهمع : ١/ ٢٢٠ ، ولا يوجد هذا الرأي في كتب أبي علي.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط لَم أقف على اسم قائله وصدره :

لاَ تَحْسَبَنَّكَ أثوابي فقد جمعت ....

انظره في ابن الناظم : ١١٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٩٧ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٢/ ١٠٤ - ١٠٦ تحقيق د : أحمد محمد عبد الله ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٣٦ ، والشاهد : ٤٥٦ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " سربالا " بكسر السين هو القميص قاله الجوهري.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وسربالاً " لأنه مفعول معه ولَمْ يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما يتضمن معنَى الفعل ، وقد صرح على أن هذا ردائي مبتدأ وخبر ومطوياً حال وهو اسم مفعول مرفوعه ضمير الرداء وسربالاً مفعول معه والمعنى هذا ردائي قد طوي وسربالاً فيكون عامله شبيهاً بالفعل . شرح المقرب (المنصوبات) ص ٦٦١.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٣١٠ ، وتسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني للعلامة محمد زين الدين بن مصطفى القسطاني : ١٤ ط : عيسى الحلبي ، وينظر شرح الكافية للرضي : ١/ ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٨٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٠.

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني : ط ١ ، ص ٦٦٠.

الْجر ؛ لأَنَّهَا مُخْتَصَّة بِمَا دخلت عليه وهو الاسم ولَمْ تَتَنَزَّلْ مَنْزِلَة الْجُزْء فكونها جاء ما بعدها مَنْصُوباً لا مَجْرُوراً دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَامِلَة.

وذَكَرَ النَّاظِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ واختَارَه أن النصب إِنَّمَا هُوَ بِالْفِعْلِ السابق وما أشبهه وقد تكَلَّمْنَا عَلَى قَوْلِه : " وَمَا أشبهه والواو لَيْسَت بعاملة " وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ والْفَارِسِيّ وَجُمْهُور الْبَصْرِيِّين.[١]

وَهُوَ – أَيْضاً – مَذْهَب الأخفَش وجُمْهُور الْكُوفِيِّينَ إِلاَّ أَنَّهُم يَزْعمون أن انتصابه إِنَّمَا هُوَ [انتصاب][٢] الظرف والواو الَّتِي هيأت لِمَا بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً وذَلِكَ أَنَّ مَعَ ظَرْف فلَمَّا نَابَت عَنْهَا الواو لَمْ يُمْكِن أَنْ ينتقل الإعراب إليها ؛ لأَنَّ الْحُرُوفَ لاَ يَكُونُ فِيهَا إِعْرَاب فانتقل إِلَى الاسم الذي بَعْدَهَا.[٣]

ونَظِيرُ ذَلِكَ غَيْر فَإِنَّكَ تَقُولُ : قَامَ الْقَوْم غَيْرَ زَيْد ، وما قَامَ الْقَوْم غَيْرُ زيد ، وما قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ ، فَجرَتْ غَيْر بِوُجُوه الإعْرَاب فَلَمَّا أتيت بِإِلاَّ بَدَلَهَا لَمْ تَكُنْ لِتُعْرَب ؛ لأَنَّهَا حَرْف فانتقل الإعْرَابُ إِلَى الاسْمِ بَعْدَهَا فَقَالُوا : قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً ، وَمَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ وإِلاَّ زَيْداً ، وَمَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ.

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ فَنَحْوُ : جَاءَ الْبَرْد والطيالسة يقدر : ولابس الطيالسة[٤] ، وذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلاَفِ ؛

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٩٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٤٨ ، والإنصاف : ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة للإيضاح ، وانظر التبيين : ٢/ ٣٧٩ ، وقال : وهو قول الأخفش.

(٣) التبيين : ٢/ ٣٧٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٨٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٠.

(٤) شرح الكافية للرضي : ١/ ١٩٥ ، وينظر الإنصاف : ٢٤٨ ، ولَمْ أعثر عليه فِي إعراب القرآن المنسوب للزجاج ونسبه له العكبري فِي اللباب : ١/ ٢٨٠ ، والتبيين : ٢/ ٣٧٩.

لأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَرِيكاً للاسْمِ قَبْلَهُ فِي مَعْنَى الْعَامِلِ لَشَارَكَهُ فِي الإعْرَابِ فَكَانَ مَعْطُوفاً عَلَيْهِ فَلَمَّا خَالَفَهُ مِنْ حَيْثُ صَارَ كَأَنَّهُ مُتَأَثِّرٌ لِلأَوَّلِ انتصب بالْخلاف.[1]

قولــــه :

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

قَالُوا : مَا أَنْتَ وَزَيْداً ؟ ، ومَا بَالُ عَبْدِ اللهِ وَزَيْداً ؟ ، ومَا شَأْنُ زَيْدٍ وعمراً ؟ ، ومَا لِزَيْدٍ وعمراً ؟ ، وكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْداً ؟ ، تَقْدِيرُهُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ النَّاظِمُ : مَا كُنْتَ وَزَيْداً ؟ ، ومَا كَانَ بَال عبد الله ؟ ، وما كان شأن زَيْد ؟ ، وما كان لِزَيْدٍ ؟ ، وكيف كُنْتَ وزَيْداً ؟ ، هذَا إِذَا كَانَ السُّؤَالُ عَنْ مَاضٍ ، فَإِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِ مَاضٍ قدرت يكون أو تكون على حسب ما تريد من المعنَى.

وقد تقدم الخلاف فِي كان الناقصة هل تقع فِي هذا الباب أم لا تقع ؟ ولسيبويه فِي هذه المسألة تقديران :

أَحَدُهُمَا : إِضْمَارُ كَان.

والآخر : إِضْمَارُ مصدر لابَسَ مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ أَوْ مُنَوَّناً غير مضاف فيقدر : ما شأْنك وملابستك زيداً ؟ ، أو ملابسة زيد ؟[2] ، واختلف في تقدير سيبويه الملابسة فقيل : هو تفسير إعراب ، وألزم إعمال المصدر مضمراً وإبقاء معموله وذَلِكَ لاَ يَجُوزُ عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصْرِيِّينَ ، وقيل : هُوَ تَفْسِيرُ معنًى لا تفسير إعراب.

---

(١) قال الأنباري : " ذهب الكوفيون إِلَى أن المفعول معه منصوب على الْخلاف وذلك نَحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ، واحتجوا بأنه منصوب على الْخلاف ؛ لأنه لا يَحْسُن تكرير الفعل فلا يقال : استوى الْماء واستوت الخشبة ، فلما لَمْ يَحسن تكرير الفعل كما يَحْسُن فِي : جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الْخلاف ، والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يَجوز أن يعمل فيه أن نَحو : استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يَجوز أن ينصب هذا النوع من الأسْماء فدل على صحة ما ذهبنا إليه ". الإنصاف باختصار : ٢٤٨.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٠٩.

وأنْكَرَ الْمُبَرِّدُ اخْتِصَاص تقدير كان مع ما فِي قولهم : ما أنت وزيداً ؟ ، وتقدير تكون مع كيف فِي قولهم : كيف أنت وزيداً ؟[1] ، إذْ جَرَتْ عِبَارَة سيبويه على ذَلِكَ حَتَّى يُظَنُّ أَنَّهُ بِقَصْدٍ منه ، وسِيبَوَيْه لَمْ يَرُد بِذَلِكَ إلاَّ التَّمْثِيلَ لا الاخْتِصَاصَ.

ومِمَّا انتصب – أيضاً – بعد كان مضمراً قول الراعي :[2] / ١٥٧

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي … لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

كَأَنَّهُ قَالَ : أَزْمَان كان قومي مع الْجَمَاعَةِ.[3]

ويَجُوز الْعَطْفُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِل فتقول : ما أنت وَزَيْدٌ ؟ ، وما بال عبد الله وزَيْدٍ ؟ ، وما شأن زَيْدٍ وعَمْرو ؟ ، وما لِزَيْدٍ وعَمْرو ؟، وكَيْفَ أَنْتَ وزَيْدٌ ؟ ، وتَكُونُ الْوَاو فِي هَذَا بِمعنَى مَعَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهم : كل رجل وضيعته ، أي مع ضيعته

---

(١) انظر إنكار المبرد فِي الهمع : ١/ ٢٢١ ، قال السيوطي : ورد المبرد على سيبويه فقال يصلح فِي كل منهما الماضي والمستقبل.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للراعي النميري عبيد بن حصين ، أموي هجاه جرير . وانظر الشاهد : ٢٠٧ من شواهد العيني ، وكذا الشاهد : ٤٦١ ، وانظره فِي ابن الناظم : ١١١ ، وديوان الراعي : ٥٩ تح فوزي حمودي وهلال ناجي ، والخزانة : ٣/ ١٤٥ ، والدرر : ٢/ ٨٩ ، والتصريح : ١/ ١٩٥ ، والكتاب : ١/ ٣٠٥ ، والأشموني : ٢/ ١٣٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٠٥ ، والمقرب : ١/ ١٤٠ ، والهمع : ١/ ١٢٢ ، والمعجم المفصل : ٦٦٩.
اللغة : قوله : " الرحالة " بكسر الراء وتخفيف الحاء المهملة ، وهو سَرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد ، قال أبو عبيدة : عنى الراعي بالرحالة هنا رحالة النساء لما عليها من الأدم الحمر ، فشبه ما عليه من الدماء فِي حمرته بما على تلك الرحالة ، قوله : " مميلا " بفتح الميم الأولَى وكسر الثانية وهو مصدر مال الشيء يميل مَمالاً ومَميلاً مثل معاب ومعيب فِي الاسم والمصدر.
والاستشهاد فيه هاهنا : فِي قوله : " والجماعة " فإنه منصوب على أنه مفعول معه والواو فيه بِمَعْنَى مع انتصب بكان المقدرة الرافعة لقومي ؛ لأن تقديره : أزمان كان قومي.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٠٥.

لكنك إذَا نَصَبْتَ تَعَيَّن أَنْ تَكُونَ بِمعنَى مَعَ وإذَا عَطَفْت احتُمِل أنْ تَكُونَ بِمعنَى مَعَ ، واحتُمِل أنْ لاَ تَكُونَ بِمعنَى مَعَ ويَصِير معنَى قولك : ما أنت وزَيْدٌ بِمَعْنَى : ما أَنْتَ ؟ وما زَيْدٌ ؟ ، فَيَصِيرُ استفهامين لا استفهاماً واحِداً.

﴿حالات الاسم الواقع بعد الواو﴾

قولـــــه :

وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أحَقّ   وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

إِذَا أَمْكَنَ العطفُ بغيرِ ضَعْفٍ كَانَ أحْسَن ، مثال ذَلِكَ ما قَدَّمْنَاهُ فِي الْمثــل السابقة فِي شرح البيت قَبْلُ هَذَا نَحْوُ : ما شأن عبد الله وعمرو ؟.

وضَابِطُهُ : أنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ اسمية متضمنة معنَى الْفِعْل وتقدم الواو اســم لا يتعذر العطف عليه ، وإذَا ضعف العطف اختير النصب ، وضعف العطف يكــون إذا كان الْفِعْلُ قد رفع ضميراً متصلاً ولَمْ يؤكد ولَمْ يفصل أو يكون الْجَار قد جر ضميراً مِثَال ذَلِكَ : سِرْتُ والنِّيل ، وما لك وزيداً.

وحكى الْكِسَائِيّ أنَّكَ إِذَا أوقعت : ما بال وما شأن ومال علــى مــضمر ثم عطفت عليه ظاهراً فالوجه فِي الْمعطوف النصب والْجر[1] ، النَّصْبُ بِإضْمَارِ الْفِعْلِ أو بإضْمَارِ الْمَصْدَرِ كأَنَّكُ قُلْت : وتلابس زيداً أو تذكر زيداً ، أو كَأَنَّكَ قُلْتَ : ومَــا ملابستك زيداً ؟ ، أو ذكرك زيداً ، فصرح الْكِسَائِيّ بِجَوَازِ الْجَرّ[2] ، واختيار النصب فِي هَذَا عَلَى الْعَطْفِ جار عَلَى أصول الْبَصْرِيِّينَ.

وَضَابِط ما يكون العطف فيه أولَى أنْ تَكُونَ الْجُمْلَة اسمية متضمنة معنَى الْفِعْل وتقدم الواو اسم لا يتعذر العطف عليه نَحو : ما شأن زيد وعمراً ؟ ، ومَــا زَيْـــد وعمراً ؟ ، وقد ذكرنا مَتَى يكون الْمفعول معه مُختاراً على الْعَطْفِ.[3]

---

(١) انظر حكاية الكسائي فِي شرح التسهيل : ٢/ ٢٥٧.

(٢) شرح التصريح : ١/ ٣٤٥ وقد اختاره ابن هشام فقال المصرح : وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح فِي الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره . ا هـــ ، ثم اعترضه المصرح قائلاً : وفيه نظر لأن الجار فِي الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله.

(٣) وذلك فِي قولك : قمت وزيداً وسلمت عليك وزيداً ، وانظر أيضاً اختيار المفعول معه بسبب المعنى . التصريح : ١/ ٣٤٥.

وَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوْ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

يقُولُ : إذَا لَمْ يَجُزْ الْعَطْفُ وَجَبَ النَّصْب على الْمَفْعُولِ مَعَهُ نَحو : جلس زَيْدٌ والسَّارِيَة ؛ لأنَّهُ لاَ يَجُوز : جَلَسَتِ السارية ؛ لأنَّهَا لاَ تُوصَفُ بالْجُلُوسِ.

وفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة ونَحْوِهَا خِلاَفٌ : ومفاده هل من شرط هَـذَا الْبَـاب أَنْ يَجُوزَ فِيهِ العطف أَمْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ ؟.

فَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ وهُوَ ظَاهِرُ الْكِتَاب إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوز شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إلاَّ مَعَ صَلاَحية العطف فلا يَجُوز : جلست والسارية ، ولا : جلست وطلوع الشمس لتعذر العطف ، ولا يقاس على ما سمع : قام زَيْدٌ وعمراً – أَيْضاً – وإن كان فِي معناه.

وقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَاب الإشارة إِلَى هَذَا الْمَذْهَب ولذَلِكَ حمل الفَارِسِيّ قَوْله تَعَالَى :[1] {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} عَلَى إِضْمَارِ فِعْـل تقـديره : واجمعوا شركاءكم[2] ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ رُبَاعِيّ والثَّانِي الْمُقَدَّر ثلاثي ، والعرب لا تقول : أجمعت شركائي[3] ؛ لأَنَّ أجمع إِنَّمَا يَكُون فِي مشهور اللغات بِمعنَى عزم[4] ، فلما لَمْ يُمكن العطف عدل عن النصب على الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِلَى نَصْبِهِ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ.

وذَهَبَ الْجَرْمِيُّ والْمُبَرِدُ والسيرافِيُّ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوز إلاَّ النَّصْبُ فِي نَحْـوِ : استَوَى الْمَاءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، وهَذَا عِنْدَهُم مطَّردٌ فِي ما كان الثَّانِي مُتَأثِّراً للأَوَّلِ فَمَجِيءُ الْبَرْدِ سَبَب لاستعمال الطيالسة ، وكذَلِكَ : جَاءَ زَيْد وعمـرا ، إِذَا كَانَ مَجِيء زَيْد سَبَباً فِي مَجِيء عَمْرو / ١٥٨ ونَحو مِنْ هَذَا : مَازِلْت وعبد الله

---

(١) من الآية : ٧١ من سورة يونس.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٦٦٣/١ ، ٦٦٤.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ١/ ٦٦٣ ، ٦٦٤.

(٤) معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٧٣.

حَتَّى قعد فَأَلْزَمُوا النَّصْب هُنَا ، ولَمْ يُجِيزُوا الْعَطْفَ لأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْـهِ ، وغَيْـر هؤلاء يرى جواز العطف فِي هَذَا كله لاشتراك الأول والثَّانِي فِي الْمَجِيء والاسْتِوَاء ، وإِنْ كَانَ فِي الثَّانِي بَعْضُ تَجَوُّز.

وقَوْلُهُ : " واعتقد إضمار عامل " خير النَّاظم فيما لا يَجُوز العطف فيه بَـيْنَ وُجُوب النصب فِيهِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وبَيْنَ إِضْمَارِ الْعَامِلِ ، وتَمْثِيل ذَلِكَ قوله :[1]

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِـي الْـوَغَى ... مُتَقَلِّـداً سَـيْفاً وَرُمْحـاً

وَقَوْلُ عَلْقَمَة :[2]

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْـدَعُ أَنْفَـهُ ... وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلاَهُ ثَابَ لَهُ وَفْـرُ

وقول الآخر :[1]

---

(١) البيت لعبد الله بن الزبعري من بحر الكامل وهو فِي معانِي القرآن للفراء : ١/ ٤٧٣ ، وانظره فِي الكامل للمبرد بشرح المرصفي : ٣/ ٢٣٤ ، والمقتضب للمبرد : ٢/ ٥١ ، والخصائص : ٢/ ٤٣١ ، وابن الشجري : ٣/ ٨٣ (الطناحي) ، وكتاب الشعر : ٥٣٢ ، وتأويل مشكل إعراب القرآن : ١١٧ ، والإنصاف : ٣٥٧.

الشاهد فيه : قوله : " متقلداً سَيْفاً ورُمْحاً " حيث يَجوز فِي رُمْحاً أن يكون مفعولاً معه لأنه لا يصح عطفه على ما قبله كما يَجوز أن يكون مفعولاً به لعامل مَحذوف أي حاملاً رُمْحاً.

(٢) البيت من بحر الطويل من أبيات قالها الزبرقان بن بدر ، وأما علقمة فهو مـولى الزبرقـان ، وبيت الشاهد فِي ذم حاسد يحسد جاره إذا رجع من سفره بمال كثير ، فيصير مـن شـدة حسده كأن الله يجدع أنفه ويقلع عينيه.

اللغة : يجدع أنفه : يقطعها ، المولى : الصاحب ، ثاب : رجع ، وفر : مال كثير.

وجه الاستشهاد : فِي قوله : " يجدع أنفه وعينيه " حيث لا يجوز عطف الثاني على الأول فوجب تقدير فعل ناصب له كقوله ويفقأ عينيه ويكون من عطف الجمل.

والبيت فِي الإنصاف : ٢/ ٥١٥ ، والخصائص : ٢/ ٤٣١ ، وهمع الهوامـع : ٢/ ١٣٠ ، والدرر : ٢/ ١٦٩ ، واللسان (جدع) ، والعيني : ٨٩٠.

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَـرَزْنَ يَوْمـاً ... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والْعُيُونَـا

وقول امرئ القيس :[٢]

غَرَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنِعْمَـةٍ ... تَحَلَّيْنَ يَاقُوتاً وَشَذْراً مُفَقَّـرَا
وَرِيحَ سَنَا فِي حُقَّةٍ حِمْيَرِيَّـةٍ ... تُعَلُّ بِمَفْرُوكٍ مِنَ الْمِسْكِ أذفَرَا

فَلَكَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّاظم أَنْ تَجْعَلَ النَّصْبَ فِي قَوْلِه : " وَرُمْحـاً ، وعَيْنَيْـه ، والْعُيُونَا ، ورِيحَ سَنَا " عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مُتَقَلِّداً سَـيْفاً مَـعَ رُمْـحٍ ،

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو من مقطوعة للراعي النميري عبيد بن حصين ، أموي هجاه جرير. وانظر الشاهد في ابن الناظم : ١١٣ ، وأوضح المسالك : ١/ ٥٨ ، ينظر الديوان : ٢٦٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٥٤ ، وشرح شواهد ابن عقيل : ١٢٠ ، وهمع الهوامـع : ١/ ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٧٧٥ ، وخزانة الأدب : ٩/ ١٤١ ، والشاهد : ٤٥٩ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " الغانيات " جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الحلـي ، قولـه : "برزن" أي ظهرن من البروز وهو الظهور ، قوله : " وزججن الحواجب " يقال : زججـت المرأة حاجبها دققته وطولته.

الاستشهاد فيه : في قوله : " والعيونا " حيث نصب بفعل مضمر كما قدرناه ، ولا يجوز أن يكون بالعطف لعدم المشاركة ولا باعتبار المعية والمصاحبة لعدم الفائدة بـالإعلام بمـصاحبة العيون الحواجب ، قال ابن عصفور : يضمن زججن معنى : زين لأنهن إذا زججن الحواجب زينها فكأنه قال : وزين الحواجب والعيون.

(٢) البيتان من بحر الطويل وهما لامرئ القيس من قصيدة مشهورة قالها حين توجـه إلى قيـصر مستنجداً على بني أسد ، مطلعها قوله (الديوان ص ٩١ دار صادر) :

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا

اللغة : غرائر : جمع غريرة وهي الشابة لا تجربة لها ، الكن : الستر ، الشذر المفقر : اللؤلـؤ الصغير المثقوب ، السنا : نبتة يتداوى به ، الحقة : وعاء الطيب ، الأذفر : الساطع الرائحة.

الشاهد فيه : في قوله : " وريح سنا " فإنه لا يَجوز عطفه على ما قبله وعليه فهو مفعول معه والواو بمعنى مع.

وَيَجْدَع أَنْفَهُ مَعْ عَيْنَيْه ، وزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ مَعَ الْعُيُون ، وتَحَلَّيْن يَاقُوتاً مَعَ رِيحِ سَنَا ، ولاَ يَلْزَم إِذْ ذَاكَ اشْتِراك ما بعد الواو الْمُقَدَّرَة تقدير : " مَعَ " مع ما قبلها فِي الْعَامِلِ ؛ كَمَا لَمْ يَلْزَمْ إِذَا صرحت بِمَعَ فإِنَّكَ تَقُول : قعدت مع طلوع الشمس ، وطلوع الشمس لا يوصف بالقعود.

ولَكَ أَنْ تضمر عاملاً دَلَّ عَلَيْه الْمَعْنَى ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مُتَقَلِّداً سَيْفاً ومعتقلاً رمحاً وَيجدع أنفه ويفقأ عينه ، وتحلين ياقوتاً وتطيبن ريح سنا ، وزججن الحواجب وكحلن العيونا وكَذَلِكَ فِيمَا أَشْبَه هَذَا النَّوع.[١]

وهَذَانِ التوجيهان اللذان خير النَّاظم فيهمَا هُمَا مَذْهَبَان للنحاة لا تَخْيِيرَان ؛ إِذْ ذَهَبَ الْفَارِسِيّ وجَمَاعة مِنَ الْبَصْرِيِّينَ والْفَرَّاءُ فِي جَمَاعَة مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ لَمْ يَكُنْ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ[٢] نحو مَا أَنْشَدَ أَبُو الْعَبَّاس:[٣]

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطْ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٦٢ ، وانظر شرح المقرب (المنصوبات) : ٦٧٠ – ٦٧١.

(٢) انظر في المذهب المذكور في الكتب الآتية : كتاب السفر : ص ٥٣١ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٤٧٣ ، الارتشاف : ٢/ ٢٩٠ ، والتصريح : ١/ ٣٤٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٢.

(٣) البيت من الرجز المشطور في المقتضب : ٢/ ٥١ غير منسوب لأحد ، وهو في الإنصاف (المسألة رقم ٨٤) ، والكامل للمبرد : ٣/ ٢٣٤ غير منسوب فيهما أيضاً.

اللغة : الأقط : لعام يتخذ من اللبن المخيض.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ألبان وتمر وأقط " حيث عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لا يشرب فيجب تقدير فعل للمعطوف أي أكال تمر ، وقال فيه المبرد : " وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ؛ لأن المتكلم يبين به ما في الأول إن كان في لفظه مخالفاً فمن ذلك قول الشاعر (البيت) والتمر والأقط لا يقال فيهما شربا ولكن أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحداً والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم ".

وقول الآخر :[١]

فَعَلاَ فُرُوعَ الأَيْهقَانِ وَأَطْفَلَتْ   بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَــا وَنَعَامُهَــا

إِنَّمَا يحمل عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ لتعذر العطف فيقدرون : شَرَّابُ أَلْبَانٍ وأَكَّالُ تَمْرٍ وَأَقِطْ ، وأَطْفَلَتْ ظِبَاؤُهَا ، وبَاضَتْ نَعَامُهَا.[٢]

وذَهَبَ أَبو عُبَيْدَة والأصمَعِيّ والْيَزِيدِيّ وغَيْرهم إِلَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمُفْرَدَات ، وتضمين العامل مَعْنَى ينظم الْمَعْطُوف والْمَعْطُــوف عَلَيْه فيقدر : حَاملاً سَيْفاً ورُمْحاً ويفسد أنفه وعينيه وحــسن الحواجــب والعيونــا وكذَلِكَ بَاقِيهَا[٣] ، واختار بعض أصحابنا التضمين على الإضمار.

واختلف أيضاً فِي هذا التضمين هل يقتصر فيه على الــسماع أم ينقــاس ؟، والأكثرون على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أَنْ يَكُونَ الأوَّل والثَّانِي يَجْتَمِعَان فِي مَعْنى عــام لَهُمَــا ، والَّذي اختاره التفصيل فِي الإضمار والتضمين.

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة لبيد فِي ديوانه : ٢٩٨ يصف مطراً غزيراً علا النبــات وسقى الوادي ، وانظر الشاهد فِي الخصائص : ٢/ ٤٣٢ ، والإنــصاف : ٦١١ ، وشــرح الكافية الشافية : ١٢٦٦ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٤٥٣.

اللغة : الأيهقان : نبت يشبه الجرجير ، وأطفلت : أي صارت ذات طفــل ، والجلــهتان : جانبا الوادي والمراد وصف الأرض بالخصب والنماء عقب المطر.

موطن الشاهد : فِي قوله : " ونعامها " حيث وقع فاعلاً لفعل مقدر تقديــره : وباضــت نعامها ، وإنما وجب ذلك لأنه لا يصح عطف نعامها على ما قبله.

(٢) انظر شرح التصريح : ١/ ٣٤٦.

(٣) انظر فِي المذهب المذكور : الارتشاف : ٢/ ٢٩٠ ، والتصريح : ١/ ٣٤٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٢.

فأقول : إنْ كَانَ الْعَامِلُ الأوَّل تصح نسبته إِلَى الاسْمِ الَّذي يَليه حَقيقَةً كَـانَ الثَّاني مَحْمُولاً عَلَى الإضْمَارِ ؛ لأنَّ الإضْمَارَ أَكْثَر من التضمين نَحْو قَوْله : " كأن الله يَجْدع أنفه وعينيه " أي ويفقأ عينيه ، ونسبة الجدع إِلَى الأنف حقيقة وإنْ كَـانَ لا يَصِحُّ كَانَ الْعَامِلُ مضمناً مَعْنَى ما تصح نسبته إليه لأنَّهُ لا يُمْكِنُ الإضْمَار نَحْو قَـوْل العرب : علفت الدابة ماء وتبناً وقَالَ طرفة :[1] / ١٥٩

أَعَمْرَو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صَرْمَةٍ　　　لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ والشَّجَرْ

وقال آخر :[2]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند (ديوانـه ص ٤٧ "دار صادر")

اللغة : الصرمة : القطيع من الإبل نحو الثلاثين ، سبب : علاقة.

الشاهد فيه : " ترعى به الماء والشجر " حيث ضمن العامل عاملاً يصح تسليط معناه علـى المعمولين وهما الماء والشجر فقدره على معنى تتناول الماء والشجر.

والبيت في شرح الألفية للمرادي : ٣/ ٢٣٨ ، وهو أيضاً في خزانـة الأدب : ٣/ ١٤٠ ، والتصريح : ١/ ٣٤٦ ، ومغني اللبيب : ٦٣٢ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٩٢٩.

(٢) البيت من بحر الطويل لمسكين الدرامي في ديوانه : ٤٩ ورواية العجز فيه :

عليه صفيح من رخام مرصع

ولكن النحويين غيروه ليكون فيه شاهد.

وجاءت القافية في المقتضب : ٣/ ٣٧٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٦٠ : "منضد" فهذه ثلاث قواف أصحها رواية الديوان لأن البيت من قصيدة عينية مضمومة أولها :

ولست بأحيا من رجال رأيتهم　　　لكل امرئ يوماً حمام ومصرع

قال البغدادي : والبيت من قصيدة أورد فيها الشاعر شعراء كثيرين نسب كل منهم إِلَى بلده ومسقط رأسه وذكر حال الشعراء المتقدمين وأنهم ذهبوا ولَمْ يبق منهم أحد يصغر أمر الدنيا.

انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٤٤ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢١٧ ، وإيضاح الـشعر للفارسي : ٥٣٢ ، والتكملة للفارسي : ٦٤.

اللغة : أراد بالرمل : رمل بني جعدة وهي رمال وراء الفلج من طريق البـصرة إلى مكـة ، والصفيح : الحجارة الرقاق العراض وهي الصفاح أيضاً ، والجندل : الحجارة أيضاً.

موطن الشاهد : في قوله : " من تراب وجندل " والتقدير : وعليه ستر من تراب وجنـدل وهو التضمين.

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُــهُ   عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلِ

التَّقْدِيرُ : يتناول الماء والشجر وعليه ستر من تراب وجندل ، وتلخص مـــن كلام النَّاظِم أن مسائل هَذَا البَاب ثلاثة أقسام : [1]

قِسْمٌ يُخْتَارُ فِيهِ الْعَطْف.[2]

وقِسْمٌ يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ.[3]

وقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ.[4]

وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قِسْماً رَابِعاً وَهُوَ : مَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْعَطْف والنصب عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وذَلِكَ إِذَا كَانَت الْجُمْلَة فِعْلِيَّة وتقدم الواو ما يسوغ العطف نَحو : جاء البرد والطيالسة.[5]

*****

---

(١) انظر الأقسام الثلاثة ومعها الرابع الذي زاده ابن عصفور فـي شـرح المقـرب بالتفـصيل (المنصوبات) : ٦٧٥ – ٧٠٥.

(٢) شرحه عند قوله : والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

وقد مثل له بهذه الأمثلة : ما أنت وزيدٌ ، وكيف أنت وزيدٌ ، وما شأن عبد الله وعمرٍو.

(٣) شرحه عند قوله : والنصب مختار لدى ضعف النسق

وقد مثل له بقوله : سرت والنيل ، من كل فعل رفع ضميراً متصلاً و لم يؤكد و لم يفـصل ، كما مثل بقوله : ما لك وزيداً.

من كل اسم عطف على ضمير مجرور دون إعادة الجار.

(٤) شرحه عند قوله : والنصب إذْ لم يجز العطف يجب

وقد مثل له بقوله : جلس زيد والسارية .

حيث لا يجوز عطف السارية على زيد لأنها لا تجلس لا حقيقة ولا مجازاً.

(٥) انظر المقرب : ١/ ١٥٩ ، وشرح المقرب (المنصوبات) ص ٦٧٨.

﴿ الاسْتِثْنَــاء(١) ﴾

قَوْلُـــــهُ : / ١٥٩

مَا استَثْنَت الاَّ مَعَ تمَام يَنْتَصِبْ　　　وَبَعْد نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِـبْ

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ والنصبُ مَا انْقَطَعْ　　　وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

بدأ بـــ " إلاَّ " من أدوات الاستثناء ؛ لأنها أُمُّ البابِ ، وما استثنى به من الأسماءِ والأفعالِ إنما هو بالحمْلِ عليها ، وإنما كانت (إلاَّ) الأصلَ فِي ذلك ، لأن المعانِي الأصلُ فيها أن تؤديها الحروفُ كالنفي والنهى والاستفهَامِ والترجي وغَيْرِ ذلك.

قوله : (ما استثْنَتْ) يحتمل (ما) أن تكونَ موصُولةً فِي موضعِ رفع بالابتداءِ وصلتها : استثْنَتْ والعائدُ محذوفٌ ، وينتصبُ : خَبَرٌ عن ما وهو مرفوعٌ وقَفَ عليه بالسكونِ ، ويحتمل أن تكونَ (ما) شرطيةً منصوبةً باستثنتْ ، وينتصبُ مجزومٌ على جوابِ الشَّرْطِ وكأنه قال : أيَّ شَيْءٍ استثنتْ إلا يَنْتَصبْ.

ولَمْ يبينِ الناظمُ مقدارَ المستثنى ولا شروطَهُ ولا شروطَ المستثنى منه بل أبْهَمَ ذلك بقوله (ما استثنت).

واختلفَ النحويُّونَ فِي القدرِ المستثنى بعد اتفاقهم على أنه إنْ كَانَ مستغرَقاً للمستثنى منه أو زائداً عليه نحو : له عندي عشرةٌ إلاَّ عشرةً أو إلاَّ أحدَ عَشَرَ فإنه لا يَجوزُ ، أو أقلَّ من المستثنى منه فإنه يجوزُ نَحو : قام إخوتك إلاَّ زَيْداً وأكثر النحويين لا يجيزُ الاستثناءَ إذا كان المستثنى قَدْرَ المستثنى مِنهُ أو أكْثَرَ وهو مذهبُ البصريينَ وأجَازَ ذَلِكَ أكْثرُ أهلِ الكوفةِ وكثيرُ من الفقهاءِ وهو مذهبُ أبى عبيد والسيرافيِّ ،

---

(١) استغرق هذا الباب عشرين صفحة من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ١٥٩ وانتهى بـــصفحة ١٨٠. وإنّمَا عبر بالاستثناء وهو المصدر جرياً على عادته فِي أبواب الألفية من مثل الابتـــداء والعطف والنداء وهو في التسهيل يعبر بالاسم فيقول : باب المبتدأ والمستثنى والمنادى والتعبير الأول تعبير سيبويه ومن بعده .

وإلَى ذلك ذهب الأستاذان أبو الحسن بنُ خروف وأبو عليٍّ الشلوبين[١] لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[٢].

وتأول الآيةَ مَنْ منَعَ بأنه استثناءٌ منقطعٌ أو متصلٌ على أنَّ عبادي يعم الملكَ والإنسَ والجانَّ.

ومَذْهَبُ بَعْضِ البصريين وبَعْضِ الكوفيين أنه يَجوزُ أن يكُونَ المخرجُ النصفَ فما دُونَ ذلك ، ولا يجيزون أن يكونَ ذلك الأكثر[٣].

وشَرْطُ المستثنى أن يكونَ معرفةً أو نكرةً مخصصةً عند السامعِ نَحو : قام القومُ إلا زيداً أو قام القومُ إلا رجلاً منهم ، فإنْ لَم تُخصَّصْ لَم يَجز نَحو : قام القومُ إلاَّ رجلاً لا على الاستثناء المتَّصلِ ولا على المُنْفَصِلِ.

واختلفوا فِي نَحو : أتونِي إلا أيَّما رَجُلٍ فمنعها / ١٦٠ الخليلُ وسيبويهِ وأجَازَهَا الجرْمِي[٤].

---

(١) انظر فِي المذهبين . الهمع للسيوطي : ١/ ٢٢٨ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : جـ٥/٢١١.

(٢) وجه الاستدلال بالآية المذكورة على جواز استثناء الأكثر أنه استثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من المؤمنين بدليل قوله : "إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم" (سورة ص : ٢٤) ورده ابن عصفور قائلاً: وهذا لا حجة فيه لأن العباد حيث أضافهم الله تعالى إلَى نفسه فإنهم يراد بهم المؤمنون والإضافة إضافة تقريب ، فكأنه قال : (إن المؤمنين ليس لك عليهم سلطان) ، والاستثناء بعده منقطع (شرح الجمل : ٢/ ٢٥٠) .

(٣) قال ابن عصفور : "ومنهم من ذهب إلَى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون ذلك واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً. نِصْفَهُ﴾ (المزمل : ٢) انظر : شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢/ ٢٩٦ .

(٤) قال سيبويه : " أيما تكون صفة للنكرة وحالاً للمعرفة ... ولا تكون لتبيين العدد ولا في استثناء نحو قولك : أتوني إلا زيداً ، ألا ترى أنك لا تقول : له عشرون أيما رجل ولا أتوني إلا أيما رجل... فأيما لا تكون فِي الاستثناء". الكتاب : ٢/ ١٨٠، ١٨١.

وشرطُ المستثنى منه أن يكونَ معرفةً أو نكرةً يرادُ بها العمومُ أو نكرةً مَخْصُوصةً نحو : قام القومُ إلا زيداً ، ومَا قَام أحدٌ إلا رجلاً وقام رجالٌ كانُوا فِي دَارِكَ إلا رجلاً مِنهم ، فلو قلت : قام رجالٌ إلا زيداً وقام رجال إلا رجلاً لَم يجز لا على الاستثناءِ المتَّصِلِ ولا على المنْقَطِعِ.

وقوله : (ما استثنتْ إلاَّ) فيه تَجوّزٌ ؛ لأنَّ إلا ليستِ التي تستثنى إنما يستثنى بها ؛ والمستَثْنَى هو المتكلّمُ لكنه لما كَان الاستثناءُ يَقعُ بها نُسبَ الاستثناءُ إليها مجازاً[1].

وقوله : (عن تمامٍ) احترازٌ من الاستثناءِ المفرَّغِ فإنه لا ينتصبُ إنما يكونُ علَى حَسَبِ العاملِ وسيأتِي بيانه إنْ شَاءَ اللهُ تعالى.

وقوله : (ينتصبْ) ذكر أنَّ الاسْمَ حكمُه النصبُ و لم يتعرضْ للنَّاصبِ وفيه خلافٌ . ذهب الفراءُ إلَى أنَّ إلا مركبةٌ مِنْ إنْ المخففة من الثقيلةِ ومِنْ لا النافية وأُدْغِمَتِ النونُ فِي اللامِ فقيل إلاَّ ، فإذَا قلْتَ : قام القومُ إنْ لاَ زيداً فنصبْتَ زيداً غلّبْتَ حكمَ إنْ وكان زيداً اسمها وخبرُها محذوفٌ والتقديرُ : إن زيداً لَم يقم ولا كافية من الخبر وإذا قلت : قام القومُ إلا زيدٌ غلّبْتَ حكْمَ لا وعطفْنَا بِهَا وكأنَّكَ قلت: قام القومُ لا زيدٌ [2].

وذهب المازنيُّ والمبرِّدُ ومَنْ تبعَهُمَا إلَى أنَّ الناصبَ إلاَّ بما فيها من معنى أستَثْنِي فكأنَّكَ قلْتَ : أستَثْنِي زيداً[3].

---

(١) إنما لَم يجز ذلك لعدم الفائدة فإن أفاد الاستثناء من النكرة جاز كقولك ما جاءني أحـــد إلا زيداً فقد حصلت الفائدة في النفي للعموم.

(٢) ينظر رأى الفراء في الإنصاف للأنباري ، والمساعد : ١/ ٥٥٦ ، وابن يعيش : ٢/ ٧٧.

(٣) هو رأى أبي إسحاق الزجاج أيضاً . ينظر: المقتضب ٤/ ٣٨٩ ، والإنصاف : ص٢٦١ وابن يعيش : ٦٧/٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : جـ٥ ص٢١٣٢ ، وشفاء العليل : ٤٤٩.

وذهب الفارسيُّ وجماعةٌ مِنَ البصريين[١] إلا أنَّ الناصبَ هو الفعلُ أو معنى الفعلِ المتقدِّمِ فِي الجملة بوساطةِ إلاَّ كما أنَّ المفعُولَ مَعَهُ منصوبٌ أيضاً بما قبله بوساطة الواوِ فإذا أتيْتَ بدل إلاَّ بغير انتقل إعرابُ الاسمِ الذي بَعْدَ إلاَّ إِلَى غيرِ كما إذَا جعلْتَ مكانَ الواوِ مع انتقالِ إعرابِ الاسمِ الذي بعد الواوِ إِلَى مَعَ.

وذَهَبَ جماعةٌ من البصريين منهم سيبويه والفارسيُّ فِي التذكرةِ إِلَى أنَّ النصْبَ إنما هو بالجملةِ المتقدِمَةِ عليه بِوَسَاطة إلاَّ [٢]. إلا أنْ يكون الاسمُ المنصوبُ فيه معنى إلا فلا يحتاجُ إِلَى واسطةٍ وهو الصحيحُ.

واختلف عن الكسائي فقيل : إنه منصوبٌ على إضمارِ أنَّ بعد إلا التقدير إلا أنَّ زيداً وخبرُ أنَّ محذوفٌ لفهْمِ المعنى تقديرُه : إلاَّ أنَّ زيداً لَمْ يقم ، أو : إلاَّ أنَّ زيداً قام على حسبِ الاستثناءِ من الموجبِ أو مِنْ غيرِ الموجبِ [٣]، وقد غلط مَنْ نَسبَ هذا المذهبَ إِلَى الكسائي ، وقيل : إنَّ مذهَبه نَحوٌ مِنْ مذهبِ سيبويه لأنه قال إنَّ المستثنى ينتصبُ لخروجِه من الوصفِ يعني أنَّ الاسمَ خرج مِن معنى الجملةِ المتقدمةِ عليه من حيث لَمْ يكن ركناً من أركانِها بل فَضْلَةٌ مطلوبةٌ لها [٤].

ويدخل تحت قوله : (ينتصب) مسائل :

إحداها : الموجبُ الحقيقيُّ نحو : قام القومُ إلاَّ زيداً.

الثانية : الأمرُ نَحو : اضربِ القومَ إلاَّ زيداً.

---

(١) منهم السيرافي وابن الباذش . ينظر : هذا الرأي فِي شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥٣ وشرح المقرب : ٨٢٨ (المنصوبات) ، والإنصاف : ٢٦١ ، وأسرار العربية : ٢٠١.

(٢) الكتاب : ٢/ ٣١، ٣١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/٢٧٢ ، ٢٧٣.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٧٩ ، ورصف المباني : ٩١ ، والمساعد : ١/ ٥٥٦.

(٤) ونسب إِلَى الكسائي – أيضاً – أن المستثنى منصوب لمخالفة الأول . ينظر: شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٠٠.

الثالثة : الشرطُ نحو : إنْ قام القومُ إلاّ زيداً قَامَ عمرُو.

الرابعة : النفيُ الداخلُ على الحالِ المنصوب به أو على مفعولِه إلاّ نَحو : ما جاء القومُ إلاّ خائفين ، إلا زيداً أو ما ضرب أحد عمرو إلا زيداً.

وقوله : (ينتصب) يعمُّ أَنْ يَكُونَ الاستثناءُ مِنْ مرفوعٍ نَحو : قام القومُ إلاّ زيداً ، ومن منصوبٍ نَحو : ضربْتُ القوْمَ إلاّ زيداً ، ومن مَجرورٍ نَحو : مررت بالقومِ إلاّ زيْداً ، وهذا هو المشهُورُ ، وحكى الأخفشُ أنّ بعْضَ العربِ جعل الاستثناءَ مِنَ المخفوضِ مخفوضاً فقالوا : مررت بالقوم إلا بزيد بالباء وهذا ضعيف فِي القياسِ لأن فيه جمعاً بين حرفِي تعديةٍ وهُمَا إلاّ والباءُ ، فينبغي أنْ تجعلَ الباءَ زائدةً.

وفِي قول الناظمِ : (ما استثنت إلاّ مع تمامٍ ينتصبْ) لطيفةٌ حَسَنَةٌ وهو أن الاسْمَ فِي نَحو : قام القومُ إلاّ زيداً يَجوز أن يرتفعَ على معنَى / ١٦١ الصفةِ لكنه إذ ذاك لا تكونُ إلا استثنته ، لأنها إذا كانتْ صفةً لا تكونُ استثناءً ، فإذا نصبتْ بعدها كان الاسمُ مستثنَى ، وإذَا رفعْتَ لَم يكنْ مستثنى بل رفعهُ على الصفةِ فهو مسكوتٌ عنه فِي الحكمِ وكأنك قلت : جاءنِي القومُ غيرُ زيدٍ ، فيحتملُ أنْ يكونَ جاء ويحتملُ أنْ لا يكونَ جاء ، ولذلك قال النحويون : من قال : له عندي عشرةٌ إلاّ درهماً لزمه تسعة ، ومن قال : له عندي عشرةٌ إلا درهمٌ لزمه عشرة[1].

---

(١) قال ابن عصفور مبيناً جواز الوجهين في التام الموجب : فإن كان الكلام الذي قبل إلا موجباً جاز فِي الاسم الواقع بعد إلا وجهان أفصحهما نصبه على الاستثناء ، والآخر أن تجعله مع إلا تابعاً للاسم الذي قبله فتقول : قام القوم إلا زيداً وإلا زيد برفع زيد ونصبه هذا كلامه في المقرب ، ثم استشهدنا لذلك بقوله تعالى : ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ (سورة البقرة : ٢٤٩). قرأ السبعة بالنصب على الاستثناء وقرأه الأعمش وغيره بالرفع على الإتباع. (شرح المقرب ص٨٥٣ (المنصوبات).

وكلام الناظمِ أنَّ الاسمَ هو المستثنى من الاسمِ الأوَّلِ لأنه قال : ما استثنت إلاَّ مع تمام ينتصب ، فهذا حكمٌ على الاسم ، وهذه المسألةُ فيها خلافٌ :

ذهب الكسائي إلى أن أداةَ الاستثناءِ أخرجَتِ الاسْمَ الثانِي من الاسمِ الأوَّلِ ولَمْ يخرجْ وِصْفه من وصْفِ الأول ، فإذا قلت : قام القومُ إلاَّ زيداً فزيد عنده مسكوت عنه لَم يوصفْ بقيامٍ ولا نفيه بل يحتملُ الوصفين جميعاً وهذا يدل على أن ما نُقِلَ عنه مِنْ أنَّ زَيْداً منصوبٌ بأنَّ مقدرةً بعد إلاَّ غيرُ صحيحٍ[١] ؛ لأنه يزعمُ أنَّ زَيْداً مسكوتٌ عنه وغيرُ محكومٍ عليه وتقديرُ أن بعد إلاَّ ، وتقديرُ حذفِ خبرِها يدل على أنَّ زيداً محكومٌ عليه وغيْرُ مسكوتٍ عنه وذلك مناقض لمذهبه هُنَا [٢].

وذهب الفراءُ إلى أنَّ الأداةَ أخرجَتِ الوصْفَ من الوصفِ ؛ والقومُ موجبٌ لهم القيام وزيدٌ منفيٌّ عنه القيامُ [٣].

وذهب سيبويهِ وجمهورُ البصريين إلَى أنَّ الأداةَ أخرجتِ الاسم الثانِي من الأولِ وأخرجَتْ وصفَهُ من وصْفِه ، فأخرجتْ زيداً من القوْمِ وأخرجتْ وصْفَهُ من وصفِهم[٤]، وهذا الخلافُ إنما هو فِي الاستثناءِ الْمُتَّصِلِ.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك :٢/ ٢٧٩.

(٢) قال أبو حيان : "ومذهب الكسائى أن المستثنى لَم يندرج فِي المستثنى منه وهو مسكوت عنه فإذا قلت قام القوم إلا زيداً فهو إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيد وزيد يحتمل أنه قام وأنه لم يقم". الارتشاف : ٢/ ٢٩٤.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٩٤.

(٤) قال سيبويه : " اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق... والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً ". الكتاب : ٢/ ٣١٠.

وقولــه (وبعد نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إتباعُ ما اتَّصل) يدل كلامُه هذا على أنه يَجوزُ الوجهان بَعْدَ النفيِ وبعد ما هو كالنفيِ إلاَّ أَنَّ الْمُخْتَارَ إتباعُ ما اتصلَ مثال ذلك فِي النفي : ما قام القومُ إلا زيدٌ وإلا زيداً ، ومثال ما هو كالنفي : لا يضربِ القومُ إلاَّ زيدٌ وإلاَّ زيداً.

وزعَم الفراءُ أنه يُشترَطُ فِي جواز النصبِ على الاستثناء فِي نَحو : ما قام القوم إلاَّ زيداً تعريفُ المستثنى منه نحو ما مثلنا به ، فلو قلت : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ وجب عنده الإبدالُ ولَمْ يجزِ النصبُ [١].

وحكى سيبويهِ عن بعضِ القدماءِ أنَّ المنفيَّ إذا جاز الإيجابُ فِي لفظِهِ وجَبَ فيه النصبُ على الاستثناء نَحو : ما قام القومُ إلا أباكَ ، فإنه يَجوزُ : قام القومُ إلا أباك بخلاف : ما قام أحد إلاَّ أباك ؛ لأن أحداً لا يقع فِي الإيجاب[٢]، ورُدَّ عليه بقراءة[٣] مَنْ قرأ [٤] : ﴿مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ، مع أنه يَجُوزُ أنْ يقالَ : فعلوه موجباً.

وفِي قولــه : (إتباع ما اتصل) عبارةٌ مخلصةٌ لا يُؤْخَذُ منها مذهبٌ معينٌ ، وذلك أنَّ النحويينَ اختلفوا فِي إتباعِ هذا الاسمِ ، فقال البصريون : إنَّ ذلك الإتباعَ

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٨٣ ، وقال ابن مالك مضعفاً رأى الفراء : ولا حجة له لأن النصب هو الأصل والإتباع داخل عليه وقد رجح عليه لطلب المشاكلة فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣١١.

(٣) هي قراءة الجمهور. أما ابن عامر فقرأ بالنصب . ينظر: السبعة فِي القراءات لابن مجاهــد : ٢٣٥ والبحر المحيط : ٣/ ٢٥٨.

(٤) من الآية : ٦٦ من سورة النساء.

إنما هو على طريقِ البدلِ وهو بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ وحُذِفَ الضميرُ للعلمِ بهِ وكأنك قلتَ إلاَّ زيدٌ منهم [١].

وذهب الكوفيون إلَى أنَّ ذلك الإتباعَ إنما هو على طَريقِ العطفِ وأنَّ (إلاَّ) يُعْطَفُ بها فِي بابِ الاستثناءِ ، وقد بينا الكلامَ فِي هذهِ المسألةِ فِي كتابنا المسمى بالنُّكَتِ الحِسانِ فِي شرحِ غايةِ الإحْسَانِ [٢].

ويحتمل قوله : (إتباع ما اتصل) وجهاً آخر : وهو أن الإتباعَ عند البصريينَ فِي هذهِ المسألةِ يَجوزُ على وجهين . أحدُهما : البدلُ كما ذكرنا عنهم والثاني : الصفةُ كما تقَدَّمَ فِي الموجبِ ، ويدخل تحْتَ قولِ الناظمِ (أوكنفي) : النهْيُ وقد مثلناه ، والاستفهامُ نَحو : هل قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ [٣]، وكذلك ما كان من الأفعالِ بعْدَ

---

(١) قال ابن مالك : " وإذا اجتمع فِي المستثنى بإلاَّ جميع ما أشير إلَيه من الاتصال والتأخر مشتملاً عليه نهي أو نفي صريح أو مؤول وكونه غير مردود به كلام وغير متراخ اختير إتباعه بدلاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين ". شرح التسهيل : ٢/ ٢٨٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٢٩٦.

(٢) انظر الكتاب المذكور ص١٠٦ تحقيق عبد الحسين الفتلي (بغداد) ، وفيه ذكر أبو حيان جواز الوجهين : الإتباع والنصب على الاستثناء ، وأن الإتباع على ثلاثة أوجه : البدل وهو مذهب البصريين والعطف وهو مذهب الكوفيين ، ثم الصفة وهي جائزة وفند كل رأى ، ثم حسن مذهب الكوفيين يقول (بتصرف) : إنما كان البدل أفصح لأنه تحصل به المشاكلة فِي الإعراب والاشتراك فِي العمدة ، ولكن البدل والمبدل منه لابد أن يشتركا فِي الحكم وهنا العامل فِي المستثنى منه لا يصح أن ينسب إلَى الثاني لا حقيقة ولا مجازاً للتناقض وكونه بدل بعض من كل لابد فيه الضمير و لم يلفظ بهذا أصلاً فِي كلامهم ، ثم قال : ولصعوبة تعقل البدل عدل الكوفيون إلَى ادعاء أن الأحرف عطف ولا يعطف بها إلا فِي الاستثناء وقد وجدنا أكثر حروف العطف لا تشرك فِي الحكم فهذا منها ولا مانع أن تكون إلا حرف عطف فِي هذا الباب خاصة ثم ختم قائلاً : وهذا مذهب حسن سهل.

(٣) من أمثلته المسموعة قوله تعالَى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إلا قَليلٌ مِنهُمْ﴾ (النساء : ٦٦) ، وقوله : ﴿وَلا يَلْتفتْ منكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتكَ﴾ (هود : ٨١) ، وقوله : ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَة رَبِّه إلا الضَّالُّونَ﴾ (الحجر : ٥٦) والآية الأولَى للنفي والثانية للنهي والثالثة للاستفهام وقد قرأت الآية الأولَى والثانية : بالنصب على الاستثناء والرفع على الإتباع وتركت الثالثة بالرفع فقط.

قَلّ أو ما تصرف منه نَحو : قَلّ رجلٌ يقولُ ذلك إلاّ زيدٌ ، وقلّما يقومُ إلاّ عمرٌو ، وأقلُّ رجل يقولُ ذلك إلا زيدٌ ، لأنّ العربَ تستعملُ قل بِمعنَى النفي فيقولون : قل رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ كما تقولُ : ما رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ فهذا بدل محمول على المعنى / **١٦٢** دون النظر ، فإنْ أردْتَ القِلّةَ التي هي دونَ الكثرةِ لَمْ يجرِ مَجْرَى النفْيِ، والفعلُ الذي وقَعَ خَبَراً لِمبتدأ تقدمته أداةُ نَفْيٍ نَحو : ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيد ، أو لشيء من نواسخه مما يدخل عليه أداة نفي ، أو كانَ بنفسِهِ نَفْياً نَحو : ما كان أحدٌ يقومُ إلا زيدٌ وما ظننتُ أحداً يقومُ إلا زيدٌ ، وليس أحدٌ يقومُ إلاّ زيدٌ.

وتَرِدُ على قوله (وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل) مسائلُ لا ينتخبُ فيها الإتباع : **إحداها** : ما يجبُ فيها الإتباعُ ، **والثانية** : ما يستوي فيها الإتباعُ والنصبُ على الاستثناءِ ، **والثالثة** : ما يترجحُ فيها الاستثناءُ على الإتباعِ.

فالذي يجبُ فيها الإتباعُ ولا يجوزُ النصبُ على الاستثناءِ قولك : ما أعطيتُ أحداً شيئاً إلا عمرُ درهماً لا يجوزُ هاهنا الاستثناءُ ولا في الموجبِ أيضاً لو قلت : أعطيتُ القوْمَ المالَ إلاّ زيداً درهماً وإنما لَم يجزْ ذلك لأنّ الحروفَ المؤدية معنى عَمَلِ العاملِ إلَى المعمولِ لا يُوصَلُ واحدٌ منها إلا إلَى معمولٍ واحدٍ نَحو : واو مع وحروف الجرِّ ونَحو ذلك فإذَا جعلْتَ في المسألةِ السابقة عمراً بدلاً من أحد ودرهماً بدلاً من شيء جاز لأن البدلَ في نية تكرارِ العاملِ فكأنّكَ قلت : ما أعطيتُ إلاّ عمراً درهماً فعَمَلُ أعطيتُ هذه المقدرةَ لَم يتوقفْ على وساطةِ إلاّ ؛ لأنه مفرَّغٌ ، فلو أسقطْتَهَا فقلت : ما أعطيتُ عمراً درهماً لجاز عملها في الاسمين بخلاف عَمَلِ العاملِ في المستثنى الواقع بعد إلا فهو متوقفٌ على وساطتها . وقال الزجاجُ : البدلُ هنا ضعيفٌ لأنه لا يَجوزُ إبدالُ اسمينِ من اسمين لو قلْتَ : ضَرَبَ زيدٌ المرأةَ أخوك هنداً لَم يجزْ ، وإنّما جَازَ هنا تشبيها لأداةِ الاستثناءِ بحرْفِ العطفِ ، فكما يَجوزُ : ضَربَ عمرٌو زيداً وبكرٌ

سعداً كذلك جاز هذا إلا أنه ضعيفٌ لأنّ المشبَّهَ بالشيءِ لا يقْوَى قُوةَ المشبَّهِ به[١]، والسماعُ على خلاف مذهبِ الزجاجِ وهو أنه يَجوزُ إبدالُ اسمينِ مِن اسمينِ مع عدمِ إلا قال الشاعر[٢]:

فَلمَّا قَمَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْــضَه ... بِبَعْض أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تُكْسَرَا

فبعضَه بدلٌ من قوله (قمَعْنا النبْعَ) و(ببعض) بدل من قوله (بالنبعِ).

والذي يتساوى فيه الإتباعُ والنصبُ على الاستثناءِ : هو ما يكونُ المستثنى فيه منصوباً نَحو : ما رأيتُ القوْمَ إلا زيداً لا يَجوزُ فيه النصبُ ونصبُه مِنْ ثلاثةِ أوْجهٍ :

الصفَةُ وهو أضعفُها ؛ لأن (إلاّ) لَمْ تستحكَمْ فِي الوصْفِ.

والثاني : النصبُ على الاستثناءِ.

والثالث : النصبُ على البدلِ وهما مستويانِ فِي الحُسْنِ ؛ لأنَّ المشاكلةَ موجودةٌ فيهما ، ولَم يترجَّحِ البدلُ فِي : ما قام القومُ إلاّ زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ إلاّ لأَجْلِ الْمُشَاكَلَةِ.

والذي يترَجَّحُ فيه الاستثناءُ على البدلِ هو إذا كان المستثنى منه منصوباً بلا النافيةِ نَحو قولك : لا رجُلَ فِي الدار إلا زيداً بنصبِ زيدٍ ورفعه ، فالرفعُ على البدلِ أو على الوصْفِ على موضعِ اسْمِ لا ، ولا يَجوزُ أن يكونَ بدلاً على اللفظِ ، والنصْبُ

---

(١) انظر فِي رأى الزجاج الارتشاف: ٢/ ٣٠٩ .

(٢) البيت من بحر الطويل للنابغة الجعدي . ديوانه ص٧١ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، والشاهد فِي الدرر: ١٩٣/١ والخزانة: ١/ ٥١٤، والهمع : ١/ ٢٢٦ والرواية فِي الديوان : فلما قرعنا ... -- والنبع : شجر تتخذ منه القسي الواحد نبعة وتتخذ من أغصانها السهام.
وشاهده واضح من الشرح وهو جواز إبدال اسمين من اسمين دون إلا فجوازه مع إلا تشبيهاً لها بحرف العطف لا مانع منه.

على الاستثناء وهو أحسنُ من الرفْعِ على البدل[١] لِمَا فِيه مِن الْمشاكلةِ ، ومع وجود هذه المسائِل كيف يصحُّ قَوْلُ الناظمِ (وبعد نَفْيٍ أو كنَفْيٍ انتُخِبْ إتباعُ ما اتَّصَلْ) ؟ فما ذَكَرَهُ إطلاقٌ فِي مكانِ التقْييدِ جرياً على عادتِه.

وقوله (وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع) مثال ذلك : ما فِي الدَّارِ أحدٌ إلا حماراً ، الحِجَازيون ينصِبُونَ والتميمِيُّونَ يُبْدِلُونَ[٢]، ويشمل قوله (وانصب ما انقطع إلَى آخر البيت) جميعَ المنقطعِ وذلك تعميمٌ فِي مكانِ التخصيصِ ، وذلك أنَّ المنقطِعَ على قسمينِ :

إما أن يكونَ العاملُ يمكنُ أن يتوجَه عليه / ١٦٣ ، وإما أن لا يمكن أن يتوجَّهَ عليه.

فالأوَّل هو الذي يَجِيءُ فيه لغةُ الحجازيين والتميميين ، والثانِي : يجبُ فيه النصبُ على كلِّ حالٍ.

تَبيِينُ ذلك : ما رأيتُ أحداً إلا حماراً ، و : ما فِي الدار أحدٌ إلا حماراً ، الرؤيةُ يمكن أن توجه على الحمار ، والكينُونةُ فِي الدارِ يمكنُ توجُّهُها على الحمارِ[٣]، وإذا

---

(١) انظر إلى قوله : والنصب على الاستثناء وهو أحسن من الرفع على البدل وإجماع الناس على رفع لفظ الجلالة في كلمة الشهادة وإجماع القراء على الرفع في مثل قوله: **﴿ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾**. (آل عمران : ٢)

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ٣١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٦ ، والأشموني : ٢/ ١٤٧ ، وناظر الجيش ٥/ ٢١٤٩ قال : وشرط الإتباع عند التميميين أن يستقيم حذف المستثنى منه ويستغنى عنه بالمستثنى.

(٣) ومن شواهد النصب على لغة الحجازيين قوله تعالى : **﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾**. (النساء : ١٥٧) ، ومن شواهد الإتباع على لغة تميم قول الشاعر :

وبلدةٍ ليس لها أنيـــــسُ … إلا اليعافيرُ وإلا العيـــسُ

وقول الآخر : =

قلت : ما زَادَ إلا مَا نَقصَ وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ ، فما مصدرية فيهما وتقدير الكلام : ما زَادَ إلا النقْصُ وما نَفَعَ إلا الضَرُّ فهذا نصبٌ على الاستثناءِ ، ولا يَجوزُ فيه البدلُ ؛ لأنَّ العامِلَ لا يمكنُ أنْ يتوجَّهَ فِي ذلك على ما بعْدَ إلاَّ [١].

وقوله (وعن تميم فيه إبدال) : يدلُّ على أنَّ ذلك لا يكونُ إلا فيما يَجوزُ فيه الإبْدَالُ وذلك النفْيُ أو ما يشْبهُ النفْيَ وليس كذلك بل الاستثناءُ المنقطعُ يكونُ فِي الموجبِ وغيرِ الموجَبِ نحو قوله[٢]:

فَتَى كَمُلَتْ أخْلاَقُهُ غَيْرَ أنَّـهُ جَواداً فَلاَ يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِياً

وقوله (وعن تميم فيه إبدال) لَم يَحْكِ عن التميميين غَيْرَ الإبدالِ وهم يجيزون فِي الاستثناءِ المنقطعِ الذي يمكُنُ توجهُ العاملِ عليه وجهيْنِ وهما الجائزانِ عِنْدَهم فِي المتّصِلِ : أحدُهما : النصبُ كالحجازيين وهو الأفْصَحُ ، والآخَرُ : البدلُ وهو ضعيفٌ لأنهُ لا يتصوَّرُ إلا على مجازٍ ، وتنزيلِ ما لَيْسَ من الجِنْسِ مَنْزِلَة ما هوَ مِنَ الجنسِ[٣].

= وبنْتَ كريمٍ قد نكحْنا ولم يكنْ لنا خاطبٌ إلا السِّنانُ وعامِلُهْ

(١) ينظر: الكتاب:/ ٢/ ٣٢٥، ٣٢٦ .

(٢) البيت من الطويل من قصيدة طويلة للنابغة الجعدى في الفخر وبيت الشاهد فِي الكتاب : ٢/ ٣٢٧ ، والخزانة : ٢/ ١٢ ، وشرح شواهد المغنى : ٢٠٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٤ وديوان النابغة : ١٧٣ (منشورات المكتب الإسلامى بدمشق).

الشاهد فيه قوله (غير أنه جواد) حيث نصب غير على الاستثناء المتقطع فقد استثنى جوده وإتلافه للمال من الأخلاق التِي كملت له مبالغة فِي المدح فجعل فِي اللفظ كأنهما من غير الأخلاق.

ملحوظة : من القصيدة الشاهد المشهور : وحلت سواد القلب.. إلخ ، وبعد بيت الشاهد قوله:

فتى تم فيه مايسر صديقه على أن فيه ما يسوء الأعاديا

(٣) ينظر الفوائد والقواعد لعمر الثمانينى ت د/ عبد الوهاب الكحلة : ٣١٤، ٣١٥.

وزَعَمَ الْمَازِنِيُّ : أنَّ الاستثناءَ المنقطعَ إنما هو مِنْ تغليبِ العاقلِ على غَيْرِ العاقلِ فيختصُّ ذلك بأحد وما أَشْبَهَهُ نحو : مَا فِي الدَّارِ أَحدٌ إلاّ حِمَارٌ[١] وذَلِكَ فَاسِدٌ ؛ لأنَّ الذي يبدل منه فِي هَذَا البابِ وَلَيْسَ بلفظ أحدٍ ولا ما أَشْبَهَهُ كَثِيرٌ جداً وقول الشاعر[٢]:

لَمْ أُلْفِ فِي الدَّارِ ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَادَ يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ قِدَمِ

مما يشبهُ أَحَداً ؛ لأنَّ المعنى بقوله ذا نطق أحد ، ومما يردُّ به على المازِني قولُ الشاعر[٣]:

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابُ غَيْرَ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ

فالعتابُ لا يقَعُ على مَنْ يعقلُ فيسوغُ فيه ما سَاغَ فِي أحدِ.

---

(١) انظر رأى المازنى فِي شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٦٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥/ ١٥٣، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٠٤ ، والهمع : ١/ ٢٢٥.

(٢) البيت من البسيط لم أعثر على قائله ، لم ألف : لم أجد ، الطلل : ما شخص من آثار الديار. يعفو : يمحى ، والبيت فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٠٤ ، وابن يعيش :٢/ ٨٠ ، والعيني ، رقم ٤٧٤ ، والهمع : ١/ ٢٠٢.

الشاهد فيه : قوله : (ذا نطق سوى طلل) حيث جاء (ذا نطق) معناه معنى أحد وقد جاء الاستثناء فيه بسوى ، و(سوى طلل) استثناء منقطع يجوز فيه النصب والإتباع .

(٣) البيت من بحر الرمل لعمرو بن الأيهم التغلبى هكذا نسبه سيبويه فِي كتابه : ٢/ ٣٢٣ ، والمقتضب : ٤/ ٤١٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٥٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٨٠.

الشاهد قوله : عتاب غير طعن الكلى ، حيث أن العتاب لَم يؤول بأحد العاقل فدل هذا على ضعف رأى المازني.

﴿حكم المستثنى المتقدم﴾

قولـــــه :

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ　　　يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

مثالُ ذلك : ما قام إلا زيداً أحدٌ ذَكَرَ الناظمُ أنه يختارُ النصبُ ، وأنه قد يأتي غَيْرُ النصبِ فتقولُ : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ فترفع[1]، وغَيْرُ النصْبِ أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ رفعاً أو جراً ، فعلى ظاهرِ كَلامِهِ يَجُوزُ أنْ يقولَ : ما قام إلاّ زَيْدٌ أَحَدٌ وما مَرَرْتُ إلاّ زيدٍ بأحدٍ.

والقوْلُ فِي تقديمِ المستثنى هو أنه إمَّا أنْ تقدّمه أول الكلامِ أو على العاملِ فِي المستثنى منه أو عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أو عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ .

إنْ قَدَّمْتَهُ أوَّلَ الْكَلاَمِ لَمْ يَجُزْ نَحْو : إلاّ زيداً قام القومُ ؛ لأنَّ إلا مشبَّهةٌ بلا العاطفةِ وواوِ مع نَحو : قام القوم لا زيد وجاء البردُ والطيالسةَ وهذان لا يتقدمَان فكذلك ما أشبههُمَا[2]، وذَهَبَ الْكِسَائِيُّ والزَّجاجُ إِلَى جَوَازِ ذلك قياساً على كثيرٍ من الفضلاتِ[3] وبدليلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

---

(١) مثال ذلك من المسموع نصباً قول الكميت :

وماليَ إلا آلَ أحمد شيعة　　　ومالي إلا مذهب الحق مذهب

ومثاله من المسموع رفعاً قول حسان :

لأنهم يرجون منه شفاعة　　　إذا لم يكن إلا النبيون شافـــع

(٢) هذا هو رأى الجمهور. قال ابن مالك : "وفهم من ذلك امتناع : إلا زيداً قام القوم ونحـــوه، وذلك أن المستثنى جار من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة (من) الموصوف بهـــا ومجـــرى المعطوف بلا مع المعطوف عليه ، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه..." شـــرح التسهيل ٢/ ٢٩١. وينظر: الخصائص لابن جني : ٢/٣٨٤ والهمع : ١/ ٢٢٦.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٣٠٧. ناظر الجيش : ٥/ ٢١٦١.

(٤) البيت من بحر الطويل للأعشى وليس فِي ديوانه. وهو فِي شرح التسهيل لابن مالـــك : ٢/ ٢٩١ ، والتصريح : ١/ ٣٦٣ والهمـــع : ١/ ٢٢٦ ، ونـــاظر الجـــيش : ٥/ ٢١٦١ ، =

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَــا

وقَالَ آخر[١]:

وَبَلْدَةٍ لَــيْسَ بِهَــا طُــورِيُّ وَلاَ خَلاَ الجِــنِّ بِهَــا إِنْــسِيُّ

ووهَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نقله الاتفاقَ مِنَ النَّحويين على أنَّ الاستثناءَ لا يتقدمُ أوَّلَ الكلامِ. / ١٦٤

وإِنْ قدَّمْتَهُ عَلَى العَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى فَثَلاَثَةُ مَذَاهِبَ :

أحدُهَا : أنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مطلقاً فتقول : إخوتُك إلاَّ زيداً جاءوا وإخوتُكَ إلا زيداً فِي الدارِ وهذا هو الصحيحُ[٢] قال ذو الرمة[٣]:

مُعَرِّساً فِي بَيَاضِ الصُّبْحِ وَقْعَتُهُ وَسَائِرِ اللَّيْلِ إلاَّ ذَاكَ مُنْجَذِبُ

فإلا ذاك : استثناء من الضمير المستكن فِي (منجذب) وقد تقدم على العامل الذي هو منجذب.

وقال آخر[٤]:

= والأشموني : ٢/ ١٦٣، والعيني برقم٤٨٧. الشاهد قوله : (خلا الله لا أرجو سواك) حيث قدم المستثنى على المستثنى منه وأصله لا أرجو سواك سوى الله.

(١) بيتان من الرجز المشطور وهما للعجاج (ديوانه ص٢٥٣ دار صادر) ، وفِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩١ والهمع : ١/ ٢٢٦ ، والإنصاف : ١٥٧ ، والأصول : ١/ ٣٠٥.
الشاهد قوله : (ولا خلا الجن بها إنسي) أصله ولا بها انسي خلا الجن فقدم المستثنى.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣٠٨ ، والهمع : ١/ ٢٢٦ .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو لذى الرمة في ديوانه ص٤٠ (عبد القدوس) .
اللغة : التعريس : النوم فِي آخر الليل ، وقعته : يعنى نومته ، منجذب : مستمر.
الشاهد قوله : (إلا ذاك منجذب) حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى عامله وقد وضحه الشارح ، وانظر البيت فِي ناظر الجيش : ٥/ ٢١٦٢ ، وجمهرة القرشي : ١٧٨.

(٤) البيت من بحر الطويل ونسبته إِلَى لبيد مشهورة جاء فِي الحديث الشريف . ديوان لبيد ص١٣١. =

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَاخَلاَ اللهَ بَاطِلُ ....

فقوله : (خلا الله) استثناءٌ مِنَ الضَّمِيرِ الذي فِي باطلِ.

والثاني : أنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ مطلقاً لأنَّ الاسْتِثْنَاءَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فكما لا يَجُوزُ تقديمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى المعمولِ للفعلِ أوْ لِمَعْنَى الفعلِ السابقِ قبله فكَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ هَذَا[١].

والثالث : التفصيلُ بين أنْ يكونَ العاملُ متصَرِّفاً نَحْو : إخوتُك إلاَّ زَيْداً قَامُوا ، فَيَجُوزُ أوْ غَيْرَ متصرِّف نَحْو : إخوتُك إلاَّ زَيْداً فِي الدَّارِ فيمنَعُ وهو مذهَبُ الأخفَشِ[٢]، والسماعُ الْمُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الجوَازِ مُطلقاً إنما جاء فيما كان العاملُ فيه متصرفاً نحو بيت ذي الرمة وبيت لبيد .

وإنْ قدمتَهُ على الْمُسْتَثْنَى منْهُ فَقَطْ نَحْو : قَامَ إلاَّ زَيْداً الْقَوْمُ وما قام إلا زيداً أحدٌ جَازَ باتِّفَاقٍ ولا يجوزُ فيه إلاَّ النَّصْبُ ؛ لأنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ الذي يَجُوزُ رَفْعُهُ لَوْ تَأَخَّرَ لكَانَ رَفْعُه إما عَلَى الْفَاعِلِيَّة وَأَحدٌ بَدَلٌ مِنه ولا يَجُوز ذَلِكَ لأنَّ أحداً أعمُّ مِنْ إلاَّ زيدٌ ، والأعمُّ لاَ يُبْدَلُ مِنَ الأخصِّ ، وإما على البدلِ ويكون أحدٌ فاعلاً ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ لأَنَّ البَدَلَ لا يتقدَّمُ على المبدلِ مِنْهُ هذا مذهبُ البصريينَ.[٣]

وأجازَ الْكُوفِيُّونَ والْبغداديُّونَ الرفْعَ[٤] وأَنْشَدُوا.[٥]

= وانظر الشاهد في شرح المفصل ٢/ ٧٨ ، والتصريح ١/ ٢٩ والهمع : ١/٣/٢٢٦ وناظر الجيش : ٥/ ٢١٦٢ ، ومراجع أخرى كثيرة . وشاهده واضح من الشرح.

(١) ينظر الخصائص : ٣/ ٣٨٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٠٨ ، والهمع : ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٠٨ ، والهمع : ١/ ٢٢٦.

(٣) ينظر التصريح : ١/ ٣٥٤ ، وشرح الجمل : ٢٠/ ٢٦٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٧٩ ، ونـاظر الجيش ٥/ ١٥٨ .

(٤) ينظر التصريح : ١/ ٣٥٥ ، والمساعد : ١/ ٥٦٧.

(٥) البيت من بحر الطويل و لم أعثر على قائله وفي اللسان قائله شمر ، قال ابن منظور : وأنشد شمر:

رأت إخوتي بعد الجميع تفرقوا فلم يبق إلا واحد منهم شفر =

رَأَتَ إِخْوَتِي بَعْدَ الفَلاحَ تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَــفْرُ

وقال آخر[١]:

مَقَزَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلاَّ الضِّرَاءُ وَإِلاَّ صَيْدُها نَشَبُ

وهي لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ حَكَاهَا يُونسُ عَنْ بعضِ العربِ[٢].

ومِنْ فُرُوعِ هَذهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ اسْماً عَلَى الْمُسْتَثْنَى الْمُقَدَّمِ وكان العطفُ قَبْلَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَجَبَ النَّصْبُ نَحْو : قام إلا زيداً وعمراً القومُ أو بعده جاز النصبُ والرفعُ في نَحْوِ المثالِ السابقِ نَحْو : قام إلاَّ زيداً القومُ وعَمْرٌو وعمراً ، فالنصبُ ظاهرٌ والرفعُ حملاً عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مِنَ الْقَوْمِ وعَمْرٌو ، وحسَّنَهُ جَوَازُ تَقْدِيمُ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الرفْعِ.

= اللغة : تتابعوا : توالوا ، شفر : بضم الشين وفتحها وسكون الفاء بمعنى أحد ولا تستعمل إلا في النفي.

الشاهد قوله : (فلم يبق إلا واحد منهم شفر) حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه وجـاء مرفوعاً كما هو مذهب الكوفيين.

والبيت في المقرب وشرحه : ٨٩١ (المنصوبات) ، وهو في الهمع : ١/ ٢٢٥ ، والدرر : ١/ ١٩٢ ، واللسان (شفر) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢١٥٨.

(١) البيت من بحر البسيط نسب لذي الرمة في ديوانه ص١٠٠ ، وهو في وصف ذئب أو حمـار وحشي.

اللغة: مقزع : الذي لا يرى على رأسه إلا شعيرات ، الأطلس : الأغـبر ، الثـوب البـالي والضراء : جمع ضر وهو الكلب الضاري . النشب : أصله الحال ومعناه هنا القصد والهدف.

الشاهد فيه : تقدم المستثنى (الضراء) على المستثنى منه (نشب) ثم رفعه . وانظر البيت فـي شرح المقرب : ٨٩٢ المنصوبات ، وناظر الجيش : ٥/ ١٥٨ ، وشرح الكافية الـشافية : ١/ ٣١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩١ ، ولسان العرب (أطلس – قزع).

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٣٧ ، والمساعد : ١٠/ ٥٦٧ ، والتصريح : ٢/ ٣٥٥.

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ لَمْ يَحْسُنْ نَحْو : مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْداً قَوْمَك نَصَّ عَلَيْه الرُّمانيُّ[١]، فإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى اسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ والآخرُ مفعولٌ فالأخفشُ يَجْعَلُهُ مُسْتَثْنَى مِنَ الْفَاعِلِ ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنَى مِنَ الْمَفْعُولِ . وإن كان المعنى قابلاً فَعَلَى هَذَا تَقُول ما ضرب إلا زيداً قومُك أصحابَنَا ، فإلا زيداً إن جعلْتَهُ مستثنى من (قومك) الذي هو فاعلٌ جَازَ أو من أصحابنَا الذي هو مفعولٌ لَمْ يَجُزْ ، والفرقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ طَلَبَ الفعلِ لِلْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ طَلَبِه لِلْمَفْعُولِ من جِهَةِ أَنَّ الفعلَ مَبْنِيٌّ لَهُ لا للمفعولِ ووافَقَ الرُّمانيُّ الأَخْفَشَ عَلَى ذَلِكَ.

وإِنْ قدمْتَهُ على صفة الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ جَازَ فيه ما كَانَ يَجُوزُ فيه فِي حال تأخيرِه عَنْهُ نَحْو : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ وإِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، الرفعُ عَلَى البدلِ وَهُوَ اخْتِيَارُ سِيبَوَيْه[٢]، والنَّصْبُ عَلَى الاستثناءِ وَهُوَ اخْتِيَارُ المازني[٣]، ووقعَ فِي كلامِ بعضِ أصحابِنا أَنَّ الْمَازِنِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ فيه إلا النصبُ وذلك وهْمٌ[٤].

---

(١) انظر في ذلك شرح التسهيل لابن مالك : جـ٢ ص٢٩١ ، وعلل ابن مالك ضعف التقدم مع المفعول بقوله : لأن طلب الفعل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة فتقدم مما يطلب المستثنى .. وهو عمدة بمنزلة تقدمه بنفسه وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة.

(٢) قال سيبويه : "فإن قلت ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد كان الرفع والجر جائزين وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك". الكتاب ٣٣٦/٢.

(٣) التصريح : ١/ ٣٥١ ، وابن يعيش :٢/ ٩٢.

(٤) شرح الجمل : ٢٦٤/٢ قال ابن عصفور : فإن تقدم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء وهو مذهب المازني وأجاز يونس وغيره البدل . وقال الشيخ خالد : ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب وأنه يترل التقدم على الموصوف ". التصريح : ١/ ٣٥١ ، وينظر ابن يعيش : ٢/ ٩٢.

ونقل ابنُ أُصْبغ أنَّ البصريين اختلفوا فِي الرفْعَ فِي المستثنى إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَوْ قَدَّمْتَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى مَعْطُوفٍ بوَلاَ هو تمام المستثنى منه فِي منفي نحو: / ١٦٥ ما قام كبيرٌ ولاَ خَلاَ أَخَاكَ صَغِيرٌ ، تُرِيدُ : ما قام كبيرٌ ولا صغيرٌ مَاخَلاَ أخَاكَ فمنعَهَا أبو بَكْرٍ وأجَازَهَا الأحْمَرُ(١).

---

(١) هو على بن الحسين وقيل ابن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية وصاحب الكسائي مؤدب محمد بن هارون الأمين قال قعدت مع الأمين ساعة من نهار فوصل إلى منه ثلاثمائة ألف درهم فانصرفت وقد استغنيت ، توفي سنة "١٩٤هـ" (بغية الوعاة ٢/ ١٧٨) (البلغة ص٢١٣).

﴿ الاستثناء المفرغ ﴾

قولـــــه :

وَإنْ يُفَــرَّغْ سَــابِقٌ إلاَّ لِمَــا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَــوِ الاَّ عُــدِمَا

يقول : إذا فُرِّغَ ما يُسْبَقُ إلاَّ للذى بعدها فحكْمُهُ حُكْمُ ما لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْه إلاَّ مَثَالُ ذَلِكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ وما ضَرَبْتُ إلا عَمْراً ومَا مَرَرْتُ إلا بخالد ، ومَا زَيْدٌ إلاَّ في الدَّارِ ، ومَا فِي الدَّارِ إلاَّ زَيْدٌ فكأنك قلْتَ : قَامَ زَيْدٌ وضربْتَ عَمْراً ومَرَرْتُ بِخَالِدٍ وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ.

ويعنى بقولـــه (سابق) أعَمُّ مِنْ أنْ يَكُونَ فِعْلاً نحو : قام أو غَيْرَ فعلٍ نَحْو : فِي الدَّارِ ، ويَعْنِي بِقَوْلِهِ " لما بعد " أي لِمَا بَعْدَ إلاَّ وهو أيضاً أعمُّ من أنْ يَكُونَ اسماً أو غيْرَ اسمٍ.

وقوله : " يكُنْ " يحتملُ أنْ يَكُونَ فيه الضمير عائداً على سابق أي يكن السابقُ المفرَّغُ من الطلبِ لما بعد إلاَّ كحاله لَوْ لَمْ تَكُنْ إلاَّ ، فيتشبث بما بعد إلا ويقتضيه إما عاملاً فيه أو غير عامل نحو: ما قام إلا زيدٌ وما فِي الدارِ إلا عمرو ، ويحتملُ أنْ يَكُونَ فِيهِ الضَّمِيرُ عائداً على (مَا) من قوله (لما بعد) أي يكن ما بعد إلا كما لو عُدِمَ إلاَّ أي مقتضى للسابقِ المفرَّغِ.

ومَعْنَى قوله (وإن يفرغ) أي لم يشغل بما يطلبه ، واحترز بذلك من نَحو : ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً ومن نَحو : ما قام زيدٌ إلا عمرو، والأصلُ : ما قام أَحَدٌ إلاَّ زيدٌ إلا عمراً وما قام زيدٌ ولا غيْرَه إلا عمراً .

والتفريغ الذي أشار إليه الناظم لا يكُونُ فِي الموجَبِ المحْضِ ، فلا يَجُوزُ : قَامَ إلا زيدٌ ولا ضربتُ إلا عَمْراً ، ولا : مررت إلا بخالدٍ إنما يكونُ فِي النفْيِ والنهْيِ

والاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ﴾[١]﴿ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إلا الْحَقَّ﴾[٢]﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٣].

فلو تضمن الإيجاب معنى نفي جاز التفريغ كقوله تعالى : ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[٤] لأن يأبى في معنى لا يريدُ.

وقال النابغةُ الذبيانيُّ[٥].

أَبَـــى اللهُ إلاَّ عَدْلَـــهُ وَوَفَـــاءَهُ	فَلاَ النُّكْرُ مَعْرُوفٌ وَلاَ الْعُرْفُ ضَائِعُ

وكذلك لو تضمن الشرط معنى النهى جاز التفريغ كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إلا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ﴾[٦]. المعنَى : لا يولِّ أحدٌ دُبُرَهُ إلاَّ متحرفاً.

ونقول : إذا كان ما قبل إلا غَيْرَ مُوجَبٍ ولا تام نحو : ما قام إلا زيدٌ فلا يَجُوزُ فِيهِ إلاَّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْد إلاَّ معمولاً لِمَا قَبْلها خلافاً للكسائى إذ أجاز ما ذهب إلا عمراً بالنصب وإلا عَمْرٌو بِالرَّفْعِ إمَّا عَلَى الفاعليةِ وإما على البدلِ من فاعلٍ مَحْذُوفٍ أي ما ذهب أحدٌ إلاَّ عمرٌو وما ذهب إلا عمرو ، بغيْرِ تَقْدِيرِ أَحَدٍ[٧].

---

(١) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية : ١٧١ من سورة النساء.

(٣) من الآية : ٣٥ من سورة الأحقاف.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة التوبة.

(٥) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الذبياني من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه (ديوانه ص٨٢ طبعة دار صادر) وتكثر في هذه القصيدة الشواهد النحوية وبيت الشاهد آخرها.

الشاهد قوله : (أبى الله إلا عدلــه) حيث تضمن الفعل (أبى) معنى النفي فجاز في المستثنى التفريغ فيما بعد إلا.

(٦) من الآية ١٦ من سورة الأنفال .

(٧) ينظر: الارتشاف : ٢/ ٣٠٠ ، والهمع : ١/ ٢٢٣ ، ومن شواهده قول الشاعر : =

وإن كان غَيْرُ التَّام يمكنُ أنْ يُقَدَّرَ له محذوفٌ جاز فيما بعد إلاَّ الرفعُ والنصبُ على اختلافِ التقديرِ ، فإنْ قدرْتَ مَحْذُوفاً جاز النصبُ فِي نَحْو قوله[1]:

هَلْ هُوَ إِلاَّ الذِّئْبُ لاَقَى الذِّيبَا ... كِلاَهُمَا يَطْمَعُ أَنْ يُصِيبَا

أي هو شيءٌ إلا الذئبُ ، وإنْ لَمْ تُقَدِّرْ مَحْذُوفاً رفعْتَ فقلْتَ : هل هو إلا الذئبُ.

والفرق بين هذه المسألةِ والتي قبلها أن فِي المسألة التي قبلها حَذْفَ الفاعلِ ، وهنا حذفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأ وذلك لا يَجُوزُ وهَذَا يَجُوزُ[2].

وإنْ كَانَ غَيْرُ الموجب تاماً لكنه يقتضى منصوباً أو مجرداً نحو : ما ضربْتُ إلاَّ زيداً وما مررتُ إلا بعمرو فيجوز فِي ذلك النصبُ على الاستثناءِ ، وحَذْفُ معمولِ الْفِعْلِ لأنه فَضْلٌ ، وَيَجُوزُ أنْ تَجْعَلَ مَا بَعْدَ إلاَّ مَعْمُولاً لِلْفِعْلِ. / ١٦٦

= نجا سالم والنفس منه بشدقة ... ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

(١) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول ، وهما فِي الارتشاف : ٢/ ٣٠٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢١٢٨.

الشاهد قوله : (هل هو إلا الذئب) حيث جاء الاستثناء غير تام فجاز فيما بعد إلا النصب على تقدير محذوف وكأنه قال: هل هو شيء إلا الذئب فيكون مستثنى، وجاز الرفع على عدم تقدير محذوف فيكون الذئب خبراً عن الضمير قبل إلا.

(٢) قوله وذلك لا يجوز أي حذف الفاعل فلم يجز التفريغ إلا عند الكسائى . وقوله : وهذا يجوز أي حذف الخبر فجاز التفريغ عند الجسيع.

﴿ تكرار إلا ﴾

قولـــــه :

وألْغِ إلاّ ذاتَ تَوْكِيــدِ كَــلاَ   تمرز بِهِمْ إلاّ الْفَتَى إلاّ العُــلاَ

يقول : إذا كرَّرْتَ إلاّ وكَانَ معناها التوكيدَ جعلْتَهَا كَأَنَّهَا زَائِدَةٌ لَمْ تُذْكَرْ نَحْو الْمِثَال الذي مثل فِي البيتِ لأنه جعل العلاء اسم الفتى فكأنه قال : لا تمرر بهم إلا الفتى العلا وكقولك : قامَ القومُ إلاّ مُحَمداً إلا أبا بكر إذا كان أبو بكر كُنْيَةً لمحمدٍ وكذلك : قام القومُ إلاّ زيدٌ إلا أخوك وأنشدوا[1]:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُــهْ   إلاّ رســـــيمُهُ وَإِلاّ رَمَلُـــــهْ

والرسْمُ والرَمَلُ ضربان من العدْوِ ، وأطلق الناظم فِي مكان التقييد ، وذلك أنك إذا كررتَ إلا وأفادت معنَى التأكيدِ ، فإنَّكَ تُبْدِلُ ما بعدها مما قبلها إذا كان مغنياً عنه ، لأنك لو قلت فِي الْمُثُلِ السَّابِقَةِ : لا تمررْ بهم إلا العلاءَ أغنى عن ذكرِ الفتى وقام القومُ إلا أبا بكر أغنى عن ذكرِ محمدٍ ، ومالَكَ من شيخِك إلا رسيمُه وإلا رَمَلُهُ أغناك عن ذكرِ عملِه ، فلو كان لا يغنى عنه عطفْتَ بالواو نَحْو قوله فِي البيت وإلا رمله ، فإلا جئ بها للتوكيد ؛ لأنك لو حذفْتَهَا لَصَلُحَ الْمَعْنَى فكان يكونُ التقديرُ :

---

(١) بيتان من الرجز المشطور وهما من الخمسين المجهولة فِي كتاب سيبويه وقد وردا فِي الكتاب : ٢/ ٣٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩٦ ، والتصريح : ١/ ٣٥٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٧ ، والأشموني : ٢/ ١٥١.

اللغة : شيخك : معناه هنا الجمل ، والرسيم : ضرب من السير السريع ، والرمل : سير فوق المشي ودون العدو.

الشاهد فيه : قوله : " إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله " حيث تكررت إلا لتوكيد ما قبلها ودخولها كخروجها ولا تعمل شيئاً فيما تدخل عليه ، ورسيمه بدل مرفوع ورمله معطوف عليه وقد أفاض الشارح فيه.

مالك من شيخك إلاَّ عملُه إلاَّ رسيمُه ورَمَلُه وذلك حَسَنٌ لكنه لا يغنى عن المبدل منه لأنك لو قلْتَ : مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ رسيمه إلا رمله بغيرِ واو لَمْ يغنِ عن قولِكَ : عمله ؛ لأنَّ هَذَا من البدلِ التفصيلي الذي يجب فِي ثانيه الواو نَحوِ قوله[1]:

وكُنْتُ كذى رِجْلينِ رِجْلٍ صَحيحَةٍ ورِجْلٍ رمى فيها الزَّمَانُ فَشَلَّت

ومثَّلَ النَّاظِمُ إذَا كَانَتْ للتوكيدِ بِمَا يَكُونُ بدلاً ، وإذا كانت للتوكيد فهي أعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدها هو الأولَ أو غيرَه فإن كان هو الأولَ كان ما بعْدَها جارياً على ما قبلها من الإعْرَابِ كَمَا مَثَّلَ ، وإن كان غيرُه والغرض أنها للتوكيد فجميعُهَا مُستَثْنَى مِن الأوَّلِ ولاَبُدَّ مِنَ الْعَطْفِ[2] نَحْو : قام القومُ إلاَّ زَيْداً وإلاَّ جَعْفَراً وإلاَّ خَالداً.

قولــــه :

وإنْ تُكرَّرْ لاَ لتوكيـــدٍ فَمَـــعْ تَفْرِيغِ التَّـــأْثيرِ بالعامـــلِ دَعْ
فِي وَاحدٍ مِمَّا بِـــإلاَّ اســـتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِـــي

يقول : إذا تكرَّرَتْ (إلاَّ) ولَم يكن تكرارُهَا لِتَوْكِيدِ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مفرَّغاً لِمَا بعد إلاَّ أو لا يكون ، إنْ لَمْ يَكُنْ مفرغاً فسيأتي ذكره فِي البيت بعد هذا ،

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لكثير عزة من أجود قصائده فِي الغزل (ديوانه ص٩٩) تحقيق إحسان عباس والبيت فِي الكتاب : ١/ ٤٣٣ ، وابن يعـــيش : ٣/ ٦٨ ، والأشمـــوني : ٢/ ١٢٨ ، والخزانة : ٢/ ٣٧٦.

والشاعر يذكر فِي البيت أنه قد ثبت على العهد . أما صاحبته فقد غدرت به ونأت عنه.

الشاهد فيه : قوله : " كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان " حيث أبـــدل رجل صحيحة من رجلين وهما نكرتان وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى وهذا بـــدل المفصل من المجمل ويجوز فيهما الرفع على تقدير مبتدأ أي إحداهما رجل صحيحة والأخـــرى رجل رمى فيها الزمان.

(٢) فِي الأمريكة : ولابد من المعطوف ، والعطف أصح.

وإنْ كَانَ مفرَّغاً شغلْتَهُ بوَاحد من المستثنيات ونَصَبْتَ مَا سواه مثالُ ذَلكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ خَالداً برَفْعِ زَيْدٍ ونَصْبِ عَمْرٍو وَخَالد ، والاسْمُ الذي هُوَ أَقْرَبُ للْعَاملِ أَوْلَى بالْعَاملِ ويَجُوزُ أَنْ تفرغه لغيرِ فَتَقُول : ما قام إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ خالدٌ بنصب زيد وعمرو ورفع خالد والمنصوبُ مُسْتَثْنَى مِنْ الْمَحْذُوفِ لِفهْمِ الْمَعْنَى لاَ مِمَّا فُرِّغَ لَهُ العَاملُ.

وهذا الذي ذَكَره فيه تفصيلٌ : وذلك أنه إمَّا أن يُمْكِنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِ هَذه الأسْمَاءِ من بعضٍ أو لا يمكن فإن لَمْ يمكن كما مثَّلْنَا كانتْ مستثنياتٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ وإنْ أَمْكَن نَحْو : ما قام إلاَّ إخوتُك إلاَّ زَيْداً كَانَ زَيْدٌ مُسْتَثْنَى مِنْ إخوتِك لا من الْمحذوفِ ، ولا يَجُوزُ رَفْعُ زيدٍ عَلَى الْبَدَلِ لأن ما قام إلا إخوتك في معنى : /١٦٧ قام إخوتُك فكما لا يَجُوز : قام إخوتُك إلا زيدٌ بالرفعِ على البدل فكذلك لا يَجوز هذا.

قولــــه :

وَدُونَ تَفْريــغِ مَــعَ التقــدُّمِ نَصْبَ الجميعِ أُحْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

يَعْني أَنَّهُ إذَا كَانَ الْعَاملُ غَيْرَ مفرَّغ لما بعد إلاَّ فإمَّا أَنْ تتقدَّمَ الْمُسْتَثنياتُ أَوْ تَتَأَخَّرَ ، إنْ تقدمتِ انتصبتْ جَميعُهَا مثَالُ ذَلكَ : قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً الْقَوْمُ وهي مستثنياتٌ مِنَ الْقَوْمِ ، وإنْ تَأَخَّرَتْ فَسَيَأْتي حُكْمُهَا في الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

وهَذَا فيه تَفْصيلٌ وذَلكَ أَنَّهَا إمَّا أَنْ يُمْكِن اسْتِثْنَاءُ بَعْضهَا منْ بَعْضٍ أَوْ لاَ يُمْكنُ كَمَا مَثَّلْنَا فَالْحُكْمُ أَنَّهَا مستثنياتٌ مِنَ الْمَشْغُولِ بِالْعَاملِ ، وَإنْ أَمْكَنَ فَسيَأْتي الكلامُ عليه في البيتِ بَعْدَ هَذَا.

قولــــه :

وانْصِبْ لِتَأْخيرِ وَجِئْ بِوَاحِــدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِــدِ

يقول : إذَا تأخرتِ المستثنياتُ فَلِوَاحِدٍ مِنْهَا مِنَ الْحُكْمِ مَالَهُ لَوْ كَانَ مُسْتَثْنَى وَاحداً فحيث يجبُ النصبُ عَلَى الاسْتِثْنَاء لَوْ كَانَ مُفْرَداً وَجَبَ لَهُ النَّصْبُ وحيث يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ويَجُوزُ الإتْبَاعُ جَازَ لَهُ ذَلِكَ ، وحُكْمُ بَاقِيهَا النَّصْبُ مِثَالُ ذَلِكَ : جَاءَ الْقَوْمُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ خالداً ، وما جاء أحدٌ إلاَّ زَيْداً إلاَّ خَالداً إلاَّ بَكْراً فَيَجُوزُ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِه بَعْدَ النَّفْيِ مَا كَانَ يَجُوزُ فِيهِ لَوْ كَانَ وَحْدُهُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ والرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ ، وكذَلِكَ فِي الْمُوجِبِ قبله يَجُوزُ النَّصْبُ على الاستثناء فِي واحدٍ مِنَها كحاله لو كان وحدَهُ ويَجُوزُ الإتْبَاعُ على الصفةِ وبَاقِيهَا مَنْصُوبٌ.

ونقول : إما أن يُمْكِنَ اسْتِثْنَاءُ بعضهَا مِنْ بَعْضٍ أو لا يمكن ، إن لَّمْ يمكن نَحو : قام القومُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً فَهِيَ مُسْتَثْنياتٌ من الاسمِ الأوَّلِ إلاَّ أنْ يَكُونَ الاستثناءُ مِنْ مَعْدُودٍ نَحْو : لفلان عندي عشرةٌ إلاَّ وَاحِداً إلاَّ ثَلاَثَةً فَفِيهِ خلاَفٌ:

الصحيحُ أنها مستثناةٌ من الأولِ فيكونُ فِي المثالِ السابقِ مقراً بستة وإلَى هذا ذهب أكثر النحويين[1].

وذَهَبَ الفراءُ إلَى أنَّ الاستثناءَ الثاني منقطعٌ من الأولِ والْمَعْنَى : له عندي عشرةٌ إلاَّ وَاحِدٌ سِوَى الثلاثةِ التي له عندي فيكونُ مقراً باثنتي عشر[2].

وإنْ أَمْكَنَ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ فَأَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ :

---

(١) الارتشاف : ٣١٦/٢ ، والمقرب وشرحه ص ٩١٢ (المنصوبـــات) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٠ . وفي ذلك يقول القرافي مبيناً حجة هؤلاء "حجتهم أن العطف يقتضى التشريك فيكون الثاني مخرجاً كما كان الأول ويتعين منه وهو الأول قياساً على العطف وأن المعطوفات وإن كثرت فإن العطف إنما هو على الأول وكذلك التأكيدات والنعـــوت ، ولا يقال هو نعت للنعت ولا معطوف على المعطوف". الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٦.

(٢) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي : ٤٧٦. ومعاني القرآن للفـــراء : ١/ ١٨٩ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٠ ، والأشموني : ٢/ ٥٣ (حاشية الصبان).

أَحَدُهَا : أَنَّهَا كُلَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الاسمِ المستثنَى مِنْهُ فَيَكُونُ فِي المثالِ السابقِ مقراً بستة وإِلَى نَحو هذا ذهب أبو يوسف القاضي[1] حين سأله الكسائيُّ ما تقولُ فِي رجلٍ قَالَ : عَلَيَّ مَائَةُ درهم إلاَّ عشرةَ إلاَّ اثنين فقال : يلزمه ثمانية وثمانون[2].

والثاني : أنَّ الأخيرَ مُسْتَثْنَى مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ والذي قبله مستثنى من الذي قبله إلا أنْ ينتهي إِلَى الأولِ وهذا مذهبُ الكسائيِّ وأهلِ البصْرَةِ فَيَكُونُ المقرُّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اثنينِ وتسعينَ.

والثالث : أنَّ الثاني استثناءٌ منقطعٌ وهو مذهبُ الفراءِ ويكونُ المقرُّ بِهِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اثنين وتسعين لأنه يصيرُ المعنَى : له عندي مائةٌ غير عَشْرَةَ سوى الاثنينِ اللذينِ له فإنهما عندي فيتحد مدلولُ الإقرارِ فِي هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ وَإِنْ اخْتلفَ التَّخْرِيجُ[3].

وإِنَّمَا ذَهَبَ الفراءُ إِلَى الانْقِطَاعِ لأنك إذا رددْتَ المستثنياتِ إِلَى الأولِ أَوْ رددتها بعضَهَا إِلَى بَعْضٍ إِلَى أَنْ تصيرَ إِلَى الأولِ كان ذلك من عي الطولِ والإسْهاب ما لا يخفي ، لأَنَّ قولَكَ : لَهُ عِنْدِي عشرة إلا أربعةٌ أَخْصَرُ مِنْ قَوْلِكَ : له عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثةَ إلاَّ وَاحِداً.

والرابع من المذاهب : أنه يَجوز فيه الأمران وهو أَنْ تعودَ كلُّهَا إِلَى الاسمِ الأوَّلِ وأَنْ يَعُودَ بعضُها إِلَى بَعْضٍ حتى تنتهي إِلَى / ١٦٨ الاسمِ الأولِ[4].

---

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري تلميذ أبي حنيفة وأول من دعي قاضي القـضاة وأول من غير لباس العلماء فجعله خلاف هيئة الناس توفي ببغداد سنة (١٨٣هـ). (النجـوم الزاهرة : ٢/ ١٠٨)

(٢) انظر نصه في شرح التسهيل لناظر الجيش ٥/ ٢١٨٠ والارتشاف ٢/ ٣١٢.

(٣) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٧ ، والهمع : ٢٢٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٠ والارتشاف : ٢/ ٣١٢.

(٤) ينظر : المراجع السابقة ويزاد شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥٨.

وصحَّحَ بعضُ أصحابنا هَذَا الْمَذْهَبَ وقال : إلا أنْ الأظْهَرَ فيه أنْ يكونَ الاستثناءُ من المستثنى لأنه يَجيءُ عَلَيْهِ صَرْفُ الاستثناءِ إِلَى الأقربِ[(١)] انتهى.

فَعَلى هَذَا إِذَا استَثْنَيْتَ مِنْ عَدَدٍ عدداً يليه ثُمَّ مِنْهُ عَدَداً يَليه وَهكَذَا إِلَى أَنْ تَنْتَهِي إِلَى مبدأ العددِ فَلاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ شَفعاً أَوْ وَتْراً فَإِنْ كَانَ شَفعاً فحكْمُهُ حُكْمُ الوتْرِ الذي تحته ، وإِنْ كَانَ وتْراً فحكْمُهُ حُكْمُ الشفعِ الذي فَوْقَه ، فإذَا كَانَ شَفعاً فعدّ الأوتارَ وأَسقِطْ لكل وترٍ وَاحِداً فما بقى فهو الباقي المستثنى منه وما سقط فهو المستثنى.

وَإِذَا كَانَ وتْراً فعدّ الأشفَاعَ وأَسْقطْ لكل شَفْعٍ واحداً فما بقى فهو الباقي المستثنى منه ، وما سَقَطَ فهو المستثنى تَمْثيلُ ذَلكَ فِي الشفعِ : له عشرةٌ إلاّ تِسْعَةَ إلاّ ثَمَانِيَةَ إلاّ سَبْعَةَ إلاّ ستَّةَ إلاّ خَمْسَةَ إلاّ أَرْبَعَةَ إلاّ ثَلاَثَةَ إلاّ اثْنَيْن إلا واحداً فالأوتارُ تسعةٌ وسبعةٌ وخمسةٌ وثلاثةٌ وواحدٌ أَسقِطْ لِكل وترٍ وَاحِداً فيصير المسقَطُ خمسةً ويصير الباقي المقرُّ بِهِ خمسةً.

وتمثيلُ ذَلكَ فِي الوتْرِ : لَهُ أَحَدَ عَشَرَ إلاّ عَشرةً إلاّ تسعةً إلاّ ثمانيةً إلاّ سبعةً إلاّ ستةً إلاّ خمسةً إلاّ أربعةً إلاّ ثلاثةً إلاّ اثنين إلا واحداً ، فالأشفاعُ عشرةٌ وثمانيةٌ وستةٌ وأربعةٌ واثنان أَسقِطْ لكل شَفعٍ واحداً فيصيرُ المسقطُ خمسةً ويصيرُ الباقي المقرُّ بِهِ ستةً.

وطريقة أخرى : وهى أنك تَجْمَعُ الأشفاعَ ضاماً كلَّ شفعٍ إِلَى مَا يليه وتضبطُ ما انتهى إليه جميعُها مِنَ الْعَدَدِ ثُمَّ تجمعُ الأوتارَ ضاماً كُلَّ وَتْرٍ إِلَى مَا يَلِيهِ وَتَضْبُطُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ جَميعُهَا مِنَ الْعَدَدِ ثُمَّ تُخرجُ مجموعَ الأوتارِ من مجموعِ الأشفاعِ فَمَا بقى فهو الباقِي ، مِثَالُ ذَلكَ فِي التمثيلِ المتقدمِ : أنك تجمعُ الأشفَاعَ عَشْرَةً وثمانيةً

---

(١) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٥٨ ، وإذا قال أبو حيان فِي كتبه أصحابنا أو بعض أصحابنا فإنما يقصد ابن عصفور والأندلسيين وابن مالك ، وانظر الرأي أيضاً فِي التصريح : ١/ ٣٥٩ ونصه قال : وصححه بعض المغاربة.

وستةً وأربعةً واثنين فيصيرُ الجميعُ ثلاثين ثُمَّ تجمعُ الأوتارَ تسعةً وسبعةً وخمسةً وثلاثةً وواحداً فَيَصيرُ الْجَميعُ خمسةً وعشرين ثم تُخرِجُهَا من الأشفَاعِ الّتي هِيَ الثلاثونَ فالباقي خَمْسَةٌ.

ومثالُ ذلك فِي التمثيل الثاني : أنّكَ تجمعُ الأوتارَ أحَدَ عَشرَ وتسعةً وسبعةً وخمسةً وثلاثةً وواحداً فَيَصيرُ الجميعُ ستةً وثلاثين ثم تجمعُ الأشفاعَ عَشْرةً وثمانيةً وستةً وأربعةً واثنين فيصيرُ الجميعُ ثلاثين ثم تُخرِجُهَا مِنَ الأوتَارِ التي هي ستةٌ وثلاثون فالباقي ستةٌ.

وطريقةٌ أُخرَى : أنّكَ تَأتِي إِلَى آخرِ العددِ فَتُسْقِطُ واحداً مِن اثنينِ فيبقى واحدٌ فتسقطهُ من ثلاثة فيبقى اثنان فتسقطهما من الأربعةِ فيبقى اثنان فتسقطهُمَا من الخمسةِ فيبقى ثلاثةٌ فتسقطُهَا من الستةِ فيبقى ثلاثةٌ فتسقطُها من السبعةِ فتبقى أربعةٌ فتسقطُهَا من التسعةِ فتبقى خمسةٌ فتسقطُهَا من العشرةِ فتبقى خمسةٌ.

وطريقةٌ أُخرَى : أنّكَ تُسقِطُ الاستثناءَ الأوَّلَ من المستثنى منه ثم تُضيفُ ما تَبقّى إِلَى مَا بَعْد المسقطِ إِلَى أنْ يَنْتَهِي إلى الآخرِ فما بقى فهو المقرُّ بِهِ.

تمثيلُ ذَلكَ المثالِ السابقِ تُسْقِطُ تسعةً من عَشْرَةٍ فيبقى واحدٌ تضيفُهُ إِلَى مَا بعد المسْقطِ وهو ثمانيةٌ يصيرُ تسعةً تُسْقِطُ منها ما بَعْدَهُ وهو سبعةٌ فَيَبْقَى اثنان تُضيفُهُ إِلَى مَا بَعْد المسقطِ وهو ستةٌ فتَبْقَىَ ثمانيةٌ تسقط منها ما بعده وهو خمسةٌ فيبقى ثلاثةٌ تضيفُه إِلَى ما بعد المسقط وهو أربعةٌ فيبقى سبعةٌ تُسْقِطُ منها ما بعده وهو ثلاثةٌ فتبقى أربعةٌ تضيفه إِلَى ما بعد المسقط وهو اثنان فيبقى ستةٌ تسقطُ منها ما بعده وهو واحدٌ فَتَبْقَى خَمْسَةٌ ، وقد بقى طُرُقٌ أُخرَى للاستخراجِ غيرِ هذه الأربعةِ التي ذَكَرْنَاهَا وهذا كلُّهُ مخرجٌ على قولِ مَنْ أجاز استثناءَ الأكثرِ.

وأمَّا مَنْ لَمْ يُجزْهُ فَفِيهِ وَجْهَان : **أحَدُهُمَا** : أن جميعَ الاستثناءِ باطلٌ لأنَّ الأولَ بَطَلَ لأنَّهُ أكبَرُ فيبطُلُ ما يتفرعُ عليه.

والوَجْهُ الثَّاني : أنَّهُ /١٦٩ يبطلُ الأكثرُ إلَى أنْ تَصلَ إلَى النصفِ فيصحُّ ثم يُنْظَرُ فِي الباقِي عَلَى هَذَا السياقِ ، ومخرجٌ - أيْضاً - عَلَى أنَّ ذَلِكَ إذَا لَمْ يقترنْ بالكلامِ قرينةٌ فإنْ اقترنتْ بِهِ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ الثاني عَلَى حَسبِ مَا تقتضيه القرينةُ مِنَ الْمَذاهبِ الثَّلاثَةِ ، ومخرجٌ - أيْضاً - عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أجَازَ الاستثناءَ مِنَ الْعَدَدِ وَفِيهِ ثَلاثَةُ مَذَاهِبَ :

أنه لا يجوزُ وَهُوَ الصَّحيحُ لأن أسماءَ الأعدادِ نصوصٌ ، والنصوصُ لا يجوزُ الاستثناءُ منها لأن الاستثناءَ يُخرجُهَا عن النصيةِ إلاَّ إنْ كَانَ اسْمُ العدد قد خرجَ فيه عن النصيةِ إلَى أنْ كَثُرَ بِهِ وبُولِغَ فَيَجُوزُ لأنه إذْ ذَاك لَمْ يَبْقَ نصًّا فِي العَدَدِ بَلْ ظَاهِراً نَحْو قوله تعالى[1]:﴿**فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا**﴾ لأنَّ الألْفَ مِمَّا يُبَالغُ ويكثرُ به[2].

والْمَذْهَبُ الثَّاني : أنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقاً وعَلَى ذَلِكَ بَنَى الْفُقَهَاءُ مذاهبَهُم فِي الأقارير[3].

والْمَذْهَبُ الثَّالثُ : أنَّهُ إنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى عقداً من العقود لَمْ يجزْ نَحْو : عندي مائةٌ إلاَّ عشرةً وإنْ لَمْ يَكُنْ عقداً جاز نَحو : عندي مائةٌ إلاَّ ثَلاثَةً[4].

---

(١) من الآية : ١٤من سورة العنكبوت .

(٢) هذا هو رأى ابن عصفور وهو المنع مطلقاً أي منع الاستثناء من العدد مطلقاً . ينظر : شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥١ ، والهمع : ١/ ٢٢٨ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٢ ، والعجيب أنه شرحه مفصلاً فِي المقرب.

(٣) هو رأى ابن الضائع . ينظر : الارتشاف : ٢/ ٢٩٥ ، والهمع : ١/ ٢٨٨ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٢ .

(٤) انظر المراجع السابقة وصفحاتها.

قَوْلُـــــهُ :

كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرؤٌ إِلاَّ عَلِـــي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

مثل ما تكرَّرَتْ فيه إلاَّ وَلَمْ يفرغْ العاملُ لِمَا بعد إلا والعاملُ هنا هو يفوا والمستثنى منه هو الضميرُ فِي يفوا وإلا امرؤٌ بدلٌ من الضميرِ وإلاَّ علياً منصوبٌ على الاستثناءِ ، وحكمُها أي حكمُ المستثنياتِ فِي القصدِ أي فِي قصدِ الكلامِ السابقِ المُوجَبِ وغَيْرِ الموجب حكمُ الأولِ أي المستثنى الأولُ أي إن كان من موجبِ نصَبْتَ نَحْو : قام القومُ إلاَّ إخوتَك إلاَّ زيداً أو من غير الموجب فيجوز النصبُ على الاستثناء والتبعيةُ عَلَى البدل[١].

أو يعنى بقوله (وحكمها) أي حُكْمُ المستثنياتِ فِي القصْدِ أي فِي أنَّ الاستثناءَ من النفْيِ إثباتٌ ومن الإثباتِ نَفْيٌ كما أنَّ الأولَ أي المستثنى الأول كذلك.

---

(١) من الأمثلة المسموعة فِي ذلك قول الله تعالى : ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْـــرِمِينَ. إِلا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة الحجر : ٥٨ ، ٥٩) وفِي الآية استثناء من الموجب ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

فمالِيَ إلا الله لا رب غيـــره ومالي إلا الله غيرك ناصر

﴿ حكم المستثنى بغير وسوى ﴾

قَوْلُـــــهُ :

واسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعْرَبَــا   بِمَا لِمُــسْتَثْنَى بِــإِلاَّ نُــسِبَا

يقولُ : الاسمُ المستثنى بَعْدَ غَيْرِ مجرورٌ ، وغيرُ تُعْرَبُ إعرابَ الاسمِ الجائي بعد إلاَّ ، فالأحكامُ الجائزة فِي ذلك الاسم تجوزُ فِي (غير) ، والتي تَمتَنِعُ فِيه تَمتَنِعُ فِيهَا مِثالُ ذَلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَالنَّصْبُ هُنَا عَلَى الاسْتِثْنَاء . ويَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَة كما جاز فِي : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ ، ما قامَ القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ (فالأفصحُ الرفعُ عَلَى الْبَدَلِ وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَة ويَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الاستثناء وتقولُ : ما قام غَيْرُ زَيْدٍ)[1] فترفع كما تقول : ما قام إلا زيدٌ فيكون ذلك على حسبِ العاملِ المفرَّغِ له. واختلف من لَمْ يُجزِ النصبَ فِي : ما قام إلا زيد هل يجوزُ ذَلِكَ فِي غيْرِ فتقول : ما قام غَيْرُ زيدٍ فأجازه بعضُهم وهو الفراءُ ومَنَعَهُ الْجُمْهُورُ[2] وسواء أكانت غَيْرُ مضافةً إِلَى مَبْنِيّ أَوْ غَيْرِ مَبْنِيّ.

وقالَ الفراءُ : بعضُ بَنِي أسدٍ وقضاعةَ يَنْصِبُ (غَيْرًا) إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى إِلاَّ تَمَّ الْكَلاَمُ قَبْلَهَا أَوْ لَمْ يَتِم وتقول : ما فِي الدارِ أحدٌ غيرَ حمار وغيرُ حمار كما قلت : ما فِي الدار أحدٌ إلا حماراً وإلا حمارٌ بالرفع والنصب، وكذلك سائر الأحكام التي تكون فِي الاسمِ بعد إلا تكون فِي غير[3]، لا فرق بينهما إلا فِي **أمور ثلاثة** :

---

(١) مابين القوسين سقط من النسخة المغربية.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣٢٢ ، والهمع : ١/ ٢٣٠ ، وجاء فِي شرح التسهيـــــل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢١ ، وأجاز الفراء بناء غير على الفتح عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معرباً أم مبنياً فيقال على رأيه ما جاء غير زيد وما جاء غيرك.

(٣) التصريح : ١/ ٣٦١ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٣.

الأول : أن (غيرا) يوصف بها حيث يتصوَّرُ الاستثناءُ وحيث لا يتصورُ مثال ذلك : عندي درهمٌ غيرَ دَانقٍ[١] وعندي درهمٌ غَيْرُ جَيِّدٍ ، و(إلاَّ) لاَ يُوصَفُ بِهَا إلاَّ حيث يتصور الاستثناء فيجوز أن تقولَ : عندي درهمٌ / ١٧٠ إلاَّ دَانقٌ لأنه يَجوز إلاَّ دانقاً ولا يجوز عندي درهم إلاَّ جيد لأنك لو قلت: عندي درهم إلا جيداً لَمْ يجز ، ولا يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ بإلاَّ حيث يتصورُ الاستثناءُ المتَّصِلُ بل يُوصَفُ بها حيث يكون متَّصِلاً كَمَا مَثَّلْنَا ومُنقَطِعاً.

ولِذَلِكَ قَالَ الجَرْمِيُّ والمبرِّدُ فِي قَوْلِه تَعَالَى[٢]: ﴿إلا قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ لو قُرِئَ بِرَفْعِ قليل على الصفةِ للمرفوعِ قبلَه لكَانَ حَسَناً والاستثناءُ منقطعٌ[٣] ولِذَلكَ قَالَ أَبو زُبَيْدٍ[٤] الطائي[٥]:

لَـــدَمٍ ضَـــائِعٍ تَغَيَّـــبَ عَنْـــهُ ... أَقْرَبُوهُ إِلاَّ الصَّبَا وَالْجَنُـــوبُ

فأقربوه موصوفٌ بإلاَّ الصبا وليس مِنْ جِنْسِ الأولِ والقوافي مرفوعةٌ.

---

(١) الدانق : سدس الدرهم.

(٢) سورة هود : من الآية ١١٦.

(٣) ينظر : المقتضب للمبرد : ٢/ ٦١٣ ، ت/ حسن محمد .

(٤) هو المنذر بن حرملة الطائي شاعر معمر أدرك الجاهلية والإسلام و لم يسلم مات بالكوفة سنة "٦٢هـ" . ينظر: الأعلام : ٧/ ٢٩٣.

(٥) البيت من بحر الخفيف وهو لأبي زبيد الطائي وهو بيت مفرد ، فـي الهمـع : ١/ ٢٢٩ ، والعيني برقم ٤٦٦ برواية مختلفة ، وديـــوان أبي زبيد ص٣٤ (بغداد) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٨١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧١٠ .
الشاهد فيه : قوله : أقربوه إلا الصبا والجنوب ، حيث جاء إلا الصبا وصفاً لأقربـوه وهـو استثناء منقطع و لم ينصب وإنما وقع صفة لما قبله.

الثاني : أن (إلاّ) إذا كانت صفةً لَمْ يجزْ حَذْفُ الموصوف وإقامتُها مقامَهُ بخلاف غير فإنه يَجُوزُ ذَلِكَ فيهَا مِثَالُ ذَلِكَ. لا يَجُوزُ : قام إلا زيدٌ وأنت تريد قام القومُ إلاّ زَيْدٌ ويجوز : قام غيْرَك[١].

الثالث : أن (إلاّ) تليها الجملةُ الابتدائيةُ فتقول : ما رأيتُ أحَداً إلاّ زَيْدٌ خَيْرٌ منه ولا يجوز أن تقول : ما رأيت أحداً غَيْرَ زَيْدٌ خَيْرٌ منه لأن (غير) لا تضاف إلَى الجمل ، فلو خفضْتَ (زيداً) بعد غير وأعربت غيراً بالابتداء وجعلت (خير منه) خبراً عن غير فقلت : ما رأيت أحداً غير زيد خير منه لاخْتَلَفَ مَعْنَى غير وإلا ؛ لأَنَّهُ كان يكون فِي مسألة (إلاّ) أن كل من رأيته فزيدٌ خيرٌ منه وفي مسألة غير يكون المعنى : أنك ما رأيت أحداً متصفاً بأن غَيْرَ زَيْد خَيْرٌ مِنْهُ وَلَمْ تَقْصُدْ تَفْضِيلَ زَيْد عَلَى أحَد ، وإنَّمَا نَفَيْتَ أنْ يَكُونَ غَيْرَ زيد خَيْراً مِنْهُ وَهَذَا مَعْنَى يُخَالِفُ الْمَعْنَى الأولَ.

واضْطَرَبَ كَلاَمُ النحويين فِي الوصف بإلاّ ، فَقَالَ بعضُ أصْحَابنَا : إنه يخالفُ سَائِرَ الصفاتِ ويجوزُ أنْ يوصفَ بها الظاهرُ والمضمرُ والمعرفةُ والنكرةُ[٢].

وقال بعضُهم : قولُ النحويين إنه يوصفُ بهَا يَعْنُونَ بذَلِكَ أنَّهُ عَطْفُ بيان ، وقَالَ الأخْفَشُ فِي الأوْسَط : إلا والاسمُ الذي بَعْدَهَا يَكُونُ صفةً للاسْمِ الَّذي قَبْلَهَا إذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الاستثناء أوْ كَانَ الاسْمُ نكرةً أوْ فيه ألِفٌ وَلاَمٌ نَحْوُ : مررتُ بالقومِ إلاّ أخيكَ وجاءني القومُ إلاّ أخُوكَ[٣] قال الشاعر[٤]:

---

(١) انظر نص هذا الفرق في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٥٤.

(٢) انظر نصه في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٥٤ ، وانظر أيضاً الارتشاف : ٢/ ٣١٣.

(٣) هذا هو رأى سيبويه حيث يقول "هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير وذلك قولك : " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت (أي أتيت بمحال) : ثم قال وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيد فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيد بدلاً وإن شئت جعلته صفة ". الكتاب : ٢/ ٣٣١ – ٣٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩.

(٤) هذا عجز بيت من بحر الطويل وصدره : أنيخـــــت فألقت بلدة فوق بلدة ، (ديوان ذي الرمة : ٢/ ١٠٠٤ ، عبد القدوس) ويوجد في الكتاب : ٣٣٢/٢ ، والمقتضب : ٢/ ٦٠٧ ، والمغني : ٧٨ ، والهمع : ١/ ٢٢٩، واللسان (بلد) ، والخزانة : ٢/ ٥٦. =

قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَـــا

وقال صاحبُ الضوابط[١] ما معناه : تجرى إلا مَجْرَى غَيْرِ فيوصفُ بها وذَلِكَ إذا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَكِرَةً نَحْو : قام كلُّ أَحَدٍ إلاَّ زَيْداً وَفيه الألفُ واللامُ للجِنْسِ نَحْو : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً، فَإِنْ قُلْتَ قَامَ إِخْوَتُكَ إلاَّ زَيْداً لَمْ يَجُزْ إلاَّ النَّصْبُ ولاَ يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَة[٢].

وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إن كان ما بعد إلاَّ معرفةً جَرَتْ مَجْرَى غَيْرِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَتَجْرِي وَصْفاً عَلَى النَّكِرَةِ[٣] نَحْو قوله[٤]:

وَكُــــلُّ أَخٍ مُفَارِقُــــهُ أَخُـــوهُ　　　لَعَمْــــرُ أَبِيــــكَ إِلاَّ الْفَرْقَــــدَانِ

يُرِيدُ : وكلُّ أَخٍ غَيْرَ الفرقدينِ مفارقُهُ أَخُوهُ ، وعَلَى المعرفةِ نَحْو قوله[٥]:

....　　　قَلِيلٌ بها الأَصْوَاتُ إلا بُغَامُهَـــا

أيْ : قليلٌ بها الأصواتُ غيرُ بغامِها.

= اللغة : أنيخت : أبركت ، البلدة : الصدر والبلدة الثانية الأرض ، البغام : صوت همهمـــة غير مفهوم وأصله للظبي

الشاهد قوله : إلا بغامها. حيث وقعت إلا اسماً بمعنى غير وصفاً للأصوات وهو معرفة شبيهة بالنكرة.

(١) هو أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد المرسي ولد سنة (٥٦٩هـــ) صنف التفسير الكـــبير والأوسط والصغير والكافي في النحو وغير ذلك توفي سنة (٦٥٥هـــ) . البغية: ١/ ١٤٤- ١٤٦.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣١٣.

(٣) السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) البيت من بحر الوافر نسبه سيبويه لعمرو بن معد بكرب في الكتاب : ٢/ ٣٣٤ ، وهو فـــي الإنصاف : ٢٦٨ ، وابن يعيش : ٢/ ٨٩ ، والهمع : ١/ ٢٢٩ ، والأشموني : ٢/ ١٥٧ .

اللغة : الفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان .

والشاهد قوله : وكل أخ ... إلا الفرقدان : حيث جاءت إلا وما بعدها وصفاً لكل أخ وهو نكرة .

(٥) سبق ذكره والاستشهاد به قريباً وفيه وقعت إلا صفة للمعرفة.

وإنْ كَانَ مَا بعد إلا نكرةً جرتْ مَجْرَى غَيْرِ إذا أضيفتْ إِلَى نكرةٍ فتجرى وصفاً على النكرة دون المعرفة فتقولُ : قام كلُّ أحد إلاَّ غُلاَمٍ مِنْ غُلْمَانِكَ كأنك قلْتَ : قام كلُّ أحد غيرِ غلامٍ مِنْ غُلْمَانِكَ ، ولا يَجوز : قام القومُ إلاَّ غُلاَمٍ من غلمانك كما لا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِ ؛ لأنها مضافةٌ إِلَى نَكِرَةٍ.

وقَدْ تَجْرِى (إلاَّ) مَعَ مَا بَعْدها على المضمر قبلها إلاَّ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَكُون نعتاً لأَنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يُنْعَتُ بل يكون عطْفَ بَيَانٍ وعليه قوله[1]:

وبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَــقٌ ... عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتَــدُ

فإلاَّ النؤيُ عطفُ بيانٍ من المضمرِ المستكنِّ فِي تَغَيَّر.

وقولُ النحويين : إنَّ (إلاَّ) يُوصَفُ بِهَا فيه / ١٧١ تجوّزٌ ؛ لأنَّ الحرفَ لا يوصفُ ولا يوصفُ بِهِ لَكِنَّهُ مَعَ مَا بَعْده يؤدي معنى الوصفِ وهو المغايرةُ ، والصفةُ إنما استفيدت من مجموعِهَا والشيئانِ حالةُ الاجتماعِ يحدثُ لهما حكْمٌ لا يكونُ فِي كل واحد منهما حالة انفراده.

ومما تفترقُ فيه غَيْرُ وَإلاَّ : أَنَّ غَيْراً إِذَا عُطِفَتْ عَلَى الْمُسْتَثْنَى بِهَا جَازَ فِيهِ الجَرُّ وهُوَ الأَجْوَدُ فَتَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَمَا جَاءَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وعمرو

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو من قصيدة للأخطل فِي مدح عبد الله ويزيد ولـدى معاويـة ، وانظر : ديوانه ص١١٤ (إيليا الحاوي) ، والشاهد فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٨١ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٣ ، والتصريح : ١/ ٣٤٩ ، والأشموني : ٢/ ١٤٤.

اللغة : الصريمة : كل رملة انصرمت من معظم الرمل ، خلق : بال ، عاف : أي دارس.

الشاهد قولـه : إلا النؤي فإنه عطف بيان من الضمير فِي تغير ولا يجوز كونه وصـفاً لأن الضمائر لا توصف وقيل هو استثناء من الضمير المستتر فِي تغير على طريق البدل مع أن التغير موجب وجاز الإبدال نظراً إِلَى معنى تغير فإن معناه : لم يبق على حال.

وهو الأجودُ ، ويَجوزُ فيه الحملُ عَلَى الْمَعْنَى فَتَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْراً كأنك قلت : جاء القومُ إلا زيداً وعمراً ، وتقول : ما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو كأنك قلت : ما جاء أحدٌ إلاَّ زيدٌ وعمرٌو ، وهذا عندي من الحملِ عَلَى الموضعِ ؛ لأنَّ غَيْراً دخيلةٌ فِي باب الاستثناء ، والأصل فِي الاستثناء أنْ يكونَ بأداته التي هي (إلاَّ) فمتى استثنى بغيرها فلَيْسَ ذَلِكَ بطريق التَّأصُل ، فالمستثنى بعد غير أصله أنْ يكونَ معمولاً لما قبل إلاَّ ، فالمحرزُ موجودٌ وهو طالبُ النَّصْبِ وإن كانت (غيرُ) قد أُضيفَتْ إِلَى الاسمِ فانجرَّ فنظيرُه الْجَرُّ بعد الباء فِي : لَيْسَ زَيْدٌ بِفَقِيهٍ ولاَ شَاعِراً ، من حيث إنَّ طَالِبَ النصبِ موجودٌ وهو ليس وطالبُ الموضعِ فِي الاستثناءِ موجودٌ وهو الفعلُ المتقدِّمُ أو الجملةُ بأسْرِهَا إِذَا فرعنا على أَنَّ النَّاصِبَ إنما هو تمامُ الجملةِ وجوازُ العطْفِ هُنَا على المعنَى لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلاَفاً.

وإِذَا عطفْتَ على المستثنى بإلاَّ[١] فلا يجوزُ فِي المعطوفِ إلاَّ المشاركةُ فِي الإعرابِ ، فإذا قلْتَ : قام القومُ إلا زيداً وعمراً نصبْتَ : وعمراً ولا يَجُوزُ وعمرٍو بالخفْضِ على تقديرِ : قام القومُ غَيْرَ زيدٍ وعمرٍو ؛ لأن زيداً بعد إلا لا موْضِعَ له يخالفُ لفظَه بل لفظُهُ وموضِعُهُ واحدٌ.

وقد ذهب بعضُهُم إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ[٢] وحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٣]:

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إِلاَّ حَمَامَةٌ ... تَغَنَّتْ عَلَى خَضْرَاءَ سُمْرٍ قُيُودُهَا

---

(١) مازال الشارح يقرر ما تفترق فيه غير وإلا من حديث عن المعطوف.

(٢) هو ابن خروف حيث أجاز العطف عليه بالجر على معنى غير لأن مكانهما واحد واستشهد بالبيت المذكور . ينظر : الارتشاف ٢/ ٣٢٤ ، والهمع : ١/ ٢٣١.

(٣) البيت من بحر الطويل قائله على بن عميرة الجرمي ، وهو فِي شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٤، والدرر : ١/ ١٩٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٤ ، والأمالي لأبي علي القالي : ١٠٠/٥ ، والهمع : ١/ ٢٣١ ، وشاهده واضح من الشرح.

روى برفع (سمر) على لفظِ حمامةٍ وبجرِّه قَالَ : على معنى : وما هاج هذا الشوقَ غَيْرُ حمامة سمرٌ قيودُها ، ومَنْ منع ذلك تأوَّلَ البيتَ إما أنه خَفْضٌ على الجوارِ وإما أنَّ سمراً نعتٌ لخضراءَ ، والمرادُ بالقيودِ عروقُ الشَّجَرَة.

وإذا انتصبتْ (غيرُ) فِي الاستثناءِ فاختلف النحويون فِي نصبِهَا فالَّذي هُوَ مَشْهُورٌ أنها منتصبةٌ بما قبلها على حدِّ ما انتصبَ الاسْمُ بعد إلاَّ إذا قلْتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً وكذلك إذا قلْتَ : قام القومُ غَيْرَ زَيْدٍ ونَصْبُ ذَلِكَ كُلِّه عَلَى الاسْتِثْنَاءِ[١].

وذَهَبَ أَبو علي الفارسي إِلَى أنَّ نَصْبَ (غير) إنما هو على الحالِ وفيها معنى الاستثناءِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي التذْكرةِ وهي حالٌ من المستثنى منه واخْتاره بعضُ أصْحَابِنَا وزَعَمَ أَنَّهُ ظَاهِرُ مَذْهَبِ سيبويه[٢].

وقد ذكر بعضُ أصْحَابِنَا أنَّ (إلاَّ) والمنصوبَ بعدها يكونُ أيضاً حالاً قال : وهَذَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ عند النحويينَ بل كثيرٌ منهم ينكرُه فأجازَ فِي قولِ الكميتِ[٣]:

.... وَمَالِي إِلاَّ اللهَ غَيْـرَكَ نَاصِـرُ

وجُوهاً أربعةً : **الأوَّلُ** : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : وَمَالِي ناصرٌ إلاَّ اللهَ غيرُك فلما قدَّمَهَا نَصَبَهمَا عَلَى الاسْتِثْنَاءِ.

---

(١) ينظر : شرح الجمل الكبير ، ٢/ ٢٥٤ ، وشفاء العليل : ٤٩٩ ، والهمع : ١/ ٢٣١ ، وشرح المقرب : ٨٢٨ (المنصوبات).

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣٢٢ ، والهمع : ١/ ٢٣١.

(٣) هذا عجز بيت من بحر الطويل وهو للكميت وصدره : فمال إلا الله لا رب غيره . ومراجعه كثيرة منها : الكتاب : ٢/ ٣٣٩ ، والمقتضب : ٢/ ٦٢١ ، وابن يعيش : ٢/ ٩٣ ، والجمل للزجاجي : ٢٣٨ ، وشرح الجمل : ٢/ ٢٦٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢١٧٩.

الشاهد قوله (ومالي إلى الله غيرك ناصر) حيث كرر المستثنى بإلا وغير مقدمين على المستثنى منه ، فلما قدما لزما النصب وكان نصبهما على أربعة أوجه كما ذكره الشارح.

والثاني : أنْ يَكُونَا حالينِ على تقديرِ أنهما لو تَأَخَّرَا كَانَا وَصْفَيْنِ.

والثالثُ : أَنْ يَكُونَ (إلاَّ اللهَ) مَنْصُوباً عَلَى الاستثناءِ و (غيرَك) حال.

والرابع : العكسُ فيجعلُ (إلاَّ اللهَ) منصوباً على الحال و (غيرَك) منصوباً على الاستثناء ، فَلِمُدَّعٍ أَنْ يَدَّعِي فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً أَنَّ نَصْبَه على الحالِ كَمَا أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ فَقُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ رَفَعْتَ على الصفةِ إِذْ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً للنكرةِ جاز أَنْ يكونَ حالاً للمَعْرِفَةِ.

وقد ذَهَبَ أَبو عَلِيٍّ فِي غير التذكرةِ إِلَى أَنَّ غيراً إِذَا اسْتُثْنِى بِهَا كَانَ نَصْبُهَا /١٧٢ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ لا على الحالِ[١]. قال ذلك فِي قوله تعالى[٢]: **﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾** فِي قراءة من نصب[٣].

وقد أجازَ الفراءُ فِي النصبِ وجهينِ[٤]: **أحدُهما** : أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، **والآخرُ** : أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الحالِ والصحيحُ الأولُ لثبوتِ تعريفِ (غير) فِي قراءةِ مَنْ رَفَعَ[٥] فجعلها صفةً لقوله (القاعدون) ، أو فِي قراءةِ مَنْ جَرَّ فجَعَلَهَا صِفَةً أيضاً للمؤمنين[٦]، ولا يجوزُ فِي (غير) إِذَا رفعْتَ أَنْ تَكُونَ بَدَلاً من

---

(١) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي : ٢/ ٦٢.

(٢) من الآية : ٩٥ من سورة النساء.

(٣) هي قراءة نافع والكسائي وابن عامر . ينظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٣٧.

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٨٣ ، ٢٨٤.

(٥) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم . ينظر : السبعة : ٢٣٧.

(٦) ينظر : مفاتيح الغيب : ٥/ ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، وقال الزمخشري فِي المفصل : وفي قوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون فِي سبيل الله : الرفع صفة لـ (القاعدون) والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء ثم دخل على إلا في الاستثناء ، وشرح ابن يعيش العبارة الأخيرة فقال : يريد أن أصل غير أن يكون صفة ثم دخل على إلا للمضارعة بينهما فاستثنى به كما يستثنى بإلاّ (شرح المفصل: ٢/ ٨٨ – ٨٩).

(القاعدون) وَلاَ إِذَا جَرَّتْ أَنْ تَكُونَ بَدَلاً من (المؤمنين) وإِنْ كَانَ الكلامُ غَيْرَ مُوجبٍ ، والأفصحُ فِي غَيْرِ الموجَبِ البدلُ لأجْلِ المشاكلة لأَنَّ الْبَدَلَ على نية تِكْرَارِ العاملِ ، فلم يحسُنْ أَنْ يُؤْتَى بِهِ إِلاَّ بَعْدَ كلامٍ مُسْتَقِلٍّ و (لاَ يَسْتَوِي القاعدون) ليس بكلام مستقلٍّ لأَنَّ (يستوي) من الأفعالِ الَّتِي لاَ تكتفي بمرفوعٍ واحدٍ وإِنَّمَا يستقلُّ بذكْرِ المعْطُوفِ على قوله (القاعدون) ولأَنَّ غَيْراً أَصْلُهَا الصِّفَةُ ، فَكَانَ حَمْلُهَا عَلَى مَا هُوَ أصلٌ فِيهَا أولى ومعنى الصفة وإِنْ كَانَ يُخَالِفُ مَعْنَى الاسْتِثْنَاء ، فَلَيْسَ ذَلِكَ غَالِباً بَلْ أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ الْوَصْفُ عَلَى مَعْنَى الاسْتِثْنَاء ، وإِنْ كَانَ قَدْ يَرِدُ مِنْ غَيْرِ تعرُّضٍ لِنَفْيِ الْقِيَامِ أو إِثْبَاتِهِ مَثَلاً عن الاسمِ المجرُورِ بِغَيْرِ أو الجائي بَعْدَ إِلاَّ إِذَا كَانَتْ لِلْوَصْفِ.

وِلسِوَى سُوَى سَوَاءِ اجْعَلاَ　　　عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعِلاَ

مَعْنَاهُ أَنَّ الأَصَحَّ مِنْ مَذَاهِبِ النُّحَاة أَنَّ حُكْمَ سِوَى وسُوَى وسَوَاءِ حُكْمُ غَيْرِ فَلاَ تَكُونُ ظَرْفاً[١] وثلاثتها عِنْدَ غَيْرِهِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ لاَ يَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظرفٍ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ وهو مذهبُ سيبويهِ والفراءِ وغيرهِمَا ، ويستدلُّونَ على ظرفيةِ سوى بوصَفِ الموصولِ بها فيقولُونَ : قام الذي سِوَاكَ فِي فَصِيحِ الْكَلاَمِ ، ولا يقولُونَ : قَامَ الَّذِي غَيْرُكَ[٢]، وقَدْ أَشَرْنَا إِلَى طَرَفٍ مِنَ الْكَلاَمِ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ المفعولِ فيه[٣].

---

(١) هذا رأى الزجاجي والكوفيين وابن مالك . ينظر: مغنى اللبيب : ١/ ١٤١ ، والإنصاف : ٢٩٤ وما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٤ ، ٣١٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧١٦.

(٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٣١ ، ٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٦.

(٣) قال أبو حيان في الباب المذكور : ومن ظروف المكان التي لا تتصرف فوق وتحت وعند وسِوى وسواء وسوى ... ثم قال : وزعم بعض النحويين أن سوى تتصرف فتستعمل فاعلة ومبتدأه ومفعولة في الاختيار وأنشد على ذلك جملة من أبيات الشعر والذي نص أئمة الكوفة والبصرة سيبويه والفراء وغيرهما أن ذلك منصوب عند العرب قال الفراء سواك وبدلك ومكانك لا تستعمل أسماء مرفوعة. (راجع المفعول فيه من هذا الجزء ص : ١٥٣ من الأمريكية).

قال الناظمُ ناصراً لمذْهَبه : الظرفُ فِي العرْفِ مَا ضُمِّنَ معنىً فِي من أسماء الزمانِ والمكانِ ، وسِوَى لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَيْسَتْ بِظَرْفٍ حقيقةً ، وإِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا ظَرْفٌ إِذَا وصَلَ الموصولُ بها فذلك على طريقِ المجازِ وهو سائغٌ مع أنَّها تحتملُ التأويلَ إذا وصلَ بها المَوْصُولُ[١].

وقد سَاوَتْ هَذِهِ الأسماءُ (غيراً) فِي قبولِ تأثيرِ العواملِ المفرَّغَة رافعةً وناصبةً وجارةً فِي النثرِ والنظمِ ، فمِنْ النثرِ قولُهُ ﷺ[٢] "مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ .. الحديث " وقال بعضُ العربِ : أَنَا فِي سِوَاك[٣]، وقال أَبو دُؤَاد[٤]:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ

وقال آخر[٥]:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ ... وإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

وقال آخر[٦]:

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٣١٦ ، والتأويل فِي الصلة أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف.

(٢) الحديث فِي صحيح البخارى : ٨/٤٤ ، ومسلم كتاب الإيمان وأصله ما أنتم فِي سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء فِي الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود.

(٣) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٥٠.

(٤) البيت من بحر البسيط نسب فِي الشرح وهو فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣١٥ ، وابن يعيش : ٢/ ٨٤ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٨ ، والأشموني : ٢/ ١٥٩.
الشاهد فيه : قوله : (بسواء الحق) حيث خرجت (سواء) عن الظرفية ووقعت مجرورة بالحرف.

(٥) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو فِي شرح ابن عقيل : ٢/ ٣٢٩ ، والمساعد : ١/ ٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٥ ، والأشموني : ٢/ ١٥٩.
الشاهد فيه : قوله :(وإن سواك) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية. ووقعت اسماً لإن.

(٦) البيت من بحر الكامل لمحمد بن عبد الله المدني (من مخضرمي الدولتين) يخاطب يزيد بن حاتم بن المهلب من مقطوعة فِي أبواب الحماسة للتبريزى ٤/ ١٣٥ ، وانظر الشاهد فِي شرح =

وإِذَا تُبَاعُ كريمةٌ أَوْ تُـشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وقال آخر[١]:

ذِكْرُكَ اللهَ عِنْدَ ذِكْـرِ سِـوَاهُ صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الْغَفَـلاَتِ

وقال آخر[٢]:

وَلَـمْ يَبْـقَ سِـوَى الْعُـدْوَا نِ دِنَّـاهم كَمَـا دَانُـوا / ١٧٣

وقال آخر[٣]:

وَقَالَ نِسَاءٌ لَوْ قُتِلْتَ لَـسَاءنَا سِوَاكُنَّ ذُو الشَّجْوِ الَّذِي أنَا فَاجِعُ

وقال آخر[٤]:

= الأشموني : ٢/ ١٥٩ ، والتصريح : ١/ ٣٦٢ ، والهمـع : ١/ ٢٠٢ ، والدرر : ١/ ١٧٠ ، والعينـى : (٤٧٧) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٨.

الشاهد فيه : قوله : (فسواك بائعها) حيث وقعت سوى مبتدأ وخرجت عن الظرفية .

(١) البيت من بحر الخفيف لم أعثر على قائله وهو في المساعـد : ١/ ٥٩٥ ، وشفـاء العليل : ٢/ ٥١٧ والعينى : (٤٧٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٥.

الشاهد فيه : قوله : (ذكر سواه) حيث وقعت سوى مضافاً إليه .

(٢) البيت من بحر الهزج للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة من قصيدة قالها في حـرب البسوس والشاهد في التصريح : ١/ ٣٦٢ والأشموني : ٢/ ١٥٩، وضرائر الشعر : ٢/ ٢٩٢ ،وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٨ ، والعيني : ٤٧٦ ، وشرح التسهيل لابـن مالـك : ٣١٥ ، وشاهده في خروج سوى عن الظرفية ووقوعها فاعلاً.

(٣) البيت من بحر الطويل بجهول القائل والمراجع.

الشاهد فيه : قولـه : سواكن ذو الشجو حيث حرجت سوى عن الظرفية ووقعت مبتـدأ وذو الشجو خبره .

(٤) البيت من بحر الوافر بجهول القائل والمراجع. =

عَلَى الْمَوْلَى بِأَنْ لا تَخْـذلوه   فَإِنَّ أخَا سَـوَائِكُم الْوَحِيـدُ

وإنما كثَّرَ النَّاظِمُ الشواهدَ لأنه ذَهَبَ مَذْهَباً قل أنْ يتبعَ عليه لأنه مُسْتَقْرِئيُ اللغةَ وعلْمَ النحو ، لا يكادُ أحد منهم ذَهَبَ إِلَى مقالَتِه بَلْ هِيَ عِنْدَهُم مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظرفِ[١]، هكذا نَصَّ النَّاسُ.

وظاهرُ كلامِ النَّاظِمِ وغيْرِهِ أَنَّهُ يُسْتَثْنَى بِسِوى وسُوى وسواء لأنَّهُ جَعَلَ حُكْمَهَا حُكْمَ غَيْرٍ[٢].

وقال الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفورٍ فِي الشرحِ الصغيرِ : الصحيحُ أَنَّ جميعَهَا يَعْنِي : سِوى وسُوى وسَواء منتصبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، ولَمْ يُشْرِبْ مِنْهَا مَعْنَى الاستثناءِ إلاَّ سوى المكسورةِ السين ، فإِنْ استثنِيَ بِمَا عَدَاهَا فبالقياسِ عليها"[٣] انتهى.

ولذلك لَمْ يمثل سيبويه إلا بسوى المكسورةِ السينِ قال سيبويه فِي باب الاستثناءِ فِي باب لا يكونُ ولَيْسَ : وأما أتاني القومُ سِوَاك فَزَعَمَ الخليلُ - رَحِمَهُ اللهُ - أنَّ هَذَا كقولِكَ : أَتَانِي القومُ مكانَكَ إِلاَّ أَنَّ فِي سواك مَعْنَى الاستثناءِ[٤] انتهى.

الشاهد فيه : قوله : (فإن أخا سوائكم) حيث خرجت سوى عن الظرفية ووقعت مضافاً إليه.

(١) وهذا هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين حيث ذهبوا إِلَى أن (سوى) لا تكون إلا ظرفاً بدليل وصل الموصول بها فِي نحو : مررت بالذي سواك . ينظر : الكتاب١/ ٣١، ٣٢، ٢/ ٣٥٠ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وشرح الأبيات المشكلة للفارسي : ٢/ ٤٥٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٤٧.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧١٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣١٤ ، ٣١٥.

(٣) ينظر نصه فِي مخطوطه شرح الجمل الصغير : ٣٣٢ ، نحو يتمور ورقة ٧٤ ، والمقرب : ١٩٠ وضرائر الشعر : ٢٩٢.

(٤) الكتاب : ٢/ ٣٥٠.

وقال غَيْرُ سيبويهِ : سِوى وسُوى لا يُحْكَمُ عَلَى موضعهما إلاَّ بالنصْب لأنهما ظرفانِ بمنزلةِ : بَدلَك وموضِعَكَ ومتى مددت ظهر الإعراب إلاَّ أَنَّهُ لا يكونُ إلاَّ نَصْباً نَحْو : قام القوم سِوَاك وما مررتُ بأحدٍ سِوَاك ، ولا تجرُّ إلاَّ فِي الشِّعْرِ[١].

وزعم عبدُ الدايمِ القيرواني[٢] أنَّ سواءَ مبنيةٌ على الفتح ، وكأنه لما رأي قولهم : قام القومُ سواءَك وما مررتُ بأحدٍ سِواءَك ملتزم فِي همزةِ سواءِ الفتح ولَمْ تتغيَّرْ تغيُّرَ غيرِ بوجوهِ الإعرابِ وهي فِي مثل هذه المواضعِ بِمَعْنَى غير ادّعى أنها مبنية[٣].

وسواءٌ المعربةُ إنما هي بمعنى مستوٍ نَحْو قوله[٤] : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ ، أو بِمعنَى وسط نَحو قوله تعالَى[٥] : ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ ، أو بِمَعْنَى حذاء نَحو قولهم : زَيْدٌ سواءُ عمرٍو أي حذاء عمرو.

ولما ذكر عبدُ الدايم وجهاً من القياسِ وهو أنَّ سواءَ بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْف وَهُوَ إلاَّ مَعَ قلة تصرُّفِهَا ألا ترى أنها لا يبتدأ بها ولا تكونُ مفعولاً صريحاً ولا تُجَرُّ إلاَّ فِي الشعرِ ضرورةً بخلاف غَيْرٍ فإنها يكونُ فيها كلُّ ذَلِكَ.

ويلْزمُ عبدُ الدايم أَنْ يقولَ ذَلِكَ فِي سِوى وسُوى أو يبدى فرقاً بين هذين وبين سواء.

---

(١) ينظر : المقرب : ١٩٠ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٦.

(٢) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني نحوي قديم ، روى عنه أبو جعفر محمد بن حكم السرقسطي ، وليست له سنة وفاة . البغية : ٢/ ٧٥.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٢٦ ، ٣٢٧.

(٤) من الآية : ٦ من سورة البقرة.

(٥) من سورة الصافات : الآية ٥٥.

ويلزم الناظمَ مِنْ حَيْثُ ساوى بين غَيْرٍ وسِوَى وإخوتِهِ أن يُجيزَ : قام القومُ سوى زيدٍ وعمراً بالنصب كما جاز ذلك في غَيْرٍ وكذلك في نَحو : ما قام أحدٌ سوى زيدٍ وعمرٌو بالرفع كما جاز ذلك في غيرِ ، ويحتاجُ إجازةُ مثل هذا إلى سماعٍ من العربِ ؛ لأنَّ القياسَ كان يقتضى أن لا يَجوزَ ذَلكَ في غَيْرٍ وإنما جوزناه للسماع[1].

---

(١) السماع الذي روي هو ما ذكره ابن عصفور في قوله : إذا أتبعت الاسم الواقع بعد غير كان لك في التابع وجهان الخفض على لفظه وأن يكون على حسب إعراب غير ومن ذلك قوله :

لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طريد غير منفلت   وموثق في حبال القد مسلوب

برفع موثق وخفضه (المقرب وشرحه ص٩٤٦ المنصوبات).

﴿الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلاَ يَكُونُ وَخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا﴾

قولـــــه :

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَــيْسَ وَخَــلاَ ... وَبِعَــدَا وَبِيَكُــونُ بَعْــدَ لاَ

تمثيلُ ذلك : قام الناسُ لَيْسَ زَيْداً وقَامَ القومُ خلا زيداً وعدا عمراً ولا يكونُ زيداً ، وقولـــه : (بعد لا) قيدٌ فِي يكونُ وهو أنْ تكونَ منفيةً بلا فلو كَانَتْ منفيةً بما أو بلم أو بلن أو بإن[1] لَمْ تستعملْ فِي الاستثناءِ ، وقوله (ناصبا) يخرجُ أنْ تكونَ التّامة.

فأما (ليس) و (لا يكونُ) فالاسمُ المنصوبُ بعدهما ينتصبُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لهما ، وأما اسْمُهما فمضمرٌ فيهما مفرداً مذكراً عائداً على البعض / ١٧٤ المفهوم من الكلام السابقِ ، وإنما التزم إضمارُهُ لجريَانِ هذه الأفعالِ مَجْرَى أداةِ الاستثناءِ التي هي أصل فيه وهي إلاَّ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَمْ يظْهَرْ بعد إلاَّ سوى اسم واحد فكذلك بعدما جَرَى مَجْرَاه فلذلك تقولُ : قام القوم ليس زيداً ولا يكونَ هنداً ، وكذلك ليس الزيدَينِ وليس الزيدِينَ وليس الهنداتِ وكذلك تفعلُ فِي (لا يكون)[2].

---

(١) قوله أو بإن ليس فِي النسخة الأمريكية.

(٢) من شواهد الاستثناء بليس قول النبي (ﷺ) يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب (مسند ابن حنبل: ٢/ ٢٥٢).

ومن الاستثناء بِلَيْسَ قوله[1]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ ... إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

وقال آخر[2]:

فَأَصْبَحَ مَا فِي الأَرْضِ مِنْهُ بَقِيَّةٌ ... لِنَاظِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامَ الْعَوَادِيَا

وكونُ اسْمِ لَيْسَ ويكونُ مضمراً عائداً على البعضِ المفْهُومِ من مَعْنَى الكلامِ السَّابِقِ هو مذهبُ البصريينَ[3].

وذَهَبَ النَّاظِمُ إلاَّ أنه محذوفٌ ملتزمُ الحذْفِ[4]، وليس كذلك ؛ لأنَّ من قواعدِنَا أنَّ اسْمَ كَانَ وأخواتِها لا يُحْذَفُ لأنه مشبهٌ بالفاعلِ والفاعلُ لا يحذَفُ

---

(١) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ويوجد في ديوانه : ١٧٥ (مجموع أشعار العرب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٣٦ ، ١٥٥ ، والمغني : ١/ ٢٣٥ ، وابن عقيل : ١/ ٦٥ ، ١/ ٢٣٣.

اللغة : عديد : عدد ، الطيس : التراب أو الرمل.

الشاهد فيه : قولـه : " ليسى " حيث استثنى بليس والمستثنى العظام هو الضمير المتصل بها منصوب وهو خبره.

(٢) البيت من بحر الطويل لم نقف له على قائل أو مراجع.

الشاهد فيه : قوله : " ليس العظام العواديا " حيث استثنى بليس المستثنى العواديا وهو خبر ليس المنصوب.

(٣) ينظر الكتاب : ٢/ ٣٤٧ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٠.

(٤) قال ابن مالك : "ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبراً واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف ". التسهيل وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٦ ، وينظر شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٢٤.

فكذلك ما شُبِّهَ بِهِ[1]، وإنما هذا من بابِ الإضْمارِ أيْ لَيْسَ هُوَ أيْ بعضُهُمْ زيداً وكذلك لا يكونُ هو أي بعضُهم زيداً.

وذهب الفراءُ إلَى أنَّ الضَّميرَ الْمُسْتَتِرِ فِي لَيْسَ ولا يكون إنما هو عائد على الفعلِ المفهومِ مِنَ الكَلاَمِ السابقِ ولذَلِكَ كَانَ مُفْرَداً مُذَكَّراً فِي كلِّ حالٍ كما أنَّ الفعل كذلك ، ويعنى أنك إذا قلت : قام القومُ لَيْسَ زَيْداً ، فمعناه ليس هو زيداً ، أي لَيْسَ فعلُهُمْ فِعْلَ زَيْدٍ ، فحذَفَ الْمُضَافَ وأقام الثاني مقامه[2].

ومذهب البصريين أولَى لأنه عارٍ عن ادِّعاءِ مُضَافٍ محذُوفٍ لَمْ يلفظ به قط.

واختلَفَ النحويونَ هل لليس ولا يكونُ موضعٌ من الإعراب أم لا ؟

فذَهَبَ السيرافِيُّ إلَى أنَّهُ يَجوزُ أنْ يَكُونَ مَوضِعُهُمَا نَصْباً عَلَى الْحَالِ[3]، والصحيحُ أنَّهُ لاَ مَوْضِعَ لَهُمَا مِنَ الإعْرَابِ[4]، ويَجُوزُ أنْ يُطَابِقَ الضَّميرُ الَّذي فِي لَيْسَ وفِي لا يكون الاسْمَ المتقدمَ فِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ فَلاَ يَكُونَانِ إذْ ذَاكَ للاستثناءِ بَلْ إنْ كَانَ الاسْمُ المتقدمُ نَكِرَةً كانا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ، أوْ مَعْرِفَةً كانا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

---

(١) رد عليه ناظر الجيش قائلاً : لا يلزم من تشبيهه بالفاعل فِي بعض الأحوال أن يشبهه فِي كل ما له ، كما ذكر أن عدم جواز حذف الاسم فِي باب كان لا يمنع أن يحذف هنا لـدليل ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢١٤.

(٢) وهذا أيضاً رأي الكوفيين . ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٢٠ ، والأشموني : ٢/ ١٦٢.

(٣) وهذا موضع (ماخلا وماعدا) أيضاً عند السيرافِي وتبعه ابن عصفور . ينظر الارتشاف : ٢/ ٣١٨ ، وشرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٦١.

(٤) قال ابن عصفور : وقد يَجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب بل هي جملة مستأنفة جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء (شرح الجمل ٢/ ٢٦١).

وأما (خَلاَ) و (عَدَا) فالاسمُ المنصوبُ بعدهما ينتصبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وأَنْشَدُوا[١]:

تَحْتَرِقُ الأَحْشَاءُ مِـــنْ لَظَاهَـــا   عَدَا سُـــلَيْمَى وَعَـــدَا أَبَاهَـــا

وزَعَمُوا أَنَّ (عدا) نُصِبَ بِهَا فِي هَذَا ولَيْسَ بنص ، إِذْ يَحتملُ أَنْ يَكُونَ سليمى وأباها فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ؛ لأن سليمى مقصورٌ وأباها يحتملُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُوراً أَيْضاً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِأَبَاكَ وقَامَ أَبَاكَ ورَأَيْتُ أَبَاكَ[٢].

ومن النصب بِخَلاَ قوله[٣]:

وَبَلْدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا طُـــورِيٌّ   وَلاَ خَلاَ الْجِنَّ بِهَـــا إِنْـــسِيٌّ

وأما انتصابُ زَيْدٍ بـــ (عَدَا) فَظَاهِرٌ لأَنَّ عَدَا متعديةٌ قبل أَنْ تَكُونَ فِي الاسْتِثْنَاءِ تقولُ العربُ : عدا فلانٌ طوْرَه أي جَاوَزَ.

---

(١) البيتان من الرجز المشطور لَمْ يُعْلَمْ قائلهما وقبلهما بيتان يكملان المعنى وهما قوله :

يَا مَنْ دَحَا الأَرْضَ وَمَنْ طَحَاهَا   أَنْـــزِلْ بِهِمْ صَاعِقَةً أَرَاهَـــا

(٢) فيه تحامل من أبي حيان على الشاهد على من استشهد به وهو ابن مالك فاللغة التي حكاهـــا أبو حيان في أباها وهي القصر لا يخرج عليها ولا يلجأ إليها كثيراً طالما أن الكلمـــة تحتمـــل التخريج على الفصحى فنصبها على الاستثناء بالألف أولى من جرها ولغة القصر .

(٣) البيتان من الرجز المشطور وهما للعجاج.

اللغة : ليس بها طوري : أي ليس بها أحد ، وهي عدة ألفاظ تستعمل بعد النفي تقول العرب : ما بالدار دبار أو طوري أو أحد . والإنسي : ما يوتنس به من الناس وهو عكس الجن.

الشاهد فيه : قوله : " خلا الجن " وفيه شاهدان نصب الجن بخلا وتقديم الاستثناء على جملة الكلام . وانظر الشاهد في : الإنصاف : ٢٧٤ ، الهمع :١/ ٢٢٦ ، اللـــسان (أنـــس) ، الأصول : ١/ ٣٧٣ ، الارتشاف : ٢/ ٣٠٧.

وأمَّا (خَلاَ) فَإِنَّهَا فِي غَيْرِ الاسْتِثْنَاء لا تَتَعَدَّى البتة ومعناها مخالفٌ لَهُ فِي الاستثناءِ لكنَّهَا ضُمِّنَتْ مَعْنَى جَاوَزَ لأنَّ مَنْ خَلاَ مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ جَاوَزَهُ.

واخْتَلَفَ النَّحويونَ فِي فَاعِلِ خلا وعدا : فمذهبُ سيبويه وأكْثرِ البصريينَ أنَّهُ ضَمِيرٌ عَائدٌ عَلَى البَعْضِ المفْهُومِ تقديره عَدَا بعضُهُمْ زيداً وخَلاَ بَعْضُهُمْ زَيْداً ، فَيَكُونُ الْبَعْضُ واقعاً إذ ذاك على من عدا زيداً ، فلو كان القومُ مَثَلاً عَشَرَةً بزَيْدٍ كَانَ الْبَعْضُ واقعاً عَلَى تسعة مِنْهم[١]، ولا يسوغُ ذَلِكَ عِنْدَ الكِسَائِيِّ وهشامٍ ؛ لأنَّهُمَا زعما أن البعضَ لا يقعُ إلاَّ عَلَى مَا دُونَ النِّصْفِ[٢].

وزَعَمَ المبردُ أنَّ الضَّمِيرَ فِي خَلاَ وَعَدَا عَائدٌ عَلَى مِنِ المفهومةِ مِنِ الكلاَمِ السَّابِقِ التقديرِ : عَدَا هو زَيْدٌ أيْ عَدَا مَنْ قَامَ / ١٧٥ زَيْداً وكَأنَّهُ فَرَّ مِنْ إيقَاعِ الْبَعْضِ عَلَى أكْثَرِ الْقَوْمِ[٣].

والَّذي نَخْتَاره أنْ يكونَ الفاعلُ ضَمِيراً عَائِداً عَلَى المصْدَرِ المفْهُومِ من الفِعْلِ ، فإذا قلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْداً فمعناه : عدا هو أي القيامُ زيداً أي : جاوزه لَمْ يلتبسْ بزَيْدٍ.

والخلافُ فِي لَيْسَ ولا يكونُ هل لهما محلٌّ من الإعرابِ أم لا محلَّ لهما من الإعْرَابِ جارٍ أيضاً فِي عدا وفِي خلا ؟

---

(١) قال سيبويه : " وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان فِي ليس ولا يكون وهو إضمار قصته فيهما قصته فِي لا يكون وليس وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيداً ، وأتاني القوم عدا عمراً كأنك قلت : جاوز بعضهم إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء " . الكتاب : ٢/ ٣٤٨ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٩.

(٢) ينظر الهمع : ١/ ٢٢٨.

(٣) ما ذكره المبرد فِي كتاب المقتضب هو ما ذكره سيبويه فِي فاعل خلا وعدا وهو ضمير عائد على البعض المفهوم . ينظر المقتضب : ٤/ ٤٢٦ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٩.

ولا تخرجُ خَلاَ وعَدَا فِي نَحْوِ : قام القومُ خَلاَ زَيْداً وَعَدَا زَيْداً إِلَى الْوَصْفِ كَمَا خَرَجَتْ لَيْسَ وَلاَ يكُونُ وَكَذَلِكَ لاَ يَكُونُ الضميرُ المسترُ فيهما أبداً إلا مفرداً مذكراً.

قَوْلُـــــهُ :

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُـــونُ إِنْ تُـــرِدْ ... وَبَعْدَ (مَا) النَّصبْ والْجِرَارُ قَدْ يَرِدْ

سابقا يكون هُمَا خَلاَ وعَدَا فتقول : قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ وعَدَا عَمْرٍو والجرُّ بهما قَلِيلٌ والنَّصْبُ هُوَ المعْرُوفُ ولذلك لَمْ يعرفْ سيبويهِ الخفْضَ بعدهما[1] إنما حكاه الأَخْفَشُ[2]، فمِنَ الخفْضِ بِخَلاَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَــا

ومِنَ الْخَفْضِ بِعَدَا قَوْلُهُ[4]:

أَبَحْنَا حَــيَّهُمْ قَــتْلاً وَأَسْــرًا ... عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ

وتأخيرُ النَّاظِمِ حُكْمَ الْجرِّ بِعَدَا وخَلاَ وتَقْدِيمَ النَّصْبِ مَعَ الَّذي لاَ يَجُوزُ فيهِ إلاَّ النَّصْبُ وهما ليس ولا يكونُ دليلٌ عَلَى أرجحيةِ النصبِ عَلَى الجرِّ كَمَا هُوَ المشهورُ.

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٤٩.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣١٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٣ ، والأشموني : ٢/ ١٦٣.

(٣) البيت من بحر الطويل نسب للأعشى وليس في ديـــوانه وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٠ والتصريـــح : ١/ ٣٦٣ ، والأشموني : ٢/ ١٦٣ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٠٦ ، والهمع : ١/ ٢٣٢ ، والدرر : ١/ ١٩٧.

الشاهد فيه : قوله (خلا الله) حيث استعملت خلا حرف جر وجرت ما بعدها .

اللغة : أبحنا : من الإباحة وهي الجواز ، الشمطاء : المرأة العجوز ، والمذكر أشمط.

الشاهد فيه : قوله (عدا الشمطاء) وهو كالبيت السابق في الجر بعداً على أنها حرف جر.

(٤) البيت من بحر الوافر لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابـــن مالـــك : ٢/ ٣١٠ ، التصريح : ١/ ٣٦٢ ، والأشموني : ٢/ ١٦٣ ، ومراجع البيت السابق.

وقَالَ الأَخْفَشُ فِي الأَوْسَطِ : كلُّ العرب يَجُرُّونَ بِخَلاَ وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهَا يُنْصَبُ بِهَا وذَلِكَ لاَ يُعْرَفُ ، وأَمَّا عَدَا فَإِنَّهُمْ يَنْصِبُونَ بِهَا وَيَجرُّونَ فَإِذَا جرُّوا فَهُوَ حَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى وُضِعَ للجرِّ بمنزلة (مِنْ) ، وإِذَا نَصَبُوا فَهُوَ فِعْلٌ كأنك قُلْتَ : جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْداً وكَذَلِكَ تَفْسِيرُ خلاَ[١]. انتهى.

وقولـــه : " وبَعْدَ مَا انْصِبْ " مثالُهُ : قَامَ القَوْمُ مَا عَدَا زَيْداً ومَا خَلاَ عَمْراً والنصبُ كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى المفعولِ به وَفِي الْفَاعِلِ الخلافُ المتقدِّمُ ، وما مصدريةٌ لأَنَّ مَا مَعُ الْفِعْلِ بتأويل المصدر كأنه قال : خلواً زيداً أي مجاوزةَ زَيْداً وهو مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ وَفِيهِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاء كأَنَّهُ قَالَ : قام القومُ مجاوزين زيداً.

وقوله : "وانجرارٌ قَدْ يَرِدْ" مثاله : قام القومُ مَا عَـــدَا زَيْدٍ ومَا خَـــلاَ عمرٍو (وذلك على زيادةِ مَا والجرُّ أجازه الكسائيُّ ورواه الجرْميُّ عن بعضِ العربِ) ، ذكر ذلك فِي بابِ الجرِّ من كتابِ الفرْخ[٢].

وزيادةُ (مَا) قَبْلَ حَرْفِ الجرِّ شاذةٌ إنما وجْهُهَا إِذَا زِيدَتْ مَعَ حَرْفِ الجرِّ أَنْ تُزَادَ بَعْدَهُ نحو قوله تعالى[٣] : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ و[٤]﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ وقول امرئ القيس[٥]:

---

(١) انظر الرأي المذكور مسنداً للأخفش فِي الارتشاف : ٢/ ٣١٨ دون النص.

(٢)ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٠.

(٣)من الآية : ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤)سورة المؤمنون : ٤٠.

(٥) البيت من بحر الوافر وهو لامرئ القيس فِي ديوانه ص١٠٠ (دار المعارف) ، وانظـــره فِـــي الدرر: ٢/ ٤٤ ، وفِي الهمع : ٢/ ٣٧ ، وناظر الجيش : ٦/ ٣٠١٨.

اللغة : شبا كل شيء : حده والشاعر يخبر بموته كما مات من سبقه.

الشاهد قوله : (عما قريب) حيث زيدت ما بعد عن للتوكيد . ينظر : الحروف النحويــة الزائدة وقيمتها فِي اللغة : ١٥٥ وما بعدها. (د. عبد العزيز فاخر).

وأعْلَمُ أنَّنِـي عَمَّـا قَرِيـبٍ سَأُنْشَبُ فِي شَبَا ظُفْرٍ وَنَـابِ

ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أن خلا وعدا إذا كانت قبلها (ما) تعينت للفعلية فلا يَجوز فيما بعدها إلاّ النصب[١].

قَوْلُـــهُ :

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَـا حَرْفَـانِ كَمَا هُمَا إنْ نَـصَبَا فِعْـلاَنِ

هذا كما ذكر ، ويتعين أنْ يكونَا إِذَا جَرَّا حَرْفَيْنِ ؛ لأنهما لو كانَا اسمين وليسا بظرفينِ باشرا العَوَامِلَ كما باشَرَتْهَا غَيْرُ ، أو فعلينِ لما باشرَا الخفْضَ بِغَيْرِ واسطة حرْفِ جرّ ، وكذَلِكَ يتعينُ أنْ يَكُونَا إِذَا نصبَا فعلينِ لانتفاءِ الاسمية بِمَا سَبَق ، ولأنهما أيضاً لو كانا / ١٧٦ اسمينِ لَمْ يَكُن لانتصابِ الاسمِ وجهٌ بعدهما لأنهمَا لَيْسَا مِنْ قَبِيلِ الأسماءِ العاملة ، فكانَ يَجبُ الجرُّ لانتفاءِ الحرفية لاستلزامِ ثبوتها أنْ يَلِيَا العَامِلَ نَحْو إلاَّ فكَمَا تَقُولُ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ كُنْتَ تَقُولُ : مَا قَامَ خَلاَ زَيْدٌ بالرَّفْعِ ولَمْ يقولوا ذلك ، وإذَا بطُلَتِ الاسميةُ والفعليةُ إِذَا جَرَّا تعينتِ الحرفيةُ . وإِذَا بَطَلَتْ الاسميةُ والحرْفِيَّةُ إِذَا نَصبَا تَعيَّنَتِ الفعْلِيَّةُ.

قولــــه :

وَكَخَلا حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ : حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

يَقُولُ : حَاشَا مِثْلُ خَلاَ أيْ تَكُونُ حَرْفاً فتجرُّ مَا بَعْدها أو فعلاً فتنصبُهُ ، ولَمْ يُجِزْ سيبويهِ فِي المستثنى بها إلا الخفضَ ؛ لأنه لَمْ يَحْفَظِ النَّصْبَ بَعْدَهَا[٢]، وأجَازَ

---

(١) قال سيبويه : "فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب لأن ما اسم ولا تكـون صـلتها إلا الفعل هاهنا . الكتاب : ٢/ ٣٥٠.

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٤٩.

النصبَ الأخفشُ والكسائيُّ والجرميُّ والمازنيُّ والمبردُ[١]والزجاجُ ، وحكى ذلك بالنقلِ الصحيحِ عَنْ مَنْ يُوثَقُ بَعَرَبِيَّتِه حَكَاهُ أَبو زَيْدِ الأَنْصَاري[٢] والفراءُ والأخفشُ والشيبانيُّ[٣] وابنُ خروفٍ ، فَفِي النَّثْرِ :

حاشَا الشيطانَ وأَبَا الإصْبَعِ[٤]، وفِي الشعر قوله[٥]:

حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللهَ فَـضَّلَهَا عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلاَمِ وَالـدِّينِ

وإِذَا نصبَتْ مَا بعدها فهو مفعولٌ وفاعلُهَا مضمرٌ وفيه الخلافُ السابقُ فِي فاعِلِ عَدَا وخَلاَ وكَذَلِكَ فِيهَا الخِلاَفُ السابِقُ هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟. وإذا قلنا إِنَّ لها مَوْضِعاً مِنَ الإعرابِ فهل هو نصْبٌ عَلَى الحالِ أو نَصْبَ علَى الاسْتِثْنَاءِ ؟. الأولُ مذهبُ السيرافِي ، والثاني مذهبُ ابنِ خروفٍ[٦].

---

(١) أجاز المبرد أن تكون حاشا حرفاً وأن تكون فعلاً . ينظر المقتضب : ٤/ ٣٩١.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد كان إماماً نحوياً صنف لغات القرآن وغريب الأسماء ، ونوادر اللغة وهو مطبوع مشهور. توفي بالبصرة سنة (٢١٥هـ) . ينظر الأعلام : ٣/ ٩٢.

(٣) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ألف كتاب النوادر وكتاب الخيل وله كتاب الجيم وهو مطبوع وفيه رسالة ماجستير بعنوان الأبنية في كتاب الجيم سكن بغداد وتوفي سنة (٢٠٦هـ) وقيل سنة (٢١٠هـ) (بغية الوعاة ١/ ٤٣٩، البلغة ص٩٠).

(٤) ينظر الأصول : ١/ ٣٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٦ ، والهمع : ١/ ٢٣٢ ، والأشموني : ٢/ ١٢٧.

(٥) البيت من بحر البسيط ولَم أعثر على قائله بهذه الرواية وللفرزدق بيت يشبهه (ديوانه ص٢٦٦) وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/٣٠٧ ، والدرر : ١/ ١٩٦ ، والأشموني : ٢/ ١٦٥، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٠٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٢.

الشاهد قوله : (حاشا قريشاً) حيث جاءت (حاشا) فعلاً ونصب ما بعدها على المفعولية.

(٦) ينظر هذا الخلاف في الحديث عن ليس ولا يكون.

ومن الجر بها قول الشاعر[١]:

مَنْ رَامَهَا حَاشَا النَّبِيِّ وَرَهْطَهُ فِي الأَرْضِ غَطْغَطَهُ هُنَاكَ الْمُزْبَدُ

وقال آخر وهو الجميح[٢]:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبَكْمَةٍ فَدْمِ[٣]

وقال آخر[٤]:

---

(١) البيت من بحر الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ص١١٧ (دار صادر) ، ويوجد في اللسان (حاشا) والدرر : ١/ ١٩٦ ، والهمع : ١/ ٢٣٢.

اللغة : رامها : قصدها وطلبها ، " رهطه " : قومه ، " غطغطه " : الغطغطه : اضطراب الأمواج اللسان (غطط) المزبد : أي الزبد ، وروايته في الديوان تفسر مفرداته وهي قوله :

من ذاقها حاشا النبي ورهطه في الأرض غطغطه الخليج المزبد

الشاهد قوله : "حاشا النبي " حيث جاءت (حاشا) حرف جر وجرت ما بعدها.

(٢) هو منقذ بن الطماح يلقب بالجميح الأسدي فارس شاعر جاهلي قتل يوم جبلة عام مولد النبي (ﷺ) وهو صاحب المفضلية التي أولها : أمست أمامة صمتاً ما تكملنا. (الأعلام: ٧/ ٣٠٩).

(٣) البيت من بحر الكامل وهو للجميح الأسدي منقذ بن الطماح ، وانظره في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٨ وابن يعيش : ٢/ ٨٤ والهمع : ١/ ٢٣٢ ، وشرح شواهد المغني : ١٢٧ ، واللسان (حشا) ، والجنى الداني : ٥٦٣ ، والأشموني : ٢/ ١٦٥.

الشاهد فيه : قوله (حاشا أبي ثوبان) وهو كالبيت السابق في جر حاشا ما بعدها.

(٤) البيت من بحر الكامل وهو للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن أسود نشأ في أول الإسلام ، والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٠٧ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٧ ، والجنى الداني : ٥٦٦ ، والهمع : ١/ ٢٣٢ ، والتصريح : ١/ ١١٢ ، والدرر : ١/ ١٩٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٠٥.

اللغة : معذور : مختون وهو الختان المعروف للغلام والجارية.

الشاهد قوله : (حاشاي) وهو كالبيت السابق.

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ   حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

فقوله : حاشاي دليلٌ على الجرِّ ولو كانتْ ناصبةً لقال : حاشاني ولكنَّه استعمَلَهَا حَرْفاً لأنَّهُ الأكثرُ فيها ، وقال الفراءُ : إذا استثنيتَ بما عَدَا ومَا خلاَ ضَميراً لمتكلمٍ قُلْتَ : مَا عَدَانِي ومَا خَلاَنِي ، ومَنْ نَصبَ بحَاشَا قَالَ : حاشاني ومَنْ خَفَضَ قَالَ : حاشاي . انتهى[1] وقال الشاعرُ فِي عَدَا[2]:

يُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي لأَنَّنِي   بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولِعُ

وقَوْلُ الناظِمِ (ولا تصْحَبُ ما) يعنى أنها تخالف عدا وخلا فِي أنَّ كلَّ واحدة منهما تَصْحَبُ مَا ، وحاشا لا تَصْحَبُ ما ، وليس ذلك بصحيحٍ بل تدخلُ عليها ما المصدريةُ كما دخلَتْ على عدا وخلا. قال الشاعرُ[3]:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاً

واختلَفَ النحويونَ فِي جوازِ دخولِ (إلاَّ) على (حاشا) : فذهب الكسائِيُّ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ إِذَا جرَّتْ حَاشَا ومَنَعَ ذَلِكَ إِذَا نَصَبَتْ نَحْو : قام القومُ إلا

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٧.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب إِلَى الأخطل وليس فِي ديوانه ويوجد فِي التصريح : ١/ ٣٠٤ والأشموني : ٢/ ١٦٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٣ ، والدرر : ١/ ١٩٧ ، وناظر الجيش - ٢٢٠٧ ، والعينى (٧٤)

الشاهد قوله : (ما عداني) حيث يتعين فِي (عدا) أن تكون فعلاً لدخول (ما) المصدرية عليها وحينئذ ينصب ما بعدها وهو ياء المتكلم على المفعولية.

(٣) البيت من بحر الوافر للأخطل وليس فِي ديوانه وهو فِي الأشموني : ٢/ ١٦٥ ، والعيني (٤٨٥) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢١٠ ، والهمع : ١/ ٢٣٣.

الشاهد قوله : ما حاشا . حيث دخلت ما المصدرية على (حاشا) وهذا قليل ونصب ما بعدها.

حاشى زيدٍ ، ومنع البصريونَ ذَلكَ عَلَى كلّ حَالٍ ، وحَكَى أَبو الْحَسَنِ الأخفشُ عَن العربِ أنهم يقولُونَ : قام القومُ إلاّ حاشى زيد[١]، وهذا عندنا شذوذٌ لا ينبغي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ أداتينِ عَلَى جِهَةِ التأكيدِ نَحْو [٢]:

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ ....

وإذا كانت عدا وخلا وحاشى حروفاً فجرت / ١٧٧ فَبِمَ تَتَعَلَّقُ ؟.

[[٣]فِي ذلك خلافٌ منهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنّها تتعلّقُ بالفعلِ أو معنى الفعلِ فموْضِعُ الجارِّ والمجرورِ نَصْبٌ بِهِ .

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الجارَّ والمجرورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَنْ تَمَامِ الكلامِ[٤].

وقوله (وقِيلَ : حَاشَ وحشَا فاحفظْهُمَا) حاش إذا وليها مجرورٌ انتفت الحرفيةُ بلا خلافٍ ؛ لأَنَّ حرفَ الجرِّ لاَ يدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الجرِّ وذَلِكَ نَحْو قراءة من قرأ[٥] ﴿قُلْنَ حَاشَ للهِ﴾. واخْتُلِفَ فِيهَا إذْ ذَاكَ. فمنهم مَنْ قَالَ هِيَ فِعْلٌ وهُوَ مَذْهَبُ

---

١) ينظر ارتشاف الضرب : ٢/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٣٦٥ ، والممنوع في النحو : ١٢، ١٢٢.

٢) هذا صدر بيت من الطويل للأسود بن يعفر وعجزه :

.... أصعد في علو الهوى أم تصوبا

وشاهده : الجمع بين حرفين بمعنى واحد وهما عن والباء بقصد التأكيد ، وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ١٧٣ ، ومغني اللبيب : ٣٥٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣/ ١١٨ ، والهمع : ٢/ ٢٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، والدرر : ٢/ ١٤ ، والعيني الشاهد رقم : ٨٤٠.

(٣) من هنا سقط من النسخة الأمريكية. بقدر السقط صفحتين : ١٧٧ — ١٧٨.

(٤) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣١٩ ، والأشموني : ٢/ ١٦٣ ، والهمع : ١/ ٢٣٢.

(٥) هي قراءة أبي عمرو ، ينظر السبعة : ٣٤٨ ، وهي جزء آية من سورة يوسف برقم ٣١.

بالفعلِ ومعناه تنزيهاً لله ، ويدل على ذلك قراءةُ ابْنِ مسعودٍ (حَاشَ الله) كما تقول : سبحان الله[١]، وقراءة أبي السمال[٢] (حَاشاً لله) بالتنوين[٣] كما تقول: رَعْياً لِزَيْد[٤].

وَمَنْ قَرَأَ (حَاشَا لله) فالوجهُ أنْ تكونَ مبنيةً لِشَبَهِهَا بحَاشَا الحرفية لفظاً ومعنى كمَا بُنِيَتْ (عَنْ) فِي (مِنْ عَنْ) إجراءً مَجْرَى عَنْ فِي رَوَيْتُ عَنْ زَيْدٍ ، والدليل على حشا قول الشاعر[٥]:

حَشَا رَهْطِ النَّبِيِّ فإنَّ مِـنْهُمْ ... بُحُوراً لاَ تُكَــدِّرُهَا الــدِّلاَءُ

وقد انقضتِ الأدواتُ التي يُسْتَثْنَى بِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ وَنَحْنُ نَقُولُ

الأدواتُ الَّتي يُسْتَثْنَى بِهَا عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فيه المُتَّفَقُ عَلَيْهِ : إلاَّ وَغَيْرُ وبيد سِوى بكسر السينِ مقصورةً ولَيْسَ وَلاَ يَكُونُ وعَدَا وخَلا وحَاشَا.

والمختلفُ فِيهِ : سُوى بضم السينِ والقصرِ وسَوَاءٌ بِفتح السين والمد ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليهما وعلى المتفقِ عليه وهما سوى وبَيْد ويأتي حكمهما وما النافية ولاسيَّمَا وبَلْهَ.

---

(١) انظر الكشاف : ٢/ ٣١٧ ، والبحر المحيط : ٥/ ٣٠٢.

(٢) هو أبو السمال قضب العدوى البصري له اختيارات شاذة في القراءة (غاية النهاية ٢/ ٢٧).

(٣) انظر في تخريج القراءة المحتسب : ٢/ ٣٤١ ، والبحر المحيط : ٥/ ٣٠٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٠٨ ، والأشموني : ٢/ ١٦٦ ، والجنى الداني : ٥٦١.

(٥) البيت من بحر الوافر لَمْ أعثر على قائله ورهط الرجل : أهله ، والدلاء : جمع دلو.

الشاهد قوله : (حشا رهط النبي) حيث جاءت حشا نة في حاشا وهي حرف جر وجرت ما بعدها . وانظر البيت في المقرب وشرحه :٩٦٣ (المنصوبات) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢١٠ ، لسان العرب (حشا) معجم الشواهد ص٢٢.

﴿ بَيْد – لاَسِيَّمَا – بَلْه ﴾

فأما (**بَيْد**) فإنها تساوى غيراً فِي الاستثناءِ المنقطعِ مضافاً لأَنَّ وصِلَتِهَا نَحْو قولــه -ﷺ- (**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ واسْتُرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ**)[١] .

وأما (**مَا**) فزعم الفراءُ والأحمرُ أَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَثْنِي بها وحُكِيَا مِنْ كَلاَمِهِم : كُلُّ شَيْءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذكَرَهُنَّ . معناه : كلُّ شَيْءٍ سَهْلٌ يَسِيرٌ لَيْسَ النِّسَاءَ وذِكْرَهُنَّ[٢]، فاستثنى بما وهي فِي القياسِ أَوْلَى مِنْ لَيْسَ ؛ لأَنَّ لَيْسَ فِعْلٌ والْحَرْفُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَرْفِ مِنَ الْفِعْلِ.

وقال السهيلي : ليس ما تدخل فيه (لَيْسَ) تَحْسُنُ فِيهِ (مَا) فَيُسْتَثْنَى بِلَيْس دُونَ مَا إِلاَّ فِي كَلِمَةٍ جَاءَتْ مَثَلاً وَهِيَ : كُلُّ شَيْءٍ مَهَهٌ مَا النساءَ وذكرَهن أَيْ لَيْسَ النساء وذكرهن ، وقد ينعكس تقول فِي القسم : واللهِ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ فترِبط بما لا بليس. انتهى.

وذَهَبَ الجمهورُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ الاستثناءُ بِمَا لأَنَّهُ لَمْ يُحْكَ منه سوى ذلك المثلِ ، وقد تُؤَوَّلُ على أنْ تَكُونَ (مَا) مَصْدَرِيَّةً وحُذِفَ الْفِعْلُ الذي يستثنى به كَأَنَّهُ قَالَ : مَا خَلاَ النِّسَاءَ وذكرَهن فَحَذَفَ الْفِعْلَ وأَبْقَى معمولَهُ كما فَعَلَتِ الْعَرَبُ فِي : أَمَا أَنْتَ منطلقاً انطلقتُ معك فحَذَفَ كَانَ وأَبْقَى اسْمَهَا وخَبَرَها[٣].

---

(١) هذا الحديث مع شهرته لا يوجد فِي كتاب الصحاح وهو فِي النهاية لابن الأثير : ١/ ١٧١ ، وفِي النشر : ١/ ٢٢٠ ، وفِي المغنى (بيد) ، وفِي مجالس ثعلب : ١/ ١١١.

(٢) ينظر الأمثال للميداني : ٢/ ١٣٢ رقم ٢٩٩٠ ، وشرح التسهيل : ٢/٣١٠ ، والمغني : ١/ ١٥٦.

(٣) المسألة مشهورة فِي كتب النحو وهي حذف كان وبقاء اسمها وخبرها وأصل الكــلام لأن كنت منطلقاً انطلقت معك.

وأما (لاَسِيَّمَا) فَلَمْ يعدَّها أكثرُ البصريينَ من أدواتِ الاستثناءِ وعدّه الكُوفيُّونَ وجماعةٌ منهم أبو جعفر بنُ مُضَاءَ صاحبُ كتابِ المشرقِ[1]، والصحيحُ أنها ليست من أدواتِهِ والمذكورُ بعدها إنما داخل في الحكمِ على طريقِ الأولويةِ ، وما بعدها إما أنْ يكونَ نكرةً أو معرفةً ، إنْ كَانَت نكرةً جَازَ فِيهِ الجرُّ والرفعُ والنصْبُ وإنْ كَانَ مَعْرِفَةً جَازَ فِيهِ الجرُّ والرَّفْعُ وَلَمْ يَجزِ النَّصْبُ[2] مثالُ ذَلِكَ فِي النَّكِرَةِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ[3]:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنهُنَّ صَالِحٍ   وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ضُبِطَ بِالأَوْجُهِ الثَّلاَثَةِ.

/ ١٧٨ ومثالُ ذلك في المعرفةِ : قام القومُ لاسيَّمَا زَيْدٌ بِخَفْضِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ فأما الخفضُ فهو الأقيسُ ويكونُ الخفضُ بالإضافةِ ، وَمَا : زَائِدَةٌ كأنه قال : لاسيَّ زَيْدٍ أي : لاَ مِثْلَ زَيْدٍ ، والسيَّ : المِثْلُ تقولُ : هُمَا سِيَّانِ أي مِثْلاَنِ ، فَلاَ : نَافِيَة وسي :

---

(١) هو أبو العباس أو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي قاضي الجماعة من علماء الأندلس المشهورين صاحب كتاب الرد على النحاة والذي أحدث ضجة كبيرة في الأوساط النحوية وله كتاب المشرق في النحو المذكور في الشرح والذي سخر فيه من علل النحاة وقد رد عليه ابن خروف (انظر آخر هذا الجزء) وله أيضاً تنزيه القرآن عما لا يليق به من البيان وغير ذلك ، توفي سنة (٥٩٢هـ) بإشبيلية (بغية الوعاه : ٦١٣).

(٢) انظر في المسألة المذكورة : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٨ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٨ ، والمساعد : ١/ ٥٩٦ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٣٤.

(٣) البيت من بحر الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٣٢ (دار صادر) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٨ ، وشرح المفصل : ٢/ ٨٦ ، والمغنى : ١/ ١٩٣ ، وشرح شواهد المغني : ١٤١ ، والمساعد : ١/ ٥٩٧ ، والأشموني : ٢/ ١٦٧ ، والهمع : ١/ ١٣٤.

اللغة : بدارة جلجل : اسم موضع فيه غدير ماء.

الشاهد قوله : (ولاسيما يوم) حيث روي برفع يوم وجره ونصبه وتوجيه كل في الشرح.

اسمُ لا العاملة عَمَلِ إنَّ ، ومَا : زَائدَة ، وزيْدٌ : مَخْفُوضٌ بالإضافةِ وَخَبَرُ لاَ محذوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، والْمَعْنَى : لاَ مِثْلَ قيامِ زَيْدٍ قيامٌ لهم ، وإنما قدَّرْنا الخبرَ نكرةً لأنها لا تعملُ فِي المعارفِ ، وأما الرفْعُ فَعَلَى إضْمَارِ هو وحَذْفُ هذا الضميرِ فِي مِثْلِ هَذَا الموضعِ قَلِيلٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّين لِمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَوْصُولاَتِ[1].

واخْتُلِفَ فِي (مَا) إذْ ذَاكَ فالمشهورُ أنها مخفوضةٌ بالإضافةِ بِمَعْنَى وَلاَ مِثْلَ الَّذي هُوَ زَيْدٌ وأطلقَتْ (مَا) عَلَى العَاقِلِ وذَلِكَ قَلِيلٌ نحو قولهم : دع ما زيدٌ أي دَعْ الذي هو زيدٌ ويكونُ خَبَرُ لاَ مَحْذُوفاً كَمَا كَانَ حِينَ كَانَ زَيْدٌ مخفوضاً.

وزَعَمَ الأخفشُ أن (مَا) بِمَعْنَى الَّذي هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وهو فِي مَوْضِعِ خَبَرِ سي كأنه قَالَ : لاَ مِثْلَ الشخْصِ الَّذي هُوَ زَيْدٌ ، وفيهِ أنَّ خَبَرَ لاَ معرفةٌ لأَنَّهُ جَعَلَ مَا الموْصُولَةَ خَبَرَ لاَ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ[2].

وزَعَمَ أبو عَلِيٍّ فِي الهيتياتِ[3] أنك إذا قلت : قام القومُ لاسِيَّمَا زَيْدٌ أنَّ (لاَ) ليست عاملةً وأنَّ (سيَّ) منصوبٌ عَلَى الحَالِ ولَمْ تَتَكَرَّرْ (لاَ) وإنْ كَانَ قِيَاسهَا أنْ تَتَكَرَّرَ وذلك كما تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ لاَ ضَاحِكاً وَلاَ بَاكِياً وكَأَنَّهُ قَالَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ مماثلينَ زَيْداً فِي الْقِيَامِ[4].

---

(١) اشترط البصريون لحذف العائد المرفوع فِي غير أي طول الصلة فإن لَمْ تطل الصلة وحـــذف العائد كان الحذف قبيحاً. ينظر الكتاب : ٢/ ١٠٧ ، ١٠٨ ، وابن يعـــيش : ٣١/ ١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١/ ١٤٤.

(٢) وهذا أيضاً رأي ابن مالك ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣١٩.

(٣) الهيتيات نسبة إلَى هيت بلد على الفرات أملى فيها أبو على بعض المسائل.

(٤) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٣٧ ، الهمع : ١/ ٢٣٥ ، والأشموني : ٢/ ١٦٨ مع حاشية الصبان.

ويَبْعُدُ هَذَا القوْلَ دخولُ الواوِ عليها فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ وَلَاسِيَّمَا زَيْدٌ إِذْ لَوْ كَانَ نَصبُهُ عَلَى الحَالِ لَمَا جَازَ دُخُولُ الواوِ عَلَى لاَ كَمَا لاَ يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ ضَاحِكاً وَلاَ بَاكِياً.

وَأَمَّا النَّصْبُ فِي النكرةِ فَعَلَى التمييزِ ، وفِي إِعْرَابِ (مَا) وَجْهَانِ : أحدُهَمَا : أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بالإضافةِ نكرةً تامةً كأنه قال : ولا مِثْلَ شَيْءٍ ثم مُيِّزَ وَفُسِّرَ بالنكرةِ المنصوبةِ.

والوجهُ الثاني : أَنْ تكونُ (مَا) لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ وتكونُ حرفاً كافاً لسي عن الإضافةِ إِلَى مَا بَعْدها ، فأشبهتِ الإضافةَ فِي قَوْلِهم : عَلَى التمرةِ مِثْلُهَا زُبَداً من جهةِ مَنْعِهَا الإضافةَ إِلَى مَا بَعْدَهَا . وهذا توجيهُ الفارسي[١].

ويجوزُ فِي ياء (لاسيما) التخفيفُ قَالَ الشَّاعِرُ[٢]:

فِهْ بالْعُقُودِ وبِالأَيْمَانِ لاَ سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

وقال الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عصفورٍ : ولا يجوزُ تخفيفُ الياءِ من لاسيَّما لأنَّ ذَلِكَ لَمْ يُحْفَظْ مِنْ كَلاَمٍ فَصِيحٍ وَلاَ يقتضيه القياسُ ؛ لأن تَخفيفَهَا يؤدِّي إِلَى بَقَاءِ الاسمِ المعربِ عَلَى حرفينِ وثانيهما حرفُ عِلَّةٍ وذَلِكَ غَيْرُ محفوظٍ فِي حَالِ الإفرادِ وَلاَ فِي حالِ إِضَافةٍ إِلاَّ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلهم : فُوكَ وَذُو مَالٍ وهما خارجانِ عن القياسِ[٣]. انتهى.

---

(١) انظر فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٩ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٣٨.

(٢) البيت من بحر البسيط لَمْ أعثر على قائله وهو فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ، والأشموني : ٢/ ١٦٨ ، والدرر : ١/ ١٩٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٤٠ ، وفه : أمر من وفِي لحقت به هاء السكت.

الشاهد قوله : (لاسيما) حيث حذفت الواو من أولها وخففت بحذف ياء منها.

(٣) انظر رأي ابن عصفور فِي الارتشاف : ٢/ ٣٣٠.

وهذا الذي ذكره معارضٌ للسماعِ الّذي أوردناه.

وربما وَلي لاَسيَّما الظرفُ والجملةُ الفعليةُ وجملةُ الشرط قال[١]:

يَسُرُّ الْكَرِيمَ الْحَمْدُ لاَسِيَّمَا لَدَى ... شَهَادَةِ مَنْ فِي خيرِه يَتَقَلَّبُ

وقال[٢]:

فُقِ النَّاسَ فِي الْحَمْدِ لاَسِيَّمَا ... يُنِيلُك مِنْ ذِي الْجَلاَلِ الرِّضَا

هكذا ذَكَرَ بعضُ أَصْحَابِنَا[٣]، وهذانِ البيتانِ عِنْدِي متأوّلاَن عَلَى أَنْ يَكُونَ التقديرُ : لاسيَّما حمدٌ لدى شهادةِ من فِي خيره يتقلبُ ، ولاسيَّما خيرٌ يُنيلُك من ذي الجلالِ الرضا والمعنى ، عليه فيكونُ هذا مما حُذفَ فيه الموصوفُ وأقيمتْ صفتُهُ وهِيَ ظَرْفٌ وجملةٌ فعليةٌ مَقَامَهُ نَحْو قولِهِ تَعَالَى[٤]﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ أي ومنا قومٌ دون ذلك وقَوْلُ الشَّاعِرِ[٥]:

---

(١) البيت من بحر الطويل لَمْ أعثر على قائله ويوجد فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣١٩ ، والمساعد : ١/ ٥٩٨ ، والهمع : ١/ ٢٣٤ ، والخزانة : ٣/ ٤٤٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٤٠.

الشاهد قوله : (لاسيما لدى) حيث ولى (لاسيما) الظرف.

(٢) البيت من بحر المتقارب ولَمْ أعثر على قائله ويوجد فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣١٩ ، والمساعد : ١/ ٥٩٨ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ، والخزانة : ٣/ ٤٧٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٤٠.

الشاهد قوله : (لاسيما ينيلك) حيث ولى (لاسيما) جملة فعلية فعلها مضارع.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٩ ، والهمع :١/ ٢٣٤ ، ٢٣٥.

(٤) من الآية : ١١ من سورة الجن.

(٥) البيت من الرجز لحكيم بن معية ويوجد فِي الخصائص : ٢/ ٣٧٠ ، وابن يعيش : ٣/ ٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٢٣ ، والتصريح : ٢/ ١١٨ ، والأشموني : ٣/ ٧٠.

اللغة : تيثم أصلها تأثم حيث كسرت التاء على لغة من يكسر تاء تفعل فانقلبت الهمزة ياء ، والميسم هو الجمال من الوسامة.

لو قلتُ ما فِي قومِها لَم تِيـــثَم   يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْـــسَمِ

يريد : أحدٌ يفْضُلها[1]. / ١٧٩

ولا يَجوزُ[2] حذْفُ (لاَ) من لاسيَّما سواء أفرعْنَا عَلَى أَنَّهَا عَامِلَةُ عَمَلِ إنَّ أمْ لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ ، لأَنَّ حَذْفَ الحرفِ خارجٌ عن القياسِ ولا ينبغي أنْ يُقَالَ بشيءٍ منه إلا حَيْثُ سُمِعَ ، وَلَمْ يُسْمَعْ حَذْفُ (لا) مِنْ لاَسِيَّمَا فِي كلامِ مَنْ يُحتَجُّ بِهِ وإنما سُمِعَ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ المولدِينَ نحو قول الخليعِ.[3]

كـــلُّ مُـــشْتَاقٍ إِلَيْـــهِ   فَمِـــنَ الـــسُّوءِ فَـــدَاهُ
سِيَّمَا مَـــنْ حَالَـــتِ الأَحْـــ   ـــرَاسُ مِـــنْ دُونِ مُنَـــاهُ[4]

وقَدْ أُولِعَ كثيرٌ مِنَ المصنفِينَ فِي الْعُلُومِ بذلك وكذَلِكَ أَيْضاً لاَ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِي بَعْدَهَا الجملةُ المعطوفةُ نَحْوِ قولِ بعضِهِمْ : لاَسِيَّمَا والأمرُ كَذَلِكَ وَنَحْوُ هَذَا.

وأما (**بله**) فمذهبُ جمهورِ البصريين أنه لا يجوزُ فيما بعدَها إلا الخفضُ[1].

= **والمعنى** : لو قلت ما في قولها أحد يفضلها في الحسب والجمال لَمْ تأثم.

الشاهد فيه : قوله (ما فِي قومها) حيث حذف الموصوف والتقدير : لو قلت ما فِي قومها أحد يفضلها لم تأثم.

(١) ومثل أبو حيان لجملة الشرط الواقعة بعـد لاسيما ببيت فيه قبح فحذفناه كما فعـل نـاظر الجيش ٢٢٤٢/٥ والبيت المذكور في الارتشاف ٢/ ٣٢٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ومن الأمثلة في ذلك قولك : حافظ على الصديق لاسيما إن أخلص لك.

(٢) هنا نهاية السقط (صفحتان) من النسخة الأمريكية وقد أخذناه من النسخة المغربية.

(٣) يكنى أبا علي من كبار شعراء البصرة نادم الخلفاء وكان ملازماً لأبي نواس عـرف بمجونـه وغزله وخمرياته ، توفي سنة ٨٦٤هـ وهو القائل في شعر : وإنما تكشف أخـلال الرجـال الدراهم (موسوعة شعراء العرب ص ٥٥٨ — دريجي شامي)

(٤) البيتان من مجزوء الرمل للحسين بن الضحاك.

الشاهد قوله : (سيما) حيث حذفت (لا) من (سيما) و لم يسمع هذا في الشعر القديم.

وأجاز الكوفيونَ والبغداديونَ فيه النصْبَ على الاستثناءِ نحو : أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ وإنما جعلوها استثناء لأنهم رأوا ما بعدها خارجاً عن ما قبلها فِي الوصْفِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مرتَّباً عَلَيْه ؛ لأَنَّ مَعْنَى أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ أَنَّ إِكْرَامَكَ للأَحْرَارِ يَزِيدُ عَلَى إِكْرَامِكَ لِلْعَبِيدِ[٢]، والصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ من أدواتِ الاستثناء بدليلِ أَنَّ مَا بَعْدَهَا لاَ يَكُونُ من جنسٍ ما قبلها ، ومن حيثُ دخولِ حرفِ العطْفِ عَلَيْهَا ولَمْ يَتَقَدَّمْهَا استثناء[٣].

واختلف الذين لا يُجيزُونَ فِيهَا إلاَّ الْخَفْضَ فمذهبُ الأخْفَشِ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ، ومَذْهَبُ الفَارِسِيِّ أنها مصدرٌ لَمْ ينطقْ له بفعلٍ وهو مضافٌ لِمَا بَعْدِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى[٤]﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ وهي إضافةُ مَنْ نَصَبَ[٥].

وزعم بعضُ الكوفيين أنها إِذَا انجرَّ مَا بعدها كانتْ بِمَعْنَى غَيْرٍ ، فَمِنَ الْخَفْضِ بها قولُ الشاعرِ[٦]:

تَذرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

---

(١) ينظر حروف المعاني للزجاجي : ١٠ ، الارتشاف : ٢/ ٣٣١ ، والهمع : ١/ ٢٣٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣١ ، والهمع : ١/ ٢٣٥.

(٣) وهو رأي البصريين وابن عصفور حيث أنكروا مجيء بله للاستثناء ينظر شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٦٢ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ، قال ابن عصفور : وأما بله فإدخالها في باب الاستثناء فاسد لأنك إذا قلت قام القوم بله زيداً فإنما معناه دع زيداً ولا يتعرض للإخبار عنه وليس المعنى إلا زيداً.

(٤) من الآية : ٤ من سورة محمد.

(٥) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٢ ، والهمع : ١/ ٢٣٦.

(٦) البيت من بحر الكامل لكعب بن مالك من قصيدة قالها يوم الخندق ويوجد في ديوانه (ص٢٤٥) بغداد . ويوجد في ابن يعيش : ٤/ ٤٧ ، ٤٨ ، وشرح الجمل : ٢/ ٢٦٢ ، والارتشاف : ٢/ ٣٣١ ، والمغنى : ١/ ١٥٧ ، والهمع : ١/ ٢٣٦.

الشاهد قوله : (بله الأكف) حيث جر ما بعد (بله) بالإضافة لأنها بمعنى غير.

فإنه رُوِي بخفضِ الأكفِّ ، ومن النصبِ بها قولُ الآخرِ[١]:

تَمْشِي الْقَطُوفَ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا   مَشْيَ الْجَوَادِ فَبَلْهَ الْجِلَّةَ النُّجُبَا

وأنشد صاحبُ كتَابِ شجرِ الدُّرِ وَهُوَ أبو الطيبِ عبدُ الواحدِ بنُ عَلِيّ اللغوي[٢] لجريرٍ في النصبِ يَهْجُو الفرزدقَ[٣]:

وَهَلْ كُنتَ يابْنَ القينِ في الدَّهْرِ مَالِكاً   بَعِيرَ بَعِيرٍ بَلْه مُهْرِيَّةً نُجُبَا

بِمَعْنَى : دَعْ مهريةً وكَيْفَ مَهْرِيةٌ ، والبعِيرُ مَا يخرج من خَوَارِينَ الإِبلِ من البَعْرِ ، والخوارِينَ جَمْع خوْرَان وهو هَوَاءُ الدُّبُرِ.

ومَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا أَدَاةَ استثناء يُـؤَوِّلُ النَّـصْبَ بَعْـدَهَا عَلَـى أَنْ يَكُـونَ مصدراً موضوعاً مَوْضَعَ الفِعْلِ كَمَا قُلْنَا عَن الفارسـيِّ ، أَوْ يَجْعَلُهَـا اسْـمَ فِعْـلٍ وَلَيْسَ من لفظِ الفِعْلِ نَحْو : صَهْ ومَهْ ، فإِذَا قِيلَ : قَـامَ القَـوْمُ بَلْـهَ زَيْـداً فمعنـاه عندهم : دَعْ زَيْداً.

---

(١) البيت من بحر البسيط لابن هرمة ويوجد في اللسان (بله) ، وابن يعيش : ٤/ ٤٩ ، والخزانة : ٦/ ٢١٤ ، والغريب والعجيب في مغني اللبيب : ٦٦ . (د/ عبد العزيز فاخر).

اللغة : " القطوف " من الدواب التي تسيء السير وتبطئ وقد يوصف بها الإنسان (المعجم الوسيط: قطف) الحداة : جمع الحادي : وهو الذي يغني ويشدو للإبل ، الجلة : جمع جليل مثل صبي وصبية وهو الكبير من الإبل ، النجبا : جمع نجيب والنجيب هو الفاضل على مثله النفيس في نوعه والمقصود بالوصفين خيار الإبل.

الشاهد قوله : (فبله الجلة) حيث نصب ما بعد (بله) على أنها بمعنى (دع).

(٢) هو عبد الواحد بن على أبو الطيب اللغوي الحلبي أخذ عن أبي عمر الزاهد صنف مراتب النحويين والإبدال وشجر الدر وغير ذلك توفي بعد سنة ٣٥٠هـ. ينظر: البغية: ٢/ ١٢٠.

(٣) البيت من بحر الطويل في ديوان جرير : (دار المعارف) ٢/ ١٠٢٢ وهو بيت مفرد ، ويوجد في الهمع : ١/ ٢٣٦ ، والدرر : ١/ ٢٠٠ ، والخزانة : ٦/ ٢٣١.

اللغة : القين : الحداد ، مهرية : المهر أول ما ينتج من الخيل والحمر الأهلية وغيرها.

الشاهد قوله : (بله مهرية) وهو كالبيت السابق.

وَعَدَّ أبو القَاسِم الزجاجي فِي أدواتِ الاستثناء إلاَّ أَنْ يكونَ[1]وذلك اسْمٌ ، إنما الأداةُ إلا خاصةً ، فإذا قلْتَ : ما جاءني أحدٌ إلا أنْ يكونَ زيدُ فأنْ يكونَ فِي مَوْضِعِ اسْمِ منصوب.

قال الأخفشُ : وذلك فِي لغةِ أهلِ الحجازِ لأنَّ الكونَ غَيْرُ الأَحَدِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: ما جاءني أحدٌ إلاَّ كون زيد كقولك : ما جاءني أحدُ إلا حماراً وهو في لغة بَني تَميم مرفوعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ أَحَد وَهُوَ أَقْيسُ فجَعَلَهُ الأَخْفَشُ كَمَا تَرَى اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعاً ، وجَعَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا اسْتِثْنَاءً مُتَّصلاً قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى اسْتِثْنَاءِ كَوْنِ زَيْد وإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى اسْتِثْنَاءِ زَيْد ، فالجوابُ أَنَّهُ يتصور عَلَى أَنْ يَكُونَ أَنْ وصِلتُهَا فِي مَوْضِعِ مَصْدرٍ مَنْصُوبٍ على الاستثناء ، وتَكُونُ واقعةً مَوْقِعِ الاسمِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ الْكَائِنَ زَيْداً والكائنَ زَيْداً هُوَ زيد ، وساغ لأن وصلتها أنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ كَمَا يسوغُ ذَلِكَ فِي المصدرِ الذي هي بتقديره ، ومِنْ وَضْعِ أن وصلتها مَوْضِعَ الاسمِ قوله[2]:

لَعمرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبتَ اللِّحَى   وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَـــدِي

فأوقع (أَنْ تنبُتَ اللِّحَى) موقع النابتي اللِّحَى ، ويجوز فِي قوله إلا أَنْ يكونَ زَيْدٌ رَفْعُ زيْد ونصبُه فمن رَفَعَ يحتملُ وجهينِ أحدُهما : أن تكونَ تامةً نحو : كَانَ الأَمْرُ والآخر : أنْ تكونَ الناقصةَ فيجعلُ الخبرُ مضمراً فِي يكونُ كأنكَ قلْتَ إلاَّ أَنْ يكونَه زيدُ قاله الأخفشُ فِي الأوسطِ ، ولا حاجةَ إِلَى تكلُّفِ إضمارِ ، ومَنْ نَصَبَ فعلى أن تكونَ ناقصةً وهو خَبَرٌ لَهَا واسمُهَا مضمرٌ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من الكلامِ السابقِ.

*****

---

(١) قال فِي كتاب الجمل ما نصه : ٢٣٣ (توفيق الحمد) : وأما إلا أن يكون فإن شئت رفعت بها كقولك:قام القوم إلا أن يكون زيد وما خرج القوم إلا أن يكون بكر ، وإن شئت نصبت والرفع أجود قال الله عز وجل : ﴿إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ (البقرة : ٢٨٢) قرئ بالرفع والنصب.

(٢) البيت من بحر الطويل لَمْ أعثر على قائله أو مراجع له.

الشاهد قوله : " أن تنبت " حيث أوقع أن والمضارع موقع اسم الفاعل أي النابت.

﴿ بَابُ الْحَــــالِ (١) ﴾

يقول ابن مالك : / ١٨٠

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَـصِبُ   مُفْهِمُ فِي حَالِ كَـ فَرْداً أَذْهَبُ

الحالُ تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ يُقَالُ : نَحْنُ فِي حَالٍ حَسَنَةٍ وَفِي حَالٍ حَسَنٍ.

وَقَوْلُهُ : "وَصْفٌ" جِنسٌ يَشْمَلُ سَائِرَ الأَوْصَافِ مِنَ الْحَالِ والنَّعْتِ وغَيْرِهَا.

وقَوْله : "فَضْلَةٌ" يخرجُ بِهِ الوصْفُ الَّذي لَيْسَ بِفَضْلَةٍ نَحو وصْفِ المرفوعِ نَحْو : قَامَ رَجُلٌ ضَاحِكٌ فَضَاحِكٌ وَصْفٌ وَلَيْسَ بِفَضْلَةٍ.

وقوله : "مُنْتَصِبُ" فصل يخرجُ به الوصفُ الَّذي هُوَ فَضْلَةٌ وهو وصف الْمَجْرُور نَحو : مررتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فقائم وصْفٌ فضلةُ لكنه لَيْسَ بِمنتصب.

وقوله : "مُفْهَمُ فِي حَالِ" فصل ثالث يخرج به ما كان وصفاً فضلة منتصباً لكنه لا يُفْهَمُ معه معنى فِي حالٍ وهو وصْفُ الفضلةِ المنصوبةِ نَحْو : رَأَيْتُ رَجُلاً ضَاحِكاً.

وقوله : "كَفَرْداً أَذْهَبُ " تَمْثِيل ، وانتصاب فَرْداً على الحال ، وذُو الحَالِ هو الضميرُ المستكِنُّ فِي أذهبُ وتقدَّمَتِ الحالُ هُنَا عَلَى العَامِلِ لأَنَّ أَذْهَبُ فِعْلٌ متصرِّفٌ.

وتقدُّمُ الحَالِ وذُو الحَالِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ جَائِزٌ بإجماعٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ والبصريِّينَ(٢)، هَذَا المثال الذي ذَكَرَهُ النَّاظِمُ فلو كان مكان الضمير اسم ظاهر مرفوع ففي جوازِ تقدُّمِ الحالِ عَلَى العامِلِ خِلَافٌ سَيَأْتِي ذِكْرُهُ نَحْو : فَرْداً يذهبُ زيدٌ.

---

(١) استغرق هذا الباب أربعين صفحة من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ١٨٠ وانتهى بصفحة ٢٢٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٠ وشفاء العليل : ٢/ ٥٣٠.

ويعنِي النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ : مُنْتَصِبُ أي منتصبٌ لَفْظاً وَمَعْنًى أَوْ منتصِبٌ مَعْنًى لاَ لفظاً فإنَّهُ قَال[١]: وقد تُجَرُّ يعني الحالَ بباءٍ زَائِدَةٍ وأَنْشَدَ[٢]:

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ وَلاَ وَكِلِ

يَعْنِي : فَمَا انْبعثتُ مَزْؤُوداً ولا وكلاً فَدَخَلَت الباءُ الزائدَةُ عَلَى الحَالِ وهَذَا الَّذي ذَهَبَ إليه فِي البيتِ لا يتعينُ لأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الباءُ للحالِ لاَ زَائدَةً أَيْ فَمَا انْبعثتُ مُلْتبساً بمزؤودٍ ، وَيَعْنِي بذَلكَ نَفسَهُ ، والمتكلِّمُ قَدْ يُسْنِدُ الفعلَ لاسمٍ ظاهرٍ ويزيدُ بِذَلكَ نفسه نحو قوله : لَقَدْ صَحبك مني رجلٌ صالحٌ ، وَلَوْ جِئْتَهُمْ بِي لجئْتَ بفارسٍ بطلٍ أي ملتبساً بفارس بطل يريدُ نَفْسَهُ.

(١) انظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٢.

(٢) البيت من بحر البسيط لَمْ ينسب إِلَى أحد ، وهو فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٢ ، وتعليق الفرائد : ٣/ ٢٧١ ، والجنى الداني : ٥٥ ، والمساعد : ٢/ ٧ ، وشرح شواهد المغني : ٣٣٩ ، والحروف النحوية الزائدة : ٣٨.

اللغة : المزؤود : الخائف المذعور ، الوكل : العاجز الكسلان.

الشاهد قوله : " فما انبعثت بمزؤود " حيث زيدت الباء مع الحال المنفي عاملها وجاءت الحال مجرورة لفظاً لكنها منصوبة فِي المعنى.

﴿ أوصاف الحال ﴾

قولـــــه :

وَكَوْنُـــهُ مُنْـــتَقِلاً مُـــشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَـيْسَ مُـسْتَحَقًّا

الانتقالُ فِي الحالِ كونها لا تكونُ صفةً لازمةً نَحْو : ضَاحِك ومُسْرِع ونحوهما.

والاشْتِقَاقُ فِي الوَصْفِ كَوْنُهُ مَصُوغاً من الاسم دالاً عَلَى معقوليةِ الاسمِ وشيءٍ آخَر لأجْلِهِ كَانَ الصَّوْغُ نَحْوَ : رَاكِب / **١٨١** فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ متصفة بالركوبِ وإنما قلنا مَصُوغاً مِنَ الاسْمِ ليشْمَلَ مَا اشتُقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ نَحْو : رَاكِبٌ ومَضْرُوبٌ ، ومَا اشْتُقَّ مِنَ الاسْمِ غَيْرِ المصْدَرِ نَحْوُ قولهم : رَجُلٌ أَظْفَرُ أَيْ طَوِيلُ الظفْرِ ، ونَحْو قولك : طينٌ مُسْتَحْجَرٌ وَبُغَاثٌ مُسْتَنْسَرٌ فإنهما مشتقان مِنَ الْحَجَرِ والنسْرِ وليسا مشتقَين من مَصْدَرٍ ، وهذا الذي قلناه إنما هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ البصرة[١] وقَدْ تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ[٢].

وقَوْلُ النَّاظِمِ (يغلبُ) أيْ يغْلبُ كَوْنُ الحالِ منتقلاً مشتقًّا ويدلُّ أَنَّ هَذَيْنِ الوصْفَيْنِ مَعاً يغلبَان فِي الحالِ وأَنَّهُ تُوجَدُ الحالُ عاريةً عنهما[٣] وهَذَا الَّذي ذَكَرَهُ فيه إبهامٌ ونَحْنُ نُوَضِّحُ القَوْلَ فِي ذَلِكَ ، فَنَقُول :

الحَالُ قِسْمَانِ : مُبَيِّنَةٌ ومُؤَكِّدَةٌ ، فالمبينةُ : لابُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً أَوْ مُشَبَّهَةً بالمنتقلَة.

---

(١) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٠ ، والهمع : ١/ ٢٣٨ ، والأشموني : ٢/ ١٧٢.

(٢) تقدم ذلك عند شرح قوله في باب المفعول المطلق :

بمثله أو فعل أو وصف نُصِبْ وكونه أصلاً لهذين انتخب

(٣) مثال كون الحال لازمة غير منتقلة قوله : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴾ (النساء ٢٨) ، وقوله : ﴿ **طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ** ﴾ (الزمر: ٧٣) ، ومثال كونه جامدة غير مشتقة قوله : ﴿ **فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ** ﴾ (النساء ٧١) ، وقوله : ﴿ **هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً** ﴾ (الأعراف ٧٣).

فالمنتقلة نَحو : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً ألاَ تَرَى أنَّ مَجيئَهُ كَانَ يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ فِي حَالِ ضِحْكِهِ وفِي حَالِ غَيْرِهِ ، لأنَّ الضَّحِكَ لَيْسَتْ صِفَةً لازِمَةً.

والشَّبِيهَةُ بالمنتقلَة قَوْلُكَ : خُلِقَ زَيْدٌ أشْهَلَ[١] ووُلِدَ قَصيراً فالشهُولَةُ والقِصَرُ لَيْسَا مِنَ الأوصاف المنتقلة لَكنَّهَا شَبيهَةٌ بها لمجيئهَا بَعْد خُلقَ ووُلِدَ لأنَّهُ كَانَ يُمْكِنُ أنْ يُخْلَقَ ويُولَدَ غَيْرَ أشْهَلَ وَغَيْرَ قَصيرٍ ، وقالت العربُ : خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطْوَلَ من رِجْلَيْهَا ، فَيَدَيْهَا بَدَلٌ مِنَ الزَّرَافَةِ وأطْوَلَ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ . وقَالَ الشَّاعِرُ[٢]:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فسبطَ العظامِ منصوبٌ عَلَى الحَالِ وَلَيْسَتْ بمنتقلةٍ لكنها مشبهةٌ بالمنتقلَةِ لمجيئهَا بَعْدَ جَاءَ وجَاءَ فِي البَيْتِ معناه وَلَدَتْهُ سَبْطَ العِظَامِ.

والمُؤَكِّدَةُ : يجوز أنْ تَكُونَ غَيْرَ مُنْتَقلَةٍ ومنه قوله تعالَى :[٣]﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾.[٤]﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾.[٥]﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾.[٦]﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.[٧]﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾.

---

(١) فِي الصحاح (شهل) الشهلة فِي العين : أن يشوب سوادها زرقة ، وعين شهلاء ورجل أشهل العين.

(٢) البيت من بحر الطويل لشاعر يدعى زيد بن كثوة العنبرى وهو فِي شرح الحماسة للمرزوقي : ٢٦٩ ، وشرح الجمل : ١/ ٣٣٧ ، والخزانة : ٤/ ١٤٦ ، والأشموني : ٢/ ١٧٠ ، والعيني برقم : ٥٢٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٤٥ ، والصحاح (سبط).

اللغة : الضمير فِي جاءت يرجع إِلَى أم جندح المذكورة فيما قبله ، وفِي به : يرجع إِلَى جندح وسبط العظام : حسن القد والاستواء.

الشاهد قوله : "سبط العظام" حيث جاءت حالاً غير منتقلة بمعنى أنها وصف لازم وهذا قليل.

(٣) من الآية : ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٤) من الآية : ٩١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية : ٣٣ من سورة مريم.

(٦) من الآية : ٦٠ من سورة البقرة.

(٧) من الآية : ١٩ من سورة النمل.

وقال الشاعر[1]:

وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ شُهْلَةِ عَيْنِها ... كَذَاكَ عِنَاقُ الطَّيْرِ شُهْلاً عُيُونُهَا

وأمثالُ ذَلكَ كَثيرٌ . فمستقيماً ومصدِّقاً ومفسدينَ وحَيًّا وضَاحكاً وشهلاً أحْوَالٌ مُؤَكَّدةٌ لاَ مُبَيِّنَةٌ لأنَّهُ لَمْ ينبهمْ ما قبلها فتكونُ مبينةً وإنما هي مؤكدةٌ لمَا قَبْلها ولا يَجُوزُ أنْ تَكُونَ الحَالُ غَيْرَ منتقلةٍ ولا شبيهةٍ بالمنتقلَةِ إلاَّ إذَا كَانَت مؤكدةً . فأما قولُ امرئ القَيْسِ[2]:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ ... عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَيَّا الْمُخَلْخَلِ

فهضيم منصوبٌ عَلَى المَدْحِ لاَ عَلَى الحَالِ ، لأنه صفةٌ لازمَةٌ ولَيْسَتْ بمؤكدة وكذلك قولُهُ تَعَالَى :[3]﴿قَائمًا بِالْقِسْطِ﴾ ، وأما قولُهُ تَعَالَى[4]﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾. فَبَدَلٌ.

---

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول . وقد روى في شكلة وشهلة.

اللغة : الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة . والشكلة : هيئة حمرة تكون في سواد العين.

الشاهد فيه : قوله : شهلاً عيونها حيث جاءت شهلاً حالاً مؤكدة وعيونها مرفوع به وما قبله مبتدأ وخبر وانظر البيت في معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٨٣ ، وهو في اللسان الصحاح (شهل).

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل لامرئ القيس (ديوانه : ٤٢) وروايته في الديوان هكذا:

هصرتُ بِفَوْدَيْ رأسِهَا فَتَمَايَلَتْ ... .

والبيت في معجم شواهد النحو الشعرية : ١٤٥ ، وهو في شذور الذهب : ٢٢.

اللغة : هصرت : جذبت ، الفودان : جانبا الرأس ، تمايلت أي مالت ، هضيم الكشح : ضامر الكشح . والكشح : منقطع الأضلاع ، ريا : تأنيث الريان ، المخلخل : موضع الخلخال من الساق.

الشاهد قوله : (هضيم الكشح) حيث جاء منصوباً على المدح لا على الحال لأنه صفة لازمة.

(٣) من الآية: ١٨ من سورة آل عمران وأوله قوله : ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائمًا بِالْقِسْطِ﴾ .

(٤) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة وقبلها قوله : ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ .

وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ[1] أَنَّ الحَالَ لاَ تَكُونُ إلاَّ مبينَةً ، فلا تكونُ حَيْثُ يدلُّ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا بَلْ لابُدَّ فِيهَا مِنْ تَجَدُّدِ فَائِدَةٍ نَحْو : عبدُ اللهِ فِي الدَّارِ قَائماً ، فَفِي الدَّارِ إنما يدلُّ عَلَى كَوْنٍ مُطْلَقٍ ، وقَائماً قَيْدُ ذَلِكَ الكَوْنِ وجدَّدَ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ لِيَدُلَّ عَلَيْهِ ، فَلَوْ قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ على الفرسِ رَاكِباً وَزَيْدٌ فِي الحَمَّامِ عرْيَاناً لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَالاً بَلْ هَذَا عِنْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى القَطْعِ ، والمَنصُوبُ عَلَى القَطْعِ عِنْدَهُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ مَا قبله عليه ألا ترى أنَّ الْفَرَسَ يَشْعُرُ بالركُوبِ وفِي الحَمَّامِ يَشعُرُ بالعُرَى ، وزَعَمَ أيْضاً أنَّ القَطْعَ يكُونُ فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ الظريفُ إذَا كَانَ زَيْدٌ لا يُعْرفُ إلاَّ بالظَّرِيفِ فَيَجُوزُ أنْ تسْقطُ مِنْهُ الألفَ واللامَ فينتصبُ عَلَى القطعِ فتقولُ : قام زيدٌ ظَرِيفاً ؛ لأنَّ زَيْداً يدلُّ عَلَيْهِ حَالَةُ نَصْبِهِ كَمَا يدلُّ حَالَةُ رَفْعِهِ لكَوْنهِ لاَ يُعْرَفُ إلاَّ بِهِ فَمَتَى ذَكَرْتَ الاسمَ العلَمَ سَرَى الذهْنُ إِلَى الوَصْفِ ، وذَهَبَ إِلَى أَنَّ المَنْصُوبَ عَلَى القطعِ لاَ يَكُونُ إلاَّ حَيْثُ يرَادُ بِهِ التأكِيدُ.

وأجَازَ الْكُوفِيُّونَ غَيْرَه النصْبَ عَلَى القطْعِ حَيْثُ يرادُ / **١٨٢** بِهِ التأكِيدُ كَمَا مَثَّلَ وحيثُ لاَ يرادُ به التأكيدُ ، وأجَازُوا أنْ تَقُولَ : جَاءَ زَيْدٌ أزْرَقَ عَلَى أنْ لاَ يَكُونَ حالاً بَلْ مَنْصُوباً عَلَى القَطْعِ وجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ[2]:

.... وَعَالَيْنَ قِنوَاناً مِن البُسْرِ أحْمَرَا

---

(١) قال في الهمع : ١/ ١٤٥ : إثبات الحال المؤكدة مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها. وقالوا لا تكون الحال إلا مبينة.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل لامرئ القيس وصدره :

سوامق جَبَّار أثيث فروعه ....

اللغة : سوامق : مرتفعات ، جبار : الذي فات الأيدي من التناول ، أثيث : كثير ملتف ، القنوان : مفرده قنو وهو العذق وهو من النخل كالعنقود من العنب ، البسر : التمر

الشاهد : قوله : " أحمرا " حيث استدل به الفراء على أنه منصوب على القطع وليس على الحال.

فأصلُهُ عِنْدَهُمْ : من البُسْرِ الأحْمَرِ فحذَفَ الألِفَ واللامَ ونَصَبَ عَلَى القَطْعِ.

ولاَ يجيزُ البصريونَ شيئاً من هذا كلِّه أعْني النصْبَ على القطْعِ.

وهَذَا الَّذي ذَهَبَ إلَيْه الْفَرَّاءُ مِنْ إنْكَارِ الحالِ المؤكَّدَة ذَهَبَ إلَيْه السُّهَيْلِيُّ قَال: الحالُ التي يسمُّونَها مؤكَّدَةً للفعْلِ وزَعَمُوا أنَّ منها قوله تعالى: (١)﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ (٢)﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ إنما هو بظنٍّ منهم ولا وجُودَ للحالِ المؤكدة في كلامٍ فصيحٍ لا تَقُولُ : ضربْتُ زَيْداً مضروباً ولا تكلَّمَ عَمْراً متكلِّماً ؛ لأنَّ الفعْلَ إنما يؤكَّدُ بفعْلٍ مِثْلِه أوْ بالمَصْدَرِ الذي هو أصْلُهُ وهو مضمَّنٌ في لَفْظِه ، وأما الْحَالُ فصفةٌ للفاعلِ أو للمفعولِ فكيف يؤكِّدُ الفِعْلَ بما هو صفةٌ لغَيْرِه ، وَأَيْضاً فَإنَّ في الحالِ ضميراً فاعلاً فحكْمُهُ حُكْمُ جملة مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ والشيءُ الواحدُ لا يؤكدُ بجملة ولا بما فيهِ زيادةٌ على مَعْنَى الفعْلِ بَلْ فِي الفِعْلِ زِيادةٌ عَلَى مَعْنَى المَصْدَرِ وهو المضيُّ والاستِقْبَالُ.(٣) انتهى.

ثُمَّ أخَذَ فِي تَأْوِيلِ مَا زَعَمُوا أَنَّهُ حَالٌ مؤكدةٌ ، ويدل على بطلان مذهبه ومذهب الفراء فِي أَنَّهُ لاَ تَكُون الحال مؤكدة ، وتأويل الفراءُ أَنَّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عَلَى القَطْعِ قَوْله تَعَالَى:(٤)﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلا قَلِيلاً مِنكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ وقال عمرو(٥) بن مخلاة الحمار(٦):

---

(١) الآية : ٧٩ من سورة النساء.

(٢) من الآية : ٩١ من سورة البقرة.

(٣) ينظر نتائج الفكر للسهيلي : ٣٠٥ وهي في كتاب السهيلي نصوص بمعناها.

(٤) من الآية : ٨٣ من سورة البقرة.

(٥) شاعر إسلامي جزري كان مداحا لبني مروان ويقال له عمرو بن المخلاة الكلابي (معجم الشعراء ص ٦٨)

(٦) البيت من بحر الطويل وقد نسبه الشارح ، وهو في معجم الشعراء ص ٦٨ وبعده بيت آخر وهو قوله :

فلن ينصب القيسي للناس راية ... من الدهر إلا وهو خزيان خاشع

اللغة : أسته : الإست هو العجز ، أبادته : قضت عليه ، القواطع : يقال : سيف قاطع أي ماضٍ. =

طَعَنَّا زِيَادًا فِي اسْتِهِ وَهْوَ مُدْبِرٌ ... وثَوْراً أَبَادَتْهُ السُّيُوفُ الْقَوَاطِعُ

فَقَوْلُهُ : (وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ) (وَهْوَ مُدْبِرٌ) جمْلَتَان فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ وهُمَا مُؤَكِّدَانِ لِمَا قَبْلهما والدليلُ عَلَى أَنَّهُمَا حَالٌ دُخولُ الواوِ عَلَيْهِمَا.

ويدلُّ عَلَى بُطْلاَنِ مَذْهَبِ الكوفيينَ : أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَا أَجَازُوهُ مِنْ قولِكَ : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً مُبْطِئاً ويكونُ التقديرُ عندهم : جَاءَ زيدٌ المسرِعُ أيْ المعرُوفُ بالإِسْرَاعِ أَوْ المَوْصُوفُ بالإسراعِ مُبْطِئاً فتكونُ مسرِعاً مَنْصُوباً عَلَى القطْعِ ومُبْطِئاً منصوبٌ عَلَى الحَالِ والمنصوبُ عَلَى القطْعِ عندهم فائدتُهُ فائدَةُ النعْتِ ولذلك أجَازَ هِشَامُ : إنَّ عَبْدَ اللهِ قائمٌ وَزَيْدٌ جالساً ، وقالَ : وزَيْدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّميرِ المُسْتكنِّ فِي قائمٍ ، وجالساً منصوبٌ عَلَى القَطْعِ ، لأَنَّ زَيْداً بعطفه على الضميرِ المستكنِ قَدْ دَخَلَ فِي القيام ، فَلاَ يَكُونُ قَائماً جَالِساً فِي حالة واحدة[1].

فإذا كَانَ جَالساً مَنْصُوباً عَلَى القَطْعِ أَفَادَ مَا أَفَادَ النعتُ وتقديره : إنَّ عَبْدَ اللهِ قَائمٌ وزَيْدٌ الجالسُ أيْ المعْرُوفُ بالجلوسِ أو الموصُوفُ بالجلوسِ ، وجالسٌ فِي بابِ القَطْعِ هُنَا لاَ يُبْنَى عَلَى التصرُّفِ ولا يسلكُ به سبيلَ التنقُّلِ بَلْ سبيلُهُ سبيلُ أحمر فِي : جَاءَ زَيْدٌ أحمرَ فَعَلَى الحَالِ المسألةُ خَطَأ : لأَنَّ الحمْرَةَ لا تنتقلُ كَمَا لا ينتقلُ السَّوَادُ والبياضُ فهو قَطْعٌ يفيدُ ما يفيدُ النَّعْتُ.

قولـــــه :

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ وفِـــي ... مُبْدِي تَـــأَوُّلٍ بِـــلاَ تَكَلُّـــفِ

كَبِعْهُ مَدًّا بِكَـــذَا يَـــداً بِيَـــدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَـــداً أيْ كَأَسَـــدْ

= الشاهد قوله : (وهو مدبر) حيث جاءت جملة حالية فِي محل نصب وهي تأكيد لما قبلها.

(١) أشار ابن عصفور إلى هذا الرأي فِي شرح الجمل الكبير : ١/ ٤٥٥ فِي العطف بالرفع علـــى خبر إن.

الجمُودُ هُنَا ضِدُّ الاشْتِقَاقِ ، وذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ فِي السِّعْرِ ومثَّلَ ذَلِكَ فِي البَيْتِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ : " بعْهُ مُدًّا بكذا " فمدًّا مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ وَلَيْسَ بوَصْفٍ ولا مُشْتَقٍّ ، وقوله : " وفِي مُبْدى تأولٍ " مَثَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " يَداً بيد " أي مناجزةً ، وكذَلِكَ كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أي كَرَّ زَيْدٌ شُجَاعاً ، ومن ذلك / ١٨٣ قوله ﷺ[١]: (وأحْيَاناً يتمثَّلُ لِي المَلَكُ رَجُلاً) فرجلاً منصوبٌ عَلَى الحَالِ وهو جامدٌ.

ويكثُرُ ورُودُهَا جَامدةً إِذَا وُصِفَتْ قَالَ تَعَالَى[٢]﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ أَوْ قُدِّرَ قبلها مُضَافٌ نَحْوُ قَوْلُ الْعَرَبِ[٣]: وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عدْلَي عَيْرٍ . يُرِيدُونَ مِثْلَ عَدْلَيْ عير أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي سعْرٍ نَحْو : بِعْت الْبُرَّ قَفِيزاً بِدِرْهَمٍ والثَّوْبَ ذِرَاعاً بِدِرْهَمٍ وبِعْتُ الشَّاءَ شَاةً بِدِرْهَمٍ ، أَوْ دَلَّتْ عَلَى تَرتِيبٍ نَحو : ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً : أيْ مُرَتَّبِينَ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ ، وتَعَلَّمْتُ الحسابَ بَاباً بَاباً : أَيْ مُفَصَّلاً أَوْ عَلَى تَأَصُّلٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى[٤]﴿لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ وهَذَا خَاتِمُكَ حَدِيداً أو على تفريع نَحو : هَذَا حديدُكَ خَاتماً ، أو على تَنْوِيعٍ نَحْو : هَذَا مَالُكَ ذَهَباً ، أَوْ عَلَى تَطَوُّرٍ فيه تَفْضِيلٌ : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً ، أو عَلَى مُفَاعَلَةٍ نَحو : بِعْتُهُ يداً بيد أَيْ مُنَاجزةً وكلمتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ أي مشافهاً ففاه إِلَى فِيَّ ، مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ أَيْ مُشَافهاً هذا مذهبُ سيبويه[٥]، وسَيَأْتِي الْكَلاَم بعد ذلك على هذهِ المسألة.

---

(١) الحديث فِي صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي : جـ٢ ص٣ (دار الشعب) وهو فِي صحيح مسلم : ٤/ ١٨١٧ ، فِي كتاب الفضائل باب عرق النبي (ﷺ) فِي البرد وحين يأتيه الوحي.

(٢) من الآية : ١٧ من سورة مريم.

(٣) المساعد لابن عقيل : ٢٠/ ٨ ، الهمع : ١/ ٢٣٧ ، الارتشاف : ٢/ ٣٣٤.

(٤) من الآية : ٦١ من سورة الإسراء.

(٥) قال سيبويه : "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به وذلك قوله : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يداً بيد كأنه قال : =

ويَجُوزُ فِي بعضِ هَذه الْمُثُلِ غَيْرُ الحالِ فيجوزُ فِي : مَرَرْتُ بِبُرٍّ قفيزاً بدرهمٍ الرفع فتقولُ : قفيزٌ بدرْهَمٍ ويكُونُ مَرْفُوعاً عَلَى الابتداءِ والصفةُ محذُوفَةٌ أي قفيزٌ منه بدرهمٍ ، وبدرهمٍ فِي موضعِ الخبرِ ويحسُنُ حَالاً لاَ نَعْتاً ولِذَلكَ جَازَ هَذَا مَالُكَ بِدِرْهَمٍ أَيْ مسعَّراً ذِرَاعاً ، والبُرُّ قفيزيْنِ بِدِرْهَمٍ وقامرْتُ فُلاناً دِرْهَماً فِي درْهَمٍ أي باذلاً ، وأخذْتُ مِنْهُ الزَّكَاةَ درْهَماً لِكلِّ أَرْبَعينَ أي فارضاً وبيَّنْتُ له حسَابَهُ باباً باباً أي مصنفاً وتصدقْتُ بِمَالِي درهماً درهماً أي مفرَّقاً له.

ولا يفْرَدُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الألفاظِ الواردةِ كما لا يفرَدُ (فاه) مِنْ قَوْلِهِمْ : إِلَى فِيّ وَلاَ عودُهُ من بَدْئِه.

وتقولُ : لَكَ الشَّاءُ شَاةً بدرهَمٍ وإنْ ألغيْتَ لَكَ فلم تجعلْهُ خَبَرَ المبتدأ رفعْتَ فَقُلْتَ : شَاةٌ بِدِرْهَمٍ ، وإذا قلْتَ : الشَّاءَ لك فيجوزُ الرفْعُ والنصْبُ ومثْلُ : بَايَعْتُهُ يَداً بيدٍ قولُكَ : بِعْتُهُ رأساً برأْسٍ ولا يقتصرُ عَلَى (رَأْساً) ولاَ عَلَى (يَداً) بَلْ يلزَمُ الجارُّ فيه لُزُومهُ فِي مِثْلِ : سَادُوكَ كَابراً عَنْ كَابِرٍ وَأَبيعُكَ هَذَا نَاجزاً بِنَاجزٍ.

وأمَّا قَوْلُهُمْ : بِعْتُهُ رِبْحُ الدرهَمِ دِرْهَمٌ فَلاَ يَجُوزُ فِيه إلاَّ الرَّفْعُ وأَجَازَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ نَصْبَ الرِّبْحِ والدرهمِ ، ونَصْبَ الربْحِ ورَفْعَ الدرهمِ وذَلكَ عَلَى إِسْقَاطِ الباءِ أَيْ بِعْتُ المتاعَ برِبْحِ الدرهمِ درهماً أي بأنَّ رِبْحَ الدرهَمِ درهماً إنْ جَعَلْتَ المصْدَرَ مُضَافاً للفَاعِلِ أَوْ بِأَنَّ رِبْحَ الدرهمِ دِرْهَمٌ إِذَا كَانَ مُضَافاً للمَفْعُولِ(١).

وهَذِهِ الأسماءُ المتكررةُ فِي نَحْوِ : علَّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً وادْخُلُوا أَوَّلَ أَوَّلَ فِي نَصْبِ الثاني منهما خِلاَفٌ.

= "كلمته مشافهة وبايعته نقداً أي كلمته فِي هذه الحال.." . الكتاب : ١/ ٣٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٧.

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٢٣٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٧.

ذَهَبَ أبو عَلِيّ الفارِسيّ إِلَى أَنَّ بَاباً الأولُ لما وقَعَ مَوْقِعَ الحالِ جاز أنْ يعملَ فِي الثّانِي ، وذهَبَ أبو الفَتْحِ بن جني إِلَى أنه فِي مَوْضِعِ الصفَة للأوَّل تقديرُهُ : باباً ذا باب ثم حُذِفَتْ (ذَا) وأقمْتَ الثّاني مَقَامَهُ فجرى عَلَيْه جَرَيَانُ الأول كما تقولُ : زَيْدٌ عَمْرُو أيْ مِثْل عمرو.[1]

والذي اختاره غَيْرَ مَا قَالاَهُ بل كلاهُمَا مَنْصُوبٌ بالعاملِ قبلهما ؛ لأن مجموعَهُمَا هُوَ الحالُ لا أَحَدُهما ، ومتى تخيلْتَ فيه الوصفيةِ أو أنَّهُ معمولٌ للأولِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الحاليةِ والحاليةِ مستفادةٌ منهما لا مِنْ أَحَدِهِمَا فَصَارَا يعطيانِ معنى المفردِ فأعطيا إعرابه وهو النصْبُ.

ونَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ فكلاهُمَا مَرْفُوعٌ على الخبريَّةِ والخَبَرُ إِنَّمَا حَصَلَ بِمَجْمُوعِهِمَا فَلَمَّا نَابَا مَنَابَ المُفْرَدِ الذي هُوَ مُزٌ أُعْرِبَا إِعْرَابَهُ وهو الرَّفْعُ ، كذلك هَذَا ، ولَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ النصْبَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى العَطْفِ عَلَى تَقْديرِ الفَاءِ /١٨٤ وأنَّ المعْنَى : بينْتُ له الحسابَ باباً فباباً وادْخُلُوا أَوَّلَ فَأَوَّلَ لَكَانَ وَجْهاً حَسَناً عَارِياً عَن التكلُّفِ ؛ لأنَّ المعْنَى بينْتُ لَهُ الحسَابَ باباً بَعْدَ بَابٍ وادخلُوا أَوَّلَ بَعْدَ أول وعلى هَذَا أَحْسَنُ مَا خُرِّج قولُ بَعْضِ المولدينَ[2]:

كُــرَةٌ وُضِــعَتْ لِـصَوَالِجَةٍ ... فَتَلَقَّفَهَــا رَجُــلٌ رَجُــلٌ

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٢٣٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٧ ، انظر رأي أبي علـي في الحلبيـات : ٢/ ١٩٠ ، وأما رأي ابن جني فليس فِي الخصائص ولا اللمع.

(٢) البيت من بحر المتدارك وهو لمجهول.

اللغة : الصوالجة : جمع صولجان بفتح اللام وهو المحجن فارسي معرب والهاء للعجمة. فتلقفها : تناولها.

الشاهد قوله : " فتلقفها رجل رجل " حيث رفع الاسم الثاني بتقدير حرف العطف والأول مرفوع على الفاعلية.

أيْ فتلقَّفَها رَجُلٌ فَرَجُلٌ وهذا التكْرَارُ فِي نَحْوِ هذا لا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرادَ بِهِ شَفْعُ الوَاحِدِ بل المرادُ الاستغراقُ بجميعِ الأبوابِ والرجَالِ.

قولـــــه :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِـدْ

يَقُولُ : مَتَى وجدْتَ الحالَ معرفةً فِي اللفظِ فإِنَّهُ نَكِرَةٌ ، والمَوْجُودُ المسموعُ مِنْ ذَلِكَ عَن العربِ عندنا قولُهُمْ : مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ ، وطلبْتُهُ جَهْدِي وطَاقَتِي ، وكلمتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ ، وأَوْرَدَهَا العِرَاكَ ، ورَجعَ عَوْدَه على بَدْئِه ، وادخُلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ ، ومررْتُ بزَيْدٍ وَحْدَه ، ومَرَرْتُ بهم ثَلاَثَتَهُمْ إِلَى العشرةِ وقضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، وبَدَادِ ، وما أشْبَهَ ذلك إِنْ كَانَ شائعاً.

فَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ أَنَّ هَذِه إِنْ كَانَتْ صُورَتُها صُورَةَ المعارفِ إما بالألف واللام وإما بالإضافةِ نكرات مِنْ حَيْثُ المعنى[1] وسنتكلَّمُ عليها كلِمَةً كَلِمَةً :

وزَعَمَ يُونسُ والبغداديُّونَ أَنَّ الحالَ يجوزُ أَنْ تَأْتِي معرفةً نحو : جَاءَ زَيْدٌ الراكبَ قياساً على الخَبَرِ واستَدلا بالمُثُلِ السابقة.[2]

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الحَالَ إِنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ جَازَ أَنْ تَأْتِي عَلَى صُورَةِ المَعْرِفَةِ وهِيَ مَعَ ذَلِكَ نَكِرَةٌ فَأَجَازُوا أَنْ تَقُولَ : عَبْدُ اللهِ المُحْسِنَ أَفْضَلُ منه المسيءَ ، وعَبْدُ اللهِ عِنْدَنَا الغَنِيَّ فأَمَّا الفقيرُ فَلاَ ، وَأَنْتَ زَيْداً أَشْهَرُ مِنْكَ عَمْراً وأَجَازُوا

---

(١) قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم.... فإذا كان الاســم حالاً يكون فيه الأمر لَم تدخله الألف واللام ولَم يضف " . الكتاب : ١/ ٣٧٧ ، وذكر أن الحال إذا جاءت معرفة أولت بنكرة . ينظر الكتــاب : ١/ ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، والمقتضب : ٣/ ٢٧٧ – ٢٤٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢.

(٢) قال سيبويه : " وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده ، وأن خمستهم والجماء الغفيــر وقــضهم كقولك : جميعاً وعامة..." . الكتاب : ١/ ٣٧٧ ، والمقتضب :٣/ ٢٧٢ (عضيمة) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٥ ، والأشموني : ٢/ ١٧.

دلك أيضاً فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ لا ضَمِيرِ المخَاطَبِ والمتكلِّمِ فَتَقُولُ : عَبْدُ اللهِ إياه أَشْهَرُ مِنْهُ إِيَّاهَا التقديرُ : عَبْدُ اللهِ إِذَا أَحْسَنَ أَفْضَلَ منه إِذَا أَسَاءَ ، وعَبْدُ اللهِ عندنا إذا استغنى فأمَّا الفقير إِذَا افتقر فلا ، وأَنْتَ إذا سُمِّيْتَ زيداً أَشْهَرُ منك إِذَا سُميْتَ عمراً ، فإن لَمْ يَكُنْ فِي الحالِ مَعْنَى الشَّرْطِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَأْتِي معرفةً فِي اللفظ لاَ يُقَالُ : جاء زَيْدٌ الراكبَ لأَنَّهُ لاَ يتقدرُ عنهم بالشرط إذ لَيْسَ الْمَعْنَى : جاء زيدٌ إِنْ رَكِبَ.[١]

ولنرجعْ إِلَى الكلامِ على ما جاء من ذلك معرفةً فِي اللفظ :

أما قولُهُمْ : مررْتُ هم الجمَّاءَ الغفيرَ : فالألفُ واللامُ زائدَتَانِ فيهما التقدير : جمَّاءَ غفيراً وقد قالتِ العربُ : جَاءُوا جَمَّاءَ غفيراً وجَمًّا غَفيراً والمعنَى واحدٌ ، وَهُوَ عِنْد سيبويهِ اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصْدَرِ أيْ مَرَرْتُ هم جمُوعاً غَفيرًا.[٢]

وقَدْ اختَلَفُوا فِي هَذِهِ الأسْمَاءِ المعارفِ لَفْظاً المنتصبة عَلَى الحَالِ . فذهب الأخفشُ والمبرِّدُ إِلَى أَهَا لَيْسَتْ بِأَحْوَالٍ فِي الحقيقةِ وإنما الأحوالُ هي العواملُ المضْمَرَةُ النَّاصِبَةُ لها.[٣]

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٦ ، والهمع : ٢/ ٢٣٩ ، والأشموني : ٢/ ١٧٢ ، والتصريح : ١/ ٣٧٤.

٢.) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٥ ، ٣٧٦.

(٣) قال المبرد : " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ولكن دل على موضعه وصلح للموافقة فنصب لأنه فِي موضع ما لا يكون إلا نصباً وذلك قولك : أرسلها العراك وفعل ذلك جهده وطاقته لأنه فِي موضع فعله مجتهداً وأرسلها معتركة لأن المعنى أرسلها وهى تعترك وليس المعنى أرسلها لتعترك... واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر فِي موضع الأحوال وليست بأحوال ولكنها موافقة وموضوعة فِي مواضع غيرها لوقوعه معه فِي المعنى ". المقتضب : ٢/ ١٩٥، ١٩٦ تحقيق / حسن الحمد وإميل يعقوب . وينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٨.

واختَلَفَ هَؤُلاَء فَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ تِلْكَ الْعَوَامِلَ أفعالاً والأفْعَالُ نَكِرَاتٌ[١]، وبَعْضُهُمْ قَدَّرَهَا أسماءَ مُشْتَقَّاتٍ مِنْ تِلْكَ الأفْعَالِ.[٢]

وذَهَبَ أَبُو بَكْرِ بن طَاهِرِ الخَدَبُ[٣] وتِلْمِيذُهُ أَبُو الْحَسَنِ بنُ خَرُوفٍ في جماعة إِلَى أَنها لَيْسَتْ مَعْمُولَةً لِعَوَامِلَ مُضْمَرَةٍ بَلْ واقعةً مَوْقِعَ أسماءَ فاعلينَ مُنْتَصِبَةً عَلَى الحَالِ مُشْتَقَّةً مِنْ أَلْفَاظِهَا أَوْ مِنْ مَعَانِيهَا[٤]، وزَعَمَ ابْنُ خَرُوفٍ أَنَّهُ مَذْهَبُ سيبويه[٥] فيكونُ التقديرُ فِي نَحْوِ : أرسلهَا العِرَاكَ إما تَعْتَرِكُ العراكَ أَوْ معتركةَ العِرَاكَ أو معتركةً عَلَى حَسَبِ المَذَاهِبِ التي ذكرناها . والجَمَّاءَ الغفيرَ هِيَ البيضَةُ التي تجمعُ الرأْسَ وتضمُّهُ قَالَه الكسائي وابن / **١٨٥** الأعرابي.[٦]

وزَعَمَ ثعلبُ أَنَّ انتصابَ الجَمَّاءَ الغفيرَ لَيْسَ عَلَى الحال بَلْ ينتصبُ عَلَى المدْحِ ، وأجاز الجرْمِيُّ نَحْوَ : مررْتُ بإِخْوتِكَ الجَمَّاءَ الْغَفيرَ ، قَالَ ابْنُ الأنباريِّ : ويَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ وهو مررت بإخوتك الجَمَّاءَ الغَفيرَ ، يقال فِي الثناء : مَرَرْتُ بإخوتِكَ العقلاءُ الفاضِلُونَ أيْ هُمُ الْعُقَلاَءُ الفاضلون ، وإِذَا جَازَتْ هذه الأَوْجهُ الثلاثةُ

---

(١) هذا رأي المبرد والفارسي . ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣٣٨ ، والمقتضب : ٢/ ١٩٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٨ ، والهمع : ١/ ٢٤٠.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخدب الأنصاري الإشبيلي كان مواظباً على إقراء الكتاب والإيضاح ومعاني الفراء ، له تعليق على سيبويه سماه الطرر وعليه اعتمد تلميذه ابن خروف ، رحل إليه الناس وأخذوا عنه (الكتاب وأقام بمصر أياماً وأقسم أنه لابد لأن يقرى كتاب سيبويه حيث وضعه سيبويه فرحل إلَى البصرة توفي ببخارى سنة (٥٨٠ هـ) ترجمته في البلغة : ٢٥٣ ، والبغية : ١/ ٢٨.

(٤) الارتشاف : ٢/ ٢٣٨.

(٥) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٦.

(٦) ينظر اللسان (صمم).

وَلَيْسَ فِيهَا مُسْتَضْعَفٌ كَانَ نَصْبُ الجماءَ الغَفيرَ عَلَى الحَالِ غَيْرَ مُخْتَارٍ ولا مؤثرٍ إِذْ لَمْ
تَدْعُ إليه اضطرارٌ.[١] انتهى.

وقال الكسائيُّ : العربُ تنصِبُ الجمَاءَ الغفيرَ فِي التَّمامِ وترفعُهُ فِي النُّقْصَانِ
قال الشاعرُ :[٢]

كُهُـــولُهُمْ وَطِفْلُهُـــمْ سَـــوَاءٌ   هُمُ الجمَّاءُ فِي الْقَوْمِ الْغَفيرُ

وأمَّا طلبْتُهُ جُهْدِي فتقدِّرُه طلبْتُه أجْتَهِدُ جَهْدِي أو مجتهداً جَهْدِي أوْ مجتَهداً عَلَى اخْتِلاَفِ المذَاهِبِ السابقةِ وكذلك التقديرُ فِي : طلبْتُهُ طَاقَتِي.

وزَعَمَ الْكُوفيُّونَ أَنَّ جَهْدِي وطاقَتِي من قبيلِ المصَادِرِ المعنويَّةِ التقديرُ : اجْتَهَدْتُ جَهْدِي وأطقْتُ طَاقَتِي.[٣]

وأمَّا كلمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ : فَفِي نَصْبِ (فاه) ثلاثةُ مَذَاهِبَ :

أحَدُهَا : مَذْهَبُ سيبويه أنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ أيْ مُشَافِهاً ، وَإِلَى فِيَّ لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى (فاه) إِنَّمَا جَاءَتْ للتبْيينِ كـ (لَكَ) بعد سُقْيا فِي سُقْيا لَكَ.[٤]

والثاني : مذهبُ الأخفَشِ أنَّهُ مَنْصُوبٌ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ أيْ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيَّ نحو قوله تعالى :[٥]﴿وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي على عقدةِ النِّكاحِ.[٦]

---

(١) تنظر هذه الآراء فِي الارتشاف : ٢/ ٣٣٨.

(٢) البيت من بحر الوافر ولَمْ أعثر على قائل البيت ، ويوجد فِي الارتشاف : ٢/ ٣٣٨.
الشاهد قوله : (هم الجماء .. الغفير) حيث رفع الجماء الغفير على الخبر و لم ينصبه على الحال لأن قبله مبتدأ.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٩.

(٤) ينظر الكتاب : ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ ، وابن يعيش : ٢/ ٦١ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٣.

(٥) سورة البقرة : ٢٣٥.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٤ ، وشفاء العليل : ٢/ ٥٢٣ ، وتعليق الفرائد : ٦/ ١٦٧.

والثالث : مَذْهَبُ الْكُوفِيِّين – الكسائيّ والفراء وهشام : أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ تقديرُهُ جَاعِلاً فَاهُ إِلَى فِيَّ فَدَلَّ كلمتُهُ وكلمني على جاعل وأجاز الكوفيُّونَ كلُّهم : كلمني عبدُ اللهِ فُوه إِلَى فِيّ ، وقَالُوا : إِلَى فِيَّ خَبَرُ فُوه وعلة رفْعِه أَنَّ مَعَهُ وَاواً مضمرةً أي وهذه حالُنا فلو أدخلْتَ الواوَ لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ.[١]

وقال الفراءُ : أكثرُ كلامِ العَرَبِ فَاهُ إِلَى فِيّ بالنصبِ والرفْعُ مقولٌ صحيحٌ وفيما أشبه هذا من قولهم : حَاذَيْتُه رُكْبَتَهُ إِلَى رُكْبَتِي ، وجَاوَرْتُه مَنزِلَهُ إِلَى مَنْزِلِي وناضلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي والأكثرُ فِيهِ ركبتُهُ ومنزلُه وقوسُه بالرَّفْعِ وإِذَا كان نكرةً فالنصبُ المؤْثَرُ المختارُ نَحْو : كلمتُهُ فَماً لِفَمٍ وحاذيتُهُ ركبةً عن ركبة وناضلتُه قَوْساً عَنْ قَوْسٍ ، ورفْعُهُ وهو نكرةٌ جائزٌ عَلَى ضَعْفٍ إِذَا جعلْتَ اللاَّمَ خَبَراً لِفَمٍ وكذَلِكَ غَيْرُهَا من الصِّفَات.

وإِنْ وَضَعْتَ الْوَاوَ مَوْضِعَ الصِّفَةِ فَقِيلَ : كلمته فُوهُ وَفِيَّ وحاذيْتُهُ ركبتُهُ ورُكْبَتِي ، فالواو تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُ إِلَى والنصْبُ مَعَهَا سَائِغٌ عَلَى إعمال المضمر.[٢] انتهى ملخصاً.

فَلَوْ قدمْتَ حَرْفَ الجرِّ فَقُلْتَ : كلمني عبدُ اللهِ إِلَى فِيّ فُوه لَمْ يَجُزِ النَّصبُ بإجماعٍ مِنَ الْكُوفِيِّين ، فَلَوْ قُلْتَ : فاهُ إِلَى فِيّ كلمْتُ عَبْدَ اللهِ لَمْ يَجُزْ باتفاق من الكوفيين وتابعهم بعضُ متأخِّري البصريينَ . وأجازهُ جماعةٌ من البصريينَ ، فَلَوْ قُلْتَ : فُوه إِلَى فِيّ كَلَّمَنِي عَبْدُ اللهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ[٣]، ولاَ نَصٌّ عن البصريينَ أحفظُهُ فِي ذَلِكَ ، والقِيَاسُ الجوازُ[٤]، ويقتصِرُ فِي نَحْو : كلمتُهُ فَاهُ إِلَى فِيّ

---

(١) ينظر ابن يعيش : ٢/ ٦١ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٣ ، وتعليق الفرائد ٦/ ١٦٧.

(٢) راجع هذا الرأي في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٣٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٥.

(٤) ينظر الارتشاف: ٢/ ٣٣٦ .

عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ ، والمسموعُ هذا وماحكاه الفراءُ قَبْلُ ، وحكى ابنُ خَرُوفٍ عنه أَنَّهُ حَكَى صارعْتُهُ جَبْهَتَهُ عَلَى جَبْهَتِي بالرفْعِ والنَّصْبِ.[١]

وأجَازَ هِشَامُ القِيَاسَ على ذلك فتقولُ : مَاشَيْتُهُ قَدَمِي إِلَى قَدَمِهِ وكَافَحْتُهُ وَجْهَهُ إِلَى وجْهِي ونَحو ذلك.

وأما أَوْرَدَهَا العِرَاكَ : فتقدَّمَ كَيْفَ تقدَّرُ الحالَ فيه وقال لبيدُ[٢]:

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَـــذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ

وزَعَمَ أَحْمَدُ بنُ يحيى أَنَّ (العِراكَ) لَيْسَ مَنْصُوباً عَلَى الحَالِ وإِنَّمَا انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ / ١٨٦ لأَوْرَدَ كما يقال : أَوْرَدْتُكَ الحربَ وأوردْتُكَ الأَمْرَ العَظِيمَ وقَالَ تَعَالَى:[٣]﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ وقولهم : أَرْسَلَهَا العِرَاكَ مُضَمَّنٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ معنى أَوْرَدَهَا.[٤]

وأَمَّا رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ : فعوده منصوباً على الحال تقديره : رجع يعود عَوْدَه أَوْ عَائِداً عَوْدَه أو عائداً عَلَى اخْتِلَافِ المذاهبِ ، وزعم الكوفيُّونَ أَنَّ عَوْدَه منصوبٌ على المصدرِ ، المعنى : عاد عَوْدَه على بَدْئِهِ ، وأجَازَ بعضُ النحويينَ نَصْبَهُ

---

(١) انظر نصه فِي الارتشاف : ٢/ ٣٣٦.

(٢) البيت من بحر الوافر للبيد فِي ديوانه ص ٨٦ ، والكتاب : ١/ ٣٧٢ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٢ واللسان (نغص، وعرك) و(دخـــل) ، والتصريح : ١/ ٣٧٣ ، والمقتـضب : ٣/ ٢٣٧ ، والإنصاف : ٢/ ٨٢٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٣٥. يقول : أورد العير الماء مزدحمة ولَـمْ يحبسها عنه ولَمْ يبال أن ينغص عليها الشرب بدخولها.

الشاهد قوله : " فأوردها العراك " حيث نصب العراك على الحال وهو معرفة لأنه مصدر.

وقد أول : أرسلها تعترك العراك أو معتركة العراك أو معتركة كما فِي الشرح قبل.

(٣) من الآية : ٩٨ من سورة هود.

(٤) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٨.

عَلَى المفعولِ بِهِ أيْ رَدَّ عَوْدَه عَلَى بَدْئِــهِ وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ فَتَقُولُ : رجع عودُه عَلَى بَدْئِه ، وَفِي رَفْعِهِ وَجْهَانِ :

أحدُهما : أنه فاعلٌ بِرَجَعَ . **والثّاني** : أنَّهُ مُبْتَدأٌ وعَلَى بَدْئِه فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ والجملةُ مِنَ المبتدأ والخبرِ فِي مَوْضِعِ الحالِ.[١]

وأمَّا ادخُلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ : فالألفُ واللامُ زائدَتَانِ والمَعْنَى ادْخُلُوا مُرَتَّبِينَ وَهَذَا وَنَحْوه مما لا ينقاسُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، وأما الكوفيُّونَ فَيَنْبَغِي عَلَى مَذْهَبِهِمْ أنْ يَكُونَ من قبيلِ ما ينقاسُ ؛ لأنَّ الحالَ عندهم إِذَا كانت فِي معنى الشرطِ يَجوزُ أنْ تَأْتِيَ عَلَى لَفْظِ المعارِفِ.[٢]

وَأَمَّا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحْدَهُ : فاختلَفَ النحويُّونَ فِي (وَحْدَهُ) فَذَهَبَ سيبويه والخليلُ إِلَى أنَّهُ اسْمٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ المصْدَرِ الموضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ فَكَأَنَّــهُ قَالَ : اتحاداً ، واتحاداً وُضِعَ مَوْضِعَ مَوْحِدٍ ، ومعناه مَوْحِداً لَهُ بمروري أي مررت به فقط ولَم أجاوزْهُ [٣] وكذَلِكَ فِي : ضَرَبْتُ زَيْداً وَحْدَهُ أيْ مُفْرِداً لَهُ الضَّرْبَ فهو حالٌ من الفاعلِ ، وأجَازَ المبرِّدُ أنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْمَفْعُولِ أيْ ضربْتُ زَيْداً فِي حالِ أنَّهُ مفردُ بالضربِ.[٤]

ومذهبُ سيبويهِ فِي هَذَا أحْسَنُ مِنْ مَذْهَبِ المبردِ ؛ لأنَّ وضْعَ المصادِرِ الَّتِي تنوبُ عنها الأسماءُ مَوْضِعَ اسْمَ الفاعلِ أكثَرُ مِنْ وَضْعِهَا مَوْضِعَ المَفْعُولِ.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٦ ، والارتشاف : ٢/ ٣٣٩.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٣٩٨ ، والهمع : ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٣ ، والهمع : ١/ ٢٣٩.

(٤) المقتضب : ٣/ ٢٣٩ ، والارتشاف : ٢/ ٣٣٩.

وذَهَبَ بَعْضُ النحويينَ إِلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الحالِ فمنهم من قال : أَنَّهُ مصدرٌ على حَذْفِ حُرُوفِ الزيادةِ أي إِيجَاده كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:[1] ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ عَلَى أحدِ التأويلينِ أي إنباتاً ، ومنهم مَنْ قال : إنه مصدرٌ لَمْ يلفظْ له بالفعلِ فيكونُ كالأبوَّةِ والأُخُوَّةِ.[2]

وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ موضوعٌ مَوْضِعَ الحالِ بأنَّ المصادرَ الَّتي وُضِعَتْ مَوْضِعَ الحالِ تتصرَّفُ وَهَذَا لا يتصرفُ ، وذهب يونسُ وهِشامُ فِي أَحَدِ قوليه إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ انْتِصَابَ الظرُوفِ فيجريه مَجْرَى عِنْدَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ فكَأَنَّ التَّقْديرَ : جاء زيدٌ عَلَى وَحْدِهِ ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الجرِّ ونُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ وحكي من كلامِ العربِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا ، وإذَا قلت : زَيْدٌ وَحْدَهُ فكأن التقديرَ زَيْدٌ مَوْضِعَ التفرُّدِ.[3]

ويَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ مَصْدراً لأن الأَصْمَعِيَّ حكى عن العربِ وَحَدَ يَحِدُ ، وَرَدَّ مَذْهَبَ يونسَ بأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ لاَ يَجُوزُ بقياسٍ بَلِ الْعَرَبُ حَذَفَتْهُ وذَلِكَ بَعْدَ ما أدخلته ألا ترى أَنَّ مَا حَكَى يُونسُ عن العربِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا أيْ مَوْضِعَ انْفِرَادِهِمَا ، والَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُنْتَصِبٌ على الظرْفِ لا عَلَى الحالِ قولُ الْعَرَبِ : زَيْدٌ وَحْدَهُ فَجَعَلَتْهُ الْعَرَبُ خبراً للمبتدأ لا حالاً ولو قلْتَ : زَيْدٌ جَالساً لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.[4]

---

(١) من الآية : ١٧ من سورة نوح.

(٢) هو مذهب الزمخشري وابن يعيش . ينظر : ابن يعيش : ٢/ ٦٣.

(٣) ينظر ابن يعيش : ٢/ ٦٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٠ ، والهمع : ١/ ٣٤٠ ، واللسان (وحد).

(٤) انظر نصه فِي شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٢.

وَقَدْ أجَازَ هِشَامُ فِي قَوْلِ العربِ : زَيْدٌ وَحْدَهُ وَجْهاً آخرَ وهو أنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بفعلٍ مضمرٍ يَخْلُفُهُ وَحْده كما قالتِ العربُ : زَيْدٌ إِقْبَالاً وإِدْبَاراً والمعنى يُقْبِلُ إِقْبَالاً وَيُدْبِرُ إِدْبَاراً .(١)

وتأويلُهُ عِنْدَهُ : زَيْدٌ وحَدَ وَحْدَهُ ، وقد تقدَّمَتْ حِكَايَةُ الأصْمَعِيِّ عَنِ الْعَرَبِ : وَحَدَ يَحِدُ.

قَالَ هِشَام : ومثلُ : زَيْدٌ وَحْدَهُ فِي هذا المعنى زَيْدٌ أَمْرَهُ الأوَّلَ وسَعْدٌ قصَّتَهُ الأُولى ، وحَالَهُ الأُولَى يذهب هشام إِلَى خلافِ هَذَا المنصُوبِ النَّاصب كمَا خَلَفَ وَحْدَهُ وَحَدَ ، وكان يسمى هذا منصوباً على الخلافِ للأول وقال : لا يجوزُ : وحْدَهُ زَيْدٌ كَمَا لاَ يَجُوزُ : إقبالاً وإدباراً عبد الله وكذلك قصتَهُ الأُولَى / **١٨٧** زَيْدٌ من قبل أنَّ الفعْلَ لا يُضْمَرُ إلا بعد الاسمِ.(٢)

وأَمَّا عَلَى قَوْلِ هشامِ الذي وافَقَ فِيهِ يُونُسَ وهو أَنَّهُ يَنْتَصِبُ على الظرفِ فيجوزُ أَنْ تَقُولَ : وَحْدَه زيدٌ كما جاز أَنْ تَقُولَ : عِنْدَك زيدٌ فِي : زَيْدٌ عندك.

واتَّفَقَ النحويون على أَنَّ وحْدَه لا يتكلَّمُ به إلاَّ مَنْصُوباً فَلاَ يَجُوزُ رفعُهُ ولا جَرُّه إلا فِي ثلاثَة مواضِعَ شَذَّ الخفْضُ فيها فلا يُقَاسُ عليها غيرُهَا وذلك قولُهُمْ : نَسِيجُ وَحْدِهِ وهو مَدْحٌ(٣)، وحكى بعضُ النحويينَ أَنَّ نَسِيجاً يُتْرَكُ مُوحَّداً مُذَكَّراً فِي التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ فيقال : هما نَسِيجُ وَحْدَهما وهُمْ نَسِيجُ وحْدَهم وهي نسيجُ وحْدَهَا

---

(١) راجع الارتشاف : ٣/ ٣٤٠ ،والهمع : ١/ ٢٤٠.

(٢) الارتشاف : ٢/ ٣٤٠.

(٣) ذكر الشارح موضعاً واحداً من الثلاثة التي يستعمل فيها وحده مجروراً وقد ذكرها صاحب الصحاح (وحد) فقال : ولا يضاف إلا فِي قولهم : فلان نسيج وحده ، وهو مدح وجحيش وحده وعيير وحده وهما ذم كأنك قلت نسيج إفراد فلما وضعت وحده موضع مصدر مجرور جررته قال : وربما قالوا رجيل وحده.

وَهُنَّ نسيجُ وحدَهُنَّ ، والقياسُ يَقْتَضِي تثنيتَهُ وجمعَهُ وتأنيثَهُ ، وَقَدْ حَكَى أيضاً أَنَّ نسيجَ وَحْدَه لا يُوصَفُ بِهِ إلاّ الواحدُ ، ووحْدَه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ؛ لأَنَّ الوحْدَ بمنزلة القيامِ والقعودِ ، وقد تقدَّمَتْ حكايةُ يونُسَ عَنِ الْعَرَبِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا ففيه شُذُوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أحدُهُمَا : إِدْخَالُ حرْفِ الجرِّ عَلَيْهِ ، والثانِي : تثنيتُهُ.

وَأَمَّا مَرَرْتُ بِهِم ثَلاَثَتهمْ إِلَى الْعَشْرَةِ : فَإِنَّ الْعَرَبَ تختلفُ فيهِ فبنو تميمٍ يجعلُونَهُ تَابِعاً للأولِ على طريقِ التوكيدِ فيقولُونَ : مررتِ بالقومِ خَمْسَتَهُمْ ، وإِذَا أَرَادُوا معنى الانفرادِ بالمَرُورِ لَم يقُولُوا إلاّ وحْدَهم ، والحجازيونَ ينصبُونَه فيقولُونَ : مررتُ بالقومِ خمستَهُمْ وإِذَا أَرَادُوا مَعْنَى التَّوْكِيدِ لَمْ يَقُولُوا إلاّ كلَّهُمْ وأجمعينَ ، وَقَدْ وَقَعَ لبعضِ أصحابِنَا أَنَّ النَّصْبَ لغةُ تميمٍ وذَلِكَ وَهْمٌ.[1]

واختَلَفَ فِي النَّصْبِ فمذهبُ سيبويهِ كمذهبِهِ فِي وَحْدَهُ مِنْ أَنَّهُ اسْمٌ موضوعٌ مَوْضِعَ المصدَرِ الموضوعِ موضعَ الحالِ كأنك قلْتَ : مخمساً لهم فوَضَعَ خمسةَ مَوْضِعَ خمسٍ الذي هُوَ مصدرُ خَمَسْتُ القوْمَ خَمْساً ، وخَمْساً موضوعٌ موضعَ مَخمَسٍ[2]، وذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ ينتصبُ انتصابَ الظرفِ كَمَا ذَهَبَ فِي : مررتُ بزَيْدٍ وَحْدَه[3] والدَّليلُ على صحةِ هَذَا المذهبِ ما روى الكسائيُّ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : القومُ خمستُهُمْ وخَمْستَهُمْ وكذلك عشرتُهُمْ وعشرتَهُمْ فمن رَفَعَ الخَمْسَةَ رَفَعَهَا بالقومِ ،

---

(١) قال سيبويه : "هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف فِي الذي يليه وذلك قولك : مررت به وحده... ومثل ذلك فِي لغة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إِلَى العشرة.. وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول إن كان جراً فجراً وإن كان نصباً فنصباً وإن كـان رفعاً فرفعاً ". الكتاب : ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٣.

(٣) هو مذهب يونس وهشام . ينظر ابن يعيش : ٢/ ٦٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٠ ، والهمع : ١/ ٣٤٠ واللسان (وحد).

ومَنْ نَصَبَ نصَبَ عَلَى الظَّرْف ، فكونهُمْ جعَلُوهُ فِي مَوْضِعِ الخبرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ ، لأَنَّ قَوْلك : زَيْدٌ جَالساً لاَ يَجُوزُ.

والفرقُ فِي قَوْلكَ : مررتُ بالقومِ خَمْسَتهم بَيْنَ النَّصْبِ والإتباعِ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ كان التقديرُ : أَنَّ المرورَ مقيدٌ بهم خمسةٌ إما تقييدَ الحال عَلَى مَذْهَبِ سيبويه وإِمَّا تَقْييدَ الظَّرْف عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِه ، لَوْ مَرَّ بِغَيْرِهم معهم كانُوا أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةٍ وإِذَا أَتْبَعْتَ جَازَ أَنْ تَكُونَ مررْتُ بِغَيْرِهِمْ وجَازَ أَنْ تَكُونَ مررْتَ بهم خاصةً.[١]

وأَمَّا مَا جَاوَزَ العشْرَةَ فَفيه خِلاَفٌ ، مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ[٢] والصَّحيحُ الجوازُ ، وفيهِ إِذَا فُسِّرَ الْعَدَدُ بِوَاحِدٍ منصوبٍ ثلاثة أوجهٍ فِي التوكيدِ :

أحدُها : أَنْ تُضيفَ الْعَدَدَ إِلَى ضميرِ الاسمِ ، وَقَدْ حَكَى الأخفشُ ذَلِكَ فِي مُرَكَّبِ الْعَدَدِ فِي كتابه الأَوْسَطِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : جاءُوا خَمْسَةَ عَشْرَهُمْ وجِئْنَ خَمْسَةَ عَشْرَتَهُنَّ أَيْ جميعاً فأضاف العددَ إِلَى ضَميرِ الاسمِ المؤكَّدِ وكذَلِكَ يَقُولُ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ جَاءَ القومُ عَشْرَهُمْ.[٣]

والثاني : أَنْ لاَ يُضَافَ إِلَى الاسمِ بَلْ تأتي بالتمييزِ فَتَقُولُ : مررتُ بالقومِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، أَوْ بِالْقَوْمِ عِشْرِينَ رَجُلاً.

والثالث : أَنْ يحذفَ التمييزُ فتقولُ : مررتُ بالقومِ أَحَدَ عَشَر ومررْتُ بالقومِ عِشْرِينَ بمنزلة كلِّهِمْ فيتبعُ ما قبله فِي الرفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ.

وأما جَاءَ القوْمُ قضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ فَحَكَى سيبويهِ فيه الرفْعَ والنصْبَ[٤]، فَإِذَا رَفَعْنَا فَعَلَى التَّوْكِيدِ ، وإِذَا نَصَبْنَا نَصَبْنَا عَلَى الحالِ.

---

(١) انظر نصه فِي شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٣.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤١ ، والهمع : ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٧.

(٤) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٣ - ٣٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٧.

ومعنى قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ مُقِضًّا آخرهُمْ عَلَى أَوَّلِهِمْ قال الشَّمَّاخُ :[١]

أَتَتْنِي تَمِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْيَفَاعِ سِبَالَهَا

وأَمَّا بَدَادِ فَقَالَتِ العربُ : جَاءَتِ الخيلُ بدَادَ وبَدَادِ علم جنس ، و إنما جاز أنْ يَقعَ حَالاً لتأولِهِ بنكرة ومعناه : جاءتْ متبدِّدَةً. [٢]

قولـــــه :

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّــرٌ حَــالاً يَقَــعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَــةً زَيْــدٌ طَلَــعْ

يقولُ : وقوعُ المصدرِ المنكرِ حَالاً يَكْثُرُ ثُمَّ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ : " بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ " وبغتةً مَصْدَرٌ تقولَ : بَغَتَ يبغَتُ بغتةً إِذَا فَاجأ وكأَنَّهُ زَيْدٌ طَلَعْ بَاغتاً أَيْ مُفَاجئاً ولا خلافَ فِي جَوَازِ قَوْلِكَ : أتيته ركْضًا ومَشْياً وعَدْواً وقتلتُهُ صَبْرًا ولَقَيْته فَجْأَةً ومُفَاجَأَةً وكِفَاحاً ومُكَافَحَةً وعِيَاناً ، وقالت العربُ : أعطيتهُ المالَ نَقْداً وكلمتُهُ مشافهةً وأخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمَاعاً وسَمْعاً ووردْتُ الماءَ الْتِقَاطاً [٣]

---

(١) البيت من بحر الطويل في ديوان الشماخ : ٢٩٠ ، ويوجد في الكتاب : ١/ ٣٧٤ ، والخزانة : ٣/ ١٩٤ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٣ ، واللسان (قضض) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦١ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٣٤٣.

اللغة : تميم ويروى سليم : قبيلتان ، قضها بقضيضها : أي أتوني كلهم ، والسبال : جمع سبلة وهي مقدم اللحية ، واليفاع : ما ارتفع من الأرض وروى البقيع وهو موضع بالمدينة. والبيت في وصف جماعة من تميم جاءت تشهد على الشاعر في دين لزمه قضاؤه فجعلوا يمسحون لحاهم تأهباً للكلام وكان هذا طبعهم ولاسيما عند التهديد والوعيد.

الشاهد قوله : " قضها بقضيضها " حيث جاء (قضها) حالاً معرفة وهو مؤول بنكرة لأنه مصدر منبئ عن اسم ، والشماخ واسمه معقل بن ضرار الغطفاني من المخضرمين أدرك الجاهلية والإسلام وله صحبة . الخزانة : ٣/ ١٩٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٧.

(٣) أصله بيت من الرجز أنشده سيبويه (١/ ٣٧١) وهو قوله : ومَنْهَلٍ وردْتُهُ الْتِقَاطاً =

وَقال :(١)

فَلأْيَا بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيـــدَنَا   عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظَمَاءٍ مَفَاصِلُهْ

واختَلَفَ النَّحْويونَ فِي تخريجِ هذه الكَلِمِ وما أشبهَهَا : فذَهَبَ الْكُوفيُّونَ والأخفشُ والمبرِّدُ إِلَى أَنَّهَا مَفَاعِيلُ مطلقةٌ.

قَالَ الأخفشُ والمبردُ : إنه قبل كلِّ واحد منها فعْلاً مقدراً هو الحالُ أي زَيْدٌ طَلَعَ يَبْغَتُ بغتةً وقتلتُهُ أَصْبِرُه صَبْراً وأعطيتُهُ المالَ أنقُدُهُ نَقْداً وكذلك سائرها.(٢)

وقال الكوفيونَ إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بالأفعالِ السابقة وليستْ فِي مَوْضِعِ الحالِ لأنَّ أعْطَيْتُ فِي مَعْنَى : نَقَدْتُ ، وقَتلَه فِي مَعْنَى : صَبَرَهُ ، وكذَلِكَ فِي : زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً أيْ زَيْدٌ بَغَتَ بغتةً.(٣)

= والمنهل : المورد ، والتقاطاً أي فجأة لَمْ أقصد قصده لأنه في فلاة مجهولة».

والشاهد : نصب التقاطاً على الحال وهو مصدر التقط.

(١) البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : ٦٧ ، وهو في الكتاب : ١/ ٣٧١ ، وأساس البلاغة (لأي) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٧ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٣٩.

اللغة: اللأي : الجهد ، الوليد : الغلام ، المحبوك : الشديد الخلق المدمج ، ظماء مفاصله : أي قليلة اللحم وأصل الظمأ العطش ، وهو في البيت يصف فرساً بالنشاط وإحكام الخلق فيقول: لَم نستطع حمل غلامنا عليه ليصيد إلا بعد لأي لشدة تفزعه ونشاطه.

الشاهد قوله : " فلأياً بلأي " حيث نصب الأول على المصدر الموضـوع موضـع الحـال والتقدير : حملنا وليدنا مبطئين ملتئين.

(٢) ذكر المبرد في المقتضب أن بغتة في نحو : طلع زيد بغتة في موضع الحال وصرح بهذا فـي أكثر من موضع وقد يفهم من كلامه أن المصدر (بغتة) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف. ينظر المقتضب : ٣/ ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٤/ ٣١٢ ، ونسب كثير من النحـاة إليـه الـرأي الـــذي ذكره أبو حيان . يراجع شرح الكافية للرضي : ١/ ٢١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٨ ، وشفاء العليل : ٥٢٤ ، والتصريح : ١/ ٣٧٥.

(٣) توضيح المقاصد : ٢/ ١٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٤٢ .

وذهب سيبويه وجمهورُ البصريين إِلَى أنها مصادرُ فِي موضعِ الحالِ أي أعطيتُ زَيْداً المالَ مُنتقداً وقتلتُهُ مَصْبُوراً ﴿دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[1] دعوهم مجاهِراً وكذلك باقيها[2].

وظاهرُ كلامِ الناظمِ فِي هَذَا البَيْتِ أَنَّ وقوعَ المصْدَرِ النكرةِ حالاً يكثرُ ، وَلاَ يتَّضِحُ مِنْ قَوْلِهِ : (يكثر) أنه ينقاسُ أَوْ لاَ ينقاسُ وَلَكِنَّ الكثرةَ دليلُ القياسِ.

وَأَجْمَعَ الكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ فِي نَحْوِ هَذِهِ المصَادِرِ أنه لا يستعملُ مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ مَا استعملتْهُ العربُ ولا ينقاسُ غَيْرُ المستعملِ عَلَى المستعملِ.[3]

هَذَا وإِنْ كَانُوا قَدْ اختَلَفُوا فِي التَّخرِيجِ وشَذَّ المبردُ فقال : يَجوزُ القِيَاسُ وذلِكَ عَلَى خِلاَفٍ فِي النقلِ عنه فنقلَ بعْضُ أصحابِنَا ذَلِكَ مُطْلَقاً ، وقَيَّدَ بَعْضُ أصْحَابِنَا ذلك باطِّرادٍ وذلك فيما هو نَوْعٌ للعاملِ نَحو : أَتَيْتُهُ سُرْعَةً.

والصحيح أنه يقتصر فِي هذا وغيره على السماع ، ومن المصادر ما يطرد وقوعه حالاً فكان ينبغي للناظمِ أَنْ يبيِّنَ ذَلِكَ ولا يأتي بعبارةٍ غيْرِ مخلصةٍ وهي قوله : إنَّ ذلك يكثرُ أي وقوعُ المصْدَرِ النكرةِ حالاً.

والذي يطَّرِدُ وقوعه حالاً على ما ذكره الناظمُ فِي بعضِ كتبهِ ثلاثةُ مَوَاضِعَ:[4]

أحدُها : قولُك : أنت الرجلُ علماً وأَدَباً ونُبْلاً أي الكاملُ فِي حالِ علمٍ وحالِ أدبٍ وحالِ نُبْلٍ ، وذَهَبَ ثَعْلَبُ إِلَى أَنَّ المصَادِرَ المنتصِبَةَ فِي مِثْلِ هَذَا إنما

---

(١) من الآية : ٨ من سورة نوح.

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧٠ ، والهمع : ١/ ٢٣٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٨ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٧٢.

(٣) الهمع : ١/ ٢٣٨.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٠.

انتصابها على المصدرِ المؤكِّد ، وتأوّلَ الرجلُ على أنَّهُ فِي مَعْنَى العالِم كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتَ الْعَالِمُ عِلْماً والمتأدِّبُ أَدَباً والنَّبِيلُ نُبْلاً ، ويحتمل عندي أنْ يَكُونَ مَنْصُوباً على التمييزِ كأنه قال : الكاملُ أدَباً : أنت الكاملُ أدبُهُ ثم حُوِّلَ الكمالُ إِلَى المبتدأ وانْتَصَبَ أَدَباً ونُبْلاً وعلماً على التمييز.[١]

والثانِي : قولك : زيدٌ زُهَيرٌ شعراً وحَاتِمُ جوداً والأحْنَفُ حِلْماً ويُوسفُ حُسْناً وما أشْبَهَ ذلك أي مِثْلُ زهيرٍ فِي حَالِ شِعْرٍ وكذلك بَاقيها ، ويحتمل عندي أنْ يَكُونَ هذَا كلُّهُ مَنصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مِثْلٍ وهي محذوفةٌ لفظاً مرادةً معنَى ، ومثلُ يَأْتِي بَعْدَهَا التمييزُ نَحو قولهم : على التمرةِ مِثْلُهَا زُبَداً ، بَلِ التمييزُ فِي هَذَا كلِّه أظْهَرُ من الحالِ.[٢]

والثالثُ : قولُهم : أَمَّا عِلْماً فعالِمٌ لَمْ يطَّرِدْ فِي هَذَا ونَحْوِهِ وقوعُ المصدرِ حَالاً عِنْدَ سيبويه ، فَإِنْ أدخلْتَ / ١٨٩ فيه الألفَ واللامَ فهو مفعُولٌ له عند سيبويه فتقولُ : أَمَّا الْعِلْمَ فعَالِمٌ أي أما للعلْمِ فعالم[٣]، وزعم الأخفشُ أَنَّ انْتِصَابَ المصدرِ فِي نَحْوِ هَذَا معرَّفاً أَوْ مُنَكَّراً إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّأْكِيد ، والعاملُ فيه مَا بَعْدَ الفاء التقديرُ : مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ عِلْماً أَوْ العلم ، ولَزِمَ هُنَا تقديمُهُ كَمَا لَزِمَ تقديمُ المفعولِ بِهِ فِي قَوْلِه تَعَالَى : [٤] ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [٥].

---

(١) انظر رأي أبي حيان فِي إعرابه تمييزاً فِي الارتشاف : ٢/ ٣٤٣ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٠.

(٢) انظر رأي أبي حيان فِي إعرابه تمييزاً أيضاً المرجعين السابقين.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٣٨٥.

(٤) الآية : ٩ من سورة الضحى.

(٥) ينظر فِي رأي الأخفش : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٢.

وزَعَمَ بَعْضُ النحويين أَنَّ عِلْماً والعِلْم فِي نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ منصوبٌ عَلَى الْمَفْعُول به سَوَاءٌ أكان معرفةً أَوْ نَكِرَةً والعامل فيه فعلُ الشَّرْطِ المقدَّرِ التقديرُ : مَهْمَا تذْكُرُ عِلْماً أَوْ الْعِلْمَ فالذي وصفْتَ عَالِمٌ[1].

والنَّاصِبُ فِي قَوْلِهِم : أَمَّا عِلْماً فعَالِمٌ عَلَى رأي سيبويه مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ على الحالِ فعلُ الشرطِ المحذوفِ التقديرُ : مهما يذْكُرُ إِنْسانٌ فِي حَالِ عِلْمٍ فالَّذي وصفْتَ عَالِمٌ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ مَا بعد الفاء وَصَاحِبُهُ الضميرُ المستكنُّ فيه والتَّقْديرُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فالمذكورُ عَالِمٌ فِي حَالِ عِلْمٍ فتكونُ الحالُ عَلَى هَذَا مُؤَكّدَةً ، فَلَوْ كَانَ بَعْدَ الفاء مَا لاَ يَعْمَلُ مَا بعده فيما قَبْلَه تعيَّنَ أَنْ يَكُونَ العاملُ فِعْلَ الشَّرْطِ نَحْو قولهم :أما عِلْماً فَلاَ عِلْمَ لَهُ ، وأما عِلْماً فهو ذُو عِلْمٍ وأما عِلْماً فَإِنَّ له عِلْماً ، وارْتِكَابُ أنه مفعولٌ بِهِ أَسْهَلُ وأكثرُ اطِّرَاداً.[2]

ألاَ تَرَى أَنَّهُ قَدْ أَتَى بالألفِ واللامِ فيَبْعُدُ فِيهِ مَذْهَبُ الأخفشِ لأَنَّ المصْدَرَ المؤكّدَ لاَ تدخلُهُ الألفُ واللامُ إلاَّ إِنِ ادّعَى زيادتَها ولأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بَعْدَ أما الصفاتُ كقولهم أما قريشاً فأنا أفضلُها ، ورَوَى يُونُسُ عَنِ الْعَرَبِ : أَمَّا الْعَبِيدَ فَذُو عبيد وأما العَبْدَ فذُو عَبْدٍ[3] ودَعْوَى أَنَّ نَصْبَ هَذَا عَلَى المفْعُولِ لَهُ لَيْسَ بِمُتَّضِحٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَقَدْ قَالَ السيرافِيُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :[4]

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عِنْدَهَا فَلاَ صَبْرَا

---

(١) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٩ ، ٣٣٠.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٣٨٤ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٢٩.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٣٨٧.

(٤) البيت من بحر الطويل للرماح بن ميادة. ويروى : أن معمر بدلاً من أم مالك وهو في الكتاب :١/ ٣٨٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وشواهد المغني : ٢٩٦ والعيني برقم ١٥٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٠.
الشاهد قوله : " الصبر " حيث نصب الصبر على المفعول له أو المفعول به والمشهور رفعه على الابتداء.

إنَّ التَّقْديرَ فِي النَّصْبِ مهما تَرُمُ الصَّبْرَ فَلاَ صَبْر.

وإذا أتَيْتَ بعد أما بصفة نكرة نَحْوَ قولكَ : أما صديقاً فصديقٌ فصديقاً عند الأخفشِ منصوبٌ بيَكُونُ مقدرةً التقديرُ أما أنْ يكُونَ صَديقاً فَصَديقٌ[١]، ومذهبُ سيبويهِ أنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ والعاملُ فِيه فعْلُ الشَّرْطِ المقدَّر ، أو ما بَعْدَ الفاءِ[٢] على التقديرينِ اللذينِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي : أما علماً فعالمٌ ، فإنْ قُلْتَ أما صديقاً فليس بصديق فَقَدْ مَنَعَ المبردُ إعْمَالَ بصديقٍ فِي قَوْلِهِ صَديقاً لاقترانه بالْبَاءِ ، وغَيْرُهُ لاَ يَمْنَعُ ذَلِكَ لأَنَّ البَاءَ زائدةٌ فَوجودُها كَعَدَمِهَا.[٣]

والذي يظهرُ لِي أَنَّ المبرِّدَ إِنَّمَا مَنَعَ ذَلِكَ لأَنَّهُ لاَ يُجيزُ تقديمَ خَبَرَ لَيْسَ عَلَيْهَا فَلاَ يُجيزُ تقديمَ معمولِهِ عَلَيْهَا[٤]. لأنَّ تقديمَ المَعْمُولِ مُؤْذِنٌ بِتَقْدِيمِ العاملِ.

وهذا المصدرُ الجائي بَعْدَ أَمَّا فِي نَحْوِ قَوْلِهم : أَمَّا عِلْماً فعالمٌ إِذَا كَانَ نَكرَةً جَازَ فِيهِ النَّصْبُ ويَجُوزُ الرَّفْعُ جوازاً مرجُوحاً عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وإنْ كَانَ معرفةً نَحْو قولِهِمْ : أَمَّا الْعِلْمُ فعالِمٌ فَيَجبُ الرَّفْعُ عند بَنِي تميمٍ ويَجُوز الرفعُ والنصبُ عِنْدَ الحجَازِيِّينَ والنَّصْبُ عندهم قليلٌ.[٥]

وأما الصفةُ الجائيةُ بَعْدَ أَمَّا نَحْو قولِكَ : أَمَّا صَدِيقاً مُصَافِياً فَلَسْتَ بِهِ وأَمَّا عالماً فَلَسْتَ بِعَالِمٍ فلا يَجُوزُ فِيهِ إِلاَّ النَّصْبُ وتقدَّمَ تخريجُ نَصْبِهِ .[٦]

---

(١) قال ابن مالك : "وزعم الأخفش أن صديقاً منصوب بيكون والتقدير : أما أن يكون إنسان صديقاً فالمذكور صديق ". شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١.

(٢) قال سيبويه : " ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً قوله : أما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف....". الكتاب ١/ ٣٨٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٤٥.

(٤) وهو أيضاً رأي الكوفيين . ينظر الإنصاف : ١٦٠ ، وأسرار العربية: ١٤٠ ، والبحر المحيط : ٥/ ٢٠٦ ، والأشموني : ١/ ٢٣٤.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٤٤.

(٦) الأخفش منصوب بيكون مقدرة وسيبويه منصوب على الحال.

﴿مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة﴾

قولـــــه :

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَــالِ إِنْ   لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَــبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَــلاَ   يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا

ذَكَرَ أَنَّ صَاحِبَ الحالِ لاَ يَكُونَ نَكِرَةً غَالِباً إِلاَّ فِي مَوَاضِعَ.

أحدُها : إِذَا تَأَخَّرَ نَحْوُ قَوْلِكَ : / ١٩٠ جَاءَ رَاكِباً رَجُلٌ ويعنى بالتَّأَخُّرِ التَّأَخُّرُ عَنِ الحَالِ كَمَا قَالَ :[١]

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً   ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَــآذِرُ

وقال :[٢]

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِــهِ   شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَــشْهَدِ

---

(١) البيت من بحر الطويل لذي الرمـــة في ديوانه : ٤١ ، ويوجد في الكتــاب : ٢/ ١٢٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٣ ، وفي المقاصــد الــشافية : جـــ٣ص٤٤٥ ، وتمهيد القواعد : جـــ ٥ ص٢٢٧٩.
اللغة : العوالي : يعنى أعالي الهوادج ، والقنا : عيدان الهوادج وقيل : القنا جمع قناة وهـــى الرمح والجآذر جمع جؤزر وهو ولد البقرة الوحشية ، وهو هنا يصف نسوة أسرن فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها وشبه عيونهن بعيون الجآذر.
الشاهد قوله : " مستظلة ظباء " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم الحال على صاحبها.

(٢) البيت من بحر الطويل من الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه . ويوجد في الكتاب : ٢/ ١٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٣ ، والمــساعد : ٢/ ١٨ ، والأشمـــوني : ٢/ ١٧٥ والمقاصد الشافية : جـــ٣ ص٤٤٥ ، وتمهيد القواعد : ٥/ ٢٢٧٩.
الشاهد قوله : " بينا... شحوب " وهو كالبيت السابق في مجيء صاحب الحال نكرة وسوغه تقدم الحال عليه ويكون نعتاً لو تأخر.

وقال :[١]

فَهَلاَّ أَعْدُونِي لِمِثْلِي تَفَاقَــدُوا ... فَفِي الأَرْضِ مَبْثُوثاً شُجَاعٌ وَعَقْرَبُ

وقال :[٢]

وَمَا لاَمَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لاَئِــمٌ ... وَلاَ سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

زَعَمَ سيبويهِ أَنَّ (مُسْتَظَلَّةً) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ (ظباء) و (بينا) حالٌ مِنْ قَوْلِهِ (شحوب) و (مثلها) حال من (لائم) [٣]، أَمَّا هَذَا فمسلَّمٌ وأَمَّا فِي (مستظلةً) و (بينا) فَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ صَاحِبَ الحَالِ هو الضميرُ المستَكِنُّ فِي الْخَبَرِ.[٤]

قال بعضُ أصحَابِنَا : وَقَوْلُ سيبويه هو الصَّحيحُ لأَنَّ الحَالَ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى فَجَعْلُهُ حَالاً لأظهرِ الاسمينِ أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ حَالاً لأَغْمَضِهِما. انتهى.[٥]

---

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة في الحماسة وهو في الفخر لرجل من فقعس قيل : هــو عمرو ابن أسد وقيل : مرة بن عداء . والشاعر يدعو قومه أن يستعينوا به أو يدعوه للمعارك فلهم أعداء كثيرون.

الشاهد فيه : قوله : ففي الأرض مبثوثاً شجاع أصله : شجاع مبثوث فلما تقدمت الـصفة نصبت على الحال ، وروى برفع مبثوث فلا شاهد فيه. وانظر : البيت في الحماسة للمرزوقي : ١/ ٢١٤ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٦٦.

(٢) البيت من بحر الطويل بلا نسبة ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٣ ، وشـــرح الكافيــة الشافية : ١/ ٣٣١ ، والمساعد : ٢/ ١٩ ، وتمهيد القواعد : ٥/ ٢٢٧٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٤٦.

الشاهد قوله : " مثلها لي لائم " وهو كالبيت السابق في تقدم الصفة ونصبها على الحال.

(٣) ينظر الكتاب : ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣.

(٤) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٠.

(٥) هذا قول ابن مالك حيث يقول : " وقول سيبويه هو الصحيح لأن الحال خبر في المعنى فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما ". شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٣ ، والتـصريح : ١/ ٣٧٥.

وهَذَا الَّذي ذَكَرَهُ يَسْتَقِيمُ لَوْ تَسَاوَيَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ أحدُهُمَا مَعْرِفَةً والآخرُ نَكِرَةً فَجَلُهُ حَالاً لِلْمَعْرِفَةِ أَوْلَى.

الثاني : أنْ يُخَصَّصَ إمَّا بنَعْتٍ نَحو : مَرَرْتُ برجلٍ تميميٍّ رَاكِباً . حكى سيبويه هذا غلامٌ لَكَ ذَاهِباً[١]، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابنَا ربما شَرَطَ الكسَائيُّ أَنَّ ذَلكَ لاَ يَجُوزُ إلاَّ أَنْ تَكُونَ النَّكرَةُ مَوْصُوفَةً بوَصْفَيْنِ[٢] انتهى. وإمَّا بإضَافَةٍ نَحو قَوْله تَعَالَى[٣] ﴿**وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً**﴾. في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بضَمَّتَيْنِ[٤]. أَوْ وُصِلَ بِمَعْمُولٍ نَحو : مَرَرْتُ بضاربٍ هِنْدٍ قَائِماً والْوَجْهُ فِي هَذَا كُلِّه الإتباعُ لاَ الحَالُ.

الثالثُ : أنْ يَتَقَدَّمَهَا النَّفْيُ نَحو قَوْله تَعَالَى:[٥] ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ قَائِماً إلاَّ أَخَاكَ.

الرابعُ : أنْ يَتَقَدَّمَهُ مَا يُشْبِهُ النَّفْيَ وَهُوَ النَّهْيُ وقَدْ مَثَّلَ النَّاظِمُ هَذَا بِقَوْلِهِ (لاَ يَبْغِ امرؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ وقال : [٦]

---

(١) قال سيبويه : "وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول : هذا غلام لك مقبلاً جعله حالاً و لم يجعله من اسم الأول ". الكتاب : ٢/ ١١٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٦.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٦ ، والهمع : ١/ ٢٤٠.

(٣) من الآية : ١١١ من سورة الأنعام.

(٤) هو جمع قبيل أي قبيلاً قبيلاً وصنفاً صنفاً والقراءة المذكورة لحمزة وعاصم والكسائي. ينظر: السبعة لابن مجاهد : ٢٦٦ ، وقرأ نافع وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء على الظرفية.

(٥) الآية : ٤ من سورة الحجر ومثلها ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾ (الشعراء : ٢٠٨).

(٦) البيت من بحر الكامل لقطري بن الفجاءة وهو في شعر الخوارج :٤٥. ويوجد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٢ ، والمساعد : ٢/ ١٨ ، والتصريح : ١/ ٣٧٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٠ ، والكافية الشافية : ٢/ ٣٧٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٨ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٤٨.

اللغة : الاحجام : النكوص والتأخر عن الجهاد ، الحمام : الموت ، الوغى : الحرب. =

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

والاستفهامُ نحو قوله :[1]

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ

ونَقَصَهُ مِنَ المواضعِ الَّتِي تَحْسُنَ أَنْ يَقَعَ فِيهِ الحَالُ وصَاحِبُ الحَالِ نَكِرَةً أَنْ يَكُونَ يَقْبحُ الْوَصْفُ بِهَا نَحْو قَوْلهم : مررْتِ بِبُرٍّ قَفِيزاً بِدِرْهَمٍ ومررت بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ.[2]

وقَوْلُ النَّاظِم (غالباً) احترازٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى[3]﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ وقالوا[4]: عليه مائةٌ بَيْضاً وَغَالباً لاَ يَشْعُرُ بِأَنَّ مِجِيءَ الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ قِيَاسٌ أَوْ غَيْرُ قِيَاسٍ.

وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِذَا لَمْ يُصْبِحْ أَنْ تَكُونَ وَصْفاً لِلنَّكِرَةِ فالانتصابُ عَلَى الحالِ ضَعِيفٌ جداً نَحْو قولِ الشَّاعِرِ :[5]

= **الشاهد قوله** : " لا يركنن أحد – متخوفاً " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم النهى عليه.

(١) البيت من بحر البسيط نسب إلى رجل من طيء ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٢ ، والمساعد : ٢/ ١٨ ، والتصريح : ١/ ٣٧٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٨ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٤٨.

الشاهد قوله : " هل حم عيش باقيا " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم الاستفهام عليه.

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ١١٢ ، وإنما قبح الوصف به لكونه اسماً جامداً غير مؤول بمشتق وذلك يغتفر في الحال لأنه أشبه بالخبر.

(٣) من الآية : ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٤) ينظر الكتاب : ٢/ ١١٢.

(٥) البيت من بحر الطويل وهو في المدح للعين المنقري شاعر إسلامي في الدولة الأموية عاصر جريراً والفرزدق فسقط و لم يشتهر لقب عمر باللعين لإنشاده الشعر في الصلاة توفي =

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيباً بِبَلْـــدَةٍ   فَيُنْسَبَ إِلاَّ الزِّبْرِقَانَ لَــهُ أَبُ

انتهى. وليس كما زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ بَلْ قَدْ ذَكَرَ سيبويهِ الحالَ مِنَ النَّكِرَةِ كَثِيراً قِيَاساً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بمنزلةِ الإتباعِ فِي القوَّةِ والقِيَاسُ قَوْلُ يُونُسَ والخَلِيلِ.

وقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ عَنِ الْعَرَبِ وَمَعَ ذَلِكَ فَنَصْبُ الحالِ المتقدمةِ من النَّكِرَةِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلاَمِ قال سيبويهِ ومَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الشِّعْرِ وأَقَلُّ مَا يَكُونُ فِي الكلامِ[1] وَإِنْ كَانَ قَدْ أَطْلَقَ القوْلَ فِي / **١٩١** جَوَازِ وقوعِ الحالِ من النكرةِ ولَمْ يجعلْهُ سيبويهِ فِي الشِّعْرِ أَكْثَر مِنْهُ فِي الكلامِ ويَجُوزُ أَنْ تَقُولَ هَذَا قَائِمٌ رَجُلٌ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ ، وَحَكَى الفرَّاءُ هَذِهِ خُرَاسَانِيَّةٌ وخراسانيةً جارية بنصبِ (خراسانية) عَلَى الحالِ المقدمةِ وبالرفْعِ عَلَى طَرِيقِ البَيَانِ بالجاريةِ.[2]

= سنة ٧٥ هـ ، وانظر البيت في الكتاب لسيبويه : ٣/ ٣٢ ، والخزانة : ٣/ ٢٠٦ ، وشرح الكافية للرضي تحقيق الحفظي : ٢٠٦.

المعنى : إن الزبرقان بن بدر السعدي سيد في قومه فإذا حل رجل من بني سعد في قوم غريباً فسئل عن نسبه لم ينتسب إلا إليه لشهرته.

الشاهد قوله : وما حل سعدي غريباً حيث نصب غريباً على الحال بعد النفي وهو ضعيف وكان الأولى رفعه على النعت وقد روى كذلك وفي البيت شواهد أخرى.

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ١٢٢.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٧.

﴿ترتيب الحال مع صاحبها﴾

قولـــــه :

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ   أَبَـــوْا وَلاَ أَمْنَعُــهُ فَقَــدْ وَرَدْ

مِثَالُ ذَلِكَ : مررْتُ بِهند ضَاحِكَةً ودَخَلْتُ إِلَى سَعْدَى هَاجِرةً . فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحالِ عَلَى صَاحِبِ الحالِ . فتقولُ : مَرَرْتُ ضاحكةً بهند ودخلْتُ هَاجِرةً إِلَى سعدى . ذَكَرَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ الاتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ خَطَأً وَأَنَّ الإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى ذَلِكَ.[١]

فَإِنْ كَانَتِ الحالُ لِمكنيٍّ مَجْرُور بحرفٍ نحو : مررْتُ ضاحكةً بِكَ أَوْ لمضمرَيْنِ أَحَدُهُمَا مَجْرُورٌ بحرفٍ نَحْو : مسرعَيْنِ مَرَرْتُ بكَ ومَرَرْتُ مُسْرِعَيْنِ بِكَ أَوْ كَانَتِ الحالُ غَيْرَ اسْمٍ ، وإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا مُظْهراً نحو : مَرَرْتُ تَضْحَكُ بهند جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ولاَ يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ تَقَدُّمُ حالِ المخفوضِ لِظَاهِرٍ وَلاَ لِمَكني لأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا غَيْرُ متصرِّف.[٢]

وقَالَ ابْنُ أُصْبغَ : حَكَى السِّيْرَافِيُّ عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ إِجَازَتَهُ يَعْنِي : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْد ، وحكى المهاباذيُّ عن الفارسيِّ إِجَازَةَ ذَلِكَ أَيْضاً [٣]. وقَالَ ابْنُ بَرْهَانَ وإِلَى ذَلِكَ نَذْهَبُ[٤] فَتَخلَّصَ مِنْ هَذه النقولِ أَنَّ المتقدمينَ مُجْمِعُونَ أَوْ كالمجمعينَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ ، وأَنَّ ابْنُ كَيْسَانَ والفارسِيَّ وابنَ برهانَ أَجَازُوا ذَلِكَ.

---

(١) انظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٨ .

(٢) ينظر شفاء العليل : ١/ ٥٢ ، والمتبع في شرح اللمع للعكبري : ١/ ٣٤١ ، والهمـع : ١/ ٢٤١ ، والتصريح : ١/ ٣٨٠ ، والبسيط : ١/ ٥٢٨.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٧ ، والارتـشاف : ٢/ ٣٤٨ ، وشـرح المقـرب : المنصوبات : ٦٢٤.

(٤) ينظر شرح اللمع لابن برهان : ١/ ١٣٧، ١٣٨ /، والممنوع في النحـو : ١٣٧ (د. عبـد العزيز فاخر).

وإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الحالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذِي الحالِ والعاملُ هُنَا فِي ذِي الحالِ الحرْفُ وَهُوَ أيضاً موصِّلٌ مَعْنَى الفِعْلِ إِلَى الْمَجْرُورِ وَهُوَ غَيْرُ متصرِّفٍ فَلَمْ يُجيزُوا تَقْدِيمَهَا على اللفظ العاملِ بِمَا تضمَّنَه مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَأَيْضاً فِإِنَّكَ إِذَا قُلْتُ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ضَاحِكَةً فَالْبَاءُ مِنْ حُرُوفِ الصِّفَاتِ وتتعلَّقُ بالحَدَثِ فَكَانَ الحدَثُ مطلقاً ثُمَّ تُقَيِّدُهُ البَاءُ فَصَارَ الحدَثُ مَخْصُوصاً بِهِنْدٍ لاَ مُطْلَقاً وضَاحِكَةً مِنْ صِفَاتِ هِنْدٍ وقَيْدٌ لَهَا فَقَدْ اجْتَمَعَ صِفَتَانِ إِحْدَاهُمَا البَاءُ المقيدةُ بالمرورِ والأُخْرَى الحالُ المقَيِّدَةُ لِهِنْدٍ.

وإِذَا اجْتَمَعَ صِفَتَانِ لِمَوْصُوفَيْنِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَلِيَ صفَةُ أحدهِمَا غَيْرَ موصُوفِهَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ فإِذَا وَصَفْتَهُمَا جَازَ أَنْ تَلِيَ كُلُّ صِفَةٍ مَوْصُوفَهَا فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ وَجَازَ أَنْ تَلِيَ صِفَةُ الموْصُوفِ الثانِي صَاحِبَهَا وتَلِيَ صِفَةُ الأَوَّلِ صِفَةَ الثاني فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ عَاقِلٍ وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَلِيَ صِفَةُ الأَوَّلِ الموْصُوفُ الثاني ويلي صفةُ الثاني صفةَ الأول فَلاَ يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ عاقلٍ أَشْهَبَ لما يلزمُ مِنْ ذَلِكَ من إيلاءِ الصفةِ موصوفاً غَيْرَ مَوْصُوفِها فَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً هِند كُنْتَ قَدْ أَوْلَيْتَ ضاحكةً الذي هُوَ مِنْ صِفَاتِ هِنْدٍ المرورُ الذي هو غَيْرُ مَوْصُوفِهَا وذَلِكَ لاَ يَجُوزُ.

فَإِنْ قُلْتَ الحالُ مُشَبَّهَةٌ بالظرفِ والظرفُ يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ اليوم ومررْتُ اليومَ هِندٍ فينبغي أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِي الحالِ.

فالجوابُ : أَنَّ الظَّرْفَ مقدَّرٌ بِفِي وهو متعلِّقٌ بالمرورِ ولَيْسَ بِصِفَةٍ لغيرِهِ والحالُ هي هِنْدُ والشبَهُ الَّذِي بَيْنَهُمَا إنما هو فِي المعنى لا فِي اللفظِ والمشبَّهُ بالشَّيْءِ لاَ يَكُونُ كالمشبَّهِ بِهِ.

وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً هِندٍ [1] القياسُ والسَّمَاعُ.

---

(١) هم الكوفيون ومن تبعهم كابن مالك وغيره.

أَمَّا القياسُ فهو أنَّ الْعَامِلَ هُوَ مررْتُ وهو العاملُ فِي هند مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إلاَّ أنَّ حَرْفَ الجر موصل معنى الفعل إِلَى الاسمِ فالحرفُ عاملٌ فِيهِ الجرَّ وَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى مَفْعُولٌ فالعاملُ فِي الحالِ هُوَ العاملُ فِي صاحِبِهَا إِذْ مررْت متسلطة على هند وإِنْ كَانَ لَمْ يَقْوَ عَلَى نَصْبِهِ فاحتاجَ فِي التَّوْصلِ إليه إِلَى البَاءِ. / ١٩٢

وأَمَّا السَّمَاعُ : فَقَوْله تعالَى [١]﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ أي لِلنَّاسِ كَافَّةً وقَالَ :[٢]

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيَادَةُ نَاشِئاً ... فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْــهِ شَــدِيدُ

وقَالَ[٣]:

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَشْعَرَيْنِ وَزَمْزَمٍ ... وَللهُ فَــوْقَ الحــالِفِينَ رَقِيــبُ
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيَا ... إِلَــيَّ حَبِيبــاً إِنَّهَــا لَحَبِيــبُ

---

(١) من الآية : ٢٨ من سورة سبأ.

(٢) البيت من بحر الطويل قيل : للمعلوط القريعي وقل : للمخبل السعدي ، وهو فِي الخزانة : ٣/ ٢١٩ ، وفِي شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٤٦ ، وناظر الجـيش : ٥/ ٢٢٨٧ ، والمقاصـد الشافية : ٣/ ٤٥٤ ، وشفاء العليل للسلسيلي : ٥٢٩ ، والأشموني : ١٧٨ ، وقضايا الخلاف النحوية والصرفية فِي شفاء العليل : ٤١٨ (دكتوراه بالأزهر إعداد / عبد العزيز فاخر)

الشاهد قوله : كهلا عليه حيث تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجـر وهـذا رأي الكوفيين وقد خرجه الشارح.

(٣) البيتان من بحر الطويل نسبا لكثير عزة وليسا فِي ديوانه وهما فِي ديوان مجنون ليلـى : ٢٧ ، وشفاء العليل : ٥٣ ، والأشموني : ٢/ ١٧٧ ، والممنوع فِي النحو : ١٣٨ ، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٣٨ ، والخزانة : ٣/ ٢١٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٣٥٣.

الشاهد قوله : " حران صاديا إلى " وهو كالبيت السابق فِي تقدم الحال على صاحبها المجرور وقد خرجه الشارح.

وقال :[١]

فَإِنْ يَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ   فَلَنْ تَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

وقال[٢]:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ   بِذِكْرَاكُمُ حَتىّ كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

التقديرُ : فمطلبها عليه كَهْلاً ، وإِلَيَّ حَرَّانَ صَادِياً ، وبقَتْلِ حِبَالٍ فرغاً أيْ هدراً ، وتسليت عنكم طرا.

وهَذَا الذي استدلُوا بِهِ مِنَ السَّمَاعِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ لاَ يُتَصَوَّرُ تَأْوِيلُهُ لاَ حُجَّةَ فيه لأَنَّهُ شِعْرٌ والشِّعْرُ يجوزُ فِيهِ مَا لاَ يَجُوزُ فِي الكلامِ ، هذا وقد تُؤوِّلَ جَمِيعُ ذلك : فكافَّة قيل : حَالٌ مِنَ الْكَافِ فِي أرسلناك والهاء للمبالغةِ أي وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافًا لِلنَّاسِ وقيلَ : نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أيْ إِرْسَالَةً كَافَّةً.

---

(١) البيت من بحر الطويل لطليحة بن خويلد الأسدي (كان مشركاً ثم أسلم وشهد القادسية) . في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢/ ٧٤٥ ، وشفاء العليل : ٥٣٩ ، والممنوع في النحو : ١٣٧ ، والأشموني : ٢/ ١٧٧ ، والعيني الشاهد رقم ٤٩٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٨٧.

اللغة : أذواد : جمع ذود وهو مابين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، وحبال : اسم رجل وهو ابن طليحة ، فرغا : هدراً.

الشاهد قوله : فرغا بقتل حبال وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة.

(٢) البيت من بحر الطويل مجهول القائل ، ويوجد في أوضح المسالك : ٢/ ٣٢١ ، والمساعد : ٢/٢١ ، والتصريح : ١/ ٣٧٩ ، والأشموني : ٢/ ١٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٨٧ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٥٤ .

الشاهد قوله : " طرا عنكم " وهو كالبيت السابق وقد خرجه الشارح.

وقوله : فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً هو منصوبٌ على الحالِ من الفَاعِلِ المحْذُوف من المصدرِ أي فمطلبه إيَّاهَا كَهْلاً عَلَيْه شديد . وجَازَتِ الحَالُ مِنَ الْمَحْذُوف كَقَوْلِه تَعَالَى :[1] ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ وقوله : " لئن كَانَ برد الماء " فبَرْدُ الماءِ مصدرٌ مقدَّرٌ بِأنْ والفعلِ و "حرَّانَ" مفعولٌ بِهِ . التقديرُ : لَئِن كَانَ أَنْ بَرَدَ الماءُ حران صادياً وإِلَيّ متعلقٌ بقولِه حَبِيباً.

وقوله : تَسَلَّيْتُ طرا عنكم يحتملُ أَنْ تكونَ طراً حالاً من عنكم محذوفةً التقدير : تسلَيْتُ عنكم طراً عنكم وعنكُمْ دَالَّةٌ على عنكم المحذوفة.

وقَدْ اشْتَمَلَ بَيْتُ النَّاظِمِ على إطلاقٍ يحتاجُ إِلَى تَقْيِيدِ وإبهامٍ يحتاجُ إِلَى تَعْيينٍ وإبهامٍ يحتاجُ إِلَى زَوالٍ ودَعْوَى تحتاجُ إِلَى استدلالٍ.

فالإطلاقُ قوله (وسَبْقَ حَالِ ما بحرفِ جُرَّ) وذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ الجرِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَائداً أَوْ غَيْرَ زَائد إِنْ كَانَ زَائداً فيجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبِهَا فتقولُ فِي : مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ عَاقِلاً : مَا جَاءَ عَاقِلاً مِنْ أَحَدٍ وكَفَى بِزَيْدٍ مُعِيناً كَفَى مُعِيناً بزيد إذا جعلْتَ معيناً حالاً لا تمييزاً.

وإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فالحكْمُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

والإبهامُ قَوْلُهُ (قَدْ أَبَوْا) فَهَذَا الضَّميرُ الذي فِي (أَبَوْا) إِمَّا أَنْ يكونَ عَائداً عَلَى النُّحَاةِ أَجْمَعِينَ أو على بَعْضِهِمْ لاَ جَائزٌ أَنْ يَعُودَ على الجميع لأنَّ الجميعَ لَمْ يَذْهَبُوا إِلَى ذلك ولأنه لَوْ ذَهَبَ الجميعُ إِلَى ذلك لكان إجماعاً وإِذَا كَانَ إِجْمَاعاً لَمْ يمكِنْ خِلاَفاً وإِنْ كَانَ عَائداً عَلَى بَعْضِ النَّحويينَ فَلَمْ يتقدَّمْ ظَاهِرٌ يعودُ هذا الضميرُ عَلَيْه فصَارَ هَذَا الضَّميرُ مُبْهَماً لأَنَّهُ لاَ يَدْرِي عَلَى مَنْ يَعُودُ.

والإبهامُ قوله (ولا أمنعهُ فَقَدْ وَرَدْ) أَوْهَم أنه لا يَمْنَعُ سَبْقَ الحالِ ذَا الحالِ إِذَا جُرَّ بالحرفِ ولَمْ يحكِ جَوازَ ذَلِكَ عَنْ أحدٍ فأَوْهَمَ أنه مُنْفَرِدٌ بجَوَازِ مَا مَنَعَهُ النُّحَاةُ.

---

(١) من الآية: ٤١ من سورة الفرقان .

والدَّعْوَى قَوْله : " فَقَدْ وَرَدْ " وقَدْ كررنا مَا احتجُوا بِهِ مما ظَنُّوا أَنَّهُ مِنَ الوارِدِ فِي ذَلِكَ وتأَوَّلْنَاه فلَمْ يَرِدْ نَصٌّ عَلَى المدَّعِي إِذَا احْتملَ التأويلَ وإذا دخَلَ الدليلُ الاحتمالَ سَقَطَ بِهِ الاستدلالُ. / ١٩٣

قولـــــه :

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ   إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

المجرورُ إِمَّا بحَرْفٍ أَوْ بإِضَافَةٍ فبالحرفِ تَقَدَّمَ الكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي البيتِ قَبْلَ هذا ، وبالإضافةِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ فِي تأويلِ الرفعِ والنصبِ أَوْ لاَ . إِنْ كَانَتْ فِي تأويلِ الرفعِ نحو : أعجبني قيامُ زيدٍ مُسْرِعاً أَوْ النَّصْبِ نحو : يُعْجبني ركوبُ الفرسِ مُسرَّجاً ، ومررْتُ برَجُلٍ راكبِ الفرسَ مُسرَّجاً جاز أَنْ تأتي الحال منه كما مثلنا وهذا المراد بقوله : " إلا إذا اقتضى المضافُ عَمَلَهُ " أَيْ إِذَا طلب المضافُ عَمَلَهُ فِي المضاف إليه فقولك : أعجبني قيامُ زيدٍ مَعْنَاهُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ وكَذَلِكَ ركوبُ الفرسِ مَعْنَاهُ : أَنْ يَرْكَبَ الفرَسَ وكذلك : رَاكِبُ الفرسِ مَعْنَاهُ : يَرْكَبُ الْفَرَسَ.[1]

وَقَالَ الشَّاعِرُ[2]:

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً   إِلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لاَ أَبَالِيَا

فواحداً : حَالٌ من الكافِ فِي انطلاقِكَ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالمصْدَرِ لأَنَّهَا فَاعِلَةٌ.

---

(١) من المسموع فِي ذلك ولم يمثل به أبو حيان قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس: ٤) فمرجعكم مصدر ميمي مضاف للفاعل وهو عامل فيه وجميعاً حال من المضاف إليه.

(٢) البيت من بحر الطويل قيل لسلامة بن جندل وقيل لمالك بن الريب التميمي ، وهو فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٢ ، وشفاء العليل : ٥٣١ ، والأشموني : ٢/ ١٧٩ ، والعيني (٥٠٣) ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٦١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٢.

الشاهد قوله : " انطلاقك واحداً " حيث جاء واحداً حالا من المضاف إليه وهو الكاف وجاز ذلك لأن المضاف وهو انطلاق مصدر عمل فِي المضاف إليه الجر وأصله من إضافة المصدر إلى فاعله.

وإن لَمْ تكنِ الإضافةُ فِي تأويلِ الرفْعِ والنصْبِ لَمْ يَجُزْ وقوعُ الحالِ من المضاف إلَيْه نَحْو : ضَرَبْتُ غُلاَمَ هِنْد ضَاحِكَةً وسببُ مَنْعِ ذلك أنَّ العَامِلَ فِي الحالِ هُوَ العَامِلُ فِي صاحبِ الحالِ ، وهنْدٌ الجارُّ لَهَا إمَّا مَعْنَى الإضافةِ وَهُوَ نسْبَةُ الكلامِ إليها نسبةٌ تَقْييديةٌ وإما اللامُ التي كانَتْ قبل حصولِ الإضافةِ وكلٌّ منهما لا يصلحُ أنْ يَكُونَ عَاملاً فِي الحالِ ؛ لأنَّهُ يقَيِّدُ هَذه النِّسْبَةَ التي هِيَ تَقْييديةٌ بضحْك هِنْد والنسبةُ ثابتةٌ كَانَتْ هِنْدٌ ضَاحِكَةً أوْ لَمْ تَكُنْ فلذَلِكَ امْتَنَعَ مجيءُ الحالِ مِنَ الْمُضَافِ إلَيْه الصريحِ الذي لَيْسَ فِي مَوْضِعِ فاعلٍ ولا مَفْعُولٍ.

وقَدْ أجَازَ بَعْضُ البَصْرِيِّينَ الحالَ مِنَ الْمُضَافِ إلَيْه الصريحِ[١] ولَعَلَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إطْلاَقِه وَسَيأْتِي فِي البَيْتِ بعد هذا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

قولــــه :

أَوْ كَانَ جُــزْءَ مَالَــهُ أُضِــيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِه فَلاَ تَحِيفَــا

تَمْثِيلُ مَا هُوَ جُزْءٌ قوله تعالى[٢]﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ فإخواناً حال مِنَ الضَّمِيرِ لكنَّهُ لما كان نحو ذلك يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ وَنزَعْنَا ما فيهم وأنْتَ تَعْنِي ما فِي صُدُورِهِمْ صار كَأَنَّ الصَّدْرَ مُقْحَمَةٌ فَكَأَنَّهَا لَمْ تُذْكَرْ وكَأَنَّهُ قِيل : ونَزَعْنَا مَا فيهم . قال أَبو نَصْرٍ[٣] أَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي قَوْلِ طُفَيْلٍ :[٤]

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٨ ، والهمع : ١/ ٢٤٠ .

(٢) من الآية : ٤٧ من سورة الحجر.

(٣) هو أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي وقيل ابن أخته أقام ببغداد صنف النبات والشجر والخيل والإبل واشتقاق الأسماء وغيرها ت سنة (٢٣١هـ). ينظر البغية : ١/ ٣٠١ ، والبالغة ص٧٢.

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب شاعر جاهلي فحل من الشجعان وهو أوصف العرب للخيل ، وسمي طفيل الخيل لكثرة وصفه لها ، عاصر النابغة الجعدي وزهيراً ، وكان معاوية يقول فيه : خلوا لي طفيلاً وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء . توفي سنة (٦١٠هـ) (الأعلام: ٢/٢٢٠) .

وَأَطْنَابَهُ أَرْسَانُ جُـــرْدٍ كَأَنَّهَـــا صُدُورُ الْقَنَا مِنْ بَادِئٍ وَمُعْقَبِ[١]

أَرَادَ : أَنَّ أَطْنَابَ البيتِ : أَرْسَانُ الخيلِ ، وجرد : قصار الشعر ، وقوله : "كأنها صدورُ القَنَا" في طولها وأراد : كأنها القنا ثم قال : صدورُ القَنَا ، والعربُ تَفْعَلُ هَذَا كقولكَ : جَاءَ فُلاَنٌ عَلَى صَدْرِ رَاحِلَتِهِ وإِنَّمَا تُرِيدُ : عَلَى رَاحِلَتِهِ. انتهى.

و " إخوانا " على هذا التقديرِ حالٌ مقدرةٌ لأنهمْ لَمْ يَكُونُوا إِخْوَاناً حالةَ استقرارِ الغِلِّ فِي صُدُورِهِمْ إنما صَارُوا إِخْوَاناً بَعْدَ ذَلِكَ.

وتمثيلُ ما هو كالجزء قولُهُ تَعَالَى[٢]﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (فحنيفاً) حالٌ من "إبراهيم" وهو مضافٌ إليه (مِلَّةَ) ، وملة ليس جزءاً من إبراهيمَ لكنه كالجزْءِ ، وجَازَ ذَلِكَ لأَنَّهُ يُقَالُ : اتبعْتُ إِبْرَاهِيمَ وأَنْتَ تَعْنِي مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ.

وهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ مِنْ مجيءِ الحالِ مِنَ المضافِ إليه إِذَا كَانَ جُزْءاً أَوْ كالجُزْءِ كما مثلنا ليس المختارَ بل الصحيحُ أَنَّ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ على الإطلاقِ للعلَّةِ التي ذكَرْنَا.[٣]

وَأَمَّا مَا استدَلَّ بِهِ على جوازِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ وقوله تعالَى : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ فَلاَ حُجَّةَ فِيهِ.

---

(١) البيت من بحر الطويل وقد نسبه الشارح و لم نعثر له على مراجع.

(٢) من الآية : ١٢٣ من سورة النحل.

(٣) وهى اختلاف العامل فعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمـــل فـــي الحال . الهمع : ١/ ٢٤٠.

أما " إخواناً " فيحتملُ أَنْ يَكُونَ منصوباً عَلَى المدْحِ كَقَوْلِ النَّابِغَةِ :[١]

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبي أَدْرَاعِهِمْ ... (فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ)

فمحقبي منصوبٌ عَلَى المدْحِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَمْدَحُ إخواناً مُحقِبي أَدْرَاعِهِمْ ، وأَمَّا " حنيفاً " فيحتملُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ (مِلَّة) وذُكِّرَ على معنى الدينِ ؛ لأَنَّ المِلَّةَ هِيَ الدِّينُ وكأنه قال : أَنِ اتَّبِعْ دِينَ إِبْرَاهِيمَ حنيفاً ، ويحتملُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ المستكنِّ فِي " اتبع " وإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الاسْتِدْلاَلِ به حُجَّةٌ عَلَى إِثْبَاتِ قَاعِدَةٍ كليَّةٍ وهِيَ أَنَّ المضَافَ مَتَى كَانَ جُزْءاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ كَالْجُزْءِ جَازَ أَنْ تَأْتِي الحَالُ من المضاف إِلَيْهِ ، ومثل هَذه الْقَاعِدَةِ لاَ تَثْبُتُ بِمثَالٍ أَوْ مِثَالَيْنِ يَحْتَمِلاَنِ غَيْرَ الحالِ إِنَّمَا يثبتُ باستقراءِ جُزئيات كثيرة حَتَّى يحصُلَ مِنْ ذَلِكَ الاسْتِقْرَاءِ قانونٌ كُلِّيٌّ يغلبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الحُكْمَ منوطٌ بِذَلِكَ.

---

(١) البيت من بحر الكامل من قصيدة للنابغة يهجو بها زرعة الفزاري وكان قد غدر به وفيها بعض الشواهد ومطلعها شاهد وهو قوله يخاطب صاحبه :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ... يهدى إلى غرائب الأشعـــار

اللغة : كوز : بضم الكاف . محقبي أدراعهم ، جعلوا دروعهم خلف راحلتهم كالحقيبة.

الشاهد فيه : قول : محقبي أدراعهم فيهم ، وفيه تقدمت الحال (محقبى) على صاحبها المجرور (فيهم) وخرج على المدح كأنه قال : أمدح محقبى لأنه لا يجوز تقدم الحال في مثل ذلــك.

والبيت في ديوان النابغة : ٨٦ ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٦ ، وشــرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٣٣ ، والأشموني : ٢/ ١٨١ ، وشرح الجمــل الكـبير : ١/ ٣٣٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٣. والشاهد النحوي في شعر النابغة الــذبياني ص ٧١ (د/ عبــد العزيز فاخر).

﴿ترتيب الحال مع عاملها﴾

قولـــــه :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْـبَهَتِ الْمُـصَرَّفَا
فَجَـائِزٌ تَقْدِيمُـهُ كَمُـسْرِعًا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَـا

يَقُولُ : الحالُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا فِعلاً مُتَصرِّفاً أَوْ صِفَةً أَشْبَهت الْفِعْلَ المتصرِّفَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تقديمُهَا عَلَى الْعَامِلِ ، وَمَثَّلَ الصِّفَةَ بِقَوْلِه : " مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ " ومَثَّلَ الفِعْلَ بِقَوْلِه : " مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا " ، فَمُسْرِعاً : حال والعَامِلُ فِيهَا رَاحِلٌ وَهُوَ صِفَةٌ ، ومُخْلِصاً : حَال والعامل فيها دَعَا وهُوَ فِعْلٌ ، واحترز بقوله : " فِعْلٍ صُرِّفَا " مِنْ فِعْلٍ لاَ يَتَصرَّفُ ، فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ تقديمُ الحَالِ عَلَيْهِ نَحْو : ما أَحْسَنَ هِنْداً مُتَجَرِّدَةً ، فَلاَ يَجُوزُ : مَا متجردةً أَحْسَنَ هِنْداً ؛ لأَنَّ العَامِلَ فِي (مُتَجَرِّدَةً) هُوَ أَحْسَنَ وأَحْسَنَ فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ لاَ يَتَصرَّفُ.

واحترزَ بِقَوْله : " أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتَ الْمُصَرَّفَا " مِنْ صِفَةٍ لاَ تُشْبِهُ الْمُتَصَرِّفَ وذَلِكَ أَفْعَلَ التفضيلِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّطْهُ حَالَيْنِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَكْفَى النَّاسِ نَاصِراً لاَ يجُوزُ : زَيْدٌ نَاصِراً أَكْفَى النَّاسِ ، ومَعْنَى قَوْلِه أَشْبَهَت الفعلَ المتصرِّف شبهُهَا بِهِ مِنْ جِهَةِ تَضمُّن مَعْنَى الْفِعْلِ وحروفِهِ وقَبُولِ علاماتِ الْفُروعِ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ اسْمُ الفاعِلِ نَحْو مَا مَثَّلَ به مِنْ قَوْلِه : مُسْرِعاً ذَا رَاحِلِ ، واسمُ المفعولِ نَحْو : زَيْدٌ مجرداً مضروبٌ والصفةُ المشبَّهَةَ قال :[1]

---

(١) البيت من بحر الطويل لَم ينسب لأحد ويوجد فِي شرح التسهيل لابن مالـــك : ٢/ ٣٤٣ ، والعيني بـــرقم ٥٠٤ ، والمقاصـــد الـــشافية : ٣/ ٤٦٨ ، وخزانـــة الأدب : ١٠/ ٣٣٨ ، والخصائص : ١/ ٣١٥ ، وشرح المفصل : ٨/ ٦٣ ، وشرح المقرب : ٥٩٢ (المنصوبات).
اللغة : لهنك : أصله لأنك ، سمح : كريم ، معدم : فقير.
الشاهد قوله : " سمح ذا يسار ومعدما " حيث جاء عامل الحال صفة مشبهة . ويجوز تقديم الحال عليها.

لِهَنَّكَ سَمْحٌ ذَا يَسَارٍ وَمُعْـدِماً كَمَا قَدْ أَلِفتَ الْحِلْمَ مُرْضًى وَمُغضَبَا

فَلَوْ قِيلَ : إِنَّكَ ذَا يَسَارٍ وَمُعْدِماً سَمْحٌ لَجَازَ.

وهذا الَّذي ذَكَرَهُ النَّاظِمُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ العَامِلُ فِي الحالِ فِعْلاً مُتصرِّفاً أَوْ صِفَةً شَبِيهَةً بالفِعْلِ المتصرِّفِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحالِ عَلَى الْعَامِلِ هُوَ مَذْهَبُ سيبويهِ على التفصيلِ الَّذي سَيَأْتي.

وَشَبَّهَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ الحالَ بالتمييزِ فَلَمْ يُجزْ تَقْدِيمَهَا عَلَى العَامِلِ[1] وَقَدْ نَصَّ سيبويهِ وغَيْرُهُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْفِعْلِ ومَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ ومَا فِي حُكْمِهَا.[2]

والفرقُ بَيْنَ الحالِ والتمييزِ ظاهِرٌ ؛ لأَنَّ فِيهَا شَبَهاً من الظروفِ ويَقْتَضِيهَا الْفِعْلُ بِوَجْهٍ مَا فَقُدِّمَتْ كَمَا تُقَدَّمُ الظروفُ.

ويحتاجُ مَا ذَكَرَهُ النَّاظِمُ إِلَى تَقْيِيدٍ ، إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى إِطْلاَقِهِ فَنقول : لا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ عَلَى العَامِلِ وَإِنْ كَانَ كَمَا ذُكِرَ فِي مسائِلَ.[3]

الأُولَى : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِلَةً لأَلْ نَحْو : القَائِمُ ضَاحِكاً زَيْدٌ لاَ يَجُوزُ ضَاحِكاً الْقَائِمُ زَيْدٌ.

الثانية : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِلَةً لِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ نَحْو : يعجبني أَنْ تَجِيءَ مُسْرِعاً هَكَذَا أَطْلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الحرفِ المصدري وينبغي أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ العاملِ وغَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَامِلاً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الحَـالُ عَلَى الْعَامِـلِ فِيهَا نَحْو المثـالِ الَّذي

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٩ ، والهمع : ١/ ٢٤١.

(٢) أجاز سيبويه والجمهور تقديم الحال على عاملها قياساً على المفعول به والظرف ومنع تقـديم الحال على عاملها الظرف . ينظر الكتاب : ٢/ ١٢٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٩ ، والهمع : ١/ ٢٤٢.

(٣) انظر كثيراً من هذه المسائل في المقاصد الشافية للشاطبي جـ٣ ص ٤٦٨ ، ٤٦٩.

قَدَّمْنَاهُ / ١٩٥، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ عَامِلٍ جَازَ ذَلِكَ نَحْو : عجبْتُ ممَّا يَرَى زَيْدٌ بَاكياً فَيَجُوزُ : عَجبْتُ ممَّا بَاكياً يَرَى زَيْدٌ كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْو : عَجبْتُ ممَّا تَضرِبُ زَيْداً فَإِنَّهُ يَجُوز : عَجبْتُ ممَّا زَيْداً تَضْرِبُ.

الثالثةُ : إذَا كَانَ مَصْدَراً ينحلُّ لحرفٍ مَصْدَرِيٍّ والفعلُ نحو : يعجبني ذهَابُكَ مُسْرِعاً لاَ يَجُوزُ : يعجبُني مُسْرِعاً ذهَابُكَ ، فَإِنْ وَقَعَ الْعَامِلُ صِلَةً لاسمٍ أَوْ صِفَةً لَمْ يَجُزْ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْمَوْصُولِ والْمَوْصُوفِ ويَجُوزُ أَنْ يتَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَرْكَبُ الْفَرَسَ مُسرجاً وأَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَ مُسْرِعاً فَيَجُوزُ مُسْرجاً يَرْكَبُ الْفَرَسَ ومَنْ مسرعاً جَاءَ ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي المفْعُولِ بِهِ نَحْو قَوْلِ الشَّاعِرِ :[1]

عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عَلُوكِ

أَيْ عَلُوكٍ مِسْحَلَهَا فَقَدَّمَ مَعْمُولَ عَلُوكٍ الْوَاقِعَ صِفَةً لِجَرْدَاءَ عَلَى عَلُوك.

---

(١) هذا شطر بيت من بحر الوافر وهو عجز وصدره وتكملته كالآتي :

ألا شتان ما عمرو مشيحـــاً   على جرداء مسحلها علوك

وهو للخرنق أخت طرفة بن العبد تهجو عبد عمرو لأنه أنشد شعراً لعمرو بن هند الملك وهو من مقطوعة رويها كاف مفتوحة أولها قوله :

ألا ثكلتك أمك عبد عمرو   أبا الفجرات واخيت الملوكا

اللغة : المسحل : الحذر الجاد ، جرداء : يقال فرس أجرد إذا رقت شعرته وقصرت وهو مدح ، وفرس جرداء أيضاً ، والمسحل والمسحلان : حلقتان في طرف اللجام إحداهما داخلة فـي الأخرى ، علوك من علك الفرس اللجام يعلكه إذا لاكه في فيه.

الشاهد فيه : قوله مسحلها علوكاً حيث قدم المفعول به وهو مسحلها علـى ناصـبه مـن الوصف وهو علوك ، والبيت في التذييل والتكميل : ٤/ ٧٨٩ ، وانظر المقطوعة كلها فـي جمهرة أشعار العرب للقرشي ص٢١٥ جـ١ تحقيق محمد علي الهاشمي (جامعة الإمام).

الرابعةُ : إِذَا كَانَ مَقْرُوناً بِلاَمِ القسمِ نحو : واللهِ لأخْرُجَنَّ مُسْرِعاً لاَ يَجُوزُ : مُسْرِعاً لأَخْرُجَنَّ.

الخامسةُ : إِذَا كَانَ مَقْرُوناً بِلاَمِ القسمِ الابتداءِ نَحْو : إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ مُسْرِعاً لاَ يَجُوزُ : مُسْرِعاً لَقَائِمٌ.

السادسةُ : أَنْ تَكُونَ الحَالُ جُمْلَةً مَعَهَا وَاوُ الحالِ نَحْو : خرجْتُ والشَّمْسُ طَالعَةً لاَ يَجُوزُ : والشَّمْسُ طَالعَةً خَرَجْتُ ، وأجاز الكسائيُّ والفرَّاءُ وهشامُ : وأَنْتَ رَاكِبٌ تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ حَسُنْتَ تريد : تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ وحَسُنْتَ وأَنْتَ رَاكِبٌ فَقَدَّمَ الحَالَ وفيها الواوُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا الَّذي هُوَ حَسُنْتَ وتُحْسِنُ.(١)

وَحَكَى صَاحِبُ رؤُوسِ المسَائِلِ(٢) ما نصه : لا يمتنعُ عِنْدَ الجمهورِ تَقْدِيمُ الجملة الحالية الَّتِي مَعَهَا الْوَاوُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا إِذَا كَانَ فِعْلاً ، وَمَنَعَهُ الفرَّاءُ(٣)، وهَذَا النقلُ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ.

وذُو الحال إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً أَوْ مَنصُوباً أَوْ مَجْرُوراً ، إِنْ كَانَ مَجْرُوراً فَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلاَمُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ أَوْ بالإِضَافَة ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً وَالْعَامِلُ فِيه أَحَدُ مَا ذَكَرَهُ النَّاظِمُ وعَرَى مِنَ الْقُيُودِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً أَوْ مُضْمَراً ، إِنْ كَانَ مُضْمَراً جَازَ التَّقْدِيمُ بِإِجْمَاعٍ ، وَلاَ اعْتِبَارَ بِشُذُوذِ الْجَرْمِيِّ(٤)، إِذْ

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٥٠ ، والهمع : ١/ ٢٤٢.

(٢) هو ابن أصبغ واسمه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ت في حدود سنة ٣٢٨(هـ) ينظر البغية : ١/ ٤٢٣.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٣٥٠.

(٤) قال الشيخ خالد بعد أن ذكر إجازة البصريين تقديم صاحب الحال عليها : " هـذا مـذهب البصريين إلا الجرمي فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها ". التصريح : ١/ ٣٨١.

السماعُ والقياسُ يردَّانِ عَلَيْهِ قال تعالَى: [(١)]﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ (فخشعاً) حال، وذُو الحالِ هُوَ الضَّميرُ فِي (يخرجون) وقال الشاعر :[(٢)]

مُزْبِداً يَخْطِرُ مَـا لَـمْ يَرَنِـي ... وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِـي رَتَـعْ

وقَالَ طَرَفَةُ[(٣)]:

ذُلُقُ الْفَـارَةَ فِـي إِفْـزَاعِهِمْ ... كَرِعَالِ الطَّيْرِ أَسْـرَاباً تَمُـرْ

فـ (مُزْبِداً) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المستكنِّ فِي (يَخْطِرُ) ، وأسراباً حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فِي (تَمُرْ) . وَإِنْ كَانَ مظهراً نحو : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً جَازَ تَقَدُّمُهَا عَلَى الْمَرْفُوعِ دُونَ الْعَامِلِ بإجماعٍ ، قال الشاعر :[(٤)]

---

(١) من الآية : ٧ من سورة القمر.

(٢) البيت من الرمل لسويد بن أبي كاهل ويوجد في المقتضب : ٢/ ٤٣٦ ، والأصول : ١/ ٢١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤١ ، واللسان (رتع) ، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٨ ، والخزانة : ٧/ ٥٥٤.

اللغة : مزبداً : من أزبد الجمل إذا ظهر الزبد على مشافره ساعة هياجه ، يخطر : من الخطر بسكون الطاء وهو ضرب الفحل بذنبه عند هياجه.

الشاهد قوله : " مزبداً يخطر " حيث تقدمت الحال على عاملها وصاحبها المضمر.

(٣) البيت من الرمل لطرفة في ديوانه : ٥٨ (دار صادر).

اللغة: ذلق : مسرعون ، إفزاعهم : من أفزع المستغيث . إذا أغاثه ونجده ، رعال الطير : جماعاته.

الشاهد قوله : " أسراباً تمر " وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على عاملها وصاحبها المضمر.

(٤) البيت من بحر الطويل لَمْ أستطع أن أعثر له على قائل أو مراجع .

والشاهد فيه قوله : وتقبل أشباهاً عليك صدورها حيث تقدمت الحال على صاحبها وهو جائز.

تَبَيَّنُ أَعْجَازُ الأُمُورِ إِذَا انْقَضَتْ وَتُقْبِلُ أَشْبَاهاً عَلَيْكَ صُدُورُهَا

وقال النابغة :[١]

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً أَبُو حَجَرٍ إِلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ

وقال أيضاً :[٢]

يَطِيرُ فِضَاضاً بَيْنَهَا كُلُّ قَوْنَسٍ وَيَتْبَعُهَا مِنْهُمْ فِرَاشُ الْحَوَاجِبِ

فَإِنْ قَدمْتَهَا عَلَى الْعَامِلِ فَفِي ذَلِكَ خِلاَفٌ : مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ الْجَوَازُ ومَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعُ[٣]، مثَالُ ذَلِكَ : ضَاحِكاً جَاءَ زَيْدٌ وَحُجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ مَاحَكَاهُ الرياشيُّ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ[٤]: شتَّي تؤوب الحلبة أي متفرقين يرجعُ الحالبُونَ وَقَالَ الشاعرُ :[٥] / ١٩٦

---

(١) البيت من بحر الطويل للنابغة الذبياني ويوجد في ديوانه : ١٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤١ ، والمساعد : ٢/ ٢٢ ، والتصريح : ٢/ ١٥٣ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩١.
الشاهد قوله : " لو جاء سالماً أبو حجر " حيث تقدمت الحال على صاحبها المرفوع دون أن تتقدم على العامل.

(٢) البيت من بحر الطويل للنابغة في ديوانه : ٣١ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٤١ ، والخصائص : ٢/ ٢٧٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٠. والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ص ٦٧.
اللغة: فضاضاً : متناثراً ، القونس : أعلى الرأس ، الفراش : العظام الرقيقة المحيطة بالخياشيم.
الشاهد قوله : " فضاضاً بينها كل قونس " وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على صاحبها المرفوع دون تقدمها على العامل.

(٣) ينظر الإنصاف : ١/ ٢٥٠ وما بعدها ، والمقتضب : ٤/ ١٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٥٢، ١٥٣ ، والتصريح : ١/ ٣٨١ ، والممنوع في النحو : ١٢٦ وما بعدها.

(٤) مجمع الأمثال : ٢/ ١٥٠ (عيسى الحلبي).

(٥) البيت من بحر الطويل لَم ينسب إلى قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٢ ، والمساعد : ٢/ ٢٤ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩١ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٧٢.
الشاهد قوله : " سريعاً يهون الصعب " حيث تقدمت الحال على عاملها المتصرف.

سَرِيعاً يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولِي النُّهَــى إِذَا بِرَجَاءِ صَادِقٍ قَابَلُوا إِلْيَاسَا

فَـــ (سَرِيعاً) حال من (الصعب) وَهُوَ مَرْفُوعٌ ظَاهِرٌ وَقَدْ تقدمَتْ عَلَى الْعَامِلِ فيهَا وَهُوَ يَهُونُ ، ولمن يحتجُ للكوفيينَ أَنْ يَتَأَوَّلَ هَذَا السَّمَاعَ.[١]

وإِنْ كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَنْصُوباً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً أَوْ مُضْمَراً إِنْ كَانَ مُظْهَراً نحو : ضربْتُ هنداً ضَاحِكَةً فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ جَوَازُ توسُّطِهَا وتقدُّمِهَا فتقول : ضَاحِكَةً ضربْتُ هِنْداً وضَرَبْتُ ضَاحِكَةً هِنْداً ، ومَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعُ فِي المسألَتَيْنِ إِلاَّ إِذَا كَانَت الحالُ فِعْلاً فإنه يجوزُ عِنْدَهُمْ التوسُّطُ نحو : ضربْتُ تضحَكُ هِنْداً.[٢]

وحجةُ البَصْرِيِّينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[٣]

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسِيئِينَ أُسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهُمْ حَتَّى يُلاَقُوا وَلاَئِيَــا

فَـــ (مسيئين) حالٌ مِنْ (أُسْرَتِي) ، وهَذَا الذي احتجَّ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ لا حُجَّةَ فيه لاحتمالِ تأويلِهِ وعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ حُجَّةٌ فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيــلٌ عَلَى جَوَازِ التقدُّمِ عَلَى الْعَامِلِ ، فَيَحْتَاجُ فِي إجازةِ مِثْلِ : ضَاحِكَةً ضربْتُ هِنْداً إِلَى دليلٍ.

وإِنْ كَانَ صَاحِبُ الحالِ مضمراً منصوباً جاز التقديمُ باتفاقٍ نَحْوُ : مُسْرِعاً لَقِيَتْنِي هِنْدٌ فمسرعاً حالٌ مِنْ ضَمِيرِ النَّصْبِ فِي لقيتني.

---

(١) تأويله أن تجعل الحال منصوبة بعامل محذوف يفسره المذكور والتقدير : يهون الصعب سريعاً يهون الصعب ومثل شتى تؤوب الحلبة كما فعلوا مع الاسم في باب الاشتغال.

(٢) ينظر شر التسهيل : ٢/ ٣٤٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٤٧ ، والهمع : ١/ ٢٤١ ، والممنوع في النحو : ١٣٢ وما بعدها.

(٣) البيت من بحر الطويل بجهول القائل ، والشاعر يحث فيه على وصل ذوى القربَى ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٤٧ ، والهمع : ١/ ٢٤١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٧٠ ، وشرح المقرب : ٦٢٢ (المنصوبات).

الشاهد قوله : " و لم أصرم مسيئين أسرتي " حيث تقدم الحال على صاحبه المنصوب.

قولـــــه :

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْــلِ لاَ   حُرُوفِهِ مُــؤَخَّراً لَــنْ يَعْمَــلاَ

يقول : الحال إذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى فِعْلٍ لاَ فِعْلٍ ولا اسْمٍ أَشْبَهَ الفِعْلَ فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامِلَ لا يتقدمُ عَلَيْه الحالُ ، ثُمَّ مَثَّلَ بِتِلْكَ مُشيراً بِهَا إِلَى مَا لاَ يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ مِنَ الأَسْمَاءِ وذَلِكَ نَحْو : أَسْمَاءِ الإشارة وكَأَنَّ واسْمِ الاستفهامِ الذي قُصِدَ بِهِ التَّعْظِيمُ ، واسْمِ الجنْسِ المقْصُود به الكمالُ ، والمشبَّه به ، وأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ غَيْرِ المتوسطة بين حالين ، وبِلَيْتَ وكأنَّ مُشيراً بِهَا إِلَى مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ مما فيه معنى الفعلِ نحو : لَيْتَ وكَأَنَّ ولَعَلَّ ، ثم ذَكَرَ أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً فَإِنَّهُ يندرُ تقديمُ الحالِ عَلَيْهِ ، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى تَمْثِيلِ هَذَا كُلِّه مُسْتَوْفًى إِنْ شَاءَ اللهُ.

ونبدأُ بِمَا بَدَأَ النَّاظِمُ بِهِ فَنَقُولُ : مَثَّلَ أَوَّلاً باسْمِ الإشارةِ وذَلِكَ نحو : تِلْكَ هِنْدٌ ضاحكةً وذَا زَيْدٌ قائماً ، فَضَاحكةً وقَائماً مَنْصُوبَانِ عند البصريينَ عَلَى الحَالِ ولَمْ يتقدمْ عَلَيْهَا إِلاَّ زيد وهند[1]، وهما عَلَمَانِ لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ واسمِ الإشارةِ وفيه معنى الفعلِ وكأنه قال : أشير إِلَى هندٍ فِي حالِ ضحكِهَا وإِلَى زَيْدٍ فِي حالِ قيامِهِ.

وفِي اسْمِ الإشارةِ إِذَا تَقَدَّمَ حرفُ التنبيه عليه نحو : هَذَا زَيْدٌ قائماً أجازوا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ حَرْفَ التنْبِيه وأَنْ يَكُونَ اسمَ الإشارةِ ، وبَنُوا عَلَى ذَلِكَ فَرْعاً وَهُوَ : هَا قائماً ذَا زيدٌ فَقَالُوا : إِنْ كَانَ الْعَامِلُ حرف التنبيه جازت المسأَلَةُ لأَنَّ الحَالَ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، وإِنْ كَانَ الْعَامِلُ اسْمَ الإشارةِ لَمْ تَجُزِ المسألةُ لِتَقَدُّمِ الحال عَلَيْه.

---

(١) ذهب السهيلي إِلَى أن اسم الإشارة لا يعمل بل الناصب فِي نَحو : تلك هند ضاحكة فعــل مضمر تدل عليه الجملة تقديره : انظر إليها ضاحكة . ينظر نتائج الفكر : ٢٧٩ ، الارتشاف : ٢/ ٣٥١ ، والهمع : ١/ ٢٤٤.

وأبْطَلُوا كُلُّهُم : قَائماً هَذَا زَيْدٌ ، وأجَازُوا تِلْكَ ضَاحِكَةً هِنْدٌ وَهَذَا قَائِماً زَيْدٌ ، والدليلُ عَلَى جَوَازِ : هَذَا قَائِماً زَيْدٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[1]

أَتَرْضَى بِأَنَّا لَمْ تَجِفَّ دِمَاؤُنَـا وَهَذَا عَرُوساً بِالْيَمَامَةِ خَالِـدُ

والدَّليلُ عَلَى جَوَازِ : هَا قائماً ذَا زَيْدٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[2] / ١٩٧

هَا بَيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغِ لَهُ وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُـصْحَهُ رَشَـدُ

وَزَعَمَ السهيليُّ فِي قَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ قَائِماً أَنَّ العَامِلَ فِي الحالِ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الاسْمُ المبْهَمُ ، إِذَا قُلْتَ : هَذَا ، فَإِنَّكَ أَشَرْتَ إِلَى المخَاطَبِ لينظُرَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : انْظُرْ إِلَيْهِ مُقْبِلاً ، فَانْظُرْ هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الحالِ ، ولَيْسَ قولُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْعَامِلَ اسْمُ الإشارةِ بصحيحٍ ؛ لأَنَّهُ غَيْر مُشْتَقٍّ مِنْ لَفْظِ الإِشَارَةِ ولا مِنْ غَيْرِهَا إنما هو كالمضْمَرِ إذا قلْتَ هو ، ألا ترى أنه لا يسوغُ لأحدٍ مَا فِي هُوَ ولا ما فِي أَنْتَ مِنْ مَعْنَى الإضمارِ يعملُ فِي حَالٍ أَوْ ظَرْفٍ فكذلك أسماءُ الإِشَارَةِ.

---

(١) البيت من بحر الطويل لَم ينسب فِي مراجعه إلَى قائل ، والبيت يشير إلَى موقعة اليمامة ومـا حدث فيها من مقتل مالك بن نويرة وزواج خالد بن الوليد بامرأته.

الشاهد فيه : قولـه : وهذا عروساً باليمامة خالد ، فإن عروساً يروى بالنصب على الحال وعامله إما اسم الإشارة أو هاء التنبيه وقد تقدما عليه كما يروى بالرفع على أنه خـبر أول وخالد خبر ثان.

والبيت يوجد فِي : الأصول لابن السراج : ١/ ١٠٤ ، وشرح الـسيرافي للكتـاب : ١/ ٩ (مطبوع) ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٨.

(٢) البيت من بحر البسيط لَمْ أعثر على قائله وهو فِي المغني : ٥٦٤ ، ٦٥٩ ، وحاشية الأمير : ٢/ ١٣٦ ، ومعجم شواهد العربية : ١٣١ ، وشرح التسهيل لنـاظر الجـيش : ٥/ ٢٢٩٨ ، والخضري وعلى ابن عقيل : ٢/ ٢١٨.

الشاهد قوله : " ها بينا ذا صريح " حيث توسط الحال بين اسم الإشارة وبين هـاء التنبيـه وعلى ذلك فالعامل فيه هاء التنبيه ولا يجوز أن يعمل فيه الإشارة لتقدم الحال عليه.

قال : وقد يشيرُ المتكلّمُ إلَى المخَاطبِ بيدٍ أوْ برأسٍ إلَى جهَةِ شَيْءٍ بعينه فيكونُ فِي ذَلكَ تَنْبيهٌ لَهُ عَلَى النظرِ فتعملُ فِي ذَلكَ النظرِ فِي الحالِ كَمَا حَكَى سيبويه لِمَنْ الدَّارُ مَفْتُوحاً بَابُهَا ، وَلَمْ يَقل : لِمَنْ هَذه الدَّارُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّوَجُّهَ يقومُ مقامَ الإشارةِ ، والإشارةُ تَنْبيهٌ عَلَى النظرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلاَ سَبيلَ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي مَفْتُوحاً بَابُهَا مَا تعلقتْ به اللامُ من الاستقرارِ أوْ مَعْنَى الملْكِ لفَسادِ الْمَعْنَى ؛ لأنَّكَ لَوْ قدرْتَ الاستقرارَ ظاهراً لَمْ يكنْ لَهُ اختصاصٌ بالحالِ ولاَ هِيَ مِلْكٌ لصَاحبِهَا فِي حالِ فَتْحِ بَابِهَا على الخصوصِ ، ولذَلكَ أَعْرَضَ سِيبَوَيه عَنْ ذَلكَ الْمَعْنَى وَلَمْ يَجْعَلْهُ عَاملاً فِي مِثْلِ هَذه الحالِ[1] انتهى كلامُهُ.

وقَالَ أَيْضاً : وَمِمَّا لاَ يَجُوزُ فيه تَقْديمُ الحالِ قولُكَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلقاً ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِيه هَا هُنَا مِمَّا دَلَّ عَلَيْه التَّوَجُّهُ والإشارةُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : انْظُرْ إِلَيْه مُنْطَلقاً فَمَعْنَى انْظُرْ هُوَ الْعَامِلُ فيه لاَ مَا قَالَهُ بَعْضُهُم مِنْ مَعْنَى التنبيه فِي قولك : (هَا) ؛ لأَنَّ هَا حَرْفٌ وَمَعَانِي الحرُوفِ لا تعملُ فِي الظروفِ والأحوالِ ، وكذلك لا يعملُ فِيه مَا فِي ذَا مِنْ مَعْنَى الإشارةِ كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ غَيْر مشتقٍّ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ هو وأنت فِي المضمراتِ.

ولَيْسَ فِي أَلْفَاظِ هذه الأسماءِ شيءٌ مِنْ مَعَانِي الفعلِ ، ولكنْ لما أشرْتَ للمخاطبِ إِلَى زَيْد وتوجَّهْتَ إليه عَلِمَ أَنَّكَ تُريدُ : انظرْ إليه في هذه الحالِ ، فَلاَ يجوزُ تقديمُ الحالِ عَلَى مِثْلِ هَذَا العاملِ المعنوي ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بفعْلٍ مَلْفُوظ به فَيُشَبَّهُ بالمَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ ولو جعلْتَ مكانها الظرفَ فَقُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ اليوْمَ لَمْ يَجُزْ قَدَّمْتَ اليومَ أو أخرتَهُ لِعَدَمِ الفائدةِ فِي ذِكْرِ الظرفِ ؛ لأَنَّ المخَاطبَ قَدْ عَلِمَ مِنَ التَّوَجُّه والإشارةِ أنك لا تريدُ إِلاَّ ذَلكَ الحِينَ الذي أشرْتَ إليه ، فلا معنى لِتَقْييدِ هَذَا فِي هَذَا

---

(١) انظر نتائج الفكر للسهيلي : ٢٢٩ ، ٢٣٠ تحقيق د/محمد البنا (دار الرياض) وكذا ص٣٤٣ وما بعدها ، وص ١٧٩ تحقيق عادل عبد الموجود ، وانظر أيضاً ملخصا له فِي ناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٨.

المعنَى بحينٍ آخَر والحالُ لَيْسَتْ كَذَلكَ إِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ تُرِيدُ تنبيهَ المخاطبِ عَلَى النَّظَرِ إِلَى زَيْدٍ فيها لغرضٍ مقصودٍ كَمَا جَاءَ فِي التنْزِيلِ[١] ﴿أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ نَبَّهَتْ عَلَى الشَّيْخِ المانعِ مِنَ الولادَةِ ، فَهَذَا الْفَرْقُ بينهما يعني بَيْنَ الحالِ والظرفِ[٢] انتهى.

وَقَالَ أَبو عَبْد الله بنُ أَبِي العافية[٣]: قولهم : هَذَا زَيْدٌ رَاكِباً الْعَامِلُ فِي الحالِ اسْمُ الإشارَةِ فَسَأَلَهُ سَائِلٌ هَلْ يَكُونُ العاملُ حَرْفَ التنبيه أَوْ لاَ يَكُونُ ؟ فقال : لاَ يَكُونُ وإِنْ كَانَ الحرفُ بمعنَى التنبيهِ كَمَا أَنَّ اسْمَ الإشارةِ كَذَلكَ ، ووجْهُهُ أنهم قد حَذَفُوا لَفْظَ الفعلِ واستَغْنَوا بحرفِ التنبيه عنه ، فَلَمْ يَكُونُوا ليعملُوه عَمَلَ الفِعْلِ فيكونوا قد رَجَعُوا إِلَى مَا خَفَّفُوهُ مِنْ كَلاَمِهِمْ فَيَكُونُ ذَلِكَ نَقْضاً لما قَصَدُوه.

أَمَّا اسْمُ الإشارةِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَفْعَلُوا بِالأَسْمَاءِ ذَلِكَ بَلْ أعملُوهَا عَمَلَ الأفعالِ وأَجْرُوهَا مَجْرَاهَا وَقَدَّرُوا فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْو قولهم : ضاربٌ زَيْداً ، فَلَمَّا كَانَتِ الأسماءُ قَدْ أُجْرِيَتْ مَجْرَى الأَفْعَالِ وأُخْرِجَتْ إِلَيْهَا لَمْ يَكُونُوا لِيَمْنَعُوهَا / ١٩٨ مِنَ الْعَمَلِ فِي الحالِ إِذْ قَدْ أَعْمَلُوهَا فِيمَا هُوَ أَقْوَى مِنَ الْحَالِ. انتهى".[٤]

فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّه أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً فَمُنْطَلِقاً عَلَى قَوْلِ البصريِّينَ حالٌ ، وفِي العاملِ فيه ثلاثةُ أَقْوَالٍ :

أحدُهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ حرفُ التنبيهِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الإشارةِ وهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِهِم.

---

(١) سورة هود : ٧٢.

(٢) انظر نتائج الفكر للسهيلي : ١٧٩ ، والهمع : ١/ ٢٤٤ ، والتصريح : ١/ ٣٨٢.

(٣) هو أبو بكر وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدي المتوفي بغرناطة سنة (٥٨٣هـ).

(٤) ينظر هذا الرأي في الارتشاف : ٢/ ٣٥١.

والثَّاني : أنَّ العامِلَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ اسمُ الإشارةَ وهُوَ مَذْهَبُ السهيلي.

والثَّالثُ : أنَّ العَامِلَ فِيهِ إنما هو اسمُ الإشارةِ وهو مذهبُ ابن أبي العافية.

وَكُلُّ هَذهِ الأقوالِ لاَ تَسْلَمُ مِنَ النَّقْدِ :

أمَّا الْقَوْلُ الأَوَّلُ فهو أنَّ الحالَ إذَا وَقَعَتْ فِي جُمْلَة فعْلِيَّة أوْ مَا أشْبَهُهَا فإنَّمَا هِيَ تَقْيِيدٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مِنْ فَاعِلٍ أوْ مَفْعُولٍ حَالَةَ وُقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ أوْ بِهِ ، وإذَا وَقَعَتْ فِي جُمْلَة ابتدائية فإنما هي تقييدٌ للمحكومِ عَلَيْهِ حَالَةَ نَسْبَةِ الحكمِ عليه بالْخَبَرِ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ جَامِداً.

وأمَّا إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا فَتَكُونُ الحَالُ من الضميرِ المستكنِّ فيه إنْ تحمَّلَهُ وإذَا كَانَ كَذَلِكَ فتبيَّنَ أنَّ الحالَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى ، فإذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً وجَعَلْتَ حرفَ التنبيهِ هو العاملُ فِي الحالِ صَارَ الْمَعْنَى : تَنَبَّه أيُّهَا الْمُخَاطَبُ هَذَا زَيْدٌ فِي حَالِ انْطِلاَقِهِ أيْ تَنَبَّهَ فِي حالِ انْطِلاَقِهِ والْعَامِلُ فِي الحالِ هو العاملُ فِي صَاحِبِهَا ومُنْطَلِقاً عَلَى زَعْمِهِمْ حَالٌ إمَّا مِنَ اسْمِ الإشارةِ وإما مِنْ زَيْد ، وحَرْفُ التنبيه لَيْسَ بِعَامِلٍ أصْلاً لاَ فِي اسْمِ الإشارةِ ولاَ فِي زيدٍ ولاَ فِي غَيْرِهِمَا فَكَيْفَ تقولُ إنَّهُ عَامِلٌ فِي الحالِ وَأيْضاً فاسْمُ الإشارةِ أوْ زَيْدٌ مُتَّصِفٌ بالانطلاقِ وملتبِسٌ بِهِ سَوَاءً انتبهْتَ أنْتَ لانْطِلاَقِهِ أوْ لَمْ تَنْتَبِه.

وإنْ جَعَلْتَ اسْمَ الإشارةِ هُوَ العاملُ فِي الحالِ فلا يَصِحُّ ذَلِكَ لأنَّكَ حكمْتَ عَلَى اسْمِ الإشَارَةِ حالةَ انطلاقه بأنه زيدٌ أيْ المشارُ إلَيْه حَالَةَ الانْطِلاَقِ زَيْدٌ ، والأمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمُشَارُ إلَيْه بِأنَّهُ زَيْدٌ ثابتةٌ لَهُ الزيدية سواءٌ أكَانَ المشارُ إلَيْه مُنْطَلِقاً أوْ غَيْرَ مُنْطَلِقٍ ، وبِهَذَا يُرَدُّ قَوْلُ ابنِ أبي العافية ، وأيضاً فإنه زَعَمَ أنَّ الْحَرْفَ لما حُذفَ واسْتُغْنِيَ بِحَرْفِ التنبيهِ عنه لَمْ يَكُونُوا لِيُعْمِلُوهُ عَمَلَهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ رُجُوعاً إِلَى مَا حَذَفُوهُ مِنْ كَلاَمِهِمْ يَرد عليه إعمالُ كَأنَّ فِي الحالِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ ، وَقَدْ

استَغْنَى عَنْ فِعْلِ التشبيه بهَا ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لاَ تَعْمَلَ إِلَى أَنْ قَيَّدَ الحرْفُ بأَنَّهُ لَمْ يستقرَّ فيه عملٌ فتَخْرُجُ كَأَنَّ ؛ لأَنَّهُ قَد استَقرَّ لَهَا الْعَمَلُ فِي غَيْرِ الحالِ وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالَى ، وأيضاً فَإِنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ العاملَ فيهَا اسْمَ الإشارة وجَعَلْتَهَا حَالاً منْهَا كَانَ ذَلكَ بَاطلاً ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِي الحالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ، واسْمُ الإشارةِ لَيْسَ عاملاً فِي نَفْسه فَلاَ يَكُونُ عَامِلاً فِي الحَالِ ، وَلاَ التفاتَ لقوْلِ مَنْ زَعَمَ : إنَّ صَاحِبَ الحالِ قَدْ يَعْمَلُ فِي الحالِ لأن الحالَ فِي المعنَى هي صاحبُ الحالِ وَكَمَا أَنَّ ذَا الحَالِ لاَ يَعْمَلُ فِي نَفْسِهِ ، فَكَذَلِكَ لاَ يَعْمَلُ فِي الحَالِ.

وأَمَّا مَذْهَبُ السهيليِّ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى المذْهَبَيْنِ المذْكُورَيْنِ ؛ لأَنَّ فيه إِبْقَاءَ العملِ للفعلِ ونِسْبَتَهُ إِلَيْه ، إلاَّ أَنَّ فيه تَقْرِيرَ عاملٍ لَمْ يلفظْ به قَطْ ، وَلأَنَّ الْكَلاَمَ يصيرُ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَتَيْنِ ، لأَنَّ التقديرَ هَذَا زَيْدٌ انْظُرْ إِلَيْهِ قَائِماً ، وظَاهِرُ الْكَلاَمِ أَنَّهُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ.[١]

وَلما كان قَوْلُ البصريينَ فِي هَذِهِ المسألةِ لا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ ارتكب الكوفيونَ طَرِيقَةً أُخرَى فِي هَذِهِ المسألة :

فَقَالَ الْفَرَّاءُ والكسائيُّ : يقال هَذَا زَيْدٌ قَائماً عَلَى أَنَّ قَائماً خَبَرُ التقريب[٢] الَّذي يُشْبِهُ فيه هذا كان حينَ يُقَالُ كَيْفَ تخافُ الظُلْمَ وهذا الخليفة قادماً ؟ وكَيْفَ تجدُ البرْدَ وهَذه الشَّمْسُ طَالعَةً ؟ يقرِّبُ هَذَا وهَذه قُدُومُ الخَلِيفَة وطُلُوعُ الشَّمْسِ ، ولَمْ يكن هذا فِي الْمَعْنَى إشارةً ؛ لأَنَّ الخَلِيفَةَ لا يجهَلُ وَلاَ يُشَكُّ فيه فتعرفه الإشارةُ ، وكَذَلِكَ الشَّمْس قد غنيت / ١٩٩ لشهرتهَا عَنِ الإِشَارَةِ الَّتِي تحددُهَا وتعينُهَا.

---

(١) انظر هذا النقد لمذهب السهيلي فِي شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٨ ، فهو منقول من هنا أو من التذييل والتكميل.

(٢) انظر الارتشاف : جـ٢ ص٣٢٥.

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ أَيْضاً فِي هَذَا زَيْدٌ قَائِماً ما أجازه البصريُّونَ مِنْ أَنَّ قائماً حَالٌ إِمَّا من اسْمِ الإِشَارَةِ وإما مِنْ زَيْد ، فَلَوْ وسطْتَ قَائماً بَيْنَ اسْمِ الإشارةِ وزَيْد فَقُلْتَ هَذَا قَائماً زَيْدٌ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : النَّصْبُ عَلَى الحَالِ إِمَّا مِن اسْمِ الإشارةِ وَإِمَّا مِنْ زَيْدٍ ، وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ نَصبَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خبَرَ التقريب.

وَقَالَ الْفراءُ : لاَ أنصب قائماً هُنَا عَلَى الحالِ مِنْ زَيْدٍ لأَنَّهُ لما جَاوَزَ اسْمَ الإشارةِ وَكَانَ لاسمِ الإشارة رتبةُ السبْقِ وَقُوَّةُ الابتدائية غَلَبَ عَلَى الحَالِ فَلَمْ يَصِلْ مَعَهُ إِلَى الأَخيرِ وَلَيْسَ بجَائزٍ أَنْ يُقَالَ : هَذَا قَائماً زَيْدٌ عَلَى خبرِ التَّقْرِيبِ لأَنَّهُ كَلاَمٌ بُنيَ عَلَى الجَوَابِ وَأَلْفَاظُهُ لاَ تُغَيَّرُ ، وخبرُهُ لاَ يزايلُ مَكَانَهُ قَالَ : وَلَوْ أَخبَرْتَ هَذَا قَائماً زَيْدٌ فِي التَّقْرِيبِ استغْلَقَ عَلَيَّ الْقَوْلُ فِي المكنيِّ حين أقولُ : هَا أَنَا ذَا قَائماً ، وَهَا أَنْتَ ذَا قَائماً ، وهَا هُوَ ذَا قَائماً ، وهَا هِيَ هَذه قَائمَةً وهَا أَنْت ذي قَائمَةً ، لأَنِّي إِذَا أَرَدْتُ تَوَسُّطَ الْخبرِ ، فَإِنْ جُعلَ بَيْنَ أنا وذا أَفْسَدَ ترتيبَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ المكنَّى خَلَطَ بهَذَا حينَ جَعَلَ بَيْنَ ها وذا ، وإِذَا دَخَلَ بينَ المكنيِّ وذَا داخلٌ فَسَدَ الاختلاطُ ، وإِنْ جُعلَ بَيْنَ هَا وَأَنا لَمْ يَكُنْ ذَلكَ مَوْضعاً . إِذْ هَا لاَ تعرفُ لَهُ مُزَايَلَةَ المكنيِّ ، فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خَبَرَ التقريبِ لا يتوسَّطُ مع ظَاهِرٍ وَلاَ مَكْنِيٍّ.

واتَّفَقَ الْكُوفيُّونَ عَلَى إِحَالَة قَائماً هَذَا زَيْدٌ عَلَى أَنَّ هَذَا يُفِيدُ الإِشَارَةَ أَو التَّقْرِيبَ ، وكذلك اتَّفَقَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَنْعِهَا.

وَأَمَّا لَيْتَ وَكَأَنَّ ، فَذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الأَرْجُوزَةِ حَرْفَ التَّرَجِّي وَهُوَ لَعَلَّ وَأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ.

أَمَّا (كَأَنَّ) فَمُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، وَأَمَّا (لَيْتَ وَلَعَلَّ) فَمُخْتَلَفٌ فِيهَا :

نَصَّ الزمخشريُّ عَلَى أَنَّ لَيْتَ ولَعَلَّ وَكَأَنَّ يَنْصِبْنَ الْحَالَ بِخلاَفِ أَخَوَاتِهَا وَهِيَ : إنَّ وأَنَّ ولَكِنَّ فَإِنَّهُنَّ لاَ يَنْصِبْنَ الحالَ[١]، وَتَبِعَهُ هَذَا النَّاظِمُ[٢] وابنُ عصفورٍ[٣]، والصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ ، وَإِنَّ شيئاً مِنَ الحرُوفِ لا تَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ ولا فِي حَالٍ ولا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَرْفُ جَرٍّ إلاَّ كأنَّ وكَافَ التَّشْبِيهِ قال النابغة :[٤]

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

وتَقُولُ : كَأَنَّ زَيْداً غَضْبَانَ أسدٌ ويَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَيْتَ زَيْداً اليَوْمَ ذَاهِبٌ غَداً ونحوه لَم يَجُزْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النُّحَاةِ لَكَانَ بَاطلاً بالإِجْمَاعِ ، وعَلَّلَ الْفَارِسِيُّ مَنْعَ ذَلِكَ فِي الحَلَبِيَّاتِ بِأَنَّهَا فِي دِلاَلَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي قُصِدَ بِهَا غَايَةُ الإِيجَازِ فَالأَلِفُ تُغْنِي عن أَسْتَفْهِمُ ، وَمَا عَنْ أَنْفِي ، وإنَّ عن أُوَكِّدُ ، فَلَوْ أُعْمِلَتْ فِي الظرفِ

---

(١) قال في المفصل : والفاعل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل ثم قال : وليت ولعل وكأن ينصبنها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل (شرح المفصل: ٢/ ٥٦).

(٢) قال في شرح التسهيل : ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمن معنى مشتق كأما وحرف التنبيه والتمني والترجي واسم الإشارة.. والمشبه به (شرح التسهيل٢/٣٤٤) (الكافية الشافية ١/ ٣٣٨) .

(٣) قال في شرح الجمل: وإنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثله منتصبة بعد تمام الكلام على معنًى في لا على تقديرها (شرح الجمل: ١/ ٣٣٥).

(٤) البيت من بحر البسيط وهو للنابغة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه فيها مما بلغه عنه ، وبعضهم يعد هذه القصيدة من المعلقات.

اللغة : سفود : حديدة يشوى عليها اللحم ، المفتأد : المشوي أو موضع النار أي أن قرن الثور يخرج كالسفود . وقد غرزه في صفحة كلب الصيد وجسمه.

الشاهد قوله : " كأنه خارجاً " حيث عملت كأن في (خارجاً) النصب على الحالية. وانظر البيت في الخصائص : ٢/ ٢٧٥ ، وأمالي بن الشجري : ١/ ١٥٦ ، والخزانة : ٣/ ١٨٥ ، اللسان(فأد) ، والديوان ص١٢، والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ٦٨.

والْحَالِ ومكّنَتْ تمكينَ الفعلِ لكان نَقْضاً لما قصدَ من الإيماء[١]. وهَذَا التَّعْلِيلُ هُوَ الَّذي نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ أبي العافية فِي أَنَّ حَرْفَ التنبيهِ لا يجوزُ له أَنْ يَعْمَلَ فِي الحالِ.[٢]

وإِنَّمَا اختصَّتْ كَأَنَّ وكَافُ التشبيهِ بالعملِ فِي الحَالِ لأَنَّ فِيهَا وإِنْ كَانَتْ حرفاً دلالةً عَلَى التشبيهِ والشَّبَه ، فالتَّشْبِيهُ معنى فِي نَفْسِ المتكلِّمِ فَمِنْ هَذَا الوجهِ هِيَ كَسَائِرِ الحُرُوف ؛ لأَنَّ مَعْنَى الْحَرْفِ فِي نَفْسِ المتكلمِ بخلافِ مَعْنَى الْفِعْلِ فَإِنَّهُ مسند إِلَى مَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الاسْمِ وَلاَ تَعْمَلُ لهذا المعنى ، والشَّبَهُ مُسْنَدٌ إِلَى زَيْد وَنَحْوِه إِذَا قُلْتَ : كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ أَيْ فَشَارَكتِ الأفعالَ مِنْ هَذَا الوجهِ ، فَعَمِلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذي هُوَ الشَّبَهُ المسندُ إِلَى زَيْدٍ فِي الحالِ والظرفِ والجارِّ والمجرورِ ، ولَيْسَ ذَلِكَ فِي التمني ولا التأكيدِ ولا النَّفْيِ ونحوها فَمِنْ هُنَا فَارَقَتْ كَأَنَّ أخواتِهَا فَعَمِلَتْ بِلَفْظِهَا كَعَمَلِ أَخَوَاتِهَا فِي الأسماءِ ، وعَمِلَ مَعْنَاهَا فِي الظَّرْفِ والحالِ.

وفارقَتْهَا أيضاً فِي وقوعِهَا نَعْتاً لِنَكِرَةٍ وحالاً من معرفةٍ وخَبَراً لِكَأَنَّ ونحوها قال :[٣] / ٢٠٠

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَـئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنَدَرَ نَحْوُ : سَعِيدٌ مُسْتَقِراً فِي هَجَرْ " يَعْنِي أنه نَدَرَ تقديمُ الحالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً ، فَسَعِيدٌ : مبتدأ ، ومُسْتَقِراً : حَال ، وفِي هَجَر : جَار ومجرور فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المبتدأ وهُوَ الْعَامِلُ فِي الحالِ وإذا كان

---

(١) فتشت فِي الحلبيات طويلاً فلم أجد النص المذكور.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٥١.

(٣) البيت من بحر الطويل للنابغة الذبياني من قصائد اعتذاره للنعمان بن المنـذر ، ديوانــه : ٥٤ والكتاب : ٢/ ٨٩ ، والأشموني : ٣/ ٦٠ ، والعيني (٨٢٢) ، والهمع : ٢/ ١١٧. والشاهد النحوي في شعر النابغة : ١١٥.

الشاهد فيه : قوله : فبت كأني حيث يَجوز فِي إعراب جملة كأني أن تكون حالاً إذا جعـل بات تامة ويجوز جعلها خبراً لبات إن كانت ناقصة وهذا لا يجوز إلا فِي كأن دون أخوات إن.

العاملُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً والحالُ اسْمٌ صَرِيحٌ فَمَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ : امْتِنَاعُ تَقْدِيمِ الحالِ عَلَى الْعَامِلِ إِذْ ذَاكَ فِي نَحْوِ : قَائِماً فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وقَائِماً زَيْدٌ فِي الدَّارِ[١]، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ طَاهِرٍ : لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي امْتِنَاعِ : قَائِماً فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ وَتَأَخَّرَ عَنْ ذِي الحَالِ نحو : زيدٌ قَائِماً فِي الدَّارِ فَأَجَازَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ والأَخْفَشُ فِي بعضِ كُتُبِهِ وَمَنَعَهُ فِي بَعْضٍ ، وأجاز الأخفشُ أيضاً ذلك في الجملة الحالية المقرونة بِالْوَاوِ نَحْو : زَيْدٌ وَمَالُهُ كَثِيرٌ فِي الْبَصْرَةِ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : زَيْدٌ إِذْ مَالُهُ كَثِيرٌ فِي البصرة.[٢]

وَقَالَ ابْنُ بَرْهَان : إذا كانَ الحالُ ظرفاً أو حَرْفَ جَرٍّ صَحَّ تَقَدُّمُهَا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى[٣]﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ للهِ الْحَقِّ﴾ ، هُنَالِكَ : ظرفُ مَكَان وهِيَ حالٌ ، والولايةُ : مُبْتَدَأ ، ولله : فِي مَوْضِعِ خَبَر ، ولامُ الجرِّ عاملٌ فِي الحالِ مَعَ تقدُّمِهَا عَلَى اللام ؛ لأَنَّ الحَالَ بِلَفْظِ الظرْفِ[٤]، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ أَجْمَعِينَ الْمَنْعُ مِنْ تَقَدُّمِ الحالِ عَلَى ذِي الحالِ وعلى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِي.

وَقَدْ ارْتَكَبَ ابْنُ بَرْهَان جَوَازَ ذَلِكَ وَهُوَ وَهْمٌ إِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ عَلَى مَذْهَبِهِ : زَيْدٌ عِنْدَكَ فِي الدَّارِ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ عِنْدَكَ : حَالاً وفِي الدَّارِ : الْخَبَرُ.

---

(١) قال سيبويه: "واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجل فإن قال قائل : أجعله بمنزلة : راكباً مر زيد وراكباً مر الرجل قيل له : فإنه مثله في القياس لأن فيها بمنزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل..". الكتاب : ٢/ ١٢٤ ، وينظر التصريح : ١/ ٣٨٥ ، والأشموني : ٢/ ١٨١ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٥٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٦ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٢ ، والتصريح : ١/ ٣٨٥ ، والأشموني : ٢/ ١٨١.

(٣) انظر رأي ابن برهان في الارتشاف : ٢/ ٣٥٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٢.

(٤) من الآية : ٤٤ من سورة الكهف.

وَمَنْ أجَازَ تَوَسُّطَ الحالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة استدلَّ عَلَى صِحَّة ذَلِكَ بِقَوْلِه تَعَالَى[١]﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ[٢] (مَطْوِيَّاتٍ) بالفتح فقوله : (والسمواتُ) مبتدأ و (مطويات) حال و (بيمينِهِ) خبرُ المبتدأ وقال النابغة :[٣]

رَهْطُ ابْنُ كُوْزٍ مُحْقَبِي أَدْرَاعِهِمْ   فِيهْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنُ حُذَارِ

وقال آخر :[٤]

بِنَا عَاذَ عَوْزٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ   لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاَءً وَلاَ نَصْراً

وقال آخر[٥]:

---

(١) من الآية : ٦٧ من سورة الزمر.

(٢) ينظر البحر المحيط : ٧/ ٤٤٠ وقد أسندت لعيسى بن عمر في شواذ ابن خالويه ص١٣١ وللحسن البصرى في معاني القرآن للفراء : ٢/ ٤٢٥.

(٣) البيت من بحر الكامل في ديوان النابغة : ٨٦ وقد سبق الحديث عنه قريباً.

(٤) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في الفخر بإيواء الضعيف ونصر المستغيث.
الشاهد فيه : قوله : وهو بادي ذلة لديكم فهذه جملة حال في محل نصب من عوف وهذا ليس مقصوداً إنما المقصود قوله : بادي فهو حال مفرد منصوب وعامله متعلق الظرف لديكم (مستقر) وقد تقدم عليه وهو جائز عند بعضهم وصاحبه ضمير الغيبة ، وانظر البيت في ناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٣ ، والتصريح ١/ ٣٨٥ ، والأشموني ٢/ ١٨٢.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير.
اللغة : بنو كليب : قبيلة جرير ، ودارم وعقال : من أجداد الفرزدق ، المدعدع : الذي يسير أمام الغنم والماعز يصوت لهم ليتبعوه.
الشاهد فيه : تقدم الحال (مدعدعاً) على عاملها الظرفي (كعقال) وهو جائز عند بعضهم وصاحبها أبوك.
وانظر البيت في ديوان الفرزدق : ٢/ ٢١٧ (دار الكتاب العربي) ، وناظر الجيش: ٥/ ٢٣٠٣.

أَ بَنُو كُلَيْبٍ فِي الْفَخَارِ كَدَارِمٍ ... أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدَعْدِعاً كَعِقَالِ

فَمُحْقَبِي وبَادِي ذِلَّةً ومُدَعْدِعاً كُلُّهَا أَحْوَالٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا وَهُوَ مَعْنَى فِعْلٍ وهو فيهم ولديكم وكعقال ، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ تَأَوَّلَ هَذَا السَّمَاع.

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ كُلُّهُمْ تَقْدِيمَهَا عَلَى الظَّرْفِ والْمَجْرُورِ إِذَا كَانَتْ مِنْ مَرْفُوعٍ مُضْمَرٍ فَتَقُولُ : قَائِماً فِي الدَّارِ أَنْتَ ، وَلاَ يُجِيزُونَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنْ ظَاهِرٍ نحو : قَائِماً فِي الدَّارِ زَيْدٌ ويَجُوزُ عِنْدَهُمْ تَأْخِيرُهَا وتَوْسِيطُهَا نحو : فِي الدَّارِ أَنْتَ قَائِماً وفِي الدَّارِ قائماً أَنْتَ.[1]

وتلخَّصَ من هَذَا كُلِّه أَنَّ الْعَامِلَ فِي الحالِ إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ جَاراً ومَجْرُوراً فَفِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الحَالِ عَلَيْه وَحْدَهُ أَقْوَال :

أحدُها : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ مُطْلَقاً وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ.

والثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ الفراءِ وَأَحَدِ قولَيْ الأخفشِ.

والثَّالثُ : أَنَّ الحَالَ إِنْ كَانَتْ مِنْ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ جَازَ ذَلِكَ وَإِلاَّ فَلاَ وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ.

والرَّابِعُ : أَنَّ الحَالَ إِنْ كَانَتْ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً جَازَ ذَلِكَ وَإِلاَّ فَلاَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ بَرْهان.

وقَوْلٌ خَامِسٌ : وَهُوَ أَنَّ الحَالَ إِنْ كَانَتْ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً جَازَ ، وَإِنْ كَانَ حَالاً صَرِيحاً جَازَ مَحْكُوماً بِضَعْفِه وَهُوَ قَوْلٌ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا. / ٢٠١

وَقَدْ انْتَهَى الْكَلاَمُ فِيمَا مَثَّلَهُ النَّاظِمُ فلْنَرْجِعْ إِلَى الْكَلاَمِ عَلَى بقية ما مثلناه نَحْنُ مِمَّا يعملُ فِي الحالِ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ ولاَ صِفَةٍ أَشْبَهَتْهُ.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٨/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٥٥ ، والهمع : ١/ ٢٤٣.

أَمَّا (أَمَّا) فَنَحْو : أَمَّا صَدِيقاً مصافياً فصديقٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ تقريرُ العاملِ فِي هذه الحالِ[١] ولا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى أَمَّا فَلاَ يَجُوزُ : صَدِيقاً أَمَّا صَدِيقٌ.

أَمَّا الاسْتِفْهَامُ الْمَقْصُودُ بِهِ التَّعْظِيمُ فَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا :[٢]

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةْ

فَمَا : اسْتِفْهَامٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ ، وأَنْتَ : خَبَرُهُ ، وجَارَةَ عنده مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ ، والْعَامِلُ فِيهَا الاستفهامُ بما فيه مِنْ مَعْنَى التَّعْظِيمِ كأنه قال : عَظُمْتِ جَارَةَ[٣] وهَذَا عِنْدَنَا لَيْسَ عَلَى مَا زَعَمَ إنما هو تمييزٌ لاَ حَالٌ والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ جَوَازُ دخولِ (مِنْ) عَلَيْهِ قال :[٤]

---

(١) أما الأخفش فذكر أنه منصوب بيكون مقدرة والتقدير أما أن يكون صديقاً فصديق وأما سيبويه فذكر أنه منصوب على الحال والعامل فيه فعل الشرط والمحذوف والتقدير مهما يذكر إنسان في حال صداقة فالذي وصفت صديق.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الكامل للأعشى وروايته في الديوان هكذا.

يا جارتي ما كنت جاره بانت لتحزننا عفاره

وقد غيره النحاة ليكون شاهداً.

والبيت في الديوان: ١٥٠وشرح التسهيل : ٢/ ٣٤٤ ، وابن يعيش ٣/ ٢٢ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٧٤ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٠ ، والأشموني : ٣/ ٢٢.

الشاهد قوله : " ما أنت جاره " حيث نصبت جارة على الحال عامله الاستفهام قبله.

(٣) هو رأي أبي على الفارسي . انظر الإيضاح له ص١٨٠ تحقيق كاظم المرجان.

(٤) البيت من بحر السريع للسفاح بن بكير ويوجد في شرح التسهيل : ٣/ ٣٢ ، ٣٩٧ ، وناظر الجيش ، ٥/ ٢٣٠٠ ، والمقرب : ١٨٢ ، والتصريح : ١/ ٣٩٩ ، والهمع : ١/ ١٧٣ ، ٣٥١ ، ٢/ ٩٠.

الشاهد قوله : "من سيد" حيث جاء تمييزاً بدليل جره (بمن) وقوله : ما أنت جملة من مبتدأ وخبر.

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِـــنْ سَـــيِّدِ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

وَأَمَّا اسْمُ الجنسِ المقْصُودُ بِهِ الكمالُ نَحْو : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً فَتَقَدَّمَ الكلامُ عَلَيْهِ.[١]

وأما الاسمُ المشبَّهُ بِهِ فَتَقَدَّمَ الكلامُ عَلَى طَرَفٍ مِنْهُ وذَلِكَ نَحْو : زَيْدٌ الشَّمْسُ طَالِعَةً[٢] ، وَعَمْرٌو القمرُ مُنيراً ولاَ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ هُنَا عَلَى المُشَبَّهِ بِهِ لا يقالُ : زَيْدٌ طَالِعَةً الشَّمْسُ وَلاَ عَمْرٌو مُنِيراً الْقَمَرُ فِي قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا الْكَافُ والكافُ حَرْفٌ لاَ يَتَصَرَّفُ ، فَالْمَنْصُوبُ بِهِ لاَ يَتَقَدَّمُ يَعْنُونَ أَنَّ الأَصْلَ كَانَ : زَيْدٌ كالشَّمْسِ طَالِعَةً وعَمْرٌو كَالْقَمَرِ مُنِيراً فَصَارَ نَظِيرَ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ضَاحِكَةً فَلاَ يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ كَمَا لاَ يَجُوزُ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ ، وَمنعَ التقديمَ الفراءُ أَيْضاً والأصلُ عنده : زَيْدٌ مِثْلَ الشَّمْسِ أَوْ كالشَّمْسِ فَلاَ يَسْتَقِيمُ التقديمُ لأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَقَدُّمُ الحَالِ عَلَى الْمَخْفُوضِ الظَّاهِرِ وَهُوَ لاَ يَجُوزُ.

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ التَّقْدِيمَ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : زَيْدٌ طَالِعَةً الشمسُ ومحمدٌ مُنِيراً القَمَرُ قال : طالعةً حالٌ للشمسِ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا لأَنَّهُ متوسِّطٌ والمتوسطُ كالمتأخِّرِ[٣] وأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :[٤]

---

(١) ذكر هناك أن لك فيه ثلاثة أعاريب :

١- مصدر منصوب على الحال والمعنى أنت الكامل في حال علم وهو رأي ابن مالك.

٢- مصدر منصوب على التمييز وهو تمييز محول عن الفاعل كأنه قال أنت الكامل علمه ، وهو رأي أبي حيان.

٣- مفعول مطلق مقصود به التأكيد والمعنى أنت العالم علماً وهو رأي ثعلب.

(٢) ذكر أن لك فيه إعرابين : النصب على الحال والنصب على التمييز وأن الأخير أظهـــر مـــن الأول.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٥٣.

(٤) البيت من بحر المتقارب نسب للنابغة وليس في ديوانه ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٦ ، والمساعد : ٢/ ٣١ ، والمغنى : ٢/ ٥٧٩ ، والخزانة : ٣٢٩/٦.

اللغة : عالة جمع عائل وهو الفقير، والصعاليك: جمع صعلوك وهو الفقير أيضاً . =

تُعَيِّرُنَـــا أَنَّنَــــا عَالَــــةٌ   وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَــا

فَتَقْدِيرُهُ : وَنَحْنُ صَعَالِيكَ مِثْلَكُمْ مُلُوكاً ، وانْتَصَبَ صعالِيكَ وملوكاً في قَوْلِ بعضِ أصحابِنا [١] بأَنْتُم ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ كَمَا ذَكَرْنَا مِثْلَكُمْ فَحَذَفَ مثلاً وأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فانفصَلَ مَرْفُوعاً وضَمَّنَهُ مَعْنَاه وأَعْمَلَهُ بِمَا فيه مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ في الحالتين ، والتَّقْدِيرُ : وَنَحْنُ فِي حَالِ تَصَعْلُكِنَا مِثْلُكُمْ فِي حَالِ مُلْكِكُمْ.[٢]

وفِي هَذَا نَظَر ؛ لأَنَّ فِيهِ إِعْمَالَ الضَّمِيرِ وإِعْمَالَهُ فِي حَالَيْنِ وَتَقَدُّمَ إِحْدَى الحَالَيْنِ عَلَيْه.

وأَمَّا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ غَيْرُ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ حَالَيْنِ فنحو : زَيْدٌ أَكْفَى النَّاسِ نَاصِراً وعَمْرٌو أَشْجَعُهُمْ لاَبِساً ، فَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيْهِ لاَ تَقُولُ : عَمْرٌو لاَبِساً أَشْجَعُهُمْ وإِنْ كَانَ لَهُ مزيةٌ عَلَى الجوامد الَّتِي ضُمِّنَتْ مَعْنَى الفعلِ باشتقاقه وتحمُّله الضَّمِيرَ ، فإِنْ تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَيْنِ فَسَيَأْتِي الْكَلاَمُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا.

قولــــه :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِــنْ   عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِــنْ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَوَسَّطَ هُنَا بَيْنَ حَالَيْنِ وهُمَا مُفْرَداً ومُعَاناً والتَّفْضِيلُ وَاقِعٌ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ ذَاتاً ، ولا ينتصبُ الحَالاَن مَعَ أَفْعَلَ التفضيلِ إلاَّ إِذَا كَانَ التَّفْضِيلُ وَاقِعاً فِي صفة لمختلفين ذَاتاً كَمَا مَثَّلْنَا أَوْ لِمُتَجَدِّد الذات مُخْتَلِف الْحَالَيْنِ نَحْو : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً وزَيْدٌ قَاعِداً أَخْطَبُ مِنْهُ قَائِماً.

= الشاهد قوله : " صعاليك وملوكاً " حالان وعاملهما كاف التشبيه المحذوفة.

(١) هو ابن مالك انظر نص الكلام في شرح التسهيل له ٢/ ٣٤٦ لكن أبا حيان لا يسميه.

(٢) ينظر المغنى : ٢/ ٥٨٠.

وإذَا كَانَ لمختلفي الذوات لَمْ يَلزَمْ مِنْ ذَلكَ اخْتلاَفُ الْحَالَيْنِ بَلْ يَخْتَلِفَانِ كَمَا مَثَّلْنَا وَيَتَّفِقَانِ فَتَقُولُ : زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مفرداً ، / ٢٠٢ فَإِن اشْتَرَكَ المختلفانِ فِي وَصْفٍ هو لأحدِهِمَا أكْثَرُ على كلِّ حَالٍ ارْتَفَعَ الاسمان اللذان كَانَا انْتَصَبَا فِي غَيْرِ هَذَا فَتَقُولُ : هَذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ عِنَبٌ ، وصَارَ (بُسْرٌ) خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ ، وأطيبُ وَمَا بَعْده جملةٌ ابتدائيةٌ فِي مَوْضعِ الصِّفَةِ لبُسْرٍ ، وأَطْيَبُ : هُوَ الْمُبْتَدَأ وعِنَبٌ : خَبَره ، وهو الاختيارُ ، ويَجُوزُ العكسُ.

واخْتَلَفَ النَّحويونَ فِي العاملِ فِي هَذَيْنِ الحالينِ ، فذهبَ المبرِّدُ والزجَّاجُ وابْنُ السرَّاجِ والسيرافيُّ ومَنْ وافقهم إِلَى أَنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ على إضمارِ كَانَ التَّامة صلة لإذا إنْ كَانَتْ الحَالاَنِ مِمَّا يؤولُ إِلَيْه المحْكُومُ عليه نحو : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ منه رطباً إِذَا أَشَرْتَ إليه وهو بَلَحٌ ، وصلةٌ لإذْ إِنْ كَانَت الحالان مِمَّا تَقَدَّمَ وجودُهُمَا كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ إذا أشَرْتَ إِلَيْهِ وَهُوَ تَمْرٌ ، فبسراً حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فِي كَانَ الأولى ، ورطباً : حال من الضميرِ المستكن فِي كان الثانية والعاملُ فِي الظرفينِ أَفْعَلُ التفضيلِ وإِنْ كَانَ أحدُهُمَا مُتَقَدِّماً عَلَيْه ؛ لأَنَّ الظُّرُوفَ والْمَجْرُورَاتِ تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَى فِعْلٍ.[١]

وقالوا : زَيْدٌ يَوْمَ الخميسِ أَحْسَنُ مِنْهُ يَوْمَ الجمعةِ ، وحَكَى أبو الحسنِ تقديمَ الظَّرْفِ عَلَى أفعلِ التفضيلِ مسموعاً.[٢]

---

(١) ينظر المقتضب : ٣/ ٢٥٠ ، ٢٥١ ، والحلبيات للفارسي ص ١٧٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٤٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٣.

(٢) قال ابن السراج موضحاً رأي الأخفش : والأخفش يذكر في باب الحال : هذا بسراً أطيب منه تمراً وهذا عبد الله مقبلاً أفضل منه جالساً قال : وتقول : هذا بسر أطيب منه عنب فهذا : اسم مبتدأ والبسر : خبره ، وأطيب : مبتدأ ثان ، وعنب : خبر له ، قال : وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رافع وما كان يتحول فهو نصب ". الأصول في النحو : ١/ ٢٢٠.

فَإِنْ كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ تَمْراً لَمْ يحتَجْ إِلَى إِضْمَارٍ بل الْعَامِلُ فِي بُسْرٍ هَذَا بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الإِشَارَةِ ، وقيل : حَرْفُ التنبيه . وقد تقدم الكلامُ عَلَى إِعْمَالِ حَرْفِ التنبيه فِي الحالِ وعَلَى إِعْمَالِ اسْمِ الإشارةِ فِي الحَالِ ومَا الصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ.

وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : ويَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَ كَانَ الْمُضْمَرَةَ نَاقِصَةً فَيَكُونُ انْتِصَابُ بُسْراً ورُطَباً عَلَى أَنَّهُمَا خَبَرُ كَانَ الناقصَة وتكون مضمرةً ، واستدل على ذلك بمجيء الاسمِ المنصوبِ معرفةً فَيُقَالُ : زَيْدٌ المحسنُ أَفْضَلُ مِنْهُ المسيءَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلاَمُ عَلَى هَذَا فِي قَوْلِ النَّاظِمِ.[١]

وذَهَبَ الْمَازِنِيُّ فِي الأظهرِ مِنْ كَلاَمِهِ والْفَارِسِيُّ وابْنُ جِنِّيَ وابْنُ كَيْسَانَ وابْنُ خَرُوف إِلَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عَامِلٌ فِي الحَالَيْنِ مَعاً ، فَبُسْراً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المستكنِّ فِي أَطْيَبَ ، ورُطَباً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي مِنْهُ والْعَامِلُ فِيهِمَا أَطْيَبُ ، ولاَ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْمَنْصُوبَيْنِ عَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لا يقال : زَيْدٌ أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُفْرَداً مُعَاناً ؛ لأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلاَمِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ عَلَّلَ مَنْعَ ذَلِكَ الزَّجَّاجُ بتعليلٍ وأَبو عَلِيٍّ الدينوريُّ بِتَعْلِيلٍ.[٢]

وَزَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَجُوزُ : زَيْدٌ أَنْفَعُ مفرداً من عمرٍو مُعَاناً وهَذَا أَطْيَبُ بُسْراً مِنْهُ رُطَباً فَبُسْراً حال من الضمير فِي أطيبُ ، ورُطَباً حال من الضميرِ المجرورِ فِي مِنْهُ لأَنَّ تَقَدُّمَ إِحْدَى الحَالَيْنِ عَلَى (مِنْ) وتأَخُّرَ الأُخْرَى عَنْهَا فَاصِلٌ بَيْنَ الْمُفَضَّلِ والمفضَّلِ عَلَيْهِ إِذْ لاَ يَكُونُ بَعْد (مِنْ) إِلاَّ الْمَفْضُولُ وَلاَ يَكُونُ هُنَا إِضْمَارُ إِذَا كَانَ ولاَ إِذْ كَانَ ؛ لأَنَّهُ لاَ ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ.[٣]

---

(١) تقدم عند شرح قوله : والحال إن عرف لفظاً فاعتقد ... إلخ ، وقد ذكر هناك أن الحــال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة ثم مثل بالمثال المذكور.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والحلبيات ص١٧٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٤ ، والهمع : ١/ ٢٤٣ وهو رأي بعض المغاربة.

وَهَذَا الَّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الذَّاهِبُ حَسَنُ الْقِيَاسِ إِنْ وَافَقَهُ سَمَاعٌ مِنَ الْعَرَبِ / ٢٠٣ ، ولَمْ يُمَثِّلِ النَّاظِمُ فِي نَصْبِ الاسمين مَعَ أَفْعَلِ التفضيلِ إلاّ بِصُورَةٍ واحدة وهو أَنْ يَكُونَ التفضيلُ وَاقعاً فِي صِفَةٍ لمختلفي الذات وَأَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مصدرةً بالمبتدأ نَحْو : زَيْدٌ مُفرداً أَنْفَعُ مِنْ عمرٍو مُعَاناً وقد ذكرنا أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ لمتحد الذاتِ مختلفُ الحالين.[١]

وَنَقُولُ أَيْضاً : لاَ يختصُّ ذَلِكَ بِالْجُمْلَة الابتدائية بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الابتداءِ نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخبَثَ مَا يَكُونُ أَخبَثَ مِنْكَ أَخبَثَ مَا تَكُونُ ، فأَخبَثَ الثانيةُ : صِفَةٌ لرجل والأولَى والثالثةُ معمولان لِتِلْكَ الصِّفَةِ أَوْ مِنْ صِلَةِ مَعْمُولِهَا الظرفِ عَلَى الخلافِ المتقدمِ.[٢]

وقول الناظم (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ) أي مستجا من حيثُ السَّمَاعِ ، و(لن يهن) أيْ لَنْ يَضْعُفَ مِنْ كَوْنِهِ مَسْمُوعاً وَإِنْ كَانَ فِي القِيَاسِ لَيْسَ بِذَلِكَ القوى ؛ لأَنَّا إِذَا جَعَلْنَا كُلاً مِنَ الْحَالَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ بكان مضمرةٍ أَوْ خَبَراً لَهَا وكَانَ صلةً لإذَا أو لإذْ كَانَ فِيهِ إِضْمَارٌ لازمٌ لَمْ تُصَرِّحْ بِهِ الْعَرَبُ ، والإضمارُ عَلَى خِلاَفِ الأصلِ وَلاَ يعم أيضاً جَمِيعَ المسائلِ لأَنَّكَ لَوْ أَخبَرْتَ عن المحكومِ عَلَيْهِ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ حالةَ التباسه بِإِحْدَى الحَالَيْنِ لَمْ يَصِح تقديرُ إِذَا كَانَ وَيَلْزَمُ أَيْضاً مِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَةُ سائِرِ العَوَامِلِ الْقَوِيَّةِ فِي الْعَمَلِ مِنْ حَيْثُ نَصْبِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لِظَرْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ عطفٍ وَلاَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ الْبَدَلِ فَيَتَرَجَّحُ بِذَلِكَ الْعَامِلُ الضَّعِيفُ عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِيِّ وَهُوَ الْفِعْلُ.

وَإِنْ جَعَلْنَا أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عَامِلاً فِي الحَالَيْنِ لَزِمَ مِنْهُ مُخَالَفَةُ سَائِرِ مَا عَمِلَ فِي الْحَالِ مِنْ حَيْثُ التَّضَمُّنِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ بِجَوَازِ تقديمِ إِحْدَى الْحَالَيْنِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لاَ يَكُونُ فِي غَيْرِهِ.

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٥٤ ، والهمع : ١/ ٢٤٣.

(٢) انظر نص المثال والحديث عنه في الحلبيات للفارسي ص١٨٠.

وَإِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِمِنْ بَعْد أفعلِ التفضيلِ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ إِلاَّ فِي شذوذٍ أَوْ ندورٍ فلأَنْ يَمْتَنِعَ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيْهِ أَوْلَى.

* قولـــــه :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِــيءُ ذَا تَعَــدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْــرِ مُفْــرَدِ

مِثَالُ مَجيئهَا متعددةً وَصَاحِبُ الحَالِ مُفْرَدٌ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً رَاكِباً ، وَقَوْلُ النَّاظِمِ (فَاعْلَمْ) تَنْبِيهٌ حَسَنٌ وذَلِكَ أَنَّ هَذِه الْمَسْأَلَةَ أَعْنِي أَنَّ الْحَالَ تَتَعَدَّدُ وَصَاحِبُهَا مُفْرَدٌ فِيهَا خِلاَفٌ سَنَذْكُرُه ، فَأَرَادَ أَنْ يُعْلَم بجوازِ هَذَا عِنْدَهُ واختِيَاره وأنه لَيْسَ مِمَّنْ يَمْنَعُ ذَلِكَ ، وَأَنَّ جَوَازَهَا عِنْدَهُ كَجَوَازِ التَّعَدُّدِ لِغَيْرِ الْمُفْرَدِ[1]، ويَعْنِي بِالْمُفْرَدِ : مَا يُقَابِلُ الأَسْمَاءَ المفرقةَ المختلفَ إعرابهَا فَيَشْمَلُ المفردَ والمثَنّى والمجموعَ والمعطوفَ نحو : جاء الزيدانِ ضَاحِكين رَاكِبَيْنِ وجَاءَ الزَّيْدُونَ ضَاحِكِينَ رَاكِبِينَ وجَاءَتِ الهِنْدَاتُ ضَوَاحِكَ رَوَاكِبَ وجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ضَاحِكَيْنِ رَاكِبَيْنِ ومَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

ومِثَالُ تَعَدُّدِهَا وصاحبُ الحالِ غَيْرُ مُفْرَدٍ : لقيْتُ زَيْداً مصعداً منحدراً ، وقوله (والْحَالُ قَدْ يَجِئُ) يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مُتَّحِداً بتَعَدُّدٍ لمُفْرَدٍ وَلِغَيْرِ مُفْرَدٍ ، وجماعُ القولِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة أَنَّهَا لاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ أَوْ يَتَعَدَّدُ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرٌو ضَاحِكَيْنِ جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْجَرْمِيُّ مُطْلَقاً وَمَنَعَهَا ابْنُ السَّرَاجِ مُطْلَقاً سَوَاءٌ اتَّحَدَ جِنْسُ العاملِ أَوْ اختَلَفَ . وَفَصَّلَ سِيبَوَيْهِ فَأَجَازَ ذَلِكَ فِيمَا

---

(١) يقول ابن مالك: " قد تقدم أن للحال شبهاً بالخبر وشبهاً بالنعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعداً ونعتان فصاعداً فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً فيقال : جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً " . شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٨.

اتفقَ فيه مَعْنى الْعَامِلَيْنِ نَحْو : ذَهَبَ زَيْدٌ وانْطَلَقَ بَكْرٌ مُسْرِعَيْنِ وَمَنَعَهُ فِيمَا اخْتَلَفَ نَحْو: قَامَ زَيْدٌ وَضَحِكَ بَكْرٌ مُتَخَاصِمَيْن.[١]

وَإِنْ اتَّحَدَ الْعَامِلُ فَإِمَّا أَنْ يَتَعَدَّدَ ذُو الحَالِ أَوْ لاَ يَتَعَدَّدُ ، إِنْ لَمْ يَتَعَدَّدْ فَلاَ يَخْلُو أَنْ تَتَعَدَّدَ الْحَالُ أَوْ لاَ تَتَعَدَّدُ إِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً فَلاَ خِلاَفٌ فِي جَوَازِه ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً فَفِيه خِلاَفٌ . ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَقْضِي الْعَامِلُ أَزْيَدَ مِنْ حَال وَاحِدَة مِنْ غَيْر وَسَاطَة حَرْف الْعَطْف ، فَإِذَا جَاءَ فِي كَلاَمِهِمْ / ٢٠٤ مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً بَاكِياً احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ بَاكِياً صِفَةٌ لِمُسْرِعاً الَّذِي هُوَ حَالٌ . وَالثَّانِي : أَنَّ بَاكِياً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي مُسْرِعاً.[٢]

وَذَهَبَ أَبُو الْفَتْحِ وَجَمَاعَةٌ مَعَهُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَ مِنَ الأَحْوَالِ الرَّاجِعَة إِلَى ذِي حَال وَاحِد أَزْيَدَ مِنْ شَيْء وَاحِد مِنْ غَيْر تَوَسُّط حَرْف عَطْف[٣]، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لاَ يَقْضِي مِنْ ظُرُوف الزَّمَانَ ولا مِنْ ظُرُوف الْمَكَان وَلاَ مِنَ الْمَصَادِرِ أَزْيَدَ مِنْ شَيْء وَاحِد إِلاَّ بِحَرْف الْعَطْف وَلاَ يَجُوزُ إِسْقَاطُ الْوَاوِ فِي ذَلِكَ كَمَا لاَ يَجُوزُ فِي : ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمراً واخْتَلَفُوا فِي الحَالِ كَمَا ذَكَرْنَا.

---

(١) لَمْ يشر سيبويه إِلَى قضية التعدد فِي العامل فِي باب الحال وكل ما ذكره قوله : هذان رجلان وعبد الله منطلقين غلبت فيه المعرفة على النكرة (الكتاب١/٢٥٨ بولاق).

(٢) ينظر هذا الرأي في : الهمع : ١/ ٢٤٤ – ولا يوجد فِي كتب أبي علي الفارسي وفِي هذه القضية يقول ابن عصفور : ولا يقتضي العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إِلَى ذي حال واحدة أو من شيء واحد إلا بحرف عطف . المقرب وشرحه (٥٧٣ وما بعدها – المنصوبات).

(٣) إِلَى هذا الرأي ذهب ابن مالك وانظر النص الذي نقلناه عنه قريباً وهو فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٨. ولا يوجد هذا الرأي فِي كتب ابن جني.

وإنْ تَعَدَّدَ ذُو الحَالِ فإمَّا أنْ تَتَعَدَّدَ الحَالُ أوْ لاَ تَتَعَدَّدُ إنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ فَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ لذي الْحَالِ متفقاً إعرابُهُ ومُخْتَلفاً ، فالمتَّفقُ نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ضَاحِكَيْنِ وضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمراً مَظْلُومَيْنِ ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وَعَمْرٍو بَاكِيَيْنِ ، والمختَلفُ : ضربَ زَيْدٌ عَمراً ظَالمَيْنِ ولَقَيْتُ زَيْداً ضَاحِكَيْنِ قال الشاعر :[1]

وَأَشْعَثَ قَدْ نَبَّهْتُهُ عِنْدَ رِسْلِهِ ... مُقِيمَيْنِ بَلْوَى شُقَّةٌ وَتَنَائِفِ

وقال :[2]

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

وقال :[3]

---

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في السفر والخوف.
اللغة : الأشعث : هو المعفر بالتراب والمتلبد الشعر ويقصد الذئب ، والرسل : بفتح الراء السهل من السير ، الشقة : السفر البعيد ، التنائف: جمع تنوفة وهي المفازة البعيدة والصحراء.
الشاهد فيه : قوله : مقيمين فهو حال متعدد لصاحب متعدد أيضاً مختلف لأنه فاعل ومفعول نبهته. و لم أجد الشاهد إلا في هذا الكتاب.

(٢) البيت من بحر الوافر وهو في ديوان عنترة : ٤٣ (دار صادر) ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٥٠ ، والخصائص : ٢/ ٢٠٠ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٥ ، والتصريح : ٢/ ٢٩٤ ، وشرح المقرب : ٥٨٠ (المنصوبات) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣١٥ ، والكافية الشافية : ٢/ ٧٥٥.
اللغة . فردين : منفردين ، الروانف : جمع رانفة وهى ما استرخى من الإليتين ، تستطار: تزعر.
الشاهد قوله : (فردين) حيث تعدد الحال وتعدد صاحبه مع اختلافه إذ أحدهما فاعل والآخر مفعول.

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لمجنون ليلى، قيس بن الملوح العامري (توفي سنة ٨٠هـ) وهما في ديوانه ص ١٦٤ طبعة دار الكتاب العربي.
اللغة : تعلقت ليلى : أحببتها ، ذات مؤصد ، المؤصد : لباس تلبسه الفتاة وهى صغيرة الأتراب : جمع ترب وهم النظراء والمقاربون في السن ، البهم . جمع بهمة (بفتح الباء فيهما وهو الصغير من أولاد البقر والغنم).
الشاهد فيه : قوله : صغيرين فهو حال متعدد لصاحب مختلف وهو فاعل تعلقت ومفعوله.
والبيتان في : أسرار العربية للأنباري ص ١٩٠ وشرح المقرب (ص٥٨١ المنصوبات).

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهْيَ ذَاتُ مُوَصَّدٍ وَلَمْ يَبْدُ لِلأَتْرَابِ مِنْ ثَدْيِهَا حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَرْعَى الْبَهْمَ يَالَيْتَ أَنَّنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرْ الْبَهْمُ

فَقَوْله : (مُقيمَين) حَالٌ من ضمير الفاعلِ وضمير المفعولِ فِي (نَبهتُهُ) ، و (فَرْدَيْنِ) حَالٌ مِنَ الضمير الفاعلِ المستكنِّ فِي (تلقني) ومن الياءِ ضميرِ المفعولِ ، و (صغيرين) حَالٌ مِنَ الْفَاعلِ فِي (تَعَلَّقْتُ) ومن (لَيْلَى).

واتَّفَقَ الْكُوفيُّونَ عَلَى إِبْطَالِ : راكبين لقي زيدٌ عمراً ، ولقي زيدٌ راكبين عمراً ولقي راكبين زَيْدٌ عمراً كل هذا لا يَجُوزُ عِنْدَهُم وهُوَ جَائِزٌ عَلَى قِيَاسِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لأَنَّ الْحَالَ قَدْ عَمِلَ فِيهَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ ، ولاَ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَيْضاً : لَقَيْتُ مُسْرِعَينِ زَيْداً وَلاَ مُسْرِعَينِ لَقَيْتُ زَيْداً ، ويَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : مُسْرِعَينِ لَقَيْتُكَ وَرَاكِبينَ لَقَيْتَنِي ، ولاَ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : مَرَّ زَيْدٌ مُسْرِعَينِ بِسَعْدٍ وَلاَ مَرَّ مُسْرِعَينِ زَيْدٌ بِسَعْدٍ وَلاَ مُسْرِعَينِ مَرَّ زَيْدٌ بِسَعْدٍ ، ويجُوزُ عِنْدَهُم مُسْرِعَينِ مَرَرْتُ بِكَ وَمَرَرْتُ مُسْرِعَينِ بِكَ.[(١)]

ومَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ تَقَدُّمُ حالِ الْمَخْفُوضِ لِظَاهِرٍ وَلاَ مُكَنِّي ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا غَيْرُ متصرِّفٍ ولاَ يُجْمَعُ الْحَالاَن حَتَّى يصلحَ انفرادُ كُلِّ وَصْفٍ بِالْمَوْصُوفِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجْتَمِعَا.[(٢)]

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وهشامُ أَنْ تَجِيءَ الْحَالُ مجموعةً مِنْ مُضَافٍ ومُضَافٍ إِلَيْهِ نَحْو : لَقَيْتُ صَاحِبَ النَّاقَة طُليحَيْنِ عَلَى أَنَّ طُليحَيْنِ حَالُ الصَّاحِبِ والنَّاقَة إِذْ هُمَا معينان كلاَهما ، والمختَارُ عندنا أَنَّ طُليحَيْنِ حالٌ مِنَ الصَّاحِبِ وَمِنَ الْمَعْطُوفِ الْمَحْذُوفِ ، التَّقْديرُ : لَقَيْتُ صَاحِبَ النَّاقَة والنَّاقَةَ طُليحَيْنِ[(٣)]، وإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ حَالاً مِنَ

---

(١) ينظر المقتضب : ٤/ ١٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١/ ٣٨١ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٨.

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ١٢٤ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٦ ، والارتشاف ٢/ ٣٥٨.

(٣) ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٥٨.

الصَّاحِبِ والنَّاقَةِ المضافُ إليها الصاحبُ ، لأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إنما هو مِنْ تَمَامِ الأَوَّلِ وحال منه محل التنوين لَمْ يقصدِ الإِخْبَار عنه إنما الإخبارُ عَنِ الْمُضَافِ والحالُ خَبَرٌ مِنَ الأَخْبَارِ فَلِذَلِكَ لَمْ يُمْكِنَّا أَنْ نَجْعَلَ طُلِيحَيْنَ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إليه وهذه الْعِلَّةُ هِيَ الْمَانِعَةُ مِنِ امْتِنَاعِ مَجِيءِ الحَالِ مِنَ الْمَخْفُوضِ بِالإِضَافَةِ الَّذِي لَيْسَ بِفَاعِلٍ ولاَ مَفْعُولٍ.

وَإِنْ تَعَدَّدَ الْحالُ جَازَ أَنْ يَلِيَ كُلُّ حال صَاحِبَهُ وجَازَ أَنْ يتَأَخَّرَ عَنْ صَاحِبَيْهِمَا فَالأَوَّلُ نَحْو : لَقَيْتُ مُصْعَداً زَيْداً مُنْحَدِراً والثَّاني : لَقَيْتُ زَيْداً مُصْعَداً مُنْحَدِراً فَيَكُونُ مصعداً حالاً مِنْ زَيْدٍ ومُنْحَدِراً حالٌ مِنَ التَّاء كما قال :[1] / ٢٠٥

وَأَنَّا سَوْفَ تُـدْرِكُنَا الْمَنَايَـا مُقَــدَّرَةً لَنَـا وَمُقَــدَّرِينَا

فـ (مقدرةً) حالٌ مِنَ الْمَنَايَا ، و (مُقَدَّرِينَا) حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي تُدْرِكُنَا ، فتجعلُ أَوَّلَ الحالين لِثَانِي ذي الحَالِ وآخرِ الحالينِ للأول حالَةَ التَّفْرِيقِ ، ويتعيَّنُ هَذَا إِذَا أَلْبَسَ ، فَإِنْ لَمْ يُلْبِسْ كَانَ هَذَا أَوْلَى ، ويَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الأَوَّلَ للأول والثَّانِي لِلثَّانِي كَمَا قَالَ امْرؤُ الْقَيْسِ :[2]

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم (شرح المعلقات السبع ص٢٣٦ وشرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان ص٤٧).

وشاهده : مجيء حالين من صاحبين وكانت الحال الأولى للصاحب الثاني والحال الثانية للصاحب الأول وذلك في قوله : تدركنا المنايا.. إلخ.

وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣١٥ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٨٤ ، وقد شرحه بالتفصيل صاحب الخزانة : ٣/ ١٧٧ ، وترجم لصاحبه.

(٢) البيت من بحر الطويل ويوجد في ديوان امرئ القيس : ٤١ (دار صادر) ، والهمع : ١/ ٢٤٤ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣١٦ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٨٣ ، والتصريح : ٢/ ٣٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٥٩.

اللغة : المرط : كساء من خز أو صوف ، والمرحل : المنقوش بنقوش تشبه رحال الإبل. =

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

فَأَمْشِي : حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَرَجْتُ ، وتَجُرُّ : حَال من الضمير فِي بها.

وقَالَ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ[1]: لَوْ قُلْتَ : لَقَيْتُ زَيْداً مصعداً منحدراً لَجَازَ وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ تَجْعَلُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الحَالِ للفَاعِلِ الَّذِي هُوَ مُتَقَدِّمٌ وَمَا تَأَخَّرَ لِلْمَفْعُولِ ، وَلَوْ جَعَلْتَ الآخرَ للأَوَّلِ والأَوَّلَ للآخرِ جَازَ مَا لَمَ يلبسْ ، ولِذَلِكَ مَنَعَ بَعْضُهُم : أَعْطَيْتُ ضَاحِكاً زَيْداً إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَاحِكاً لِلتَّاءِ وجَازَ أعْطَيْتُ يضحَكُ زَيْداً لارْتِفَاعِ اللبسِ مَعَ الْفِعْلِ. انتهى.

فَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التمهيدِ مُخَالِفٌ لِمَا قَرَّرْنَاهُ قَبْلُ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ السَّرَاجِ : إِذَا أَزَلْتَ الحالَ عَنْ صَاحِبِهَا وَلَمْ تُلاَحِقْهُ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ السَّامِعُ يَعْلَمُهُ كَمَا تَعْلَمُهُ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ.[2]

وَقَالَ أَبو الْعَبَّاسِ فِي نَحْوِ : لَقِيْتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمَا مصعداً والآخرُ منحدراً ، وكذلك قال فِي قولك : رأيتُ زَيْداً مَاشياً رَاكِباً : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمَا مَاشياً والآخرُ رَاكِباً وَلَيْسَ هَذَا بمعارضٍ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السراجِ من اشتراطِ العلْمِ وكَأَنَّهُ اشْتَغَلَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فِي اللِّسَانِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ للوجهِ الَّذِي يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَهُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ.

= الشاهد قوله : " خرجت بها أمشي تجر " حيث تعدد الحال لصاحبين فالأولى (أمشي) للأول والثانية (تجر) للثاني.

(١) صاحب التمهيد قد يكون هو عمرو بن زكريا بن بطال البرهاني الإشبيلي أخذ العربية عن ابن الأخضر واستشهد سنة (٥٤٩هـ). ينظر البغية : ٢/ ٢٢٨ . وقد يكون هو محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن سليمان اليمنى أتقن النحو والقراءات واللغة وغير ذلك صنف المستعذب في شرح غريب المهذب وغير ذلك توفي ببلده سنة بضع وثلاثين وستمائة. ينظر البغية : ١/ ٤٣ ، ٤٤.

(٢) انظر: النص المذكور في الارتشاف : ٢/ ٣٥٩.

وَقَالَ ابْنُ جنيٍّ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ : تقولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْداً الظريفةَ الظريفُ تَجْعَلُ أوَّلَ الأوْصَافَ لآخرِ الأسماءِ وآخرَ الأوْصَافِ لأولِ الأسماءِ ليقلَّ الفصلُ، وَلَوْ قُلْتَ : ضرب زَيْدٌ هِنْداً الظريفُ الظريفة لكان هناك فاصلاَن اثنان ، وذَلِكَ عَنِ النَّحويين[١]، فيتحرج على هذا أنك إذَا قُلْتَ : لَقِيْتُهُ مصعداً منحدراً إنَّ مصعداً حالٌ مِنَ الْهَاءِ ، ومنحدراً حالٌ مِنَ التَّاءِ ، وأنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ عَكْسِ ذَلِكَ ، وَإنْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ قَالَ به إلاّ أنَّ بَيْنَ الحال والصفة فرْقاً وَاضحاً وَهُوَ كَوْنُ الصِّفَة تَابِعَةً فِي اللَّفظِ وَالْمَعْنَى ، فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى إيلائه آكدُ مِنَ الْمُحَافَظَة عَلَى إيلاءِ الْحَالِ ، وَكَذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ جنيٍّ مِنْ قَوْلِكَ : أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ الْمَاءَ الْخُبْزَ وأنَّهُ أحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ : أكَلْتُ وَشَرِبْتُ الْخُبْزَ الْمَاءَ عَلَى جَوَازِ إسْقَاط حرف العطف وتَعْليلُ ذَلكَ بِكَثْرَة الْفَصْلِ سَائِغٌ وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جنيٍّ فِي الْعَطْفِ بِمَنْزِلَة الحَالِ ؛ لأنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي الْعَطْفِ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعَامِلاَن فَنَاسَبَ أنْ يَلِي كُلُّ عَامِلٍ مَا عَمِلَ فِيه ، وَأَمَّا فِي الْحَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة فإنَّ العَامِلَ فِي الحالين واحدٌ فلا يُبَالي فيهمَا بتقديمٍ ولا تأخيرٍ.

وَالْمُشْتَغلُونَ بِالْبَلاغَة يَقُولُونَ : إنَّ الأفْصَحَ أنْ تَجْعَلَ المقدَّمُ للمقدَّمِ والمؤخَّرَ للمؤخَّرِ قَالُوا وَمنْهُ قَوْله تَعَالَى[٢]﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ ، وقوله تعالَى[٣]﴿وَمِنْ رَحْمَتِه جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِه﴾ ومن ذلك قول الشريف الرضى :[٤]

---

(١) لم نجد النص في كتب ابن جني.

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية: ٧٣ من سورة القصص.

(٤) هو محمد بن الحسين من كبار الشعراء عاش في بغداد وكان نقيب الأشراف الطالبيين له ديوان شعر مطبوع وأشهره الحجازيات وشعر يمتاز بالجزالة والرقة والعذوبة ، توفي سنة (١٠١٦م) موسوعة شعراء العرب ص ٦١٦.

قَلْبِي وطَرْفِي مِنكَ هَذَا فِي حمى قَيظٍ وَهَذَا فِي رِيَاضِ رَبِيـــعِ[١]

وَلَمْ يَسْتَفْصَحُوا قَوْلَ الشَّماخِ :[٢]

سَـــقَيْنَاهُمْ وَأَنْعَمْنَـــا عَلَـــيْهِمْ وَأَسْـــقَيْنَا دَمَـــاءَهُمْ التُّرَابَـــا

فَمَا صَبَرُوا لِبَأسٍ عِنْدَ حَـــرْبٍ وَمَا عَرَفُوا لِحُسْنِ يَـــدٍ ثَوَابَـــا

لأَنَّهُ رَدَّ المقدَّمَ للمؤخَّرِ والمؤخَّرَ للمقدَّمِ ، وقَالَ بَعْضُ شُعَرَائِنَا :[٣] / ٢٠٦

تُثِيرُ إِذَا تَرْنُـــو غَـــزَالاً غَزَالَـــةً وَتَحْمِلُ فِي أَبْرَادِهَا الْغُصْنَ وَالْخَفَقَا

فَأَتَى بِالْحَالَيْنِ عَلَى أَحْسَنِ مَا قَرَّرَهُ النَّحويونَ فِي : لَقَيْتُ زَيْداً مصعداً منحدراً مِنْ جَعْلِ الأَوَّلِ للثاني والثَّاني للأوَّلِ إلاَّ أَنَّ الْعَامِلَ قَدِ اخْتَلَفَ وَهُوَ (تُثِيرُ) و (تَرْنُو) وهو يشبه قول الشريف الرضى.

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو في الغزل.

وقد استشهد به أهل البلاغة حيث جعل المقدم للمقدم وهو قلبي في حمـــى قـــيظ والمـــؤخر للمؤخر وهو طرفي في رياض ربيع.

(٢) البيتان من بحر الوافر وهما في الفخر وقد نسبا للشماخ و لم أجدهما في ديوانه، و لم يجعلهما أهل البلاغة من الكلام الفصيح لأنه رد المقدم للمؤخر في قوله : وأنعمنا عليهم مع قوله وما عرفوا لحسن يد ثواباً كما رد المؤخر للمقدم في قوله : وأسقينا دماءهم الترابا مع قوله : فما صبروا لبأس عند حرب.

(٣) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله.

والشاهد في الشطر الأول : حيث تعددت الحالان لصاحبين فجعل الحال الأولى للـــصاحب الثاني (ترنو غزالاً) لقربها منه والحال الثانية للصاحب الأول (تثير غزالة) مثل : لقيت زيـــداً مصعداً منحدراً.

﴿ أَقْسَامُ الْحُالِ ﴾

قولـــــه :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَـــدْ أُكِّـــدَا   فِي نَحْوِ : لاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

قولُهُ : " بِهَا " أيْ بِالحَالِ (قد أُكِّدَا) أيْ الْعَامِلُ ، وقَدْ مَثَّلَ بِقَوْلِه (لا تَعْثَ) أيْ لاَ تُفْسِدْ فَمُفْسِداً عَلَى هَذَا حَالٌ مؤكَّدَةٌ للعاملِ فِيهَا الَّذي هُوَ لاَ تَعْثَ وَلَيْسَتْ مُبينةً ، وقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الحالِ أنَّ الحَالَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُبَيِّنَةٍ ومُؤكِّدَةٍ وتقدَّمَ ذِكْرُ الخلافِ فِي إِثْبَاتِ الحَالِ المؤكِّدَة.[١]

وللحالِ أَقْسَامٌ أخرُ يُسَمِّيهَا النحويُّونَ وهي راجِعَةٌ إِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فَمِنْهَا الحَالُ المستصْحَبَةُ نَحْو : هَذَا زَيْدٌ رَاكِباً المعْنَى تَنَبَّهْ لِهَذَا فِي هَذِهِ الحَالِ.

ومنها الحَالُ المحكيَّةُ كقولك : رأيتُ زَيْداً أَمْسُ ضَاحِكاً ، ومِنْهَا الحَالُ المقدَّرَةُ نحو : سَيَخْرُجُ زَيْدٌ غَداً مُسَافِراً أيْ مقدراً اليوم السَّفَرَ غداً ، ومنه[٢]: مررْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً به غداً فَصَائِداً حَالٌ مقدَّرَةٌ ؛ لأَنَّكَ وَقْت المرورِ أَوْ وقت كينونة الصقرِ معه لَمْ يَكُنْ صَائِداً بِهِ ، وإِنَّمَا الْمَعْنَى مقدراً الآنَ صَيْدَهُ بِهِ غداً.

والحَالُ الموَطِّئَةُ نَحْو قوله تعالَى[٣] ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ فَمِنَ النحويينَ مَنْ رَأَى أَنَّ (لِسَاناً) هُوَ الحَالُ ، و(عَرَبِيًّا) هُوَ التَّوْطِئَةُ[٤] ومَعْنَى التَّوْطِئَةُ

---

(١) ذكر ذلك عند شرح قوله : وكونه منتقلاً مشتقاً وبين هناك أن إثبات الحال المؤكدة مذهب الجمهور وإنكارها مذهب الفراء والسهيلي.

(٢) الكتاب : ٢/ ٤٩ هارون.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة الأحقاف.

(٤) قال الأنباري : "وذهب بعض النحويين إِلَى أن (عربياً) هو الحال و(لساناً) توطئة للحال وتسمى هذه الحال الموطئة". البيان: ٢/ ٣٦٩.

عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْصُوفٌ تَجْرِي عَلَيْه[1]، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَى التوطئة فِي الحَالِ أَنْ يَتَأَوَّلَ فِي الاسْمِ الجَامِدِ تَأْوِيلاً يُخرِجُهُ إِلَى حُكْمِ الاسْمِ المُشْتَقِّ كَقَوْلِهِ ﷺ (يَتَمَثَّلُ لِي المَلَكُ رَجُلاً).

فالتوطِئَةُ على وجهين : أَحَدهمَا : أَنْ تَجْعَلَ رَجُلاً فِي تَأْوِيلِ مَرْئِياً أَوْ مَحْسُوساً وَهُمَا جَارِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ . والثَّاني : أَنْ تُرِيدَ مِثْلَ رَجُلٍ فَحُذِفَ الْمُضَافُ.

وَمِنْهَا الحَالُ السَّادَّةُ مَسَدَّ الْخَبَرِ فِي بَابِ الابْتِدَاءِ ، ونَحْنَ الآنَ نَتَكَلَّمُ عَلَى أَحْكَامِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِئَلاَّ يَخْلُو هَذَا الْكِتَابُ عَنْهَا فَنَقُولُ :

أَجْمَعَ النحويُّونَ عَلَى أَنَّ ضربي مِنْ قَوْلِنَا : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً مَرْفُوعٌ واختلفُوا فِي رَفْعِه : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ تقديرُهُ : ثَبَتَ ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً[2]، وقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الابتداء[3] وَهُوَ الصَّحِيحُ لجوازِ دُخُولِ النواسخِ عَلَيْهِ فِي هَذَا التركيبِ فتقولُ : كَانَ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ نَضيحةً وإِنَّ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً وَلَوْ كَانَ فَاعِلاً فِي هَذَا التركيبِ لما دَخَلَ عَلَيْهِ ناسخُ الابتداء ؛ لأَنَّ النَّاسِخَ لاَ يَدْخُلُ عَلَى الْفَاعِلِ.

والَّذِينَ قَالُوا إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ اختلفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لاَ خَبَرَ لَهُ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا لاَ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ تَقْدِيرِ مَحْذُوف فَكَذَلِكَ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً[4]، ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَهُ خَبَرٌ[5] وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ لاَ خَبَرَ

---

(١) مثلوا لها بالآية المذكورة وبقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (مريم : ١٧) فبشراً حال موطئة وسوياً نعت لها.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣ ، وتذكرة النحاة ص٦٤٢ (عفيف عبد الرحمن).

(٣) وهو رأي سيبويه والبصريين . ينظر الكتاب : ١/ ٤١٩ ، والتصريح : ١/ ١٨١ ، وتذكرة النحاة ص٦٤٢.

(٤) وهو رأي الأخفش الأصغر وابن درستويه. راجع الارتشاف : ٢/ ٣٣.

(٥) وهو رأي الكسائي والفراء وهشام كما سيأتي بعد قليل . الارتشاف : ٢/ ٣٣ ، ٣٤ ، وتذكرة النحاة ص٦٤٢.

لَهُ وأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى ضَرَبْتُ لَقَالَت العربُ : ضَرْبِي وتَكْتَفِي وتَسْتَغْنَى بِهِ كَلاَماً كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ فكَوْنُهمْ لاَ يَقُولُونَ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ ، وأَيْضاً فَإِنَّهُ لاَ يستغني عَنِ الْخَبَرِ حَتَّى يَشْتَمِلَ الكلامُ عَلَى نسبةٍ إسنادية نحو : مَا قَامَ الزَّيْدَانِ ، وفي قَوْلِهِمْ : ضَرْبِي زَيْداً قَائماً لَمْ يشتملْ عَلَى نسبةٍ إسنادية بل هي نسْبَةٌ تقييدية فقط فَلاَ تَكُونُ على هذا كلاماً ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : ضَرْبُ زَيْدٍ وَقِيَامُ خَالِدٍ عَارٍ مِنَ النِّسَبِ الإسنادية وإِنَّمَا هِيَ كَمَا ذَكَرْنَا نِسَبٌ تَقْييديةٌ.

والَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ مُبْتَدأ وله خَبَرٌ اخْتَلَفُوا : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الحَالَ / ٢٠٧ بِنَفْسِهَا هِيَ الْخَبَرُ ولا إِضْمَارَ فِي الكلامِ وهَذَا مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ والفراءِ وهشامٍ وابنِ كيسان وغيرهم مِنْ أَتْبَاعِ الْكُوفِيِّينَ[١]، وقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ[٢]، واخْتَلَفَ هَؤُلاَءِ : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ بَعْدَ الحَالِ تَقْدِيرُهُ : ثَابتٌ أَوْ مَوْجُودٌ وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ[٣] حَكَاهُ أبو محمدِ بن السِّيدِ[٤] عَنْهُمْ وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْهُمْ.

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَحْذُوفٌ قَبْلَ الحَالِ ، واخْتَلَفَ هَؤُلاَءِ فَقَالَ قَوْمٌ تَقْديره : ضَرْبِي زَيْداً ضربيه قائِماً وَهُوَ مَذْهَبُ الأخفشِ وإِيَّاه اخْتَارَهُ هَذَا النَّاظِمُ.[٥]

---

(١) تذكرة النحاة ص٦٤٢.

(٢) راجع الارتشاف : ٢/ ٣٤.

(٣) تذكرة النحاة ص٦٤٤.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ولد سنة ٤٤٤هـ صنف إصلاح الخلل الواقع في الجمل والخلل في شرح أبيات الجمل وغير ذلك توفي سنة٥٢١هـ . ينظر البغية : ٢/ ٥٥ ، ٥٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل : ١/ ٢٨٣ وما بعدها . وانظر مذهب الأخفش في تذكرة النحاة ص٦٤٧.

وَقَالَ قَوْمٌ : تَقْدِيرُهُ إِذْ كَانَ فِي الماضي وإِذَا كَانَ فِي المسْتَقْبَلِ تقديره : ضَرْبِي زَيْداً إِذْ كَانَ قَائماً هَذَا إِذَا كَانَ مَاضياً وضَرْبِي زَيْداً إِذَا كَانَ قَائماً وإِذْ وإِذَا مَعْمُولاَن لكائنٍ أَوْ مُسْتَقِرٌّ ، وكَانَ المقدَّرَةُ تامةٌ ، وقَائماً : نصب عَلَى الحَالِ هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ[١]، وحَكَى أَبو الْحَسَنِ بْنُ خَرُوف أَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ فِي قَائِمٍ نَصْبَهُ عَلَى خَبَرِ كَانَ وجَعْلَها ناقصةً ، وقَدْ تَقَدَّم النقْلُ عَنْهُ أَنَّ الحَالَ بِنَفْسِهَا هِيَ الْخَبَرُ ولا إِضْمَارَ فِي الكلامِ والصحيحُ أَنَّ كان المقدرةَ تامةٌ ، وقَائماً حَالٌ من الضميرِ المستكنِّ فِي كَانَ ، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ نَصْبَهُ عَلَى الحَالِ لاَ الْخَبَرِ التزامُ التنكيرِ فِيهَا لاَ يُحْفَظُ مِنْ كَلاَمِهِمْ : ضَرْبِي زَيْداً القائمَ.

واخْتَلَفَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ الحَالَ هِيَ الْخَبَرُ نفسُها فَقَالَ الكسائيُّ وهشامُ : إِذَا كَانَتِ الحالُ خَبَراً لِمَصْدَرٍ فَفِيهَا ذِكْرَان : أَحدُهُمَا مِنْ صاحبِ الحالِ . والآخر : من المصدرِ ، فركُوبُكَ مُسْرِعاً رَافِعٌ الْقِيَامَ مُسْرِعاً ، وفِي مُسْرِعٍ ذِكر أَنَّ أَحَدَهُمَا : مِنَ الْكَافِ ، والآخرُ : مِنَ الرُّكُوبِ ويؤكّدُ الذكرانِ فيقال : ركوبُك مُسْرِعاً نَفْسَك نفسه فإِنْ أَكَّدَ الرُّكُوبَ مع المضمرينَ قيل : ركوبُك مُسْرِعاً نفسك نفسه نفسه فالأول : لكناية الكافِ ، والثَّاني : لمكنِّي الركوبِ ، والثَّالثُ : للركوب عينه وإِنْ أُتْبِعَ المكنيانِ المستتران بمكنيينِ مُنْفَصِلَيْنِ ، قيل : قيامُكَ رَاكِباً أَنْتَ هُوَ فَأَنْتَ لمكنِّي الكافِ وهو لمكنيِّ الركوبِ عَلَى لُغَة مَنْ يَقُولُ : زَيْدٌ قَامَ هُوَ فتجعلُ هُوَ تَوْكِيداً للضَّميرِ فِي قَامَ ولا يكونُ ضَميرُ الْمَصْدَرِ أَسْبَقَ مِنْ ضَميرِ الحَالِ.[٢]

وقولُهُمْ : زَيْدٌ قَائمٌ نَفْسُهُ نَفْسُهُ نَفْسُهُ فالأُولَى تَوْكيدٌ لما فِي قائم مِنْ ذِكْرِ الرجلِ المتروكِ . والثَّانيَةُ : توكيدٌ للضميرِ الذي فيه من ذِكْرِ زَيْدٍ ، والثَّالثَةُ : تَوْكِيدٌ لِزَيْد.

---

(١) ينظر الكتاب : ١/ ٤٠٠ . قال الشيخ خالد : " وخبر ذلك كله في الأمثلة السابقة مقدر بإذ كان إن أريد الماضي أو إذا كان إن أريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين ". التصريح : ١/ ١٨١ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٤٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤ ، والهمع : ١/ ١٠٥ ، وتذكرة النحاة ص٦٤٣.

وَقَالَ الفراءُ : إِذَا كَانَتِ الْحَالُ خَبَراً لمصدرٍ مؤخرة فَلاَ ضَمِيرَ فِيهَا مِنَ الْمَصْدَرِ ، وقال الكسائيُّ وهشامُ فِي : شُرْبُكَ السَّوِيقَ مَلْتُوتاً فِيه ذِكْرَان أحدُهُمَا من السويقِ والآخرُ مِنَ الشُّرْبِ[1]، وما يتحملُ ملتوتٌ عِنْدَ الفراءِ ضميراً إِلاَّ مِنَ السَّوِيقِ[2].

وَفَسَّرَ أَصْحَابُ الْكِسَائِيِّ فِي قَوْلِهِمْ : شُرْبُكَ السَّوِيقَ مَلْتُوتاً هُوَ تَفْسِيرَيْنِ : أحدُهُمَا أَنَّ الشُّرْبَ رَافِعَهُ مَلْتُوتٌ وَهُوَ كالتَّأْكِيدِ لِمَا فِي ملتوت مِنْ ضميرِ الشربِ.

والتفسيرُ الآخَرُ : أَنَّ هُوَ تَوْكِيدٌ لِمَا فِي مَلْتُوتٍ مِنْ ذِكْرِ السَّوِيقِ.

واخْتَلَفَ النَّحوِيُّونَ : إِذَا سَدَّت الحالُ مَسَدَّ الْخَبَرِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنُوبَ عَنِ الْمَصْدَرِ أَنْ والفعلُ نَحْو : أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً قَائماً وأَنْ تَضْرِبَ زَيْداً قَائماً تُرِيدُ : ضَرْبُكَ زَيْداً قَائماً فَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الكوفيينَ ومنعَهُ الجمهورُ.

وقَالَ ابْنُ الأَنْبَارِي : أَبْطَلَ الْكِسَائِيُّ والفراءُ وهشامُ ، أَنْ تَضْرِبَ عَبْدَ اللهِ قَائماً واتَّفَقُوا عَلَى إِجَازَةِ الَّذِي تَضْرِبُ عَبْدَ اللهِ قَائماً وَمَا تَضْرِبُ عَبْدَ اللهِ قَائماً عَلَى أَنَّ الَّذِي وَمَا بِمَعْنَى الضَّرْبِ رَافِعَةً قَائماً مَعْنَاهُمَا ضربُكَ عَبْدَ اللهِ قَائماً ، وَإِذَا كَنَيْتَ عَنِ الْمَصْدَرِ الَّذِي سدت الحالُ مَسَدَّ خَبَرِهِ قَبْل ذِكْرِ الحالِ نَحْو : ضَرْبِي زَيْداً هُوَ قَائماً فَأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ والْكِسَائِيُّ فَضَرْبِي : مُبْتَدَأ ، وزَيْداً : مَفْعُولٌ وَهُوَ مُبْتَدَأ ، وقَائماً : حَالٌ سَدَّت الْحَالُ مَسَدَّهُ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وأَصْحَابُهُ : يرتَفِعُ الضرْبُ بِالرَّاجِعِ مَنْ هُوَ وَيَرْتَفِعُ هُوَ بِقَائِمٍ.

---

(١) إنما قال الكسائي وهشام ذلك : لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لابد فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت هذه الحال الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين.

(٢) قال السيوطي : " وقال الفراء : إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه وتعريها من ضمير المصدر..." . ثم ذكر رأي الكسائي وهشام. الهمع : ١/ ١٠٥ ، ١٠٦.

وقَالَ الفراءُ : لا يَجُوزُ ذَلكَ ، وقال : / ٢٠٨ المكْنِيُّ مِثْلُ زَيْدٌ لاَ يَرْفَعُهُ إلاَّ مَا يَرْفَعُ زَيْداً وَعَمْراً والحالُ لاَ تَرْفَعُ زَيْداً ولاَ عَمْراً.(١)

واختَلَفُوا في جَوَازِ تَقْدِيمِ هَذِهِ الحَالِ على المصْدَرِ فَقَالَ الفراءُ : لا يجوزُ ذَلكَ سَوَاء أكَانَتْ مِنْ ظَاهِرٍ أوْ مِنْ مُضْمَرٍ فَيَمْتَنِعُ مسرعاً قيامُكَ إنْ كَانَ يُجيزُ مُسْرِعاً قُمْتُ ؛ لأنَّ الحَالَ مبنيةٌ عَلَى الشرطِ والشرطُ يقعُ آخراً ولا يقعُ أوَّلاً فَيُقَالُ : قِيَامُكَ إنْ أسْرَعْتَ وسكوتُكَ إنْ أنْصَفْتَ ولا يُقَالُ : إنْ أنْصَفْتَ سُكُوتُكَ.(٢)

وقَالَ الْكِسَائِيُّ وهشامُ يَجُوزُ ذَلكَ إذَا كَانَتْ مِنْ مُضْمَرٍ لا مِنْ ظَاهِرٍ فَيَجُوزُ: مُسْرِعاً قِيَامُكَ كما يجوزُ مُسْرِعاً قُمْتُ ومُسْرِعاً تَقُومُ ، فَإنْ كَانَ الْمَصْدَرُ متعدياً نحو : شُرْبُك السويق ملتوتاً فلا يجوزُ : مَلْتُوتاً شُرْبُكَ السويقَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ والفراءِ وهشامِ ، وأجَازَ ذَلكَ الْبَصْرِيُّونَ سَوَاءٌ أكَانَ الْمَصْدَرُ متعدياً أوْ لاَزماً نَقْلاً عَنْهُمْ ، خِلاَفاً لِمَنْ قَالَ : لاَ نَقْلَ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ بَلْ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ جَوَازُ تَقْدِيمِهَا إنْ قُدِّرَ الْخَبَرُ مقدماً عَلَى المصدرِ ووجوبُ التأخيرِ إنْ قُدِّرَ مُؤَخَّراً.(٣)

وقَالَ ابْنُ الدَّهَانِ : لا يمتنعُ فِي القياسِ تقديمُهَا ومَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْقُلْ ، فَإنْ قُدِّمَتِ الحَالُ على مفعولِ المصدرِ نحو : شربُكَ مَلْتُوتاً السَّوِيقَ فَأبْطَلَ ذَلكَ الفراءُ والكسائِيُّ وهشامُ ، وأجَازَ ذَلكَ الْبَصْرِيُّونَ وَهُوَ مُشْكِلٌ لأنَّ فيه الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ ومَعْمُولِه بِالْحَالِ الَّتِي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ بِخِلاَفِهَا إذَا تَقَدَّمَتْ فَإنَّهُ لاَ يَلْزَمُ مِنْ ذَلكَ فَصْلٌ بَيْنَ الْمَصْدَرِ ومَعْمُولِهِ.(٤)

---

(١) قال السيوطى : "وهل يجرى ذلك فِي المصدر المؤول نحو: أن ضربت زيداً قائماً وأن تضرب زيداً قائماً. الجمهور لا والكوفيون نعم". الهمع : ١/ ١٠٦ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤ ، ٣٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٦ ، والهمع : ١/ ١٠٧.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٦ ، والهمع : ١/ ١٠٦ ، وشرح المقرب : ٢/ ٦٨٤ (المرفوعات).

(٤) ينظر شرح المقرب : ٢/ ٦٨٤ (المرفوعات).

وَإِذَا وَقَعَتِ الجُمْلَةُ مَوْقِعَ الْحَالِ فإمَّا أَنْ تَكُونَ اسميَّةً أَوْ فعْلِيَّةً إنْ كَانَتْ اسمية نَحْوُ قَوْلِكَ : شُرْبُكَ السَّوِيقَ وَهُوَ مَلْتُوتٌ فَنُقِلَ عَنْ سيبويه أَنَّ الْحَالَ لاَ تَسدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ إلاَّ إِذَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً [(١)]، وأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ والْفَرَّاءُ [(٢)] والسَّمَاعُ وَرَدَ بِذَلِكَ قَالَ :[(٣)]

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمُ   عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنَدَامِ

وقال : [(٤)]

---

(١) الكتاب : ١/ ٤١٩ وتذكرة النحاة ص ٦٤٩.

(٢) اختلف النقل عن الفراء فنقل عنه ابن عصفور المنع . ينظر شرح المقرب : ٢/ ٦٨٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٦ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢٨٥.

(٣) البيت من بحر الكامل وهو للبيد في وصف دار وقوم رحلوا عنها وخلوا منها.
اللغة : الجميع : المجتمعون . الميسر : القمار على الإبل . الندام : مصدر نادم ندامًا ومنادمة والوصف منه النديم وهو الجالس على الشراب.
الشاهد فيه : قوله : ومنهم قبل التفرق وقعت هذه الجملة حالية مقترنة بالواو وقد سدت مسد الخبر والمبتدأ قوله عهدي وهو مصدر مضاف للفاعل وصار ذلك كقولك : جلوسك وأنت متكئ وأصله جلوسك متكئًا والبيت حجة على سيبويه في منعه ذلك . وأما قوله : الحي الجميع فهو معقول به للمصدر عهدي.
وانظر البيت في : الكتاب : ١/ ١٩٠ ، ابن يعيش : ٦/ ٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ١١١ ، وناظر الجيش ص٩٠٥- ٢٣٣٦-٢٨٣٢.

(٤) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يذكر أن المرء لا يقرب من الحاكم أو السيد إلا إذا كان راضيًا عنه فإن غضب عليه فالبعد أولى حتى لا يغدر به.
اللغة : المولى : الحليف والسيد والمنعم والناصر.
الشاهد فيه : فيه شاهدان : الأول وقوع الحال سادة مسد الخبر وهي مفرد وهي في الشطر الأول لأن خيرًا أفعل تفضيل مضاف لمصدر وهو مبتدأ خبره حليف رضى.
والشاهد الثاني في الشطر الثاني حيث وقعت الحال سادة مسد الخبر وهي جملة وذلك قوله : وهو غضبان.
وانظر البيت في تذكرة النحاة ص٦٥٠ ، والأشموني : ١/ ٢١٩ ، والعيني (١٨٧) ، وهمع الهوامع : ١/ ١٠٧ ، والدرر : ١/ ٧٧ ، وناظر الجيش ص٩٠٥ ، وشرح التسهيل : ٣/ ٢٧٨.

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضاً وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهْـوَ غَـضْبَانُ

فقولُهُ : " وَفِيهِمُ " ومَا بَعْده جملةٌ حَالِيَّةٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ عَنْ (عَهْدِي) وَقَوْلُهُ (وَهْوَ غَضْبَانُ) خَبَرٌ عَنْ قَوْلِه (وَشَرُّ بُعْدِي) فَإِنْ حَذَفْتَ الْوَاوَ فَقُلْتَ : شُرْبُكَ السَّوِيقَ هُوَ مَلْتُوتٌ فَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وأَبْطَلَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ وقَالَ : وَاوُ الحَالِ هِيَ رَافِعَةُ الشرب والرَّافِعُ لاَ يُحْذَفُ.[١]

والْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَذْهَبِ الكسائي فِي هَذَا الأَصْلِ لاَ يُخَالِفُونَهُ ، فَإِنْ قَدَّمْتَ الحالَ الَّتِي بِالْوَاوِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَأَبْطَلَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ والفراءُ وهشامُ إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ متعدياً لمفعولٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : وَهو مَلْتُوتٌ شُرْبِي السَّوِيقَ ، وإِنْ كَانَ لاَزماً جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ نَحْو : وَأَنْتَ رَاكِبٌ حَسْبُكَ ، ولَمْ يَجُزْ ذَلِكَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ ؛ لأَنَّ الْحَالَ لاَ تَرْفَعُ مُقَدَّمَةً.[٢]

وإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً فَأَجَازَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ والكسائيُّ وهشامُ نحو : حُسْنُكَ تَرْكَبُ أي رَاكِباً ونقل عن سيبويهِ المنعُ ، واختلف النقلُ عن الفراءِ فحكى ابْنُ خَرُوف عَنْهُ الجوازَ ، ونقَل ابْنُ عصفورِ المنْعَ وهو الصحيحُ عنه[٣] قَالَ أَبو بَكْرِ بْنُ الأَنْبَارِي : أَجَازَ الفراءُ رَدَّ الحالِ إِلَى الاستقبالِ إذا كانت غَيْرَ رافعة ، وأبطل ذلك فيها إِذَا رَفَعَتْ فخطأٌ عِنْدَ الفراءِ حُسْنُكَ تَرْكَبُ وَوَرَدَ السَّمَاعُ عَنِ الْعَرَبِ بثبوتِ ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :[٤]

---

(١) ينظر الهمع : ١/ ١٠٧.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٦ ، ٣٧.

(٣) ينظر شرح المقرب : ٢/ ٦٨٥ (المرفوعات) ، وتذكرة النحاة ص٦٥٠.

(٤) البيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة في المدح (ديوانه ص١٨١ مجموع أشعار العرب).

المعنى : لقد رأت عيناي أباك وهو يعطى الجزيل فالزم طريقه واقتد به.

الإعراب : رأي : مبتدأ وهو مصدر عامل عيني : مضاف إليه ، الفتى : مفعول المصدر ، أباك : بدل . يعطى الجزيل : جملة حالية سدت مسد الخبر ، فعليك : الفاء في جواب شرط مقدر وعليك اسم فعل أمر والفاعل ضمير تقديره أنت ، وذاكا مفعول اسم الفعل.

الشاهد فيه : وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية فعلها مضارع وذلك في قوله يعطى الجزيل ومنعها سيبويه وأجازها غيره. =

وَرَأْيُ عَيْنَـــيَّ الْفَتَـــى أَبَاكَــا   يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْــكَ ذَاكَــا

وقَالَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي المقرَّب مِنْ فِعْلِ الحَالِ :[1]

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ   بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْــرَةِ الــضَّامِرِ

وإِذَا قُلْتَ : حُسْنُك تَرْكَبُ مُسْرِعاً جَازَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الفراءِ والكسائيِّ ، فَإِنْ قُلْتَ : حُسْنُكَ تركبُ تُسْرِعُ فَهِيَ / ٢٠٩ خطأ وأجمعوا على إبطال : أَكْلُكَ مُتَّكِئاً الطعامَ لأَنَّ الطَّعَامَ فِي صِلَة الأَكْلِ وَمُتَّكِئاً خَبَرُهُ والصِّلَةُ لاَ تَأْتِي بعْدَ الْخَبَرِ ، واتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ دُخُولِ إِنَّ وَفَاءِ أَمَّا عَلَى الحَالِ حِينَ يُقَالُ : إِنَّ حُسْنَكَ لَرَاكِباً وأَمَّا حُسْنُكَ فَرَاكِباً ولَمْ يُجِزْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَا حُسْنُكَ بِرَاكِبٍ ؛ لأَنَّ الْبَاءَ تُغَيِّرُ نَصْبَ الحالِ فَتفسدُ الْمَسْأَلَه لِذَلِكَ ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْفَرَّاءِ فِي إبطالِ : حُسْنُكَ تَرْكَبُ ؛ لأَنَّ بُطْلاَنَ النَّصْبِ مِنْ لَفْظِ الحَالِ أَخَلَّ بِالْمَسْأَلَةِ وَأَفْسَدَهَا كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ مَا حُسْنُكَ بِرَاكِبٍ لَكِنَّ السَّمَاعَ يَرُدُّ عَلَيْهِ كَمَا أَنْشَدْنَاه قَبْلُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَرَأْيُ عَيْنَـــيَّ الْفَتَـــى أَبَاكَــا   يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْــكَ ذَاكَــا

= وانظر الشاهد فِي : الكتاب : ١/ ١٩١ ، شرح التسهيل : ٣/ ١١١ ، وناظر الجيش ص٩٠٣ و ٢٨٣٢ ، والهمع : ٢/ ٩٣ ، ١٠٧ ، والدرر : ٢/ ١٢٤ ، وتذكرة النحاة ص٦٥٠.

(١) البيت من بحر السريع وهو للأعشى فِي الغزل (ديوانه ص٩٢).

اللغة : سربلت (بالبناء المجهول) : ألبست السربال . الهيفاء : الضامرة البطن الرقيقة الخاصرة يقال امرأة هيفاء وفرس هيفاء ، المهرة أنثى المهر وهو ولد الفرس. الضامر : وصف من الضمور وهو لطافة الجسم ونحافته وهو بغير الهاء للمذكر والمؤنث وبالهاء للمؤنث.

الشاهد فيه : وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية فعلها ماض مقترنة بقد.

وانظر البيت فِي : شرح المفصل : ٥/ ١٠١ ، الهمع : ١/ ١٠٧ ، وتذكرة النحاة : ٦٥٠ ، وناظر الجيش ص٩٠٤ ، وشرح المقرب ص٦٨٦ (المرفوعات).

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ : أما ضربيكَ فَإِنَّهُ حَسَناً عَلَى أَنَّ الْهَاءَ تَرْجِعُ إِلَى الضَّرْب وَخَبَرُ إِنَّ حسناً ونصب حسناً فِي خبر إن ، وحُكْمُ كَانَ والظَّنِّ حُكْمُ إِنَّ فِي ذَا الْمَعْنَى ، فَمِنْ مَا أَجَازُوهُ : أما ضربيكَ فَكَانَ حسناً وأَمَّا ضربيكَ فظننته حَسَناً عَلَى أَنَّ حَسَناً صفَةٌ للضَّرْبِ ، وأبطلها الفراءُ عَلَى أَنَّ حَسَناً صِفَةٌ لِلْياءِ والكافِ والكسائيُّ يجيزُهُنَّ كُلَّهُنَّ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَجُوزُ دُخُولُ كَانَ النَّاقِصَة عَلَى هَذَا الْمَصْدَرِ عِنْدَ ابْنِ السَّراجِ والسيرافِيِّ فتقولُ : كَانَ ضَرْبِي زَيْداً قَائماً ، وقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عصفورٍ هُوَ قَبِيحٌ ؛ لأَنَّ تعويضَ الحالِ مِنَ الْخَبَرِ إِنَّمَا يكونُ بعد حَذْفِه وَحَذْفُ خَبَرِ كَانَ قبيحٌ[1]، واتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ : ضربيك قائماً وضَرْبِي إِيَّاكَا قَائماً وضَرْبك إياي قائماً ولا يجوزُ : ضربكني قَائماً لأَنَّ مكنَّى المتكلِّمِ أَقْوَى الْمَكَانِيِّ كُلِّهَا إِذَا كَانَتِ الأَسماءُ تَرْجِعُ إِلَى لَفْظِهِ وَلاَ يرجعُ هُوَ إِلَى لَفظِهَا.

وأَجَازَ الكسائِيُّ وهشامُ : عبدُ اللهِ وعَهْدِي بِزَيْد قَدِيمَيْنِ وكذلك : عبدُ اللهِ والعَهْدُ بِزَيْد قَدِيمَيْنِ[2] ترتيبُ المسألة العهدُ بعَبد الله وزَيْد قَدِيمَيْنِ فقدَّمَ عَبْدَ اللهِ فَرَفَعَ مَا بَعْدَهُ وثَنَّى قَدِيمَيْنِ ؛ لأَنَّهُ لعبدِ اللهِ وزَيْد وكَانَا للعَهْد كَمَا يَكُونُ الحالُ خَبَراً لِمَصْدَرٍ وسَوَّيَا بَيْنَ : إِنَّ عَبْدَ اللهِ والعَهْدَ بزيدِ قَدِيمَيْنِ وعبدَ اللهِ وإِنَّ العَهْدَ بزيدٍ قديمين ، وَلاَ يُعْلَمُ أَنَّ الفراءَ أَجَازَ شَيْئاً مِنْ هَذَا وأَصْحَابُهُ يردُّونَ عَلَى الكسائِيِّ وهشامِ مَا جَوَّزَاهُ مِنَ المسائلِ وقياسُ البصريينَ يَقْتَضِي الْمَنْعَ[3]، ولا يَجُوزُ فِي قَوْلِ الكسائِيِّ وهشامٍ : عَبْدُ اللهِ فالعهدُ بِزَيْدِ قديمينِ ولاَ يَصْلُحَ عِنْدَهُمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى العطفُ إِلاَّ بالواوِ الجامعةِ.

واخْتَلَفَ النحويُّونَ فِي جوازِ إتباعِ هَذَا الْمَصْدَرِ الَّذي سَدَّت الحالُ مَسَدَّهُ نَحْو : ضَرْبِي زَيْداً الشديدُ قَائماً وشُرْبِي السويقَ كُلُّهُ مَلْتُوتاً فَأَجَازَ ذَلِكَ الكسائِيُّ

---

(١) ينظر شرح المقرب : ٢/ ٦٨٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٧ ، والهمع : ٨/ ١٠٧.

(٢) راجع الارتشاف : ٢/ ٣٧ ، والهمع : ١/ ١٠٧.

(٣) نفس الجزء والصفحة.

وَحْدَهُ ومنعها غَيْرُهُ[١]، والاسْمُ الذي لا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الوُجُود يجري مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي هذا المعنى لا مَجْرَى الْجُثَثِ فَتَسُدُّ الْحَالُ مَسَدَّ خَبَرِهِ قَالَ الشَّاعِرُ :[٢]

خَيَالٌ لأُمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهَــا مَسِيرَةُ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذَبْذَبِ

فَخَيَالٌ : مرفوعٌ بالابتداء وجاز الابتداءُ به وإنْ كَانَ نَكِرَةً لأَنَّهُ وَصْفُ بقوله (لأُمِّ السلسبيلِ) فَلا يصحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَراً لأَنَّهُ صفة ، قولُهُ (ودونَهَا مسيرةُ شهرٍ) جملةٌ حاليةٌ سدَّتْ مَسَدَّ خَبَرِ المبتدأ وجَازَ ذَلِكَ لأَنَّ الخَيَالَ لاَ حَقِيقَةَ لَهُ جِسْمِيَّةٌ هكذا زَعَمَ بعضُ الناسِ[٣]، وينبغي أَنْ يُقْتَصَرَ فِي ذَلِكَ على المصدرِ أَوْ مَا أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ولا تَثْبُتُ مِثْلُ هذه القاعدةِ بهذا البيتِ الذي يَحتملُ التأويلَ.[٤]

ومِمَّا يُمَثِّلُ به النحويُّونَ فِي هذا / ٢١٠ الباب قولُهُمْ : أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ قَائماً فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تقديرُهُ : أَخْطَبُ أَزْمَانَ كَوْنِ الأميرِ إِذَا كَانَ قَائماً[٥]، فَحَذَفَ أَزْمَانَ وأُقِيمَ الكونُ مَقَامَهُ ثُمَّ حَلَّ الكَوْنُ بما والفعْلِ ولَيْسَ أَخْطَبُ بَعْضَ الْكَوْنِ فاحتيجَ لأجلِ ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ولَيْسَتْ الخِطَابَةُ بَعْضَ الأَوْقَاتِ

---

(١) أجاز الكسائي وابن مالك إتباع المصدر المذكور فأجازا أن يقال : ضربي زيداً الشديد قائمــاً ومنع ذلك الفراء . راجع : شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٨٦ ، والارتشاف : ٢/ ٣٧ ، والهمع ١/١٠٧.

(٢) البيت من بحر الطويل مطلع قصيدة منسوبة للبعيث بن حريث والبيت يوجد في المحتســب : ١/٢٠٣ ، والبحر المحيط : ٣/ ٣٧٧ ، ومعجم الشواهد : ٦٦ ، وشرح المقرب : ٢/ ٦٨٢ ، وناظر الجيش ص٨٩٤ .

الشاهد : واضح من خلال الشرح.

(٣) انظر نصه في تذكرة النحاة ص٦٥٢ وهو نص مسند إلى ابن عصفور.

(٤) قد يحتمل البيت أن يكون خيال مبتدأ والجار والمجرور بعده خبر وجاز الابتداء بالنكرة لتقدير نعت محذوف أي عظيم أو زائر وتكون جملة الحال من أم السلسبيل.

(٥) تذكرة النحاة ص٦٥٣.

ولَكِنْ جَازَتْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهَا كَمَا كَانَ تقع فيها ، فإذا المقَدَّرَةُ عَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً خَبَراً لأَخْطَبَ ، ولا يستنكرُ خروجُ إِذَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ورَفْعِهَا فَقَدْ جَاءَتْ مَجْرُورَةً فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:[1]

إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ ... وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدِ

فأَبْدَلَ إِذَا مِنْ غَدٍ ، ويُبَيِّـنُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ الإِعْرَابُ فِي الظرْفِ رُفِعَ فَتَقُولُ : أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يَوْمُ الجمعةِ إِذَا جَعَلْتَ أَخْطَبُ زَمَاناً فَإِنْ جَعَلْتَ أَخْطَبُ كَوْناً نَصَبْتَ يَوْمَ الْجُمعَةِ ، وَأَجَازَ الأَخْفَشُ أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ قَائِمٌ بِرَفْعِ قَائِم خَبَراً لأَخْطَبَ[2]، وفِيهِ مَجَازَانِ : إِضَافَةُ أَخْطَب إِلَى الْكَوْنِ كَمَا تَقَدَّمَ.

والثَّانِي : الإِخْبَارُ بِقَائِمٍ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الأَعْيَانِ عَنْ أَخْطَبِ الَّذِي هُوَ فِي الْمَعْنَى كَوْن ومَنْعِ رَفْعِ قَائِم فِي : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) نَكِرَةً مَوْصُوفَةً حُذِفَ عَائِدُهَا وتَكُونُ نَاقِصَةً كَأَنَّ الأَصْلَ : أَخْطَبُ أَحْوَالٍ يَكُونُ الأَمِيرُ فِيهَا قَائِماً ، فَمَا حِينَئِذٍ كِنَايَةٌ عَنِ الأَحْوَالِ.

وأَجَازَ ابْنُ الدَّهانِ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِمٌ بِالرَّفْعِ خَبَراً لِضَرْبِي وَيُرِيدُ بِقَائِمٍ مَعْنَى الثبوتِ والدوامِ.[3]

---

(١) البيت من بحر الطويل لأبي الطمحان القيني وعزاه جماعة إلى هدبة بـن خشـرم والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ص١٢٦٦، وابن الشجـري : ١/ ١٧٦ ، ٢٧٦ ، ٣٠٠ ، والمغني : ١/ ١٣١ (دار السلام) ، وناظر الجيش ص٨٩ ، وتذكرة النحاة ص٦٥٤.

الشاهد قوله : " إذا راح " حيث خرجت إذا عن الظرفية وجاءت بدلاً من (غد).

(٢) قال ابن مالك : "وأجاز الأخفش في نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً رفع قـائم خـبر أخطب...". شرح التسهيل : ١/ ٢٨٢ ، والهمع : ١/ ١٠٦ ، وتذكرة النحاة ص٦٥٤.

(٣) انظر تذكرة النحاة ص٦٥٥ ، والهمع : ١/ ١٠٦.

قولـــــه :

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَــةً فَمُــضْمَرُ   عَامِلُهَـــا وَلَفْظُهَـــا يُــؤَخَّرُ

مِثَالُ الْحَالِ الَّتِي جَاءَتْ مُؤَكِّدَةً مَضْمُونَ جُمْلَةٍ قَوْلُكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْلُوماً وَقَالَ:[١]

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي   وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَـــارِ

وَأَنَا فلانٌ شجاعاً وهو فلانٌ جَليلاً وَأَنَا عَبْدُكَ مِسْكِيناً إِلَى خَيْرِكَ وَهُوَ فُلاَنٌ مَأْخُوذاً وَأَنَا فُلاَنٌ مُتَمَكِّناً مِنْكَ ولا تكونُ إِلاَّ بلفظ دالٍ عَلَى مَعْنَى مُلاَزِمٍ أَوْ مَا يُشْبِهُ الملازمَ فِي تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِهِ.

واخْتَلَفُوا فِي النَّاصِبِ لِهَذِهِ الْحَالِ فَذَهَبَ الجمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقَدَّر لَهَا عَامِلٌ بَعْدَ الْخَبَرِ وَهُوَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَحَقُّ إِنْ كَانَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ أَنَا وأَحَقُّهُ وأَعْرِفهُ إِنْ كَانَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ غَيْرَ أَنَا ، فَقَوْلُهُ : هُوَ فُلاَنٌ مأخوذاً فتقدرُهُ أَحُقُّهُ مَأْخُوذاً وأَعْرِفهُ.[٢]

وذَهَبَ الزجَّاجُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْخَبَرُ وَتَأَوَّلَهُ بِمَعْنَى الْمُسَمَّى ، فَإِذَا قَالَ : أَنَا ابْنُ دَارَةَ معروفاً بها نسبي فكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَنَا الْمُسَمَّى مَعْرُوفاً.[٣]

---

(١) البيت من بحر البسيط لسالم بن دارة ويوجد في الكتاب : ٢/ ٧٩ ، وابن يعيش : ٢/ ١٤٣، وخزانة الأدب : ٣/ ٢٦٥ ، والمساعد : ٢/٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٥٧ ، والخصائص : ٢/ ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، والأشموني : ٢/ ١٨٥.

الشاهد قوله : " معروفاً " حيث جاءت حالاً مؤكدة للجملة التي قبلها (أنا ابن دارة).

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ٧٨ ، ٧٩ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٥٨ ، والارتشاف : ٢/ ٣٦٣ ، وناظر الجيش : ٥/٢٣٢٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٥٨ ، والهمع : ١/ ٢٤٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٢٧ ، والتصريح : ١/ ٣٨٨.

وذَهَبَ ابْنُ خَرُوف إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذه الْحَالِ المبتدأ مُضَمَّناً مَعْنَى تَنَبَّه ، فَإِذَا قَالَ أَنَا ابْنُ دَارَة فكأنه قَالَ : تَنَبَّهَ لابْنِ دَارَة مَعْرُوفاً.[١]

وقَوْلُ النَّاظمِ (فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا) أَيْ النَّاصِبُ لَهَا مُضْمَراً أَيْ مَحْذُوفٌ لاَ يَلْفَظُ بِهِ فَتَصِيرُ هَذِهِ الْحَالُ فِي الحقيقة مِنْ جُمْلَة ثَانِية لأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَحُقُّهُ مَعْرُوفاً مثلاً.

وَقَوْلُهُ (وَلَفظُهَا يُؤَخَّرُ) لاَ يُقَالُ : مَعْرُوفاً أَنَا ابْنُ دَارَةَ ولاَ عَطُوفاً هَذَا أَبُوكَ وإِنَّمَا لَمْ يَجُزِ التَّقْدِيمُ لأَنَّهَا مُؤَكِّدَةٌ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَة فَصَارَ ذَلِكَ كَالتَّوْكِيدِ وَالْمُؤَكَّد فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ فَكَمَا لاَ يَجُوزُ قَامَ نَفْسُهُ زَيْدٌ ، كَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ فِي هَذِه الْحَالِ التَّقْدِيمُ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْعَامِلُ فِي هَذِه الْحَالِ وُجُوباً كَانَ فِي ذَلِكَ نَوْعٌ مِنَ التَّجَوُّزِ فَلَمْ يَكُونُوا لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ بالتقديمِ فيكْثُر فِيهِ التَّجَوُّزُ فَأَخَّرُوهَا لِذَلِكَ.[٢]

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِئُ جُمْلَـــهْ   كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَــاوٍ رِحْلَــهْ

يَعْنِي أَنَّهُ تَجِيءُ الْجُمْلَةُ مَوْضِعَ الْحَالِ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْب ، وَأَطْلَقَ الْجُمْلَةَ وَيَنْبَغِي أَنْ تُقَيَّد / ٢١١ بِالْخَبَرِية لِيَحْتَرِزَ بِذَلِكَ مِنَ الْجُمْلَة الطَّلَبِيَّة ، وأَنْ تُقَيَّدَ أَيْضاً بِكَوْنِهَا لاَ تَكُونُ مُفْتَتَحَةً بِدَلِيلِ اسْتِقْبَال كحرف التنفيسِ وَلَنْ فَإِنَّهُ لاَ يَقَعُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وأَنْ تقيدَ أيضاً بِأَنَّهَا لاَ تَكُونُ تعجُّبِيةً فلا تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ اضْرِبْهُ ولاَ أجِيءُ سَأَضْرِبُ زَيْداً ولاَ سَيَجِيءُ زَيْدٌ لَنْ يُسْرِعَ.

ومثَّلَ النَّاظِمُ بِقَوْلِه : (جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ) وَهِيَ جُمْلَة اسمية اشتملت على ضمير ذِي الحالِ وعَلَى الواوِ وَهو تمثيلٌ مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِه.

---

(١) ينظر المراجع السابقة ، والارتشاف : ٢/ ٣٦٣.

(٢) ما ذكره أبو حيان من الحال المؤكدة للجملة وهناك حال أخرى مؤكدة للعامل وهي نوعان : موافقة عاملها لفظاً ومعنى كما في قوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ (النساء: ٧٩) وموافقة عاملها معنى فقط كما في قوله : ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: ٧٤).

والجملةُ الاسميةُ إذَا وَقَعَتْ حَالاً فإمَّا أنْ يَكُونَ فيهَا ضَميرٌ يَعُودُ عَلَى ذي الحَالِ أوْ لاَ يَكُونَ ، إنْ لَمْ يَكُنْ فيهَا ضَميرٌ وَجَبَ ذِكْرُ الواوِ نحو : جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، وَذَهَبَ ابْنُ جنِّي فِي سِرِّ الصِّنَاعَةِ إِلَى أَنَّهُ لاَبُدَّ مِن تَقْديرِ الضَّميرِ الرَّابطِ مَعَ الوَاوِ مُطْلَقاً وَأَنَّ الْمَعْنَى : جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ وَقْتَ مَجيئِه ثُمَّ حُذِفَتْ وَدَلَّتِ الواوُ عَلَى ذَلِكَ.(١)

وإِنْ كَانَ فيهَا ضَميرٌ فَذَهَبَ الْفَرَّاءُ وَتَبِعَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ إِلَى وُجُوبِ الواوِ مُطْلَقاً ولِذَلِكَ زَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ : كَلَّمْتُهُ فَوهُ إِلَى فِيَّ نَادِرٌ(٢)، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجِبُ ذِكْرُهَا بل يَجُوزُ ، والفراءُ والزمخشريُّ مَحْجُوجَانِ بثبوتِ ذَلِكَ فِي كَلاَمِ العربِ نَثْراً وَنَظْماً قَالَ تَعَالَى(٣)﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(٤)﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾، وقَالَ الشَّاعِرُ :(٥)

أَتَانِي الْمُعَلَّى عُــذْرُهُ مُتَبَــيِّنٌ   فَمَنْ يَعْزُهُ لِلظُّلْمِ فَهْوَ ظَلُــومُ

---

(١) قال ابن جنى في سر الصناعة جـ٢ ص٦٤٥ (تحقيق هنداوى) وهو يتحدث عن تقدير الضمير في جملة الخبر قال : ولابد من هذا التقدير كما أن قولك جاءت هند وعمرو ضاحك في تقدير جاءت هند ضاحكاً عمرو في وقت مجيئها ، حتى يعود من الجملة التي هي حال ضمير على صاحب الحال ، وانظر أيضاً الارتشاف : ٢/ ٣٦٦.

(٢) ينظر: المفصل ص ٦٤ (دار الجيل) ، ونص قوله : والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى في.

(٣) من الآية : ٣٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية : ٦٠ من سورة الزمر.

(٥) البيت من بحر الطويل لَمْ أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٥.

الشاهد فيه : قوله : " عذره متبين " حيث وقعت الحال جملة اسمية واستغنى فيها عن الواو بذكر الضمير.

وَقَالَ :[1]

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَـــاءُ غَـــامِرُهُ   وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْـــبِ مَـــا يَـــدْرِى

وقال :[2]

الذئبُ يَطْرِقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً   وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَـــدِي

وقال :[3]

....   لاَ يَقْطَعُ الخِرَقَ إِلاَّ طَرْفُهُ سَامِ

---

(١) البيت من بحر الكامل نسب للأعشى من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب الكندي وليس في ديوانه ، وهو في أمالي الشجري : ٢/ ١٩٠ ، وابن يعـيش : ٢/ ٦٥ ، والهمـع : ١/ ٢٤٦ ، وحاشية الشيخ يس : ١/ ٣٩١ ، وخزانـة الأدب : ٢/ ٢٣٣ ، والأشمـوني : ٢/ ١٩٤، والشاعر يصف غائصاً في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على الشاطئ لا يدرى مـا كان منه ؛ والنهار بالنصب مفعول به.

الشاهد قوله : " الماء غامره " وهو كالبيت السابق في وقوع الجملة الاسمية حـالاً رابطهـا الضمير دون الواو.

(٢) البيت من بحر البسيط مجهول القائل وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٦٥ ، والمغني : ٢/ ٦١٥ ، والأشموني : ١/ ٢٠٦ ، ومعجم الشواهد : ١٤٩.

الشاهد قوله : (مدية بيدى) وهو كالبيت السابق.

(٣) هذا عجز بيت من بحر البسيط للنابغة الذبياني وصدره قوله : لهم لواء بكفي ماجد بطل.

والبيت في ديوانه : ١٣٤ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٥ ، ومختارات الشعر الجاهلي جـــ١ ص١٨١.

والشاعر يصف جيشاً بأنه جيش جرار يقطع الصحارى الواسعة في طرفة عين دون أن يسأم أو يتعب

الشاهد قوله : (طرفه سام) وهو كالأبيات السابقة.

وهَذَا السَّمَاعُ كَثِيرٌ جداً لا يَكَادُ يُضبَطُ لِكُثْرَتِهِ ، وزَعَمَ الأَخْفَشُ أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأ إِذَا كَانَ اسْماً مُشْتَقاً مُتَقدِّماً لاَ يَجُوزُ دُخُولُ الواوِ عَلَيْهِ[١]، فَلاَ يَجُوزُ عنده أَنْ يُقَالُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وحَسَنٌ وَجْهُهُ ؛ لأَنَّكَ لَوْ أَزَلْتَ الْوَاوَ لانتَصَبَ حَسَنٌ فَكُنْتَ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَناً وَجْهُهُ وَهَذَا لَيْسَ بِلاَزِمٍ ؛ لأَنَّكَ إِمَّا أَنْ تُقَدِّرَ الْحَالَ جُمْلَةً ابتدائيةً تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى المبتدأ فيهَا أَوْ تقدرها اسْماً مُفْرَداً ، فإِنْ قَدَّرْتَهَا جُمْلَةً ابتدائية رَفَعْتَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وهو مَنْوِيٌّ بِهِ التَّأْخِيرُ وكأن الواوَ دَخَلَتْ عَلَى المبتدأ.

وَقَدْ سُمِعَ دخولُ الوَاوِ الَّتِي للحالِ عَلَى خَبَرِ المبتدأ نحو قَوْلِ امرئِ الْقَيْسِ:[٢]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَمَعِي الْقَانِـصَاتُ ... وَكُـلٌّ بِمَرْبَـأَةٍ مُقْتَفِـرْ

وقال غيره :[٣]

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمُ ... عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِـدَامِ

وإِنْ قَدَّرْتَهَا اسْماً مُفْرِداً نَصَبْتَ.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٣٦٦، والهمع: ١/ ٢٤٦ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وهو لامرئ القيس من رائيه ساكنة مشهورة له في وصف فرسه وخروجه إلى الصيد وهي في ديوانه ص١١١ (دار صادر) وفيها كثير من الشواهد.

اللغة : القانصان : مثنى قانص وهو الصائد يقصد فرسيه ، المربأة : المكان المرتفع ترى منه العدو وغيره ، المقتفر : من قفرت أثره أقفره أي قفوته واقتفرت مثله.

الشاهد فيه : قوله : " ومعي القانصات " حيث اقترنت جملة الحال بالواو وتقدم الخبر فيها. وهو ما يمنعه الأخفش فدل على جواز : جاء زيد وحسن وجهه.

(٣) البيت سبق الاستشهاد به قريباً وشاهده هنا اقتران جملة الحال بالواو مع تقدم الخبر فيها . وهو خلاف مذهب الأخفش . قال ناظر الجيش : هكذا أنشد الشيخ (أبو حيان) هذين البيتين رداً على الأخفش ولا يظهر كونهما ردا عليه لأن الخبر المتقدم في الجملة ليس اسماً مشتقاً (تمهيد القواعد جـ٥ ص٢٣٣٦).

وفيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الجمهورُ تَفْصِيلٌ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الجملةُ الواقعةُ حَالاً قَدْ عطفَتْ عَلَى حالٍ فَإِنَّ الواوَ لاَ تَدْخُلُ عَلَى تِلْكَ الْجُمَلِ كراهية اجتماعِ حَرْفَي عَطْف نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ مَاشياً أَوْ هُوَ رَاكِبٌ فَلاَ يَجُوزُ أَوْ وَهُوَ رَاكِبٌ قَالَ تَعَالَى: [1]﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ وكَذَلِكَ أَيْضاً إِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الاسمية حَالاً مُؤَكِّدَةً لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَيْهَا نَحْو : هو الحق لا رَيْبَ فِيه لا يَجُوز : وَلاَ رَيْبَ فِيهِ عَلَى الْحَالِ / ٢١٢ فتخَلَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّ لِلْوَاو فِي الْجُمْلَةِ الاسمية ثَلاَثَةَ أَحْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَجِبُ دُخُولُهَا وَهُوَ إِذَا عُرِيَتِ الْجُمْلَةُ الاسمية مِنَ الضَّمِيرِ.

الثَّانِي : أَنَّهُ يُمْنَعُ دُخُولُهَا فِي مَسْأَلَةِ الْعَطْفِ والْحَالِ المؤَكِّدَةِ.

الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُهَا وهو مَا سِوَى ذَلِكَ.

وذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَدْ تَخْلُو الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ مِنَ الْوَاوِ وَمِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ ظُهُورِ الْمُلاَبسَةِ ؛ لأَنَّ سيبويهِ حكى الاستغناءَ عَنِ الْوَاوِ بِنِيَّةِ الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مَعْلُوماً نَحْو : مَرَرْتُ بِالْبُرِّ قَفِيز بِدِرْهَمَاي قَفِيزٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، كَمَا جَازَ فِي الابْتِدَاءِ : السَّمْنُ مَنوَانِ بدرهمٍ أَيْ مِنْهُ ، قَالَ : فَلَوْ قِيلَ : بِيعَ السَّمْنُ مَنوانِ بدرهمٍ تُرِيدُ منوانِ منه بدرهمٍ وتجعلُ الجملةَ الاسميةَ حَالاً لَجَازَ وحَسُنَ.[2]

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ حَسَنٌ وَلاَ يُرِيدُ النحويونَ بِقَوْلِهِم : عَرِيتَ الْجُمْلَةُ من الضميرِ إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يَكُونُ فِيهَا ضميرٌ لاَ ظَاهِرٌ ولاَ مُقَدَّرٌ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا فِيهَا الضَّمِيرُ مُقَدَّرٌ ؛ فَأَمَّا قَوْلُ الحطيئة :[3]

---

(١) سورة الأعراف آية : ٤.

(٢) هذا الذي ذكره أبو حيان هو كلام ابن مالك . راجع نصه في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٧.

(٣) البيت من بحر الكامل وهو للحطيئة من قصيدة طويلة يمدح بغيضاً ويهجو الزبرقان (ديوانه ص٥٣).

الشاهد قوله : " نوم العين ساهر " حيث جاءت الجملة الاسمية حالية ولا رابط معها من واو أو ضمير. وقد خرجه الشارح على وجهين.

يَــــا لَيْلَـــــةً قَـــدْ بِتُّهَـــــا   بِجُدُودَ نَــوْمُ الْعَــيْنِ سَــــاهِرْ

فـ (نَوْمُ الْعَيْنِ سَاهِرٌ) جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَلاَ وَاوَ معها وَلاَ ضَمِيرَ ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يُخرَّجَ عَلَى وجهينِ :

أحدُهُمَا : أَنَّ الضَّمِيرَ مَحْذُوفٌ تقديرُهُ : وَنَوْمُ العينِ مِنِّي سَاهِرُ.

والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الأَلِفُ واللامُ أَغْنَتْ عَنِ الضَّمِيرِ عَلَى رَأْيِ الكوفيينَ كأنه قال : نَوْمُ عينِي سَاهِرُ.

ويقعُ حالاً مِنْ نواسخِ الابتداءِ غَيْرِ الفعلِ إنَّ وكأنَّ وَلاَ وَمَا وهُنَّ فِي دخولِ الوَاوِ وعَدَمِ دُخُولِهَا كالجملةِ العاريةِ مِنْ هَذه الحرُوفِ نحو : جاء زيدٌ وإنَّ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ وقَالَ زُهَيْرٌ :[1]

يَلُحْـــنَ كَـــأَنَّهن يَــدَا فَتَــاةٍ   تُرجَّعُ فِي مَعَاصِمِهَا الوُشُــومُ

وقَالَ الشَّنْفَرَى :[2]

نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي وَلاَكِنَّ دُونَهُ   وَلاَ سِتْرَ إِلاَّ الأَتْحِمَيُّ الْمُرَعْبَلُ

---

(١) البيت من بحر الوافر في ديوان زهير : ٩٦ (بيروت) وشرح التسهيل : ٢/ ٣٥٩.

اللغة : يلحن : يظهرن ، ترجع : تردد مرة بعد مرة حتى تثبت ، الوشوم : جمع وشم وهـو نقش في ظاهر الكف أو المعصم يحشى نؤوراً.

الشاهد قوله: " كأنهن يدا فتاة " حيث صدرت الجملة الاسمية الحالية بناسخ وهو كأن.

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للشنفري من لاميته المشهورة (ديوانه ص ٧١) وقبل بيت الشاهد قوله :

ويوم من الشعرى يذوب لعابه   أفاعيه في رمضانه تتململ

اللغة : كن : الستر ، الأتحمي : نوع من الثياب كالعباءة ، المرعبل : الممزق.

وشاهده قوله : (ولاكن دونه) حيث صدرت الجملة الاسمية الحالية بلا التبرئة.

والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٠.

وَقَالَ عَنْتَرَةُ :[١]

فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِـنْ حَـاجِزٍ إلاَّ الْمِجَنُّ وَحَدُّ أَبْيَضَ مفصلُ

قولـــه :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُـضَارِعٍ ثَبَـتْ حَوَتْ ضَميراً وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

أَقولُ إِذَا كَانَتِ الجملةُ الواقِعَةُ حَالاً أَوَّلُهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُثْبَتٌ فيه ضَميرٌ فَإِنَّهَا لاَ تَدْخُلُ عليه الواوُ نحو : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ لاَ يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ عَلَى الحَالِ ؛ لأَنَّ المضَارِعَ شَدِيدُ الشَّبَهِ بالاسْمِ فَكَمَا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَضَاحِكاً لاَ يَجُوزُ : ويضحَكُ ، واحترزَ بقولِهِ (مثبت) مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنْفِيًّا فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ذِكْرُهُ.

وقَوْلُهُ (وذاتُ) إعرابُه مُبْتَدَأ وَهُوَ صِفَةٌ لجملة مَحْذُوفَة أَيْ وجملةٌ ذَاتُ بدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثابتٍ تَحْوِي ضَميراً وَتَخْلُو مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ المثالِ الَّذي مَثَّلْنَاهُ وهو : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ؛ لأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ دخولُ الواوِ على المضارعِ احْتَاجَ إِلَى رَابِطٍ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَحْوِي ضَميراً يَعُودُ عَلَى ذِي الحالِ أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ يضحكُ عَمْرٌو لَمْ تَصح المسألةُ لخلوِّ الجملةِ مِنَ الرَّابِطِ.

قولـــه :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَـدَا لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُـسْنَدَا

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو لعنترة في ديوانه : ص٦٠ (بيروت) وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٠.

اللغة : المجن : الترس ، حد أبيض مصقل : سيف قاطع.

الشاهد قوله : " ما بيننا " حيث وقعت الجملة الاسمية حالاً وهى مصدرة بما النافية وهى من نواسخ الجملة الاسمية إلا أنها هنا مهملة لتقدم الخبر (بيننا) على الاسم (من حاجز) وقوله : إلا المجن مستثنى أبدل من المستثنى منه (حاجز).

يَقُولُ : فَإِنْ جَاءَتْ جملةٌ مُفْتَتحةٌ بِمُضَارِعٍ مثبتٍ ودَخَلَ عليه الواوُ فقدِّرْ اسماً مبتدأ بعد الواوِ واجْعَلْ ذَلِكَ الْمُضَارِعَ خبراً لذلك المبتدأ ، سُمِعَ مِنْ كَلاَمِهِم : قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَه أَيْ قُمْتُ / ٢١٣ وأَنَا أَصُكُّ عَيْنَه فيصيرُ إِذْ ذَاكَ جملةً اسميةً فَلِذَلِكَ جَازَ دُخُولُ الواوِ عَلَيْهَا. ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

أَيْ : نَجَوْتُ وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ.

وَقَالَ عَنْتَرَةُ :(٢)

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ... زَعْمًا وَرَبِّ الْبَيْتِ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

يُرِيدُ : وَأَنَا أقتلُ قَوْمَهَا ، وقَالَ زهيرُ بنُ أبي سلْمى :(٣)

---

(١) البيت من بحر المتقارب لعبد الله بن همام السلولي والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٧ ، والمقرب : ١٧٢ ، والأشموني : ١/ ١٨٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٦ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٩٩ ، والعينى (٥١٦).

الشاهد قوله : " وأرهنهم مالكا " حيث وقع حالاً وهو مضارع مثبت والأصل فيه عدم دخول الواو أو يؤول بالجملة الاسمية على تقدير مبتدأ كما ذكر الشارح .

(٢) البيت من بحر الكامل في ديوان عنترة : ١٦ (بيروت) ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٧ والتصريح : ١/ ٣٩٢ ، والأشموني : ٢/ ١٨٧. والعيني (٥١٥) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٩٩.

الشاهد قوله : " وأقتل قومها " وهو كالبيت السابق في وقوع المضارع المثبت حالاً مقترناً بالواو ، وأول على تقدير مبتدأ.

(٣) البيت من بحر المتقارب في ديوان زهير : ٥٢ (بيروت) ، من قصيدة في مدح سنان بن أبي حارثة بدأها بوصف الأطلال.

وبيت الشاهد ثانيها ومطلعها قوله : أمن آل ليلى عرفت الطلولا

اللغة : بلين : نونه للأطلال . الآيات : العلامات ، الرق : الشيء الرقيق ، ويقال للأرض اللينة رق وهو المقصود هنا : المحيل : الذي أتى عليه الحول. =

بَلِــينَ وَتَحْــسَبُ آيَــاتِهِنْ نَ عَنْ فَرْطِ حَوْلَيْنِ رِقًّا مُحِيلاً

أيْ : وَأَنْتَ تَحْسبُ آياتِهنَّ ، ويَحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ[1] {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ} أيْ : وهُمْ يَصُدُّونَ ، ولَما كَانَ الْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ وقبله الواو إلاَّ هَذِهِ الألفاظُ النَّادِرَةُ لَمْ يُبْنَ عَلَى ذَلِكَ قَاعِدَةٌ لِمُخَالَفَةِ القِياسِ ولقلة هَذِهِ الأَلْفَاظِ ولاحتِمَالِهَا التأوِيلَ السَّهْلَ السائِغَ.

قولـــه :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُــدِّمَا بِــوَاوٍ أَوْ بِمُــضْمَرٍ أَوْ بِهِمَــا

الذي قُدِّمَ شَيْئَانِ وهُمَا الْجُمْلَةُ الاسْمية ومَثَّلَ بِهَا مُثْبَتَةً والجملةُ الفعلية الْمصدرةُ بِمُضَارِعٍ مثبَتٍ ، فأَمَّا الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ فَتَقَدَّمَ الكلامُ عليها ، وأَمَّا الفعْلِيَّةُ الْمصدرةُ بِمضَارِعٍ مُثْبَتٍ فَتكَلَّمْنَا عَلَيْهِ وأَوَّلْنَا مَا وَرَدَ مِنْهُ بِالْوَاوِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبتدأ مَحْذُوف ، ووَقَعَ فِي كَلَامِ أَبِي مُوسَى الجزولِي ما ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الوَاوَ تَدْخُلُ عُلَى المضَارِعِ قليلاً ، قَالَ أَبُو مُوسَى : ولاَ تَجِيءُ الواوُ مَعَ الْمَضارعِ غَيْرِ الْمَاضِي إلاَّ قَليلاً انتهى.[2]

وقَوْلُهُ : " سِوَى مَا قدِّمَا " يظْهَرُ أَنَّهُ أَرَادَ بالَّذِي قُدِّمَ الكلامُ فيهِ إنما هُوَ المضارعُ المثبَتُ وكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ أَوْ المنفيُّ بِلاَ فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمضارعِ المثبتِ

= الشاهد فيه : بلين وتحسب : حيث وقع المضارع المثبت حالاً مقترناً بالواو ، على تقدير مبتدأ ، والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٩٨.

(١) من الآية : ٢٥ من سورة الحج ومثل الآية قوله : {قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ} (البقرة:٩١).

(٢) المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ص ٩١

فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الواوِ عَلَيْهِ[١] تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ لاَ يَمْلُكُ عَيْنَيْهِ مِنَ الْبُكَاءِ وَلاَ يَجُوزُ : وَلاَ يَمْلِكُ إِلاَّ أَنْ يَأْتِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَيُحْمَلُ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأً بَعْدَ الواوِ ، كَمَا حمل فِي الْمُثْبَتِ وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ ذكوانَ[٢]{فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِّ}[٣] بِتخفيفِ النُّونِ فيحتملُ أَنْ يَكُونَ التقديرُ فاستَقِيمَا وأَنْتُمَا لاَ تَتَّبِعَانِ.

وإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ للعلةِ الَّتِي قَدَّمْنَا فِي المثبتِ إِذْ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ مَالكاً عَيْنَيه من البكاءِ لَمْ يَصِحَّ وَلاَ فَرْقَ فِي النَّفْيِ بلا للاسْمِ والمضارِعِ إِلاَّ أَنَّهَا يلزمُ تكْرَارُهَا مَعَ الاسْمِ فَتَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ لاَ ضَاحِكاً وَلاَ بَاكِياً وَلاَ يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْمُضَارِعِ قال الحطيئة :[٤]

تَوَلَّيْتُ لاَ آسِي عَلَى نَائِلِ امْرِئٍ طَوَى كَشْحَهُ دُونِي وَقَلَّتْ أَوَاصِرُهْ

ونتكلَّمُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فنقولُ : إِذَا وَقَعَتْ حَالاً فَلاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً بِصِيغَةِ مَاضٍ أَوْ بِمُضَارِعٍ : إِنْ كَانَتْ مُصَدَّرَةً بِمَاضٍ :

فإما أَنْ يَكُونَ مثبتاً أَوْ منفياً إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا والْجُمْلَةُ عَارِيَةً مِنَ الضَّمِيرِ لَزِمَتْ الواوُ : جَاءَ وَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ غَيْرَ عَارِيَةٍ جَازَتْ نَحْوُ : لَقَدْ جَاءَ زَيْدٌ ومَا دَرَى

---

(١) ذكره في التسهيل وأكد عليه حيث قال : وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بـلا فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر . التسهيل : ص ٤٩٨.

(٢) هو عبد الله بن أحمد المتوفي سنة (٢٤٢هـ) وهو الراوي الثاني لعبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام والراوي الأول هو هشام بن عماد الدمشقي . غاية النهاية : ١/ ٤٠٤.

(٣) من الآية : ٨٩ من سورة يونس . وانظر القراءة المذكورة في التيسير في القراءات السبع للداني : ص١٠٠ والإقناع : ص٦٦٣.

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة للحطيئة يمدح بغيضاً ويهجو الزبرقان (ديوان الحطيئة ص١٩-٣٢ نعمان طه)

الشاهد قوله : " لا آسى على نائل امرئ " حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلا ولَم تتكرر مع معطوف كما في الأسماء .

كَيْفَ جَاءَ ويَجُوزُ : مَا دَرَى كَيْفَ جَاءَ ، وإِنْ كَانَ مُثْبَتاً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ فِعْلَ شَرْطٍ أَوْ لاَ ، إِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِعْلَ شَرْطٍ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ قَدْ وَلاَ وَاوُ الحالِ نَحْو قولِهِمْ : لأَضْرِبَنَّ زَيْداً مَكَثَ أَوْ ذَهَبَ تَقْدِيرُهُ : لأَضْرِبَنَّهُ مَاكِثاً أَوْ ذَاهِباً أَيْ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَالَ الشاعر :[1]

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ ... وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

كَانَ أَصْلُهُ (إِنْ جَارَ أَوْ عَدَلاَ) و (إِنْ جَادَ أَوْ بَخِلاَ) أَيْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، ولِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ هُنَا وُقُوعُ الْمضارِعِ لاَ يُقَالُ : لأَضْرِبَنَّهُ يَمْكُثُ أَوْ يَذْهَبُ لأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا حُذِفَ جَوَابُهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَاضِياً.

وإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ فِعْلَ شَرْطٍ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مُؤَكِّدَةً أَوْ مُبَيِّنَةً إِنْ كَانَتْ مُؤَكِّدَةً لَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ نَحْو قَوْلِكَ : أَبُو بَكْرٍ الْخَلِيفَةُ قَدْ عَلِمَهُ النَّاسُ . قَالَ امرؤُ الْقَيْسِ :[2]

خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ ... وَأَبُو يَزِيدَ وَرَهْطُهُ أَعْمَامِي

---

(١) البيت من بحر البسيط لَم يعلم قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦١ ، وشرح عمدة الحافظ ص٤٤٩ ، والعيني برقم (٥٢٣) ، والمقاصد الشافية : ٥١٢/٣ ، والمساعد : ٢/ ٤٤ ، والأشموني : ٢/ ١٨٨.

الشاهد قوله : " جار أو عدلا وجاد أو بخلا " حيث وقع الفعل الماضي المثبت الذي أصله فعل شرط حالاً دون قد أو الواو وهو المطلوب ، وجاز ذلك لكونه معطوفاً عليه بأو.

(٢) البيت من بحر الكامل في ديوان امرئ القيس : ١٦٤ (بيروت) ، وهو في شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٤ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥١١ ، والهمع : ١/ ٤٤٦ ، والمقرب لابن عصفور ص ١٧٠ وشرحه ص ٥٥٥ (المنصوبات)

وشاهده : وقوع الجملة وقوع الجملة المقترنة بقد حالاً دون واو لأنها مؤكدة.

وإنْ كَانَتْ مُبيّنَةً اختَلَفَ النّحويُّونَ فَالّذي في كُتُبِ مُتَـأخّرِي أصْـحَابِنَا كالْجَزُولِيّ[١] وابْنُ عُصْفُورٍ[٢] وَأبِي الْحَسَنِ الأُبّذي وَغَيْرِهِمْ أنّهُ لاَبُـدَّ مـعَ الْفِعْـلِ الْمَاضِي مِنْ (قَدْ) ظَاهِرةً أو مقدرةً . وقال ابْنُ أُصْبَغ : لاَ يَمْتَنِعُ وُقُوعُ الْفِعْلِ الْمَاضِي مَوْقِعَ الحالِ وَإنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ الْوَاوُ وَلاَ قَدْ فِي قولِ الجمهورِ وَمَنَعَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ المبرِّدُ.[٣] انتهى.

وقَالَ صَاحِبُ اللُّبَابِ وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَى الْمَسْأَلَة : خلافاً للْكُـوفيِّينَ فَـإِنَّهم يُجيزُونَ ذَلكَ دُون قَدْ لاَ ظَاهِرَةً وَلاَ مُضْمَرَةً قَالُوا : لأَنَّ أكْثَرَ مَا فيه أَنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَة فِي زَمَنِ الْفِعْلِ وَذَلِكَ لاَ يَمْتَنِعُ كَمَا لاَ يَمْتَنِعُ الْحَالُ الْمُقَدَّرَةُ ، وَذَكَرَ النَّاسُ أنَّ ذَلـكَ مَذْهَبُ الأَخْفَش[٤]، والصَّحيحُ جَوَازُ ذَلِكَ لكثْرَة مَا وَرَدَ مِنْهُ بِغَيْرِ قَدْ ، وتَأْويلُ الشَّيْءِ الْكَثيرِ ضَعيفٌ جداً لأَنَّا إِنَّمَا نَبْنِي الْمَقَايِيسَ الْعَرَبِيَةَ عَلَى وُجُود الكَثْرَة وهذا كلُّهُ مُقَيَّـدٌ بِأَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفاً ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَاضِي غَيْرَ متصرِّف وَهوُ (لَيْسَ) فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ دُخُولُ (قَدْ) عَلَيْه بَلْ اجْتِمَاعُ الضَّميرِ والواوِ أَكْثَرُ مِنِ انْفِرَادِ الضَّميرِ قَالَ تَعَـالَى[٥]: {وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ} وقال الشاعر :[٦]

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية : ٩٢.

(٢) ينظر المقرب لابن عصفور : ١٧٠ ، ١٧١.

(٣) ينظر المقتضب : ٤/ ١٢٤ ، والهمع : ١/ ٢٤٧.

(٤) قال صاحب الإنصاف : ذهـب الكوفيون إِلَى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً وإليـه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إِلَى أنه لا يجوز أن يقـع حـالاً ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً . الإنصاف : ٢٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٦٧ ، والهمـع : ١/ ٢٤٧ ، والأشمـوني : ٢/ ١٩١.

(٥) من الآية : ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٦) البيت من بحر الطويل لَم أعثر على قائله وهو فِي شرح التسهيل لابن مالـك : ٢/ ٣٦٦ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٧. =

أَعَنْ تسيّئ تَنْهي وَلَسْتَ بِمُنْتَهِ ... وَتُوصِي بِخَيْرٍ أَنْتَ عَنْهُ بِمَعْزِلِ

وقال جرير :[١]

قَتَلَتْ أَبَاكَ بَنُو فُقَيم عَنْوَةً ... إِذْ جُزَّ لَيْسَ عَلَى أَبِيكَ إِزَارُ

فَقَوْلُهُ تَعَالَى : {وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ} ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : " وَلَسْتَ بِمُنْتَهِ " جُمْلَتَان فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَقَدْ دَخَلَتِ الواوُ عَلَى لَيْسَ ، وَقَوْلُ جرير : " لَيْسَ عَلَى أَبِيكَ إِزَار " جُمْلة فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيْضاً ولَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ عَلَيْه.

ومِمَّا جَاءَ مِنْ وُقُوعِ الْمَاضِي بِغَيْرِ قَدْ وَبِغَيْرِ وَاوٍ قوله تعالى:[٢]{أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ " حَصِرَتْ " دُعَاءً أَوْ نَعْتاً لِمَوْصُوف مَحْذوف أيْ : قَوْماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ضَعِيفٌ جِداً ، وَيَدُلُّ عَلَى الْحَال قِرَاءَةُ[٣] مَنْ قَرَأَ : " حَصِرةً صدورهم " وقال تَعَالَى : {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا}[٤] أيْ مَرْدُودَةً.

وقَالَتِ الْعَرَبُ : مَا تَأْتِينِي إلاَّ قُلْتَ حَقّا ، ومَا أَتَيْتَنِي إلاَّ تَكَلَّمْتَ بالْجَمِيلِ ، وَمَا زَادَ إلاَّ نَفَعَ ، وَمَا قَلَّ إلاَّ ضَرَّهُ ، وَمَا تَكَلَّمَ إلاَّ ضَحِكَ ، ومَا جَاءَ إلاَّ أَكْرَمْتُهُ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : مَا تأتِينِي إلاَّ قَائِلاً حَقًّا فَجَمِيعُ هَذِهِ أحوالٌ وهي بلفظِ المَاضِي.

= الشاهد قوله : " ولست بمنته " حيث وقعت جملة ليس حالية وكان رابطها الواو والضمير دون قد.

(١) البيت من بحر الكامل من مقطوعة في ديوان جرير ص ٧٠١ (نعمان طه) : ويوجد في الارتشاف : ٢/ ٣٦٧.

الشاهد قوله : " ليس على أبيك إزار " حيث وقعت جملة ليس حالية وكان رابطها الاسم الظاهر النائب عن الضمير دون الواو وقد.

(٢) من الآية : ٩٠ من سورة النساء.

(٣) هي قراءة الحسن البصري وقتادة وغيرهما. البحر المحيط : ٣/ ٣١٧.

(٤) سورة يوسف : ٦٥.

وَقَدْ نَصَّ سِيبَوَيهِ وَأَبو الْحَسَنِ بْنُ خَرُوفٍ[1] عَلَى أَنَّ الفِعْلَ بعد إلاَّ لاَ يقعُ إلاَّ حَتَّى يَكُونَ مُؤَوَّلاً بِاسْمٍ وهو فِي هذه المواضعِ مؤولٌ باسمٍ فِي موضعِ الحالِ.

. وقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :[2]

لَهُ كَفَلٌ كَالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى ... إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمُذَأَّبِ

وَقَالَ :[3]

دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمَــرَّهُ ... تَقَلُّبُ كَفَّيْهِ بِخَــيْطٍ مُوَصَّــلِ

وَقَالَ طرفَةُ :[4]

وَكرّى إِذَا نَادَى المضافُ مُحَنَّباً ... كَسِيدِ الْغَضَا نَبَّهتـــه المتـــورِّدِ

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٣٢٦.

(٢) البيت من بحر الطويل فِي ديوانه : ٦٧ ، وهو فِي شرح التسهيل : جـــ٢ ص٣٧١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤٣ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٩.

اللغة : الدعص : الكثيب الصغير من الرمل ، لبده : صلبه ، الغبيط : قتب الهودج ، الحارك : أعلى الكاهل والمراد به الصدر ، المذأب : الموسع.

الشاهد قوله : (لبده الندى) حيث وقع الفعل الماضي حالاً دون قد.

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس فِي ديوانه : ٥٥ ، ويوجد فِي شرح التـــسهيل : ٢/ ٣٧١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤٣.

اللغة : درير : من در اللبن يدر ، كخذروف : حصاة مثقوبة يجعل الصبيان فيهـــا خيطـــاً فيديرها الصبي على رأسه.

الشاهد قوله : أمره حيث وقع الفعل الماضي حالاً دون قد وهو مـــذهب كـــوفي وتأولـــه البصريون على تقدير قد.

(٤) البيت من بحر الطويل فِي ديوان طرفة : ٣٢ ، ويوجد فِي شـــرح التـــسهيل : ٢/ ٣٧١ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٩.

اللغة: الكر: العطف ، المضاف : الخائف المذعور ، المحنب : الذي في يده انحناء ، الـــسيد : الذئب ، الغضا : شجر.

الشاهد قوله : " نبهته المتورد " وهو كالبيت السابق فِي وقوع الماضي حالاً دون قد.

وقال النابغة :[١]

سَبَقْتَ الرِّجَالَ الباهشينَ إِلَى الْعُلا ... كَسَبْقِ الجوادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ

وقال امرؤ القيس :[٢]

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَـأَنَّ نُجُومَـهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الفتل شُـدَّ بيَـذْبُلِ

وَقَالَ أَيْضاً :[٣]

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا ... نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرُنْفُلِ

وقال غيره :[٤]

---

(١) البيت من بحر الطويل فِي ديوان النابغـة : ٤١ (دار الكتب العلمية) ، ويوجد فِي شـرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢.

اللغة: الباهشين : المسرعين ، الطوارد : الملحقة به.

الشاهد قوله : " اصطاد قبل الطوارد " وهو كالأبيات السابقة. فِي وقوع الماضي حالاً دون قد.

(٢) البيت من بحر الطويل فِي ديوانه : ٤٩ ورواية الديوان هكذا :

فيا لك من ليل .... بأمراس كتان إلى صم جندل

الشاهد قوله : " شد بيذبل " وهو كالأبيات السابقة ، وقوله : يكاد نعار الفعل خبر كان.

(٣) البيت من بحر الطويل فِي ديوان امرئ القيس : ٣٢.

اللغة : تضوع : انتشر ، ريا : الرائحة الطيبة.

الشاهد قوله : " جاءت بريا القرنفل " وهو كالأبيات السابقة.

(٤) البيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي وهو فِي شرح أشعار الهذليين : ٢/ ٩٥٧ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٧ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢ ، والإنصاف : ١/ ٢٥٣ ، وخزانة الأدب : ٣/ ٢٥٤ وما بعدها ، والارتشاف : ٢/ ٢٢٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٨٠٣.

الشاهد قوله : " بلله القطر " حيث وقع الفعل الماضي حالاً والرابط الضمير دون قد.

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فلبَّده وأمَّره ونبَّهته واصطادَ وشَدَّ وجَاءَتْ وبلَّله كُلُّهَا أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ لَمْ يَصحبْها قَدْ وَأَمْثَالُ هَذَا لاَ يَحصى كثرة فادِّعَاءُ الإضْمَارِ فيها لَيْسَ بِجَيِّدٍ بَلِ الصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الأَكْثَرُ وُجُودَ (قَدْ) مَعَ الْوَاوِ كَقَوْلِه تَعَالَى:[1]{**أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ**} ، وقَالَ تَعَالَى: [2]{**وَمَا لَكُمْ أَلا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ**} ، وقَالَ تَعَالَى: [3]{**آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ**} وقَالَ زُهَيْر :[4]

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَّفْتُ تِسْعِينَ حجة   خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مِنْكَبَيَّ رِدَاءِيَا

وقال امْرُؤُ الْقَيْسِ :[5]

أَيَقْتُلُنِي وَقَــدْ شَــغَفْتُ فُؤَادَهَــا   كَمَا شَغَفَ المهنوءةَ الرجُلُ الطَّالِي

---

(١) من الآية : ٧٥ من سورة البقرة.

(٢) من الاية: ١١٩ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية: ٩١ من سورة يونس.

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة أكثرها في الحكم في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٠٨ (دار الكتاب العربي) وبيت الشاهد في المقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٩ ، والحجة بالكسر : السنة وبالضم البرهان وبالفتح المرة من الحجج.

الشاهد قوله : " وقد خلفت " حيث وقع الفعل الماضي حالاً والرابط الواو وقد وهو كثير.

(٥) البيت من بحر الطويل في ديوان امرئ القيس : ١٤٢ ، وهو في شرح التسهيل : ٢/ ٣٧١ ، ٣٤٧.

اللغة : شغفت : بلغت شغاف قلبها حباً ، المهنوءة : الناقة المطلية بالقطران.

الشاهد قوله : (وقد شغفت) وهو كالبيت السابق في وقوع الماضي حالاً رابطها الواو وقد.

وتَلْزَمُ الْوَاوُ وَقَدْ إنْ عَرِيتِ الْجُمْلَةُ مِنْ ضمير يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، فَإنْ كَانَ فيهَا ضَميرٌ فَقَدْ يكتفي بِقَدْ وَحْدَهَا دُونَ الْوَاوِ قال النابغة :[١]

وَقَفْتُ بِرُبعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى   مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِـــلُ

وقال غَيْرُهُ :[٢]

بَصُرَتْ بِي قَدْ لاَحَ شَيْبِي فَصَدَّتْ   فَتَسَلَّيْتُ واكْتَـــسَيْتُ وَقَـــارَا

وقال :[٣]

أَتَيْنَاكُمْ قَدْ عَمَّكُمْ حَذَرُ الْعِدَى   فَنِلْتُمْ بِنَا أَمْنًا وَلَمْ تَعْدمُواْ نَصْرَا

وَقَدْ يُكْتَفَي بِالْوَاوِ وَحْدَهَا دُونَ قَدْ قَالَ تَعَالَى :[٤]{وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ} ، وقال تعالَى :[٥]{وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ} ، وقال تعالَى :[٦]{الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا} ، وقال تعالَى :[٧]{أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا} إلَى غير ذلك.

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة من قصيدة يرثى بها النعمان بن الحارث الغساني (ديوان النابغة: ١٥٢) ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٩.
الشاهد قوله : " قد غير البلى " حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها ماض رابطها الضمير وقد دون الواو.

(٢) البيت من بحر الخفيف لَم أعثر على قائله وهو فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢ ، والمساعد : ٢/٤٨.
الشاهد قوله : " قد لاح " وهو كالبيت السابق فِي وقوع الماضي حالاً مقترناً بقد وفيه ضمير ذي الحال.

(٣) البيت من بحر الطويل لَم أعثر على قائله . وهو فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢.
الشاهد قوله : " قد عمكم " وهو كالأبيات السابقة.

(٤) من الآية : ٤٢ من سورة هود.

(٥) من الآية : ٤٥ من سورة يوسف.

(٦) من الآية : ١٦٨ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية : ٨ من سورة مريم.

وَإِنْ كَانَت الجملةُ مَصَدَّرَةً بِمُضَارِعٍ فَلاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مثبتاً أَوْ مَنفيًّا إِنْ كَانَ مُثْبَتاً أَوْ مَنفيًّا بِلاَ فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ أَوْ مَنفيًّا بِلَمْ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْجُمْلَةِ الاسمية إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ وَجَبَتِ الْوَاوُ نحو : جِئْتُ وَلَمْ تطلعِ الشَّمْسُ ، وإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَ أَنْ تَأْتِي بِالْوَاوِ مَعَ الضَّمِيرِ وَجَازَ أَنْ تَكْتَفِي بِالضَّمِيرِ ، وَزَعم ابْنُ خَرُوف أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذْ ذَاكَ تَحْتَاجُ إِلَى الْوَاوِ ، سَوَاءٌ أَكَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ[١]، وَالمستَعْمَلُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ خلاَفُ مَا زَعَمَ قَالَ تَعَالَى :[٢]{فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ} وَقَالَ تَعَالَى :[٣]{وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا} وقال زهير :[٤]

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ ... نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

وقال امرؤ القيس :[٥]

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ١/ ٣٨٦.

(٢) من الآية : ١٧٤ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية : ٢٥ من سورة الأحزاب.

(٤) البيت من بحر الطويل في ديوان زهير : ٧٧ (بيروت) ، وهو من معلقته المشهورة التي يمدح فيها الحارث بن عوف وهرم بن سنان ، والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦١ ، ٣٦٨ ، والأشموني : ٢/ ١٩١ ، والعيني برقم ٥٢٠ ، وابن الناظم : ص٣٣٨ ، ولسان العرب : (فتت) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٢.

اللغة : فتات العهن : بقية صوف متناثر من الهودج ، حب الفنا : ثمر أحمر من نبات يسمى عنب الذئب.

الشاهد قوله : " لَم يحطم " حيث وقعت الجملة حالاً وهى مضارع مقترن بلم وتجرد من الواو اكتفاء بالضمير.

(٥) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٦٩ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤١ ، وشذور الذهب : ص١٦٥.

اللغة : أدرك لَم يجهد : أي أدرك الفرس الصيد دون مشقة وتعب ، لَم يثن شأوه : أي أدركه في طلق واحد دون أن يثنيه لسرعته ، الخذروف : الدوارة يلعب بها الصبيان.

الشاهد قوله : " لَم يجهد " وهو كالبيت السابق في وقوع المضارع المقترن بلم حالاً والرابط الضمير دون الواو.

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَثْنِ شَأوَه ... يَمُرُّ كَخَروف الوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

وقال عنترة :[١]

إِذْ يَتَّقُونَ بِي الأَسِنَّةَ لَمْ أَخِـــمْ ... عَنْهَا وَلَوْ أَنِّى تَضَايَقَ مَقْـــدَمِي

وقال ابْنُ الأسْلَت :[٢]

وَأَضْرِبُ الْقَوْنَسَ يَوْمَ الْـــوَغَى ... بِالسَّيْفِ. لَمْ يَقْصُرْ بِهِ بَاعِي[٣]

وإنْ كَانَ مَنْفِيًّا بلمَّا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ أَوْ لاَ إِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَ أَنْ تَأْتِي بِالْوَاوِ وَأَنْ لاَ تَأْتِي بِهَا كَمَا فَعَلْتَ فِي لَمْ نَحْو : قَامَ زَيْدٌ ولَمَّا يَضْحَكُ وقَامَ زَيْد لَمَّا يضْحَكُ.

---

(١) البيت من بحر الكامل من معلقة عنترة المشهورة ، ديوانه : ٢٨ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٤٤١.

اللغة : الأسنة : الرماح ، لَم أخم : لَم أجبن . مقدمي : موضع قدمي.

الشاهد قوله : " لَم أخم " وهو كالبيت السابق.

(٢) هو أبو قيس صفي الدين بن الأسلت شاعر جاهلي مجيد من شعراء المدينة أقبل على النبي صلى الله عليه وسلم و لم يسلم خوفاً من عبد الله بن أُبَيّ (خزانة الأدب : ٣/ ٤١٠)

(٣) البيت من بحر السريع من قصيدة لابن الأسلت يخاطب امرأته وقد دخل عليها ليلا فأنكرتـه فقال القصيدة مفتخراً وهي فِي المفضليات وفِي جمهرة القرشي حـــــ١ ص ٦٦٦ (جامعــة الإمام) ، والبيت فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤١.

اللغة : القونس : أعلى الرأس .

الشاهد قوله : " لَم يقصر " وهو كسابقيه فِي وقوع المضارع المقترن بلـــم حـــالاً دون واو واكتفاء بالضمير.

وَزَعَمَ نَاظِمُ هَذهِ الأَرْجُوزَةِ : أَنَّ الْمَنْفِيَّ بِلَمَّا كَانَ كالْمَنْفِيِّ بِلَمْ فِي الْقِيَاسِ قَالَ : [١] إِلاَّ أَنِّي لَمْ أَجِدْهُ مُسْتَعْمَلاً إِلاَّ بِالْوَاوِ قَالَ تَعَالَى : [٢]{**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ**} ، وقال الشاعر :[٣]

بَانَتْ قَطَامِ وَلَمَّا يَحْظَ ذُو مَقَةٍ مِنْهَا بِوَصْلٍ وَلاَ إِنْجَازِ مِيعَــادِ

وَزَعَمَ ابْنُ عصفورٍ أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَكُونَ النَّفْيُ بِلَمَّا نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَضْحَكْ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ لَمَّا يَفْعَل نَفْيٌ لِقَوْلِهِ قَدْ فَعَل ، قَالَ : وَقَدْ تَكُونُ منفيةً بِلَمْ وَمَا نَحو : قَامَ زَيْدٌ ولَمْ يَضْحَكْ أَوْ مَا يَضْحَكُ وذَلِكَ قَلِيلٌ جداً[٤]. انتهى.

وإِنَّما ادَّعَى أَنَّ النَّفْيَ بِلَمَّا أَوْلَى ؛ لأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ الْمَاضِي لاَ يَقَعُ حَالاً إِلاَّ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُضْمَرَةً.[٥]

وَلِذَلِكَ عَلَّلَ بِأَنَّ لَمَّا يفعل نَفْي لَقَدْ فَعَل و : " لَمَّا " يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ مُتَّصِلاً بِزَمَانِ الإخبارِ و : " قَدْ " تقرّبُ الْمَاضِي مِنْ زَمَنِ الإِخْبَارِ فَلِذَلِكَ قَالَ الأَوْلَى لَمَّا حَتَّى يَكُونَ النَّفْيُ مُنَاسِباً لِلإِثْبَاتِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا كَثْرَةَ وُقُوعِ الْمَاضِي بِغَيْرِ قَدْ حَالاً ، وَأَنَّ دَعْوَى الإِضْمَارِ فِي ذَلِكَ غَيْرُ مُخْتَارٍ فَبَطُلَتْ هَذِهِ الأَوْلَوِيَّةُ ، وقوله : " وذَلِكَ : أَيْ والنَّفْيِ بِلَمْ ومَا قَلِيلٌ جِداً.

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٠.

(٢) من الآية : ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٣) البيت من بحر البسيط للخليل بن أحمد وهو في شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٠ ، ومعجم الشواهد : ١٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٦٨.

اللغة : بانت : بعدت وهجرت ، المقة : المحبة ، الميعاد : الموعد.

الشاهد قوله : " ولَما يحظ " حيث جاءت جملة حالية منفية بلما والرابط الواو.

(٤) انظر النص في الارتشاف : جـ٢ ص٣٦٨ ،وليس في شرح الجمل ولا في المقرب.

(٥) ينظر المقرب : ١٧٠ ، ١٧١.

أَمَّا فِي النَّفْيِ بِمَا فَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، وأَمَّا فِي النَّفْيِ بِلَمْ فَهُوَ كَثِيرٌ غَيْرُ قَلِيلٍ ، وَقَدْ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى وُقُوعِ الحَالِ بِلَمْ دُونَ وَاوٍ بالآية الكريمة والأبْيَات قَبْل ، ومِمَّا جَاءَتْ فِيه الْوَاوُ وَلَمْ قوله تعالى :[1]{وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ} وقَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ[2] يُخَاطِبُ رَسُولَ الله ﷺ :

لاَ تَأْخذَنِّي بِأَقْوَالِ الوشاة وَلَمْ ... أذنبْ وَلَوْ كَثُرتْ فِيَّ الأَقَاوِيلُ

وقال عنترة :[3]

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَى ضَمْضَمِ

وقال النابغة :[4]

---

(١) من الآية : ٩٣ من سورة الأنعام.

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة كعب بن زهير المشهورة في مدح رسول الله (ﷺ) والتي بدأها بالغزل (بانت سعاد) ديوان كعب : ص٢٠ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، والمقاصد الشافية : ٥٠٧/٣.

الشاهد قوله : " ولَم أذنب " حيث وقعت هذه الجملة المنفية بلم حالاً وكان الرابط فيها الواو والضمير.

(٣) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة عنترة المشهورة ، ديوان عنترة : ص٣٠ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، والأشموني : ٢/ ١٩١ ، وشرح ابن الناظم : ص٣٤٠ ، والعيني : ٥٢١.

الشاهد قوله : " ولَم تدر " وهو كالبيت السابق.

(٤) البيت من بحر الكامل من قصيدة مشهورة للنابغة قالها متغزلاً في امرأة النعمان المسماة بالمتجردة (ديوان النابغة ص١٠٧) وهي طويلة.

اللغة : النصيف : نصف خمار أو نصف ثوب يذكر أنه فاجأها بالدخول عليها فسقط خمارها فاستترت بيدها.

الشاهد فيه : قوله : ولم ترد إسقاطه حيث وقعت هذه الجملة حالاً وهي منفية بلم واقترنت بالواو رابطاً مع الضمير.

والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، والأشموني : ٢/ ١٩١ ، والعيني : برقم ٥٢٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٧ ، وابن الناظم : ص٣٤٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤١.

والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ٧٣.

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْــهُ واتَّقَتْنَــا بِالْيَــدِ

وقال غيره :[١]

وَقَدْ كُنْتَ أَخْشَى أَنْ أَمُوتَ وَلَمَ تَقُمْ قَرَائِبُ عَمْرٍو وَسْطَ نَوْحٍ مُسَلِّبِ

وقال :[٢]

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمَ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

فَإِذَا كَانَ قَدْ جَاءَ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى وفِي لِسَانِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ فَكَيْفَ يُدَّعَى أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا.

وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بِمَا نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَضْحَكُ ونَحْو : أُحِبُّكَ وَمَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ ابْنُ عصفورٍ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ جِدًّا ، وذَكَرَ غَيْرُهُ النفي بِلاَ وَبِمَا

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لعنترة في ديوانه : ص٤٥ ، وفي شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤٠ ، وفي المقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٦.

الشاهد قوله : " ولَم تقم " وهو كالأبيات السابقة في اقتران الجملة الحالية المنفية بلم بالواو.

(٢) البيت من بحر الطويل قال الشيخ محمد محي الدين (حاشية الإنصاف٢/ ٦٦٧) : هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب رقم ٥٩٢ ، وأنشده ابن منظور (شيم) وعزاه إلى الفرزدق وقد وجدته في ديوان الفرزدق ص١٣٩ بيتاً مفرداً.

اللغة : لَم يشيموا سيوفهم : أي لَم يغمدوها ولَم يعيدوها إلى قرابها.

المعنى : مدح هؤلاء القوم أهم يسلون سيوفهم في حالة عدم كثرة القتلى فإذا شبعوا من القتلى أغمدوا سيوفهم.

الشاهد فيه : قوله : ولَم تكثر القتلى بها حيث وقعت هذه الجملة حالاً من السيوف وهي جملة منفية بلم وقد اقترنت بالواو والضمير في بها.

وانظر البيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٠ ، والإنصاف : ٢/ ٦٦٧ ، وشرح المفصل : ٢/ ٦٧ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٨.

ولَمْ يبين أَنَّ النَّفْيَ بِمَا قَلِيلٌ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَلاَّ يَكُونَ قليلاً جداً كَمَا زَعَمَ ابْنُ عصفور ؛ لأَنَّ مَا نَفْيٌ لِلْحَالِ فَكَمَا أَنَّ فِعْلَ الحال يقعُ حَالاً كَثِيراً فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ كَمَا زَعَمَ هو في لما يفعلْ إِنَّهُ نَفْيٌ لَقَدْ فَعَلَ.[1]

ولَمْ يَبْقَ مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ إلاَّ (لَنْ) وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لاَ تَقَعُ مَعَ مَا بَعْدها حالاً و(إِنْ) النَّافِيَة نحو : جَاءَ زَيْدٌ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ الطَّرِيقُ تريد : مَا يَدْرِي ، والقِيَاسُ يَقْتَضِي جَوَازَهُ إلاَّ أَنِّي لاَ أَحْفَظُهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

والْجُمَلُ الْمَنْفِيَّةُ الْوَاقِعَةُ حَالاً كَالْجُمَلِ الإسْمِيَّةِ فِي الرَّبْطِ وفِي كَوْنِهَا إِذَا عَطَفَتْ لاَ تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَاوُ الحَالِ ، فَلَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ أَوْ مَا يَبْكِي لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : أَوْ وَمَا يَبْكِي وَكَذَلِكَ بَاقِي الْجُمَلِ الْمَنْفِيَّةِ.

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٤٣.

﴿ حَذْفُ عَامِلِ الْحَالِ ﴾

قولـــــه :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يَقُولُ : الْعَامِلُ فِي الْحَالِ قَدْ يُحْذَفُ وَإِذَا حُذِفَ فَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ جَائِزاً وَقَدْ يَكُونَ مَحْظُوراً أَيْ مَمْنُوعاً فَمِثَالُ الْجَائِزِ أَنْ تَرَى رَجُلاً يَسْلُكُ طَرِيقاً فَتَقُولُ لَهُ : رَاشِداً مَهْدِيًّا تَقْدِيرُهُ : سِرْ رَاشِداً وَنَحْوه ومِثَالُ الْوَاجِبِ حَذْفُهُ حَذْفُ عَامِلِ الْحَالِ الْمُؤَكِّدَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِي نَحْوِ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً عَلَى مَشْهُورِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

والْحَالُ الْمَحْذُوفُ عَامِلُهَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : صِفَاتٌ وَمَصَادِرُ وَأَسْمَاءُ لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ وَلاَ مَصَادِرَ ، فَالصِّفَاتُ نَحْوِ قَوْلِكَ لِلْمُرْتَحِلِ : رَاشِداً مَهْدِيًّا ومصاحباً مُعَافاً كَأَنَّهُ قَالَ : اذْهَبْ رَاشِداً أَوْ تَذْهَبُ رَاشِداً وَأَغْنَتْ قرينةُ الحَالِ عَنِ النُّطْقِ بِهِ وَنَحْوُ قَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنَ الْحجِ : مَأْجُوراً ، ولِمَنْ يحدثُ : صَادِقاً كَأَنَّكَ قُلْتَ : قلت صادقاً أَوْ تكلمْتُ صَادِقاً ، وَمِنْ ذَلك أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدا [١] أَيْ فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِداً ، وكَذَلِكَ تَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى أَيْ أَتتلوَّنُ تميماً وقيسياً أخرى ، وأقائماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ[٢] ومنه قوله تعالَى:[٣]{بَلَى قَادِرِينَ} أي أَتُرَى قَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ وَبَلَى نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ ، ويَجُوزُ الرَّفْعُ فِي هَذَا كُلِّهِ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدأ والنصبُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ إِلاَّ فِي فَصَاعِداً فَلاَ يَجُوزُ الرفْعُ.

---

(١) مما سمع من جملة الحال المنفية بما قول الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة   فمالك بعد الشيب صباً متيما

ومما سمع منها منفية بلا قوله تعالى: {وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ}(المائدة : ٨٤).

(٢) الكتاب : ١/ ٢٩١.

(٣) من الآية : ٤ من سورة القيامة.

وَمِنْهُ : أَمَّا عَالماً فَعَالِمٌ وأَمَّا صَدِيقاً مُصَافِياً فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُسَافٍ وَلاَ تُرْفَعُ هَذِه الصِّفَاتُ ولا يدخلُهَا الألِفُ واللامُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكلاَمُ عَلَى ذَلِكَ ، وَأجَازَ السيرافِيُّ الرَّفْعَ فِي الصفاتِ قِيَاساً عَلَى مَا حَكَى سيبويه[1] مِنْ قَوْلِهِمْ : أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَةَ فَأَنَا ابْنَ مُزْنِيَةَ بِنَصْبِ ابْنِ ورَفْعِهِ والفَرْقُ بينهما واضحٌ فَإِنَّ ابنَ مزنية كَأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي بابَ الأَسْمَاءِ والْمَصَادِرِ الموضوعاتِ مَوْضِعِ الحالِ وتَقَدَّمَ الكلاَمُ عليها.

والْمَحْذُوفُ عَامِلُهَا مِنْ ذَلِكَ هُوَ ابْنُ عَمِّي دنيا وهَذَا دِرْهَمٌ وَزْناً وحَسِيبٌ جداً ومائةٌ وَزْنَ سَبْعة ، ونَقْدَ النَّاسِ وضَرْبَ الأميرِ . وهَذَا ثَوْبٌ نَسْجَ اليَمَنِ[2] وَمِنْ ذَلِكَ : أما سَمْنا فسمينٌ وأما عِلْماً فَعَالِمٌ ، وأَمَّا نُبْلاً فَنَبِيلٌ وَهَذَا مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ صِفَاتٌ فأثبتتْ لَهُ بَعْضُهَا ونُفِيَ عَنْهُ بَعْضُهَا فالإثباتُ كَمَا مَثَّلْنَا ، والنَّفْيُ نَحْو : أما علماً فلا عِلْمَ لَهُ ونَحْوُ ذَلِكَ والأَسْمَاءِ نَحو قَوْلهم : هو عَرَبِيٌّ مَحْضاً وَقَلْباً.

وَمِنَ الأسماءِ التي وُضِعَتْ مَوْضعَ المصادرِ الْمُنْتَصِبَة أحوالاً قَوْلك : هَذَا عَرَبِيٌّ حَسْبَهُ أيْ اكْتِفَاء وهَذَا دِرْهَمٌ سواءً أي استواءً وهَذه عِشْرُونَ مِرَاراً وهَذه عِشْرُونَ أَضْعَافَهَا فجميعُ هَذَا كُلِّه مِمَّا حُذِفَ فيهِ الْعَامِلُ فِي الحَالِ[3]، وقد انتهى القولُ فِي شَرْحِ الأَبْيَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا النَّاظِمُ فِي الحَالِ.

ونَحْنُ نَخْتِمُ القَوْلَ فِيهَا بِذِكْرِ الجملِ بالنسبة إِلَى ما لَهَا موضعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ومَا لاَ مَوْضِعَ لَهُ وَنَاسَبَ ذِكْرُ ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ مَوْقِعَ الحَالِ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ

---

(١) قال سيبويه : " وسمعنا من العرب من يقول : أما ابن مزنية كأنه قال : أما ابن مزنية فأنا ذاك جعل الآخر هو الأول كما كان قائلاً ذلك فِي الألف واللام : أما ابن المزنية فأنا ابن المزنية ، وإن شئت نصبته على الحال كما قلت : أما صديقاً فأنت صديق وأما صاحباً فأنت صاحب " الكتاب : ١/ ٣٨٨.

(٢) انظر فِي الأمثلة المذكورة الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٢٠.

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ١٢٥.

الإِعْرَابِ ، وَنَوْرِدُ ذَلكَ باخْتِصَارٍ فنقولُ : أَصْلُ الجملةِ أَنْ لاَ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ وإنما كَانَ ذَلكَ كَذَلكَ لأَنَّهَا إِذَا كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ تُقَدَّرُ بالْمُفْرَد ؛ لأَنَّ الْمُعْرَبَ إِنَّمَا هُوَ الْمُفْرَدُ ، والأصلُ فِي الْجُمَلِ أَلاَّ تَكُونَ تتقدَّرُ بالمفردِ فَكَانَ الأَصْلُ فِيهَا أَنْ لاَ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ.

﴿ الجمل التي ليس موضع من الإعراب ﴾

والْجُمَلُ كَمَا قَدَّمْنَا قِسْمَانِ : قِسْمٌ لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ وقَدْ حَصَرْتُهُ فِي اثْنَى عَشَرَ قِسْماً ، وإِنَّمَا بَدَأْنَا بِهَذَا الْقِسْمِ لأَنَّهُ الأَصْلُ للجملِ كَمَا بَيَّنَّا.

الأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ ابتداءَ كَلاَمٍ لفظاً ونِيَّةً أَوْ نِيَّةً لاَ لَفْظاً نَحْو : زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَامَ زَيْدٌ ونَحْو : رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ ، فَإِنْ وَقَعَتْ أَوَّلَ كَلاَمٍ لَفْظاً لاَ نِيَّةً كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ نَحْو : أَبُوهُ قَامَ زَيْدٌ.[1]

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ أدواتِ الابتداءِ فيشملُ ذَلِكَ الحُرُوفَ المكفُوفَةَ نَحْو : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وإِذا الْفُجَائِيَّة نَحْو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ وهَلْ وَبَلْ وَلَكِنَّ وأَلاَ وأَمَا[2] ، ومَا النَّافِيَةَ غَيْرَ الْحُجَازِيَّةَ وبَيْنَمَا وبَيْنَا فِي نَحْوِ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَمَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ بَكْرٌ قَائِمٌ أَوْ لَكِنَّ عَمْرٌو قَائِمٌ وَأَلاَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وأَمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ومَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وبينما نحو قول الأفوه :[3]

بَيْنَمَا النَّــاسُ عَلَــى عَلْيَائِهَــا ... إِذْ هَوُوا فِي هُوَّةٍ فِيهَا فَغَــارُوا

وقال :[4]

---

(١) أصله : زيد أبوه قام فجملة أبوه قام فِي محل رفع خبر وإن كانت مقدمة.

(٢) كلاهما : ألا وأما (بالتخفيف) : حرفا استفتاح وتنبيه (المغنى ص٧٧).

(٣) البيت من بحر الرمل وهو فِي معجم الشواهد : ٢١٧.

الشاهد قوله : " بينما الناس على عليائها " حيث جاءت جملة (الناس على عليائها) لا محل لها من الإعراب لوقوعها بعد (بينما) التي هي أداة ابتداء.

(٤) البيت من بحر الوافر لنصيب وقيل : لرجل من قيس عيلان والبيت فِي المغــنى : ٢/ ٥٠٨ ، وابن يعيش : ٤/ ٩٧، والهمع: ١/ ٢١١، ورصف المباني ص١٠٥ والمحتسب ٢/ ٧٨.

اللغة : الوفضة : الحقيبة يحملها الراكب فيها زاده ، والزناد : حجرات يقدح بهمــا النــار ، راعي : اسم فاعل من رعى.

الشاهد قوله : (فبينا نحن نرقبه أتانا) وهو كالبيت السابق.

فَبَيْنَـــا نَحْــنُ نَرْقُبُــهُ أَتَانَـــا   مُعَلّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَـــادِ رَاعِــي

الثَّالثُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ أدواتِ التَّحْضِيضِ نَحْو : هَلاَ ضَرَبْتَ زَيْداً.

الرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ حُرُوفِ الشَّرْطِ غَيْرِ الْعَامِلَةِ نَحْو : لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ وَلَوْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ وَلما جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ عَلَى مَذْهَبِ سيبويه فِي لَمَّا فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ[١]، ومَذْهَبُ الْفَارِسِيُّ أَنها اسمٌ ظَرْفٌ فتكونُ الجملةُ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهِ وَيُقَدِّرُهَا بِحِين.[٢]

الْخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ جَوَاباً لِهَذِهِ الْحُرُوفِ الشَّرْطِيَّةِ الَّتِي لاَ تَعْمَلُ نَحْو الْمُثُلِ السَّابِقَةِ.

السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ صِلَةً لِحَرْفٍ أَوْ اسْمٍ نَحْو : قَامَ الَّذِي وَجْهُهُ حَسَنٌ ونَحْو قَوْلِ الشَّاعِرِ :[٣]

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَـــالِي   وَكَانَ ذِهَـــابُهُنَّ لَــهُ ذِهَابَـــا

فَذَهَبَ الليالي لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ : مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي لَهُ مَوْضِعَ مِنَ الإِعْرَابِ وَهُوَ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّهُ فَاعِلٌ أَيْ يَسُرُّ الْمَرْءَ ذِهَابُ اللَّيَالِي.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١١٤، ١١٥ .

(٢) ينظر: كتاب الشعر للفارسى: ١/ ٧٠، ٨٩ .

(٣) البيت من بحر الوافر لقائل مجهول وهو في الهمع : ١/ ٨١ ، والدرر : ١/ ٥٤ ، وابن بعيش : ١/ ٩٧،٨/ ١٤٢، والتصريح : ١/ ٢٦٨.

الشاهد قوله : " ذهب الليالي " حيث وقعت هذه الجملة صلة لـــ (ما) وليس لها موضع من الإعراب.

السَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ اعْتِرَاضِيَّةً نَحْو قَوْله تعالَى :[1]{**وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**} ، فَقَوْلُهُ (لَوْ تَعْلَمُونَ) اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ.

الثَّامِنُ : أَنْ تَقَعَ تَفْسِيرِيَّةً نَحْو قَوْلِكَ : أَشَرْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ ، وكَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ اضْرِبْ زَيْداً.

التَّاسِعُ : أَنْ تَقَعَ تَوْكِيداً لما مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ نَحْو : قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ.

العَاشِرُ : أَنْ تَقَعَ جَوَابَ قَسَمٍ نَحْو : وَاللهِ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللهِ لَتَخْرُجُنَّ.

الْحَادِي عَشَر : أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَا لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرٌو.

والثَّاني عَشَر : الْجُمْلَةُ الشرطيةُ إِذَا حُذِفَ جَوَابُهَا وتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْه نَحَو قولِ الْعَرَبِ : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ التَّقْدِيرُ : إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ أَوْ تقدَّمَهَا مَا يطْلُبُ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَابِهَا نَحْو : وَاللهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو فَالْقَسَمُ يَطْلُبُ لَيَقُومَنَّ ولَيَقُومَن دَلِيلٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ التقديرُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو فحذفَ يَقُمْ عَمْرٌو لِدَلاَلَةِ ليقُومَنَّ عَلَيْه.[2]

---

(١) الآية : ٧٦ من سورة الواقعة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٧٥ ، وما بعدها والمغنى : ٢/ ٥١٤ ، ومـا بعـدها والهمع : ١/٢٤٧.

﴿ الْجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعَ مِنَ الإِعْرَابِ ﴾

وَقِسْمٌ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ وَيَنْحَصِرُ فِي أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ فَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ سِتَّةٌ باتِّفَاقٍ واثْنَانِ باخْتِلاَفٍ :

الأَوَّلُ : أنْ تَقَعَ خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ نَحْو : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ.

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ خَبَراً لِلاَ الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَحْو : لاَ رَبِيئَةَ قَوْمٍ يَجِيءُ بِخَبَرٍ.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ خَبَراً بَعْد إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا نَحْو : إِنَّ زَيْداً وَجْهُهُ حَسَنٌ.

الرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَرْفُوعٍ نَحْو : جَاءَنِي رَجُلٌ يَكْتُبُ غُلاَمُهُ.

الْخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَا هُوَ مَرْفُوعٌ نَحْو : جَاءَنِي رَجُلٌ عَاقِلٌ ويَكْتُبُ خَطًّا حَسَناً.

السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ بَدَلاً مِنْ مَرْفُوعٍ نَحْو : أَنْتَ تَأْتِينَا تلم بنا فِي دَارِنَا ، فَهَذِهِ الستةُ باتِّفَاقٍ.

والَّذِي باخْتِلاَفٍ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ نَحْو : يعجبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ.

الثاني : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْو قَوْله تعالَى :[1]{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا} والصَّحِيحُ إِنَّ الْجُمْلَةَ لاَ تَقَعُ مَوْقِعَ الْفَاعِلِ وَلاَ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إلاَّ إِنْ اقْتَرَنَ بِهَا مَا يصيرُهَا فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.[2]

---

(١) من الآية : ١١ من سورة البقرة.

(٢) لعله يقصد أدوات التعليق في باب ظن وأخواتها وعلى كل فقد قال ابن هشام في باب الجمل التي له محل من الإعراب : وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلق نحو : علم أقام زيد وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً وحملوا عليه. =

ومِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَهُوَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ قِسْماً عَشْرَةٌ بِاتِّفَاقٍ وثلاثةٌ باخْتِلاَفٍ :

الأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ خَبَراً لِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا نَحْو : كَانَ زَيْدٌ يَخرُجُ أَخُوهُ.

الثَّاني : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثاني لِظَنَنْتُ وأَخَوَاتِهَا نَحَو : ظَنَنْتُ زَيْداً يَقُومُ أَخُوهُ.

الثَّالثُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثالثِ لأَعْلَمْتُ وأَخَوَاتِهَا نَحْو : أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً ينطلقُ غُلاَمُهُ.

الرَّابعُ : أَنْ تَقَعَ خَبَراً بَعْد ما الحجازيةِ نَحْو : مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ.

الْخَامسُ : أَنْ تَقَعَ خَبَراً للاَ أُخْتِ مَا نَحْو : لاَ رَجُل يَصْدُقُ.

السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ للقولِ الَّذي يُحْكَى بِهِ نَحْو : قَالَ زَيْد عَمْرُو مُنْطَلِقٌ فعمرو منطلِقٌ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِ بِقَالَ.

السَّابعُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ المفْعُولِ للفعلِ المعلَّقِ نَحْو : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَسَأَلْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ.

الثَّامنُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَا هُوَ مَنْصُوبٌ أَوْ مَوْضِعُهُ نَصْبٌ نَحْو : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً وَيَخرُجُ أَبوهُ وَظَنَنْتُ زَيْداً يَقُومُ وَيَخرُجُ.

التَّاسِعُ : أَنْ تَقَع فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَنْصُوبٍ نَحْو : قَتَلْتُ رَجُلاً يَشْتُمُ زَيْداً.

= {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} (إبراهيم ٤٥)، {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} (السجدة: ٢٦) {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ} (يوسف: ٣٥). والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً (المغني ص٥٤٧ دار السلام).

العَاشِرُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ نَحْوِ قَوْله :[١]

وَقَدْ أغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ....

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ نَحْوِ قولك : عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ عَلَى خِلاَف فِي هذا القِسْمِ الأخِيرِ ، فقوله : " أبو من هو " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ زَيْدٍ عَلَى تقديرِ مُضَاف أي عرفْتُ قِصَّةَ زَيْدٍ أَبُو مَنْ هُوَ ، وتَقَدَّمَ الْكَلاَمُ عَلَى هَذِهِ المسْأَلَةِ عند ذِكْرِ التَّعْلِيقِ فِي بَابِ ظَنَنْتُ.

الثَّاني عَشَرَ : أَنْ تَقَعَ مصدرةً بِمُذْ وَمُنْذُ نحو قولكَ : مَا رَأَيْته مَذْ خَلَقَهُ اللهُ ففي هذه الجملةِ خِلاَفٌ ذَهَبَ الجمهورُ إِلَى أَنَّهَا لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ، وذَهَبَ السِيرَافِيُّ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ.[٢]

الثَّالِثُ عَشَرِ : أَنْ تَقَعَ مُسْتَثْنَى بِهَا نَحْو : قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْداً وَقَامُوا لَيْسَ خَالِداً وَفِيهَا خِلاَفٌ : فَقِيلَ : إِنَّهُ لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ، وَقِيلَ : مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ[٣]، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ وَذَلِكَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ ثَلاَثَةٌ بِاتِّفَاقٍ وَثَلاَثَةٌ بِاخْتِلاَفٍ ، فَالَّتِي بِاتِّفَاقٍ :

---

(١) شطر بيت من بحر الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة (ديوانه ص١٩ دار المعارف) وهو صدر بيت وعجزه قوله :

.... بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وشاهده وقوع جملة: والطير في وكناتها في محل نصب حال .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٧٥ ، والهمع : ١/ ٢١٧.

(٣) قال أبو حيان في باب الاستثناء : اختلف النحويون هل لليس ولا يكون (ومثلهما عدا وخلا) موضع من الإعراب أم لا ؟ فذهب السيرافي إلى أنه يجوز أن يكون موضعهما نصب على الحال والصحيح أنه لا موضع لها من الإعراب.

أَحَدُهَا : أَنْ تَقَعَ مُضَافاً إِلَيْهَا أَسْمَاءُ الزَّمَانِ : جِئْتُكَ يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرُ وقال[١]{يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}.

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ نَحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ مُصْحَفاً.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَخْفُوضٍ أَوْ مَا هُوَ مَوْضِعُهُ خَفْضٌ نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ وَيُجِيدَ الشِّعْرَ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ وَيُجِيدُ الشِّعْرَ أَيْ كَاتِبٌ وَمُجِيدٌ الشعرَ.

والَّتِي باخْتِلاَف : أَحَدُهَا أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (ذُو) فِي نَحْوِ قَوْلِ العربِ : اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ ذهب بعضُهم إِلَى أَنَّ تَسْلَمُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ :[٢]

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ آية بِمَعْنَى عَلاَمَة فِي نحوِ قولِ الشاعرِ :[٣]

بِآيَةِ قَامَ يَنْطِقُ كُلُّ شَيْءٍ ... وَخَانَ أَمَانَةَ الدِّيكِ الْغُرَابُ

ذَهَبَ بَعْضُهم إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بالإِضَافَةِ إِلَى آية ، وذَهَبَ بَعْضُهُم إِلَى أَنَّهَا لاَ مَوْضِعَ لَهَا وَحْدَهَا مِنَ الإِعْرَابِ بَلْ تقدَّرُ مَعَهَا حَرْفاً يَكُونُ ذَلِكَ الْحَرْفُ مَعَ الْجُمْلَةِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ.[٤]

---

(١) الآية : ٦ من سورة المطففين.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٧٦ ، والمغني : ٢/ ٥٥٧.

وأصله إذا كانت ذو موصولة فلا موضع للجملة وإذا كانت بمعنى صاحب فهي في موضع جر.

(٣) البيت من بحر الوافر لَم أعثر على قائله.

الشاهد قوله : (بآية قام ينطق) حيث اختلف في الجملة الواقعة بعد آية فقيل : لا موضع لها وقيل في موضع جر بالإضافة.

(٤) ينظر المغنى : ٢/ ٥٥٦ وقد نقد ابن هشام هذا الرأي.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ حَتَّى الابْتِدَائِيَّةِ نَحو قَوْلِ امرِئِ الْقَيْسِ :[١]

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

وذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ (الجياد مايقدن) لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ، وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ وابْنُ درستويه إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِحَتَّى[٢].

ومِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ وذَلِكَ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَقَعَ جَوَاباً لأَدَاةِ الشَّرْطِ الْعَامِلِ نَحْو : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرٌو قَامَ وإِنْ يَقُمْ خَالِدٌ قَامَ جَعْفَرٌ ، فَقَوْلُهُ : فعمرو قائم وقام جعفر كلٌّ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ ولِذَلِكَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِالْجَزْمِ قَالَ تَعَالَى :[٣]{مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ[٤] (ويذرْهُمْ).

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَجْزُومٍ أَوْ مَوْضِعُهُ جَزْمٌ نَحْو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ عَمْرٌو أُكْرِمْهُمَا وقَوْلُهُ تَعَالَى : {فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ}.

وقَدْ انْقَضَى الْقَوْلُ فِي الجملِ فالتي لا مَوْضِعَ لها مِنَ الإِعْرَابِ باتفاق اثنا عَشَر ، والتي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ثَمَانِيَةُ ، وفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ثَلاَثَةَ عَشَر ، وفِي مَوْضِعِ جَرٍّ سِتَّةٌ ، وفِي مَوْضِعِ جَزْمٍ ثَلاَثَةٌ ، فَلِذَلِكَ اثْنَان وأَرْبَعُونَ قِسْماً بالمتَّفَقِ عَلَيْهِ والمختَلَفِ فِيهِ.

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه : ص١٧٥ ، والكتاب : ٣/ ٢٧ ، ٦٢٦ ، والمقتضب : ٢/ ٤٠ : ٢/٤٠ ، والتصريح : ١/ ٦٩، ٢/ ٣٢٩ ، والأشموني : ٤/ ٣٠٩.

الشاهد قوله : (وحتى الجياد ما يقدن..) حيث اختلف في الجملة الواقعة بعد حتى هل لها موضع من الإعراب أو لا.

(٢) الارتشاف جـ٢ ص٣٧٦ ، والهمع : ١/ ٢٤٨ ، ورد هذا الرأي بأن حروف الجر لاتعلق عن العمل.

(٣) من الآية : ١٨٦ من سورة الأعراف.

(٤) هما حمزة والكسائي : ينظر التيسير للداني : ٩٤ ، والبحر المحيط : ٤/ ٤٣٣.

﴿التمييــــز(١)﴾

قال ابن مالك : / ٢٢١

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُـبِينٌ نَكِـرَه يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

أَخَذَ النَّاظِمُ فِي بَيَانِ التمييزِ فَقَالَ : يَنصْبُ تمييزاً اسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبينٌ نَكِرَةً.

فَقَوْلُه : (اسم) جِنسٌ يَشْمَلُ التَّمْيِيزَ وغَيْرَهُ ولاَ يَقَعُ الفعلُ فِي مَوْضِعِ التَّمْيِيزِ بخلافِ الْحَالِ وقَوْلُهُ : (بِمَعْنَى مِنْ) لَيْسَ بِظَاهِرٍ ؛ لأَنَّ الاسْمَ لاَ يَكُونُ بِمَعْنَى مِنْ ، ولاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ اسمٌ عَلَى مَعْنَى مِنْ فَتَكُونُ الباءُ بِمَعْنَى عَلَى ؛ لأَنَّ كَثِيراً مِنَ التَّمْيِيزِ لاَ يكُونُ عَلَى مَعْنَى مِنْ نَحْوِ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَكَذَلِكَ : غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ مَنْقُولاً من الْمَفْعُولِ لَيْسَ الْمَعْنَى غَرَسْتُ الأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ.(٢)

وقَدْ سَبَقَ النَّاظِمَ العَبْدِيُّ(٣) إِلَى نَحْوٍ مِنْ كَلاَمِه فَقَالَ : التَّمْيِيزُ يتقدَّرُ بِمِنْ مِن طريقْ الْمَعْنَى فتحرَّزَ بِذَلِكَ عَلَى زَعْمِه مِنَ الْحَالِ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنْ بَعْضَ التَّمْيِيزَاتِ لاَ يَتَقَدَّرُ بِمِن مِنْ طَرِيقِ الْمعنَى فَبَطُلَ بذَلِكَ قَوْلُ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ التَّمْيِيزَ يتقدَّرُ بِمَنْ.

وكذلك أيضاً يَبْطُلُ بِقَوْلِهِمْ : داري خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً فَإِنَّهُ لاَ يَتَقَدَّرُ بِمَنْ.(٤)

---

(١) استغرق هذا الباب عشر صفحات من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ٢٢١ وانتهى ص٢٣٠.

(٢) علق عليه ناظر الجيش فقال (تمهيد القواعد جـ٥ ص٢٣٥٤) : أما قوله : إن التمييز المنقول ليس فيه معنى من فظاهر إلا أن يدعى المصنف التعميم ويقول : لا يلزم من عدم جواز ظهور من معه فيما ذكر ألا يفسر بها المعنى فكم من مقدر معنى وظهوره ممتنع.

(٣) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي بسكون الباء الموحدة نسبة إلى عبد القيس وهو أحد النحاة المشهورين وقد سبقت ترجمته : ١/ ٣٤٤.

(٤) قال سيبويه (الكتاب : ١/ ٤١٧) : وأما قولهم داري خلف دارك فرسخاً مثلما قال دارى خلف دارك أبهم فلم يدر ما قدر ذاك ؟. فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً.

وَقَوْلُهُ (مبين) فَصْلٌ يخرُجُ مَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى مِنْ لَكِنْ نَصْبُهُ لَيْسَ عَلَى التَّمْيِيزِ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمبينِ إبهاماً سابقاً نَحْو قَوْلهم : استغفرْتُ اللهَ ذنباً ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ مِنْ ذَنْبٍ ولكنْ ذَنْباً انْتَصَبَ نَصْبَ الْمَفْعُولِ لا نَصْبَ التمييزِ.

وأَفْهَمَ قَوْلُهُ (مبينٌ) أَنَّ مَا لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزاً.

وَقَدْ وَقَعَ الخلاَفُ فِي مَسَائِلَ :

مِنْ ذَلِكَ : أَيَّمَا فَهَلْ يَجُوزُ لِي عِشْرُونَ أَيَّمَا رَجُلٍ ؟ مَنَعَ ذَلِكَ الخَلِيلُ وسيبويهِ وأَجَازَهُ الْجُمْهُورُ.[1]

مِنْ ذَلِكَ : التَّمْيِيز بِمِثْلِ أَجَازَ سيبويهِ : لِي عِشْرُونَ مِثْلَهُ ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ.[2]

ومِنْ ذَلِكَ : التَّمْيِيزُ بِغَيْرِ أَجَازُ يُونُسُ : لِي عِشْرُونَ غَيْرَهُ ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ.[3]

ومِنْ ذَلِكَ : مَا فِي بَابِ نِعْمَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى :[4]{**فَنِعِمَّا هِيَ**} أَجَازَ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَكُونَ مَا تَامَةً بِمَعْنَى شيْءٍ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ[5]. وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَبُو ذَرٍّ مُصْعَبُ بْنُ أَبِي بَكْرِ الْخُشْنِي.[6]

---

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ٢٧١ ، والهمع : ١/ ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢/ ٣٨١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٦١.

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ١٧٢ ، والهمع : ١/ ٢٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٦١.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٨١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٦١.

(٤) من الآية : ٢٧١ من سورة البقرة.

(٥) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٨١ ، والهمع : ١/ ٢٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٦١.

(٦) سبقت ترجمته في باب نائب الفاعل . وانظر رأيه في الهمع : ١/ ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢/ ٣٨١.

وَقَوْلُهُ (نَكِرَة) احْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَهَذَا الشَّرْطُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النحويين.

فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ مَعْرِفَةً ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ فِي بَعْضِ التَّمْيِيزَاتِ ، وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً.[١]

وَحُجَّةُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً قَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ.[٢]

إِلَى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى مِلاَءٍ   لُبَابَ الْبُرِّ يُلْبَكُ بِالشِّهَادِ

وقول الآخر[٣]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وقول الآخر :[٤]

---

(١) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٥ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والارتشاف : ٢/ ٣٨٤.

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لأمية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدعان بالكرم وقبله قوله :

له داع بمكة مشمعـــل   وآخر فوق رابية ينادى

اللغة : المشمعل : المشمر الجاد ، ردح : جمع رداح وهي الجفنة العظيم ، الشيزي : خشب تصنع منه القصاع ، يلبك بالشهاد : يخلط بالعسل.

الشاهد قوله : " لباب البر " حيث جاء التمييز معرفاً بالإضافة . وانظر البيت في المقرب وشرحه : ٧٣٦ (المنصوبات) ، وشرح الجمل : ٢/ ٢٨١.

(٣) البيت من بحر الطويل لراشد بن شهاب اليشكري وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٣٢٤ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والتصريح : ١/ ١٥١ ، والأشموني : ١/ ١٨٢.

الشاهد قوله : " وطبت النفس " حيث جاء التمييز معرفاً بأل وأصله وطبت نفساً.

(٤) البيت من بحر الطويل لَم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٦ ، والمساعد : ٢/ ٦٥ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والدرر : ١/ ٢٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٩.

اللغة : تقد : تشتعل ، لظاها : نارها المستعرة ، البيض والسمر : السيوف المسنونة.

الشاهد قوله : " ملئت الرعب والحرب " وهو كالبيت السابق.

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحرْبُ لَمْ تُقَدْ   لَظَاهَا وَلَمْ تُستَعْمَل الْبِيضُ والسُّمْرُ

قَالُوا : وَلُغَةُ الْعَرَبِ مَشْهُورَةٌ : مَا فَعَلَتْ الخمسةَ عشرَ الدرْهَمَ والْعِشْرُون الدرْهَمَ وقَالَتِ الْعَرَبُ : سَفِهَ زَيْدٌ نَفْسَهُ وَوَجِعَ زَيْدٌ بَطْنَهُ وَأَلِمَ عَمْرٌو رَأْسَهُ وغَبِنَ زَيْدٌ رَأْيَهُ [(١)] وَبَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا.

فَقَوْلُهُ (لباب) تمييزٌ وَهو معرِفَةٌ لإضَافَتِه إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، والنفْسَ والرعْبَ : تَمْييزَانَ وهما معرَّفَتَانِ بالألف واللامِ ، وكذَلِكَ الدرْهَمَ فِي المثالَيْنِ ، وقوله : نفسَهُ وبطْنَهُ ورأْسَهُ ومعيشَتَهَا كُلُّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عِنْدَهُمْ عَلَى التَّمْيِيزِ ، مَعَ أَنَّهَا مَعَارِفُ بالإضافةِ إِلَى المعارفِ ومَنْ اشترط التَّنْكِيرَ وهُمْ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ تَأوَّلَ هَذَا كُلَّهُ. [(٢)]

ويردُ عَلَى النَّاظِمِ فِي قَوْلِهِ : إِنَّ التَّمْيِيزَ هو اسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرة ما كَانَ تَابعاً لِلْعَدَدِ ممَّا فيهِ مَعْنَى مِنْ وهو مُبِينٌ نكرةٌ وذَلِكَ نَحْوُ قوله : أَخَذْتُ ثلاَثَةَ دَرَاهِمَ. فدراهِمَ تَابِعٌ لِقَوْلِه : ثَلاَثَةَ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ وليس بتمييزٍ وَإِنْ كَانَ يَنْطَلِقُ عَلَيْه حَدُّ النَّاظِمِ للتمييزِ وعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَخرُجَ قَوْلُهُ تَعَالَى : [(٣)] {اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا}. [(٤)]

وَقَوْلُهُ : بِمَا قَدْ فَسَّرَه ذكر أَنَّ التمييزَ يَنْتَصِبُ بالشَّيْءِ الَّذِي قَدْ فَسَّره التمييزُ والَّذي فَسَّرَهُ التمييزُ هو الْمُمَيَّزُ فحاصلُ كَلاَمِه أَنَّ التَّمْيِيزَ يَنْتَصِبُ بالْمُمَيَّزِ وهَذِه الْمَسْأَلَةُ فِيهَا تَفْصِيلٌ وَخِلاَفٌ : وذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ ، وَقِسْمٌ يَنْتَصِبُ عَلَى تَمَامِ الْكَلاَمِ.

---

(١) من الآية : ٥٨ من سورة القصص ، ونص الآية {وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا}.

(٢) أولوا ذلك كله على زيادة الألف ، والألف كما تزاد في قول العرب : قبضت الأحد عشر درهماً وقبضت الأحد العشر الدرهم وقوله لباب منصوب على نزع الخافض . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٦ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١١ (رسالة دكتوراه — والشربيني أبو طالب).

(٣) من الآية : ١٦٠ من سورة الأعراف وبدايتها : {وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا}.

(٤) عرفه في التسهيل فقال : التمييز : هو ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع . التسهيل : ص١١٤.

فَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : رَطْلٌ سمناً وستأتي تَقَاسِيمُهُ إنْ شَاءَ اللهُ ولا خِلافَ بَيْنَ النَّحويينَ فِي أَنَّ العاملَ فِيهِ هو الاسْمُ الذي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِه فالنَّاصِبُ لِقَوْلِكَ سَمْناً هو رَطْلٌ وكذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ.

والذي يَنْصِبُ عن تَمَامِ الْكَلاَمِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً وفِي النَّاصبِ لهذا التمييزِ وما أشْبَهَهُ خِلاَفٌ : فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بالْفِعْلِ نَحو مَا مَثَّلْنَاه أو بالاسْمِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْو : زَيْدٌ مُنْشَرِحٌ صَدْراً وطَيِّبٌ نَفْساً وَمَسْرُورٌ قَلْباً وعَجِبْتُ من اشْتِعَال رَأْسِكَ شَيْباً وَهُوَ مَذْهَبُ المازِني والمبردِ والزجاجِ[(١)] ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الجملةُ الَّتِي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِهَا لا الْفِعْلُ ولا الاسمُ الَّذِي بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَكَمَا جَازَ لِعِشْرِينَ أَنْ ينصبَ التمييزَ فكذلكَ ينْتَصِبُ بعد تمامِ الكلامِ ولا يلزمُ أَنْ يَكُونَ فِي الجملة فِعْلٌ بَلْ جَاءَ النَّصْبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ حَيْثُ لاَ فِعْلَ نَحو : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً.[(٢)]

قولــــه :

كَشِبْرٍ أَرْضَـا وَقَفِيـزٍ بُـرًّا ... وَمَنَـوَيْنِ عَـسَلاً وَتَمْـرَا

مثل التمييزَ بِمَا انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ ، والتمييزُ المنتصِبُ عَنْ تمامِ الاسمِ يَكُونُ عَدَداً ومِقْدَاراً وشَبِيهاً بالْمِقْدَارِ : مثالُ العددِ : عِنْدِي خمسةَ عشرَ رجلاً ، والمقدارُ : مكيلٌ وموزونٌ وممسوحٌ ، مثالُ المكيلِ قوله فِي البيت : قَفيزاً بُرًّا ومثالُ الموزونِ قوله : ومنويْنِ عَسَلاً وتمراً ومثال الممسوح / **٢٢٢** قوله : كشِبْرٍ أَرْضاً ، والشبيهُ بالمقدارِ قولُهُم : مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحةٍ سَحَاباً وعَلَيْهِ شَعْرُ كلبينِ دَيْناً

(١) ينظر المقتضب : ٣/ ٣٢ ، ٣٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٣٩٥ ، وهو رأي سيبويه أيضاً . الكتاب : ١/ ٢٠٤ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢/ ٦٩١.

(٢) هو رأي ابن عصفور أيضاً ينظر المقرب : ١٨٠ ، وشرح المقرب : ٢/ ٧٥٠ (المنصوبات) ، والهمع : ١/ ٢٥١.

تقديره : مثلُ شَعْرِ كلبينِ أي مثله في الكثرة ، ولاَ يجيءُ المنصُوبُ عن تمامِ الاسمِ بعد ما لَيْسَ بعددٍ ولا مقدارٍ ولا شبيه به إلاَّ قَليلاً يُحْفَظُ وَلاَ يُقَاسُ عَلَيْه نَحْو قَوْلِهم : لله دَرُّه رَجُلاً وويَحَهُ فَارِساً ومثل أحد ذَهَباً وَلَنا أَمْثَالُهَا إِبِلاً ولنا غَيْرُهَا شَاةً وأبرحت جاراً ويا جَارَتَا مَا أنْتِ جَارَةً[1] وقال : [2]

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِـنْ سَـيِّدٍ   مُوطَّأ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

فمن سيد تَمْييزٌ تقديره : ما أنت سيداً.

وَقَدْ عَدَّ سِيبَوَيْه مثله مِنَ الْمَقَادِيرِ[3] وَخَالَفَهُ الْفَارِسِيُّ فِـي ذَلِـكَ وَهُـوَ الأولَى ، لأنَّا إِنَّمَا نُرِيدُ بِالْمِقْدَارِ مَا صَحَّ إِضَافَةُ الْمِقْدَارِ إِلَيْـهِ لَفْظـاً أَوْ نِيـةً ومِثْـلُ لاَ يَصِحُّ فِيهَا[4] ذَلِكَ.

وتمامُ الاسْمِ يَكُونُ بِأَحَدِ ثَلاَثَةِ أَشْيَاء : إِمَّا بِالتَّنْوِينِ كَشِبْرٍ أَرْضاً ، وَإِمَّا بالنونِ كمنويْنِ عسلاً وإِمَّا بالإِضَافَةِ كـ : لله درُّهُ رَجُلاً وقالوا يكون التنوين مقدراً نحو : خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً وذَلِكَ فِي المركَّب فَيَتِمُّ بالتنوينِ المقدَّرِ.

---

(١) قوله : أبرحت جاراً هو من قول الأعشى (ديوانه ص١٤٢ دار الكتاب العربي)

تقول ابنتي حين جد الرحيـ   ـل أبرحت رَبًّا وأبرحت جاراً

وقوله : يا جارتا ما أنت جارة مأخوذ من قوله أيضاً (ديوانه ص١٥٠).

باتت لتحزننا عفارة   ياجارتا ماأنت جارة

فربا وجاراً وجارة كل هذا تمييز منصوب عن تمام الاسم ويكون المقصود بالتاء هـو الـرب والجار وذهب بعضهم إلى أنه من تمييز الجملة ويكون المعنى أعجبت جاراً.

والشاهد هنا قوله : " من سيد " حيث جر التمييز بمن والأصل : ما أنت سيداً.

(٢) البيت سبق الحديث عنه في باب الحال. ص ٣٣٣.

(٣) ينظر الكتاب : ٢/ ١٧٢ ، ١٧٤.

(٤) تعليله من ابن عصفور حيث يقول : وقد يجئ في غير المقادير ، ومن ذلك قولهم : لي مثلـه رجلاً نصبوا رجلاً لحجز الإضافة بينه وبين مثل. (شرح المقرب ص٧٧٠ المنصوبات).

﴿ حُكْمُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ ﴾

قولـــــه :

وَبَعْدَ ذِي وشِبْهِهَا اجْــرُرْهُ إذَا   أَضَفْتَهَا كَــ : مُدُّ حِنْطَةٍ غِــذَا

يقول : يَجُوزُ الْجَرّ فِي هَذِهِ التمييزاتِ المذكُورةِ فِي البيتِ قبل هذا وفيما أشْبَهَهَا بالإضافةِ تقولُ : شِبْرُ أَرْضٍ وقفيزُ بُرٍّ ومنوا سَمْنٍ وكذلك فيما أشْبَهَهَا وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيل فنقول : الْمَقَادِيرُ الَّتِي أَسْمَاؤُهَا مفردةً إمَّا أَنْ يُرَادَ بها الآلاتُ أو الأشياءُ المقدَّرَةُ بتلكَ الآلاتِ ، إنْ أُرِيدَ الأوَّلُ لاَ يَجُوزُ إلاَّ إضَافَتُهَا نَحْو : عِنْدِي مَنَا سَمْنٍ أي الرطْلُ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ السَّمْنُ وعنْدِي قَفِيزُ بُرٍّ أي المكيالُ الذي يُكَالُ بِهِ الْبُرُّ وعندي ذِرَاعُ ثَوْبٍ أي الآلة التي يذرع بها الثوب.

وإنْ أُرِيدَ الثَّانِي فَيَجُوزُ فيه أَرْبَعَةُ أَوْجُه : أحدها : النصبُ تمييزاً ، والإضافة إلَى مَا بَعْدَهَا على مَعْنَى مِنْ ، وجَعْلُ مَا بَعْدَهَا صِفَةً لَهَا وهذا ضعيفٌ لأَنَّهُ اسْمُ جنسٍ ، والرابعُ : نصبُهُ عَلَى الْحَالِ وجَازَ مَجِيءُ الْحالِ عَلَى من النكِرَةِ غَيْرِ مُتَقَدِّمَةٍ عليها ، لأَنَّ مَجِيئها بَعْد النكرةِ وإنما يَقِلُّ إذَا كَانَتْ وَصْفاً فِي الأصْلِ وَهَذَا لَيْسَ بِوَصْفٍ فِي الأصل ، وإِذَا كَانَ مَا به تَمَامُ الاسمِ تنويناً ظاهراً جَازَ حَذْفُهُ والإضَافَةُ فتقول : رطلُ زيت ، وإنْ كَانَ تَنْويناً مُقَدَّراً فَلاَ تَجوزُ الإضَافَة نَحْو : عندي خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً فَلاَ يَجُوزُ : رجلٍ بالخفضِ عَلَى الإضافةِ ، وإنْ كَانَ مَا به التمامُ نوناً فإما أَنْ يَكُونَ فِي تَثْنِيَة أَوْ جَمْعٍ أو غيرِ ذَلِكَ إنْ كَانَ فِي تثنيةٍ أو جمعٍ جَازَ حَذْفُ النون والإضافة فتقول : عِنْدِي منوانِ سمناً ومَنَوا سمن[1] ، وإنْ كانتِ النُّونُ فِي غيرِ ذَلِكَ نَحْو : عِنْدِي عِشْرُونَ

---

(١) في المخطوطة المغربية : فتقول هما حسنان وجوهاً وحسنا وجوه ، وهم حسنون وجوهاً وحسنو وجوه . وليس بصحيح لأن هذا من المنصوب عن تمام الكلام وكلامه في المنصوب عن تمام الاسم.

رَجُلاً فَلا يَجُوزُ حَذْفُهَا والإضافةُ وأجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُم فَأجَازُوا : عندي عِشْرُو دِرْهَمٍ.[١]

وقولُ الناظمِ : إِذَا أضَفْتَ أي إذا أضَفْتَ شِبْراً وقفيزاً ومنوين فَيَجُوزُ : شبرُ أرضٍ وقفيزُ برٍ ومنوا عسلٍ ومثل فِي البيت بقوله : كَمُدٌ حِنْطَةٍ غِذَا أصله : مَدّ حِنْطة.

وقالُوا : عندي مِقْدَارُ كُرّ بُراً ومِقْدَارُ قفيزٍ بُرًّا ومِقْدَارُ ذراعٍ ثوباً ولا تُمَكّنُ الإضافةُ بَحَجْزِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِقْدَارُ وَهُوَ كُرٌّ وقفيزٌ وذِرَاعٌ ، ونَصَبُوا فِي عِنْدِي رَطْلٌ سَمْناً مَعَ أنَّ الإِضَافَةَ غَيْرُ مُتَعَذِّرَةٍ ؛ لأنَّ الأصْلَ : عِنْدِي مِقْدَارُ رَطْلٍ سَمْناً وإِضَافَةُ الْمفَسِّرِ وهو مِقْدَارُ إِلَى التَّمْيِيزِ لاَ يُمْكِنُ لحجزِ الْمضاف إِلَيْهِ مِقْدَارٌ بينهما ، فَلَمَّا تَقَرَّرَ النصبُ حُذِفَ الْمُضَافُ إليه وهو مقدارُ وأقاموا مَقَامَهُ ما كَانَ مُضَافاً إِلَيْهِ وأعْربوه بإعربه وَأَبْقَوا النَّصْبَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الأصلِ ومَنْ أضَافَ رَأى أنَّ الرَّطْلَ إنما يُرَادُ به الْمِقْدَارُ الْمَحْذُوفُ وَلَيْسَ فِي اللفْظِ مَا يَمْنَعُهَا مِنَ الإِضَافَة فَآثَرَ الإِضَافَةَ / **٢٢٣** عَلَى النَّصْبِ ، فَعَلى هَذَا إذَا قُلْتَ : عِنْدِي جُبَّةٌ خزًّا لاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ : عِنْدِي الْجُبَّةُ أَوْ مِقْدَارُهَا مِنَ الْخَزِّ إنْ أَرَدْتَ الثَّانِي كَانَ بمنزلة رَطْلٍ زيتاً فتجوزُ فِيه الأوجهُ الأربعةُ المتقدِّمَةُ وَإِنْ أَرَدْتَ الأَوَّلَ أَضَفْتَ فَقُلْتَ : جُبَّةُ خَزٍّ ولا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى التمييزِ ، فَإِنْ جَاء مَنْصُوباً فَنَصْبُهُ عَلَى الحالِ لما ذكرْنَاهُ مِنْ أنَّ النَّصْبَ عَلَى التمييزِ لاَ يَجُوزُ إلاَّ إِذَا تَعَذَّرَتِ الإضافة فِي لَفْظِ المسْألَةِ أو فِي أصْلِهَا ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى حَمَلَ سيبويهِ (خزًّا)

---

(١) هذا هو رأي الكسائي حيث حكى عن بعض العرب يقول : عشرو درهم.
ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨١.

في قَوْلِ الْعَرَبِ : عِنْدِي جُبَّةٌ خزاً على الحالِ[1] وخالَفَهُ الْمبرِّدُ فَزَعَمَ أَنَّ انْتِصَابَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ[2] ، والصَّحِيحُ مَذْهَبُ سيبويه.[3]

والعاملُ فِيهِ مَا فِي عِنْدِي مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وضُمِّنَ خَزًّا مَعْنَى الْمُشْتَقِّ.

واخْتَلَفَ النحويونُ فِي تَمْيِيزِ الْمِقْدَارِ إِذَا كَانَ مُخْتَلطاً فَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ عَطْفُ بعضه عَلَى بَعْضٍ فإِذَا كَانَ عِنْدَكَ مقدارُ رَطْلٍ مِنْ سَمْنٍ وَعَسَلٍ قُلْتَ : عِنْدِي رَطْلٌ سَمْناً عَسَلاً وأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ فَتَقُولُ : سَمْناً وعَسَلاً ووافق الفراءُ فِي تَمْيِيزِ الْعَدَدِ عَلَى العَطْفِ إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ مختلطاً فَأَجَازَ عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً وامْرَأَةً.[4]

قولـــــه :

والنَصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا　　　إِنْ كَانَ مِثْلُ: مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا أَضَفْتَ المميزَ إِلَى غَيْرِ التمييزِ وَجَبَ نَصْبُ التمييزِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذَلِكَ فِي البيتِ قَبْلَهُ.

وقولُهُ : (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) يَشْمَلُ أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ لَفْظاً نَحْو قوله تعالى :[5] {مِلءُ الأَرْضِ ذَهَباً} وأَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ تقديراً نَحْو قوله : البيتُ مُمْتَلِئٌ بُرًّا أَيْ

---

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ١١٨ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٨٢.

(٢) يقول المبرد في المقتضب : ٢٣/ ٢٧٢ ، وإذا قال : هذا خاتمك حديداً فالحديد لازم فليس للحال ههنا وضع بين ولا أرى نصب هذا إلا على التبين لأن التبيين إنما هو بالأسماء فهذا الذي أراه.

وانظر الرأيين في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٢ ، والارتشاف جـــ٢ ص٣٨٣.

(٣) انظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل جـــ٤ ص٦٦ تحقق د/ الشربيني أبو طالـــب (رحمـــه الله).

(٤) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٨٣ ، والهمع : ١/ ٢٥٠، ٢٥١.

(٥) من الآية : ٩١ من سورة آل عمران.

مُمْتَلِئُ الأقطارِ ، فلَمَّا كَانَ المميَّزُ فِي هَذَا ونَحْوِهِ مُضَافاً إِلَى غَيْرِهِ والتَّمْييزُ تقديراً امْتَنَعَ أَنْ يُضَافَ إِلَى التَّمْييزِ كَمَا امْتنعَ فِي الْمُضَافِ إِلَى غَيْرِ التمييزِ لفظاً.

وقولُهُ : (إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ) أيْ مُضَافاً لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً كَمَا مَثَّلْنَا ، وَمِنَ المضاف قَوْلهم : قَدْرُ رَاحَة سَحَاباً وَجمامُ المكُولِ دَقِيقاً وَيَا وَيْحَهُ رَجُلاً[1] وَقَوْلُ الشَّاعِرِ[2]: [فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْراً] وَنَحْو ذلك.

وَقَوْلُهُ : يَجبُ النَّصْبُ بَعْدَ الإِضَافَةِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ يَجُوزُ النَّصْبُ ويَجوزُ الْجَرُّ بِمَنْ فَتَقُولُ : مِلْءُ الأَرْضِ مِنْ ذَهَبٍ[3] وَقَدْ بَيَّنَ النَّاظِمُ ذَلكَ بَعْدَ فِي قَوْلِهِ : (واجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ والْفَاعِلِ الْمَعْنَى) وذَهَباً لَيْسَ بِعَدَدٍ ولا فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَيَجُوزُ جَرُّهُ بِمِنْ فَإِذَا كَانَ يَجوُزُ الْجَرُّ بِمِنْ فَكَيْفَ يَقُولُ وَجَبَ النَّصْبُ ؟.

---

(١) ومن ذلك أيضاً قولهم : يا حسنها ليلة وقولهم : فيا لك يوماً وحسبك به رجلاً وملء الأرض ذهباً ولله دره فارساً.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل للرماح بن أبرد وصدره :

فإن خفت يوماً أن يلج بك الهوى ....

وقبله قوله :

قرعت طنابيب الهوى يوم عالج ... ويوم اللوى حتى قسرت الهوى قسراً

الشاهد قوله : " مثله صبراً " حيث جاءت صبراً تمييزاً بعد مثل.

وانظر البيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٣ ، ونـاظر الجيش : ٥/ ٢٣٥٧.

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل جواز النصب والجر في نحو قوله تعالى {**ملء الأرض ذهبا**} ، ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٣.

﴿ تمييز النسبة وأنواعه وحكم كل نوع ﴾

قولــــــه :

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ ... مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَــى مَنْــزِلاَ

يَقُولُ : أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا جَاءَ بَعْدَه مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ كَقَوْلِه : أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً أَيْ عَلاَ مَنْزِلُك ، وَهَذَا عِنْده مِمَّا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ ؛ لأَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهاً فَلَيْسَ الْمَعْنَى زَيْدٌ حَسُنَ وَجْهَهُ ؛ لأَنَّ أَفْعَلَ لا يتقَدَّرُ بِحَسُنَ ؛ لأَنَّ حَسُنَ يَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْحُسْنِ وأَحْسَنُ يَدُلُّ عَلَى حُسْنٍ زَائِد عَلَى حُسْنِ غَيْرِه وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ أَحْسَن فِعْلاً يَتَضَمَّنُ مَعْنَى أَحْسَنَ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالُ : إِنَّهُ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِذْ لاَ فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِ أَحْسَنَ يُؤَدِّى مَعْنَى أَحْسَنَ فيرفَعُهُ فَلِذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ النحوِينَ إِلَى أَنَّ هَذَا التمييزَ ليس منقولاً مِنْ فَاعِلٍ وإنما هو منقولٌ مِنْ مُضَافٍ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وجْهُهُ فأصله: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِكَ.

والآنَ نَتَكَلَّمُ عَلَى التَّمْيِيزِ الَّذي لَيْسَ مُنْتَصِباً عَنْ تَمَامِ الاسْمِ ؛ لأَنَّ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فَنَقُولُ : الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ وهو الذي يكونُ مُفسراً لِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ الكَلاَمُ الذي قبله من جهَةِ أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ وامْتَلأَ الإِنَاءُ عُرِفَ أَنَّ الْمُتَصَبِّبَ مِنْ زَيْدٍ والمالِئَ للإناءِ شَيْءٌ ، فَفَسَّرَ المتصبِّبَ / ٢٢٤ بالعَرَقِ والمالئَ بالزَّيْتِ ، والْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ هُوَ الَّذي يَكُونُ تفسيراً لاسْمٍ مُبْهَمٍ قَبْلَهُ فَقَدْ يشتركُ المنتصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ والمنتصِبُ عَنْ تَمَامِ الكَلاَمِ فِي أَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا يفسِّرُ مُبْهَماً غَيْرَ أَنَّ الَّذي يُفَسَّرُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ مُبْهَمُهُ مَذْكُورٌ والَّذي يُفَسَّرُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ مُبْهَمُهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ ويَجُوزُ أَنْ يَأْتِي بعْد كلامٍ منطوٍ عَلَى شَيْءٍ مُبْهَمٍ إلاَّ فِي مَوْضِعَيْنِ :[1]

---

(١) انظر تفصيل الموضعين بنصوصهما في التذييل والتكميل جـ٤ص١٥-١٨.

أحَدُهُمَا : أَنْ يؤدِيَ إِلَى تَدَافعِ الكلامِ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ رَجُلاً إِذَا جَعَلْتَ رَجْلاً تَفْسيراً لِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ الْكَلاَمُ المتقدِّمُ من إبهامِ الفاعلِ فتنصبُ رَجُلاً عَلَى التمييزِ أي : أَنَّ الضَّارِبَ لَيْس بامرأة وَلاَ فَرَسٍ ولاَ غَيْرِهمَا مِمَّا يمكنُ أَنْ يَكُونَ ضَارِباً وَذَلِكَ أَنَّ الكلامَ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ الفاعلِ فذِكْرُهُ تَفْسيراً آخِرهُ متَدَافعٌ ؛ لأَنَّ مَا حُذفَ لا يذْكَرُ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ بَعْضُ النحويينَ وَقَدْ يتخرَّجُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الراجز:[1]

يَبْسُطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهاً رَحْبَــا بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ لِعَظْـمٍ كَلْبَــا

فَنَصَبَ (كَلْباً) تَفْسيراً لِمَا انْطوَى عَلَيْهِ قوله (بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ) وَيكُونُ قَدْ نَوَى بِالْمَصْدَرِ بِنَاءَهُ لِلمَفْعُولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ثم أضافَ ، والتقديرُ بَسْطاً مِثْلَ مَا بَسَطَ ذراعانِ فلما حَذَفَ البَاسطَ للذراعين أَتَى بِقَوْله كَلْبَا تَفْسيراً لِذَلِكَ الْبَاسِطِ المحذُوفِ ، ويحتملُ هَذَا البيتُ غَيْرَ هَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ القلْبِ فَتجْعَلُ كلباً مفعولاً وذِرَاعَيْنِ مجرورٌ بالإِضَافَةِ وَهُوَ فَاعِلٌ أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ والتقديرُ: كَمَا بَسَطَ ذِرَاعَانِ كلباً وهو من المقلوبِ الأصلِ كما بسَطَ كَلْبٌ ذِرَاعَيْهِ والقلْبُ كَثِيرٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ.

الْمَوْضِعُ الثَّاني : أَنْ يؤدى إِلَى إخراجِ اللفظ عَنْ أَصْلِ وضْعِهِ نَحْو قَوْلِه : أدهنْتُ زَيْتاً لا يَجُوزُ نَصْبُ زَيْتٍ عَلَى التمييزِ إِذْ الأَصْلُ : أدهنْتُ بزَيْتٍ ، فَلَوْ نُصِبَ عَلَى التَّمْييزِ لأَدَّى إِلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ والتزامِ التنكيرِ فِي الاسْمِ ونَصْبِه بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وهَذَا كلُّهُ إخراجٌ للفظِ عَنْ أصْلِ وَضْعِهِ فَلاَ يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِقِيَاسٍ

---

(١) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وهما في المدح بالكرم بأن الممدوح يبسط وجهه للضيوف كما يبسط الكلب ذراعيه حين يأكل عظماً.

الشاهد فيه : بسط ذراعيه لعظم كلباً وقد فصله الشارح .

وانظر الشاهد في الأشباه والنظائر : جـ٢ ص٨١ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٨٩٠ ، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٨.

بَلْ يُوقَفُ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ ، والذي وَرَدَ مِنْ ذَلكَ قولُهُم : امتلأَ الإِنَاءُ مَاءً وتفقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً الأصْلُ : مِنَ الْمَاءِ ومِنَ الشَّحْمِ فَحُذِفَتْ مِنْ وأَلْ وانْتَصَبَ تَمييزاً لا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بَعْد إسقاطِ حَرْفِ الجرِّ يَدُلُّ عَلَى انْتِصَابه عَلَى التَّمْييزِ الْتِزَامُ التَّنْكِيرِ فِيهِ وَكَوْنُهُمْ لا يقدِّمُونَهُ عَلَى الْفِعْلِ عَلَى خِلاَفٍ فِي هذا الأخيرِ وسَيَأْتِي وَلَوْ كَانَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَ إسقاطِ الْحَرْفِ لَجَاءَ معرفةً ونكرةً ولجازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ بِإِجْمَاعٍ.

وَهَذَا التَّمْيِيزُ المنتصبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ يَكُونُ مَنْقُولاً ومُشَبَّهاً بِالْمَنْقُولِ.

المَنْقُولُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ.

مَنْقُولٌ من فاعلٍ وذلك نحو : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً[1] **{وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا}** وطَابَ زَيْدٌ نَفْساً أصله : تصبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ واشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ وطَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ فَأَسْنَدْنَا الْفِعْلَ إِلَى الْمَجْرُورِ وانْتَصَبَ الْفَاعِلُ تمييزاً ، ومِنَ الْمَنْقُولِ مِنَ الْفَاعِلِ قولُهُم : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ أصله : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ فَأُضْمِرَ فِي نِعْمَ ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ ونُصِبَ رَجُلاً تَفْسِيراً لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ الْمُبْهَمِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُم : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً وامتلأَ الإِناءُ ماءً فاستدلَّ سيبويه عَلَى أَنَّهُمَا تَمييزانَ بالتزامِ التنْكيرِ فيهما وكونِهما لا يَجوزُ تقديمُهُمَا عَلَى الْفِعْلِ وَلَيْسَا مَفْعُولَينِ بَعْدَ إسقاطِ حرفِ الْجَرِّ وإِنْ كَانَ الأَصْلُ فيهما : تَفَقَّأَ زَيْدٌ مِنْ شَحْمٍ وامتلأَ الإِنَاءُ مِنْ مَاءٍ.[2]

وَقَدْ أشكَلَ عَلَى ابْنِ خَرُوفٍ كَوْنُ الْمَنْصُوبِ فِي : امْتَلأَ الإِناءُ مَاءً هُوَ الْمَرْفُوعُ فِي الْمَعْنَى لاَ بالنظرِ إِلَى الأَصْلِ ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ مِنْ مَاءٍ ولا بالنَّظَرِ إِلَى اللفظِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُقَالُ : امْتَلأَ مَاءُ الإناءِ كَمَا يُقَالُ تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ وَلاَ يلزمُ ذَلِكَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ فاعل فِي الْمَعْنَى بالامتلاءِ إنما أراد أنه فَاعِلٌ فِي

---

(١) من الآية : ٤ من سورة مريم.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٢٠٤.

الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَالِئٌ لِلإِنَاءِ / ٢٢٥ ؛ لأَنَّ المطاوِعَ الذي هُوَ امتَلأَ يتضَمَّنُ الْمَجْهُولَ الذي هو مَلأَ وَقَدْ استعملَتِ الْعَرَبُ مَلأَ الْمَاءُ الإِنَاءَ خلافاً لِمَنْ أَنْكَرَ استعمالَهُ قال الشاعرُ :[1]

تَصَرَّمَ مِنِّي وُدُّ بَكْرِ بْنِ وَائِـــلِ ... وَمَا كَانَ ظَنِّي وُدُّهَمْ يَتَـــصَرَّمُ
قَوَارِضُ تَأْتِينِي وَيَحْتَقِرُونَهَـــا ... وَقَدْ يَمْلأُ الْمَاءُ الإِنَاءَ فَـــيَفْعُمُ

فإذا أردْتَ المطاوِعَ قُلْتَ : امتلأَ الإِنَاءُ مَاءً.

وهذا التمييزُ مِنَ الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ فِي نِعْمَ طَابَقَ الْمَخْصُوصَ إِفْرَاداً وتَثْنِيَةً وجَمْعاً وتَذْكِيراً وتَأْنيثاً ، وإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ نِعْمَ وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ فلا يُجْمَعُ ، وإِنْ كَانَ غَيْرَ اسمِ جنسٍ كَنَفْسٍ وَعَيْنٍ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ النقلِ مُفْرَداً بُنِيَ عَلَى إِفْرَادِهِ ولاَ يَجُوزُ الْجَمْعُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ النقلِ جَمْعاً جَازَ إِفْرَادُهُ اكتفاءً به عن الجمعِ فتقولُ : طَابُوا نَفْساً وَقَرُّوا عَيْناً وجَازَ جَمْعُهُ فَتَقُولُ : طَابُوا أَنْفُساً وَقَرِرْنَا أَعْيُناً فتأتِي بالْجَمْعِ الَّذي هو أَصْلٌ ، ذَكَرَ ذَلِكَ سِيبَوَيه.[2]

ومَنْقُولٌ مِنْ مَفْعُولٍ وذلك نَحْو قولِهِ تَعَالَى :[3]{وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا} وغرسْتُ الأرضَ شَجَراً وحَفَرْتُ الدَّارَ بِئْراً أصله : وفجرنا عيونَ الأرضِ وغَرَسْتُ شَجَراً فِي الأرضِ وحفرْتُ بِئْراً فِي الدَّارِ.

---

(١) البيتان من بحر الطويل وهما للفرزدق قالهما لما هرب من زياد بن أبيه. (ديوان الفرزدق جـــ١ ، ص ١٩٥ دار صادر)

اللغة : تصرم : تقطع ، القوارض : جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية ، يفعم : يمتلئ.

الشاهد فيه : وقد يملأ الماء الإناء فهو استعمال للعرب بمجيء الفعل ملأ متعدياً للمفعول. ثم استعمال المطاوع له لازماً وهو امتلأ ناصباً للتميز وانظر الشاهد فِي شرح المفـــصل : ١/ ٢١ ، والخصائص : ١/ ٢١ ، وتغيير النحويين للشواهد : ص٢٥٤ ، والتذييل والتكميـــل : جـــ٤ ص٥٠.

(٢) قال سيبويه : "ومثـــل ذلك فِي الكلام قوله تبارك وتعالى : {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْـــهُ نَفْسًا} النساء : ٤ وقررنا به عيناً وإن شئت قلت : أعيناً وأنفساً". الكتاب : ١/ ٢١٠.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة القمر .

وفي إثبات كَوْنِ التمييزِ مَنْقولاً مِنَ الْمَفْعُولِ خلافٌ أَثْبَتَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَأَبي مُوسَى الْجَزُولِيِّ وأَبي الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ وَهَذَا النَّاظِمُ[١] وأَنْكَرَهُ بَعْضُهُم كالأستاذِ أَبي عَلِي الشَّلُوبين.[٢]

وقَالَ شَيْخُنَا الأستاذُ أَبو الْحَسَنِ الأَبَذيّ رحمه الله هَذَا الْقِسْمُ لَمْ يَذْكُرْهُ النحويونَ وإِنَّمَا الثَّابتُ كَوْنُ التمييزِ مَنْقُولاً مِنَ الْفَاعِلِ وَتَأَوَّلَ كَلاَمَ الجزوليّ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ منقولٌ مِنْ مَفْعُولٍ أي مِنَ الْمَفْعُولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحو : ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْراً أَوْ بَطْناً وفجرْتُ الأرضَ عيوناً ، وتَأَوَّلَ الأستاذُ أَبو عَلِيّ قَوْله تَعَالَى : [٣]{وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا} عَلَى أَنَّ عُيُوناً حَالٌ لاَ تَمْييزٌ.[٤]

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ تَنْتَصِبُ عُيُوناً عَلَى الْحَالِ ولَمْ تَكُنْ في حَالِ التفجيرِ عُيُوناً بَلْ صَارَتْ عُيُوناً بَعْدَ ذَلِكَ.

قُلْتُ : تَكُونُ حَالاً مقدرةً ويكُونُ مِنْ بَابِ التسميةِ بالمآلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:[٥]{إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا}.

وَتَأَوَّلَهُ شَيْخُنَا أَبو الحسين بْنُ أَبي الرَّبِيعِ في شَرْحِ الإيضَاحِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ لا تَمييزٌ أي : وَفَجَّرْنَا عُيونَ الأَرْضِ وَحُذِفَ الضميرُ مِنْهُ تَقْدِيرُهُ : عُيُونَهَا[٦] ، وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَقَالَ : لَوْ كَانَ بَدَلاً لَمَا التزَمَتِ العربُ فِيه التَّنْكِيرَ ولَجَاءَ فَجَّرْنَا

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية : ٢٢٢ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٤.

(٢) التوطئة لأبي علي : ص٣٢٦ ، والارتشاف : ٢/ ٣٧٨ ، والمساعد : ٢/ ٦٢.

(٣) ينظر الأبذي النحوي : ١١٩ ، ويوجد هذا الرأي في المساعد : ٢/ ٦٢ ، والتصريح ٣٩٧ ، والهمع ١/ ٢٥١.

(٤) سورة القمر : [illegible].

(٥) التوطئة لأبي علي ص٣٢٦ ، ٣٢٧ ، والهمع : ١/ ٢٥١.

(٦) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

الأَرْضَ عيُونَها وغرسْتُ الأرضَ شَجَرَهَا فالتزامُهُمْ تنكيرُ الاسْمِ هُنَا دَليلٌ عَلَى أَنَّهُ تَمييزٌ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وتَأَوَّلَهُ أَيْضاً أَبو الحسَيْنِ بن أبي الربيع عَلَى أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الجرِّ والأَصْلُ : وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ بِعُيُونٍ وغرسْتُ الأرضَ بِشَجَرٍ[١] وَرُدَّ بدليلِ التزامِ التَّنْكيرِ فيهِمَا وبدليلِ أَنَّهما لا يقدَّمَانِ عَلَى الْفِعْلِ وَلَوْ كَانَا مَفْعُولَيْنِ لَجَازَ تقديمُهُمَا ولَجَاءَ معرفتينِ ونكرتينِ.

ومَنْقُولٌ مِنْ مُضَافٍ نَحْو : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهاً أَصْلُهُ : وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِكَ وَقَدْ تقدَّمَ ذَلِكَ وَأَنَّ النَّاظِمَ يُسَمِّي هَذَا فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى.

والْمُشَبَّهُ بالْمَنْقُولِ نَحْو قولهم : حَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلاً وَكَفَى بِزَيْدٍ نَاصِراً ودَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً.

قولـــه :

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَـضَى تَعَجُّبَـا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِـأَبِي بَكْـرٍ أَبَـا

يَقولُ : التمييزُ يَقَعُ بَعْدَ كلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّباً وسَوَاءٌ أَكَانَ التَّعَجُّبُ المبوَّبُ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَوْ مَا لاَ يُبَوَّبُ لَهُ فَمِنَ الأَوَّلِ : مَا أَكْرَمَ زَيْداً أَباً وأَكْرِمْ بِزَيْدٍ أَباً ولكَرُمَ زَيْدٌ أَباً ، ومِنَ الثَّاني : قولهم : للهِ دَرُّهُ فَارِساً وَيَا سَيِّداً مَا أَنْتَ سَيِّداً ويا جارتا ما أَنْتِ جارةً[٢] ومَا أَشْبَهَهُ ، والتمييز / ٢٢٦ في نحو هذا إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْماً هُوَ الأَوَّلُ أَوْ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ هُوَ الأَوَّلُ طَابَقَ الْمُمَيَّزَ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً أَباً وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ أَبَوَيْنِ ومَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ آبَاءً وَأَكْرِمْ بِزَيْدٍ نَاصِراً وأَكْرِمْ بِالزَّيْدَيْنِ نَاصِرَيْنِ وأَكْرِمْ بالزَّيْدِينَ أَنْصَاراً ولله دَرُّه فارساً ولله دَرُّهُمَا فَارِسَيْنِ ولله دَرُّهُمْ فُرْسَاناً وكذلك الباقي ، وإِنْ كَانَ اسْماً غَيْرَ الأَوَّلِ جَازَ أَنْ يُطَابِقَ إِفْرَاداً وأَنْ يُخَالِفَ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً

---

(١) التذييل والتكميل : ٤/ ٨٣ ، والهمع : ١/ ٢٥١.

(٢) انظر الرأي الثاني لابن أبي الربيع في التذييل والتكميل : ٤/ ٨٤ ، والهمع : ١/ ٢٥١.

أَدَباً وآدَاباً وخُلُقاً وأَخْلاَقاً وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ أَدَباً وآدَاباً ومَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ أَدَبا وآدَابا.[1]

قولــــــه :

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ: طِبْ نَفْساً تُفَدْ

يقولُ : كُلُّ تَمييزٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِمِنْ إلاَّ إِذَا كَانَ عَدَداً نَحْوُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً فَلاَ يَجُوزُ : خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ رَجُلٍ وإلاَّ إِذَا كَانَ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى وقَدْ قَدَّمَ أَنَّ مَا جَاءَ بَعْدَ أَفْعَلِ التفضيلِ هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عنْده فَلاَ يَجُوزُ زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ وَجْه وكذلك : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً لاَ يَجُوزُ مِنْ نَفْسٍ أَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بمن عِنْدَهُ[2] وهَذَا الإِطْلاَقُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لأَنَّ مَا كَانَ مَنْقُولاً مِنَ الْمَفْعُولِ لاَ يَجُوزُ جَرُّهُ بِمِنْ وَقَدْ أَثْبَتَ هو الْمَنْقُولَ مِنَ الْمَفْعُولِ فَلاَ يَجُوزُ : غَرَسْتُ الأرْضَ مِنْ شَجَرٍ ولاَ حَفَرْتُ الدَّارَ مِنْ بِئْرٍ وكَذَلِكَ بَعْدَ أَفْعَلَ فِي التَّعَجُّبِ إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ غَيْرَ الاسْمِ الأولِ نَحو : مَا أَحْسَنَ زَيْداً أَدَباً لاَ تَدْخُلُ عَلَيْه مِنْ فَلاَ تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً مِنْ أَدَبٍ بِخِلاَفِ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ نَحْو : أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَا أَحْسَنَ زَيْداً مِنْ رَجُلٍ.

واسْتِثْنَاءُ النَّاظِمِ ذَا الْعَدِدِ مِنَ التَّمْيِيزِ وَأَنَّهُ لاَ يُجَرُّ بِمِنْ ظَاهِرٌ يعني مَادَامَ مُفْرَداً نَكِرَةً وإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَرُدَّهُ إِلَى الأَصْلِ مِنَ الْجَمْعِ ونعرِّفَهُ بالألفِ واللامِ ونَجُرَّهُ بِمِنْ فَنَقُولُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الرِّجَالِ وَعِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

---

(١) وقد جاء الاستعمال العربي بالوجهين فمن الإفراد قوله تعالى: {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} (النساء: ٤) ، ومن الجمع قوله أيضاً : {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً} (الكهف: ١٠٣).

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ومن أمثلته : عندي إردب قمحاً ولي أمثالها إبلاً ولله دره فارساً.

واختَلَفَ النحويُّونَ فِي (مِنْ) هَذِهِ الْجارَّةِ للتمييزِ فَذَهَبَ بَعْضُهُم إِلَى أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ ولذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى التمييزِ المنقولِ عن الفعلِ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ أَعَمَّ مِن الْمُبْهَمِ الَّذي أَتَى به لتَفْسيرِه فإذا قُلْتَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً فَنفْساً لَيْسَ أَعَمَّ مِنَ الْمُبْهَمِ الَّذي فَسَّرَهُ قَوْلُكَ : نَفْساً وَإذَا لَمْ يَكُنْ أَعَمَّ فَكَيْفَ تدخلُ عَلَيْهِ مِنِ التي مَعْنَاهَا التَّبْعِيض ؟[١]

قَالَ الأستاذُ أَبو عَلِيٍّ : يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ (مِنِ) الداخلة على تَمييزِ المقاديرِ زائدةً عِنْدَ سيبويهِ كما زِيدَتْ فِي مَا جَاءَنِي مِنْ أحد ؛ لأَنَّ سيبويهِ جَعَلَ مِنْ فِي قوله: وَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ مؤكدةً بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ وشبهَّهَا فِي ذَلِكَ بما جَاءَنِي مِنْ أَحَد قال : إِلاَّ أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ مَا عَدَا الأَخْفَشَ أَنَّها لا تزادُ إِلاَّ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ. انتهى.[٢]

أَمَّا إِفَادَتُهَا التبعيضُ فِي المقاديرِ فواضحٌ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ رَطْلٌ مِنْ زَيْتٍ وشِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ وقفيزٌ مِن بُرٍّ فَمَعْنَاهُ : أَنَّ مِقْدَارَ الرَّطْلِ بَعْضُ الزيتِ وكَذَلِكَ بَاقِيها وأَمَّا مِثْلُ : يَا وَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ ولله دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ وَمَا أَنْتَ مِنْ فَارِسٍ وحَبَّذَا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ وَمَا أَحْسَنَ زَيْداً مِنْ رَجُلٍ وكَفَى بِزَيْد مِنْ ناصِرٍ وكَمْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ فَلاَ يَتَّضِحُ فِيهَا التَّبْعِيضِ إِلاَّ بتَكَلُّفٍ وقال الرُّمَّانيُّ فِي قولك : عِنْدِي عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ مِنْ هُنَا تَجْمَعُ التبعيضَ وبَيَانَ الجنسِ ثُمَّ حَذَفُوا مِنْ واللامَ يعني لاَمَ التعريفِ واقتصَرُوا عَلَى مُفْرَدٍ مَنْكُورٍ اختِصَاراً.[٣]

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٨٤ ، والهمع : ١/ ٢٥١ والأشموني : ٢/ ٢٠٠.

(٢) ذهب البصريون إِلَى أن (مِنْ) تزاد بشرط أن يكون المجرور بها نكرة وأن يسبقها نفي أو شبهه وأن يكون المجرور بها فاعلاً أو مفعولاً أو مبدأ، وذهب الأخفش إلى جواز زيادتها في الإيجاب وجواز كون مجرورها معرفة . ينظر الكتاب : ٢/ ٣١٥ ، ٣١٦ ، وابن يعيش : ٨/ ١٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢/ ٢٦٠ ، ٢٧٤ ، والمغني : ١/ ٣٢٥ ، والحروف النحوية الزائدة وقيمتها في اللغة : ١٦٨ وما بعدها.

(٣) ينظر معاني الحروف للرماني : ٩٧.

﴿ رُتْبَة التَّمْييز مَعَ عَامِله ﴾

قولـــــه :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَـــدِّمْ مُطْلَقـــاً وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

يَقُولُ : يُقَدَّمُ عَامِلُ التمييزِ مُطْلقاً سَواءً أكَانَ مُنتَصِباً عَنْ تَمامِ الاسْمِ أوْ عَنْ تَمَامِ الكَلَامِ / ٢٢٧ فَتَقُولُ : عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتاً وَعِشْرُونَ رَجُلاً وللهِ دَرُّه فَارِساً وتَصبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً ولاَ يَجُوزُ زَيْتاً رَطْلٌ ولاَ رَجُلاً عِشْرُونَ ولا لله فارساً درُّ زَيْدٍ وكَذَلِكَ أيضاً عَلَى التَمْرَةِ مِثْلُهَا زُبَداً لا يَجُوزُ : عَلَى التمرةِ زُبَداً مثلُها.

وَقَوْلُهُ : (والفعلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا) إشَارَةٌ إلَى غَيْرِ مَذْهَبِ سيبويهِ في إجَازَةِ نَحْو : عَرَقاً تَصَبَّبَ زَيْدٌ[١] مُسْتَدِلاً بِقَوْلِ الشَّاعِرِ[٢]:

.... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله : (ذو التصريف) احترَازٌ مِنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ نَحْو : مَا أَحْسَنَ زَيْداً أَدَباً وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ رَجُلاً فإنه لا يَجُوزُ : مَا أَدَباً أَحْسَنَ زَيْداً وَلاَ رَجُلاً أَحْسِنْ بِزَيْدٍ.

---

(١) ذهب الكسائي والمازني والمبرد إلَى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف مستدلين بالقياس والسماع واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان . ينظر المقتضب : ٣/ ٣٦ ، والإنـــصاف : ٢/ ٨٢٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٨٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٨٩ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١١٩ ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلَى منع تقديم التمييز على عامله مطلقاً. ينظر الكتاب : ١/ ٢٠٥ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢/ ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، والخصائص : ٢/ ٣٩٤.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل للمخبل السعدي وقيل للأعشى همدان وصدره :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ....

والبيت في الإنصاف : ٢/ ٨٢٨ ، والخصائص : ٢/ ٣٨٤ ، وتعليق الفرائد : ٦/ ٣٣١.

الشاهد قوله : " نفساً بالفراق تطيب " : حيث تقدم التميز على عامله المتصرف.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَسْبِقُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ إِذْ لَنَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ لَا يَسْبِقُهُ التمييزُ بإجماعٍ وهو قوله: كَفَى بِزَيْدٍ نَاصِراً [1]{وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} وكَفَى بِهِمَا شَاهِدَيْنِ فَلَا يَجُوزُ: نَاصِراً كَفَى بِزَيْدٍ وَلَا حَاسِبِينَ كَفَى بِنَا وَلَا شَاهِدَيْنِ كَفَى بِهِمَا.

ونَتَكَلَّمُ عَلَى التَّمْيِيزِ بالنسبةِ إِلَى جَوَازِ تقديمِهِ عَلَى العاملِ وامتناعهِ فنقولُ: التمييزُ العاملُ فيه الاسمُ الذي انتصَبَ عن تَمامِهِ ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي امتناعِ تقديمِهِ عَلَى الاسْمِ المنتصبِ عَنْ تَمَامِهِ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَ تَقَدَّمَ عَلَى الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا أَوْ تَوَسَّطَ بين جُزْئَيْهَا فَيَمْتَنِعُ: زَيْتاً عِنْدِي رَطْلٌ وعندي زيتاً رَطْلٌ وحُسْناً زَيْدٌ مِثْلُ الشَّمْسِ وزَيْدٌ حسناً مِثْلُ الشَّمْسِ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَلْ إِذَا كَانَ الثَّانِي مُشَبَّهاً بِهِ الأولُ فَفِي بَعْضِ صورِهِ خِلَافٌ.

ذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلَى إِجَازَةِ: عَبْدُ اللهِ حُسْناً الْقَمَرُ وثَوْبُكَ خُضْرَةً السلق فيجري مجرى: أَنْتَ الرجلُ عِلْماً[2] على أَنَّ تأخيرَ حُسْنٍ وخُضْرَةٍ أقوى وأصحُّ علةً؛ لأَنَّ سَبِيلَ المفسرِ أَنْ يُلْزَمَ بِهِ آخرُ الْكَلَامِ.

وقَالَ الْفَرَّاءُ فِي: عبدُ اللهِ حسناً القمرُ: إِنْ كَانَ القمرُ خَبَرَ عَبْدِ اللهِ قَدَّمَ حسناً وإِنْ كَانَ عَبْدُ اللهِ الخبرَ والقمرُ الاسمَ لَمْ يتقدَّمْ حُسْن؛ لأَنَّ صِلَةَ الاسمِ لا تتقدم عَلَيْهِ والْخَبَرُ مبني عَلَى التصرُّف، فَإِنْ قِيلَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ القمرِ حُسْناً فَإِنْ خُفِضَ القمرُ لَمْ يَجُزْ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ حُسْناً القمرِ وإِنْ نُصِبَ صَلُحَ أَنْ يُقَالُ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ حُسْناً القمر وكذلك: زَيْدٌ أَسَدٌ شِدَّةً والأسدُ شدةً وشِدَّةَ الأَسَد، فَإِنْ أَدْخَلْتَ الأَلفَ واللامَ فِي الشدةِ والْحسنِ فَقُلْتَ: عبدُ اللهِ الأَسَدُ الشِّدَّةَ والقَمَرُ الْحُسْنَ انْتَقَلَ نَصْبُهُ إِلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ فِي التَّنْكِيرِ، وجعل مع الألف واللام مَحلاً ووقتاً يعني به: عَبْدُ اللهِ الأسدُ وَقْتَ الشدةِ والقمرُ وقْتَ بَغْيَةِ الْحسنِ كَمَا قَالُوا: إِنَّ

---

(١) من الآية: ٤٧ من سورة الأنبياء. وانظر في هذا الاستثناء الهمع: ١/ ٢٥٢.

(٢) انظر رأي الفراء في الارتشاف: ٢/ ٣٦٦، والهمع: ١/ ٢٥٢.

الضربَ الشديدَ ضَرَبْتُ عَبْدَ الله وَهُمْ يَعْنُونَ أَنَّ وَقْتَ الضَّرْبِ الشديد ضَرَبْتُ عَبْدَ الله ولذَلكَ ولي هَذَا الْمَنْصُوبَ أَنَّ كَمَا يَليه الْمحالُ والأوقاتُ فيقال : إنَّ في الدَّارِ ضَرْبته وإنَّ يَوْمَ الخميسِ لقيتُكَ. انتهى ملخصاً[١] ويُستَدَلُّ لمذهبِ الفراءِ بِقَوْلِ الشَّاعرِ :[٢]

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا ... وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا

التقديرُ : لَمْ يُرَ مِثْلُهَا ناراً فَناراً تمييزٌ مُنْتَصِبٌ عَنْ قَوْلِه مِثْلُهَا وَهُوَ مُنْتَصِبٌ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ بالإضَافَةِ وَهُوَ مِثْلُهَا فَصَارَ نَظِيرَ قَوْلِ الفراء : ثَوْبُكَ خُضْرَةَ السلق ؛ لأَنَّهُ لاَ يُرِيدُ أَنَّ الثَّوْبَ هو السلق بعينه إنما مثل السلق ومثلُ مَحْذُوفة وهي في البيت الَّذي أَنْشَدْنَاهُ مَلْفُوظٌ بهَا ، وقد تأَوَّلَ أَصْحَابُنَا هذا البيت وجَعَلُوا لَمْ يُرَ فيه علْمية مَبْنِيَّةً لِلْمَفْعُولِ فمثلُهَا عِنْدَهُمْ مفعولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعلُهُ ، ونَاراً مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّاني لاَ عَلَى التمييزِ ، وأصله : لَمْ يَرَ أَحَدٌ ناراً مِثْلَهَا[٣]

وَقَدْ ارْتَكَبَ مَذْهَبَ الفرَّاء في هَذه الْمسْأَلَة بَعْضُ الشعراء الْمحدثينَ قَالَ الخالديان[٤] مِنْ أبيات وقد أَهْدَى لهما سيفُ الدولة[٥] هديةً فيها وصيفٌ ووصيفةٌ:[٦]

---

(١) انظر رأي الفراء في التذيل والتكميل : ٤/ ١٣٤ ، والأشموني : ٢/ ٢٠١.

(٢) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وهما في شرح التسهيل : ٢/ ٣٩١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٩ ، والمساعد : ٢/ ٦٧ ، والأشموني : ٢/ ٢٠١ ، والتذيل والتكميل : ٤/ ١٣٦ ، وشرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٨٣.
الشاهد قوله : " لم ير ناراً مثلها " حيث نصب ناراً على التمييز وقدمه على مميزه للغة للضرورة.

(٣) انظر في هذا التأويل التذيل والتكميل : ٤/ ١٣٧.

(٤) هما أبو بكر محمد الخالدي الأخ الأكبر والثاني هو أبو عثمان سعيد الخالدي وهما ابنا هاشم من قرية من قرى الموصل تعرف بالخالدية وكانا شاعرين حافظين وكانا ما يجمعهما من أخوة الأدب مثل ما ينظمهما من أخوة النسب توفي الأول سنة (٣٨٠هـ) وتوفي الثاني سنة (٣٩٠هـ) (يتيمة الدهر ٢/ ١٨٣).

(٥) هو سيف الدولة الحمداني أمير حلب خلده المتنبي بسيفياته وقد التف حوله الأدباء والعلماء كابن خالويه وغيره.

(٦) البيت من بحر الكامل وهو للخالدين في وصف هدية وهما في الارتشاف : ٢/ ٣٨٦ ، والتذيل : ٤/ ١٣٥. =

/ ٢٢٨

رَشَأٌ أَتَانَا وَهْوَ حُسْناً يُوسُفَ ... وَغَزَالَةٌ هِيَ بَهْجَةً بِلْقِيسُ

وقوله : وهو حُسْناً يُوسفَ نظيرُهُ ما أجازَهُ الفراءُ مِنْ قولِكَ : عَبْدُ اللهِ حسناً القمرُ.

وأمَّا التمييزُ المنتصبُ عَنْ تمامِ الكلامِ فَعَلَى قِسْمَيْنِ : منه منقولٌ ومِنْهُ غَيْرُ منقولٍ فَغَيْرُ الْمَنْقُولِ لاَ يَجُوزُ تقدُّمُهُ ولاَ تَوَسُّطُهُ ويَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْمُبْهَمِ الَّذي هُوَ تَفْسيرٌ لَهُ مِنْ إِفْرَادٍ وتَثْنِيَةٍ وجَمْعٍ وذَلِكَ نَحْو قَوْلِكَ : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ وَكَفَى بِزَيْدٍ ولياً وكفى بالزيدَينِ وليَّيْنِ وكَفَى بالزَّيْدِينَ أَوْلِيَاءَ.

والْمنقولُ إنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذي شُغِلَ عنه جَامداً فَلاَ خِلاَفَ فِي امْتِنَاعِ التقديمِ نَحْو : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ لا يَجُوزُ رَجُلاً نعْمَ زَيْدٌ ، وإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً فَيَجُوزُ تَوْسِيطُهُ بين الفعلِ ومَعْمُولِهِ نَحْو : تَصَبَّبَ عَرَقاً زَيْدٌ قَالَ الشَّاعِرُ وهُوَ زَفْرُ بْنِ الحَارِثِ[1]:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ عُمَيْرٍ ... فَيُخْبِرَ عَنْ بَلاَءِ أَبِي الْهُذَيْلِ

نُطَاعِنُ عَنْهُمُ الأَقْرَانَ حَتَّى ... جَرَى مِنهُمْ دَماً مَرْجُ الكُحَيْلِ[2]

فوسَّطَ دماً وهو تمييزٌ.

= الشاهد قوله : " حسنا يوسف – بهجة بلقيس " حيث تقدم التمييز على المشبه به الواقع خبراً وهذا رأي الفراء.

(١) هو زفر بن الحارث الكلابي من التابعين كان كبير قيس في زمانه شهد صفين مع معاوية وشهد مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهري . وتوفيَ في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٧٥هـ (الأعلام ٣/ ٤٥هـ).

(٢) البيتان من بحر الوافر وهما في الفخر لزفر بن الحارث الكلابي وانظرهما في شرح المقرب ص٧٩٢ (المنصوبات).

اللغة : أبو الهذيل : كنية زفر قائل الشعر ، الأقران : الشجعان ، المرج : المكان الواسع ، الكحيل : نهر أسفل مدينة الموصل.

الشاهد فيه : قوله : جرى منهم دماً مرج الكحيل حيث توسط التمييز بين عامله ومميزه.

ووَهَمَ ابْنُ عصفورِ فِي الشَّرْحِ الكَبِيرِ فقال : وعليه قوله يعني عَلَى جَوَازِ التَّوْسِيطِ إذا كان العاملُ فيه فعلاً[1] وأنشد[2]:

وَنَارُنَا لَمْ يُـرَ نَـاراً مِثْلُهَـا   قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَـدٌّ كُلُّهَـا

فالْتَبَسَ عَلَيْهِ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ والمنتصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُنْتَصِبَ عَنْ مِثْلٍ ونَحْوِه إنما هو منتصِبٌ عَنْ تمامِ الاسمِ وزَعَمَ هُوَ أَنَّ نَاراً مِنَ التمييزِ الَّذي العاملُ فِيهِ فِعْلٌ وَهُوَ وَهْمٌ فَاحِشٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلاَمُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ.

واختَلَفَ النحويُّونَ فِي تَقْدِيمِه عَلَى الفعْلِ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَهُوَ مَذْهَبُ سيبويهِ والفراءِ وأكثرِ البصريِّينَ والكُوفِيِّينَ ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلأَبْيَاتِ وَأَكْثَرِ مُتَأَخِّرِي أصحابنا[3] ومِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ والْمَازِنِيِّ والْجَرْمِيِّ والمبرِّدِ[4] وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمْ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَبَعْضِ الكُوفِيِّينَ[5] وَبِهِ قَالَ هَذَا النَّاظِمُ[6] وهُوَ الصَّحِيحُ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَقِيَاساً عَلَى سَائِرِ الْفَضَلاَتِ قال الشاعرُ : [7]

---

(١) ينظر شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٨٣ ، قال ابن عصفور : فإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف.

(٢) سبق الحديث عن هذا البيت قريباً.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٢٠٥ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢/ ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان : ٤/ ١١٨ (رسالة دكتوراه بالأزهر د/ الشربيني أبو طالب) ، والممنوع في النحو : ١٤٥.

(٤) ينظر المقتضب : ٣/ ٣٦.

(٥) توضيح المقاصد : ٢/ ١٨٦ ، والإنصاف : ٢/ ٨٢٨.

(٦) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٨ ، ٣٨٩.

(٧) البيت من بحر الطويل وهو للمخبل السعدي ربيع بن مالك (من مخضرمي الجاهلية والإسلام) مات في خلافة عمر أو عثمان ، وبيت الشاهد في الغزل.

وشاهده في الشطر الثاني وهو تقديم التمييز على عامله المتصرف (نفسا تطيب) وهو مذهب الكسائي والمبرد والمانعون وهم سيبويه والفراء قالوا بالضرورة. =

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فَقَدَّمَ (نَفْساً) عَلَى (تَطِيبُ) وَقَدْ تَنَطَّعَ الْمَانِعُونَ لِلْجَوَازِ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْبَيْتِ وبَعْضُهُمْ رَدَّ هَذِهِ الروايةَ وزَعَمَ أَنَّ الروايةَ : وما كان نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيب[1].

وقد تأوَّلَهُ ابْنُ عصفور زَاعِماً أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ذَلِكَ إِلاَّ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مِنَ الشِّعْرِ فلا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَتَقَدَّمُ فِي الشعرِ مَا لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فِي الْكَلاَمِ[2] وذَلِكَ مِنْهُ عَدَمُ اطِّلاَعٍ عَلَى أَشْعَارِ الْعَرَبِ وتَقْلِيدٌ لبعضِ مَنْ تَقَدَّمَ بَلْ قَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةٌ تُبْنَى عَلَى مثلِهَا الْقَوَاعِدُ قال بعضُ طيء :[3]

إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بالأَهْلِ مُثْرِياً ... وَلَمْ يَعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وقال آخرُ :[4]

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلاَ ... وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ

وقال آخرُ :[5]

= وانظر البيت في شرح المفصل : ٢/ ٧٤ ، والمقتضب : ٣/ ٣٦ ، والإنصاف : ٢/ ٨٢٨ ، والأشموني : ٢/ ٢٠١ ، والعيني برقم : ٥٤٣.

(١) ينظر ابن يعيش : ٢/ ٧٤.

(٢) ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٨٤.

(٣) البيت من بحر الطويل ويوجد في المغنى : ٤٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٢٥ د/ الشربيني ، والأشموني : ٢/ ٢٠٢.
الشاهد قوله : " عيناً قر " حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف.

(٤) البيت من بحر البسيط لم أعثر على قائله ويوجد في شفاء العليل : ٥٥٩ ، والمساعد : ٢/ ٦٦ ، وشرح المقرب : ٧٨٩ (المنصوبات) د/ على فاخر ، والممنوع في النحو : ١٤٨.
اللغة : حزمي : الحزم أخذ الأمور بالثقة ، ارعويت : رجعت.
الشاهد قوله : " شيباً اشتعلا " وهو كالبيت السابق.

(٥) البيت من بحر الطويل لأبي الهول الحميري وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٧ ، والممنوع في النحو : ١٤٩ ، والعيني برقم : ٥٤٢ ، وشرح ابن الناظم : ص٣٥١. =

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعاً أَضِيقُ بِضَارِعٍ ... وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وقال آخرُ :[1] / ٢٢٩

أَنَفْساً تَطِيــبُ بِنَيْــلِ الْمُنَــى ... وَدَاعِي المَنُونِ يُنَــادِي جِهَــارَا

وقال ربيعةُ بْنُ مقرومٍ[2] الضَّبي :[3]

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُــصَبُ الْقَطَــا ... تُثِيرُ عَجَاجاً بِالسَّنَابِكِ أَصْــهَبَا

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مقلصٍ ... كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَــا

فَنَفْساً وعَيْناً وشَيْباً وذَرْعاً ومَاءً كلُّهَا تَمَييزٌ وقَدْ تَقَدَّمَتْ على الفعْلِ.

= **اللغة** : ذرعاً : الذرع هو بسط اليدين والمقصود أنه لَم يطق هذا الأمر . الضارع : الذليل ، التعسر : الشدة.

الشاهد قوله : " إذا ذرعاً اضيق " وهو كالبيت السابق.

(١) البيت من بحر المتقارب لرجل من طيء يخاطب صاحبه أو نفسه وهو في المغنى : ٢/ ٤٦٣ ، وتعليق الفرائد : ٦/ ٣٣١ ، والتصريح : ١/ ٤٠٠ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٢٩، والأشموني : ٢/ ٢٠١ ، وشرح المقرب : ٧٨٩.

الشاهد قوله : " أنفساً تطيب " وهو كالبيت السابق في تقدم التمييز على عامله المتصرف.

(٢) هو ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن ضبة من المخضرمين أسلم وشهد القادسية وجلولاء (انظر الشعر والشعراء : ١/٣٢٦).

(٣) البيتان من بحر الطويل منسوبان في الشرح وهما في شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٧ ، وشفاء العليل : ٥٥٩ ، والأشموني : ٢/ ٢٠٢ ، ومغني اللبيب : ١/ ٤٦٢ (محيى الدين) ، والعيني برقم : ٥٤١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٢٤.

اللغة : العصب جمع عصبة وهي الجماعة وقد شبه الخيل بالقطا في السرعة ، عجاجاً : غباراً ، السنابك : جمع سنبك وهو طرف الحافر ، السيد : الذئب ، الكميش : السريع ، العطف : الإبط ، ماء : عرقاً ، تحلب : تصبب.

الشاهد قوله : " عطفاه ماء تحلباً " وهو كالأبيات السابقة في التمييز متقدماً علــى عاملــه المتصرف قالوا : ولا دليل فيه ، لأن التمييز لَم ينصب بالفعل بعده وإنما ناصبه فعل محــذوف بعد إذا يفسره المذكور.

وأمَّا بابُ وَجِعَ زَيْدٌ رَأْسَه وسَفِهَ عمرٌو رَأْيه فاختَلَفَ النحويُّونَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِه عَلَى الْفِعْلِ فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الفراءُ ، وأجاز التَّقْدِيمَ البصريو ـ والكسائيُّ[1] عَلَى اخْتِلَافِ بينهم فِي تأويلِ نَصْبِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ.[2]

وحُجَّةُ مَنْ مَنَعَ تقديمَ التَّمْيِيزِ على الفعل إنما هو عَدَمُ السَّمَاعِ على زَعْمِه وَقَدْ بَيَّنَا كَثْرَةَ السَّمَاعِ فِي ذَلِكَ وأَقْيِسَتُهُ مدخولَةٌ معارِضَةٌ للنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الوارِدَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الفَصِيحِ فلا التفاتَ إليها.[3]

قَالَ الزَّجَّاجُ والفَارِسِيُّ : الْمَانِعُ من تقديمِه كَوْنُهُ مَنْقُولاً مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَلاَ يَتَقَدَّمُ كَمَا لاَ يَتَقَدَّمُ الْفَاعِلُ وعُورِضَ بِجَوَازِ : أَخْرَجْتُ زيداً فزيدٌ فَاعِلٌ من حيثُ الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ النَّقْلِ عَلَى الْفِعْلِ : خَرَجَ زَيْدٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ زَيْداً أخرجْتُ باتِّفَاقٍ مِنَ النَّحوِيِّين مع أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الأصلِ قَبْلَ النقْلِ وفَاعِلٌ أيضاً مِنْ جِهَةِ الْمعنَى وبيانه كما يكونُ مَنْقُولاً مِنَ الْفَاعِلِ فَقَدْ يَكُونُ مَنْقُولاً مِنَ الْمَفْعُولِ ، والْمفعولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ تقديمُ هَذَا وبابه وبأَنَّهُ قَدْ لاَ يَكُونُ منقولاً من فاعلٍ ولا مفعــولٍ نَحْو : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٩١.

(٢) قيل إنه تمييز وهو قول الفراء وقيل مشبه بالمفعول به أو مفعول به بعد تضمين سفه معنى جهل أو منصوب على نزع الخافض.

(٣) قال أبو حيان في آخر باب التمييز من كتابه التذييل والتكميل : ٤/ ١٢٧ (تحقيق د/ الشربيني أبو طالب) في موضوع اختلاف النحويين في تقديم التمييز على عامله وجوازه عند بعضهم وهم كثير ومنعه عند سيبويه ومن تبعه يقول أبو حيان : وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك فلا نقول بها هنا إذ لا فائــدة مــن ذكرها والأقيسة إنما ينبغي أن يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا ينبني عليهــا وحــدها دون السماع حكم نحوي ، وقد أطلنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتــاب آخر باب التمييز فيطالع هناك.

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ أَيْضاً : الْمَانِعُ لَهُ مِنْ التَّقْدِيمِ كونُهُ مُفَسِّرًا ومرتَبَةُ الْمُفَسِّرِ أَنْ يَأْتِي بَعْدَ الْمُفَسَّرِ وعُورِضَ بالْحَالِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تقديمُهَا عَلَى الْعَامِلِ وإِنْ كَانَتْ مُفَسِّرَة لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ كَمَا كان التمييزُ مفسِّراً لِمَا انبهم من الذوات.(١)

وقال العبديُّ : الْمَانِعُ مِنْ التَّقْدِيمِ شبههُ بالمنتصب بالصِّفَة الْمُشَبَّهَة باسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَنْقُولٌ كما أَنَّ ذَلِكَ مَنْقُولٌ ، وَعُورِضَ بِأَنَّهُ قَدْ يَجِيء فِي غَيْرِ مَنْقُولٍ نَحو : امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً فَإِنَّهُ لاَ يُقَالُ فِيه امْتَلأَ مَاءً الإِنَاءُ ، وقَالَ سِيبَوَيْهِ الْمَانِعُ لَهُ مِنَ التَّقْدِيمِ حَمْلُهُ عَلَى الصِّفَة وَلَمْ يُعَلِّلْ بالنقلِ.(٢)

وقَالَ الْعَبْدِيُّ أيضاً واختارَهُ الأستاذُ أَبو عَلِيٍّ : الْمَانِعُ مِنَ التَّقدمِ كَوْنُ الغالبِ عليهِ أَنْ يَكُونَ فِي الأعدادِ وفيما ليس بفعلٍ وهذا لا يتقدَّمُ التميز فيه فعُومِلَ ما عَمِلَ فيه الفعلُ معامَلَتُهُ ولا كذلك الحالُ ؛ لأَنَّ أَكْثَرَ ما يعملُ فِيهَا الفعلُ ، وعُورِضَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا إِذَا كَانَ مَعْنَى فِعْلٍ حَمْلاً عَلَى الْفِعْلِ مراعاةً لحملِ الأَقَلِّ عَلَى الأَكْثَرِ.

وقَالَ أَبو بَكْرِ بْنُ طَاهِرٍ : الْمَانِعُ مِنْ تقديمِه كَوْنُ عاملِه غَيْرُ مُتصرِّفٍ أَعْنِي أَنَّهُ لاَ يَعْمَلُ فِي مَعْمُولِه معرفةً ونكرةً كسائرِ العواملِ فَضَعُفَ ذَلِكَ وعُورِضَ بالحالِ فإنها لَمْ يتصرفْ فِيهَا بِالتَّنْكِيرِ والتَّعْرِيفِ بَلْ الْتَزَمُوا فِيهَا التَّنْكِيرَ.

فأَنْتَ تَرَى هَذه التعاليلَ كلَّها لمن مَنَعَ التَّقدمَ ، وهى معارِضَةٌ للسَّمَاعِ والتَّعْلِيلِ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْلُكَ بَعْدَ تَقَرُّرِ السماعِ ولاَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ مِنْهُ إِلاَّ عَلَى مَا

---

(١) انظر في المسألة من منعوا وهم سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي وكثير من البصريين والكوفيين ومن أجازوا وهم الكسائي والجرمي والمازني والمبرد وابن عصفور وابن مالك وأبو حيان . انظر الارتشاف : ٣٨٥/٢ ، وابن الناظم : ص٣٥١ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٨٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٩٠ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والمقتصد : ٢/ ٦٩٤.

(٢) قال سيبويه : "ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة ". الكتاب : ١/ ٢٠٥.

كَانَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ واستعمالاتِهَا تَشْهَدُ لَهُ وَتُومِئُ إِلَيْهِ ، وَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ شُيُوخنا مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ يقول : إِيَّاكُم وتَعَالِيلَ الرُّمَّانِيِّ والورَّاقِ[١] وَنظرائهِمَا ، وكثيراً • شُحِنَت الْكُتُبُ بالأقيسةِ الشبهيةِ والعِلَلِ الْقَاصِرَةِ وهِيَ الَّتِي لاَ يَعْجَزُ عن إبداء مثلِهَا مـ لَهُ أَدْنَى نَظَرٍ فِي الحالَةِ الراهنَةِ وَلاَ يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى إِمْعَانِ فِكْرٍ ولا إِكْدَادِ بَصيرَه وَلاَ حَثِّ قَرِيحَةٍ ولِذَلِكَ قَالَ بعضُ الأدباء : /٢٣٠

تَرْنُــو بِطَــرْفٍ فَــاتِنٍ فَــاتِرٍ ... أَضْعَفَ مِنْ حُجَّــةِ نَحْــوِيِّ[٢]

وعِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ[٣] إنما هُوَ مِنْ بَابِ الْوَضْعِيَّات العربية فَفِي الْحَقِيقَة لا يَحتاجُ فيه إِلَى تَعْلِيلٍ كَمَا لاَ يَحْتَاجُ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ إِلَى تَعْلِيلٍ فلا يُقَالُ : لِمَ جَاءَ هَذَا التَّرْكِيبُ فِي قولك : زَيْدٌ قَائِمٌ هَكَذَا ؟ كَمَا لا يُقَالُ : لِمَ يُقَالُ للعينِ الطرف ولليل الليل ؟ ولاَ يُقَالُ لِمَ كَانَتْ حروفُ المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ؟. ونُبْدي لِذَلِكَ عِلَلاً كَمَا قَالُوا كَانَ الأَصْلُ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ المضارعة مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّة ؛ لأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُزَادُ حُرُوفُ الْعِلَّة فكان القياسُ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَة الأَلفَ والواوَ والياءَ فَلَمْ يُمْكِنْ أَنْ تَكُونَ الأَلف لسكُونِهَا وَلاَ يُبْتَدَأُ بساكنٍ فَأَبْدَلُوهَا هَمْزَةً وجَعَلُوهَا حَرْفَ مضارعة . وَأَبْدَلُوا الْوَاوَ تَاءً فَقَالُوا : تَضْرِبُ وأَصْلُهُ : وَضْرِبُ كَمَا قَالُوا : تُرَاثٌ وَتُخَمَةٌ والأصل: وُرَاث وَوُخَمَة وإِنَّمَا لَمْ يَزِيدُوا الوَاوَ أَوَّلاً لعلة سَتُذْكَرُ فِي التصريفِ إِنْ شَاءَ اللهُ ، والْيَاءُ سَلِمَتْ مِنْ مَانِعِ الأَلفِ والواوِ فزيدَتْ هِيَ نَفْسُهَا ، والنُّونُ زِيدَتْ ؛ لأَنَّهَا ضَارَعَتْ حُرُوفَ الْمَدِّ واللينِ ؛ لأَنَّ فِيهَا غُنَّةً كَمَا فِيهِنَّ مَدّ ولأَنَّهَا تكونُ إعراباً مِثْلَهُنَّ

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس النحوي المعروف بالوراق ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته إمام في العربية من تصانيفه : كتاب: علل النحو وهو مطبوع مشهور وشرح مختصر الجرمي سماه الهداية توفي سنة ٣٨١. (انظر : بغية الوعاة : ١/ ١٢٩ ، والبلغة : ٢٦٨)

(٢) البيت من بحر السريع وهو في الغزل لقائل مجهول.

ويستشهد به لمعناه فهو يشبه طرف حبيبته الخفي الضعيف بتعليل النحوي للمسائل بجامع الضعف في كل.

(٣) آخر ما وجد من نسخة الخزانة العامة بالرباط (النسخة المغربية).

فَهَذَا كُلُّهُ تَعْلِيلٌ يَسْخَرُ العاقِلُ مِنْهُ ويَهْزَأُ مِنْ حَاكِيهِ فَضْلاً عَنْ مُسْتَنْبِطِهِ فَهَل هَذَا كُلُّهُ إِلاَّ مِنَ الْوَضْعِيَّاتِ ؟ وَالْوَضْعِيَّاتُ لاَ تُعَلَّلُ.

وكَمَا جَعَلَت الْعَرَبُ حُرُوفَ المضارعَة فِي هَذَا الْفِعْلِ جَعَلَتِ التُّرْكُ رَاءً سَاكِنَةً تليها علامةُ المتكلِّمِ والمخاطَبِ وَلاَ عَلاَمَةَ لِلْغَائِبِ فيقولُونَ : كلْدي بِمَعْنَى جاء فإذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَجِيءُ قُلْتَ : كلر ، ومَعْنَى أَجِيء قلت : كلرمن ، ومعنى نجيء : كلربز ، ومعنى تجيء قلت : كلرسن.

وجعلتِ الفُرْسُ علامةً لِذَلِكَ ميماً مكسورةً مُمالةً فيقولُونَ : خَوْرَد بِمَعْنَى أَكَلَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ يَأْكُلُ قُلْتَ : مِيخورد ، ومَعْنَى آكُلُ : ميخورم ، ومَعْنَى نَأْكُلُ : مِيخوريم ، ومَعْنَى تأكل : مِيخْور وجعلت البشمور عَلاَمَةً لِذَلِكَ ، فَيَقُولُونَ : أَفوْلُبُو بِمَعْنَى : خَرَجَ فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَخْرُج قُلْتَ : أفخولبو ، وَمَعْنَى أَخْرُجُ : أخولبو ، ومَعْنَى نَخْرُجُ : أنخولبو ، ومَعْنَى تَخْرُجُ : أكخولبو.

ووَافَقَتِ الحبشةُ الْعَرَبَ فِي حروفِ الْمُضَارَعَة فالياءُ للغائبِ مُطْلَقاً غَيْرَ الْمُؤَنَّثَة فَتَقُولُ : مَحَطَ بِمَعْنَى : ضَرَبَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَضْرِبُ قُلْتَ : يَمْحَطُ والتاءُ لِلْمَخَاطِبِ مُطْلَقاً وَلِلْغَائِبَة فَتَقُولُ : مَحَطَ تامْحط أي أنت تضرب وهندُ تِمْحَطُ وَالْهَمْزَةُ للمتكلمِ وحدهُ فَتَقُولُ : إياه إِمْحَطُ أَيْ أنا أَضْرِبُ والنُّونُ للمتكلمِ ومعه غيرُهُ فَتَقُولُ : إنْيا نِمْحَطُ أي نَحْنُ نَضْرِبُ فَأَنْتَ تَرَى تَوَافُقَ هَذَا اللسان الحَبَشِيِّ لِلِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فِي حروفِ المضارعةِ إِلاَّ أَنَّهَا فِي اللسانِ الحَبَشِيِّ مَكْسُورَةٌ كَمَا مَثَّلْنَا.

وإِذَا تَقَرَّرَ الْخِلاَفُ فِي الأَلْسُنِ فِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَة وفِي غَيْرِهَا أَيْضاً فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تَظْهَرَ عِلَّةٌ فِي اخْتِصَاصِ كُلِّ لسانٍ بِهَذَا الْحَرْفِ الَّذِي وُضِعَ لِلْمُضَارَعَة فيه ، وَهَلْ ذَلِكَ إِلاَّ فُضُولٌ مِنَ الْقَوْلِ لاَ يحتاجُ إِلَيْه وتَخَرُّصٌ عَلَى اللُّغَاتِ لاَ يعوَّلُ عَلَيْهِ . والنَّحويُّونَ مُولعُونَ بِكَثْرَةِ التَعْلِيلِ وَلَوْ كَانُوا يَضعُونَ مكانَ التعاليلِ أَحْكَاماً نَحَوِيَّةً مستندةً للسَّمَاعِ الصحيحِ لَكَانَ أَجْدَى وأَنْفعَ وَكَثِيراً ما نطالعُ أَوْرَاقاً فِي تَعْلِيلِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ ومُعَارَضَاتٍ وَمُنَاقَشَاتٍ وَرَدٌّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي ذَلِكَ

وتَنْقِيحَاتٍ عَلَى زَعْمِهِمْ فِي الْحُدُودِ خُصُوصاً مَا صَنَّفَهُ مُتَأَخِّرُو الْمَشَارِقَةِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الحاجِبِ فَنَسْأَمُ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ يَحْصُلُ فِي أَيْدِينَا شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ.

وَلَقَدْ اطلعْتُ عَلَى جُمْلَةٍ من الأَلْسُنِ كلسانِ التُّرْكِ ولسانِ الفُرْسِ ولِسَانِ الْحَبَشِ وغيْرِهِمْ وصنفتُ فيها كُتُباً فِي لُغَتِهَا ونَحْوِها وتَصْرِيفِها واستفدْتُ مِنْهَا غَرَائِبَ وعلمْتُ باستقْرَائِهَا أَنَّ الأَحْكَامَ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا لاَ تَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ أَصْلاً وأَنَّ كُلَّ ترتيبٍ كُلّي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَصٍّ مِنَ السَّمَاعِ وَأَنَّهَا لاَ يَدْخُلُهَا شَيْءٌ / **٢٣١** مِنَ الأَقْيِسَةِ وإِنَّمَا يُقَالُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَهْلُ ذَلِكَ اللِّسَانِ.

ولَمْ أَرَ أحداً مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ نَبَّهَ عَلَى إِطْرَاحِ هَذِهِ التَّعَالِيلِ إِلاَّ قَاضِي الْجَمَاعَةِ الإمامَ أَبَا جعفرٍ أَحْمَدَ بنَ مضاءٍ صَاحِبَ كِتَابِ المشْرِقِ فِي النَّحْوِ فَإِنَّهُ طَعَنَ عَلَى الْمُعَلِّلِينَ بِالْعِلَلِ السَّخِيفَةِ وزرى عَلَيْهِمْ مَا شحنوا بِهِ كُتُبَهُم مِنْ ذَلِكَ وقد امْتَعَضَ مِنْ طَعنِهِ عَلَى النُّحَاةِ وإزرائه عليهم الإمامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خروفٍ[1] وَرَدَّ عَلَى ابْنِ مضَاءٍ[2] فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ كِتَابُ الزهْوِ فِي الردِّ عَلَى مَنْ نَسَبَ السَّهْوَ إِلَى أَئِمَّةِ النَّحْوِ وَهُوَ كِتَابٌ لَطِيفٌ وكان ابنُ مضاء من مقرئ كِتَابِ سيبويه والمعتنينَ بِطَرِيقَتِهِ وَهُوَ كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ ختمَتْ بِهِ المائةُ السَّادِسَةُ مِنْ عُلَمَاءِ هذه الملة رَحِمَهُ اللهُ.

نَجز السفْرُ الأولُ مِنْ كِتَابِ مَنْهَجِ السَّالِكِ فِي الْكَلاَمِ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ فِي ثَامِنِ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ سنة سَبْعٍ وَثَلاَثِينَ وَسبعمَائَة.

*****

(١) هو علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي إمام في النحو واللغة له مصنفات عديدة أهمها شرح كتاب سيبويه وهو مطبوع بعنوان تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب وله ردود في العربية على ابن مضاء وأبي زيد والسهيلي وابن ملكون توفي سنة ٦٠٩ (بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣ – البلغة ص٢١٤.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن مضاء اللخمي من علماء الأندلس ، سبقت ترجمته بالتفصيل في باب الاستثناء (عند لاسيما).

فهرس موضوعات

الجزء الثاني